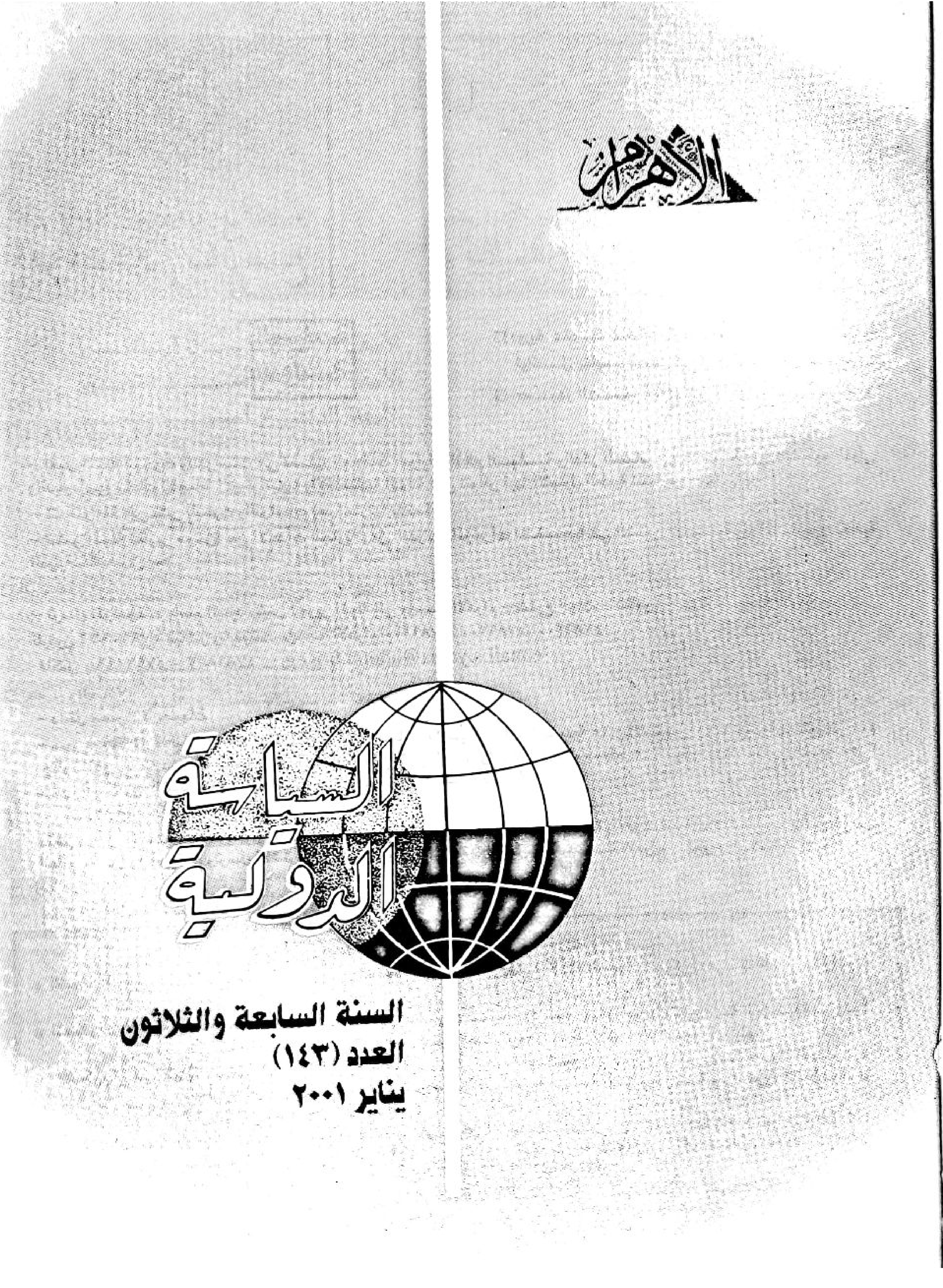



السنة السابعة والثلاثون

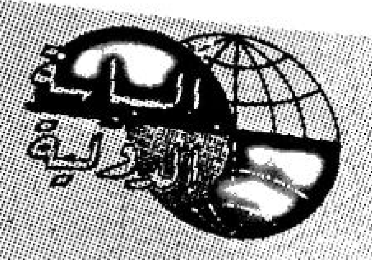
العدد (١٤٣)

يناير ٢٠٠١



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

**إبراهيم نافع**



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

**د. بطرس بطرس غالى**



☐ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الأهرام

أوائل يناير، أبريل، يوليو، أكتوبر

☐ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

☐ **تقديم الموضوعات للنشر :**

– تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.

– تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم.

– تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية.

☐ **المراسلات :**

– ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة – مجلة السياسة الدولية.

تليفون : ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام ٥٧٨٦١٠٠، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٩٢٨٩٩ – ٥٧٨٦٨٣٣ e.mail:siyassa@ahram.org.eg.

☐ **سعر بيع النسخة :**

– داخل مصر : ٦ جنيهات

– سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة، الأردن ٢,٧٥ دينار، الكويت ٢ دينار، السعودية ٢٥ ريالا، تونس ٦,٠٠ دينارات، الجزائر ٤٠٠ دينار، المغرب، ٥٠ درهما، البحرين ٢,٥ دينار، قطر ٢٥ ريالا، الامارات ٢٥ درهما، مسقط ٢,٥ ريال، غزة/القدس/الضفة ٣,٥٠ دولار، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال، لندن ٦,٠٠ جك، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً.

☐ **الاشتراكات السنوية :**

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا، فى الدول العربية ٥٠ دولارا أمريكيا، فى الدول الأوروبية والافريقية ٦٠ دولارا أمريكيا وفى باقى دول العالم ٨٠ دولاراً أمريكيا. وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة.

☐ **الاعلانات :**

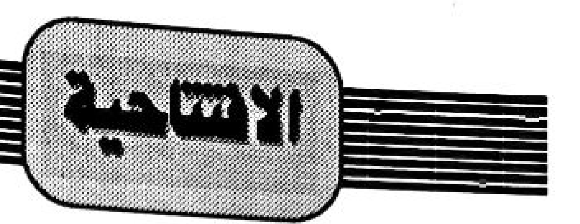
إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام

**كيفية الحصول على اعداد المجلة او المواد المنشورة**

* **النسخة الورقية** : تتاح الأعداد الماضية منها بسعر ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) للسنة الواحدة – بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم – شارع الجلاء – القاهرة.
* **المصغرات الفيلمية** : أعداد السياسة الدولية مسجلة على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم وميكروفيش). وتتاح السنة الواحدة من المجلة على الميكروفيش بسعر ثابت قدره ١٥٠ جنيها للسنة الواحدة، بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم.
* **الاسترجاع الموضوعى** : يوجد لدى مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة السياسة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة نظير أجوررمزية.
* **شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)** تتاح السياسة الدولية على شبكة الانترنت على العنوان : http://www.siyassa.org.eg كما يمكن الدخول عليها من خلال موقع مؤسسة الأهرام كما يلى : http://www.ahram.org.eg/siyassa أو الموقع المناظر من الولايات المتحدة www.ahram-eg.com/Siyassa

Scanned with CamScanner

# المحتويات




# إضافة جديدة «للسياسة الدولية»

هذا العدد من "السياسة الدولية"، رقم ١٤٣ والذى يصدر مع بداية شهر يناير عام ٢٠٠١، والذى تدخل به المجلة العام السابع والثلاثين فى مسيرتها منذ أول يوليو ١٩٦٥، ليس ككل الأعداد التى سبقته! فلأول مرة، تبدأ "السياسة الدولية" اصدار جزء منها، باللغة الإنجليزية ضمن ملخصات لأغلب مواد المجلة، فى الجزء الأخير منها، فضلا عن إحداث بعض التطور فى غلافها وشكلها، بما يتناسب مع الاضافة الجديدة، وبما لا يخل بطابعها الأصلى.

والواقع إن إصدار جزء من المجلة، باللغة الإنجليزية، يجعلها متاحة للمهتمين بالشئون الدولية والسياسية، من غير الناطقين بالعربية، كان - منذ فترة طويلة - فكرة يلح عليها قراء المجلة وأصدقاؤها، وتشغل هيئة تحريرها. وفضلا عن ذلك فإن مؤسس المجلة، ورئيس تحريرها منذ يوليو ١٩٦٥ الى ديسمبر ١٩٩١ - الدكتور/ بطرس بطرس غالى، كان شديد الحماس فى السنوات القليلة الأخيرة للفكرة. ولذلك، ليس غريبا أننا بدأنا فى التنفيذ الفعلى لها عقب زيارته الأخيرة لمقر المجلة، فى مؤسسة الأهرام، فى شهر نوفمبر الماضى، بعد أن شدد - مجددا - على أهمية صدور الجزء الإنجليزى!

والواقع أن ما شجعنا أكثر على بدء اصدار ذلك الجزء، وما سهل المهمة الى حد ما، هو أن جهدا كبيرا يتم بالفعل لإعداد ملخصات لمواد المجلة باللغة الإنجليزية للنشر فى موقع المجلة على "الانترنت" وهو الموقع الذى يعود الآن - باللغة الإنجليزية - الى الأعداد التى صدرت منذ عام ١٩٩٠. ومع ذلك، فإن إعادة تقييم هذا الجزء، والحرص على مستوى معين لجودته، كان أمرا ضروريا قبل الشروع فى إعداد الجزء المطبوع. غير أن هناك اعتبارات أخرى من المفهوم أنها تؤثر على اصدار ذلك الجزء، مثل مدى ملاءمة المادة أصلا للقارىء الأجنبى، وتوافر الامكانيات المادية والتحريرية اللازمة لإخراجها بالشكل الملائم، فضلا عن ضرورة التأكد من إمكانية الاستمرار، والتحسن على نحو معقول.

ولا يخفى هنا أن كثيرا من المواد التى تتضمنها السياسة الدولية - شأن كثير من الدوريات العربية - تكون موجهة بالأساس للقارىء العربى، وتخاطب اهتماماته وأولوياته بالدرجة الأولى، الأمر الذى يرجع انتقاء المادة التى تقدم فى الجزء الإنجليزى، وهذا هو ما سوف يحدث بالفعل. أما بالنسبة لإمكانيات الإصدار، وبغض النظر عن العبء المالى الإضافى، فإن أهم عناصره هو توافر العنصر البشرى الكفء القادر على الإعداد اللغوى والتحريرى. ولذلك تم اختيار مجموعة من الشباب المتميز - لغويا وعلميا - للقيام بذلك العمل، تحت اشراف الأستاذة/ نيرمين السعدنى، سكرتيرة التحرير المشرفة على موقع المجلة على الانترنت.

وعلى أية حال، فلاشك أن اصدار هذا الجزء باللغة الإنجليزية - كفكرة وكهدف - قد تأخر طويلا! إن من الجائز القول، بشكل عام، أن إحدى نواحى القصور التى تعانى منها كثير من الدوائر الأكاديمية المصرية، هى ضعف قنوات الاتصال الدورية والمنتظمة بينها وبين مثيلاتها فى العالم الخارجى. وهذه السمة تنطبق بالذات

على مجال العلوم السياسية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص. صحيح أن كثيرين وربما أغلب أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية فى مصر (والبلاد العربية) هم خريجو جامعات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وأن بعضهم على اتصال مباشر أو غير مباشر بالجماعات المناظرة فى الخارج، إلا أن هذا الاتصال يتم فى الأغلب على أساس فردى. وفضلا عن ذلك، فإن معظم تلك الاتصالات تتم من جانب واحد، أى اطلاع عالم السياسة العربى، على المنتجات العلمية للآخرين، وليس العكس.

وفى الواقع، فإن هذا الوضع يختلف عما هو سائد بالنسبة لأساتذة وباحثى العلوم السياسية والعلاقات الدولية فى بلاد أخرى، ذات ظروف مشابهة لظروفنا، مثل الهند، وإيران وإندونيسيا. فضلا عن كثير من بلاد شرق أوروبا أو أمريكا اللاتينية، حيث توجد - على الأغلب - دوريات سياسية، باللغة الإنجليزية، تسهل من تفاعلهم العلمى مع الآخرين، وتضمن، ليس فقط وجود قناة منتظمة ودائمة للاتصال والتعارف، وإنما أيضا أن يكون الاطلاع والتعارف "متبادلا" بينهم وبين الآخرين، وليس فقط من طرف واحد. كذلك فقد عرفت الجماعة العلمية المصرية، منذ فترة قديمة، أكثر من محاولة مماثلة، ربما تمثلت أهمها وأكثرها عراقة فى مجلة "مصر المعاصرة"، التى كانت - ومازالت - تصدر أجزاء منها باللغة الفرنسية والإنجليزية فى مجالات الاقتصاد والقانون.

إن ما نبدأ القيام به فى "السياسة الدولية"، هذا العدد، هو بداية، وخطوة صغيرة لسد هذا القصور فى دراسات العلوم السياسية والعلاقات الدولية فى مصر والعالم العربى. ونحن نبدأ - كما ذكرنا - فى تقديم ملخصات لأغلب مواد العدد، بحيث تعطى للقارىء فكرة عامة عن محتواه. ونأمل فى الأعداد التالية، بدء تقديم مواد معينة - مقالا واحدا، وربما مقالين على الأكثر بنصهما الكامل.

يبقى أننا نتوقع من قرائنا فى كافة أنحاء العالم آراءهم، وتعليقاتهم، واقتراحاتهم بشأن ذلك الجزء الجديد من المجلة، حتى يمكن أن تتحقق الفائدة المرجوة منه : لهم، ولنا.

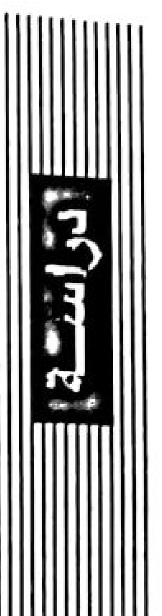
**د. أسامة الغزالى حرب**

## الديمقــراطيــة

تلقت أسرة تحرير "السياسة الدولية" العدد التجريبى لمجلة الديمقراطية، التى ترأس تحريرها الدكتورة / هالة مصطفى، رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والتى من المنتظر أن يصدر أول أعدادها فى هذا الشهر (يناير ٢٠٠١). ولاشك أن صدور دورية متخصصة فى النظم السياسية المقارنة بشكل عام، وفى قضايا التحول الديمقراطى بشكل خاص، يمثل استجابة .. لمطلب ملح، ربما كنا نحن - فى السياسة الدولية - أكثر من يقدره ؛ بل إن هذا المطلب هو الآن أكثر إلحاحا فى ظل التطورات الراهنة فى النظم السياسية فى العالم كله، وخاصة فى بلاد العالم الثالث، التى تشهد صورا عديدة، ومعقدة، للتحول من النظم الشمولية أو السلطوية الى الديمقراطية، بصورها وتجاربها المتعددة ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

وثقتنا أن د. هالة مصطفى، وزملائها وخبراتها العلمية، والتحريرية، سوف تقدم من خلال "الديمقراطية" منبرا متميزا جديدا لدراسات النظم السياسية والتحول الديمقراطى فى العالم، وفى مصر والوطن العربى على السواء.

# انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠




**د. منار الشوربجى**

**مدرس العلوم السياسية**

**الجامعة الأمريكية بالقاهرة**

**"لا يمكن إلا لكاتب سيناريو جرىء أن يكتب وقائع قصة تدور أحداثها حول انتخابات رئاسية ضارية، تحدد مصيرها ولاية واحدة حاكمها هو الأخ الأصغر لأحد المرشحين، ووزير العدل فيها أحد مسئولى الحملة الانتخابية للمرشح الثانى. ولا يمكن إلا لكاتب سيناريو يعانى من حمى وارتفاع فى درجة الحرارة أن يقدم ضمن الأحداث حفل عشاء - يقام احتفالا بمرور مائتى عام على إنشاء البيت الأبيض - يحضره كل الرؤساء السابقين بمن فى ذلك رئيس سابق هزمه الرئيس الحالى، ولكن ابن الأول هو المرشح للرئاسة أو بالأحرى المرشح للانتقام لأبيه، وأن يقام هذا الحفل فى خضم الصراع حول فرز الأصوات"(١).**

● ● ●

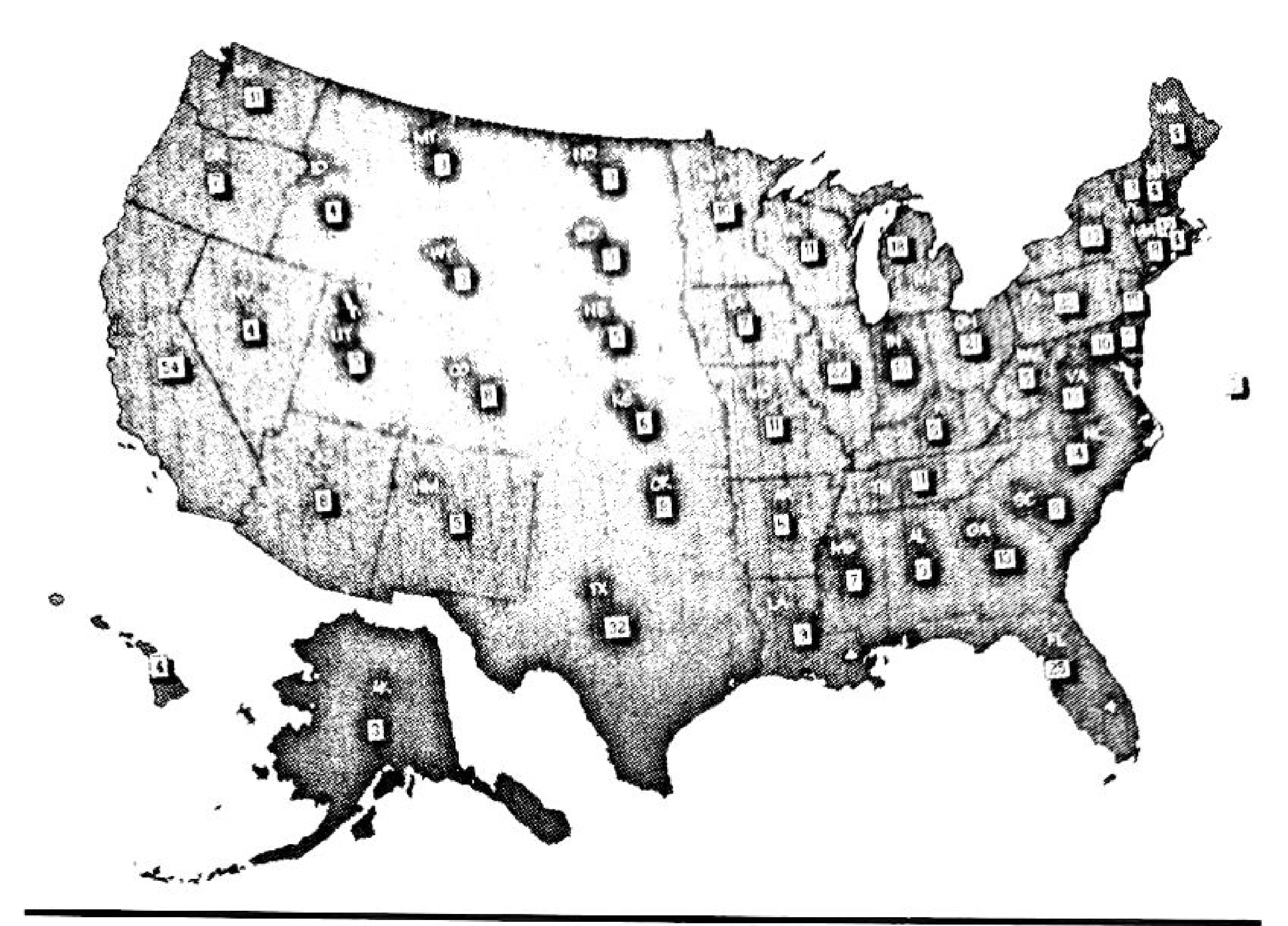
تعكس السطور القليلة السابقة بعض مفارقات الأحداث "الدرامية" التى شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتابعها العالم. وربما تضيف الباحثة إلى ما جاء مفارقات أخرى لا يمكن أن تجول بخاطر كاتب سيناريو مهما بلغت جرأته. فالمسئولة عن اعتماد نتائج الانتخابات فى تلك الولاية كانت تعمل فى الحملة الانتخابية لأحد المرشحين. وأحد المرشحين فاز بالأصوات الشعبية بينما فاز الثانى بالأصوات الانتخابية ثم أن الذى فاز بالأصوات الشعبية هزم - رغم ذلك - فى مسقط رأسه، وهى الولاية التى مثلها فى الكونجرس سنوات طويلة. بل إن أعلى سلطة قضائية فى البلاد - أى المحكمة الفيدرالية العليا - منقسمة على نفسها بدرجة لا تقل عن انقسام الناخبين والسياسيين.

### ما الذى يحدث بالضبط فى امريكا؟

فمنذ الثامن من نوفمبر، عاشت الولايات المتحدة - ومعها العالم - حالة من عدم اليقين غير المسبوق. فلا أحد يعلم على وجه التحديد من الذى اختاره الناخبون ليحتل البيت الأبيض. وبدلا من أن تتركز الأضواء على الرئيس الجديد المنتخب ويتابع العالم اختياراته لشغل المناصب المختلفة فى إدارته، استمر الصراع الضارى بين المتنافسين على منصب الرئاسة، وهو الذى امتد قرابة العامين الكاملين. كل ما فى الأمر أنه تحول من صراع حول أصوات الناخبين إلى صراع حول فرز أصواتهم، ودخل الطرفان معركة جديدة وصلت إلى أعلى سلم القضاء، يطالب فيها أحدهما بحسم النزاع بالشكل "الصحيح والعادل" الذى يضمن تفعيل إرادة الناخبين، مهما استلزم ذلك من الوقت، بينما يدعو الطرف الآخر إلى ضرورة إنهاء المسألة على وجه السرعة حماية للبلاد من الدخول فى دوامة عدم اليقين.

والمفارقة هنا هى أن الطرف الذى يعلى من قيمة "السرعة فى الحسم" ينتمى إلى المعسكر الذى أصر منذ عامين على

1- Eileen McNamara, Cast Needs Character, Boston Globe, Nov. 12, 2000.



إخضاع البلاد لعملية ممتدة لمحاكمة الرئيس كلينتون تمهيداً لعزله، ولم يجد غضاضة فى أن يؤدى ذلك إلى شلل العمل السياسى بالكامل. أما الطرف الذى ينادى بالتروى كان هو نفسه الذى نادى بتجنيب البلاد والعباد حالة عدم الاستقرار أثناء تلك المحاكمة التاريخية. بل إن المرشح الذى ظل طوال الحملة الانتخابية يدعو إلى تقليص الدور الفيدرالى ونقل مزيد من الصلاحيات إلى الولايات كان هو نفسه الذى لجأ للقضاء الفيدرالى لوقف قرارات اتخذها مسئولون فى الولاية موضع الجدل.

وربما يكون هذا التبادل فى المواقع هو نقطة البدء فى التعامل مع الحدث الراهن. فرغم أن الأزمة تنطوى على العديد من الجوانب الدستورية والقانونية، إلا أنها أزمة حزبية وسياسية فى المقام الأول، تمثل نقطة أعلى فى الصراع السياسى الضارى الذى تشهده واشنطن منذ بداية عقد التسعينات.

وسوف تحاول هذه الدراسة الأجابة عن سؤال محدد: ما هو مصدر الأزمة التى تشهدها أمريكا؟ وتتمثل الاجابة فى مجموعة متشابكة من العوامل. أولها، ذلك الأسلوب الفريد الذى صممه الدستور الأمريكى لاختيار الرئيس. ثانيها، الطابع الفيدرالى للنظام الأمريكى والذى فرض نفسه فور إعلان النتائج، فأدى التداخل بين الاطار الدستورى وتعقيده، والتنظيم الفيدرالى إلى إفراز الأزمة.

إلا أن هذا الاطار الدستورى والفيدرالى قديم قدم الدولة الأمريكية نفسها. ومن ثم يصبح من المهم التعرف على الأسباب الموضوعية التى تشكلت فى هذه الحملة تحديداً ودفعت بالعوامل الدستورية والقانونية إلى موقع الصداره. وقد كان السبب المباشر هو انقسام الناخبين بالتساوى تقريباً بين المرشحين، على نحو أدى إلى ذلك الهامش الطفيف بينهما، والذى تجلى طوال الحملة فى تذبذب استطلاعات الرأى ثم الفارق الضئيل فى عدد الأصوات بين المرشحين بوش وجور، والذى لم يتجاوز مئات قليلة فى ولايات عدة وليس فقط فى فلوريدا.

وتقدم هذه الدراسة أطروحة مؤداها أن طبيعة الائتلاف الانتخابى الذى شكله كلا المرشحين كان هو فى الواقع المسئول بشكل مباشر عن ذلك الفارق الطفيف.

وعلى ذلك فسوف تنقسم الدراسة إلى عدة أجزاء أولها يتعلق بالسياق الدستورى والفيدرالى لانتخاب الرئيس الأمريكى، ثم الكيفية التى شكل بها هذا الإطار طبيعة الأزمة التى حدثت ومجرياتها. ثم يتناول الجزء الثالث تحليلا لطبيعة استراتيجيات الحملتين المسئولة عن كل ذلك. وتنتهى الدراسة بخاتمة تتعرض للتاثيرات المحتملة لهذه الأزمة على أداء الإدارة الجديدة.

### أولاً: الطابع الفيدرالى للدولة:

تعتبر الفيدرالية من أهم المفاتيح التى يمكن من خلالها

الاقتراب من التفاعلات السياسية فى الولايات المتحدة. فمنذ كتابة الدستور الأمريكى وحتى هذه اللحظة لم يتوقف الجدل حول حدود الدور المنوط بالحكومة الفيدرالية، مقابل ما ينبغى أن يظل من اختصاص حكومات الولايات. وهو الجدل الذى يتخلل الخطاب العام بشأن كل القضايا تقريباً ويلعب دوراً محورياً فى صناعة القرار بشأن كل منها. وهى التى لا يمكن رصد دلالاتها دون التعرف على الأسباب التاريخية التى أنشأتها وحكمت صياغتها.

والفيدرالية الأمريكية مسئولة فى الواقع عن عدد من ملامح النظام الأمريكى التى تضفى عليه خصوصية فريدة تميزه عن غيره من النظم السياسية، وهى التى لا يمكن رصد دلالاتها دون التعرف على الأسباب التاريخية التى أنشأتها وحكمت صياغتها.

كانت الولايات المتحدة قد أرست – بعد الحصول على الاستقلال فى ١٧٧٦ – نظاما كونفيدراليا تمتعت فيه حكومات الولايات باستقلالية كبيرة أدت إلى شلل الحكومة المركزية وعجزها عن الوفاء بأدوارها الأساسية، وعلى رأسها تكوين جيش قوى للدفاع عن الدولة الأمريكية الوليدة، إذ لم يكن للكونجرس فى زمن الكونفيدرالية حق فرض الضرائب اللازمة للإنفاق على الجيش، أو على أى شىء آخر فى الواقع.

وقد تدهورت أوضاع الاتحاد الكونفيدرالى فى تلك الفترة مما دعا الرئيس جورج واشنطن (أول رئيس أمريكى بعد الاستقلال) للدعوة إلى مؤتمر يعقد فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧ ليعيد النظر فى مواد الدستور الكونفيدرالى وتعديلها. إلا أن المجتمعين فى فيلادلفيا لم يلتزموا بهذا الهدف وقاموا بدلا من ذلك بكتابة دستور جديد تماما، أنشأ "فيدرالية" بدلا من الكونفيدرالية، وقام على مجموعة من الحلول الوسط التوفيقية التى تم التوصل إليها لإرضاء أصحاب المصالح المتعارضة التى عبرت عن نفسها فى ذلك المؤتمر(٢).

كان الشغل الشاغل للقائمين على كتابة الدستور الأمريكى الجديد هو حماية الحريات الفردية وحقوق الولايات المنضمة للاتحاد الجديد. ومن ثم كان الهدف الرئيسى للمؤتمرين هو إيجاد حكومة مركزية تمتلك من الصلاحيات ما يكفى فقط للقيام بعملها بكفاءة، مع حرمانها من الصلاحيات التى تمكنها من الافتئات على الحقوق والحريات، بما فى ذلك حقوق الولايات(٣). ومن ثم، أنشأ الدستور الأمريكى نظاماً سياسياً يقوم فى جوهره على مبدأ "الرقابة والتوازن" Checks & Balances كان هدفه الرئيسى هو تقييد كل المؤسسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها وقمعها إذا ما تمادت فى استخدام تلك الصلاحيات أو سعت لابتلاع صلاحيات غيرها. فتم إنشاء حكومة فيدرالية مكونة من مؤسسات ثلاث (تشريعية وقضائية وتنفيذية) توزعت صلاحياتها كل منها على نحو لا يسمح لأى منها بالانفراد بصنع القرار. هذا فضلا عن تنظيم العلاقة بين تلك الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على نحو يجعل كل منها رقيبا على الآخر، ومشاركا له فى صنع القرار فى نفس الوقت. فقد ذكر الدستور صلاحيات بعينها للحكومة الفيدرالية وأخرى لحكومات الولايات وصلاحيات ثالثة يتقاسمها الطرفان، ثم نص على أن كل ما لم يرد ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات. بعبارة أخرى منح الدستور كل ما يستجد من أدوار بناء على تطور المجتمع لحكومات الولايات، لا الحكومة الفيدرالية(٤). وعلى ذلك أرسى الدستور علاقة جعلت كل طرف رقيبا على الآخر قادراً على ردعه عند اللزوم، بما لا يمكن أى منهما من انتهاك الحريات الفردية(٥).

ولم يخف المؤتمرون أهدافهم فى كل ذلك، فعلى سبيل المثال، شجع هاملتون وقتها المواطنين على استغلال هذه الصيغة الفيدرالية لحماية حرياتهم ومصالحهم، عبر اللجوء إلى الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات "لقمع الأخرى" عند اللزوم(٦).

وتجسد بنود الدستور الأمريكى مجموعة من الحلول الوسط التوفيقية التى تم التوصل اليها فى ذلك الوقت لإرضاء أصحاب المصالح المتعارضة. ففى ذلك المؤتمر، ثار جدل صاخب بين أنصار إنشاء حكومة فيدرالية قوية، وبين المدافعين عن صلاحيات حكومات الولايات. كما ثار جدل آخر بين الولايات الكبيرة والولايات الصغيرة (من حيث عدد السكان). فقد خشيت الأخيرة من أن يأتى الدستور الجديد ببنود تعطى نفوذاً أكبر للولايات الكبيرة فى الاتحاد الفيدرالى الجديد، هذا بينما كانت الولايات الكبيرة تسعى فعلا إلى مزيد من النفوذ الذى يعكس حجمها.

2- James Q. Wilson and John Dululio Jr., American Government, The Essentials, (Boston: Houghton Mifflin Press, 1998), p. 29.
3- Ibid., p. 58.
4- Kathleen Sullivan, The Balance of Power, in : Alan Brinkley, Nelson Polsby and Kathleen Sullivan, eds., The New Federalist Papers, (New York : W.W. Norton and Co., 1997), pp. 111-121.
5- Ibid.
6- Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, The Federalist Papers, (New York: Mentor Books, 1999), p. 149.

ومن هنا جاء الدستور بمجموعة من الترتيبات التي تعطى لكل فريق بعضا مما أراد، فكان أن أنشأ مؤسسة تشريعية فيدرالية من مجلسين، أحدهما يعطى مزيدا من الثقل للولايات الأكبر بينما يستجيب الثاني لمطلب الولايات الصغيرة. فقد أنشأ الدستور مجلسا للنواب يتم تمثيل الولايات فيه على أساس عدد السكان وبذلك تحصل الولايات الأكبر على عدد أكبر من المقاعد، بينما تمثل الولايات كلها – بغض النظر عن عددها – بالتساوى في مجلس الشيوخ، حيث لكل ولاية عضوان.

أما انتخاب الرئيس، فقد عكس نفس التوازن، إذ تم إنشاء ما يسمى بالمجمع الانتخابي Electoral College والذى تم توزيعه بين الولايات بحيث يكون لكل ولاية عدد من الأصوات الانتخابية مساويا لعدد أعضائها في مجلسى النواب والشيوخ معا، ومن ثم صار لكل ولاية على الأقل ثلاثة أصوات انتخابية (عضوان في مجلس الشيوخ وعضو واحد على الأقل من مجلس النواب وفقاً لحجم السكان)(٧).

ولا يمكن في الواقع فهم الكثير مما يدور في الولايات المتحدة الأمريكية دون أخذ الطابع الفيدرالي للدولة في الاعتبار. وذلك بدءا بطبيعة العملية السياسية، ومرورا بطبيعة المؤسسات والمنطق الذى تقوم عليه هياكلها وقواعدها الداخلية، ووصولا إلى تحليل الخطاب السياسي بين القوى المختلفة.

وربما تكون طبيعة العملية الانتخابية هى أحد أهم تجليات الطابع الفيدرالي للدولة. فهى عملية بالغة التعقيد والتشابك لأن القواعد والقوانين الحاكمة تختلف اختلافات كبيرة من ولاية لأخرى.

صحيح أن الدستور والقوانين الفيدرالية تنظم بعض جوانب العملية الانتخابية، إلا أن الغالبية العظمى من المسائل الفنية تقع في اختصاص الولايات. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في الولايات المتحدة قانونا فيدراليا يلزم الحكومة بتسجيل الناخبين. بل لا يوجد حتى ما يلزم حكومات الولايات بتسجيل من وصلوا إلى السن القانونية في قوائم الناخبين، فهى مسئولية المواطن وحده، الذى عليه أن يسعى لتسجيل نفسه في قوائم الناخبين. إلا أن هذا المواطن – إذا سعى لذلك فعلا – إنما يصطدم بعشرات من القواعد التي تختلف من ولاية لأخرى اختلافات كبيرة(٨)

أما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية نفسها، فإن ما ينص عليه الدستور والقوانين الفيدرالية إنما يضع الخطوط العامة العريضة ثم يترك ما دون ذلك للولايات. ويصدق ذلك حتى على عملية انتخاب الرئيس التي حظيت بالنصيب الأعلى من التفصيل في الدستور، بالمقارنة بغيرها من انتخابات المناصب الفيدرالية الأخرى.

فقد نص الدستور الأمريكي على انتخاب الرئيس انتخابا غير مباشر عبر ما يسمى المجمع الانتخابي. والمجمع الانتخابي عبارة عن مجموعة من المنتخبين Electors يتم اختيارهم وفق شروط يحددها المجلس التشريعي في كل ولاية، ويساوى عددهم عدد أعضاء هذه الولاية في مجلسى النواب والشيوخ معا. ومن ثم فإن مجموع عدد أعضاء المجتمع الانتخابي ٥٣٨ "منتخبا"، وهو عدد ثابت لأنه مساو لعدد أعضاء مجلس الشيوخ (١٠٠ عضو) ومجلس النواب (٤٣٥) فضلا عن ثلاثة أصوات لواشنطن العاصمة(٩).

معنى ذلك أن ولاية كبيرة – من حيث عدد السكان – مثل كاليفورنيا يكون نصيبها من أصوات المجمع الانتخابي ٥٤ صوتا (٥٢ نائبا في مجلس النواب + عضوان في مجلس الشيوخ) بينما يكون لولاية ألاسكا ثلاثة أصوات فقط (نائبا واحدا في مجلس النواب + عضوان في مجلس الشيوخ).

ويقوم انتخاب الرئيس عبر قاعدة الفائز يحصل على كل شيء Winner - Take - All بمعنى أن المرشح الذى يحصل على أعلى نسبة من الأصوات "الشعبية" في الولاية (أى أصوات الناخبين) يفوز بكل أصوات تلك الولاية في المجمع الانتخابي، بينما لا يحصل منافسه على شيء على الإطلاق. ولا يشترط أن تكون النسبة الأعلى هذه أغلبية بالضرورة، فمن الممكن أن يحصل المرشح على ٣٨٪ مثلا من أصوات الناخبين فيصبح هو الفائز طالما أن أيا من منافسيه لم يحصل على نسبة أعلى من ذلك. بعبارة أخرى إذا حصل المرشح (أ) على ٣٨٪ وحصل المرشح (ب) على ٣٧,٩٪ من أصوات الناخبين يصبح المرشح (أ) هو الفائز بكل أصوات الولاية، بينما يتساوى المرشح (ب) مع المرشح (س) الذى لم يحصل إلا على ٢٪ من أصوات الناخبين إذ لا يحصل كلاهما على أى شيء على الإطلاق. ويحتاج مرشح الرئاسة حتى يفوز بالمنصب أن يحصل على الأغلبية البسيطة، أى ٢٧٠ صوتا انتخابياً على الأقل (من أصل ٥٣٨).

ومن هنا يأتى التباين الكبير بين الأصوات "الشعبية" التي يحصل عليها المرشح والأصوات "الانتخابية". فإذا تصورنا مثلا أن المرشح (أ) قد فاز في كاليفورنيا (٥٤) ونيويورك (٢٣) وتكساس (٣٢) وفلوريدا (٢٥) فإنه يكون

7- Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry and Jerry Goldman, The Challenge of Democracy, Government in America, (Boston: Houghton Mifflin Co., 1992), pp. 79-81.
8- James Q. Wilson, op.cit., p. 144.
9- Kenneth Janda, op.cit., p. 320.

بذلك قد حصل على ١٢٣ صوتا انتخابيا، بينما حصل منافسه على صفر في كل هذه الولايات، بغض النظر عن نسبة الأصوات الشعبية التي حصل عليها فيها. ومن هنا أيضا يصبح من الوارد أن يفوز أحد المرشحين بالنسبة الأعلى من الأصوات الشعبية بينما يفوز منافسه بالنسبة الأعلى من الأصوات الانتخابية. ذلك لأن عدد الأصوات الشعبية التي حصل عليها المرشح الأول في كل الولايات، إذا ما تم جمعها، قد تكون أعلى من المرشح الثاني ولكنها في كل ولاية على حدة، أقل بنسبة ضئيلة من المرشح الثاني الذي يحصل على كل الأصوات الانتخابية لهذه الولاية بموجب ذلك.

بعبارة أخرى فإنه لا يهم ما إذا كان المرشح الأول قد حصل على ٥٢٪ من الأصوات الشعبية أو ٣٪، طالما أن منافسه قد حصل على ٥٢،٣٪ مثلا، لأن الأول لا يحصل بموجبها على أي شيء على الإطلاق في حسابات المجمع الانتخابي.

وقد حدث ذلك ثلاث مرات في التاريخ الأمريكي كان آخرها هي حالة جور الذي فاز بالأصوات الشعبية بينما فاز بوش بالأصوات الانتخابية. أما المرتين الأخريين فقد حدثت أولاهما في عام ١٨٧٦ حتى فاز هايز بالرئاسة رغم أن منافسه صامويل تيلدن فاز بالأصوات الشعبية ثم حدثت الثانية في ١٨٨٨ حتى فاز بنيامين هاريسون بالرئاسة رغم فوز منافسه جروفر كليفلاند بالأصوات الشعبية(١٠).

ولكن لماذا كل هذا التعقيد لانتخاب الرئيس؟ الإجابة مرة أخرى هي الطابع الفيدرالي للدولة. فعند كتابة الدستور الأمريكي كان أحد أهم الخلافات الجوهرية بشأن اختيار الرئيس هو الخلاف الذي نشأ بين الذين تخوفوا من إعطاء دور كبير "للعامة" Mobs مقابل الذين تخوفوا من إعطاء المؤسسة التشريعية حق اختيار الرئيس بما يؤدي إلى تركيز مزيد من السلطة في يدها. فكان الحل الوسط هو جعل انتخاب الرئيس يتم عبر انتخاب غير مباشر لا هو في يد الجماهير كلية ولا هو في يد المؤسسة التشريعية التي صار دورها بحكم الدستور لا يتم إلا إذا انقسم المنتخبون (أعضاء المجمع الانتخابي) بالتساوي بين المرشحين(١١).

أما الخلاف الثاني الضخم، فكان بين الولايات الصغيرة والكبيرة. فجاءت صيغة انتخاب الرئيس كحل وسط توفيقي. فعدد المنتخبين يعطي وزنا أكبر للولايات الكبيرة، بينما يصبح للناخب الواحد وزنا أكبر إذا ما كان يقطن أحد الولايات الصغيرة، بالمقارنة بسكان الولايات الكبيرة. ولعل هذا هو السبب في صعوبة إلغاء نظام المجتمع الانتخابي إذ توجد مصلحة لدى الطرفين في الإبقاء عليه.

ورغم أن الدستور قد أعطى المؤسسة التشريعية في كل ولاية الحق في تحديد أسلوب اختيار منتخبيها، إلا أنه احتفظ للكونجرس بالحق في تحديد موعد نهائي لاختيار هؤلاء ثم تحديد موعد اجتماعهم كل في ولايته لانتخاب الرئيس. كما أعطى الدستور للكونجرس حق اعتماد تلك النتائج التي تصل من الولايات المختلفة وإعلان إسم الفائز ثم احتفظ له بان يكون صاحب الكلمة الأخيرة في اختيار الرئيس ونائبه إذ لم يفلح هؤلاء المنتخبون في التصويت بالأغلبية لأحد المرشحين.

ففيما يتعلق بتحديد الموعد، نص الدستور على أن الكونجرس "يحدد وقت اختيار المنتخبين واليوم الذي يجتمعون فيه للتصويت لاختيار الرئيس، وهو اليوم الذي يكون واحدا في كل الولايات".

وبناء على ذلك، أصدر الكونجرس قانونا نص على أن يجتمع المنتخبون في عواصم ولاياتهم في يوم الاثنين الذي يتلو ثاني أربعاء من شهر ديسمبر (وهو يوافق ١٨ ديسمبر هذه المرة) وذلك لانتخاب الرئيس ونائبه على أن يتم الانتهاء من اختيار هؤلاء المنتخبين قبل ذلك بستة أيام على الأقل(١٢).

ثم ينص الدستور على أن يقوم المنتخبون في كل ولاية – بعد التصويت – بتوقيع النتيجة وختمها بخاتم الولاية ثم إرسالها إلى رئيس مجلس الشيوخ.

ووفقا للدستور، تعقد جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ برئاسة رئيس مجلس الشيوخ يتم فيها فتح مظاريف كل الولايات ويتم بعدها عد أصوات المنتخبين ويكون الفائز هو المرشح الذي يحصل على أغلبية أصوات المنتخبين من كل الولايات.

أما في حالة ما إذا لم يحصل أي المرشحين على الأغلبية يصبح الاختيار من حق الكونجرس. وينص الدستور على أن يقوم "مجلس النواب بالتصويت فوراً" لمنصب الرئاسة. ولكن في هذه الحالة يكون لكل ولاية صوت واحد ويكون النصاب القانوني المطلوب هو ثلثي الولايات ويفوز المرشح الذي يحصل على أغلبية أصوات الولايات كلها (أي الولايات الخمسين) هذا بينما يتم انتخاب نائب الرئيس وفق نفس القواعد ولكن يقوم بانتخابه مجلس الشيوخ وليس مجلس النواب.

10- Gitelson Dudley Bubnick, American Government (Boston: Houghton Mifflin Press, 1996), p. 213.
11- Kathleen Sullivan, The Contemporary Relevance of the Federalist Papers, in: Alan Brinkley, op.cit., pp. 7-14.
12- Lawrence Tribe, Let The Courts Decide, New York Times, Dec. 12, 2000.

ولكن ماذا عن ضوابط العملية الانتخابية نفسها؟ فى الواقع فإن ما سبق عرضه هو "كل" ما جاء فى الدستور بشأن انتخاب الرئيس، ومن ثم فإن كل ما دون ذلك هو فى الواقع من اختصاص الولايات بالكامل. فقد جاءت كل القوانين الفيدرالية المنظمة للعملية الانتخابية لتعكس روح الدستور. فقد نصت مثلاً على أن المحاكم المحلية فى كل ولاية هى المختصة بتسوية أية نزاعات تحدث بشأن حصول المرشح على أصوات الولاية فى المجمع الانتخابى، فقد صدر قانون فيدرالى عام ١٩٤٨(١٣) نص على أن الرأى الحاسم فى المنازعات بشأن هذه المسألة من اختصاص الولايات طالما أن هذا الرأى يصدر قبل ستة أيام من الموعد المحدد لقيام المنتخبين بالتصويت فى ولاياتهم. بعبارة أخرى فإن كل ما لم يذكره الدستور إنما تحكمه القوانين الخاصة بكل ولاية(١٤) وهى القوانين التى تختلف اختلافات كبيرة من ولاية لأخرى بدءاً باختيار أسلوب الانتخاب ومروراً بنوع الآلات المستخدمة ووصولاً إلى الموعد النهائى لإعلان النتيجة واعتمادها فعلى سبيل المثال قررت ولاية اوريجون هذا العام أن تتم الانتخابات كلها عبر البريد ولم يكن بها بالتالى مقراً واحداً للاقتراع العام. ولكل ولاية بل كل مقاطعة داخل الولاية اختيار شكل البطاقة الانتخابية بل ونوع الآلة التى يستخدمها الناخب للادلاء بصوته. ففى بعض الولايات يستخدم الناخب قلما لوضع اشارة أمام اسم المرشح، بينما يقوم فى ولايات أخرى بوضع البطاقة بصورة معينة فى الآلة الموجودة ثم يشد ذراعا بها يترك علامة أمام اسم المرشح، بينما يستخدم فى مناطق أخرى ما يشبه القلم لخرق البطاقة الانتخابية أمام اسم المرشح .. وهكذا.

وتختلف معايير تسجيل الناخبين من ولاية لأخرى والشروط التى يجب استيفائها قبل ادلائه بصوته يوم الاقتراع العام. أما عملية فرز الأصوات فيتولاها مسئولون فى كل مقاطعة، وهم فى أغلب الأحيان يقومون بدورهم بمساعدة متطوعين. ولكل مقاطعة معاييرها عند فرز الأصوات(١٥).

وفضلا عن كل هذه الاختلافات – والتى هى مجرد أمثله – فإن الاتفاق على إدارة العملية الانتخابية من اختصاص الولايات، والذى يتم توزيعه على المقاطعات المختلفة إلا أن ميزانية هذا البند عادة ما تكون محدودة، وهو الأمر الذى يؤدى فى بعض المقاطعات الفقيرة إلى استخدام آلات عتيقة، بينما تستخدم مقاطعات أخرى أو ولايات أكثر ثراء آلات أكثر فاعلية وحداثة.

ومن ثم حين برزت مشكلة بشأن النتائج فى فلوريدا قفز الطابع الفيدرالى فورا ليحتل الصدارة فى تشكيل مجريات الأحداث على النحو الذى يقدمه الجزء التالى من هذه الدراسة.

### ثانيا: تفاعلات الأزمة (*):

بعد إغلاق صناديق الاقتراع وبدء عملية فرز الأصوات، أخذ كل من جور وبوش يراكم أصوات المجمع الانتخابى وفق نتيجة كل ولاية تعلن تباعا. واتضح أن آل جور قد هزم فى معظم ولايات الجنوب بما فى ذلك مسقط رأسه تنسى.

وقد فاز بوش فى ٢٩ ولاية بينما فاز جور فى ١٩ ولاية لم يكن من بينها بعد ولايتى فلوريدا وويسكنسن(١٦). ومع ذلك كان جور متقدما فى نسبة الأصوات الشعبية بمائتى ألف صوت(١٧) ولأن فلوريدا تملك ٢٥ صوتا انتخابيا مقابل ١١ فقط لولاية ويسكنسن فقد تعلقت الانظار بفلوريدا لأن من شأن من يحصل على أصواتها وحدها أن يحسم المعركة لصالحه ويفوز بالبيت الأبيض.

وينبغى الاشارة هنا إلى أن إعلان نتائج الولايات المختلفة عادة ما يتم مبدئيا دون استكمال فرز كل الأصوات وفق اعتبارين أولهما توقعات حسابية تجرى بناء على أساس ظهور نتائج أولية فى ٩٩٪ من مراكز الاقتراع فى كل ولاية، وهى التى عادة ما تكون دقيقة كما كان عليه الحال فعلا فى الأغلبية العظمى من الولايات التى تم إعلان نتائجها. وثانيهما استطلاعات لرأى الناخبين لحظة خروجهم من لجان الانتخابات Exit Polls إلا أن هذين الاعتبارين ثبت فشلهما فى حالة وجود هامش بالغ الصغر بين المرشحين. وهو فى الواقع السبب فى التضارب الذى وقعت فيه شبكات التليفزيون المختلفة ليلة الانتخابات. ففى بادىء الأمر اعلنت بعض الشبكات فوز آل جور فى فلوريدا إلا أنها

13- John Fanell, What Are the Justices Deciding?, International Herald Tribune, Nov. 22, 2000.

14- Herald Tribune, Nov., 11/12, 2000.

15- Ibid.

(*) اتبعت الباحثة فى هذا الجزء اسلوب التسلسل الزمنى للأحداث، لأنه وحده الذى يوضح كيف تصاعدت الأزمة حتى صارت بيد المحكمة الفيدرالية العليا. ومن ثم فإن ما قد يبدو أحيانا وكأنه لا علاقة للحدث بما يأتى بعده إنما هو ناتج عن أن طرفى النزاع كانا يتحركان فى كل تلك الاتجاهات فى نفس الوقت.

16-The Boston Globe Online, www.boston.com./news/politics/campaign 2000/vote/Florida Extension-html/13/11/2000, accessed on Nov., 13, 2000.

17- New York Times On Time, http:/www.boston.com/news/politics/campaign 2000/vote/ Florida-Extension-html, accessed: Nov. 14, 2000.

سرعان ما تراجعت اعتمادا على معلومات جديدة بدا منها أن الأمر لم يتضح بعد. ولكن بعد أقل من الساعة قيل أن بوش هو الفائز فى فلوريدا (وهو الخبر الذى كان مصدره شبكة فوكس نيوز التى يعمل بها أحد أبناء عمومة بوش)(١٨). ثم تناقلت شبكات التليفزيون الأخرى الخبر وأعلنت كلها فوز بوش بمنصب الرئاسة بناء على فوزه فى فلوريدا.

وبالفعل اتصل آل جور هاتفيا بجورج بوش وهنأه بالفوز بالمنصب وراح يستعد لالقاء بيانه الرسمى أمام مناصريه ليعلن هزيمته فى الانتخابات.

وتعلقت الأنظار بشاشات التليفزيون الذى ظلت شبكاته المختلفة تؤكد انتظارها ظهور آل جور بين لحظه وأخرى لإعلان الخبر ولكن المدة طالت وبدأت التساؤلات حول أسباب تأخر جور. وقد اتضح فيما بعد أن ريتشارد ديلى مدير حملة جور قد اتصل به هاتفيا ليخبره بأن نتائج فلوريدا لم تحسم بعد إذ صار واضحا أن الفارق لن يزيد عن مئات قليلة من الأصوات، الأمر الذى يعنى أنه لم يتحقق بعد فوز بوش بمنصب الرئاسة. وقد أدى ذلك إلى تراجع جور عن إلقاء بيانه وعاد للاتصال ببوش ليسحب اعترافه الرسمى بهزيمته، وانتهى الاتصال بمشادة قال فيها جور رداً على تأكيد بوش أن أخيه حاكم فلوريدا قد أكد فوزه فى الولاية "دعنى أقول لك شيئا أن السلطة النهائية فى هذه المسألة ليست لأخيك الأصغر"(١٩). ومنذ تلك اللحظة بدأت وقائع حملة جديدة بين الطرفين أدارها هذه المرة محامون وقضاه ومتخصصون فى العلاقات العامة بعد حملة استمرت نحو العامين أدارها محترفو الحملات الانتخابية.

فبمجرد أن اتضح أن الهامش بين المتنافسين بالغ الضيق فرضت قوانين ولاية فلوريدا نفسها فورا على الساحة. إذ تنص قوانين الولاية على أنه فى حالة ضيق الهامش إلى أقل من ٠,٥٪ يتم تلقائياً إجراء فرز آلى ثانى لكل أصوات الولاية للتأكد من دقة النتائج. وبالفعل انتهى الفرز الأول وبدأ الفرز الثانى وأرسل كل فريق مجموعة من المراقبين يتولون متابعة الفرز إلا أن مجريات الأحداث فى عدد من مقاطعات فلوريدا قد استحضرت المزيد من قوانين الولاية. ففى مقاطعة بالم بيتش أثبتت نتائج الفرز اليدوى لعينة من البطاقات الانتخابية فوز جور بستة وثلاثين صوتا اضافية لم يحصل عليها من خلال الفرز الآلى، الأمر الذى دفع المقاطعة لاتخاذ قرار بإجراء فرز يدوى بعد الانتهاء من الفرز الآلى الثانى. وقد تلا هذا القرار قرارات مماثلة فى عدة مقاطعات أخرى(٢٠)، وكان جور قد طالب بإجراء فرز يدوى فى أربع مقاطعات يفوز فيها الديمقراطيون تقليديا بسهولة وهى مقاطعات بالم بيتش وفولوزيا وبراورد وميامى ديد. وقد اعتمد جور فى طلبه على قوانين ولاية فلوريدا التى تعطى المرشح - بل والناخب المتظلم - الحق فى تحدى نتائج الانتخابات حتى لو لم يكن هناك دليل على تزوير أو تجاوزات عمدية، إذ يكفى أن يكون هناك شك موضوعى Reasonable Doubt بأن النتائج لا تعبر عن إرادة الناخبين(٢١).

### أصوات بالم بيتش:

وقد دعم جور موقفه بما تكشف لاحقا من حدوث التباس شديد لدى آلاف من ناخبى بالم بيتش بسبب تصميم البطاقة الانتخابية على نحو أدى الى وقوعهم فى خطأ التصويت لبوكانان بدلا من جور الذى جاء اسمه فى البطاقة موازيا لاسم بوكانان فى الصفحة المقابلة وأقرب الى المربع الصغير المطلوب خرقه أمام اسم المرشح.

ومن الجدير بالذكر أن تصميم البطاقة الانتخابية - مرة أخرى - استحضر بنودا من قانون فلوريدا ينص على شروط محددة لشكل البطاقة الانتخابية لا تنطبق على البطاقة موضع الجدل.(٢٢)

### معايير للفرز:

ولكن بمجرد أن بدأت فعلا عملية الفرز اليدوى انفجرت قضية أخرى حيث اتضح أن الآلة المستخدمة فى فرز الأصوات لا يمكنها إلا احتساب الأصوات التى قام فيها الناخب بخرق المربع الصغير بالكامل لأن تعلق جزء من أجزاء المربع بالبطاقة يبطلها، الأمر الذى طالب معه فريق جور باتباع المقاطعات الأربع التى قررت إجراء الفرز اليدوى معايير أكثر مرونة فى احتساب الأصوات الصحيحة. ومنذ ذلك الوقت دار صراع جديد حول طبيعة المعايير التى يمكن اتباعها ومن الذى يملك تحديدها. إلا أن بوش الذى أدت نتيجة الفرز الآلى الثانى الى تقليص هامش فوزه من ١٨٠٠

---

18- Maureen Dowd, The Unelection Day, New York Times Online, http://www.nytimes.com/2000/11/09/opinion/09/DOWD.html, accessed: Nov. 12, 2000.

19- Bill Carter, Calling the Presidential Race, and Cousin, George W., New York Times Online: www.nytimes.com/2000/11/14/politics/14 FOX.html accessed Nov. 14, 2000.

20- http://www.nytimes.com/a ponline/politics/12 WIRE-PALM.html, accessed: Nov. 12, 2000.

21- Charles Lane, Florida has Precedents on Election - But Not on What To Do Next, International Herlad Tribune, Nov., 11-12, 2000.

22- Ibid.

الى ٣٨٨.(٢٣) عارض إجراء الفرز اليدوى ورفع الأمر الى القضاء. ومنذ ذلك الوقت صاغ فريق بوش موقفا مؤداه أنه لا يوجد ما يبرر الفرز اليدوى وأنه حتى بشأن التباس بطاقة بالم بيتش فإن القانون ينص على الاعتراض عليها قبل إجراء الاقتراع العام لا بعده، خصوصا أن الذى صمم البطاقة مسئولة تنتمى للحزب الديمقراطى، وهى البطاقة التى عرضت على مسئولى الحزب قبل الانتخابات دون أن يبدى أى منهم اعتراضا عليها، لذلك لم يطالب بوش بإجراء فرزا يدويا فى أى من المقاطعات التى كان واضحا أن هذا الفرز قد يؤدى الى رفع هامشه فيها. أما جور فقد أصر منذ اللحظة الأولى على ضرورة التأنى فى اعلان النتائج للتأكد من احتساب صوت كل ناخب أدلى برأيه يوم الاقتراع العام.(٢٤)

## دور كاترين هاريس:

وفى الوقت الذى رفضت فيه المحكمة "الفيدرالية" طلب بوش بوقف الفرز اليدوى، وجد الأخير مساندة جاءته هذه المرة من "الولاية"، حيث أعلنت كاترين، هاريس المسئولة رسميا عن العملية الانتخابية فى فلوريدا أنها لن تنتظر ما تسفر عنه نتائج الفرز اليدوى التزاما منها بقانون الولاية الذى ينص على اعتماد نتيجة الانتخابات بعد اسبوع واحد من الاقتراع العام إلا فى حالة حدوث كوارث طبيعية. وأكدت أنها سوف تعتمد النتائج فى الخامسة مساء يوم ١٤ نوفمبر بغض النظر عن الانتهاء من الفرز اليدوى ، والذى كان من المستحيل فى الواقع أن يتم قبل هذا الموعد. هذا فضلا عن أن هذا الموعد كان يعنى اعتماد النتائج دون احتساب أصوات المقيمين بالخارج التى يسمح قانون الولاية باحتساب ما يصل منها الى البلاد فى غضون الأيام العشر الأولى بعد الاقتراع العام.(٢٥)

وبموجب ذلك رفع فريق جور الأمر إلى محكمة (درجة أولى) فى الولاية يطالب فيها بوقف قرار هاريس اعتمادا على أن قانون الولاية يسمح بالفرز اليدوى.

وفى الوقت نفسه كانت المقاطعات الأربع قد تلقت تحذيرا من هاريس بأن إجراء الفرز اليدوى يعتبر انتهاكا للقانون، الأمر الذى دفع المسئولين فى مقاطعة بالم بيتش لرفع الأمر الى القضاء ووقف عملية الفرز حتى يتم الفصل فى القضية.(٢٦)

إلا أن المحكمة التى فصلت فى طلب جور لم تحسم الأمر، إذ رفضت حرمان هاريس من اعتماد النتائج ولكنها طالبتها فى الوقت نفسه باستخدام تقديرها الشخصى Discretion فى التعامل مع اعتماد نتائج الفرز اليدوى فى المقاطعات الأربع وفق دراسة كل حالة على حدة والتى تصل إليها متأخرة عن موعدها .

وقد رفعت هاريس الأمر للاستئناف حتى وصل الأمر الى محكمة فلوريدا العليا القضائية.(٢٧) وقد تزامنت مع هذه الإجراءات القضائية حملة علاقات عامة من الطرفين أثار فيها فريق جور الشكوك حول حيادية كاترين هاريس التى شاركت فى الواقع فى ادارة حملة بوش الانتخابية فى ولاية فلوريدا بل وقامت بجولات فى ولايات أخرى للدعاية له أثناء الانتخابات.(٢٨) هذا فى الوقت الذى ركزت فيه حملة بوش على مدى حيادية قضاة المحكمة العليا فى فلوريدا والذين تم تعيينهم جميعا من جانب حكام ديمقراطيين للولاية باستثناء واحد فقط اشترك فى اختياره أخوه حين صار حاكما للولاية.(٢٩)

## الحكم الأول لمحكمة فلوريدا العليا:

وقد حكمت محكمة فلوريدا العليا بوقف اعتماد النتائج فى ١٤ نوفمبر حتى تفصل فى الأمر بعد إجراء جلسات الاستماع. وبينما ينتظر الكل قرار المحكمة العليا كانت حملة جور تبذل جهودا ضخمة لاقناع مسئولى المقاطعات المختلفة باتباع معايير أكثر مرونة فى الفرز اليدوى ونجحت فعلا فى

23- Ron Fournier, Ballot Count Continues Amid Flurry of Lawsiuts, Boston Globe On Line, http://www.boston.com/news/politics/campaign 2000/vote/florida-extension.html.accessed: Nov. 14, 2000.

24- William Safire, Bush Goes to Court, New York Times Online, http://www.nytimes.com/2000/11/13/opinion/13 SAFI.html accessed. Nov. 14, 2000.

25- Todd S. Purdum & David Firestone, Judge to Rule on Recount Deadline, Palm Beach Delays Manual Recount, New York Times Online: www.nytimes.com/2000/11/14/politics/14CND ELEC.html.accessed, Nov. 14, 2000.

26- Ibid.

27- www.nytimes.com/2000/11/15/opinion/15 WED 1.html. accessed Nov. 15, 2000.

28- Michael Cooper, Florida Official Has Dual Roles in Maelstom, New York Times On-line, www.nytimes.com/2000/11/14/politics/14 HARRIS.html.accessed: Nov. 14, 2000.

29- David Shribman, Crucial Role for the Judiciary, Boston Globe Online, www.boston.com/news/politics campaign.ews/crucial role for the judiciary.html. accessed Nov 26, 2000.

اقناع مسئولى مقاطعة براورد بينما فشلت فى اقناع بالم بيتش التى أصر مسئولوها على معايير أكثر صرامة فى فرز الأصوات.(٣٠)

**أصوات المقيمين بالخارج :**

هذا فى الوقت الذى أثيرت فيه مسألة جديدة حول احتساب أصوات المقيمين بالخارج والتى عادة ما تذهب أغلبيتها للحزب الجمهورى، ودارت حول أمرين، أولها كان ما أثاره الديمقراطيون بزعامة وزير العدل فى الولاية – وهو الموالى لجور – بضرورة الالتزام بقانون الولاية الذى ينص على احتساب الأصوات التى يوجد دليل على أنها قد ارسلت من الخارج فى يوم الاقتراع العام على الأكثر، إذ أن الكثير من الأصوات التى كانت قد تم حسابها فى بعض المقاطعات لم يكن عليها ختما بريديا يشير الى تاريخ إرسالها.(٣١)

أما الأمر الثانى فتعلق بما اعتبره الديمقراطيون انتهاكا قانونيا صارخا حيث سمحت مسئولة مقاطعة سمينول للناشطين الجمهوريين باستكمال البيانات الشخصية فى تلك البطاقات والتى لم يستوفها الناخبون أنفسهم.(٣٢)

إلا أن مسألة الأختام البريدية كانت قد أضرت بموقف جور حيث استخدمها الجمهوريون فى اطار حملة تتهمه بأنه قد "شن حربا على جنود أمريكا الذين يدافعون عن مصالحها فى الخارج تهدف لحرمانهم من حقهم فى التصويت" الأمر الذى أدى الى تراجعه عن موقفه.

وقد نأى جور بنفسه أيضا عن الجدل حول دور الناشطين الجمهوريين والذى صعده بعض الديمقراطيين بالفعل للقضاء فى مقاطعتى مارتن وسمينول بينما أصر جور على أن لا علاقة له بهاتين القضيتين.

**الحكم الثانى لمحكمة فلوريدا العليا :**

ثم صدر حكم محكمة فلوريدا العليا الذى أجاز الفرز اليدوى فى المقاطعات المختلفة وحدد موعدا نهائيا لاعتماد كل نتائج الولاية فى السادس والعشرين من نوفمبر وهو القرار الذى اعتبره بوش مناقضا للدستور الأمريكى ورفع الأمر فورا الى المحكمة الأمريكية العليا للفصل فى الأمر(٣٣)، بينما أدار حملة إعلامية ضخمة ضد كل محاولات جور القضائية، وهى الحملة التى أثارت بالفعل الكثيرين من الناصرين لبوش والذين تجمعوا فى مظاهرة عاصفة حول مقر فرز الأصوات فى مقاطعة ميامى ديد، الأمر الذى قرر بعده مباشرة مسئولو المقاطعة وقف الفرز اليدوى، وإن كان السبب الذى أعلن وقتها هو إيمانهم بأنه لا يمكنهم الانتهاء من الفرز فى الموعد الذى حددته المحكمة العليا فى الولاية.(٣٤) وبموجب ذلك ألحق جور بقضيته المرفوعة بشأن معايير فرز أصوات بالم بيتش طلبا آخر للمحكمة لإبطال قرار مسئولى مقاطعة ميامى ديد.

ورغم أن فريق بوش ظل يصر على أن لا علاقة له بأحداث ميامى ديد إلا أنه لم ينف علاقته بموقف المجلس التشريعى للولاية والذى أعلن فور صدور قرار المحكمة العليا فى الولاية أنه سوف يعقد جلسة استثنائية يحدد فيها قائمة منتخبى فلوريدا الـ ٢٥ وإرسالها الى الكونجرس. وفى واقع الأمر فإن الدستور الأمريكى يعطى للمجالس التشريعية فى الولايات هذا الحق كما سبق القول، إلا أن المجلس التشريعى فى ولاية فلوريدا ذو أغلبية جمهورية كبيرة مما يعنى أن المجلس كان سيحسم القضية لصالح بوش، ولم يكن قرار المجلس مستقلا إذ هدد جيم بيكر علنا بعد صدور قرار المحكمة العليا فى فلوريدا بأن يقوم المجلس بهذا الدور.(٣٥)

**المحكمة الفيدرالية العليا تتدخل :**

وقد تلقى آل جور صفعتين قانونيتين فى يوم واحد حيث صدر قرار المحكمة (الفيدرالية) العليا، وقرار قضية بالم بيتش – ميامى ديد فى أقل من ٢٤ ساعة وكلاهما جاء فى صالح جورج بوش.

فقد أصدرت المحكمة العليا قرارا بإعادة القضية مرة أخرى الى محكمة فلوريدا العليا لإفادتها بالإجابة عن سؤالين يتعلقان بحيثيات الحكم، والتى اعتبرتها الأولى غامضة على نحو لا يمكنها من إبداء الرأى بشأن الجوانب المتعلقة بالدستور الفيدرالى فى هذا الموضوع.

---

30- Meg Vaillancourt, Chad Ruling Could Determine Election Boston Globe Oline www.boston.com/news/politics/camp. ad-ruling-could-determine-election+. Shtml, accessed Nov. 26, 2000.
31- Washington Times Online, www.washtimes.com/op-ed/house-2000//20/8 34.html.accessed, Nov. 26, 2000.
32- Michael Moss & Ford Fessenden, GOP Played Role in Absentee Vote, New York Times Online, www.nytimes.com/2000/11/14/politics/1SEMI.html.accessed: Nov. 14, 2000.
33- Linda Deutsch, Bush Appeals to US Supreme Court, Boston Globe Online, www.boston.com/campaign 2000/recount-legal.html, accessed Nov. 26, 2000.
34- Ibid.
35- Anthony Lewis, Playing With Fire, New York Times Online, www.nytimes.com/2000/

كان فريق بوش القانونى قد رفع الحكم الذى أصدرته محكمة فلوريدا العليا الى المحكمة الفيدرالية العليا على أساس أن قرارها بتأجيل موعد اعتماد النتائج يمثل تغييرا فى قانون الانتخابات وهو ما يعد انتهاكا للدستور الفيدرالى الذى يمنح السلطة التشريعية فى الولاية - لا محاكمها - الحق وحدها فى تغيير قوانين الانتخابات، لذلك كان سؤال المحكمة الفيدرالية الى محكمة فلوريدا يتعلق بما إذا كانت الأخيرة قد اتخذت قرارها بناء على بند فى دستور ولاية فلوريدا ينص على ضمان الحق فى التصويت والذى أشار له قرار المحكمة دون أن يقول صراحة أنه السبب وراء حكمها، ذلك لأن الاعتماد على هذا النص يعتبر فى رأى المحكمة (الفيدرالية) انتهاكا للدستور الفيدرالى كما دفع فريق بوش.(٣٦)

أما السؤال الثانى، فكان يتعلق بما إذا كانت محكمة فلوريدا قد أخذت فى اعتبارها قانونا فيدراليا صدر عام ١٨٨٧ ينص على أن النزاعات التى تنشأ بشأن انتخابات الرئاسة يتم حلها وفق القواعد المعمول بها يوم الاقتراع العام، وذلك على أساس أن تغيير تلك القواعد بعد الاقتراع العام يعتبر انتهاكا للقوانين الفيدرالية.

وقد صدر قرار المحكمة الفيدرالية دون توقيع لأن توقيع القضاه عليه كان يعنى أن يرفق به رأى المعارضين منهم.(٣٧) بعبارة أخرى كان واضحا من صيغة القرار المختصرة والشكل الذى صدر به أن قضاة المحكمة منقسمين بشأن الموضوع الأمر الذى جعلهم يتوخون أعلى درجات الحذر فيما يصدر عنهم حتى لا يزيد انقسامهم من الاستقطاب السياسى والشعبى ويضعف من المكانة الدستورية للمحكمة.

وكان معنى القرار أيضا وقف الفرز اليدوى على الأقل حتى صدور رأى محكمة فلوريدا العليا. إلا أنه لم يكن يعنى أن المحكمة الفيدرالية العليا سوف تقبل بالضرورة نظر الموضوع مرة أخرى بعد عودته. فقد كانت المحكمة منقسمة بواقع ٥ : ٤ بشأن القضية، الأمر الذى يحيط مسألة قبولها القضية من جديد بتساؤلات حول انقسامها من جديد بشأن ما يصدر عن محكمة فلوريدا، إذ يتطلب قبول القضية موافقة ٤ قضاه على الأقل.

أما فى قضية بالم بيتش - ميامى ديد ، فقد رفض القاضى كل ما قدمه فريق جور من حجج قانونية حيث رأى أن مسئولى المقاطعتين لم يتجاوزوا القانون فى المواقف التى اتخذوها وهو القرار الذى حمله جور فورا للاستئناف ثم الى محكمة فلوريدا العليا.(٣٨)

وبالتالى صار مصير البيت الأبيض معلقا بما يصدر عن محكمة فلوريدا العليا فى القضيتين، فضلا عما تسفر عنه نتيجة قضية مقاطعتى سمينول ومارتن بشأن أصوات المغتربين.

وفى الثامن من ديسمبر، صدرت ثلاثة قرارات من المحاكم المختلفة حيث حكمت المحكمة برفض طلب إبطال أصوات المغتربين فى كل من سمينول ومارتن على أساس أنه صحيح قد حدثت بعض التجاوزات فى ملء البيانات الشخصية فى العرائض المرفقة بالبطاقة الانتخابية إلا أن البطاقة نفسها تظل سليمة لا يشوبها ما يدعو لإبطالها.

ورغم أن هذه القضية لم تكن مرفوعة من جانب آل جور سواء فى سمينول أو مارتن إلا أن الحكم مثل هزيمة جديدة له لأن إبطال هذه البطاقات كان سيضعه فى الصدارة فورا دون الحاجة لإجراء الفرز اليدوى الذى طالب به .

**الحكم الثالث لمحكمة فلوريدا العليا :**

ولكن لم تمر ساعات قليلة حتى أصدرت محكمة فلوريدا العليا فى نفس اليوم قرارها بشأن قضية بالم بيتش/ميامى ديد لصالح آل جور فانقلبت الموازين من جديد. فقد حكمت المحكمة بإجراء الفرز اليدوى للأصوات التى لم تسجلها الآلات ليس فقط فى مقاطعتى بالم بيتش وميامى ديد والتى يبلغ عددها ١٤ ألف صوت وإنما فى كل مقاطعات الولاية والتى تبلغ ٤٣ ألف صوت.(٣٩)

وكانت محكمة فلوريدا قد أصدرت قرارها هذا بواقع ٤ : ٣ أصوات، والذى عكس انقسام المحكمة على نفسها. كانت الأغلبية قد بنت قرارها على أساس قانون فيدرالى ينص على أن "النزاعات التى تنشأ بشأن اختيار كل أو أى من منتخبى الرئيس يتم حسمها من خلال الإجراءات القضائية فى الولاية". إلا أن القضاه المعارضين للقرار كتبوا رأيا مخالفاً استند الى حكم سابق للمحكمة الفيدرالية العليا

---

11/25. LEWI.html.accessed, Nov. 30, 2000.

36- Cass R. Sunstein, The Broad Virtue in a Modest Ruling, New York Times Online, www.nytimes.com/2000/12/05/opinion/05/SUNS.html.accessed. Dec. 5, 2000.

37- Anthony Lewis, Through A Glass Darkly, New York Times Online, www.nytimes.com/2000/12/02/opinion/02 LEWI.html, accessed. Dec. 5, 2000.

38- Washington Post Online, www.Washingtonpost.com/c2/wp-dyn/A 16046-2000, Dec. 2, accessed, Dec. 3, 2000.

39- Dan Balz, Divided US Supreme Court Orders Freeze on Fla. Count, Washington Post Online, www.Washington post.com/ac2/wp-dyn/A49421-2000 Dec. 9, accessed on Dec. 10, 2000.

صدر فى عام ١٨٩٢ وضع السلطة كلها فى اختيار هؤلاء المندوبين فى يد المجلس التشريعى للولاية.(٤٠)

وقد مثل هذا القرار نصرا حقيقيا لآل جور بعد كل تلك الهزائم المتكررة، وهو الأمر الذى دفع جورج بوش الى تقديم طلب عاجل للمحكمة الفيدرالية العليا طالبا منها ليس فقط الحكم فى القضية وإنما اصدار وقف فورى للفرز اليدوى الذى أمرت به محكمة فلوريدا لحين تتخذ المحكمة قرارها النهائى.

وبعد أن كانت الأوساط السياسية تترقب خطاب الانسحاب الذى سوف يكتبه آل جور قبل صدور قرار محكمة فلوريدا، تركزت الأنظار حول المأزق الجديد الذى يواجهه بوش، فى حالة ما إذا بدأ فعلا الفرز اليدوى وأسفر عن أصوات اضافية لجور ثم حكمت المحكمة الفيدرالية لصالحه (بوش) الأمر الذى يعنى أن يحتل بوش منصب الرئاسة بحكم قضائى رغما من الإرادة الشعبية.

**كونجرس فلوريدا يتدخل:**

وقد سرى الغضب فى أوساط الجمهوريين الذين اعتبروا المحكمة قد تخطت سلطاتها، والذى وصفه جيمس بيكر كبير فريق بوش القانونى بأنه "يوم حزين لديمقراطيتنا". إلا أن أخطر ما صدر عن الجمهوريين كان العودة للحديث عن دور المؤسسة التشريعية فى الولاية والتى أصر زعماؤها منذ البداية على أنهم أصحاب الكلمة الأخيرة فى اختيار منتخبى الولاية. وقد أعلن زعيم الأغلبية فى مجلس نواب فلوريدا فعلا عن جلسة اجتماع طارئة يتم فيها بحث الأمر واصدار القرار. وهو القرار الذى كان سيأتى فى كل الأحوال لصالح بوش لأن الجمهوريين يسيطرون على مجلس النواب والشيوخ فى الولاية بأغلبية كبيرة تسمح لهم باتخاذ ذلك القرار، فهم يتمتعون بأغلبية ٧٧ : ٤٣ فى مجلس النواب و ٢٥ : ١٥ فى مجلس الشيوخ، ومن ثم بإمكانهم اصدار قرار لصالح بوش، يوقع عليه فيما بعد (لاعتماده) حاكم الولاية الذى هو الأخ الأصغر للمرشح الجمهورى.(٤١)

ولم تمض ساعات قليلة حتى انقلبت الموازين مرة أخرى إذ صدرت المحكمة الفيدرالية العليا قرارا يستجيب لمطلب بوش بوقف الفرز اليدوى الذى كان قد بدأ فعلا بموجب قرار محكمة فلوريدا، لحين تستمع المحكمة الى الطرفين ثم تتخذ قرارها.

ورغم أن هذا القرار مثل نصرا مؤقتا لبوش إلا أنه كان بمثابة هزيمة كبرى لآل جور. فالمحكمة لم تكن بذلك القرار قد حسمت الأمر نهائيا لصالح بوش، إلا أن وقف الفرز اليدوى كان يعنى تحويل عامل الوقت الى العدو الأول لآل جور، فقد صدر هذا القرار قبل ثلاثة أيام فقط من الموعد النهائى الذى يحدده القانون الفيدرالى لاختيار منتخبى الولاية.

فكما سبقت الإشارة، ينص القانون على أن يكون الاختيار قد أعلن قبل ٦ أيام على الأقل من اجتماع المنتخبين رسميا فى ولاياتهم لانتخاب الرئيس وهو الذى كان يوافق يوم ١٢ ديسمبر، ومن ثم فإنه حتى لو صدر قرار المحكمة (الفيدرالية) النهائى لصالح استئناف الفرز اليدوى، كان من الواضح أنه من المستحيل أن يتم استكمال تلك العملية الشاقة قبل حلول هذا الموعد، الأمر الذى يلقى بالكرة مباشرة فى ملعب المؤسسة التشريعية فى الولاية التى تقف بالفعل فى صف بوش وليس جور.

إلا أن هذا القرار كان يمثل فى خطورته ما يذهب إلى ما هو أبعد من تحديد مصير البيت الأبيض، إذ أنه كشف عن انقسام مرير داخل المحكمة الفيدرالية العليا، أعلى سلطة قضائية فى البلاد ومصدر الخطورة هو أن هذا الانقسام (٥ : ٤) كان يوازى الانقسام الحزبى. فقضاة المحكمة الذين عينهم رؤساء جمهوريون وقفوا فى صف بوش بينما وقف القضاه الذين عينهم رؤساء ديمقراطيون فى صف آل جور، فصدر القرار لصالح بوش بأغلبية صوت واحد، وهو ما أعطى صورة تجنب المحكمة تقليديا أن تضع نفسها فيها.

بل أكثر من ذلك كانت الصياغة التى جاء بها تقرير القضاه الذين عارضوا القرار تتسم بدرجة عالية من الغضب إزاء قرار الأغلبية، وهو الذى نادرا ما يستخدمه القضاه فى خطابهم الرسمى لئلا يقوض ذلك هيبة المحكمة.

فقد وصف القضاه الأربعة المعارضون قرار الأغلبية "بغياب المحكمة" الأمر الذى يضع "شرعية الانتخابات" تحت ظلال الشك.

وأضاف هؤلاء القضاه أن موقف محكمة فلوريدا إنما يعكس المبدأ الرئيسى الذى يقوم عليه "دستورنا وديمقراطيتنا والذى يؤكد على أنه ينبغى حساب كل صوت قانونى".(٤٢)

---

40- Anthony Lewis, Fair & Square, New York Times Online, www.nytimes.com/2000/12/9/opinion/09 LEWI.html, accessed: Dec. 10, 2000.

41- Jo Becker & Thomas B. Esdall, Recount Halt Ends Florida Rush to Pick GOP Electoro, Washington Post Online, www. washingtonpost. com/ac2/wp-dyn/A49511-2000 , Dec. 9, accessed Dec. 10, 2000.

42- www. washingtonpost. com/ac 2/wp-dyn/A4398-2000 Dec. 9, accessed Dec. 10, 2000.

### المحكمة الفيدرالية العليا مرة أخرى:

وهكذا صار الأمر مرة أخرى فى يد المحكمة الفيدرالية العليا التى صار عليها أن تصدر حكمها فى يوم ١٢ ديسمبر على الأكثر التزاما بالموعد الذى حدده القانون الفيدرالى السابق ذكره. وكان المطلوب من المحكمة أن تصدر قرارا بشأن أمرين أولهما ما إذا كانت محكمة فلوريدا قد غيرت القانون بالفعل بعد إجراء الانتخابات حيث مدت الموعد النهائى لاعتماد النتائج من ١٤ – ٢٦ نوفمبر (وهو الذى كان موضوع قرارها الأول الذى أعادته محكمة فلوريدا للاستيضاح) وثانيهما ما إذا كان حكمها بإجراء الفرز اليدوى فى كل المقاطعات مناهضا للدستور على أساس أن ذلك الفرز يتم وفق معايير مختلفة فى كل مقاطعة مما يهدر حق الناخب فى معاملة متساوية أمام القانون.(٤٣)

### القرار الحاسم:

وبالفعل، أصدرت المحكمة الفيدرالية العليا قرارها بمنع إجراء الفرز اليدوى الذى أمرت به محكمة فلوريدا العليا وهو القرار الذى كان يعنى فى واقع الأمر اعلان فوز جورج بوش.

ورغم أن القرار كان قد أنهى النزاع حول الانتخابات إلا أنه لم ينه الجدل بشأنها بل إن هذا القرار فتح بوابة أخرى للنزاع تقع فى بؤرتها المحكمة الفيدرالية العليا نفسها.

فلأول مرة فى التاريخ الأمريكى، يحسم التنافس على البيت الأبيض بحكم قضائى، بل عادة ما نأت المحكمة الفيدرالية العليا بنفسها عن النزاعات الانتخابية.

إلا أن المصدر الرئيس للجدل الدستورى إنما يأتى من طبيعة الحكم الذى أصدرته المحكمة فضلا عن عدد القضاه الذين رفضوا القرار.

أما بشأن الحكم نفسه، فقد بنت المحكمة قرارها على أساس أنه لما كان الفرز اليدوى يتم وفق معايير مختلفة فى كل مقاطعة فإنه يتنافى مع البند الدستورى الذى ينص على الحماية القانونية المتساوية للمواطنين Equal Protection Under Law. وعلى ذلك ثار الخلاف حول تصحيح هذا الوضع، إذ كان حكم المحكمة يعنى أن التصحيح الذى ارتآه المحكمة هو عدم إجراء أى فرز على الاطلاق طالما الفرز نفسه لا يتبع معايير واحدة وهو الأمر الذى قال الخبراء الدستوريون أنه لا يستقيم مع كون هذه المعايير المختلفة مسألة ثابتة عبر التاريخ لأنها خاضعة لقوانين الولايات، ومن ثم فإن اختلافها فى حد ذاته لا يناهض الدستور.(٤٤)

وفضلا عن ذلك، أثار البعض أيضا مسألة تدخل المحكمة الفيدرالية فى النزاع من الأساس حيث أنه لا يوجد أى نص دستورى يسمح لها أن تكون طرفا فى حسم النزاع الذى ينشأ بشأن اختيار الرئيس. فكما سبق القول، يضع الدستور الأمريكى مسألة اختيار منتخبى كل ولاية فى يد مجلسها التشريعى، ثم تنص القوانين الفيدرالية على أن يتم حسم النزاعات التى تنشأ أمام محاكم الولايات لا المحكمة الفيدرالية، ويحتفظ الدستور بالكلمة الأخيرة للكونجرس إذا ما لم تتفق أغلبية المنتخبين على أحد مرشحى الرئاسة.

بعبارة أخرى لا يوجد فى الدستور ولا القوانين الفيدرالية أية إشارة لدور ما تلعبه المحكمة العليا.(٤٥)

إلا أن الأخطر من ذلك فى الواقع هو تصويت القضاة التسعة على القرار، والذى أثار الشكوك حول حيادية المحكمة. فقد صدر الحكم بواقع ٥:٤ . وكان القضاة الخمسة المشكلون للأغلبية كلهم من المحافظين الذين عينهم رؤساء جمهوريون. صحيح أن أحد القضاة الأربعة المعارضين من المحافظين (القضاى ساوتر)(٤٦) إلا أنه أقل يمينية من زملائه الخمسة وكثيرا ما اختلف معهم فى قضايا أخرى. بعبارة أخرى، جاء تصويت المحكمة ليعكس نفس الانقسامات "السياسية" التى عانت منها الولايات المتحدة.

والمفارقة الجديرة بالتأمل هى أن المحكمة الفيدرالية العليا كانت إحدى القضايا الانتخابية المهمة فى حملة ٢٠٠٠ بل أن آل جور – الذى هزمه قرار المحكمة – كان هو الذى أثار القضية، محذرا الناخبين من أن فوز بوش يعنى المزيد من تعيين القضاه اليمينيين، الأمر الذى قد يترتب عليه الغاء المحكمة لعدد من قراراتها السابقة التى حمت الحريات المدنية والسياسية للأقليات حين كان الليبراليون يتمتعون فيها بأغلبية كبيرة.

وهكذا، فقد انتهت معركة الرئاسة بفوز جورج بوش، إلا أن ملابسات الحملة وتفاعلات الأزمة التى تلتها، ثم الطريقة التى فاز بها فى آخر الأمر سوف تترك آثارها العميقة على مجمل النظام السياسى الأمريكى لفترة طويلة قادمة.

### ثالثا: الائتلافات الانتخابية فى حملة ٢٠٠٠:

بعد هذا العرض للجوانب الدستورية والقانونية يصبح السؤال. لماذا؟ ما الذى أدى إلى استدعاء تلك الترسانة من

---

43- Ibid.

44- E.J. Dionne Jr. So Much for States' Rights, Washington Post Online, http://washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A3468-2000 Dec. 13 accessed Dec. 14, 2000.

45- Neal Kumar Katyal, Politics Over Principle, Washington Post Online, http://washingtonpost.com/wp-dyn/A3483-2000 Dec. 13, accessed Dec. 14, 2000.

46- E.J. Dionne Jr, So Much for States' Rights, op.cit., accessed Dec. 14, 2000.

القوانين الفيدرالية ومعها القوانين المحلية فى ولاية فلوريدا؟ بعبارة أخرى فإن كل هذه القواعد والاجراءات والقوانين موجودة طوال الوقت. فما الذى حدث فى انتخابات ٢٠٠٠ فاستدعاها كلها إلى السطح بهذه الصورة.

تأتى الاجابة عن هذا السؤال بأن المصدر الرئيسى كان ذلك الهامش الضئيل بين المرشحين جور وبوش والذى كشف عن نفسه فى استطلاعات الرأى العام طوال الحملة الانتخابية ثم تجسد فى النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات ليس فقط فى ولاية فلوريدا وإنما فى كل الولايات الأخرى حيث ظل الفارق بين المرشحين لا يتعدى مئات قليلة من الأصوات. وقد جاء هذا الفارق الضئيل نتيجة مباشرة لطبيعة الائتلاف الانتخابى الذى شكلها المرشحان والاستراتيجيات الانتخابية التى اتبعها كل منهما لتحقيق الفوز فى نوفمبر.

فنظراً للطبيعة الخاصة لنظام الحزبين فى الولايات المتحدة فضلا عن خصوصية النظام الانتخابى والتعددية الشديدة التى يتسم بها المجتمع الأمريكى فإن مرشح الرئاسة عليه – حتى يفوز فى نوفمبر – أن يبنى فى حملة الخريف – أى بعد انتهاء المعركة التمهيدية – ائتلافا انتخابيا واسعا يقيم قطاعات عريضة من الناخبين، ولا يقوم هذا الائتلاف الانتخابى على أساس جغرافى أو سياسى أو اقتصادى أو عرقى فقط، وإنما يقوم على توليفة من كل هذه الاعتبارات جميعا.

وعادة ما تبنى الائتلافات الانتخابية على أساس من "قاعدة" و"أطراف". أما القاعدة فهى تتمثل فى القوى والقطاعات التى طالما ارتبطت بحزب ذلك المرشح، ولا يمكنها فى الواقع التصويت لمرشح الحزب الآخر – حماية لمصالحها – بغض النظر عما يتخذه من مواقف طوال الحملة، مثل تيار اليمين الدينى فى ارتباطه بالحزب الجمهورى وقوى اليسار الليبرالى فى ارتباطها بالحزب الديمقراطى. أما الأطراف فإنما تتمثل فى قطاعات أخرى من الناخبين انتمت تقليديا لهذا الحزب أو ذاك ولكنها تقع فى مربع الوسط أو على تخومه بمعنى أنها أكثر استقلالية فى اتخاذ قرارها التصويتى، إذ قد يمثل التصويت لمرشح أى من الحزبين وفقا لاعتبارات مختلفة تحددها ظروف كل حملة رئاسية(٤٧).

وعملية بناء الائتلاف الانتخابى ليست مسألة سهلة فى الواقع بل ربما يكون العكس هو الصحيح. فطبيعة النظام الانتخابى لمنصب الرئاسة والتى تتم عبر مرحلتين : المرحلة التمهيدية ثم النهائية أو ما يسمى معركة الخريف، إنما تعقد من قدرة المرشح على تشكيل ائتلاف انتخابى قوى يمكنه من الفوز. ففى المرحلة التمهيدية التى تدور فيها المعركة داخل كل حزب، يكون على المرشح أن يوجه رسالته الانتخابية إلى "القاعدة" فى حزبه، ذلك لأن تلك المعركة تحسمها فى الواقع القوى الأكثر صلابة فى انتمائها الحزبى فهى الأكثر اهتماماً عادة بالذهاب لصناديق الاقتراع فى المرحلة التمهيدية ومن ثم يكون على المرشح أن يصوغ رسالة انتخابية تسعى لاجتذاب هؤلاء مما يضطره لاتخاذ مواقف تعمق ولاءهم وتحقق له الفوز على منافسيه من رموز حزبه. إلا أن هذه الرسالة نفسها تعود فى حملة الخريف لتعقد من فرص المرشح فى بناء الائتلاف الواسع الذى يسعى خلاله لاجتذاب قوى وتيارات أقل انتماءً لحزبه أو لا تنتمى إليه على الاطلاق وتقع فى مربع الوسط كما سبق القول، ذلك لأنه فى معركة الخريف – التى تبدأ منذ انعقاد المؤتمر العام لكل حزب وتنتهى بالاقتراع العام فى نوفمبر يكون على المرشح صياغة رسالة انتخابية ذات طابع مختلف عن تلك الرسالة التى قدمها فى المرحلة التمهيدية إذ لابد أن تكون أكثر وسطية، ومن ثم قد تعود تصريحاته التى أطلقها فى المرحلة الأولى لتلاحقه فى المرحلة الثانية وتلقى ظلالا من الشك حول اتساق مواقفه ومصداقيته بشكل عام. ومن ثم فإن على المرشح حتى ينجح فى بناء ائتلافه أن يدير حملة انتخابية تتوخى أعلى درجات الحذر فى ما يصدر عنها من تصريحات فى المرحلة التمهيدية وتقوم على استراتيجية واضحة المعالم معدة على نحو يوازن بين المطلوب منه فى المرحلتين بمعنى صياغة رسالة انتخابية واحدة يمكن تطويعها فى المرحلة التمهيدية لاجتذاب القاعدة ثم تطويعها على نحو مختلف لاجتذاب الأطراف فى حملة الخريف.

وعلى ذلك طلما نجح المرشح فى بناء ائتلاف متماسك يضمن اجتذاب أكبر قطاع ممكن من الناخبين دون استعداء القاعدة الرئيسية فى حزب تزايدت فرصه فى الفوز بمنصب الرئاسة وهو ما يتطلب منه تأمين قواعد حزبه فى المرحلة التمهيدية ثم الانطلاق بسرعة عشية المؤتمر العام لاجتذاب الوسط.

وقد سعى المرشحان جور وبوش فعلا للقيام بذلك، إلا أن الاستراتيجية الانتخابية التى تبناها كل منهما هى التى أدت إلى ضيق الهامش بينهما إلى المستوى الذى شهدته الولايات المتحدة هذا العام.

كانت انتخابات ٢٠٠٠ قد بدأت واقعيا فى عام ١٩٩٩ فى وقت كان فيه الحزب الجمهورى يعانى أزمة حقيقية تنذر ببقائه خارج البيت الأبيض لفترة طويلة قادمة وترجع هذه الأزمة إلى طبيعة الأداء الذى انتهجه الجمهوريون فى الكونجرس منذ حصولهم على أغلبية مقاعد المجلسين فى ١٩٩٤.

---

47- Daniel M. Shea, The Passing of Realignment and the Advent of the "Base-Less" party system, American Political Science Quarterly, Vol. 27, No. 1, January 1999, pp. 35-57.

فقد هيمن يمين الحزب - بقيادة نيوت صيحرتش - على مقدرات المؤسسة التشريعية التى دخلت فى صدام مباشر مع الرئيس كلينتون واستعدى قطاعات واسعة من الجماهير، بما فى ذلك الجمهوريين المعتدلين، وكان هذا الصدام هو فى الواقع السبب الرئيسى الذى سمح لكلينتون بالاحتفاظ بمنصب الرئاسة فى ١٩٩٦ بعد حملة انتخابية دفع فيها روبرت دول - الذى ينتمى لتيار الوسط فى الحزب الجمهورى - ثمن الأداء الهجومى الذى تبناه صيحرتش. إلا أن الجمهوريين أساءوا فهم رسالة الناخبين وأصروا على استمرار الصدام الذى وصل إلى ذروته ببدء إجراءات محاكمة الرئيس. وقد عبر الناخبون فى انتخابات ١٩٩٨ التشريعية مرة أخرى عن استيائهم من أداء الجمهوريين الذين استطاعوا فى تلك الانتخابات الاحتفاظ بالأغلبية فى المجلسين ولكن بعد أن خسروا عدداً من المقاعد ضاق بمقتضاها الهامش بينهم وبين الديمقراطيين، الأمر الذى أثار التذمر داخل الحزب(٤٨).

وقد كلفت هذه النتيجة صيحرتش منصبه، وإن لم تذهب فى تأثيرها على الحزب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ ظل تيار صيحرتش هو المهيمن وأصر على المضى قدما فى معركة عزل الرئيس والتى ظلت الأغلبية الشعبية ترفضها المرة تلو الأخرى فى استطلاعات الرأى.

وقد خرج الحزب الجمهورى من معركة عزل الرئيس بجروح سياسية أخطر من تلك التى أصيب بها الرئيس نفسه، حيث صار الحزب يستعدى قطاعات واسعة من الناخبين، ليس فقط بسبب اصرار رموزه على عزل الرئيس رغما عن الإرادة الجماهيرية، وإنما لتبنيهم سياسات جرت الحزب بعيداً نحو اليمين. وهو نفس السبب الذى كلفهم منصب الرئاسة ليس فقط فى عام ١٩٩٦، وإنما أيضا فى عام ١٩٩٢ حين سمح بوش الأكبر لتيار اليمين فى الحزب بالهيمنة على فعاليات المؤتمر العام، الأمر الذى أدى إلى صياغة رسالة بالغت فى يمينيتها وكانت أحد أهم أسباب هزيمته، خصوصا وأن كلينتون كان قد نجح وقتها فى صياغة رسالة جماهيرية وسطية(٤٩).

وقد استوعب جورج بوش الابن الدرس القاسى الذى تلقاه أبوه، والرسالة الجماهيرية التى ظل يتلقاها الحزب طوال عقد التسعينات، لذلك منذ اللحظة الأولى التى رشح فيها نفسه، أطلق شعار محافظ ذو وجه انسانى Compassionate Lonservative لينفى عن نفسه الالتصاق بتيار اليمين فى حزبه، وأدار حملة انتخابية عمدت منذ البداية إلى توجيه انتقادات مستمرة لذلك التيار وخصوصا رموزه فى الكونجرس فقد اتهمهم على سبيل المثال بأنهم يسعون إلى موازنة الميزانية "على حساب الفقراء" مما أدى لتذمر هذا التيار من المرشح الذى كان واضحا أنه صاحب أفضل فرصة لإعادة الحزب إلى البيت الأبيض(٥٠).

وقد أدى هذا التذمر إلى حدوث انشقاقات عدة داخل الحزب، كان على رأسها خروج بات بوكانات من الحزب وترشيح نفسه للرئاسة باسم حزب الاصلاح فى الوقت الذى ظلت فيه الانتقادات المتبادلة بين بوش واليمين الجمهورى مستمرة(٥١).

وقد ظل بوش يصر على "وسطيته" خلال الحملة التمهيدية إلى أن صعد نجم جون ماكين منافسا له على ترشيح الحزب والذى استطاع أن ينتزع "الوسط" من بوش بل ومن بيل برادلى منافس آل جور وقتها على ترشيح الحزب الديمقراطى. وإزاء هذا التحول لم يكن أمام بوش للفوز بالترشيح إلا اللجوء إلى اليمين لهزيمة جون ماكين. فما كان منه إلا أن استخدم خطاباً يمينيا استطاع من خلاله أن يحمس ذلك التيار للذهاب لصناديق الاقتراع خصوصا فى ولايات الجنوب وفاز بترشيح الحزب فعلا بفضل أصواتهم(٥٢).

إلا أن بوش كان يدرك جيدا أن هذا الخطاب من شأنه أن يكلفه منصب الرئاسة متى بدأت معركة الخريف. لذلك وضع فعاليات المؤتمر العام تحت سيطرته بالكامل، سواء فيما يتعلق بكتابة البرنامج العام أو اختيار شخوص المتحدثين وكان الهدف هو العودة سريعا لخطاب الوسطية وحرمان اليمين من التشويش عليها اثناء المؤتمر.

وقد نجح بوش فعلا - بعد مفاوضات مضنية فى حذف بعض فقرات البرنامج العام المثيرة للجدل بينما أعاد صياغة فقرات أخرى على نحو أقل يمينية. وتم اختيار المتحدثين فى المؤتمر العام بعناية بل تم توجيههم جميعا بشأن نوع الرسالة المطلوب بثها للناخبين ومن ثم لم يكن غريبا أن

---

48- Kevin Sack, Party Postmortem: Damage Control is Focus of Centrust Republicans, Herald Tribune, Feb. 16, 1999.
49- David Stoesz, Small Change, Domestic Policy Under the Clinton Presidency (USA: Longman Publishers, 1996), pp. 197-221.
50- Juliet Eilperin, Delay Sees Opportunity of a Lifetime for Republicans, Washington Post, Dec. 7, 2000, p. A23.
51- Ibid.
52- Richard Berke, Bush Still Facing the MCCain Hazard, Herald Tribune, March 11/12, 2000.

يختفي كل رموز الكونجرس الجمهوريين من المؤتمر العام(٥٣)، والذين حرص بوش طوال حملة الخريف بعد ذلك على الابتعاد عنهم، بل لم يسمح لأى منهم بالظهور معه أو الدعاية له، كما رفض حضور اجتماع منظمة الائتلاف المسيحي والتي حرص المرشحون الجمهوريون تقليديا على القاء كلمة أمامها وقت الانتخابات. وهكذا بدأ جورج بوش انتخابات الخريف وقد انطلق فعلا في خطته نحو كسب الوسط من أجل الفوز بالرئاسة(٥٤).

أما آل جور، فقد عانت حملته - منذ أن رشح نفسه رسميا في يونيو ١٩٩٩ من مأزق يختلف عن ذلك الذى كان فيه بوش. ففي الوقت الذى كان فيه مأزق بوش يتعلق بطبيعة التوازنات داخل حزبه، ومن ثم ضرورة إعادة ترتيب هذه التوازنات، كان مأزق جور يتعلق بعجزه عن تأمين ولاء أى من تيارات حزبه فلم يكن جور قد أفلح في اشعال حماس تيار اليسار الذى لم يكن يثق فيه ولا حتى في تيار اليمين الذى ينتمي اليه. وقد عانت الحملة من عجزها عن صياغة رسالة انتخابية واضحة ومتماسكة يمكن من خلال ضمان وقوف أى من هذه التيارات وراءه بقوة. ومن المفارقات الجديرة بالانتباه أن جور قد حصل على ترشيح الحزب بفضل حملة جون ماكين الجمهورى الذى استطاع أن يسحب أصوات المستقلين والمعتدلين من بيل برادلى منافس جور على الترشيح(٥٥).

إلا أن حملة جور قد شهدت انتعاشا نسبيا عشية المؤتمر العام للحزب الديمقراطى في أغسطس عبر تنفيذ استراتيجية ثلاثية الاضلاع، وتمثلت هذه الاستراتيجية في تفكيك فعاليات المؤتمر العام. لتستجيب كل منها لتيار بعينه داخل الحزب. فكان أن اختار جور جوزيف ليبرمان الديمقراطى اليميني من أجل اجتذاب تيار اليمين في الحزب، ثم تم كتابة البرنامج العام على نحو يستميل تيار الوسط بينما أفسح جور لليسار مساحة واسعة من الكلمات التى ألقيت في المؤتمر العام(٥٦) وهو الذى مثل تحولا جوهريا بالمقارنة بعامى ١٩٩٢ و١٩٩٦ اللذين لم يسمح فيهما كلينتون لليسار الليبرالي بقطاعاته المختلفة إلا بدور هامشي للغاية، ولم يخف وقتها أن هدفه هو تهميش هذا التيار حتى لا يستعدى قطاعات الوسط.

وقد نجحت استراتيجية المؤتمر العام إلى حد كبير في تحسين موقف جور في استطلاعات الرأى عند بدء معركة الخريف والتى تبدأ بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام لكل حزب وتستمر حتى الاقتراع العام في نوفمبر.

إلا أن الاستراتيجية التى اتبعها المرشحان معا في حملة الخريف هى التى أدت إلى المأزق الذى شهدته الولايات المتحدة، حيث هى المسئولة عن ضيق هامش الأصوات بينهما.

فبعد أن قام كل منهما بتأمين "القاعدة" التقليدية في حزبه، انطلقا يتنافسان حول الوسط وهى كما سبق القول استراتيجية تقليدية في انتخابات الرئاسة، إلا أن الجديد هذه المرة كان أن استهدف كلاهما قطاعات محدودة للغاية من الوسط، لا الوسط كله، وهى القطاعات التى اعتبر كلاهما أنها ستكون الحاسمة في حسابات المجمع الانتخابى في عدد من الولايات الهامة. ومن ثم صاغ كل منهما أولويات القضايا و"تيمات" themes حملته الانتخابية لاجتذاب هذه القطاعات تحديدا دون غيرها في داخل تيار الوسط.

لذلك تركزت الحملة بالكامل حول قضايا ثلاث رئيسية هى اصلاح نظام الضمان الاجتماعى (المعاشات) وبرنامج الرعاية الطبية (وهو البرنامج الفيدرالى الذى يوفر التأمين الصحى لكبار السن)، فضلا عن تغطية التأمين الصحى لتكاليف الأدوية للمسنين(٥٧). وكان من الواضح أن كليهما يسعى لاجتذاب أصوات المسنين خصوصا في ولايات الغرب الأوسط، فضلا عن أصوات المرأة البيضاء التى تسكن الحضر والتى ثبت أنها أكثر اهتماما من الذكور بتوفير الرعاية الصحية لوالديها. وقد تناولت الحملتان أيضا قضية التعليم بين الحين والآخر لاجتذاب المرأة فضلاً عن عدد محدود من قضايا أخرى كان يتم ذكرها عرضا لاستهداف قطاع محدود دون غيره من قطاعات الوسط.

كان هذا كله يعنى في الواقع التجاهل الكامل لما دون ذلك من قضايا تهم قطاع اليمين الجمهورى واليسار الديمقراطى وهى القضايا التى ذكر بعضها عرضا في المناظرات التليفزيونية لا بمبادرة شخصية من جانب كل

53- Thomas Esdall, Bush Keeps Republican Abortion Plank, Herald Tribune, July 3, 2000.

54- Charles Bakington, Bush Keeps House GOP at Arms Length, Washington Post Online, http://www. Washington Post. Com/wp-dyn/articles/A41553-2000 Oct. 30 htm/accessed Nov., 2, 2000.

55- Richard Berke, Bradley's Sudden Emergence Unsettles Republicans, Herald Tribune, Sept. 20, 1999.

56- David Von Drehle, Democrats (Obl & New) Invoke Roots and Look to Future, Herald Tribune, August 17, 2000.

57- http://www.Cnn.Com/2000/All Politics/Stories/09/25/Campaign.Urop/ index.html,accessed. Sept. 26, 2000.

مرشح. فهناك فارق كبير بين أن يحول المرشح موضوع ما إلى قضية انتخابية ويتبناها ويضعها ضمن أولوياته، وبين أن يكتفى بتحديد موقفه منها إذا ما سئل. بل إنه حتى عند الاجابة عن الأسئلة بشأن هذه القضايا سعى كل منهما إلى الحديث فى العموميات والبعد عن التفاصيل التى تثبت وجود اختلافات جوهرية بينهما، وذلك بناء على دراسات أكدت لكل منهما أن إبراز الفارق قد يحد من فرص اجتذاب قطاع أو أخر من قطاعات الوسط. فعلى سبيل المثال، رغم أن استطلاعات الرأى كانت تشير إلى اهتمام الناخبين بمسألة السيطرة على حيازة السلاح واستخدامه وهى قضية كان يمكن لجور استغلالها ضد منافسه والحصول من ورائها على تأييد بعض القوى الليبرالية إلا أنه اختار تجنبها بالكامل بناء على دراسات أكدت أن إثارة القضية قد تكلفه بعض قطاعات الوسط(٥٨) وينطبق نفس الشىء على قضية عقوبة الإعدام التى رغم اتفاق المرشحين على تأييدها إلا أن سجل بوش فى تكساس كان يمكن أن يتحول إلى قضية انتخابية لاجتذاب السود التى ثبتت احصاءات تكساس تعرضهم لتطبيقها عموما بنسبة أكبر من البيض.

وعلى الرغم من تناول موضوع التعليم إلا أن الرسالة الانتخابية كانت موجهة فى الواقع إلى أولياء الأمور وليس الشباب حيث تركزت بالكامل على الائتمانات الضريبية التى يحصل عليها هؤلاء، لا طبيعة المشكلات التى تواجه الشباب. وينطبق نفس الشىء على قضايا أخرى عديدة بدءاً من البيئة ومروراً بالعمل الايجابى Affirmative Action ووصولا إلى المشكلات التى يعانيها سكان الحضر. وقد فعل بوش نفس الشىء بالنسبة للقضايا التى تهم اليمين الجمهورى حيث تجاهلها بالكامل مع توخى أعلى درجات الحذر فيما يصرح به بشأنها إذا سئل(٥٩).

وعلى ذلك صار المسكوت عنه فى هذه الحملة أكثر بكثير مما يتم مناقشته من قضايا، وهى القضايا التى كان من شأنها إشعال حماس "القاعدة" الأساسية لكل حزب أى اليمين الجمهورى واليسار الديمقراطى، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تضر بوش كثيراً مثلما أضرت بآل جور. وذلك لأن اليمين الجمهورى - رغم استيائه من تجاهل قضاياه - قد صار - بعد ثمانية أعوام من حكم الديمقراطيين - على استعداد لدعم بوش والوقوف وراءه من أجل طرد الديمقراطيين من البيت الأبيض ثم استخدام هذا الدعم لاحقا للضغط على بوش اثناء فترة حكمه.

أما جور فقد كان يعانى منذ اللحظة الأولى من غياب الحماس لانتخابه داخل حزبه بل وبين القطاعات التى تمثل القاعدة والتى تنتمى على نحو أو آخر لتيار اليسار الليبرالى، فهذا التيار لا يثق فى آل جور بسبب مواقفه المتذبذبة قبل وأثناء إدارة كلينتون ثم استاء لاختيار يمينى لمنصب نائب الرئيس.

ورغم أن استراتيجية تهميش اليسار الديمقراطى ليست جديدة إذ استخدمها كلينتون فى حملتيه فى ١٩٩٢ و١٩٩٦ إلا أن الخطأ الحقيقى الذى وقع فيه جور كان أنه أعاد استخدام الاستراتيجية نفسها فى ظل بيئة سياسية مختلفة تماما تغيرت معطياتها الأخرى على نحو جعل استخدام هذه الاستراتيجية مخاطرة غير محسوبة. فعلى سبيل المثال، كانت حملة جور قد خططت منذ بداية الحملة لاستبعاد كلينتون تماما من الصورة والسعى لتقديم جور كسياسى له سجله الشخصى الذى يؤهله لمنصب الرئاسة وذلك أملا فى التخلص من الإرث السلبى لإدارة كلينتون فيما يتعلق بالفضائح السياسية والاخلاقية. وكان اختيار ليبرمان أحد الأدوات التى استخدمتها الحملة فى هذا الاتجاه لما هو معروف عن الأخير من التزام بالمبادىء والقيم الاخلاقية، إلا أن اختيار ليبرمان اليمينى قد عقد من علاقة جور بتيار اليسار خصوصاً السود نظراً لمواقف ليبرمان المناهضة لأهم قضاياهم مثل العمل الايجابى، بل إن حملة جور قد ذهبت بعيدا فى تنفيذ هذه الخطة فاستبعدت كلينتون تماماً من قائمة الذين يشتركون فى الدعاية لجور فخسرت بذلك سياسياً بارعاً فى التواصل مع الجماهير ومنافساً انتخابياً ذا كفاءة معروفة، بل إن الأخطر من ذلك هو أن حملة جور بالغت فى تنفيذ ذلك المخطط على نحو أدى بها إلى تجنب الحديث عن إدارة كلينتون بالمطلق فحرمت جور من استخدام انجازات هذه الإدارة خصوصا فى مجال الاقتصاد، فتجنب جور الحديث عن انجازات تلك الإدارة والتى كان شريكا كاملا فى تحقيقها حيث لعب دوراً محوريا فى صنع القرارات المختلفة على نحو غير مسبوق بالنسبة لمن يتولى منصب نائب الرئيس.

وفضلا عن كل ذلك، فقد لعب وجود رالف نادر على الساحة دوراً مهما فى رفع درجة المخاطرة التى مثلتها استراتيجية تهميش اليسار الليبرالى. ففى الوقت الذى شعرت فيه قوى اليسار بأن حملة جور تتجاهل قضاياها وتعتبر دعمها أمراً مسلماً به، جاءت حملة نادر لتعطى هذا التيار فرصة للتعبير عن استيائها عبر التصويت للأخير كاحتجاج على ذلك التهميش.

وقد أثبتت الأيام القليلة السابقة على الاقتراع العام صحة هذا التحليل، إذ أدركت حملة جور الثمن الباهظ الذى يمكن أن تدفعه بسبب تلك الاستراتيجية، فقامت بإعداد حملة مكثفة فى اللحظات الأخيرة بتكلفة مقدارها ١,٥

---

58- Richard Berke, Narrow Casting for the Undecideds, New York Times Online, http://www.nytimes.com/2000/10/22/weekinreview/22 BERK.html,accessed Oct. 24, 2000.

59- Ibid.

مليون دولار استهدفت أصوات الناخبين السود تحديدا عبر نشر دعاية مستمرة في صحف السود، فضلا عن ٤ ملايين دولار تم توجيهها للدعاية عبر برامج الراديو في المدن والمقاطعات ذات الأغلبية السوداء(٦٠) وقامت الحملة بتكثيف تنسيقها مع عدد من منظمات السود لتشجيع الناخبين للذهاب لصناديق الاقتراع. وقد كانت الرسالة المستخدمة في هذه الحملة ذات دلالة بالغة على مأزق آل جور، حيث لم تكن تلك الرسالة تحدد المزايا التي سوف تعود على هؤلاء في حالة فوز جور وإنما ركزت بالكامل على ما يمكن خسارته إذا فاز بوش. فعلى سبيل المثال وفي ولاية لويزيانا التي يشكل فيها السود حوالي ثلث الناخبين، كانت الرسالة الموجهة للسود أن عليهم أن "يدركوا – لا الذي سوف يكسبونه – وإنما ما سوف يخسرونه في هذه الانتخابات".(٦١)

وفي الواقع، فقد وجهت حملة جور نفس هذه الرسالة طوال الأيام القليلة قبل الانتخابات لكل قوى التيار الليبرالي، حيث ظلت تكرر أن التصويت لنادر هو في الواقع تصويتا "لجورج بوش" الأمر الذي يعني أن حملة جور كانت على وعي كامل بحالة التذمر داخل هذا التيار.(٦٢)

بعبارة أخرى، رغم جهود اللحظة الأخيرة التي بذلها جور، إلا أنه كان واضحا أن حملته ظلت خالية الوفاض من القضايا والمواقف التي يمكن الاعتماد عليها موضوعيا لكسب هذا القطاع المهم من الناخبين ومن ثم لم يكن أمامها سوى التحذير مما سيترتب على فوز بوش بالرئاسة.

ولأن المرشحين كانا قد ركزا على قطاع محدود للغاية من تيار الوسط، وأخيرا على تجنب إبراز الاختلافات بينهما فقد انقسم الوسط على نفسه. وكان معنى ذلك أن يحسم تيار اليسار الليبرالي المعركة، إما عبر تصويت احتجاجي لصالح رالف نادر أو عبر احجام ناخبي هذا التيار عن التصويت أصلا.

وقد جاءت نتيجة الانتخابات لتؤكد – مرة أخرى – صحة هذا التحليل من زاويتين. أولاهما نسبة الأصوات التي حصل عليها رالف نادر. فرغم أنه لم يفلح في الوصول الى نسبة الـ ٥٪ التي كان يسعى اليها لفرض حزبه فرضا على الساحة في انتخابات ٢٠٠٤، إلا أن نادر قد حصل على ٣٪ من الأصوات، هي في الأصل من قوى تنتمي في غالبيتها العظمى للتيار الليبرالي، وهي النسبة التي كان من الممكن – في ضوء ضيق الهامش بين جور وبوش – أن تحسم المعركة لصالح آل جور، بل إن نسبة الأصوات التي حصل عليها رالف نادر في فلوريدا كانت كفيلة وحدها بحمل جور الى النصر دون الحاجة الى المطالبة بفرز الأصوات يدويا، بل وحتى دون انتظار نتيجة فرز أصوات المقيمين بالخارج. فقد حصل نادر على ٩٦,٦٩٨ صوت في الولاية، أي نسبة أعلى من الفارق بين جور وبوش حتى دون احتساب الأصوات الباطلة في بالم بيتش (١٩ ألف صوت) أو تلك التي حصل عليها جور نتيجة الفرز اليدوي (والتي لم تزد عن مئات قليلة).(٦٣)

أما الزاوية الثانية فهي الدلالة المهمة لهوية الأصوات الباطلة والتي كانت موضوع النزاع في بالم بيتش وميامي ديد. فمن الواضح أن جملة اللحظات الأخيرة التي كثفها جور في أوساط السود قد أتت ثمارها حيث كانت أغلبية هذه الأصوات من السود خصوصا في ميامي ديد. إلا أنهم كانوا من السود الذين يدلون بأصواتهم للمرة الأولى مما أدى الى ارتكاب بعضهم لأخطاء أبطلت أصواتهم، بينما سمحت قلة خبرة البعض منهم بنجاح محاولات عنصرية فجة استخدمت حيلا مختلفة لمنعهم من التصويت.

وفي واقع الأمر فإن الأمرين ليسا جديدان في العملية الانتخابية، إذ عادة ما يواجه الناخب الذي يدلي بصوته للمرة الأولى – من كل الأعراق والأجناس – صعوبات شديدة، تتكرس في الواقع عندما تسفر العنصرية المستترة – خاصة في الولايات الجنوبية – عن وجهها القبيح، كما حدث هذه المرة وسجلته العديد من المنظمات المدافعة عن حقوق السود ورفعته بالفعل الى القضاء.(٦٤)

بعبارة أخرى، فإن أصوات السود التي تم إبطالها كانت هي السبب الرئيسي وراء إصرار فريق جور على ضرورة

60- Maria Hinojosa, Democrats Fear Low Turnout Among African Americans, CNN On-line, http://www.Cnn.com/2000/All Politics/Stories/10/11/black vote, accessed Oct. 11, 2000.

61- Glen Johnson & Yvonne Abraham For Gore, Win Riding on Black Turnout, Boston Globe Online: http:www:boston.com/news/politics/Campaign 2000/news/For Gore Win Riding, Accessed Oct. 24, 2000.

62- http://www.boston.com/news/politics/Campaign 2000/news/Nader forcing Gore into Costly, accessed Oct 24, 2000.

63- Evan Gahr, Nader Vs the Dems, Washington Times Online, http://www.Washtimes.Com/op-ed-Column-2000//10185142, htm, accessed Nov. 15, 2000.

64- William Raspberry Joo Many Voters Turned Away, The Washington Post, Dec. 4th, 2000, p. A27.

اتباع معايير أكثر مرونة فى احتساب الأصوات. إلا أن المفارقة الجديرة بالتأمل هى أن حملة جور التى لابد أنها استوعبت الدرس جيدا لم تنطق بكلمة واحدة صريحة بشان ما وقع من انتهاكات لحقوق السود الانتخابية وهى مسألة بالغة الدلالة تكشف عن أزمة حقيقية يعانى منها الحزب الديمقراطى، حزب الدفاع عن حقوق الأقليات تقليديا. ومن ثم فلعل النتيجة الأكثر أهمية التى سوف تسفر عنها هذه الانتخابات هى حدوث مراجعة جدية من جانب الحزب لتوجهاته، وهى العملية التى بدأت فعلا بخلافات حادة داخل الحزب تعيد الى الأذهان حالة الغليان التى شهدها الحزب فى الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

**خاتمة:**

لاشك فى أن المعركة الانتخابية الضارية – ثم المعركة القضائية التى لم تقل ضراوة – سوف تترك آثارها المباشرة على أداء الإدارة الجديدة بل ونوعية السياسات التى يمكنها تبنيها على الأقل طوال العامين القادمين وحتى إجراء الانتخابات التشريعية فى نوفمبر ٢٠٠٢.

ولعل أولى التحديات التى تفرضها ملابسات الأزمة الانتخابية هو ما أسفرت عنه من استنزاف ٣٦ يوما ثمينا من هذه الفترة الانتقالية والتى تبدأ منذ اعلان نتيجة الانتخابات رسميا وحتى تنصيب الرئيس فى العشرين من يناير التالى.

وعلى الرغم من أن الكثيرين من الباحثين والمراقبين لا يولون اعتبارا يذكر لتلك الفترة الانتقالية إلا أنها فى الواقع بالغة الأهمية، إذ تؤثر تفاعلاتها على أداء الإدارة برمته لفترة طويلة تالية.

فالرئيس الجديد – عليه يوم تنصيبه – أن يكون قد استعد استعدادا كاملا لبدء العمل فورا. ويعتبر عامل التوقيت من أهم العوامل التى تلعب دورا محوريا فى إعطاء الرئيس دفعة قوية للأمام فى الشهور الأولى من حكمه. وقد وصف أحد الباحثين أهمية هذا العامل بقوله أن على الرئيس أن "يلمس الأرض وهو يجرى"(٦٥) فالرئيس يلمس الأرض يوم تنصيبه بعد سباق انتخابى كان فيه يجرى على مدى شهور طويلة، وعليه بعد إعلان فوزه لا أن يقف لالتقاط الأنفاس ولا حتى أن يمشى بعد هذا المشوار الطويل، وإنما عليه أن يظل يجرى بقوة الدفع حتى يلمس الأرض يوم تنصيبه وهو يجرى، ذلك لأن التباطؤ قد يضيع عليه فرصة ذهبية هى فرصة الشهور الأولى من حكمه التى تعرف باسم شهر العسل. والمقصود بذلك أن الرئيس يكون فى تلك المرحلة فى أعلى مراحل شعبيته بموجب فوزه فى الانتخابات ومن ثم يمنحه الرأى العام والإعلام بل والكونجرس حرية حركة تسمح له بانجاز أمور لا يمكنه فى الواقع انجازها إذا ضاعت عليه هذه الفترة. أما المطلوب أن يكون الرئيس مستعدا به فهو ليس فقط اختيار من يتولوا المناصب الوزارية الهامة بل وأيضا اختيار فريق العمل بالبيت الأبيض فضلا عن إعداد أجندته السياسية وترتيبها من حيث الأولويات.

ويكون للتباطؤ فى الانتهاء من أى تلك المهام أثره السلبى على أداء الإدارة. فعلى سبيل المثال أدى التأخير المستمر الذى عانت منه إدارة كلينتون الأولى فى الانتهاء من اختيار أصحاب المناصب المختلفة الى تعقيد العلاقة بالكونجرس الذى كان أعضاؤه لا يجدون فى الوزارات المختلفة من يرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم بشأن مشروعات القوانين الهامة بالنسبة للرئيس.(٦٦)

ولا يقل أهمية عن ذلك مسألة إعداد الرئيس لأجندته خصوصا الشق التشريعى منها. فالرئيس المنتخب يخرج من الانتخابات وقد قطع على نفسه عددا من التعهدات التى يكون عليه بمجرد فوزه، ليس فقط صياغتها فى شكل مشروعات قوانين، وإنما ترتيبها من حيث أولويتها لديه، لأنه إذا لم يفعل فإنه يترك فراغا سياسيا يملأه الكونجرس على الفور بدلا من الرئيس، الأمر الذى يجعل الرئيس أقل قدرة على ممارسة نفوذه على المؤسسة التشريعية وقد عانى الرئيس كارتر من هذه المسألة كثيرا، فرغم أنه كان من أكثر الرؤساء الأمريكيين استعدادا لحظة تنصيبهم حيث لمس الأرض فعلا وهو يجرى إلا أنه قدم للكونجرس أجندة حافلة بالمشروعات دون تحديد واضح للأولويات، الأمر الذى يخلق نوعا من الفوضى.(٦٧) فالكونجرس مؤسسة تتسم بدرجة عالية من اللامركزية فى صنع القرار فإذا ما تولت صناعة الأجندة يحدث تشتت واضح فى العمل التشريعى إذ يركز كل فريق داخله على أولوياته مادام الرئيس لم يحدد الأولويات بنفسه.

لكل ذلك، يصبح التحدى الأول الذى يواجهه جورج بوش هو تعويض الأيام الثمينة التى ضاعت فى فرز الأصوات.

ولا يبدو حتى كتابة هذه السطور أن الرئيس المنتخب قد بدأ فعلا فى تحديد أولويات أجندته التشريعية إذ لايزال يعكف على تشكيل ادارته.

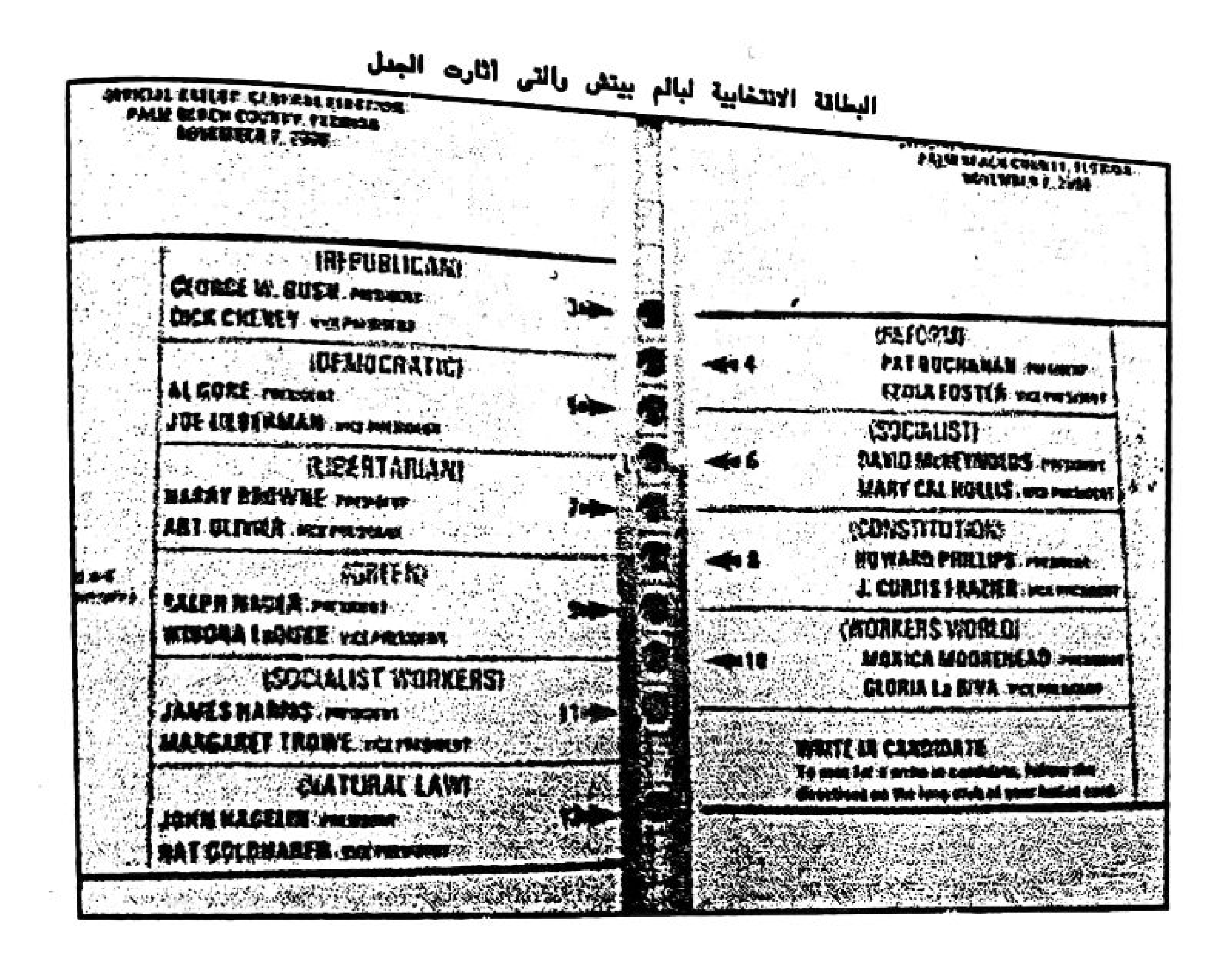
---

65- James Pfiffner, The Strategic Presidency, Hitting the Ground Running, (Kansas: The University Press of Kansas, 1996), p. 150.

66- Jon Healey, As Administration Fills its. Slots, Congress Plays Waiting Game, Congressional Quarterly Weekly Report, Vol. 52, No. 18, May 1st, 1993, pp. 1059-1061.

67- James Pfiffner, op.cit., p. 130.

البطاقة الانتخابية لبالم بيتش والتى أثارت الجدل



OFFICIAL BALLOT, GENERAL ELECTION
PALM BEACH COUNTY, FLORIDA
NOVEMBER 7, 2000

(REPUBLICAN)
GEORGE W. BUSH - PRESIDENT
DICK CHENEY - VICE PRESIDENT
3

(DEMOCRATIC)
AL GORE - PRESIDENT
JOE LIEBERMAN - VICE PRESIDENT
5

(LIBERTARIAN)
HARRY BROWNE - PRESIDENT
ART OLIVIER - VICE PRESIDENT
7

(GREEN)
RALPH NADER - PRESIDENT
WINONA LaDUKE - VICE PRESIDENT

(SOCIALIST WORKERS)
JAMES HARRIS - PRESIDENT
MARGARET TROWE - VICE PRESIDENT
11

(NATURAL LAW)
JOHN HAGELIN - PRESIDENT
NAT GOLDHABER - VICE PRESIDENT

(REFORM)
PAT BUCHANAN - PRESIDENT
EZOLA FOSTER - VICE PRESIDENT
4

(SOCIALIST)
DAVID McREYNOLDS - PRESIDENT
MARY CAL HOLLIS - VICE PRESIDENT
6

(CONSTITUTION)
HOWARD PHILLIPS - PRESIDENT
J. CURTIS FRAZIER - VICE PRESIDENT
8

(WORKERS WORLD)
MONICA MOOREHEAD - PRESIDENT
GLORIA La RIVA - VICE PRESIDENT
10

WRITE-IN CANDIDATE
To vote for a write-in candidate, follow the directions on the long stub of your ballot card.

غير أن تحديد بوش لأجندته السياسية يمثل فى حد ذاته تحديا اضافيا، فسوف يتولى هذا الرئيس الحكم فى لحظة تشهد فيها البلاد انقساما حادا عبر عن نفسه فى الانتخابات، بل أسفرت هذه الأخيرة عن حدوث استقطاب حزبى شديد يضع سقفا محددا للممكن والمستحيل. صحيح أن الرئيس الجديد سوف يتقاسم الحكم مع كوجرس تنتمى أغلبيته لنفس حزبه إلا أن هذا الكونجرس بمجلسيه يعانى من انقسام واضح حيث لا تتعدى أغلبية الجمهوريين فى مجلس النواب خمسة مقاعد، بينما انقسم مجلس الشيوخ بالتساوى بين الحزبين (٥٠-٥٠).

أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فإن هذا الانقسام بالتساوى إنما يجعل تمرير أى مشروع قانون مسألة أقرب الى المستحيل ما لم ينجح الرئيس فى كسب أنصار من الحزب الديمقراطى. فنظرا لطبيعة القواعد المعمول بها فى مجلس الشيوخ فإن الكثير من الإجراءات يتم تمريرها بأغلبية ٦٠ عضوا لا الأغلبية البسيطة، بل إن بعض الإجراءات تتم عبر ما يسمى باتفاق الموافقة بالإجماع Unanimous Consent والذى يعنى أن معارضة عضو واحد تقتل ما يوافق عليه ٩٩ عضوا. بعبارة أخرى، فإن كون ديك تشينى سيتولى الإدلاء بالصوت المرجح إذا انقسم المجلس بالتساوى (لأن نائب الرئيس دستوريا هو رئيس مجلس الشيوخ) لا يعنى الكثير فى واقع الأمر ما لم ينجح الرئيس الجديد فى استمالة عدد من الأعضاء الديمقراطيين.

بعبارة أخرى فإن الخيار الوحيد أمام جورج بوش لإنجاز شىء يذكر إنما يتمثل فى أن يحكم فعلا كمحافظ ذو وجه إنسانى أى من الوسط وذلك عبر تشكيل ائتلاف تشريعى يتكون من الجمهوريين المعتدلين، بالإضافة الى المنتمين لتيار اليمين فى الحزب الديمقراطى، وهو نفس الائتلاف الذى نجح ريجان فى تشكيله واستطاع من خلاله تمرير معظم مشروعاته الرئيسية.

إلا أن نجاح بوش فى ذلك مرهون فى الواقع بقدرته على التعامل مع تيار اليمين الجمهورى فى مجلس النواب. فلما كان أى مشروع قانون يستلزم موافقة المجلسين معا قبل توقيع الرئيس فإن ما يصدر عن ائتلاف الوسط فى مجلس الشيوخ قد يواجه عقبات كبرى فى مجلس النواب بسبب تيار اليمين الجمهورى بقيادة توم دى لاى. فرغم أن الأخير يأتى فى المركز الثالث فى سلم الزعامة الجمهورية داخل مجلس النواب (بعد رئيس المجلس وزعيم الأغلبية) إلا أنه فى الواقع يمارس نفوذا ضخما كزعيم لتيار اليمين، هذا التيار الذى انتظر ثمان سنوات حتى يصبح هناك جمهوريون فى البيت الأبيض يمكنهم من تمرير التشريعات

التى وقف كلينتون ضدها. ومن ثم فإن هذا التيار قد لا يسمح لبوش بانتهاج سياسة وسطية. وتوجد بالفعل مؤشرات تدل على بوادر حدوث صدام بين بوش وهذا التيار. فقد دخل دى لاى فى معارك كلامية مع بوش أثناء الحملة الانتخابية بل وبمجرد اعلان فوز بوش أدلى دى لاى بتصريحات عديدة مفادها أن تولى بوش الرئاسة هو الفرصة الذهبية لتنفيذ كل "أجندة العقد مع أمريكا" فهى قمة صعود "ثورة الجمهوريين".(٦٨)

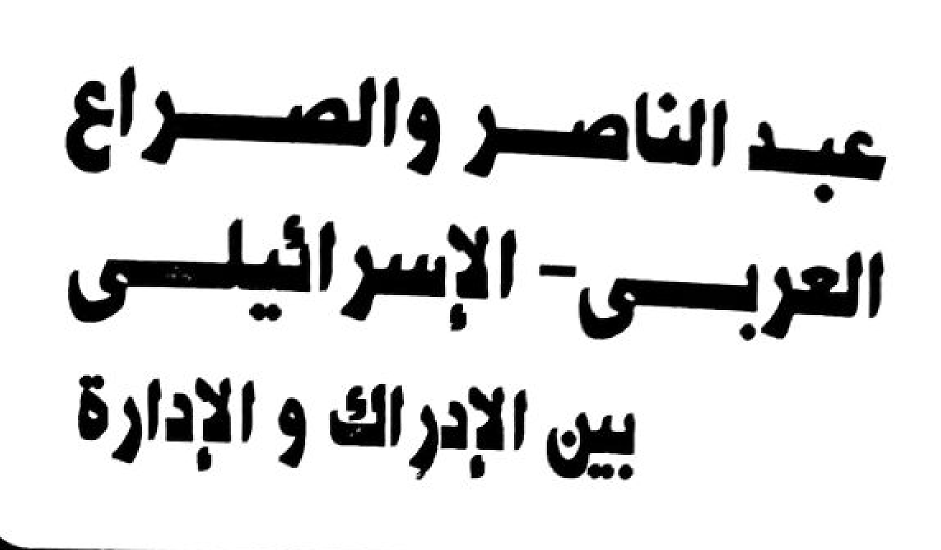
ولا يقل أهمية عن علاقة بوش بتيار اليمين، الموقف الذى سوف يتخذه زعماء الأقلية فى المجلسين، فقد لعب ديك جيبارد زعيم الأقلية فى مجلس النواب دور الصخرة التى تتحطم عندها مشروعات الجمهوريين طوال العامين القادمين وستظل توجهاته ذات أثر كبير خاصة وهو يدير مهامه وعينه على منصب الرئاسة فى عام ٢٠٠٤. ولا يقل أهمية عن ذلك النهج الذى سيختاره زعيم الأقلية فى مجلس الشيوخ توم راشل الذى كان قد أعلن صراحة أنه يريد دورا أكبر لحزبه فى ادارة المجلس بموجب انقسام المقاعد بالتساوى بين الحزبين.

بعبارة أخرى، فإن المعيار الحقيقى لنجاح الرئيس الجديد إنما يتوقف على قدرته على تفكيك حالة الاستقطاب السياسى التى تشهدها واشنطن منذ بداية عقد التسعينات والتى زادت من عمقها مجريات الأحداث بعد الانتخابات، ذلك لأن الفشل فى إيجاد حد أدنى من الاتفاق سوف يجعل كل سياسات الرئيس الجديد داخليا وخارجيا رهينة الصراع الحزبى، فكون الرئيس والأغلبية فى الكونجرس ينتميان لنفس الحزب لا تعنى الكثير فى النظام الأمريكى، إذ لا يوجد ما يلزم الأعضاء بمناصرة الرئيس خصوصا إذا كان هذا الرئيس قد فاز بمنصبه بعد أن صوت ضده نصف الناخبين كما هو الحال مع جورج بوش.



68- Edward Walsh, Despite Successes, Republicans Face Hurdles, Washington Post Online, http://www. Washington Post. com/ac2/wp-dyn/A8897-2000 Dec. 14? Accessed Dec. 16, 2000.



# عبد الناصر والصراع العربي- الإسرائيلي بين الإدراك و الإدارة


**د. حسن نافعة**

**استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية**

**كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**

**جامعة القاهرة**


**مقدمة:** ما تزال الحاجة ماسة إلى قراءة جديدة لعلاقة مصر بالصراع العربي- الإسرائيلي وخصوصا خلال الحقبة الناصرية .فعلى الرغم من سيل الكتابات التي تناولت هذا الموضوع طوال الأعوام الثلاثين السابقة إلا أن العديد منها وقع تحت تأثير عوامل مختلفة جنحت بها حينا نحو التبرير و حينا نحو التشهير دفاعا عن مصلحة أو رغبة في انتقام و في معرض تصفية الحسابات القديمة ذهب البعض إلى حد تصوير عبد الناصر وكأنه المسئول الأول إن لم يكن الوحيد عن الزج بمصر في صراع "لا ناقة لمصر فيه ولا جمل" على الرغم من أن حقائق التاريخ المجردة تقول بأن انخراط مصر في هذا الصراع بدأ قبل ظهور عبد الناصر على مسرح السياسة بسنين طويلة وأن اشتراك مصر (وهزيمتها أيضا) في أولى الحروب العربية-الإسرائيلية تم قبل قيام ثورة يوليو بأربع سنوات كاملة وأن مصر ما تزال منخرطة كلية في هذا الصراع على المستويين الشعبي والرسمي رغم مرور ثلاثين عاما على رحيل عبد الناصر وأكثر من عشرين عاما على إبرام معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل.

وليس الهدف من الدعوة إلى قراءة جديدة للصراع العربي- الإسرائيلي هو الدفاع عن عبد الناصر أو تبرير سياساته .فعبد الناصر ليس في حاجة إلى من يدافع عنه أو يبرر سياساته .والتكريم الحقيقي لرجل في قامته وفي مناسبة كهذه لا يكون إلا ببذل الجهد الصادق والدءوب لاستجلاء الحقيقة أمام شعوب أمة لم يكن عبد الناصر رغم كل الأخطاء، سوى التجسيد الحي لطموحاتها في مرحلة بالغة الأهمية من مراحل تطورها .ولوضع هذه الدعوة في سياقها الصحيح يحسن بنا أن نبدأ بعدد من الملاحظات التمهيدية نجملها على النحو التالي :

الملاحظة الأولى : تتعلق بطبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي وبدوافع انخراط مصر فيه .فهذا الصراع يدخل في إطار ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية باسم "الصراعات الاجتماعية الممتدة protracted social conflicts " و هي صراعات تدور حول قضايا عميقة الجذور تمس مصالح حيوية تهم الشعوب ككل بصرف النظر عن طبيعة النظم السياسية الحاكمة و لهذه الملاحظة أهميتها القصوى لأن انخراط مصر في هذا الصراع لم يكن بسبب سيادة شكل معين من أشكال النظم السياسية أو العقائدية وإنما بسبب موضوع الصراع نفسه والذي مس أمورا تتعلق


(*) أود أن اتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ /محمد عبد العزيز الباحث بوحدة دراسات الثورة المصرية والذي كلفته الزميلة والصديقة العزيزة أ.د هدى عبد الناصر بالمعاونة في جمع المادة العلمية لهذا البحث .وأود أن اقرر هنا أنه قام بهذه المهمة على أفضل وجه .فلهما مني خالص التقدير .غير أن المسئولية عن كل كلمة وردت في هذا البحث تقع على عاتقي وحدي.




بأمن مصر الوطني وبدورها الإقليمي إضافة إلى الاعتبارات القومية والدينية والحضارية الأخرى .ولذلك لم يكن غريبا أن تصبح مصر طرفا رئيسيا في هذا الصراع سواء قبل ثورة يوليو أو بعدها وأن تخوضه تحت راية جميع أشكال الحكم ليبرالية كانت أم شمولية و أن تمارسه في ظل كافة أشكال النظم الدولية متعددة أم ثنائية أم أحادية القطبية والتي تعاقبت على الساحتين المحلية والدولية طوال تلك الفترة .

الملاحظة الثانية : تتعلق بأدوات وأساليب إدارة الصراع والتي قد تختلف من طرف إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى باختلاف مجمل المعطيات المحلية والإقليمية والعالمية المؤثرة على أوضاع وأطراف الصراع في كل مرحلة .غير أن العبرة في النهاية ليست بنوع الأسلوب المستخدم في إدارة الصراع وإنما بجدوى هذا الأسلوب وبمدى قدرته على تحقيق الأهداف واستخلاص الحقوق .و في تقديرنا أنه لا توجد علاقة ميكانيكية بين الأسلوب المستخدم في إدارة الصراع وبين شكل النظام السياسي السائد .فقد خاضت مصر الحرب ضد إسرائيل في العهد الملكي القديم مثلما خاضتها في ظل نظامي عبد الناصر والسادات .و جرت محاولات للتسوية السلمية في كل مراحل الصراع وتحت راية كل النظم التي تعاقبت على مصر منذ بدء الصراع كما تذبذبت مناهج إدارة الصراع بين التهدئة و التصعيد إلى أن رجحت كفة الميزان في اتجاه البحث عن تسوية نهائية منذ زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أن الحقبة الناصرية كانت في مجملها أكثر مراحل الصراع تكثيفا وتصعيدا .

الملاحظة الثالثة : تتعلق بطبيعة العملية الجارية حاليا للبحث عن تسوية.فهذه العملية تجري في ظل خلل شديد في موازين القوة لصالح الطرف الإسرائيلي و اقترنت أساسا بتغير أو بتآكل في المواقف العربية وخاصة في الموقف المصري بأكثر مما ارتبطت بتغير أو بتآكل في الموقف الإسرائيلي .يضاف إلى ذلك أن احتمالات الوصول إلى تسوية سياسية شاملة قابلة للدوام ما تزال بعيدة على الرغم من مرور ما يقرب من ربع قرن على بدء المفاوضات المباشرة مع إسرائيل .غير أنه من الإنصاف في الوقت نفسه أن نؤكد على أن تعثر عملية التسوية الجارية حاليا بسبب الخلل الحادث في موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلي لا يعد مسئولية طرف عربي بعينه وإنما هو نتاج أخطاء تراكمت على مدى نصف القرن المنصرم و تسببت فيها وإن بدرجات متباينة كافة القيادات العربية .و في سياق هذه المسئولية المشتركة يتعين في تقديرنا أن نبحث عن طبيعة الدور الذي لعبه عبد الناصر في الصراع.

والتعرف على حقيقة هذا الدور ينبغي أن نميز بداية بين بعدين رئيسيين :

الأول : إدراكي يتعلق بكيفية إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع ولما ينطوي عليه من قيم ومصالح وإشكاليات .و

الإدراك كما هو معروف هو عملية ذهنية ونفسية معقدة لفهم و استيعاب الوقائع والأحداث المحيطة والربط فيما بينها.

الثاني : عملي أو إجرائي يتعلق بأسلوب عبد الناصر في إدارة الصراع ونقصد بذلك طريقته في تحديد الأهداف و ترتيب الأولويات وفي رسم السياسات ووضع الخطط والاستراتيجيات والتكتيكات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وفي حشد وتعبئة الوسائل والإمكانيات المتاحة أو المحتمل توظيفها لحسم الصراع.

وعلاقة الارتباط بين هذين البعدين تبدو بديهية لا تحتاج إلى إثبات ,إذ تتوقف طريقة إدارة أي صراع بطبيعة الحال على طريقة إدراك صناع القرار لحجم ونوع القيم والمصالح المتصلة به و الموارد المتاحة أو المستخدمة فيه من جانب أطرافه..الخ.

ومع ذلك فهذان البعدان ليسا متطابقين دائما وبالضرورة في كل الأحوال ,فبينما تركز دراسة البعد الخاص بالإدراك على النسق الفكري والعقيدي الذي يرى صانع القرار من خلاله طبيعة الصراع وما قد ينطوي عليه من مخاطر ومحاذير أو من مغانم وفرص فإن دراسة البعد الخاص بالإدارة تركز على سلوك وتصرفات صانع القرار أي على مبادراته أو ردود أفعاله و على حساباته وتقديراته المختلفة لسلوك وتصرفات الأطراف المشاركة في الصراع أو المتأثرة به في مراحل تطوره المختلفة وخاصة في أوقات الأزمات. ولذلك فمن المتصور نظريا على الأقل إمكانية وجود فجوة قد تضيق أو تتسع حسب الأحوال بين طريقة إدراك الصراع وبين طرق وأساليب إدارته.

### ١- ادراك عبد الناصر لطبيعة الصراع :

تجمع كافة الدراسات التي تناولت بالتحليل شخصية الرئيس عبد الناصر وسيرته الذاتية على أن عبد الناصر لم يكن زعيما عقائديا يحدد مواقفه السياسية وفق أفكار ونظريات جاهزة وأنه كان يتحلى بعقلية براجماتية .وليس معنى ذلك افتقاد عبد الناصر لوضوح الرؤية من الناحية الفكرية أو أن قراراته ومواقفه السياسية كانت نابعة من اعتبارات عملية بحتة تمليها الضرورات وتفتقد إلى أي أطر أو مرجعية فكرية .فقد كان لعبد الناصر نسقه الفكري والعقيدي الواضح وهو نسق تأثر عبر مراحل تطوره المختلفة بالعديد من التيارات الفكرية والأيديولوجية وخاصة القومية منها والاشتراكية .ومن المعروف أن عبد الناصر كان قد احتك في مرحلة الشباب بمعظم الأحزاب السياسية وتفاعل مع معظم التيارات الفكرية النشطة والصاعدة في حقبة الأربعينات وربما يكون قد ارتبط تنظيميا ببعضها في مراحل زمنية مختلفة وإن كانت قصيرة وخاصة بمصر الفتاة والإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرها .وكان من اللافت للنظر حرص عبد الناصر عند تشكيله للتنظيم السري للضباط الأحرار,على تجنيد عناصر تنتمي لكل القوى والتيارات الحية والفاعلة في المجتمع المصري، مما جعل هذا التنظيم أقرب ما يكون إلى شكل الجبهة الوطنية التي تضم كل ألوان الطيف السياسي في مصر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار منه إلى شكل الحزب أو التيار السياسي.

في هذا السياق فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي لم تحكمه قوالب نظرية أو فكرية مسبقة وجامدة منذ البداية وإنما تطور تدريجيا وفقا لتطور رؤيته و وخبرته الشخصية المستمدة من طريقته في التفاعل مع المعطيات المختلفة لعناصر هذا الصراع سواء في مرحلة ما قبل الثورة أو بعدها.

### اولا: مرحلة ما قبل الثورة:

وفيها يمكن رصد عدد من الوقائع أو الأحداث ذات الدلالة في تشكيل وعي عبد الناصر المبكر ببعض أبعاد الصراع العربي–الإسرائيلي .من هذه الوقائع:

١- اشتراك عبد الناصر مع زملائه وهو ما يزال في مرحلة التعليم الثانوي في مظاهرة أو في إضراب سنوي عام في ذكرى وعد بلفور .وقد وصف عبد الناصر، في مرحلة لاحقة هذا الوعد بعبارات بليغة تقول بأن "من لا يملك أعطى وعدا لمن لا يستحق ."

٢- مقابلة عبد الناصر للحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين والذي كان يقيم في حي الزيتون بالقاهرة في أعقاب صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ليبلغه باستعداد ضباط في الجيش المصري للتطوع والمشاركة في القتال إلى جانب الفلسطينيين والمتطوعين العرب الآخرين.

٣- مشاركة عبد الناصر المباشرة في تجربة حرب وهزيمة ١٩٤٨ بوصفه رئيسا لأركان حرب الكتيبة السادسة التي احتلت مواقعها في عراق المنشية وقاتلت ببسالة وحوصرت في منطقة الفالوجا .

وفيما يتعلق بواقعة اشتراك عبد الناصر مع زملائه من طلاب المدارس الثانوية في مظاهرات تحتج على وعد بلفور فإن دلالتها لم تتجاوز حماس شاب لديه الاستعداد للمشاركة في العمل العام تحت راية الحركة الوطنية المصرية الواسعة بروافدها المختلفة والتي كانت قد بدأت تتفاعل بشكل إيجابي مع قضايا ومع حركات التحرر الوطني في العالم بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص .و خلال هذه الفترة غرست في وجدان عبد الناصر بذرة الإحساس المبكر بتعرض الشعب الفلسطيني لظلم فادح من جانب نفس المستعمر الذي يحتل أرض مصر .لكنه لم يكن واعيا في تلك الفترة المبكرة من حياته كما يقول هو نفسه في كتاب "فلسفة الثورة "بكل دلالات هذا الحدث وتأثيراته المحتملة على مصر .

أما فيما يتعلق بواقعة ذهاب عبد الناصر لمقابلة الحاج

أمين الحسيني فقد جاءت بتكليف من تنظيم الضباط الأحرار والذي كان ما يزال في طور التشكيل في ذلك الوقت .ولا تتوافر لدينا تفصيلات كثيرة بشأن تلك الواقعة .فليس من المعروف مثلا ما إذا كانت فكرة الاتصال بالحاج أمين الحسيني لإبلاغه باستعداد ضباط مصريين التطوع للتدريب أو للقتال في فلسطين نابعة منه ولا حتى ما إذا كان هو شخصيا من بين المتحمسين لها .والأرجح أن الفكرة نبعت من صفوف الضباط المنتمين لتنظيم الإخوان المسلمين والذي كان أكثر فصائل الحركة الوطنية تحمسا للقتال في فلسطين. غير أن الشيء المؤكد أن عبد الناصر لم يعترض عليها أو يعتبرها مغامرة غير مأمونة العواقب على الرغم من أنه لا يوجد ما يشير إلى أنه كان من بين المتحمسين لها أو من بين الراغبين شخصيا في التطوع والقتال في فلسطين قبل قرار الحكومة المصرية الاشتراك في الحرب .

أما مشاركة عبد الناصر في حرب ٤٨ كضابط في الجيش المصري والذي خاض معركة خاسرة إلى جانب جيوش عربية بدت مغلوبة على أمرها هي الأخرى فكانت على الأرجح هي أكثر تجارب عبد الناصر السابقة على الثورة تأثيرا في تشكيل مدركاته عن الصراع العربي-الإسرائيلي في تلك الفترة .فلا شك أن هذه التجربة قد أضافت إلى نسقه العقيدي والذي كان ما يزال في مرحلة التشكل قناعات جديدة علاوة على تأكيدها لقناعات سابقة و وفقا للمعلومات الواردة في كتاب فلسفة الثورة يمكن القول أن عبد الناصر استخلص من هذه التجربة ثلاثة أمور رئيسية يبدو أنها أثرت بشكل كبير في تشكيل فكره السياسي بشكل عام وخاصة ما يتعلق منه برؤيته لطبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي واستقرت في ضميره ووجدانه كحقائق أو مسلمات لا تقبل الجدل .ويمكن إجمال هذه الأمور الثلاثة على النحو التالي:

١- أنه لم يكن يقاتل في أرض غريبة .

٢- أن ما حدث في فلسطين كان وما زال يمكن أن يحدث لأي بلد آخر في المنطقة إذا ما استسلم هذا البلد للعوامل والعناصر التي تحكمه الآن .

٣- أن المنطقة العربية تخضع لنفس العوامل والظروف والقوى التي تحاول أن تتحكم في مصيرها وعلى رأسها قوى الاستعمار التقليدي والقوى المرتبطة به أو المتعاونة معه.

ومع ذلك فمن الصعب في اعتقادي القطع بوجود علاقة سببية بين تجربة اشتراك عبد الناصر في القتال على أرض فلسطين وبين حدث الإطاحة بالنظام السائد في مصر وقتها وذلك لسبب بسيط وهو أن التخطيط للثورة على هذا النظام بدأ قبل حرب ٤٨ وكان يمكن أن يستمر وأن ينجح بصرف النظر عن وقوع الحرب واشتراك عبد الناصر وبعض رفاقه فيها من عدمه .غير أنه من المؤكد أن هذه التجربة ساهمت وبحكم كونها تجربة كاشفة للمزيد من مظاهر عجز وفساد هذا النظام في زيادة إصرار عبد الناصر على المضي قدما في تنفيذ مخططه.

على صعيد آخر يمكن القول أنه كان لهذه التجربة تأثيرات بعيدة المدى على إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي ولدور مصر فيه من أكثر من زاوية:

الأولى :تعميق إدراكه للطبيعة العسكرية والعدوانية والتوسعية للدولة الإسرائيلية البازغة بحكم الاحتكاك المباشر مع "العدو "في ميدان قتال .لكن ذلك لا يعني أن هذه التجربة رسبت لدى عبد الناصر بالضرورة مشاعر انتقامية أو اقتناعا بأن الحرب باتت هي الوسيلة الوحيدة لحسم الصراع.

والثانية :بلورة وإنضاج رؤيته لما يتعين أن يكون عليه دور مصر في المنطقة وذلك بحكم مشاركة جيوش عربية أخرى في قتال نفس العدو وفي نفس الميدان .وقد عبر عبد الناصر عن رؤيته هذه في "فلسفة الثورة "معتبرا الدائرة العربية هي أولى وأهم الدوائر الثلاث فيما يجب أن تكون عليه حركة السياسة الخارجية المصرية .

والواقع أن القراءة المدققة لمجمل البيانات والتصريحات الصادرة عن عبد الناصر أو عن مجلس قيادة الثورة وكذلك للأفكار الواردة في كتاب فلسفة الثورة المنشور عام ١٩٥٤ تشير إلى أن إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي ولدور مصر فيه لم يكن موضوعا قائما بذاته وإنما جاء في سياق رؤية شاملة لإعادة بناء الدولة المصرية الحديثة في سياق الأهداف التي حددتها الثورة. ويمكن استخلاص أهم معالم هذه الرؤية على النحو التالي:

أولا :أن الأولوية القصوى يجب أن تعطى لإعادة بناء المجتمع المصري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من منطلق أن إقامة مجتمع عصري حديث في مصر هو المدخل الصحيح لمعالجة كل أوجه القصور والمشكلات التي تواجه مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثانيا :أن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل استقلال سياسي حقيقي لا يستقيم واستمرار الاحتلال الأجنبي أو القواعد العسكرية أو الارتباط بالمخططات الأجنبية وبالتالي فإن التخلص من الاحتلال الأجنبي يصبح شرطا ضروريا لإنجاح عملية البناء الداخلي.

ثالثا :أن مصر سوف يصعب عليها تحقيق استقلالها الوطني والشروع بالتالي في بناء الدولة العصرية بمعزل عن محيطها العربي .فمصر وفقا لرؤية محددة بدأت تنضج في عقل عبد الناصر وفي وجدانه لا تستطيع أن تصبح جزيرة مستقلة معزولة وسط محيط تابع وخاضع للسيطرة الاستعمارية .ومن هنا قناعته بأن النضال ضد الاستعمار وقواعده العسكرية لا ينبغي أن يقتصر على حدود مصر الجغرافية وإنما يتعين أن يمتد إلى ما وراء هذه الحدود

لحماية أمنها الوطني.

رابعا :أن القضية الفلسطينية لا تخص مصر وحدها وإنما هي قضية عربية في المقام الأول ومن ثم لا يجوز لأي دولة عربية أن تتصرف فيها بمفردها .أما دور مصر فيها فهو محكوم بقرارات الجامعة العربية من ناحية وبمسئوليات مصر تجاه قطاع غزة والذي أصبح خاضعا للإدارة المصرية المباشرة بعد حرب ١٩٤٨ ، من ناحية أخرى .

ووفقا لهذه الرؤية الواضحة والمحددة شرع عبد الناصر في وضع برنامجه الخاص باستقلال مصر موضع التطبيق في سياق رؤيته الأوسع لما يجب أن تكون عليه حركة مصر على الصعيد الدولي والتي حدد عبد الناصر إطارها بدوائر ثلاث حسب ترتيب الأهمية وهي :الدائرة العربية (التي هي منا ونحن منها) والدائرة الإفريقية (التي تحرس مصر بوابتها الشمالية)، والدائرة الإسلامية (التي تجمع مصر بشعوبها قبلة وعقيدة واحدة).

وعلى الرغم من أن هذه الرؤية ربما تكون قد انطوت ضمنا على معايير وقيم تشكل أساسا للفرز والتمييز النمطي بين القوى الصديقة و القوى المعادية وبالتالي ترجع وضع إسرائيل في الإدراك الناصري كدولة معادية إلا أن هذا الإدراك لم ينبثق في الواقع عن قالب فكري أو أيديولوجي جامد شكل أساس ومرجعية حركة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد الثورة .فحقيقة الأمر أن مواقف وحركة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد الثورة تحددت على أساس مواقف وردود فعل الأطراف الأخرى من مشروع الثورة للتحرر والتنمية وليس العكس.

### ثانيا: مرحلة ما بعد الثورة:

يمكن القول بصفة عامة أن تصور عبد الناصر المستمد من خبرته وتجربته المباشرة في التعامل مع بعض القضايا ذات الصلة بالصراع العربي-الإسرائيلي ومن تحليلاته الخاصة لدلالات السلوك الإسرائيلي في المرحلة السابقة على توليه السلطة في مصر تمحور حول فكرة أن إسرائيل دولة مغتصبة للحقوق الفلسطينية وذات طبيعة و نوايا عدوانية وتوسعية فضلا عن كونها دولة مرتبطة بالمصالح والمخططات الاستعمارية الرامية لفصل المغرب العربي وبالذات مصر عن المشرق العربي .ومع ذلك فإن عقلية عبد الناصر البراجماتية بطبعها جعلته يفضل وضع إسرائيل على محك الاختبار. وكانت النتيجة تثبيت صورة إسرائيل القديمة في ذهن عبد الناصر ولكن مع وضعها داخل نسق فكري بدأت مكوناته تترابط تدريجيا بطريقة أكثر وضوحا على الرغم من تغير أهمية وموقع هذه المكونات على سلم هذا النسق من فترة إلى أخرى .و لأغراض التحليل يمكن القول أن هذا النسق شكلته ثلاثة مدركات رئيسية ومترابطة هي :أن إسرائيل هي بؤرة للعدوان والتوسع، وأداة في خدمة المخططات الاستعمارية وعقبة في طريق الوحدة العربية.

#### ١- إسرائيل كمصدر للتهديد والعدوان:

كان عبد الناصر يرى أن إسرائيل تشكل مصدر تهديد رئيسي لأمن مصر الوطني، يلي في الترتيب مباشرة الخطر الذي يمثله الوجود العسكري البريطاني في مصر .وقد ظهر سلوك إسرائيل العدواني تجاه ثورة يوليو مبكرا على الرغم من أن قيادة الثورة كانت شديدة الحذر ولم تحاول القيام بأي تحرش أو تصعيد ضد إسرائيل خلال السنوات التالية على قيام الثورة مركزة كل جهدها في البداية على قضية الجلاء البريطاني .ففي مساء ٢٤ يوليو ١٩٥٤ اشتعلت النار في ملابس شاب كان يحمل في جيبه عبوة حارقة أمام مبنى سينما ريو في الإسكندرية .وعند التحقيق معه تبين أنه عضو في شبكة تخريب كبيرة أرسلتها إسرائيل لزعزعة الأوضاع في مصر ولتخريب العلاقات المصرية-الأمريكية ولإرهاب الخبراء الألمان الملحقين بإدارة الأبحاث في الجيش المصري. و قد اشتهرت هذه العملية باسم "عملية لا فون ".

ثم خطت إسرائيل خطوة كبيرة أخرى نحو التصعيد بعمل عسكري علني ومباشر هذه المرة وليس من خلال نشاط الأجهزة السرية عندما قامت بشن غارة مفاجئة على مواقع الجيش المصري المرابط في غزة وهي الغارة التي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الضباط والجنود بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المدنيين .وكان الهدف من هذا العدوان هو إظهار ضعف مصر وعجزها ليس فقط أمام الجيش والشعب في الداخل ولكن أيضا أمام الدول والشعوب العربية و بالتالي تخويفها كي تقبل بالتوقيع على تسوية بشروط إسرائيل أو على الأقل بالانخراط في الأحلاف العسكرية الموالية للغرب في مواجهة الاتحاد السوفييتي .

ثم تجدد العدوان الإسرائيلي ولكن على نطاق واسع وخطير هذه المرة عندما قررت إسرائيل شن حرب شاملة على مصر عام ١٩٥٦ وبالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا. واستهدفت إسرائيل من هذا العدوان توجيه ضربة قاصمة إلى الجيش المصري وتحطيمه قبل أن يتمكن من استيعاب صفقة السلاح التشيكية واحتلال سيناء إما بهدف التوسع والضم وإما بهدف المساومة على تسوية بالشروط الإسرائيلية وأخيرا التخلص من عبد الناصر ونظامه .غير أن هذا العدوان فشل وخرج عبد الناصر منه منتصرا وأقوى مما كان وبدأت إسرائيل تخطط على الفور لضربة جديدة توفر لها شروط النجاح هذه المرة.

وحانت أمامها الفرصة عام ١٩٦٧ بسبب أخطاء خطيرة ارتكبها عبد الناصر في إدارة الصراع كما سنشير فيما بعد وقامت بشن هجوم واسع النطاق لم يقتصر على مصر هذه المرة ولكنه شمل سوريا والأردن أيضا .صحيح أن إسرائيل بدت هذه المرة وكأنها في موقف الدفاع عن النفس بعد قيام عبد الناصر بحشد القوات في سيناء وسحب قوات

الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية غير أن كافة الوثائق التي ظهرت لاحقا أكدت على أن نية إسرائيل في العدوان كانت مبيتة و أنها نجحت في استدراج مصر إلى فخ وقع فيه عبد الناصر .وكادت إسرائيل ان تنجح في تحقيق أحد أهم أهدافها هذه المرة وهو إسقاط عبد الناصر والذي قرر التنحي بالفعل بعد اعترافه بمسئوليته الكاملة عما حدث لولا إصرار الشعب المصري على رفض الهزيمة ومطالبته لعبد الناصر بالبقاء وتجديد ثقته به .ومع ذلك فقد تمكنت إسرائيل بهذا العدوان من تحقيق جانب كبير من أهدافها البعيدة المدى وخصوصا بعد رحيل عبد الناصر .فما زال العالم العربي غير قادر حتى هذه اللحظة على إزالة آثاره على الرغم من رضوخه لمعظم إن لم يكن لكافة شروط التسوية التي كانت تطالب بها إسرائيل قبل عام ١٩٦٧.

فإذا أضفنا إلى ما تقدم غارات إسرائيل المتكررة على الدول العربية الأخرى وخاصة لبنان وسوريا والأردن، فإن قائمة السلوك العدواني لإسرائيل طوال الحقبة الناصرية يمكن أن تطول كثيرا .

في هذا السياق فقد كان من الطبيعي أن يركز الخطاب الناصري وبشكل متزايد مع مرور الوقت وخاصة بعد عدوان ١٩٥٦ . على إبراز إسرائيل كقاعدة للعدوان وكدولة توسعية تشكل خطرا رئيسيا ليس على دول المشرق العربي وحدها وإنما على مصر أيضا .و يمكن استخلاص هذه النتيجة بسهولة من فحص خطب وتصريحات وأحاديث الرئيس عبد الناصر في الفترة التالية على عدوان ١٩٥٦ والتي ألح فيها على هذا المعنى .ويستدل من هذا الإلحاح على أحد أمرين أو على كليهما معا الأول :أن عبد الناصر نفسه كان مقتنعا بأن تلك الصورة تعكس حقيقة إسرائيل كما يدركها هو والثاني: أن عبد الناصر أراد أن يستخدم هذه الصورة كأداة للتعبئة والحشد في مواجهة إسرائيل .

وكان من المفترض أن يعكس هذا الإدراك نفسه على حسابات عبد الناصر الخاصة بإدارة الصراع مع إسرائيل ويدفعه إلى توخي أقصى درجات الحيطة والحذر تجاه عدو يبدو متحفزا للحرب على نحو دائم من أجل إشباع شهيته التوسعية وأن يكون جاهزا ومستعدا لأي تصرفات غادرة. لكن ذلك لم يحدث للأسف الشديد .و لذلك بدت الفجوة كبيرة بين صورة إسرائيل كما عكسها الخطاب الناصري خلال الفترة بين ٥٦ و ٦٧ وبين ما تتطلبه هذه الصورة من استعداد وتخطيط لمواجهة كافة الاحتمالات .ولم تتقلص هذه الفجوة إلا بعد أن وقع المحظور و أصبحت القوات الإسرائيلية تقف على الضفة الشرقية لقناة السويس.

**ب - إسرائيل كأداة للهيمنة الخارجية على المنطقة :**

كانت صورة إسرائيل باعتبارها مشروعا استعماريا هدفه خدمة المخططات البريطانية في المنطقة في المقام الأول قد استقرت في إدراك النخب العربية عموما ولم يكن عبد الناصر استثناء منها دون ما حاجة للبحث عن ذرائع للتدليل على صحة هذا الإدراك أو لتثبيت تلك الصورة .فالدلائل على الدور البريطاني الحاسم في التمكين لقيام الدولة اليهودية كانت أكبر من أن تحصى .فقد كان هناك وعد بلفور للحركة الصهيونية بمساعدتها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وما تبع ذلك من جهود ضخمة بذلتها بريطانيا في مؤتمر الصلح لحمل عصبة الأمم على تبني مشروع الوطن القومي لليهود وتحويله من التزام بريطاني يفتقد المشروعية إلى التزام دولي يستظل بمظلة الشرعية الدولية وذلك بموجب صك الانتداب .وكانت هناك اتفاقيات سايكس-بيكو التي نشرت الثورة البلشفية وثائقها وكشفت خديعة بريطانيا للعرب من خلال مفاوضات حسين-مكماهون .وكانت هناك الممارسات البريطانية في فلسطين أثناء فترة الانتداب وخاصة في السنوات الأولى وهي السياسة التي مكنت لأعداد كبيرة من المهاجرين اليهود ليس فقط من الاستقرار فيها ولكن أيضا من الاستحواذ على مساحات كبيرة من الأرض ومن الحصول على السلاح لتتحول المستوطنات اليهودية إلى معسكرات أو جيوش صغيرة..الخ .وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن ترى النخب العربية وعبد الناصر واحد منها صورة المشروع الصهيوني في مرآة المخطط البريطاني في المنطقة وليس في مرآة المسألة اليهودية.

غير أن هبوب رياح الحرب العالمية الثانية وخشية بريطانيا من احتمال ضياع مصالحها في العالم العربي بانحيازه لمعسكر الحلفاء دفع بريطانيا إلى تبنى سياسة أكثر توازنا .وقد ترتب على هذا العامل الجديد بداية ظهور فجوة ما بين مصالح المشروع البريطاني ومصالح المشروع الصهيوني سمحت للحكومات العربية بهامش من حرية الحركة في محاولة للحيلولة بالقوة المسلحة دون قيام الدولة الإسرائيلية وعلى خلفية من امتناع بريطانيا على التصويت على مشروع التقسيم الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ رغم كثافة الوجود البريطاني في المنطقة في ذلك الوقت .ومع ذلك فإن ملابسات الهزيمة غير المتوقعة التي منيت بها الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ أحيت الشكوك التقليدية في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة وأعادت إلى الأذهان حقائق الارتباط العضوي بين المصالح البريطانية والمصالح الإسرائيلية حتى وإن لم يتطابقا بشكل كامل.

وفي هذه الأجواء تولي عبد الناصر مقاليد الأمور في مصر بعد نجاح تنظيم الضباط الأحرار في قلب نظام الحكم واحتلت قضية الجلاء البريطاني عن مصر موقع الصدارة على جدول أعماله .ورغم إدراك عبد الناصر لطبيعة العلاقة بين المصالح الإسرائيلية والمصالح البريطانية إلا أنه فضل أن تفصح الممارسات الإسرائيلية نفسها عن مدى عمق هذه

العلاقة من خلال ردود أفعالها تجاه جهود مصر الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية تسمح بجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وسرعان ما اكتشف عبد الناصر أن إسرائيل تسعى بكل الطرق لتخريب المفاوضات المصرية-البريطانية وإلى عرقلة الانسحاب البريطاني من منطقة قناة السويس والضغط على بريطانيا لتأجيل هذا الانسحاب إلى ما بعد التوصل إلى تسوية تتحول بموجبها اتفاقية الهدنة إلى اتفاقية سلام دائم بالشروط الإسرائيلية. وكان من الواضح أن إسرائيل ترى في الوجود العسكري البريطاني في قناة السويس ضمانة لأمنها وكابحا لطموحات نظام سياسي جديد لم تتضح نواياه الحقيقية بعد و يسعى لبناء دولة عصرية وجيش وطني قوي في أكبر الدول العربية المجاورة لإسرائيل .وفي هذا السياق بدت مصالح مصر الوطنية وفي مقدمتها طموحها المشروع لتحقيق الاستقلال السياسي في وضع التناقض السافر مع المصالح الإسرائيلية .ثم تكررت بعد ذلك كثيرا مشاهد ومواقف وتصرفات عكست جميعها تناغما واضحا بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الاستعمارية وصل أحيانا إلى حد التطابق.

غير أن صورة إسرائيل كخادم للمصالح الاستعمارية تجلت ربما على نحو فاق أكثر التوقعات جنوحا وتطرفا أثناء أزمة السويس .فلم يكن قرار عبد الناصر بتأميم القناة موجها ضد إسرائيل ولم يمس مصالحها بشكل مباشر ومع ذلك فلم تتردد إسرائيل في القيام بدور مخلب القط في مؤامرة العدوان على مصر .وبدت مصالحها في أثناء تلك الأزمة متطابقة تماما مع مصالح الدولتين الاستعماريتين الرئيسيتين في المنطقة .و تؤكد كافة الوثائق التي نشرت أن خطة العدوان على مصر تبلورت أولا في اجتماعات منفصلة بين إسرائيل وفرنسا ثم أقرت في شكلها النهائي في لقاءات سرية عقدت على أعلى مستوى يومي ٢٢ و ٢٣ أكتوبر في ضاحية "سيفر "القريبة من باريس .وكان من اللافت للنظر إصرار بن جوريون والذي رأس الوفد الإسرائيلي بنفسه على صياغة الاتفاق في ورقة مكتوبة وقعها شخصيا إلى جانب كل من كريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسي والسير باتريك دين وكيل وزارة الخارجية البريطانية .

ولا جدال في أن انكشاف حقيقة الدور الإسرائيلي في مؤامرة السويس أسهم في تعميق إدراك عبد الناصر بعضوية الارتباط بين مصالح إسرائيل ومصالح الاستعمار التقليدي في المنطقة .غير أن التركيز على هذا البعد وخصوصا خلال الفترة من ٥٦-٦٧ ربما يكون قد ساهم في تراجع المكون الخاص بإدراك قوة إسرائيل الذاتية باعتبارها تجسيد لمشروع صهيوني له طموحاته الخاصة خصوصا وأن الخطاب الدعائي الناصري الذي ساد في تلك الفترة صور إسرائيل وكأنها لا تجرؤ على شن العدوان بمفردها و أنها تنتظر دائما تلقى الأمر أو ضمان الدعم الكامل من جانب أسيادها قبل أن تقدم على ذلك .ولذلك بدت هزيمة بريطانيا وفرنسا وتراجع دورهما التقليدي في المنطقة وتآكل مكانتهما الدولية وكأنه هزيمة لإسرائيل في الوقت نفسه وبداية لتراجع دورها وتحجيم طموحاتها العدوانية .ولم يكن ذلك سوى نوع من الوهم ربما يكون عبد الناصر نفسه قد استسلم لإغرائه.

ولا يختلف الدور الذي لعبته إسرائيل في عام ١٩٦٧ لحساب الولايات المتحدة كثيرا من حيث الجوهر والمضمون عن الدور الذي سبق لها أن لعبته لصالح فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٦ وإن اختلفت أساليبه وآلياته .فقد تكشف فيما بعد أن الولايات المتحدة كانت قد ضاقت ذرعا بسياسات عبد الناصر لدرجة أنها وضعت خطة للتخلص منه عرفت باسم "خطة اصطياد الديك الرومي ."وفي سياق هذه الخطة التقت مصالح إسرائيل مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .لكن حرص إسرائيل على تجنب الأخطاء التي وقعت فيها عام ١٩٥٦ جعلها تأخذ حذرها أكثر هذه المرة وتفسح لنفسها مجالا أكبر للحركة المنفردة يسمح لها بالعمل جزئيا على الأقل لحسابها الخاص .ولذلك اختلفت لعبة توزيع الأدوار هذه المرة بحيث تتحقق الأهداف الأمريكية بالكامل ولكن تحت مظلة الأهداف الإسرائيلية الأوسع كما سنشير فيما بعد.

ولم تكن المعلومات الدقيقة عن طبيعة وحجم التواطؤ بين إسرائيل والولايات المتحدة متاحة حتى وفاة عبد الناصر. ومع ذلك فقد زخر الخطاب الناصري في مرحلة ما بعد يونيو ١٩٦٧ أيضا بمضامين تؤكد على الدور الذي أصبحت تلعبه إسرائيل لصالح الاستعمار الجديد ممثلا في الامبريالية الأمريكية .لذلك فقد يكون من المهم ومن المفيد أيضا أن نميز هنا بين رغبة عبد الناصر في التوظيف الدعائي لهذا المدرك لأسباب تعبوية وبين قناعة عبد الناصر و حقيقة إدراكه لطبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية والحركة الاستعمارية. إذ يلاحظ مثلا أنه على الرغم من أن عبد الناصر كان شديد الاقتناع بعمق هذه العلاقة إلا أن كل الشواهد تشير إلى أنه لم يعتقد قط بإمكانية التطابق الكامل بين مصالح المشروع الصهيوني ومصالح القوى الاستعمارية .فمن المقطوع به على سبيل المثال أن عبد الناصر لم يضع في حساباته عند إدارته لأزمة السويس احتمال أن يصل الأمر إلى حد تواطؤ بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل للقيام بعمل عسكري مشترك ضد مصر .من ناحية أخرى فإن سلوك عبد الناصر وممارساته طوال أزمة ١٩٦٧ لا تشير إلى أنه وضع في حساباته احتمال أن تمنح الولايات المتحدة لإسرائيل الضوء الأخضر للقيام بعمل عسكري بهذا الحجم ضد ثلاث دول عربية من بينها الأردن أو أنه قدر أن يصل حجم التطابق في المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى درجة تعهد الولايات المتحدة لإسرائيل بتقديم الحماية السياسية اللازمة للحيلولة دون حرمانها من ثمار عدوانها كما حدث عام ١٩٥٦ ، بعبارة أخرى يبدو أن عبد الناصر

أقام كل حساباته في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي على أساس وجود فجوة بين مصالح القوى الاستعمارية ومصالح إسرائيل في المنطقة .غير أنه لم ينجح دائما وكما سنشير فيما بعد في استغلال وتوظيف هذه الفجوة لصالحه .

**ج - إسرائيل كعائق أمام الوحدة العربية :**

كان من الطبيعي والمنطقي أن يستقر في ضمير عبد الناصر وفي وجدانه أن إسرائيل تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الوحدة العربية .فتوحيد العالم العربي تحول عند عبد الناصر إلى هدف أسمى بذل حياته من أجل تحقيقه ولم يتردد في الدخول في معارك مع كل القوى التي وقفت حائلا في سبيله وعلى رأسها إسرائيل .

غير أن إدراك عبد الناصر لطبيعة العلاقة بين إسرائيل وقضية الوحدة العربية لم ينشأ من فراغ وإنما بدا وكأنه تطور طبيعي على طريق تم تعبيده من قبل واستجابة تلقائية لمنطق الحاضر ونداء المستقبل .فعندما تقلد عبد الناصر السلطة في أعقاب نجاح ثورة ١٩٥٢ كانت قضية الهوية في مصر قد حسمت لصالح الانتماء العربي .ففي منتصف الأربعينات قادت مصر والتي كانت ترأسها حكومة وفدية في ذلك الوقت المشاورات التي انتهت بإنشاء جامعة الدول العربية وأصبحت القاهرة هي مقرها الدائم .كما قادت مصر الدعوة في عام ١٩٥٠ إلى إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

ولم تكن رؤية مصر لخطورة المشروع الصهيوني وما يمثله إنشاء دولة يهودية على حدودها الشرقية من تهديد لمصالحها في العالم العربي بعيدة عن التفكير الاستراتيجي المصري الهادف إلى بناء علاقات متينة مع العالم العربي من منطلق أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للتصدي للخطر الصهيوني التي اعتبرته مصر خطرا على أمنها القومي. ولذلك لم تكتف مصر في مرحلة ما قبل الثورة بمجرد المشاركة في حرب ١٩٤٨ إلى جانب أشقائها العرب أو بتزعم الدعوة لبناء نظام أمن جماعي عربي (من خلال اتفاقية الدفاع المشترك السابق الإشارة إليها) وفي مواجهة إسرائيل وإنما قادت أيضا الدعوة لعروبة القضية الفلسطينية وعدم جواز تصرف أي دولة فيها بمفردها ونجحت في استصدار قرار من مجلس جامعة الدول العربية يجرم دخول أي دولة عربية في مفاوضات منفردة مع إسرائيل .كما تجدر الإشارة إلى أن الرأي السائد في مصر قبل الثورة كان يؤكد على أن أي تسوية محتملة مع إسرائيل لا بد وأن تضمن امتداد مصر الجغرافي مع المشرق العربي.

في هذا السياق يصبح حديث عبد الناصر في كتاب فلسفة الثورة عن الدائرة العربية "التي هي منا ونحن منها" نتيجة تتسق تماما مع المقدمات وتمثل امتدادا لخط استراتيجي أفرزته الحركة الوطنية المصرية باعتباره التعبير الطبيعي عن مصالح مصر الوطنية .ومن المؤكد أن عبد الناصر لم يلج إلى عالم القومية العربية من باب الفكر وإنما من باب الممارسة .فمعاركه الناجحة ضد حلف بغداد ثم ضد العدوان الثلاثي وهي معارك مصرية في الأساس هي التي جعلت الجماهير العربية ترى فيه بطلها المنتظر لجمع شمل الأمة المبعثرة وتحقيق الخلاص.

ولا جدال في أن شعبية عبد الناصر الكاسحة لدى الجماهير العربية على امتداد الوطن العربي كله والثقة المطلقة التي منحتها إياه أسهمت في تعميق إيمانه بفكرة الوحدة العربية إلى درجة تشخيص القضية بحيث أصبح عبد الناصر هو الوحدة العربية والوحدة العربية هي عبد الناصر بل إن عبد الناصر اعتبر نفسه مسئولا أمام هذه الجماهير لتحقيق طموحها في الوحدة أو على الأقل للمحافظة على هذا الأمل حيا رغم كل العقبات .غير أن هذه المسئولية حملته بأعباء فوق طاقته الشخصية وربما فوق طاقة مصر كلها خصوصا وأن العلاقة بين قضيتي فلسطين وقضية الوحدة شابها قدر لا بأس به من الالتباس ليس فقط على صعيد الفكر ولكن على صعيد الممارسة كذلك .فالمسئول عن طموح العرب في تحقيق وحدتهم لا بد أن يكون مسئولا في الوقت نفسه عن قضيتهم القومية أو المركزية الأولى وهي القضية الفلسطينية .ولأن قضية الوحدة العربية تعثرت لأسباب كثيرة من بينها بعض ممارسات النظام الناصري نفسه خلال تجربة الوحدة مع سوريا فقد بدت إسرائيل وكأنها شماعة تصلح لأن تلقى عليها مسئولية الفشل في تحقيق الوحدة .ولذلك يلاحظ أنه في فترات المد القومي جرى تركيز الخطاب الناصري على قضية الوحدة باعتبارها الطريق الصحيح نحو تحرير فلسطين ووسيلة هذا التحرير أما في فترات الانكسار القومي فقد ركز الخطاب الناصري على إسرائيل باعتبارها عقبة في طريق الوحدة وأداة للحيلولة دون قيامها و مسئولة عن تعثر خطواتها .

على صعيد آخر فقد انطوت العلاقة بين الوحدة والقضية الفلسطينية على العديد من الإشكاليات الفرعية المتصلة بها والتي انعكست سلبا على طريقة إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي .ففي غياب نظام مؤسسي عربي فعال وقادر على توزيع السلطات والمسئوليات والاختصاصات يمكن أن يتحول مفهوم قومية القضية الفلسطينية إلى شعار للمزايدة الخطرة .وهذا هو ما حدث بالفعل وكان أحد الأسباب وراء كارثة ١٩٦٧ .

**٢ - إدارة عبد الناصر للصراع :**

يتضح مما سبق أن صورة إسرائيل في إدراك عبد الناصر عند تسلمه لمقاليد الأمور في مصر لم تختلف كثيرا عن صورتها النمطية السائدة في إدراك النخبة المصرية بصفة عامة .فقبل وصول عبد الناصر للسلطة في مصر كان قد استقر في وعي وضمير الحركة الوطنية المصرية على اختلاف روافدها الفكرية أن إسرائيل دولة توسعية ذات نزعة

عدوانية وأداة تحركها القوى الاستعمارية الراغبة في بسط هيمنتها على المنطقة فضلا أنها تشكل حاجزا يقطع امتداد مصر واتصالها الجغرافي الطبيعي بالمشرق العربي .و ربما لم تجمع الحركة الوطنية المصرية بمختلف روافدها على شيء مثلما أجمعت على أن المشروع الصهيوني يشكل تهديدا رئيسيا على أمن مصر الوطني وعلى مصالحها الحيوية في المنطقة .ومع ذلك فإن سعي عبد الناصر النشط لبناء دولة عصرية في مصر و تصفية الاستعمار في المنطقة وتحقيق الوحدة العربية فجر بركانا من التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية التي أعطت للصراع العربي- الإسرائيلي زخما جديدا وأبعادا مختلفة تماما .و في سياق هذا الزخم احتل الحديث عن الخطر الإسرائيلي والحاجة إلى مواجهته موقعا مركزيا ومتصاعدا في الخطاب السياسي الناصري.

غير أن الإحساس بالخطر شيء والقدرة على تحديد مصدره و التعامل معه واحتوائه أو مواجهته بنجاح شيء آخر .ولا جدال في أن نسق الإدراك الناصري لطبيعة الصراع مع إسرائيل قد أثار عددا من الإشكاليات بالنسبة لعملية إدارة الصراع يمكن إجمالها على النحو التالي:

الإشكالية الأولى :تتعلق بكيفية التعامل مع مصدر الخطر والتهديد .فإدراك إسرائيل على أنها دولة ذات طبيعة توسعية ونزعة عدوانية وأنها تشكل مصدر تهديد بالنسبة لأمن مصر الوطني قد يكون إدراكا دقيقا وسليما تماما من الناحية الموضوعية .لكن ترجمة هذا الإدراك إلى أسلوب لإدارة الصراع مع العدو تستدعي الاختيار من بين العديد من الاستراتيجيات لكل منها مقوماتها ومتطلباتها الخاصة .إذ تتعدد أساليب واستراتيجيات التعامل مع مصادر التهديد و تتنوع من الدفاع إلى الهجوم و من رد الفعل إلى المبادرة بالفعل ومن الردع والتخويف إلى العقاب والقمع..الخ.

الإشكالية الثانية :تتعلق بتوزيع الأعباء و الأدوار وتحديد واجبات ومسئوليات المواجهة مع مصدر الخطر. فإدراك إسرائيل على أنها تمثل تهديدا للدول العربية ككل وإدراك القضية الفلسطينية على أنها قضية قومية قد يكون إدراكا دقيقا وسليما من الناحية الموضوعية .غير أن شعار قومية المعركة والذي قد يفيد كثيرا في التعبئة السياسية وحشد التأييد الجماهيري للقضية قد يتحول إلى عبء وربما إلى عقبة حقيقية أمام ترشيد عملية إدارة الصراع في غياب توزيع دقيق للمسئولية على كل الأطراف العربية بما فيها الطرف الفلسطيني والتزام دقيق بحدود الدور والصلاحيات المنوطة بكل طرف.

الإشكالية الثالثة :تتعلق بالتحديد الدقيق لأولويات المواجهة ومصالح أطرافها .فإدراك إسرائيل على أنها أداة في يد الاستعمار والقوى الطامعة في الهيمنة على المنطقة قد يكون إدراكا صحيحا من الناحية النظرية أو الفكرية لكن ترجمته العملية بالنسبة لإدارة الصراع تستدعي قدرا كبيرا من الدقة والحذر في الوقت نفسه لأن التعميم في مثل هذه الأمور قد يؤدي إلى نتائج خطيرة وتوسيع نطاق المواجهة ليشمل كل المصالح الغربية في المنطقة خصوصا إذا ما تعاملنا مع الاستعمار القديم والجديد باعتباره العدو الرئيسي أو الحقيقي وأن إسرائيل هي مجرد عدو تابع أو ثانوي .

ولا جدال في أن الزخم الناجم عن تصاعد المد القومي بزعامة عبد الناصر ساعد على رفع توقعات الجماهير بدرجة خطيرة مما أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الأهداف والشعارات المعلنةمن ناحية وبين الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيقها أو لترجمتها إلى برامج وسياسات فعالة من ناحية أخرى .وقد اتجهت هذه الفجوة نحو الاتساع دائما وأدت إلى تعدد وتشتت خيوط الصراع إلى الدرجة التي حالت دون ترشيد إدارته ودفعت بعبد الناصر إلى اتخاذ قرارات عاطفية وغير مدروسة كان لها نتائج مأساوية في بعض الأحيان.

فالإدارة الرشيدة للصراع كانت تفرض على عبد الناصر في تقديرنا أن يختار بين عدد من الاستراتيجيات التي يمكن دمجها و اختزالها في اثنتين رئيسيتين :الأولى: دفاعية تستهدف في الأساس ردع إسرائيل ومنعها من الإمساك بزمام المبادرة والحيلولة دون تمكينها من تحقيق مكاسب أو مزايا جديدة .و قد ينبثق عن هذه الاستراتيجية العامة استراتيجيات فرعية تستهدف تهدئة الصراع أو تجميده سعيا وراء توفير ظروف محلية وإقليمية وعالمية أفضل وتعديل موازين القوى بطريقة تؤدي إلى ردع إسرائيل وتحجيم نزعاتها التوسعية .والثانية :هجومية تستهدف في الأساس العمل على استخلاص الحقوق الضائعة بالوسائل السلمية أو العسكرية مع توفير الظروف المحلية والإقليمية والعالمية اللازمة لخوض المعركة الحاسمة في الزمان والمكان الذي تختاره مصر وضمان تحقيق النصر فيها .وهاتان الاستراتيجيتان لا تتعارضان بالضرورة وإنما قد تتكاملان بحيث تصبح الاستراتيجية الدفاعية مرحلة تمهيدية للثانية وليس استراتيجية مستقلة وقائمة بذاتها.

وللإنصاف يتعين علينا أن نعترف منذ الآن أننا لا نملك ما يكفي من الأدلة للتأكيد على أن عبد الناصر كانت لديه استراتيجية واضحة ومحددة لإدارة الصراع مع إسرائيل سواء في شقه السياسي أو في شقه العسكري . الشيء الوحيد المؤكد بالنسبة لنا أن عبد الناصر كان لديه كما سبقت الإشارة مشروع للتحرر والتحديث والوحدة العربية .و الأرجح أنه تصور أن نجاح هذا المشروع سوف يكفل تلقائيا احتواء الخطر الإسرائيلي وتجفيف منابعه تمهيدا لإزالته كلية .ومع ذلك فقد تعين على عبد الناصر حتى بافتراض صحة هذا الاستنتاج أن يتعامل مع رد الفعل الإسرائيلي على مشروعه.فليس من المنطقي أن يكون قد افترض أن

إسرائيل سوف تتركه يمضي في بناء دولة عصرية في مصر ويوحد العالم العربي دون أن تعترضه أو تحرك ساكنا . وبالتالي فقد تعين على عبد الناصر أن تكون لديه استراتيجية للتعامل مع رد الفعل الإسرائيلي على مشروعه للتحرر والنهضة.

وسوف نحاول في الصفحات التالية استنباط منهج عبد الناصر في إدارة الصراع مع إسرائيل من واقع ممارساته الفعلية بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلى إخفاقه سواء في احتواء الخطر الإسرائيلي و ردعه أو في الصمود أمام اعتداءاته المتكررة وتمكينه من أخذ زمام المبادرة في العمل والحركة .ولأغراض التبسيط والتحليل يمكن القول أن هذا المنهج غلبت عليه النزعة الدفاعية بصفة عامة وسياسة رد الفعل وليس الفعل وأنها لم تتحرك في اتجاه المواجهة الحقيقية ومحاولة أخذ زمام المبادأة إلا بد هزيمة عام ١٩٦٧ واقتناع عبد الناصر بأنه لن يستطيع استرداد سيناء هذه المرة بالوسائل السياسية وحدها وأن المواجهة العسكرية أصبحت حتمية .وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات مختلفة وهي :استراتيجية التهدئة ومحاولة الاحتواء وهي الاستراتيجية التي سادت منذ قيام الثورة وحتى عدوان ١٩٥٦ ، واستراتيجية رد الفعل وإدارة الأزمات وهي الاستراتيجية التي سادت في الفترة من ٥٦-٦٧ ، واستراتيجية المواجهة وهي التي سادت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وحتى رحيل عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ .

## اولا: استراتيجية التهدئة والاحتواء :

عندما تولى عبد الناصر مقاليد السلطة في مصر عام ١٩٥٢ كانت حركته في إدارة الصراع مع إسرائيل محكومة بإطار سياسي وقانوني موروث من النظام السابق تمثلت أهم معطياته في العناصر التالية:

١- أحكام اتفاقية الهدنة المبرمة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٩ . وفي ظل هذه الاتفاقية ظلت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة من الناحية القانونية وهو ما سمح لمصر بأن تمنع السفن الإسرائيلية من عبور قناة السويس او المرور في خليج العقبة دون أن يشكل ذلك انتهاكا للشرعية الدولية أو خروجا على أحكام القانون الدولي.

٢- ميثاق جامعة الدول العربية والذي يتضمن ملحقا خاصا بفلسطين واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وقرارات مجلس الجامعة .وجميعها يلزم الدول الأعضاء بسلوك يستوجب في حده الأدنى تقديم الدعم اللازم للقضية الفلسطينية وفرض المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل وتحريم التفاوض أو التعامل المنفرد معها .

٣- المسئولية الملقاة على عاتق مصر بحكم إدارتها لقطاع غزة وهو جزء من الأرض الفلسطينية وتقطنه اعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين الأصليين أو من لاجئي عام ١٩٤٨ .

٤ - الحواجز النفسية الطبيعية المترتبة على الهزيمة في حرب ١٩٤٨ وخاصة بالنسبة للجيش المصري.

وكان من الطبيعي أن تتقدم قضية الجلاء البريطاني عن مصر لتحتل في هذا السياق موقع الصدارة على جدول أولويات عبد الناصر فور توليه السلطة .و في هذا السياق لم يكن هناك أي حافز يدفع عبد الناصر للمبادرة بتحريك الوضع والتصعيد على جبهة الصراع العربي-الإسرائيلي. غير أن حاجة عبد الناصر لدور أمريكي ضاغط على بريطانيا للتوصل إلى اتفاقية للجلاء من ناحية وحاجة الولايات المتحدة لمشاركة مصرية نشطة في الاستراتيجية الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفييتي من ناحية أخرى طرحت بطريقة غير مباشرة على الأقل قضية التسوية مع إسرائيل على طاولة المشاورات الأمريكية-المصرية التي نشطت في تلك الفترة .فقد تحمست الولايات المتحدة للقيام بدور الوساطة لبحث آفاق تلك التسوية من منطلق تصورها لصعوبة ضمان تعاون مصر مع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط في غياب تسوية مقبولة للصراع العربي-الإسرائيلي .في الوقت نفسه كانت شخصيات عالمية مؤثرة قد راحت تعرض وساطتها أو تحث عبد الناصر على إجراء اتصالات مع قيادات إسرائيلية أو يهودية مؤثرة لبحث آفاق وفرص وضع حد للصراع العربي-الإسرائيلي.

ومن خلال قراءتنا لكل ما نشر عن الوساطة الأمريكية أو عن الاتصالات السرية التي جرت خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى بداية ١٩٥٥ يمكن القول أن عبد الناصر لم يعترض من حيث المبدأ على فكرة التسوية السلمية للصراع .غير أن عدم ثقته في إسرائيل فضلا عن التزامه بالموقف العربي العام جعله يبدو شديد الحذر والحيطة .و عموما يمكن القول أن موقف عبد الناصر من قضية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي تحدد بوضوح في تلك الفترة من خلال العناصر التالية:

١- رفض إجراء مفاوضات مباشرة سرية أو علنية مع إسرائيل من منطلق أن ذلك يعد خرقا لقرارات جامعة الدول العربية من ناحية فضلا عن عدم ثقته في نوايا إسرائيل من ناحية أخرى .فقد اعتقد عبد الناصر أن إلحاح بعض القيادات الإسرائيلية أو اليهودية على تنظيم لقاء سري معه لا يعد في ذاته دليلا على صدق توجه إسرائيل نحو السلام وإنما قد يكون مجرد مناورة وأداة للابتزاز يمكن استخدامها ضده عند اللزوم لتشويه صورته لدى الرأي العام العربي.

٢- استعداده للقبول من حيث المبدأ بتسوية سياسية تستند على أسس الشرعية الدولية والممثلة في ذلك الوقت في قراري الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين، ورقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ ، و الخاص بعودة

وتعويض اللاجئين الفلسطينيين .بل إن عبد الناصر أكد استعداده للسعي بنفسه لدى الدول العربية لإقناعها بالموافقة على تسوية سلمية إذا ما أعلنت إسرائيل استعدادها الصريح لتطبيق هذين القرارين الدوليين.

٣- تفضيل أن تحقق أي تسوية نهائية محتملة امتداد مصر الجغرافي مع دول المشرق العربي وأن لا تشكل إسرائيل حاجزا بينها وبين العالم العربي و هو ما يعني تأكيد مطالب مصر السابقة بضرورة وضع صحراء النقب تحت السيطرة العربية سواء المصرية أو الأردنية .

وقد تعثرت هذه المحاولة المبكرة لاستكشاف آفاق التسوية السياسية لأسباب كثيرة كان أهمها رفض إسرائيل المطلق للحدود الواردة بقرار التقسيم كحدود نهائية و لعودة اللاجئين .والواقع أن الجناح المتطرف في إسرائيل لم يكن مهيأ أو متحمسا من حيث المبدأ لفكرة التسوية أساسا قبل استكمال المشروع الصهيوني لحدود إسرائيل التوراتية و ربما لم تكن محاولة تخريب العلاقات المصرية-الأمريكية (عملية لافون) وتصعيد العمل العسكري ضد مصر(الغارة الإسرائيلية على مواقع الجيش المصري في غزة في فبراير ١٩٥٥) سوى تعبير عن إصرار هذا الجناح المتطرف على ضرب أي محاولات للتسوية في ذلك الوقت .وبالفعل فقد كان له ما أراد .إذ ما لبثت محاولات الوساطة أن توقفت عمليا عقب غارة غزة مباشرة ثم نهائيا بعد شن إسرائيل حربا شاملة ضد مصر عام ١٩٥٦ في إطار مؤامرة دولية أوسع وبالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا ردا على قرار عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس .و تحول عبد الناصر إلى موقف رد الفعل وتعين عليه إدارة أزمة ١٩٥٦ من موقف الدفاع وإجهاض أهداف العدوان ونجح في ذلك إلى حد كبير جدا ولأسباب سوف نشير إليها لاحقا.

وخلال الفترة التي أعقبت أزمة السويس و حتى عدوان إسرائيل الجديد عام ١٩٦٧ لم تتح التطورات المحلية والإقليمية والعالمية أي فرصة حقيقية للبحث حتى على الصعيد النظري والفكري عن آلية للتسوية.

فعلى الصعيد المحلي عمق عدوان ١٩٥٦ من مشاعر الكراهية تجاه إسرائيل وبالذات في صفوف الجيش المصري ولم يكن الانتصار السياسي الذي تحقق رغم الهزيمة العسكرية كافيا لإزالة طعم المرارة الذي ترسب في الحلوق بسبب اضطرار مصر لقبول مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر خليج العقبة ومرابطة قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ وعلى حدودها الدولية الشرقية كثمن لانسحاب إسرائيل من سيناء .و ربما عمق هذا الوضع من مشاعر الرغبة في الانتقام بأكثر مما حفز إلى البحث عن تسوية .

وعلى الصعيد الإقليمي خرج التيار القومي من أزمة السويس منتصرا وفرضت قضية الوحدة العربية نفسها على الجميع وقد أثار تنامي هذا التيار واندفاعه مخاوف كثيرين داخل العالم العربي وخارجه .وفي سياق الصراع المحتدم في العالم العربي حول قضية الوحدة و ما أحاط بها من ملابسات تحولت القضية الفلسطينية إلى موضوع للمزايدة ووقود للحرب الباردة والكلامية بين الدول العربية وهو مناخ لم يساعد إطلاقا ولو بالتفكير على طرح قضية التسوية على جدول أعمال النظام العربي .

وعلى الصعيد العالمي اشتد صراع الدولتين الأعظم للسيطرة وبسط النفوذ على المنطقة فازداد اعتماد الولايات المتحدة خصوصا بعد انغماسها المتزايد في الحرب في فيتنام على إسرائيل كوكيل لها في المنطقة و باستثناء فترة قصيرة جدا أبدت فيها الولايات المتحدة بقيادة كينيدي اهتماما عابرا بعملية التسوية لم تتوافر أية فرصة جدية لطرق آفاق التسوية خلال تلك المرحلة .

والواقع أننا إذا حاولنا أن نستشف استراتيجية عبد الناصر في التعامل مع إسرائيل خلال تلك الفترة فسوف نجد أنها كانت تشبه إلى حد كبير سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .فقد استبعد عبد الناصر أية احتمالات واقعية أو حقيقية للتسوية مع إسرائيل وقام بتصعيد حملته الدعائية والأيديولوجية لتعبئة العالم العربي في مواجهتها والتأكيد على خصائصها ووظيفتها الرئيسية كقاعدة للعدوان والتوسع تهدد الجميع .لكنه تصرف في الوقت نفسه على أساس أن وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على حدود مصر الدولية يشكل من الناحية الفعلية والعملية عازلا يحول دون اندلاع صدام عسكري غير محسوب مع إسرائيل .وربما تصور عبد الناصر أن هذا الوضع رغم مساوئه يمكن أن يتيح لمصر فرصة لالتقاط الأنفاس وتجميد الصراع لفترة تسمح ببناء قوة مصر الذاتية وإحكام طوق الحصار العربي في مواجهة إسرائيل والعمل على عزل إسرائيل دبلوماسيا على الصعيد العالمي. وبالفعل فقد شهدت هذه الفترة تغييرات محلية واسعة النطاق في مصر هدفت إلى بناء وتحديث الجيش وإقامة صناعة متقدمة بدخول عصر التصنيع الثقيل وزيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي..الخ .وعلى الصعيد الإقليمي شهدت هذه الفترة محاولات متعددة لتوحيد الصف العربي وتجسيد فكرة الوحدة العربية كان أبرزها تجربة الوحدة المصرية-السورية ودعم العمل العربي المشترك في إطار التأكيد على قومية القضية الفلسطينية..الخ .وعلى الصعيد العالمي حاول عبد الناصر بناء علاقة صداقة قوية ومتينة ليس فقط مع دول عدم الانحياز ولكن أيضا مع دول المعسكر الشرقي بصفة عامة والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة لضمان الحصول على إمدادات السلاح وعلى أقصى قدر من الدعم العسكري والسياسي ولكن دون التفريط في استقلال الإرادة أو في المساس بسياسة عدم الانحياز .وفي هذا السياق حاول عبد الناصر حصار إسرائيل بالضغط على كل

الدول التي تحاول إمدادها بالسلاح أو بمختلف عناصر القوة الأخرى وأحد الأمثلة البارزة على ذلك قيادته لحملة دبلوماسية شرسة للضغط على ألمانيا الاتحادية لوقف صفقة سلاح سرية كانت قد أبرمتها مع إسرائيل بعد أن تم اكتشاف هذه الصفقة في منتصف الستينات .

غير أن نجاح سياسة الاحتواء توقفت أولا وأخيرا على القدرة على تحقيق توازن قوى حقيقي على الأرض يسمح بردع إسرائيل أو على الأقل بالصمود في وجه التحرشات أو محاولات التصعيد من جانب إسرائيل و عدم السماح لها بأخذ زمام المبادرة واستدراج مصر لمواجهة عسكرية شاملة في الزمان والمكان الذي تحددهما هي وهو ما لم يحدث .فقد تمكنت إسرائيل ولأسباب سنتعرض لها فيما بعد ليس فقط من استدراج عبد الناصر إلى مصيدة ١٩٦٧ وإنما أيضا من اتخاذ الاحتياطات الضرورية اللازمة للحيلولة دون تكرار ما حدث في ١٩٥٦ .

وقد خلقت حرب ١٩٦٧ واقعا جديدا اضطر معه عبد الناصر تحت ضغط الهزيمة الكاسحة وغير المتوقعة إلى إدخال تغييرات جوهرية على أسلوبه في إدارة الصراع. ولذلك تعتبر حرب ١٩٦٧ هي التجسيد العملي لفشل سياسة التهدئة ومحاولة الاحتواء .و قد تمثلت أهم هذه التعديلات في التمييز بين الهدف المرحلي المتعلق بإزالة آثار عدوان ١٩٦٧ وعودة الأراضي العربية التي احتلت خلالها وبين الهدف الاستراتيجي المتعلق بالتسوية الدائمة والعادلة للقضية الفلسطينية .فقد تعين على عبد الناصر أن يركز كل تفكيره وجهده بالطبع على الهدف المرحلي الأول وهو إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ وتأجيل البحث في كيفية تحقيق الهدف الرئيس وهو تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية إلى أجل غير مسمى.

### ثانيا: استراتيجية رد الفعل وإدارة الأزمات:

لم يوجد عبد الناصر مطلقا في وضع يسمح له بالحركة واتخاذ زمام المبادرة لحسم الصراع العربي-الإسرائيلي سلما أو حربا و لذلك فقد تعامل مع تطورات هذا الصراع بمنطق رد الفعل .و حكم هذا المنطق ثوابت الموقف المصري التقليدي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي من ناحية وردود الأفعال الإسرائيلية تجاه مشروع ثورة يوليو لبناء مصر الحديثة والمستقلة من ناحية أخرى .فقد كان من الطبيعي أن يركز عبد الناصر هدفه في البداية على إنهاء الوجود البريطاني في مصر .ولتحقيق هذا الهدف راح يضغط على بريطانيا بوسيلتين :الأولى :عسكرية من خلال تنشيط وتكثيف العمل الفدائي ضد قاعدتها العسكرية في منطقة القناة والثانية :دبلوماسية من خلال توظيف الدور الأمريكي الذي كان قد بدأ ينشط ويهتم بالمنطقة لأسباب كثيرة معروفة .في الوقت نفسه أظهر عبد الناصر اهتماما كبيرا بمشروع السد العالي مؤكدا بما لا يدع مجالا للشك على أن قضية البناء الداخلي هي أهم ما يشغل الثورة في تلك المرحلة .وأبدت الولايات المتحدة حماسا واضحا لدعم النظام السياسي الجديد في مصر بمساعدته في تحقيق الهدفين معا الجلاء وبناء السد العالي.

غير أن إسرائيل ما لبثت أن دخلت على الخط بالتعبير عن قلقها كما سبقت الإشارة مما يجري على الساحة المصرية خصوصا في ظل احتمالات الجلاء البريطاني عن مصر .فقد كانت ترى في الوجود العسكري الغربي في منطقة القناة ضمانا لأمنها .و لم يكن في شروط إسرائيل للتسوية ما يثير حماس مصر أو يحفزها على التجاوب معها .فقد سعت لتحويل اتفاقية الهدنة إلى اتفاقية سلام دائم تمكنها على الأقل من المرور في خليج العقبة وقناة السويس ومن الاحتفاظ بالأراضي الإضافية التي احتلتها في حرب ١٩٤٨ دون أن يكون لديها أدنى استعداد لإجراء تبادل في الأراضي يسمح بتواصل مصر الجغرافي مع المشرق العربي أو بقبول عودة اللاجئين .يضاف إلى ذلك أن إسرائيل بدأت تعبر علنا وبوضوح عن قلقها من موقف مصر من قضية الأحلاف و من سياسة عدم الانحياز .ولم يكن بوسع أي حكومة مصرية أيا كانت أن تقبل بالشروط الإسرائيلية للتسوية أو بالانضمام إلى الأحلاف الغربية أو تتخلى عن قضية الجلاء لمجرد الرغبة في تهدئة مخاوف إسرائيل أو لإثبات حسن النوايا تجاهها .

ولأن إسرائيل لم تكن مستعدة لترك مصيرها يتقرر بأيدي الآخرين أو بالصدفة فقد قررت أن تأخذ بزمام المبادرة في يدها وراحت تضغط على مصر بوسائل وأساليب متعددة .فبدأت بالعمل السري في محاولة لتخريب العلاقات المصرية-الأمريكية المتنامية (عملية لافون) ثم راحت تجرب الضغط العسكري المباشر ولكن المحدود (غارة غزة) قبل أن تلجأ إلى أسلوب الحرب الشاملة.

وكانت الخلافات بين مصر والولايات المتحدة قد بدأت تظهر ثم تتسع تدريجيا بالتوازي مع الضغوط الإسرائيلية. وعندما أدرك عبد الناصر أنه معرض للوقوع بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الأمريكي سعى للإفلات من الحصار وصمم على الصمود .وأتاح النظام الإقليمي والعالمي في ذلك الوقت هامشا معقولا من حرية الحركة حاول عبد الناصر استغلاله إلى أقصى مدى ممكن .فاختار سياسة عدم الانحياز بديلا للانحياز للغرب والانخراط في أحلافه وأصبح رمزا من رموزها ورد على غارة غزة وسياسة احتكار السلاح بإبرام صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتي مدخلا بذلك القوة العظمى المناوئة ولأول مرة طرفا موازنا في لعبة الصراع على النفوذ في الشرق الأوسط.

وعندما بدأ صبر الولايات المتحدة ينفد وتفشل سياستها في احتواء عبد الناصر قررت معاقبته بسحب عرضها بتمويل السد العالي .ومرة أخرى برهن عبد الناصر على أنه

قادر على مجابهة التحدي فرد بتأميم شركة قناة السويس لتبدأ عجلة الأزمة والتي عرفت بأزمة السويس في الدوران.

١- إدارة أزمة السويس:

ما يعنينا هنا في المقام الأول وحتى لا نتوه في التفاصيل هو تحليل مغزى السلوك الإسرائيلي تجاه مصر والأهداف التي سعت لتحقيقها .فقد كان من الواضح أن إسرائيل مصرة على المحافظة على الأمر الواقع وعلى موازين القوى القائمة في المنطقة وعدم السماح لمصر بتحريك الموقف لتعديل هذه الموازين لصالحها .صحيح أن قرار التأميم لم يمس مصالح إسرائيل المباشرة لكن دلالاته كانت تشير إلى أن موازين القوى في المنطقة بدأت تتحرك في التحليل النهائي لصالح مصر ولغير صالح إسرائيل .ومن هنا قرار إسرائيل بالتعجيل بشن ضربة لإجهاض قدرة الجيش المصري على استيعاب وهضم صفقة السلاح التشيكية .أي أن قرار التأميم لم يكن في الواقع سوى مناسبة وجدت إسرائيل أنها الأفضل لتحقيق خطتها الرامية لتحطيم الجيش المصري وإسقاط عبد الناصر أو على الأقل تحجيم دوره في المنطقة وتلقينه درسا لا ينساه.

وهكذا تحولت أزمة ١٩٥٦ ، والتي فجرها قرار أمريكي بسحب عرض سابق بالمساهمة في تمويل مشروع السد العالي إلى صدام بين استراتيجيتين إحداهما هجومية تقودها إسرائيل والأخرى دفاعية يقودها عبد الناصر .إذ تشير كافة الوثائق المنشورة عن أزمة السويس إلى أن إسرائيل كانت هي المحرض الأول للعمل العسكري ضد مصر وأن دورها كان هو الأكثر حسما في خطة التآمر الثلاثي بينما كان عبد الناصر يستبعد كلية احتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري للرد على قرار التأميم .فالواقع أن عبد الناصر كان يعتقد أن بريطانيا هي الطرف الوحيد المرشح للجوء إلى القوة للرد على قرار التأميم ولم يضع في حساباته احتمال لجوء فرنسا أو إسرائيل للقوة ناهيك عن احتمال قيامهما بتوريط بريطانيا ولجوء الأطراف الثلاثة إلى التآمر ضده.!

ومن المفارقات أن العامل الذي تصورت إسرائيل أنه سيحسم المعركة لصالحها وهو نجاحها في ضمان مشاركة بريطانيا وفرنسا إلى جانبها في الشق العسكري كان هو نفسه أحد الأسباب الرئيسية في فشلها و في هزيمتها السياسية .فقد أدى هذا العامل إلى الارتفاع بدرجة ومستوى الصراع من النطاق الإقليمي إلى المواجهة العالمية بكل ما ترتب على ذلك من دخول مفردات جديدة في معادلة الصراع و في حركة موازين القوى التي انتهت بحسم المعركة لغير صالحها .

ولا جدال في أن عبد الناصر تمكن من إدارة أزمة السويس باقتدار و حشد كل الموارد والإمكانات التي مكنته من تحقيق النصر السياسي رغم الهزيمة العسكرية و ليست هناك حاجة للتوقف طويلا أمام تحليل العوامل التي ساعدت عبد الناصر على حسم المعركة لصالحه وإن كان التذكير بأهمها يعتبر ضروريا لأغراض المقارنةلا حقا مع العوامل التي أسهمت في صنع كارثة ٦٧. وفي تقديري أن أهم العوامل التي ساعدت عبد الناصر على صياغة استراتيجية واضحة ورشيدة لإدارة أزمة السويس تمثل أساسا في وضوح وعدالة القضية المصرية .فقد بدت مصر وخصوصا بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا في العمليات العسكرية ضدها دولة صغيرة تتعرض لعدوان و حشي من جانب قوى لا قبل لها بها لمجرد إصرارها على التمسك بحقوقها المشروعة والسيطرة على مواردها الطبيعية من أجل التنمية و لا شك في أن هذه الصورة ساعدت عبد الناصر على حشد التأييد اللازم لقضيته العادلة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

فعلى الصعيد المحلي ضمن عبد الناصر تأييد الشعب المصري له والالتفاف حوله والإصرار على الصمود في وجه العدوان ولم يخرج لإسقاط "الدكتاتور المغامر "كما توقعت القوى المعتدية .بل على العكس تماما فقد أحس الشعب المصري أن مقاليد الأمور في مصر ولأول مرة منذ قرون طويلة قد آلت لزعامة مصرية وطنية صميمة.

وعلى الصعيد الإقليمي ضمنت مصر تأييدا عربيا شعبيا ورسميا ليس له نظير لم يشذ عنه سوى نوري السعيد رئيس وزراء العراق وقتها .فعلى المستوى الشعبي خرجت الجماهير في كل أنحاء العالم العربي تندد بالعدوان وتحاصر القواعد العسكرية (كما حدث في ليبيا) أو لقطع إمدادات النفط (كما حدث في سوريا).. الخ .وعلى المستوى الرسمي عقدت في بيروت قمة عربية كانت هي الأولى من نوعها منذ قمة أنشاص عام ٤٦ للمطالبة بوقف العدوان فورا وانسحاب القوى المعتدية.

وعلى الصعيد العالمي ضمنت مصر تأييدا قويا ليس فقط من جانب كافة دول العالم الثالث ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص تنديدا بالعدوان من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي رغم اختلاف دوافعهما .و ربما كان الموقف السوفييتي والذي وصل إلى حد التهديد بضرب لندن وباريس بالصواريخ هو الموقف الأكثر حسما في وقف العدوان البريطاني-الفرنسي .غير أن الموقف الأمريكي كان بلا جدال هو الموقف الأكثر حسما في حمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد عدة شهور من التلكؤ والمماطلة .بل إن التنديد بالعدوان وصل إلى قطاعات عريضة من الرأي العام داخل الدول الغربية المعتدية نفسها وكان له تأثير مهم على مسار الأحداث.

ومع أن إسرائيل خرجت من أزمة ٥٦ بمكسب لا يستهان به وهو ضمان مرور تجارتها عبر خليج العقبة إلا أنها راحت تتصرف وكأنها حققت انتصارا سرقه منها

الآخرون و من ثم فقد رسمت كل خططها المستقبلية للحيلولة دون تكرار ما وقعت فيه من أخطاء نتيجة الاعتماد على الآخرين .أما عبد الناصر والذي لعبت عوامل خارجية الدور الأكبر في تحقيق انتصاره السياسي فيبدو أنه وقع تحت وهم أن إسرائيل أضعف من أن تجرؤ على خوض الحرب بمفردها وأنها مجرد أداة أو لعبة في يد الآخرين .بعبارة أخرى فبينما أدت الهزيمة إلى حث إسرائيل على استخلاص الدروس الصحيحة فإن النصر صاحبته أوهام حجبت عن عبد الناصر القدرة على الرؤية الصحيحة لحقيقة ما جرى. وربما كان ذلك هو بداية الخطأ الكبير في الحسابات التي اندلعت بسببها أزمة ٦٧ وانعكست فيها الأدوار بحيث أصبحت إسرائيل هذه المرة هي الطرف الأوضح في أهدافه والأقدر على توجيه دفة الأحداث والسيطرة على التفاعلات وبالتالي تحقيق النصر الكامل في المعركة على الصعيدين السياسي والعسكري.

**ب - إدارة أزمة ١٩٦٧:**

على الرغم من مرور أكثر من ثلث قرن على أحداث أزمة ٦٧ إلا أننا للأسف لا نملك حتى الآن صورة كاملة ودقيقة تسمح باستخلاص نتائج نهائية لما جرى على الجانب المصري .فما زال الغموض يكتنف جوانب كثيرة تتعلق بحقيقة الأهداف التي سعى عبد الناصر لتحقيقها و بدوافعه وتوقعاته وحساباته لنتائج القرارات التي اتخذها وخاصة قرارات حشد القوات في سيناء وسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة .والرواية الرسمية السائدة في مصر حتى الآن تركز على عدة عناصر أهمها: ١- أن إسرائيل هي التي تسببت في الأزمة بحشودها العسكرية ضد سوريا وتهديدها باحتلال دمشق. ٢-أن عبد الناصر عندما قرر حشد قواته في سيناء لم يسع إلى الحرب وإنما إلى ردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا. ٣ -أن رالف بانش المساعد الأمريكي ليوثانت هو الذي تسبب في تصعيد الأزمة بعرقلته للجهود الرامية لاحتوائها سلميا وعدم الاستجابة لطلب مصر بسحب قوات الطوارئ جزئيا من خط الحدود مع إسرائيل وليس كليا حتى لا تضطر مصر إلى إغلاق خليج العقبة. ٤- أن عبد الناصر كان يدرك أن إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية يعني اندلاع الحرب حتما ومع ذلك فقد قرر خوضها من منطلق أن جيشه قادر على تلقي واستيعاب الضربة الأولى ثم الرد بقوة موجعة والاشتباك مع العدو خلال فترة يمكن أن تطول إلى أن يتدخل المجتمع الدولي بنجاح ووقف الحرب والبحث عن تسوية مشرفة.

ورواية الأستاذ هيكل وهو الأقرب من عبد الناصر و الأقدر من أي شخص آخر على معرفة حقيقة ما جرى عادت لتؤكد هذه الصورة مرة أخرى في كتابه الذي صدر بعد مرور ما يقرب من ربع قرن على هذه الحرب .يقول هيكل :

"كان جمال عبد الناصر في الأساس لا يؤمن بالحرب إلا كملجأ أخير ليس منه بد وفي هذه الحالة فإن حسابات الحرب لا بد وأن تكون دقيقة .وعندما بدأت أزمة الشرق الأوسط بالحشود الإسرائيلية على سوريا وقرر هو أن يواجهها بحشد عسكري مصري في سيناء فإنه ظل حريصا طول الوقت على الا يغلق بابا أو يترك فرصة تضيع .ولقد كان من هنا حذره الشديد في خطى سحب قوات الطوارئ وفي استعداده للاستجابة ل "يوثانت "في كل ما يقترحه ولا يكون متعارضا مع مبدأ يؤمن به .ولقد كثف كمية هائلة من العمل السياسي في تلك الساعات حتى لا تصل الأزمة إلى نقطة صدام .وكان تقديره أنه إذا استطاع أن يكسب وقتا وإذا أفلتت من إسرائيل فرصة الرد المباشر على خطوة إغلاق خليج العقبة فإن الصدام يمكن تفاديه .وعندما بدا له من سير الحوادث أن احتمالات الصدام تتزايد من ٤٠ إلى ٦٠ إلى ٨٠ إلى ١٠٠٪ يوم ٢ يونيو فإنه لم يكن يعد نفسه لنصر عظيم .كان كل ما يريده معركة دفاعية تمتد أياما وتبدو فيها وحدة العالم العربي وتضامن شعوب آسيا وإفريقيا وينعكس أثر ذلك على الرأي العام العالمي ممثلا في الأمم المتحدة مع ظهور بوادر أزمة في العلاقات بين القوتين الأعظم وساعتها يمكن الوصول إلى وقف لإطلاق النار ويبدأ البحث عن مخرج في الأزمة" (راجع :الانفجار الصفحات ٨٢٨-٨٢٩).

وتثير هذه الرواية لرؤية عبد الناصر واستراتيجيته في إدارة الأزمة من الظمأ للمعرفة أكثر مما تروي ومن التساؤلات أكثر مما تجيب :فنحن لا نعرف مثلا لماذا قرر عبد الناصر الرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا هذه المرة بالذات رغم أنها تكررت قبل ذلك كثيرا ؟ ولماذا لم ينتظر ارتكاب إسرائيل لعدوان فعلي على سوريا قبل أن يحشد قواته في سيناء كي يصبح فعلا في موقف الدفاع عن النفس حتى لو قام حينئذ بإغلاق خليج العقبة؟ .وبافتراض أن سيناريو الأحداث سار كما قدر له عبد الناصر وتمكن من خوض معركة دفاعية يستطيع خلالها أن يحرك العمل السياسي ويوقف إطلاق النار ويبدأ في البحث عن "مخرج" فما هو هذا " المخرج "الذي كان يريده بالضبط ..هل هو مجرد تعهد إسرائيلي بعدم تكرار حشد القوات على الحدود مع سوريا أم تصفية آثار عدوان ٥٦ والعودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبله أم تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي؟ .

إن عدم وجود أجوبة واضحة وقاطعة على مثل هذه الأسئلة البديهية رغم مرور أكثر من ثلث قرن ورغم كل ما نشر ليس له سوى معنى واحد وهو أن ما نعرفه عما جرى في مصر عام ١٩٦٧ ليس سوى الجزء العائم من جبل الثلج وهو قليل جدا إذا ما قورن بالجزء الذي ما زال غاطسا منه تحت الماء حتى الآن .وهذا الوضع يفتح الباب أمام احتمال تباين الاستنتاجات .

وفي تقديري الخاص أن البداية الحقيقية لأزمة ١٩٦٧

تعود إلى عام ١٩٦٤ حين قرر عبد الناصر الرد على المشروعات الإسرائيلية لتحويل نهر الأردن بالدعوة إلى مؤتمرات القمة العربية .فمنذ اللحظة التي قررت فيها الدول العربية التصدي بالقوة للخط الإسرائيلية كان يتعين توقع دخول الصراع العربي-الإسرائيلي مرحلة تصعيد يمكن أن تصل إلى حد صدام مسلح شامل .وأود أن أستشهد هنا بفقرة وردت في بيان المؤتمر الأول الذي عقد بالقاهرة في يناير ١٩٦٤ ، تقول أن المؤتمر قرر "اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسي الذي أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه .وبما أن وجود إسرائيل يعتبر خطرا يهدد الأمة العربية فإن تحويلها لمياه نهر الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربي .لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم بعد استكماله هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائيا ."فإذا أضفنا إلى هذا الجزء من الصورة والذي توحي به هذه الفقرة بقية الأجزاء التي رسمتها مقررات هذه القمة والقمم التالية: (الاسكندرية: سبتمبر ١٩٦٤، والرباط :سبتمبر ١٩٦٥) والتي تمثل أهمها في :إنشاء قيادة عربية موحدة وهيئة عربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده تلتزم الدول العربية بتوفير الدعم العسكري والمالي لها والموافقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل جيش فلسطيني ..الخ لأدركنا أنه كان يستحيل على إسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي .

في هذا السياق يمكن القول أن التصعيد في اتجاه الحرب الشاملة لم يبدأ بالحشود الإسرائيلية في مواجهة سوريا عام ٦٧ وإنما بدأ بالتحرشات الإسرائيلية الرامية لوقف خطط وأعمال الهيئة العربية لاستغلال نهر الأردن و ضد القوات العربية التي كلفت بحمايتها منذ اللحظة الأولى. وهذه التحرشات لم تتوقف منذ بدأ نشاط هذه الهيئة حيث تكررت الاشتباكات مع القوات السورية والأردنية خلال الفترة ٥٦-٦٧ ، وكان من الواضح أن إسرائيل قررت منذ البداية عدم السماح للدول العربية بإتمام خططها المضادة لاستغلال مياه نهر الأردن .وبالتالي فقد تعين على الدول العربية إما المضي قدما في خططها أو التراجع .غير أنه كان من الواضح في الوقت نفسه وبالذات منذ مؤتمر الرباط أن العمل العربي المشترك فقد قوة دفعه وأنه لن يستطيع أن يكمل المشوار .و استنادا إلى هذا التحليل يبدو لنا قرار عبد الناصر بحشد الجيش المصري في سيناء مفاجئا ويحتاج إلى تفسير .

وفي اعتقادي الشخصي أن موضوع الحشود الإسرائيلية في مواجهة سوريا لم يكن سوى مناسبة أراد عبد الناصر استغلالها لتسخين الوضع من أجل ردع إسرائيل عن التمادي في استفزازاتها تمهيدا لاستعادة سيطرته على أوضاع محلية وعربية كانت تبدو خطرة ومنفلتة في ذلك الوقت وربما أراد الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك بانتهاز الفرصة لتصفية آثار عدوان ٥٦ (أي إعادة إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية)، على الأقل و كان وجود قوات الطوارئ الدولية في مصر والسماح بمرور إسرائيل في خليج العقبة قد بدأ يشكل في أجواء التصعيد ومحاولة كل طرف عربي التنصل من مسئولياته باتهام الآخرين بالتخاذل موضوعا للمزايدة ووقودا في الحرب الباردة العربية .فقد بدأت أجهزة الإعلام العربية تتهم مصر بأنها تحتمي وراء القوات الدولية وتترك غيرها يتعرض للعدوان الإسرائيلي دون أن تفعل شيئا غير التأييد بالكلمات .و في هذا السياق جاء قرار عبد الناصر بالتحرك وحشد القوات .لكن قراءته لجمل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية السائدة و حساباته وتقديراته للاحتمالات ولردود أفعال جميع الأطراف كانت خاطئة هذه المرة وقادت إلى كارثة عام ٦٧ .

فعلى الصعيد المحلي كانت صورة النظام السياسي السائد تختلف كلية عن الصورة المثالية التي سادت عام ٥٦ لمجموعة منتقاة من الشباب الوطني المخلص و المتحمس والملتف حول قائد يمتلك كل مقومات الزعامة .و ربما كانت صورة الزعيم ما تزال محتفظة ببريقها عندما اندلعت أزمة ٦٧ ، غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي مرت بها مصر خلال الفترة الممتدة بين هاتين الأزمتين كانت قد ألقت بظلالها على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم .إذ كان صراع الأجنحة بين اليمين واليسار داخل النظام قد بدأ يبرز بشكل علني و يدخل مرحلة مقلقة وكانت المؤسسة العسكرية تبدو وكأنها تخضع لقيادة عسكرية مستقلة عن القيادة السياسية ومنشغلة بأمور أخرى غير مهمتها الأساسية وهي إعداد الجيش للدفاع عن أمن الوطن ولمواجهة عسكرية محتملة ضد إسرائيل .وكانت هذه القيادة قد اختبرت من قبل عسكريا في ٥٦ ، وسياسيا في أزمة انفصال سوريا وإنسانيا في واقعة زواج المشير سرا من السيدة برلنتي عبد الحميد .وأسفر هذا الاختبار المتكرر عن نتيجة واحدة وهي عدم الكفاءة على الصعيدين المهني والشخصي .

وكان من الغريب ومن غير المفهوم أيضا أن يقوم عبد الناصر بتصعيد الأزمة ودفعها نحو المواجهة العسكرية الحتمية بدلا من تهدئتها واحتوائها في وقت لم يكن فيه مقتنعا بصلاحية المشير عامر للقيادة .فقبل بداية الأزمة بأسابيع محدودة كان عبد الناصر قد قرر منح عامر إجازة مفتوحة لكنه عدل عن قراره لأسباب تبدو لنا متهافتة وغير مقنعة .كما كان من الغريب أيضا أن يقرر عبد الناصر هذا التصعيد في وقت كان الجيش المصري مشتبكا في حرب أخرى على بعد آلاف الأميال في اليمن .ومع ذلك فمن الصعب تحميل عبد الحكيم عامر وحده مسئولية ما حدث عسكريا عام ٦٧، فالإنصاف يتطلب منا أن نعترف بأن

بعض القرارات السياسية التي اتخذها عبد الناصر أثناء الأزمة وضد رغبة عبد الحكيم عامر ساهمت في وضع الجيش المصري وقيادته في موقف بالغ الصعوبة .و لذلك فإن وجهة نظر عبد الحكيم عامر حول ضرورة توجيه الضربة الأولى بعد أن أصبحت المواجهة حتمية بقرار إغلاق خليج العقبة كان لها من الناحية العسكرية البحتة على الأقل ما يبررها .غير أن نقص المعلومات حول حقيقة ما دار من مناقشات بين القيادتين السياسية والعسكرية متعلقا بهذه القضية تجعل من العسير أن نقطع برأي فيها.

وعلى الصعيد الإقليمي بدت صورة التيار القومي عام ٦٧ مختلفة كلية عن الصورة التي بدا عليها عام ,٥٦ فبينما برز التيار القومي عام ٥٦ كقوة فتية صاعدة تطرح نفسها كواحدة من أهم القوى السياسية على المسرح العربي إن لم يكن أهمها على الإطلاق و أكثرها قدرة على التعبير عن مستقبل المنطقة وطموحاتها فإنه بدا عام ٦٧ وكأنه يدخل طور الشيخوخة .إذ كانت أول تجربة وحدوية بين مصر وسوريا قد انهارت وتعثرت محاولات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق وانقسم العالم العربي إلى معسكرين متصارعين وكل معسكر إلى جبهات متنافرة .و هكذا تحولت الخلافات العربية–العربية التقليدية إلى صراعات وصلت إلى حد الحرب الباردة حينا والساخنة في أحيان أخرى .ووصلت المزايدات الكلامية وعمليات المتاجرة بالقضية الفلسطينية والتي أخذت شكل الحروب الإعلامية حدا وصل إلى تبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة مرة لحساب الشرق وأخرى لحساب الغرب .وفي هذا السياق لم تعد القوى الخارجية تأخذ التيار القومي أو قضية الوحدة على محمل الجد أو تتصور أنه قادر على إلحاق ضرر حقيقي بمصالحها .و خلق ذلك كله جوا من الشكوك العميقة والمتبادلة بين القادة العرب كان يستدعي من عبد الناصر أن يكون أكثر حذرا حتى لا تتحول الصراعات بين القوى والأجنحة العربية المتصارعة طعما لاصطياده .لكنه وقع في المصيدة.

وعلى الصعيد العالمي كانت حركة التضامن الإفريقي الآسيوي ومن بعدها حركة عدم الانحياز قد بدأت تفقد جزءاً كبيرا من بريقها و من قوة دفعها .فقد بدت الخيارات أمامها محدودة ولم تكن هناك إمكانية حقيقية كي تتحول إلى قوة قادرة على التأثير الفعلي في موازين النظام الدولي .وبدأت القوى العظمى تمارس ضغوطها على زعماء الحركة للتخلي عن حيادها وتنظر إلى مواقفها الاستقلالية باعتبارها مواقف انتهازية تهدف إلى الحصول على أكبر قدر من المساعدات وليست مواقف مبدئية تستحق الاحترام .على صعيد آخر أدت التطورات الخاصة بالموازين النووية إلى تغليب اعتبارات التعايش على اعتبارات المواجهة وبدأ الوهن يدب في صفوف المعسكر الاشتراكي وخصوصا بعد تزايد الانشقاق الصيني–السوفييتي وتصاعد الخلافات بينهما إلى درجة الصدام المسلح .وفي سياق هذه التحولات الدولية راحت التناقضات بين مصر والولايات المتحدة تتراكم حتى وصلت قبيل ٦٧إلى حد الأزمة التي جسدها قرار الولايات المتحدة عدم تجديد اتفاقية القمح مع مصر دون أن تختفي الشكوك القائمة والمتبادلة بين مصر والاتحاد السوفييتي .ولم ينتبه عبد الناصر إلى حقيقة أن النظام الدولي كان قد بدأ يدخل مرحلة مختلفة نوعيا عما كان عليه عام ٥٦ كما لم ينتبه إلى حقيقة أن انغماس الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية قد يجعلها أكثر عدوانية وشراسة وأكثر عرضة للاعتماد على إسرائيل في رسم وتخطيط سياستها في المنطقة.

وبصرف النظر عن نوايا عبد الناصر الحقيقية و مدى رغبته في تجنب المواجهة العسكرية مع إسرائيل فقد بدا رد فعله تجاه الحشود الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي مبالغا فيه و بدا قراره بسحب قوات الطوارئ الدولية غير مبرر كما بدا قراره بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية تحرشا غير مقبول .وهكذا تناقضت ظواهر أفعاله والتي بدت هجومية مع حقيقة سياساته والتي كانت في جوهرها دفاعية ولم يكن باستطاعته أن يقنع العالم بأنه الضحية في وقت بدا فيه إعلاميا على الأقل موقع الجاني. ولذلك فعلى عكس ما حدث عام ٥٦ كان عبد الناصر قد خسر معركته إعلاميا قبل أن يخسر الحرب عسكريا عام٦٧ .

وعندما حان وقت اختبار استراتيجية عبد الناصر الدفاعية و التي بنيت على أساس تلقي الضربة الأولى وامتصاصها بأقل قدر من الخسائر ثم الرد بشكل حاسم وتكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر تبين أن هذه الاستراتيجية بنيت على قاعدة من الرمال المتحركة و كان لا بد لها أن تنهار منذ اللحظة الأولى .فقد كانت الضربة الأولى من القوة بحيث أفقدت القيادة العسكرية توازنها على الفور وراحت تتخبط وتبين أن الجيش قد زج به في معركة غير محددة الأهداف ودون أي إعداد مسبق ومخطط لخوضها واختيار توقيتها .ولذلك فقد حسم الأمر في ميدان القتال فعليا في ساعات محدودة وبالتالي لم يكن هناك أي مجال لتحرك سياسي ضاغط من أجل البحث عن "مخرج ."وكانت الولايات المتحدة جاهزة ومستعدة هذه المرة لحماية مكاسب إسرائيل وليس الضغط عليها للانسحاب .ولم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتي أن يفعل شيئا لحمل إسرائيل على الانسحاب.

ولأن النصر هذه المرة كان أكبر مما توقعته إسرائيل بنفس القدر الذي كانت فيه الهزيمة أقسى مما تستحقه مصر فقد أصبح الطرف المهزوم مرة أخرى هو الطرف الأقدر على استخلاص الدروس الصحيحة لما جرى .وهكذا بدأت مصر ولأول مرة في تاريخ الصراع تعد نفسها لخوض حرب مدروسة ومخططة في مواجهة إسرائيل.

**ثالثا : استراتيجية المواجهة :**

كادت هزيمة ٦٧ أن تطيح بعبد الناصر وتضع نهاية مأساوية وحزينة لتاريخه السياسي الحافل وللدور الضخم الذي لعبه في مصر وفي المنطقة وفي العالم .فقد اعترف بأنه المسئول الأول عما حدث وقبل بتحمل نتائجه كاملة وقرر التنحي .وليس بوسع أحد أن يتنبأ بالشكل الذي كان يمكن أن يسلكه مسار الصراع العربي-الإسرائيلي لو أن عبد الناصر كان قد أرغم على التخلي عن دفة القيادة في أجواء الفوضى العارمة التي اتسم بها الوضع في مصر وفي العالم العربي عقب قرار وقف إطلاق النار مباشرة .وحتى إذا افترضنا أن عبد الناصر كان حريصا على أن يبقى أو أن ظروف المواجهة السياسية وحدها هي التي اقنعته بالعدول عن قرار التنحي لتسهيل عملية لملمة الأوضاع وإعادة التماسك إلى الجبهة الداخلية بأقل قدر من الخسائر الإضافية فما كان بمقدور قائد جريح ومهزوم من داخله أن يعين شعبه على النهوض من جديد .فقد كان شعور عبد الناصر بالذنب وبالمسئولية عما حدث عميقين لدرجة التماس العذر لشعبه " إن هو أقدم على شنقه في ميدان العتبة "وكان يخشى شماتة الأعداء.

غير أن بعدا جديدا وغير متوقع على الإطلاق ظهر في الصورة ليغير من معطيات الموقف تغييرا كليا إلى درجة يمكن معها القول دون مبالغة أنها جعلت عبد الناصر يولد من جديد .وقد جسد هذا البعد مشهدان تفصل بينهما أسابيع قليلة:

المشهد الأول :جرى في القاهرة يومي ٩ و ١٠ يونيو في أعقاب خطاب التنحي مباشرة .فقد خرجت جماهير الشعب في مصر وفي العالم العربي إلى الشوارع على الفور لتعبر عن رفضها لقرار التنحي مطالبة عبد الناصر بالبقاء والاستمرار في موقعه .غير أن هذه الوقفة العظيمة كان يمكن أن تظل مجرد هبة عاطفية تتبدد آثارها بسرعة ما لم تتوافر إرادة الصمود ومقوماته الفعلية على الأرض.

المشهد الثاني :جرى في الخرطوم حين ذهب عبد الناصر لحضور أول مؤتمر قمة عربي بعد الهزيمة .فقد استقبلته الجماهير استقبالا فاق كل وصف وراحت تتحرك وراء موكبه تردد اسمه وتعاهده على السير وراءه إلى ساحات النصر ثم لحقت بموكب الملك فيصل تناديه بصوت واحد" :وراء جمال يا فيصل ."وقد منح هذا الاستقبال الأسطوري لعبد الناصر في الخرطوم كما يقول هيكل "موقعا سياسيا محصنا في مقابل موقع عسكري معرض ."(راجع:الانفجار ص ص ٩٢٩-٩٣٢) و ربما كانت إعادة تأكيد الجماهير العربية لثقتها بعبد الناصر بعد شهور من الهزيمة هي العامل الرئيسي في إنجاح قمة الخرطوم والذي كان أحد أهم قراراتها على الإطلاق تقديم الدعم المادي لدول الطوق عموما وتعويض مصر عن خسائرها الناجمة عن إغلاق قناة السويس .وكان معنى ذلك أن الأمة العربية ما تزال متماسكة ولديها ماديا ومعنويا مقومات الصمود.

هذه الولادة الجديدة لعبد الناصر هي التي مكنته من بلورة استراتيجية تختلف كلية عن الاستراتيجيات المتبعة حتى الآن في إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي .فلأول مرة في تاريخ هذا الصراع ترتكز هذه الاستراتيجية على فكرة حتمية المواجهة الفعلية والاستعداد للحرب من منطلق "أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ."وفي هذا السياق شرع عبد الناصر في إعداد المسرح لهذه المواجهة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

فعلى الصعيد المحلي ركز عبد الناصر كل جهده وطاقته على عملية إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة .وكان أول ما يتعين عليه أن يفعله هو إنهاء دور عبد الحكيم عامر و مجموعة الضباط المرتبطين به والموالين له .ولأن هؤلاء لم يكونوا مقتنعين حتى ذلك الوقت بأن دورهم قد انتهى أو حتى بأنهم يتحملون أي مسئولية عن الكارثة التي حدثت فقد تطلب ذلك مواجهة ضغطت كثيرا على أعصاب عبد الناصر بحكم الصلة الشخصية الحميمة التي ربطته بعبد الحكيم عامر وتسبب ضعفه الإنساني تجاهها في الكثير من المشاكل والأزمات من قبل .ثم كان عليه بعد ذلك أن يلملم جراح جيش مهزوم وأن يعيد إليه ثقته بنفسه و انضباط صفوفه كي يصبح قادرا على التحول إلى جيش محترف. ولعب الفريق محمد فوزي بشخصيته القوية المنضبطة دورا بارزا في هذه الصدد .وما هي إلا شهور قليلة حتى عاد للجيش تماسكه وبدأ يقوم بعمليات محدودة في مواجهة العدو أو خلف صفوفه .ثم شكلت هذه العمليات بالتدريج حرب استنزاف منظمة وشبه يومية .ولعبت حرب الاستنزاف دورا بالغ الأهمية على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والنفسية في تذكير الأطراف المعنية بأن المعركة لم تنته فصولها بعد فضلا عن أنها شكلت ميدانا حيا للتدريب على كل فنون القتال ومواجهة العدو والتعرف على نقاط ضعفه وقوته وإسقاط الكثير من الأساطير التي أحاط الجيش الإسرائيلي بها نفسه بعد الانتصار الذي حققه .و بدون هذا الجهد الضخم ما كان يمكن للجيش المصري أن يؤدي تلك المعزوفة العسكرية الرائعة في أكتوبر ١٩٧٣ وأن يتمكن من محو عار الهزيمة بعد ست سنوات فقط على الرغم من أن قرار الحرب لم يتخذ فعلا إلا بعد رحيل عبد الناصر.

في الوقت نفسه كان هناك وعي كبير بمدى حاجة الجبهة الداخلية إلى جهد سياسي ضخم يطهرها من وباء "التهريج السياسي "الذي وقعت ضحية له وفق تعبير عبد الناصر نفسه .وجاءت مظاهرات الطلاب في عام ٦٨ لتذكره مرة أخرى بأن خروج الجماهير يومي ٩ و ١٠ يونيو كان تعبيرا عن الثقة في شخصه وليس بالضرورة في النظام السياسي القائم وبالتالي فهو تفويض بالتغيير أكثر منه تصويت على الاستمرارية .وهناك من المؤشرات ما يؤكد على

أن عبد الناصر كان قد استوعب عمق التغيير المطلوب ومدى الحاجة إليه .فبيان ٣٠ مارس والذي تحدث بوضوح عن دولة المؤسسات ومحاضر اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي والتي نشرت بعد وفاة عبد الناصر أكدت على أن عبد الناصر كان يتجه لإحلال الشرعية الدستورية محل الشرعية الدستورية ويبحث بصوت عال عن صيغة ما من صيغ التعددية الحزبية. و شرع عبد الناصر بإجراء بعض الإصلاحات بالفعل إلا أنها ظلت في تقديرنا محدودة مقارنة بطموحات الجماهير في ذلك الوقت .وكانت مظاهرات الطلاب العارمة والمتكررة في تلك المرحلة وخصوصا تلك التي اندلعت احتجاجا على الأحكام المخففة التي صدرت في حق المسئولين عن النكسة تعبيرا عن شعور عميق بالقلق وبالرغبة في التغيير .وربما يفسر تركيز عبد الناصر على الجهود الخاصة بإعداد الدولة للحرب القادمة بطء عملية الإصلاح السياسي المطلوب و رغبته في تأجيل هذه العملية إلى ما بعد الجولة العسكرية التي رآها حتمية .غير أن عدم القيام بهذه الإصلاحات في عهد عبد الناصر حال في تقديري دون استخلاص كافة الدروس المتعلقة بأسباب الهزيمة وفتح الباب واسعا أمام تغييرات داخلية واسعة النطاق بعد رحيله لم تكن كلها في الاتجاه المنشود وكان لبعضها تأثيرات سلبية واضحة على طريقة إدارة الصراع مع إسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة.

وعلى الصعيد الإقليمي :حدث تغير جوهري في علاقة مصر ليس فقط بالدول العربية و إنما أيضا بدول الجوار الجغرافي غير العربية .ففي أعقاب مؤتمر الخرطوم أعاد عبد الناصر صياغة أولوياته العربية لتهدئة الصراعات و إزالة بعض مصادر وأسباب التوتر لضمان حشد أكبر قدر ممكن من الطاقات والموارد العربية في مواجهة إسرائيل .فنجح في إزالة جانب كبير من التوتر في العلاقات المصرية-السعودية وجرت محاولة جادة لإعادة توزيع الأدوار في العالم العربي بحيث تتولى الدول العربية الموالية للولايات المتحدة توظيف هذه العلاقة للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وخاصة من الضفة الغربية و الدول العربية الموالية للاتحاد السوفييتي توظيف علاقتها لدعم المجهود الحربي في دول المواجهة إلى أقصى درجة ممكنة .وفي هذا السياق أكد عبد الناصر للملك حسين استعداده لتقديم التغطية السياسية اللازمة له إذا ما استطاع أن يتوصل مع الولايات المتحدة ووفقا لأي شروط يراها هو مقبولة لاتفاق يضمن له استعادة الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية بالطبع) للسيادة الأردنية .وقد هدف عبد الناصر من هذا النهج إثبات أمرين :الأول :أن المشكلة لا تكمن في شخص عبد الناصر أو في نظامه أو حتى في وجود نظم راديكالية أو ثورية في العالم العربي تريد الولايات المتحدة تصفيتها وإنما تكمن في وجود أطماع إسرائيلية حقيقية في الأرض مدعومة بتأييد أمريكي مطلق ودون أي حساب لاعتبارات "صداقة" من أي نوع مع أية دول عربية مهما كانت درجة ارتباطاتها بالمصالح الأمريكية .الأمر الثاني :ترك هامش من الحرية لجميع الأطراف كي يحاول كل بطريقته الخاصة التحرك بالشكل الذي يراه مناسبا وضروريا لاستعادة الأرض وإزالة آثار العدوان طالما أن ذلك يتم وفق الإطار العام المتفق عليه عربيا ولقطع الطريق أمام المزايدات العربية التقليدية .وفي هذا السياق قبلت بعض الأطراف العربية ومنها مصر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢بينما تحفظت عليه أو رفضته أطراف اخرى وتحمس البعض لنشاط المقاومة الفلسطينية بينما تحفظ عليه البعض الآخر .وهكذا تركت الجسور مفتوحة لكل الاجتهادات وحاول عبد الناصر الإمساك باكبر قدر ممكن من الخيوط التي تسمح للنظام العربي بالمحافظة على توازنه في مواجهة العدو الأكبر.

من ناحية أخرى بذل عبد الناصر جهودا كبيرة لتحسين علاقاته بدول الجوار الإسلامية وخاصة بإيران وتركيا والتي كانت قد توترت كثيرا من قبل بسبب علاقاتهما المعروفة بإسرائيل و /أو بحلف الأطلنطي وذلك في محاولة جديدة لتوظيف أكثر رشدا للبعد الإسلامي في الصراع وإزالة رواسب التناقضات القديمة والمصطنعة في الغالب بين الدائرة العربية و الدائرة الإسلامية في حركة السياسة الخارجية المصرية.

غير أن الجهود الضخمة التي بذلها عبد الناصر لتخفيف حدة الصراعات العربية-العربية وللعثور على صيغة جديدة تسمح بترتيب التناقضات بحيث يظل التناقض العربي مع إسرائيل هو التناقض الرئيسي لم تكن كافية للتوصل إلى نقطة التوازن الدقيقة التي تسمح بمثل هذه الترتيب .فقد بدت هذه التناقضات فوق طاقة وقدرة أي فرد بما في ذلك عبد الناصر نفسه .فما إن قبل عبد الناصر مبادرة روجرز حتى تفجرت الخلافات في العالم العربي وبالذات بين عبد الناصر ومنظمة التحرير الفلسطينية وتحولت إلى حرب كلامية وسرعان ما انفجرت التناقضات الأردنية-الفلسطينية وتحولت إلى حرب فعلية بذل عبد الناصر جهودا مضنية للسيطرة عليها، وشاء القدر أن يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن نجح في احتوائها.

وعلى الصعيد العالمي فقد تعين على عبد الناصر أن يعيد تشكيل وصياغة علاقته بالعالم بما يضمن له أكبر قدر ممكن من التأييد والدعم السياسي لتحقيق هدفه في إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض التي احتلت بعد ١٩٦٧ بالوسائل السلمية أو للحصول على السلاح والتجهيزات العسكرية اللازمة لتحرير الأرض بالقوة إن لزم الأمر .وقد سار عبد الناصر في هذين الخطين بالتوازي .فقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وهو ما يعني ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة في حرب ١٩٦٧ ، كما ينص في الوقت نفسه على حق كل دول

المنطقة بالعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وهو ما يعني ضرورة اعتراف الدول العربية بإسرائيل على أساس حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولأن القرار لم يلزم الأطراف بمفاوضات مباشرة كما لم ينص على ضرورة توقيع معاهدة سلام فإن القبول بهذا القرار وفقا للتفسير العربي له لم يمثل خروجا على مقررات مؤتمر الخرطوم إلا فيما يتعلق بقضية الاعتراف .لكن الأمور لم تتطور فعليا لتصل إلى النقطة التي تعين فيها على عبد الناصر أن يحدد موقفه العملي من قضية الاعتراف بإسرائيل ومضمون وشروط هذا الاعتراف فضلا عن أن قضية "التطبيع "لم تكن مطروحة أصلا .فقد كان عبد الناصر يدرك تمام الإدراك أن إسرائيل لن تنفذ القرار ٢٤٢ ، وفقا للتفسير العربي له بالوسائل السلمية وحدها. وقد تأكد له ذلك مبكرا أثناء مناقشة مشروع القرار في الأمم المتحدة ثم عمليا من خلال مهمة مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج .فقد أصرت إسرائيل على مفاوضات مباشرة وعلى معاهدة سلام موقع عليها من كل الأطراف المعنية لكن الأهم من ذلك أنها لم تتحدث أو تقبل مطلقا بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، بل و أصرت إصرارا كاملا على عدم استخدام أو ذكر كلمة الانسحاب مطلقا في أي وثيقة والاستعاضة عنها بكلمة إعادة الانتشار أو إعادة تمركز القوات .ولم يكن عبد الناصر مستعدا على الإطلاق للتفاوض المباشر مع إسرائيل أو للتنازل عن شبر واحد من أي أرض عربية احتلت في ١٩٦٧ ، و فيما يتعلق بترتيبات السلام المنصوص عليها في القرار، فأقصى ما كان عبد الناصر مستعدا له هو أن يحدد كل من طرفي النزاع التزاماته طبقا للقرار ويسجلها في وثيقة يقرها مجلس الأمن "أما إذا أصرت الولايات المتحدة على ورقة واحدة يوقعها الطرفان فإنه يمكن النظر في صياغة وثيقة تعتمد على قرار مجلس الأمن توضع في مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة وهناك يذهب مندوبو الأطراف في مجلس الأمن- أو وزراء خارجيتهم- كل على حدة في موعد مخصص لكي يوقعوا الوثيقة". (راجع هيكل :أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة ص ٩٢).

لذلك يمكن القول أن قبول عبد الناصر للقرار ٢٤٢ كان لغرض سياسي وتكتيكي بحت كي يصبح في وضع يسمح له بتبرير، والضغط من أجل الحصول من الاتحاد السوفيتي على طلباته المتزايدة من السلاح المتطور .و لأن عبد الناصر لم يكن أمامه سوى مصدر رئيسي واحد وربما وحيد للسلاح وهو الاتحاد السوفيتي فقد رأى بان عليه أن يحدث نقلة نوعية في علاقته به .فعلى الصعيد العسكري لم يتردد عبد الناصر في الاستعانة بآلاف الخبراء السوفييت لتدريب الجيش المصري على استيعاب السلاح وعندما بدأت إسرائيل غارات العمق في محاولة يائسة منها لوقف حرب الاستنزاف لم يتردد في طلب الحماية الجوية السوفييتية المباشرة وكانت مجرد مشاركة الطيارين الروس بطائراتهم السوفيتية كفيلة بوقف هذه الغارات .ومع ذلك فلم يقبل عبد الناصر مطلقا بقواعد عسكرية سوفيتية دائمة في مصر و أقصى ما كان على استعداد للسماح به هو تسهيلات تتيح للأسطول السوفييتي التزود بالمياه العذبة والوقود .أما على الصعيد السياسي فقد سعى عبد الناصر إلى استخدام كل الثقل السياسي السوفييتي كورقة تفاوضية وذهب في ذلك إلى أبعد مدى ممكن حين طلب من الروس أن يتفاوضوا مع الأمريكان نيابة عنه للوصول إلى تسوية سلمية تتيح تنفيذ القرار ٢٤٢ وفقا للتفسير العربي له .وكان هدفه من ذلك أن يدرك السوفييت بأنفسهم مدى تعنت الموقف الإسرائيلي المستند إلى دعم أمريكي غير محدود وغير مشروط .وكان جمال عبد الناصر يعتقد أن ذلك سوف يعجل باليوم "الذي يقول فيه الروس لأنفسهم إن هؤلاء الناس (الإسرائيليون) لا يجدي معهم أي حديث عن التسوية ولا بد أن توجهوا لهم ضربة مؤثرة قبل أن يفهموا ضرورات السلام"(هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل :عواصف الحرب وعواصف السلام) (الكتاب الثاني) ص ١٧٠ .

بعبارة أخرى يمكن القول أن عبد الناصر حاول وتعمد دفع السوفييت دفعا نحو الانغماس عميقا في أزمة الشرق الأوسط عسكريا وسياسيا بهدف نقل الأزمة من الدائرة الإقليمية إلى الدائرة العالمية والعمل على إفشال الاستراتيجية الأمريكية والتي بنيت على افتراض أن الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل يضعف النفوذ السوفييتي في المنطقة ويجبر العرب على طلب الحماية من الولايات المتحدة والتأكيد على أن العكس هو الصحيح و أن استمرار الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل رغم احتلالها للأرض العربية هو الذي سيؤدي إلى مزيد من الاعتماد على السوفييت وبالتالي من بسط النفوذ السوفييتي في المنطقة وليس العكس .

وعلى الرغم من أن علاقة عبد الناصر بالولايات المتحدة ظلت مقطوعة رسميا منذ عام ١٩٦٧ ،إلا أن الاتصالات معها عبر قنوات مختلفة لم تتوقف .وقد حاول عبد الناصر أن يزحزح موقفها المنحاز بشكل مطلق لإسرائيل ولكنه لم ينجح كثيرا إلا بعد أن بدأت تحس الولايات المتحدة بالقلق الحقيقي من تزايد النفوذ السوفييتي في المنطقة وخاصة في مصر .وفي خطابه في عيد العمال عام ١٩٧٠وجه عبد الناصر نداء مفتوحا إلى الرئيس نيكسون مطالبا إياه "بالضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، فإذا لم يكن هذا الضغط ممكنا، فعلى الولايات المتحدة عندئذ أن تتوقف عن إمداد إسرائيل بالسلاح وإلا فهي شريك في استمرار احتلال الأراضي العربية بقوة هذا السلاح". ويرى البعض أن مبادرة روجرز والتي طالبت بوقف محدود لإطلاق النار لمدة ٩٠ يوما ينشط خلالها يارنج لينفذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، كانت استجابة مباشرة لهذا النداء ودليلا أكيدا على قلق أمريكي

من الوجود السوفييتي في مصر وهو ما كان يعني في الواقع بداية نجاح استراتيجية عبد الناصر في إدارة الصراع على المستوى الدولي .وقد قبل عبد الناصر هذه المبادرة ولأسباب تكتيكية أيضا بعد أن رفضتها إسرائيل على أمل أن يتمكن من إحداث شرخ في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية و ليتمكن من استكمال بناء حائط الصواريخ على الجبهة إذا ما تراجعت إسرائيل عن موقفها الأولي الرافض للمبادرة. وبالفعل فقد عادت إسرائيل وقبلت المبادرة وتوقف إطلاق النار وتمكنت مصر بالفعل من بناء حائط الصواريخ في الساعات القليلة التي تلت الوقت المحدد لوقف إطلاق النار .

غير أن عبد الناصر لم يكن لديه في الواقع أي أمل في أن تسفر هذه المبادرة عن تحرك أمريكي حاسم للضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية بالوسائل السلمية. وعلى أي حال فقد شاء القدر أن يرحل عن عالمنا قبل أن تنتهي الأشهر الثلاثة المحددة لوقف إطلاق النار .وبرحيله دخل الصراع العربي-الإسرائيلي مرحلة جديدة ومختلفة كلية.

**خاتمة :**

كان من المحتم أن يتصادم مشروع ثورة يوليو بزعامة عبد الناصر والذي استهدف بناء دولة مصرية حديثة وقادرة على قيادة الوطن العربي نحو التحرر والاستقلال مع المشروع الصهيوني التوسعي والعدواني بطبيعته .ولا جدال في أن عبد الناصر قد أدرك على نحو صحيح ما يمثله المشروع الصهيوني من خطر على مصالح مصر الحيوية وصمم على الصمود في وجهه حتى آخر لحظة في حياته. وما يقال من أن عبد الناصر بالغ في تصوير هذا الخطر وتضخيمه بأكبر مما هو عليه فعلا أو من أن سلوك عبد الناصر العدائي تجاه إسرائيل هو الذي مكن لها في الأرض العربية ليس صحيحا من وجهة نظرنا .بل ربما يكون العكس هو الصحيح .فعبد الناصر بدا لنا في بعض الأحيان ومن خلال هذا البحث وكأنه قد استهان بعض الشيء بهذا الخطر وقدره بأقل مما هو عليه فعلا .وعلى أي الأحوال فقد كانت هناك فجوة بين ما عكسه خطاب عبد الناصر الإعلامي من إدراك واع لهذا الخطر وبين درجة الاستعداد لمواجهته على الأرض .ولم تتقلص هذه الفجوة إلا بعد هزيمة عام١٩٦٧ .

لقد تطلب الإدراك الحقيقي لهذا الخطر بكل أبعاده تبني استراتيجية واضحة للمواجهة ولإدارة الصراع مع العدو. لكن فاعلية هذه الاستراتيجية توقفت على قدرة عبد الناصر على بناء: ١-جبهة داخلية صلبة ومتماسكة ومستعدة لكل الاحتمالات بما في ذلك احتمال الصدام المسلح. ٢-وجبهة عربية تتوزع فيها المسئوليات والأدوار بما يتفق مع الشعار المطروح حول قومية المعركة وقومية القضية الفلسطينية. ٣-وجبهة دولية مساندة للحقوق العربية وقادرة على مدها بالعناصر اللازمة لتحسين موازين القوى على الأرض باستمرار لصالح الطرف العربي .غير أن عبد الناصر لم ينجح دائما في توفير هذه الشروط وخصوصا خلال الفترة الممتدة من ٥٦-٦٧ .

وإذا كانت مرحلة ما بعد هزيمة ٦٧ قد أعادت تأكيد جدارة عبد الناصر وقدراته القيادية إلا أن الاستراتيجية التي خطها في تلك الفترة ما كان لها أن تكتمل وتؤتي أكلها إلا في وجوده هو .وإذا كان من حق عبد الناصر علينا أن نعترف بدوره الرئيسي فيما تحقق من إنجاز ضخم على جبهة القتال في أكتوبر ١٩٧٣ فإن من واجبنا أن نخلي مسئوليته عن الطريقة التي تمت بها الإدارة السياسية للحرب في مرحلة ما بعد توقف القتال .ومع ذلك فلا يمكن إعفاؤه تماما من جانب من مسئولية ما جرى بعد ذلك .وهذا الجانب تحدده اعتبارات ثلاثة : دوره في اختيار السادات كخليفة له بصرف النظر عن ملابسات ودوافع هذا الاختيار في الوقت الذي تم فيه وقبوله للقرار ٢٤٢ ثم لمبادرة روجرز بعد ذلك .فقد تحول القرار ٢٤٢ من آلية لتصفية آثار عدوان ١٩٦٧ في عهده إلى آلية للتسوية النهائية في عهد الرئيس السادات وتحولت مبادرة روجرز من أداة للتحرك الدبلوماسي والمناورة السياسية المحكومة بموازين نظام عالمي ثنائي القطبية في عهده إلى أداة لدور امريكي منفرد في المنطقة في عهد الرئيس السادات .ولم يكن ذلك بالقطع هو ما قصده عبد الناصر، لكن ما قام به فعلا قبل أن يختاره الله إلى جواره هو الذي مهد الطريق أمام ما جرى لنا بعد ذلك .ولأن ما جرى لم تكتمل فصوله بعد فالتاريخ وحده هو الذي سوف يصدر حكمه النهائي بالنسبة للجميع.

**المراجع :**


اعتمد البحث على قائمة كبيرة من المصادر لا أعتقد أنه من المفيد ذكرها تفصيلا وأهمها هي :

١- المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر .

٢- كتابات المؤلف السابقة ذات الصلة بالموضوع .

٣- كتابات الأستاذ محمد حسنين هيكل ذات الصلة بالموضوع.

٤- كتابات عديدة لمؤلفين آخرين أهمهم :محمود رياض ومحمد فوزي وأحمد حمروش، وطه المجذوب، وطارق حبيب وغيرهم.



# الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين فى أفريقيا

**احمد إبراهيم محمود**

**خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**

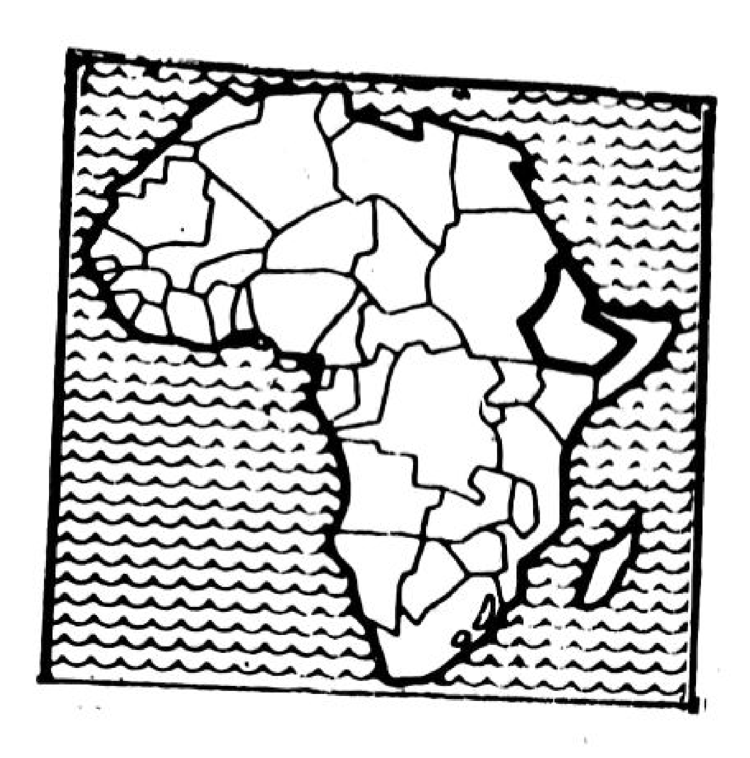
**تعتبر** القارة الأفريقية من القارات الموبوءة بصورة تقليدية باللاجئين، بسبب كثرة الصراعات الداخلية بها منذ بداية عهد الاستقلال فيها، ولاسيما أن الكثير من هذه الصراعات يعتبر صراعات اجتماعية ممتدة، مما يؤدى إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة ومقبولة ومستديمة لها. وتعتبر أفريقيا اكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث وصل العدد فى عام ١٩٩٥ إلى حوالى نصف اللاجئين فى العالم -وتعتبر ظاهرة اللاجئين واحدة من الظواهر الرئيسية الناتجة عن الحروب الأهلية، بسبب ما ينجم عن هذه الحروب من مخاطر جسيمة على حياة الأفراد فى مناطق الصراع، وأيضا بسبب ما تؤدى إليه تلك الحروب من تدمير للموارد الاقتصادية فى الدولة .

ولذلك، أصبحت مشكلة اللاجئين فى أفريقيا خصوصا، وعلى الصعيد العالمى عموما، واحدة من أبرز قضايا العلاقات الدولية فى الفترة الحالية، ولم يحدث قط أن استقطبت مشكلة اللاجئين مثل هذا الاهتمام على الساحة الدولية على نحو ما حدث فى عقد التسعينات، ويتسم الاهتمام الدولى بهذه المشكلة بتعدد الأبعاد، حيث أن قضية اللاجئين تكتسب أهميتها من الأبعاد الإنسانية التى تنطوى عليها، بالإضافة إلى ما تمثله هذه القضية من خسارة فادحة للدول التى تعانى من الحرب الأهلية بسبب نزيف العقول الذى تتعرض له بسبب الحرب الأهلية، والناجم عن هروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم من الصراع، وبحثا عن مصادر رزق جديدة، بالإضافة إلى أن اللاجئين يمثلون تهديدا محتملا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول المضيفة.(١) ويتبدى الاهتمام الدولى بمشكلة اللاجئين فى كثرة المنظمات الدولية العاملة فى مجال إغاثة ومساعدة اللاجئين، وأبرزها برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمى ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، إلا أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين تقوم بالعبء الأكبر فى هذا الصدد .(٢)

وفى الوقت نفسه، فإن أهمية مشكلة اللاجئين فى أفريقيا

(1) Gil Loescher, "Introduction: Refugee Issue in International Relations", in Gil Loescher & Laila Monahan (eds.), Refugees and International Relations (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 22.

(2) Robert F. Gorman, Coping with Africa's Refugees Burden: A Time for Solutions (Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1987), p.p. 45-57.



تنبع أيضا من كونها كاشفة للعديد من الظواهر والأزمات الأخرى، وبالذات أزمة بناء الدولة فى أفريقيا، حيث تربط بعض الدراسات بين نشوء مشكلة اللاجئين وبين أزمة بناء الدولة فى أفريقيا، فالدولة فى القارة الأفريقية مازالت فى مراحل البناء الأولية، ومازالت تسعى إلى بناء قدراتها وتعزيز جدارتها وحقها فى الحكم -ويتمثل الفارق فى عمليات بناء الدولة فى أن بعض الدول اهتمت ببناء المؤسسات المركزية وتقويتها، فى حين أن البعض الآخر كان حذرا للغاية فى هذه العملية، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بالميراث الاستعمارى. وقد أدى التفتت الإدارى للدول وغياب العدالة التوزيعية والاجتماعية والاقتصادية إلى نشوب الصراعات الداخلية، والتى أفضت بدورها إلى بروز مشكلة اللاجئين.(٣)

وهناك العديد من الإشكاليات النظرية والعملية التى تحيط بمشكلة اللاجئين عموما، يأتى فى مقدمتها أن من الضرورى التفريق بين أنواع اللاجئين، سواء بين أولئك الذين اضطروا إلى ترك بلادهم وبين أولئك الذين نزحوا داخل ارض الوطن، أو بين الهاربين من الاضطهاد أو العنف السياسى أو الصراع الطائفى أو الكوارث البيئية أو الفقر. ولذلك، يصبح من الضرورى وضع تعريف لمفهوم اللاجئ بصورة محددة. ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئ، فإن اللاجئ هو "الشخص الذى يعيش خارج البلد الذى ينتمى إلى جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو بسبب عضويته فى جماعة اجتماعية معينة أو إيمانه برأى سياسى معين، ولا يستطيع – أو لا يريد – بسبب ذلك الخوف الاستفادة من حماية هذا البلد". أما النازحون، فهم الأشخاص الذين يضطرون إلى الارتحال داخل بلادهم، إذا كان ذلك بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، وكذلك النازحون من دولة أجنبية إلى بلدانهم الأصلية بسبب انتشار الصراع والعنف فى الدولة الأجنبية.(٤) وتضع المفوضية العليا لشئون اللاجئين تعريفا خاصا بها للنازحين داخليا على انهم (أولئك الأشخاص الذين يجبرون – نتيجة للاضطهاد أو النزاع المسلح أو العنف – على ترك ديارهم ومغادرة أماكن إقامتهم المعتادة،

(3) Constance G. Anthony, "Africa's Refugee Crisis: State Building in Historical Perspective", International Migration Review, (New York: Center for Migration Studies), Vol. XXV, No. 3, Fall 1993, p.p. 586-587.

٤ – المفوضية العليا لشئون اللاجئين، حالة اللاجئين فى العالم ٩٧ – ١٩٩٨ :النزوح قسرا برنامج عمل إنسانى، ترجمة /مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص ٥١.

ولكنهم يبقون داخل حدود بلدهم).(٥)

وعلى المستوى الأفريقي، اهتمت منظمة الوحدة الأفريقية بصياغة تعريف رسمي للاجئين بسبب زيادة حجم هذه المشكلة، وجرى بالفعل إقرار اتفاقية اللاجئين في عام ١٩٦٩، وتنص على أن اللاجئ هو (كل شخص يضطر إلى ترك مكان إقامته المعتاد بسبب العدوان الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو بسبب أحداث تخل على نحو خطير بالنظام العام في كل أو جزء من بلد منشئه أو البلد الذي يحمل جنسيته، ليلتمس ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشئه، أو البلد الذي يحمل جنسيته). أما فيما يتعلق بظاهرة النزوح الداخلي، فإنها مازالت تتسم بدرجة عالية من الغموض رغم اتساع نطاق استخدام هذا المفهوم، وأيضا رغم اتساع نطاق هذه الظاهرة ذاتها. ولم يضع المجتمع الدولي بعد تعريفا رسميا وقانونيا لهذا التعبير .ولذلك، فإن هذه الدراسة سوف تركز على مشكلة اللاجئين باعتبارها نتاجا للحروب الأهلية في الدول الأفريقية، ولكن التناول لن يمتد إلى تحليل هذه الظاهرة من مختلف أسبابها وأشكالها ونتائجها، وإنما سوف يتركز أساسا على ارتباط هذه الظاهرة بالحروب الأهلية في الدول الأفريقية .

## المبحث الأول

## أبعاد مشكلة اللاجئين في ظل الحروب الأهلية الأفريقية

تعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أخطر الظواهر السياسية في القارة الأفريقية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب ما يترتب عليها من آثار ونتائج إنسانية وسياسية واقتصادية وبيئية وخيمة، وأيضا بسبب ما تحدثه من تبدلات في الخريطة البشرية في القارة الأفريقية. وتتبدى فداحة هذه المشكلة في أن اللاجئين يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي سكان الدول التي فروا إليها، كما يمثلون نسبة عالية من حجم السكان في العديد من الدول التي فروا منها، وأبرزها رواندا وليبيريا، بالإضافة إلى أن هناك الكثير من الدول مثل السودان وبوروندي والكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وأنجولا، تعتبر دولة منشأ وملجأ للاجئين في نفس الوقت .

وتشير المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أنه على الرغم من أن مشكلة اللاجئين أصبحت اكبر حجما واكثر تعقيدا خلال عقد التسعينات، إلا أن عدد اللاجئين بالمعنى الحرفي قد انخفض بدرجة ملحوظة، وذلك نتيجة لعاملين رئيسيين، أولهما أن الانخفاض كان عائدا إلى استمرار حركات الإعادة إلى الوطن الواسعة النطاق التي جرت منذ بداية التسعينات، وشملت العديد من البلدان الأفريقية، مثل موزمبيق وأثيوبيا ورواندا، وهو ما أدى إلى عودة ملايين اللاجئين إلى أوطانهم منذ بداية التسعينات. أما العامل الثاني، فانه يتمثل في انه على الرغم من ازدياد حدة الحروب الأهلية في العديد من الدول الأفريقية خلال عقد التسعينات، مما تسبب في زيادة عدد الأشخاص الذين تركوا ديارهم الأصلية نتيجة لذلك، إلا أنهم لم يعبروا الحدود إلى بلد آخر .وبالتالي، ففي الوقت الذي انخفض فيه حجم مشكلة اللجوء إلى الخارج، إلا أن مشكلة النزوح الداخلي قد ازدادت في الدول الأفريقية .ومازالت هناك أعداد ضخمة من اللاجئين في معظم أنحاء أفريقيا، وبالذات في وسط وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي.(٦) ومن ثم، وصل حجم ظاهرة اللاجئين في القارة الأفريقية خصوصا، وعلى الصعيد العالمي عموما، في عقد التسعينات إلى مستويات غير مسبوقة من حيث الحجم بالمقارنة مع أي فترة مضت. وهذه الزيادة لم تكن عائدة فقط إلى اتساع نطاق الصراعات المسلحة، الداخلية أو الإقليمية، ولكن أيضا بسبب فشل آليات التعامل الدولي مع هذه المشكلة، سواء من حيث عدم تخصيص الموارد الكافية لمواجهة هذه المشكلة أو لأن النظام العالمي الحالي للتعامل مع مشكلة اللاجئين كان قد نشأ في الأصل عقب الحرب العالمية الثانية للتعامل مع نوع مختلف تماما من اللاجئين، وفي ظل نظام عالمي مختلف في الكثير من النواحي عن الوضع القائم في عقد التسعينات(٧). ويخلص توماس فارر على سبيل المثال من دراسته لآليات تعامل النظام الدولي مع ظاهرة الهجرة غير الطوعية إلى أن المجتمع الدولي يفتقر إلى نظام عالمي متكامل للتعامل مع مشكلة اللاجئين يقوم على مبادئ ومعايير واضحة، ولكن هناك فقط مجرد نظام بسيط للتعامل مع هذه المشكلة(٨).

وبشكل عام، فان هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة اللجوء السياسي، إلا أن هذه الدراسة تركز فقط على الأسباب المتعلقة بالحروب الأهلية في القارة الأفريقية، حيث تعتبر هذه الحروب سببا رئيسيا من أسباب ظاهرة اللاجئين بحكم ما تسببه من أخطار داهمة على حياة الأفراد وسلامتهم، وأيضا بسبب ما تحدثه من دمار واسع النطاق وتبديد للموارد الاقتصادية. وبشكل عام، فإن الحروب الأهلية تفرض آليات محددة في إدارة الصراع

---

٥ – المصدر السابق نفسه، ص.ص ٥٢، ٩٩.

٦ – المصدر السابق نفسه، ص.ص ٥٤–٥٥.

(7) Morton I. Abramowitz, "Exodus: The World Refugees Crisis", Foreign Policy, No. 95, Summer 1994, p. 177.

(8) Tom J. Farer, "How the International System Copes with Involuntary Migration: Norms, Institutions and State Practice", Human Rights Quarterly, Vol. 17, No.1, Feb.1995, p.93.

المسلح فيما بين الأطراف المتصارعة، مما يؤدى إلى نشوء ظاهرة اللاجئين. ومن الممكن التفريق بين أنواع اللاجئين وفقا لطبيعة الصراعات الداخلية المنتجة للاجئين، وبالذات بين الصراعات الإثنية والصراعات غير الإثنية. ففى حالة الصراعات الإثنية، تكون الصراعات بين الدولة وجماعات لغوية أو عرقية أو دينية، أو بين هذه الجماعات وبعضها البعض. وهناك نوعان محددان من الصراعات الإثنية يفرزان اللاجئين، أولهما الصراع من أجل الانفصال أو الحكم الذاتى من جانب شعب يمثل الأغلبية فى المنطقة التى يقيم بها، وثانيهما الصراع من جانب جماعات مضطهدة - أو تنظر إلى نفسها على أنها مضطهدة - فى إقليم معين، ويؤدى هذان النوعان إلى نشوء ظاهرة اللاجئين .أما الصراعات غير الإثنية، فإنها تتضمن الصراعات التى تدور بسبب الاختلافات الطبقية والإقليمية والأيديولوجية، أو بسبب الصراعات المسلحة على السلطة بين الحكومة والمعارضة أو بين فصائل النظام الحاكم ذاتها. وربما تكون الاختلافات الإثنية أحيانا سببا لهذه الصراعات، ولكن ما لم يهاجم الأفراد ويطردون من ديارهم بسبب انتمائهم إلى جماعة إثنية محددة، فإن الصراع يظل مصنفا بوصفه صراعا غير إثنى. وفى إطار هذه النوعية من الصراعات، يكون هناك نمطان رئيسيان، الأول بين الحكومة المركزية ومعارضيها، وهنا تكون الدولة مشتبكة فى صراع مسلح مع جزء من مواطنيها، ويتسم الميزان العسكرى فى هذا الصراع بنوع من الاستقرار النسبى، أما النوع الثانى، فهو الصراع الذى تنهار فيه السلطة المركزية ذاتها، وتصبح بالتالى عاجزة عن توفير الحماية لمواطنيها(٩).

وعلى هذا الأساس، فإن من الممكن التفريق بين هذين النوعين من الحروب الأهلية على أساس المعيار الإثنى، على النحو التالى :

أولا :الحروب الأهلية الإثنية، حيث ينشب الصراع فى هذه الحروب بين الدولة وجماعات إثنية متمركزة فى أقاليم معينة من الدولة، بهدف الانفصال أو الحصول على حكم ذاتى أوسع أو تعديل بعض السياسات الحكومية فى مجال التوزيع والمشاركة السياسية. ومن حيث المبدأ، فإن مفهوم الجماعة العرقية أو الإثنية، طبقا لتعريف سعد الدين إبراهيم، يشير إلى "أى جماعة بشرية يشترك أفرادها فى العادات والتقاليد واللغة والدين وأى سمات أخرى مميزة، بما فى ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية"(١٠). وفى حالة الحروب الأهلية الإثنية، تلعب الإثنية دورا بالغ الأهمية، حيث تتم صياغة مطالب وأهداف الحروب الأهلية الأفريقية على أساس مصالح وأهداف الجماعات الإثنية المشاركة فى هذه الحروب. وتمثل هذه المطالب والأهداف الإثنية الإطار النظرى والعقيدى (الأيديولوجيا) المحرك لمواقف الأطراف المتصارعة، وتحكم رؤيتهم للعالم الخارجى بصفة عامة، وللخصوم الآخرين فى الحرب الأهلية بصفة خاصة، كما تتبلور من خلالها الأهداف التى تسعى الأطراف المتصارعة إلى تحقيقها من خلال الصراع المسلح. وبالتالى، فإن الإثنية تكون أساسا للاستقطاب الحاد داخل المجتمع، بما يسمح للقادة الإثنيين بتعبئة الموارد وحشد أبناء الجماعة الإثنية للقتال ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى المناوئة. ومع ذلك، فإن الكثير من حالات الحروب الأهلية شهدت اتجاها عاما يقوم على محاولة قادة الجماعات الإثنية المتصارعة الخروج من إسار الاستقطاب الإثنى الضيق والانفتاح على الجماعات الإثنية الأخرى المعارضة للنظام، سواء من أجل تفادى نشوب مواجهات مسلحة بين بعضها البعض أو من اجل زيادة القدرة الجماعية لهذه الجماعات معا.(١١)

وعلى وجه العموم، فإن الظاهرة الإثنية لا تعتبر مشكلة بحد ذاتها، ولكن فقط عندما يجرى رسم وتنفيذ السياسات العامة على أساس الاعتبارات الإثنية، وتزداد خطورة هذه الحالة فى ظروف الندرة الاقتصادية النسبية. ويذهب جون ميركاكيس إلى أن الحروب الأهلية الإثنية فى أفريقيا تندرج فى الأغلب فى إطار التنافس على الموارد فى ظروف الندرة الشديدة، حيث تلعب الدولة دورا هاما فى إدارة هذا التنافس. فقد ورثت الحكومات الأفريقية نفس أساليب التنمية الاقتصادية الاستعمارية، لاسيما على صعيد تبنى سياسات التنمية غير المتوازنة بين الأقاليم والجماعات الإثنية المختلفة فى الدولة، والذى يقوم على إهمال تنمية الأقاليم التى لا تمتلك أى ثروات طبيعية، بينما يذهب رأس المال والتكنولوجيا الحديثة نحو الاستثمار فى المناطق الخصبة الصالحة للزراعة .وكانت نتيجة عدم التوازن هذا أن نشأت حالة من عدم التكافؤ فى تنمية الطاقات الإنتاجية بين المناطق المختلفة، وفى مستويات معيشة السكان. وقد استمر عدم التوازن بين المناطق والجماعات الإثنية فى عملية التنمية الاقتصادية فى فترة ما بعد الاستقلال، بل انه ازداد فى الكثير من الحالات، مما أدى إلى نشوب العديد من

(9) Myron Wiener, "Bad neighbors, bad neighborhood: An inquiry into the causes of refugees flaws", International Security, Vol. 21, No.1, Summer 1996, p.p.10-22.

١٠ - د. سعد الدين ابراهيم، تأملات فى مسألة الأقليات (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ودار سعاد الصباح، ١٩٩٢)، ص.ص ٢٣-٢٦.

١١ - تيد روبرت جار، اقليات فى خطر، تعريب /مجدى عبد الحكيم وسامية الشامى، مراجعة وتقديم د. رفعت سيد أحمد (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٥)، ص.ص ١٠٧-١٠٩.

الصراعات الداخلية.(١٢)

وفى إطار هذه الحروب، تعتبر الصراعات الانفصالية واحدة من المصادر الرئيسية لتدفقات اللاجئين، وتكون هذه الصراعات طويلة وممتدة، مما يجعل عدد اللاجئين كبيرا وتراكميا. ففى هذه الصراعات، ربما تتعرض الأقليات الإثنية المتمركزة فى أقاليم معينة لمخاطر التعرض لعمليات قمع من الحكومة أو مدعومة من الحكومة من جانب جماعة إثنية مهيمنة. وربما تسمح الحكومات بهذا القمع أو تشجعه بسبب الضغوط السكانية وندرة الأراضى فى المناطق التى تقطنها الجماعة الإثنية ذات الأغلبية فى الدولة، كما يمكن أيضا أن يكون القمع نتاجا لاستراتيجية الحكومة الرامية إلى فرض السيطرة السياسية على الأقاليم التى تقطنها الأقلية. وفى مثل هذه الحالات، يؤدى استيطان الأغلبية فى مناطق الأقلية إلى حدوث توترات عنيفة ونشوب صراعات مسلحة، مما يؤدى إلى تدفق موجات اللاجئين فرارا من هذا الصراع. أما الشكل الثانى للصراعات الإثنية، المتمثل فى الصراعات بين جماعات إثنية محبطة، والتى تتضمن الاضطهاد والطرد والإبادة الجماعية لأقليات إثنية. وفى هذا الشكل، ربما يقوم النظام الحاكم أو أفراد من جماعة الأغلبية باضطهاد الأقليات أو إجبارها على مغادرة الدولة فى محاولة لإقامة مجتمع اكثر تجانسا أو تخفيض الوضع الاقتصادى والسياسى لهم .ومن ابرز الأمثلة على ذلك الهجوم العنيف الذى تعرض له التوتسى (الأقلية) فى رواندا .وفى هذين النوعين من الصراعات، تنشأ أعداد كبيرة من اللاجئين. وعلى سبيل المثال، أدت الحرب الأهلية فى رواندا إلى هروب أعداد ضخمة من اللاجئين عام ١٩٩٤، تراوحت أعدادهم ما بين ٢ - ٣ مليون نسمة، علما بأن عدد سكانها يقدر بحوالى ٨ ملايين نسمة، أى أن اللاجئين كانوا تقريبا ربع السكان.

ثانيا : الحروب الأهلية غير الإثنية، وهى الحروب التى لا تكون مرتكزة على أسس إثنية، وتنطلق هذه الحروب من جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة فى مجالى التوزيع والمشاركة السياسية تجاه جميع جماعات المجتمع أو بعضها. وتتسم هذه الحروب بالسيولة الشديدة من الناحية الإثنية، حيث لا تكون خريطة التحالفات الإثنية واضحة، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات فى هذه الحروب هو الاعتبارات السياسية، بحيث لا تمثل كل جماعة إثنية فصيلا مستقلا فى الحرب الأهلية. وتتسم هذه الدول بضعف السلطة المركزية، ووجود تحديات من جانب جماعة أو جماعات مسلحة تسيطر على أجزاء من الدولة، كما تعجز فيها الحكومة عن حماية مواطنيها.

وربما تنشأ الحروب الأهلية فى هذه الحالة بسبب العوامل الاقتصادية - الاجتماعية، وبالذات هناك ثلاثة عوامل اقتصادية واجتماعية للصراع الداخلى، وهى المشكلات الاقتصادية، والفساد أو عدم العدالة أو التمايز الاقتصادى، والصعوبات الناجمة عن التنمية الاقتصادية والتحديث .فقد شهدت معظم الدول مشكلات اقتصادية من نوع أو آخر، فى فترات مختلفة، ويمكن لهذه المشكلات أن تسهم فى نشوب توترات داخلية، وبالذات مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى بروز إحباطات وتوترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة التربة للصراع .وفى مثل هذه الظروف، فإن الإصلاحات الاقتصادية لا تساعد على حل هذه المشكلة فى المدى القصير، حيث يمكن أن يسبب الإصلاح الاقتصادى ركودا وتدهورا وانهيارا فى الدولة .ولذلك، فإنه حتى إذا أدى الإصلاح الاقتصادى إلى تحسين الأداء الاقتصادى الكلى للدولة، فإن الفجوة وعدم المساواة المتزايدة يمكن أن تؤدى إلى مضاعفة التوترات داخل الدولة.(١٣) وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين، فإن الحروب الأهلية غير الإثنية أدت بدورها إلى نشوء أعداد هائلة من اللاجئين فى أفريقيا، إلا أن حركة اللاجئين هنا تكون نتاجا للفرار الطوعى خوفا من مخاطر الحرب، وليس نتاجا لسياسة تطهير عرقى منظمة.

وعلى هذا الأساس، فإن نشوء ظاهرة اللاجئين يعود إلى ظروف التوتر العنيف فى حالات الحرب الأهلية، مما يعرض الأفراد لمخاطر داهمة فى مناطق الصراع، ولكن يظل من الضرورى التفريق هنا بين نوعين رئيسيين من أنواع اللجوء، الأول هو اللجوء القسرى الناجم عن الطرد المتعمد للسكان المنتمين إلى جماعة إثنية معينة من مناطق معينة من جانب السلطات الحكومية أو جماعات مسلحة تابعة لجماعات إثنية منافسة، بهدف السيطرة على مناطق إقامتهم أو بهدف تغيير التركيبة السكانية فى الدولة. وتتعدد وسائل الطرد المتعمد فى هذا النوع، وتتراوح ما بين التخويف والإرهاب إلى السلب والنهب إلى القتل العشوائى لأفراد الجماعة الإثنية المستهدفة، وصولا إلى إمكانية تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية ضدهم. أما النوع الثانى، فهو اللجوء التلقائى الذى تقوم به الجماعات أو العائلات أو الأفراد من تلقاء أنفسهم عندما يزداد الخطر المحدق بهم بسبب امتداد

---

(12) John Merkakis, "Ethnic Conflict and the State in the Horn of Africa", in Katasyoshi Fukui & John Merkakis (eds.), Ethnicity and Coflict in the Horn of Africa (London & Athens: James Currey & Ohio University Press, 1994), p.p. 224-225.

(13) Simon E. Brown, "Introduction", in Michael E. Brown (ed.), The International Dimension of Internal Coflict (Cambridge & London: The M.I.T. Press, C.S.I.A. Studies in International Security, 1996), p.p. 14-21.

الصراع إلى مناطق إقامتهم، مما يهدد أرواحهم وسلامتهم الشخصية ويضيق من فرص العمل والكسب في تلك المناطق، وهو ما قد يدفع سكان تلك المناطق إلى الهرب عبر الحدود الدولية(١٤).

## المبحث الثاني

## نطاق مشكلة اللاجئين في ظل الحروب الأهلية الافريقية

على الرغم من وجود اتفاق مبدئي على اتساع نطاق مشكلة اللاجئين في القارة الأفريقية، وأن أفريقيا تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم، إلا أنه يظل من الصعب تحديد النطاق الحقيقي لظاهرة اللاجئين في القارة الأفريقية، وبالذات لاجئي الحروب الأهلية، وذلك تحت تأثير العديد من الأسباب، حيث تشير المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أن صعوبات وضع تقديرات دقيقة لأعداد اللاجئين ترجع أساسا إلى حالة الفوضى العارمة التي تسود في حالات الطوارئ التي تنشأ بسبب الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية. ومن ثم، فإنه عندما تكون هناك أعداد كبيرة من اللاجئين، فإن أوضاع المخيمات الخاصة باللاجئين تتسم بالسيولة والتقلب، حيث تزداد عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المعسكرات، وغالبا ما يتم الدخول والخروج بدون تسجيل أسماء اللاجئين لدى المفوضية العليا لشئون اللاجئين أو حتى لدى السلطات المحلية، بالإضافة إلى أن أعداد اللاجئين تكون عرضة لتقلبات سريعة ومفاجئة بسبب التغيرات السريعة في أعداد القادمين والمغادرين للمعسكرات. ويكون حصر أعداد اللاجئين دقيقا للغاية فقط في حالة ما يعرف بـ (المعسكرات المغلقة)، وهي المعسكرات التي تخضع فيها حركة اللاجئين لسيطرة الجهة التي تتولى إدارة المعسكرات، سواء كانت قوات دولية أو منظمات دولية أو سلطات محلية، إلا أن هذه المعسكرات قليلة جدا .

أضف إلى ذلك، إن هناك العديد من الاعتبارات المتعلقة بكل من دول المنشأ ودول الملجأ، والتي تحول دون وضع تقديرات دقيقة لأعداد اللاجئين في القارة الأفريقية. فمن ناحية دول المنشأ، لا تكون لهذه الدول القدرة على التحديد الدقيق لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلي، مما يجعل من الصعب على سلطات هذه الدول تقدير أعداد اللاجئين. أما من حيث دول الملجأ، فإن من الصعب بالنسبة لها تحديد أعداد اللاجئين القادمين إليها بسبب ظروف الفوضى والمعاناة الإنسانية المصاحبة لوصول اللاجئين، بالإضافة إلى أنه يصعب تجميع اللاجئين في أماكن محددة وواضحة، وإنما يتوزعون على العديد من المناطق، مما يجعل من الصعب على سلطات دول الملجأ تقدير أعداد اللاجئين بدقة. وفي الوقت نفسه، فإن حكومات دول الملجأ عادة ما تميل إلى المبالغة في تقدير أعداد اللاجئين الموجودين لديها، سعيا إلى الحصول على المزيد من المساعدات الدولية لمواجهة عبء اللاجئين. أضف إلى ذلك، إن المنظمات الإنسانية العاملة في مجال غوث اللاجئين، وبالذات المفوضية العليا لشئون اللاجئين، تكون مهتمة عادة برعاية اللاجئين وتقديم المساعدات الإنسانية لهم، وليس بإحصائهم. ولذلك، يصبح من الصعب إجراء تقدير دقيق لأعداد اللاجئين، ولاسيما أن أعدادهم ربما تزيد أو تنقص حسب ظروفهم المعيشية، فهي قد تزيد في حالة تدفق المزيد من اللاجئين أو بسبب المواليد، وربما تنقص في حالة انتشار الأوبئة والأمراض واندلاع صراعات مسلحة داخل معسكرات اللاجئين.(١٥) وبشكل عام، فان هناك اتجاها شائعا لدى المنظمات الدولية والسلطات المحلية للمبالغة في تقدير أعداد اللاجئين عموما. ومن ثم، فإن هذه الاعتبارات تعني أن الأرقام المتاحة من قبل المنظمات الدولية، وبالذات المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تعتبر أرقاما غير مؤكدة بدرجة كبيرة، وينبغي التعامل معها بدرجة عالية من الحذر والدقة. ومع ذلك، فان من الممكن وضع صورة دقيقة لأوضاع اللاجئين في القارة الأفريقية من خلال التعامل معهم من خلال رصد الأوضاع في دول المنشأ ودول الملجأ في آن واحد معا، بالإضافة إلى ضرورة التعرف أيضا على مختلف أبعاد ظاهرة النزوح الداخلي في القارة الأفريقية، على النحو التالي:

### أولا : اللاجئون من دول المنشأ :

ترتبط ظاهرة اللاجئين أساسا بالصراعات الداخلية في الدول الأفريقية، وهو ما يعني أن نطاق هذه الظاهرة يعتبر كبيرا، ويمتد إلى العديد من الدول. وهناك العديد من الدول المصدرة للاجئين في أفريقيا، وهي: أنجولا، وبوروندي، وتشاد، والكونغو الديمقراطية، والكونغو، وجيبوتي، وإريتريا، وأثيوبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، وموزمبيق، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، والصومال، والسودان، وتوجو، وأوغندا. وسوف يجرى التركيز أساسا على اكبر عشر دول مصدرة أو منشئة للاجئين في القارة الأفريقية، على النحو التالي:(١٦)

---

(14) Myron Wiener, Op-Cit, p.p. 11-15.

١٥ - د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا"، في د .إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، الموسوعة الأفريقية، المجلد الخامس بحوث سياسية واقتصادية (القاهرة : جامعة القاهرة، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٤٧ - ١٩٩٧، مايو ١٩٩٧)، ص ٢٥.

(16) The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Refugees and Others of Concern to UNHCR: 1999 Statistical Overview (Geneva: UNHCR, July 2000), p.p. 48-51.

١ – الصومال، حيث عانى الصومال من واحدة من أفدح وأخطر الحروب الأهلية فى أفريقيا، وكان اندلاع هذه الحرب الأهلية عائدا إلى العديد من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، وبالذات تلك المتعلقة بتأثير الميراث الاستعمارى، وفشل التجربة البرلمانية المحدودة فى عقد الستينات، واستئثار سياد برى بالسلطة وتبنيه لنظام حكم يقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد، مع افتقاده للسيطرة على إقليم الدولة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الانقسامات الإثنية الداخلية، كما أن تحولات النظام الدولى ومواقف القوى الإقليمية ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تصعيد الحرب الأهلية فى الصومال أو فى استمرارها أو فى استثمارها لصالح أطراف دولية أو إقليمية معينة (١٧). وفى جنوب الصومال، أعلنت الحركة الوطنية الصومالية انفصال شمال الصومال عقب الإطاحة بنظام الرئيس السابق سياد برى، وجاءت هذه الخطوة الانفصالية احتجاجا من الحركة الوطنية الصومالية بشدة من الصراعات الدامية الجارية فى مقديشيو بين الفصائل الجنوبية. وفى إطار هذه الحرب، أصبحت الصومال اكبر دولة منشأ للاجئين فى أفريقيا، حيث أدت موجات الحروب الأهلية المتلاحقة منذ بداية التسعينات إلى خروج أعداد هائلة من اللاجئين هربا من الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية. وقد وصل عدد اللاجئين الفارين منها فى بعض الفترات إلى أكثر من ٥٠٠ ألف لاجئ، إلا أن الاستقرار النسبى فى الصومال أدى إلى تخفيض عدد اللاجئين فى عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٢٤٣ ألف لاجىء. وقد اتجهت الغالبية العظمى منهم إلى أثيوبيا، التى يوجد بها اكثر من ١٨٠ ألف لاجئ صومالى، فى حين يوجد فى كينيا ١٤١ ألف لاجئ صومالى، وفى اليمن ٥٥ ألف لاجئ، بينما اتجهت بقية اللاجئين إلى جيبوتى والدول الأفريقية المجاورة وأوروبا الغربية.

٢ – بوروندى، حيث شهد التاريخ الحديث لبوروندى اضطرابات ومذابح دموية ذات طابع أثنى بصورة دورية منذ استقلال هذه الدولة فى يونيو ١٩٦٢، بفعل الاستقطاب الحاد بين الهوتو والتوتسى، حيث تمتلك الأقلية التوتسية النفوذ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، مما مكنها من السيطرة على الأغلبية الممثلة فى قبيلة الهوتو، كما ظل أفراد التوتسى يسيطرون على المواقع الحكومية الهامة فى الدولة .وقد أدى هذا الوضع القبلى – الاجتماعى إلى خلق مشكلات سياسية حادة فى المجتمع البوروندى، ولم تقتصر هذه المشكلات على نشوب توترات وصراعات مستمرة بين الهوتو والتوتسى، ولكن برزت أيضا خلافات دموية بين الأرستقراطية التوتسية فى بوروندى منذ فترة ما قبل الاستقلال عن الاستعمار البلجيكى.(١٨) وبسبب هذه الاضطرابات الإثنية، تعتبر بوروندى ثانى اكبر دولة منشأ للاجئين، حيث وصل عدد اللاجئين الفارين منها فى ذروة الصراع إلى حوالى ٥١٥,٨٠٠ لاجئ بسبب التوترات الإثنية الدموية، إلا أن العدد انخفض فى اواخر عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٤٥٠ ألف لاجىء فقط .وقد اتجهت الأغلبية العظمى منهم إلى تنزانيا، حيث يوجد بها ٤٥٠ ألف لاجئ بوروندى، بينما تستضيف رواندا حوالى ١٤٠٠ لاجئ من بوروندى.

٣ – ليبيريا، حيث نشبت فى ليبيريا حرب أهلية ضارية بسبب السياسة المتحيزة التى تبناها الرئيس الليبيرى السابق صمويل دو لصالح جماعته الإثنية، الكران، التى لا تزيد نسبتها عن ٤ فى المائة فقط من السكان .وقد عين دو الكران بأعداد كبيرة فى المناصب الحكومية الرئيسية، ولاسيما فى القوات المسلحة، وهو ما أثار سخطا متزايدا ضد الكران، وبالذات من جانب الجماعتين الأثنيتين الرئيسيتين، الجيو والمانو .وقد شهدت فترة حكم دو العديد من التوترات الإثنية، ووصلت دورة من العنف الأثنى فى ليبيريا إلى ذروتها مع قيام تشارلز تايلور (ليبيرى من أصل أمريكى) فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ بغزو الأراضى الليبيرية من حدود ساحل العاج، على رأس مجموعة صغيرة من المقاتلين التابعين لما يعرف بـ (الجبهة الوطنية القومية لليبيريا)، وهو ما أدى إلى نشوب حرب أهلية دامية، أدت إلى انهيار كيان الدولة الليبيرية ذاته، ووقوع مذابح مروعة.(١٩) وقد أدت الحرب الأهلية فى ليبيريا إلى فرار حوالى ٤٨٧ ألف لاجئ، إلا أن عدد اللاجئين الليبيريين فى أواخر عام ١٩٩٩ كان يقتصر على حوالى ٢٨٠ ألف لاجىء فقط، يقيم منهم ١٣٥ ألف لاجىء فى ساحل العاج، فى حين تستضيف غينيا حوالى ١٣٠ ألف لاجىء من ليبيريا، بينما توجد بقية اللاجئين فى كل من غانا وسيراليون.

٤ – السودان، حيث يعانى السودان من حرب أهلية دامية بين الشمال والجنوب، يسعى الجنوب بموجبها إلى الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتى، بالإضافة إلى الحرب الأهلية بين التيارات أو القوى السياسية فى الشمال ذاته. وقد بدأت مشكلة جنوب السودان تتصاعد منذ منتصف الخمسينات بسبب رفض الجنوبيين لسياسات

(17) Rakiya Omaar, "Somalia: At War with Itself", Current History, Vol. 91, No. 565, May 1992, p.p. 231-232.

(18) Rene Lemarchand, Burundi: Ethnic Conflict & Genocide (Cambridge: Woodrow Wilson Center Press & Press Syndicate of the University of Cambridge, 1994), p.p. 43-57.

(19) William O' Neil, "Liberia: An Avoidable Tragedy", Current History, Vol. 92, No. 574, May 1993, p. 217. And Stephen Ellis, "Liberia 1989 - 1994: A Study of Ethnic and Spiritual Violence", African Affairs, No. 94, 1995. p.p. 167-168

## جدول رقم (١)

## أعداد اللاجئين فى الدول الأفريقية حسب بلد المنشأ وبلد الملجأ

(تقديرات نهاية عام ١٩٩٩)

| دولة المنشأ | دولة الملجأ | العدد | دولة المنشأ | دولة الملجأ | العدد |
|---|---|---|---|---|---|
| أنجولا | الكونغو | ٢٠,٦٠٠ | الصومال | جيبوتي | ٢١,٦٠٠ |
| أنجولا | الكونغو الديمقراطية | ١٥٠,٠٠٠ | الصومال | أثيوبيا | ١٨٠,٩٠٠ |
| أنجولا | زامبيا | ١٦٣,١٠٠ | الصومال | كينيا | ١٤١,١٠٠ |
| الكونغو الديمقراط | أنجولا | ١٢,٨٠٠ | الصومال | اليمن | ٥٥,٢٠٠ |
| الكونغو الديمقراط | بوروندي | ٢٠,٨٠٠ | بوروندي | الكونغو الديمقراطية | ١٩,٢٠٠ |
| الكونغو الديمقراط | رواندا | ٣٣,٠٠٠ | بوروندي | رواندا | ١.٤٠٠ |
| الكونغو الديمقراط | أوغندا | ٨,٠٠٠ | بوروندي | تنزانيا | ٤٤٩,٠٠٠ |
| الكونغو الديمقراط | تنزانيا | ٩٨,٥٠٠ | ليبيريا | ساحل العاج | ١٣٥,٦٠٠ |
| الكونغو الديمقراط | زامبيا | ٣٦,٤٠٠ | ليبيريا | غانا | ١٠,٤٠٠ |
| تشاد | الكاميرون | ٤٤,٦٠٠ | ليبيريا | غينيا | ١٢٩,١٠٠ |
| تشاد | أفريقيا الوسطى | ٣,٥٠٠ | ليبيريا | سيراليون | ٦,٦٠٠ |
| تشاد | السودان | ٤,٤٠٠ | السودان | أفريقيا الوسطى | ٣٥,٥٠٠ |
| الكونغو | الكونغو الديمقراطية | ١١,٨٠٠ | السودان | الكونغو الديمقراطية | ٦٨,٠٠٠ |
| تشاد | الجابون | ١٢,٢٠٠ | السودان | أثيوبيا | ٧٠,٣٠٠ |
| غانا | توجو | ١١,٢٠٠ | السودان | كينيا | ٦٤,٣٠٠ |
| موريتانيا | مالي | ٦,١٠٠ | السودان | أوغندا | ٢٠٠,٦٠٠ |
| موريتانيا | السنغال | ٢٠,٠٠٠ | سيراليون | جامبيا | ١١٢,٠٠٠ |
| السنغال | غينيا بيساو | ٦,٢٠٠ | سيراليون | غينيا | ٣٧٠,٦٠٠ |
| أوغندا | الكونغو الديمقراطية | ٣,٢٠٠ | سيراليون | ليبيريا | ٩٦,٣٠٠ |
| الصحراء الغربية | الجزائر | ١٦٥,٠٠٠ | إريتريا | السودان | ٣٤٢,١٠٠ |
| رواندا | بوروندي | ١,٣٠٠ | أثيوبيا | جيبوتي | ١,٦٠٠ |
| رواندا | الكونغو الديمقراطية | ٣٣,٠٠٠ | أثيوبيا | كينيا | ٨,٢٠٠ |
| رواندا | أوغندا | ٨,٠٠٠ | أثيوبيا | السودان | ٣٥,٤٠٠ |
| رواندا | تنزانيا | ٢٠,١٠٠ | | | |

**SOURCE:** The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), **Refugees and Others of Concern to UNHCR: 1999 Statistical Overview** (Geneva: UNHCR, July 2000), p.p. 48-51.

الحكومات الشمالية المختلفة، التي توسعت في تطبيق سياسات السودنة والتعريب والأسلمة في إطار عملية بناء الأمة، وهو ما أدى تدريجيا إلى اندلاع الحرب الأهلية. وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التي أنهت الحرب الأهلية في الجنوب(٢٠)، إلا أن الحرب الأهلية تجددت مرة أخرى عام ١٩٨٣، عقب تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون جارانج، والذي استأنف الصراع المسلح، بسبب إصرار النظام الحاكم في السودان على تقسيم الإقليم الجنوبي، والبدء في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان. وخلال عقد التسعينات، دخلت الحرب الأهلية في السودان في منعطف خطير، حيث تعددت أطراف الحرب وتناقضت وتشابكت مواقفها من ناحية، واتسع نطاق الحرب، بحيث لم تعد قاصرة على الجنوب، وإنما امتدت أيضا إلى الشرق والغرب من ناحية أخرى.(٢١) وفي إطار هذه الحرب، نشأت مشكلة اللاجئين في السودان، حيث يقدر عدد اللاجئين الفارين من السودان بحوالي ٣٤٠ ألف لاجئ، تقيم غالبيتهم في أوغندا، ويصل عددهم هناك إلى ٢٠٠ ألف لاجئ سوداني، بينما فر ٦٨ ألف لاجئ سوداني إلى الكونغو الديمقراطية، وتستضيف أثيوبيا حوالي ٧٠ لاجئ سوداني، ويوجد في كينيا ٦٤ ألف لاجئ سوداني، وتستضيف أفريقيا الوسطى ٣٥ ألف لاجئ.

٥ - سيراليون، وتعود مشكلة اللاجئين في سيراليون أيضا إلى الحرب الأهلية التي اندلعت منذ مارس ١٩٩١، مع دخول قوات الجبهة الثورية المتحدة بقيادة فوداي سنكوح إلى أراضي سيراليون، وكانت الجبهة تضم الشباب السيراليوني المحبط والثائر، واعتمدت بدرجة كبيرة على الدعم والتدريب الليبي، كما حصلت الجبهة على مساعدات ضخمة من تشارلز تايلور في ليبيريا المجاورة.(٢٢) ولكن الهدف الوحيد للجبهة يتمثل في الوصول إلى السلطة، واعتمدت على التعذيب والوحشية والاغتصاب.(٢٣) وشهدت هذه الحرب العديد من التبدلات بين الحكومة والمعارضة .وقد أدت الحرب الأهلية إلى حدوث موجة نزوح واسعة إلى الخارج، وبالذات إلى الدول المجاورة، يقدر عدد اللاجئين الفارين من سيراليون بحوالي ٥٧٩ ألف لاجئ، اتجهت أغلبيتهم إلى غينيا، ويصل عددهم إلى ٣٧٠ ألف لاجئ، وتستضيف ليبيريا حوالي ٩٦ ألف لاجئ سيراليوني، ويوجد في جامبيا حوالي ١١٢ ألف لاجئ أيضا.

٦ - إريتريا، حيث شهدت اريتريا حرب تحرير ضارية طيلة الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٩٠ بين قوات الاحتلال الأثيوبية وبين قوات جبهة التحرير الشعبية الإريترية .وقد أدت هذه الحرب إلى بروز مشكلة لاجئين ضخمة في منطقة القرن الأفريقي، حيث يقدر عدد اللاجئين الفارين منها إلى أكثر من ٣٥٠ ألف لاجئ، تعيش الأغلبية العظمى منهم في السودان، ويصل عددهم إلى حوالي ٣٤٢ ألف لاجئ، في حين يستضيف العراق عددا محدودا للغاية من اللاجئين الإريتريين، ويصل عددهم إلى حوالي ٦٠٠ لاجئ.

٧ - أنجولا، حيث تعتبر الحرب الأهلية الأنجولية من أكثر الحروب الأهلية في أفريقيا ضراوة .وقد بدأت الحرب الأهلية الأنجولية منذ الأيام الأخيرة لاستقلال أنجولا عن البرتغال عام ١٩٧٤، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجبهات الأنجولية الثلاث حول العاصمة، واستطاعت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بمساعدة القوات الكوبية أن تلحق الهزيمة بالجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التي كانت تتلقى الدعم من قوات جنوب أفريقيا قبل يوم واحد من جلاء القوات البرتغالية، مما أخرجها تماما من معادلة الصراع الداخلي في أنجولا، وانضمت فلولها المتبقية إلى جانب حركة يونيتا، في حين صمدت قوات حركة يونيتا بفضل تمركزها في جنوب شرق البلاد، وحصولها على الدعم من جنوب أفريقيا العنصرية، وظلت تشن حربا ضارية ضد قوات الحكومة منذ ذلك الحين.(٢٤) وفي سياق هذه الحرب، فر مئات الآلاف من اللاجئين الأنجوليين إلى الدول المجاورة،

---

٢٠ - د .حمدي عبد الرحمن حسن، "مشكلة جنوب السودان : دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع"، في مصر وأفريقيا :الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ١٨٩-٢٠٨.

٢١ - د .إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص ٨-١٥.

(22) Stephen P. Riley, "Liberia & Sierra Leone: Anarchy or Peace in West Africa?", Conflict Studies, (London: Current Affairs Research Service Centre), No. 287, February 1996, p.9.

(23) Ibrahim Abdullah, "Bush Path to Destruction: The Origin and Character of the Revolutionary United Front", Africa Development, (Dakar: Council for The Development of Social Research in Africa), Vol. XXII, No. 3-4, 1997, p.p. 68-73.

(24) Christine M. Knudsen and William Zartman, " The Large Small War in Angola", The Annals of the American Academy of Political and Social Science, (Philadelphia: Published by A.L. Hummel for The American Academy of Political and Social Science), September 1995, P.P. 130 - 134.

حيث يقدر عدد اللاجئين الأنجوليين بأكثر من ٢٢٣ ألف لاجىء، تعيش أغلبيتهم فى زامبيا، أى حوالى ١٦٣ ألف لاجئ، بينما تستضيف الكونغو الديمقراطية حوالى ١٥٠ ألف لاجئ، ويوجد فى الكونغو ٢٠ ألف لاجئ أنجولى.

٨ - الكونغو الديمقراطية، وتعود أسباب مشكلة اللاجئين فى هذه الدولة إلى جولات الحرب الأهلية العديدة بها منذ عام ١٩٦٠، إلا أن الحرب الأهلية نشطت فى هذه الدولة فى التسعينات، وكانت عبارة عن حرب خاطفة فى أكتوبر ١٩٩٦، استطاع خلالها تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير بقيادة لوران كابيلا أن يسيطر على البلاد فى غضون ٨ شهور فقط، ويطيح بنظام موبوتو الذى كان قد حكم زائير لمدة ثلث قرن من الزمن.(٢٥) ومع ذلك، فإن الحرب الأهلية سرعان ما اشتعلت مجددا فى الكونغو الديمقراطية فى أغسطس ١٩٩٨، حيث جاء نشوب الجولة الجديدة من الحرب الأهلية بسبب فشل كابيلا فى اكتساب شرعية سياسية مناسبة خلال فترة حكمه القصيرة، وتدهور علاقاته مع المعارضة السياسية التى كانت قائمة منذ فترة الكفاح ضد موبوتو، بالإضافة إلى أن شخصية كابيلا المثيرة للجدل وممارساته السياسية أدت إلى ابتعاد قطاعات مهمة من الشعب الكونغولى عنه، بما فى ذلك مؤيديه وحلفائه.(٢٦) وفى هذا الإطار، يقدر عدد اللاجئين الفارين من الحرب الأهلية الكونغولية بأكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ، يتوزعون فى العديد من الدول، أبرزها تنزانيا التى تستضيف اكثر من ٩٨ ألف لاجئ كونغولى، ويوجد فى رواندا ٣٣ ألف لاجئ كونغولى، وتستضيف بوروندى ٢٠ ألف لاجئ، وأوغندا ٨ آلاف لاجئ، وزامبيا اكثر من ٣٦ ألف لاجئ، وفر إلى فرنسا حوالى ٥٤٠٠ لاجئ كونغولى بحكم العلاقات الوثيقة بين الجانبين.

٩ - رواندا، تعود بدايات نشوء مشكلة اللاجئين فى رواندا إلى عام ١٩٦٠، حينما اضطر حوالى ١٠٠ ألف من التوتسى الروانديين إلى النزوح إلى كل من أوغندا وتنزانيا وبوروندى وزائير عقب قيام ثورة من جانب الأغلبية من الهوتو فى رواندا .وكانت أوغندا بمثابة الساحة التى تكونت وترعرعت فيها الجبهة الوطنية الرواندية التى بدأت حربا أهلية ضد نظام الهوتو الحاكم فى رواندا منذ عام ١٩٩٠، ثم أفلحت بالفعل فى الوصول إلى السلطة عام ١٩٩٤.(٢٧) وقد أدت الحرب الأهلية ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ بدورها إلى حدوث حركة نزوح هائلة إلى الخارج، وبالذات من جانب الأغلبية من الهوتو، إلا أن حالة الاستقرار النسبى التى شهدتها البلاد منذ ذلك الحين ساعدت على عودة أعداد ضخمة من هؤلاء اللاجئين .وفى الوقت الحالى، يصل عدد اللاجئين الروانديين إلى اكثر من ٦٢ ألف لاجئ، يتركز العدد الأكبر منهم فى الكونغو الديمقراطية، ويصل عددهم إلى حوالى ٣٧ ألف لاجئ، بينما تستضيف أوغندا اكثر من ٨ آلاف لاجئ بوروندى، وتستضيف كينيا اكثر من ٢٠ ألف لاجئ، ويتوزع باقى اللاجئين الروانديين على بوروندى وزامبيا وأفريقيا الوسطى.

١٠ - أثيوبيا، نشأت مشكلة اللاجئين فى أثيوبيا على هامش علاقات القهر والهيمنة التى مارستها القومية الأمهرية على باقى الجماعات الإثنية .وتمثلت أسباب النزوح والفرار إلى الخارج فى الخوف على الحياة بسبب الاعتقالات الواسعة التى قامت بها السلطات الحاكمة، وأيضا بسبب الحرب الأهلية التى اندلعت ضد نظام حكم الديرج بعد عام ١٩٧٥ فى العديد من المناطق. أضف إلى ذلك، إن العوامل الاقتصادية لعبت دورا هاما فى نشوء مشكلة اللاجئين فى أثيوبيا، ولاسيما بسبب سياسة المصادرة التى قامتها بها السلطات، وأيضا بسبب الضرائب العالية وازدياد معدل الفقر فى البلاد، كما أن الكثير من الأثيوبيين فروا من بلادهم خوفا من التجنيد العسكرى الإجبارى والعمل القسرى فى الجمعيات الزراعية التى تمتلكها الدولة، بالإضافة إلى أن السلطات الأثيوبية نفذت برامج واسعة لإعادة توطين السكان منذ عام ١٩٧٩، مما اضطر أعدادا ضخمة ممن شملتهم إعادة التوطين إلى الهرب للخارج.(٢٨) وقد فرت النسبة الأكبر من اللاجئين الأثيوبيين إلى السودان، ويصل عددهم إلى حوالى ٣٥ ألف لاجئ .ومع مرور الوقت، حقق اللاجئون الأثيوبيون درجة عالية من الاندماج الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى السودان.(٢٩) وكان

---

(25) Sean Boyne, "Rebels Repel Zaire Counter - Offensive", Jane' Intelligence Review, (London: Jane's Publications), Vol. 9, No. 4, April 1997, p. 183.

26 - د. محمود أبو العينين، "دور الأطراف الإقليمية فى الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية فى ظل الجمهورية الثالثة"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص ٢-٦.

(27) Rachel Van Der Meeren, "Three decades in exile: Rwandan refugees 1960 - 1990", Journal of Refugees Studies, Vol. 9, No. 3, 1996, p.p. 252 - 258.

(28) Mekuria Bulcha, "Historical, Political and Social Causes of Mass Flight from Ethiopia", in Peter Nobel (ed.), Refugees and Development in Africa (Uppsala, Sweden: Scandinavian Institute of African Studies, Seminar Proceedings, No. 19, 1987), p.p. 22-33.

(29) Mekuria Bulcha, "Sociological and Economic Factors in Refugee Integration: The Case of Ethiopian Exiles in the Sudan", in Peter Nobel (ed.), Op-Cit, p.p. 73-90.

العدد الإجمالى للاجئين الأثيوبيين فى نهاية ١٩٩٩ يقدر بأكثر من ٤٥ ألف لاجئ، وتستضيف كينيا أكثر من ٨ آلاف لاجئ أثيوبى، بينما يتوزع الباقون على عدد من الدول الأفريقية والأوروبية. وبعد تغيير الحكومة فى أثيوبيا عام ١٩٩١، جرى فتح الباب أمام عودة ما يقرب من مليون لاجئ أثيوبى للعودة إلى بلادهم. ومازال هناك حوالى ٥١ ألف لاجئ أثيوبى ينتظرون فى معسكرات فى شرق السودان وكينيا وجيبوتى واليمن. وقد ساعدت المفوضية العليا لشئون اللاجئين فى إعادة اللاجئين الأثيوبيين من جيبوتى والسودان وكينيا. وتعكس هذه الأرقام انخفاضا هاما فى عدد اللاجئين الأثيوبيين بسبب عودة أعداد ضخمة منهم إلى موطنهم الأصلى عقب انتهاء الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١.

**ثانيا: اللاجئون فى دول الملجأ:**

تضطر دول العالم عادة إلى فتح حدودها أمام جحافل اللاجئين فى حالة اندلاع صراعات دموية فى أى دول مجاورة، حيث تكون الاعتبارات الإنسانية طاغية فى هذه الحالة. ورغم أن العديد من الدول يتخذ إجراءات أمنية مشددة تجاه دخول الأجانب إلى أراضيها فى الأحوال الطبيعية، إلا أنها تضطر إلى التخلى عن هذه الإجراءات فى حالة وجود تدفقات من اللاجئين الهاربين من جحيم الصراعات الداخلية فى الدول المجاورة، بل أن الدول المضيفة تضطر إلى تحمل أعباء تفوق قدرتها الحقيقية على استضافة وإعالة هؤلاء اللاجئين من اجل معالجة معاناتهم الإنسانية. ولذلك، فإن الكثير من الدول كانت تعلن أنها لن تقبل دخول المزيد من اللاجئين إلى أراضيها بسبب عجزها عن استيعاب المزيد منهم، إلا أنها كانت تضطر إلى التراجع عن هذا الموقف، لأن ترك اللاجئين فى العراء عند بوابات الحدود يعنى الموت المحقق لهم، وهى مسئولية لا تستطيع أى دولة أن تتحمل تبعاتها الأخلاقية والسياسية والقانونية.

والواقع، أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات التى تحكم سياسات الدول المضيفة تجاه اللاجئين، وأبرزها : طبيعة الاختيارات المتاحة أمام البيروقراطية الحكومية فى الدول المضيفة بشأن استضافة اللاجئين، وطبيعة الحوافز أو القيود الدولية لهذه الدول بشأن الموقف من اللاجئين، بالإضافة إلى حجم القدرة الاستيعابية الداخلية للدولة، أى قدرة الدولة على استيعاب اللاجئين، بالإضافة إلى مدى وجود أو عدم وجود روابط إثنية أو علاقات قرابة بين اللاجئين وجماعات إثنية معينة فى الدولة المضيفة، علاوة على أن موقف الدول المضيفة يتحدد حسب وجود أو عدم وجود خبرات تاريخية سابقة لها فى استضافة اللاجئين، كما أن نظرة النخب الحاكمة والمثقفة فى الدول المضيفة لمفهوم اللاجئين تلعب دورا هاما فى تحديد الموقف تجاههم. وأخيرا، فإن الاعتبارات الأمنية تلعب دورا هاما فى تحديد مواقف الدول المضيفة تجاه اللاجئين، أى من حيث ما إذا كان اللاجئون سوف يمثلون تهديدا أمنيا فى الدول المضيفة.(٣٠) ومن الممكن الحصول على صورة دقيقة لأوضاع اللاجئين من خلال رصد أوضاع دول الملجأ، أى الدول التى تستضيف اللاجئين الفارين من الدول التى تعانى من الحروب الأهلية فى المنطقة أو الإقليم الذى توجد فيه الدولة المضيفة، مع التركيز على اكبر عشر دول أفريقية فى هذا الصدد، على النحو التالى :(٣١)

١ - تنزانيا، ظلت تنزانيا طيلة العقود الثلاثة الماضية واحدة من اكبر الدول المضيفة للاجئين فى العالم، وتعتبر اكبر دولة مضيفة للاجئين فى أفريقيا، حيث وصل عدد اللاجئين بها إلى أكثر من ٥٦٠ ألف لاجئ، من بينهم ٤٤٩ ألف لاجئ من بوروندى، و٩٨ ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية .وقد بدأ وصول اللاجئين إلى تنزانيا عقب فترة قصيرة من استقلالها عام ١٩٦١، حيث وصل مئات الآلاف من اللاجئين من منطقة الجنوب الأفريقى، ثم عاد هؤلاء اللاجئون إلى بلادهم الأصلية عقب انتهاء التوتر بها، وعادت آخر مجموعة من اللاجئين القادمين من موزمبيق إلى بلادها عام ١٩٩٥. ومع ازدياد التوتر فى منطقة وسط أفريقيا، بدأت أعداد اللاجئين الفارين إلى تنزانيا فى الزيادة، حيث فر اكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ من بوروندى إلى تنزانيا فى أكتوبر ١٩٩٣، إلا أن معظمهم عادوا إلى بلادهم مرة أخرى. وفى عام ١٩٩٤، فر اكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ رواندى من الاشتباكات التى اندلعت فى بلادهم إلى منطقة نجارا فى تنزانيا، ووصلوا إلى تنزانيا فى غضون ٢٤ ساعة، فيما كان بمثابة اكبر وأسرع حركة خروج للاجئين فى التاريخ الحديث. وكان اكثر من نصف مليون رواندى يعيشون فى المخيمات فى مناطق نجارا وكاراجوى.

وقد أغلقت تنزانيا حدودها مع بوروندى فى مارس ١٩٩٥ لمنع ٧٠ ألف رواندى فى المخيمات هناك من الدخول إلى أراضيها، وأكدت حكومة تنزانيا وقتذاك أنها لن تستطيع استضافة المزيد من اللاجئين. ورغم ذلك، فان تنزانيا سمحت فى عام ١٩٩٦ لما يزيد عن ٢٠٠ ألف بوروندى من اللاجئين الفارين من الاشتباكات الإثنية فى بوروندى بدخول البلاد لاعتبارات إنسانية .وفى أواخر عام ١٩٩٦، وصل ما يزيد عن ٧٠ ألف لاجئ كونغولى إلى منطقة كيجوما، بعد أن كانوا قد استقلوا القوارب عبر

(30) Karen Jacobson, "Factors Influencing the Policy Responses of Host Governments to Mass Refugees Influxes", International Migration Review, Vol. XXX, No. 3, Fall 1996, p.p. 660-671.
(31) The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Op-Cit, p.p. 48-51

بحيرة تنجانيقا عندما اندلعت الحرب الأهلية فى منطقة كيفو الجنوبية. وفى ديسمبر ١٩٩٦، عاد ٥٠٠ ألف رواندى من مناطق نجارا وكاراجوى .وفى عام ١٩٩٧، وصل حوالى ٥٩ ألف لاجئ بوروندى إلى معسكرات اللاجئين فى غرب تنزانيا، كما أن تحركات السكان استمرت بأعداد صغيرة .وكانت هناك عدة آلاف من اللاجئين الجدد القادمين من جنوب شرق رواندا فى ذلك الوقت، كما اتضح أن هناك أعدادا أخرى من الروانديين الذين اختبئوا فى القرى التنزانية. ومازال هناك حوالى ٢٠ ألف لاجئ رواندى فى معسكر ليكولى ومابوتو فى مقاطعة نجارا.

٢ - غينيا، تستضيف غينيا العدد الأكبر من اللاجئين فى منطقة غرب أفريقيا، حيث يصل العدد الإجمالى للاجئين الذين كانت تستضيفهم غينيا فى أواخر عام ١٩٩٧ إلى حوالى نصف مليون لاجئ، من بينهم ١٩٠ ألف لاجئ من ليبيريا، و٣٧٠ ألف لاجئ من سيراليون. وكانت غينيا قد منحت حق اللجوء إلى ٤٢٠ ألف لاجئ ليبيرى، و٢٥٠ ألف لاجئ من سيراليون .وقد وصل أول اللاجئين الليبيريين فى أوائل التسعينات، الذين فروا من القتال بين الجبهة الوطنية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور والجنود الموالين للرئيس السابق صمويل دو، وكان معظم هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال وكبار السن. أما اللاجئون القادمون من سيراليون، فقد بدأ وصولهم إلى غينيا فى عام ١٩٩١ هربا من القتال بين الجيش والجبهة الثورية المتحدة بقيادة فوداى سنكوح، وأقام معظمهم فى معسكرات أو قرى صغيرة فى منطقة فوركاريا الواقعة جنوب غرب كوناكرى، بالقرب من مناطق الحدود بين سيراليون وغينيا. وعقب انتخاب الرئيس تيجان كباح فى سيراليون فى ١٥ مارس ١٩٩٦، وتوقيع اتفاقية السلام بين الحكومة والمعارضة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦، بدأت المفوضية العليا لشئون اللاجئين فى إعادة توطين لاجئى سيراليون فى فبراير ١٩٩٧، كما بدأت فى ترحيل عشرات الآلاف منهم بواسطة القوارب والطائرات والطرق البرية.

٣ - السودان، استضاف السودان عددا ضخما من اللاجئين منذ عقد السبعينات، والذين فروا من أوطانهم بسبب الحروب الأهلية والمجاعة، حيث يأوى السودان اكثر من ٣٨٢ ألف لاجئ، من بينهم ٣٤٢ ألف لاجئ إريترى، ٣٥ ألف لاجئ أثيوبى، وآلاف اللاجئين من دول أخرى .ويعتبر حوالى ٤٥٪ من هؤلاء اللاجئين من البدو الرحل، و٣٥٪ من المزارعين، و٢٠٪ من شبه البدو وسكان المدن. وقد قدمت المفوضية العليا لشئون اللاجئين المساعدات إلى نصف اللاجئين فى السودان فى ٣٠ مركز استقبال ومنطقة استيطانية، فى حين أن النسبة الأخرى من اللاجئين عاشت وسط السودانيين بصورة طبيعية لعدة عقود من الزمن .وقد قدمت حوالى ١٥ منظمة تطوعية غير حكومية - تعمل بالتعاون مع مفوضية شئون اللاجئين - الدعم إلى هؤلاء اللاجئين، وبالذات من حيث خدمات المياه والغذاء والإغاثة الإنسانية والتعليم الابتدائى، ومساعدتهم فى بدء مشروعات زراعية متواضعة .وقد بدأت المفوضية العليا فى برنامج لترحيل اللاجئين من السودان، ورحلت ٢٥ ألف لاجئ إريترى و٦٢ ألف لاجئ أثيوبى إلى بلادهم عامى ٩٤ - ١٩٩٥ . وفى جنوب السودان، كانت الحكومة السودانية تحارب عناصر جيش التحرير الشعبى السودانى، وكان المواطنون السودانيون يفرون من ديارهم، حيث هرب ٢٠٩ ألف لاجئ سودانى إلى أوغندا، و١١٠ ألف لاجئ إلى الكونغو الديمقراطية، و٧٨ ألف لاجئ إلى أثيوبيا، و٢٨ ألف لاجئ إلى كينيا، و٢٧ ألف لاجئ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤ - إثيوبيا، تعتبر أثيوبيا من اكبر الدول المضيفة للاجئين فى أفريقيا، حيث تستضيف اكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ، من بينهم ١٨٠ ألف لاجئ من الصومال، و٧٠ ألف لاجئ من السودان .وكانت أثيوبيا قد استقبلت على أراضيها فى ٣١ مارس ١٩٩٧ اكثر من ٣٣٨ ألف لاجئ، استقروا فى ١٢ معسكرا مخصصا للاجئين، وفى المناطق الريفية .ومن بين هؤلاء اللاجئين، استضافت أثيوبيا ٢٨٥ ألف لاجئ صومالى، و٣٥ ألف لاجئ سودانى، و٨ آلاف لاجئ جيبوتى، و٨ آلاف لاجئ كينى. وقد وصلت الدفعات الأولى من اللاجئين الصوماليين إلى أثيوبيا بين عامى ١٩٨٨ - ١٩٩٢، هربا من الحرب الأهلية والمجاعة فى الصومال. وقد وصل اللاجئون الصوماليون الآخرون فى نهاية عام ١٩٩٤، بعد اندلاع الاشتباكات العشائرية هناك. وفى شمال غرب الصومال، التى تعتبر موطن الأغلبية العظمى من اللاجئين، نشأت درجة عالية من الاستقرار، مما ساعد على عودة اللاجئين .وقد بدأت عودة اللاجئين بصورة منظمة فى فبراير ١٩٩٧ ، أما بالنسبة للاجئين السودانيين فى أثيوبيا، فقد فروا من بلادهم هربا من الحرب الأهلية التى اشتعلت منذ عام ١٩٨٤، وكان معظمهم ينحدرون أصلا من منطقة أعالى النيل فى السودان. أضف إلى ذلك، إن عدة آلاف من اللاجئين الجيبوتيين ذوى الأصول العفرية وصلوا إلى شمال شرق أثيوبيا عقب الصراعات الإثنية والحرب الأهلية فى جيبوتى. وقد ساعد اتفاق السلام الذى تم توقيعه فى عام ١٩٩٤ فى جيبوتى على فتح الطريق أمام عودة اللاجئين الجيبوتيين إلى ديارهم، إلا أن أعدادا ضخمة منهم فضلت البقاء فى أثيوبيا .ومن بين اللاجئين المقيمين فى أثيوبيا، يوجد حوالى ٨ آلاف لاجئ كينى كانوا قد هربوا من بلادهم بسبب الاشتباكات الإثنية فى شمال شرق كينيا فى عام ١٩٩٣ .

٥ - الكونغو الديمقراطية، يصل عدد اللاجئين الذين تستضيفهم جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اكثر من ٢٨٥ ألف لاجئ، اغلبهم من أنجولا المجاورة، ويصل عددهم إلى ١٥٠ ألف لاجئ، و٦٨ ألف لاجئ سودانى، و١٩ ألف لاجئ من بوروندى، و٣ آلاف لاجئ من أوغندا، و٣٣ ألف

لاجئ من رواندا، و١١ ألف لاجئ من الكونغو. وقد شهدت الكونغو الديمقراطية واحدة من اكبر تحركات اللاجئين واكثرها درامية فى تاريخ أفريقيا .ففى أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧، عاد ما يزيد عن ٨٠٠ ألف لاجئ رواندى من الهوتو، الذين كانوا قد فروا إلى زائير السابقة فى صيف عام ١٩٩٤، عادوا من زائير إلى رواندا. وكان الدافع وراء هذه العودة هو اشتعال الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) بين نظام الرئيس السابق موبوتو وقوات المعارضة بقيادة كابيلا .ورغم ذلك، فقد ظلت الكونغو تستضيف حوالى ٤٠٠ ألف لاجئ بوروندى، وحوالى ١٦٠ ألف لاجئ أنجولى فى مناطق شابا وباس كونجو، بالإضافة إلى ١١١ ألف لاجئ سودانى، و٨,٥٠٠ لاجئ أوغندى، ويمثل النساء والأطفال النسبة الأكبر من هؤلاء اللاجئين.

٦ - كينيا، تعتبر كينيا واحدة من اكبر الدول المضيفة للاجئين فى أفريقيا، بحكم وقوعها فى قلب منطقة بالصراعات الداخلية، مما أدى إلى وجود اكثر من ٢١٣ ألف لاجئ فى أراضيها، هربوا إلى الأراضى الكينية من الدول المجاورة، ويعتبر اللاجئون الصوماليون هم الأكبر عددا من بين جميع اللاجئين الموجودين فى الأراضى الكينية، حيث يصل عددهم إلى حوالى ١٤١ ألف لاجئ نزحوا إلى كينيا هربا من الحرب الأهلية والمجاعة التى ضربت الصومال منذ أوائل التسعينات، يليهم اللاجئون السودانيون الذين يصل عددهم إلى اكثر من ٦٤ ألف لاجئ، ثم اللاجئون الأثيوبيون بحوالى ٨,٢٠٠ لاجئ، ويليهم اللاجئون الأوغنديون، وعددهم ٥,٥٠٠ لاجئ، ويأتى بعد ذلك لاجئون من كل من أثيوبيا وبوروندى والكونغو الديمقراطية وموزمبيق.

٧ - ساحل العاج، أدت الحروب الأهلية فى كل من ليبيريا وسيراليون إلى تدفق اللاجئين الفارين من هاتين الدولتين إلى الدول المجاورة فى غرب أفريقيا. وتعتبر ساحل العاج ثانى اكبر دولة فى غرب أفريقيا - بعد غينيا - من حيث عدد اللاجئين الموجودين فى أراضيها، حيث تستضيف اكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ، اغلبهم من ليبيريا ويقدرون بحوالى ١٣٥ ألف لاجئ، بالإضافة إلى اكثر من ألف لاجئ من سيراليون.

٨ - أوغندا، تستضيف أوغندا اكثر من ٢٢٠ ألف لاجئ، اغلبهم من السودان، حيث يقدر عدد اللاجئين السودانيين فى أوغندا بحوالى ٢٠٠ ألف لاجئ، بالإضافة إلى اكثر من ٨ آلاف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، واكثر من ٨ آلاف لاجئ من رواندا، وحوالى ٦٠٠ لاجئ من السودان.

٩ - الجزائر، تستضيف الجزائر عددا كبيرا من اللاجئين الفارين من الصراعات الداخلية فى الدول المجاورة، يصل عددهم إلى اكثر من ١٦٥ ألف لاجئ، وكان الصراع فى الصحراء الغربية بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو سببا لتدفق موجات كبيرة من اللاجئين الصحراويين إلى الجزائر منذ السبعينات، وصلت اعدادهم إلى حوالى ١٦٥ ألف لاجئ صحراوى، فى حين يوجد فى الجزائر أيضا حوالى ٣,٢٠٠ لاجئ من مالى، بالإضافة إلى ٥٠٠ لاجئ من النيجر.

١٠ - زامبيا، تعتبر زامبيا اكبر دولة مضيفة للاجئين فى منطقة الجنوب الأفريقى، حيث تستضيف أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ، فروا إليها من دول جنوب ووسط وشرق أفريقيا، واغلب هؤلاء اللاجئين من أنجولا، ويصل عددهم إلى اكثر من ١٦٣ ألف لاجئ أنجولى، بالإضافة إلى ٣٦ ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، و٢,١٠٠ لاجئ من رواندا، و١,٧٠٠ لاجئ من بوروندى، بالإضافة إلى ٦٠٠ لاجئ من الصومال.

وفى ضوء هذه الأرقام، يبدو واضحا أن هناك العديد من الدول الأفريقية التى تعتبر دول منشأ وملجأ للاجئين فى نفس الوقت، فهذه الدول طاردة للاجئين بسبب الصراعات الداخلية بها، ولكنها فى الوقت نفسه مستقبلة للاجئى الدول المجاورة الفارين من الصراعات الداخلية فى تلك الدول. ويندرج العديد من الدول الأفريقية ضمن هذه الفئة، حيث تنطبق فئة دول المنشأ - الملجأ على كل من السودان وأثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وأنجولا وليبيريا وسيراليون، بل أن الكثير من هذه الدول يعتبر من اكبر الدول الأفريقية من حيث إفراز اللاجئين الوطنيين واستضافة اللاجئين الأجانب فى آن واحد معا.

### ثالثا: النزوح الداخلى:

ترتبط ظاهرة النزوح الداخلى ارتباطا أساسيا بالنزاعات المسلحة الداخلية فى الدولة الواحدة، والتى تجبر أعدادا غفيرة من السكان على الهرب فى فترات قصيرة من الوقت، والتكدس فى مناطق معينة .وهناك نوعان من النزوح، الأول هو النزوح التلقائى الناجم عن الفرار الطوعى للسكان بعيدا عن الظروف التى تهدد حياتهم، والثانى هو النزوح القسرى الناجم عن الترحيل المنظم للسكان و النقل إلى مواقع أخرى، والذى تستخدم القوة فى تنفيذه. ومع ذلك، فان هناك الكثير من التعقيدات التى تحيط بظاهرة النزوح الداخلى، أبرزها أن من غير السهل فى الكثير من الحالات التمييز بدقة بين النزوح التلقائى والنزوح المنظم للسكان، بالإضافة إلى صعوبة إدراج السكان النازحين بسبب الكوارث البيئية ومشروعات التنمية الأساسية. وفى الكثير من الأحيان، يتداخل اللاجئون الأجانب والنازحون الوطنيون جنبا إلى جنب، ويكونون جميعا فى حاجة متماثلة للحماية والمعونة، رغم اختلاف أوضاعهم القانونية .

أضف إلى ذلك، ان من الصعب فى الكثير من الحالات تحديد متى تنتفى صفة النازح داخليا عن الشخص، فهو لم يعبر أية حدود دولية، ولكنه ربما يفضل البقاء الطوعى فى موطن إقامته الجديد .وأخيرا، فان من غير الممكن التحقق

من أعداد ومواقع السكان النازحين داخليا على مستوى العالم عموما، وعلى مستوى القارة الأفريقية خصوصا، ليس فقط بسبب صعوبات التعريف السابق ذكرها، ولكن أيضا لأن هذه المشكلة تتسم بغلبة الصبغة السياسية الحساسة، حيث تكون الحكومات عادة غير راغبة فى الاعتراف بوجود مثل هؤلاء السكان فوق أراضيها، لأن ذلك ربما يعد دلالة على فشل الدولة فى حماية مواطنيها، علاوة على أن السكان النازحين أنفسهم ربما يمتنعون عن إبلاغ السلطات المحلية عن وضعهم ولا يقيمون فى مخيمات واضحة، بالإضافة إلى صعوبات جمع البيانات عن النازحين فى مناطق الصراعات المسلحة.(٣٢)

وعلى أية حال، فإن الفارق بين اللاجئين والنازحين، أى الفارق بين الأشخاص الفارين من بلدهم عبر الحدود الدولية وأصبحوا لاجئين فى دولة أخرى وبين الأشخاص الذين غادروا أماكن إقامتهم المعتادة، طوعا أو قسرا، ولكنهم ظلوا داخل حدود بلادهم، يتمثل أساسا فى مجموعة عريضة من المتغيرات هى :طبيعة التهديد المؤثر على أمن السكان، وطرق الهروب المتاحة أمامهم، ومدى قربهم من الحدود الدولية والمراكز الحضرية وغيرها من أماكن اللجوء المحتمل، والموارد المالية والأصول الأخرى التى يمتلكونها، ومواقع عائلاتهم وقبائلهم وجالياتهم، ومدى توافر الحماية والرعاية من جانب المنظمات القومية والدولية. فمن حيث المبدأ، ينشأ النزوح الداخلى بسبب أى نزاع مسلح أو عنف اجتماعى، وتزداد كثافة النزوح كلما حمى وطيس النزاع، حيث ينتقل الأفراد والأسر بعيدا عن مناطق الخطر، ويتجهون إلى المدن أو المستوطنات التى يحتلونها بوضع اليد، ويتشابهون فى الكثير من الحالات مع المهاجرين من الريف إلى الحضر .وتوفر الأماكن الجديدة مزايا اكبر للنازحين بسبب الأمن النسبى بها، كما أنها عادة ما توفر فرصا مختلفة للعمالة وكسب العيش والحصول على الخدمات العامة .ويختار السكان النازحون البقاء فى وطنهم الأصلى، بدلا من السعى إلى اللجوء فى الخارج، بسبب الاعتبارات الجغرافية، مثل وعورة الطرق الحدودية أو البعد الشديد عن حدود البلاد، كما أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والعمرية – مثل الثروة والوضع الاجتماعى والسن والقدرة البدنية – تلعب دورا هاما فى تحديد خيارات الهروب داخليا وخارجيا.(٣٣)

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، إلا أن هناك اتفاقا دوليا عريضا على أن حجم مشكلات السكان النازحين داخليا فى القارة الأفريقية يصل إلى حوالى ١٦ مليون نسمة، فى حين يتراوح إجمالى الظاهرة فى العالم ما بين ٢٥ – ٣٠ مليون نسمة، أى أن نسبتهم فى أفريقيا تتراوح ما بين ٥٣ – ٦٤٪. وتعتبر السودان وليبيريا وسيراليون وأنجولا وبوروندى بمثابة النماذج الابرز على هذه الظاهرة على المستوى الأفريقى. ففى السودان، يوجد اكبر عدد من السكان النازحين داخليا فى العالم، ويصل إلى حوالى أربعة ملايين نسمة .وقد اتجه ما يصل إلى مليونى نسمة من هذا العدد من الجنوب إلى الخرطوم والشمال، ويقيم الكثيرون منهم فى مخيمات خاصة بهم وحدهم .

أما فى ليبيريا وسيراليون، فإن الحروب الأهلية فى هاتين الدولتين أدت إلى نشوء نمط معقد من الهجرة القسرية داخل كل واحدة منهما. ويقدر عدد الأشخاص النازحين داخليا فى سيراليون بحوالى ٨٠٠ ألف شخص فى منتصف عام ١٩٩٧ عقب الانقلاب العسكرى هناك .وفى أنجولا، كان ما يصل إلى ١,٢ مليون شخص ما يزالون نازحين فى أنجولا فى مطلع عام ١٩٩٧، وليس فى استطاعتهم العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب انعدام الأمن وقطع الطريق ووجود ألغام أرضية فى تلك المناطق .وأخيرا، كان عدد الأشخاص النازحين داخليا فى بوروندى فى منتصف عام ١٩٩٧ يقدر بمليون شخص بسبب التوترات الإثنية بين الهوتو والتوتسى.(٣٤)

## المبحث الثالث

## نتائج مشكلة اللاجئين فى ظل الحروب الأهلية الافريقية

يتسبب اللاجئون فى العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء فى دول المنشأ أو فى دول الملجأ .وتعود هذه المشكلات إلى أن فرار اللاجئين من بلد المنشأ يؤدى إلى حدوث اختلالات فى التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل تقوية أو إضعاف الجماعات المتصارعة بفعل التغير فى التوازن السكانى، أو بسبب الآثار السلبية لظاهرة اللاجئين على النشاط الاقتصادى فى بلد المنشأ بسبب نقص الأيدى العاملة. وبالمثل، يتسبب اللاجئون فى مشكلات مماثلة فى بلد الملجأ، بسبب ما يحدثونه من ضغوط على الموارد البيئية المحدودة أو على موارد الدولة المستقبلة للاجئين أو بسبب تورطهم بشكل أو بآخر فى الصراعات السياسية فى دول الملجأ .وبالتالى، فإن الحروب الأهلية تكون سببا فى العديد من المشكلات على كافة الأصعدة، على النحو التالى:

### أولا : النتائج السياسية لمشكلة اللاجئين :

من الناحية السياسية، تؤدى ظاهرة اللاجئين إلى العديد من الآثار والنتائج، سواء بالنسبة لدولة المنشأ أو بالنسبة إلى دولة الملجأ. فبالنسبة لدولة المنشأ، تؤدى هذه الظاهرة

٣٢ – المفوضية العليا لشئون اللاجئين، م .س .ذ، ص.ص ٩٩–١٠٤.
٣٣ – المصدر السابق نفسه، ص.ص ١٠٥–١١٢.
٣٤ – المصدر السابق نفسه، ص.ص ١٠٥–١٠٧.

إلى التأثير سلبا على الوعاء السكانى للأطراف المتصارعة، حيث أن الحكومة وجماعات المعارضة تستمد قوتها البشرية من حجم ما يتوافر لها من طاقات بشرية، ويؤدى فرار الأفراد إلى الخارج إلى الانتقاص من حجم الطاقات البشرية المتاحة للجانبين، ويكون الطرف الأكثر تضررا هنا هو الطرف الذى شهدت جماعته الإثنية درجة اكبر من الفرار إلى الخارج. أضف إلى ذلك، إن هذه الظاهرة تؤدى إلى تفاقم أزمة الاندماج الوطنى فى دولة المنشا لأن حالات هروب اللاجئين تكون فى الكثير من الحالات نتاجا لممارسات عدوانية لإبادتهم أو لإخضاعهم أو لدفعهم إلى الهرب من مناطق إقامتهم الأصلية .وفى جميع هذه الأحوال، يحمل اللاجئون الفارون إلى الدول الأخرى مشاعر مريرة تجاه أولئك الذين اضطروهم إلى الهرب من موطنهم الأصلى، ويتحينون الفرصة بكافة الطرق للانتقام منهم والعودة إلى مواطنهم الأصلية منتصرين، كما حدث فى حالة اللاجئين التوتسى الروانديين فى أوغندا .وبالتالى، فإن هذه النتائج تؤدى إلى المزيد من التسييس للظاهرة الإثنية فى دول الحروب الأهلية، ما يتسبب فى المزيد من تفاقم الصراعات الداخلية بها.

أما بالنسبة إلى دول الملجأ، فإن جماعات اللاجئين القادمين من الدول الأخرى، والتى ترتبط فى اغلب الأحيان بجماعات إثنية قاطنة بالقرب من حدود دولة مجاورة أو قد تمتد بأقرانها على جانبي الحدود، تؤدى إلى بروز المخاوف من حدوث اختلال فى التوازن الأثنى داخل دولة الملجأ .ومن ثم، يتخذ السكان المنتمون إلى جماعات أثنية أخرى مواقف عدائية حيالهم، وهو ما قد يتسبب فى اشتعال صراعات جديدة فى دولة الملجأ. أضف إلى ذلك، أن بعض النظم الحاكمة تلجأ فى بعض الأحيان إلى الاستعانة باللاجئين لتعزيز قبضتها على الحكم، كما أن اللاجئين يكونون سببا للتوتر الداخلى فى دول الملجا أثناء فترة التحول الديمقراطى، لأن الانتخابات والمنافسة السلمية على السلطة تؤدى إلى مناقشة جميع القضايا، ومن بينها ملف اللاجئين، والذين عادة ما يكونون مصدرا للضيق والتبرم لدى أبناء البلد الأصليين، مما يقلل من ترحيب هذه الدولة باستضافة اللاجئين .وفى الوقت نفسه، فان عملية التحول الديمقراطى تؤدى عادة إلى تقوية المشاعر الوطنية، مما يدفع المواطنين إلى الإحساس بأن اللاجئين وغيرهم من الغرباء يمثلون مصدرا لكل مشكلات الدولة، وربما يزداد العداء للاجئين إذا شاعت تكهنات بمشاركة اللاجئين فى الانتخابات، مما يزيد من حدة العداء لهم فى دولة الملجأ، ويصبح اللاجئون موضوعا سياسيا أساسيا فى دولة الملجا.(٣٥)

وبشكل عام، فإن ظاهرة اللجوء لا توفر فى الأغلب حلا لحماية اللاجئين، حيث تتسم أوضاع اللاجئين فى المخيمات خصوصا، وفى بلدان الملجأ عموما، بعدم الأمان. وتشير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى أن نسبة كبيرة للغاية من اللاجئين تعانى من ضعف معايير الحماية المتاحة لهم، وهو ما يكون نتاجا لعدد من الاعتبارات، مثل :رفض منحهم حق اللجوء، وتهديد الأمن الجسدى والإنسانى للسكان المنفيين، وضعف الالتزام بمبدأ العودة الاختيارية للوطن. فمن حيث رفض اللجوء، تشير تقويمات مسئولى المفوضية إلى أن هناك العديد من الدول التى تغلق حدودها فى وجه اللاجئين. وقد منعت بعض الدول اللاجئين الأجانب من دخول أراضيها، خوفا من آثار ذلك على الاستقرار الداخلى بها. وأبرز مثال على ذلك أن تنزانيا والكونغو الديمقراطية أغلقتا حدودهما فى عام ١٩٩٦ فى وجه اللاجئين الهوتو الهاربين من بوروندى .

أما بالنسبة لتهديد الأمن الجسدى والإنسانى للاجئين، فإن اللاجئين يتعرضون فى الكثير من الحالات لمخاطر جسيمة على حياتهم بسبب التهديدات العديدة، مثل عسكرة وتسييس مخيمات اللاجئين من قبل الجماعات المسلحة ووقوع هجمات مسلحة على المخيمات والتجنيد القسرى للصبية والذكور البالغين اللاجئين فى الجيوش وجماعات المعارضة والاعتداء الجنسى على اللاجئين ومضايقتهم وعرقلة جهود الإغاثة والمساعدة الإنسانية التى تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية .ومن ابرز الأمثلة على ذلك التهديدات الجسيمة التى تعرض لها اللاجئون الروانديون فى مخيماتهم فى الكونغو الديمقراطية وتنزانيا التى أقيمت فى عام ١٩٩٤، أما بالنسبة لحق العودة، فإن نسبة كبيرة من اللاجئين الأفارقة الذين عادوا فى السنوات الأخيرة إلى أوطانهم لم يفعلوا ذلك لأن الظروف أصبحت أكثر أمانا فى بلدهم الأصلى، ولكن لأن الظروف أصبحت شديدة الخطورة فى البلد الذى لجأوا إليه، مما اضطرهم إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية.(٣٦)

وبالتالى، فإن هذه الأوضاع تشير فى جانب هام للغاية إلى الصعوبات المحيطة بعودة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية، حيث أن العودة تتم فى اغلب الأحوال بطرق غير منظمة، كما أن الدافع الرئيسى للعودة بالنسبة للاجئين يتمثل فى انهم يجدون أن الأوضاع فى بلدانهم الأصلية تظل افضل من الناحية المعيشية والأمنية من الأوضاع فى الدول المضيفة. وتعود هذه التعقيدات أساسا إلى وجود حالة من عدم الوضوح فى الفكر العالمى بشأن كيفية إعادة اللاجئين

---

٣٥ – د .إبراهيم احمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى افريقيا"، فى د .إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) م. س .ذ.، ص ٤٠.

٣٦ – المفوضية العليا لشئون اللاجئين، م .س .ذ.، ص.ص ٦٤–٦٨.

إلى أوطانهم الأصلية، وليست هناك استراتيجية دولية عليا لهذا الغرض، مما أدى إلى حدوث فوضى عارمة فى تخطيط وتنفيذ المساعدات الدولية المقدمة إلى اللاجئين(٣٧)، كما تعود هذه التعقيدات أيضا إلى عجز المجتمع الدولى أصلا عن ابتداع آليات قانونية جديدة للتعامل مع مشكلة اللاجئين، حيث أن ميثاق الأمم المتحدة للاجئين كان قد صدر عام ١٩٥١ لمعالجة أوضاع بقايا اللاجئين عن الحرب العالمية الثانية، ولم يعد صالحا لمعالجة المشكلات اللاجئين المعقدة فى عالم اليوم.(٣٨)

**ثانيا: الأبعاد الأمنية لمشكلة اللاجئين:**

على الرغم من أن مشكلة اللاجئين تعتبر فى الأساس مشكلة إنسانية بالنسبة للدول المضيفة، إلا أنها تتسبب فى الكثير من الحالات فى نشوب مشكلات أمنية لهذه الدول. وينبع ذلك أساسا من طبيعة السياق السياسى الذى تنشأ فيه ظاهرة اللاجئين، فهى تحدث بوصفها نتيجة مباشرة للصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية، ويهرب اللاجئون إما بسبب الاضطهاد من جانب نظم الحكم فى بلادهم الأصلية أو هربا من مناطق الصراع بين الحكومة وجماعات المعارضة. وفى كلتا الحالتين، يمكن أن يكون اللاجئون سببا فى انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، لأن اللاجئين يكونوا محملين بمشاعر انتقامية شديدة، كما أن ظروفهم المعيشية فى الدول المضيفة تكون سيئة بدرجة لا توفر لهم بديلا يجعلهم يخلقون لأنفسهم حياة جديدة تماما، وكان طموحهم الأكبر منصبا على السعى إلى العودة إلى بلادهم الأصلية، وهو هدف لا يتحقق إلا بالقوة المسلحة فى مواجهة النظم الحاكمة، بالإضافة إلى أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين يمكن أن تؤدى إلى نشوء توترات أو صراعات بينهم وبين نظم الحكم فى الدول المضيفة أو بينهم وبين جماعات أثنية أو سياسية معينة فى تلك الدول. وبشكل عام، فإن من الممكن تحديد مجالات تأثير ظاهرة اللاجئين على الحروب الأهلية فى أفريقيا من النواحى الأمنية فى النقاط التالية(٣٩):

١ - إن معسكرات اللاجئين يمكن أن تكون منابع لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب جماعات المعارضة أو حتى من جانب حكومات الدول المضيفة إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدولة المصدرة للاجئين. ويكون التجنيد سهلا لأن اللاجئين تكون لديهم مشاعر عارمة من الإحباط بسبب اضطرارهم إلى الهرب من بلادهم الأصلية، واضطرارهم إلى قبول العيش فى ظروف اقتصادية وإنسانية بالغة القسوة فى الدول المضيفة لهم .ولذلك، عادة ما تكون هناك مشاعر انتقامية عنيفة لدى اللاجئين من أجل الانتقام من نظام الحكم فى بلدهم الأصلية الذى اضطرهم إلى الهرب واللجوء إلى الدول الأخرى، كما أن عملية التجنيد فى معسكرات اللاجئين تصبح أكثر سهولة من الناحية الإثنية إذا كان هؤلاء اللاجئون ينتمون إلى جماعة أثنية واحدة، أو حتى من جماعات أثنية مختلفة، ولكن يجمعها العداء المشترك لنظام الحكم الذى كان سببا فى هروبهم من بلادهم الأصلية .ومن ناحية أخرى، فإن معسكرات اللاجئين ربما توفر مجالا ملائما للقيام بعمليات التدريب العسكرى اللازمة لإعداد المقاتلين اللازمين لشن الحرب ضد نظام الحكم فى الدول الأصلية، وكان العديد من جماعات المعارضة تلجأ فى الكثير من الأحيان إلى تجنيد المراهقين والأطفال فى صفوفها، نظرا لحاجتها الشديدة إلى المقاتلين للمشاركة فى عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية .وفى الكثير من الحالات، كانت عمليات التجنيد تتم بصورة قسرية، بحيث يتم إجبار المراهقين والذكور القادرين على القتال، رغما عنهم، على الانضمام إلى صفوف جماعات المعا[illegible]، والمشاركة فى عملياتها العسكرية ضد نظام الحكم فى الدولة التى هربوا منها .

٢ - إن تدفقات اللاجئين يمكن أن تؤدى إلى نشوء مجتمعات بائسة ومحرومة، وتعانى من نقص حاد فى الخدمات، بالإضافة إلى البؤس الشديد فى الأوضاع المعيشية، وهو ما قد يؤدى إلى نشوب صراعات عنيفة على الغذاء والمياه والسكن من جانب اللاجئين، وأيضا بينهم وبين المواطنين الأصليين، وبالذات من سكان مناطق إيواء

---

(37) Tim Allen & Hubert Morsink, "Introduction: When Refugees Go Home?", in Tim Allen & Hubert Morsink (eds.), When Refugees Go Home: African Experience (London: United Nations Research Institute for Social Development, James Currey Ltd., and Africa World Press, 1994), p. 12.

(38) Walter Kalin, "Refugees and Civil Wars: Only a Matter of interpretation?", International Journal of Refugees Law, Vol. 3, No. 3, July 1991. p.p. 435 - 451.

٣٩ - اعتمد الباحث فى رصد الخطوط العريضة لتأثير اللاجئين فى انتشار الحروب الأهلية على :

Stephen John Stedman, "Conflict and Conciliation in Sub-Saharan Africa", in Michael E. Brown (ed.), The International Dimension of Internal Conflict (Cambridge & London: The M.I.T. Press, C.S.I.A. Studies in International Security, 1996), p.p. 246-247. And Stuart Hill & Donald Rothchild, "The contagion of political conflict in Africa and the world", Journal of Conflict Resolution, (Ann Arbor, Michigan, U.S.A.: University of Michigan), Vol. 30, No. 4, Dec. 1986.

معسكرات اللاجئين أو أماكن اللاجئين. وعلى الرغم من أن معسكرات اللاجئين أو أماكن تجمعاتهم تحصل فى الأغلب على مساعدات دولية من جانب المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أو من جانب الجمعيات الإنسانية الدولية، إلا أن هذه المساعدات الإنسانية تكون غير كافية فى الكثير من الأحيان، ولا تسمح إلا بيقاء اللاجئين على قيد الحياة، بالإضافة إلى أنها تتركز أساسا فى مجالات توفير الغذاء، ولا تمتد أصلا إلى مجال تحسين البنية الأساسية فى أماكن إيواء اللاجئين وتوفير مستوى معقول من المعيشة لهم، بالإضافة إلى أن المساعدات الإنسانية الخارجية تتعرض – برغم قلتها الشديدة – للتوقف لأسباب عديدة، مثل تعرض قوافل المساعدات لعمليات السلب والنهب أو عدم توفير الحماية الكافية لفرق المساعدات الإنسانية، مما يضطر المنظمات الدولية أو الجمعيات الدولية إلى سحب فرقها من مناطق الخطر خوفا على سلامتهم أفرادها. وفى ظل هذه الحالات، فإنه إذا لم يكن لدى السلطات الحكومية المحلية القدرة على التعامل مع مثل هذه الصراعات، فإن ذلك يمكن أن يؤدى إلى استفحال حدة الصراعات داخل معسكرات اللاجئين أو أماكن أقامتهم.

٣ – إن معسكرات اللاجئين غالبا ما تفرض أعباء اقتصادية وصحية على المجتمعات القريبة والمجاورة، كما تستنزف الموارد الاقتصادية للدول المضيفة، وهو ما يمكن أن يكون سببا فى نشوء حساسيات بين الجانبين. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسألة تتأثر بقوة بإمكانيات الحكومات المضيفة ومدى قدرتها على استيعاب اللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية لهم، كما تتأثر أيضا بسياسات وردود أفعال المجتمع الدولى، وبالذات فيما يتعلق بما إذا كانت الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية تشارك فى تحمل أعباء إيواء وإعاشة اللاجئين. ففى حالة ما إذا كانت الدول المضيفة قادرة على تحمل أعباء اللاجئين، وإذا كان المجتمع الدولى يشارك بقدر كاف فى هذه الأعباء، فإن ذلك يمكن أن يقلل من الآثار الأمنية للاجئين، والعكس صحيح، ويعنى ذلك أنه ليس من الضرورى أن يكون اللاجئون قوة مقوضة للاستقرار الداخلى فى الدول المضيفة، وإنما يتوقف ذلك على العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ويبدو تأثير اللاجئين فى انتشار الحروب الأهلية على الصعيد الإقليمى واضحا بقوة فى منطقة وسط أفريقيا، وبالذات بين كل من رواندا وأوغندا، حيث كانت هناك ارتباطات مباشرة فى الحروب الأهلية فيهما. فقد هرب عشرات الآلاف من اللاجئين التوتسيين من رواندا فى عقدى الخمسينات والستينات إلى أوغندا وتنزانيا. وقام أبناء وأحفاد هؤلاء اللاجئين بتشكيل ميليشيات تسعى إلى العودة بقوة السلاح إلى رواندا، وظلوا يحلمون دوما بالعودة إلى بلادهم. وفى ظل عدم الاستقرار الداخلى فى أوغندا، وجد التوتسى اللاجئون أنفسهم طرفا فى الصراعات الداخلية، حيث استعان عيدى أمين بهم كأدوات قمع للمعارضة الأوغندية، ولذلك ما أن انهار هذا النظام فإن ميلتون اوبوتى اتجه إلى مطاردتهم وعقابهم، مما دفعهم إلى التعاون مع يورى موسيفينى، الذى تعود أصوله أيضا إلى مجموعة عرقية قريبة من التوتسى، هى قبيلة (الانكولى)، وضمهم موسيفينى إلى قواته أثناء فترة الحرب الأهلية، وأصبحوا العمود الفقرى لقواته، كان معظم قادته منهم أيضا، حتى أمكنه السيطرة على حكم أوغندا عام ١٩٨٦، ثم قدم لهم العون بعد ذلك فشكلوا الحركة الوطنية الرواندية عام ١٩٩٠، وحصلوا على أسلحة من الجيش الأوغندى، وتمكنوا بالفعل من السيطرة على البلاد، الاستيلاء على الحكم فى عام ١٩٩٤ .

## ثالثا: النتائج الاقتصادية لمشكلة اللاجئين:

يتوقف التأثير الاقتصادى لظاهرة اللاجئين، سلبا أو إيجابا، على عملية التنمية الاقتصادية فى الدول المضيفة، على أربعة عوامل رئيسية هى: سياسات الحكومات المضيفة تجاه اللاجئين، وردود الأفعال الدولية نحو مشكلة اللاجئين، واتجاه السكان المحليين نحو اللاجئين، وطبيعة الدوافع والنوايا الموجودة لدى اللاجئين أنفسهم.(٤٠) وفى هذا الإطار، فإن هناك القليل جدا من الحالات التى يلعب فيها اللاجئون دورا إيجابيا فى دول الملجأ على الصعيد الاقتصادى، حيث ادخل اللاجئون الأوغنديون فى جنوب السودان – مثلا – محاصيل جديدة، وزادوا من الإنتاج الزراعى فى المناطق التى استقروا فيها، كما أن اللاجئين الموزمبيقيين فى زامبيا اجتذبوا المعونة الدولية لمنطقة أهملتها جهود التنمية الوطنية طويلا. ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة اللاجئين تؤدى إلى أضرار كبيرة بالنسبة لدولة الملجأ ودولة المنشأ. فبالنسبة لدولة المنشأ، يؤدى هروب السكان إلى الدول المجاورة إلى هروب القوى العاملة المدربة وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول إلى خارج البلاد، وهو ما يزيد من حدة الصراع الداخلى لأن هذه التطورات تؤدى إلى المزيد من التدهور الاقتصادى، مما يؤدى إلى المزيد من الفقر، وبالتالى تفاقم الصراع.(٤١)

أما فى دولة الملجأ، فإن الدول الأفريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية، وتمثل تكلفة استضافة اللاجئين

---

(40) Gaim Kibreab, "Eritrean and Ethiopian Refugees in Khartoum: What the Eye Refuses to See?", African Studies Review, Vol. 39, No. 3, December 1996. p. 169.

٤١ – د .إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى أفريقيا"، فى د .إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، م. س .ذ.، ص ٤١.

عبئا هائلا على كاهل الدول المضيفة، مما كانت له نتائج كارثية على بعض دول الملجأ الأفريقية، حيث يشكل اللاجئون ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد فى الدول المضيفة، وشهد الكثير من الدول الأفريقية المستقبلة للاجئين نقصا فى الموارد والمواد الغذائية، ولاسيما أن معظم الدول الأفريقية تعانى أصلا من ضعف قدراتها الاقتصادية. ورغم أن بعض المنظمات الدولية والتطوعية تقدم المساعدات الغذائية والإنسانية إلى اللاجئين، إلا أن جانبا كبيرا من احتياجات اللاجئين يتم تغطيته من السوق المحلية. أضف إلى ذلك، أن اللاجئين ينافسون العمالة المحلية فى بعض المهن الرخيصة، بحكم أن اللاجئين يمثلون عمالة رخيصة جدا، علاوة على انتشار المساكن العشوائية فى دول الملجأ.(٤٢)

وبالتالى، فإن زيادة التدفقات الجماعية للاجئين يؤدى إلى التدهور البيئى فى دول الملجأ، لأن هذه التدفقات تمثل عبئا هائلا على الموارد البيئية المحدودة فى تلك الدول، ويبرز ذلك مثلا نتيجة لقطع الغابات لاستخدام أخشابها للوقود أو لبناء الأكواخ فى معسكرات اللاجئين أو نتيجة للرعى الكثيف فى معسكرات اللاجئين وحولها ،ومن ابرز الأمثلة أن اللاجئين السودانيين فى شمال أوغندا، والذين يقدرون بحوالى ٣٠ ألف لاجئ، قاموا بقطع أخشاب غابات على مساحة ١٦٠٠ هكتار سنويا لاستخدامها كوقود، كما أن تدفق اللاجئين الموزمبيقيين على ملاوى أدى إلى تدمير شبكة الطرق الريفية، مما أعاق عملية نقل الأغذية إلى معسكرات اللاجئين وتعطيل عملية نقل المنتجات الزراعية لمواطنى ملاوى إلى الأسواق. ومن ناحية أخرى، فإن تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة على دولة الملجأ يؤدى إلى ضغوط على سوق العمل، فتنخفض أجور العمالة الوطنية، وتزداد مشكلة البطالة، وترتفع أسعار السلع والخدمات. ويؤدى ذلك إلى توتر العلاقة بين اللاجئين والمواطنين الأصليين فى بلد الملجأ، ولا تقتصر هذه الآثار على فترة إقامة اللاجئين فى بلد الملجأ، وإنما تترك آثارا طويلة المدى حتى بعد عودة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية.(٤٣)

**رابعا: النتائج الاجتماعية لمشكلة اللاجئين:**

من الناحية الاجتماعية، تؤدى ظاهرة اللاجئين الحادثة على هامش الحروب الأهلية إلى آثار متداخلة فى بلد المنشأ وبلد الملجأ .فاللاجئون يهددون التجانس الاجتماعى الداخلى فى الدول المضيفة، ويقوضون العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الأثنى والثقافى والدينى واللغوى فى الدول المضيفة. أضف إلى ذلك، أن اللاجئين يمثلون قوة هامة فى الدول المضيفة، ويؤثرون على سياساتها، وأيضا على علاقاتها مع دول المنشأ التى فر منها اللاجئون(٤٤)، كما أن ظاهرة اللجوء تؤدى إلى بروز ظواهر الغربة والاقتلاع من الجذور والقلق على المستقبل والوحدة والتمزق الأسرى وانحراف النساء.(٤٥) فمن المعروف أن اللاجئين يضطرون إلى الفرار من بلادهم الأصلية تحت تأثير الهجمات الانتقامية وعمليات التطهير العرقى والإبادة الجماعية، مما يدفعهم إلى الفرار إلى الخارج أو إلى أماكن أخرى داخل الدولة نفسها، ولكن هذه التطورات تؤدى إلى تعميق المرارة الاجتماعية بين الجماعات السكانية داخل الدولة، وهو ما يتسبب فى استدامة الصراع، كما يؤدى ذلك إلى تعميق التفكك الاجتماعى، وتخل بمنظومة القيم السائدة من حيث زيادة الإحساس بعدم الأمان وتجاهل الاعتبارات الأخلاقية والخروج على قواعد القانون، مما يؤدى إلى ازدياد أعمال القتل والاغتصاب والسرقة .وغيرها، سواء باعتبارها آليات لإدارة الصراع ضد الجماعات الأخرى أو من اجل تأمين لقمة العيش.(٤٦)

وفى الوقت نفسه، فإن اللاجئين يتجهون إلى دول الملجأ فى ظروف غير عادية تدفعهم إلى التخلى عن منظومة قيمهم حتى يمكنهم الحفاظ على حياتهم، مما يدفعهم إلى ارتكاب أعمال غير طبيعية وغير قانونية، مثل القتل والسرقة والسطو من أجل العيش، كما أنهم من ناحية أخرى يدخلون بثقافات جديدة على مجتمعات دول الملجأ، مما قد يعرض منظومة القيم فيها للخطر، كما يدخلون فى تحالفات اجتماعية مع أبناء جلدتهم من الوطنيين فى دول الملجأ بشكل قد يؤدى إلى إعادة تشكيل خريطة التفاعلات فى دول الملجأ، ويخل بالتوازن الاجتماعى القائم، ويفتح المجال أمام الصراع، ويؤدى إلى التفسخ والانحلال الأخلاقى، علاوة على إمكانية وانتقال الصراع العشائرى بين جماعات اللاجئين إلى دول الملجأ .ولذلك، فإن اللاجئين يتحولون إلى مصدر لانعدام الأمن فى دول الملجأ، مما يؤدى إلى تأليب الرأى العام المحلى فى تلك الدول ضد اللاجئين لأن قطاعا منهم اصبح يمثل تهديدا للأمن داخل تلك الدول.(٤٧)

---

٤٢ – د. سلوى درويش، "اللاجئون فى أفريقيا : دراسة أنثروبولوجية"، فى مصر وأفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، م .س .ذ.، ص.ص ٧١٥–٧١٦.

٤٣ – د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى أفريقيا"، فى د .إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، م. س .ذ.، ص ٤١.

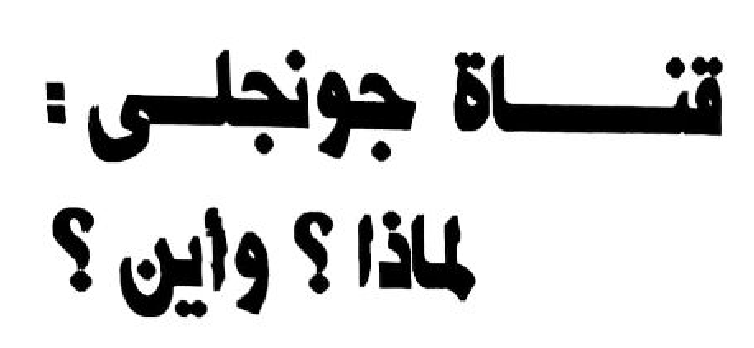
(44) Alan Dowty and Gil Loescher, "Refugee Flows as Grounds for International Action", International Security, Vol. 21, No. 1, Summer 1996. p.p. 48, 69.

٤٥ – د. سلوى يوسف درويش، م .س .ذ.، ص.ص ٧١٢–٧١٣.

٤٦ – د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى أفريقيا"، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، م. س .ذ.، ص ٣٩.

٤٧– المصدر السابق نفسه، ص.ص٤١ .







**د. محمد عبد الغنى سعودى**

**عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية الاسبق**

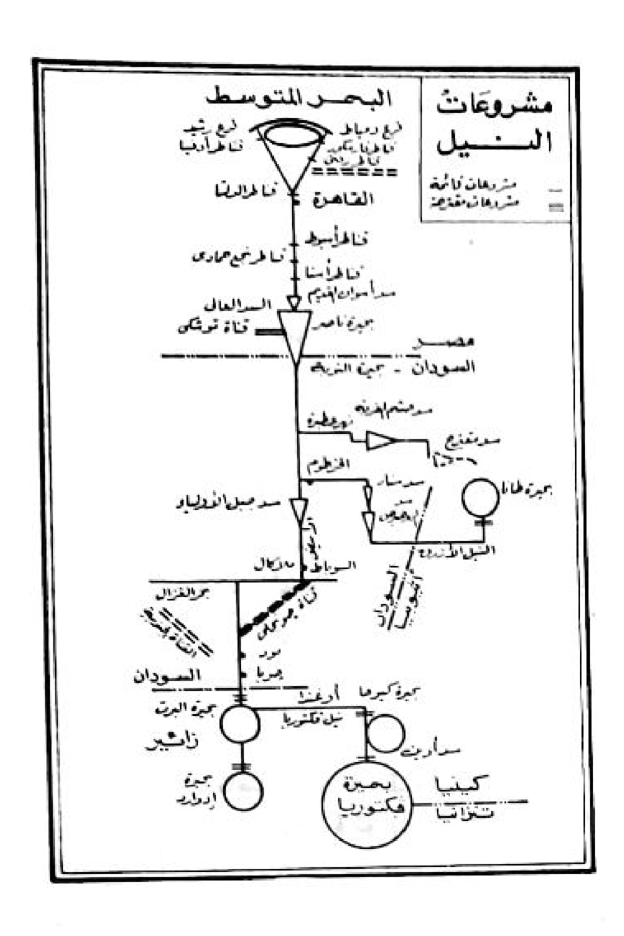
**جامعة القاهرة**


**لسنا** فى حاجة الى تاكيد أهمية المياه والمشكلات التى نتجت عن عدم توفرها بالقدر الكافى لزيادة عدد السكان وضرورة التوسع الزراعى من ناحية ، وللإستفادة منها فى توليد الكهرباء وغيرها من الاستخدامات من ناحية أخرى. وإذا كانت هذه المشكلة قد أصبحت مشكلة عالمية عقدت بشأنها المؤتمرات ، فإن هذه المشكلة تبدو فى دول المناطق الجافة وشبه الجافة بصورة حادة، فهى دول الرى Irrigation States، ولعل مصر هى النموذج الحى، وكذلك شمالى السودان، من ثم كان اهتمام مصر والمصريين منذ القدم بالنيل ومياهه، أقيمت القناطر والخزانات وحفرت الترع، ومدت البصر الى أعالى النيل بحثا عن منابعه ، ثم اشتركت فى مشروعاته .

ويعتبر مشروع قناة جونجلى هو حلقة فى سلسلة الحلقات التى تهدف الى الاستفادة باكبر قدر ممكن من مياه النيل لا لمصر فحسب، بل للسودان أيضا، فهو مشروع يؤكد التكامل فى المصالح والغايات، ولئن كان المشروع يؤكد وحدة المصالح على مستوى الدولتين ، فهذا أيضا يؤكد التكامل على المستوى الاقليمى بين شطرى السودان : جنوبه وشماله، ووضع فى الحسبان تنمية جنوبى السودان لينتقل من الاقتصاد البدائى التقليدى الى الاقتصاد الحديث، فضلا عن تطوير الخدمات الاجتماعية، وتنمية البشر، وبالتالى فهو مشروع بيئى متكامل، هندسى للحفاظ على مورد من الضياع وتنظيم الاستفادة منه، فضلا عن تنمية بشرية واقتصادية لمناطق شبه منعزلة عن العالم. وقد إتخذت الدولتان – عن طريق اللجنة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل – الإجراءات اللازمة للبدء فى زيادة حصيلة القطرين من مياه النيل، وذلك عن طريق الإقلال من فقدان المياه التى تحدث فى الاجزاء العليا من النهر نتيجة للبخر والنتح فى إقليم السد (حوض بحر الجبل الادنى) والأراضى المجاورة له .

وقد تضمن المشروع فى مرحلته الأولى حفر قناة جونجلى التى توفر نحو ٣,٨ مليار متر مكعب سنويا ، والتى بدأ الحفر فيها عام ١٩٨٠ . وتوقف الحفر بعد أن قطع شروطا طويلا فيها بسبب الحرب الاهلية فى السودان، أما المرحلة الثانية والتى سوف تضاعف حصيلة المياه، فيقتضى الاتفاق فيها مع دول هضبة البحيرات الاستوائية، من ثم فهو مؤجل حتى تنتهى المرحلة الاولى التى سنعرض لها الآن.

تمتد المنطقة التى سوف تتأثر بتنفيذ مشروع جونجلى – كما يشير تقرير فريق أبحاث جونجلى – من بور فى أقصى جنوب السودان الى أقصى الشمال فى كوستى. غير أن درجة الشعور باثار المشروع، سوف تختلف تبعا لكل مرحلة من مراحل المشروع، فالمنطقة التى سوف تتعرض لآثار المرحلة الاولى تقع بين خطى عرض ٣٠َ ٦ْ درجة و ٣٠َ ٩ْ درجة شمالا، وبين خطى طول ٤٥َ ٣١ درجة و ١٠َ ٣٦ شرقا. وهذه المنطقة بعبارة أخرى ، تمتد من مدخل قناة جونجلى فى الجنوب الى




مصب نهر السوباط عند الحافة الشمالية للقناة، ويحدها الخط المستقيم المقترح لامتداد قناة جونجلى من الشرق، وبحر الزراف من الغرب.

الأرض والماء :

والسطح العام للأرض فى هذا الاقليم يغلب عليه السهولة وقلة الانحدار بوجه عام، أى سهول فسيحة، وإن كان هناك بعض التنوع البسيط، فبمجرد إرتفاع الأرض عن السطح العام مترا أو مترين، يعتبر هذا مرتفعات، وهذه تنتشر على هيئة أشرطة تبدو أهميتها أنها لا تغمرها المياه فى فصل المطر، ومن ثم كانت هى المنطقة الصالحة لإقامة المساكن الدائمة "وت" Wut بلغة الدنكا، وهى الاكواخ التى يصنعونها كما أنها هى التى يلجا إليها السكان والماشية فى هذا الفصل ويبذرون فيها بعض المحاصيل الغذائية.

أما المنطقة التى يطلق عليها المتوسطة الارتفاع، فهى تقع بين أشرطة المرتفعات التى ذكرناها، والسهول المنخفضة، وتبدو أهميتها بسبب قيمتها الاقتصادية التى نشأت من قدرتها على توفير المراعى فى الفترة التى تقع بين نهاية موسم الامطار وبداية موسم الجفاف حيث يجف العشب تماما، فإذا إنتقلنا الى الاراضى المنخفضة فانها تنقسم الى نوعين : التويك Toic وهى السهول التى تمتد من قناة جونجلى غربا حتى تصل الى النيل وتغمرها مياه فيضان الانهار موسميا Rivcr Flooded وتمثل مراع هامة وموارداً للماء فى فصل الجفاف، ثم هناك المستنقعات الدائمة وشبه الدائمة أو فيضان الأمطار Rain Flooded، وهذه بالتالى تظل فيها المياه لأطول فترة فى الجفاف، بل أنها فى هذا الفصل قد تقترب من السبخات ويغطيها نبات البردى وتعتبر مصدرا للماء ولصيد الأسماك التى تتخلل البردى.

وتربة الإقليم سواء لدى الدنكا أو النوير هى تربة صلصالية ثقيلة، وتتشقق شقوقا عميقة فى فصل الجفاف، وتصبح لزجة غروية فى فصل المطر، ويحتفظ هذا النوع من التربة ببعض الماء المتسرب الذى تنمو عليه انواع من العشب فى فصل الجفاف، ولكن النوير والدنكا ما كان لهم أن يعيشوا لولا وجود أشرطة الجروف التى ذكرناها مرتفعة عن المستوى العام، يلجأون اليها فى فصل الفيضانات ويمارسون الزراعة (١).

والمياه السطحية هنا يرجع جزء منها الى مياه الامطار التى تتراوح بين ٦٠، ٧٠ سم فى شمالى الاقليم ويستغرق موسمه نحو ستة شهور، فى حين ان هذا المتوسط يتراوح

١- تضاريس الأرض والتربة بالتفصيل فى :

Tothill, J.D. ed., Agriculture in the Sudan, Oxford U.P. 1952, pp. 156-160.

بين ٧٥ ، ١٠٠ سم فى جنوبيه خلال فترة قد تمتد الى سبعة شهور، كما يرجع جزء اخر الى فيضان المجارى المائية ممثلة بصورة رئيسية فى بحر الجبل وروافده وبحر الزراف ، بسبب قلة الانحدار من ناحية، وانخفاض الضفاف، وكثرة الالتواءات والانثناءات الناتجة عن السدود النباتية التى تعترض طريق المياه.

من ثم يتعاون فصل المطر - والذى يبدأ عادة على هيئة رذاذ فى ابريل ليشتد فى نهاية مايو ، وتبلغ قمته فى يوليو واغسطس - مع فيضان الانهار الى تحويل الاقليم الى مستنقع كبير تضيع فيه المياه، ثم تتحول الامطار مرة اخرى الى رذاذ فى شهر أكتوبر لتنتهى فى شهر نوفمبر مع ظهور الرياح الشمالية، ويستمر الجفاف حتى شهر مارس. والاقليم بهذه المواصفات المناخية هو اقليم حشائش السفانا البستانية والمشكوفة بوجه عام، فالحياة الشجرية لا توجد إلا على المرتفعات (٢).

**الفيضان:**

تتعاون العناصر الثلاثة : قلة انحدار الأرض فى القسم الواقع بين منجلا وبحيرة نو (أقل من ١٠ سم / كم) وعدم ارتفاع الضفاف ، وعدم عمق المجرى ، وكثرة انثناءات النهر والتواءاته ، وبطء جريان المياه وكثرة السدود النباتية التى تعترضه الى انسياح المياه الى السهول المجاورة، ويساعد سقوط المطر فى نفس فصل ارتفاع مياه النهر على تحويل مساحة ضخمة من حوض بحر الجبل (هذا فضلا عن روافد بحر الغزال والفيفينو) الى مستنقع ضخم، فإذا أضفنا الى هذا التربة الصلصالية الثقيلة التى تصبح أشبه بطبقة صماء بعد سقوط أول رذاذ فتنتفخ حبات التربة، وتصبح غير منفذة للمياه، وتتحول المياه الى مستنقع كبير مكشوف لأشعة الشمس والرياح، تتبخر فيه قدر ما تستطيع ، ولما كان السهل الفيضى يتميز بإنبساط السطح بدرجة كبيرة ، ثم يرتفع فجاة عند محيطه الخارجي الجنوبى الشرقى، كما أن جزءا كبيرا من المطر يسقط بغزارة مع العواصف الرعدية ، بحيث تسقط عدة سنتيمترات فى مواضع محلية للغاية وفى فترة قصيرة ويتحرك سطح الماء على هيئة غطاء أو فيضان زاحف Creeping Fow or Flooding، وهذا النوع من الفيضانات يتحرك فيه الماء دون أن يكون هناك مجرى محدد يجرى فيه، ولا يعوقه الا مقاومة النباتات ، وقد لا يتعدى سمك هذا الغطاء سوى سنتيمترات محدودة، ولكن فى بعض الاحيان قد يتراوح سمكه بين ٥٠ سم و ٧٠ سم، ويتجلى هذا النوع الى الشرق من بحر الجبل، ولابد وأن هذه الفيضانات لها علاقة بالمجارى المائية لأنها تكثر فيها الأسماك مثل سمك القط أو القراميط Clarias Spp.Cat Fish أو الأسماك الرئوية Protopetrus Acthiopicus التى يمكن أن تستنشق الهواء وتتمكن من البقاء فى البرك الموحلة فى فصل الجفاف (٣).

وهذه الفيضانات الزاحفة كثيرا ما تعتبر عائقا أمام التنمية، لأنها تغرق المحاصيل ، وتسبب صعوبات للإنسان والماشية، وتخرب الطرق البدائية، وبالتالى لابد من إصلاحها كل عام، وفى نفس الوقت لها فائدة فى أنها تساعد على بقاء بعض المجارى عامرة بالماء عن طريق الماء الجوفى، كما انها تساعد على بقاء التربة رطبة عندما يتوقف المطر مما ينعكس اثره على بقاء الحشائش فترة طويلة بعد بداية الجفاف.

**السدود:**

يكتنف بحر الجبل وبحر الزراف فيما بين منجلا وبحيرة نو مستنقعات ضخمة، تكتنفها النباتات المائية التى تفعل فى المياه المنحدرة إليها من بحيرة ألبرت فعل الاسفنج فى الماء من حيث إمتصاصه ، ويترتب على ذلك أنه مهما إختلفت مقادير تصرف النهر عند منجلا، أى الطرف الأعلى لتلك المستنقعات ، فإن تصرف النيل الأبيض فيما بين بحر الزراف لا يختلف نسبيا إلا بقدر ضئيل، فمتوسط تصرف النهر قبل منجلا يبلغ نحو ٢٧ مليارا، ولكنه لا يخرج منه فى نهايته سوى ما يتراوح بين ١٤،١٣ مليارا ، ويزيد الفاقد إلى أكثر من ٥٠٪ إذا زاد منسوب النهر حتى يصل الى الثلثين (٤) . ويبلغ طول منطقة السدود نحو ٤٠٠ كم ويعرض يتراوح بين ١٠٠ كم وبمساحة تقدر بنحو ٢٤٠٠ كم٢ ، وان إتسعت أحيانا ، وضاقت أحيانا أخرى.

وهكذا يتجلى تأثير هذه المستنقعات فى ضياع نصف المياه الآتية من هضبة البحيرات الاستوائية، وكلما زاد الوارد زاد الضائع، ويتسرب هذا الأخير الى المستنقعات ليزيد فى مساحتها ، ويقدر الضائع فى إقليم السدود بالبخر سنويا بنحو ١٦،٩ مليار متر مكعب فى الفترة (١٩٠٥ - ١٩٨٠) (٥).

---

٢- سعودى، محمد عبد الغنى، السودان، الانجلو، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ١١٦، ١١٧.

3- Howell, P., Jock, M., The Control of the Swamps of Southern Sudan: Drainage Schemes, Local Effects and Environmental Constraints in Remedical Development in the Flood Region, in: The Nile, a Scorce Resource, London, p. 252.

4- Hinst, H.A. The Nile, London, 1951, pp. 304-306.
وهرست وبلاك وسميكة، السابع من موسوعة حوض النيل، ترجمة حسين الشربينى، وزارة الأشغال المصرية، ١٩٤٧، ص ص ١١٢-١١٤.

5- Collins, R., The Water of the Nile, Hydropolitics, and the Tonglei Canal, 1900-1988, Oxford, 1990, p. 292.

### الناس وضروب المعيشة:

يسكن منطقة مشروع جونجلى التى سوف تتأثر مباشرة بإنشاء القناة شعوب وقبائل الدنكا (٧)، والنوير ، والشلك . ويبلغ مجموع السكان فى منطقة المشروع ما يقرب من مليونى نسمة، وهناك نواحى تشابه بين هذه القبائل الثلاث فى الثقافة ووسائل الحياة وفى الصفات الجسدية وفى اللغة، على أن لغاتهم ليست مفهومة بين هذه القبائل بعضها البعض . وتنقسم قبيلتا الدنكا والنوير الى عدة أقسام، ويقومان بتطبيق نظام اقتصادى مختلط تلعب فيه الماشية دورا اقتصاديا واجتماعيا مهيمنا. أما الشلك فهى جماعة تتسم بقدر أكبر من الترابط كما تتميز باتباع نظام سياسى أكثر ترابطا نسبيا وعلى رأسه ملك يعرف باسم ريث Reth، والشلك بصورة أقل من القبائل الأخرى إعتمادا على تربية الحيوانات إذ تعتمد بشكل أكبر على المحصولات الزراعية وعلى صيد الأسماك.

اقتصاد قبائل الدنكا والنوير والشلوك هو اقتصاد معيشى الى حد كبير، وهو اقتصاد موسمى يرتبط بالهجرة والترحال من مكان الى آخر، أما المكونات الرئيسية للغذاء فهى: الحبوب واللحوم واللبن والأسماك، والى حد أقل لحوم الحيوانات الوحشية، والأجزاء الصالحة للأكل من النباتات الطبيعية والحبوب خاصة الذرة واللوبيا والفول السودانى والقرع والسمسم والبامية، ذلك لأن الاعتماد على المحصولات الزراعية أمر غير ثابت أو مستقر، كما أنه محفوف بالمخاطر لأسباب طبيعية ومناخية، وتقدم الماشية ضمانا للسنوات العجاف التى تتضاءل فيها غلة الأرض، كما أنها تشكل عماد الاقتصاد، كما أنها تعتبر وسيلة ذات أهمية كبيرة فى النظام الاجتماعى حيث تستخدم فى التبادل ودفع المهور والديات(٨).

### الحركة أو الهجرة الفصلية:

ذكرنا أنه خلال موسم الامطار – وهو الموسم الذى يبدأ من أبريل أو مايو وينتهى فى ديسمبر – تنساب مياه النهر وتفيض من الجسور، ويضطر السكان الى الانتقال الى المناطق المرتفعة حيث يتخذون منها ملاجئ تحميهم من الفيضانات ومن الحشرات اللاذعة. وهنا يمارس السكان زراعة المحاصيل الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار حول القرى المتناثرة التى يتخذون منها مستقرا دائما . وبمجرد أن ينتهى موسم سقوط الأمطار تبدأ الظروف والاحوال فى التغير بسرعة : فموسم الزراعة ينتهى ويبدأ السكان فى الحصاد. وعندما يحل شهر يناير أو شهر فبراير تتناقص مياه الشرب وتستهلك الحشائش الخضراء. وعندئذ لن يكون أمام السكان من بديل سوى الانتقال الى السهول الفيرينية (التويك) للمجرى الرئيسى للنهر والمجارى المائية الرئيسية ، حيث تتوفر كمية وفيرة من الحشائش النضرة المغذية بعد هبوط مستوى مياه الفيضان، وهنا يستقر السكان خلال الشهور الباقية من موسم الجفاف مستعيضين بالألبان واللحم والأسماك التي يصادونها من البرك والمجارى المائية الضحلة عما لديهم من مقادير ضئيلة من الحبوب. وبعد ذلك عندما تبدأ الامطار فى السقوط تبدأ دورة الانتقالات السنوية التى أملتها الظروف الطبيعية للبيئة .

وفى إنتقالهم الى المناطق التي تقع على حافة الانهار يستقر أفراد الدنكا والنوير بعض الوقت فى المنطقة المتوسطة الارتفاع الى أن تجف البرك التى تعتبر المصدر الوحيد للمياه فى هذه المنطقة. وأثناء عودتهم الى منطقة المرتفعات خلال الايام الأولى لموسم الأمطار قد يقضى افراد هاتين القبيلتين بعض الوقت فى المنطقة المتوسطة الارتفاع أيضا.

وهذه الهجرة الموسمية المنتظمة وهذه الأنشطة الاقتصادية المتنوعة هى صفات مميزة لهذه المنطقة، وفى الواقع أن هذه هى أهم نقطة تم ادراكها فيما يتعلق بالأثار المترتبة على تنفيذ مشروع جونجلى فى السودان، وذلك لأن هذا النظام الطبيعى هو الذى سوف يتأثر أكثر من أى شئ آخر بتنفيذ المشروع (٩).

ولذلك فنتيجة لسقوط المطر بغزارة فى فصل وإنقطاعه وجفاف التربة فى فصل آخر، وتعرض الماشية أحيانا للأمراض ، وهلاكها ، وتعرض الإنسان والماشية للهلاك أحيانا بسبب الفيضان كما حدث فى الستينيات، كان من إيجابيات مشروع جونجلى هو الحد بعض الشئ من هذه الفيضانات، وتغير الحياة الاقتصادية البدائية لإدخال الزراعة الميكانيكية وغيرها من وسائل التحول الى الاقتصاد الحديث.

### التفكير وتطوره:

بدأ التفكير فى هذا المشروع منذ عام ١٨٩٨ لدراسة امكانية القيام بأعمال تهذيب لمجرى بحر الجبل لتقليل كمية المياه الضائعة بالبخر نظرا لإنتشارها فى المستنقعات على جانبى المجرى، وذلك بتوصيل المياه الى النيل الأبيض عبر

---

6- Howell, P., Lock, M., op.cit., p. 255.

٧- يعرف الدنكا أنفسهم باسم جينج Jieng ومفردها جانج، أما الاجانب فهم جور.

٨- سعودى، محمد عبد الغنى : السودان، مرجع سابق، ص ص ١٣٢-١٣٧ .

٩- لدراسة النشاط الاقتصادى بالتفصيل لسكان اقليم القناة يرجع الى:

El Sammani, M. Osman, Jonglei Canal, Dynamics of Planned Change in the Tonic Area, U. Khartoum, Monograph 8, 1984.

منطقة السدود بأقل فاقد ممكن.

وقد جذب الانتباه هذا الفاقد الضخم للمياه، وكان أول من عرضه على بساط البحث (سير وليم جارستن) عام ١٩٠٤ (١٠) ، ونتيجة لهذا درس هذا الموضوع عدة مرات بواسطة الشعبة السودانية للري المصري، خاصة وأنه ظهرت بعد ذلك فكرة التخزين القرني في البحيرات الاستوائية ، ووجد أن مشروعات التخزين هناك لن تكون ذات قيمة الا اذا وجدت وسيلة لتقليل الفائض في منطقة سدود بحر الجبل.

درست وزارة الاشغال المصرية مشروعات متعددة لتقليل المياه الضائعة في منطقة السدود والتي تقدر في المتوسط بنحو ١٣ مليارا.

١ - مشروع فيفينو بيبور : وهو عبارة عن تحويلة تتصل بنهر بيبور أحد افرع نهر السوباط الذي يصبب في النيل جنوبي ملا كال مباشرة.

٢ - عمل جسور لبحر الجبل.

٣ - شق قناة جديدة عند قرية جونجلي تحمل كل المياه ، وتترك السهول لمياه الامطار.

٤ - شق قناة تحمل الزائد من قناة بحر الجبل والتي تفيض مكونة مساحات ضخمة من المستنقعات مع ترك بحر البجل كما هو (١١) واستقر رأى الوزارة عام ١٩٣٨ على اختيار مشروع قناة جونجلي، أي الاقتراح الأخير، وكان المشروع في تلك المرحلة يدرس ضمن مشروعات الهضبة الاستوائية ، مشروع خزان بحيرة فيكتوريا، ومشروع خزان بحيرة البرت، وبصفة خاصة الأخير حتى يمكن التحكم في المياه الداخلة منطقة السدود (١٢).

أما تجسير بحر الجبل فيقصد به أن تمد جسور مع الاتجاه العام للمجرى دون أن تلتف وتدور مع تعاريجه ويكون ارتفاع هذه أضفاف نحو ٢ متر تقريبا فوق مستوى المياه، ولكن هذا الارتفاع لابد وأن يزداد مع قيام مشروعات تخزين البحيرات الاستوائية (القرني) ولم يؤيد مستر بوتشر Bulcher A.D هذا الاقتراح رغم أنه أقلها تكلفة ، لأنه من الصعب الابقاء على هذه الجسور في هذا الاقليم، ومن الصعب التنبؤ بحالتها وما يحدث لها أثناء الفيضانات المرتفعة غير العادية، وقامت لجنة من وزارة الاشغال بفحص مشروع بحر الجبل، ومشروع فينو بيبور الذي اقترحه باركر ومشروع قناة جونجلي الذي اقترحه مستر بوتشر وقد لقى مشروع تحويل مياه بحر الجبل الى قناة جديدة (جونجلي) على معارضة أول الأمر لانها ستقطع الاتصال بين شرق وغرب بحر الجبل، كما أن عملية الحفر في مثل هذا الاقليم ستكون باهظة، وجاء تقرير اللجنة في النهاية مؤيدا لمشروع حفر قناة جديدة ووافق حسين سرى باشا مدير الاشغال حينئذ على مشروع القناة الجديدة بصورة مبدئية على أن تبحث تفاصيل اتجاه القناة وتصميمها فيما بعد (١٣).

وكان المشروع في ذلك الوقت عبارة عن حفر قناة تبدأ من قرية جونجلي شرق نهر الاتم ومدها شمالا حتى تقابل بحر الزراف عند نقطة يبدأ بعدها مجراه في الانتظام الطبيعي. مع إنشاء قناة أخرى من هذه النقطة تصل الى النيل الابيض لحمل ما يزيد عن كفاءة بحر الزراف لتكملة التصرف المطلوب ، وعرف هذا المسار بالخط / ٧ (١٤).

وأرسلت الحكومة السودانية بعثة لدراسة تأثير تنفيذ الخط/ ٧ على الأحوال المعيشية لسكان المنطقة من نواحيها المختلفة وقدمت هذه البعثة تقريرها عام ١٩٤٦، وأوصت بتعديل المسار الى خط بين جونجلي ومصب السوباط مباشرة ولا داعي لاستعمال جزء من بحر الزراف. وقد وافق المهندسون المصريون على هذه التعديلات وقدموا الى حكومة السودان المشروع الجديد الذي عرف باسم الخط المباشر عام ١٩٤٨ على اساس مشروع كامل يبدأ من جونجلي ، ويتجه مباشرة الى النيل الأبيض محققا أكبر فائدة مائية عند ملا كال.

وقد تضمن مشروع الخط المباشر القيام بتخزين المياه في بحيرتي فيكتوريا والبرت، واستدعى ذلك إجراء بعض المفاوضات مع حكومة أوغندا والكونغو حيث اعترضت عليه حكومة الكونغو لما يترتب على ارتفاع منسوب بحيرة البرت الى منسوب ٣٥ مترا من إغراق لمساحات كبيرة من الأراضي، وطلبت إجراء بعض التعديلات والاكتفاء بالتخزين في بحيرة فيكتوريا وبارتفاع مقداره ثلاثة أمتار فقط.

وألفت حكومة السودان فريق بحث Jonglci Invc-stigation tcam لدراسة مشكلات السكان الناتجة عن المشروع. وبدأ النشاط الفعلي لهذا الفريق في عام ١٩٤٩، واستمرت جهوده الجبارة تبذل تحت ظروف قاسية لفترة خمس سنوات، تحت قيادة إداري نشط، واسع الخبرة، متخصص في علم الأجناس، هو دكتور ب. ب. هاول Howell وضم الفريق مهندسين ، ومساحين ، وخبراء بيطرة، واللجنة أن تسعين بمن تشاء.

وقام الفريق بحصر سائر البحيرات الصغيرة،

10- Hurst, H.E., The Nile, op.cit., p.

١١- سميكة، يوسف : وحدة وادي النيل من الناحية الهيدرولوجية، مجلة المهندسين المصرية، ع ٥، ٦، ١٩٤٧، ص ٢٨.

١٢- هرست وبلاك وسميكة، مرجع سابق، ص ١٠١.

13- Hurst, H.E., op.cit., p. 306.

١٤- سليمان حامد : وحدة مشروعات وادي النيل، مجلة المهندسين المصرية، القاهرة، ع ٥، ٦، ١٩٤٧، ص ٥٢.

والمستنقعات ، ومجارى المياه، ومناطق الحياة المائية فى السدود، وفحصها، كما فحص الحشائش ، والتربة، والماشية، والحيوانات البرية، والأغنام. وبتقدير اعداد السكان (٧٠٠ ألف) يملكون نحو ٧٠٠ ألف رأس من البقر، ومثلها من الماعز، ودرس سبل معيشتهم فى منطقة السدود ملتزما فى هذا بالاساليب العلمية.

وقد مدت اللجنة إهتماماتها حتى حدود الاقليم بين البعوض والملاريا، ومحاولة الوصول حتى مستنقعات مشار، وإلى جانب دراسات هذه اللجنة المتخصصة، فقد أفادت فى جمع كم كبير من البيانات ذات الأهمية الكبيرة (١٥).

وقد قسمت المنطقة التى ستتأثر بالمشروع الى ثلاثة أقسام : (١٦)

* القطاع الشمالى: ويمتد من كوستى على النيل الأبيض الى الجنوب قليلا من ملا كال، أى الاطراف الشمالية لبحر الزراف والجبل، وفى هذا النطاق سيكون منسوب النهر مرتفعا خلال فصل الجفاف وان كان ليس فى ارتفاعه الآن فى فترة الفيضان، لذلك فجزء من الأراضى التى تستخدم كمراع فى فصل الجفاف ستغطيها المياه، وسوف يضر هذا بعض الجماعات النيلية فضلا عن البقارة الجنوبيين الى الشمال من الرنك.

* القطاع الأوسط : ويشمل النطاق الذى يمتد فى بحر الزراف والجبل حتى جونجلى، وهذه منطقة معقدة للغاية، وهى بيت القصيد، لأن حفر القناة موجه نحو منع كميات كبيرة من المياه من الخروج الى المستنقعات، ولذلك ستتكمش مساحات المراعى، لأن الحشائش لن تصلها مياه النهر، وأن كانت فى نفس الوقت سيستمر اعتمادها على مياه الأمطار.

* القطاع الثالث : من جونجلى الى جوبا، فمشكلة السكان هى مشكلة القطاع الأوسط وإن كانت ليست بنفس الدرجة .

ولحسن الحظ ان المشروع سيتم بالتدريج على مدى سنتين، ولذلك فسيكون التغير فى حياة السكان تدريجيا. وتعطى المراحل الأولى إجابة على كثير من الأسئلة الغامضة والاستفسارات ، وسوف تمكن من اتخاذ الاجرادات التى ستتطور مع زيادة الخبرات.

وأعد فريق العمل تقريرا يتألف من ستة مجلدات، يتضمن توصياته ، وهو عمل عملاق ذو أهمية دائمة (١٧).

واشتمل التقرير على فحوصات للبيئة، ولكل ماله صلة بالأسس التى يقوم عليها مشروع قناة جونجلى، وأخذ فى اعتباره المناخ الودى الذى كان سائدا فى الخرطوم فى اتجاه مصر محبذا شق القناة، مما دعم إتفاقية تم التوصل اليها بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٢، سمحت من حيث المبدأ بحفر القناة، وبهذا توجهت توصيات الفريق نحو توفير العلاج للخراب الذى قد يؤثر على المواطنين ، على إمتداد النيل، بدلا من إعاقة تنفيذ المشروع.

وقدم خمس توصيات رئيسية هى :

(أ) تجنب المساس بتقلبات النهر الموسمية الطبيعية إلا فى قدر ممكن، فيما أسمته الهيئة (العملية البديلة)، وتقليل الأضرار على المراعى الموسمية ذات الأهمية البالغة لحياة الانسان.

(ب) أن يساير تخطيط القناة الخط المباشر من جونجلى الى السوباط، دون إقامة ردميات حول النيل، أو قناطر عليه.

(ج) تقليل طاقة القناة الانسيابية من خمسين مليون متر مكعب، إلى خمسة وثلاثين مليونا فى اليوم خلال السنوات العادية ، ورفعه إلى خمسة وخمسين مليونا فى سنوات الفيضانات المرتفعة.

(د) اقامة مشاريع إعاشة بديلة لتحسين الظروف المحيطة بحياة المواطنين المتأثرين بشق القناة.

(هـ) التوصية بإتخاذ احتياطات كافية ضد الفيضانات ، على أن تتسع القناة لتدفق ماء الفيضان بمقدار خمسة وستين مليونا من الأمتار المكعبة يوميا .

واقترح الفريق أيضا أن حفر قناة اضافية قدرها خمسة ملايين من الأمتار المكعبة، ويتدفق عليها الماء فوق سطح الأرض، خدمة للمشاريع التى تعتمد على الرى الإنسيابى.

ولكن القناة لم تحفر بعد أن قدم الفريق توصياته الى حكومة السودان فى عام ١٩٥٤ ، وكانت مصر قد خضعت الى تغييرات سياسية بقيادة جمال عبد الناصر، بعد وقت قصير من إبرام اتفاقية عام ١٩٥٢، ترتب عليها إبعاد الملك فاروق، والقيادة السياسية القديمة.

**صحوة بعد غفوة :**

تقدمت الهيئة المشتركة لمياه النيل فى عام ١٩٧١ الى الحكومتين المصرية والسودانية بمذكرة تحتوى الخطوط العريضة لمشروع تقليل الفاقد لمستنقعات بحرى الجبل والزراف ، وزيادة ايراد النهر كمرحلة أولى لمشروع جونجلى، لا تعتمد على التخزين فى البحيرات الاستوائية، أما المرحلة الثانية الخاصة بمشروعات التخزين فى

15- Hurst H.E., The Nile, op.cit., p. 308.
16- Jonglei, Investigation Team, The Equatorial Nile Project, and its Effects in the Anglo-Egyptian, Sudan, Khartoum 1954, vol. 11, p. 465, 477, 488.
١٧- المرجع السابق وهو عمل ضخم يهم كل المهتمين بشئون البيئة فى السودان الجنوبى.

البحيرات الاستوائية وعلاقتها بالقناة فقد أجلت لما بعد .

ثم تقدمت الهيئة فى عام ١٩٧٤ بمذكرة أخرى للمرحلة الأولى فضمنت بعض التعديلات الجديدة واعتمدت الحكومتان هذا المشروع ووافقتا عليه، وكلفت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بطرحه فى مناقصة عالمية ومراقبة تنفيذه كممثلة للحكومتين.

واختلفت قناة جونجلى التى اقترحتها الهيئة الفنية الدائمة بمياه النيل عما سبق، فقناة جونجلى الجديدة لن تنقل كميات كبيرة من مياه البحيرات الاستوائية، بل ستحمل ٢٥ مليون متر مكعب فى اليوم وهى نسبة لا تغير كثيرا فى نظام منطقة السدود (١٨).

فالمشروع المقدم من الهيئة الفنية الدائمة عبارة عن حفر قناة تمتد فى خط مستقيم بطول ٢٨٠ كم من مصب السوباط الى جونجلى ، بحيث تصل الى مصب السوباط كمية المياه تبلغ نحو ٤,٧ مليار متر مكعب سنويا، وبعد خصم الفاقد بالبخر تبلغ عند أسوان نحو ٣,٨ مليار متر مكعب. ولما كانت القناة ستبدأ عند جونجلى ، فهى ستصرف مياه نهر أتم أحد روافد بحر الجبل ويسير موازيا له بمسافة طويلة ، والذى بدوره سيعمق وترفع جسوره ليسهل تصريف المياه فيه، وتقليل الذى يفيض خارج المجرى وتقليل النحر وتلف المناطق المجاورة.

وكان التصميم الأصلى هو تحويل ٢٠ مليون متر مكعب يوميا الى القناة ، الذى يؤدى الى تخفيض تصريف بحر الجبل والزراف بنحو ٥٪ فقط، ولكنه سيؤدى الى تخفيض مساحة المستنقعات الدائمة والفصلية بنحو ٢٩٪ من متوسط مجموع مساحة المستنقعات ما بين ١٦٩٠٠ كم٢، ١١٩٠٠ كم٢ (١٩٠٥ - ١٩٨٠) أو بمعنى آخر تخفيض مساحة ١٠٠٠ كم٢ قبل غرق الستينيات.

أما مع سحب ٢٥ مليون م٣ يوميا فى القناة فستنخفض مساحة المستنقعات بنحو ٣٦٪ من متوسط المساحة (١٩٥٠ - ١٩٨٠) بين ١٩٦٠٠ كم٢ الى ١٠٨٠٠كم٢ (١٩).

وأن المشروع فى صيغته الجديدة لا يؤثر على الحالة الطبيعية للسدود، ولا على السهول الفيضية ، ولكنه يحرم مناطق التويك من انسياب عشرين مليونا الى خمسة وعشرين مليون متر مكعب يوميا اليها ، مقارنة بخمسة وخمسين مليون متر مكعب فى المشروع (سابقا) . بالاضافة الى هذا، فسيقام طريق صالح للعمل طيلة العام على مسيرة القناة، يستخدم فى نقل البضائع، والركاب بين ملكال وجوبا، ويقلل من الوقت الذى كانت تقطع فيه البواخر المسافة بين المدينتين الى النصف، ويقلل طول الطريق النهرى بين كوستى وجوبا بثلاثمائة كيلو متر.

إن غرض مشروع قناة جونجلى لم يعد تحويل المياه لصلحة مصر وحدها ، لأن مصر قد سدت حاجتها جزئيا بقيام السد العالى، ولكن هدفه هو توفير الماء الذى تشتد الحاجة اليه فى أعمال الرى فى شمال السودان، وفى الجنوب أيضا لأن هناك خطة لزراعة قصب السكر وتصنيعه بكميات وافرة فى ملوط، ثم جلهاك مستقبلا، وهو سيربط المنطقة بحركة نقل نهرية وبرية طيلة العام وهذه كلها مؤشرات للإحتياجات الهامة الحديثة التى لا يمكن الحصول لها على المال محليا إلا مقابل مشروع القناة. وهو بذلك يحقق تنمية اجتماعية اقتصادية متعددة الأغراض ، ليس فقط لخير مصر وشمال السودان، بل لخير الجنوب أيضا.

## نحو الشرق:

بعد دراسات متعددة انتهى الرأى العام ١٩٧٨ أى بعد أربع سنوات من الإعلان الرسمى من جانب الحكومتين ، بإتخاذ خط جديد الى الشرق بدلا من الخط المباشر، ومن المهم ملاحظة أن تعديل الخط معناه زيادة فى طول القناة من ٢٨٠ كم الى ٣٦٠ كم، وقد خططت القناة ليكون عرضها ٥٤ مترا ويعمق يترواح بين ٤,٥ متر، ٧ متر بطاقة قدرها ٢٥ مليون متر مكعب يوميا ، ولما كان المشروع يتضمن قنطرتين وهويسين عند مدخل ومخرج القناة فسيكون أحدها الى الشمال من بور، والثانى قرب مصب السوباط ، وستتحرك المياه بسرعة قدرها ٠,٩٥ متر فى الثانية، ويترواح انحدارها بين ٧ ، ١٢,٥ سم فى الكيلو متر، ويعمق ما بين ٧,٤ مترات ، وتمر القناة فى سيفونات أسفل بعض المجارى المائية (كخور أتار) التى تعبرها . وستكون هناك عدة معابر وقوارب للإنسان والحيوان، ويمتد طريق صالح للحركة طول العام على الجانب الشرقى للقناة، وذلك بالاستفادة من نتائج الحفر (٢٠) ، أما عن المياه التى ستنقلها القناة، فسيوجه الى القناة فى مرحلتها الأولى ٩,١ مليار م٣ من جملة ٣٣ مليار م٣ تدخل بحر الجبل عند منجلا، وتفقد هذه الكمية حوالى مليار م٣ بالبخر خلال النقل وبالتالى تكون جملة ما سيخرج من السد عند ملاكال هو ٢١,٣ مليار م٣، وبالتالى تزيد المياه الواصلة الى ملاكال من البحيرات الاستوائية بحوالى ٤,٧ مليار م٣، ومن المنتظر أن يكون الفاقد منها بالبخر والرشح حوالى ١٩٪ ، وبالتالى فالزيادة الفعلية هى ٣,٨ مليار م ٣ ، أى ١,٩

---

18- Collins R., op.cit., p. 311.
19- Collins, R., Ibid., pp. 311-312.
2- Lako G., Tombe, The Impact of the Jonglei Scheme on the Economy of the Dinka, African Affairs, 84, no. 334, Jan. 1985, p. 17. وهذا المقال له اهميته لأن صاحبه من الدنكا.

مليار لمصر ومثلها السودان (٢١) . هذا وقد ارتفعت تكلفة المشروع من ٨١ مليون جنيه، إلى ٩١ مليون جنيه وفق أسعار عام ١٩٧٩ (٢٢).

**دواعي الاتجاه نحو الشرق :**

(١) ذكرنا أنه كان من المقرر أن تسحب القناة مياهها من نهر الأتم بالقرب من جونجلي ، ولكن ظهر أن تغير نظام التصريف بحر الجبل كلية يجعل المشروع غير جذاب، والسبب الأساسي هو أن جونجلي والأراضي التي حولها سوف تغمرها المياه ، وأن مجرى الأتم سيكون عرضة للتغيير ، وبالتالي فإن التصريف المائي المطلوب سوف لا يكون ممكنا، بل وجد أن مدخل القناة ذاته قد يتعرض للانسداد ، بل لقد ظهر أن مجرى الأتم نفسه قد أصابه إطماء، وتحولت المياه بالتبعية الى مجرى جديد بالقرب من جونجلي ، فمجرى الأتم ثبت أنه غير مستقر (٢٣) ، كما أن كمية كبيرة من فيضانات الستينيات قد تسربت الى وادي العلياب الى الشمال من بور ولضمان التصريف عند مخرج المياه من الأتم عند جونجلي، ومن الحشائش الطافية من دخول النهر، فلابد من تعلية جسور الأتم. وكذلك جسور بحر الجبل حتى بلدة بور، وفي هذه الحالة فإن فكرة إقامة قناطر على الأتم عند جونجلي أصبحت غير ذات فائدة. فالرأى أن نقل مخرج الماء الى القناة يتحرك نحو الجنوب الى بور قد يكون أكثر مناسبة، فمياه بحر الجبل قبل بور تتحرك في مجرى محدد وواضح، وبالتالي فمخرج المياه يكون أكثر مناسبة.

(٢) أن الخط المباشر سوف يخترق المستوطنات القروية الرئيسية في الإقليم وخاصة في مركز كونجور، وامتداده جنوبا في مركز بور، وكان سكان كونجور يبلغون نحو ٢٦٠٤٧٦ نسمة في ذلك الحين، يزرعون نحو ٧ الاف فدان، ولديهم نحو ٤٥٠ ألف رأس من الماشية، وبها منزل نائب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي العالي لحكومة الجنوب الاقليمية وقتئذ (ابيل الير)(٢٤)، وقام J.C.Post عالم البيئة الهولندي بدراسة بناء على دعوة الهيئة الفنية الدائمة والهيئة التنفيذية وهو من مؤسسة يورو كونسلت، فضلا عن فريق الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية لمشروع جونجلي، وأنثربولوجيان هولنديان جندتهما وزارة الخارجية الهولندية لإجراء مسح جوي، نتج عن هذا تقرير أولي في يناير ١٩٧٨، وفيه أن يتحرك خط القناة إلى الشرق من مرتفعات دوك في الأرض السهلية إلى الشرق من القرى الرئيسية لدوك فاديات، ودوك فاوايل وكنجور، ثم بعد ذلك ينثني غربا ليقابل بحر الجبل عند بور، وقد أكد هذا الاقتراح دراسة مكثفة وافق عليها المجلس الوطني National Council عام ١٩٧٩(٢٥).

(٣) ليس من شك أن هذا التعديل في الخط قد لاحظ أيضا مصالح السكان المحليين، فالمناطق التي يقطنها السكان كلها تقع على الضفة الغربية للقناة، لذلك فمع كل هذا التغيير فلن تقف القناة عقبة أمام تحرك السكان بمواشيهم إلى مراعي التويك التي تقع إلى شرقها في المشروع الأصلي، بل أن القناة بوضعها الجديد وبفضل تعلية ضفافها الشرقية، ستقف مانعا أمام الفيضانات الزاحفة التي تأتي على هذه المراعي من الشرق، كما ستقوم الضفاف الشرقية العالية للقناة بحجز المياه وبالتالي تكوين برك تمد الحيوانات بمياه الشرب في موسم الجفاف.

(٤) تشمل السهول الشرقية التي تتجه نحوها، على مراع غنية، وتوفر بقعة مثالية للماشية، ولكن كان لها عيبان متعارضان، فهي خلال الأشهر الستة من العام، الممتدة من ديسمبر إلى مايو، جافة عديمة المياه، بينما يغمرها الماء منذ أغسطس إلى أوائل أكتوبر، وتتحرك الماشية من التويك إليها مع بداية موسم الأمطار، من يونيو إلى يوليو، ثم تضطر إلى الخروج منها بسبب غمر مياه الأمطار لها، وبسبب الفيضان المتدفق من أمطار بعيدة، وتنتقل إلى ربوة مرتفعة نسبيا، تقع بين التويك ومواطن الاقامة الدائمة، وتبقى حتى أكتوبر، ثم تعود إلى السهول الشرقية، وتبقى فيها حتى بداية ديسمبر، ولكنها تبتعد عن الحشائش الكثيرة الغنية، بسبب انعدام الماء، إلى منطقة التويك في الأرض المرتفعة. أما إذا أتخذت القناة مسارا شرقيا، يبدأ بعد مائة ميل شمالي بور، فإن ذلك يوفر الماء للأهلين شمال وجنوب هذه المنطقة، ويمكن أصحاب الماشية من أن يمضوا وقتا طويلاً من موسم الجفاف في السهول الشرقية(٢٦).

(٥) أن هجرة الحيوانات البرية، بين السهول الشرقية والتويك، تبدأ في نفس الوقت الذي تتحرك فيه الماشية من السهول في أواخر نوفمبر. وسبب تحرك الحيوانات البرية هو حاجتها للشرب من التويك ليلاً، على مسافة متوسطها عشرة أميال، ثم تقفل راجعة إلى السهول الشرقية عند

---

٢١- سعيد، رشدي : النيل، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٤٢.

٢٢- الير أبيل : جنوب السودان، التمادي في نقض المواثيق والعهود - ترجمة سعيد، بشير محمد، ميد لايت المحدودة، لندن، ١٩٩٢، ص ٢١٥.

23-Ibrahim, A.M., The Invironmental Impact of the Jonglei Canal in Beshir, M.O., The Nile Valley Countries, Continuity and Change, Sudanese Library Series, No. 12, Vol. II, p. 26.

24- Collins, op.cit., p. 335.

25- Ibid., p. 336.

٢٦- الير ابيل، مرجع سابق، ص ٢١٤.

الفجر، لتأمن غارات الإنسان عليها، ولترعى فى السهول. وإذا ما اتخذت القناة المسار الشرقى، فإن الحيوانات البرية تصبح كالماشية، فى غير حاجة للذهاب إلى التويك، لأنها تستطيع أن تحصل على الماء من مخارج مختلفة فى القناة، ومن الحفائر المقامة فى السهول الشرقية. وكثير من الحيوانات البرية، وخاصة الغزلان، تذهب من السهول الشرقية إلى التويك لتحصل فقط على ماء الشرب، لا على المرعى. ومن الناحية الأخرى فإن الحيوانات التى تفضل المياة المائية، كالتماسيح وأفرسة البحر، لا تهاجر إلى السهول الشرقية، ولا يهمها قيام القناة أو عدمه.

(٦) والأمر الآخر الهام الداعى للمسار الشرقى، والذى تزداد أهميته مستقبلا هو أن المياه تصبح معه متوفرة بيسر لرى بعض أراضى السهول الشرقية، وللماشية، ولانتاج المحاصيل، الذى يترتب عليه نشاط زراعى متزايد(٢٧).

وظهر أن تعديل المسار بحيث يسير على طول الخط إلى شرق المرتفعات يجعل من الضرورى تبطين القناة بسبب طبيعة الأرض الرملية، والتى ستمر فيها المياه، مما يخلق مشكلات ونفقات باهظة، وبعد نقاش طويل فى هيئة مياه النيل، اتفق على أن يسير خط القناة من موجوجة Mo-gogh التى تقع على بعد ١٠٠كم إلى الجنوب من مصب السوباط وأن تسير إلى الغرب من المرتفعات، ثم تدور إلى كونجور حتى بور شرقى المرتفعات. وبطبيعة الحال تحتاج القناة إلى معابر متعددة ليتحرك الدنكا وماشيتهم عبرها وكذلك بعض الكبارى والقوارب.

وفى ١٣ مارس ١٩٨٠ تم الاتفاق بين وزارتى الرى وCCI الشركة الفرنسية لتعديل الخط طبقا لما طلبته هيئة مياه النيل، وأن تزداد المسافة ٨٠كم إلى بور، بحيث يصبح طول القناة ٣٦٠كم، واشترط الاتفاق على أن ينتهى حفرها فى ١٣ يونية ١٩٨٥، وبالتالى زادت التكاليف إلى (٤٣٥٠٢٧٧٦ جنيه سودانى) أو (١٢٤٨٥٢٩٧ دولار) وقد سهل هذه العملية قرض من الحكومة الفرنسية قيمه (١٥٠ مليون فرنك) (١٠١٣٥١٣٥ جنيه سودانى) أو (٣٥٣١٤٠٥٩ دولار) فضلا عن قرض آخر قيمته ٣٠ مليون فرنك فرنسى (٦٨١٧٥٤٧ دولار) من بنكين تجاريين فرنسيين(٢٨).

**المنفذون والممولون:**

وقعت الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل بعد مفاوضات غير رسمية عقد الحفر رسميا مع الشركة الفرنسية الدولية للبناء Compagnic de Constructions Inter-nationals (CCI) فى ٢٨ يوليه ١٩٧٦، وبدأ الحفر بأضخم حفارة فى العالم حينئذ، صنعت فى ألمانيا الغربية، واستخدمت لأول مرة فى توصيل نهرى شاؤما/جليهوم فى باكستان وهى الحفارة Bucket wheel وزنتها ٢٣٠٠ طن، وتحفر فى المتوسط نحو ٦٠ ألف متر مكعب يوميا، وتستهلك نحو ٢٠ طنا من زيت الديزل يوميا، من ثم فحاجتها إلى اليد العاملة قليلة، وقدرت تكاليف نقل الحفار من باكستان، وتكاليف الحفر، ومستلزمات أخرى بمبلغ ٤٢٩٥٣٣٠٤ دولار (١٤٩٦٦٣١٠ جنيهات سودانية)، وبلغت تكاليف نقل الحفار وحده نحو ٢٥١٦٤٣٥ جنيها سودانيا من باكستان إلى مصب السوباط(٢٩).

وأعادت الهيئة الفنية الدائمة الاتفاق مع الشركة الفرنسية فى مارس ١٩٨٠، لتغير الظروف، وقدرت التكاليف الخاصة بالحفر والأعمال الملاحية بنحو (١٢٤٨٥٢٩٦٧ دولار) أى زادت التكاليف بنحو ثلاثة أضعاف نظيرتها عام ١٩٧٦، نتيجة تحويل الترعة نحو الشرق وبدايتها من بور بدلا من جونجلى، ونتيجة ارتفاع أسعار البترول، فقد ارتفعت تكاليف حفر المتر المكعب من ١٥ جنيها سودانيا إلى ٤٠ جنيها سودانى. وهذا لا يتضمن بطبيعة الحال الأعمال الأساسية الأخرى ثلاثة جسور، وأثنتى عشرة معدية والأعمال اللازمة لمراسى المعديات، فضلا عن المبانى اللازمة لأعمال القناة والتى قدرت بنحو ٦٠٦٧٠٠٠٠ دولار أمريكى بالاضافة إلى ١٢٠١٠٠٠٠ جنيه سودانى (٣٤٤٦٨٧٠٠ دولار) أى ٧٦٪ من مجموع تكاليف الحفر، وإذا افترضنا أن الأعمال الاضافية ضرورية للإدارة الجيدة للقناة كان معنى هذا أن التكاليف سترتفع إلى ٧٧ مليون جنيه سودانى أو نحو ٢٢٠ مليون دولار. أما عن تكاليف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكان حسابها أكثر صعوبة من حساب تكاليف الحفر(٣٠).

وقد تضمنت خطة التنمية التى تبناها مشروع القناة أن تقوم دراسات وأبحاث للتخطيط للمدى القصير والمدى الطويل، وقدم صندوق السوق الأوروبية المشتركة للتنمية المرحلة الأولى بمليون جنيه سودانى (٢٨٧٠٠٠٠ دولار) لدراسة متقدمة للبيئة والنظام البيئى لإقليم السدود، حيث تخطيط القناة، وقد أشرف على هذه الأبحاث مكتب Bab-tie\ Shaw and morton فى جلاسجو بالتعاون مع مكتب Mefit إستشارى البيئة فى روما، ومول المشروع الثانى من مشروعات خدمة الجماعة فى اقليم القناة (حدود هذا الاقليم بممر عرضه ٢٥كم على كل جانب من جوانب القناة) وكالات الأمم المتحدة، وحكومتا الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، بمبلغ ٢٠٣٧٨٠٠٠ دولار خصص أقل من نصفها بقليل ٨,٩ مليون دولار لمركز كونجور Kon-gor لاجراء دراسات التنمية الريفية. وكان هناك أيضا

٢٧- المرجع السابق، ص ٢١٥.

28- Collins R., op.cit., p. 337.
29- Ibid., p. 313.
30- Ibid., p. 337.

مشروعات أخرى متعددة كعمل الحفائر فى أيود، ووات، وحفر آبار فى بنياجور، ومدارس أطار وخور فولوس، والتى قدرت تكاليفها بنحو ٢٠٦٦٥٠٠٠ دولار جرى البحث عن تمويلها. وهكذا يكون مجموع ما هو مطلوب لتنفيذ برامج منطقة القناة نحو ١١٢ مليون جنيه سودانى فى الثمانينات (ترى كم يكون المبلغ الآن) أظن أن قدرة حكومة السودان على التمويل الآن محدودة، فى ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، تدهور قيمة العملة، كل هذا يجعل التقدير الفعلى يتراوح بين ١٥٠ مليون دولار، ٣٣٦ مليون دولار(٣١).

## السياسة مفسدة :

وكان من الأخطاء التى ارتكبت أن موضوع القناة استغل داخل السودان استغلالا سياسياً، فبعد توقيع الموافقة على حفر القناة عام ١٩٧٤، حاولت المعارضة ومجلس الشعب الاقليمى People,s Regional Assembly إستغلاله للاطاحة بحكومة "أبيل الير" ووزرائه أعضاء المجلس الأعلى، وهكذا ومنذ إنشاء حكومة الجنوب الإقليمية أكدت إتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢) على وحدة السودان والمحافظة على العلاقات الثقافية بين الجنوب والشمال والقبول باللغة العربية كلغة رسمية واللغة الانجليزية كلغة أساسية، والاعتراف باللغات والثقافات الوطنية الأخرى، ومنح الجنوب حكما ذاتيا، وأصبح جنوب السودان بموجبها إقليما واحدا يتمتع بالحكم الذاتى داخل السودان وله مجلس تنفيذى (وزراء) .Exc. Council، ومجلس تشريعى .Assembly coun ورئيس المجلس التنفيذى هو نائب لرئيس جمهورية السودان. Southern Regional Conucil، بدأت الاشاعات تنتشر فى الجنوب بخصوص قناة جونجلى، وللأسف لم تقم الحكومة المركزية، ولا الحكومة الاقليمية بمحاولة التصدى لهذه الاشاعات أو لنشر الوعى بأهمية القناة وفوائدها بالنسبة لهم، وبالذات للذين سيمر المشروع فى أراضيهم، لا قبل توقيع، ولا بعد توقيع اتفاق الحكومتين.

لذلك بعد توقيع اتفاقية الموافقة على الحفر بين الحكومتين المصرية والسودانية بثلاثة شهور، انفجرت مظاهرات مصحوبة بعنف فى جوبا عاصمة الإستوائية، وقبل أن تأخذ المظاهرات طريقها إلى شوارع جوبا أبدى المعارضون للقناة فى المجلس الاقليمى الجنوبى رأيهم ممثلين فى جوشوا دان ديو عن فنجاك، وبنيامين بول أكوك ممثل أويل ونائب رئيس المجلس ودعمهم فى موقفهم كلمنت أو بورو، وأليفر البينو، وستيفن لام، وسيمون موريس. ولم يكن الدافع هو عداؤهم للقناة، بل كان الدافع الرئيسى الإطاحة بحكومة Abel Alier، وفى النهاية دفعوا بطلبة المدرسة الثانوية التجارية إلى الشوارع للاحتجاج.

وكانت الشعارات، والهتافات، والبيانات الصادرة عن التلاميذ تكشف فى وضوح أنهم كانوا ضحية شائعات شريرة وأن أحدهم نقل إلى الجمهور كثيرا من التحريفات والزيف، وزعم أن مشروع قناة جونجلى يجلب إلى جنوب السودان مليونين من الفلاحين المصريين ليقيموا إقامة مستديمة فى منطقة القناة، ويحلون محل أهلها، وأنهم سيمتلكون الأرض الزراعية على طول القناة، ويستخدمون أهلها عمالاً وخدماً لهم، وأنه يجلب أيضاً جنوداً مصريين لضمان تشيد القناة وحراستها من خطر أهل الجنوب خلال شقها وبعده، وأنه من مهام هذا الجيش الأجنبى أيضاً ضمان سلامة الفلاحين المصريين. ولتقوية هذه الشائعات زعموا أن هناك عددا من القادة العسكريين المصريين قد وصلوا بالفعل إلى فندق جوبا، وهم يرتدون ملابس مدنية تخفى هويتهم، وأن على من يريد التأكد من هذا أن يذهب إلى الفندق ليراهم، وفيما زعمت الشائعات، وكان هناك عدد كبير من الأوروبيين حين ذاك يعمل مع وكالات الإغاثة، وإعادة التعمير والتوطين، أقام بعضهم فى فندوق جوبا، وأخذ آخرون منهم يترددون عليه فى المساء للسمر، كما كان هناك أيضا بعض المدرسين المصريين الذين وصلوا عن طريق الصدفة من الخرطوم، منتدبين للعمل فى المدارس الثانوية بالجنوب، كما وصل آخرون منهم إلى أماكن أخرى من القرى، وقد تم وصولهم إلى جوبا قبل وقوع المظاهرات بأيام قليلة، فأقاموا فى الفندق، فى إنتظار توزيعهم ونقلهم إلى أماكن عملهم .. هؤلاء وأولئك هم الناس الذين أشار إليهم مروجوا الشائعات، ووصفهم بأنهم قادة عسكريون فى زى مدنى .. ولجعل شائعتهم أشد إثارة وضررا، زعموا أن جزءاً من قوة عسكرية مصرية، وصلت بالفعل إلى جوبا، وأنها تعسكر فى جبل كجور، على بعد خمسة عشر ميلاً غربى المدينة، وأن الضباط العسكريين الذين يتتكرون فى الملابس المدنية فى فندق جوبا، هم قادة هذه القوة، كما زعموا أن الجزء الآخر من القوة يعسكر فى منطقة القناة(٣٢).

وكانت الشائعات الأخرى تنسج حول مياه النيل، ومنطقة السدود. وقد زعم مروجوها أن الغرض من تخطيط القناة هو سحب كل الماء والأسماك والحيوانات المائية، والتماسيح، وأفراس البحر من السدود، ونقلها إلى مصر خدمة للمصلحة المصرية. وبهذا تجف السدود، ويهجر الناس منطقتها فتتعرض مع ما يحيط بها للتصحر.

وكان مشروع جونجلى فى توريت، ويای، ويامبيو (بعيدا

---

31- Ibid., p. 338.

٣٢- الير أبيل، مرجع سابق، ص ٢١٥، و

Kadoda, J., The Politics of Jonglei Canal, International Symposium on the Nile Basin, Institute of African Studies, Cairo, 1987.

من منطقة القناة) شيئا أخر مختلفا تماما، هو ليس قناة، بل شخص أجنبى أحضر جيشا لغزو جنوب السودان .. ولم يكن للشباب فى هذه المناطق تصور للموضوع الذى أثار النزاع، ولكنهم إنطلقوا إلى الطرقات ليعبروا عن غضبهم وضيقهم بالحكومة، لأنهم يظنون أنها تفتح أبواب الجنوب واسعة وبصورة خطيرة أمام الغزو الأجنبى.

وكانت هناك مبررات تاريخية الشائعة الثانية الخاصة بمصب مياه السدود إلى شمال السودان ومصر، إذ كان اقتراح مصر فى العشرينيات، خاصا بإقامة ردميات حول بحر الجبل، ويحفر قناة فى منطقة السدود، تمتد حتى ملتقى النيل الأبيض بنهر السوباط، وقد تم تقديمه مرة أخرى فى عام ١٩٤٦ كجزء من مشروعات النيل الاستوائية. وكان من شأنه، إحالة تنفيذه أن يقتطع كميات كبيرة من الماء الذى يحتبس عادة فى منطقة السدود، مما يترتب عليه نقص مراعى النهر الفيضية البالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد الرعوى، ولسكان النهر فى منطقة السدود خلال موسم الجفاف. كما كان من شأن مشروعات النيل الاستوائية بخزنها المياه فى البحيرات العظمى، أن يقلب الأوضاع خلال الموسم فى بعض مناطق السدود ويغمر المراعى النهرية، والتويك الواقعة جنوب جونجلى فى موسم الجفاف، فيقفل بذلك طريق القطعان فى وقت لا تتوفر فيه مراع بديلة. أما فى شمال جونجلى، وحتى نقطة تقع بين فانجاك ويفلوكيب، فإن الماء لم يكن يغمر الأتواج فى أى وقت لا تتوافر فيه مراع بديلة. أما فى شمال جونجلى وحتى نقطة تقع بين فانجاك ويفلوكيب، فإن الماء لن يغمر التويك فى أى وقت خلال العام، مما يحول الحشائش إلى نوع جاف من الكلا غير صالح للماشية فى موسم الجفاف. يضاف إلى هذا ما يصيب ماء النهر شمالا من إرتفاع مستمر يقضى على المراعى النهرية، ويعرض موارد الماشية والأسماك إلى خطر دائم.

وباستغلال هذه الشائعات، كان من السهل إقناع المواطنين فى الجنوب بأن مشروع القناة الجديدة ينطوى على خطة تهدف إلى حرمان منطقة السدود من مراعيها خلال موسم الجفاف، ومن الأسماك، ويؤذى أهل المنطقة خدمة لمصر وسكانها. وهكذا كان الحديث المشوه عن مشروع جونجلى يثير خواطر الناس. ولم تكم حقا تنطوى على أى آثار ضارة، لأنه لم يعد هناك حاجة لقلب المواسم بعد تشييد السد العالى حيث تخزن مصر مياهها كلها، وتستخدمها عن حاجتها لها.

وفى منطقة القناة كانت مناقشات بشأن مشروع القناة بين رؤساء العشائر والقبائل، ولكن لم تكن هناك معارضة، ولم يكونوا يعرفون المفاوضات والجهود التى بذلتها الحكومتان فى شتى المجالات بشأن القناة، ولكن ما كان يهمهم بالدرجة الأولى هو أن فيضانات الستينيات قد أغرقت مراعيهم.

ولم يسأل قادة الجنوب كثيرا عن جونجلى، بل لقد كانوا مشغولين بإستيعاب نحو مليون لاجىء، وإعادة بناء البنية التحتية، وإستيعاب الأنيانيا فى القوات المسلحة السودانية، ولم يناقشوا الرئيس نميرى فى سياسته الداخلية خلال الفترة الأولى من تجربة الحكم الذاتى الاقليمى.

واستخدم المعارضون من أعضاء المجلس التشريعى أعضاء الأنيانيا الذين لم يكن قد تم إستيعابهم، والذين لم يجدوا وظائف بدعوى أن الأرض التى حاربوا من أجلها ستسلم للمصريين بواسطة هؤلاء الذين أصبحوا موظفين فى الحكومة.

وكان رد الفعل عنيفا، فبعد أن كانت معارضة "أبيل البير" توصف بأنها Dinkacracy حركت جميع الطلاب الذين قاطعوا دروسهم ليتظاهروا ضد الحكومة. وهكذا أصبح الجو متوتراً فى جوبا (العاصمة الإقليمية للجنوب) بحملة الإشاعات غير المؤكدة الشك والتى تدعو المريبة. كانت جونجلى هى الحافز، واعتقد البعض أن الحكومة قامت بالمشروع لأنها سوف لا تحترم اتفاقية أديس أبابا، وأنها فرصة للتعرف على المعارضين لمشروع القناة حتى يمكن جمعهم فى معسكرات الاعتقال. ولما كانت جوبا بعيدة عن الخرطوم، وسرت إشاعة أن الجند المصرية وصلت الخرطوم لحراسة الفلاحين المصريين الذين سيصلون إلى أعالى النيل، قام طلاب الثانوية التجارية فى جوبا بمظاهرة يوم ١٧ أكتوبر، جالوا فيها بمكاتب المجلس التنفيذى العالى High Excut. Council وشاركهم فى هذا كثير من المواطنين الذين ليس لهم أى إهتمام بالقناة، وإنما كان اهتمامهم هو إسقاط حكومة الجنوب التى يسيطر عليها الدنكا، والذين كانوا يعتبرون بالنسبة لسكان الاستوائية أنهم أعداء لهم كالشماليين تماما، وتصدى البوليس وتحولت إلى أعمال شغب. وزاد الأمر سوءا لأن الأوامر صدرت بالضرب للمظاهرات بالقوة وإطلاق الغاز المسيل للدموع، والمشكلة أن الغاز لم يكن متوفرا بما فيه الكفاية من ناحية والبوليس نفسه ليس لديه الأقنعة الواقية من الغاز، وكان رد المتظاهرين بالطوب، وأحس هؤلاء بسيطرتهم على الموقف، فعادوا مرة أخرى للتظاهر فى اليوم التالى، وسلحت الحكومة البوليس بالأسلحة النارية بدلاً من العصى Patn، وانفضت المظاهرات فعلا بعد أن أطلق البوليس النار وسقط طالبان قتيلان.

وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء فى ١٦ أكتوبر وقبضت على ٢٠٠٠ شخص منهم فى المجلس التشريعى الاقليمى(٣٣).

---

33- Collins, R., op.cit., p. 320.

التحول من مجرد مشروع هندسي إلى هندسي واجتماعي واقتصادى :

كنتيجة لتناثر الاشاعات المغرضة والتى لم يكن لها أساس من الصحة، ألقى "بلير ألير" رئيس المجلس التنفيذى العالى ونائب رئيس الجمهورية خطابا فى المجلس النيابى الاقليمي ونفى أن المصريين قادمون، وأنه مهما حدث فإن سكان أعالى النيل لن يرحلوا كما رحل النوبيون لصالح مصر، وبالتالى لن يكون هناك توطن لمواطنين مصريين مدنيين أو عسكريين فى الاقليم، وأن الحكومة الاقليمية لن تقبل أن يظل الاقليم متخلفا وفقيرا، وأن فوائد مشروع القناة متعددة، منها زيادة مساحات المراعي نتيجة الحد من الفيضانات المدمرة، كما حدث فى الستينيات، والحصول على مياه نظيفة طوال العام، وزراعة آلية، وتحسين وسائل المواصلات بين جوبا وملاكال.

المجلس الوطنى لتنمية مشروعات إقليم جونجلى وهيئته التنفيذية :

أصدر الرئيس نميرى مرسوما بتشكيل المجلس الوطنى لتنمية مشروعات إقليم جونجلى ومهمته National Council for the Development Projects of the Jonglei arda ومهمته وضع مشروعات تنمية اقتصادية واجتماعية لاقليم جونجلى وتنمية الأبحاث الخاصة بتأثير إنشاء القناة على حياة ومعيشة السكان المحليين، فيجب أن يكون السكان مستفيدين من المدارس، والعناية الطبيعة والبيطرية والمياه النظيفة، وخدمات التوسع الزراعى، والمواصلات، والوظائف، كل هذا كان مسئولا عنه المجلس الوطنى لتنمية مشروعات الاقليم، وضم هذا المجلس إلى عضويته العديد من الشخصيات والتخصصات، بحيث يتعدى مجال الساسة وحدهم، وكان يجتمع بصفة غير منتظمة برئاسة "ابيل الير"، أو كل المجلس بسبب طبيعة هذا العمل التنفيذى فعلا إلى الهيئة التنفيذية لمشروع جونجلى Jonglei Excutive Organ. (JEO) وكان المجلس الوطنى وهيئته التنفيذية هو امتداد لهيئة أبحاث جونجلى Jonglei Investigation team التى تألفت عام ١٩٤٦، والتى تلتها هيئة أبحاث تنمية الجنوب Southern Development Investigtion(٣٤).

وكان تكوين هذه الهيئة من الأهمية بمكان نظرا لأنه لم يكن فى إمكان الإدارات الحكومية أو الاقليمية أن توفر الأموال اللازمة للأبحاث والتخطيط وإقامة الابنية، أى التحديات المالية التى تواجه القناة، ومن ثم كان لابد أن يقوم بهذا العمل هيئة، أو وحدة بينية تضم ممثلين للإدارات المختلفة.

ولم يكن عمل هذه الهيئة ينبع من فراغ، بل كان أمامها تقارير هيئة أبحاث جونجلى، وإن إختلف الأمر، ذلك لأن المشروع إختلف الآن عن السابق، لأنه فى ظل المشروع الأول كانت القناة أكبر من الحالية، بحيث تستوعب تدفق ٥٥ مليون متر مكعب فى اليوم، وبالتالى تختلف الحسابات أيضا من حيث تكاليف الحفر، وتكاليف مشروعات التنمية .. الخ، مما إقتضى معه أنه لابد من دراسات وأبحاث قبل أن تقترح الهيئة التنفيذية لجونجلى خطة تنمية لاقليم القناة.

هكذا أوجدت الهيئة التنفيذية نفسها وقد أناط بها المجلس الوطنى لتنمية اقليم القناة، أنها مسئولة عن تنفيذ الخدمات التى وعدت بها الحكومة أهالى منطقة القناة، وظهر أن هناك مشكلة كيف تقوم بالتنفيذ بدون أبحاث تجرى لتصميم مشروع متكامل، ومثل هذه الأبحاث قد تأخذ سنوات لاتمامها، وبالتالى تزيد من إحباط الجنوبيين، فبعد سنوات ست من تأليف المجلس الوطنى للتنمية، عبر Mo-jork Ayuen Kur وهو اقتصادى فى الهيئة التنفيذية، عن وجهة نظر الجنوبيين بقوله "كانت رغبة سكان منطقة جونجلى أن يشاهدوا نتائج هذه الأبحاث فى صورة مبانى، وخدمات فى ميدان الصحة والتعليم، وتوفير موارد المياه ... الخ".

ولسوء الحظ لم يكن لدى السودان الموارد التى تمكن من إجراء الأبحاث والخدمات معاً. وفي التقديرات المبدئية لميزانية المشروع إعتمد ١٨ مليون جنيه سودانى لمشروعات التنمية المحلية، ولكن فى الحقيقة خصصت ضمن هذا المبلغ حفر قناة رى وشبكة للرى وبعد ذلك مشروعات التنمية.

وقد أدى هذا بالهيئة التنفيذية إلى التفكير بحل هذه الأزمة بتبنى استراتيجية مزدوجة :

أولاً: بدأت بعملية التخطيط والأبحاث الضرورية الخاصة بالكيفية المثلى لتنفيذ مشروعات إقليم القناة.

ثانياً: مواجهة المتطلبات العاجلة والواضحة التى تجذب الهيئات الأجنبية المانحة. وقد تلقت الهيئة فعلا إعتمادات مالية للبحوث الاجتماعية والبيئية، وبصفة خاصة المتعلقة بالماشية، وإنتاجية المراعى، والحياة الوحشية، والأسماك، والمورد المائى، ومسح التربة، من أرصدة التنمية الخاصة بالسوق المشتركة، ولمواجهة القسم الثانى إتجهت الهيئة التنفيذية إلى مكتب الأمم المتحدة الخاص بتنفيذ المشروعات Project Excution لتمويل برامج سمكية وتنمية ريفية متكاملة.

ورغم نياتها السليمة، لم تفلح الهيئة التنفيذية لا فى الأبحاث، ولا فى تقديم الخدمات، فاللجنة الفنية المنبثقة عنها كان عليها أولا تحديد الأولويات، ثم بعد ذلك تقوم الهيئة

---

34- Natural Resources and Development Potential in the Southern Provinces of the Sudan, Khartoum 1954.

بالتأكيد حكومة السودان، ولا الحركة الشعبية، كما أنه ليست مصر وكان الجيش السوداني يحرس الحفارة حتى أجبره الجيش الشعبي على التخلي عنها في ١٩٨٦، وكان يحرسها عندما فجرت(٣٩).

مثل توقف الحفر وتخريب الحفار موتاً لحلم الاقليم والسودان ومصر أيضاً. لقد كان من المؤمل أن يؤدي تطوير منشآت ري وصرف حديثة إلى رفع عقبة مادية أمام الزراعة يسببها الخطر المتواصل على المحاصيل من الفيضان والجفاف. وقد أصبحت النتيجة هي وجود حاجز مادي أمام الإنسان والحيوان وحركة الحياة البرية، ووجود نظام ردمية جديد يزيد من حجم فيضان السهول الشرقية.

وكنتيجة للأحداث في منطقة جونجلي ومناطق الرعي الأخرى في الإقليم الجنوبي فقد عانت الثروة الحيوانية إلى حد كبير. إذ خسر الدنكا والنوير والمجموعات الأخرى المالكة للقطعان في الإقليم كثيرا من مواشيهم. ومن الصعب جدا تقديم تقديرات واقعية لهذه الخسائر، لكن تقرير مؤتمر الحوار الوطني حول السلام (١٩٨٩) يشير إلى أن الرقم هو ٦ر١ مليون رأس تقريبا. وواضح، نظرا لاتجاه أحداث الحرب، أن هذا الرقم قد زاد منذ ١٩٨٩.(٤٠)

وفيما يتعلق بموقف الحياة البرية في منطقة الحرب، ولنأخذ كمثال منطقتي هضبة بوما وجونجلي، فالوضع ينذر بالخطر. إذ أصبحت الأطراف المتحاربة لا تميز في اطلاق النار على الحيوانات حسب حاجتها للطعام، وأحيانا لأغراض تجارية. وقد قاد هذا تقريبا الى دمار كامل لهذا المورد الوطني. والى اختفاء بعض الأنواع النادرة كلية. كما عوق وجود قناة جونجلي في شكلها الراهن غير المكتمل حركة هذه الحيوانات الى مناطق غذائها في الموسم الجاف، وقاد الى نسبة عالية من التراجع في أعدادها. وقد لوحظ منذ ١٩٨٣ التأثير السلبي على عدم اكتمال المشروع للقناة على هذه الحيوانات وقدمت الاقتراحات للإسراع بتنفيذ مسارات عبور شبه طبيعية وتوفير نقاط شرب على الجانب الشرقي من القناة، وقد فاقم انطلاق الحرب واستمرارها في المنطقة من سوء هذه الأوضاع.

**جونجلي في الميزان :**

لا يسعنا ونحن نتجه الى تقييم جونجلي وآثارها إذا ما تمت، إلا أن نستشهد بشاهد من أهلها وهو ابيل الير Abel Alier من دنكا بور، وهو في نفس الوقت كان الحاكم التنفيذي لجنوب السودان وقت تنفيذ المشروع، فقد خاطب المجلس التشريعي الجنوبي بعد قيام مظاهرات جوبا ١٩٧٤ يقول :

"إن الحكومة الإقليمية لا ترغب، ولن تشترك في سياسة تتجه نحو الإبقاء على الأوضاع الاقتصادية كما هي في الإقليم (الجنوب) ولن نظل كما نحن كنوع من حديقة بشر يأتيها السياح والانثربولوجيون المهتمون بالبيئة والمغامرون من الدول المتقدمة في أوروبا لدراستنا، ودراسة أصولنا، وحجم جماجمنا، وشكل وطول الشلوخ والندبات في وجوهنا .. فإذا كان علينا أن نقود ناسنا الى الجنة مستخدمين العصي، فسنفعل هذا لصالحهم، وصالح الأجيال التي تلينا.(٤١)

**تلخيص منافع المشروع :**

إن المشروع ذو نفع لأهل منطقة القناة خاصة، وللجنوب على وجه العموم، وهو بداهة ذو نفع لمصر ولشمال السودان. وهذا النفع هو الذي دفعها لتخطيط حفره في المنطقة، وله بالتأييد الفني، والمالي. ويترتب عليه توجيه جزء من الماء وليس كل الماء، الذي يتدفق سنويا من حوض بحر الجبل، ونهر الزراف، في سهوله الفيضية المنخفضة في السدود، بواسطة قناة، وهو يمثل في حقيقة الأمر ٢٥٪ منه فقط. وستسفر هذه العملية عن استرداد بعض الأراضي التي ظلت مغمورة بالمياه أكثر من عشرين عاما، وتقدم مرة أخرى أراضي المراعي، وزرائب الماشية، لتدعم الاقتصاد الرعوي المحلي، وتوفير فرص جديدة لصيد الأسماك في القناة نفسها. ولن يأتي الى الجنوب جنود، ولا فلاحون مصريون، ولا الى السودان.

إن الجنوب سينتفع من هذا المشروع الذي يخدم أغراض الحكومة الرامية لتحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية هو في حاجة لها، مما لا سبيل له إلا بتوفير موارد مالية، وفنية كافية، مما لا يتأتى للجنوب وحده. والحكومة المركزية لا تستطيع أن تولي مثل هذا المشروع أسبقية في نطاق برامجها، ما لم يمتد توزيع المزايا بشكل واضح الى المناطق الأخرى من القطر. ومشروع قناة جونجلي من المشاريع القليلة التي تحقق لأهل المنطقة الفرص التنموية التي لا يمكن نيلها إلا بربطها بمصالح خارج الإقليم، فالمسألة مسألة أخذ وعطاء. إن البعض وفي هذه الحالة مصر، والحكومة المركزية في الخرطوم، يريد بعض الماء الذي يتكاثر في السدود، مقابل موارد مالية وفنية يفتقر إليها الجنوب، منها الطريق الصالح للعمل طيلة العام، ومنها خفض مسيرة الرحلة النيلية من ملكال الى جوبا، ومنها توفير الخدمات الاجتماعية وتحسينها، ومنها تسهيلات

---

٣٩- عبد الغفار محمد أحمد، النقر، سامية الهادي : السودان : مستقبل التنمية والسلام، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٥، ص ٥٦.

٤٠- المرجع السابق، ص ٥٧.

41- Collins, op.cit., p. 322.

الصرف فى هذه المناطق التى تغمرها الفيضانات، ومنها قيام مشروع رى زراعى مساحته مائتان ألف فدان، لانتاج المحاصيل الغذائية والنقدية.(٤٢)

## آثار القناة :

### حشائش التويك والمستنقعات :

تعتبر منطقة حشائش التويك فى غاية الأهمية لكونها موردا لمياه الشرب خلال أشهر الجفاف، بل إن عملية غمر الأرض بالماء ثم انكشافها بانحسار الماء عنها الى المجارى المائية مرة أخرى، يساعد على نمو حشائش تعيش عليها الماشية من يناير الى أبريل، ولا يوجد بديل لها، لأن حشائش الأراضى المرتفعة تكون قد أنهكت، أو محفوظة لاستهلاك الحيوانات الصغيرة الحجم التى لا تقدر على التحركات الكثيرة وحيث يقوم على تربيتها كبار السن والنساء والأطفال، وأما حشائش المستنقعات فتتلف فى هذا الفصل وتصبح غير مستساغة للحيوان، ومن ثم كانت حشائش التويك ذات أهمية قصوى للرعاة فى هذا الفصل، لذلك فثمة خوف على هذه الحشائش من نقص مساحتها واختفائها بعد حفر القناة، خاصة وأن القناة سوف تستقطع نحو ٤٫٧ مليار متر مكعب من المياه، لأن هذه الحشائش هى نتاج طبيعى للغمر والتصريف السنوى للمجارى المائية، ومن ثم تتذبذب مساحتها مع تذبذب المساحات المغمورة بالمياه، لذلك فإن إنسياب مياه المجارى المائية والسهول المجاورة بالنسبة لمواطنى أعالى النيل لا يعتبر فقدا وضياعا للمياه. وإن كان الأمر يتحول الى كارثة حين يأتى الفيضان عاليا كما حدث فى أوائل الستينات وبلغ قمته عام ١٩٦٤، لذلك فيختلف اتساع أراضى التويك من عام الى عام تبعا لكميات المياه المنسابة من المجارى المائية، وقد حسبت المساحات التى سوف تقتطع منها فى فصل الجفاف إذا ما عملت قناة جونجلى على سحب ٢٥ مليون متر مكعب فى اليوم فكانت كالتالى :

ويظهر من النسبة المئوية التى تقتطع من المتوسط العام لمراعى التويك خلال فصل الجفاف طبقا لسيناريوهات ثلاثة.

ويتبين منها اختلاف مساحات مراعى التويك من فترة الى أخرى، بل أنه من الطريف أنها تختلف من مكان الى آخر، فعلى سبيل المثال فإن مراعى التويك القريبة من بور تمتد لعدة كيلومترات الى الشمال منها، انكمشت مساحتها أحيانا فى الفترة (١٩٦٠/٨١) لأن مياه بحر الجبل لم تكن مرتفعة أحيانا بما فيه الكفاية لغمر الأراضى المجاورة، ولا هى منخفضة جدا بحيث يتيسر العبور الى السهول الفيضية فى الشرق، بل أن بعض دنكا بور لم يتمكنوا من العبور الى مراعى وادى العلياب، نظرا لأن المياه كانت تغمره، ومنهم من أجبرتهم الظروف على التحول جنوبا نحو مراعى المنداري، مما أدى الى منازعات واحتكاكات بين القبيلتين، وعلى العكس كانت المراعى متوفرة لدى النوير فى شمالى الاقليم وفى نفس الوقت فإن نوير جزيرة بحر الزراف اضطروا لأن يتزاحموا بماشيتهم على الأراضى المرتفعة نسبيا خلال فيضانات أوائل الستينيات المدمرة، ومنهم من تحول الى صيد الأسماك وأفراس النهر ليقيموا أودهم.

ويلاحظ أيضا أنه إذا اقترب التصريف النهرى من متوسطه (١٩٥٠/١٩٦١)، فإن هذا لن يؤثر على المراعى والرعاة كثيرا بقدر ما يؤثر على جماعات صيادى الأسماك (Monythany) وتجارة الأسماك لانكماش مساحة المستنقعات بنحو ٥٧٪.(٤٤)

### تأثير حفر القناة على السكان :

ستكون القناة عائقا فى بعض الأحوال بين حركة السكان من مساكنهم فوق المرتفعات التى يعيشون فيها فى فصل المطر وبين مراعيهم فى الشرق أى فى فصل الجفاف، وسيضطر كثير من الرعاة فى الشرق الى التحرك نحو الغرب إذا ما أجهدت هذه المراعى، ورغم الاتجاه بخط القناة نحو الشرق، فإن هذا لم يحل كل المشكلة، ولذلك خططت وصممت ثلاثة كبارى، ولكن لم يتم تنفيذ شىء حتى بعد شق القناة لمسافة ٢٦٠ كم من مصب السوباط، وتوقف الحفر، كما خطط لأن تقدم ١٢ معدية ميكانيكية لتعبر القناة، وإن كانت المعديات اليدوية للأهالى ممكن أن تقوم بالمهمة، والمهم هنا مدى الخسائر التى ستحدث فى جوانب القناة من الازدحام بالإنسان والماشية فى مناطق العبور، وإن كان دنكا بور معتادين على تعويم ماشيتهم عبر النيل الى وادى العلياب، وهناك مشكلة أخرى بالنسبة للعابرين خاصة بحيازة الأرض التى سيعبرون اليها، ويمكن تخيل ما يحدث من تقرير Mefit Babtie الذى قدر عدد رؤوس الماشية العابرة بنحو ٨٠٠ ألف رأس، وإن كان هذا الرقم يمكن أن ينخفض الى ١٠٠ ألف رأس، نتيجة لنمو الحشائش شرقى القناة بعد انكشاف الأرض من الماء والذى وقفت ضفة القناة حاجزا أمامه، على العموم فالمرجح أنه نقل عبر القناة نحو ٢٥٠٫٠٠٠ نسمة، ومعهم ١٠٠ ألف رأس من الأغنام والماعز.(٤٥)

بل إن بعض السكان سيكون عليهم أن يقوموا بالعبور

---

٤٢- البر ابيل، مرجع سابق، ص ٢١٢.

43- Howell, P., Lock, M. op.cit., p. 257.
44- Ibid., p. 258.
45- Ibid., p. 262.

أربع مرات سنويا فهؤلاء الذين يعيشون الى غرب خط القناة الذين يبدأون الفصل الجاف بدفع ماشيتهم نحو الشرق لترعى حشائش السهول الشرقية، ثم بعد ذلك عليها أن تتحرك الى الغرب لرعى حشائش السهل الفيضى لبحر الجبل وروافده ثم تتحرك مرة ثانية نحو الشرق مع بداية فصل المطر لرعى حشائش السهول الشرقية عقب سقوط الأمطار المبكرة، ثم مرة أخرى الى الغرب لتستقر فى مساكنها فوق المرتفعات إبان فصل المطر.

وكان لعملية بداية الحفر أثرها على المستوطنات التى تعترض طريق القناة من الشلك الى النوير والدنكا، أى من مصب السوباط الى ما وصل اليه الحفر، فقد هجرت ٢٠٠٠ أسرة من مساكنهم التقليدية وذلك لاعتراضها طريق القناة، ورغم أن متوسط عرض القناة يبلغ نحو ٥٤ مترا فقد أخليت مسافة على جانبى القناة قدرها ٤ر٠ كم.(٤٦)

وألفت حكومة السودان لجنة تعويضات يرأسها قاضى من الدنكا لتقدير التعويضات عن التهجير وبالتالى إعادة التوطين بعيدا عن القناة، وقدرت التعويضات بما يتراوح بين ٥٠، ٢٥٠ جنيه سودانى عام ١٩٨١، وبعد استلام التعويض فعلى المهجرين البحث عن مواطن جديدة بعيدا عن القناة للزراعة والرعى وبناء مساكن جديدة، وتقوم الحكومة بحفر الآبار اللازمة لهم.

### الحماية من أخطار الفيضانات العاتية :

سببت الفيضانات العاتية التى شهدتها أوائل الستينات وبلغت قمتها عام ١٩٦٤ خسائر ضخمة للرعاة، فقد هلكت نحو ١٣٠ ألف رأس من الماشية فى جزيرة الزراف نتيجة نقص المراعى، نظرا لانغمار أراضيهم بالماء لفترة طويلة، وكانت هناك خسائر مماثلة غرب بحر الجبل بالقرب من أدوك، ومن ثم فإن أى سحب للمياه بواسطة القناة سوف يكون منقذا فى هذه الحالة، فسحب القناة لـ ٢٥ مليون متر مكعب يوميا فى العام سوف يخفض مساحة المستنقعات بنحو ١٩٪ إذا كان التصريف فى قمته كما حدث عام ١٩٦٤، لذلك يجد مشروع حفر القناة ترحيبا من بعض الكهول من أهل المنطقة ممن عرفوا أبعاد مشكلة السدود فى الستينيات، وكانوا يتطلعون الى تقليصها. ولعل تجربة "أبيل الير" وهو طفل تفيد فى توضيح أبعاد كارثة الفيضانات : "كنت قد أمضيت فترة ثلاثة من مواسم الجفاف (١٩٤٤ الى ١٩٤٦) بالتويك فى أبيوت، وهى من مواقع معسكرات الماشية بانجاكوى من مركز بور، لهذا لم أصدق فى عام ١٩٧٢ أن المكان الذى عرفته، والعشرين كيلو متر المربعة المحيطة بمناطق المرعى فى موسم الجفاف، قد انقلب خلال ثمانية عشر عاما – من ١٩٥٤ حتى ١٩٧٢، الى بحيرات ومستنقعات تغطيها أفراس البحر، والتماسيح بشكل مستديم. وقد لقى نفس هذا المصير مائة وثلاثة وأربعون معسكرا آخر من معسكرات الماشية، تمتد على مساحة تقدر بخمسمائة كيلو متر مربع، من أراضى المراعى فى مستنقعات بور، ولاو، وجاوار. وامتدت مساحة السدود، بما فيها المستنقعات المستديمة، والسهول التى يغمرها الماء موسميا من ثمانية آلاف كيلو متر مربع الى تسعة عشر ألفا فى بعض التقديرات، والى ثلاثة وعشرين ألفا فى تقديرات أخرى، خلال تلك الفترة، نتيجة الأمطار الغزيرة التى تهطل فى حوض النهر. وتعرض المواطنون فى هذه المناطق فى ذروة الفيضانات (١٩٦٤) الى خراب خطيرة، وهجروا المستوطنات الدائمة، والمزارع، وغمر الماء مساحات ضخمة من المراعى النهرية، بصورة مستديمة، لا سبيل لوصول الماشية اليها طيلة العام، وهلك الناس فى بعض المناطق، لاسيما وادى الزراف، بسبب ما تعرضوا له، وبسبب الجوع، ونقصت قطعان الماشية بأعداد كبيرة، بل أبيدت كليا فى بعض الحالات، مما دفع الناس لصيد الأسماك، وأفراس البحر، ليأكلوا لحومها، كمصدر رئيسى لغذائهم، وهاجرت أعداد كبيرة من المواطنين متجهة شمالا أو جنوبا، بحثا عن العمل والطعام، والمأوى، وانتشر وباء البلهارسيا يفتك بهم فتكا، ووقعت مصادمات بين مجموعات المزارعين والرعاة فى مناطق أخرى حول الأرض واستخدامها، وعلى وجه الخصوص بين دنكا بور وعالياب وأتوت وشيش من جهة، ومندارى وبارى الذين اضطر الدنكا لنقل ماشيتهم الى مناطقها، من الجهة الأخرى.(٤٧)

### تجمع مياه الفيضانات أمام الضفة الشرقية للقناة :

من التأثيرات الهامة أيضا والتى تأتى بفائدة إذا استغلت استغلالا جيدا والتى قد تسبب كوارث وهى المياه التى ستحجزها الضفة الشرقية للقناة، إذ تشتهر المنطقة الشرقية بالفيضانات الزاخمة التى تأتيها من الجنوب الشرقى، وإن كان حجم هذه المياه لم يقس حتى الآن، مع العلم أن هذه الفيضانات تتفاوت من عام الى عام، كما تتجه كثير من الأخوار نحو القناة، وهذه بالتالى لابد من عمل سيفونات لها تحت القناة، ويقدر المسح الذى قامت به مؤسسة (مافيت وبابتى) بأنه ستظهر مساحة تتراوح بين ٥٠٠، ١٠٠٠ كم٢ من مراعى فصل الجفاف نتيجة حجز هذه المياه، ولكن يجب عمل حساب الوقاية من خطر الفيضانات فى المنطقة الشرقية نتيجة ارتفاع الماء الذى يصل الى المساكن، وكذلك عمل أشرطة مرتفعة من الأرض تصل بينها حتى يسهل التحرك فيما بينها فى فصل المطر.

### تأثيرها على المناخ :

والسؤال الذى طرح على بساط البحث، هل هذا السحب للمياه سيكون تأثيره كبير على نقص البخر، مما يؤدى الى

٤٦– الير ابيل، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
٤٧– Lako, G. Tombe, op.cit., p. 33.

زيادة الجفاف فى الإقليم أو الى الشمال منه ؟ وقد ردت هيئة أبحاث جونجلى عام ١٩٥٤ على هذا بأن زيادة نشاط التصعيد على السطوح الجافة المتسعة يعوض عن نقص التبخر الناتج عن انكماش المسطح المائى، وقد تأكد هذا من عدم زيادة المطر نتيجة فيضانات أوائل الستينيات العاتية.(٤٨)

ويعتبر النقل النهرى هو الوسيلة الرئيسية للنقل عبر جنوب السودان حتى جوبا، وستقلل المسافة بين الخرطوم وجوبا بنحو ٣٠٠ كم، وستقوم المعابر، وسيؤدى هذا الى خلق موانىء صغيرة تؤدى الى قيام اتصالات من هذه الموانىء والجهات المعزولة فى الداخل، وإن كان هذا سيكون على حساب سكان بحر الزراف والذين يعيشون غرب بحر الجبل، لأن الطريق الرئيسى سيبتعد عنهم وإن كان ظهور البترول فى بنيتو وما حولها سيجعل الشركات تهتم بأن يستمر بحر الجبل نظيفا وصالحا للملاحة، وبالتالى يلزم أن يكون هناك تصريف يسمح بالملاحة، يقدره البعض بنحو ٣٥ مليون متر مكعب فى اليوم. كما تضمن مشروع القناة أيضا مد طريق محازى لها، مستخدمين نتائج الحفر ودكها وإن كان هذا الطريق يحتاج الى صيانة دورية.

**نحو الحداثة والعصرنة :**

كتب جارانج فى رسالة الدكتوراه معبرا عن أمل النخبة المتعلمة من الجنوبيين بقوله "بأن التحول معناه التغير الشامل للاقتصاد الهامشى التقليدى الى اقتصاد الزراعة الآلية الواسعة، والتى تتحول بمقتضاه مساحة تقدر من ١٠٠ ألف الى ٢٠٠ ألف فدان شمالى جونجلى، ولكن هناك مشكلة خاصة بالرى، وهو أن القناة فى معظم أحباسها ستكون دون سطح الأرض إلا حيث توجد منخفضات، أو تعبر مجارى مائية، لذلك فالرى بالراحة Gravity Irrigation سيكون متعذرا، إذا توفرت الطاقة الرخيصة ربما من بترول الجنوب، وستقف قلة انحدار الأرض (١٠ سم فى كم) لتصعب من عملية الرى، ومن ثم فقد ينتج عن الرى هذا تمليح الأرض، كما تقف التربة عائقا أمام الزراعة الآلية، فالزراعة اليدوية هى الأصلح عندما تبتل التربة ولذلك فالمرجح أن تقوم زراعة مساحة منفصلة تكون دون مستوى القناة حتى يمكن وصول مياه الرى اليها، وهذا غير ما تصوره جارانج.

وقد قامت مؤسسة ايلاكو Ilaco وهى مؤسسة استشارية هولندية لعمل تجارب للزراعة الآلية فى سهل بينيكو شرقى بور، وجربت زراعة الذرة الرفيعة والعريضة والأرز وظهر أنها ناجحة فى ظل زراعة مساحات صغيرة، ولكنها غير موفقة مع المساحات الكبيرة، وظهر أن التربة غير متجانسة، فالطبقات العليا رملية تتبادل مع الصلصالية الثقيلة، وأدى هذا الى وجود اختلافات فى أجزاء المساحة الواحدة، مما ينذر معه بسوء تصريف الماء، ويترتب عليه نمو ضعيف للمحاصيل، وعلى العكس نمو الحشائش غير المفيدة.

وقد أدى استخدام الحواف المرتفعة نسبيا الى انتاجية افضل، ولكن هذه بدورها لها مشكلاتها الخاصة بها، فالحشرات والحشائش والطيور أثبتت أنها عوامل سالبة بالنسبة لها، كما ثبت أن التربة صلبة بالنسبة للزراعة الميكانيكية فى نهاية فصل الجفاف بحيث تكسر أسلحة الآلات(٤٩)، وفى نفس الوقت تصعب حركة الآلات فيها عندما تكون مبتلة، ومن ثم فالفترة التى يمكن فيها استخدام الآلات هى فترة محدودة، وبالتالى تصبح الزراعة غير اقتصادية. وقد ثبت أن عائد الهكتار لم يكن مجزيا ليغطى التكاليف (باستثناء التكاليف الرأسمالية) حتى بالنسبة للكثير من المزارع الصغيرة.

وانتهى تقرير المؤسسة أنها لا تنصح بالزراعة الآلية بالنسبة للذرة العريضة والذرة الرفيعة، وكذلك تجارب زراعة الأرز كان نجاحها محدودا وإن كانت هناك حاجة الى زيادة التجارب، إن التحولات الواسعة، باستخدام التقنيات المتقدمة لا يتوقع لها نجاحا فى اقليم القناة وإن ثبت نجاحها شمال ملاكال.

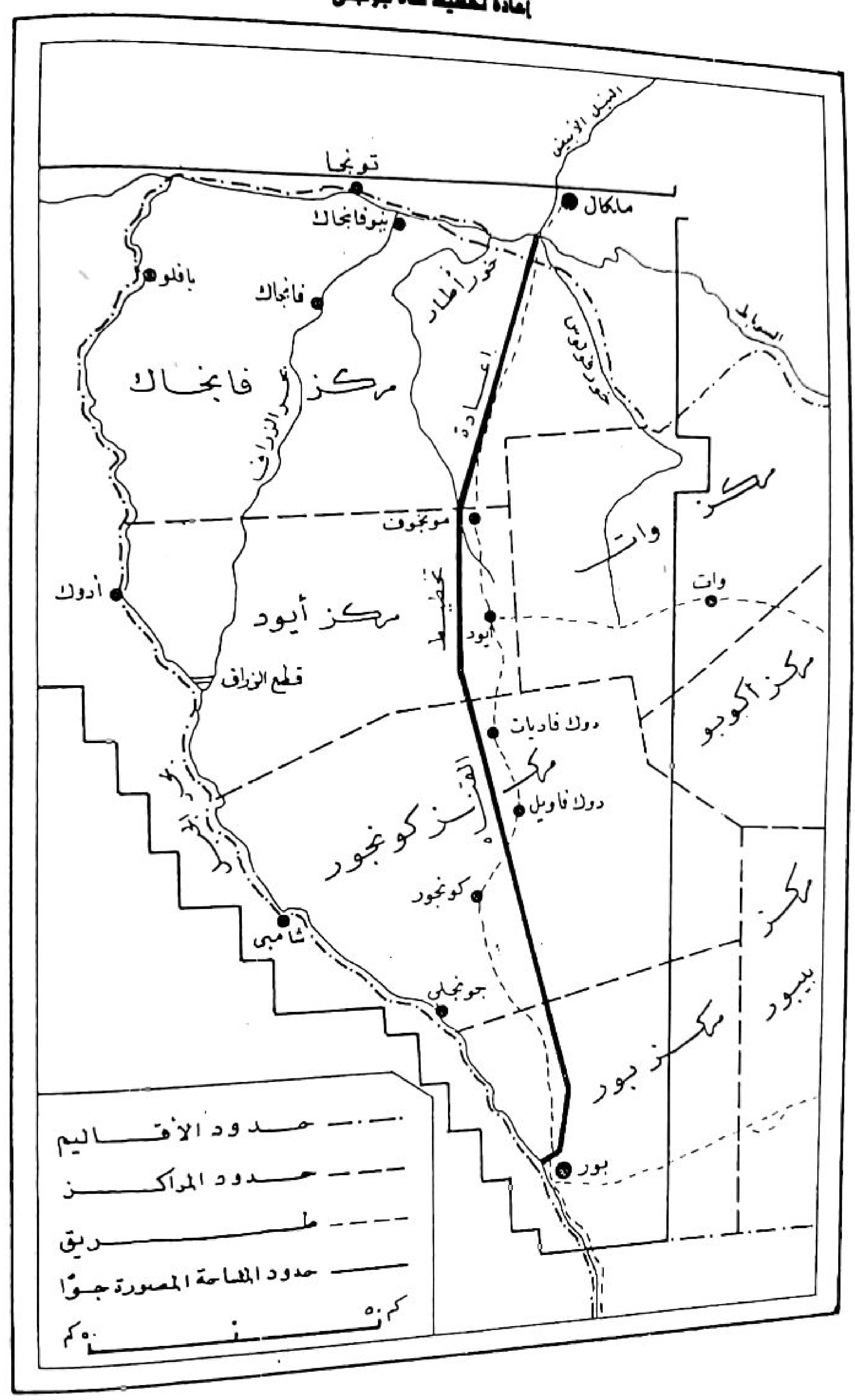
وهناك مشكلة نقص الأيدى العاملة، فحتى فى وقت السلام نجد كثيرا من الذكور يهاجرون نحو الشمال لزيادة إيرادهم لمواجهة المصروفات الدراسية، الضرائب، الأدوية البيطرية، ولشراء ماشية لتعويض ما فقد منهم نتيجة دفع المهور، والبعض الآخر يكون مسئولا عن الرعى بعيدا عن السكن، وزراعة قطع من الأرض بعد السقوط المبكر، فى نفس الوقت الذى تشتد فيه الحاجة الى اليد العاملة فى المشروع. وقد تكون برك الماء القريبة من الحقول هى مصدر ماء الشرب الوحيد فى فصل الجفاف خالية من المياه، فيضطر السكان للسير مسافات بعيدة للحصول على الماء، وبالتالى يصعب الرجوع الى الأرض فى الوقت المناسب لتطهيرها من الحشائش وإعدادها.

ولكن هناك علاجا للكثير من المشكلات، منها توفير مورد ماء دائم فى القرى وبالقرب من الأرض التى سوف تزرع، بحيث يعود المزارعون فى الوقت المناسب لمباشرة العمليات الزراعية مع الأمطار المبكرة وإن كانت هناك بعض صعوبات تتمثل فى أن طلمبات المياه التى زودت بها بعض المناطق عانت من قلة الصيانة، ومشكلة استيراد قطع الغيار، لدرجة توقف المشروع الذى موله برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وقد رأت مؤسسة Bada وهى مؤسسة هولندية مولت المشروع الزراعى فى اقليم بور، زودت الاقليم بـ ٣٥ طلمبة

48- Howell, p., Lock, M., op.cit., p. 258.
49- Howell P., Lock, M., op.cit., p. 265.

شكل رقم (١)
إعادة تخطيط قناة جونجلي



تعمل بالديزل، وفى النهاية أوصت باستخدام الطلبمات اليدوية، والبديل الآخر هو خزانات المياه السطحية (الحفير) وقد قامت الهيئة التنفيذية لجونجلي بتجربتها ونجحت، ولكن توقفت مع أعمال العدوان، كما أن هناك جزءا كبيرا من تقرير (مافيت بابتى) مخصص لموضوع الإمداد بالمياه.

وهناك موضوع جديد بالدراسة وهو ما نوع الحيازة التى ستطبق فى الأراضى المستصلحة، وفى ظل الحيازة التقليدية للقبائل الرعوية، هي سيطبق نظام المشاركة بين الحكومة والحائزين على نمط مشروع الجزيرة، أم التفكير فى طريقة جديدة ؟

والواقع أن مشكلة انتاج المحاصيل فى جنوب السودان متشابكة ومعقدة ولكنها ليست مستحيلة الحل، فلابد من استمرار التجارب فى ظل الاستقرار السياسى وتوقف نزيف الحرب.

## صعوبات واجهت الهيئة التنفيذية للمشروع :

أولا : بعد رئاسة الهيئة للمشروع، التى مقرها الخرطوم، وذلك للتوفيق بين الإدارات المختلفة ودعما للاتصالات مع الوزارات المختصة لأن المشروع متعدد الأغراض، وكذلك لاستقبال ممثلى الهيئات المانحة للمعونات الفنية والمالية.

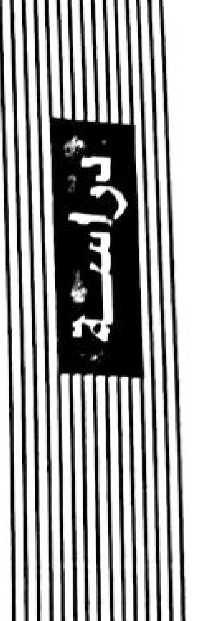
ثانيا : أن الهيئة فى الحقيقة لم تكن إلا منسقا بدون أن يكون لديها قوة ضغط أمام الوكالات والهيئات الأجنبية والمحلية والإقليمية لمشروع يتطلب تمويلا وأبحاثا وتخطيطا، فى ظل نقص الموظفين المدربين، وصعوبة طرق المواصلات.

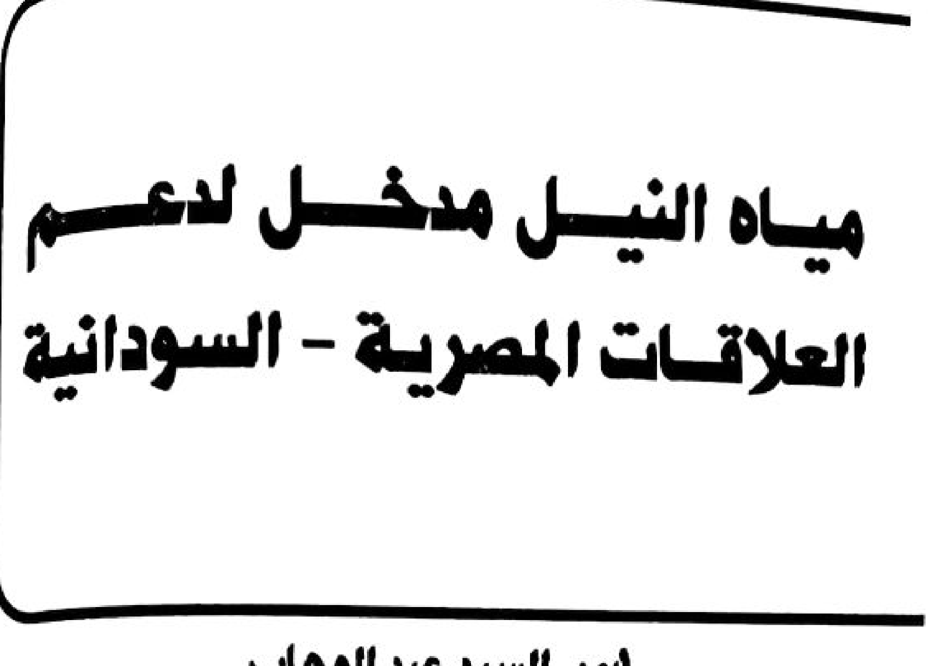
ثالثا : يشكو معظم موظفى الهيئة التنفيذية لتنمية المشروع، أن هناك كثيرا من المشكلات تجعل التحرك بطيئا، منها نقص مواد البناء كالرمال والصخور التى كان لابد وأن تأتيها من جوبا، والأسمنت الذى لابد وأن ينتقل من الخرطوم على بعد ١٦٠٠ كم، وصعوبة استيراد الأيدى العاملة المدربة، وصعوبة استيراد المستلزمات الضرورية من خارج الإقليم نظرا لسوء وسائل النقل ونقص الوقود، ومن ثم تأخر تقديم الخدمات. ومن ثم يجب أن يحكم على الهيئة التنفيذية للمشروع بما حققته، لا بما لم تحققه.

## خاتمة :

أن الأمل وتوقعات الإنسان ومقاومته والتحديات التى ظهرت كبيرة ولم تكن هناك فرصة لإجراء مزيد من التجارب، بسبب اشتعال نار الحرب الأهلية، مما طرح التجارب السابقة والمشروع أرضا، لابد حين يحل السلام أن يبدأ الآخرون من حيث انتهى السابقون والاستفادة من الخبرات السابقة، لأن المرة الأولى كانت قصيرة للغاية (١٩٧٦-١٩٨٣) لمواصلة العمل للوصول بالنتائج المثمرة، فهذا المشروع كان مقدمة ورائدا لمشروعات مماثلة للمحافظة على الماء فى جهات أخرى كمشروع مستنقعات مشار ومستنقعات بحر الغزال، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق المعزولة عن العالم الخارجي، خاصة وأن الظروف تغيرت عن ذى قبل، وهناك حل لبعض المشكلات التى صاحبت بداية التنفيذ، وأبرزت المشكلات والصعوبات التى كانت مستترة من قبل، فتكون البداية هى كيفية التغلب على هذه المشكلات، أو التقليل من حدتها، فعلى سبيل المثال، هناك مشكلة الطاقة، ولا أظن بعد إحلال السلام، إلا وسيستخرج البترول من بنتيو وما حولها، وحينئذ يكون الأوفق إقامة معمل تكرير صغيرا أو متوسط الحجم لسد حاجة الإقليم الجنوبى من ناحية، ولتوفير الطاقة لماكينات الحفر بتكلفة قليلة، ويكون فى هذا إرضاء وترضية للجنوبيين، فى ظل صعوبات النقل.

وفى مشكلة الأيدى العاملة، فعندما نشبت الحرب الأهلية، تحرك كثير من النيليين، وخاصة الشباب، إما للإلتحاق بالانيانيا، أو للهجرة نحو الشمال للابتعاد عن مصادر العنف، والبحث عن عمل وذلك لتعويض خسارتهم فى الماشية، وقد وجدوا أنفسهم فى بيئة جديدة فى الشمال، وعمل عدد كبير منهم فى أعمال البناء، وفى مشروعات خشم القربة وسد الروصيرص والمناجل، فاكتسبوا خبرة جديدة لم تكن متيسرة لهم من قبل، وانفتحوا على العالم الخارجى، عالم يختلف تماما عن عالم الرعى الذى كانوا يعيشونه والفيضانات الموسمية، والحركة المستمرة معظم العام، وعرفوا المنافع التى يحصل عليها الشماليون مقارنة بحياة مجتمعاتهم التقليدية. وعندما حل السلام فى جنوب السودان (١٩٧٢-١٩٨٣) رجع كثير من هؤلاء المهاجرين الى ديارهم، بل وحتى فى أيام الحرب، كانت هناك هجرة وعودة من والى الشمال بحسب توفر فرص العمل، ومدى تكيفهم، والتزاماتهم نحو أسرهم وعشائرهم. عندما عاد هؤلاء سواء لشهور أو سنوات، عادوا يحملون رؤية جديدة عن العالم الخارجى، يكفى أنهم عادوا ومعهم الترانزستور !!، وأصبحوا يطلبون ما كان غائبا عنهم من قبل، يطلبون الخدمات الصحية والتعليمية والبيطرية والمواصلات الجيدة، واكتسبوا خبرات جديدة وخاصة فى عالم البناء، وتعودوا الانفصال عن ذويهم والإقامة قرب المشروعات، ووجدوا أنفسهم وسط الحلقة السياسية نتيجة لخلق المجلس التنفيذى العالى حيث الوزراء الجنوبيون، والمجلس التشريعى المنتخب، باختصار رؤيا جديدة، وعناصر تحديث تتخلل منعطفات القوالب القديمة، فهل نستعيد القول المأثور "رب ضارة نافعة"!!.



# مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية - السودانية

**ايمن السيد عبد الوهاب**

باحث - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

جريدة الأهرام

استحوذ الخلاف حول مسألة المياه علي حيز كبير في العلاقات المصرية – السودانية ، لاسيما في فترات التوتر بين البلدين ، بشكل بدت معه في كثير من الأحيان كسبب ونتيجة لهذا الخلاف .من هذه الزاوية سوف تسعي هذه الدراسة لاستيضاح حدود كون المياه تشكل أداة ضغط علي العلاقات الثنائية علي امتداد تاريخها، مع الأخذ في الاعتبار صلتها الوثيقة بالمرحلة الراهنة التي يمر بها طرفا العلاقة ونحن علي أبواب الألفية الثالثة من الميلاد : فالسودان مثقل بالعديد من المشاكل المعقدة والمتشعبة سواء علي الصعيد الاقتصادي والسياسي او علي صعيد التكامل القومي ومصر أيضا تمر بمرحلة انتقالية تتحدي فيها مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .اما علي مستوي التفاعل والهموم المشتركة فتبرز أزمة الثقة وتداعياتها علي المستوي الرسمي والحكومي بالإضافة لمشاعر الإحباط التي يحسها أبناء البلدين من فشل تجارب التكامل والاتحاد والوحدة .

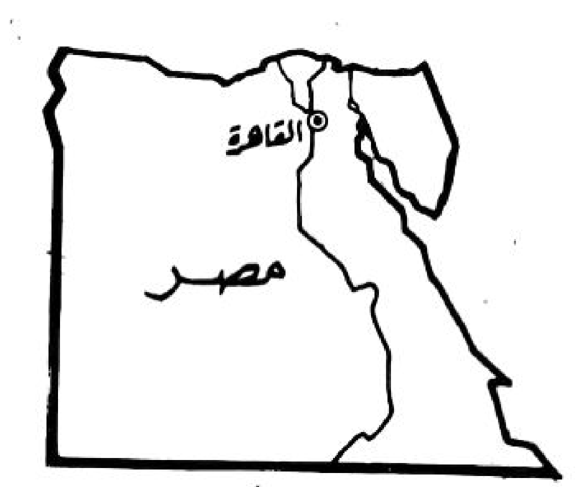
ولعل هذا التناقض القائم اليوم بين طبيعة العلاقات الأزلية بين الشعب السوداني والشعب المصري بالمعني المكاني والاجتماعي والانساني، وبين الواقع السياسي والاقتصادي والأمني ، خير تعبير عن جوهر المأزق الراهن في العلاقات المصرية – السودانية(١)، حيث تظل هذه العلاقات رغم فترات القطيعة والتوتر التي مرت بها – خلال فترات معينة – من ذلك النوع من العلاقات الذي يتسم بالخصوصية والعمق ، وهو ما تؤكده العديد من العوامل الثقافية والبشرية بالإضافة إلي عوامل الجغرافيا والتاريخ .تلك حقيقة يجسدها نهر النيل الذي يربط بين البلدين معاً ويشكل جوهر هويتهما الجغرافية مع باقي بلدان النهر .

غير انه تظل الحاجة إلي البحث في دروب تلك العلاقة العضوية بين البلدين ومتطلبات إعادة النظر أمرا تحتمه المصالح العليا للبلدين وواقعا يفرضه تعثر العلاقات .

وهذه الحاجة لدراسة وتقييم العلاقات المصرية- السودانية تدفعنا للتركيز علي واحدة من القضايا المحورية والشائكة في تاريخ العلاقات، وهي الخلاف حول أنصبة الحصص من مياه النيل .وفي هذا السياق ، تثار العديد من التساؤلات الخاصة بعلاقة مياه النيل بالبعد التنموي في البلدين لما يتضمنه هذا البعد من إمكانيات تعظيم أو تقليل لعناصر القدرات الذاتية، وهو ما يقودنا بدوره للتساؤل حول حدود الخلاف علي حصص المياه وإمكانية زيادتها في المستقبل ، خاصة في ضوء مجموعة من الصعوبات والتعقيدات

١- د. أسامة الغزالي حرب (محرر)، العلاقات المصرية – السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠) ص٩.




التي تحفل بها التفاعلات السياسية في منطقة حوض النيل.

١ – قضية الخلاف حول الأنصبة المائية في اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ :

البداية ترتبط باتفاقية ١٩٢٩ التي هدفت لاستغلال مياه الفيضان في ري مشروع الجزيرة لزراعة القطن ، حيث لم يكن هناك أي اتفاق رسمي قبل هذا التاريخ ، يحدد كمية المياه المسموح بسحبها من مياه النيل(٢) (وإن شكلت هذه الاتفاقية امتداداً قانونياً لمجموعة من الاتفاقيات السابقة عليه). وقد استندت الاتفاقية للتوفيق بين مطالب السودان وحقوق مصر المكتسبة، وذلك بالتأكيد على التالي:

– إعطاء الحق للسودان فى سحب مياه النيل خلال الفترة من ١٦يوليو الى ٣١ديسمبر،على ان يتوقف عن السحب من جملة الإيراد الطبيعي للنهر فى الفترة من أول يناير حتى ١٥يوليو مع استثناء السحب بالطلمبات التى صرحت به اللجنة التى شكلت عام ١٩٢٥ مضافا اليه ١٤١مليون م٣ .

– يخصم من رصيد السودان فى اول يناير الزيادة التى تحققت لرى المساحات بالطلمبات (١٦ الف فدان فى الفترة مابين يناير وفبراير، و٢٢,٥الف فدان فى الفترة الممتدة من اول يناير وحتى ١٥يوليو) على اساس ٨٠٠م٣ للفدان الواحد فى الشهر.

– تقدم السودان قبل اول يناير من كل عام كشف حساب للمنصرف عند سنار خلال فترة الحظر.

– يبدأ ملء خزان سنار للمنسوب الأول (٤١٧,٢٠م) وهو المنسوب اللازم لتغذية ترعة الجزيرة قبل ١٥يوليو، مع اشتراط الا يقل مجموع تصرف الرمصيرص وتصرف ملكال طوال الأيام الخمسة السابقة على تاريخ بداية الملء عن ١٦٠ مليون م٣ /يوم.

– يبدأ الملء النهائى للخزان من ٢٢أكتوبر بحيث يصل الى منسوب (٤٢٠,٧٠م) يوم اول ديسمبر.

– اشتراط موافقة الحكومة المصرية قبل الإقدام على إقامة أية مشروعات على النيل او فروعه من قبل السودان او اى بلد واقعة تحت الادارة البريطانية، يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل الى مصر او يلحق ضررا بمصالح مصر .

بعبارة اخرى يمكن القول ان أهم ما أسفرت عنه الاتفاقية هو تثبيت مبدأ الحقوق المكتسبة لمصر في كل ايراد النهر وتحديد حصتها من هذه المياه بـ ٤٨ مليار م٣ وحصة

٢– د .عبد الغني سعودي ، "مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية "، في اسامة الغزالي حرب (محرر)، العلاقات المصرية – السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، المرجع السابق ، ص١٩٦ .

السودان بـ٤ مليارات م٣(٣).

والاتفاقية بهذا المعني تكون قد شكلت امتداداً للاتجاه المصري السائد قبل هذا التاريخ، والساعي لربط السودان بمصر بهدف تامين مياه النيل وصيانة حقوقها، وإن كان الجديد هنا هو تنظيمهما حق الانتفاع من المياه ووضع القواعد الخاصة بتوزيعها بشكل بدي أساسه الاتفاقيات الدولية(٤)، كما أنه بموجب هذه الاتفاقية تبلورت فكرة التخزين لدي مصر في البحيرات الاستوائية وقناة جونجلي لزيادة ايراد النهر .

وقد حملت تلك الفترة العديد من التفاعلات المتشابكة المرتبطة بطبيعة المرحلة والدور البريطاني فيها ، بحيث لم بشكل قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ واستقلال السودان عام ١٩٥٦ بداية مرحلة جديدة ، بقدر ما تأثر بتاريخ تلك العلاقات وما أفرزته من حساسيات سودانية، وإن كان إقدام مصر علي بناء السد العالي قد ساهم في افراز العديد من المستجدات والتعقيدات التي استمرت حتي تم توقيع اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩(٥) المستمرة حتي الآن.

وأيا كان الواقع الذي اوجدته اتفاقية ١٩٥٩، إلا أنها لم تستطع أن تتجاوز تلك الحساسيات والشكوك التي ثارت من جانب دول الحوض ككل بما فيها السودان وفي هذا الإطار يمكن رصد عدد من المعطيات والمستجدات التي رسختها الاتفاقية، منها :

١ – ان الاتفاقية وإن كانت لم تنشئ وضعاً قانونياً جديداً لمصر فيما يتعلق بمياه النيل، إلا أنها وضعت إطاراً قانونياً اكثر شمولاً لتنظيم علاقات البلدين بالنسبة لمسألة المياه بالإضافة لتاكيدها حقوق مصر التاريخية في مياه النيل(٦).

٢ – أيا كانت التحفظات السودانية علي اتفاقية ١٩٥٩ ، فإن ذلك لا يلغي انها تعد نموذجاً لحل مشاكل معقدة تركها الاستعمار البريطاني بعد اتفاقية ١٩٢٩ التي عقدت بين البلدين بواسطة بريطانيا كممثل للبلدين(٧). والجدير بالذكر هنا أن اتفاقية ١٩٥٩ ، وإن كانت قد حدت من حالة الغبن والشعور بالظلم التي شعر بها السودانيون إثر توقيع اتفاقية ١٩٢٩ ، إلا أنها لم تنهها .

فقد تركز اعتراض قطاع كبير من السودانيين حول قانونية وشرعية الاتفاق الذي أبرم في عهد الحكم العسكري (حكومة ابراهيم عبود) وافتقاره للتفويض الشعبي وفي عدالة الاتفاق نفسه وفي الحصة التي حصل عليها السودان وفي غمر أراض عزيزة وغالية من أرض السودان (حلف) وفي التعويض المالي عنها والذي قدر بـ ١٥ مليون جنيه مصري في وقت طالب فيه السودانيون بـ ٢٥ مليون جنيه من الحكومة السابقة (حكومة عبدالله خليل). وبالتالي فقد اعادت الانتقادات التي وجهت لهذه الاتفاقية ، شعور السودانيين بالغبن من اتفاقية عام ١٩٢٩ نتيجة قلة التعويضات التي قدمت للسودان مقابل الأضرار التي لحقت بالمواطنين من جراء مشروع خزان جبل الأولياء ، ومن ثم كان إلغاء اتفاقية عام ١٩٢٩ عشية استقلال السودان من جانب واحد بمثابة رسالة مباشرة للقيادة المصرية وتعبيراً عن الشعور بالإجحاف، لاسيما مع الرغبة في توسيع مشروع الجزيرة وتحفظ مصر(٨).

٣ – توزيع فوائد مشروعات ضبط النهر وذلك علي ان تنشئ مصر خزان السد العالي عند اسوان كخطوة اولي في مشروعات التخزين المستمرة علي النيل وتوزيع حصيلة ما يخزنه السد العالي بنسبة ١٤,٥ مليار م٣ للسودان و٧,٥ مليار م٣ لمصر (بحيث تصبح الحصيلة الإجمالية لحصة السودان ١٨,٥ مليار م٣ وحصة مصر ٥٥,٥مليار م٣).

كما نصت الاتفاقية علي انشاء مشروعات تستهدف زيادة ايراد النيل بتقليل المياه الضائعة في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف والنيل الأبيض وبحيث يوزع صافي الفائدة مناصفة، كما تساهمان - مصر والسودان- في تكاليفهما مناصفة وتتولي السودان الانفاق علي المشروعات المشار اليها من مالها وتدفع مصر نصيبها من التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها .

وإذا دعت حاجة مصر الي البدء في أحد مشروعات زيادة ايراد النيل المنوه عنها ، بعد اقراره من الحكومتين في

---

٣– لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية ١٩٢٩، انظر د.محمد عبد الغني سعودي ، السودان (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥) ص ٦١ – ٦٦. وانظر ايضا، الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، "التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ –١٩٦١" (القاهرة: المطابع الاميرية ، ١٩٧٢) ص٦ .

٤ – د. احمد حسن الرشيدي، "مياه النيل في سياسة مصر الخارجية"، دراسة في التاريخ المعاصر "في د. احمد يوسف احمد (محرر) سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠) ص١٩ .

٥ – أ. يحيي عبد المجيد ، مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية – السودانية، في د.أسامة الغزالي حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٢ .

٦ – د. احمد حسن الرشيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٥ .

٧ – د. اسامة الغزالي حرب ، السياسة المصرية تجاه السودان (ملاحظات اولية) في د. احمد يوسف احمد (محرر)، مرجع سبق ذكره ، ص٧٦٥ .

٨ – أ. يحيي عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨٢–١٨٤ .

وقت لا تكون حاجة السودان قد دعت الي ذلك ، فإن علي مصر ان تخطر السودان بالموعد الذي يناسبها للبدء في المشروع، وفي خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار تتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبيهما في المياه التي يدبرها المشروع ، وعند انتهاء السنتين يمكن لمصر أن تبدأ في التنفيذ على نفقتها ، علي أن تدفع السودان نصيبها من التكاليف عندما تتهيأ لاستغلال نصيبها .

٤ - اعترفت الاتفاقية بحقوق البلاد الواقعة علي النيل في الحصول على نصيب من مياهه ، وإن اشترطت موافقة البلدين (مصر والسودان) وأن يخصم مناصفة بينهما ، وهو ماتضمنته المادة (٢) من باب الاحكام العامة(٩). وإن كان من الملاحظ أن السياسة المصرية التي تضع اتفاقية ١٩٥٩ في صدر اولوياتها ، قد انتهجت عدداً من الاجراءات والخطوات المدعمة لموقفها التفاوضي لمواجهة الشكاوي والمشاكل المثارة من قبل دول الحوض في هذا الشأن ومنها السودان ويتجلي ذلك بوضوح في جولة المفاوضات التي دارت عام ١٩٦١ بين مصر والسودان من جانب وبعض دول الحوض (تنزانيا ، كينيا ، أوغندا) من جانب آخر حيث أكدت علي عدد من الركائز اهمها :الاعتراف بحق دول الحوض في حصص من مياه النيل شريطة ألا يؤثر ذلك علي حصتها من المياه وأن تتعلق بما يزيد عن احتياجات مصر والسودان وبالتالي انتهت جولة المفاوضات برفض مصر مطالب هذه الدول بخمسة ملايين متر مكعب سنويا، استناداً لعدم توافر معلومات كافية عن احتياجاتها الفعلية.

الى جانب التأكيد على الإطار التعاوني الرافض للاستغلال، وذلك بتعديد الفوائد التى حصلت عليها السودان من إتفاقية ١٩٥٩ ، على اعتبار ان السودان هى المستفيدة الأكبر من مياه السد العالي، فقد حصلت على ١٤,٥ مليار لم تكن تحصل عليها قبل ذلك، بالاضافة الى التعويض المالى الذى بلغ ١٥ مليون جنيه فى الخمسينات (والجنيه المصرى كان يساوى ٣ دولارات، أى أن جملة ما حصل عليه السودان ٤٥ مليون دولار)(١٠).

ومع بقاء الاتفاقية موضع النقد من قبل بعض القوي السياسية في السودان، يمكن تحديد سمتين أساسيتين ارتباطا بموقع قضية مياه النيل في العلاقات الثنائية :

السمة الاولي، أن الخلاف حول اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ غلب عليه الطابع السياسي بقدر اكبر من الطابع الفني والهندسي والقانوني ، مما أدي الي احتكاكات وجمود في العلاقات في كثير من الأحيان .

اما السمة الثانية، فترتبط بما يمكن تسميته بأزمة تخصيص الموارد بقدر اكبر من ندرتها .فالنيل يحمل في طياته الكثير من عوامل الربط والخير لكل من مصر والسودان ، بل ويمتد ليشمل دول الحوض جميعا .ولكن يظل الميراث الممتد من الحساسيات ومشاعر عدم الرضي حائلا دون تحقيق الرؤية الأوسع والأشمل للتعاون .

### ٢ - البعد التنموى :

تشكل أخطار المياه عاملاً مرجحاً للعديد من المشروعات التنموية في البلدين ، فبالنسبة لمصر نجد أننا في حاجة الي اعادة رسم الخريطة الزراعية لمصر حتي يتحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وخاصة أن العديد من التقديرات تشير الي أن أزمة مصر تكمن في تخصيص الموارد بقدر اكبر من ندرتها ومن ثم يثار التساؤل حول حقيقة سوء تخصيص الموارد وعلاقة مشكلة المياه بالتنمية الزراعية في الأطار الضيق؟ الأمر الذى يوضح لنا أهمية التحدى الذى تبرره قدرة سياسات ترشيد الاستخدام للمياه على وقف انخفاض حصة الفرد من المياه ومن نصيبه من الأراضى الزراعية، خاصة مع استمرار الزيادة السكانية، حيث تشير الأرقام الى أن عدد سكان مصر سيصل عام ٢٠٢٥ الى ١٠٠ مليون نسمة وهو ما يعنى أننا سنعبر حد الفقر المائى لنصيب الفرد الواحد والجدير بالذكر أن خبراء الرى يضعون حد ٥٠٠ متر مكعب كمؤشر على الندرة الشاملة للمياه العذبة، التى يترتب عليها عجز عن تواصل التنمية الاقتصادية ، وهو ما قد تصل اليه مصر بحلول عام ٢٠٢٥.

الأمر الذى يثير معه العلاقة بين مشكلة المياه والتنمية الزراعية، فمن المعروف أن نصيب الفرد من مساحة الاراضى المنزرعة يبلغ حوالى ٠,١٣٥ فدان (المساحة المنزرعة ٧,٣مليون فدان) وهو نصيب ضئيل اذا ما قورن بالكثير من البلدان النامية(١١).

وهو ما يقودنا للطرف الآخر من المشكلة والمتعلق بالموارد المائية المتاحة، فمن ناحية تعد مياه النيل المورد الوحيد تقريبا في مجال الزراعة حيث توجه ما بين ٨٠٪ - ٩٠٪ من الموارد المائية المتاحة لمصر الي الانتاج الزراعي(١٢). ومن ناحية اخري تتعدد مجالات استخدام هذه الموارد (بدرجات متفاوتة) في السياحة وتوليد الطاقة الكهربائية الي جانب استخدامها في العمليات الصناعية،

---

٩ - الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠ .

١٠ - جون واتر بري ، نهر النيل :هل تتحدي دول أعالي النيل الوضع القائم ، جريدة الحياة اللندنية ، ٢٩ يونيو ١٩٩٦، وانظر ايضا "المياه فى السياسة الخارجية المصرية "حوارات ومناقشات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٨.

١١- د .بيومى عطية، وعبد الرحمن شلبى، سياسات وزارة الاشغال العامة بين الفكر والعمل، (فى) د .عبد المنعم المشاط (تحرير) مستقبل المياه فى مصر سلسلة بحوث سياسية (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية،١٩٩٥) ص٤٥.

١٢- د .احمد حسن الرشيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩ .

وفى هذا الاطار تشير التقديرات الرسمية الي امكانية زيادة الرقعة الزراعية ما بين مليون فدان و٤,٢ مليون فدان إضافية، استنادا الي التقديرات التي تشيرالي توافر ما بين ٦,٧ مليار متر مكعب و١٥,٧ مليار متر مكعب (يمكن توفيرها عبر الاستغلال الأمثل للفاقد من المياه والمياه الجوفية)(١٣).

هذه اللمحة السريعة لعلاقة الارتباط بين مشكلة المياه والتنمية الزراعية من جانب وعلاقتهما بما نسميه بسوء تخصيص الموارد من جانب آخر، ربما تجعل من الضرورى التعرف على الصورة الراهنة كما تعكسها جملة الضغوط والتحديات في ضوء تزايد الاحتياجات وثبات الموارد :

– ان نصيب الفرد من المياه يبلغ حاليا ٩٨٥م٣ وهو مايعنى اننا دخلنا حد الفقر المائى، حيث ان الحد المتعارف عليه عالميا، ليكفى الإحتياجات الطبيعية للفرد هو ١٠٠٠ متر مكعب سنويا .هذا الرقم سوف يقل طالما أن حصة مصر كما هى (٥٥,٥ مليار م٣) بل إن بعض التوقعات تذهب الى أبعد من ذلك بتوقع الانخفاض الى ٦٣٠م٣ عام ٢٠٢٠(١٤). وإن كانت مسألة إعادة استخدام المياه مرة أخرى تقلل من هذا التأثير، فإن ذلك لا يعنى غياب المشكلة وخاصة مع استمرار الزيادة في عدد السكان وثبات حصتنا من المياه الواردة الينا .والجدير بالذكر هنا أن نصيب الفرد من المياه فى أواخر الستينيات كان ١٧٠٠م٣ .

– ادت سياسة تحرير التركيب المحصولى وزيادة الارض المنزرعة الى زيادة احتياجات القطاع الزراعى من المياه نتيجة التوسع فى زراعة محصول الارز، حيث تشير الأرقام الى ان الزيادة المستمرة لهذا القطاع والتى تزيد عن مليارم٣ مابين عامى (٨٥/١٩٨٦ و٩٦/١٩٩٧)، وهى على التوالى ٥١,٤مليارم٣، ٥٥,٢ مليارم٣). كما قفزت احتياجات المياه للشرب والصناعة الى نحو ٣ مليارات م٣ فى الفترة نفسها (من ٥,٨ مليارم٣ الى ٨,٨مليارم٣)(١٥).

– إن متطلبات التنمية والاحتياجات الحياتية تعنى زيادة الاحتياجات، ووفقا للتقديرات التى تشير الى امكانية استصلاح واستزراع ٣,٤مليون فدان جديدة حتى عام ٢٠١٧ (موزعة كالتالى: ٥٤٠ الف فدان لمشروع توشكى و٦٢٠ الف فدان لمشروعات التنمية الاخرى التى تمتد من الساحل الشمالى وحتى الجنوب) نجد ان هذه الزيادة سوف تحتاج ٦,٧ مليار متر مكعب من المياه .وتستند هذه الرؤية على التقديرات التى تشير الى إمكانية توفير ٢٠,٤مليار متر مكعب عبر الاستغلال الأمثل للفاقد من المياه والمياه الجوفية (يدخل فى حسابها تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع جونجلى)(١٦). كما ان الزيادة فى احتياجات الصناعة والشرب سوف تصل الى ٨,٥ مليارم٣ سنويا(١٧). ولذا بدأت العديد من الخطوات العملية لترشيد الاستخدام منها على سبيل المثال: تقليل المساحة المنزرعة من الأرز وقصب السكر اللذين يستهلكان ٢٥٪ من الموارد المائية من جانب، والتوسع فى إستغلال المياه الجوفية حيث تشير التقديرات الى إمكانية استخدام ٧مليارات م٣ سنويا من جانب ثان، وإعادة استغلال حوالى ١٢مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى(١٨).

انطلاقا من هذه الرؤية يمكن رصد عدد من السمات والملامح الأساسية التى اتسمت بها السياسة المائية المصرية خلال الفترات الماضية ، وذلك من منطلق التعرف على قدرة مدرسة الرى المصرى على التعامل مع الواقع أفاق المستقبل بكل ما يفرضه من تحديات :

السمة الاولى، ترتبط بتمتع السياسة المائية المصرية دائما بالمرونة والقدرة على مواكبة التطورات والتأثير الخاص بتنمية الموارد المائية، سواء المباشرة منها المرتبطة بسياسة إدارة وتوزيع المياه، او تلك غير المباشرة المرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية والديموجرافية الخاصة بعلاقات مصر بدول حوض النيل ونظام الحصص المائية. فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٧٥ (بعد انشاء السد العالى) أوضح التوازن المائى توافر ١٦,٧٦٠ مليارم٣ تكفى للتوسع الافقى فى استصلاح مساحة نحو ٢,٥ مليون فدان جديدة .وفى عام ١٩٨٢ قدرت الموارد المتاحة عام ٢٠٠٠ بـ ٧٢,٤ مليار م٣ والاستخدامات ٦٤,٥ مليار م٣ وبذلك تبلغ الموارد المتوافرة ٧,٩ مليار م٣ تكفى للتوسع فى مساحة ١,٥٨ مليون فدان ، وقد أعيد تعديل هذه السياسة المائية مرة أخرى لتتمشى مع المتغيرات والموارد المتاحة حتى عام ٢٠٠٠ مع الأخذ فى الاعتبار توقف مشروع جونجلى .وكان آخر تعديل للسياسة المائية عام ١٩٩٣ وقد هدف هذا التعديل الى توفير المياه لرى مساحات التوسع الجديدة

١٣ – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٥.
١٤– على ضيف، عرض لندوة "مصر والالفية الجديدة" مجلة المهندسين العدد ٥٢٨، مارس ٢٠٠٠، ص١٩.
١٥– حسين علوان، ادارة الموارد المائية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل (فى) سلسلة مجلة المحليات :اخلاقيات المياه
(الهيئة العامة للاستعلامات :مراكز النيل،١٩٩٩) العدد الخامس، ص ٢٧.
١٦– على ضيف، عرض لندوة "مصر والالفية الجديدة" مجلة المهندسين، مرجع سبق ذكره، ص١٩.
١٧– حسين علوان ادارة الموارد المائية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل(فى) سلسلة مجلة المحليات :اخلاقيات المياه،
مرجع سبق ذكره، ص ٢٧ – ٣٠.
١٨– د.احمد فاضل، أهمية التركيات الصحية والتوصيلات فى عدم الاهدار الناتج عن سوء الاستخدام للمياه، سلسلة المحليات :
اخلاقيات المياه، مرجع سبق ذكره، ص٩.

شرق الدلتا وغربها وجنوب مصر (بخلاف التوسع فى تنمية مساحات جديدة على المياه الجوفية العميقة بالصحارى) وزراعة نحو ١,٤ مليون فدان ذات احتياجات مائية تقدر بنحو ١٠ مليارات م٣. وقد تم توفيرها بالعمل على محورين: الأول خاص بترشيد استخدام المياه فى الوادى والدلتا من خلال تطوير أساليب الرى ورفع كفاءتها لتوفير ١٠٪ من جملة مياه الرى فى نهاية خطة التطوير عام ٢٠١٧، والثانى هو التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى حوالى ٣,٥ مليار م٣ سنويا ، و٣ مليارات م٣ إضافية من المياه الجوفية ومياه سطحية من النيل فى حدود ٣,٥ مليار م٣. كما يتم خفض مساحات المحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز من ١,٤ مليون فدان الى ٧٠٠ ألف فدان فقط مما يوفر ٣,٥ مليار م٣ .بمعنى أن المتوافر من المياه السطحية سيكون فى حدود ٥ مليارات م٣، وبالتالى فإن المتوافر سيزيد عن الاحتياجات المشار اليها سلفاً بحوالى ١,٥ مليار م٣(١٩).

السمة الثانية، تتعلق بأن معظم مشروعات زيادة ايراد النهر قد تمحورت حول التعاون مع السودان مثل مشروع قناة جونجلى ومشروع تقليل الفاقد من منطقة مستنقعات حوض بحر الغزال ، نتيجة لتوتر العلاقات المصرية الاثيوبية. ولكن إذا ما أضفنا ما تمثله المياه من عامل ترجيح للعديد من المشروعات التنموية، وأهمية طرح خطط طموحة لترشيد الإدارة المائية ورفع كفاءة استخدامها، لاتضح لنا أن هذه الخطط لا تنفى إمكانية أن تضطر مصر فى المستقبل المنظور أن تطالب برفع حصتها من المياه .هذا التحول سيعنى أولا ضرورة فهم "البيئة المائية" المحيطة بمصر وتحديد حجم التعقيدات الاجتماعية والتاريخية والتنموية الخاصة بنهر النيل، الشريان الحيوى والأساسى للمياه فى مصر، كما سيتطلب ثانيا محاولة الوصول إلى اتفاق مع دول الحوض التسع بشكل عام وهى كينيا وزائير وتنزانيا والسودان وأوغندا وإريتريا وبورندى وروندا وأثيوبيا، ومع الأخيرة بشكل خاص، بشأن زيادة حصة مصر المائية دون أن تشكل تلك الزيادة تحديا للدول الأفريقية الصديقة ولا غبنا لها ولطموحاتها المشروعة فى التنمية والتقدم(٢٠).

السمة الثالثة، السعى نحو خفض التكلفة الاقتصادية للمياه المهدرة والتوسع فى سياسة إعادة استخدام مياه الصرف بأنواعها (صرف زراعى، صناعى، صحى) الى جانب استغلال مياه الأمطار والسيول والقضاء على طريقة الرى التقليدية المعروفة بالرى "بالغمر" "لتجنب ضياع مليارات الأمتار من المياه سنويا. بالإضافة الى استخدام المياه الجوفية، وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار ان تكلفة المتر المكعب من مياه الشرب تبلغ ٥٥ قرشا ويباع للمواطن بما قيمته ١٣ قرشا، كما ان كمية المياه المهدرة تقدر بنحو ٢٧٠مليون جنيه(٢١). هذا فى الوقت الذى تشير إليه العديد من الأبحاث والدراسات الى ان نسبة الفاقد من مياه الشرب الناتج عن سوء استخدام او لضعف كفاءة شبكة المياه يتراوح ما بين ٣٠٪ - ٥٠٪ وتقدر هذه النسبة بـ٧٥٠ مليون جنيه سنويا(٢٢).

والحقيقة البارزة في هذا السياق، أن السد العالي وإن كان قد كفي حاجة مصر حتي الآن ، فسوف تظل هناك حاجة لا يمكن تجاهلها الي مشروعات أعالي النيل.

أما بالنسبة للسودان ووفقا للبيانات المتاحة والتصريحات الرسمية السودانية فمن الواضح أن متطلبات مشروعات التنمية من المياه تزيد عن حصتها الراهنة وهي ١٨,٥ مليار متر مكعب. فالحديث عن زيادة المساحة المزروعة من ٤,٥ مليون فدان (في الوقت الراهن) الي ٩,٥ مليون فدان تعني أن السودان في حاجة الي ٤١,٨ مليار متر مكعب في السنة اى بزيادة تقدر بأكثر من ٢٣ مليار متر مكعب في السنة، الأمر الذي يزيد من حتمية التحرك الحكومي لزيادة القدرة التخزينية، لاسيما وأن التقديرات تشير الي ضآلة هذه القدرة التي تقتصر علي ٧ مليارات متر مكعب فقط. وبالتالي تبدو القيادة السودانية في سباق مع الزمن للانتهاء من مشروعات مائية بعينها ، يجئ في مقدمتها مشروع تعلية الروصيرص وزيادة قدرته التخزينية الي ٧.٧ مليارات متر مكعب (بدلا من ٣ مليارات) لزراعة نصف مليون فدان بالإضافة الي مشروع جديد عند "مروي "في النوبة بسعة ٧ مليارات، وهذه المشروعات وفقا لتقديرات د. رشدي سعيد يمكن أن تضيف حوالي ٢٥ مليار متر مكعب وهي كمية تفوق حصة السودان بحوالي ٦,٥ مليار متر مكعب .ومن المعروف ان السودان تعتمد على الزراعة المروية وعلى الرى السطحى (التقليدية والمتطورة) بما يزيد على ٩٠٪ من الأراضي من جانب، وأن القطاع الزراعي يساهم بحوالى ٤٠٪ من جملة الناتج المحلى من جانب ثان، وأن حوالى ٧٠٪ من السكان يعتمدون على هذا القطاع من جانب ثالث .

---

١٩- حول خطط السياسة المائية المصرية، انظر حوار مع د.محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية، جريدة الاهرام الصباحى ٦ يونيو ١٩٩٨، وانظر ايضا حواره، الاهرام المسائى ٥ يونيو ١٩٩٨.

٢٠- أيمن السيد عبد الوهاب ، توشكي والتوازن المائى مع اثيوبيا، مجلة أحوال مصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨) العدد الثانى ، ص١٢٩ - ١٣٠.

٢١- الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة المحليات: أخلاقيات المياه، مرجع سبق ذكره، ص٢.

٢٢- د. أحمد فاضل ، اهمية التركيبات الصحية والتوصيلات فى عدم الاهدار الناتج عن سوء الاستخدام للمياه، ، مرجع بق ذكره، ص٩.

ويعني ذلك ان البحث عن مصادر جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، بالإضافة الى الشروع فى انتهاج سياسة ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة شبكة الرى تعد فى مقدمة أولويات اى حكومة سودانية، لاسيما وان التقديرات تشير الى ان استهلاك السودان بلغ ٨٠٪ من حصته من المياه، ولذا كان الإعلان الحكومى فى أواخر عام ١٩٩٢ عن تدشين مشروع حفر ترعتى (الرهد وكنانه) لاستغلال الجزء المتبقى من حصة السودان فى مياه النيل، ولزيادة مساحة الزراعة المروية كهدف لتحقيق الأمن الغذائى وتفادى المشكلات الناجمة عن موجات الجفاف. ومن المقرر ان تروى ترعة كنانه حوالى ١٢٥ مليون فدان فى حين ان ترعة الرهد تروى ٥٥٠ الف فدان، وان تكلفة الحفر تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار. وفى هذا السياق ايضا، تشير بعض الاتجاهات ان تركيز السودان سوف ينصب على النيل الأزرق – نهر عطبرة – لتحقيق حلم "سلة الخبز" القديم للسودانيين ، حيث يقوم هذا المشروع على تطوير ملايين الافراط من الاراضى الواقعة بين النيل الازرق والنيل الابيض واستزراعها.ومن المعروف ان مشروع الجزيرة – المناقل كان الخطوة الاولى فى هذا الحلم ، ليعقبه مشروع خشم القربة على نهر عطبرة (لاعادة إسكان اهل النوبة الذين هجروا نتيجة بناء السد العالى) فى الستينات ومشروع كنانة لانتاج السكر فى السبعينات وهو مايعنى ان الاستفادة التى يوفرها ارتفاع مستوى النيل الأزرق عن النيل الأبيض وما يوفره ذلك من فائدة فى سريان المياه فى الاراضى المروية فى صورة طبيعية على امتداد الانحدار ذاته وتجنب عمليات الضخ تفرض التنسيق مع الجانب الاثيوبى لتحسين جريان المياه فى النيل الأزرق – نهر عطبرة – (٢٣).

هذه الخطط تدفع في الواقع للبحث عن بدائل ، ومن هذه البدائل مشروعات أعالي النيل التي اتفقت مصر والسودان علي إقامتها وتحمل تكاليفها مناصفة وهي مشروعات لا تزال في مراحل الدراسة الاولي باستثناء مشروع قناة جونجلي الذي بدأ العمل فيه ولكنه توقف نتيجة الحرب الأهلية بجنوب السودان منذ عام ١٩٨٣، والحقيقة أن هذا المشروع يعد نموذجا لمشروعات التعاون المصرية السودانية الهادفة لزيادة الإيراد المائي للبلدين من جانب ولتأثير القيود السياسية على المصالح التنموية من جانب آخر.

فعند النظر للمشروع نجد أن له فوائد كثيرة تعود بالنفع على كل من مصر والسودان، لعل ابرزها هو هدف توفير المياه اللازمة للتوسع الزراعى فى كلا البلدين، باعتباره الهدف الرئيسى الذى من اجله أقيم المشروع حيث بنيت التصورات على إمكانية زيادة الرقعة الزراعية فى مصر بحوالى مليون ونصف المليون فدان وفى السودان حوالى ٢,٧ مليون فدان وهى صالحة للزراعة.

كما ان المشروع يوفر خلال مرحلتيه حوالى ٧.٥ مليار متر مكعب تقسم مناصفة بين مصر والسودان ، حيث ستقوم هذه القناة بتمرير حوالى ٤٥ مليون متر مكعب من المياه يوميا من إيراد بحر الجبل تحملها فى خط مباشر فى بور الى مصب نهر السوباط(٢٤). وان الناتج الصافى للمشروع هو ٤,٧ مليار متر مكعب فى مرحلته الاولى (وستكون حصة مصر عند أسوان ١.٩ مليار متر مكعب).

وبالإضافة الى هذا الهدف الرئيسى فإن هناك فوائد أخرى تعود على كلا البلدين من تنفيذ المشروع لعل أهمها :

– إن المشروع سوف يحمى المنطقة الواقعة بين بحر الزراف وقناة جونجلى من أخطار الفيضانات التى تغرق القرى والاراضى الزراعية وسوف تساعد على تنمية هذه المنطقة وتحولها لأراض زراعية لأنها أرض صالحة للزراعة وستروى من قناة فرعية متصلة بقناة جونجلى.

– إن القناة ستكون صالحة للملاحة النهرية وسيؤدى حفرها الى اختصار المسافة بين ملكال وجوبا بحوالى ٣٠٠ كيلو متر(٢٥). كما أنها ستساعد على إنشاء طريق على الجانب الأيمن من القناة من بور الى ملكال مما سيسهم فى تيسير حركة النقل والمواصلات بين جنوب السودان وشماله.

– إن القناة ستصبح مصدرا جديدا للثروة الحيوانية والسمكية وستؤدى الى تحسين سبل العيش(٢٦). كما انها ستتيح بدائل اقتصادية جديدة لأهل المنطقة غير الرعى وصيد الأسماك .

– تساعد القناة على توليد الطاقة الكهربائية من اندفاع الماء(٢٧). والى جانب هذه الفوائد المباشرة فقد اعتبر المشروع – فى حينه – نموذجا للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان وأن نجاحه يمكن ان يسهل التعاون بين مصر ودول حوض النيل .

بعبارة أخري أن البلدين في حاجة لاستثمار ما يمتلكانه

---

٢٣- لمزيد من التفاصيل حول مشروعات السودان المائية، حوار وزير الري السوداني محمد شريف التهامي في مجلة الاهرام العربي ، ٦ يونيو ١٩٩٨. وأيضا د. رشدي سعيد ، الحقيقة والوهم في الواقع المصري. (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٧) ص ص ١٦٣ و١٦٤. وانظر كذلك جون واتربرى، الامن الغذائى الاقليمى واول تحدى للواقع القائم، جريدة الحياة اللندنية، ٢٨ يونيو ١٩٩٦ و تصريحات وزير الرى والموارد المائية السودانى يعقوب ابو شوره، جريدة العالم اليوم، ٧ اغسطس ١٩٩٢.

٢٤ – عبد التواب عبد الحى ، النيل والمستقبل (القاهرة: مركز الاهرام الترجمة والنشر، ١٩٨٨) ص٧٢.

٢٥- جريدة الايام ، بتاريخ ٢٢ ابريل ١٩٧٩.

٢٦ – احمد نافع ، حفر قناة جونجلى التحول الكبير فى جنوب السودان، جريدة الاهرام ، بتاريخ ١٩ اغسطس ١٩٨١.

٢٧ – محمد قنديل، مشروع قناة جونجلى وخطة التكامل الاقتصادى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥١، يناير١٩٧٨، ص ٥٢ – ٥٣.

من مقومات التعاون طالما نتحدث عن التنمية سواء بتبادل الخبرات او بتهيئة الأجواء للشروع في تنفيذ مشروعات ضبط مياه النيل حتي يمكن تجاوز الحديث عن الخلاف حول الأنصبة من حصص المياه ، لاسيما وأن التقديرات والأرقام تشير الي ان ما يصل الي مصر من مياه النيل لا يمثل سوي ٧٪ من أجمالي الامطار التي تسقط علي حوض النيل .

وبإعمال الفرضية الرابطة بين صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية وتوافر قدر معين من الموارد ، نصبح امام واقع جديد يتطلب معه العمل علي سد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتزايدة، وذلك بالمزج بين متطلبات الأمن القومي والاعتبارات الاقتصادية في البلدين، وهو ما ينقلنا لأهمية التعرف علي الواقع الدولي الجديد والمتغيرات التي أفرزها انتهاء مرحلة الحرب الباردة خاصة تلك المتعلقة بمشروعات السلام والمشروعات الاقتصادية في المنطقة وحدود تأثيرها علي منطقة حوض النيل؟

فالملاحظ ان ايقاع الأحداث وتنوعها في منطقة الحوض يتطلب في المقابل مستويات مختلفة من الأداء ، حيث ذهب العديد من المؤشرات الي اعطاء ايحاءات بإمكانية المساس بمصالح مصر المائية ، وذلك بالاستناد الي اتفاق اثيوبيا والسودان عام ١٩٩٣ (للتعاون في استخدام مياه النيل)، والي محاولات إحياء بعض المقولات ذات الدلالة السلبية مثل مقولة "ان مصر لا تكتفي عادة باتخاذ موقف المتفرج تجاه التهديد المحتمل لمصالحها في النيل، ورهانها علي حالة عدم الاستقرار في دول اعالي النيل باعتبارها تصب في مصلحة مصر".

والحقيقة ان خطورة هذه المقولة التي تستند الي نظرية المؤامرة تعتمد بالأساس علي الرغبة المصرية في استمرار الوضع القائم فيما يخص استخدام مياه النهر وتجنب فتح ملفه قدر الإمكان. وهو ما يتطلب بدوره إعادة مناقشة مثل هذه المقولات من منظور استراتيجية مصرية متكاملة تأخذ في الاعتبار أهمية تكوين تجمع اقليمي يضم دول الحوض.

**٣ - التعاون الاقليمي :**

إذا كان المطلوب هو البحث عن سبل جديدة لوضع الخطط اللازمة لاستخدام وإدارة المياه، حتي يمكن تجنب النزاعات المتعاظمة ، فإن الصورة في منطقة حوض النيل تنبئ بالكثير من المتغيرات والمستجدات التي يصعب معها الاكتفاء باتفاقية ثنائية بين مصر والسودان لا تحظي بالقبول الكامل من جانب بعض القوي السودانية من جانب وغلبة مفهوم أحادية الوظيفة الفنية التي تسيطر علي مفاهيم ورؤى دول الحوض العشرة من جانب ثان وبدون العمل علي توفير فرص ايجاد نظام اقليمي للتنمية الشاملة أفقيا في حوض نهر النيل من جانب ثالث .

فبنظرة سريعة علي واقع التفاعلات بين دول الحوض نجد ان محاولة تشخيص الواقع الراهن وما يحمله من آمال تتعلق بمستقبل التعاون تصطدم بالتناقض القائم بين الميراث التاريخي وتحدى التنمية الذى تنشده كل دول حوض النيل، الأمر الذى يفرض الوقوف على مصادر الخلاف وبذور التوتر التى تخيم على منطقة الحوض ، والتى يمكن رصدها فى ثلاثة مستويات :

المستوى الأول دولى، ويرتبط بطبيعة المناخ الدولى وما افرزته بيئة مابعد الحرب الباردة من متغيرات جديدة سواء فى خريطة التحالفات الدولية او فى نمط التفاعلات البينية فى الاقليم .فهناك التنافس الامريكى الفرنسى فى منطقة البحيرات العظمى، وتوتر العلاقات السودانية مع دول الجوار، وغياب التفاهم المصرى الاثيوبى على حصص المياه. وهى جميعا ممارسات زادت من حدة الاستقطاب فى المنطقة وفرضت أجواء عدم الاستقرار. كما غذتها تلك التقديرات والتقارير الدولية التى تتحدث عن مخاطر حدة التنافس المتوقعة على المياه ولاسيما فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .كذلك ساهمت الاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة "فى ٢١مايو ١٩٩٧" فى إبراز حدة الخلاف وأوجهه وخاصة أنها تسعى الى إعادة النظر فى اتفاقيات المياه .فالمتصور ان يخلق ذلك حالة من عدم الاستقرار فى المنطقة من جانب، وأن يدخل دول الحوض فى دائرة توازنات القوى من جانب آخر، بالإضافة لتنشيط عامل التدخل الدولى لاسيما فى ظل حالة الترويج التى تتبناها العديد من الشركات العالمية الكبرى لاقامة مشروعات فى تلك المنطقة .

اما المستوى الثانى فهو اقليمى، حيث يلاحظ ان التفاعلات السياسية البينية فى منطقة الحوض قد ساهمت بدورها فى تقليص فرص التفاهم والعمل المشترك – الى حد ما – بين دول الحوض، جنبا الى جنب مخاطر الجفاف الدورى الذى يهاجم القارة الافريقية وشبح المجاعات الذى يخيم ، وتأثيرات الحروب الأهلية ، علاوة على ما تعكسه حقائق الزيادة السكانية وسوء استخدام المياه من تساؤلات حول مستوى المياه وسلامتها، وهى جميعا قضايا يصعب معها استبعاد احتمالات النزاع على المياه وخاصة فى ظل ميراث تاريخى يغلب عليه الصراع بقدر اكبر من التعاون، بالإضافة لتزايد حالة عدم الاستقرار التى تكتنف عدداً من دول الحوض مثل زائير وبوروندى ورواندا وجنوب السودان ، فى ضوء المتغيرات الجديدة التى افرزها مناخ مابعد الحرب الباردة .

فى حين أن المستوى الثالث يرتبط بقضية المياه :فتظهر قضية السدود الأثيوبية التى تطرح بين الحين والآخر ومطالبتها بسحب امتيازات الحق التاريخى التى تتمتع بها مصر ومحاولات الإيحاء بالقدرة على التأثير فى حصة مصر من المياه وموقفها الرافض للاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ ، الأمر الذى يطرح مسألة جدية التلويح او المخاطر التى تحوم بحصة مصر من النهر، أما

السودان لموقفها يتلخص فى استخدامها لورقة المياه كورقة ضغط على مصر ولذا لا يتم الإعلان عنها إلا فى فترات التوتر وآخرها ما حدث من خلال الاتفاق مع اثيوبيا عام ١٩٩٣ الخاص بالتعاون فى استخدام مياه النيل . فى المقابل تسعى مصر للتأكيد على عدم المساس بحصتها (٥٥ مليار متر مكعب) وانها تقبل النظر فى توزيع الحصص التى يمكن إضافتها فى المستقبل فضلا عن تقديم إمكانياتها وخبراتها لزيادة مجالات التعاون وهو ما يقودنا لطرح البعد التنموى الذى تتباه العديد من دول الحوض ، حيث تعالت الدعاوى المتعلقة بتغيير نمط الرى وتحويله من رى مطرى الى رى دائم، لاسيما بالنسبة لإثيوبيا والسودان وكينيا من جانب، والرغبة فى التوسع الزراعى حول ضفاف النيل والاعتماد على مياه هذا النهر بالتحديد من جانب آخر .

وهو مايطرح بدوره مسالة الاستخدام الأمثل للموارد المائية الموجودة ، وتحديد الشروط التى يجب اتباعها ليكون هذا الاستخدام متجاوزا التقلبات غير المتوقعة .لاسيما وأن أزمة الندرة تظل أزمة مفتعلة شريطة تجاوز المصالح الذاتية(٢٨) وهو ما توضحه الخصوصية الطوبوغرافية للنيل والتي انعكست بشكل او بآخر علي علاقات دول الحوض ببعضها البعض .

والحقيقة البارزة في هذا الاطار، أن نهر النيل اذا كان يمثل أحد اعتبارات الجغرافيا السياسية، التي لا يمكن تجاوزها في اي حقبة زمنية مضت او في المستقبل، فان هذه الحقيقة تتكشف أيضا مع تزايد الاعتبارات الجيو اقتصادية (GEO - Economic) من جانب غالبية دول الحوض فى توجهاتها وحساباتها السياسية وفى مقدمتها مصر بطبيعة الحال، وان تزايدت أهمية نهر النيل في توجيه السياسة الخارجية المصرية مقارنة بأي دول أخرى من دول الحوض ، فالنهر هو شريان الحياة وبالتالي فلا تنمية او تقدم بدونه(٢٩).

وتنقلنا هذه الحقيقة لطرح عدد من التساؤلات والقضايا الخاصة بحدود كون المياه تشكل أداة ضغط على دول المصب، مصر والسودان، وسياساتها لاسيما ان مجموعة التحديات والصعوبات المرتبطة بتلك الحقيقة تفرض أداء ورؤية جديدة .

وبالتالي قد يكون من الضروري عند إعادة النظر لموقع المياه في العلاقات الجماعية لدول الحوض، ان يأخذ في الاعتبار العديد من المعايير ، لاسيما المعيار الجغرافي للنهر ذاته ومايفرضه من تنوع مناخي وإهدار للمياه بحكم طوبوغرافيته التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل :

- من ناحية يعتبر النيل من أهم الأحواض في القارة حيث يجمع كل الاقاليم الجغرافية الافريقية ممثلة في عشر دول (تنزانيا، رواندا، بوروندي، اوغندا، كينيا، زائير، اثيوبيا، اريتريا، السودان، مصر)، ورحلة النهر التي تخالف بها انهار العالم باتجاهه شمالا تبلغ ٦٧٠٠ كيلو متر، في مساحة تبلغ نحو ٢,٩ مليون كيلو متر مربع، تبدأ من منابع لوفيرونزا – احد الروافد الرئيسية لنهر كاجيرا، عند خط عرض ٤ جنوب خط الاستواء – في جمهورية بوروندي(٣٠).

- ومن ناحية اخري ، يكتسب النهر مميزات جيولوجية خاصة باستناده الى مصدرين رئيسيين للتغذية ، هما الهضبة الاستوائية والمرتفعات الاثيوبية ، فبالنسبة للهضبة الاثيوبية تعد المصدر الرئيسي الذي يمد مصر بنحو٨٥٪ من متوسط الايراد السنوي من خلال انهارها الثلاثة (السوباط، النيل الازرق، نهر عطبرة). اما بالنسبة لهضبة البحيرات الاستوائية فنجد إنها تمد النهر بنحو ثلاثة عشر مليار مكعب من المياه، وترجع قلة مساهمته الي ضياع نحو اربعة عشر مليار متر مكعب في المستنقعات ، ومن المعروف ان المياه الاستوائية هي حصيلة الامطار علي مدار العام – علي عكس المرتفعات الاثيوبية ذات الامطار الصيفية – والتي تلتقي قرب مدينة ملكال وتتجه نحو النيل الابيض حتي تصل الي أسوان .

وهكذا تشير السمات السابقة الي قدر من الخصوصية الطبوغرافية للنيل، والتي انعكست بشكل او بآخر علي علاقات دول الحوض ببعضها البعض :

١- ان جغرافية النهر فرضت حدودا وقيودا علي النطاق الذي يصله الوجود المصري في تلك الدائرة. ويستند هذا الرأي الي كثرة الالتواءات والجنادل والشلالات ، باعتبارها عوامل حاجزة للنفوذ المصري من ناحية، وقصره علي السودان – في معظمه – دون مناطق اعالي النيل ومنابعه من ناحية اخري ، علي الرغم من التواجد الحضاري الذي وفره طول مجري النيل(٣١).

٢ – فرض طول النهر ، قدرا من التنوع البشري والسياسي علي دول الحوض ، وقد قسمها د.جمال حمدان الي ثلاثة أقاليم مائية هي المنبع فالمجري فالمصب ، الأول هو

---

٢٨- انس مصطفي كامل ، نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩١ ، ص١٤ .

٢٩ – د .عبد المنعم سعيد "من الجغرافيا السياسية الي الجغرافيا الاقتصادية ، التغير في دور مصر الدولي والاقليمي "في د.عبدالمنعم المشاط (محرر) الدور الاقليمي لمصر في الشرق الاوسط (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥) ص ص ١١و١٢ .

٣٠- عبد التواب عبد الحي ، النيل ..والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص١٩ .

٣١ – د .مصطفي علوي ، السياسة المصرية في افريقيا المحددات الداخلية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٦) ص٩ .

هضبتا البحيرات والحبشة والثاني السودان والثالث مصر ، فضلا عن ترجيحه للقاعدة القائلة بأن مصر باعتبارها دولة مصب هي الأضعف جغرافيا مقارنة بدول المنبع وهو ما عبر عنه بقوله "ومازال صحيحا ان من يملك السيطرة علي منابع النيل يمكن ان يصيب مصر بالشرق او الغرق "اي ان النيل - نظريا - مقتل كامن او ممكن لمصر(٣٢)، ومن ثم كان من المنطقي ان تحرص مصر دوما علي ضمان تدفق المياه والتاكد من عدم تعرضها للتهديد علي يد أية قوي معادية بالتحكم في منابع النيل او التلاعب بتدفقاته الي مصر.

٣- كون مصر هي المستفيدة الاولي من النهر، وأن معظم دول الحوض ليست مجتمعات نيلية أي لا تعتمد علي مياه النهر، جعل بعض تلك الدول تستخدم ذلك كورقة ضغط سياسي ضدها ويغض النظر عن مدي صدق التهديدات التي تعرضت لها مصر في هذا الشأن ، إلا أنها استخدمت كذلك من قبل قوي استعمارية خارجية مثل البرتغاليين والايطاليين والبريطانيين(٣٣).

ويتضح من ذلك ان طبيعة الحوض وإن ساعدت في ربط مجموعة من الدول معا في رباط تتباين حوله التوصيفات ما بين الضعف والقوة إلا انها اوجدت تقسيما بين قطاعاته يضمن تعميق أطر التعاون بقدر أكبر من أطر الصراع والتنافس، فباستثناء مصر والسودان بدرجة أقل لا تعتمد أي دولة من الدول الاخري علي مياه النهر كأساس للحياة ، وإن كانت ميزة توليد الكهرباء هي الشكل الأمثل لكثافة الامطار التي تقل كلما اتجهنا شمالا ويعني ذلك ان خطة تقسيم العمل الجغرافي خير مترجم لهذا التقسيم ، فالمطر والزراعة للمصب والرعي والكهرباء للمنابع .

وبالتالي فالتساؤل الرئيسي هنا، يرتبط بحدود استخدام عامل المياه كأداة ضغط سياسية في الصراع ضد مصر وحدود ارتباط ذلك ببنية نظرية الأمن القومي المصري عبر الحقب التاريخية الممتدة ، علي اعتبار ان هدف تامين المياه الي مصر قد ظل دوما أحد ثوابت التوجهات العليا لأي نظام سياسي، ورغم تنوع أساليب تحقيق هذه السياسة وتراوحها مابين العمل علي السيطرة وبسط النفوذ (عهد محمد علي وبعض خلفائه) وسياسة التعاون وحسن الجوار (في ظل حكومات مابعد ثورة يوليو) التي لا تستبعد اسلوب الحسم والمواجهة اذا اقتضي الأمر وهو ما يتجلي مع رد الفعل المصري تجاه الاعلان الاثيوبي عن برنامج انشاء خزانين علي النيل الأزرق ونهر عطبره لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربية .

وفي هذا السياق فمن الملاحظ ان النواحي السياسية تستأثر بالنصيب الأكبر في هذه القضية ، وأن صور التلويح بهذه الورقة واتخاذها ورقة ضغط علي مصر امر ليس بالجديد .فكرة التلويح هذه مستمرة منذ فترة طويلة وحتي اليوم ومن المعتقد انها ستستمر لفترة قادمة بغض النظر عن مدي صدق هذه التهديدات سواء من قبل بعض دول حوض نهر النيل او من اطراف خارجية بشكل غير مباشر ، حتي ان النمط التفاعلي الغالب تجاه قضية المياه من دول الحوض قد غلب عليه النمط الصراعي رغم غياب المقومات الحقيقية لهذا الصراع علي المياه .فقناة جونجلي وحدها ادى تأخر بدء الاستفادة منها حوالى خمس عشرة سنة أن خسرت فيها مصر والسودان حوالى ٦٠ مليار متر مكعب من المياه كانتا ستستفيد بها مناصفة ـ كما سبق الإشارة ـ .

من هنا، ربما يكون التعاون المائى المصرى السودانى مدخلا ملائما لبناء الثقة ولتعظيم فرص التعاون على أسس استراتيجية ، تتجاوز معها تقلبات الحسابات السياسية، ونقطة البداية تكون بالانطلاق على قاعدة اتفاقية ١٩٥٩، والاتفاقيات الاطارية بين مصر وكل من اثيوبيا وكينيا واوغندا سواء فيما يتعلق بالتعاون الثنائى او التعاون الجماعى مع باقى دول الحوض، مع الاستفادة من أطر وأشكال التعاون القائمة ومحاولة تعزيزها بإيجاد تجمع اقليمى لدول الحوض العشرة.

فعلى المستوى الثانى تشير جملة المتغيرات والتوجهات الجديدة فى منطقة الحوض الى تزايد أهمية التنسيق المصرى السودانى على المستويين السياسى والفنى سواء على مستوى الأداء او الأهداف، ومن خلال التجمعين اللذين يضمان البلدين وهما اللجنة الفنية الدائمة المشتركة (المنبثقة عن اتفاقية ١٩٥٩) وتجمع التيكونيل (التجمع الفنى الذى يجمع دول حوض النيل للتنمية والحفاظ على البيئة لنهر النيل). وأن يكون تنظيم العمل المشترك فى مجال مياه النيل بين البلدين مدخلا لترتيبات أوسع تشمل عدداً آخر من دول الحوض، خاصة اثيوبيا، لاسيما وان هذا التحرك فى حال حدوثه لن يكون الأول ، فقد تبنت الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل فى يوليو ١٩٧٧ الدعوة لإنشاء جهاز فنى يضم الدول النيلية، ورغم فشل هذه الدعوة ، الا أنها عكست رغبة الجانبين المصرى والسودانى فى دفع جهود التنسيق والتعاون الجماعى من جانب وكون اتفاق التكامل بين البلدين (فى ذلك الوقت) ليس موجها الى أحد من جانب آخر، وبالتالى يمكن تكرار الدعوة مع الأخذ فى الاعتبار المستجدات الجديدة كما ان اتفاق الإطار المصرى الاثيوبى الموقع عام ١٩٩٣، والتعاون السودانى الاثيوبى الذى برز فى شكل تصورات لمشروعات مشتركة خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣ (قبل تدهور العلاقات عام ١٩٩٥ فى أعقاب محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا)، جميعها جهود يمكن

---

٣٢ - جمال حمدان ، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١) جـ٢ ، ص٩٢٥ .

٣٣ - جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص١١٣.

ان تولد اكثر من تجمع يضم دولتين او اكثر.

اما بالنسبة للمستوى الجماعي، فمن الضروري ان يقوم على هدف تنمية إيرادات وتدفق النهر وأن إقامة مشروعات مشتركة وتبادل الخبرات، يساهم في تعظيم العائد على الجميع ويحد من مشاعر الغبن التي يبديها العديد من دول حوض النيل تجاه الاستفادة المصرية من النهر، وخاصة أن الدراسات تشير الى إمكانيات تحقيق هذا المبدأ من خلال مشروعات بعينها مثل تنسيق مواعيد التخزين في بحيرة تانا والروصيرص وبناء سد وخزان في جامبيلا في اثيوبيا لتخزين مياه الفيضان في نهر البارو ثم إخراجها الى نهر السوباط في فصل الجفاف.

كما يمكن الاستناد الى فلسفة التعاون الاقليمي التي بدت بعض ملامحها (منذ عام ١٩٦٧) مع انطلاق مشروع "الدراسات الهيدرومترلوجية لحوض البحيرات الإستوائية – فكتوريا وكيوجا وألبرت – "ومن المعروف أن هذا المشروع قد ضم كلا من مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا وكينيا ورواندا وزائير وإثيوبيا (كمراقب)، وقد هدف المشروع لعمل موزانة لمياه اعالي النيل.

كذلك البحث عن أطر اكثر اتساعا للتعاون تجمع دول النهر العشر شريطة ألا يكون المدخل المائي هو المدخل الوحيد لهذا التعاون، وأن يكون التحرك في إطار استراتيجية تنموية جماعية وبنية مؤسسية تنطلق نحو تحقيق هدف التوزيع العادل للمياه القائم على مراعاة الاحتياجات الواقعية لكل دولة -وأن يستند الى عدد من المشروعات الإقليمية وليكن مشروع سد اون (الذى شاركت فيه مصر عام ١٩٥٤) نموذجا للمشروعات المشتركة التي تهدف الى ضبط النيل في منطقة المنابع وأن تتنوع محاور التعاون، بحيث تقوم على أساس التوازن المصلحي، ويمثل تجمع او مشروع التيكونيل نقطة بداية جيدة في هذا الإطار، كما يمكن التركيز بالأساس على مشروعات البنية الأساسية الخاصة بالنهر والزراعة وبحث سبل تقليل الفاقد من مياه النهر في المستنقعات وهو كثير بالإضافة لبحث إمكانيات توقيع منطقة تجارة حرة ، وإنشاء خط ملاحي نهري في النيل، وأن يتم تجاوز الصيغ السياسية أحادية المصالح كما عكسته تجربة الاندوجو في كثير من جوانبها، وما أعقبها من جمود الفرزه غياب اى اتفاقات شاملة على استعمال هذه المياه (مع استثناء اتفاق ١٩٥٩). وبحيث لا تظهر مصر بمظهر الدولة الاكثر استفادة من التعاون.

**مشروع التيكونيل:**

نجد انه قام على مجموعة من الأهداف منها أهداف قصيرة الأجل وهي :

١ – مساعدة الدول المشاركة في وضع خط لاستخدام المياه .

٢ – مساعدة هذه الدول على تنمية بنيتها الأساسية وتطوير قدرتها على إدارة مواردها الاقتصادية .

**اما الاهداف بعيدة المدى فتقوم على :**

١ – مساعدة دول الاتفاقية على التنمية والحفاظ على المياه .

٢ – مساعدة الدول في تحديد حصتها العادلة في الاستفادة من مياه النيل .

٣ – ضمان التعاون الفني لدفع التنمية وحماية البيئة في هذه الدول.

ومن المعروف ان المجلس الوزاري للتيكونيل قد اعتمد خطة لوضع اطار للأنشطة وشملت ٢٢ مشروعا تبلغ تكلفتها ١٠٠ مليون دولار، ويتم حاليا إعداد إطار إقليمي وقانوني لنهر النيل لتكوين الآلية المستقبلية لادارة شئون النهر على غرار ما يتم بالنسبة للأنهار الأخرى طبقا لأسس وقواعد القانون الدولي ومن خلال أنشطة التيكونيل فيما يعرف باسم مشروع(٣٤). D3 والجدير بالذكر هنا ان وثيقة التيكونيل قد وقعت في ديسمبر عام ١٩٩٢ وضمت ست دول دائمة العضوية في الاتفاقية وهي مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا، بينما بقت أربع دول كأعضاء مراقبين هي أثيوبيا وإريتريا وكينيا وبوروندى كما انشئ مجلس وزارى من وزراء الأشغال والموارد المائية لدول حوض النيل يجتمع سنويا لاعتماد الميزانية وخطة العمل، كذلك تم تجديد الاتفاقية ـ تجدد كل ثلاث سنوات ـ .

**تجمع الاندوجو:**

كانت البداية مصرية خالصة وبرغبة في إيجاد تجمع اقليمي كانت الدعوة لعقد مؤتمر يجمع دول حوض النيل تحت اسم "الاندوجو" والتى تعني الإخاء باللغة السواحلية. ولقد عقد المؤتمر الاول بالخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣ بعضوية كل من مصر والسودان وزائير وإفريقيا الوسطى (رغم ان الأخير ليس من دول الحوض). وقد زاد عدد الدول الأعضاء الى ستة أعضاء في المؤتمر الثاني الذى عقد في كينشاسا في سبتمبر ١٩٨٤ بانضمام رواندا وبوروندى، ولقد عقدت عدة مؤتمرات بعد ذلك منها :المؤتمر الثالث بالقاهرة والرابع بكينشاسا عام ١٩٨٧ والخامس بالقاهرة في نوفمبر١٩٨٨

وكان من المستهدف ان يقوم هذا التجمع على تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

– دعم وزيادة وتنويع العلاقات الثنائية بين دول الاتفاقية

٣٤ – عبد الرحمن صلاح، التوجهات الاقليمية والدولية الجديدة وآثارها على مشاكل المياه في المنطقة (في) موارد مصر المائية وتعظيم الاستفادة منها (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨) ص ٣٨ – ٤٠.

في المجالات السياسية والاقتصادية .

- دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء في الاتفاقية.

- دعم التضامن بين الدول الاعضاء وتنسيق مواقفهم ازاء القضايا المشتركة.

ولكن على عكس تجربة التيكونيل وبعيد عن الخوض في الكثير من التفاصيل التي أحاطت بتجربة الاندوجو، التي لا محل لها في هذه الدراسة - فقد كان للصبغ السياسية التي احاطت بتجربة الاندوجو أثرها الواضح في تجمده وفشله في تحقيق أهدافه، وإن كان يحسب له إبرازه لأهمية وإمكانية ان تكون هناك منظمة إقليمية تشمل دول حوض النيل .فقد حاصرته العديد من المشاكل التي أدت الى فشله في النهاية وهي(٣٥):

أ - حرص عدد من دول الحوض مثل اثيوبيا والسودان على استبعاد الموضوعات التي تمثل حساسية في العلاقات مثل المياه والمشاكل السياسية من أجنده المناقشات واعتبار الاندوجو محفلا غير رسمي.

ب - التنافس الدائم بين اثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة الاحتفاظ بالمقر.

ج - غموض الاطار القانوني لهذه الاتفاقية.

د - عدم القدرة على توفير التمويل الكافي لتنفيذ المشروعات التي تم طرحها.

وهو ما يطرح بدوره مبررات غياب الإرادة السياسية لتعظيم فرص التعاون الثنائي والجماعي ، وخاصة أن طبيعة الحوض أوجدت تقسيما بين قطاعاته يضمن تعميق أطر التعاون بقدر اكبر من أطر الصراع والتنافس ، فباستثناء مصر والسودان - بدرجة اقل - لا تعتمد أي من الدول الأخرى على مياه النهر كأساس للحياة وان كانت ميزة توليد الكهرباء هي الشكل الأمثل لاستفادة تلك الدول من مياه النهر، بعبارة اخرى ان مقولة ان طبوغرافية النهر قد أعطت المطر والزراعة للمصب والرعي والكهرباء للمنابع، ما تزال صحيحة الى حد كبير ، بالرغم من محاولات بعض دول المنبع تطوير نظم الري والزراعة بها.

من هنا تبدو أهمية الانطلاق والاستفادة من الدراسات التي أجريت على مجرى النهر (والتي يمكن إرجاعها الى عام ١٨٩٨) كما حدث بالنسبة لمشروع قناة جونجلي، حيث انتهت اللجان المصرية التي شكلت لتقييم المشروعات - التي سيأتي ذكرها لاحقا - عام ١٩٣٨ الى ان مشروع قناة جونجلي هو الأفضل، وأنه المشروع الرسمي الذي ينبغي تنفيذه عندما يحين الوقت المناسب.

وفي هذا الإطار يمكن تعديد مجموعة من المشروعات والاقتراحات، التي من شانها ان تساهم في زيادة الايرادات المائية، حيث تشير بعض التقديرات ان تنفيذ مشروعات أعالي النيل في حوض بحر الجبل وبحر الغزال والهضبة الاثيوبية، يمكن ان توفر مايزيد على ١٨ مليارم٣ سنويا عند اسوان، يمكن ايضا ان تخصص اجزاء منها لدول حوض النيل بمقتضى اتفاقية تضمن لمصر حصولها على حصصها الدائمة في مياه نهر النيل، مثل(٣٦):

- تنظيم تصرفات بحر الجبل وذلك بالعمل على التخزين في بحيرة ألبرت.ومن شأن هذا المشروع ان يوفر حوالي ٤مليارات م٣ عند اسوان مع المرحلة الثانية لقناة جونجلي.

- تقديم تسعة مقترحات لتوصيل المياه عبر منطقة السدود بأكبر فائدة ممكنة، وهي مقترحات لا تنطلق من جونجلي .أهمها تعديل مجرى النيل الابيض من بحيرة نو الى مصب نهر السوباط، او من مصب بحر الزراف الى مصب نهر السوباط.

- مشروع الفيفينو بيبور عام ١٩٣٠، ويقوم المشروع على شق قناة جديدة من بلدة الخميزة على بحر الجبل وتتجه شمالا ثم شرقا الى ان تتصل بمجرى خور الفيفينو عند الكليو ١٢٨ من مصبه ثم الى نهر البيبورعند بلدة بيبوربوست ومنه الى بلدة أكوبو التي يتفرع المجرى عندها الى فرعين يصبان في النهاية في نهر السوباط ومنه الى النيل الأبيض.

- مشروع تجسير بحر الجبل، وقد اقترح لهذا الغرض مشروعان الأول عبارة عن عمل جسر على الجهة الغربية فقط لبحر الجبل وقد سمي بالمشروع الفرعوني. أما المشروع الثاني فيقوم على عمل جسور من الجهتين على المجرى من بحيرة نو حتى بلدة منجلا على الجبل وما يتبع ذلك من تجسير جزء من مجرى النيل الأبيض .

وبالإضافة الى جملة المشروعات المقترحة السابقة، هناك مقترحات بالتخزين لتوصيل الفاقد للحد الطبيعي سواء في بحر الغزال او منطقة مستنقعات نهر السوباط ومشار.وقد تم دراساتها بشكل مبدئي، وهي(٣٧):

- مشروع تجميع المياه الضائعة في منطقة مشار بحوض السوباط على الحدود السودانية الاثيوبية، وتقدر الفائدة المائية من هذا المشروع بنحو ٤ مليارات م٣ عند اسوان تقسم بين مصر والسودان.

---

٣٥- عبد الرحمن صلاح، المرجع السابق، ص ٣٧ .

٣٦- الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، التقرير السنوي لعام، ١٩٦٠ - ١٩٦١، مرجع سبق ذكره، ص٥٣ - ٩٧، وانظر ايضا د.محمود ابوزيد ، المياه مصدر التوتر في القرن ٢١ (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٨) ص ١٧٦ .

٣٧- المجالس القومية المتخصصة ، استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية، الدورة الـ ١٦ ، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص ١٨٧ .

- مشروع تجميع المياه الضائعة في منطقة بحر الغزال في جنوب السودان، إذ أن متوسط التصرف لمنطقة الغزال وروافده (حوالى ٥٢٦كم٢) تبلغ حوالى ١٦ مليارم٣/السنة، لا يصل الى النيل الابيض سوى نصف مليارم٣/سنة، وبانشاء قناتين بطول ٤٥٥كم و٢٠٠كم، يمكن توفيرما بين ٥,٦ و٧ مليارات م٣سنويا .

وهكذا تتضح أهمية هذا التعاون مع دول حوض النيل، اذا ما أخذنا فى الاعتبار كميات المياه الضخمة التى تضيع فى المستنقعات، والتى يمكن ان تزيد إيراد النهر وتلبى احتياجات كثير من دوله من المياه .فالإحصاءات تشير الى ان ما يسقط على حوض النيل من أمطار لا يستفاد منه باكثر من ٢٠٪ بسبب الهدر من المياه سواء كان على مستوى الحوض أو على مستوى القارة.

كما تشير العديد من الدراسات المقدمة لادارات الري في دول الحوض، أن موارد النهر يمكن أن تزيد في الاجل المنظور (وحتي نهاية عام ٢٠٠٠) وفق الاجل المحدد في خطة لاجوس ، بنسبة ٢٤٪ في حال تنفيذ المشروعات المقترحة. كذلك تشير التقارير الي أنه باستثناء مصر والسودان ، فان احتياجات باقي دول الحوض ستكون محدودة. كما ان مشروعات توليد الكهرباء باقامة الخزانات لن تؤثر علي واردات النهر، بل قد تدفع الي زيادتها(٣٨).

**خاتمة :**

وهكذا يمكن الانتهاء للقول أن عدم توافر استراتيجية متكاملة للعلاقات المصرية السودانية، قد أسفر علي تعليق العديد من القضايا الشائكة محل الخلاف مثل النزاع علي منطقة "حلايب" او الاختلاف حول الحصص من مياه النيل. وهو ما يقودنا بدوره للتاكيد علي عدد من الخصائص والسمات المتعلقة بموقع مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية – السودانية منها :

١ – ان مسار العلاقات الثنائية علي امتداد تاريخها هو عبارة عن سلسلة من [illegible] ... مسئوليتها طرفا العلاقة ، ويتجلي ذلك بوضوح في كم الاتفاقات ومشروعات التعاون التي ظلت حبيسة ميراث كبير من الحساسية و "الشخصنة". كما أنها اتسمت بالعمل عند الحل الأدنى من التعاون والمتمثل في المحافظة علي المصالح الحيوية في المياه وفي الحدود المشتركة(٣٩).

٢ – ان تسييس "قضية المياه" لا تمثل العلاقات المصرية – السودانية فيه استثناء، بل العديد من المؤشرات والوقائع تشير الي غلبة هذه السمة علي العوامل الأخري بين دول الحوض وخاصة في اتجاه مصر .

٣ – ان ضعف الامكانيات الاقتصادية من ناحية، والحاجة لزيادة حصة المياه في المدي القصير من ناحية اخري، يفرض علي الدبلوماسية المصرية التعامل مع اشكالية خاصة بما تقتضيه المصالح الاقتصادية من أهمية توثيق التعاون وما تفرضه الظروف السياسية من قيود معوقة لهذا التعاون .

٤– من بين مجموعة دول حوض النيل، تبدو السودان – الي حد ما – مشاركة لمصر في حاجتها المستمرة والمتزايدة الي المياه ، نتيجة اعتمادها علي الري الي جانب الامطار في الزراعة ، وخاصة في الإقليمين الأوسط والشمالي بالإضافة الي بعض المناطق في الإقليمين الغربي والشرقي وهو ما دعا البعض (من جانب السودان) لطرح مسألة المياه كقضية ملحة، رغم الصعوبات العملية ألتي تحول دون ري هذه المناطق نظراً لارتفاعها الملحوظ عن مستوي النهر(٤٠).

وأخيراً يبدو أن تجاوز الخلاف حول حصص المياه بين دول حوض النيل بصفة عامة ومصر والسودان بصفة خاصة، مرتهن بتجاوز ثلاث متناقضات في المرحلة القادمة ، فالمصالح التنموية مواجهة بالقيود السياسية، والتوازن المصلحى يختل امام ضعف الإمكانيات، والفراغ المؤسسي يبرز امام تباين الحركة وضعف التنسيق .

---

٣٨– انس مصطفي كامل ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٢ .

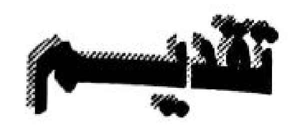
٣٩ – د. اسامة الغزالي حرب ، السياسة المصرية تجاه السودان (ملاحظات اولية) مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٦٤ – ٧٦٦ .

٤٠ – د .احمد حسن الرشيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤ .








فى الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٠، انكسرت عملية السلام على المسار الفلسطينى الإسرائيلى، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد فى التوصل الى إطار معقول للتسوية النهائية يحظى بقبول الشعب الفلسطينى. حيث تعذر التوصل الى حلول وسط بشأن مسألة القدس، ومسألة اللاجئين. وما إن وطئت أقدام الزعيم الليكودى المتعصب إيريل شارون عتبة الحرم القدسى الشريف، تحت حماية ظاهرة ومعلنة من الشرطة الإسرائيلية، حتى انفجرت انتفاضة الأقصى، وانفجر معها الشارع الفلسطينى، وانفجر معهما الشارع العربى. وارتبكت حسابات الجميع من واشنطن الى تل أبيب، الى السلطة الفلسطينية، الى الأنظمة العربية، الى الجامعة العربية، الى الأمم المتحدة.

ولا جدال فى أن حركة الشارع الفلسطينى جاءت من خارج كل التوقعات المحتملة، سواء من حيث اتساعها، أو من حيث عفويتها وتلقائيتها، أو من حيث قدرتها الفائقة على الاستمرار وسط أقسى الظروف وأعتاها، أو من حيث عبقريتها الذاتية فى تسيير أمورها وإدارة شؤونها بالأساليب الذاتية والآليات الداخلية التى يولدها الشارع وتفرزها طبيعة الحركة، أو من حيث قابليتها للعطاء وتقديم التضحيات واستعصائها على الإنكسار المبكر وإبائها على كل محاولات حرفها عن مقاصدها.

ولا جدال كذلك، فى أن حركة الشارع الفلسطينى جاءت أكبر من قدرة القيادة الفلسطينية على التكيف السريع، أو على المناورة الرشيقة، خاصة وأن القيادة الفلسطينية - خلال السنوات العشر الأخيرة - كانت قد اندمجت واتسقت مع النسق الدولى والإقليمى القائم، مما وضع قيودا على حركتها وفرض حدودا على الأمداء التى يمكن لها أن تذهب اليها. مع ملاحظة أن هذا الإندماج والاتساق وما يستلزمه وما يتبعه من قيود وحدود، لا يقدم - فى مقابل ذلك - فرصا سانحة أو هوامش أفضل للحركة.

وهكذا، وجدت القيادة الفلسطينية نفسها، وسط حالين متناقضين، فمن جهة أولى، وجدت نفسها وسط شارع، يقدم الدماء، وينشد التحرير والاستقلال، طائعا وراضيا ومتحمسا، بصورة تقطع الطريق على أى مزايدة على موقفه، أو أى تشكيك فى مصداقيته، أو أى تقليل من جديته. ووسط هذا الشارع أخذ الغليان يتزايد والفوران يصل الى مداه، جامعا - فى وقت واحد - بين أولئك الذين يريدون أن تكون الانتفاضة أداة لتحسين الموقف التفاوضى وانتزاع ما يمكن انتزاعه من فوق مائدة المفاوضات، وأولئك الذين يريدون أن تكون الانتفاضة كفنا ومدفنا حيث يتم تكفين ودفن عملية السلام الى الأبد. كما جمع الشارع - فى وقت واحد - بين أولئك الذين يريدون دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع والقدس الشرقية، مع تحسين شروط هذه الدولة، الى جوار الدولة الإسرائيلية، وأولئك الذين مدوا حبال الخيال وآفاق الحلم نحو دولة فلسطينية فى نهر الأردن الى البحر المتوسط، فلا تكون هناك إسرائيل كبرى ولا صغرى.

وبين كل هؤلاء، وكل أولئك، بدت القيادة الفلسطينية تائهة وزائغة وحائرة، أمام أطفال تنشق عنهم الأرض،

ثم تفتح لهم السماء أبواب الشهادة، وتسلط عليهم كاميرات التصوير أضواء كاشفة تصل بهم الى كل بيت في القارات الست. وبين شيخوخة القيادة الفلسطينية، وطفولة الشارع الفلسطيني، بدت القضية نفسها وكأنها تنتقل من جيل الى جيل، وليس الأمر مجرد انتقال من اتفاقية الى اتفاقية، أو من مائدة الى مائدة، أو من عاصمة الى عاصمة، أو من منتجع في كامب ديفيد الى منتجع في شرم الشيخ.

وشيء قريب من ذلك، يمكن أن يقال، على الصعيد العربي، فحركة الشارع العربي كانت أكبر مما تحتمله طاقة وظروف الأنظمة العربية، حيث باتت الشيخوخة والترهل ودبلوماسية الانتظار وسياسات المراهنة على الزمن، عللاً مزمنة ومتمكنة من جسد الهيكل القيادي العربي، سواء على صعيد كل قطر، أو على صعيد الجامعة العربية ذاتها.

وعلى هذا يمكن القول، أن المسار الفلسطيني الإسرائيلي، يجد سر أزمته، في طبيعة الأزمة الراهنة فلسطينيا وعربياً، وهي أزمة قيادة بالدرجة الأولى وفي التحليل الأخير.

وفي الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠١، سوف يتضح هذا المعنى وتنكشف هذه الحقيقة، التي أخذت تبدو للعيان مع النصف الثاني من ديسمبر ٢٠٠٠، حيث المقترحات الأمريكية التي وجدت القيادة الفلسطينية صعوبة في أن تقول لها "لا" كاملة أو "نعم" كاملة، أو حتى "لا" ناقصة أو "نعم" ناقصة.

وحيث الاجتماع الثلاثي في شرم الشيخ. الذي تخلف عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي المستقيل إيهود باراك. وبعدها بلورت مصر موقفاً يرى أن اللحظة الراهنة هي لحظة تقرير المصير الفلسطيني، وأن القرار لم يعد إلا قراراً فلسطينياً، وأن الأدوار الأخرى لن تكون إلا أدواراً مساعدة. بينما خيم على العالم العربي شيء من الصمت الثقيل.

وإذا كانت إسرائيل سوف تمر بانتخابات على منصب رئيس الوزراء.

وإذا كانت السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تنتقل من الديمقراطية إلى الجمهوريين.

فلماذا لا يفكر الجانب الفلسطيني – لا نقول في انتخابات جديدة، ولا نقول في نقل للسلطة – في الاعتبار واتخاذ فرصة لالتقاط الأنفاس، ومراجعة تجربة عشر سنوات من التفاوض. وذلك بأن تعقد مؤتمراً جامعاً لكل القوى الفلسطينية في الداخل والخارج، حتى يتم تأسيس رؤية مستقرة وثابتة على ضوء ما استجد على الواقع الفلسطيني في الشهور الثلاثة الماضية، وعلى هدى ما هو متوقع خلال الشهور الأولى من ٢٠٠١؟

وحتى يمكن الاسهام في تأسيس هذه الرؤية، فإن السياسة الدولية، تقدم هذا الملف، لتناقش خمس قضايا جوهرية :

الأولى : إنتفاضة الأقصى مقارنة بانتفاضة ٨٧ – ١٩٩٠.

والثانية : البنية الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد إنتفاضة الأقصى.

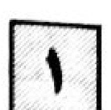
والثالثة : صعوبات وإمكانيات التسوية بعد الانتفاضة.

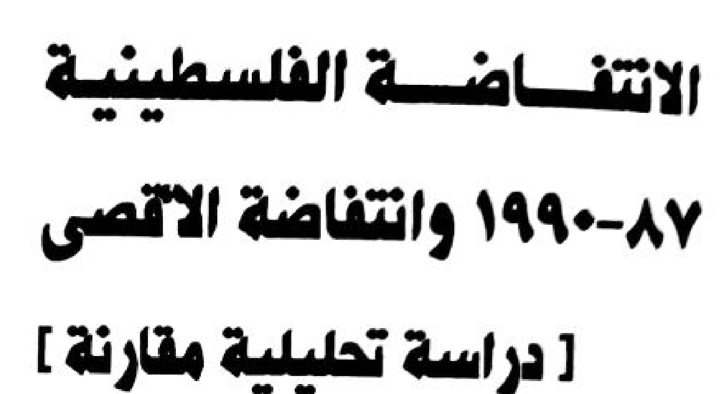
والرابعة : إنتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي.

والأخيرة : حدود القوة في المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية.

ولعل الأعداد القادمة من السياسة الدولية، تقدم مناقشات أوسع مدى وأشمل أفقاً لتداعيات هذه الانتفاضة ولمستقبل عملية السلام، ولاحتمالات العنف والحرب.

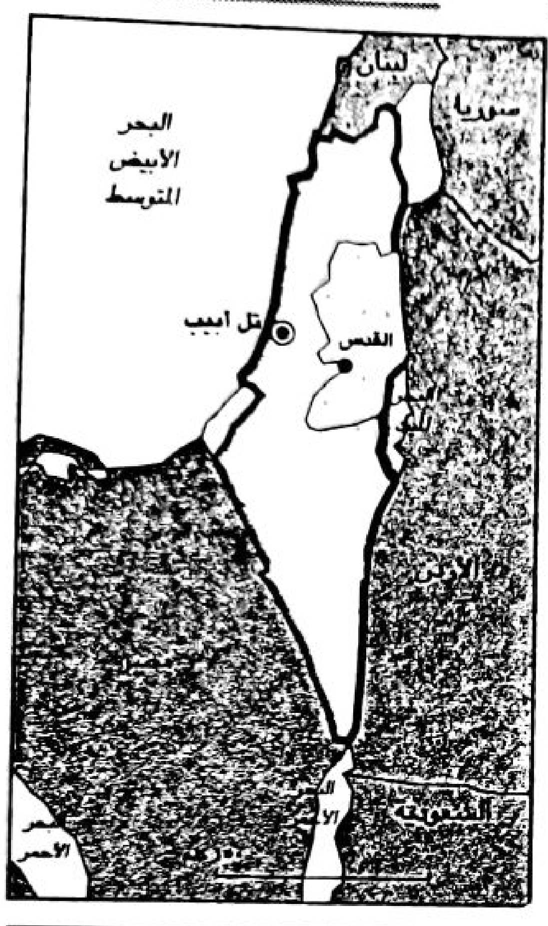
انور الهواري





# الانتفاضة الفلسطينية ٨٧-١٩٩٠ وانتفاضة الاقصى

## [ دراسة تحليلية مقارنة ]





د. محمد سعد ابوعامود


ليست هذه المرة الأولى التى ينتفض فيها الشعب الفلسطينى دفاعا عن أرضه ووطنه وحقه فى تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، بل أن تاريخ النضال الوطنى الفلسطينى تاريخ حافل بالانتفاضات الشعبية التى قدم فيها أبناء الشعب الفلسطينى أغلى ما يملكون من أجل وطنهم وحقوقهم المشروعة.

وفى هذه الدراسة نقدم دراسة تحليلية مقارنة بين الانتفاضة الفلسطينية عام ٨٧-١٩٩٠ وانتفاضة الأقصى التى تفجرت فى أعقاب زيارة شارون الى المسجد الاقصى هذا العام.

وستتركز جوانب المقارنة حول الظروف الإقليمية والدولية التى أحاطت تفجر الانتفاضتين والدوافع المحركة لهما والنتائج التى تحققت.

إذا ما رجعنا الى الظروف الإقليمية خلال عام ١٩٨٧ سنجد أن التشدد الإسرائيلى كان قائما حيث كانت إسرائيل ترفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى أى مفاوضات خاصة بعملية السلام، ومن ثم كانت إسرائيل لا تعترف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطينى، وفى ذات الوقت كانت القضية الفلسطينية قد همشت نسبيا نتيجة انشغال الدول العربية بالحرب العراقية - الإيرانية حيث سادت فى ذلك الوقت رؤية قوامها أن العراق يدافع عن البوابة الشرقية للوطن العربى فى مواجهة الأطماع الفارسية، وفى مواجهة محاولات النظام الإيرانى تصدير الثورة الإسلامية الى الدول العربية. كذلك كانت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها فى الشتات بعد خروجهم من لبنان عام ١٩٨٢، ومن ثم لم تكن قادرة على القيام بأية أعمال من الخارج ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة وقطاع غزة.

على الصعيد الدولى كانت العلاقات السوفيتية الأمريكية قد بدأت تأخذ اتجاها جديدا بعد وصول جورباتشوف الى الحكم وإعلانه العديد من المبادرات لإعادة بناء العلاقات مع الولايات المتحدة على أسس جديدة من التفاهم وتبادل المصالح، ومن ثم كانت النقاط الساخنة فى العالم ومنها الشرق الأوسط مرشحة لأن تدخل فى دائرة التجميد لحين الوصول الى صيغة جديدة للعلاقات الأمريكية السوفيتية فى حين استمر الدعم الأمريكى

الاستراتيجي لإسرائيل، وبدأت فى ذات الوقت بوادر هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل.

فى ظل هذه الأوضاع فى البيئة الإقليمية والدولية تفجرت انتفاضة الحجارة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ وذلك فى أعقاب دهس إحدى السيارات الإسرائيلية لمواطن فلسطيني على حاجز ايرز قرب جباليا فى قطاع غزة فى ٨ ديسمبر ١٩٨٧.

وتوضح إحدى الدراسات أن الشهور السابقة على الانتفاضة قد شهدت مقدمات الانتفاضة وذلك استنادا الى تقارير إسرائيلية، ففى تقرير أعده ميرون بنبنستي المختص بشئون المناطق المحتلة، أن ٣١٥٠ حادثة اخلال بالنظام قد وقعت فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الواقعة بين أبريل ١٩٨٦ وأبريل ١٩٨٧ واستند ميرون فى تقريره الى معطيات الجيش الإسرائيلي، واستخلص من ذلك أن مرحلة جديدة من مراحل الحرب الأهلية ستحدث فى الأراضى العربية المحتلة حيث لم يعد طابع النزاع دوليا وإنما بات يأخذ طابعا طائفيا محليا، فأعمال الإخلال بالنظام ليست ضد الجيش الإسرائيلى فقط وإنما تنطوى على عنصر الحرب الأهلية، وتنبع المقاومة الأساسية للاحتلال من السكان المحليين وليس من أوامر تأتى من الخارج، فالطلبة على استعداد أكبر الآن للمخاطرة بحياتهم والنزاع بات أكثر عنفا.

**دوافع انتفاضة ١٩٨٧:**

تعددت الآراء حول دوافع انتفاضة ١٩٨٧، فبعض الإسرائيليين ربط الانتفاضة بدوافع اقتصادية اجتماعية ناتجة عن ظروف الاحتلال ومحاولة المحتل استغلال المناطق المحتلة اقتصاديا، إضافة الى استخدام الأيدى العاملة العربية الرخيصة داخل إسرائيل واستغلالها الى أقصى حد ممكن حيث يبلغ أجر العامل العربى ربع أجر العامل الإسرائيلى، كما أن ضريبة العمل التى يدفعها العامل الفلسطينى تبلغ ٤٠٪ مما يدفعه العامل الإسرائيلى، ويبلغ ما دفعه سكان الأراضى المحتلة من ضرائب لإسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٧ نحو ١٤٠ مليون دولار.

إلا أن هناك خلافا فى الرأى بين الإسرائيليين انفسهم حول أهمية الضائقة الاقتصادية التى عانى منها الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة كدافع للانتفاضة.

والواقع أن المطالب الاربعة عشر التى أعلنها للجماهير الفلسطينية التى اعلنها الدكتور سايرى نسيبة الأستاذ بجامعة بيرزيت فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بفندق ناشيونال بالاس بالقدس الشرقية يوم ١٤ يناير ١٩٨٨ قد تعبر عن جانب من الدوافع التى حركت هذه الانتفاضة، وهذه المطالب دارت حول ضرورة احترام إسرائيل لبنود معاهدة جنيف الرابعة حول:

– حماية المدنيين وممتلكاتهم فى الأراضى المحتلة عسكريا وإلغاء حالة الطوارىء والإفراج عن السجناء المعتقلين فى السجون الإسرائيلية وإلغاء كل أحكام الطرد، والرفع الفورى للحصار المفروض على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وسحب الجيش الإسرائيلى من كل المراكز السكنية، وفتح تحقيق حول تصرفات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين فى الضفة الغربية وغزة، وإلغاء سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضى وإعادة الأراضى المصادرة لأصحابها.

– الامتناع عن أى عمل من شأنه التعرض للأماكن المقدسة المسيحية منها والإسلامية أو بتغيير الوضع القائم فى القدس.

– الغاء الضريبة على الدخل مثل الضرائب الأخرى المفروضة على الفلسطينيين، وإلغاء كل التدابير التى تقيد حق التعبير السياسى، وإعادة كل الأموال المخصومة من أجور العمال الفلسطينيين من الأراضى المحتلة والذين عملوا ومازالوا يعملون وراء الخط الأخضر فى إسرائيل.

– الغاء كل القيود المفروضة على رخص البناء ومشاريع التنمية الصناعية والزراعية وحفر الآبار الجوفية، إضافة الى تلك المفروضة على برامج التنمية الزراعية فى الأراضى المحتلة.

– وضع حد لسياسة التفرقة التى تمارس فى حق انتاج الأراضى المحتلة الصناعى والزراعى، وذلك برفع القيود المفروضة على شحن البضائع الى ما وراء الخط الأخضر.

– إزالة القيود المفروضة على الاتصالات السياسية بين سكان الأراضى المحتلة ومنظمة التحرير، بما يسمح بمشاركة أهالى الأراضى المحتلة فى أعمال المجلس الوطنى الفلسطينى.

وفى تعقيبه على أسئلة الصحفيين أعلن سارى نسيبه باسم ممثلى المؤسسات الوطنية الفلسطينية فى الأراضى المحتلة أن تنفيذ هذه الشروط من جانب السلطات الإسرائيلية يخلق المناخ المناسب لعقد مؤتمر دولى للسلام ويضع حدا للعنف وإراقة الدماء، ذلك أن سلاما عادلا لن يكون ممكنا إلا إذا تم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك الحق فى تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة على أرضه، وإذا لم يتم الاعتراف بهذه الحقوق فإن الاحتلال الإسرائيلى سيقود الى مزيد من العنف وإراقة الدماء، والمخرج الوحيد لتجنب ذلك هو عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

ومن خلال هذا العرض يمكن أن نقدم الملاحظات التالية حول أهم الدوافع المحركة لانتفاضة ١٩٨٧ وذلك على النحو التالى:

١– أن العوامل الاقتصادية المتعلقة بظروف الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة كانت ذات ثقل واضح فى هذه المطالب، ومن ثم فإنها كانت دافعا من الدوافع المحركة للانتفاضة إلا أنها ليست الدافع الوحيد.

٢- أن أساليب القمع التى انتهجتها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة والتى عانت منها كل القوى الفلسطينية قد وفرت بيئة نفسية مواتية لانفجار الانتفاضة.

٣- مثلت قضية الاستيطان ومصادرة الأراضى دافعا هاما من دوافع الانتفاضة حيث فقد الآلاف من الفلسطينيين أراضيهم، الأمر الذى جعلهم فى موقف أقرب الى موقف عرب ١٩٤٨.

٤- تجاهل إسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى ومحاولة البحث عن بديل آخر، كان دافعا هاما للانتفاضة، حيث أن نجاح إسرائيل فى الوصول الى البديل الآخر من شأنه إحداث انقسام فى الوحدة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذى كان يهدد بمخاطر لا يمكن تحمل نتائجها بالنسبة للفلسطينيين.

٥- عدم التزام إسرائيل بالحقوق المقررة للفلسطينيين بموجب معاهدة جنيف الرابعة وتهديدها لحياتهم وممتلكاتهم.

٦- تزايد عدد السكان فى الضفة وغزة مع ضمور فرص النشاط الاقتصادى خاصة فى ظل الضغوط الناتجة عن القوانين الإسرائيلية الجائرة المطبقة على الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة.

كل هذه العوامل النابعة من الداخل الفلسطينى فى الأراضى المحتلة كانت بمثابة الدوافع الداخلية المحركة لانتفاضة ١٩٨٧.

ويبقى أن نشير الى الدوافع المتعلقة بالخارج الفلسطينى، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية. تذكر إحدى الدراسات أن الثورة الفلسطينية منذ بدء عملها أوجدت ملامح مدرسة عسكرية قوامها العمل من الخارج وقاعدتها الاستفادة قدر الامكان من المناطق الحدودية العربية الإسرائيلية كنقاط ارتكاز لأداء وتنفيذ العمليات العسكرية. وإذا ما رجعنا الى الوضع فى عام ١٩٨٧ فإننا سنجد أن إمكانية قيام منظمة التحرير الفلسطينية بأى نشاط عسكرى وفقا لهذه الاستراتيجية قد باتت مستحيلة، ومن ثم لم يكن أمام القيادة الفلسطينية إلا التحرك من خلال الداخل الفلسطينى خاصة بعدما كانت الظروف الموضوعية قد نضجت تماما لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم تلاقت الدوافع النابعة من الخارج الفلسطينى خاصة مع تعنت إسرائيل تجاه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى مع الدوافع النابعة من الداخل لتنطلق الانتفاضة.

**نتائج انتفاضة ١٩٨٧:**

تعددت الآراء بصدد النتائج التى حققتها انتفاضة ١٩٨٧ وفيما يلى نعرض لأهم هذه الآراء :

يذكر لطفى الخولى أن الانتفاضة قد أحدثت تحولا فى طبيعة ما كان معروفا باسم قضية الشرق الأوسط والذى كان يطرح دوما وخاصة بعد حرب ١٩٨٢ فى لبنان على أساس أنه قضية نزاع ثنائى بين إسرائيل وبين البلدان العربية المجاورة لها ولا دخل للفلسطينيين شعبا أو منظمة فيها إلا بمقدار ما سوف يتفق الجميع على منحه لهم من فتات مائدة التسويات، غير أنه منذ انهال أول حجر على رأس أول جندى إسرائيلى قبل أن يودع عام ١٩٨٧ الحياة، غدت القضية المطروحة بإلحاح على أساس من تقرير المصير للشعب الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة على أرضه، ومن أجل هذا الأساس باتت تدور التسوية السياسية المقترحة بين العرب وإسرائيل فى المنطقة.

وتؤكد دراسة أخرى ما توصل اليه لطفى الخولى إذ تشير إلى أن الإسرائيليين استطاعوا عبر قوتهم العسكرية أقلمة الصراع أو تدويله حينا وتجميده فى كثير من الأحيان، إلا أن الانتفاضة استطاعت تصحيح الكثير من الأمور فى معادلة الصراع العربى الإسرائيلى ووضعه فى قالبه الصحيح، إذ أن المواجهة هى فلسطينية - إسرائيلية.

وتشير هذه الدراسة الى أن الانتفاضة قد ألغت من القاموس الإسرائيلى عبارتى الحدود الآمنة، والحدود التى يمكن الدفاع عنها، أما الجيش الإسرائيلى فقد استطاعت الانتفاضة أن تلوى ذراعه وتعرى حقيقته الدفاعية، ووقف هذا الجيش عاجزا تجاه الابتكار الحربى الفلسطينى الجديد، وقد اعترف رئيس الأركان الإسرائيلى آنذاك "بأنه لا يملك حلولا سحرية لقمع الانتفاضة، فهذه معركة عميقة ومترسخة فى وعى الأشخاص حيث يظهر التوتر مرة بعد أخرى، ونقلت الصحافة الإسرائيلية آنذاك عن مصادر عسكرية رفيعة المستوى قولها أن الانتفاضة هى حرب حقيقية خسرناها، والحل هو التفاوض مع منظمة التحرير.

كذلك أدت الانتفاضة الى تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية عربيا ودوليا، وفشلت جميع محاولات شق الوحدة الوطنية الفلسطينية خاصة بين الداخل والخارج.

وتشير دراسة أخرى الى أن الانتفاضة قد حققت نتائج هامة على الصعيد العالمى، فبعدما كان الإسرائيليون يتكئون على مقولة الإرهاب الفلسطينى ويعزفون على أوتارها، أضحت أفعال الجيش الإسرائيلى اليومية ضد السكان المدنيين العزل شاهدا على إرهاب الطرف الإسرائيلى فى نزاعه اليومى مع خصمه الفلسطينى ومن ثم مالت كفة الرأى العام الغربى من جهة الوقوف الى جانب إسرائيل، الى جانب تأييد نضال الفلسطينيين من أجل تقرير مصيرهم.

كما أن الانتفاضة خلقت شعورا عاما لدى الإسرائيليين باستحالة استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، واستنكرت بعض القوى السياسية فى إسرائيل أسلوب الحكومة فى معالجة الموقف، وطالبت بمنح الشعب الفلسطينى حقوقه.

وأدت الانتفاضة الى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد

الإسرائيلي، كما أبرزت أهمية الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، ومن ثم عملت الانتفاضة منذ انطلاقها على إعادة تكوين وتركيب الاقتصاد الفلسطيني على أساس أن يصبح مردود بقاء الاحتلال أغلى ثمنا وأكثر تكلفة من منافعه الاقتصادية بالنسبة لإسرائيل.

كذلك أوضحت خبرة انتفاضة ١٩٨٧ الميدانية مدى قدرة الفلسطينيين على وضع البنية الأساسية لإقامة دولتهم وقدرتهم على إدارة شئون مجتمعهم بكفاءة وفعالية فى أصعب الظروف، كما أدت الانتفاضة الى تحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف الفصائل والقوى السياسية فى الأراضى المحتلة.

**انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠:**

انطلقت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ فى ظل أوضاع فلسطينية إقليمية ودولية مختلفة عما كان قائما عام ١٩٨٧.

فبالنسبة للأوضاع الفلسطينية، فقد اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، كما أعلنت القيادة الفلسطينية اعترافها بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن وهو ما يعنى اعترافا ضمنيا بوجود إسرائيل وبأن نطاق الأراضى الفلسطينية هو الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧، وتوصلت القيادة الفلسطينية الى اتفاق أوسلو مع إسرائيل، والى عدة اتفاقات بعد ذلك أدى تنفيذ جانب منها الى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضى العربية فى الضفة وقطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل منها، ومن ثم فقد تجسدت واقعيا سلطة وطنية فلسطينية على أرض فلسطينية تدبر شئون الشعب الفلسطيني فى هذه المناطق.

على المستوى الإقليمي حدث العديد من المتغيرات الخطيرة ذات الأثر المباشر على الفلسطينيين، فقد ازدادت حدة الضعف العربي والخلافات العربية - العربية بعد كارثة الغزو العراقي للكويت، وقد كان موقف القيادة الفلسطينية المؤيد للعراق عاملا من عوامل إضعاف القدرات الفلسطينية، خاصة من الناحية الاقتصادية، وهو ما انعكس بعد ذلك على المستوى السياسي، من تراجع تأييد بعض دول الخليج خاصة الكويت للفلسطينيين، من ناحية أخرى أدى هذا الغزو وفرض الحصار الدولى على العراق وهزيمته فى حرب تحرير الكويت الى خروج العراق من دائرة القوة العربية، الأمر الذى أدى الى مزيد من الخلل فى توازن القوى العربي الإسرائيلي لصالح إسرائيل، كما أن هذا الخلل امتد ليشمل القوى الإقليمية الأخرى كتركيا وإيران، بحيث أصبح ميزان القوى العربي مع كافة الأطراف غير العربية يميل لصالح هذه الدول، وأدت حرب تحرير الكويت الى ازدياد الوزن النسبي للولايات المتحدة فى المنطقة بصورة غير مسبوقة . ومن ثم فقد بدأت فى إعادة هندسة المنطقة بما يتوائم مع مصالحها خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي وانفرادها النسبي بقيادة النظام العالمي الجديد الذى أعلن جورج بوش الرئيس الأمريكي عام ١٩٩١ قيامه وانتهاء الحرب الباردة وبذلك فقد الفلسطينيون حليفا مهما، وبرزت فى المقابل قوة أخرى هامة أقرب الى تأييد الموقف الإسرائيلي إن لم تكن منحازة له انحيازا واضحا، وفى ظل هذه الأوضاع، بدأت مسيرة السلام بانعقاد مؤتمر مدريد وما تبعه من أحداث أدت الى توقيع اتفاقية أوسلو، فاتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية. ولم يتم التوصل لاتفاق على المسار السوري - اللبناني، إلا أن محصلة هذه الاتفاقيات أسهمت فى إضعاف التنسيق العربي فيما بين دول الطوق، الأمر الذى أدى إلى تردى العلاقات السورية - الفلسطينية.

من ناحية أخرى استمرت حركة المقاومة الوطنية اللبنانية فى الجنوب اللبناني والتى أسفرت عن انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني باستثناء مزارع شبعا، ومع استمرار التفاعلات العربية - الإسرائيلية، والفلسطينية - الإسرائيلية بدا واضحا أن الجانب الإسرائيلي يريد أن يفرض سلاما معينا على المنطقة يحقق المصالح الإسرائيلية على حساب مصالح الأطراف الأخرى، مستندا فى ذلك الى وضعية توازن القوى القائمة الآن، ولقد بدا هذا واضحا بالنسبة لادارته للعملية السلمية مع الفلسطينيين، والتى انتهت الى طريق مسدود، والى فقدان الثقة من الجانب الفلسطيني تجاه إسرائيل، خاصة بعد عدم التزامها بتنفيذ ما توقعه من اتفاقات.

لقد أدى تعثر عملية السلام المستمر الى تردى الأوضاع الاقتصادية فى الأراضى الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما أدت الى منع تدفق المساعدات المتفق عليها لاصلاح البنية الاقتصادية الفلسطينية بالقدر المطلوب. وكانت إسرائيل تضغط باستمرار على القوى المانحة، وذلك من أجل الضغط على الجانب الفلسطيني فى المفاوضات.

فى إطار هذه الظروف تولدت حالة من اليأس وعدم الثقة فى جهود التسوية السلمية، وبات واضحا بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني وضغط المقاومة الوطنية اللبنانية، أن إسرائيل لا تفهم إلا لغة واحدة وهى لغة القوة، وقد أتاح هذا الوضع المجال للقوى السياسية الفلسطينية المعارضة للتسوية السلمية لاكتساب المزيد من المصداقية لدى الرأى العام الفلسطيني ولدى قطاعات عديدة من السلطة الوطنية الفلسطينية، وفى ظل حالة الغليان التى كانت قائمة فى الأراضى الفلسطينية، جاءت زيارة إريل شارون الى المسجد الأقصى، لتكون بمثابة الشرارة التى فجرت انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠.

ومن ثم، فإن الدوافع التى حركت انتفاضة الشعب الفلسطيني عام ٢٠٠٠ تختلف نوعيا عن الدوافع المحركة لانتفاضة ١٩٨٧، حيث تشابكت فى عام ٢٠٠٠ مجموعة من العوامل المتفاعلة الدافعة نحو التحرك الشعبي الفلسطيني لمواجهة التعنت الإسرائيلي والرفض الإسرائيلي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والتصدى للمحاولات

الإسرائيلية للسيطرة على المقدسات المسيحية والإسلامية، خاصة بعدما قدمت القيادة الفلسطينية أقصى ما يمكن تقديمه من تنازلات، لعل أبرزها الاعتراف بالقرار ٢٤٢ الذى يعنى تنازلا ضمنيا عن ثلثى الأراضى الفلسطينية والتى احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ ومن ثم تفاعلت عوامل نفسية كالياس وعدم الثقة، وعوامل دينية، وعوامل سياسية، وعوامل اقتصادية لتفجر الانتفاضة الفلسطينية القائمة الآن.

والواقع أن أهم ما تتميز به الانتفاضة الحالية هى النتائج التى نتجت عنها وأهمها ما يلى :

١- إعادة القضية الفلسطينية الى موضعها المهم فى سلم الأولويات العربية.

٢- أسقطت الانتفاضة خطابا تهادنيا ساد على مدى عقد من الزمان انبنى على إمكانية تحقيق السلام مع إسرائيل بعد زوال ما أسماه البعض بالحاجز النفسى.

٣- طرحت من جديد العملية السلمية بكاملها مجالا للتسيم والمراجعة.

٤- أسقطت إمكانية قيام المشروع الشرق أوسطى الإسرائيلى الأمريكى فى المنطقة، وأحيت الأمل فى إحياء المشروع العربى الإقليمى بوصفه المشروع الذى يحقق المصالح العربية.

٥- أعادت قدرا من التضامن العربى المفقود، وأعادت فكرة البحث عن وسائل أخرى لإدارة الصراع العربى - الإسرائيلى.

٦- أوجدت قدرا هاما وملحوظا من الضغوط الشعبية العربية على الحكومات العربية بصدد تعاملها مع إسرائيل.

٧- كشفت للرأى العام العالمى مدى وحشية الكيان الإسرائيلى، وأزالت الواجهة الدعائية التى يتستر حولها.

٨- أوضحت أن القوة العسكرية محدودة الفاعلية فى حسم الصراع، وأن إسرائيل بكل ما تملكه من ترسانتها من أسلحة للدمار الشامل لا تستطيع أن تحقق أمنها طالما بقيت حقوق الشعب الفلسطينى مغتصبة.

٩- أعادت تشكيل خريطة القوى السياسية الفلسطينية، كاشفة عن ميلاد جيل جديد من الفلسطينيين القادرين على حمل لواء الكفاح من أجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

١٠- أحيت الهوية الوطنية بل أنضجتها بصورة واضحة، ولعل فى مواقف الفلسطينيين خلف الخط الأخضر المعروفين بفلسطينيى ١٩٤٨، ومواقف فلسطينى الخارج ما يؤكد هذا.

والخلاصة أن هذه النتائج تتطلب من القوى السياسية الفلسطينية دراسة متعمقة من أجل توظيفها لخدمة القضية الوطنية الفلسطينية، وتتطلب نفس القدر من الاهتمام من الأطراف العربية الأخرى، من أجل وضع استراتيجية جديدة لإدارة الصراع العربى - الإسرائيلى الذى يبدو أن مداه الزمنى غير محدود.

**المراجع :**


١- محمد عبد الرحمن : الانتفاضة الفلسطينية وخيارات إسرائيل الصعبة، مجلة شئون فلسطينية، نيوقسيا، قبرص، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، العدد ١٩١، فبراير ١٩٨٩، ص ٣ : ص ١٧.

٢- سميح شبيب، الانتفاضة وملامح السلطة الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد ١٨٧، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٣ : ص ٩.

٣- فايز سارة، البيئة الإجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد ١٨٩، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٣ : ص ١٩.

٤- عبد العزيز الأعرج، الانتفاضة تعمق أزمة الاقتصاد الإسرائيلى، شئون فلسطينية، العدد ١٩٥، يونيو ١٩٨٩، ص ٣٦ : ص ٤٦.

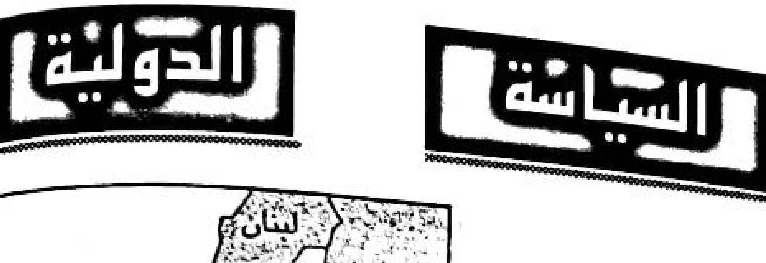
٥- وحيد عبد المجيد، الشمولية الاجتماعية للانتفاضة، شئون فلسطينية، العدد ١٩٣، ص ٣ : ص ٢١.

٦- فايز سارة، العمال الفلسطينيون والانتفاضة، شئون فلسطينية، العدد ١٩٨، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٣ : ص ١٥.

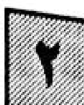
٧- د. عبد الوهاب المسيرى، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية : دراسة فى الإدراك والكرامة : القاهرة، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

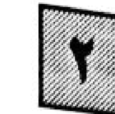
٩- لطفى الخولى، الانتفاضة والدولة الفلسطينية، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

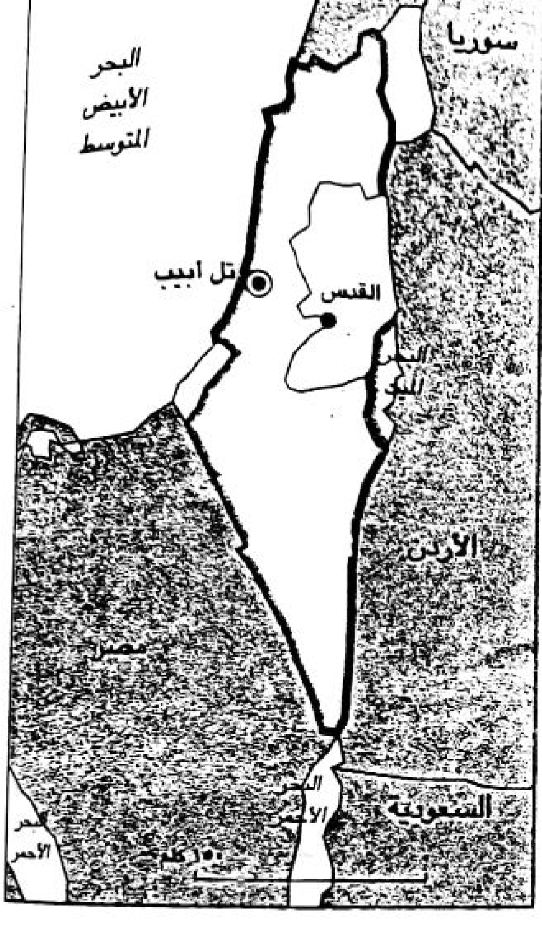
١٠- مجلة مختارات إسرائيلية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أعداد ٦٩، ٧٠، ٧١، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر ٢٠٠٠ .












# البيئة الاستراتيجية فى الشرق الاوسط بعد انتفاضة الاقصى

د. حسن ابو طالب

من رحم فشل نريع أصاب عملية السلام برعاية الولايات المتحدة، اندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني، حماية للمقدسات وتعبيرا عن الاستياء من نتائج باهتة لعقد كامل من الاستثمار السياسى الكثيف معطوفا على تطلع فلسطيني وعربى مشروع الى استعادة الحقوق وإقامة دولة ذات سيادة. وكما ولدت الانتفاضة من رحم بيئة استراتيجية ذات صفات معينة، فإن مجرد انطلاقها يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ عبر بدوره عن نهاية مرحلة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى او فى عملية التسوية السياسية لا فرق بينهما، وبدء مرحلة اخرى جديدة، احدى سماتها الكبرى ان منهجية التعامل العربى والفلسطيني والامريكي مع المفاوضات - وإن لم تتبلور بعد بصورة كاملة وقت كتابة هذا التحليل - فى طريقها الى التغير مقارنة بما كانت عليه طوال سبع سنوات مضت، تشكلت فيها اتفاقات اوسلو وشكلت فى آن واحد طريقة جامدة للتعاطى غير المنصف وغير المتوازن مع القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة.

تمتد تأثيرات اندلاع الانتفاضة الى أبعد من بدايات تغير آلية التفاوض المستقبلية، فثمة مظاهر اخرى تبلورت بعضها بدافع مباشر من الانتفاضة ، والاخرى كانت فى طريق التبلور، فيما قدمت لها الانتفاضة ومجمل التفاعلات العربية حولها فرصة اكبر لسرعة النضج، إذ دفعت الانتفاضة وما واجهه الفلسطينيون من عنف وبطش لا سابق لهما على يد القوات الاسرائيلية الى تبنى مبدأ تشكيل لجنة تقصى حقائق لتحديد مسئولية حالة العنف التى تموج فى الاراضى العربية المحتلة، بدأ عملها بالفعل فى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٠ .وهناك اتجاه تقوده الدول العربية فى المنظمة الدولية ومحافل دولية اخرى بشأن تشكيل قوة حماية دولية للفلسطينيين وفق مبادئ الامم المتحدة وإشرافها -ورغم المعارضة التى ينالها هذا الاتجاه من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل والدول الاوربية، فمن الثابت ان الانتفاضة مسئولة عن بلورة هذه الحالة بما تنطوى عليه من تغير فى التفكير العربى وبعض الدولى بشأن التعامل مع المشكلة الفلسطينية -وينطبق الأمر نفسه على بروز - مرة اخرى - الأفكار الداعية الى بلورة مؤسسات للادارة الذاتية العربية في المناطق التى يقطنها فلسطينيو ١٩٤٨ داخل الدولة العبرية ، كتعبير عن تغير فى منحى الصراع /

التعايش القسرى بينهم وبين الدولة العبرية وتوجهاتها العنصرية تجاههم .وإن كان يجب الاستطراد هنا ان هناك من يرى من فلسطينيي ١٩٤٨ أن هذه الافكار ليست عملية نظرا لحال التداخل الشديد بين المناطق ذات الكثافة العربية والمناطق ذات الكثافة اليهودية، ولكن دون ان يمنع ذلك من تأكيد هؤلاء على آليات تأكيد الاستقلال الثقافى والسياسى فى اطار الدولة القائمة، حفاظا على الهوية القومية الذاتية من الذوبان او الضياع.

وتكشف هذه الامثلة عن ان الانتفاضة ادت الى نشوء حالة جديدة ، اليقين انها جزئية وإن كانت مؤثرة وذات دلالة ، فى المزاج العام فى الاقليم وفى داخل اطرافه المعنية مباشرة بعملية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .وتنطوى هذه الحالة على تغير جوهرى فى منهجية النظر والتعامل مع بعض فروع القضية الفلسطينية، ومن شأن تراكمها ان تحول من طبيعة القضية نفسها عربيا ودوليا.

وقياسا على ذلك فإن هذا التحليل يسعى الى بلورة ملامح البيئة الجديدة عربيا ودوليا التى باتت القضية الفلسطينية تعمل فى ظلها، وما هى الآفاق التى تحملها هذه البيئة ان ايجابا او سلبا على مستقبلها.

## مفهوم البيئة السياسية الاقليمية وحدود التغيير الاستراتيجى :

يشير مفهوم البيئة السياسية الاقليمية الحاضنة لتطور ما الى جملة التفاعلات الناتجة عن الأدوار المتضاربة او المتكاملة للأطراف الفاعلة، وما تنطوى عليه هذه التفاعلات من منظومات قيم وأهداف ومصالح هى بطبيعتها متعارضة ، وصراع إرادات، وسلوك فعلى وعلاقات قوة أو حالة توازن بينهم فى لحظة تاريخية معينة .وهو ما يتولد عنه توجه او طريقة عمل معينة تعكس كل هذه المدخلات بشأن قضية او أكثر ذات طابع اقليمى .

وهناك توافق بين باحثى النظم الإقليمية على انه كلما استمر الأداء او التفاعل الجماعى تجاه قضية معينة بطريقة شبه ثابتة ودون تغيير جذرى، كلما عنى ذلك قدر من التوافق العام على الآليات والأهداف الأساسية بشأن قضية محددة. ويختلف الأمر من حيث الدرجة والتوجه العام فى حال تعرض الآليات المستقرة وقيمها الضمنية لنوع من التغيير المفاجىء او الجذرى ، والذى يدفع بدوره الى إعادة النظر فى هذه الآليات المستقرة، ويفرض بحكم الأمر المستحدث تبنى أساليب عمل جديدة او فرض منطق وطريقة تفكير جديدة تعبر عن درجة انقطاع مع الحالة السابقة .وحين يكون حجم التغيير كبيرا فنحن امام حالة تغيير استراتيجى، تختلف ما بين التغيير الجزئى او الشامل حسب الحالة.

يمس التغيير الإستراتيجى فى الحالة الاقليمية ثلاثة جوانب معا او بعضها، فهناك اولا التغير الذى يصيب الأفكار أو منظومات القيم الكبرى الحاكمة للتفاعلات الاقليمية ، وثانيا التغير الذى يصيب هيكل القوة الشاملة للأطراف فى مجال أو إقليم معين، كأن تؤدى تطورات معينة الى الخصم من قوة طرف بذاته وتضيف الى قوة طرف آخر وبما يقود الى تغيير فى المواقع وتوازن القوى .وثالثا التغير الذى يصيب الوسائل، بمعنى أن تختفى وسائل استقرت لفترة سابقة لحساب ظهور وسائل أخرى تفرض نفسها على السطح بفعل حدث رئيسى، أو أن يعاد تقييم وسائل معينة إما بالخصم وإما بالإضافة، او ان تفرض وسائل جديدة نفسها لم تكن موجودة فى السابق، اما اصلا او بنفس الدرجة والحدة.

ويعد التغيير الإستراتيجى شاملا فى حالة حدوث تحولات جذرية فى الجوانب الثلاثة معا وفى وقت واحد او متقارب، وأن يكون أقل شمولا فى حالة حدوث تحولات فى شق او اثنين وبأوزان نسبية وليست شاملة .ويسعى هذا التحليل الى التعرف على ملامح التحول طويل المدى الذى لحق بالقضية الفلسطينية وبالعلاقات الاقليمية ، والعربية العربية ، وهيكل القوة الجديد، والآثار التى تحملها مثل هذه التحولات على مستقبل القضية الفلسطينية.

## اولا : الانتفاضة وتغيير منظومات القيم :

يعنى هذا الجزء بتقييم اثر الانتفاضة على القيم المتضمنة فى عملية التسوية ، وما قادت اليه من تغيير فى مجمل القيم التى حكمتها طوال العقد المنصرم .وثمة توافق على ان الانتفاضة كانت ستحدث لاعتبارات خاصة بتعثر عملية التسوية وحال اليأس والاحباط التى وصل اليها الشعب الفلسطينى بعد التحول الدرامى الذى لحق بالسياسة الاسرائيلية والامريكية بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية يوليه ٢٠٠٠ ، واتفاق كل من اسرائيل والولايات المتحدة على اتباع منهج هجومى ضد السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها عرفات وتحميله مسئولية ما يعتبرونه فشل القمة.

ويطول التوافق النظر الى أن زيارة الارهابى شارون رئيس حزب الليكود للمسجد الاقصى يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ لم تكن سوى المفجر لحالة اليأس هذه، ونوع من الاستفتاء الشعبى الطوعى الرافض لعملية التسوية وفق منهجية أوسلو والاحتكار الامريكى والالتفاف الاسرائيلى على الالتزامات والحقوق القومية الفلسطينية .فضلا عن تأجيل اعلان الدولة الفلسطينية وسخف المعروض اسرائيليا بهذا الصدد والذى لا علاقة له لا بمعنى السيادة المتعارف عليه او الاستقلال الحقيقى الذى تناضل من اجله الشعوب والحكومات، جنبا الى جنب استمرار عمليات التهويد والاستيطان بمعدلات عالية وبشراسة لم يسبق لها مثيل .والأكثر من ذلك تزايد الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على المفاوض الفلسطينى لكى يعلن تنازله عن الصراع وعن المقدسات الإسلامية والمسيحية وعن الحقوق، والمقابل لا شىء ملموس يحقق الحد الأدنى من الطموحات المشروعة لشعب عانى لمدة قرن كامل وما زال.

وبهذا المعنى تضع الانتفاضة خطا فاصلا بين مرحلتين فى عملية التسوية: الأولى مرحلة اوسلو وما تعنيه من احتكار امريكي كامل وهيمنة اسرائيلية على مجمل العملية والانكشاف الكامل للمفاوض الفلسطينى امام عدوه الاسرائيلي والراعي الامريكي غير المنصف .والثانية مرحلة البحث عن صيغة للتسوية أكثر توازنا، يكون فيها المفاوض الفلسطيني اقل انكشافا بفعل المساندة الشعبية المحلية والعربية والدولية، واستنزاف القوة الإسرائيلية، والتعرية اليومية للوجه القبيح للسياسة الإسرائيلية أيا كان شخص رئيس الوزراء أو الحزب الذى ينتمى اليه .

وبدون التقليل من التضحيات البشرية والمادية التى يتعرض لها الفلسطينيون، فإن الأثر الذى أحدثته الانتفاضة سياسيا وميدانيا من شأنه أن يتعاظم فى حال استمرارها كنمط مقاومة شعبية مدنية، جنبا الى جنب الفعل السياسى والاعلامى والاقتصادى والتفاوضى المتكامل.

وتتضح ملامح المرحلة الجديدة للتسوية من خلال استعراض الآتى :

١- مضمون التسوية :فقد اوضحت السياسات العدوانية والوحشية الاسرائيلية ردا على وقائع الانتفاضة اليومية ، من قبيل الاستخدام المكثف للقوة وقصف المدن والقرى الفلسطينية بالطائرات وقذفها بالدبابات والصواريخ ومعاودة احتلال بعض الاراضى فى المناطق الخاضعة تماما للسلطة الفلسطينية والمصنفة فئة أ ، اوضحت ان مبدأ الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومقيدة السيادة لم يعد مقبولا فلسطينيا ، وأن المبدأ محل التوافق والتمسك الفلسطيني ومن ورائه العربى والاسلامى هو التسوية المقرونة بالنضال اليومى والتى تقود فى النهاية الى دولة ذات سيادة حقيقية بما فى ذلك خلوها من المستوطنين ، وقادرة على الدفاع عن نفسها.

٢ - آلية جديدة لعملية التسوية :ولعل اكثر تأثيرات الانتفاضة هو ما بات مطروحا بقوة بشأن الأسلوب البديل الذى يفترض انه الاكثر ملائمة لإخراج القضية الفلسطينية من نفقها المظلم .ونعنى هنا أن مبدأ الاحتكار الامريكي لم يعد مقبولا، والأدوار العربية المساندة لاسيما الدورين المصرى والاردنى لم تعد متحمسة للعب أدوارها السابقة ـ كوسيط او ناقل للافكار او مسهل للتفاوض أو راعى لبعض الاتصالات والجولات التفاوضية ـ ما لم يتم بلورة أسلوب تفاوضي جديد يقلل إن لم ينه الانحياز الأمريكي السافر، ويتيح مساحة تأثير ودور فاعل للأمم المتحدة والقوى الأوربية وروسيا التى طالما وصفت بأنها الراعى الثانى للعملية السلمية فى المنطقة، دون ان يكون يتاح لها المساحة المناسبة للفعل والحركة، وهو ما سعت اليه موسكو بالفعل بعد اندلاع الانتفاضة، بيد أن الأمر يتوقف من الناحية العملية على موقف الادارة الامريكية الجديدة من مجمل عملية التسوية .والمرجح أن يحدث قدر من التغيير فى الاداء الامريكي بما فى ذلك تغيير قواعد التفاوض ومظلته الدولية والاقليمية لاسيما اذا حسم الفوز للمرشح الجمهورى بوش الابن.

ونشير هنا الى بعض الافكار التى طرحت من قبل روسيا بشأن عقد مؤتمر دولى جديد ، بهدف معالجة اوجه القصور فى العملية السابقة .ورغم رفض اسرائيل لهذه الدعوة ، فإن المعنى هنا يتعلق بأن الانتفاضة اثارت بالفعل بحثا اوليا عن بدائل لعملية التسوية وفق مشاركة مختلفة وصيغةدولية اقليمية جديدة.

٣- انغماس اكبر لاطراف دولية :فمن المعروف ان الصيغة السابقة للتسوية والتفاوض ارتبطت بالتفاوض الثنائى الفلسطينى الاسرائيلى برعاية امريكية خالصة، وكذلك المباحثات الاسرائيلية السورية بالرعاية الامريكية، وبما اغلق الباب امام اى مشاركة لاطراف اخرى فى مسار التفاوض ، واقتصر الأمر على تقديم الدعم الاقتصادى و المعنوى من قبل الاطراف الدولية الاخرى الفاعلية كالاتحاد الاوربى .لكن الانتفاضة وما انطوت عليه من حقائق جديدة تتعلق تحديدا بغطرسة القوة الاسرائيلية، قادت الى قبول ان م يكن ضرورة فرض انغماس اطراف دولية فى بعض فروع القضية الفلسطينية، ونشير هنا الى لجنة تقصى الحقائق التى تشكلت بناء على تفاهمات قمة شرم الشيخ التى عقدت فى ١٦ اكتوبر .ورغم ان دور اللجنة محدود وخضع لموافقة اسرائيل بالاساس، الا ان تشكيلها من اشخاص ينتمون ويمثلون الاتحاد الاوربى وتركيا كدولة اسلامية، يمثل سابقة لا غبار عليها من زاوية ان الضغط الشعبى الفلسطينى من شأنه ان يولد حقائق جديدة من بينها الاهتمام الدولى بتحديد مسئولية العدوان وحالة العنف والغليان فى الاراضى المحتلة .بعبارة اخرى ان اللجنة ورغم قصورها من الناحية القانونية والسياسية، الا انها توفر غطاء معنويا وسياسيا يصب فى خانة الطرف الفلسطينى، ويخصم من التفرد الاسرائيلى ، ويفتح ثغرة فى عملية التدويل للقضية الفلسطينية المرفوضة اسرائيليا.

فى نفس السياق، فإن الضغط العربى بشأن تمرير قرارات دولية تفرض حماية دولية للشعب الفلسطينى ، لا يعبر عن مساعى توليد او توريط دولى اكبر فى القضية الفلسطينية وحسب ، وانما يدفع الى تغيير طبيعة القضية الفلسطينية نفسها، بحيث تصبح احدى القضايا الاقليمية محل المشاركة الدولية المباشرة .ورغم الصعوبات التى تحول دون تحقيق هذا المطلب العربى والاسلامى فى الوقت الراهن ، فالأمر يجسد مثلا على حالة التغير فى منظومة القيم التى تحيط بالقضية الفلسطينية، فبدلا من ان تكون قضية تخص أطرافها المباشرين ـ اسرائيل والفلسطينيين ـ تصبح قضية دولية بكل معنى الكلمة .وإن كان الامر ما زال فى بداياته الاولى.

4-تهديدات اسرائيلية متزايدة بالحرب :رغم ان اسرائيل لم تفقد لغتها العدوانية ابدا تجاه جيرانها العرب لاسيما

سوريا ولبنان ، الا انها حتى فى ظل حكومات يمينية متطرفة، لم تغفل اطلاق شعارات عن السلام المقرون بالامن سواء فى تجاه الفلسطينيين او السوريين .وهى السياسة التى اصيبت فى مقتل ، وتحولت الى عملية تهديد مباشر للجيران وعنف على الفلسطينيين فضح التفكير الاسرائيلى الاصيل الرافض لمنطق التعايش السلمي المتوازن مع الجيران والمستند دوما الى منطق القوة .وتبرز التاكيدات المتكررة على ان قوة الجيش الاسرائيلى لم تستخدم بعد ، وأن من اليسير وضع الاصبع على الزناد وتوجيه الضربات الحاسمة لاهداف سورية ولبنانية عسكرية ومدنية، ردا على عمليات حزب الله فى منطقة شبعا، وقيامه بأسر ثلاثة من الجنود الاسرائيليين فيها، وعلى التأييد السورى لمثل هذه العمليات، تبرز غلبة المنطق الامنى فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى على كل ما هو سياسى.

وليس بخاف ان مثل التهديدات الاسرائيلية تكررت فى مناسبات سابقة كثيرة قبل اندلاع الانتفاضة .والجديد فى هذه التهديدات الاسرائيلية التى وصلت الى قمتها فى تصريحات لباراك ورئيس هيئة الاركان شاؤول موفاز الاسبوع الاول من نوفمبر ، والتى قامت الولايات المتحدة بنقل رسائل تهديد اسرائيلية حملت نفس المعنى الى كل من سوريا ولبنان ، أنها تكشف عن نوايا واستعدادات جدية لشن حرب اقليمية تغرق المنطقة فى فوضى كاملة، سعيا لتاكيد القوة الاسرائيلية الضاربة وفرض الارادة الاسرائيلية على المنطقة .وذلك دون اغفال ان جزءا من النوايا الاسرائيلية يهدف الى الهروب من الازمة الداخلية فى مواجهة الفلسطينيين، ومحاولة من باراك الذى تطغى على تحركاته نزعة عسكرية اكثر منها سياسية ، لاغلاق ما يعتبره منافذ للنقد والمزايدة من قبل اليمين الليكودى الذى يتهمه بالتفريط فى أمن اسرائيل وارضها واتاحة المجال امام العرب لتوجيه إهانات للجيش وللامن الاسرائيلى.

5-إعلاء قيمة الجهاد والنضال من اجل الاستقلال :رغم ان صيحات الحرب طرحت من قبل بعض قادة عرب مطلع الانتفاضة لاسيما قادة اليمن وليبيا والعراق، الا انها سرعان ما انزوت بفعل الحسم المصرى الرافض لمثل هذه الدعوات التى نظر اليها باعتبارها موجهة للاستهلاك المحلى ليس الا. ومع ذلك فإن الاتجاه الغالب عربيا ومن الناحية القيمية البحتة بات ينظر الى ان التفاوض وحده لا يكفى ، وأن الأمر يتطلب نوعا من التصلب والجهاد والاعمال التى تؤذى المصالح الاسرائيلية والامريكية فى المنطقة .والشق الاكثر اهمية هنا ما هو ما يتعلق بغلبة التوجه داخل الاراضى الفلسطينية المحتلة الى اعتماد اسلوب حزب الله اللبنانى فى مواجهة أسرائيل الذى اثبت فاعليته وكان وراء الانسحاب الاسرائيلى الاحادى المذل من الجنوب اللبنانى فى مايو ٢٠٠٠, ومعروف ان تجربة حزب الله مليئة بدروس بعضها نابع من الخصوصية اللبنانية نفسها، وخصوصية حزب الله نفسه .وما يشيع فى الذهن العام هو ما يتعلق بمبدأ المواجهة والجهاد ومقاتلة الاسرائيليين والمقاومة المسلحة، التى يقوم بها رجال مدربون ومؤهلون يمثلون الناس انفسهم ودون ان يكونوا محسوبين بأى شكل على الحكومة او النظام السياسى .ومثل هذه الصيغة تجد صدى قوى لها بين الفلسطينيين ومنهم جماعات منظمة كفتح والحركات الجهادية الفلسطينية الاسلامية .وهو الصدى الذى يفسر تلك الدعوات بأن الانتفاضة هى من اجل الاستقلال، وأنها مستمرة ، وأنها عمل شعبى ليس للسلطة الوطنية ان تنهيه بامر ادارى كما يظن البعض .مع الاستطراد انه توجد تيارات فلسطينية تذهب الى تأطير الانتفاضة فى خانة الاحتجاج وحسب .لكن استمرار مظاهر الانتفاضة على الارض يعنى تجاوز مثل هذه المضامين الجزئية الى ما هو اقرب من عمل منظم ومستمر يهدف الى استنزاف القوة الاسرائيلية والضغط اليومى عليها .ونظرا لعدم وضوح استراتيجية فلسطينية متكاملة فى هذا الصدد ، فثمة تحذير واجب من الوقوع فى حال فوضى ومزايدات بين الفصائل الفلسطينية وبعضها او بين بعضها وبين السلطة الوطنية، وبما يمكن العدو الاسرائيلى من الاستفراد بكل عنصر على حدة ، وتذهب بعدها تضحيات الشعب الفلسطينى سدى.

بعبارة اخرى ان الانتفاضة قدمت فرصة تطبيقية لاستنساخ صورة جهادية قتالية مقاومة كتلك التى طبقها حزب الله اللبنانى، لكن وفقا لخصائص البيئة الفلسطينية، وتنطوى على آلية يمكن من خلالها تحرير السلطة الوطنية من عبء مسئولية تطوير الانتفاضة باعتبارها عمل شعبى خالص، وتهدف الى تحرير الارض والانسان الفلسطينى .لكن هذه الفرصة وبناء على خبرة ثلاثة اشهر تطرح بدورها اسئلة واشكاليات تتطلب الدراسة المتأنية ، من قبيل مدى وحدود التناقض بين سلمية الانتفاضة والاعمال العسكرية التى يقوم البعض بها سواء من فتح او من غيرها ، وحدود القبول بالعودة الى التفاوض وسقف المطالب الفلسطينية الجديد سواء فى ظل استمرار الانتفاضة او فى ظل توقف مؤقت لاعمالها ، وكيف يمكن السيطرة على اعمال الانتفاضة بالتهدئة او الاثارة او التوجيه والتخطيط، وحدود مسئولية السلطة على مجمل مظاهر الانتفاضة ، والعلاقة بين المساندة و الدعم الاقتصادى العربى و الاسلامى واهداف الانتفاضة ، ومدى مشروعية التوقف فى حال قبول مشروعات دولية غامضة بشأن حماية الفلسطينيين.

فكل هذه الاشكاليات تتطلب قدرا من المعالجة الناضجة والحوار البناء بين مختلف الفصائل، وتبقى التجربة العملية هى الاغنى دائما.

## ثانيا علاقات القوة البينية والاقليمية :

يعنى هذ الجزء بالتعرف على ملامح علاقات القوة التى نشأت بين اسرائيل والاطراف العربية فيما بعد الانتفاضة، فى محاولة للتعرف على دور الانتفاضة فى تشكيل مناخ اقليمى جديد، وايضا حجم التغير النسبى الذى لحق بأدوار الاطراف المختلفة .وفى هذا يمكن الاشارة الى العناصر التالية :

١- مزيد من العزلة الاسرائيلية الاقليمية :ادت الانتفاضة التى تغيير كبير فى حالة اسرائيل الاقليمية، إذ بادرت دول عربية الى قطع علاقاتها معها كعمان وتونس والمغرب، فيما حافظت دول اخرى على تلك العلاقات مثل قطر التى اضطرت لاحقا تحت ضغط دول عربية كالسعودية واقليمية اسلامية كايران الى اغلاق مكتب المصالح القطرى الاسرائيلى، وذلك حتى يمكن لهاتين الدولتين حضور القمة الاسلامية التى عقدت فى الدوحة ١٢ نوفمبر الماضى .وفيما أصرت موريتانيا على استمرار علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل رغم الضغوط العربية التى مورست عليها.

ورغم ان كلا من مصر والاردن استمرا على علاقاتهما الدبلوماسية مع اسرائيل ، استنادا الى وجود اساس تعاقدى غير موجود أصلا لدى الدول العربية الاخرى يتمثل فى معاهدات السلام ، الا ان حالة هذه العلاقات شهدت ترديا رسميا شديدا، فقد امتنع الاردن عن ارسال سفيره الجديد الى تل ابيب فى اشارة احتجاج ضمنية على السياسات الاسرائيلية تجاه االفلسطينيين والمقدسات الاسلامية .اما مصر فقد استدعت سفيرها من تل ابيب ٢٢ نوفمبر الماضى فى بادرة احتجاج غاضبة .وربطت ذلك بسياسات البطش والقمع الاسرائيلية وتجاهل التفاهمات التى اتفق عليها فى قمة شرم الشيخ .فيما كانت تاكيدات عمرو موسى وزير الخارجية تشير الى ان السفير المصرى سيبقى فى مصر لفترة طويلة، وان عودته الى مقر عمله لها شروط أهمها ؛ أن تتراجع اسرائيل عن اعتداءاتها على الشعب الفلسطينى وان تنفذ تفاهمات قمة شرم الشيخ .ورغم تأخر خطوة استدعاء السفير المصرى نسبيا ـ فقد عبرت عن تغيير جوهرى فى السياسة المصرية تجاه اسرائيل ، وتجاه الطريقة المصرية التى كان يتم التزامها فى عملية التفاوض طوال السنوات السبع الماضية، وتاكيد على ان مصر لم تعد تتغاضى على محاولات اسرائيل التغلغل فى المنطقة العربية، وان اهداف اسرائيل بالهيمنة على مقدرات المنطقة لن تمر على الاطلاق.

وتكتمل معانى العزلة الاسرائيلية الاقليمية فى ضوء القرارات التى اتخذتها قمة القاهرة بشأن التعاون الاقليمى مع اسرائيل ، والتى نصت على مواجهة محاولات اسرائيل التغلغل فى المنطقة ووقف كل اشكال التعاون الاقليمى معها والتى كانت تمر من بوابة المفاوضات المتعددة.

٢ – مظلة عربية اسلامية للقضية الفلسطينية :اتاحت الانتفاضة تغييرا فى السلوك العربى الجماعى الرسمى تجاه القضية الفلسطينية، يمكن وصفه بالعودة الى التعريب العملى وليس المعنوى .وهو تطور عبرت عنه قرارات القمة العربية الطارئة التى عقدت فى القاهرة ٢٠ ـ٢١ اكتوبر الماضى. فبعيدا عن كل التقويمات السلبية التى انتهى اليها البعض إزاء حدث القمة ومجرياتها وقراراتها، فإن القمة نفسها عبرت عن تغيير آخر فى البيئة الاستراتيجية الإقليمية، حيث أعادت مرة اخرى المظلة العربية للمفاوض الفلسطينى بعد فترة غياب. كانت المقولة الأساسية فيها ان الفلسطينيين يمكنهم وحدهم ان يعالجوا قضيتهم .وهى المقولة التى ثبت فسادها ليس لان الفلسطينيين قيادة وشعبا غير مؤهلين لمثل هذه المعالجة، وإنما لأن القضية الفلسطينية بفروعها واصولها وتاثيراتها تتجاوز كثيرا قدرة الفلسطينيين وحدهم فى ظل ظروفهم الراهنة لاسيما حالة خلل القوة الهائلة بينهم وبين عدو الأمة العربية والاسلامية معا .وتبدو قيمة المظلة العربية فى انها قرار تقديم الدعم المادى المباشر الى الشعب الفلسطينى لمساندته على الصمود فى وجه الآلة العسكرية الاسرائيلية، وأنها رسمت خطوطا حمراء بشأن المقدسات الاسلامية فى فلسطين المحتلة ومنحت دعما سياسيا للسلطة الوطنية سواء فى حال استمرار الانتفاضة وحسب او استمرارها جنبا الى جنب العودة الى مائدة التفاوض مرة اخرى.

وتكتمل المضامين السياسية فى ضوء القرارات المساندة التى اتخذتها القمة الاسلامية بالدوحة ١٢ ـ١٣ نوفمبر الماضى، وكان شق منها اضافة للمواقف الصادرة عن القمة العربية ، لاسيما فيما يتعلق بتحميل الجانب الامريكى مسئولية تدهور الموقف وتعثر عملية التسوية بما دأب عليه من انحياز سافر وتجاهل للحقوق الاسلامية والعربية.

وكل من المظلة العربية والاسلامية ، وإن غاب عنها آليات الدعم المباشر والسريع للصمود الفلسطينى لاعتبارات بيروقراطية ، فقد استعادا مرة اخرى المضمون القومى والاسلامى بعد ان غاب لصالح المعانى القطرية والفردية طيلة العقد الماضى .فيما مثل الامران اضافة معنوية للمفاوض الفلسطينى، وقيدا له فى آن واحد ، يحد من تعرضه لتقديم التنازلات .

٣ –اليقظة الشعبية العربية :طالما كان الرأى العام العربى مغيبا، او عديم التاثير فى سلوك الحكومات .إذ تطرح الانتفاضة نموذجا مغايرا، فقد ايقظت الرأى العام العربى والاسلامى بصورة غير مسبوقة، وعلى وقعه كانت القمة العربية الطارئة، وهو متغير جديد يصعب التقليل من أثاره الراهنة او البعيدة .فكل تلك المظاهرات التى جابت الشوارع العربية منددة بالغطرسة الإسرائيلية ومؤيدة للانتفاضة، وكل تلك الدعوات الخاصة بمقاطعة السلع الإسرائيلية والأمريكية، والالتزام الملموس بها شعبيا، وكل الجهود المستمرة من قبل لجان شعبية لمساندة الانتفاضة وفق أشكال شتى ، تمثل ظواهر جديدة / قديمة فى الواقع العربى الراهن .فمن حيث القديم كان الرأى العام واشكال التنظيم موجودة ، ومن حيث الجديد هو حجم الفاعلية والتأثير والضغط المعنوى الذى اقنع الحكومات بتحركات ومواقف معينة كان يصعب تصور مجرد التفكير فيها قبل حدث الانتفاضة وما ولدته من مشاعر غاضبة هادرة بفعل تطورات الانتفاضة ووحشية الالة العسكرية الاسرائيلية فى مواجهة العزل.

٤- تسريع الانفتاح العربي على العراق :رغم ان ملامح عملية الانفتاح الانساني العربي المدعوم حكوميا على العراق كانت قد تبلورت منذ مطلع العام ، فقد ولدت الانتفاضة قوة ضغط لإحداث مزيد من التاكل المنهجي والمنظم لنظام العقوبات الصارم الذي يخضع له العراق .وتشير الخطوات التي اتخذتها دول كمصر من قبيل رفع درجة العلاقات الدبلوماسية وزيادة التبادل التجاري وزيارات مسئولين حكوميين، وسوريا التي خطت خطوات ابعد في الانفتاح على بغداد، وهو ما تمثل في الاتفاق على اعادة استخدام العراق انبوب النفط المار بالاراضي السورية كأحد منافذ تصدير النفط العراقي للخارج، وكذلك دولة الامارات العربية وقطر وكلاهما دعما جهودا سياسية لبلورة حوار ولو غير مباشر بين العراق والكويت يسهم بدوره في استيعاب واحتواء المخاوف الكويتية ويضع حلولا او تفاهمات بشأن القضايا العالقة، ويمهد لاستعادة لعراق دوره الطبيعي كبلد رئيس في المنطقة العربية والخليجية، فكل ذلك انطوى على مضامين عملية تهدف الى اعادة رسم علاقات القوة في المنطقة الشرق أوسطية ككل. ومن شأن الاستمرار في هذا الطريق ان تنشأ منظومة علاقات اقليمية جديدة.

والعراق من جانبه سعى الى بلورة دور قومي مساند للانتفاضة، من خلال دعوته رسميا الامم المتحدة ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٠ تخصيص نسبة من حصيلة بيع نفطه لكي توجه لشراء الاغذية والادوية للشعب الفلسطيني ، كما ان اعلانه الوقوف وراء سوريا في حال اي عدوان اسرائيلي عليها، والذي كان محلا للتحليل الاسرائيلي والامريكي والتقدير السوري والعربي، يكشف عن بعض التغير الذي لحق بالبيئة الاقليمية بفعل الانتفاضة .

## ثالثاً: آليات نضالية شعبية عربية جديدة:

قادت الانتفاضة الى تبني آليات عمل نضالية جديدة ، هذه المرة من قبل الشعوب التي وجدت نفسها في موقع المبادرة والتأثير والفعل بغض النظر عن موقف حكوماتها .وجاءت هذه الاليات استغلالا وتوظيفا للتطورات التقنية والمشاعر القومية والدينية، وهو ما يتضح في الآتي :

١- حركة المقاطعة الشعبية للسلع الامريكية والاسرائيلية والتي بادرت بها هيئات شعبية وحزبية عربية ، وساندتها فتاوى دينية صدرت رسميا عن مراجع دينية عليا مثل مفتي الديار المصرية الشيخ محمد فريد واصل والشيخ محمد طنطاوي شيخ الجامع الازهر، وهما مؤسستان دينيتان رسميتان، ومؤثرتان في عموم المواطنين البسطاء وغير البسطاء في مصر وخارجها، الى جانب فتاوى من قبل رموز دينية كالشيخ يوسف القرضاوي والامام محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان ومفتو الديار في سوريا ولبنان والامارات ودول عربية اخرى واسلامية اخرى. وهي الفتاوى التي تضمنت تحفيزا للناس على مقاطعة البضائع الاسرائيلية والامريكية التي قد تصب في خانة مساعدة العدوان على الفلسطينيين .وهي فتاوى تجد راحة وتأييدا من قطاعات عديدة .بل ان كثيرين يرونها اكثر من مجرد فتوى او اجتهاد يمكن التغاضي عنه، بل اقرب الى امر واجب الطاعة والالتزام.

وتشير مؤشرات عدة: من قبيل انخفاض الاقبال على نوعيات معروفة من السلع الامريكية غالبيتها ذو منشأ محلي بالاساس، وارتفاع شكاوى اصحاب المصانع والمحلات العاملة في هذه النوعيات من السلع نظرا لما اصابهم من خسائر في الفترة الماضية، واعلان شركة انجليزية كبرى عاملة في مصر في مجال توزيع السلع الاستهلاكية عن عزمها تصفية اعمالها في مصر بعد خسارة تفوق ١٠ ملايين جنيه استرليني، وغير ذلك من المؤشرات التي تعبر عن درجة عالية من الالتزام الشعبي العربي الطوعي بمسألة المقاطعة تعبيرا عن التأييد المعنوي لانتفاضة الاقصى ولتوجيه رسالة في حدود ما يستطيعه الفرد العادي الى المؤسسات الامريكية برفض الانحياز الاعمى لاسرائيل وسياسة المعايير المزدوجة حول حقوق الانسان وسبل تعاملها مع معاناة الفلسطينيين خاصة والمسلمين عامة.

٢ – الدور السياسي للقنوات الفضائية العربية :بما لعبته من نقل الوقائع اليومية للانتفاضة وفي خلق موجات من الحماس والتعاطف عربيا وعلى امتداد البلدان الإسلامية، والى الجاليات العربية والإسلامية في البلدان الأوربية والولايات المتحدة نفسها..

٣ – التوظيف الشعبي الطوعي غير المسبوق لساحة الفضاء المعلوماتي من قبل الشباب العرب والمسلمين، والتي اخذت شكل هجمات إليكترونية قام بها شباب عرب ومسلمون على المواقع الاسرائيلية الرسمية في الشبكة الدولية للمعلومات كموقع الكنيست الاسرائيلي وموقع رئيس الوزراء ومواقع مختلفة للخارجية الاسرائيلية ووزارة الدفاع وغيرهم .وهي هجمات إليكترونية أدت الى تعطيل هذه المواقع وتخريب بعض موادها .فضلا عن نشوء الكثير من المواقع الموجهة للجمهور الواسع حملت رسائل التعريف بالوحشية الإسرائيلية وبالحقوق الفلسطينية، وهي رسائل جمعت بين الصورة والمعلومة التاريخية والحقائق لما يجري على الأرض الفلسطينية .كما استخدم للمرة الاولى بكثافة غير معهودة البريد الإليكتروني الى أفراد ومؤسسات أمريكية وأوربية الذي حمل وجهة النظر العربية والانتقاد للانحياز الامريكي وفضح الصمت الاوربي والغربي وما يتضمنه من الكيل بمكيالين بشأن حقوق الانسان العربي والمسلم .وبما سد فراغا لا بأس به طالما عانت منه القضايا العربية .

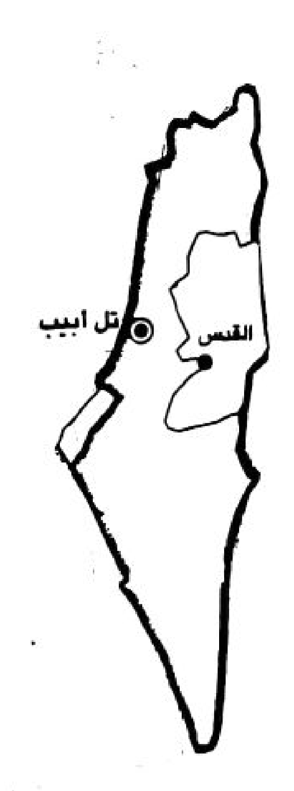
وتلك هي المرة الاولى التي تتاح فيها للشباب العربي المتحمس توظيف وسائل الاتصالات الحديثة ليعبر عن وجهة نظره القومية والوطنية دون وسيط ودون حاجز .وهي المرة

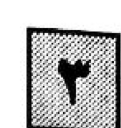
الاولى التى تواجه فيها اسرائيل مثل هذه الحملة الإعلامية والدعائية عبر الفضاء المعلوماتى الذى لا حدود له و لا قيود عليه وحتى وإن كانت النتائج اقل من المأمول منها، فهى على الأقل أثبتت أن إسرائيل لم تعد وحدها فى هذه الساحة، وأن المبادرات الشعبية العربية يمكنها ان تعوض كثيرا من قدرات الحكومات المحدودة.

خاتمة:

تشير العناصر التفصيلية المشار اليها فى المتن الى ان البيئة الاقليمية تعرضت فى غضون الثلاثة اشهر الماضية الى تحول استراتيجيى لا يمكن التهوين منه وهو تغير اصاب بدرجات مختلفة ثلاثة احوال :اولها القيم المتعلقة بعملية التسوية من حيث الشكل والمضمون ، وثانيها علاقات القوى فى المنطقة ، وثالثها آليات العمل النضالى الشعبى.

وفى كل من هذه المجالات جاءت التحولات ما بين جزئية واخرى مستحدثة تماما وثالثة تحمل آثارا متضاربة .لكن النتيجة الكلية تدفع الى الاستنتاج بأن البيئة الاقليمية فيما بعد الانتفاضة ليست هى نفسها التى كانت قبلها .ويبقى استمرار وتفاعل بعض تلك المظاهر المحك الأكبر للقول ان تحولا جذريا قد حدث بالفعل.








# صعوبات وإمكانيات التسوية بعد الانتفاضة

د. جمال عبد الجواد

أظهرت أحداث الشهور الثلاثة المنقضية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى مدى هشاشة الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط، حتى أن المنطقة كلها باتت على حافة الاشتعال بسبب الزيارة الاستفزازية التي قام بها أريل شارون زعيم المعارضة اليمينية الإسرائيلية إلى ساحة الحرم القدسي.

استنتاجات عدة يمكن الخروج بها من هذه الأحداث، لقد بينت الأحداث أن الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية ليسا معدومي الخيارات، فبرغم الاختلال الشديد في ميزان القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبرغم ضيق نطاق الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين، فإن خيار المقاومة مازال مطروحا وممكنا .كما بينت الأحداث أن القيادة الفلسطينية قد استعدت لاحتمالات اضطرارها للجوء لاختيار المقاومة، فعلى المستوى التنظيمي فإن المنظمات السياسية التابعة والمؤيدة للسلطة الوطنية الفلسطينية أظهرت استعدادا وقدرة نضالية عالية، فكانت حركة فتح بالذات هي من وفر الزخم والقيادة للانتفاضة الفلسطينية .أكثر من هذا فإن القيادة الفلسطينية نجحت في توظيف ما أصبح متاحا في يدها من أدوات نتيجة لاتفاقات أوسلو لتدعيم القدرات الكفاحية للشعب الفلسطيني، فوجود القيادة والمؤسسات الفلسطينية في موقع الأحداث، والدور الذي لعبته قوات الأمن الفلسطيني في المشاركة في الانتفاضة وخاصة في توجيهها، أكسبت الكفاح الفلسطيني قوة دفع لم تكن متوافرة لها من قبل -وباختصار، فإن انتفاضة الأقصى بينت أن أوسلو ونتائجها مثلت إضافة مهمة للقدرات الكفاحية الفلسطينية، حتى في زمن الانتفاضات والكفاح العنيف، وأن القيادة الفلسطينية نجحت في المزاوجة بين أساليب الكفاح والتفاوض، وإن كان مازال على الأحداث التي ستلي في الأسابيع المقبلة أن تؤكد صحة هذا الاستنتاج.

في نفس الوقت فإنه برغم عنف المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخاصة برغم الاستخدام المفرط للقوة المسلحة من جانب إسرائيل، فإن الطرفين قد تصرفا ضمن ما بدا أنه حدود متفق على ألا يتم تجاوزها، وهي الحدود التي رسمتها ما تم تنفيذه من اتفاقات أوسلو حتى الآن .فالطرفان قد تصرفا طول الوقت في حدود الاعتراف المتبادل والتعايش بينهما، والذي رسمت معالمه اتفاقات أوسلو.

فلا الفلسطينيون تراجعوا عن اعترافهم بإسرائيل وبسعيهم للتعايش معها، برغم الموجة الراديكالية القوية التي سيطرت على الرأي العام والشارع العربي بمناسبة الانتفاضة، والتي ذهبت في أحيان كثيرة للمطالبة بمراجعة مسيرة التسوية برمتها. أما على الجانب الإسرائيلي، فإن إسرائيل لم تتورط في إعادة احتلال المناطق الفلسطينية المحررة بمقتضى أوسلو، أي المنطقة أ، وقصرت عملياتها العسكرية طوال الوقت على حدود مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، بحيث أن الصراع قد بدا وكأنه صراع حدودي بين دولتين مستقلتين .

وعلى عكس الانتفاضة الفلسطينية الأولى في نهاية الثمانينات، فإن انتفاضة الشعب الفلسطيني هذه المرة قد شملت وبعمق أبناء الأقلية الفلسطينية الموجودة داخل إسرائيل. وربما كان هذا أيضا من نتائج تطورات ما بعد أوسلو. فالتفاعلات التي أصبحت أكثر كثافة بين أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وإخوانهم داخل إسرائيل قد ساهمت في تسريع عملية نضوج الوعي القومي والقدرات الكفاحية للفلسطينيين في إسرائيل. وبينما كان من المقبول حتى وقت قريب التمييز بين ثلاث فئات على الأقل داخل الشعب الفلسطيني، هم فلسطينيو الضفة والقطاع، والفلسطينيون داخل إسرائيل، والفلسطينيون في الشتات، وكان من المقبول التحدث عن الأولويات المختلفة لكل فئة من هذه الفئات الثلاث، فإن فئتين على الأقل من هذه الفئات الثلاث قد أصبحتا أكثر تقاربا وانسجاما. فإذا أضفنا إلى هذا التحركات التي قام بها اللاجئون الفلسطينيون، خاصة في لبنان، فإنه يمكن القول أن الوطنية والهوية الفلسطينية قد أصبحت أكثر انصهارا وتماسكا.

وبينما كان للإسرائيليين في الانتفاضة الأولى أن يتعاملوا مع الأحداث باعتبارها حدثا خارجيا يقع في المناطق المحتلة، فإنهم لم يتمتعوا بمثل هذا الترف في هذه المرة. فقد أصبحت الانتفاضة حدثا داخليا إسرائيليا بعد شمولها الفلسطينيين داخل إسرائيل. وربما كان هذا هو سر الصدمة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي، والتي انعكست في النزعة الانعزالية التعصبية وتيارات التعصب اليميني التي ظهرت بين الإسرائيليين، والتي أجبرت قوى الاعتدال والسلام الإسرائيلية على التواري والكمون، ولو مؤقتا، في مواجهة المد اليميني. فقد طرحت هذه الأحداث مجددا أسئلة كان اليسار الإسرائيلي يظن أن الواقع قد تجاوزها، فمشروع اليسار الإسرائيلي لبناء دولة ديمقراطية يتمتع فيها كل المواطنين بغض النظر عن انتمائهم القومي والديني بالمساواة قد أصابته بعض الشروخ. وربما يكون مشروع باراك لبناء دولة عصرية علمانية قد ذهب أيضا ضحية لهذه الأحداث التي أعطت زخما لأفكار وقوى اليمين القومي والديني .

لقد خلقت الانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطيني تحديا ومشكلة كبرى لإسرائيل، في نفس الوقت الذي خلقت فيه مشكلة وتحديا للنظم العربية. لقد خرج الآلاف من العرب الذين هزتهم مشاهد العنف الإسرائيلي والدم الفلسطيني الذي سال للتعبير عن الغضب إزاء غطرسة القوة الإسرائيلية، والتعاطف مع الشعب الفلسطيني في كفاحه الوطني. وعبرت هتافات المتظاهرين والمواجهات التي جرت بينهم وبين قوات الأمن في مدن عربية مختلفة عن الأزمة التي تواجهها هذه النظم العربية. فقد دفع ما بدا للجماهير على أنه عجز عربي عن الفعل والتصدي للوحشية الإسرائيلية، دفع الجماهير لإثارة تساؤلات جوهرية حول شرعية النظم العربية، التي أصبح عليها أن تعيد الاستقرار والأمن إلى مدنها، في نفس الوقت الذي كان عليها فيه أن تدعم شرعيتها وتقدم الدعم للكفاح الفلسطيني، كل هذا دون أن تفقد عقلها وبصيرتها، فتنجر إلى مغامرات خاسرة لا تفيدها ولا تفيد الشعب الفلسطيني.

لقد بينت تطورات الأيام الماضية للدول العربية كما لإسرائيل أن المسافة في الشرق الأوسط بين قضايا الداخل وقضايا الخارج ليست كبيرة، وأن أمن وسلامة المنطقة وازدهارها هو كل لا يتجزأ. فإسرائيل لن يمكنها أن تعيش في سلام وتحقق طموحات جزء كبير من مواطنيها ببناء مجتمع ودولة عصريين وديمقراطيين طالما ظلت المأساة الفلسطينية قائمة بلا حل عادل، كما أنها لن تستطيع أن تتمتع بالسلام والقبول في المنطقة طالما ظلت الفجوة في القوة العسكرية ومستويات المعيشة بينها وبين دول المنطقة بالاتساع الذي هي عليه الآن .

أما بالنسبة للدول العربية، فإن أحداث الأسبوعين الماضيين قد بينت أنه ليس لها أن تنفض يدها من القضية الفلسطينية حتى وهي تخوض بجدية في عمليات البناء والتحديث الداخلي، وبينت لها أنها لا تملك ترف الاكتفاء برفع الشعارات وإعلان المبادئ والمواقف بديلا عن التحرك الجدي لإيجاد حل مقبول وعادل للقضية الفلسطينية، كما بينت لها أيضا المخاطر الشديدة للاستقالة من قيادة شعوبها في اتجاه فهم أفضل لحقائق الموقف في فلسطين والمنطقة، ومخاطر توظيف قضية فلسطين وكفاح شعبها بشكل غير مسئول للتلاعب بالرأي العام المحلي ولتحقيق مكاسب قصيرة المدى تستعيض بها عن إخفاقاتها في مجالات متعددة. والمحزن أن جدية الموقف الراهن وخطورته لم تردع بعض قادة العرب عن محاولة توظيفه لتحقيق مكاسب مؤقتة وللتلاعب بمشاعر المواطنين، فأصدر بعضهم صيحات الحرب، بطريقة لا تنم عن أي حكمة أو قدرة على التصرف كرجال دولة مسئولين، وكأن هذه المنطقة لم تأخذ بعد نصيبها من الحروب بكل تكاليفها ومآسيها.

إن كل الحديث عن دور القيادة الفلسطينية في تنظيم وقيادة الانتفاضة، وكل الحديث عن دقة التخطيط الإسرائيلي وكفاءة عملية صنع القرار هناك، وكل الحديث عن قمع الأنظمة العربية وسيطرتها على جماهيرها، كل هذه الأحاديث برغم

أنها تعكس جانبا كبيرا من الحقيقة، لا يجب أن تخفي عنا أن قدرا كبيرا من الانفلات قد حدث في المنطقة في الأيام الماضية .فالقيادة الإسرائيلية لم تكن تتصور أن زيارة شارون للمسجد الأقصى سوف تثير كل هذا الغضب، الذي ما أن انفجر إلا وأدخل القيادة الإسرائيلية في سلسلة من الأخطاء التي أضرت بإسرائيل وصورتها في العالم، كما أضرت بصورة باراك وفرص بقائه في السلطة، برغم التماسك المؤقت الذي ظهر بين القوى السياسية المتناقضة في إسرائيل نتيجة للأحداث .

أما في فلسطين، فإن براعة القيادة الفلسطينية في تنظيم الانتفاضة واختيار توقيتها لا تخفي الخلافات الجدية التي ظهرت بين أجنحة السلطة ومؤسساتها تجاه الخطوات المحددة التي يجب اتخاذها، فرأينا رجال الأمن الوطني والأمن الوقائي الفلسطينيين يصدران توجيهات متناقضة للشباب الفلسطيني المنتفض في أشد لحظات المواجهة، كما أن الأحداث بعد أن انضم لها الآلاف من الشباب الفلسطيني لم تكن دائما تحت سيطرة السلطة الوطنية .أما في العالم العربي، فإن المواجهات العنيفة بين رجال الأمن والمتظاهرين كانت مؤشرا على أن الشارع العربي لا يمكن أن يظل تحت السيطرة، خاصة عندما يطال الأمر المقدسات القومية والدينية .وبالتأكيد، فإن انتشار العنف إلى لبنان لم يكن أمرا مخططا .وبالتأكيد أيضا فإن تطور الوضع في لبنان إلى مستوى الحرب النظامية بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان هو آخر ما يرغب فيه أي طرف في المنطقة .

المؤكد أنه لا باراك ولا عرفات يمكن أن يعتبر نفسه اليوم في موقف أفضل مما كان عليه قبل اندلاع انتفاضة القدس. فالأحداث أفلتت من سيطرة أصحاب القرار، والاتفاق الذي كان كل منهما يسعى إليه قد بات أبعد منالا عما كان عليه، وهذا بالضبط هو ما كان يسعى إليه أريل شارون .فاليمين الإسرائيلي نجح في فرض الأجواء التي يريدها، وإذا كانت المعارضة الفلسطينية الراديكالية لعملية التسوية قد نجحت في تعطيل هذه العملية قبل أربع سنوات، فإن الدور هذه المرة كان على اليمين الإسرائيلي للقيام بنفس المهمة، فأصبحت المنطقة أبعد من أي وقت مضى عن التوصل لتسوية .

فقد أدت انتفاضة الأقصى والعنف الإسرائيلي المفرط في التصدي لها إلى فتح الباب لمراجعة الكثير من الفرضيات والأسس التي قامت عليها عملية التسوية، بعد أن لم تعد تتمتع بنفس القدر من المصداقية والقوة السابقين .فقد ضاع الكثير من القليل الذي كان موجودا من الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بينما كانت فلسفة أوسلو تقوم على أن الحلول المرحلية والتقدم التدريجي على الطريق نحو تسوية دائمة هو أمر ضروري ومفيد لبناء الثقة اللازمة لتمكين الطرفين من التعامل مع قضايا المرحلة النهائية شديدة التعقيد والحساسية.

وبينما كاد يصبح مستقرا في دوائر صنع القرار وأوساط الرأي العام الإسرائيلي أن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة سوف يمثل حلا لمشكلة إسرائيل الأمنية بأبعادها الديموجرافية والاستراتيجية، فإن أحداث الأيام الماضية ربما تجعل عددا أكبر من الإسرائيليين أكثر تخوفا من أن يمثل إنشاء دولة فلسطينية على حدود إسرائيل تهديدا لأمن إسرائيل وسكانها، ليس لأن الدولة الفلسطينية ستمثل تهديدا عسكريا لإسرائيل، وإنما لما يمكن أن تسببه من عدم استقرار في داخل إسرائيل نفسها .فقد شارك عرب إسرائيل في الانتفاضة، وخرجوا يهتفون الموت لليهود، ووقعت مصادمات بين العرب واليهود من المدنيين، فيما يشبه كثيرا الأجواء التي سادت في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، عندما كان الأهالي العرب والمهاجرون اليهود يتصادمون في محاولة من جانب كل منهم للسيطرة على فلسطين .فالمشاركة الواسعة والعنيفة في انتفاضة الأقصى من جانب الأقلية الكبيرة من الفلسطينيين داخل إسرائيل باتت تشكك في إمكانية التعايش بين العرب واليهود في دولة واحدة .لقد ظن الإسرائيليون أن مستويات المعيشة المرتفعة والديمقراطية في إسرائيل كافية لحسم ولاء السكان العرب للدولة العبرية، الأمر الذي سيكون كفيلا بتمكين إسرائيل من العيش في سلام مع دولة فلسطينية، وهو ما لم يحدث .

من ناحية أخرى، تقوم صيغة التسوية الجارية على العمل من أجل تحقيق فصل كامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في دولتين مستقلتين .هذه الصيغة هي جوهر المشروع المقترح من جانب اليسار والمعتدلين في إسرائيل للتعامل مع التهديد بتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية إذا استمرت في إخضاع ملايين الفلسطينيين في الضفة والقطاع .وقد بينت وقائع انتفاضة الأقصى أن هذا المشروع يواجه الكثير من التحديات، التي يعد وجود الأقلية الفلسطينية الكبيرة داخل إسرائيل أهمها .ويمكن لمثل هذه التحدي أن يدفع مزيدا من الإسرائيليين لتأييد مطالبة اليمين الإسرائيلي المتطرف بالترانسفير، أي التخلص من الفلسطينيين بطردهم عبر الحدود للدول المجاورة خاصة الأردن .

والواقع أنه من المبكر القول بأن دور الفلسطينيين في إسرائيل في الانتفاضة يمثل نهاية لصيغة التعايش بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل .وإن كان من المؤكد أن هذه المشاركة قد برهنت على أن نجاح هذه الصيغة يحتاج إلى ما هو أكثر من الرفاه الاقتصادي والديمقراطية، وأن هذا التعايش في حاجة لصيغة إقليمية دقيقة وعادلة، الأمر الذي لم تشتمل عليه صيغة التسوية الجارية حتى الآن.

إن صيغة الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح كانت قد أصبحت بمثابة الحل السحري الذي يلقى قبولا واسعا لتسوية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، غير أن تطورات الأيام الماضية قد جسدت مشكلة الأمن الفلسطيني التي تنطوي عليها هذه الصيغة، حتى بات من الصعب تمرير هذه الصيغة في أي تسوية مقبلة .وربما أصبح من الضروري في مواجهة هذا

الموقف البحث عن صيغ جديدة توفر ضمانة دولية للأمن الفلسطيني، وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل حتى الآن.

ومن المفارقات، أنه بينما أتى التصعيد من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين –كل بطريقته– في إطار محاولة كل منهما الضغط على الآخر لدفعه لمزيد من التنازلات على مائدة التفاوض، فإن القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية أصبحتا الآن في موضع لا يسمح لهما بتقديم أي تنازلات إضافية، بعد أن سيطر التشدد على الشارع السياسي على الجانبين، ويظل على الأطراف أن تبحث عن طريقة التغلب على هذا الموقف، الأمر الذي لا يبدو ميسرا .

هناك أكثر من طريقة للنظر إلى انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع منذ نهاية شهر سبتمبر الماضي، ويمكن التعرف على هذه الطرق المختلفة في فهم الانتفاضة والتعامل معها بمتابعة وسائل الإعلام العربية المختلفة .ففي رأي البعض أن الانتفاضة تمثل قطيعة مع الماضي التفاوضي القريب، ونهاية لعملية التسوية السلمية، وعودة إلى الأصول والثوابت التي تعتبر الصراع بين العرب وإسرائيل صراع وجود لا حدود، ليس له أن ينتهي إلا بزوال الكيان الصهيوني .

وهناك رؤية أخرى ينظر أصحابها إلى الانتفاضة في سياق عملية التسوية التي بدأت منذ توقيع اتفاق أوسلو، فالانتفاضة لدى أصحاب هذا الاتجاه تعد جزءاً لا يتجزأ من عملية التفاوض، والتي يسعى الطرفان من خلالها إلى تحسين مواقعهما التفاوضية، على أمل أن ينعكس ذلك في شكل الاتفاق النهائي الذي يمكن التوصل إليه في نهاية العملية التفاوضية .

وبين هاتين الرؤيتين هناك وجهة نظر ثالثة يرى أصحابها أن الانتفاضة تمثل مفارقة للماضي القريب من ناحية واستمرارا له من ناحية أخرى .فالانتفاضة تمثل تخليا عن المفاوضات كطريق لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني من ناحية، ولكنها من ناحية أخرى تحصر هذه الأهداف في قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل التي ستظل قائمة في حدود الرابع من يونيو.

لقد جرت وقائع الانتفاضة بعد أن كان مسار التسوية قد دخل في مأزق حرج، وهو المأزق الذي نتج عن وصول مسيرة التسويات المرحلية التي بدأت منذ أوسلو إلى محطتها الأخيرة المنطقية، أي محطة التفاوض حول قضايا الوضع النهائي، وهي القضايا التي تتكثف فيها كل جذور وتراكمات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بكل ما تنطوي عليه من أبعاد تاريخية وآنية، وأبعاد رمزية وأخرى مادية ملموسة، وأبعاد دينية وزمنية .وفي هذا النوع من القضايا مازالت فجوة كبيرة تفصل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي أدخل العملية التفاوضية في المأزق الذي تمثل في إخفاق قمة كامب دافيد الثانية .

ومن الناحية الوظيفية، فإنه يمكن القول أن الانتفاضة قد خدمت أهداف ومصالح أطرافها، كل حسب تصوره .فعلى الجانب الفلسطيني أظهرت الانتفاضة أن الشعب الفلسطيني بالرغم من كونه الطرف الأضعف في معادلات القوة في المنطقة، إلا أنه يمتلك من عناصر القوة وإرادة الكفاح ما يتيح له مقاومة ما تحاول إسرائيل فرضه عليه من تسويات، كما أنه يمتلك القدرة على التأثير في الوضع الإقليمي برمته، بحيث أن الاستفراد بالشعب الفلسطيني ليس اختيارا مطروحا من الناحية العملية، لأن محاصرته في هذه الخانة الضيقة تجبره على توسيع نطاق المواجهة لتشمل العالم العربي بمجمله، وهو الأمر الذي ظهر في التعاطف الواسع النطاق مع الانتفاضة الفلسطينية في كافة أرجاء العالم العربي، والذي هدد بنشوب درجة عالية من عدم الاستقرار تهدد مصالح وأوضاعا مستقرة في المنطقة منذ زمن طويل، وهو ثمن لا يبدو أن إسرائيل أو الولايات المتحدة أو الحكومات العربية على استعداد لتحمله .

أما إسرائيليا، فإن الاستخدام المبالغ فيه للقوة المسلحة لقمع الانتفاضة قد أدى –من الناحية الوظيفية– المطلوب منه في التذكير بحقائق القوة التي تصر إسرائيل على أن تكون هي المعيار الأساسي في تحديد نتيجة التسوية، وفي التأكيد على أن إسرائيل لن تقبل بتكرار ما حدث في جنوب لبنان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع أن كلا من الطرفين قد حقق بعض ما ينشده من خلال الانتفاضة ومواجهتها، إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن التسوية بينهما قد أصبحت أقرب منالا بعد أن أصبحت مواقف كل منهما أكثر وضوحا وصراحة للطرف الآخر .فعلى الجانب الفلسطيني وفرت التعبئة الشعبية واسعة النطاق والتضحيات التي قدمها أبناء الشعب الفلسطيني رصيدا هائلا من الدعم السياسي والشرعية تستند إليه السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة علاقاتها المستقبلية مع إسرائيل .ولكن في نفس الوقت فإن التعبئة السياسية والتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني قد وضعت قيدا شديدا على حرية القيادة الفلسطينية في التحرك والتفاوض، كما أنها ساهمت في رفع سقف مطالب الجماهير الفلسطينية، الأمر الذي يجعل قدرة القيادة الفلسطينية على التحلي ببعض المرونة اللازمة في المفاوضات أمرا أقل احتمالا، وهو ما يجعل التوصل لتسوية أمرا أكثر صعوبة.

أما على الجانب الإسرائيلي، فإن الانتفاضة قد أطلقت موجة يمينية في الرأي العام الإسرائيلي، وهي الموجة التي انعكست في انخفاض شعبية رئيس الوزراء باراك مقابل زيادة شعبية رئيس الوزراء السابق نتنياهو، كما انعكست في ارتفاع شعبية حزب الليكود مقابل انخفاض شعبية حزب العمل .وقد وقع باراك في خطأ كبير عندما حاول مجاراة الرأي العام المنحرف نحو اليمين عبر تصعيد قمع الانتفاضة، فالإفراط في

استخدام العنف ضد المتظاهرين الفلسطينيين قد غذى مشاعر اليمين الإسرائيلي، وجعل الجمهور الإسرائيلي أكثر تعطشا لاستخدام مزيد من العنف ضد الفلسطينيين، غير أن إدراك باراك للقيود المفروضة على استخدام القوة ضد الفلسطينيين، وبالتالي فشله في الاستجابة لمطالب الجمهور الإسرائيلي، قد أظهره في صورة القائد الضعيف، الأمر الذي انعكس في انخفاض شعبيته، وبالتالي انخفاض قدرته على الدخول في مفاوضات مثمرة مع الفلسطينيين .

بعبارة أخرى، فإن المواجهات العنيفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين طوال الشهور الثلاثة الماضية قد حدت من قدر المرونة التي يجب للطرفين أن يتحليا به إذا كان لهما أن يصلا إلى اتفاق، وبينما رفعت الانتفاضة سقف المطالب الفلسطينية، فإنها خفضت بالمقابل سقف الاستعداد الإسرائيلي للاستجابة للمطالب الفلسطينية، الأمر الذي يعني أن توصل الطرفين لاتفاق قد أصبح الآن أبعد منالا عما كان الحال عليه قبل الانتفاضة .

ومع أن التوصل لاتفاق قد أصبح أبعد منالا الآن عما كان الأمر عليه قبل ذلك، إلا أن وقائع الانتفاضة قد بينت بوضوح حاجة الطرفين الشديدة للتوصل إلى اتفاق .فتكلفة المواجهات العنيفة تبدو عالية جدا بالنسبة للطرفين، حتى في ظل جهود ضبط النفس التي حاولها كل منهما حسب تقديره وقدر استطاعته ضمن الظروف المعينة .فالعنف الإسرائيلي بالرغم من وحشيته مازال أقل بكثير مما يمكن لآلة الحرب الإسرائيلية أن تمارسه ضد الفلسطينيين، وبالمقابل فإن العنف الفلسطيني مازال يمكنه أن يكون أكثر خطورة وإيلاما، سواء بزيادة اللجوء لاستخدام الأسلحة النارية بدلا من الحجارة، أو بتوجيه ضربات موجعة لسكان المستوطنات، أو حتى داخل الخط الأخضر.

فبالرغم من ممارسة الطرفين لقدر من ضبط النفس، فإن الخسائر التي لحقت بهما تبدو عالية، الأمر الذي قد يصعب عليهما احتماله لفترة طويلة، والذي يؤكد بالتالي حاجتهما للتوصل إلى اتفاق .ومع هذا فإن هناك تغيرات مهمة في تفاصيل الوضع العام للطرفين، فبينما كانت الصورة السائدة في المنطقة حتى وقت قريب تشير إلى أن الفلسطينيين يستعجلون التوصل إلى اتفاق يحقق لهم طموحاتهم الوطنية، بينما يتمهل الإسرائيليون في ذلك حتى يمكنهم إجبار الفلسطينيين على قبول المطالب الإسرائيلية .فبينما كان الفلسطينيون يتعجلون إنهاء الاحتلال، ويعملون تحت ضغط عامل الوقت بسبب وعود وتهديدات الرئيس عرفات المتكررة بإعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد، فإن إسرائيل بدت كما لو كان لديها كل الوقت وبلا عجلة، حتى ينضج الموقف، وحتى يصبح الطرف الفلسطيني جاهزا لقبول مطالبها .لقد تغيرت هذه الصورة الآن إلى حد كبير، فأظهر الفلسطينيون قدرتهم على تحمل العيش بدون تسوية مادامت التسوية المطروحة عليهم لا تحقق أهدافهم الوطنية، في الوقت الذي تركت فيه الانتفاضة آثارا عميقة على المجتمع والنظام السياسي في إسرائيل، بحيث بدت إسرائيل وكأنها الأكثر حاجة للتوصل إلى اتفاق، بالرغم من أنها حتى الآن لم تعد النظر في مقترحاتها للتسوية بالشكل الذي يجعل التسوية أمرا ممكنا .

لقد بينت تطورات السنوات المنقضية منذ توقيع اتفاق أوسلو أن التوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين قد أصبح يمثل أهم قضية تواجه النظام السياسي في إسرائيل. فمنذ توقيع اتفاق أوسلو تعاقب على قيادة إسرائيل أربعة رؤساء للوزارة، وبينما خسر رئيس الوزراء الحالي باراك منصبه بسبب تداعيات سياساته تجاه المشكلة الفلسطينية، فإن رؤساء الوزارة الثلاثة الذين سبقوه خسروا مناصبهم بسبب نفس المشكلة، ناهيك عن أن رئيس الوزراء رابين قد خسر حياته كلها ثمنا لسياساته الفلسطينية .فإذا كان عدم الاستقرار الحكومي في إسرائيل هو مظهر لعدم الاستقرار، فإن استعادة الاستقرار للنظام السياسي في إسرائيل لن يكون ممكنا بغير التوصل لتسوية نهائية للصراع مع الفلسطينيين .

فبين الحاجة للتوصل لاتفاق، وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق تتأرجح الأوضاع السياسية في المنطقة .وقد بينت أحداث السنوات السبع الأخيرة وجود نمط معين من تغير اتجاهات الرأي العام في إسرائيل، فكلما تعقدت مسيرة التسوية وارتفع ثمن استمرار الوضع الراهن، حدث تحول في اتجاهات الرأي العام نحو اليسار طلبا للتوصل إلى تسوية، ولكن كلما اقتربت استحقاقات التسوية، وتأكد للرأي العام فداحة الثمن المطلوب للإمساك بالفرصة، حدث تحول في الرأي العام نحو اليمين لإبطاء التسوية، وهكذا، حتى أنه يمكن القول أنه لن يكون من الممكن التوصل لتسوية نهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بغير إنهاء هذا النمط الذي لا يسمح سوى بتكرار الإحباط والأزمات.

فإذا كان للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أن يتوصلا إلى تسوية فإنه سيكون مطلوبا من القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية إحداث تعديلات مهمة على البيئة الداخلية لدى كل منهما .فعلى المستوى الفلسطيني، سوف يكون على القيادة الفلسطينية أن تعيد تأكيد قيادتها للتيار العام في السياسة الفلسطينية، وذلك بعد أن أسفرت أحداث ووقائع الانتفاضة على ظهور مراكز متعددة للقوة السياسية على المستوى المحلي، حيث اكتسب القادة الميدانيون لمنظمة فتح حرية حركة واسعة، إلى درجة بدا معها المشهد السياسي الفلسطيني على درجة ليست قليلة من التفتت وفقدان القيادة .كما أنه سوف يكون مطلوبا من القيادة الفلسطينية أن تعيد فرض سيطرتها على المنظمات الفلسطينية الأخرى، والتي استطاعت في ظل أجواء الانتفاضة أن تكتسب نفوذا ودورا كبيرا، بسبب المواجهات المستمرة، وبسبب تشابه الخطاب الرسمي الفلسطيني مع خطابها، وبسبب التساهلات الأمنية التي أظهرتها القيادة

الفلسطينية تجاه عناصر وقيادات الاتجاهات المتشددة، خاصة حماس والجهاد.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإنها تبدو في حاجة لقيادة سياسية من نوع جديد قادرة على إقناع الرأي العام الإسرائيلي بضرورة دفع مستحقات السلام دون غموض، وتكون قادرة على بناء تحالف حاكم يتمتع بقدر من الصلابة، وتكون قادرة على الحد من تأرجح الرأي العام الإسرائيلي بين اليمين واليسار فيما يتعلق بمسألة التسوية مع الفلسطينيين .

ومع أن الانتفاضة قد جعلت الوصول إلى اتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل هدفا أبعد منالا، إلا أنها ساهمت في رسم شكل تسوية مقبلة، وإن كان ليس من الواضح متى سيمكن للأطراف التوصل إليها .فعلى مستوى الأسلوب والشكل بينت الانتفاضة أن الانفراد الأمريكي بقيادة عملية التسوية لم يعد أمرا ممكنا .فمنذ مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي شارك فيه الأمين العام للأمم المتحدة ومفوض العلاقات الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي إلى جانب الرئيس المصري وعاهل الأردن والرئيس الأمريكي بات واضحا أن دورا أكبر للأطراف التي جرى عادة استبعادها من عملية التسوية هو أمر لا مفر منه .وقد أسفرت قمة شرم الشيخ عن الدعوة لتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في أحداث العنف في المناطق الفلسطينية، وهي اللجنة التي بدأت بالفعل في ممارسة نشاطها .كما استدعت وقائع العنف في فلسطين قيام روسيا بدور أكثر نشاطا في العمل على تهدئة العنف، وقد نجح الرئيس الروسي في تدبير أول اتصال بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي، والذي اتفقا فيه على إعادة تنشيط الاتصالات الأمنية بين المسئولين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما نجحت الضغوط الفلسطينية في تغيير مواقف بعض الأطراف الدولية، خاصة بريطانيا، تجاه مسألة إرسال مراقبين دوليين للمناطق الفلسطينية، وهي المسألة التي مازالت قيد البحث في المؤسسات التابعة للأمم المتحدة.

وتعد التحولات في هذا المجال نجاحا للقيادة الفلسطينية التي سعت منذ قمة كامب دافيد إلى زيادة دور قوى دولية مختلفة في تسوية المشكلة الفلسطينية، بسبب الأثر السلبي الفادح المترتب على الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل. حتى أن الولايات المتحدة نفسها قد أصبحت أقل تشددا في مقاومة قيام أطراف أخرى بدور أكبر في تسوية هذا الصراع. غير أن التغيرات في هذا المجال لا يجب لها أن تخلق تصورا بأن الدور المتزايد للأطراف الأخرى يمكن أن يعد بديلا عن الدور الأمريكي، وإنما هي في الحقيقة أدوار مكملة للدور الأمريكي الذي أصبح أقل تمسكا بانفراده الشكلي بإدارة عملية التسوية، ولكن دون أن يتخلى عن إمساكه بالعناصر الأساسية لتسوية محتملة .

أما من حيث المضمون، فقد غيرت الانتفاضة عددا من المفاهيم التي كادت تكون مستقرة حول مستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في إطار تسوية مقبلة .ويمكن متابعة ذلك فيما يتعلق بالملفات الخمسة الأساسية الجاري التفاوض حولها في إطار تسوية نهائية، وهي القدس والمستوطنات والحدود واللاجئون والدولة الفلسطينية.

ففيما يتعلق بمشكلة القدس، دعمت الانتفاضة من الموقف الفلسطيني المطالب بسيادة فلسطينية على القدس الشرقية، وخاصة على الحرم الشريف .فقد بينت الانتفاضة أن هذه القضية التي جرى اعتبارها من جانب الأمريكيين والإسرائيليين لوقت طويل قضية رمزية يمكن إيجاد حل رمزي لها، هي أكثر بكثير من مجرد مسألة رمزية، بل أن مصير التسوية بل والمنطقة بأكملها قد يكون معلقا على إمكانية إيجاد حل مقبول لهذه المسألة .ومن ثم فإن الحلول التي جرى البحث فيها لوقت طويل، والتي قامت على استمرار الأمر الواقع مع إدخال بعض التعديلات الشكلية عليه هو أمر غير مقبول.

لقد بينت وقائع الانتفاضة استحالة بقاء قسم كبير من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة في مكانها، بعد أن أظهرت الانتفاضة مدى الهشاشة الأمنية لوضع هذه المستوطنات، وما تسببه من إثارة مشاعر الفلسطينيين، وصعوبة توفير الحماية لها من جانب الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل بعض المقترحات القديمة بإبقاء هذه المستوطنات ولو تحت سيادة فلسطينية أمراً غير ذى معنى.

ومع تغير وضع المستوطنات في إطار تسوية مقبلة، أصبحت مسألة حدود الدولة الفلسطينية في إطار تسوية مقبلة أكثر وضوحا أيضا . فربما باستثناء كتلة المستوطنات الإسرائيلية اللصيقة بالقدس، فإنه سوف يكون من شبه المستحيل الإبقاء على أي من المستوطنات الأخرى، وبالتالي فإن الأراضي التي تقوم عليها هذه المستوطنات سوف تكون على الأرجح داخل حدود الدولة الفلسطينية.

أما بالنسبة لمشكلة اللاجئين، فإن أحداث العنف التي وقعت بين الفلسطينيين داخل إسرائيل وقوات الأمن الإسرائيلي، وما ترتب عليها من تحول في الاتجاهات السياسية للمواطنين العرب في إسرائيل، هذه التطورات قد وضعت صعابا إضافية في طريق استيعاب عدد يعتد به من اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل .في نفس الوقت فإن وقائع الانتفاضة والصدى الذي خلفته في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في أقطار اللجوء قد بينت عدم واقعية تجاهل هذه المشكلة أو إعطائها أهمية محدودة، كما كان الحال عليه في المراحل السابقة من المفاوضات.

أما بالنسبة للترتيبات الأمنية فإن المجال أصبح مفتوحا أمام أفكار جديدة بعد أن ظهر أن صيغة الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح لا توفر الأمن للفلسطينيين، وبعد أن اتضح أيضا أنه مهما كان مستوى تسليح الدولة الفلسطينية محدودا فإنها لن تعدم القدرة على إلحاق بعض الأذى بإسرائيل .وربما يكون قيام أطراف دولية متعددة بدور أساسي في ترتيبات الأمن في إطار تسوية نهائية مدخلا ملائما لحل هذه المعضلة.




٤

# انتفاضة الأقصى .. والداخل الإسرائيلى

**د. صلاح سالم زرنوقة**

يرى البعض أن اقتحام شارون – فى حراسة ثلاثة آلاف من جنوده – للمسجد الأقصى هو السبب المباشر لتفجير الانتفاضة الفلسطينية فى ٢٧ من سبتمبر الماضى، وأن هذا الاقتحام لم يكن إلا إفرازاً للعديد من التناقضات التى يعانى منها الكيان الإسرائيلى: الدولة والمجتمع، وأن ذلك يعنى أنه يمكن النظر إلى الانتفاضة على أنها نتيجة طبيعية أو تلقائية لهذه التناقضات. ربما يكون ذلك صحيحاً نسبياً وفى سياق معين، لكن الحقيقة أعمق من ذلك، وبغض النظر عن أسباب تفجر الانتفاضة فإن تداعياتها على الداخل الإسرائيلى كثيرة، فقد عمقت من التناقضات القائمة، وربما خلقت تناقضات لم تكن مطروحة فى هذا الوقت، كما أنها فرضت العديد من الأسئلة والإشكاليات حول قضايا هامة تتعلق بأركان النظام الإسرائيلى والدولة والمجتمع على السواء. وعلى العموم فإن تداعيات الانتفاضة على الداخل الإسرائيلى إنما تستمد قوتها من سرعة إنتشارها واستمراريتها ووصولها إلى عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل، ثم ما أثارته من مشاعر الغضب فى العالم العربى والإسلامى، وما حظيت به من تعاطف عالمى غير مسبوق معها. من هنا أوجدت حالة من الذعر والقلق فى المجتمع الإسرائيلى، فثمة خوف من احتمال اندلاع حرب جديدة فى المنطقة، وثمة خوف من تفكك المجتمع – وربما الدولة – من جراء الانقسام حول الموقف الواجب إتخاذه إزاء عرب ١٩٤٨، وإزاء الانتفاضة ثم إزاء مستقبل عملية التسوية.

بعبارة أخرى فإن الرأى السائد حول الوضع الإسرائيلى الحالى هو أن الفشل السياسى لباراك أو سياساته الخرقاء هى التى أدت إلى انفجار انتفاضة الأقصى وإلى انهيار حكومته ذاتها، وهو رأى وجيه إلى حد ما. لكن الحقيقة هى أن الأزمة الإسرائيلية أكبر من باراك ومن حزب العمل، بل ومن النخبة الإسرائيلية جميعاً؛ ذلك أن الخيارات المتاحة للدولة الإسرائيلية قد باتت فى تناقض مستمر ومطرد؛ ليس فقط فى غضون الفترة السابقة على الانتفاضة، وإنما يبدو ذلك جلياً منذ منتصف التسعينات، أى منذ محاولة شيمون بيريز إنقاذ وضعه السياسى المتهاوى على إثر ضربات حماس والجهاد وإنتصارات حزب الله، محاولته ذلك من خلال قصف لبنان وإرتكاب مذبحة لأهالى الجنوب فيه. ولعل المعنى هنا واضح، وهو أن أزمة باراك وحكومته إنما تتمثل فى أن الدولة العبرية

التى يقودها قد وصلت إلى مفترق طرق لم تستطع تجاوزه، وأنها الآن مضطرة، بل ومجبرة على الوقوف أمام هذا المفترق. وبالتالى أصبحت أكثر عرضة لمتغيرات الأوضاع الفلسطينية والعربية دون أن يكون لها نفس القدرة السابقة على التأثير فى هذه المتغيرات.

لم يكن صدفة إذن، أن يتفاوض باراك مع الفلسطينيين وهو يستعد فى نفس الوقت لاحتمالات من نوع الانتفاضة. ذلك أن بعض المصادر تشير إلى أن الجيش الإسرائيلى كان يستعد منذ عام كامل للقيام بعمليات عنف ضد الفلسطينيين فى أى لحظة؛ كانت هناك أربع فرق من الجيش الإسرائيلى تتلقى تدريبات على نوعية مختلفة من الحروب، أى على القتال مع غير الجيوش النظامية، منها فرقة تشكلت منذ عام تحت إسم "تحشون ياتاليون" تخصصت فى القتال داخل العمران: من بيت إلى بيت، وتدريت على نماذج مطابقة للواقع: مطابقة للقرى والمدن الفلسطينية، فضلاً عن فرق أخرى تدربت على أساليب تفريق المظاهرات وإصابة الأهداف الحية ومداهمة المنازل. كذلك قامت السلطات الإسرائيلية بتوزيع الأسلحة والذخائر على المستوطنين منذ الصيف الماضى وبشكل مكثف وغير مسبوق. هذا التحسب الإسرائيلى مصدره ضيق الخيارات وتناقصها بشكل سابق على الانتفاضة. لكن الانتفاضة أسقطت ما كان باقياً من هذه الخيارات لدى الدولة الإسرائيلية؛ لقد سقط خيار الاعتماد على السلطة الفلسطينية - بإعتبارها شريك أساسى فى عملية السلام - لحماية الأمن الإسرائيلى على الأقل من ضربات الإسلاميين الفلسطينيين، وبغض النظر عن مراجعة السياسات الفلسطينية فى هذا الشأن، فإن المؤكد أنها لعبت دوراً هاماً فى حماية هذا الأمن الإسرائيلى. هذا الخيار يسقط الآن تحت وطأة الانتفاضة، أو على الأقل لم يعد متاحاً كما كان من قبل. لا من خلال الضغط ولا من خلال الإغراء، ولعل الموقف الفلسطينى الرسمى الذى غض الطرف عن عملية الجهاد الإسلامى فى ٢٦ أكتوبر الماضى كان بمثابة إشارة واضحة إلى حقيقة الموقف الجديد.

أيضاً يبدو أن خيار السلام مع العرب قد أصبح فى مأزق حقيقى؛ فقد حاولت إسرائيل من خلال عدد من الاختراقات السياسية والاقتصادية للعالم العربى (وكذلك الإسلامى)، حاولت أن تؤكد وجودها وشرعيتها وتجاوزها للتحديات التى فرضت عليها، هذا الخيار يبدو الآن وكأنه قد أغلقت أبوابه، بل إن إسرائيل تخسر - وفى كل يوم - الكثير مما حققته فى هذا المجال وتحت وطأة الانتفاضة. يرتبط بذلك أن الانتفاضة فجرت منطق التعامل الإسرائيلى - الفلسطينى، والأرجح أنها خلقت معادلة سياسية جديدة بمقتضاها لا يمكن أن تعود المفاوضات - إذا قدر لها أن تعود - إلا على أسس جديدة مختلفة عن سابقتها.

وباختصار فقد وضعت الانتفاضة الكيان الإسرائيلى فى مأزق من حيث كيفية التعامل معها، فلم تعد القوة العسكرية قادرة على حسم الموقف، خصوصاً وأن هناك سقفاً لاستخدام هذه القوة ولأسباب عديدة، يبدو أن أهمها يتمثل فى أن الانتفاضة قد أثبتت أن الفلسطينيين يملكون الآن أمرين لا تصلح مصادر القوة المادية فى التعامل معهما، هذان الأمران هما: العدد والشرعية؛ وهنا يتبادر إلى الذهن ليس فقط تضامن عرب ١٩٤٨، والذين يبلغ عددهم الآن خمس سكان إسرائيل، مع إخوانهم فى الضفة والقطاع والذين يبلغ عددهم حوالى أربعة ملايين فلسطينى، ولكن أيضاً تداخل المناطق الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية، مع تلك الخاضعة للاحتلال الإسرائيلى، مع الجيوب الاستيطانية اليهودية فى كل تلك المناطق، هذا بالاضافة إلى أن السلطات الإسرائيلية فى النهاية تواجه مدنيين عزل، ولها صورة دولية تريد أن تحافظ عليها، كما أنها تخشى تفجر الأوضاع لدى عرب ١٩٤٨ بشكل يصعب - أو يتعذر - عليها مواجهتها، وربما تؤدى - فى كل الأحوال - إلى شروخ واسعة بجدار الدولة العبرية.

بصفة عامة فإن ما يمكن أن يقال بشأن تداعيات الانتفاضة على الداخل الإسرائيلى هو أن الخوف هو الملمح الأساسى والعريض داخل إسرائيل، وأنه القاسم المشترك الأعظم بين القيادات والمواطنين على السواء. لقد ترددت عبارة "إنهم خائفون" فى أكثر من مقال لمراقبين غربيين عند توصيفهم للأوضاع داخل إسرائيل. لقد أكد - على سبيل المثال - باتريك سيل الكاتب البريطانى المتخصص فى شئون الشرق الأوسط أن "إسرائيل خائفة ... هذا عنصر جديد رئيسى فى الوضع" وأضاف "وهى الآن - يقصد إسرائيل - مرعوبة من السكان العرب داخل إسرائيل ..". وفى إستطلاع للرأى نشرته جريدة "معاريف" فى عددها الصادر يوم ٧ أكتوبر الماضى أكد ٧٠٪ من المبحوثين خشيتهم من أن تؤدى المواجهات مع الفلسطينيين إلى حرب شاملة. وأوضح نفس الاستطلاع أن ٦٨٪ من المبحوثين قد شعروا بالخوف على أمنهم الشخصى، وأمن أسرهم فى الأسبوع الأول للانتفاضة.

ومن الطبيعى أن يكون الخوف مصحوباً بحالة من الانقسام والتشرذم والارتباك، وبالتالى من اليسير أن نرصد هذه التداعيات للإنتفاضة على كل من الدولة والمجتمع الإسرائيليين، لكن هذه التداعيات تختلف فى حالة الدولة من الحكومة إلى الكنيست مثلاً وتختلف فى حالة المجتمع بين أقسامه المختلفة؛ فهى بالنسبة للمستوطنين غيرها بالنسبة لعرب ١٩٤٨، ويختلف الأمر بالنسبة لجماعات السلام أو الجماعات المتطرفة. وعليه فإن الدراسة تركز على كل طرف على حدة من حيث علاقته بالانتفاضة أو موقفه منها أو مدى تأثره بها، وذلك حتى يتسنى رسم صورة كلية للواقع الإسرائيلى :

## أولاً: الانتفاضة والمستوطنون :

إعتمدت إسرائيل على إقامة مواقع أمنية وعسكرية داخل الأراضى الفلسطينية التى احتلتها عام ١٩٦٧ وأطلقت على هذه المواقع إسم "مستوطنات" أحاطتها بسياج عسكرى من

التحصينات بحيث تتحول عند إشتعال المواجهات مع الفلسطينيين إلى ميدان حرب أو ساحة قتال. ولعل مستوطنة "نتساريم" فى غزة تعد أبرز الأمثلة والتى أطلق الفلسطينيون على الشارع المحيط بها إسم "طريق الشهداء" من كثرة استشهاد الفلسطينيين فيه. ومنذ عام ١٩٦٧ تمكنت السلطات الإسرائيلية من توطين ٢٠٠ ألف يهودى فى أراضى الضفة وغزة، وقامت لجان أمنية بتحديد مواقع هذه المستوطنات بحيث تحتل مواقع استراتيجية فى مداخل المدن الفلسطينية ومخارجها. وعلى سبيل المثال تستقطع المستوطنات الإسرائيلية حوالى ٤٠٪ من مساحة غزة ويعيش فيها أربعة آلاف مستوطن يهودى بينما يعيش ١,٢ مليون فلسطينى فى ٦٠٪ من مساحة غزة. وليس صدفة أن يكون جميع سكان المستوطنات فى قلب الأراضى الفلسطينية من اليهود المتطرفين الذين يعتبرون فلسطين أرض الميعاد ولا يعترفون بالفلسطينيين إلا كأغيار لا يستحقون الحياة ويجب معاملتهم كالحيوانات. وأبرز هذه التجمعات الدينية تكتل "جوش أمونيم" وهو تجمع المتدينين يساند تيار المستوطنات بالأموال والفكر العقيدى. وتحرص السلطات الإسرائيلية على تسليح المستوطنين وإخضاعهم لبرامج تدريب عسكرى تقوم بشكل أساسى على إعادة إحتلال القرى الفلسطينية، وهى خطة تطابق تماماً خطط عصابات "شتيرن" و"الهاجاناه" التى احتلت الأراضى الفلسطينية عام ١٩٤٨. وقد ظهرت ملامح هذه المخططات عندما اشتعلت الانتفاضة فى ٢٨ سبتمبر الماضى؛ حيث قام قطيع من المستوطنين بإحتلال عدد من القرى الفلسطينية بعد قطع المياه والكهرباء والتليفونات عنها، وعموماً فإن ظهور المستوطنين فى الشوارع بأسلحتهم الآلية قد أصبح من الصور المألوفة الآن وفى غضون الانتفاضة.

ويصور اليمين الصهيونى بزعامة الليكود المستوطنين على أنهم أبطال الصهيونية الذين يقومون بحماية دولتهم من الانهيار، خاصة فى مواجهة العلمانيين الذين يصدقون أوهام السلام ويتنازلون عن أراضى إسرائيل. كذلك يعتقد المستوطنون أنهم حماة الصهيونية واليهودية فى مواجهة العلمانية التى تهدد بفناء دولتهم الدينية، وأنهم على إستعداد لعمل أى شيء من أجل بقاء هذه الدولة .. رغم ذلك فإن المستوطنين فى مأزق حقيقى حيث يلاحقهم خطر الموت الذى تحمله الانتفاضة. وإزاء هذا الوضع ما كان من حكومة باراك إلا أن تسعى لاعطائهم إحساساً بأن هناك شيئاً ما قد تم لحمايتهم من خلال تحركات بدأت فى الأسبوع الأول من نوفمبر الماضى لإقناع عرفات بإتفاق أمنى ينهى أعمال العنف، وتجددت هذه التحركات فى أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر - وتذكر بعض المصادر أن ثمة خططاً لإنقاذ المستوطنين؛ ففى إطار التخطيط لما يسمى بالفصل الأمن توجد خطة لإخلاء بعض المستوطنات. وتذكر مصادر أخرى أن خطة الفصل الأمن تنطوى على إزالة أقل عدد من المستوطنات وإبقاء أقل عدد من عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل من خلال إقامة ثلاثة جيوب فلسطينية : واحد جنوبى القدس واثنان شمالها، بحيث تضم هذه الجيوب حوالى ٩٠٪ من الفلسطينيين وتشكل مساحتها ٢٠٪ من مساحة الضفة، وتضيف تقديرات هذه المصادر أن حوالى ٩٢٪ من المستوطنين سيواصلون السكن خارج الجيوب الفلسطينية فى ثلثى المستوطنات، بينما يقيم ٨٪ منهم فى المناطق الفلسطينية فى مستوطنات صغيرة.

ويبدو أن الهدف من هذه الخطط هو تحقيق فكرة الاعتماد على المستوطنين وتحميلهم مسئولية المواجهة مع الفلسطينيين إستغلالاً لروح الكراهية عندهم للعرب وتجنباً لتوريط قوات الجيش الإسرائيلى فى حرب إستنزاف ربما تطول إلى آماد بعيدة، وهنا تشير مصادر أخرى إلى أن الخطة تتوخى إعادة تجميع المستوطنين فى الضفة وغزة (١٤٠ ألف مستوطن فى ١٥٠ مستوطنة فى الضفة الغربية، وأربعة آلاف مستوطن فى ١٨ مستوطنة فى جنوب القطاع) فى تكتلات استيطانية كبيرة، وهو ما سيستدعى إزالة عدد من المستوطنات المنعزلة لتسهيل مهام بعض الوحدات العسكرية التى تجوب الطرق حول هذه الكتل الاستيطانية، وعزل هذه الكتل عن المدن والقرى الفلسطينية وإقامة مواقع دفاعية حولها، وهو ما دفع الجيش الإسرائيلى إلى الاستعداد لإجلاء أو لإخلاء المستوطنات المنعزلة فى الخليل وسكان مستوطنة "يتهار" وتسكينهم فى مستوطنات كبيرة مثل "تفوح" و"افرات" و"الفية مشنية".

والحق أن المستوطنين أصبحوا مستهدفين من جانب الانتفاضة، فقد ذكر بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى نهاية نوفمبر الماضى أنه "لا ينبغى ترك المستوطنين .. وأن الانتفاضة مستمرة حتى رحيل المحتلين المستوطنين" وثمة بيانات أخرى دعت إلى إستهداف العدو وقطعان مستوطنيه فى كل مكان، وكذلك ثمة محاولات للهجوم عليهم.

والحق أيضاً أن استهداف المستوطنين من جانب المنتفضين قد أعادت ترتيب أولويات النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى وطرحت موضوع المستوطنات وإزالتها شرطاً فلسطينياً ملزماً لا يمكن أن تتجاهله أى محاولة للتسوية، وهو ما كانت سنوات التفاوض الماضية قد أهملته. ذلك أن موضوع المستوطنات قد أصبح الامتحان الرئيسى لعملية التسوية، فعليه سوف تتوقف طبيعة الكيان السياسى الفلسطينى فى المستقبل وإلى أى حد سوف يشكل هذا الكيان دولة يكتب لها النجاح. بعبارة أخرى سوف يكون موضوع الاستيطان بعد الانتفاضة هو المقياس الجدى لمدى استعداد إسرائيل لتسوية عادلة، لأن دولة فلسطينية فى قلبها مستوطنات سوف تفتقر إلى أدنى شروط التواصل وأقل مقومات السيادة. ولعل الانتفاضة خصوصاً فى أطوارها الأخيرة بصدد طرح تلك المشكلة بحدة ووضوح على الوعى الإسرائيلى وإفهامه أن مبدأ "الأرض مقابل السلام" والذى هو أساس التسوية إنما يعنى تحديداً "السيادة على الأرض مقابل السلام" ولا شيء دون ذلك. ويرى بعض المراقبين أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا

تمكنت إسرائيل الدولة من إحداث إنفصال سياسي بينها وبين المستوطنين كذلك الذى أقدمت عليه فرنسا مع مجموعات "الأقدام السوداء" فى الجزائر فمنعت تلك الفئة من أن تفرض إرادتها على قادة البلاد، محرضة الجيش ضد السلطة المدنية ودافعة بها إلى الانقلاب. وقد ترددت على ألسنة المستوطنين اليهود خلال الآونة الأخيرة عبارات من هذا القبيل، غير أن باراك مازال أبعد ما يكون عن مثل هذا الإجراء.

**ثانياً : الانتفاضة وعرب ١٩٤٨ فى إسرائيل :**

المقولة الأساسية فيما يتعلق بعرب ١٩٤٨ فى هذا الصدد هى أن الانتفاضة قد أدت إلى سقوط أسطورة الخط الأخضر الذى يفصل عرب ١٩٤٨ داخل إسرائيل عن إخوانهم فى باقى الأراضى الفلسطينية المحتلة، لقد وحدت الانتفاضة (كل الشعب الفلسطينى) تحت راية الجهاد من أجل الأقصى. هذه المقولة ليست مبالغة أو ليس مبالغا فيها فقد شارك فلسطينيو ١٩٤٨ فى انتفاضة الأقصى على نحو أعطى هذه الانتفاضة أحد أبرز ملامحها المميزة وحتى نهاية نوفمبر الماضى قدم هؤلاء ثلاثة عشر شهيداً وهى حصيلة تفوق شهداء "يوم الأرض" فى مارس ١٩٧٦ وهو أبرز أحداث تاريخهم النضالى ضد إسرائيل. ويتضح من قراءة الأحداث أن مشاركة عرب ١٩٤٨ فى الانتفاضة جاءت مبكرة حيث تصدى عدد من نواب الكنيست العرب (عزمى بشارة وأحمد الطيب وعبدالملك الدهامشة) لاقتحام شارون ساحة الأقصى وهو الحدث الذى يوصف بأنه السبب المباشر لاندلاع المواجهات. ولعل ذلك يعد إمتداداً طبيعياً ومنطقياً أيضاً لدورهم الوطنى إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى إجمالاً، وليس مجرد الإكتفاء بالمطالبة بتحسين الظروف المعيشية لمليون فلسطينى يعيشون داخل إسرائيل. وكانت تصريحات عزمى بشارة المؤيدة للمقاومة اللبنانية وعمليات حزب الله منذ أكثر من عام مؤشراً واضحاً على تنامى هذا الدور الوطنى العام فى تحد واضح للدولة العبرية التى ظنت أنها تمكنت من انتزاع هويتهم.

والحقيقة أن هناك جملة من العوامل التى أسهمت فى الآونة الأخيرة فى إبراز عمق الترابط بين عرب ١٩٤٨ وإخوانهم فى الأراضى المحتلة، وعمق ارتباطهم بمجريات الصراع العربى - الإسرائيلى. من أهم هذه العوامل طرح احتمالات لمستقبل عرب ١٩٤٨ على ضوء الترويج لتسوية وشيكة وإقامة دولة فلسطينية. من بين هذه الاحتمالات التوجه للمطالبة بنوع من الحكم الذاتى فى الجليل حيث يشكل عرب ١٩٤٨ ثلثى السكان هناك تمهيداً للانضمام لاحقاً إلى الدولة الفلسطينية الجديدة. ومنها البحث عن تجديد مشروع العمل على تحويل إسرائيل من الداخل إلى دولة علمانية؛ الأمر الذى يتطلب إنهاء طابعها العنصرى الصهيونى واعتماد المساواة بين جميع السكان من مختلف الأديان. أيضاً من بين هذه العوامل أنه فى ظل استمرار معاناة عرب ١٩٤٨ من أشكال التمييز العنصرى الإسرائيلى، فإن كوامن الاحتجاج والطموحات الوطنية قد تفاعلتا مع ما تمثله القدس من رمز دينى وإنسانى ووطنى وما يستدعيه المساس بها من تفجير المشاعر، ومن ثم فقد عم الإضراب العام مدنهم فى نفس اليوم الذى وقع فى الضفة والقطاع، كما شهدت الجليل محاولة إقتحام مستوطنة إسرائيلية. وإذا كان مركز إحتجاج عرب ١٩٤٨ هو مدينة أم الفحم بحكم أنها التجمع السكانى الأكبر فى الجليل، فإن إمتداد الانتفاضة إلى بلدة الناصرة ينطوى على دلالات هامة.

بعبارة أخرى فإن الأوضاع فى داخل إسرائيل ذاتها تسمح لعرب ١٩٤٨، بل وتفرض عليهم أن ينتفضوا مع المنتفضين، ومن هنا أصبح للشعب الفلسطينى تيارات فى داخل إسرائيل تصطدم مع الدولة العبرية التى تصبح عاجزة عن استخدام قوتها العسكرية ضد الأقلية العربية. لقد كان من الطبيعى أن تتحول مناطق التركز السكانى العربى داخل إسرائيل (فى المثلث والجليل وحيفا والنقب) مع الأزمات والمواجهات إلى بؤر ملتهبة قد تكون مخاطرها على إسرائيل أطول أمداً وأبعد أثراً إذا ما قورنت بتلك التى تأتى من الضفة والقطاع. ومن الطبيعى أيضاً أن تتراجع القدرة الاسرائيلية على إحتواء الأقلية العربية داخل الخط الأخضر سواء بالترغيب أو الترهيب. ثم إنه من الطبيعى كذلك أن تستفز التجاوزات الاسرائيلية ضد الفلسطينى فى الضفة والقطاع النزوع القومى لدى عرب ١٩٤٨، وأن تكشف أمامهم درجة التدنى فى حقوقهم السياسية والاجتماعية. بإختصار، لقد باتت صحة إسرائيل داخل الأخضر رهينة بصحة علاقتها مع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة.

كذلك بات واضحا للإسرائيليين أن عرب ١٩٤٨ لن يندمجوا فى المجتمع الاسرائيلى حتى لو تم حل مشكلة غياب المساواة بينهم وبين اليهود فى الحقوق والواجبات وأن مسألة الهوية لا يمكن حسمها من خلال تحقيق الديمقراطية السياسية لأنها أعمق من ذلك بكثير. ومن ثم فإن الحل العادل هو الكفيل وحده بتهيئة المناخ على المدى الطويل لدمج عرب ١٩٤٨ فى الدولة والمجتمع الاسرائيليين ، أما نشوب حرب بين اسرائيل وأى طرف عربى فمن شأنه أن يزيد من احتمالات تفكك المجتمع الاسرائيلى، كما أن أى فصل بين اسرائيل والأراضى الفلسطينية دون التوصل الى نهاية سلمية للصراع سوف يؤدى تلقائيا الى انتقال نفس العدوى الى داخل اسرائيل ، بمعنى أنها قد تضطر الى الفصل بين السكان العرب واليهود داخلها، ومن المؤكد أن المواطن الاسرائيلى غير مستعد لمثل هذا السيناريو ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتجه المجتمع الاسرائيلى على عكس قياداته نحو التعبير عن خوفه من الحرب، غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة أنه مستعد لقبول حل عادل للقضية الفلسطينية، ومن هنا تأتى مشاعر الحيرة والتشوش التى تضرب المجتمع الاسرائيلى حاليا وبقوة .

لقد أظهرت حالة التضامن من جانب عرب ١٩٤٨ مع أشقائهم فى الأراضى المحتلة مخاوف المجتمع الاسرائيلى من الانقسام الذى كان مقصورا منذ سنوات قليلة على الخوف من

الانقسام بين الدينيين والعلمانيين، فقد أوضح استطلاع للرأى نشرته "هآرتس" فى ٤ أكتوبر الماضى أن ٣٢٪ من الاسرائيليين يرون عرب ١٩٤٨ كجماعة يمكن أن تضر بمستقبل الدولة .

**ثالثا: الانتفاضة وجماعة السلام:**

يرى المراقبون أنه بقدر نجاح الانتفاضة فى إفشال الرهان الاسرائيلى على استخدام القوة لفرض التسوية المنقوصة والسلام الاسرائيلى على العرب، بقدر نجاحها فى كشف وتعرية أكذوبة "معسكر السلام" داخل اسرائيل الذى طالما روج له حلفاء كوبنهاجن من جمعيات السلام العربية. ففى الأحداث الأخيرة وقفت جماعات السلام الإسرائيلية كلها صفا واحدا مع قادة الدبابات الاسرائيلية التى مارست القتل والتدمير، ولم تخرج مظاهرة واحدة كتلك التى شارك فيها حلفاء كوبنهاجن من العرب، ولم يرتفع صوت واحد من زعماء معسكر السلام الاسرائيلى، ابتداء من العجوز "يورى أفيرى" الى ضابط الموساد" كيمجى" أحد زعماء كوبنهاجن . لقد ساندوا جميعا – وفقا لآراء أغلب المراقبين – قتل الفلسطينيين وإعادة احتلال أرضهم وتدمير منازلهم لأن "أمن اسرائيل هو الأعلى" حسب تعبيرهم . بإختصار لقد سقطت ورقة التوت الأخيرة عن جماعات السلام فى اسرائيل مع انتفاضة الأقصى.

وجدير بالذكر ان لهذا الموقف جذوره أو مقدماته ، فقبل الانتفاضة عنت "القدس الموحدة" لدى جماعات السلام ودعاة التطبيع – شأنهم فى ذلك شأن بقية الاسرائيليين – القدس الشرقية والغربية معا، كما عنت لديهم الهيمنة الكاملة على كل ما فيها من مقدسات يهودية ومسيحية وإسلامية بما فى ذلك المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

والحقيقة أن هناك كتابات صحفية تحسب على معسكر السلام ، ففى جريدة "المعاريف" الصادرة فى ٢٠ أكتوبر الماضى كتب "حامى شيلو" يقول " كل الخيارات مطروحة الآن، ولن نحتاج الى استطلاع للرأى لمعرفة أن الجمهور خائف ويائس ، ولا مفر من الاعتراف بأن باراك قد فشل ، فرغم الحالة السيئة التى كان عليها المواطن الاسرائيلى فى عهد نتنياهو ، إلا أن الأمور كانت مستقرة ولم يكن خطر الحرب يلوح فى الأفق" . كذلك كتب " كوبى نيف" فى الـ "هآرتس" يوم ١٢ أكتوبر الماضى يقول "تعيد دولة اسرائيل إثبات حقيقة أنها لا تفهم غير لغة القوة، فكل مارفضناه يوما عندما كنا أقوياء أو اعتقدنا فى ذلك، قبلناه بعد ذلك فى ظروف أسوأ بكثير بعد أن تلقينا الضربات .. فقد أعدنا سيناء لمصر فقط بعد أن خسرنا فى حرب يوم الغفران – حرب أكتوبر ١٩٧٣ – واعترفنا بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالفلسطينيين فقط بعد أن استنزفتنا الانتفاضة، وإنسحبنا من لبنان بعد أن أسال حزب الله دمنا هناك، وأخيرا أخلينا قبر يوسف بعد أن حاصره الفلسطينيون وقتلوا جنودنا هناك مرتين" . ومن الواضح أن هذه الكتابات تعكس قدرا كبيرا من التشدد لا يستقيم معه الحديث عن جماعات سلام بأى معنى .

ويقرر البعض أن إحدى السمات الهامة الآن للمجتمع الاسرائيلى هى الإنهيار الكامل لمعسكر السلام، فباستثناء صوت أو صوتين منعزلين ، لم يعد لهذا المعسكر وجود فى الواقع. ولايبدى سوى أشخاص قلائل فى اسرائيل الآن استعدادا للإعلان بأنهم لايزالون مؤمنين بترتيبات سلمية مع الفلسطينيين . وبالفعل يعلن أعضاء سابقون فى معسكر السلام أنهم كانوا مخطئين فى العمل من أجل السلام مع الفلسطينيين ، وأن "ليكود" كان على صواب بدعوته الى تبنى موقف أكثر تشددا . وعموما فقد تحول المجتمع الاسرائيلى الى اليمين وبشكل حاد ، وترى الغالبية الساحقة فيه أن على اسرائيل أن تتخذ اجراءات أشد قسوة لقمع الانتفاضة .

والواقع أن جماعات السلام المقصودة سواء كانت قوى السلام غير الصهيونى أو تلك التى نشأت فى الحزب الشيوعى الاسرائيلى أو الجبهة الديمقراطية للسلام أو حركة شيلى بزعامة يورى أفنيرى أو رواد ما بعد الصهيونية أو المؤرخين الجدد، تختلف تماما عما أطلق عليه " حركة السلام الآن" والتى ظهرت عام ١٩٧٨ تأييدا للمنهج الذى قاد الى اتفاقات كامب دافيد والتى تعد حركة صيهونية ضمت نشطاء من حزبى العمل وميريتس والتى دخلت فى سبات عميق ولم يعد لها أى نشاط جماهيرى منذ عام ١٩٩٤ . وعموما فإن جميعها تمثل أقلية بالغة الضآلة فى المجتمع الاسرائيلى ولا تحظى بتأييد يعتد به فى الواقع .

**رابعا: الانتفاضة والكنيست .. وحكومة باراك:**

ماجرى فى الكنيست لم يكن وليد الانتفاضة تماما وإنما يجد جذوره منذ كامب دافيد – ٢ حيث فقد الائتلاف الحكومى الذى يتزعمه باراك عدداً من الأحزاب اليمينية وبالتالى دخلت الحكومة فى مأزق كما سيلى توضيحه. والأمر الهام فيما يتعلق بتداعيات الانتفاضة على الكنيست يتمثل فى أثر الانتفاضة على نمط التصويت فى الكنيست والذى كان من شأنه عدم قدرة باراك على الاحتفاظ بحكومته ، وعدم قدرته على تشكيل حكومة وطنية ، بل وعدم قدرته على تشكيل حكومة ائتلافية غير تلك التى تعرضت للإنهيار ، وكانت النتيجة ان وافق باراك على حل الكنيست والدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة، وكان ذلك قبيل جلسة التصويت على مشروع القانون فى قراءته الأولى .

ولعل قراءة التفاعلات فى الكنيست فى غضون الانتفاضة ربما تنبئ عن أمرين :

أولهما تعاظم نفوذ اليمين المتطرف. والثانى هو تعاظم الوزن التصويتى للأعضاء العرب وعددهم عشرة نواب. والحقيقة أن غلبة النفوذ الدينى والمتطرف فى اسرائيل ليست جديدة فهى التى سبق لها أن اغتالت إسحاق رابين ، وهى التى أوصلت نتنياهو الى السلطة ، وهى التى دفعت شارون الى اقتحام المسجد الأقصى ، ثم هى التى أسقطت حكومة

باراك وأدت الى حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة. رغم ذلك فالملاحظ أن الانتفاضة قد عظمت من هذا النفوذ ليس فقط داخل الكنيست ، وإنما أيضا فى الشارع السياسى. كذلك يرى بعض المراقبين أن أصوات النواب العرب كانت حاسمة فى إسقاط حكومة باراك وفى حل الكنيست والدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة، فقد كانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير. رغم ذلك فإن البعض يرى أن تصويت النواب العرب كان بمثابة رد فعل أو انتقام لشهدائهم الذين سقطوا على أيدى السلطات الاسرائيلية ، ومعنى ذلك أن هذا التصويت لا يعبر عن اتجاه سياسى واضح بقدر ما يعكس موقفا لحظيا . وهناك من يدلل على ذلك بالتأكيد على أن استطلاعات الرأى حول اتجاهات تصويت عرب ١٩٤٨ فى حال اجراء انتخابات مبكرة أوضحت أن ٥٩٪ منهم سوف يصوت لصالح باراك . يضاف الى ذلك أن تركيبة التصويت فى الكنيست هى التى أعطت وزنا لأصوات النواب العرب، والحقيقة أن كل ذلك إنما يؤكد أن الانتفاضة كانت وراء ماحدث بالفعل.

ولا يمكن فصل ماجرى فى الكنيست عن أزمة حكومة باراك ، ومن المعروف أن باراك قد استنفذ وقتا طويلا لتشكيل حكومته وكان يتوخى أن يأتى بحكومة تتمتع بأغلبية كبيرة، فكانت النتيجة هى حكومة غيرمتجانسة الى حد كبير ، تشكلت من أحزاب الوسط واليسار والأحزاب الدينية المتطرفة ، فكان هناك قسم فى هذه الحكومة يسعى الى تحقيق ما أطلق عليه "علمانية الدولة" وتقليص دور العامل الدينى فى توجيه الحياة السياسية والاجتماعية، وكان هناك قسم على العكس من ذلك يرغب فى تسيير شئون الدولة وفقا للمعايير الدينية. ورغم أن حكومته بدت قوية فى الأشهر الأولى حيث حقق باراك انتصارا كبيرا نسبيا فى الانتخابات السابقة على أساس برنامجه الانتخابى الذى احتلت فيه قضية السلام موقعا متقدما ، فقد فاز على نيتنياهو بفارق ٦٪ من مجموع الأصوات وهو فارق ليس ضئيل فى نظام يشهد ظاهرتى التفتت الحزبى والاستقطاب السياسى معا. لقد بدت حكومة باراك قوية لعدة أشهر دفع فيها بعملية السلام قدما، رغم ذلك فإن الائتلاف الحكومى لباراك قد واجه صعوبة عند أول خلاف حول مطالب حزب شاس (١٧ مقعدا فى الكنيست) حيث إنسحب حزب ميريتس احتجاجا على الخضوع للابتزاز الدينى لحزب شاس ، وازداد الائتلاف تفككا بذهاب باراك الى كامب دافيد – ٢ حيث إنسحب حزبا اسرائيل بعاليا وشاس وكل من دافيد وماكسيم ليفى، وبهذا تراجعت أغلبية الحكومة وأصبحت مهددة بالسقوط فى أى وقت.

ومع فشل كامب – دافيد – ٢ أصبحت حكومة باراك فى أزمة حقيقية مما دفع باراك دون جدوى إنقاذ حكومته من خلال السعى الى تشكيل حكومة ائتلافيه جديدة لكن انفجار الانتفاضة قد صعب من هذه المهمة، فقد تعمقت الخلافات بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة حول كيفية مواجهة الانتفاضة وتعثر محاولات فرض الارادة الاسرائيلية على الفلسطينيين، وحول الأسلوب الأمثل لتحقيق الأمن للدولة العبرية، وهل يتم ذلك من خلال الحكومة القائمة أم أن الأمر يتطلب تشكيل حكومة طوارئ تجمع أو تضم الأحزاب الكبرى والفاعلة التى يمكنها السيطرة على الموقف المتدهور أمنيا وسياسيا؟

وما بين التفاوض مع ليكود على تشكيل حكومة طوارئ من جانب والتفاهم مع حزب شاس على انقاذ حكومته لمدة شهر بدا باراك متخبطا وفاقدا للإتجاه الذى لم يستهدف سوى إطالة أمد حكومته. لقد فشل باراك فى التفاوض مع ليكود من أجل تشكيل حكومة طوارئ ، ذلك أن فكرة حكومة طوارئ لم تكن مقنعة لأحد ، ففى الخبرة الاسرائيلية تشكلت أول حكومة طوارئ قبل حرب يونيه ١٩٦٧، ولم تكن الظروف فى غضون الانتفاضة مماثلة لتلك التى سبقت حرب يونيه ١٩٦٧، بل كان هناك اختلاف جذرى ، فسر البعض إزاء فكرة حكومة طوارئ على أنها مناورة سياسية من جانب باراك يستثمر فيها دعاوى مواجهة الانتفاضة. أكثر من ذلك أن شارون والذى يصفه المراقبون بأنه "بلدوزر سياسى" لا يلقى بالا بما حوله فى سبيل تحقيق أهدافه كان يرى فى اسقاط حكومة باراك أمله السياسى الذى لا يمكن التنازل عنه عندما تحين الفرصة لتحقيقه، ومن ثم فقد استغل الموقف لتحقيق عدد من المكاسب، أهمها : تقييد حركة باراك فيما يتعلق بعملية السلام ، وقطع الطريق على عودة بنيامين نيتنياهو الى العمل السياسى، وعليه فقد فرض شروطا مهينة على باراك من نوع حصوله على حق "الفيتو" على أى قرار حكومى يتعلق بعملية السلام. ورغم أن باراك قد وافق على التخلى عما تم التوصل اليه فى كامب – دافيد –٢ إلا انه رفض منح شارون حق الفيتو ضد أية خطوات قادمة لأن هذا معناه أن يتولى قيادة الحكومة رئيسان : باراك وشارون، وبالتالى استيلاء ليكود على الحكومة وتوجيهها وفقا لرؤى اليمين الإسرائيلى. وكان هذا الرفض أحد نتائج بعض قيادات حزب العمل وخاصة يوسى بيلين (وزير العدل) الذى يرفض انضمام ليكود للحكومة لما يعنيه من إنهاء عملية السلام التى يعتبر بيلين أحد مهندسيها. بل وكان أيضا أحد دوافع حزب ميريتس بزعامة يوسى ساريد لإبداء استعداده للعودة الى الحكومة للحد من نفوذ الليكود والابقاء على عملية السلام حية وقبوله الوجود فى الوجود مرة أخرى مع حزب شاس رغم اختلافهما الجذرى على الكثير من القضايا الداخلية .

لقد تفاوض باراك مع شارون من موقع ضعف يختلف جذريا عما كان عليه فى يونيه ١٩٩٩ وخسر هذه الورقة، ومن ثم لجأ الى حيلة أخرى للحفاظ على حكومته فى "غرفة انعاش سياسى" كما عبر أحد المراقبين ، لقد كان ذلك الرهان على حزب شاس فى توفير "شبكة أمان" لانقاذ حكومة باراك لمدة شهر بدأ فى أول نوفمبر الماضى، وكان ذلك مقابل قبول باراك لشروط شاس التى أهمها عدم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس الافكار التى طرحها باراك فى كامب

- دافيد - ٢. ويرى بعض المراقبين أن باراك اعتقد أن الأعمال الحربية ضد الانتفاضة مع قليل من المال كافيين لإقناع حزب شاس بالعودة الى مقاعده فى مجلس الوزراء أو على الأقل تمديد شبكة الأمان التى منحه إياها والتى تنتهى آخر نوفمبر ...٢٠٠ كما تصلح لأن تكون جسرا يربط ما أنقطع مع شارون ورفاقه الاكثر تطرفا وتشكيل حكومة وحدة وطنية تطيل أمد البقاء فى السلطة ، لكن هذا الرهان أيضا فشل.

وعلى هذا النحو ضاقت خيارات باراك الى حد أنه لم يكن امامه سوى أن يختار بين عدم العودة الى المفاوضات أصلا نزولا على شرط ليكود، وبين قبول العودة اليها بشروط شاس والتى تجعل عملية التفاوض مستحيلة عمليا. ولم يغير الاتفاق الذى وصل اليه بيريز مع عرفات فى ٣ نوفمبر الماضى من هذه الحقيقة. وعموما فقد كانت الانتفاضة بمثابة الطرف الذى عجل بتفاقم هذه الصراعات ، ومن ثم بسقوط حكومة باراك، وموافقته على حل الكنيست واجراء انتخابات مبكرة ، فلم يكن يستطع فى ظل هذا الوضع إنهاء الانتفاضة بالطرق السلمية، لأن ذلك يستلزم النزول على شروط الجانب الفلسطينى وهو مالم يكن ممكنا. وفى نفس الوقت لم يكن باستطاعته انهائها باستخدام مزيد من العنف ، وعليه فقد تأكد اخفاقه الذريع وعجزه عن إدارة الموقف.

وعليه يمكن القول إن قيام الحكومات فى اسرائيل وسقوطها أصبح مرهونا بالتطورات على مسار التسوية السلمية عموما، وعلى المسار الفلسطينى بصفة خاصة، فقد اضطرت ضغوط المسار الفلسطينى إسحق رابين أن يذهب الى أوسلو فى ١٩٩٣، بينما أدت توترات هذا المسار الى اغتياله فى ١٩٩٥. وفى ١٩٩٦ خسر شيمون بيريز الانتخابات أمام نتنياهو لأنه فشل فى التعامل مع تعقيدات عملية السلام على أكثر من مسار، وكان أخطرها ماحدث على الجبهة اللبنانية عشية الانتخابات ، وجاء نتنياهو ليحقق الأمن والسلام وفرضت عليه تداعيات التسوية توقيع إتفاق الخليل ثم واى ريفر فانفرط عقد ائتلافه الحاكم وانهزم فى انتخابات مبكرة. ومنذ مجيئ باراك وهو يتململ مابين الابقاء على ائتلاف حكومى موسع من ناحية والتقدم فى عملية السلام من ناحية أخرى، ذلك أن الابقاء على مثل هذا الائتلاف الذى يجمع بين اليسار واليمين إنما يفرض قيودا حادة على التقدم فى عملية السلام. وقد أصبح اليوم واضحا أن ثمة تفاعل معقد بين تداعيات التسوية من جانب والانقسامات الحادة فى المجتمع الاسرائيلى من جانب آخر، وأصبح كل منهما قيدا على الآخر، ولعل موقع الانتفاضة هنا كنقطة فاصلة سوف يضع المجتمع الاسرائيلى - وكذلك الدولة - أمام تحول كيفى يصعب التكهن بما يمكن أن يكون عليه. هذا من ناحية .

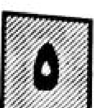
ومن ناحية أخرى فإن قراءة المستقبل الاسرائيلى ينبغى أن تنهض على منطق مؤداه أن عصر العمل والليكود قد بلغ نهايته، فالأول انفرد بالحكم منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٧٦، وتبادل الإثنان السلطة - وتقاسماها أحيان منذ ١٩٧٦ وحتى الآن. وبعبارة أخرى فإن الوسط العلمانى بجناحيه اليمينى (المتشدد) واليسارى (المتردد) يقترب من محطة الإفلاس السياسى، ومن ثم فإن عجز الدولة عن تحقيق السلام بالقوة وفشلها عن تحقيقه بالتفاوض لابد أن يخلق معادلة جديدة صعبة، تدخل فيها أطراف أخرى من المجتمع ، من أهم هذه الأطراف ليس جماعات السلام، وإنما عرب ١٩٤٨، والجماعات الدينية المتطرفة، والمستوطنين ... هذه القوى هى التى يمكن أن تحسم المعركة بين الأحزاب الدينية المتشددة من جانب والأحزاب العلمانية الراديكالية من جانب آخر.

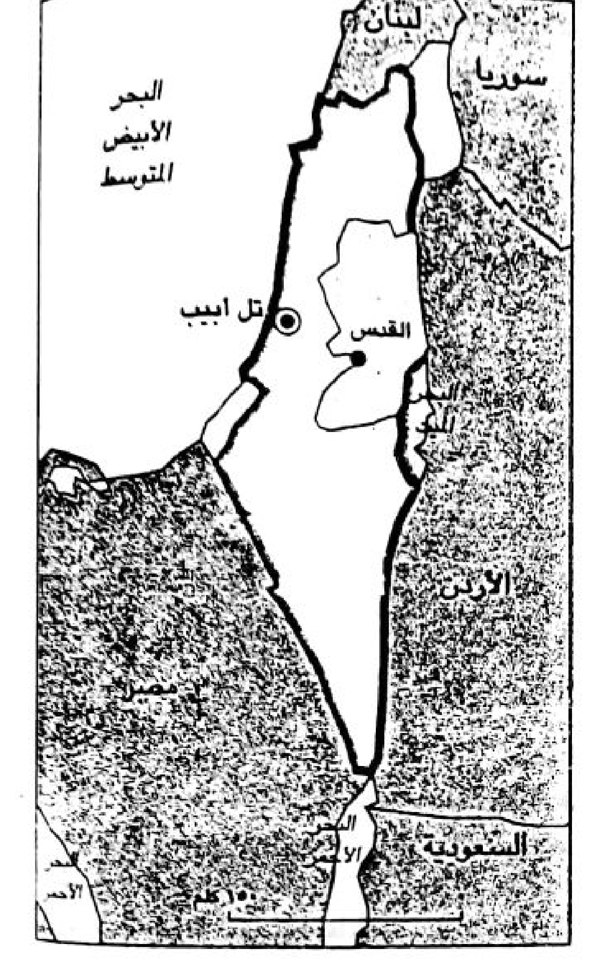









# حدود القوة فى المواجهات الفلسطينية - الاسرائيلية

محمد عبد السلام

كانت المواجهات العنيفة بين الفلسطينيين واسرائيل خلال شهور انتفاضة الأقصى نموذجا واضحا لاختبار قوة معقدا، على طريقة "عض الأصابع" يدار بمنطق "المباراة المحكومة" من جانب و"المعركة المحكومة" أيضا من جانب أخر، مع استمرارية واضحة فى المساس بحدة بما يعتبر من جانب الطرفين "خطوطا حمراء"، دون تجاوز تلك الخطوط عمدا، بل ومحاولة احتواء العوامل التى أدت الى المساس بها فى أحوال عديدة لكن بينما كان الطرف الفلسطينى - فى ظل موازين القوة العسكرية القائمة - يحرص على ألا تخرج المواجهات عن نطاق السيطرة، فى اطار ادراكه بأن أهدافه تتحقق بصورة أفضل بصورتها القائمة، وأن خسائره سوف تتزايد، دون عائد اضافى، اذا ماتطور "العنف السلمى" خارج نطاقه المحدد، فان الحكومة الاسرائيلية كانت تبدو دائما وكأنها تدفع التفاعلات الجارية دفعا فى اتجاه اخراجها عن السيناريو الفلسطينى، لكن ليس الى نمط المعركة، وانما - فى الغالب - بهدف تخيير الفلسطينيين بين خوض معركة يدركون أنهم قد يسخرونها، أو على الأقل لاتحقق أهدافهم، وبين ايقاف "المباراة" وكان الهدف المباشر لادارة عمليات المواجهة من جانب الطرفين واضحا

فكل منهما يأمل فى انهاك الطرف الآخر، على نحو يؤدى الى "تليين" مواقفه السياسية السابقة لبداية الانتفاضة، وأن لم يمنع ذلك محاولات تحقيق مكاسب فعلية على الأرض.

فى هذا الاطار كانت هناك حدود لاستخدام القوة- بأشكالها العنيفة أو المسلحة - على الجانبين، فى ظل هامش حركة مختلفا تماما من طرف لآخر، بفعل موازين القوة العسكرية المختلفة بشدة، القائمة بينهما. فبينما لم يكن الفلسطينيون قادرين على التصعيد العنيف بعد حدود معينة دون أن يواجهوا معضلة الاختيار بين خوض معركة ذات أهداف عسكرية، من المؤكد أنها ستؤدى الى خسائر فادحة دون ضمان أن تتحقق نتائج محددة، أو ايقاف المواجهات الدائرة قبل أن تحقق أهدافها المتصورة، بما يحمله ذلك من مخاطر سياسية على الداخل الفلسطينى، وكانت اسرائيل قادرة على الاندفاع فى الافراط الشديد فى استخدام القوة المسلحة، بالرد العنيف، أو حتى العمليات المسبقة، ضد المواطنين والبنية الفلسطينية، دون أن تواجه نفس المعضلة، لكن كان عليها اجراء حسابات يومية معقدة لتداعيات كل

خطوة، حتى لاتؤدى الى المزيد من الخسائر السياسية التى يراهن عليها الفلسطينيون أو تؤدى الى دفع الفلسطينيين نحو الحائط، بما يحمله ذلك من احتمالات خوض معركة بقاء، لايمكن التنبؤ بحجم خسائرها العسكرية مسبقا بالنسبة لاسرائيل، اضافة الى أنها ستنتهى بشكل كامل أية احتمالات التعايش السلمى بين اسرائيل والعرب فى المنطقة.

ويحاول هذا التقرير أن يرصد أهم المؤشرات الخاصة بالحدود التى تحيط باستخدام القوة العنيفة / المسلحة ميدانيا بين الفلسطينيين واسرائيل، فى اطار فعاليات انتفاضة الأقصى، والأعمال الاسرائيلية المضادة لها، كما توضحها تطوراتها حتى بداية ديسمبر ٢٠٠٠، والتى قد تستمر أولا تستمر على ماهى عليه فى الفترة التالية، وذلك فى النقاط التالية:

### ١ـ موازين القوة "العسكرية" بين الفلسطينيين واسرائيل:

بداية، فان الحديث عن وجود أو عدم وجود مايمكن أن يسمى بدقة (ميزانا عسكريا) بين الفلسطينيين واسرائيل يبدو وكأنه نوع من "التمارين النظرية" التى لاتستند على أسس واقعية ، فما هو قائم بين الطرفين ليس موازين عسكرية وانما موازين استراتيجية تمارس فيها القوة المسلحة دورا محددا ، يكتسب أهمية ، لكنه لايفسر وحده حجم مايمتلكه كل طرف من قدرة على التأثير فى سلوك الطرف الآخر وتبعا لتقديرات وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر، فان توازنا استراتيجيا سياسيا / عسكريا بين الجانبين لايتيح لأى منهما هزيمة الطرف الآخر"فلايمكن للفلسطينيين أن ينتصروا عسكريا لأن اسرائيل أقوى عسكريا من أن تهزم ، ولكن لايمكن لاسرائيل أن تنتصر أيضا لأن الفلسطينيين أقوى سياسيا من أن يهزموا (١) ويفرض هذا التوازن قيودا واضحة على الأهداف النهائية لكل طرف، وعلى أى تصور تحليلى لما يمكن أ ن تصل اليه المواجهات القائمة بين الجانبين ويعنى ذلك استراتيجيا، أن كلا منهما لايمتلك ترف التفكير فى سيناريوهات تطرح بقاء الطرف الآخر للنقاش، وأن عليهما أن يتعايشا معا فى نهاية الأمر.

لكن رغم ذلك فان "الموازين العسكرية" المحددة تمارس دورا هاما فى ادارة عمليات المواجهة المباشرة فى اطار السقف المستند على انعكاسات التوازن الاستراتيجى القائم وهى تحديدا ـ الموازين العسكرية ـ ماتراها القيادات العسكرية الاسرائيلية والقيادات الميدانية الفلسطينية المستغرقين تماما فى ادارة التفاعلات اليومية. فسلوكيات قيادة الأركان الاسرائيلية كما توضحها معظم تصريحات الجنرال شاؤول موفاز ، تشير الى أنها ترى أن الانتفاضة الفلسطينية "حرب" تشن ضد اسرائيل، وليس مجرد احتجاجات شعبية عنيفة ضد سلطات احتلال وتدار مسألة التعامل معها بالكامل من جانب الجيش الذى تعكف قياداته على مناقشة "عمليات عسكرية" حقيقية واسعة النطاق على غرار" حقل الأشواك" ويتم استخدام انظمة تسليحية رئيسية، كالدبابات والهليوكبتر المسلحة والمدفعية الثقيلة ضد الفلسطينيين ويتعامل معظم السياسيين الاسرائيليين ، وبينهم رئيس الوزراء ايهود باراك (الذى هو وزير الدفاع أيضا) مع الانتفاضة على أنها "حرب صغيرة" أما على الجانب الفسلطينى ، فان هناك مستويين لادراك طبيعة الانتفاضة الحالية:

أ ـ على مستوى قيادة السلطة الفلسطينية والمؤسسات التابعة لها، بما فى ذلك "قوات الأمن الفلسطينية" لا يتم النظر اليها، أو ادراتها على أنها" عمليات حربية" بل وتقوم استراتيجيتها فى الأساس على عدم تحولها لها "حرب"، وإن كانت بعض قيادات القوات الفلسطينية ـ كمحمد دحلان مسئول الأمن الوقائى ـ تتبنى مواقف معدلة تركز على حق الدفاع عن النفس ضد الهجمات المسلحة الاسرائيلية ، لكن ليس شن عمليات مسلحة هجومية

ب ـ على مستوى قيادة التنظيمات الميدانية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأهمها على الاطلاق"تنظيم فتح" اضافة الى عناصر الأجنحة العسكرية لتنظيمات المعارضة الفلسطينية، مثل "كتائب القسام" التابعة لحركة حماس، أو الجهاد الاسلامى، تطرح أحيانا مفاهيم مثل "حالة الحرب" التى سيتم اعلانها ، أو التوعد بها فى اطار الرد على هجمات اسرائيلية نوعية عامة ، أوضد كوادرها.

فى هذا الاطار، فإن هناك بعدا عسكريا قائما من جانب اسرائيل، ومفترضا على الجانب الفلسطينى، يحيط بفعاليات انتفاضة الأقصى، أو العمليات المضادة لها، يستند على اختلال هائل فى الموازين العسكرية الاسرائيلية – الفلسطينية، فالجيش الاسرائيلى ـ بعناصره ذات العلاقة المباشرة بالتعامل مع الانتفاضة ـ يمتلك قوة برية عاملة تقدر بحوالى ١٣٤ ألف جندى، تدعمها احتياطيات تقدر بحوالى ٣٦٥ ألف جندى ، وحوالى ٤٣٠٠ دبابة قتال رئيسية متعددة الطرازات، وأكثر من ٩٠٠عربة مدرعة وأعداد كبيرة من قطع المدفعية ذاتية الحركة والمجرورة وقاذفات الصواريخ متعددة الفوهات والهاونات، وحوالى ١٣٧ هليوكبتر مسلحة، و٢١ زورقا صاروخيا ، كما يوضح الجدول الأول(٢):

وبالطبع، فان كل هذه العناصر لا يمكنها أن تقوم بعمليات أصلا، أو بكاملها ضد الفلسطينيين فى ظل سيناريوهات "أسوأ حالة" ممكنة بفعل عدم ملاءمتها لهذين النوعين من العمليات أو لقيامها بمهام عسكرية أخرى، لكن الواضح أن حجم ونوعيات عناصر القوة العسكرية التقليدية يتيحان لها خيارات واسعة النطاق"عسكريا" ضد الفلسطينيين بافتراض حياد تأثير العوامل السياسية.

على الجانب الآخر، الفلسطينى، توجد قوات شبه عسكرية من نوع مختلف تماما، لا تشكل قوة مسلحة نظامية، أهم عناصرها قوات الأمن الفلسطينية ، وهى قوة أمنية مسلحة، تم

تشكيلها بموجب "الملحق الرابع" الذى صدر فى أعقاب اتفاق أوسلو الأول، عام ١٩٩٥ ويبلغ عدد أفرادها ٣٥ ألف جندى تشير المصادر الاسرائيلية الى رفعها عمليا الى ٤٠ ألف جندى، وهى مزودة بأسلحة شخصية خفيفة، وبعض المصفحات، وتعمل تحت اشراف الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، ويوضح الجدول الثانى (المرفق) فروعها وانتشارها ومهامها (٣).

وعادة مايتم توزيع هذه القوات كمجموعات صغيرة متفرقة فى أماكن مختلفة، كما أنها تخضع لنظام رقابة لصيقة بكافة الوسائل من جانب الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات فى اسرائيل، وقد تعرضت مقار كثير منها للقصف من جانب القوات الاسرائيلية ، كما تم استهداف بعض نقاط انتشارها، واتهمت بعض أفرعها (كالأمن الوقائى) بالضلوع فى أعمال الانتفاضة من جانب اسرائيل.

لكن قوات الأمن الفلسطينية لاتمثل كل ماهو قائم على الجانب الفلسطينى، فهناك المجموعات المدنية شبه العسكرية التى تشكل "المقاومة الفلسطينية" وأهمها مايمكن اعتباره الجناح الميدانى / العسكرى لحركة فتح والذى يطلق عليه عادة اسم"التنظيم" والذى يشكل - فى مثل أحوال انتفاضة الأقصى - مقاومة شعبية مسلحة ، رغم أنها لم تمارس مثل هذا النشاط من قبل، ويتراوح عدد عناصر التنظيم مابين ٨٠٠٠ عنصر حسب التقديرات الدولية، و٢٠,٠٠٠ عنصر حسب التقديرات الاسرائيلية منتشرين بشكل مكثف فى كل المخيمات والأحياء والقرى الفلسطينية، وتخضع بصفة عامة لأوامر الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، ويقودها عمليا فى الوقت الحالى "مروان البرغوتى" أمين سر اللجنة العليا لفتح الذى توجد التباسات واسعة حول علاقة ادارته الفعلية لنشاطات "فتح" فى اطار الانتفاضة ، بتوجهات القيادة الفلسطينية بهذا الشأن.

يضاف الى كل ذلك عناصر الجناح العسكرى لحركة حماس المعروفة باسم كتائب عز الدين القسام، والتى تشير التقديرات السائدة الى أن عددها يصل الى عدة مئات، وكذلك عناصر تنظيم الجهاد الاسلامى. اللتان قامتا فى السابق بأعمال تفجير انتحارية عنيفة، ضد أهداف اسرائيلية، أدت الى تحولات سياسية مؤثرة، الا أنها عانت فى السنوات الأخيرة من ملاحقة السلطة الفلسطينية لعناصرها، واختراق اسرائيل نسبيا لصفوفها، واستهداف قيادتها العسكرية ، على نحو أدى الى تقليص حجم وقوة عملياتها التى قامت بها خلال الانتفاضة الحالية.

وهكذا. فإنه في إطار "توازن استراتجي" يتحكم في التطورات الكبري لانتفاضة الأقصي، ثمة ميزان عسكري مختل بشدة لصالح إسرائيل بما يتيح لها حرية حركة أوسع في تصعيد العنف المسلح، لكن ليس "بدون ثمن"، فلدي الفلسطينيين عناصر قوة شبه عسكرية تتيح لهم أداة مهمة لإدارة العنف وردع عسكري ذو مصداقية بدرجة ما للتصورات الإسرائيلية المتطرفة الخاصة ببقاء الفلسطينيين، لاسيما وأن المعركة المفترضة لن تكون نظامية بالمفهوم التقليدي.

### ٢- الإدارة الفلسطينية لأعمال الانتفاضة:

يتمثل أحد الاختلافات الأساسية بين الانتفاضة الفلسطينية - ١٩٨٧، وانتفاضة الأقصي ٢٠٠٠ في أنه بينما كانت الانتفاضة الأولي تدار من خلال تعددية نسبية في أطراف اتخاذ القرار الخاص بفعالياتها، فإن انتفاضة الأقصي تتم عبر مركزية نسبية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بها، فالسلطة الوطنية الفلسطينية تسيطر إلي حد بعيد علي فعالياتها، وتستند هذه السيطرة علي تواجد القيادة الفلسطينية في الداخل بما أقامته من ارتباطات، وما تمتلك من موارد، إضافة إلي ذراعيها الرئيسيين. فقوات الأمن الفلسطينية تحكم قبضتها علي كثير من التفاعلات المحيطة بالانتفاضة، وتنظيم فتح يقوم بالدور الرئيسي في الاشتباكات الميدانية. إلا أن هذه السيطرة ظلت تتم بملامح شديدة التعقيد ترتبط بالمسار العام للانتفاضة، لكن ليس بكل "تحرك رئيسي" يتم في إطارها، في ظل تساؤلات مستمرة حول مستقبلها خلال كل مرحلة من مراحل الانتفاضة، للأسباب التالية:

أ - أن أدوات السلطة الوطنية (قوات الأمن، تنظيم فتح) كانت تتعرض لضغط شديد طول الوقت، بفعل استهداف إسرائيل لكوادرها بتركيز شديد في بعض الفترات، ووجود اختلافات في وجهات النظر حول كيفية الرد علي الاعتداءات الإسرائيلية المتعمدة، مما أدي إلي ما بدا أنه محاولات "خروج" أو "إنقلاب" ذات ملامح تتجاوز إمكانية اعتبارها "تقسيم أدوار" فقد كانت تلك السيطرة عرضة دائما للاهتزاز والتآكل.

ب - أن هناك تنظيمات أخري تعمل في الساحة - كحماس والجهاد الإسلامي- ورغم تعرض عناصر تلك التنظيمات للاجهاد بفعل الملاحقة والاستهداف والاختراق، إلا أن العمليات المحدودة التي قامت بها تلك التنظيمات كانت مؤثرة بشدة في مسار الأحداث، في ظل الحساسية الإسرائيلية الشديدة تجاه الخسائر البشرية، خاصة أن محاولات السلطة الوطنية "السيطرة عليها" أو التداخل معها لم تكن كاملة أو فعالة تماما.

ج - أن الشارع الفلسطيني قد شهد حالة انفعالية غير مسبوقة، بفعل الصدمة التى أدت إليها السلوكيات الإسرائيلية ضده، بعد أن كان ثمة تصور بأنه أصبح يعيش داخل "دولة" تقريبا. ومشاعر الامتهان التي ترتبط عادة باتباع أسلوب المقاومة السلبية في مواجهة غطرسة عسكرية نظامية، وعنصرية من جانب المستوطنين، وقد أدي ذلك إلي وجود شك كبير في إمكانية قيام السلطة الوطنية - القادرة نسبيا علي تثويره - بتهدئته إذا ما تطلبت مقتضيات الأمور ذلك.

علي أي حال، كان ثمة يقين بأن قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية تسيطر سيطرة غير كاملة علي "المجري العام" للانتفاضة، مع إدراك لإمكانية حدوث انفلاتات لاترقي إلي

## عناصر القوة العسكرية التقليدية الاسرائيلية

| البيانات العامة / العناصر الرئيسية | حجم القوة المسلحة | ملاحظات |
|---|---|---|
| القوات النظامية | ١٧٥ الف جندى | بينهم ١٣٨,٥٠٠ من المجندين لفترات مختلفة |
| القوات الاحتياطية | ٤٣ الف جندى | تضاف اليها القوات شبه العسكرية فى الدفاع المدنى |
| القوات البرية | ١٣٤ الف جندى | تضم ٣ فرق مدرعة تصل الى ١٢ فرقة عند التعبئة الكاملة |
| دبابات القتال الرئيسية | ٤٣٠٠ دبابة | بينها ١٠٠٠ دبابة من طرازات ميركافا القادرة علي حمل الجنود |
| العربات المدرعة وناقلات الجنود | ٩٨٨٠ عربة مدرعة | بينها ٥٩٠٠ ناقلة جند مدرعة من طراز إم - ١١٣ |
| قطع المدفعية "المتنوعة" | ٤٣٧٠ قطعة مدفعية | تضم حوالى ٤٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة |
| طائرات القتال والقاذفات | ٤٧٤ طائرة | يضاف اليها ٢٥٠ مقاتلة / قاذفة فى المخازن |
| الهليوكبتر المسلحة | ١٣٧ هليوكبتر | أهمها طائرة "أباتشى" الأمريكية الصنع |
| زوارق الصواريخ | ٢١ زورقا | لديها ٣ زوارق كورفيتا، و٢٩ زورق دورية |

## قوات الأمن الفلسطينية

| البيانات العامة / العناصر الرئيسية | حجم القوة المسلحة | ملاحظات |
|---|---|---|
| الأمن العام | ١٤,٠٠٠ فرد | المحافظة على النظام العام ومكافحة الجريمة، ٦٠٠٠ فرد فى غزة ، و٨٠٠٠ فى الضفة الغربية |
| الشرطة المدنية | ١٠,٠٠٠ فرد | ٤٠٠٠ فى غزة، و٨٠٠٠ فى الضفة الغربية، ويقوم بمهام الشرطة المدنية المختلفة. |
| الأمن الوقائى | ٣,٠٠٠ فرد | ويقوم بمهام جمع معلومات وأعمال الأمن الوقائى، ١٢٠٠ عنصر فى غزة، و١٨٠٠ فى الضفة الغربية |
| الاستخبارات العامة | ٣,٠٠٠ فرد | موزعين فى مقرات مناطق الحكم الذاتى، وتقوم بالمهام الاستخبارتية المعتادة |
| الاستخبارات العسكرية | ٥٠٠ فرد | ويقومون بمهام ذات طبيعة خاصة. |
| أمن الرئاسة | ٣٠٠٠ فرد | وتتألف من أفراد القوة ١٧ المسئولة مباشرة عن أمن الرئيس الفلسطينى |

درجة فقدان السيطرة ولم يكن مسئولو السلطة الفلسطينية أنفسهم ينفون ذلك، وإن لم يكونوا يؤكدون عليه أيضا، وانحصرت اتهامات إسرائيل للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حول دوره في عمليات القتل، وما سمي "التحريض علي العنف" وهي الاتهامات التي كانت القيادة الفلسطينية تنفيها تماما، بالتوازي مع اتخاذ عملية للتحقيق فيما يرتبط بها من وقائع، في ظل تأكيدها علي "الطابع السلمي" للانتفاضة.

في هذا السياق، لم يكن الهدف الرئيسي لانتفاضة الأقصي - كما بلورته القيادة الفلسطينية - يرتبط بالانتقال إلي خيار صراعي بديل لخيار السلام، وبعبارة أخرى لم يكن هناك توجه لإدارة الانتفاضة باعتبارها "حربا" تشن ضد إسرائيل لتحقيق الأهداف الفلسطينية بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة المستقلة، عن طريق القوة المسلحة، بقدر ما كانت ترتبط بتحسين المواقف التفاوضية الفلسطينية، أو تعديل المواقف التفاوضية الإسرائيلية في إطار نفس خيار التسوية السياسية، فعلي الرغم من وجود توجهات لدي القيادات الميدانية الفلسطينية بأن فعاليات الانتفاضية يمكن أن تحقق بعض الأهداف الفعلية، كإخلاء المستوطنات علي سبيل المثال، إلا أن الهدف الرئيسي ظل سياسيا وتبلورت بناء عليه استراتيجية عمل الانتفاضة علي الجانب الفلسطيني في محورين يمكن قراءتهما من خلال مسار الانتفاضة حتي بداية ديسمبر (٢٠٠٠) الماضي، وهما:

أ - استمرار الانتفاضة كحركة احتجاج شعبية مستندة علي الأساليب السلمية المعتادة، كالتظاهرات، والقاء الحجارة، وكل مايدخل في إطار "أعمال الإزعاج"، والمقاومة، دون اطلاق النار ضد أهداف إسرائيلية بقدر الإمكان، إلي حين يتم تقديم (عرض سلمي) مناسبا للفلسطينيين.

ب - وجود حد أدني من أعمال العنف المسلح الفلسطينية كإطلاق النار، وتفجير العبوات الناسفة، والعمليات الانتحارية، يشكل إيلاما محدودا متكررا يفرز ضغطا محسوسا متصاعدا علي إسرائيل، دون أن يتيح لها اللجوء إلي أفعال هستيرية واسعة النطاق ضد الفلسطينيين.

ولقد كانت مسيرة الانتفاضة الفلسطينية خلال الفترة الماضية إفراز لهذين العاملين اللذين يشيران إلي إدراك فلسطيني واضح لحدود القوة، فلقد استمرت أعمال الانتفاضة بشكل ديناميكي بفعل قوة الدفع المرتبطة بالأفعال وردود الأفعال المتداخلة، والتي اتسم خلالها السلوك الإسرائيلي بعنف، جعل من احتمالات توقفها، أو إمكانية وقفها غير متصورة أو ممكنة بالتوازي مع مايلي:

أ - استمرار مستوي من الاتصالات أو المحادثات المباشرة أو غير المباشرة بين الجانبين الفلسطيني - الإسرائيلي بالتوازي مع استمرار متفاوت الحدة للانتفاضة، بهدف استكشاف مدي تطور المواقف السياسية للجانب الإسرائيلي (والفلسطيني أيضا)، وإنهاء بعض "الالتباسات" التي تحيط بوقائع محددة تتصل بالسلوك الرسمي للطرفين، ومناقشة إجراءات معينة - لم تنفذ غالبا - لوقف المواجهات العنيفة.

ب - استمرار محاولات السلطة الفلسطينية - التي لم تتجه في أحوال مختلفة - لإحتواء إمكانية اتجاه الانتفاضة لتتحول تماما نحو إطلاق النار، والعنف المسلح، والسيطرة علي احتمالات "انفلات" الغضب الفلسطيني داخل التنظيمات الرسمية، أو عناصر المعارضة، أو الشارع الفلسطيني ذاته للحفاظ علي الطابع الاجتماعي الشعبي، بما يحققه من مكاسب سياسية متصاعدة دوليا رغم تصاعد الخسائر البشرية الناجمة عن العنف الإسرائيلي.

وبعيدا عن النقطة الأولي، التي تخرج عن نطاق موضوع التقرير، كانت هناك مؤشرات شديدة الوضوح بشأن النقطة الثانية، منها:

- صدور أوامر من جانب الرئيس ياسر عرفات في منتصف أكتوبر (٢٠٠٠) لحركة فتح بتفادي المواجهات مع الجيش الإسرائيلي، بعد أن كانت بعض عناصرها - في ظل ضغوط مختلفة - قد بدأت تتبادل إطلاق نار "غير مؤثر" مع عناصر في الجيش الإسرائيلي عند نقاط التماس.

- التأكيدات المستمرة من جانب القيادة الفلسطينية عقب كل عملية كبيرة تقوم بها عناصر مسلحة تابعة لحماس أو الجهاد الإسلامي، علي ضرورة استخدام الوسائل السلمية وحدها، وإدانة مثل تلك العمليات (كالأتوبيس والخضيرة) مع اتجاه أجهزة الأمن الفلسطينية إلي العمل علي محاولة منع "العمليات الكبيرة"، بما فيها مايتم داخل إسرائيل، بوسائل متعددة.

- صدور أوامر من القيادة الفلسطينية بمنع إطلاق النار من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، أو "المنطقة أ" تحديدا من جانب "المسلحين المجهولين"، ومنع إطلاق النار العشوائي من "المنازل الخارجية" التي تتعرض إثر ذلك للقصف والهدم بما يثير مشكلات أو أعباء مدنية، دون أن يحقق نتائج تذكر.

لكن بصرف النظر عن توجهات السلطة الفلسطينية كانت للانتفاضة آلياتها الخاصة التي شكلت ملامحها المسلحة "المحدودة"، فقد كانت معظم التظاهرات السلمية تتحول إلي مواجهات مع قوات الاحتلال، وأصبحت بعض عناصر فتح أقل إطاعة للأوامر عما كانوا من قبل، واقتضت ضرورات العمل الميداني تشكيل لجان مسلحة لحماية الفلسطينيين من هجمات المستوطنين، وحماية المتظاهرين في بعض الأحيان، كما كانت النيران تطلق من المناطق ب، وج غير الخاضعة بالكامل للسلطة الفلسطينية، وقامت حماس والجهاد ببعض العمليات المحدودة، وقامت السلطة الفلسطينية ذاتها - تحت الضغط الإسرائيلي - بالتهديد بترك الساحة مفتوحة أمام "فصائل

المعارضة" دون مقاومتها، بالافراج عن معتقلي حماس والجهاد، وشارك فلسطينيو - ٤٨ في الاحتجاجات العنيفة ضد السلوك العدواني الإسرائيلي، فقد كان هناك حد معين من العنف المسلح المحدود تمت ممارسته خلال الانتفاضة، مع محاولات ذاتية مستمرة للسيطرة علي نطاقه - في ظل إدراك بأن المواقف الإسرائيلية لن تتعدل إلا شعرت إسرائيل بمستوي من الإيلام المحسوب، الذي يشكل ضغطا مستمرا دون أن يؤدي إلي استفزاز واسع وهو ما تتيحه فقط موازين القوة العسكرية القائمة للفلسطينيين.

## ٣- سياسة اسرائيل العسكرية تجاه الانتفاضة :

لاتوجد مشكلة كبيرة في تحديد الاطار العام لسياسة اسرائيل تجاه انتفاضة الأقصى فقد اعتمدت الحكومة الاسرائيلية "سياسات القوة" التقليدية للتعامل معها، وهي سياسات تقليدية لدى الجيش الاسرائيلي خطط محددة بشأنها منذ قيام الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، كما أن الموازين العسكرية القائمة تتيح اتباعها بحرية واسعة، وبدون مخاطر كبيرة بفعل قيود التصعيد الضاغطة على الطرف الفلسطيني ، لكن الملامح المحددة لتلك السياسات تحمل تعقيدات أوسع مما تبدو عليه فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى، تبلورت ثلاثة تيارات -رئيسية لا تتطابق- مع خطوط التقسيم التقليدية - داخل النخبة السياسية العسكرية الاسرائيلية، بشأن التعامل مع الانتفاضة ، وهي:

الأول: تيار متشدد يرى أن مايحدث يمثل حربا على اسرائيل، في ظل تصورات شديدة التطرف حول أهداف الفلسطينيين من شنها ، والأساليب المتبعة من جانبهم لتحقيق هذه الأهداف، ومايجب - وهو الأهم بالنسبة لموضوع التقرير - على اسرائيل أن تقوم به للتعامل معها، فقد طرحت توجهات وأساليب متطرفة ذات أبعاد عنصرية تعبر عن "وجه قبيح" للقوة الاسرائيلية لكن بعيدا عن التصورات الخاصة بالتأديب أو الترحيل أو الانتقام، تلخص الطرح الجوهري لهذا التيار في شعار"دعوا الجيش ينتصر"(٤)، الذى يركز على الحل العسكري، من خلال توجيه "ضربة واحدة" أو "ضربة قوية" للفلسطينيين تنهي الموقف الراهن، بدلا من المعارك التكتيكية الصغيرة التي لاتمنع تكبد اسرائيل خسائر بشرية، فلابد - تبعا لهذا التيار - من اتباع أسلوب يؤدى الى استسلام الفلسطينيين بصورة كاملة، وبدون شروط

الثاني: تيار برجماتي يرى أن مايحدث يمثل "شبه حرب" ضد اسرائيل، الا أنه لم يعد هناك مكان لتصورات اكتساحية للتعامل مع الفلسطينيين، وليس من شأن"الحل العسكري" على طريقة "الضربة الواحدة" أن ينهي المشكلة، الا أن اسرائيل رغم ذلك لايجب أن تقف مكتوفة الأيدي فعليها أن تكثف الضغط العسكري من خلال عمليات "محدودة" ستترافق مع اجراءات سياسية واقتصادية وادارية، من شأنها أن تحقق نتائج مباشرة وتبعا لهذا التيار - الذي يتبناه رئيس الوزراء الاسرائيلي "المستقيل" أيهود باراك - فان هدف اسرائيل هو عدم احراز حسم عسكرى من شأنه أن يكلفها ثمنا باهظا من الخسائر البشرية ، وكذلك فقدان الدعم الأمريكي والتأييد الدولي، وإنما منع الفلسطينيين من تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واعلامية، فما يجب أن يتم هو استراتيجية متعددة الأبعاد، لارهاق الخصم واحباط أهدافه وتكبيده خسائر كبيرة، على نحو يؤدى الى قيامه بوقف القتال، فى ظل"مخرج سياسي" مناسب يتصل بالتسوية السلمية للمشكلات القائمة.

الثالث: تيار معتدل يرى أن مايحدث لا يمثل "حربا" وإنما انتفاضة عنيفة لاتطرح أية احتمالات لالقاء اسرائيل فى البحر، فهناك أسباب لما يقوم به الفلسطينيون ترتبط بالفجوة الواسعة لما يقال بشأن الشأن ومايجرى فى الواقع فيما يتصل بالاستيطان ، والظروف المعيشية، والضغط المستمر وأن مايطرحه زعماء اليمين لن يؤدى الى حل المشكلة، وانما الى تعميق الكراهية لاسرائيل فى المنطقة، ففى النهاية لن يكون هناك سوى الاعتراف بالفلسطينيين وبحدود دولتهم، خاصة وأن هناك صيغة للتعامل مع معظم الخلافات القائمة، بما فى ذلك حسب هذا الاتجاه - القدس (تقاسم السيادة) ربما باستثناء حق العودة، ووفقا لهذا الاتجاه ، فان السياسة المتصورة للتعامل مع الانتفاضة هى وقف ارتكاب الأخطاء وضبط النفس ، مع طرح "صيغة" سلمية تتيح التوصل الى اتفاق سياسى مع الفلسطينيين، وهو توجه تتزايد الدعوة اليه من جانب محللين وشخصيات عامة فى اسرائيل، لكن دون أن يبدو أن هناك من يتبناه رسميا ، فقد أدى مناخ العنف الى تحول أو قمع "المعتدلين" مثل شلومو بن عامى وزير الخارجية ، أو يوسى بيلين وزير العدل، مثلما حدث على الجانب الفلسطينى فالأصوات المعتدلة قد تركت الساحة علنا على الأقل.

ولقد أديرت عمليات التعامل مع الانتفاضة من جانب اسرائيل فى اطار توجهات"التيار البرجماتي" الذى يميل الى الصرامة - وليس الحسم - فى سياساته فى ظل ادراك بمستوى ما لحدود القوة ، مع استمرار فتح الطريق (بالتوازى مع سياسات القوة) للوصول الى تسوية محددة بشأن"وقف القتال" أو واسعة بشأن العملية السلمية" لكن المشكلة هى أن تلك العملية قد تمت "عسكرتها" الى حد كبير، فقد أصبحت "هيئة الأركان" الاسرائيلية مركز صنع القرار الخاص بالتعامل مع الانتفاضة ، فى ظل ضغوط واسعة على السياسيين فى مجلس الوزراء (الأمنى) المصغر لعدم منع الجيش من تنفيذ مايعتقد أنه ضرورى بهذا الشأن، على الرغم مما يبدو من أن ذلك لم يحدث، وقد تعامل الجيش الاسرائيلى مع الفلسطينيين على أنهم - وفق أسلوبه التقليدى فى التعامل مع أى مصدر قلق - عدو عسكرى شبه نظامى بصرف النظر عن الاطار السياسى الذى يحكم واقع ومستقبل علاقة الطرفين، وتم اخراج الخطط الأصلية والاحتياطية الخاصة بالتعامل مع حالة حرب تشن من الداخل، فى اطار هدف"تحقيق النصر" ، وربما

الفلسطينية
كان ذلك هو الذى أدى الى اطلاق بعض العناصر
تهديداتها ضد "شاؤول موفاز" رئيس الأركان الاسرائيلى.

كان الهدف المباشر الذى عبر عنه رئيس الأركان الاسرائيلى هو انهاك الفلسطينيين بصورة "تجعلهم يفهمون بأنهم قد لايجنون سوى فائدة ضئيلة جدا من العنف"، مشيرا الى "أننا يجب أن نصل الى مستوى من الضغط على الطرف الآخر يجعله هو نفسه يطلب وقف اطلاق النار، وليس نحن"، وفى مواجهة أية خطوة تهدئة من جانب القيادة الفلسطينية، كأمر وقف - أى منع - اطلاق النار من المنطقة أ، على سبيل المثال كانت تقديرات موفاز التى كانت تؤكد عادة على أن "نتائج" الضغط ليست مرضية بعد "هى التى تشكل السياسة العامة لاسرائيل(٥)، وكانت الخطط التى وضعتها هيئة الأركان الاسرائيلية - فى هذا السياق - للتعامل مع الانتفاضة شاملة ومعقدة تشمل منع حركة الفلسطينيين، واغلاق الطرق، وحصار مناطقهم واحاطتها بنقاط المراقبة والقناصة، وتدمير البنية التحتية "التى تخدم القتال الفلسطينى" بدءا من الأشجار وحتى المبانى القريبة من نقاط حيوية والتشويش على وسائل الأعلام الفلسطينية والمس "المباشر" بقيادة تنظيم فتح وعناصر حماس والجهاد، وربما قيادات الأمن الفلسطينية، وتكثيف استخدام اساليب الاستخبارات والرد العنيف ضد أى "عملية كبيرة" فلسطينية، ونشر الدبابات والمروحيات للرد المباشر والازعاج وقد تم تنفيذ كافة تلك الخطوات - وأكثر منها - بالفعل خلال شهور الانتفاضة.

خلال عملية التنفيذ كانت هناك بعض المؤشرات الخاصة بالحدود (السياسية) لاستخدام القوة ضد الفلسطينيين، على نحو اشار الى أن نفوذ السياسيين - خاصة ايهود باراك - فى عملية صنع القرار لم يتقلص تماما، بافتراض أنهم كانوا راغبين فى تقييد مستوى عنف الجيش ضد الفلسطينيين، خاصة فيما يتصل ببعض الضربات الحساسة، التى يمكن أن تؤدى الى انهيار هيكل السلطة الفلسطينية، وأجهزتها الأمنية والمرافق المدنية والأعلامية لها فى غزة فى ٢٠ نوفمبر اثر انفجار قنبلة أمام أتوبيس للمستوطنين فى القطاع، وهى الواقعة التى اعتبرها المجلس الوزارى الأمنى المصغر "اعتداء خطيرا ذا طابع استراتيجى" فعلى الرغم من القصف قد استمر لأربع ساعات تقريبا، أطلقت خلالها الصواريخ بمعدل صاروخ كل دقيقة، لم يسقط سوى شهيد واحد، ويرجع جزء من ذلك لتحسب السلطة الوطنية لهذه الاحتمالات، كما أن عدد الجرحى كان كثيرا، لكن تبعا لكافة المصادر كانت هناك أيضا "تحذيرات مسبقة" من جانب اسرائيل، تكررت فى كثير من الحالات بأساليب مختلفة، كما لم يتم المساس بقيادات عليا فى الأمن الوقائى وتنظيم فتح وجهت لها اتهامات بالضلوع فى أعمال العنف من جانب اسرائيل، ولم تتخذ اجراءات متجاوزة ضد الرئيس الفلسطينى، وان كان قد تم التهديد.

لكن رغم ذلك، كان هامش التقييد الذاتى محدود للغاية، ويكاد يكون مقتصرا على مايتصل بتماسك السلطة الفلسطينية، واثارة احتمالات "الحرب"، بل أن بعض الخطوات التى تم اعتمادها، أو السماح بها، كانت تحمل فى حد ذاتها احتمالات واسعة لحدوث شطط أو تجاوز فى التطبيق بمستوى لايمكن السيطرة عليه، خاصة مايتصل بما يلى:

أ - قواعد الاشتباك التى تم تحديدها للجنود بشأن اطلاق النار على المتظاهرين، فعلى الرغم مما يثار من جانب اسرائيل حول أنها كانت محددة، الا أنها كانت تقديرية تماما، بل وغير مدروسة قياسا على عصبية الجنود فى ظل أجواء الاشتباكات القريبة، كما أنها تغيرت مرارا مما أدى الى ارتباكات شديدة، ونتج عن كل ذلك سقوط أعداد هائلة من الشهداء الفلسطينيين، وأعمال اجرامية كحالة الطفل "محمد الدرة" وتبعا لمعظم التقارير الدولية التى فحصت حالات اطلاق النار، كانت حوالى ٧٥٪ تقريبا منها - تبعا لقواعد الاشتباك الاسرائيلية ذاتها - غير ضرورية.

ب - السماح للمستوطنين، المتطرفين بطبيعتهم - بحرية حركة واسعة فى مهاجمة الفلسطينيين واطلاق النار، رغم وجود خبرات محددة قام فيها هؤلاء بارتكاب مذابح وأعمال قتل دون أى ضابط أو وازع. وتبعا لتقارير اعلامية عديدة، أدت انتفاضة الأقصى وسياسة الحكومة الاسرائيلية بشأن وضع المستوطنين فى اطارها الى اثارة حالة من الهستيريا فى أوساطهم، ترافقت مع تدريبات مكثفة على السلاح استعدادا "للحرب" ضد الفلسطينيين، ووضحت هذه الحالة فى سلوكياتهم التالية التى أثارت انتقادات واسعة داخل قطاعات مختلفة فى اسرائيل ذاتها، الا أن اللعبة السياسية لم تسمح حتى النهاية بتقييدهم.

وهكذا، اقتصرت حدود استخدام القوة من جانب اسرائيل على عدم اللجوء لما سمى "الحل العسكرى" الذى يطرح احتمالات تفجر حرب فلسطينية - اسرائيلية ،، ويهدد وجود اسرائيل فى المنطقة، اضافة الى القيود الذاتية التى فرضت على استهداف هيكل ورموز السلطة الفلسطينية، على نحو يثير احتمالات مشابهة، وفيما عدا ذلك كان السلوك العسكرى الاسرائيلى يتسم بالعنف الشديد، المستند على أفق عسكرى ضيق هدد بإفشال الاستراتيجية ذاتها بالضغط على السلطة الفلسطينية الى درجة طرحت احتمالات حادة للجوئها الى القتال فى بعض الأحيان، وقد أدت تداعيات مجمل عملية ادارة اسرائيل لمواجهة الانتفاضة، والتجاذبات التى تمت بشأنها داخل المجلس الوزارى الأمنى المصغر إلى التعجيل بانفجار الأزمة السياسية الراهنة فى اسرائيل.

فى النهاية، كانت المشكلة المزمنة التى واجهت الطرفين خلال شهور الانتفاضة هى كيفية تحقيق أهدافه تجاه الطرف الاخر، دون أن يؤدى ذلك الى خروج المواجهات عن نطاق السيطرة، فى اتجاه الانزلاق نحو حالة حرب تسبب خسائر

قائمة على الجانبين ، ولعدة شهور تمكن الطرفان من إدارة تلك العملية المحكومة المعقدة، رغم اقترابها أحيانا من حافة الهاوية، فرغم كل ما أوضحته تطورات انتفاضة الأقصى، وسلوك اسرائيل تجاهها، من أن ثقافة العنف لاتزال قائمة رسميا، ومستشرية فى المنطقة، تظل الدلالة الأساسية لوجود حدود متفاوتة بشدة لاستخدام القوة بين الطرفين هى أنهما قد أدارا صدامها الدموى فى اطار أنه "لعبة بقاء" وليس "معركة موت".

---

**المراجع :**

١- هنرى كيسنجر ، خمسة دروس ضرورية لاعادة السلام الى مساره، الشرق الأوسط ، ٢٠٠٠/١١/٢٦ .

2- The military Balance, IIss, 1998 -1999

٣- تم الاعتماد على المصدر السابق فى البيانات الكمية الخاصة بقوات الأمن الفلسطينية وأفرعها فى الأساس

٤- كان هذا الشعار عنوانا لكثير من المقالات والتحليلات التى تطالب بمنح الجيش دورا مطلقا فى ادارة العمليات فى الصحف الاسرائيلية خلال الفترة السابقة.

٥- تصريحات رئيس الأركان الاسرائيلى فى:جيش الاحتلال يتوعد بالتصعيد الى أن يطلب الفلسطينيون وقف اطلاق النار، القدس ، ٢٠٠٠/١١/٢٠ .






## د. عصمت عبد المجيد

### الأمين العام لجامعة الدول العربية

# «الانتفاضة الفلسطينية كشفت الوجه العنصرى البغيض لإسرائيل»



**إعداد: سوسن حسين**

د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية .. رجل الدبلوماسية المصرية وأحد رموزها الشامخة. عاصر عن قرب الأحداث الكبرى التى شهدها العالم العربى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان واحدا من أهم أبطال الدور المصرى فى إعادة صياغة تاريخ المنطقة العربية.

* انخرط فى السلك الدبلوماسى المصرى منذ بداية حياته العملية، وتدرج فى مناصبه المختلفة، وكانت له بصمات واضحة فى جميع هذه المراحل.

حصل على الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة باريس عام ١٩٥١، ورأس العديد من اللجان القانونية داخل مصر وخارجها. وشارك فى صياغة الاتفاقيات التى أبرمت بين مصر والمملكة المتحدة حول انسحاب القوات البريطانية والاتفاقيات بين مصر وفرنسا حول المطالبات، وذلك فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٧.

* عين سفيرا ومندوبا دائما لمصر لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧٥، واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٨٣، ثم تولى مسئولية وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٤، وتم اختياره أمينا عاما لجامعة الدول العربية عام ١٩٩١. ومن أهم الإنجازات التى تحققت فى ظل رئاسته إنشاء أول ادارة تعنى بحقوق الإنسان عام ١٩٩٧، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨، والانعقاد الدورى للقمة العربية فى مارس من كل عام. كما تذكر أيضا الجهود التى بذلها الأمين العام ودوره فى قبول كل من الولايات المتحدة وبريطانيا محاكمة الليبيين المشتبه فيهما فى قضية (لوكيربى) فى دولة ثالثة محايدة.

* حصل د. عصمت عبد المجيد على وسام الجمهورية من الدرجة الأولى من جمهورية مصر العربية، كما حصل على العديد من الجوائز والأوسمة الرفيعة من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا واليونان ويوغوسلافيا والدانمارك وكولومبيا والمكسيك، ومنحته كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والسياسية ببلجيكا الدكتوراه الفخرية عام ١٩٩٨.

من أهم مؤلفاته كتاب "زمن الانكسار والانتصار" الذى يعد عملا بالغ الأهمية، وتغطية أمينة لنصف قرن من الأحداث المصيرية التى شهدها العالم العربى.

● سوسن حسين : ثمة تحليلات ترى أن الظرف التاريخي الذي تأسست فيه جامعة الدول العربية لم يعد له وجود ، وأن ذلك يفسر الدور الغائب او الضعيف للجامعة في صناعة المستقبل العربي ، فما تعليقكم ؟ وهل أن الأوان لإحداث تغيير – طال عنه الحديث – في ميثاق جامعة الدول العربية ؟

●● د. عصمت عبد المجيد : بداية يهمني أن أوضح ان جامعة الدول العربية منذ نشأتها في الثاني والعشرين من مارس ١٩٤٥ وحتي يومنا هذا وهي تحرص على توطيد العلاقات العربية وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وأمالها ، وهي في تحركها هذا تستند على ميثاق جامعة الدول العربية الذي استهل ديباجته بالتأكيد على تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط القوية التي تربط بين الدول العربية ، ولقد ظلت الجامعة صامدة رمزا لوحدة الامة العربية التي تمتد من الخليج الى المحيط في تلاحم جغرافي متصل ، ولغة واحدة ، وثقافة وحضارة متجانسة ممتدة الجذور ، والجامعة العربية تعد من اقدم المنظمات الاقليمية التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية ، وفضلا عن كونها منظمة إقليمية، فهي تعد منظمة قومية أيضا فريدة من نوعها تنظر في مصالح وشؤون امة عربية واحدة تجمعها عوامل التقارب والتكامل أكثر من عوامل الاختلاف والتباعد، الأمر الذى يؤكد ان الجامعة يمكن أن تنسج رأيا واحدا وموقفا واحدا وسياسة واحدة .

ولاشك أن الظروف التاريخية التي تأسست فيها الجامعة قد تغيرت الى حد بعيد عن ظروفنا الحالية .. وما أود التأكيد عليه هو أن جامعة الدول العربية هي جامعة للدول وليست جامعة للشعوب ، وفي هذا الاطار فإن مهمة الجامعة هي العمل على تنفيذ إرادات الدول اعضاء الجامعة التي إن أرادت أن تقوى من دور الجامعة، فذلك منوط بالدول أعضاء الجامعة والعكس صحيح، إ ذن الجامعة العربية هي انعكاس صادق وأمين لإرادات الدول العربية ، والامين العام للجامعة لايملك عصا سحرية يستطيع من خلالها ان يحرك إرادات الدول وانما هو محكوم بمواد الميثاق ، ومع ذلك يجب ان نقر حقيقة هامة هي أن جامعة الدول العربية منذ قيامها، وهي تسعى الى إعلاء شأن التضامن العربي والدفاع عن قضايا الأمة العربية العادلة ، فضلا عن تنشيط العمل الاقتصادى والاجتماعي والثقافي ، بهدف تحقيق التكامل ، والتعامل التفضيلي المتبادل ، وتنسيق سياسات الدول الاعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والعلمية والصحية والبيئية، وفي هذا الاطار فإنني أؤكد على أنه لو لم تكن هناك جامعة عربية لطالبت بضرورة وجودها لأنها الرابطة القومية التي تجمع العرب من المحيط الى الخليج ، وقد ساهمت في مسيرتها الطويلة في استقلال العديد من الدول العربية وكانت منبرا قويا ضد الاستعمار ، كما حافظت على الهوية العربية التي تعد السياج الواقي للأمن الثقافي العربي .

وهكذا نرى أن الجامعة العربية وفي حدود ماهو متاح لها في إطار، مبادئ وأهداف ميثاقها تدافع عن المصالح العليا للامة العربية ، وتناصر قضاياها العادلة، وترسيخ هويتها القومية، وتؤكد على الدور الذي ساهمت به الامـــــة العربية في الحضارة الانسانية المعاصرة ، أما عن الحديث عن إحداث تغيير في الميثاق الحالي ، فإنني من الناحيةالعملية لا أميل الى إحداث تغيير فى الميثاق الحالي لأن ذلك يدخلنا في تعقيدات فنية نحن في غنى عنها وإنما ما أنادى به وادافع عنه هو إحداث تعديل فى مواد الميثاق باضافة ملاحق للميثاق الحالي تقوى من دعائمه وتزيد من فعالية الدور القومي المنوط بالجامعة العربية .

وأود أن أشير الى الجهود الكثيرة التي بذلت من اجل تعديل ميثاق جامعة الدول العربية حيث طالبت خمسة مؤتمرات للقمة العربية بتعديل ميثاق الجامعة خاصة وأن تعديل الميثاق يجد أسسه القانونية في نص المادة ١٩ التي تنص على أنه : "يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى وجه الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولانشاء محكمة عدل عربية" .. وأنني أرى ان الظروف والمتغيرات الدولية التي تدور من حولنا تستدعي تفعيل دور الجامعة في ظل المتغيرات التي تدور من حولنا، والنظر فى إحداث تعديل فى بعض مواد الميثاق وخاصة تلك المتعلقة بنظام التصويت .

ولقد أقرت قمة القاهرة غير العادية التي دعا اليها فخامة الرئيس حسني مبارك يومي ٢١ ، ٢٢ اكتوبر الماضي ، إضافة ملحق لميثاق الجامعة العربية بشأن الانعقاد الدوري المنتظم للقمة، وهذا يعد انجازا تاريخيا، فلأول مرة بعد اكثر من نصف قرن يتقرر أن تعقد القمة سنويا ، ولاشك ان هذا الانجاز يتماشى مع ماهو معمول به في المنظمات الدولية الاقليمية ، فمنظمة المؤتمر الاسلامي تنعقد القمة فيها كل ٣ سنوات ، ومنظمة الوحدة الافريقية تجتمع قمتها دوريـــا كل سنة، وهذا الانعقاد يفتح المجال واسعا لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية لمناقشة كافة قضايا الوطن العربي بشفافية ووضوح في اجتماعاتهم التي تقرر أن تعقد في شهر مارس من كل عام ، وأن تعقد القمة في مقر جامعة الدول العربية، إلا إذا قررت الدولة التي عليهـــا الدور .

حسب الترتيب الأبجدي أن تستضيف القمة على أرضها وهذا ماحدث بالنسبة لاستضافة الأردن للقمة القادمة في شهر

مارس عام ٢٠٠١ . قد بادرتا بايداع وثائق تصديق حكومتيهما على ملحق

ويسعدني أن اعلن أن الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان قد بادرتا بايداع وثائق تصديقها .
الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية ، وأمل أن تسارع باقي الدول العربية بإيداع وثائق تصديقها .

وفي رأيي ان هذا الانجاز الكبير يلبي ما كان ينادي به الرأي العام العربي ، وما تفرضه ضرورات العصر من حتمية التقاء القادة العرب للبحث والتشاور في القضايا التي تهم أمتنا العربية وحل ماقد ينشأ من خلافات بين الدول العربية بصفة دورية الأمر الذي يتيح للجامعة العربية أن تسهم في صناعة المستقبل العربي .

**● هناك من يرون أن ضعف دور الجامعة ، يكمن في طريقة اتخاذ القرار داخل مجلس الجامعة ، حيث لا إلزام إلا للقرار الذي يتخذه المجلس بالإجماع ، بينما قرار الأغلبية لايكون ملزما للأقلية التي لم توافق عليه ، فما وجهة نظركم ؟**

●● أن ميثاق الجامعة حينما وضع في عام ١٩٤٥ كانت الدول العربية المستقلة آنذاك سبع دول عربية فقط ، ولهذا جاء نص الإجماع على قرارات الجامعة، استجابة لطلب لبنان الذي كان الدولة الوحيدة التي أصرت على ضرورة الاجماع على القرارات التي يتخذها مجلس الجامعة نظرا لظروف لبنان ووضعه الطائفي ، ومن هنا جاء نص المادة السابعة من الميثاق التي تنص على ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأغلبية يكون ملزماً لمن يقبله ، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

ومن ذلك التاريخ ظل نظام التصويت في جامعة الدول العربية قائما على قاعدة الاجماع ، ولقد بذلت محاولات لتعديل هذا النظام ، ونجحت الدول العربية في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، والتي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٥٠/٤/١٣ على الأخذ بقاعدة أكثرية الثلثين، وذلك عندما نصت في مادتها السادسة ، على أن ما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة ، ونشير في هذا الصدد الى رأي لجنة خبراء تعديل ميثاق جامعة الدول العربية في اجتماعها الذي عقدته في الفترة من يناير - فبراير ١٩٧٥ وماستقر عليه الرأي من ضرورة تعديل أسلوب التصويت الى الأخذ بقاعدة الثلثين الملزمة للجميع مع الأخذ بالاغلبية العادية في المسائل الادارية والإجرائية ، والاخذ بقاعدة الاجماع في بعض الحالات مثل فصل احدى الدول الاعضاء ، واستمرت الجهود تتواصل حتى استقر الرأي في القمة العربية الأخيرة على الاخذ بقاعدة "توافق الآراء" لمجلس الجامعة على مستوى القمة .

**● رغم أن فكرة تأسيس محكمة العدل العربية كانت مطروحة منذ المحادثات الأولى لتأسيس الجامعة ، الا ان هذه الفكرة مازالت بعيدة عن حيز التنفيذ ، مما يجعل البحث عن حلول للنزاعات العربية - العربية يجرى خارج جامعة الدول العربية ويتجه الى المؤسسات الاقليمية او الدولية. ماهي رؤيتكم لكيفية تأسيس محكمة العدل العربية ؟**

●● إن تجربة العمل العربي المشترك تستلزم ضرورة وجود جهاز قضائي في الجامعة العربية مهمته النظر في النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء وتمثل محكمة العدل العربية هذا النظام القضائي الذي من خلاله يتم معالجة النزاعات التي قد تنشأ بين أية دولة عربية وأخرى بالطرق والوسائل السلمية ، ولقد نادى الآباء المؤسسون لجامعة الدول العربية بضرورة العمل على إقامتها منذ خمسة وخمسين عاما، وتم النص عليها في صلب المادة ١٩ من ميثاق الجامعة العربية ،لتكون بمثابة الأداة القضائية لحل الأزمات والخلافات ، وفي هذا الإطار ومنذ ان توليت مهام منصبي كأمين عام للجامعة العربية في ١٩٩١/٥/١٥ كان التأكيد المستمر على ضرورة انشاء محكمة العدل العربية واقرار نظامها الاساسي الامر الذي سيهيئ الأجواء المناسبة للمساهمة في العمل على فض النزاعات بالطرق والوسائل السلمية ، والعمل على إعادة جو الصفاء بين الدول العربية .

لقد أكد البيان الختامي للقمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى شهر يونيو من عام ١٩٩٦ الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء محكمة العدل العربية، وكذا انشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها بين الدول العربية ، وعلى ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي، باعتبار أن هذه الاليات تسهم في تنشيط وتعزيز دور جامعة الدول العربية .

ولا شك ان هناك محاولات كثيرة بذلت لإقامة هذه المحكمة منذ الخمسينات وحتى اليوم إلا أن المحكمة لم تر النور حتى الآن

رغم أن فريقا من الخبراء المختصين في الأمانة العامة والدول العربية قد انتهى من إعداد النظام الاساسي للمحكمة مبينا طريقة اللجوء الذى اتفق أن يكون اختياريا وبموافقة الاطراف المعنية ، إلا أنه يبدو أن الظروف العربية غير مهياة لاقرار هذا النظام ، وأملي كبير بأن يتم خلال الاجتماع القادم للقمة الذي سيعقد في الأردن فى شهر مارس من عام ٢٠٠١ ، الموافقة على إنشاء محكمة العدل العربية خاصة وأن اللجوء إليها اختياري، بمعنى أنه لا إجبار على الدول العربية للجوء الى المحكمة والقبول بحكمها إلا بمحض إرادتها وباتفاقها مع الدولة الاخرى ، وفي يقيني أن مثل هذه الآلية القضائية لو كانت موجودة لأسهمت في معالجة الكثير من النزاعات والخلافات التي مازالت قائمة حتى اليوم .

**● يبدو وضع الأمين العام للجامعة شائكا ، فهو ليس سلطة فوق رؤساء الدول ، وهو في الوقت ذاته ليس ممثلا عن الشعوب العربية ولا متحدثا باسمها ويبدو عمله كما لو كان وظيفة إجرائية او إدارية او تنسيقية . في حين أن الرأي العام العربي يحاسب الأمين العام كما لو كان هذا الأمين صاحب صلاحيات وسلطات واختصاصات تسمح له بالتجاوب مع رغبات الشعوب خاصة في لحظات الغضب والفوران الجماهيري .**

من خبرتكم كيف ترون الفرص المتاحة والقيود المفروضة على الكيفية التي يؤدي بها الأمين العام دوره في قيادة جامعة الدول العربية ؟ وفي ضوء ذلك .. هل هناك حاجة لتطوير الأمانة العامة للجامعة ؟

●● في الواقع هذا سؤال مهم ويجب أن يتعرف الرأي العام على ماهية وظيفة الأمين العام كما حددها ميثاق جامعة الدول العربية، وأن تقارن بين تلك الوظيفة ووظيفة الامين العام للامم المتحدة .. فلقد نصت المادة ١٢ من الميثاق على أن "يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام ، وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ، ويعين مجلس الجامعة الأمين العام بأغلبية ثلثي دول الجامعة ، ثم جاءت المادة ١٣ من الميثاق لتنص على "يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس ، في حين أن المادة ٩٧ من ميثاق الامم المتحدة حددت وظيفة الامين العام بانه "الموظف الإداري الأكبر في الهيئة"، وفي المادة ٩٨ وسعت من اختصاصاته بأن "الأمين العام يتولى أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ويقوم بالوظائف الاخرى التي تكلها إليه هذه الفروع"، ويعد الامين العام تقريرا سنويا للجمعية العامة بأعمال الهيئة ، وفي المادة ٩٩ أفرد ميثاق الامم المحدة للأمين العام دورا سياسيا ، إذ نصت على "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن الى أية مسألة يرى أنها قـد تهدد حفظ السلام والأمن الدوليين" في حين أن المادة ١٣ من ميثاق الجامعة العربية أوكلت للامين العام مهمة اعداد مشروع ميزانية الجامعة وعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنه مالية ، ولقد استشعر قادة امتنا العربية في اجتماع قمتهم غير العادي يومي ٢١ ، ٢٢/١٠/٢٠٠٠ أهمية هذا الموضوع فجاء في نص المادة الثالثة من ملحق الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية ما يلي : "ينعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة في السنة في شهر مارس/آذار ، وله عند الضرورة أو بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومي الذي عقد دورات غير عادية إذا تقدمت إحدى الدول الاعضاء أو الأمين العام بطلب ذلك ووافق على عقدها ثلث الدول الاعضاء".

ويستفاد من نص هذه المادة التى جاءت مشابهة لنص المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة تمكين الامين العام للجامعة من طلب عقد دورة غير عاديه لمجلس الجامعة على مستوى القمة عند بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومي العربي ، وإن كانت قد وضعت شرط موافقة ثلث الدول الأعضاء على عقدها ، ولاشك أن ذلك يعد تطورا مهما في اختصاصات الامين العام .

**● في التحولات الجارية ، إقليميا ودوليا ، تشيع قائمة جديدة من القضايا الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، حرية التجارة ، العولمة ، في ظل هذه التطورات كيف تنظر الجامعة لمستقبل العالم العربي في العقود القليلة القادمة ؟ وهل ترى هناك ضرورة لإعادة تجربة المجالس الاقليمية مثل مجلس التعاون العربي ، والاتحاد المغاربي ؟**

●● الشئ المؤكد ان الامة العربية لن تكون على هامش التطورات الجارية في عالم اليوم لأنها أمة تملك من الإمكانات الاقتصادية والبشرية والحضارية ما يمكنها أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في هذه التطورات ، فالأمة العربيـــة زاخرة ومليئة، ويكفي أن أقول اننا نملك لغة واحدة وحضارة تليدة ، وقيما ثابتة وعقيدة واحدة ، وامتنا من المحيط الى الخليج لاتوجد فواصل بينها . وذلك بعكس دول أوروبا التي توحدت .. إذن عوامل قوتنا تكمن في توحدنا وتضامننا ونؤكد اننا نستطيع ان نؤثر ونتاثر بالتطورات الجديدة وان نتعامل معها .. وأكرر نتعامل لا أن نواجه مجموعة التحولات الجارية بوعي وإدراك ، من هنا وفي اطار هذه التحولات ، وفي مجال حقوق الانسان ، كان قراري بإنشاء إدارة لحقوق الانسان عام ١٩٩٣ تكون مهمتها العناية بمتابعة

شئون حقوق الإنسان على المستوى الدولي والاقليمي والعربي . وعلى الصعيد الاقتصادي وفي مجال حرية التجارة والعولمة دعوت في ١٩٩٥/١/٩ الى انشاء تجمع اقتصادي عربي اسميته أفتا عربية AFTA وكان قرار القمة العربية غير العادي في الفترة من ٢١-١٩٩٦/٦/٢٣ بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية تأكيدا على أهمية اقامة هذا التجمع الهام، وكان أن تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على اقامتها ، وعلى مدى خمس دورات متتالية شارك فيها القطاع الخاص مع الاجهزة الحكومية في الدول العربية على مناقشة اقامة هذه المنطقة التي وبتصميم من دولنا العربية وجدت طريقها الى النور في ١٩٩٨/١/١ واعتمدت بنودها بتخفيض جمركي مقداره ١٠٪ على السلع ذات المنشأ العربي ، وهكذا بحلول عام ٢٠٠١ يبلغ التخفيض الجمركي ٤٠٪ على السلع ذات المنشأ العربي وبحلول عام ٢٠٠٧ تكون هذه السلع معفاة ونكون قد قطعنا مرحلة مهمة وتهيئا لدخول مرحلة التكامل الاقتصادي ، وفي هذا الإطار أود أن أشير الى أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى روعي فيها تحقيق الانسجام والتوافق بين المصلحة القطرية لكل دولة عربية والمصلحة القومية ، ولاشك أن هذه المنطقة ستكون النواة للسوق العربية المشتركة .

من هنا كان إيماني ومايزال بقدرات وامكانات أمتنا العربية بالتعامل مع التحولات الجارية إقليميا ودوليا بالمزيد من التماسك والإصرار وليس الإحباط واليأس والنظرة السطحية للأمور وهنا أقول أن القوة العربية هي العامل الأقوى في تنسيق هذا السياق .

ولاشك أن نظرتنا لمستقبل العالم العربي تتطلب منا أن نقيم فيما بيننا حوارا عربيا عربيا ... حوار فى العمق قوامه المصارحة والمكاشفة ، ويهدف اجراء مراجعة شاملة لمصادر الضعف والخلل فى الجسم العربي وذلك بغية الخروج من المأزق الراهن والذى ما زالت تداعيات أزمة الخليج تهيمن عليه ، ووضع أجندة عمل نحدد فيها بدقة أسلوب العمل العربى المشترك القائم على التنسيق والتفاعل مع مستجدات العصر ، والاستفادة من التطور التكنولوجى الهائل الذى صار سمة هذا العصر .

أما عن إعادة تجربة المجالس الاقليمية مثل الاتحاد المغاربي .. فالمؤكد أن اتحاد دول المغرب العربي مايزال قائما، ولكن نظرا لظروف تمر بها بعض دوله، جمدت من فاعلية عمل الاتحاد وأمل أن يتم التغلب عليها في القريب العاجل ، ومن جانبنا فإننا نرى في تجربة المجالس الاقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد دول المغرب العربى، رافدا مهما للجامعة العربية ، نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية فى مادته التاسعة حين أكد علـــى أنه "لدول الجامعة العربية الراغبة فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغـــراض "، وهذه الاتحادات والمجالس تعد جزءا من الجهد العربى المتواصل لتعزيز الموقف العربى وزيادة فاعلية جامعة الدول العربية التى تحرص على أن تكون هذه التجمعات رافدا مهما من روافد العمل العربى المشترك يسهم فى تقريب الدول العربية من بعضها البعض ، الأمر الذى يزيـــد من عوامل التكامل والتضامن بين هذه الدول ويعزز من مسيرتها بشكل حقيقي وملموس .

**● بعد ثلاث سنوات من تأسيس الجامعة ، قامت إسرائيل ، وبدأ مع وجودها واحد من أكبر وأعمق الصراعات الدولية ، فعمر الجامعة هو – تقريبا من عمر اسرائيل ، كيف تقيمون بشكل عام دور الجامعة في إدارة الصراع مع اسرائيل وكذلك في إدارة التسوية ؟ خاصة وأن الانطباع السائد هو غياب الدور الحاسم للجامعة؟**

●● دعني اختلف تماما مع الانطباع السائد الذي يصف دور الجامعة العربية في الصراع بين إسرائيل بأنه الدور الغائب وحتى أضع القارئ في الإطار الحقيقي للأحداث لعلنا جميعا نذكر ان قيام الجامعة العربية جاء قبل قيام إسرائيل بسنتين، وإذا مانظرنا الى بروتوكول الاسكندرية الموقع في ١٩٤٤/١٠/٧ والذي على أساسه تم اقرار ميثاق الجامعة الحالى ، نجد أنه أفرد قرارا خاصا بفلسطين جاء فيه : ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لايمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي ، كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية ، والمحافظة على الاراضي العربية ، والوصول الى استقلال فلسطين ، هي من حقوق العرب التي تكون المبادرة الى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ، ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار ، وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة ، وصون حقوقهم العادلة ، أما ميثاق الجامعة الذي تمت الموافقة عليه في ١٩٤٥/٣/٢٢ فقد أفرد ملحقا خاصا بفلسطين أكد فيه على أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله، ثم كان قرار مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٧٦/٩/٩ بالاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في جامعة الدول العربية ، وعندما اجتمعت اول قمة عربية في انشاص عام ١٩٤٦ بعد صدور ميثاق الجامعة العربية في ١٩٤٥/٣/٢٢، كان من أولى القضايا التى أولتها القمة الاهتمام هى القضية الفلسطينية التي ظلت ومازالت بندا دائما على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية منذ احتلال إسرائيل لها عام ١٩٤٨ ، وهكذا نرى أن القضية الفلسطينية تشكل لب وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي، كما اكدت الجامعة

العربية وقوفها الحازم الى جانب الشعب العربي الفلسطيني وسلطته الوطنية ومساندتها القوية لمطالبه العادلة في استعادة أرضه وممارسة حقه في تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة على ارضه بعاصمتها القدس الشريف ، ولقد اعلنت في اول خطاب رسمي لي بمناسبة تسلمي مهام منصبي كأمين عام لجامعة الدول العربية في ١٥/٥/١٩٩١، "أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية العرب الأولى، فهي قضية مصير ووجود ولن يعرف العالم العربي الاستقرار والأمن إلا بعد إيجاد تسوية عادلة لها تستند الى مقررات الشرعية الدولية والعربية ، والى حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة حقوقه الوطنية الثابتة ، وقلت ان منظمة التحرير الفلسطينية طرحت مبادرة للسلام في نوفمبر ١٩٨٨ قبلها المجتمع الدولي وأمل أن يتم التعامل مع عناصر هذه المبادرة بطريقة بناءة تؤدى الى إعادة الحقوق المشروعة الى الشعب الفلسطيني مع توفير الامن والاستقرار لكافة دول وشعوب المنطقة ، وأعلنت أن الأمة العربية تبحث عن الأمن والسلام وهي لن تتردد في الإستجابة الى دعوة السلام طالما كانت صادقة ومخلصة وتستهدف تنفيذ مقررات الشرعية الدولية .

ولقد بدأ التنسيق العربي حول مفاوضات السلام على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة ٤٦ في اكتوبر عام ١٩٩١ ، وذلك بعد قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٠٩٢ الصادر في ١٢/٩/١٩٩١ والذي يعد أول قرار عربي يصدر عن مجلس الجامعة مرحبا بالجهود الدولية والاقليمية الرامية الى تحقيق السلام الشامل والعادل على اساس قرارات الشرعية الدولية ، كما قرر مجلس الجامعة في هذا القرار العمل على اجراء التنسيق بين الدول العربية المعنية بمسيرة السلام .. هذا القرار صادر عن الجامعة العربية وقبل مؤتمر مدريد للسلام بأكثر من خمسين يوما أكد على ضرورة التزام اسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام وما يترتب على ذلك من انسحاب اسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل ومن جنوب لبنان ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية .

ولقد أعلنت امتنا العربية في مؤتمر القمة العربي غير العادي في يونيو من عام ١٩٩٦ التزامها بالسلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي يستوجب التزاما مقابلا تؤكده اسرائيل بجدية وبدون مواربة وبما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ، ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة ، وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الارض مقابل السلام .

كما ساندت الجامعة الموقف الفلسطيني القائم على تمسكه بمرجعية عملية السلام والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعيـــة الدولية وبخاصة قرارات٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام ، كما اكد القادة العرب في قمة يونيو ١٩٩٦ والقمة الطارئة التي عقدت في اكتوبر الماضي في القاهرة على ان العرب متمسكون بالسلام كهدف وخيار استراتيجي ولكنهم اكدوا على أن تمسكهم بالسلام العادل والشامل لايعني مطلقا قبولهم بالسلام الناقص أو الأعرج كما تريده اسرائيل .

لقد خاض شعبنا العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، طوال ما يقرب من عشر سنوات ، معركة السلام بكل صدق واخلاص ، لعلها تحقق له آماله المشروعة في العيش بأمن وسلام فوق أرضه ، ولكن القيادات الاسرائيلية المتعاقبة والمختلفة أساءت فهم الموقف الفلسطيني ، وفسرت التوجه السلمي الصادق لقيادته الوطنية على أنه ضعف أوكلل من الكفاح ، يمكن استغلاله لفرض تسوية مجحفة تحقق أهداف إسرائيل من خلالها اطماعها التوسعية والعنصرية ، وتحرم الشعب الفلسطيني من استعادة كامل حقوقه المشروعة التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية ، استنادا الى فهم إسرائيل الخاطئ لحقيقة موقف الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ، راحت القيادات الاسرائيلية المتعاقبة ، منذ انطلاق عملية السلام ، تراوغ وتماطل في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها مع الجانب الفلسطيني بدءا من اتفاق اعلان المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وانتهاء باتفاق شرم الشيخ في اكتوبر ٢٠٠٠.

وهكذا ترى أن جامعة الدول العربية تقوم بأداء دورها القومي المنوط بها في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن الجامعة تقود عملية إدارة الصراع مع اسرائيل وبما يحقق أماني وطموحات الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

**● ماهو تقييمكم الشخصي لما آلت اليه الاوضاع في الأرض المحتلة والقدس ..وماهي من وجهة نظركم الدوافع الحقيقية التي دفعت اسرائيل لتفجير الموقف بهذا العنف، وفي هذا الوقت بالذات ؟ وهل ترى أن هناك أملا في أن تحترم إسرائيل في يوم من الأيام الشرعية الدولية في المدى القريب أو حتى المتوسط ؟**

●● إن الأوضاع في الأرض المحتلة والقدس دامية ومأساوية في آن واحد فإسرائيل مازالت تواجه انتفاضه الاقصى بشن حرب إبادة شاملة ضد الفلسطينيين فهي تقصف المدن الفلسطينية بالدبابات والأسلحة الرشاشة والمروحيات والقنابل ، وما تزال الحكومة الاسرائيلية تصعد من مواقفها العدوانية باستخدام أعنف الوسائل بما فيها القوة العسكرية لضرب الفلسطينيين

وتكسير عظامهم وتجويعهم بفرض الحصار على الضفة الغربية وغزة وتدمير البنية الأساسية . لقد كشفت الانتفاضة الفلسطينية عن الوجه العنصري البغيض لاسرائيل ومن حقيقة انها تخشى السلام وتتحصن بالأسلحة متصورة أنها بهذا الشكل تستطيع أن تفرض السلام الذي تريده وهو كما سبق أن أوضحت في أكثر من مناسبة سلام أعرج لايمكن أن يدوم .

لقد حمل بيان قمة القاهرة التاريخي في اكتوبر الماضي إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة الى أجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة ممارساتها واعتداءاتها وحصارها للشعب الفلسطيني الأمر الذي أدى الى اشتعال الانتفاضة الفلسطينية التي حاول باراك بكل أسلحته ومعداته الحربية الحديثه أن يقضي عليها ، فقضت الانتفاضة عليه واجبرته على تقديم استقالته ومطالبة باجراء انتخابات مبكرة .لقد أحدثت الانتفاضة ارتباكا واضحا داخل اسرائيل وبدأت الكتل والأحزاب الإسرائيلية تتبادل الاتهامات فيما حدث وكيف ولماذا ؟ هنا اقول ان باراك اخطأ في حساباتـــــــــه Calculation Mis، أخطأ حين رفع شعار "سلام الشجعان" ثم مالبث ان تراجع عنه ، وأخطأ حين توهم ان الرئيس عرفات في اجتماعات كامب ديفيد الثانية سيقبل بمقترحاته تجاه القدس ، ثم كان خطؤه الفادح حين حاول قمع الانتفاضة بالسلاح ، واخطأ اكثر حين سمح لسفاح صبرا وشاتيلا إرييل شارون باقتحام المسجد الاقصى يوم ٢٠٠٠/٩/٢٨ في حراسة قوامها ٣٠٠٠ جندي اسرائيلي وماقام به الاسرائيليون من اطلاق النار على الأطفال والمدنيين العزل من السلاح ، وأخطأ حين لم يستفد من تجربة شيمون بيريز في مجزرة قانا في ابريل من عام ١٩٩٦ حين استخدم السلاح ضد المدنيين اللبنانيين الأبرياء فسقط في انتخابات عام ١٩٩٦ أمام نتانياهو، واخطأ حين أدار معركته بعقلية الجنرال العسكري وليـــس بالسياســـــي البارع ، وفي تقديري أن الذي ينقذ إسرائيل من المأزق الذي وقعت فيه هو التزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، أما محاولاتها المراوغة والمماطلة في تنفيذ هذه القرارات وفي المقدمة منها مبدأ الأرض مقابل السلام ، فلن يجر ذلك عليها سوى المزيد من العنف ولعل إسرائيل تدرك مغزى هروبها من جنوب لبنان وخضوعها في النهاية بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ ، فالذى أجبرها على الهروب وليس الانسحاب من جنوب لبنان هو عنف المقاومة الوطنية اللبنانية .

وفي اعتقادي أن الدوافع التي دفعت اسرائيل الى تفجير الموقف بهذا العنف وفي هذا الوقت بالذات هو محاولة اسرائيل الهروب من السلام ومن الاتفاقات التي وقعتها حيث أنها غير مستعدة ان تواجه متطلبات السلام واستحقاقاته مستغلة في ذلك انشغال الولايات المتحدة الامريكية بانتخابات الرئاسة بها ، وما أدت اليه الى فراغ على الساحة الدولية ، ولكن باراك وشارون أخطأ في حساباتهم فهم لم يتوقعوا رد فعل الشعب الفلسطيني والعربي والاسلامي وان القدس تمثل خطا أحمر لاينبغي ولايجوز المساس به ، ولا يجوز التفريط فيه .

● هل ترى أن هناك بعض التقدم الايجابي في الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية ؟

●● لقد حققت قمة دول الاتحاد الاوروبي التي عقدت في مدينة نيس بجنوب فرنسا في ٢٠٠٠/١٢/٨ بعض التقدم الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية حيث طالبت القمة أسرائيل بالتخلي عن اقامة المستعمرات وتضمن اعلان القمة ست نقاط مهمة أكدت على أهمية استئناف مفاوضات السلام، والتنفيذ الفوري للاتفاقات الموقعة ، وطرح مبادرات ملموسة بشأن نبذ العنف ، ووقف الاستيطان من جانب اسرائيل وتحقيق اجراءات لبناء الثقة وبدء اعمال لجنة تقصي الحقائق .

ويبدو واضحا أن نقاط القمة الست في مجملها تحمل إسرائيل بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة مسئولية تدهور الأوضاع في المنطقة وليس أدل على ذلك من النص على التنفيذ الفوري للاتفاقات الموقعة ووقف الاستيطان من جانب إسرائيل.

يضاف الى ذلك تكليف القمة لفيدرين وزير خارجية فرنسا بزيارة فورية للمنطقة زار خلالها كل من القاهرة وغزة وتل ابيب حاملا رسالة من القمة تهدف الى وقف نزيف الدم الفلسطيني .

ولقد استقبلت السيد ميجيل موراتينوس مبعوث الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في مكتبي بالامانة العامة للجامعة العربية يوم ٢٠٠٠/١٢/٥ وأكدت له ضرورة تفعيل الدور الأوروبي في هذه المرحلة الحرجة حيث تشهد الأراضي المحتلة احداثا لم تر مثلها من قبل، الأمر الذي يتطلب من الاتحاد الأوروبي القيام بدور أكثر فاعلية وذلك حرصا على عملية السلام كما دعوت دول الاتحاد الأوروبي الى تبنى دور أكثر نشاطا فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط واتخاذ موقف حاسم من أجل إنهاء الاعتداءات الاسرائيلية الغاشمة والمستمرة ضد الشعب الفلسطيني .

وانني أؤكد أن الدور الأوروبي مهم والجانب العربي يقدر الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات المالية، وندرك أن هناك مشاكل وصعوبات أمام اتخاذ موقف سياسي قوي لكننا نريد للدور الأوروبي أن يكون أكثر نشاطا .

ولقد أبلغت فرنسا بوصفها رئيس الاتحاد الأوروبي حاليا خلال لقاء مع سفيرها بالقاهرة بالموقف العربي من التطورات في الأراضي الفلسطينية والموقف الأوروبي المطلوب في هذه المرحلة وشرحت مختلف الأوضاع المتدهورة من جميع النواحي في الأراضي الفلسطينية ، وضرورة توقـف الاتحاد الأوروبي عن سياسة المساواة بين الجاني والضحية التي يتبعها تجاه مايدور في الأراضي الفلسطينية.

إن الدور الأوروبي هام في هذه المرحلة والجانب العربي مطالب بتنسيق مواقفه لدفع الاتحاد الأوروبي الى القيام بدور أكثر انسجاما مع مصالحه السياسية في العالم العربي، ولابد لنا من العمل على حث الاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف حازم لما يجري على الساحة الفلسطينية من انتهاكات إسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني باعتباره مناقضا لاعلان برشلونه .

● **لقد طالبت ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعد زيارتها لاسرائيل والارض المحتلة طالبت بتشكيل قوة دولية لحماية الفلسطينيين وازالة المستوطنات من الاماكن المزدحمة بالسكان الفلسطينيين ، ولكننا لانجد أي صدى او استعداد لتنفيذ هذه المطالب .. ما العمل لكي يتحرك المجتمع الدولي في هذا الاتجاه ؟**

●● لقد أحدث تقرير السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية العليا لحقوق الانسان الصادر في ٢٠٠٠/١١/٢٧ بعد زيارتها المنطقة دويا كبيرا، وذلك لإدانته المباشرة والصريحة للغطرسة الإسرائيلية وعبرت في تقريرها عن الوضع غير المقبول الذي يعيشه المدنيون في الأراضي الفلسطينية بسبب الإفراط في استخدام القوة والذي سبب لها حسب التقرير صدمة وذهول وأوصت بارسال مراقبين دوليين لحماية المدنيين الفلسطينيين العزل ، كما اعربت عن صدمتها ايضا للحجم الذي وصل إليه توسيع المستوطنات ، وطالبت بتفكيك تلك المستوطنات التي تسبب الكثير من التوتر في المنطقة .

ولقد التقيت بالسيدة روبنسون في مكتبي بالقاهرة يوم ٢٠٠٠/١١/١٤ وأوضحت لها حجم العدوان الاسرائيلي البغيض على الفلسطينيين وما سببه من خسائر اقتصادية وبشرية ونفسيه ، وما أدى اليه من شهداء وضحايا ، ولاشك أن المفوضة السامية لحقوق الانسان وقد شهدت بنفسها حجم العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني ، كما تعرضت هي الأخرى لمحاولات الاعتداء عليها . فقد وضعت تقريرها بامانة وموضوعية وكان يجب على اعلامنا العربي أن يستفيد من هذا التقرير - مثلما استفاد من مشهد قتل الطفل محمد الدرة بأسلحة الغدر الإسرائيلية - وأن يتم نشره وتعميمه على كافة الدول التي تبدي تعاطفا مع إسرائيل وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة حتى تتضح الحقيقة وتظهر حقيقة إسرائيل العدوانية ، ولكن للاسف كان دور الإعلام العربي في بعض الدول العربية دون المأمول فيه ، ولم يستفد من هذا التقرير ومن بيان صدر متواكبا معه في نفس الوقت، وهو بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي صدر في ٢٠٠٠/١١/٢١ وأدان أعمال العنف الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين ، وأكد أن استعمال الاسلحة الحربية ضد المواطنين العزل لا يمكن السماح به ، وأن وجود المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة هو أمر مخالف لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وطالب بضرورة احترام إسرائيل لما نصت عليه اتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين الواقعين تحت الاحتلال .

هذا عن موقف الاعلام العربي ، أما عن التحرك العربي والإسلامي في الأمم المتحدة، فلقد أثمر بالتنسيق مع مجموعة دول عدم الانحياز عن صدور عدة قرارات دولية تدين إسرائيل وتؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة باغلبية كبيرة ستة قرارات تدين سياسات اسرائيل واعترضت اسرائيل والولايات المتحدة فقط على خمسة قرارات في حين عارضت اسرائيل وحدها القرار السادس المتعلق بالقدس

والذي اعتبر ضم القدس الشرقية من جانب إسرائيل باطلا وكأنه لم يكن ، ودعا القرار جميع الدول التي نقلت سفاراتها الى القدس للتراجع عن ذلك ، وطالبت أربعة قرارات اخرى بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وانسحاب إسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، كما طلبت الجمعية العامة في قرار سادس من اسرائيل الانسحاب من الجولان السوري المحتل عام ١٩٦٧ ، واعتبرت أن ضم إسرائيل للجولان عام ١٩٨١ أمر باطل وكأنه لم يكن وتبنت الجمعية العامة هذا القرار باغلبية ٩٩ صوتا مقابل صوتين لإسرائيل والولايات المتحدة وامتناع ٥٥ دولة عن التصويت .

لقد صدرت كل تلك القرارات بعد القمة العربية غير العادية يومي ٢١، ٢٠٠٠/١٠/٢٢ التي أثبتت للعالم بكل وضوح عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية وانتفاضة الأقصى المباركة . هذه القرارات ستكون أسانيد قوية للعمل على توفير الحماية الدولية للفلسطينيين ، ولتهيئة الطريق نحو تشكيل محكمة جنائية دولية متخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على غرار المحكمة التي شكلها مجلس الامن لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا ويوغسلافيا السابقة ، كما ستتم

ولاشك أننا مطالبون بتكثيف التحرك العربي من خلال الامم المتحدة اتصالات دبلوماسية وإقليمية من أجل تنفيذ تلك المطالب . ولاشك أننا مطالبون بتكثيف التحرك العربي من خلال الامم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الامن وبالتنسيق مـع منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز لتفعيل القرار الخاص بإيجاد آلية دولية لحماية الشعب الفلسطيني ، والعمل على إجبار إسرائيل على دفع التعويضات اللازمة عن الأضرار الجسيمة التي سببها العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني .

وبالتاكيد فإنه ليس من المتوقع أن تجاب هذه الموضوعات بسهولة ، ولكن علينا السعي والتحرك حتى لو لم يحالفنا النجاح ، فمثلا بالنسبة لقضية الحماية الدولية اذا قوبل الطلب العربي بالرفض من مجلس الأمن فإنه يمكننا أن نتجه الى الجمعية العامة ونطالب بتطبيق مبدأ الاتحاد من أجل السلام بمعنى أننا مطالبون بمحاصرة إسرائيل دبلوماسيا وسياسيا أمام الرأي العام والضمير العالمي وجعلها في موقف الدفاع عن النفس . وإنني أؤكد أن الوضع الآن بات ضد إسرائيل وصارت هي التي تسبح الآن ضد التيار .

إننا مطالبون بالتحرك على كافة الأصعدة لفضح الممارسات الاسرائيلية الوحشية أمام العالم ، وإزالة التلوث الدعائي الذي تلعبه إسرائيل، وبخاصة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية .

**● لقد استفادت اسرائيل من التأييد الامريكي غير المشروط وغير المسبوق ولكنها استفادت كذلك من ضعف الموقف العربي وعجزه عن اتخاذ قرارموحـد .. والآن وبعد ان تم عقد القمة العربية التي دعا إليها الرئيس المصري – هل ترى أن هناك أملا في الاستمرارية الفعلية للفعل العربي وليست المسطورة على الأوراق ؟ وهل سيتم تنفيذ القرارات التي اتخذت في هذه القمة ؟**

●● أعتقد أن اجابتي عن السؤال السابق توضح أن الموقف العربي ليس ضعيفا ، كما انه غير عاجز عن اتخاذ قرار موحد، المهم ان يحدث التخطيط الدقيق والتنسيق المستمر حتى نحقق غاياتنا وأهدافنا خاصة وأننا أصحاب حق ولسنا بمغتصبين أوعاجزين عن اتخاذ قرار موحد، ولأضرب لك مثلا بعد نكسة ٦٧ ظن العالم أجمع أن الأمة العربية جثة هامدة لاحراك فيها ثم ما لبث أن حطم التضامن العربي القوي بتآزر مصر وسورية والسعودية وكافة الدول العربية ملحمة اكتوبر العظيم عام ١٩٧٣ حين حطم اسطورة الجندى الإسرائيلي الذي لايقهر ، هذا مثال، ومثال آخر قضية طابا وهي عبارة عن كيلومتر واحد صار عليها نزاع بين مصر واسرائيل وتم الاحتكام فيه الى التحكيم الدولي وطوال اربع سنوات ١٩٨٥ – ١٩٨٩ استطاعت الدبلوماسية المصرية عن طريق اللجنة القومية العليا لطابا والتي تشرفت برئاستها تمكنا من انتزاع حقنا من اسرائيل ، وعندما سئل اسحق شامير وكان وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك لماذا التجأتم الى التحكيم رغم علمكم بأنكم ستخسرون القضية، أجاب : كنت اعتقد ان المصريين سيخطئون ولكنهم لم يخطئوا ، إذن نحن اصحاب حق ومهما طال الزمن فإن الحق لابد ان يعود لأصحابه ، المهم التخطيط السليم والتنفيذ الجيد .

أما عن الجزء الاخر من سؤالك المتعلق بالأمل في الاستمرارية للفعل العربي بعد صدور قرارات قمة القاهرة الأخيرة، فإنني أؤكد ان العرب جادون في تنفيذ وتفعيل قرارات القمة العربية، والدليل على ذلك ان سلطنة عمان وقبل ان تصدر قرارات القمة اتخذت قرارا باغلاق مكتبها في اسرائيل وكذا مكتب اسرائيل في مسقط ، وبعد صدور القرار اغلقت تونس مكتبها في تل ابيب وتم اغلاق مكتب اسرائيل في تونس وتلتها المغرب حيث تم اغلاق مكتب الاتصال الاسرائيلي في الرباط ومكتب الاتصال المغربي في تل أبيب كما قامت قطر باغلاق مكتب التمثيل الاسرائيلي في قطر ، كما قامت جمهورية مصر العربية باستدعاء السفير المصري من تل ابيب في رسالة واضحة ان مصر ومعها كل الامة العربية ترفض المجازر الوحشية وانتهاكات اسرائيل المستمرة وممارساتها العنصرية ضد ابناء الشعب الفلسطيني الأعزل ، لقد لاقى قرار الرئيس مبارك تجاوبا واشادة عربية من المحيط الى الخليج ، وعكس موجة من الغضب العارمة التي تجتاح ابناء الامة العربية ، وفي نفس الوقت قررت المملكة الاردنية الهاشمية عدم ارسال سفيرها الى اسرائيل احتجاجا على الممارسات الاسرائيلية .

إن هذه الوقفة العربية تعد رسالة قوية بان العرب يرفضون بشدة الجرائم الوحشية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني بالاراضي المحتلة ، فنحن مصممون على أن هذه السياسة التي تتبعها اسرائيل لايمكن ولا يصح أن تذهب بلا رد واضح ، وهذه الردود موجودة واخرى سوف تتبلور في المستقبل القريب . وكلما يتصاعد الموقف الإسرائيلي فسوف يتصاعد رد الفعل من جانبنا .

وفي إطار الموقف العربي الموحد عقد وزراء المال والاعلام العرب اجتماعاتهم في مقر الجامعة العربية الشهر الماضي من أجل دعم الانتفاضة وإنشاء آلية صندوقي الاقصى والانتفاضة التي نصت عليهما قرارات القمة الاخيرة . وبحث خطة التحرك

الاعلامي العربي لمخاطبة الرأي العام الدولي والتصدي للمزاعم الاسرائيلية عن الانتفاضة الفلسطينية والممارسات القمعية اللاإنسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتقديم الصورة الصحيحة لما يجرى من مقاومة مشروعة .

وقد اجتمعت لجنة المتابعة العربية المكلفة بمتابعة قرارات القمة العربية في دمشق في ٢٠٠٠/١٢/١٠ وناقشت موضوع التهديدات الاسرائيلية ضد لبنان وسورية ، ومدى التقدم الذي احرز في المساهمات والتبرعات العربية والدولية لصندوقي الأقصى والانتفاضة وقد بلغت مساهمات الدول العربية في الصندوقين ٦٩٣ مليون دولار و ١٠٠ مليون يورو من الدول الاوروبية و ١٢ مليون دولار من البنك الدولي اضافة الى تبرعات رجال أعمال عرب أعلنوا عنها في الاجتماع الذي حضره معي الرئيس ياسر عرفات بدار الاوبرا المصرية يوم ٢٠٠٠/١١/٢٢.

وقد اتخذت اللجنة عددا من القرارات التي تهدف الى العمل على سرعة وصول كافة أشكال الدعم الى أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

كما تقرر ان تعقد لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن القمة العربية ثالث اجتماع لها بالعاصمة التونسية في العاشر من يناير القادم برئاسة السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري باعتبار ان مصر الرئيس الحالي للقمة العربية ، وسيعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر في شهر فبراير ٢٠٠١ فى عمان وآخر في شهر مارس بالقاهرة.

● **إذا استمر الموقف الاسرائيلي المتعنت بدون تغيير .. فكيف ترون الحل .. وهل الخيار العسكري أمر وارد؟**

●● لقد اختارت أمتنا العربية السلام كهدف وخيار استراتيجي وأكدت عليه قمتا القاهرة الطارئتان عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ إيمانا منها أن الحروب لاتحل المشاكل بل تزيدها تعقيدا وما تؤدي اليه من تدمير لمقدرات الشعوب ، وما تهدره من ثروات ، وهناك مثل أردده دائما هو انه من السهولة بمكان إفشال أية مفاوضات ، ولكن الصعوبة الحقيقية هي في انجاح هذه المفاوضات ، واسرائيل بغطرستها وبعدوانها المسلح تتوهم انها قادرة على قمع ارادة الشعوب وهي لم تأخذ عظة لما حدث لها في جنوب لبنان ..لقد قامت باحتلال لبنان لمدة ٢٢ عاما ، ورفضت تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ ثم مالبثت تحت ضغط المقاومة اللبنانية القومية ان هربت، وأقول هروب وليس انسحابا نظرا للتكلفة العالية التي سببتها لها المقاومة اللبنانية ، هنا الموقف يتكرر ، هي تتوهم انها قادرة على فرض إرادتها على الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية، ولكن استمرار المقاومة لمدة اربعة اشهر كاملة لم تثن الشعب الفلسطيني وهو يواجه أحـــــدث الأسلحة عن الاستمرار في الكفاح لبلوغ غاياته في تحرير أرضه واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، مثال آخر الجزائر لقد ظلت الجمهورية الفرنسية الرابعة تنظر الى الجزائر على أنها جزء منها وضمنت هذا في دستورها ولكن قوة المقاومة الجزائرية اجبرت فرنسا على الاعتراف بالجزائر مستقلة ، إذن نحن امام مقاومة فلسطينية شجاعة لاحتلال اسرائيلي بغيض غير مشروع وطال الزمن أم قصر فالاحتلال مصيره الى زوال ، وكما تعلم فإن طبيعة تكوين اسرائيل طبيعة عسكرية تقيس الأمور بنظرة عسكرية لابنظره سياسية تماما كما في اسبرطة القديمه ، فماذا كانت النتيجة انهيار هذه القوة والفكر الذي كان وراءها .

● **ماهي الخطوات الإيجابية التي تمت حتى الآن لإقامة السوق العربية المشتركة؟ وهل تتناسب هذه الخطوات مع التوجهات العالمية للاندماج الاقليمي ؟ وهل الاتجاه لإقامة أسواق عربية مصغرة تضم الدول التي يمكن أن يتكامل اقتصادها كنواة للسوق العربية الكبرى .. هو الأسلوب الأفضل ؟**

●● أن التعاون والتكامل الاقتصادي العربي كان ولايزال هدفا عربيا استراتيجيا من أجل تحقيق التنمية العربية المستدامة ودفعها بمشاركة جماعية مستوحاة من القاعدة الاساسية التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ وقبل قرار روما الخاص بإنشاء السوق الأوربية - المشتركة، وإذا كانت السوق العربية قد نشأت بمقتضى القرار ١٧ الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٣ أغسطس ١٩٦٤ وطبقا لجدول زمني وضع على ٨ مراحل تنتهي في اول يوليو ١٩٧١ ثم كان القرار ٣٧٢ والصادر في ١٩ مايو ١٩٦٨ والذي نص على تقليص عدد الخطوات الى ست مراحل تنتهي في اول يناير ١٩٧٠ بهدف تحرير التجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية ، فإن تجربة تلك السوق العربية لم تأخذ في اعتبارها العمل على إحداث التوافق والانسجام بيــن المصلحة القطرية والمصالح القومية للامة العربية وتلك كانت من اكبر المشاكل التي حالت دون تحقيق الهدف المنشود من اقامة السوق العربية المشتركة ، فظلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حبرا على ورق وترتب على ذلك ان انخفض حجم التبادل التجاري بين دول السوق عام ١٩٨٩ الى ٧٨٨ مليون دولار ثم الى ٦٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ على الرغم من نمو التجارة الخارجية العربية بشكل عام .

أما الآن فإن المناخ أصبح مهيئا وملائما للبدء في إجراءات إنشاء السوق المشتركة في ضوء قرار القمة العربية التي انعقدت

بالقاهرة في شهر يونيو من عام ١٩٩٦ والقاضي بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية باتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مدى خمس دورات متتالية لمناقشة هذه المنطقة والبرنامج التنفيذي لها حتى تحقق بفضل من الله الموافقة على اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سبتمبر ١٩٩٧ وبدء تطبيقها، وكذا برنامجها التنفيذي اعتبارا من اول يناير ١٩٩٨ ، ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الثالث اعتبارا من ١/١/٢٠٠٠ بتخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي بنسبة ٣٠٪ وبحلول العام ٢٠٠١ يزاد التخفيض الجمركي على السلع ذات المنشأ العربي بنسبة ٤٠٪ وبحلول عـــام ٢٠٠٧ تكون كافة الحواجز الجمركية قد أزيلت بين الدول العربية وتتهيأ الظروف لأن تخطو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطواتها نحو إقامة السوق العربية المشتركة، وبذلك يكون قد توفر للتجربة التكاملية الاقتصادية العربية أقصى دعم سياسي لها بقرار مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ ، واكبر مجال لتنفيذ هذا القرار من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأؤكد ان بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ١/١/١٩٩٨ مثل اللبنة الأولى وحجر الاساس للتجمع الاقتصادي العربي الكبير وصولا الى السوق العربية المشتركة التي يتم من خلاله حشد امكانات وموارد هذه الأمة لخدمة أهدافها الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها .

لقد تعاملت الدول العربية مع هذا القرار بكل جدية ومسؤولية ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية عامها الثالث ، وبلغ عدد الدول العربية التي بدأت بالفعل في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خمس عشرة دولة عربية حتى الآن ، أصدرت توجيهاتها الى منافذها الجمركية بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا على السلع ذات المنشأ العربي ، وتمثل تجارة هذه الدول ما يقارب ٩٣٪ من اجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي ، وما يقارب ذات النسبة من التجارة العربية البينية ، وإني لعلى يقين بأن بقية الدول العربية في طريقها الى الانضمام لهذه المسيرة الموفقة بإذن الله ، ولقد قمت بتوجيه رسائل الى رؤساء حكومات هذه الدول أدعوهم فيها الى سرعة استكمال الاجراءات المتعلقة بانضمام دولهم الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك استنادا الى قرار مجلس الجامعة رقم ٥٦٥٢ بتاريخ ٣١/٣/١٩٩٧، وإنني إذ أؤكد أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لاتقف عند حدود حرية التجارة ، وانما ترتبط بما تحققه هذه الحرية من ديناميكية في الاستثمار والانتاج ، وبالتالي فإن نجاحاتها لاتقتصر على المكاسب في المجالات التجارية ، وانما تتعداها لتشمل توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطور التكنولوجي ، وبما ينعكس بصورة إيجابية على مستوى معيشة المواطن العربي ، وتوفير فرص العمل الكريم له وهو هدف تسعى اليه كل دولة عربية ، وعنده تتلاقى وتنسجم المصالح القطرية والقومية معا ، كما انعكست هذه الجدية في اجتماعات اللجان المكلفة بمتابعة تنفيذ المنطقة الحرة العربية (لجنة المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة)، وبالرغم من تعدد اجتماعات هذه اللجان وطول الفترة الزمنية المخصصة للاجتماعات فقد حرصت الدول العربية على المشاركة فيها جميعها ، ودارت مداولات هذه اللجان بالجدية والشفافية اللازمتين مما مكنها من حسم العديد من القضايا الهامة ، ومن اهمها موضوع الاستثناءات التي كانت تشكل عقبة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ولاشك اننا نشهد عصرا عالميا جديدا يتميز بنمو التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبرى وسيادة ظاهرة التحدي التكنولوجي وما يحدث على الصعيد العالمي يفرض تحديات كبيرة امام دولنا العربية ويدعونا لنكون اكثر تضامنا وتكاملا حتى نتمكن من التعامل من موقع القوة والتأثير معا مع عصر العولمة ومع التكتلات والتجمعات الدولية التي هي سمة هذا العصر ، وفي ظل أنظمة تحرير التجارة العالمية ، أدركت امتنا العربية اهمية التعامل مع هذه التطورات وبما يحافظ على المصالح الاقتصادية والتكنولوجية العربية العليا ويقلل من خسائر دولنا العربية. ولاشك أن التكامل الاقتصادي العربي اصبح ضرورة تحتمها الظروف الدولية والواقع العربي الذي يجب أن نسعى الى تطوير هياكله بما يسمح له بالاستفادة من المتغيرات الدولية التي تدور من حولنا ، ولعل ما تقوم به دولنا العربية من تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي وتصحيح مسار اقتصادياتها والاسراع بخطى النمو والتنمية يعد إحدى البدايات القوية لمواكبة تطورات الاقتصاد الدولي ووضع العالم العربي على خارطة الاقتصاد العالمي والدخول الى القرن الحادي والعشرين .

ولاشك ان اتجاه بعض الدول العربية الى اقامة مناطق تجارة عربية ثنائية فيما بين بعضها البعض بهدف ان يتكامل اقتصادها كنواة للسوق العربية الكبرى هو أسلوب مجد ونافع ويسهم كثيرا في تحقيق الهدف الذي ننشده وهو اقامة السوق العربية المشتركة .

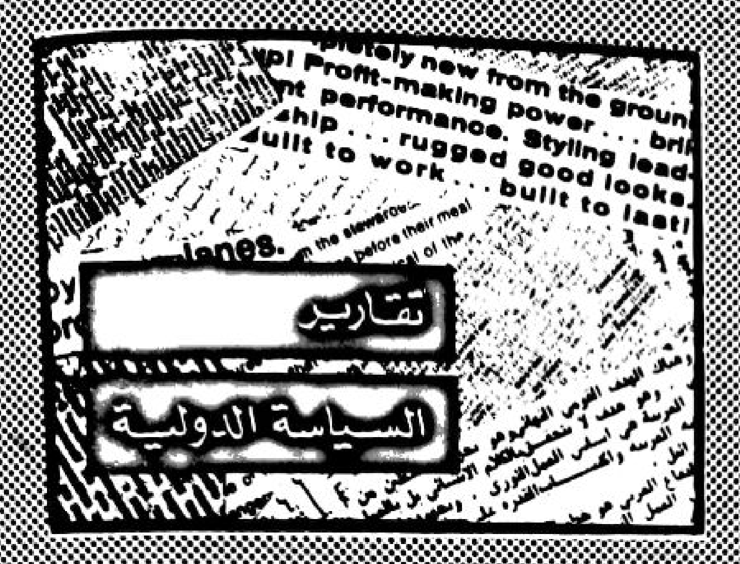
● ما هو رأيكم في مشروعات "الشرق أوسطية" .. وإذا افترضنا واستؤنفت عملية السلام ، هل هناك إمكانية لأن تتحقق تلك المشروعات ؟ وما أثرها على مشروعات التكامل او التعاون الاقتصادي العربي ؟

●● لقد أكدت مرارا أن مشروعات الشرق اوسطية لايمكن ان تكون بديلا عن الجامعة العربية ، ولن تكون .. فالجامعة العربية ، هي رابطة لمجموعة من الدول المتجانسة والممتدة في تلاحم جغرافي وتاريخي وثقافي وحضاري فضلا عن هوية عربية اصيلة ، الامر الذي يؤكد ان جامعة الدول العربية هي المعبرة عن آمال وتطلعات امتها العربية ، فضلا عن دفاعها في المحافظة على هويتها العربية .

وفي اعتقادي ان التحديات الراهنة التي يواجهها الوطن العربي في الداخل والخارج هي في جوهرها تحديات ذات طابع سياسي واقتصادي وتتطلب وعيا عربيا ، ولاشك ان السلام الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالســلام السياسي ، وفي هذا الاطار فإن الطموحات المبدئية للتعاون الاقليمي التي راودت المجتمعين في مؤتمرى الدار البيضاء اكتوبر، نوفمبر ١٩٩٤ وعمان عــام ١٩٩٥ لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بطموحات مماثلة وموازية لحل كافة القضايا السياسية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي ، ولقد شاركت في اول مؤتمر اقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا في الدار البيضاء في عام ١٩٩٤، بدعوة من الراحل الملك الحســــن الثاني ، واعلنت في كلمتي امام المؤتمر أن العلاقات الاقتصادية والسياسية وجهان لعملة واحدة ، ولايمكن أن نسعى لتعاون اقتصادي دون حل للمشاكل السياسية ، والا كنا كمن يضع العربة امام الحصان ، لأن الرغبة في خلق كتلة اقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط لم تستقر مصالحه المترابطة بعد هو امر مستحيل ، نظرا لتعثر المعالجة الصائبة والصحيحة لمشاكله السياسية .إذ كيف يستقيم التعاون الاقتصادي الاقليمي في ظل استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية وسيادة مفهوم السلام المسلح المدجج بترسانة نووية لدولة منفردة في المنطقة ، نتيجة لذلك فإن تحفظات الجامعة العربية بشأن هذا التعاون لاتزال قائمة، فالجامعة لم تغير موقفها السابق بالربط بين التعاون الاقتصادي الاقليمي مع اسرائيل والتوصل الى تسوية سياسية شاملة وعادلة للصراع العربـــي الاسرائيلي .

ولقد قررت قمة القاهرة غير العادية التي عقدت في القاهرة في ٢١ اكتوبر الماضي بدعوة من فخامة الرئيس حسني مبارك عدم استئناف أي نشاط رسمي او غير رسمي مع اسرائيل في اطار المفاوضات متعددة الاطراف وكذلك وقف جميع خطوات انشطة التعاون الاقتصادي الاقليمي ، واتفق القادة العرب على التصدي لمحاولة اسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى والتوقف عن اقامة أية علاقات مع إسرائيل . ويعتبر الموقف العربي في هذا الصدد موقفا حكيما واضحا بألا نترك إسرائيل تعربد في المنطقة بدعوى العمل على ان تشعر بانها جزء من المنطقة ، فإذا ارادت اسرائيل ان تصبح جزءا من المنطقة فعليها ان تعي وتدرك أن السلام العادل والشامل له متطلبات واستحقاقات ويأتي في مقدمتها الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام .

وعليه فإن موقف الجامعة العربية من الشرق أوسطية أو أي مشروع اقتصادى اقليمى فى المنطقة يقوم على ضرورة معالجة القضايا السياسية قبل الشروع أو التفكير فى الدخول ، فى أية مشاريع اقتصادية وألا نكون كمن يضع العربة أمام الحصان ، ويتبين أن المطلوب أولا هو حل كافة القضايا السياسية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلى والقضية الفلسطينية والقائمة على تحقيق السلام الشامل والعادل وتنفيذ قرارات مجلس الامن أرقام ٢٤٢ ،٣٣٨، ٤٢٥ ، ومبدأ الارض مقابل السلام ، قبل الدخول في أي قضايا أخرى وفي رأيي أن التعاون بين الدول الشرق أوسطية يكون بعد احلال السلام العادل والشامل وهو تعاون يستند الى مبادئ وقواعد القانون الدولى ، ومبادئ التعاون الاقتصادى الحر الذى تمليه مصالح كل دولة فى المنطقة مع دول العالم الاخرى وقد ترى الدول العربية أن يمتد هذا التعاون الى بلاد غير عربية فى المنطقة مثل إيران ، تركيا ، وقبرص.. والمسألة أولا وأخيرا تتوقف على نوعية هذا التعاون وعلى ارتباطه بمصالح كل دولة والمصالح القومية العليا للأمة العربية.



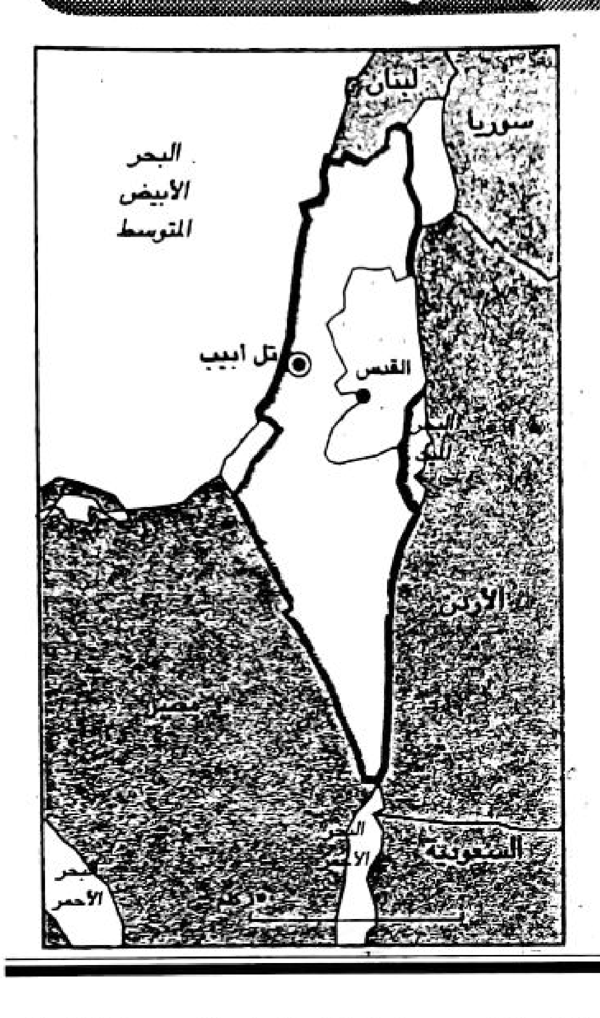





Scanned with CamScanner

# القدس فى الخطـاب السياسـى المصـرى

د. أحمد يوسف القرعى




تجسد الموقف المصرى - الحكومى والشعبى - تجاه قضية القدس بصورة أوضح وأشمل فى خطاب سياسى جامع منذ اقتحام إرييل شارون زعيم الليكود للحرم القدس الشريف فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وما أعقب عملية الاقتحام من تداعيات وتطورات خطيرة كان أبرزها تعاظم دور المقاومة الفلسطينية والتى شكلت أداة ضغط على المعادلة الهشة للعبة السياسية داخل اسرائيل بتوازناتها الطفيفة والتى أسفرت فى النهاية عن استقالة باراك لإجراء انتخابات مبكرة.

وخلال تلك الشهور الثلاثة العصيبة (٢٨ سبتمبر - ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٠) واكب الخطاب السياسى المصرى مختلف التطورات الساخنة لقضية القدس معلنا أبعاد الموقف المصرى تجاه الأفكار والاطروحات والمشروعات والادعاءات التى تناولت مختلف قضايا السيادة على القدس الشرقية وعروبتها وتفنيد المزاعم التاريخية التى أطلقتها اسرائيل بشأن السيطرة عليها. من هنا جاء الخطاب السياسى المصرى خلال الشهور الثلاثة (٢٨ سبتمبر - ٢٨ ديسمبر) منسجما مع المواقف المبدئية لرؤية مصر منذ وقت مبكر لقضية القدس والتى تتلخص فى خمس نقاط هى :

١- السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية بكاملها.

٢- السيادة الفلسطينية على القدس القديمة داخل الأسوار بجميع مقدساتها، وأحيائها عدا الحى اليهودى، بمعنى اكتمال السيادة الفلسطينية على كل المقدسات الاسلامية والمسيحية فى البلدة القديمة، ورفض أيةسيادة مشتركة أو جزئية على شبر واحد من المسجد الأقصى وقبة الصخرة ومسجد عمر الخطاب وقبة المعراج وحائط البراق وساحة المسجد الأقصى، أو كنيسة القيامة، ومهد المسيح وأديرة ابراهيم والروم الأرثوذكس، ويوحنا المعمدان والعذراء وكنيستى المخلص والعذراء. ويعنى ذلك أيضا عودة الحى الأرمنى فى القدس القديمة إلى السيادة الفلسطينية.

٣- تكون القدس بحدودها الحالية وبشطريها الشرقى والغربى مدينة مفتوحة يملك سكانها وزوارها حرية التنقل بين مزاراتها، وتتكامل بدرجة أو بأخرى خدماتها البلدية دون مساس بالسيادة الفلسطينية على شرقيتها، وحق الدولة الفلسطينية فى اتخاذ القدس الشرقية عاصمة لها.

٤- تأمين حرية وصول اليهود الى حائط البراق الذى يسمونه حائط المبكى من باب المغاربة، أو باب الخليل أو كليهما معا، مع احتفاظ الفلسطينيين بجميع أوجه السيادة الوطنية على حائط البراق، وامكانية تشكيل قوة شرطة فلسطينية اسرائيلية مشتركة صغيرة لتنظيم زيارة اليهود للحائط.

٥- قبول فتح السفارات الأجنبية فى شطرى المدينة بعد إبرام اتفاق التسوية النهائية فى فلسطين، وليس قبله بأى حال من الأحوال، وينطبق ذلك على السفارة الأمريكية بالطبع.

وفضلا عن النقاط الخمس السابقة فهناك ثلاث نقاط أخرى كانت القاهرة تجرى دراستها (قبل اندلاع الانتفاضة) بالتعاون مع السلطة الفلسطينية لصياغتها بصورة شبه نهائية وتشمل :

١- اجراءات الحماية والتأمين المرتبطة بالأماكن المقدسة، ومنها عناصر الشرطة المشتركة لمنع الاحتكاك عند زيارة المقدسات أو التنقل بين شطرى المدينة المفتوحة.

٢- الضمانات أو المراقبة الدولية المطلوبة فى القدس حتى تنفيذ اتفاق التسوية النهائية بشئن المدينة، بما يضمن وقف اجراءات التهويد والاستيطان فى شطريها، وتوسيع حدودها وتغيير معالمها وتركيبتها السكانية والاستيلاء غير المشروع على أملاك العرب بها،

٣- ترتيبات الاشراف على مرافق وخدمات المدينة المفتوحة وتطوير مستوياتها. (راجع فى شأن النقاط السابقة مقال لواء أ.ح. صلاح الدين سليم محمد بعنوان : مصر والحل المنتظر لقضية القدس بمجلة الملف العربى - الأوروبى - باريس بعدد ٩٨ - أكتوبر ٢٠٠٠).

وفى سياق النقاط الثمانى السابقة جاء الخطاب السياسى المصرى بشأن تطورات انتفاضة الاقصى خلال الشهور الثلاثة (٢٨ سبتمبر - ٢٨ ديسمبر) وعبر الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطبه وتصريحاته عن الموقف المصرى تجاه مختلف الادعاءات والمزاعم التى حاولت اسرائيل ترويجها قبل وخلال الانتفاضة لاكتساب حقوق وهمية فى المدينة المقدسة ويمكن عرض ابعاد الخطاب السياسى المصرى فى النقاط الرئيسية التالية :

**اولا : تحميل إسرائيل تبعة اعمال العنف :**

حمل الخطاب السياسى المصرى اسرائيل تبعة تردى الأوضاع فى القدس وغيرها فى الأراضى المحتلة منذ اقتحام شارون الحرم القدسى الشريف وأكد الرئيس مبارك هذا فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى (١٧ ديسمبر ٢٠٠٠) مقولة إن السياسات التي تتبعها اسرائيل قد ألقت بظلال قاتمة على مستقبل عملية السلام وأنه لم يعد يخفى على أحد أن تلك الأحداث الدامية قد بدأت بمناورة عدائية طائشة استهدفت الحرم الشريف الذى هو أقدس أقداس الأمة الاسلامية وفي مدينة يجب أن تكون نموذجا مشرفا للتعايش والمحبة بين كل المؤمنين بالأديان السماوية التي تحث على احترام الحق وتنهى عن الظلم والبغى .

جاء الرفض المصرى لعملية اقتحام شارون القدس الشريف منذ اليوم الأول فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وبعد أيام قليلة من عملية الاقتحام عبر الرئيس مبارك عن هذا فى حديث تليفزيونى يوم ٦ أكتوبر ٢٠٠٠ قائلا : أن شخصا مثل أرييل شارون عندما يدخل المسجد الاقصى كان لابد أن يتوقع انعكاس ذلك في الخارج، فالمسجد الأقصى منطقة مقدسة ومنطقة حرام ومعروف أنها أرض محتلة منذ سنة ١٩٦٧ وأضاف الرئيس مبارك قائلا أن دخول شارون الحرم بحراسة نحو ألفين أو ثلاثة آلاف جندى يعني أن الحكاية مخططة وأنهم لم يقدروا مايترتب على هذا من أحداث . وتساءل الرئيس لماذا هذا الاستفزاز فى ذلك التوقيت بالذات خاصة وأن الولايات المتحدة تعمل وتساعد اسرائيل فى عملية بدء المفاوضات؟ ثم يؤكد الرئيس أن التصرفات الهوجاء ودخول المسجد الأقصى بحراسة ضخمة جدا هى التى أثارت غضب المواطنين مسلمين ومسيحيين وبدأت الأحداث تتوالى بسبب هذا رغم أنهم يدعون أن الفلسطينيين هم الذين بدأوا؟

ولم يكتف الخطاب السياسى المصرى بكشف مخطط اقتحام الحرم القدسى الشريف وتحميل اسرائيل تبعة أعمال العنف وإنما طالب ايضا فى تصريحات للرئيس مبارك فى ١١ أكتوبر ٢٠٠٠ بأن يكون هناك تعهد أو اتفاق على عدم تكرار العدوان على المسجد الأقصى والحرم الشريف وأن يفتح الباب أمام العودة الى مائدة المفاوضات حول القدس الشرقية والحرم الشريف فى اطار الشرعية الدولية والقرارات الصادرة فى هذا الشأن.

**ثانيا : الرفض المصرى لتأجيل قضية القدس او تدويلها :**

وبعد أن كشف الخطاب السياسى المصرى مخطط عملية اقتحام الحرم القدسى الشريف باعتباره مناورة لتهرب إسرائيل من مسئولياتها بشأن تنفيذ اتفاقات التسوية ومحاولة الترويج لمقترحات وأفكار غريبة ومدسوسة تسلب من القدس عروبتها، تصدت مصر لمثل تلك المقترحات المشبوهة وأعلنت رفضها الكامل لها، فقد رفضت مصر الاقتراح الإسرائيلي بتأجيل قضية القدس وترحيلها إلى ما بعد عشر سنوات أو أكثر، وفي هذا قال الرئيس مبارك فى حديثه إلى صحيفة السياسة الكويتية - ٢٥نوفمبر ٢٠٠٠ :

(إن موضوع القدس حساس ويلامس المشاعر الدينية الإسلامية والمسيحية ويتجاوز تأثيره حدود العالم العربى كله، والرئيس عرفات يعيش هذه الحقيقة وهواجسها ويدرك أبعادها كما يدركها العالم العربى والاسلامى وموضوع القدس يهم الديانات السماوية، وملف القدس لا يحتمل التأجيل حتى من وجهات نظر كثيرة نحن ندركها، ونشعر بمدى ملامسة هذا الملف الكبير لحساسيات الشعوب الإسلامية).

كما رفضت مصر اقتراحا لتدويل القدس أو إعطائها وضعا مشابها لوضع الفاتيكان أو لوضع القطب الجنوبى الذى لا يمتلكه احد، وبالتالى يصبح ملكا للجميع، وأكد الرئيس مبارك هذا الموقف في حديثه لصحيفة لوفيجارو الفرنسية فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٠ ردا على سؤال حول اقتراح بعض المتخصصين إعطاء القدس وضعا شبيها بوضع القطب الجنوبى الذى لا يمتلكه احد وبالتالي يصبح ملكا للجميع أى أن يكون الحل فى التدويل، اجاب الرئيس ان هذا غير مقبول.

كما أجاب الرئيس بالرد نفسه حول سؤال عن إمكانية اعطاء القدس وضعا مشابها لوضع الفاتيكان، وقال إنه ليس من الممكن تقسيم ماهو مقسم أصلا والحل الوحيد هو تناول القدس دفعة واحدة، واضاف الرئيس ان الجزء الشرقى من القدس يسهل تحديده، ففيه الأماكن المقدسة الإسلامية اى ساحة المساجد والحى المسيحى والحى الأرمنى والحى اليهودى، واضاف الرئيس انه يعتقد ان حائط المبكى الذى اقيمت عليه ساحة المساجد يمكن ان يترك للاسرائيليين مع الحى اليهودى وانه من الممكن تصور سيادتين على المدينة اسرائيلية فى الغرب وفلسطينية فى الشرق وتطرح بعد ذلك مشكلة التنقل من قطاع الى قطاع او مكان مقدس هنا او هناك لان حرية الدخول اليها ستكون كاملة.

وتعليقا على ما قالته الصحيفة من ان حرية الدخول الى الاماكن المقدسة اصبحت قاعدة عند الاسرائيليين وان الدولة العبرية لم تمنع ابدا المسلمين من الذهاب للصلاة فى ساحة

المساجد قال الرئيس: إن ياسر عرفات لن يقبل أبدا أى حل وسط يؤدى الى بقاء السيادة الإسرائيلية على الاماكن المقدسة الاسلامية، ولن يغفر له هذا أى مسلم فى العالم، وسوف يثور ضده الفلسطينيون، وقال إن السيادة لا تتجزأ، وما نتطلع إليه هو السيادة الكاملة للجانب الفلسطينى مثله تماما مثل الجانب الإسرائيلى، واستطرد الرئيس قائلا: إن هذا لايعنى أننا سوف نقيم حائط برلين أخر، وستظل القدس مدينة مفتوحة دون حواجز، وستكون هناك حرية الحركة تماما، كما يحدث فى بلدين عاديين.

وفى هذا السياق جاء الرفض المصرى لتقسيم القدس لأربعة أجزاء فقد أكد الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى مع الرئيس الفرنسى شيراك فى باريس (أول سبتمبر ٢٠٠٠)، أن مصر تساعد الفلسطينيين على أن تكون لهم السيطرة الكاملة على الأماكن المقدسة والقدس الشرقية بأحيائها المختلفة على أن يكون الحى اليهودى وحائط المبكى مع إسرائيل، وأضاف الرئيس قائلا: إن ما يقال أو يتردد فى وكالات الأنباء عن موافقة مصر على تقسيم القدس إلى أربعة أجزاء لا أساس له من الصحة وأن مصر لا تستطيع أن تقبل تقسيما لا يقبله الفلسطينيون.

وفضلا عن هذا كله فقد أعرب الرئيس مبارك فى تصريح له بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٠ عن عدم اقتناعه بأن تئول السيادة على القدس للجنة القدس قائلا: إن لجنة القدس ليست مخولة فى هذا الموضوع وأن صلاحياتها محددة وفق قرار تشكيلها، كما نفى الرئيس ماتردد عن أن مصر تقدمت باقتراح مؤداه أن تكون السيادة على القدس لمجلس الأمن مؤكدا أن السيادة لأصحاب الأرض الفلسطينية.

**ثالثا: إعلان القدس عاصمة فلسطينية :**

برزت فى الخطاب السياسى المصرى دعوة الرئيس مبارك لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة عاصمتها القدس فى أقرب فرصة، وأكد الرئيس هذا فى كلمته بمناسبة أعياد أكتوبر فى ٥ أكتوبر ٢٠٠٠ طالبا تحقيق ذلك فى إطار التنفيذ الأمن لقرارات الشرعية الدولية وأولها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بشكل يعيد الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ لأصحابها ويضمن التنفيذ الكامل والأمين لمبدأ الأرض مقابل السلام الذى ارتضته الأطراف بإرادتها الحرة أساسا للتسوية.

وتطرق الرئيس مبارك إلى ما تردد من اقتراحات حول السيادة على القدس فقال: إن ما سمعناه عما يسمى بالسيادة تحت الأرض لطرف وفوق الأرض لطرف آخر كلام غير معقول، كما أن القول بالسيادة الالهية يعقد الأمور ولا يحلها لأن السيادة الالهية لله سبحانه وتعالى على الكون كله والأرض كلها ولا يصح أن نقصرها على القدس وحدها.

وأوضح الخطاب المصرى خطورة عدم فهم وضع القدس بمكانتها عربيا وإسلاميا ومسيحيا فى تصريحاته خلال زيارة مشروع توشكى فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠، مؤكدا أن موضوع القدس من أخطر القضايا، حيث يتعلق بالعقيدة والحق، وأن عدم إعادة الحرم الشريف والقدس الشرقية إلى أصحابها الفلسطينيين سيؤدى إلى مزيد من العنف، خاصة أن الحرم الشريف والقدس الشرقية جزء من الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، مضيفا أن العبث بقضية القدس والمقدسات من شأنه أن يعيد مخاطر العنف إلى العالم كله، لأنها تهم أكثر من مليار مسلم وأكثر من مليار مسيحى.

وأكد الرئيس مبارك فى كلمته أمام الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى فى ١١ ديسمبر ٢٠٠٠ أن السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف أمر محال ولايمكنه أن يقبله الفلسطينيون أو العرب.

وكرر الرئيس الرفض المصرى لسياسة فرض الأمر الواقع عندما أشار إلى هذا فى كلمته يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٠ احتفالا بأعياد نصر أكتوبر قائلا "إننى آمل أن تسود الحكمة وينتصر العقل وتدرك كل الأطراف، خاصة إسرائيل أن فرض الأمر الواقع لا يصنع سلاما عادلا وأن إكراه طرف على إهدار حقوقه أو التنازل عنها لايضمن سلاما دائما خاصة إذا ما مس ذلك المقدسات الدينية التى تحتل مكانة متقدمة فى نفس كل مسلم وكل مسيحى وكل يهودى".

ومن هنا استنكر الخطاب السياسى المصرى دعاوى إسرائيل بشأن البحث عن هيكل سليمان تحت المسجد الأقصى، وفى حديثه التليفزيونى يوم ٦ أكتوبر ٢٠٠٠، تساءل الرئيس أين يوجد هيكل سليمان؟

وأكد الرئيس أن القدس الشرقية لم تكن يوما إسرائيلية، وأشار إلى هذا صراحة فى تصريحاته يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠٠ رافضا موضوع السيادة تحت الأرض وفوق الأرض بحجة وجود هيكل سليمان، قائلا إنه لايجوز الحفر تحت الحرم وأنه يجب أن تكون هناك لجنة لمراقبة مايتم، وأضاف أن علماءنا يؤكدون أن الهيكل قد تم بناؤه بعد بناء الحرم وهنا تساءل الرئيس كيف إذن يكون الهيكل تحت الحرم؟

وأخيرا فيبدو واضحا من سياق الخطاب السياسى المصرى بشأن القدس حرص مصر على السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية والحرم القدسى الشريف ، كما تبدو أهمية المسئولية التى ألقاها الرئيس مبارك على العالمين العربى والإسلامى باعتبار أن قضية القدس ليست مجرد قضية فلسطينية فحسب وإنما قضية عربية إسلامية ومن هنا أيضا جاءت دعوة الرئيس مبارك للتحرك الخارجى المكثف والفعال لمواجهة مؤثرات اللوبى الصهيونى فى المحافل الدولية داخل الولايات المتحدة، ويوضح هذا فى حديثه لصحيفة السياسة الكويتية فى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠ قائلا إن (السياسة الأمريكية معايشة لقضية القدس، وتعرف كل شأن عنها وتدرك كل تفاصيلها، ولكنها واقعة تحت تأثير مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل والعاملة لحسابها فى الولايات المتحدة وداخل المجتمع العربى، أما التجمعات العربية بالولايات المتحدة فعليها رغم ألوانها السياسية المتعددة وايديولوجياتها المختلفة أن توحد رؤاها لتلعب دورا فاعلا ومؤثرا على الساحة الأمريكية، قد تختلف الرؤى ولكن يبقى الهدف واحدا).

# كوت ديفوار وطريقها الصعب نحو الديمقراطية

طارق عادل الشيخ

شهد يوم ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٠ أداء لوران جباجبو اليمين الدستورية لتولى مقاليد السلطة فى كوت ديفوار إيذانا بعودة الحكم المدنى والديمقراطية الى البلاد فى أعقاب نهاية درامية للحكم العسكرى فيها بعد مرور ما يقرب من ١٠ شهور على تولى العسكريين بقيادة الجنرال روبرت جبيه مقاليد الأمور فى البلاد بدءا من ٢٤ ديسمبر ١٩٩٩.

شهدت كوت ديفوار يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٩٩ انقلابا عسكريا ناجحا بقيادة الجنرال روبرت جبيه تمكن خلاله منفذوه من الإطاحة بالرئيس المنتخب هنرى كونان بيدييه الذى نجح فى الفرار الى فرنسا.

ويمكن تقسيم فترة الحكم العسكرى فى كوت ديفوار(١٠ شهورتقريبا)الى مرحلتين:

فقد تميزت المرحلة الأولى باتخاذ الانقلاب العسكرى هيئة الانقلاب التصحيحى وتبنى منفذوه نمطا بريتونيا من خلال تشكيل اللجنة الوطنية للانقاذ العامCNSP قبل أن يتحول عقب الاستفتاء على الدستور الجديد للبلاد الى المرحلة الثانية التى حاول جبيه فيها تبنى نمط الدكتاتورية الشخصية وهو الأمر الذى ظهر بوضوح فى تعامله مع قوى المعارضة فى البلاد وفى تفاقم الخلافات غير المعلنة بين أعضاء النخبة العسكرية الحاكمة قبل أن تتحول تلك الخلافات الى صراع علنى أسفر عن استبعاد العديد من القيادات العسكرية بالمجلس العسكرى الحاكم وعلى رأسهم الرجل الثانى فى البلاد الجنرال لانسانا بالينفو.

### (١) المرحلة الاولى :

منذ وصوله الى السلطة حاول الجنرال جبيه إقناع الشعب بأنه قام بانقلاب عسكرى تصحيحى فى محاولة للالتفاف حول اى محاولات لمواجهة النظام العسكرى الجديد محليا أو دوليا فى ظل تعرض الانقلاب العسكرى للإدانة ومناداة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (اتخذت قرارا فى قمة الجزائر بشان عدم الاعتراف بأى تغيرات غير دستورية فى الحكومة أو بأى رئيس دولة يصل الى السلطة بوسائل غير دستورية)وعدد من الدول على رأسها فرنسا والولايات المتحدة وعدد من الدول المحورية فى المنطقة مثل نيجيريا وجنوب افريقيا ودول الاتحاد الأوروبى،بعودة الحكم المدنى والديمقراطية فى أسرع وقت كما أقدمت بعض الدول والجهات المانحة للمساعدات على إيقاف برامجها الخاصة بكوت ديفوار ورهنت استمرارها بالخطوات التى سيتخذها العسكريون لإعادة الديمقراطية للبلاد بالاضافة لموقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS التى أمهلت العسكريين حتى شهر يونيو ٢٠٠٠ لاعادة الديمقراطية الى البلاد.

وفى سبيل ترسيخ الطابع التصحيحى للانقلاب العسكرى تم تشكيل اللجنة الوطنية للانقاذ العام التى تولت مقاليد الامور فى البلاد وأعلن جبيه انه سيتلافى سلبيات النظام الأسبق قبل اعادة الحكم المدنى،حدث هذا فى الوقت الذى بذل فيه

العسكريون جهودا دبلوماسية كبيرة لتقليص اثار الاعتراضات الخارجية على الانقلاب وهو ما نجح فى تحقيقة بدرجة معقولة باستخدام الادوات الدبلوماسية.

أما على المستوى الداخلى وفى خطوة لها دلالاتها فتح جبيه الباب أمام عودة رموز المعارضة الى البلاد وعلى رأسهم الحسن اواتارا رئيس الوزراء الأسبق ومنافس الرئيس المطاح به وزعيم حزب التجمع الجمهورى المعارض RDR كما افرج عن الساسة الذين كانوا يقضون عقوبة السجن لأسباب سياسية فى الوقت الذى اعلن فيه عن تشكيل حكومة انتقالية مدنية ضمت ممثلين لاتباع التجمع الجمهورى المعارض RDR والجبهة الشعبية الايفوارية FPI بل وتمت الاستعانة بسياسيين من حزب كوت ديفوار الديمقراطى PDCI (الحزب الحاكم فى عهد بيدييه)مع احتفاظ العسكريين لأنفسهم ببعض الحقائب الوزارية مثل الدفاع،الأمن،الداخلية.

وفى محاولة لاستقطاب القاعدة الشعبية العريضة قرر جبيه تشكيل مجلس استشارى يتم فيه تمثيل القاعدة العريضة فى البلاد مثل الاحزاب والاتحادات التجارية والجماعات الدينية وأعلن أن المهمة الأساسية للمجلس ستكون تشكيل لجان لتعديل الدستور ووضع لائحة جديدة للانتخابات وتقديم المجلس لتوصياته بهذا الشأن لطرحها للمناقشة من قبل الحكومة الانتقالية والرأى العام.

وفى محاولة لاسترضاء المعارضة وتهدئة زعمائها،أشار لانسانا بالينفو(الرجل الثانى فى المجلس العسكرى الحاكم)الى ان من حق كل مواطن من ابناء كوت ديفوار التقدم لترشيح نفسه فى الانتخابات الرئاسية التالية بما فى ذلك الرئيس المطاح به بيدييه.

وقد تحدد فى اول العام الماضى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ كموعد لاجراء الانتخابات الرئاسية تمهيدا لعودة الحكم المدنى وتم الاتفاق على ان يكون هناك استفتاء عام على دستور جديد للبلاد وقوانين جديدة منظمة للانتخابات وتحدد ٢٣ يوليو ٢٠٠٠ موعدا له.

الا انه وعلى الرغم من المحاولات المعلنة لتجنب أسباب سخط القوى المعارضة وخاصة فيما يتعلق بشروط الترشيح لمنصب رئيس البلاد وإضفاء قدر من المرونة عليها فان النظام العسكرى عاد قبل الاستفتاء الى تبنى فكرة ان يكون المرشح لمنصب الرئيس من أب وأم ايفواريى المولد وليس أحدهما كما يجب ان يكون ايفوارى المولد والجنسية وهى ذات الشروط التى كانت مثار سخط العديد من رموز المعارضة على بيدييه فى وقت سابق كما كانت سببا فى بروز التوتر الإثنى والطائفى فى البلاد.

ولكن ومع حلول شهر فبراير ٢٠٠٠ بدت بوادر الخلاف تدب داخل دائرة النخبة العسكرية الحاكمة حيث أعلن نبأ القبض على خمسة من الضباط الذين سبق لهم وأن شاركوا فى الاطاحة ببيديه وذلك للاشتباه فى وضعهم مخططا مناهضا للمجلس العسكرى الحاكم وبحلول منتصف ذات الشهر وصل عدد المعتقلين من العسكريين للاشتباه فى تورطهم بأنشطة تهدف الى الإخلال بالنظام العام وتنظيم ثورة مضادة الى ٣٥ شخصا.

**(ب) المرحلة الثانية :**

شهدت تلك المرحلة سلوك الجنرال جبيه فى مسارين رئيسيين محاولا تبنى نمط الديكتاتورية الشخصية والاستئثار بحكم البلاد حيث اختص بالمسار الأول منافسيه المتوقعين من العسكريين الأعضاء بالمجلس العسكرى الحاكم واختص معارضيه السياسيين المدنيين بالمسار الثانى.

ففيما يتعلق بالعسكريين،بدا من الواضح منذ بداية شهر فبراير ٢٠٠٠ ان هناك بوادر صراع بين العسكريين بوجه عام على السلطة وهو ما تمثل فى القبض على ما قدر بـ ٤٠ من العسكريين لقيامهم بتدبير حركة تمرد(يوليو)او للاشتباه فى قيامهم بأنشطة تهدف الى تنظيم انقلاب مضاد للاطاحة بالمجلس العسكرى الحاكم وحتى ذلك الوقت لم تظهر بوادر الصراع داخل صفوف النخبة العسكرية الحاكمة إلا فى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ مع اقتراب موعد اجراء الانتخابات الرئاسية.

فقد شهد الاسبوع الأول من هذا الشهر القاء القبض على ٦ عسكريين بتهمة التخطيط لانقلاب،وتمت الاشارة الى انهم كانوا يعملون تحت قيادة ابراهيم كوليبالى الذى كان احد افراد الحرس الخاص ببيدييه قبل نقله للعمل خارج البلاد.

وفى مساء يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠ تعرض القصر الرئاسى فى ابيدجان لهجوم من قبل عسكريين الا ان جبيه نجا من الهجوم الذى وصف بانه محاولة انقلابية وفى ٢١ سبتمبر داهمت قوات الأمن مقر اقامة الجنرال بالينفو(الرجل الثانى بعد جبيه فى اللجنة الوطنية للانقاذ الذى كان خارج البلاد فى ذلك الوقت وتم تفتيش المنزل واعتقال رئيس الحرس الخاص به وأحد حراسه الشخصيين وخلال الأيام التالية وصل عدد العسكريين المعتقلين الى ١٤ شخصا من بينهم اعضاء بالحرس الرئاسى واتخذ جبيه قرارا باقصاء ٣ من اعضاء اللجنة الوطنية للانقاذ وهم لانسانا بالينفو(الأمن)وعبداله كوليبالى (المواصلات)وناجاتا اسى(العدل).

وفى يوم ٢٧ سبتمبر واثناء وجود رؤساء الـ ١٠ دول افريقية المعنية بحل الأزمة فى كوت ديفوار(مجموعة الوفاق)لجأت مجموعة من جنرالات الجيش الايفوارى الى السفارة النيجيرية وطالبوا بالحصول على حق اللجوء السياسى.

وفى اليوم التالى لانتخابات الرئاسة اعلنت مصادر غربية ان الرجل الثانى الجديد فى اللجنة الوطنية للخلاص قدم استقالته.

أما فيما يتعلق بالمعارضين المدنيين فقد حاول جيبه فرض هيمنته على باقي منافسيه من رموز المعارضة،فعلى سبيل المثال تعرض اميل بومبيه للاعتقال ٣ مرات منذ وصول جيبه الى السلطة وحتى شهر سبتمبر ٢٠٠٠،كما اصر جيبه على منع زعماء المعارضة (بما فيهم الحسن اواتارا)من مغادرة البلاد للمشاركة فى القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية فى لومى بتوجو فى محاولة لمنعهم من طرح وجهات نظرهم عند مناقشة القمة لأزمة كوت ديفوار هذا بالاضافة لاعتقال بعض افراد حرس الحسن اواتارا.

لم تحل القلاقل داخل صفوف النخبة العسكرية الحاكمة دون اجراء استفتاء على تعديل الدستور الذى تمت الموافقة عليه بنسبة ٨٦,٥٪.

وقد أدت الموافقة على الدستور الجديد بما فيه من مواد خاصة بشروط الترشيح لمنصب رئيس البلاد الى عودة ظهور مشكلة الأصول التى ينحدر منها كبار الساسة فى البلاد وفى مقدمتهم الحسن اواتارا الذى عارض أتباعه الاستفتاء أول الأمر ثم شاركوا فيه بعد توجيهات شخصية من اواتارا الذى لم يعبأ باشتراطات تقديمه أدلة تفيد بانه ووالده ليسا من أصل بوركيني وينفي ما أعلنه بعض المحامين التابعين للحكومة من حصولهم على أدلة تفيد انه ليس ايفوارى بل مواطن بوركيني من خلال بطاقة هجرة للولايات المتحدة يعود تاريخها لعام ١٩٦٢ واستمارة تسجيل للحصول على خدمة الضمان الاجتماعي الامريكي،بالاضافة لوثيقة تتعلق بشراء وحدة سكنية فى ابيجان واستمارة لفتح حساب بأحد البنوك.

أما لورانس جباجبو زعيم حزب الجبهة الشعبية الايفوارية FPI فقد انتقد تلك المادة فى الدستور الجديد مشيرا الى خطورتها على وحدة البلاد وتماسكها.

وبمقتضى الدستور الجديد تم تشكيل لجنة انتخابية مستقلة «اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة»للاشراف على الانتخابات التى تم تاجيل موعدها من ١٧ سبتمبر الى ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٠ (على مرحلتين فى حالة عدم حصول الفائز على الأغلبية المطلقة)على ان تجرى الانتخابات التشريعية والمحلية فى وقت لاحق.

وعقب الاستفتاء وعلى الرغم من انتقاد المعارضة لشروط التقدم لانتخابات الرئاسة، فان الساحة السياسية ظلت تشهد حالة ترقب حذر انتظارا لقرار المحكمة العليا بشأن الموافقة على أسماء المرشحين فى الانتخابات الرئاسية وهو الاجراء الذى اتخذ بناء على طلب من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

وقد تقدم ١٩ مرشحا للمحكمة للبت فى أحقيتهم بالمشاركة فى الانتخابات الرئاسية وكان من ابرز هؤلاء المرشحين هنرى كونان بيدييه الرئيس المخلوع واميل بومبيه وزير الداخلية فى عهد بيدييه والمرشح الرسمى لحزب كوت ديفوار الديمقراطى PDCI والحسن اواتارا مرشح حزب التجمع الجمهورى RDR ولوران جباجبو مرشح الجبهة الشعبية الايفوارية FPI بالاضافة للجنرال جيبه.

**الانتخابات الرئاسية (٢٢اكتوبر٢٠٠٠):**

قبل إصدار المحكمة العليا لقائمة من تمت اجازتهم لدخول انتخابات الرئاسة يوم ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٠ تم اعلان حالة الطوارئ فى البلاد وصحبها حظر للتجوال فى محاولة للسيطرة على اعتراضات أتباع من سيتم استبعادهم وهو ما حدث بالفعل يوم ٧ اكتوبر ٢٠٠٠ عندما تم استبعاد ١٦ مرشحا من بين ١٩ تقدموا بطلبات للمحكمة العليا التى لم تجز سوى ٥ فقط من المتقدمين وهم:الجنرال جيبه،لوران جباجبو زعيم حزب الجبهة الشعبية الايفوارية FPI، فرانسيس ودى زعيم حزب العمال الايفوارى PIT، تيودور ميل مرشح اتحاد ديمقراطيو كوت ديفوار UDCI بالاضافة لنيكولاس ديولو مرشحا مستقلا.

اما المبعدون فكان من ابرزهم اميل بومبيه مرشح حزب كوت ديفوار الديمقراطى PDCI ـ الحزب الحاكم السابق ـ الذى استبعد للاشتباه فى اساءة استغلال المال العام اثناء حكم بيدييه أما الرئيس المطاح به كونان بيدييه فقد تم استبعاده لعدم استيفاءه بعض الشروط الاجرائية التى اقتضت وجوده فى البلاد (ومن الغريب ان جيبه اعلن ان حكومته لن تضمن سلامة بيدييه فى حالة عودته الى البلاد)،كما تم استبعاد الحسن اواتارا مرشح حزب التجمع الجمهورى للشكوك التى تحيط بأصله.

وكانت عمليات الاستبعاد تلك تمثل استبعاد مرشحى حزبين كانا يمثلان ٧٥٪ من القوى السياسية التى كانت ممثلة بالبرلمان قبل الانقلاب العسكرى (١٦٣ مقعد من بين ١٧٥ والـ ١٢ الباقية كانت لحزب الجبهة الشعبية الايفوارية FPI).

عقب عمليات الاستبعاد تلك وجه بيدييه والحسن اواتارا كل الى أتباعه نداءات بمقاطعة الانتخابات.

وقد جرت الانتخابات الرئاسية كما كان مخططا لها يوم ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٠ وسط مقاطعة من مراقبى الولايات المتحدة والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وهى الجهات التى قطعت دعمها المالى للعملية الانتخابية قبل بدايتها احتجاجا على استبعاد رموز المعارضة فى البلاد من المشاركة وترشيح الجنرال جيبه لنفسه كرئيس للبلاد.

وخلال اليومين الأولين تضاربت الانباء حول شخصية الفائز حيث ادعى كل من لوران جباجبو والجنرال جيبه فوزه بالانتخابات وهزيمة الأخر وفى بيان مقتضب يوم ٢٣ اكتوبر اعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية بيانا مقتضب بشأن النتائج الاولية مشيرة الى تقدم جباجبو على الجنرال جيبه فسارع جباجبو بالاختفاء فى مكان امين انتظارا لظهور النتيجة النهائية إلا أن اليوم التالى شهد اعلان ذات اللجنة نبأ فوز

الجنرال جييه على منافسه وعندما حض جباجبو أنصاره على الخروج الى الطرقات وتنظيم المظاهرات لاسقاط حكم جييه الذى رد باعلان حالة الطوارئ وفرض حظرا للتجوال كما اعلن حل «اللجنة الانتخابية الوطنية» المشرفة على الانتخابات.

ووسط أحداث العنف التى شهدتها شوارع ابيدجان وحصار المتظاهرين لقصر الرئاسة اعلنت وسائل الاعلام العالمية نبأ فرار الجنرال جييه الى خارج البلاد ورجحت بعض المصادر أن يكون قد فر الى بنين بعد ان تخلى العسكريين عنه بشكل واضح.

عقب فرار جييه عادت «اللجنة الانتخابية الوطنية» الى عملها وأعلنت النتيجة وكانت فوز جباجبو -٥٥ عاما - مرشح وزعيم حزب الجبهة الشعبية الايفوارية FPI بعد حصوله على ٥٩,٢٪ من الاصوات مقابل ٣٢,٧٪ لمنافسه جييه.

تبع اعلان النتيجة مصادمات جديدة وتحولها الى صراع طائفى بين اتباع اواتارا (الذى لم يعترف بدستورية الانتخابات من البداية) واتباع جباجبو خاصة عندما هوجم منزل اواتارا الذى اضطر الى الاحتماء بمنزل السفير الالمانى.

ووسط أحداث العنف والنداءات المحلية والدولية لتهدئة المنافسين ادى لوران جباجبو اليمين الدستورية فى القصر الرئاسى بابيدجان يوم ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٠.

وفى محاولة للحفاظ على وحدة البلاد وسعيا لعدم الرغبة فى إشعال حرب اهلية اعلن الرئيس الجديد تشكيل حكومة وحدة وطنية مكونة من ٢٣ وزيرا برئاسة افى نجويسان الذى كان يشغل منصب وزير السياحة فى الحكومة الانتقالية اثناء الحكم العسكرى وقد ضمت الحكومة الجديدة ١٨ وزيرا من اتباع الجبهة الشعبية الايفوارية FPI و٣ وزراء يمثلون حزب كوت ديفوار الديمقراطى PCDI ووزيرين من حزب العمال الايفوارى PTI.

سرعان ما عاد الوضع فى البلاد الى الهدوء وشهد اللقاء الذى جرى بين جباجبو وواتارا اعلان الأخير انه لن يحول دون قيام الحكومة الجديدة وانه سيضع نصب عينيه الانتخابات البرلمانية التى تقرر ان يكون يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٠٠ موعدا لها.

وفى مفاجأة غير متوقعة عاد الجنرال جييه الى الظهور فى منتصف شهر نوفمبر الماضى معلنا اعترافه بجباجبو رئيسا للبلاد داعيا ضباط الجيش المتمردين الى العودة لثكناتهم وإطاعة اوامر قادتهم،جاء ذلك فى وقت رفع فيه جباجبو الحظر الذى كان مفروضا من قبل جييه على سفر زعماء المعارضة فى خطوة تهدف الى احتواء القوى المعارضة داخل البلاد استعدادا للانتخابات البرلمانية فى ديسمبر كما شكل «لجنة الوساطة الوطنية والتسوية» للقيام بدور الوسيط المحايد بين القوى السياسية المختلفة من اجل تلافى تفاقم اثار الصراع على السلطة وهو الامر الذى لم تنجح اللجنة فى تحقيقه.

فبعد استبعاد المحكمة العليا لاواتارا من التقدم كمرشح فى الانتخابات البرلمانية(١٠ديسمبر) اعلن حزب التجمع الجمهورى مقاطعة الانتخابات مناديا انصاره بالتظاهر احتجاجا على قرار استبعاد اواتارا فى وقت ظهرت فيه بوادر الغضب الذى تحول الى أحداث عنف فى المناطق الشمالية على وجه الخصوص مما دفع جباجبو الى فرض حالة الطوارئ وحظر التجوال مبدئيا فى الفترة من ٥الى ١٢ ديسمبر ونزل الجيش الى شوارع ابيدجان فى محاولة للسيطرة على الموقف الامنى بعد حدوث أعمال عنف بين اتباع اواتارا من جانب وقوات الأمن من جانب آخر.

**الموقف الدولى من الازمة :**

تميز الموقف الدولى من الأزمة بدعوة الاطراف الى ضبط النفس ومطالبتهم بسرعة اعادة الديمقراطية وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهتها بعض الاطراف الدولية لحكومة جييه بشان عملية استبعاد المرشحين من قبل المحكمة العليا قبل بدء الانتخابات فانها قد التزمت بالترحيب الحذر بعودة الديمقراطية الى البلاد وان كان هذا لم يمنع اطرافا اخرى من المطالبة باعادة الانتخابات فى وقت لاحق.

فرنسا:انتقد بعض الساسة الفرنسيين أسلوب الحكومة الفرنسية فى معالجة الازمة لما وصفوه بتهاون الحكومة الفرنسية مع الجنرال جييه.

- عقب مكالمة هاتفية بين وزير التعاون الفرنسى تشارلز جوسلين وكل من الجنرال جييه ووزير خارجيته نظمت مظاهرات فى كوت ديفوار حول السفارة الفرنسية احتجاجا على ما وصف بالتدخل الفرنسى فى الشئون الداخلية للبلاد واحتجت على تصريحات ادلى بها الوزير الفرنسى بشأن عدم صلاحية جييه لترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة،بينما نظم اتباع الحسن اواتارا مظاهرة مضادة ايدوا خلالها الموقف الفرنسى من الازمة.

اتخذت استعدادات قبل الانتخابات الرئاسية لاخلاء رعاياها(٢٠ الف تقريبا)فى حالة تعرضهم للخطر.

- قبل فرار جييه من كوت ديفوار طالب الاشتراكيون الفرنسيون باعلان فوز جباجبو (توجه اشتراكى)وانتقد متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية اعلان فوز الجنرال جييه وتم التلويح بفرض عقوبات ضد كوت ديفوار،إلا ان وزير الخارجية الفرنسى صرح لوسائل الاعلام بأهمية عودة النظام الدستورى للبلاد عقب أحداث العنف التى شهدتها وفرار جييه.

- عقب اعلان جباجبو رئيسا للبلاد اعلنت فرنسا أن الامر متروك للايفواريين كى يقرروا من الذى يحكمهم.

منظمة الوحدة الافريقية:بذلت منظمة الوحدة الافريقية جهودا ملموسة فى سبيل حل الأزمة، فعلى الرغم من ادانتها للانقلاب فانها لم تطبق القرار الذى اتخذ فى قمة الجزائر

بشأن عدم الاعتراف باى تغيرات غير دستورية فى الحكومة أوباى رئيس دولة يصل الى السلطة بوسائل غير دستورية وقد شكل مجلس وفاق من ١٠ دول فى محاولة للتوصل الى حل للأزمة بكوت ديفوار وهى:توجو،جنوب افريقيا، الجزائر،بوركينا فاسو، جيبوتى، الجابون، غانا،مالى،نيجيريا،السنغال.

وقد التقى رؤساء وممثلون عن تلك الدول فى ياموسوكرو العاصمة السياسية لكوت ديفوار ولم تشارك المنظمة بمراقبين فى الانتخابات الايفوارية نظرا لاستبعاد مرشحى المعارضة. بعد فوز جباجبو اشتركت المنظمة مع عدد من الدول فى اقتراح اعادة الانتخابات وان كانت قد رحبت بوصول جباجبو الى السلطة.

وعندما استبعد الحسن اوا تارا من الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر الماضى اعلن ايا ديما رئيس توجو(رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية)ان القرار بشان استبعاد اوا تارا قرار مشروع لايمكن للسلطات فى توجو ان تتدخل فيه ولكنه نادى الاطراف المتصارعة بتسوية الصراع الداخلى على السلطة عن طريق الصفح والتعاون من اجل اعادة السلام والتنمية الاقتصادية للبلاد.

الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة:على الرغم من مقاطعة الولايات المتحدة للانتخابات الرئاسية وانتقادها لأسلوب عمل اللجنة الخاصة بها ثم المطالبة باعادة الانتخابات،فان الاتحاد الاوروبى بعث بما قدرته بعض المصادر بـ ٣٠ مراقبا كما هدد بفرض عقوبات على كوت ديفوار فى حالة استمرار ما وصفه بالتجاوزات الانتخابية وعقب اعلان فوز جباجبو ناشده الاتحاد بالتعاون مع المعارضة من أجل اعادة السلام الى البلاد كما أعرب الاتحاد عن اهتمامه بمعرفة نتائج تحقيق بشان المذابح التى ارتكبت ضد اتباع الحسن اوا تارا أثناء الانتخابات خاصة تلك التى راح ضحيتها ٥٧ شخص وقرر الاتحاد فى وقت لاحق تقديم مساعدات لكوت ديفوار تقدر بـ ٢٠٠ مليون فرنك سيفا لمواجهة آثار الأحداث الدامية التى صاحبت الانتخابات.

**الامم المتحدة:**

انتقدت المنظمة أسلوب استبعاد زعماء المعارضة من المشاركة فى الانتخابات واعلنت مقاطعتها من خلال عدم ارسال مراقبين أسوة بمنظمة الوحدة الافريقية والفرانكوفونية،الا ان المنظمة قررت تدعيم اللجنة الانتخابية الوطنية دعما فنيا محدودا حتى تؤدى مهامها وقد اقترح كوفى عنان الامين العام للمنظمة أن تعاد الانتخابات فى جو ديمقراطى سليم وفى شهر ديسمبر قررت المنظمة تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى أحداث العنف التى واكبت انتخابات اكتوبر فى الوقت الذى اعرب فيه الامين العام للمنظمة عن عدم رضاه بشان استبعاد اوا تارا من المشاركة فى الانتخابات البرلمانية مما دفع المنظمة لسحب المساعدة الفنية التى كانت ستقدمها للانتخابات البرلمانية بالاضافة لاعلان عدم مشاركتها فى التنسيق بشان اشراك مراقبين دوليين ونادت الاطراف بنبذ العنف واللجوء الى الحوار.

**الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا:**

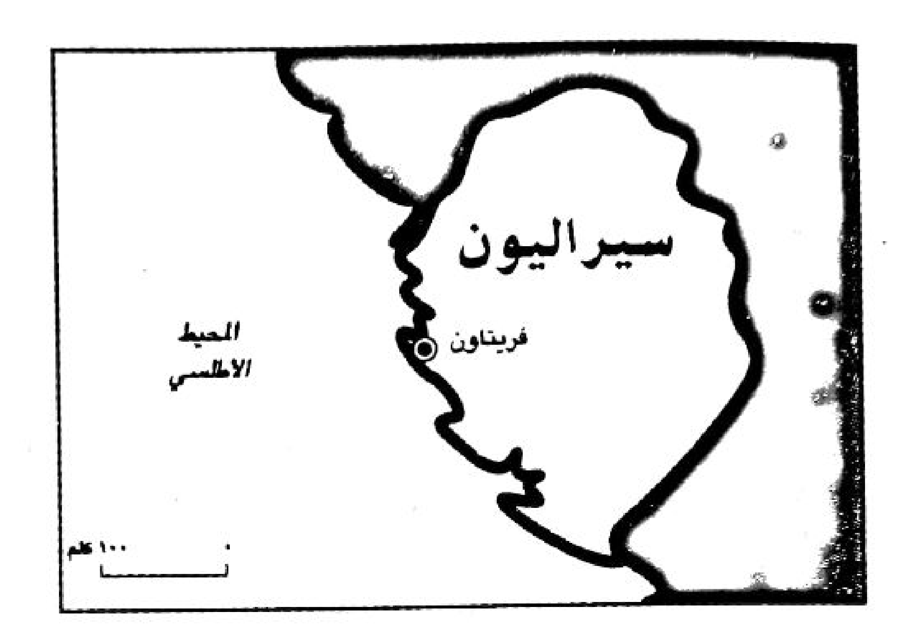
اتسم موقف الجماعة بانه جاء فى جانب منه متماشيا مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية(خاصة فيما يتعلق بادانة الانقلاب)وان كان اكثر حذرا نظرا لعدة اعتبارات من اهمها كون كوت ديفوار إحدى اهم دول التجمع مع نيجيريا بالاضافة لثقلها الاقتصادى والسياسى فى المنطقة.

ومن هذا المنطلق جاء عدم استخدام الادوات العسكرية فى اعادة الديمقراطية الى البلاد عندما انتهت مدة المهلة التى حددتها المنظمة لعودتها(يونيو ٢٠٠٠)خاصة وان القوات التابعة للتجمع (الايكوموج)كانت تخوض صراعا شديدا مع متمردى سيراليون مما أفسح المجال للادوات الدبلوماسية مثل المشاركة فى مجموعة الـ ١٠الخاصة بمجلس الوفاق وطرح الازمة للتناول فى لقاءات القمة الخاصة بدول التجمع وبمنظمة الوحدة الافريقية.

وعلى النقيض من منظمة الوحدة الافريقية،فقد بعثت المنظمة بوفد لتقصى الأوضاع فى البلاد اثناء الانتخابات ودعت المنظمة المجتمع الدولى الى تقديم دعمه للديمقراطية فى كوت ديفوار وعقب تولى جباجبو لمقاليد الأمور فى البلاد توجه الرئيس الفا عمر كونارى رئيس مالى (رئيس التجمع فى تلك الفترة)الى كوت ديفوار حيث التقى بجباجبو لتهنئته بتوليه مقاليد الامور فى البلاد فى خطوة اعتبرها المراقبون اعترافا ضمنيا به من قبل التجمع.

من المؤكد أن أزمة كوت ديفوار جاءت لتؤكد رسوخ الفكر الديمقراطى فى أذهان جانب كبير من أبناء القارة الافريقية جنوب الصحراء وإن كان التطبيق مازال موضع جدل حتى الآن (خاصة وان نتائج الانتخابات البرلمانية وعدم اشراك اوا تارا تركا التجربة الديمقراطية فى كوت ديفوار وقد احاطت بها حالة من عدم التاكد التى ستستمر اثارها لفترة طويلة بغض النظر عن نتيجتها)واصبح من الصعوبة بمكان ادخال اى تعديلات غير دستورية فى الحكومة او الإتيان برئيس دولة عن طريق وسائل غير دستورية - الانقلابات العسكرية على وجه الخصوص - فى ظل واقع فرضه المجتمع الدولى خلال العقد الأخير.

# سيراليون وأهمية تعزيز دور جديد للأمم المتحدة




سامية بيبرس

يمثل الدور الإقليمي المتنامي لعمليات حفظ السلام في إفريقيا أحد المؤشرات الجديدة التي برزت على الساحة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة مع لجوء الأمم المتحدة للتراجع وإعطائها كثيرا من مسئولياتها في حفظ السلام الى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. الى جانب ذلك فقد تراجعت القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل والمشاركة بقواتها في عمليات حفظ السلام في البلدان الإفريقية وإيكالها تلك المهمة الى دول العالم الثالث، وذلك في ضوء الهزائم المتتالية التي منيت بها في كل من الصومال، رواندا، وأنجولا.

وقد تزايد في الآونة الأخيرة الجدل العالمي حول عمليات حفظ السلام الدولية وما يتصل بإدارتها وتمويلها وحجمها وأسلوب عملها، ووجهت اليها العديد من الانتقادات من بينها بطء إرسال قوات الأمم المتحدة الى بؤر الصراع وافتقارها الى المرونة خاصة فيما يتعلق بتوسيع تلك العمليات ونقص التمويل والإمكانيات ووصول الأمر في بعض الأحيان الى حد إرسال جنود بلا معدات عسكرية وأسلحة أو بدون تدريب كاف. وقد أدى ذلك في مجمله الى الدعوة الى أهمية إعادة النظر في عمليات حفظ السلام الدولية وضرورة إصلاحها في ضوء ما يشهده العالم اليوم من تفاقم النزاعات الدولية والمحلية وما ينجم عن هذه النزاعات من خسائر بشرية ومادية وما تفرزه من مآسي إنسانية.

وفي إطار حرص الأمم المتحدة على أداء رسالتها بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين فقد أدركت المنظمة الدولية في ضوء المعطيات السابقة أهمية إعادة النظر في عمليات حفظ السلام بشكل عام وتلك الخاصة ببلدان القارة الإفريقية بشكل خاص، وعليه فقد كثفت جهودها في الآونة الأخيرة على دراسة النزاعات في القارة الإفريقية وأسباب تفجرها ودور عمليات حفظ السلام في بلدانها والسبل الممكنة للحيلولة دون تفجر الصراعات فيها وذلك بهدف بلورة استراتيجية طويلة المدى لترسيخ السلم وتحقيق التنمية المستديمة في القارة الإفريقية على وجه العموم.

ويجسد الوضع في سيراليون بكل معطياته وتطوراته حقيقة الأزمة التي تمر بها عمليات حفظ السلام الدولية في إفريقيا، فقد كشفت الأحداث المتلاحقة في الآونة الأخيرة عن أن معظم جنود بعثة الأمم المتحدة المنوطة بحفظ السلام في سيراليون ينتمون الى دول العالم الثالث (نيجيريا وغانا، كينيا، الهند، الأردن، زامبيا) وأنهم يفتقرون الى التدريب الكافي

وليس لديهم أسلحة أو معدات عسكرية متطورة. وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على مستوى أداء البعثة، ومن ثم على العملية السلمية برمتها في سيراليون وأدى الى تعثرها، هذا على الرغم من توقيع اتفاق السلام بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية في لومي خلال شهر يوليو ١٩٩٩. وعليه فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في مهمة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والبحث لها عن دور جديد يتلاءم مع معطيات المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد ويجنبها احتمالات انهيار اتفاقات السلام وتفجر النزاع مرة أخرى، أي بعبارة أخرى اتخاذ التدابير اللازمة للانتقال الى مرحلة "بناء السلام -Peace-building" وهو ما سيرد توضيحه فيما بعد.

ويتناول التقرير عمليات حفظ السلام في إفريقيا والجهود الدولية المبذولة لإصلاحها، ثم ينتقل الى الحديث عن موقف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والتدابير التي يتعين اتخاذها بشأن الانتقال الى مرحلة "بناء السلام" في سيراليون.

أولا : عمليات حفظ السلام في إفريقيا والجهود الدولية المبذولة لإصلاحها :

من الناحية التاريخية نشرت الأمم المتحدة في إفريقيا – عمليات لحفظ السلام أكثر مما نشرت في أي قارة أخرى، وبدءا من أوائل التسعينيات أطلق مجلس الأمن سلسلة من مبادرات حفظ السلام في إفريقيا. وقد لوحظ أنه من بين العمليات الاثنتين والثلاثين التي قامت بها الأمم المتحدة جرى نشر ثلاث عشرة عملية لحفظ السلام في إفريقيا. غير أنه عقب الإنتكاسة الخطيرة التي تعرضت لها الأمم المتحدة بداية في الصومال ثم في رواندا وأخيرا في أنجولا فقد أصبح المجتمع الدولي يبدي في السنوات الأخيرة ترددا ملحوظا في تحمل التبعات السياسية والمالية الخاصة بعمليات حفظ السلام، فقد أثرت تلك الإخفاقات المتتالية على تشكيل رؤية المجتمع الدولي لعمليات حفظ السلام وانعكست بشكل سلبي – إن لم تكن قد عرقلت – على قدرة الأمم المتحدة على الإستجابة للأزمات في القارة الإفريقية بشكل سريع وحاسم.

والواقع أن بعثات حفظ السلام المتتالية التي أوفدتها الأمم المتحدة الى العديد من الدول الإفريقية من بينها موزمبيق، أنجولا، سيراليون، قد أظهرت مدى الدور الذي يمكن أن تنجزه عمليات الأمم المتحدة في مواصلة عملية السلام حتى في أقسى الظروف المعاكسة وإن كانت تبين أيضا الضرورة الحاسمة للتوصل الى اتفاقات سلام واقعية وكذلك أهمية أن تتوفر في عملية حفظ السلام قدرة على الردع في الحالات التي تتسم بالخطورة والتقلب. بالإضافة الى ذلك فقد اتضح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست وحدها هي السبيل الوحيد لتسوية النزاعات في القارة الإفريقية وإنما هناك عوامل أخرى يلزم توافرها مثل وجود اتفاق بين أطراف النزاع بشأن التسوية السلمية ووجود الإرادة السياسية الحريصة على الالتزام بتنفيذ اتفاق السلام، وتوفر الموارد اللازمة لتعزيز عمليات إنهاء الصراع.

وفي إطار مسئولياتها الرئيسية فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين فقد حرصت الأمم المتحدة على توفير الدعم للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا. ومثال ذلك التعاون والتنسيق المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات دون الإقليمية (مثل الإيكواس وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) بشأن تسوية النزاعات الإفريقية وترسيخ السلم في أنحاء القارة الإفريقية بصفة عامة. غير أن هذا التعاون لا يعني بأي حال من الأحوال إعفاء المجتمع الدولي من التزاماته الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين.

وبناء على ما تقدم فإن مصداقية الأمم المتحدة في إفريقيا تتوقف الى حد بعيد على مدى استعداد المجتمع الدولي للعمل واستكشاف سبيل جديدة لتعزيز أهداف السلام والأمن في القارة. وفي هذا الإطار كان مجلس الأمن قد عقد اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧ للنظر في الحاجة الى بذل جهد دولي متضافر لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا، وطلب المجلس الى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير حول مصادر النزاع في إفريقيا، وسبل منع ومعالجة الصراعات، وكيفية وضع الأسس الازمة لتحقيق السلام الدائم والتنمية الاقتصادية المنشودة.

وفي ١٣ أبريل ١٩٩٨ صدر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "أسباب النزاع في إفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" وقد تضمن التقرير تحليلا لأسباب النزاعات في إفريقيا والتي حددها التقرير في ثلاثة أسباب هي الميراث الإستعماري والعوامل الداخلية مثل مركزية السلطة والإفتقار الى الشفافية والعوامل الخارجية المتمثلة في دور المصالح الأجنبية والأطراف الخارجية. كما تناول التقرير مسألة تحسن قدرات الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر والاستجابة لحالات النزاع. واستعرض التقرير أيضا عمليات حفظ السلام الدولية في إفريقيا وقد طرح الأمين العام في هذا الصدد مجموعة من التوصيات من بينها : ضرورة أن تكون جهود حفظ السلام جيدة للتنسيق والإعداد وضرورة تلافي تعدد جهود الوساطة، وزيادة فعالية الجزاءات باعتبارها تدابير وقائية أو عقابية يمكن استخدامها لتقليل قدرة أطراف النزاع على الاستمرار في قتال طويل، وأهمية تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة تدفق الأسلحة غير المشروعة الى إفريقيا.

وفيما يتعلق بقضية المساعدات الإنسانية فقد أشار التقرير الى أن العقود الأخيرة قد شهدت تدهورا حادا في مستوى التقيد بالمعايير الإنسانية في حالات الأزمات، وقد أوصى الأمين العام في هذا الشأن بضرورة تقييد كافة أطراف النزاع بمعايير الحقوق الإنسانية والبشرية الدولية، وأهمية تنسيق المساعدات الإنسانية والعمل على أن تكون مكملة للتحرك السياسي وليست بديلا عنه، والحيلولة دون استخدام المساعدات كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية أو جني مكاسب اقتصادية.

وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد النزاع، فقد أشار التقرير الى أهمية التعجيل بعملية التعمير والإنعاش والتنمية الاقتصادية والبشرية حتى نضمن ترسيخ السلام وعدم تفجر النزاع من جديد، وأوصى فى هذا الصدد بضرورة استجماع الإرادة السياسية اللازمة من جانب كل من بلدان القارة الإفريقية والمجتمع الدولى على حد سواء واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز السلم وتحقيق التنمية المستديمة فى إفريقيا.

هذا وقد استعرض كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى تقرير الأمين العام، كما طرح التقرير ذاته للنقاش فى العديد من المحافل داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها. وبعد نظر مجلس الأمن للتقرير أنشأ فريق عمل تابعا للمجلس، مخصصا لاستعراض التوصيات المتعلقة بالسلم والأمن الواردة فى تقرير الأمين العام. وقد وضع فريق العمل مقترحات محددة للعمل بشأن : (أ) دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية فى مجالى منع الصراع وصون السلم، (ب) إنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة فى صون أمن معسكرات اللاجئين وحيادها، (ج) تعزيز قدرة إفريقيا على حفظ السلم، (د) تعزيز فعالية نظم الجزاءات المتعلقة بالأسلحة والتى يفرضها مجلس الأمن، (هـ) القيام بشكل عاجل بمعالجة مسألة تدفقات الأسلحة، (و) تعزيز قدرة المجلس على رصد الأنشطة التى يرخص بها ولكن تقوم بتنفيذها دول أعضاء أو تحالف من الدول. وبعد نظر مجلس الأمن فى مقترحات الفريق العامل اعتمد المجلس بين شهرى سبتمبر ونوفمبر عام ١٩٩٩ أربعة قرارات (١١٩٦ و ١١٩٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩) وثلاثة بيانات رئاسية.

وخلال انعقاد الدورة (٥٣) للجمعية العامة فى ٧ ديسمبر ١٩٩٨ تم إدراج بند بعنوان "أسباب النزاع فى إفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" كبند إضافى فى جدول أعمال الدورة، وقد استعرضت الجمعية العامة فى تلك الدورة تقرير الأمين العام، ولاحظت الخطوات التى اتخذها مجلس الأمن من أجل بذل جهود عاجلة ومتضافرة لمتابعة التوصيات الواردة فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. كما أحاطت الجمعية العامة علما بمقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى بإجراء مناقشات موضوعية بشأن تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة فى التقرير، وطلبت الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة خلال دورتها القادمة الـ (٥٤) تقريرا مرحليا عن تنفيذ التوصيات الواردة فى تقريره، الى جانب ذلك طلبت الجمعية العامة الى رئيسها أن ينشىء – إعدادا للمناقشات التى ستجرى فى الدورة (٥٤) – فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية تابعا للجمعية العامة لرصد تنفيذ التوصيات الواردة فى تقرير الأمين العام.

وقد قامت الجمعية العامة خلال انعقاد دورتها الـ (٥٤) والمؤرخة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩ باتخاذ قرارها رقم ٢٣٤/٥٤ بشأن تكليف رئيس الجمعية العامة بإنشاء الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية "The Open-ended Ad Hoc Working Group on the Causes of Conflict and the Promotion of Durable Peace and Sustainable Development in Africa".

والمعنى بأسباب النزاع فى أفريقيا وترسيخ السلام الدائم والتنمية المستديمة فيها، وقد عقد الفريق العامل ثلاثة اجتماعات تنظيمية، وبالنسبة للاجتماع الأول فقد عقد فى ٧ مارس ٢٠٠٠ وتم استئنافه خلال الفترة من ١٣ – ١٥ مارس ٢٠٠٠، أما الثانى فقد عقد خلال الفترة من ١٥ – ١٩ مايو ٢٠٠٠، وبالنسبة للاجتماع الثالث فقد عقد ما بين ١٧ – ٢١ يوليو ٢٠٠٠، كما عقد الفريق العديد من الاجتماعات غير الرسمية. وقد تم خلال تلك الاجتماعات بحث الاجراءات التنظيمية المتصلة بعمل الفريق والمقترحات التى طرحتها وفود الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة خلال جلسات المناقشة حول أسلوب عمل الفريق ونطاق عمله والنتائج المرجوة منه. وقد شرع الفريق عقب الاجتماعات التنظيمية فى إعداد التقرير المكلف بتقديمه. وخلال انعقاد الدورة الـ (٥٥) للجمعية العامة فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٠ قام الفريق العامل بتقديم تقريره النهائى أمام اجتماعات الدورة والذى تضمن استعراضا كاملا لما تم انجازه بشأن تنفيذ التوصيات الواردة فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، كما تناول التقرير أهم العقبات والعراقيل التى واجهها الفريق والتى تحول دون تنفيذ تلك التوصيات والتى تتمثل أهمها فى عدم توفر الإرادة السياسية لدى البلدان الأفريقية بشأن تنفيذ إتفاقيات السلام وعدم توافرها لدى الأطراف الخارجية المانحة بشأن توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق، نقص الموارد المالية والافتقار إلى التكنولوجيا المتقدمة، عدم توفر مبدأى المساءلة والشفافية لدى الأنظمة السياسية الأفريقية، استمرار النزاعات المسلحة، محدودية مشروعات القطاع الخاص وانخفاض انتاجيتها وضعف حجم استثماراتها.

وقد انتهى التقرير الذى أعده الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة إلى بلورة استراتيجية متكاملة بشأن التدابير الواجب اتخاذها من قبل البلدان الافريقية والمجتمع الدولى والخاصة بتدعيم عمليات السلام وتعزيز السلم والتنمية المستديمين فى أفريقيا، وتتمثل عناصر تلك الاستراتيجية فى: تنمية خطط العمل الوطنية والاقليمية الخاصة بحقوق الانسان، تعزيز مبدأى الشفافية والمساءلة فى الإدارة العامة، لارتقاء بمستوى القدرات الإدارية للحكومة الإفريقية، وتهيئة البيئة المناسبة بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق النمو الاقتصادى، دعم عمليات الاصلاح الاقتصادى، زيادة حجم الاستثمارات فى مجال الموارد البشرية، العمل على حل مشاكل الصحة العامة، التركيز على قضايا العدل الاجتماعى، إزالة كل أشكال التمييز العنصرى ضد المرأة، زيادة حجم المساعدات الدولية وإعادة هيكلتها، خفض أعباء الديون، فتح الأسواق الدولية، توفير الدعم للتعاون والاندماج الاقليمى، والتنسيق والمواءمة بين المبادرات الدولية، نقل التكنولوجيا

خاصة تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً : عملية حفظ السلام الدولية فى سيراليون وضرورة تعزيز دور جديد للأمم المتحدة فى بناء السلام :

تنتشر بعثة الأمم المتحدة التى تضطلع بمهمة حفظ السلام فى سيراليون فى كل شبه جزيرتى لونجى وفريتاون وفى لونفى لوى بورت لوكو وتقاطع روغبيرى وجسر روكيل وماسياكا وماغبونتوسو وهاستنفز. كما تنتشر البعثة أيضا فى مويامبا والميل ٩١ وبووكينيما وجورو ودارو. وقد بلغ عدد أفراد البعثة العسكريين فى أغسطس ٢٠٠٠ حوالى ١٢,٤٤٢ فردا. وتتمثل أكثر متطلبات البعثة إلحاحاً فى الوقت الراهن – فى ضوء ما تم التوصل إليه فى اجتماعات الأمانة العامة مع الدول الأعضاء التى ساهمت فى بعثة حفظ السلام – إعادة تشكيل القوة وتعزيز مركز قيادتها وتزويد كتائب مشاتها بالمعدات الكاملة وتعزيز القوات المنتشرة فى المناطق القريبة من مواقع الجبهة المتحدة الثورية.

والواقع أن مجلس الأمن كان قد اتخذ فى ٤ أغسطس ٢٠٠٠ قراراً رقم (١٣١٣) والذى جدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة فى سيراليون حتى ٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وأعرب فيه عن اعتزامه تدعيم ولاية البعثة بعدد من المهام ذات الأولوية من بينها المحافظة على أمن شبه جزيرة لونجى وشبه جزيرة فريتاون، والإضطلاع بالردع والمجابهة عند الاقتضاء، توفير الحماية للمدنيين، المساعدة فى تشجيع العملية السياسية وتحديد برنامج نزع السلاح والتسريح، والتنسيق مع حكومة سيراليون لمساعدتها فى بسط سلطة الدولة واستعادة القانون. كما رأى المجلس أهمية تعزيز العنصر العسكرى للبعثة باضافة قوة احتياطية مدعمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الجمعية العامة كانت قد خصصت بموجب قرارها ٢٤١/٥٤ المؤرخ فى ١٥ يونيو ٢٠٠٠ مبلغا قدره (٤٧٦,٧ مليون دولار) لتغطية نفقات بعثة الأمم المتحدة فى سيراليون للفترة من ١ يوليو ٢٠٠٠ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠١، وكان هذا الاعتماد يرتكز على قوة قوامها ١١,١٠٠ من الأفراد العسكريين أذن بها مجلس الأمن بموجب قراره رقم (١٢٨٩) المؤرخ فى ٧ فبراير ٢٠٠٠ وعليه فان توسيع حجم البعثة إلى قوام أقصاه ٢٠٥٠٠ موظف عسكرى سيتطلب – طبقا لما ورد فى التقرير السادس للأمين العام – احتياجات اضافية للفترة المالية ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ تقدر بحوالى (٣٠٥,٥) ملايين دولار، ومن ثم سوف يصل اجمالى الاحتياجات المقدرة لتشغيل البعثة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ حوالى (٧٨٢,٢) مليون دولار.

هذا وقد مرت سيراليون خلال الفترة الأخيرة بتطورات خطيرة كان أبرزها قيام الجبهة المتحدة الثورية باختطاف ٥٠٠ من قوات بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام واحتجازهم كرهائن. كما استمرت الانتهاكات الواسعة من قبل الجبهة "لاتفاق لومى للسلام" والذى كان قد وقع فى ٧ يوليو عام ١٩٩٩.

ومن ناحيتها بذلت منظمة الإيكواس "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" جهودها من أجل توفير البيئة الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لتعزيز العملية السلمية فى سيراليون وقد أفضت تلك الجهود إلى قيام كل من حكومة سيراليون ومتمردى الجبهة المتحدة الثورية بتوقيع اتفاق جديد لوقف إطلاق النار وذلك بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠. وقد تم توقيع الاتفاق فى العاصمة النيجيرية أبوجا وبحضور ممثلى منظمة الإيكواس. وبمقتضى هذا الاتفاق سيسمح المتمردون لقوات الأمم المتحدة فى سيراليون بدخول المناطق التى يسيطرون عليها لمراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على تطبيق الاتفاق.

والواقع أن الوضع فى سيراليون فى ضوء المعطيات الراهنة قد أصبح يتطلب إتخاذ التدابير اللازمة بهدف الانتقال إلى مرحلة "بناء السلام" Peace Building ولا يعنى هذا بالضرورة استبعاد الدور العسكرى الرادع لبعثة الأمم المتحدة إذ سيظل حضور المجتمع الدولى فى صورة وجود عسكرى نشط أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه بأى حال من الأحوال، إنما المقصود هنا هو قيام بعثة حفظ السلام باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتعزيز السلام فى سيراليون والحيلولة دون عودة المجابهة المسلحة مرة أخرى. ويجب التنويه فى هذا المجال أن التبكير فى الانتقال إلى مرحلة بناء السلام هو أمر حيوى وضرورى.

وحقيقة الأمر أن عملية بناء السلام فى سيراليون هى عملية متعددة الأبعاد وتتطلب تنسيقا فعالا وجهوداً متكاملة ومتضافرة من جانب كل من حكومة سيراليون والمجتمع الدولى على حد سواء. ويمكن حصر الاجراءات أو التدابير التى يتعين اتخاذها بهدف "بناء السلام" فى سيراليون فى نوعين : (١) تدابير على الصعيد السياسى والعسكرى. (٢) تدابير على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى.

### ١- تدابير على الصعيدين السياسى والعسكرى :

يعد احترام حقوق الانسان وسيادة القانون من العناصر اللازمة لأى جهد يبذل بهدف بناء السلام الدائم بعد النزاع وفى ضوء ذلك فإن حكومة سيراليون مطالبة باستجماع الإرادة اللازمة لأخذ الحكم الرشيد مأخذ الجد وذلك بضمان إحترام حقوق الانسان وسيادة القانون والسعى نحو تحقيق المصالحة الوطنية والعمل على دعم العملية السياسية وتعزيز عملية التحول الديمقراطى. ويمكن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان أن تقدم مساعداتها لحكومة سيراليون لوضع خطط عمل وطنية لحقوق الانسان أو إنشاء لجان حقوق الانسان. وتتمثل أهداف خطة العمل الوطنية لحقوق الانسان فى : تشجيع التصديق على معاهدات حقوق الانسان وتعديل التشريعات الوطنية لضمان توفير الحماية الكافية لحقوق الانسان وتشجيع تدريب القضاء وضباط الشرطة والمحامين وتعزيز المؤسسات الوطنية الأهلية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان.

ولعل أحد التدابير الممكن اتخاذها فى هذا الشأن هو انشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم بناء السلام فى سيراليون، خاصة وأن الأمم المتحدة قد سبق لها أن قامت بانشاء مثل هذا المكتب عندما تفجرت الحرب الأهلية فى ليبيريا. وتتمثل مهمة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام فى تعزيز وتنسيق جهود المنظمة الدولية لبناء السلام ومساعدة أبناء سيراليون فى جهودهم للنهوض بالمصالحة الوطنية واحترام حقوق الانسان وحشد الدعم السياسى الدولى اللازم لتعمير البلاد.

كما أن تعزيز مبدأى الشفافية والمساءلة فى الإدارة العامة يعد من التدابير الهامة فى مرحلة بناء السلام فى سيراليون، وثمة دور خاص يمكن للمؤسسات المالية الدولية (مؤسسات بريتون وودز) الاضطلاع به فى هذا الصدد من خلال العمل مع حكومة سيراليون على إصلاح المؤسسات العامة فى القطاع المالى ودعم وضع اجراءات وممارسات اقتصادية وتنظيمية تتسم بالشفافية.

من ناحية أخرى فإن دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج هى خطوات هامة فى مرحلة بناء السلام فى سيراليون، خصوصا وأنه قد ظهرت فى الآونة الأخيرة بعض المؤشرات بأن بعض المقاتلين من الجبهة المتحدة الثورية قد يرغبون فى ترك صفوف الجبهة وإلقاء السلاح. ويمكن للقوات الموالية للحكومة أن تضطلع بتلك المهمة بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى سيراليون والتى يمكنها بدورها أن تجعل مسألة دفع الجبهة الثورية إلى القاء السلاح وتوفير الحوافز القوية لإعادة إدماجها فى مجتمع سيراليون جزءاً من استراتيجيتها. ونود هنا الاشارة إلى أن حكومة سيراليون تعكف منذ فترة على تدريب جيشها الجديد، وقد أكتملت المجموعة الأولى من جنود الجيش – والذى تتولى بريطانيا تدريبها – برنامجا تدريبيا مدته ستة أسابيع فى ٢٢ يوليو ٢٠٠٠، وهناك مجموعة أخرى يجرى تدريبها حاليا. ووفقا للخطط الحالية فمن المنتظر أن يكون قوام جيش سيراليون نحو ٨٥٠٠ جندى.

وأخيراً فإن تنسيق الجهود بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة سيراليون فيما يتعلق بتنفيذ خطط الأخيرة لبسط سلطتها على شتى أنحاء البلاد وتعزيز ادارتها خصوصاً فى المناطق التى تفتقر إلى الوجود الإدارى للدولة يعد من الأمور الحيوية فى مرحلة بناء السلام.

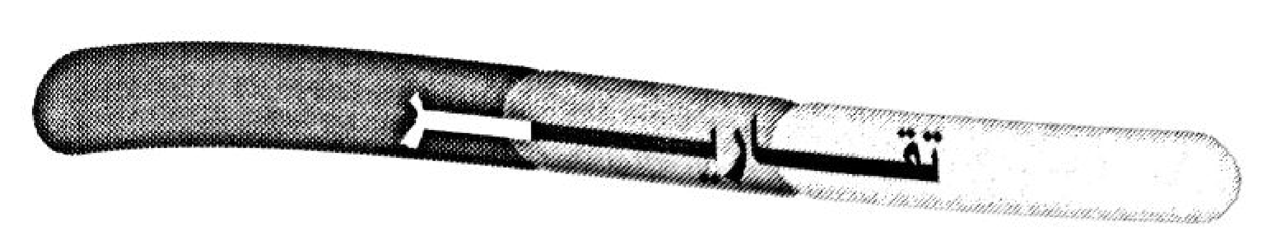
**٣- تدابير على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى :**

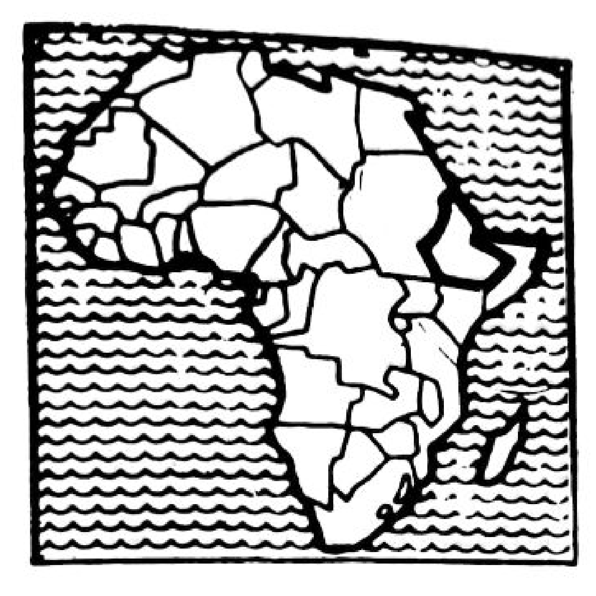
تعتبر التنمية المستدامة أحد العناصر الجوهرية فى عملية بناء السلام فى سيراليون، إذ تتطلب تلك المرحلة تدفقا عاجلا من الأموال لدعم الكيان الهش للدولة خلال عملية الانتقال السياسى. وتتمثل العناصر الأساسية لاستراتيجية تحقيق التنمية فى: تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى، وتوفير البيئة الاستثمارية المستقرة، وتنمية دور القطاع الخاص باعتباره القوة الدافعة للنمو الاقتصادى، العمل على توفير الحوافز الاستثمارية التى تسهم فى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الطويلة الأجل لاسيما لدعم الأنشطة الموجهة نحو التصدير، والسعى نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

من ناحية أخرى فان إيلاء الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع فى سيراليون يعد أمرا حيويا للغاية، حيث أن النمو الاقتصادى فى حد ذاته لا يكفل توزيع الفوائد بصورة عادلة أو حماية الفقراء والفئات الأضعف. وعلى أية حال فان توافر الإرادة السياسية لدى حكومة فريتاون ليس فقط لإصدار سياسات اقتصادية سليمة ولكن أيضا المثابرة على تنفيذها سوف يسهم فى إرساء أساس اقتصادى صلب، ومن ثم تعزيز عملية بناء السلام فى سيراليون ويمكن للمجتمع الدولى أن يلعب دوراً هاماً فى هذا المجال من خلال العمل على تخفيف أعباء الديون عن حكومة فريتاون والعمل على إزالة الحواجز التجارية أمام المنتجات الوطنية مما يسهم فى وصول مفرز ومضمون إلى الأسواق الدولية. ومن ناحيتها يمكن للمؤسسات المالية الدولية (مؤسسات بريتون وودز) والجهات المانحة أن تعمل على تجنب قطع المعونات والمساعدات المقدمة لحكومة فريتاون والخاصة بتمويل عملية الاصلاح الاقتصادى.

**الخلاصة :**

إن عملية بناء السلام فى سيراليون هى عملية معقدة متعددة الأبعاد والجوانب، ولا تقتصر إجراءاتها أو التدابير اللازمة لتحقيقها على الجوانب السياسية والعسكرية فحسب وإنما تمتد إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب هذه المرحلة بجميع الأحوال توافر الإرادة السياسية لدى حكومة سيراليون من ناحية ولدى المجتمع الدولى من ناحية أخرى، مما يسهم بدوره فى جعل الأمم المتحدة قوة لتحقيق السلام ذات مصداقية حقيقية. ونود هنا الاشارة إلى أن بناء السلام ليس بديلا عن الأنشطة الانسانية والانمائية الجارية فى سيراليون وإنما الهدف منه هو الابقاء على تلك الأنشطة والاضافة إليها أو إعادة توجيهها بطرق محددة للحيلولة دون تفجر النزاع مرة أخرى والمساهمة فى توفير البيئة المناسبة لتحقيق المصالحة والتعمير والتنمية المستدامة.



# الإيكـواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غـرب أفريقيـا

بدر حسن شافعى

شهدت منطقة غرب أفريقيا فى العقد الأخير من القرن الماضى مجموعة من الصراعات المسلحة بعضها داخلى مثل الصراع فى ليبيريا (١٩٩٠)، سيراليون (١٩٩١ وحتى الآن)، غينيا بيساو (١٩٩٨ وتجدد فى نوفمبر الماضى أيضا). وبعضها خارجى - حدودى غالبا - مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر باكاس، ثم النزاع الأخير بين كل من ليبيريا - سيراليون - غينيا كوناكرى بسبب اتهام كل منها للأخرى بدعم المعارضة التى تتنقل عبر الحدود بينهما.

ومن هنا يثور التساؤل حول دور منظمة "الإيكواس" (الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا) على اعتبار أنها المنظمة الإقليمية الفرعية المنوطة بتسوية وحل الصراعات فى هذا الإقليم نظرا لإنضواء ١٦ دولة تحت لوائها ؟ كما يثور تساؤل آخر عن مستقبل الصراع الأخير بين كل من ليبيريا - سيراليون - غينيا كوناكرى ، وهل سيتم تسويته بالطرق السلمية ؟ أم أن الأمور ستصل الى حافة الهاوية خاصة وأنه الصراع الأول من نوعه الذى يقع بين ثلاث دول أعضاء فى المنظمة؟

## أولا: الدور السياسى والأمنى للإيكواس:

بالرغم من أن منظمة الإيكواس، كما يتضح من الإسم، هى منظمة اقتصادية بالأساس، تهدف الى تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول الإقليم، على غرار الوحدة الأوروبية، إلا أن قادة المنظمة - التى أنشئت بموجب اتفاقية لاجوس (٢٨ مايو ١٩٧٥) أدركوا منذ اللحظة الأولى مدى الترابط بين البعد الاقتصادى من ناحية، والسياسى والأمنى من ناحية ثانية. ولقد كانت السنغال سباقة فى لفت الانتباه الى مدى هذا الترابط، خلال القمة الرابعة للمنظمة التى عقدت بداكار (٢٨ مايو ١٩٧٩) حيث تحدث رئيسها آنذاك عبده ضيوف قائلا "لست بحاجة لتوضيح حقيقة أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية فى مناخ عدم الاستقرار، وإذا كان الأمر كذلك، فإن علينا - فيما بيننا - أن نؤسس ميثاقا للتضامن بين دول غرب أفريقيا لحماية أنفسنا ضد العدوان الخارجى".

وبالفعل دخلت الفكرة حيز التنفيذ فى العام التالى مباشرة (مايو ١٩٨٠) حيث تم تأسيس الميثاق الدفاعى للمنظمة Ecowas Defense Pact، ليكون أول نموذج للأمن الجماعى الأفريقى فى إطار إقليمى فرعى. ولقد أشارت نصوص الميثاق من ١-٤ إلى الإطار العام الحاكم لعمله، ومن ذلك "تعلن الدول الأعضاء أن أى تهديد مسلح أو عدوان يدار ضد دولة عضو يعتبر تهديدا أو عدوانا ضد الجماعة ككل، وأنه ينبغى تبادل المعونة والمساعدة فى الدفاع ضد العدوان المسلح، وأنه لكى يتم فرض العمل الدفاعى، تقوم الدول الأعضاء بوضع قوات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة تحت تصرف المنظمة، وسيشار إليها باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة "AAFC".

أما مصادر التهديد فقد حددها الميثاق فى أى تهديد مسلح أو عدوان خارجى، ثم أى نزاع مسلح بين اثنين أو أكثر من الدول الست عشرة الأعضاء وهى (بنين - بوركينا فاسو -

كوت ديفوار – غينيا بيساو – غينيا كوناكرى – جامبيا – غانا – ليبيريا – مالى – موريتانيا (انسحبت مؤخرا) – النيجر – السنغال – توجو – نيجيريا – الرأس الأخضر)، وأخيرا أى نزاع مسلح يقع داخل دولة عضو يدار ويدعم بشكل فعال من الخارج، ويعرض السلام والأمن فى الجماعة كلها للخطر.

ومن هنا ووفقا لميثاق دفاع الإيكواس فإننا بصدد ثلاثة أنواع من الصراعات هى :

١- صراع داخلى، أى يقع داخل دولة، وهو إما يشكل تهديدا لدول المنطقة ككل، أو يدار من الخارج. ويدخل ذلك فى نطاق المنظمة. وهذا ما حدث بالفعل فى أزمات ليبيريا (١٩٩٠)، سيراليون (١٩٩٧)، غينيا بيساو (١٩٩٨).

٢- صراع خارجي بين دولة عضو ودولة أخرى خارج نطاق المنظمة مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر باكاسى، وهنا لا تستطيع المنظمة التدخل فى شئون دولة غير عضو.

٣- صراع خارجي بين دولتين أو أكثر كالنزاع الأخير بين ليبيريا – سيراليون – غينيا، وهو يكتسب أهمية خاصة، نظرا لعدم وجود تجارب مماثلة تدخلت فيها الإيكواس، إذ أن التجارب الثلاثة السابقة كانت فردية أو داخلية بمعنى أدق، لكن دراسة هذه التجارب – بشيء من الإيجاز – خاصة تجربة ليبيريا على اعتبار أنها النموذج الأكثر وضوحا، يساهم إلى حد بعيد فى تقرير حدود وإمكانات تدخل الإيكواس فى الصراع الأخير.

**الإيكواس وأزمة ليبيريا :**

لقد اكتسبت أزمة ليبيريا أهمية خاصة لعدة اعتبارات :

أولها : أنها تساهم فى دراسة مدى قدرة المنظمة على حل الصراعات، وهل يتم ذلك بالوسائل السلمية فقط (وساطة – توفيق – تحكيم) أم أن الأمر يستلزم التدخل العسكرى، وهل هذا التدخل العسكرى يكون بهدف حفظ السلام، أم لفرض السلام ؟

ثانيا : هل سيؤدى انقسام دول المنظمة إلى دول فرانكفونية، وأخرى أنجلوفونية إلى حدوث انقسام عملى عند التدخل ؟

ثالثا : مدى قدرة المنظمة على التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بذات القضية، سواء أكان ذلك عبر التنسيق مع الأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الأفريقية ؟

لقد ظهرت الحاجة الى التدخل فى أزمة ليبيريا منذ عام ١٩٩٠، بعدما احتدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل "صمويل دو" من ناحية، والقوات المعارضة التى تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز تيلور (الرئيس الحالى)، وقوات الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا التى يقودها جونسون من ناحية ثانية. ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف، وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى البلاد المجاورة خاصة سيراليون وغينيا (أحد أسباب المشكلة الأخيرة التى نحن بصددها).

وتمكنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة مونروفيا ، الأمر الذى تطلب ضرورة التدخل الخارجى ، لكن يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تقم بتحريك الموضوع فى مجلس الأمن بسبب استيائها من حليفها السابق صمويل دو بسبب انتهاكاته لحقوق الإنسان، واكتفت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بإصدار بيانات تطالب بضبط النفس والتفاوض المباشر.

لكن الإيكواس نظرت للموضوع بصورة أخرى وتصدرت الحرب فى ليبيريا أجندة أعمال القمة رقم ١٣ للمنظمة التى عقدت فى بانجول عاصمة جامبيا (مايو ١٩٩٠)، وصدر قرار فى هذا الشأن ينطوى على ثلاثة بنود رئيسية هى ضرورة وقف اطلاق النار، وثانيها إجراء انتخابات حرة، وثالثها تشكيل لجنة خاصة بالوساطة تضم خمس دول هى : نيجيريا – جامبيا – غانا – توجو – مالى.

وهنا يلاحظ أن المنظمة لجأت الى الوسائل الدبلوماسية (السياسية) لتسوية النزاع أولا. لكن أدى اعتراض تايلور على عمل اللجنة، الى تفكير المنظمة فى ضرورة إرسال قوات عسكرية من أجل حفظ السلام فى ليبيريا وتنفيذ بنود ميثاق الدفاع فى هذا الشأن. وهنا ظهر الخلاف بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية فى هذا الشأن، كما تداخلت المصالح السياسية لتعميق هذا الخلاف. فقد اعترضت بوركينافاسو على عملية التدخل نظرا لرغبتها فى تقويض نظام الرئيس صمويل دو. ونفس الأمر بالنسبة للسنغال وكوت ديفوار، فى حين أيدت الاقتراح نيجيريا باعتبارها الدولة القائد فى المنطقة وتوجو، وإزاء هذا الانقسام حاول رئيس جامبيا باعتبار بلاده رئيسة لجنة الوساطة تضييق هوة الخلاف. وانتهى الأمر فى النهاية الى التدخل حيث تم تشكيل قوة حفظ السلام التى عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "ايكوموج" والتى بدأت تتجه لليبيريا فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٠، وكانت تتألف فى بدايتها من ثلاثة آلاف جندى. وخلال عام واحد، زاد عددها الى نحو ٧ آلاف جندى، وكان لنيجيريا نصيب الأسد فى ذلك.

ويلاحظ هنا أن دور قوات الإيكوموج تمثل فى حفظ السلام واستعادة القانون والنظام وتأكيد احترام وقف اطلاق النار. غير أن إصرار قوات الجبهة الوطنية بزعامة تايلور على رفض وقف اطلاق النار، ساهم فى إحراج قوات الإيكوموج التى وقفت عاجزة عن إدخال عناصر الحكومة المؤقتة الى ليبيريا، تلك الحكومة التى تم تشكيلها من خلال المؤتمر الوطنى لكل الليبيريين الذى عقد فى بانجول فى ٣٠ أغسطس، وأسفر عن تشكيل هذه الحكومة.

وإزاء هذا الوضع، بدأت نيجيريا تتحرك بمفردها وتخلى عن فكرة الإجماع داخل المنظمة، فأعلن الرئيس النيجيرى آنذاك ابراهيم بابانجيدا، وضع قوات الإيكوموج تحت قيادة بلاده، واستبدال القائد الغانى المشرف عليها بآخر نيجيرى،

وبدأ دور الإيكوموج يتحول من حفظ السلام الى فرض السلام بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضد الحكومة المؤقتة إذا لزم الأمر، وبالفعل قامت قوات الإيكوموج بدفع قوات تايلور خارج العاصمة مونروفيا، مما مكن الحكومة المؤقتة من السيطرة عليها. وفي المقابل لم تستسلم قوات المعارضة، واستمرت الحرب الأهلية حتى تم توقيع اتفاق كوتونو للسلام في بنين في السابع عشر من يوليو عام ١٩٩٣ تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والإيكواس، وكانت من أهم بنوده : وقف إطلاق النار، تشكيل حكومة مركزية انتقالية تمثل الأطراف الرئيسية في الصراع وذلك حتى يتم تشكيل حكومة منتخبة ومجلس تشريعي في سبتمبر ١٩٩٤. كما قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم ٨٥٦ في ٧ أغسطس ١٩٩٣ والخاص بإرسال بعثة مراقبين من الأمم المتحدة تتكون من ٣٠٠ مراقب لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

إلا أن هناك بعض العقبات واجهت اتفاق كوتونو، الى أن تم توقيع اتفاق آخر في أبوجا باشراف لجنة التسعة التابعة للإيكواس، كما تم وضع جدول زمني للتحول من حالة الحرب الى السلم. وينص هذا الجدول على انتشار قوات فريق المراقبين العسكريين من ٧ نوفمبر ١٩٩٦ الى ٣١ يناير ١٩٩٧ في المناطق الآمنة التي وافقت عليها لجنة التسعة، وعلى نزع سلاح المقاتلين وتركهم وإعادة توطينهم من ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦ الى ٣١ يناير ١٩٩٧، وعلى قيام جميع أعضاء مجلس الدولة الحاكم الذي تم تشكيله وفق اتفاق أبوجا والذين يرغبون في ترشيح أنفسهم في الانتخابات على تقديم استقالاتهم، على أن يتم تنصيب الحكومة المنتخبة الجديدة في ١٥ يوليو ١٩٩٧، وبالفعل تم خلال شهر يوليو ١٩٩٧ إجراء الانتخابات العامة، وأعلن عن فوز تشارلز تايلور برئاسة البلاد.

**الإيكواس والنزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون :**

يتمثل السبب الرئيسي في النزاع بين هذه الدول الثلاث في وجود قوات المعارضة التي تنطلق من أراضي الدول الأخرى للهجوم على الدولة الوطنية، ومن ثم فإن هذه الدول الثلاث - خاصة ليبيريا وغينيا - تتبادل الاتهامات فيما بينها، وبالرغم من أن هذه الخلافات مستمرة منذ فترة، إلا أن حدة التصعيد زادت في الآونة الأخيرة لدرجة وصلت الى التهديد بالحرب، فنجد أن ليبيريا تتقدم باحتجاجات الى حكومة غينيا والإيكواس والوحدة الأفريقية بشأن هجوم المتمردين عبر أراضي غينيا على المناطق الحدودية بين البلدين، وأكدت احتفاظها بحقها في الدفاع عن أراضيها، كما تم اعلان حالة الطوارىء في شمال البلاد منذ أغسطس الماضي.

وفي المقابل اتهمت غينيا حكومة ليبيريا بمسئوليتها عن الغارات التي تقوم بها المعارضة الغينية عبر الحدود في مدينتي وولا - سنتا بمساعدة المعارضة في سيراليون من أتباع الجبهة الثورية المتحدة بزعامة فوداي سنكوح، والذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع الرئيس الليبيري حيث كان سنكوح يدعم تايلور أثناء الحرب الأهلية في ليبيريا . وأوضحت الحكومة الغينية أن هدف المعارضة الإستيلاء على مناطق استخراج الماس الذي يتم بيعه مقابل شراء الأسلحة.

وإزاء هذا التصعيد اضطر آلاف اللاجئين الموجودين في غينيا ومعظمهم من لاجئي سيراليون وليبيريا إلى الفرار من كوناكري عبر الحدود، وهو الأمر الذي شكل مشكلة كبرى لكل من ليبيريا وسيراليون خاصة وأن الحرب الأهلية في الأخيرة لم تنته حتى الآن.

ويلاحظ أن منظمة الوحدة الأفريقية اكتفت بإدانة الأوضاع الجارية بين الدول الثلاث خاصة على الحدود بين ليبيريا وغينيا، وطالبت بضبط النفس والتعاون مع الإيكواس في هذا الشأن.

كما يلاحظ أيضا أن تحرك الإيكواس - حتى الآن - لم يكن على المستوى المطلوب، حيث اكتفت بإجراء لقاء مع وزير الدفاع الغيني في ١٤ أكتوبر الماضي من أجل بحث الاستعدادات اللازمة لإرسال ٥٠٠ مراقب عسكري الى منطقة الحدود المضطربة، وربما السبب في محدودية دور الإيكواس يرجع الى عدة أسباب من أهمها رفض ليبيريا بزعامة تايلور تدخل الإيكواس حيث لاتزال أحداث الحرب الأهلية ودور الإيكواس فيها ماثلة للأذهان، لذا لا غرابة في أن يعرض تايلور على غينيا إجراء مفاوضات مباشرة في أي مكان وزمان بشرط عدم تدخل طرف ثالث، والمقصود من ذلك الإيكواس.

لكن بفرض أن ليبيريا وافقت على ارسال قوات المراقبة على الحدود، فلاشك أن دور هذه القوات سيكون حفظ السلام وليس فرضه بالنظر الى عدة اعتبارات :

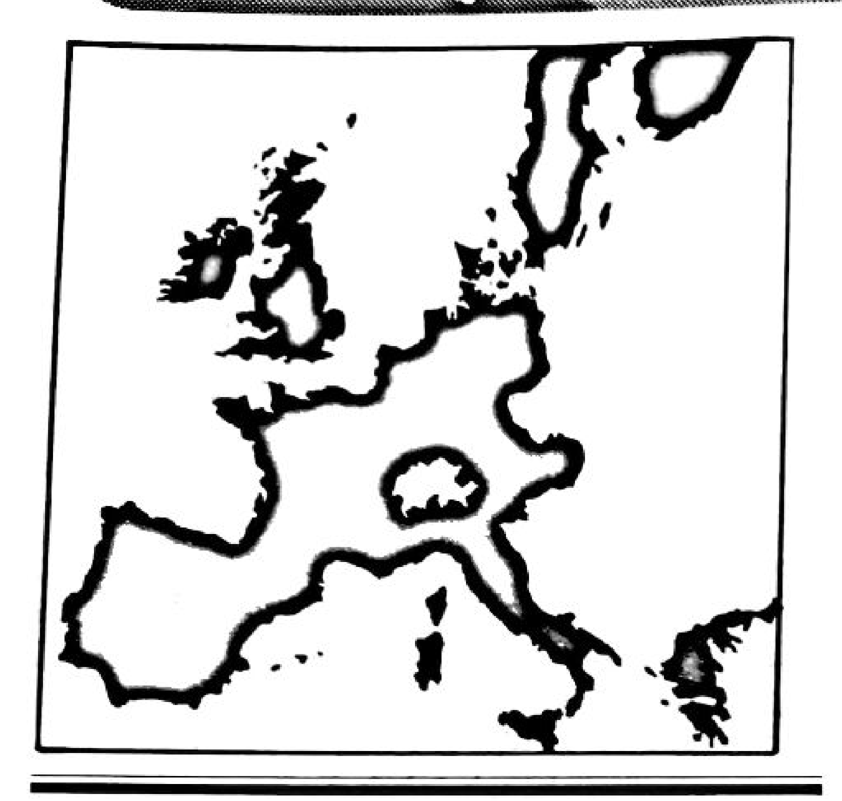
١- حالة الإنقسام التي لاتزال تعاني منه دول المنظمة ما بين فرانكفونية وأنجلوفونية.

٢- المصالح السياسية المتعارضة فيما يتعلق بالموقف من أطراف النزاع الثلاثة. إذ لاحظنا في أزمة ليبيريا كيف كان هناك إنقسام بشأن تأييد النظام أو المعارضة، ولاشك أن الأمر سيكون أكثر تعقيدا في حالتنا هذه.

٣- السياسة الخارجية الحالية لنيجيريا منذ تولي أوباسانجو الحكم، والذي يعمل على عدم التورط في نزاعات خارجية، والاهتمام بترتيب البيت النيجيري من الداخل. خاصة وأن عملية التدخل تتكلف ملايين كثيرة، وهو الأمر الذي يفسر أسباب رغبة نيجيريا في سحب قواتها من سيراليون.

٤- التكلفة الباهظة - ماديا وعسكريا - للتدخل في هذا النزاع.

ومن هنا يبقى القول أن عدم استجابة الأطراف لنداء العقل، قد يؤدي الى استفحال الأوضاع بصورة كبيرة، مما يعني استمرار حالة اللاإستقرار في الإقليم. الأمر الذي يطرح تساؤلا حول كيفية مواجهة الإيكواس لهذه الحالة المعقدة، أو بمعنى آخر هل تعلن الإيكواس فشلها، أم أنها ستحاول تأكيد وجودها في الإقليم كمنظمة اقتصادية - أمنية تهدف الى تحقيق الاستقرار لأعضائها ؟



# قمة نيس او حصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبى

نبية الاصفهانى

مع حلول نهاية عام ٢٠٠٠ ينتهى التفويض برئاسة مجلس الاتحاد الأوروبى الذى كلفت به فرنسا لمدة ٦ شهور وبذلك تنتقل الرئاسة الى دولة أخرى. فقد نص قانون الاتحاد الأوروبى على مبدأ أساسى وهو تطبيق الرئاسة الدورية ولمدة نصف عام لكل من الدول الـ ١٥ التى يتكون الاتحاد منها . وقد نص على أن تمنح كل دولة الفرصة لكى تتولى تقعد الرئاسة وبذلك تضع بصمتها الخاصة وتطرح على المجلس ما تراه من مقترحات جماعية أكثر توافقا مع تطلعاتها القومية، وبهذا عندما تكتمل دورة الرئاسات هذه يكون المجلس قد اعتمد قرارات تعكس مصالح كل الدول. ويحد من تناقضات هذه القرارات مع القوميات المشاركة فى الاتحاد.

منذ قيام الحركة التكاملية الأوروبية حرصت على تطبيق هذا المبدأ الذى يعبر على الملأ عما تتسم به الحركة من احترام بمساواة جميع الدول المشاركة فى الحقوق والواجبات. ولكن بعد مرور ما يقرب من نصف قرن على قيام حركة التكامل هذه، فإن التطورات التى توالت على القارة العتيقة قد أضفت صعوبات تراكمت واحتدمت كلما ازداد عدد الدول الأعضاء. وقد أدى هذا التراكم الى عرقلة تنفيذ مبدأ المساواة.

فمن المعروف بأن فكرة التكامل الأوروبى قد أعلنتها فرنسا للمرة الأولى بضع سنوات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال خطة وضعها "جان مونيه" بدأت بتاسيس "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" فى ١٩٥٠ التى تعد النواة الأولى للتكامل الأوروبى. وكانت تضم دولتين لا أكثر وهما : فرنسا وألمانيا الفيدرالية، وعلى مدى ما يقرب من نصف قرن، حرصت الجماعة الأوروبية على إبراز مبدأ التعادل والمساواة بين الدول المشاركة كقاعدة أساسية لضمان الهدف الذى تسعى اليه الحركة، وهو توسيع رقعتها الجغرافية من خلال إقناع مزيد من الدول بالانضمام اليها.

من هذا المنطلق، ازداد عدد الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية التى أصبحت تضم فى مطلع التسعينات ١٢ دولة، أضافت على الحركة مزيدا من التنوع من حيث الحجم الجغرافى والسكانى والعرقى والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكل هذه التنوعات قد تحولت الى صعوبات تعرقل تطبيق مبدأ التعادل والمساواة بين الدول الأعضاء (فرنسا، ألمانيا الفيدرالية، هولندا، لوكسمبرج، بلجيكا، إيطاليا، المملكة المتحدة، وأيرلندا والدانمارك واليونان، والبرتغال وأسبانيا) ثم فى مطلع التسعينات يأتى انهيار الاتحاد السوفيتى وما تلاه من تفكك الكتلة الشرقية الأوروبية ليعطى دفعة جديدة وقوية لمزيد من التوسيع شرقا من أجل جمع شمل أوروبا بأكملها. لهذا لم يمض عامان على توقيع معاهدة ماستريخت فى ١٩٩٢ التى حولت الجماعة الى اتحاد أوروبى حتى كانت كل من فنلندا والسويد والنمسا قد لبت النداء وانضمت الى الاتحاد الذى أصبح يشمل ١٥ دولة .. ولكن الأمر من ذلك هو أنه مازال هناك ما لا يقل عن ١٢ دولة

أوروبية تقدمت بطلب العضوية فى الاتحاد منها ٣ دول غربية هى قبرص ومالطا وتركيا و ٩ دول كانت ضمن الكتلة الشرقية وهى المجر وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا. إن هذا التوسيع الجديد سيزيد حتما من تنوع وتضارب الانتماءات داخل الاتحاد فى الوقت نفسه الذى فيه يشكو من قصور فى مؤسساته وتزايد الإدراك بعدم القدرة على التوسيع فى ظل أوضاع مؤسسية مما تستوجب على نحو صارخ الضرورة فى إجراء اصلاح عميق وجذرى فى النظام المؤسسى على كافة مستوياته.

وتأتى بعد ذلك أزمة البلقان (البوسنة وكوسوفا) لكى تضاعف لدى المسئولين فى الاتحاد الأوروبى هذا الشعور بالقصور والضعف، أى الإدراك العميق بأن القارة على الرغم من جهدها المتواصل فى جمع شمل الأسرة الأوروبية مازالت تفتقد القدرة العسكرية المؤهلة بالقدر الكافى لكى تتدخل بفعالية لحل أزمات وصراعات دموية تركزت فى منطقة البلقان القلقة تاركة هذه المهمة الأوروبية الى قوات حلف الأطلنطى الذى يأتمر من خارج القارة.

تلك هى فى مجملها التحديات التى تواجه الحركة التكاملية الأوروبية فى مطلع القرن الجديد. وفى أول يوليو الماضى، عندما تسلمت فرنسا مقاليد الرئاسة للاتحاد ولمدة ٦ شهور تحرك الأمل لدى البعض فى أن فرنسا وهى إحدى الدولتين المؤسستين أنها خلال هذه الفترة سيمكنها وضع أهم الأسس لبناء أوروبى جديد أو على الأقل إخراج الاتحاد من تخمة الخلافات المتزايدة التى أصبحت تعرقل المضى فى التكامل. ولكن فى الوقت نفسه تساءل البعض الآخر : ماذا يمكن أن تحققه فرنسا خلال هذه الفترة القصيرة ؟ إن البوادر تشير الى أن الاتحاد فى نهاية العام لن تخرج عن تجاوز الوضع الذى قام ببنائه طوال السنوات الماضية أى مجرد منطقة حرة للمبادلات التجارية بالإضافة الى شىء من التعاون فى بعض القطاعات، أما من حيث البناء السياسى التكاملى فسيبقى الباب مغلقا. وقبل بضعة أيام من تولى فرنسا الرئاسة حرصت على الإعلان عن مفهومها الخاص باصلاح المؤسسات الأوروبية. عند انعقاد مؤتمر للجنة الحكومات فى البرتغال وهى الدولة التى سبقتها فى تولى هذه الرئاسة الدورية ويمكن تلخيصها فى الآتى : التركيز على أهداف ثلاثة : ١- وضع تشكيل جديد للجنة الحكومات. ٢- تحديد جديد لعدد الأصوات التى ستؤول لكل دولة عند اتخاذ القرارات داخل مجلس الوزراء الأوروبى. ٣- التوسع فى مجالات تطبيق مبدأ "الأغلبية المميزة" majorité qualifiée، أى الحد من القرارات المتخذة بالإجماع. وتأمل فرنسا من هذه الأهداف الثلاثة فى إخراج الاتحاد الأوروبى من حالة الشلل التى يعانى منها، والتى ستزداد انعكاساتها فى ظل التوسيعات المقبلة التى تخطط لها أوروبا لكى يصل عدد الدول الأعضاء فى الاتحاد عام ٢٠٢٠ الى ما لا يقل عن ٢٨ دولة. كان لدى فرنسا أيضا الاقتناع بالضرورة الملحة فى مواصلة البناء التكاملى الأوروبى. ولكى تمهد الطريق أمام هذا التزايد فى عدد الدول الأعضاء، كان الأمر يستوجب أساسا تجاوز الحركة التكاملية الأوروبية مرحلة السوق المشتركة، أى الاعتماد الأساسى بمتطلبات الاقتصاد الحر والأسواق والشروع دون إبطاء فى تحقيق اصلاحات جذرية وعميقة فى المؤسسات التى وضعت فى الماضى بهدف التوسيع من أجل التكامل الاقتصادى والتى لم تعد تكفى لكى تخدم خطة التوسيع المقبلة.

وعلى هذا الأساس كان على فرنسا فى نهاية التفويض الرئاسى وبصفتها مع ألمانيا إحدى القوتين الدافعتين للحركة التكاملية الأوروبية، بأن تتولى مهمة التفاوض وطرح أهم بنود هذا الاصلاح المؤسسى. وبهذا كانت مدة الشهور الستة لهذا التفويض تعنى بأن تقوم فرنسا بجهد خاص لكى تنتزع الحركة التكاملية الأوروبية من مأزق التوسيع الجغرافى والسكانى دون أن تكون مؤهلة لخوض مرحلة التكامل السياسى.

وكان الرئيس الفرنسى، عند انعقاد المؤتمر السنوى لسفراء فرنسا فى باريس فى ٢٨ أغسطس قد حرص على إعادة تأكيد ما تراه بلاده من مقترحات ذات أولوية قصوى لكى تعبر الحركة التكاملية بنجاح المرحلة الجديدة.

وأخيرا تحدد عقد "مؤتمر قمة غير رسمى" فى أكتوبر بمدينة "بياريتز" لمتابعة ما تحقق من تقدم فى التفاوض مع الحكومات حول عملية اصلاح المؤسسات والتى اتسمت حتى الآن بالتخبط والافتقار الى خطة عملية. ثم طرح الرئيس الفرنسى ما رآه الإطار السياسى المناسب لمرحلة التكامل السياسى الأوروبى وهى ممثلة فيما يسمى "بميثاق للحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبى" وهو يوضح أهم الالتزامات السياسية التى تقع على عاتق الدول الأعضاء.

وكانت أصعب عملية تواجه الاتحاد هى كيفية معالجة موضوع "الأغلبية المميزة" التى يتمتع بها عدد من الدول بحكم حجمها السكانى والجغرافى وصفتها المؤسسية نوعا من الأغلبية المميزة تتيح لها اتخاذ بعض القرارات بالأغلبية وليس بالإجماع. هذه الأغلبية المميزة قد بدأت منذ سنوات تعانى من انضمام دول جديدة وأصبحت تجد صعوبة فى الحصول على الأغلبية التى تحددت بـ ٥٨ صوتا كحد أدنى للأغلبية المميزة. ويأتى التساؤل : كيف سيصلح هذا العدد عندما يضم الاتحاد ٢٧ أو ٢٨ دولة فى المستقبل ؟ إذن لابد من "إعادة موازنة الأصوات" Réponderation des voix لتكون معيارا صالحا للأغلبية المميزة. هذا الأمر مازال موضع النقاش داخل المجلس والاتحاد ولجنة الحكومات الأوروبية. كما أن مسألة الشرعية الديمقراطية للقرارات المتخذة تتوقف على الحجم السكانى لكل دولة، ولكن هذا الشرط بالذات يشكل مأزقا بالنسبة لفرنسا.

فإن التعادل الذى لازم منذ ١٩٥٠ الدولتين المؤسستين للحركة التكاملية الأوروبية والذى يعطى لكل من فرنسا وألمانيا (١٠ أصوات) قد أصبح مهددا منذ أن استكملت ألمانيا وحدتها لتقف فى مقدمة الدول من حيث ثقلها السكانى. ومع ذلك فإن ألمانيا كانت حريصة على عدم الانفراد بالقمة، ربما لأنها تراعى حساسيات الدول الأخرى وفضلت على ذلك دعم علاقات التعاون بينها وبين الدول الأخرى وفرنسا بصفة خاصة. ومع ذلك لم يخل الأمر من طرح ألمانيا لمفهومها عن توسيع الاتحاد، كما أن وزير خارجيتها "جوشواه فيشر" Joshua Fisher الذى ينتمى الى "حزب الخضر" الألمانى قد تقدم فى مارس الماضى وبصفة شخصية عن اقتراح نابع عن دراسة عميقة لوضع الاتحاد بأن يطبق نظام فيدرالى على الاتحاد الأوروبى فى المستقبل. ومن المعروف بأن مشروعها هذا قد لاقى تأييدا كبيرا فى ألمانيا نفسها كما اكتسب بعض المناصرين له، ولكن النقاش حوله لم يحسم بعد.

- وأخيرا فإن مبدأ الرئاسة الدورية التى وضعها الاتحاد يثير انتقادات متزايدة وهناك اتجاه يفضل بدلا من الاجماع إجراء انتخابات رئاسية ثابتة لمدة تفويض حتى تكون لها صلاحيات أكبر حتى تكون أكثر فائدة فى المستقبل.

وأخيرا فإن مبدأ "التعاون المدعم" يثير انتقادات متزايدة داخل الاتحاد تلازم التحرك نحو التوسيع وخاصة منذ أن أعلن المسئولون بأن الميزانية المخصصة لهذا التعاون لن يطرأ عليها زيادة فى المستقبل. وبالتالى فإن حصة الدول الصغيرة التى تتلقى هذا التعاون ستقل مع قدوم عدد جديد من الدول الأعضاء. فلا عجب إذن من أن تواجه فكرة التوسيع تخوفا لدى الدول الصغيرة. هذا فى الوقت الذى تعلن فيه كل من فرنسا وألمانيا تمسكها بمبدأ التوسيع.

تلك هى أهم المشاكل والتحديات التى ستواجه الرئاسة الفرنسية وتقف حائلا أمام محاولاتها تكييف المؤسسات التى دأبت على وضعها على مدى الـ ٥٠ عاما الماضية بحيث تتناسب وتسهل عملية التوسيع الواسعة النطاق التى يراها الاتحاد ضرورة ملحة لا تحتمل التأخير. ومنذ بداية التفويض الرئاسى، بادرت فرنسا بطرح "الصفقة" التالية على شركائها الضرورة القصوى فى إجراء تعديل جذرى فى هياكل المؤسسات يكون أكثر دعما لموقف الدول الكبرى فى الاتحاد وفى الوقت نفسه الحد من "حق الفيتو" الذى تمارسه الدول الصغرى فى هذا الوقت بالذات الذى شرع فيه الاتحاد فتح باب العضوية أمام دول الكتلة الشرقية السابقة. وتؤكد الرئاسة الفرنسية بأن هذه الضرورة هى الشرط الأساسى لكى تعبر الحركة التكاملية الأوروبية من مستوى تجمع بين دول من أجل تنشيط التعامل التجارى بينها الى مستوى "اتحاد أوروبى قوى". وأن هذا التحديث فى مرحلة أولى يستوجب أساسا التسلح بالحزم عند اتخاذ القرارات الفعالة وخاصة تلك التى أسفر عنها "اجتماع امستردام" منذ ١٩٩٧ والتى لم تحسم بعد حتى هذا التاريخ. وترى الرئاسة الفرنسية بأن أهم مقترح يتعلق بتعميم الانتخاب داخل المجلس ولجنة الحكومات لصالح "أغلبية مميزة" حتى تمثل هذه الأخيرة "مجموعة طليعية".

**خطة الرئاسة الفرنسية :**

كان لفرنسا خطة طموحة وجريئة لكى يتحقق بنجاح ارتقاء الاتحاد الأوروبى الى مرحلة التكامل السياسى :

- فيما يتعلق بتوسيع العضوية : لم تتوقف المفاوضات من أجل ضم دول جديدة منذ مارس ١٩٩٨ مع ٦ دول (بولندا، المجر، جمهورية التشيك، سلوفينيا، وقبرص). ولكن هذه المفاوضات اصطدمت بعدم الاتفاق حول شئون الزراعة والخاصة بالميزانية. وتهدف الرئاسة الفرنسية الى الوصول قبل نهاية تفويضها الى الاتفاق حول "تصور جماعى" vision collective يتيح توضيح النقاط التى سيتم التفاوض من أجلها مع كل دولة مرشحة وعلى حريتها.

- تدعو الرئاسة الفرنسية بصفة خاصة الى إحياء "اتحاد أوروبى" أقرب الى حياة المواطنين اليومية. ومن هذا المنطلق ستلتزم فرنسا بملفات ذات طابع خاص مثل إقامة وكالة غذائية ومسألة الأمن البحرى ومحاربة الإدمان ودعم التعاون القضائى والشرطى وتنسيق سياسات اللجوء والهجرة .. الخ.

- ستجد الرئاسة الفرنسية من أجل دعم مكانه مجموعة وزراء الاقتصاد والمالية (EURO-11) التى تشمل الدول التى انضمت الى الوحدة النقدية الأوروبية وستعمل على دعم السياسات الاقتصادية التى أصبحت تعانى من ضعف العملة الموحدة.

- على صعيد السوق الداخلية للاتحاد حرصت الرئاسة الفرنسية على تنشيط سياسة التشغيل ومحاربة الهامشين وتشجيع التكنولوجيات الجديدة وزيادة مرونة القواعد التى تحكم سوق العمل. وهذا كله يعنى مزيدا من الأنشطة الاجتماعية على صعيد الاتحاد.

- وأخيرا فيما يتعلق بمتطلبات الاتحاد الأوروبى بعد أن تشكلت أهم البنى العسكرية أصبح على الرئاسة الفرنسية القدرة على إقامة ما سمى بالمؤتمر العام للقوات الأوروبية فى نوفمبر، وبهذا سيكون على كل دولة بأن تعلق عما هو متاح لها من أساليب بشرية ومادية لكى تساهم فى هذه القوة ذات الرد السريع الأوروبية التى ستضم ما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ الى ٦٠,٠٠٠ رجل مع ضرورة أن تقوم الرئاسة الفرنسية بدراسة الملف الحساس المتعلق بالعلاقات المستقبلية بين هذه القوة الأوروبية وحلف الأطلنطى.

وعلى أساس هذه التطلعات الفرنسية الخاصة بمستقبل الاتحاد الأوروبى، نشطت باريس طوال الأشهر الستة فى اتصالاتها مع شركائها وعقدت فى ١٢ أكتوبر مؤتمر غير رسمى للمجلس الأوروبى فى مدينة "بيارتز" وكان أهم ما جاء

فى هذا المؤتمر :

– فى ٢ أكتوبر كان قد اعتمد بالإجماع "ميثاق الحقوق الأساسية" كما أن اللجنة الدستورية قد وافقت على نص هذا الميثاق. بقى إعلان بالموافقة الصادر عن المؤسسات الثلاث : المجلس واللجنة للحكومات والبرلمان الأوروبى، وبعد ذلك إدراجه ضمن المعاهدة وهذا أمر مازال موضع نقاش. ويتكون الميثاق من ٥٠ مادة مقسمة الى ٦ أبواب تتناول بالتوالى : الكرامة، الحرية، المساواة، التضامن، المواطنة والعدالة.

**حصيلة قمة "نيس" (٧-١١ ديسمبر ٢٠٠٠) :**

على الرغم من كافة الجهود الدؤوبة التى قامت بها الرئاسة الفرنسية على مدى فترة الشهور الستة، فلم يكن من المتوقع بأنها ستحجل فى نهايتها نتائج باهرة. وقد اعتادت الحركة التكاملية الأوروبية على التحرك ببطء شديد وخاصة مع تزايد التراكمات والتناقضات الناتجة عن تزايد التنوع بين الدول الأعضاء وفقدان الجرأة فى أن تغلب المصالح الجماعية على المصالح القومية. فعلى أثر انتهاء قمة نيس ساد الشعور لدى المتابعين للحركة التكاملية الأوروبية بأن هذه القمة كانت أشبه بالجبل الذى ولد فأرا ولكن من جهة أخرى، ومهما كانت قوة الدفع الفرنسية، هل كان من الممكن التصور بأن تنجح الرئاسة الفرنسية فى معالجة تراكمات سنوات عديدة؟ فلنذكر أولا أهم ما تحقق فى هذه القمة :

– كان الاحتفاظ بالتعادل Parité مع ألمانيا أهم ما حققته فرنسا من قمة نيس . فقد تقدمت الرئاسة الفرنسية عند مناقشة موضوع الاصلاحات المؤسسية بمشروع – حل وسط تمت صياغته بعد أن استمعت الى جميع وفود الدول الأعضاء وفيه تخوض معركة "إعادة موازنة الأصوات" على نحو يدعم مبدأ "الأغلبية المميزة" عند التصويت داخل المجلس. وكان أهم ما جاء فى هذا المشروع هو احتفاظ الدول الثلاث الكبرى (المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا) كل منها بـ ٣٠ صوتا. أما أسبانيا فإنها ستحصل على ٢٨ صوتا. وبهذا الترتيب الجديد تحتفظ الدول المؤسسة بالأغلبية المميزة أمام تزايد عدد الدول الصغيرة. وفى مقابل هذا الدعم لأصوات الدول الكبرى ستتنازل كل منها عن أحد ممثليها داخل لجنة الحكومات عندما يحل عام ٢٠٠٥ موعد تجديد هذه اللجنة، وفى الوقت نفسه ستحتفظ كل من الدول الصغيرة مهما كان عددها بممثل لها داخل اللجنة. ولكن المشروع الفرنسى يقترح أيضا بأنه عند حلول عام ٢٠١٠ ويصل عدد الدول الأعضاء الى ٢٧ دولة، فإن الأمر يحتم بأن لا يزيد عدد الممثلين داخل لجنة الحكومات عن ٢٠. وأخيرا يقترح المشروع الفرنسى بناء على اقتراح ألمانيا بأن يعطى الاتحاد لنفسه مهلة لا تزيد عن ستة ليبادر بدراسة جدية من أجل تبسيط صياغة المعاهدات وتوضيح الصلاحيات وإدراج الميثاق ضمن معاهدة ماستريخت.

– هذا المشروع الفرنسى قد نوقش بحدة فى مؤتمر نيس فلم تهدأ الخلافات حوله إلا عندما قبلت الرئاسة الفرنسية تأجيل إعادة موازنة الأصوات المقترحة لعام ٢٠٠٥ عند تجديد الرئاسة للمجلس.

وفى النهاية تم تعديل عدد الأصوات التى حصلت عليها الدول الأربع الكبرى الى ٢٩ يوتا لكل منها، و ٢٧ بالنسبة لأسبانيا وليولندا عندما تنضم هذه الأخيرة للاتحاد.

وفى مقابل الحفاظ على تعادل الأصوات بين الدول الكبرى فإن ألمانيا قد اكتفت بالحصول على مزايا داخل البرلمان الأوروبى وداخل المجلس وفقا للمادة المتعلقة بالحجم السكانى التى تنص على أن أى قرار يتخذ من قبل المجلس يجب أن توافق عليه الدول التى تمثل على الأقل نسبة ٦٢٪ من مجموع سكان الاتحاد، وهذه المادة تعد لصالح ألمانيا التى أصبحت تتمتع بأكبر ثقل سكانى فى الاتحاد (٨٠ مليون نسمة).

– ناقش مؤتمر نيس أيضا سياسة الدفاع المشترك التى تسرع فيها الاتحاد منذ سنوات عديدة دون التوصل الى اتفاق حولها لأول مرة منذ فشل مشروع الدفاع الأوروبى فى الخمسينات، فإن أوروبا قد أصبحت مستعدة لإنشاء جهاز عسكرى يتيح لها وقت اندلاع الأزمات أن تتولى مسئولياتها. فقد تقرر وضع وبصفة دائمة قيادة عسكرية أوروبية وبذلك تخطت أوروبا مخاوف الولايات المتحدة من أن يؤدى إقامة قوة عسكرية أوروبية الى مناقضات وخلافات مع قيادة الحلف الأطلنطى حول من سقوم بعمليات الأمن المطلوبة؟ وفى الواقع أن القرار بإنشاء قيادة مشتركة عسكرية أوروبية ما هو سوى قرار رمزى لا يخوض فى المشاكل والمتطلبات اللوجيستيكية والمالية، كما على هذه القيادة أن تتساءل عن مدى قدراتها على التعبئة والتحرك فى مواجهة أسلحة المستقبل.

**الخلاصة :**

تلك هى أهم القرارات التى صدرت عن قمة نيس، فإذا أضفنا اليها بعض الانجازات فى مجالات فرعية للحركة التكاملية مثل تنشيط التكامل القضائى والتوسع المتواضع فى عملية "التعاون المدعم" فقد يبدو التقويم الأولى للرئاسة الفرنسية متواضعا. فمازالت أوروبا تواجه تحديات كبيرة حول مستقبلها وخاصة عندما تضم ما لا يقل عن ٢٨ دولة ذات مواصفات مختلفة بل ومتباينة الى حد قد تعرقل أكثر من الماضى الحركة التكاملية الأوروبية فى تحقيق أهدافها الأساسية. وحتى الآن يمكن استخلاص الآتى :

– أن الرئاسة الفرنسية قد كان يحركها أساسا التخوف من أن تفقد تعادلها مع الدولة المؤسسة للحركة الثانية وهى ألمانيا التى أكدت صحافتها بعد انتهاء قمة نيس بأنها الرابحة الأولى من الرئاسة الفرنسية على الرغم من الحفاظ على مبدأ التعادل بينها وبين الدول الكبرى الثلاث الأخرى. فقد سجلت قمة نيس مدى الثقل الذى اكتسبته ألمانيا داخل حركة التكامل وأن كل ما يحد من اندفاعها الى مزيد من المزايا هو ماضيها

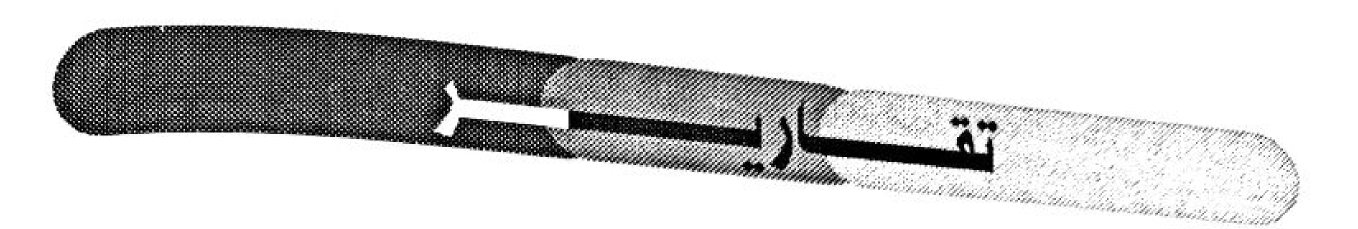
المؤلم الذى لم تنسه أوروبا. وبالتالى فعليها أن تتحرك بمرونة أكبر لكى تحقق أهدافها.

- أن الرئاسة الفرنسية لم تحقق تقدما فى أهم نواياها كدولة مؤسسة لحركة التكامل وهو إحياء السياسة الاجتماعية الأوروبية والتى تراها الوحيدة لضمان وضع بصمة أوروبية لهذه الحركة على الحياة اليومية للمواطن الأوروبى .

- وفى نهاية هذه الفترة الرئاسية فقد ساد الشعور لدى المسئولين الأوروبيين بالضرورة الملحة فى عدم التوقف فى طريق التكامل مهما كانت الصعوبات وإن كان القلق حول المستقبل مازال ماثلا. حتى تصبح أوروبا الموحدة قادرة على ممارسة دور فعال فى مصير القارة. ومن هذا المنطلق يتفق كل من فرنسا وألمانيا على الحد من خلافاتهما لصالح عملية التوسيع للاتحاد مهما كانت التكاليف والصعوبات. وفى الوقت نفسه تجتهد أوروبا فى بث الاطمئنان لدى جارتها روسيا الاتحادية حتى لا تثير لديها الشكوك التى ثارت عندما توسع حلف الأطلنطى وضم ثلاث دول كانت تابعة للكتلة الشرقية. ولا عجب فى أن تبرم اتفاقا مع موسكو حول إقامة خط أنابيب بترول يأتى من منطقة قزوين ليكون أول نواة للتكامل الاقتصادى مع الشرق الأوروبى. وفى نهاية قمة نيس بإعادة تحديد الإطار الذى سيكون فى المستقبل لسياستها الخاصة ببذل معونات من أجل التنمية الأوروبية.

تلك هى التحديات التى ستواجه الرئاسة الجديدة وهى السويد، هل ستكون أكثر قدرة فى تناولها مشاكل الاتحاد وفى ظل التوسيع المقبل للعضوية : ربما السويد ليس لديها مطامح فى أن تنضم الى الدول الأربع الكبرى. كما أن ليس لديها مشكلة تعادل فى الأصوات. وبهذا فإن الشهور الستة المقبلة هى التى ستجيب على هذا التساؤل.






# اوروبا وجهود إعادة البنـــاء فى البلقان




كرستين عبدالله اسكندر

شهدت زغرب عاصمة كرواتيا انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي-البلقان في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر الماضي، وذلك بحضور زعماء دول الاتحاد الأوروبي الـ١٥ وخمسة من قادة دول البلقان التي نشأت في أعقاب انهيار يوغوسلافيا الشيوعية وألبانيا .وقد تزامن انعقاد القمة مع رحيل رجل الحرب السابق الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش وبداية عهد جديد في المنطقة بعد تولى كوستينيتشيا السلطة.

وتعد هذه القمة تاريخية الأهمية نظراً لانعقادها بعد انقضاء أربع حروب دامت في المنطقة، فهي الأولى بين دول المنطقة المتناحرة لمدة ١٣ عاماً وهى ذات الدول الساعية إلى إحلال السلام بعد انتهاء أزمة كوسوفو وبداية الطريق نحو عملية الديمقراطية في المنطقة وعودة يوغوسلافيا عقب عامين من العزلة التى فرضتها أزمة كوسوفو وقصف الاطلنطى لبلجراد.

لذلك جاءت القمة لتؤكد على توحيد الأهداف بين كل من الطرفين وخاصة الاتفاق على ضرورة انضمام دول البلقان إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي.

ويأتي انعقاد القمة في إطار الجهود المبذولة لإعادة البناء في البلقان والتي تتنوع ما بين جهود يبذلها الطرف الأوروبي لإدماج دول البلقان داخل الأسرة الأوروبية، وجهود أخرى تبذلها دول البلقان وخاصة بلجراد لتوضيح حسن النوايا التي أتت بالرئيس الجديد في بلجراد والساعي إلى إقامة علاقات حسن الجوار في المنطقة .وتأتى هذه الجهود في إطار إدراك الدول الأوروبية بضرورة حصر المصالح الأوروبية في دول الاتحاد الأوروبي دون تدخل من الخارج .وأنه أمام التحديات الجديدة التي تواجهها التكتلات الإقليمية، على الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى إعادة بناء المؤسسات داخل دول البلقان مع إعطاء اعتبارات جديدة للجوانب الاجتماعية وحقوق الشعوب في السلام الدائم والتنمية المستدامة، وأنه لتحقيق ذلك لابد أن الآلية العسكرية تمتد لتشمل أطرا جديدة للتعامل مع الاضطرابات الإثنية وليس الحروب فقط، وكل هذا في إطار المسئولية الأوروبية.

## ١ - الجهود الأوروبية :

السعي نحو التقارب مع دول البلقان جاء من خلال ثنائية المبادرة من كل من ألمانيا في سعيها لتوقيع ميثاق استقرار البلقان، ثم من فرنسا في مطالبتها بضرورة عقد قمة بلقانية-أوروبية.

### اجتماع قمة ميثاق استقرار البلقان :

استضافت بلجراد اجتماع الميثاق في الثالث عشر من شهر نوفمبر الماضي، وذلك لأول مرة بعد أسابيع من انضمامها إلى الميثاق بعد تولى كوستينيتشيا السلطة.

وقد تناول الاجتماع سبل تقديم المعونات المالية للمدن

اليوغوسلافية المضارة من الحرب للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ والتي تقدر بنحو ٥٠٠ مليون يورو (أي ٤٣٠.٧ مليون دولار) وسوف تخصص لشبكات الطاقة، الكهرباء، وسائل المواصلات والتعليم وقد تم تقسيم المعونات على النحو التالي٢.٣ مليار لصربيا، ١.١ مليار لكوسوفو، ١.٥ مليار لباقي الدول (كرواتيا، البانيا، البوسنة والهرسك، مقدونيا والجبل الأسود)، ٠.٦ مليار للتعاون الإقليمي.

والجدير بالذكر أن الميثاق تم التوقيع عليه في ١٠ يونيو ١٩٩٩ بواسطة كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الدول غير الأوروبية في مجموعة الثمانية (الولايات المتحدة، روسيا، اليابان، كندا)، ومن دول المنطقة :البانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، مقدونيا، المجر، رومانيا، سلوفينيا وتركيا، وباستثناء الاتحاد اليوغوسلافي (صربيا والجبل الأسود).

وقد جاءت المبادرة بتوقيع الميثاق من قبل ألمانيا شرودر أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي .ويهدف الميثاق إلى إحلال ظروف السلام الدائم في منطقة البلقان من خلال التحول الديمقراطي والتعاون الاقتصادي، وقد قام الميثاق على تقديم المعونات الاقتصادية لدول البلقان في مقابل السير في عملية التحول الديمقراطي، ترك العنف واحترام حقوق الإنسان.

**قمة الاتحاد الأوروبي - البلقان :**

اقترح الرئيس الفرنسي جاك شيراك في الثلاثين من مايو الماضي ضرورة تنظيم قمة بين الاتحاد الأوروبي ودول الكومنولث اليوغوسلافي المتقدمة في مسار العملية الديمقراطية، وقد جاء هذا الاقتراح أثناء رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي .ثم تجددت الدعوة من البرتغال ذاتها أثناء انعقاد المجلس الأوروبي في فيرا بالبرتغال خلال الفترة من ١١-٢٠ يونيو الماضي كبداية نحو التعاون في المجالات الاقتصادية، السياسية والشئون الداخلية.

ومع تولى الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في يوليو الماضي، سعت فرنسا لتحقيق مبادرتها وأعلنت تمركز أهداف رئاستها حول محاور أربعة:

١- المحور الأول :تقديم تصور حول أوروبا الموسعة.

٢- المحور الثاني :أوروبا في خدمة النمو، فرص العمل والنمو الاجتماعي.

٣- المحور الثالث :زيادة اقتراب أوروبا إلى المواطنين.

٤- المحور الرابع :أوروبا قوية على الساحة الدولية من حيث السياسة الخارجية والأمن القومي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تشجيع دول المنطقة على الإصلاح والتعاون على المستوى الإقليمي ولهذا تجدد الإعلان عن القمة-الأوروبية البلقانية.

ولهذا أعلنت فرنسا رسمياً أثناء انعقاد المجلس الوزاري الأوروبي في بروكسل خلال الفترة من ١٠-١١ يوليو الماضي ضرورة انعقاد قمة أوروبية-بلقانية في خريف ٢٠٠٠ في كرواتيا، وتسعى هذه القمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التأكيد على ضرورة انضمام دول البلقان إلى أوروبا.

-توضيح الالتزامات المتبادلة بين كل من الاتحاد الأوروبي وكل دولة بلقانية على حدة.

-التذكرة بأن الباب سيكون مفتوحاً أمام الاتحاد اليوغوسلافي (صربيا والجبل الأسود) في حالة السعي نحو التحول الديمقراطي، إحلال السلام والتعاون.

-مساندة المجتمع المدني وقوى المعارضة الديمقراطية الصربية.

-مناقشة قضية العقوبات المالية.

وبالفعل شهدت زغرب عاصمة كرواتيا انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي-البلقان في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر الماضي، وذلك بحضور زعماء دول الاتحاد الأوروبي الـ١٥ وخمسة من قادة دول البلقان التي نشأت في أعقاب انهيار يوغوسلافيا الشيوعية وهى :يوغوسلافيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك، سلوفينيا،كرواتيا وألبانيا.

وتهدف القمة التي تعقد لأول مرة إلى عقد مصالحة بين دول البلقان الخارجة من عقد من الحروب الإقليمية من ناحية، والتقريب بينها وبين الاتحاد الأوروبي من جانب آخر .ولذلك قدم كل من الطرفين تعهدات إلى الطرف الآخر :فقد تعهدت الدول الأوروبية بتقديم الدعم لدول البلقان في حالة السعي نحو السلام والديمقراطية والاستقرار وتحسين الاقتصاد والسعي نحو إقامة تعاون إقليمي فعال فيما بينهم .ولهذا خصصت الدول الأوروبية مساعدات لدول البلقان تقدر بنحو ٤ مليارات دولار (أي ٤.٥ مليار يورو) ما بين أعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ كما تم توقيع ميثاق الاستقرار والارتباط مع مقدونيا .كذلك قدم زعماء الاتحاد إعفاءات ضريبية لـ٩٥٪من المنتجات الصناعية والزراعية لدول البلقان .وأخيراً التعهد بفتح باب عضوية دول البلقان في الاتحاد الأوروبي.

ومن جانب آخر، تعهدت دول البلقان بالسعي نحو إقامة علاقات حسن الجوار داخل المنطقة مع مراعاة حقوق الاقليات واللاجئين .كذلك السعي نحو إقامة مواثيق للتعاون الإقليمي كإطار لحل النزاعات سلمياً والتعاون في مجال الأمن ومواجهة الجريمة المنظمة .وأخيراً، احترام الالتزامات الدولية وخاصة التزامات محكمة العدل الدولية.

ومن جانب آخر، تناول الرئيس اليوغوسلافي قضية كوسوفو موضحاً أن السلام لن يتحقق في البلقان ثم تباعاً في أوروبا إلا بحل قضية كوسوفو موضحاً ضرورة الالتزام بقرار الأمم المتحدة رقم ١٢٤٤ والمؤيد لحصول إقليم كوسوفو على الاستقلال الذاتي مع استمرار تعلقها بيوغوسلافيا .فالجميع

أدرك أن الأمن الأوروبي لا يقتصر فقط على دول الاتحاد الأوروبي الـ١٥ ولكن يمتد ليشمل الجنوب الشرقي أيضا .

وتأكيداً على حسن النوايا نحو التعاون، فقد وقع كل من الرئيس اليوغوسلافي ورئيس المجلس الأوروبي رومانو برودى على اتفاق تعاون طويل المدى وهو الأول من نوعه مع دولة بلقانية .ويقوم الاتفاق على فتح الطريق أمام الإسراع في النمو الاقتصادي وذلك عن طريق تقديم مساعدات مالية تقدر بنحو ٣ مليار إلى يوغوسلافيا موزعة كالآتي:٢٠٠مليون هذا العام، ٢٤٠ مليون في عام ٢٠٠١، و٢,٥ حتى عام ٢٠٠٦ .

وكذلك ترحيب دول أوروبا الوسطى باستعادة يوغوسلافيا لعضويتها في (CEI) Central European Initiative فهي منظمة قائمة على دفع المشروعات الاقتصادية المشتركة، وذلك أثناء انعقاد القمة على مستوى الوزراء الأول للمنظمة في بودابست .والجدير بالذكر أن CEIكانت قد تأسست عام ١٩٨٩ بواسطة كل من النمسا، المجر، إيطاليا ويوغوسلافيا في ظل انهيار الشيوعية، وأنه في عام ١٩٩٢ تم تعليق عضوية بلجراد في طار حرب البوسنة والهرسك .واتسعت العضوية الآن لتشمل :ألبانيا، النمسا، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، سلوفينيا، أوكرانيا، المجر، إيطاليا، مقدونيا، سلوفينيا، بولندة، التشيك، رومانيا، سلوفاكيا والاتحاد اليوغوسلافي (صربيا والجبل الأسود).

**٢ - الجهود البلقانية :**

في ظل التصريحات الأوروبية بضرورة عقد قمة أوروبية–بلقانية وقبل انعقادها بأسابيع، سعت الدول البلقانية لعقد قمة تضم دول البلقان للاتفاق حول ما يمكن تقديمه من تعهدات لدول الاتحاد الأوروبي .وبالفعل شهدت سكوبى عاصمة مقدونيا في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي عقد قمة بلقانية تضم كلا من ألبانيا، بلغاريا، اليونان، مقدونيا، رومانيا، تركيا، البوسنة والهرسك وكرواتيا، مع حضور كل من ممثل الاتحاد الأوروبي ومنسق ميثاق استقرار البلقان .وتهدف القمة إلى دفن الفترة الحديثة من الصراعات في المنطقة والتي شهدت ٤ حروب خلال ١٣ عاما مع تقديم رؤية مستقبلية للأوضاع في البلقان والتي تحتاج إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .فالقمة أوضحت أن كلا من الطرفين في حاجة إلى السلام والاستقرار القائم على أساس الحوار السياسي والاقتصادي وذلك في ظل قبول عضوية دول البلقان في الاتحاد الأوروبي.

فالقمة أوضحت أن جميع دول البلقان تتفق فى أن المطلب واحد فى السعى نحو التفاهم، عملية التحول الديمقراطى، التعاون الاقليمى داخل منطقة البلقان وأخيراً التكامل مع الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى من خلال فتح باب العضوية أمام دول جنوب شرق القارة الأوروبية.

ونتيجة لهذا التقارب فى وجهات النظر البلقانية، فقد مهد لمزيد من التقارب فى الأهداف مع دول الاتحاد الأوروبى أثناء إنعقاد قمة زغرب فى الخامس والعشرين من نوفمبر الماضى.

وقد تخلل الفترة ما بين القمتين عدد من التحركات على كل من الجانب البلقانى والأوروبى لإظهار حسن نوايا كل طرف:

فقد قام الرئيس اليوغوسلافى كوستينيتشيا بزيارة إلى نظيره الروسى فلاديمير بوتين فى موسكو فى السابع والعشرين من اكتوبر الماضى وذلك بعد يومين من إنتهاء قمة البلقان .فالرئيس اليوغوسلافى يسعى لأن يعلن للعالم أنه يريد السلام ولشعبه أن إعادة بناء الدولة أحد الأولويات بعد توليه الرئاسة .لذلك تناولت الزيارة ضرورة إعادة التعاون بين الدولتين، مع طلب كوستينيتشيا إعادة خطوط الغاز الطبيعى إلى يوغوسلافيا وزيادة التبادل التجارى.

جعل المعونات المقدمة إلى يوغوسلافيا من أول البنود فى ميزانية الاتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠١, وقد تم الاتفاق على تقديم معونات إلى صربيا تقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار منها ٦٠ مليون يورو مخصصة إلى مراحل التحول الديمقراطى.

عودة يوغوسلافيا الفيدرالية (صربيا والجبل الأسود) إلى عضوية الأمم المتحدة بعد أن علقت عضويتها وذلك بعد إندلاع الحرب فى البلقان عام ١٩٩٢ ، وقد تمت الموافقة على عودة العضوية بعد أن تم التأكد من إنتهاء سياسات ميلوسيفيتش المعادية للسلام.

اجتمع الدول الثمانى الصناعية فى باريس فى الرابع عشر من نوفمبر الماضى وذلك قبل قمة الاتحاد الأوروبى–البلقان، لدراسة كيفية مساعدة دول البلقان وخاصة الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية .وقد كان الاجتماع على مستوى وزراء مالية الدول السبع الصناعية :المانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، كندا، إيطاليا، فرنسا، اليابان، وروسيا، بجانب ممثل البنك الأوروبى لإعادة البناء والتنمية، ممثل البنك الأوروبى للاستثمار ومنسق ميثاق الاستقرار فى البلقان .

من استعراض سلسلة الاجتماعات والقمم فى شهرى اكتوبر ونوفمبر الماضيين من قبل الطرفين الأوروبى والبلقانى، تتضح ملامح سعى كل من الطرفين إلى توحيد الأسرة الأوروبية بعد فترة الحروب كآلية لإحتواء القضايا الأوروبية فى المسئولية الأوروبية.

ولكن مدى فعالية هذا الاحتواء تتوقف على درجة الوفاء بالالتزامات لكل من الطرفين من جانب، وتأكد الجانب الأوروبى من حسن نوايا الدول البلقانية من جانب آخر.

ومع اقتراب انتهاء الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، شهدت مدينة نيس بجنوب فرنسا أعمال قمة الاتحاد الأوروبى خلال الفترة من ٧ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٠، وذلك بحضور زعماء دول الاتحاد الأوروبى الـ ١٥ . وقد تمحورت القمة حول إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبى ،

ومن بين القضايا التى فرضت طرحها على القمة، التوسيع وقبول أعضاء جدد من شرق القارة الأوروبية. وبالفعل ، تم التأكيد على المطلب الفرنسى بضرورة توسيع العضوية لأن أمن أوروبا يشمل القارة الأوروبية بشرقها وغربها، وإن تم استبعاد دول البلقان فى المرحلة الأولى.

ويمكن فهم هذا الاستبعاد فى إطار قراءة أجندة الانضمام التى تم الاتفاق عليها والتى تشمل الآتى :

* سوف يتم تحديد نماذج الانضمام أثناء رئاسة السويد للاتحاد الأوروبى وذلك أثناء انعقاد القمة الأوروبية فى يونيو ٢٠٠١ فى جوتبرج بالسويد .

* فتح باب الانضمام من نهاية عام ٢٠٠٢ ويستمر حتى ما قبل يونيو ٢٠٠٤ لاتاحة الفرصة لهذه الدول للمشاركة فى انتخابات البرلمان الأوروبى .

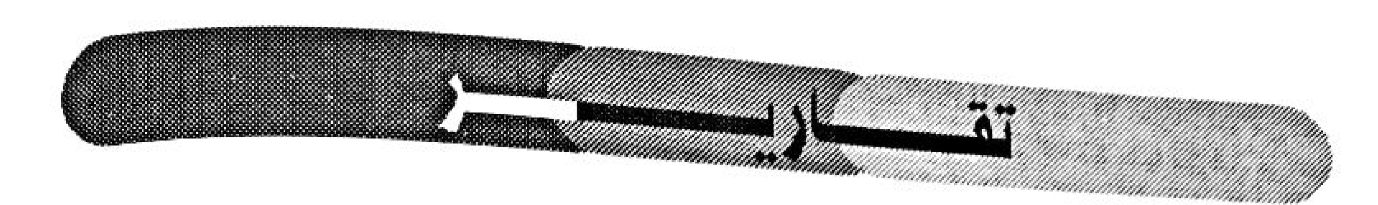
* المرحلة الأولى للانضمام تشمل ثلاث عشرة دولة وهى : بولندا ، المجر ، جمهورية التشيك، مالطة ، سلوفينيا ، إستونيا ، قبرص ، سلوفاكيا، ليستونيا، رومانيا وتركيا.

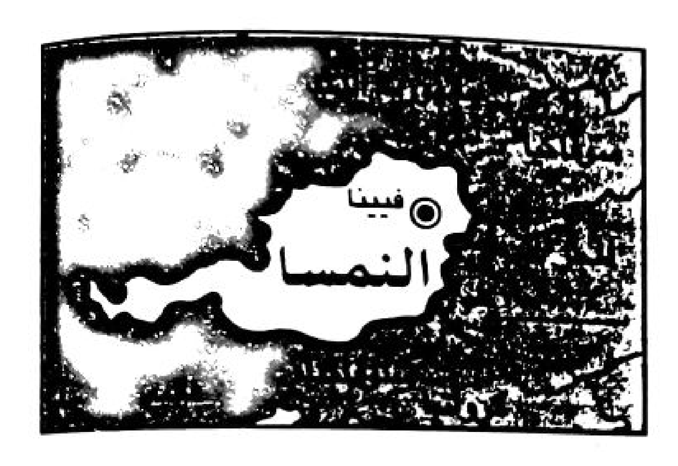
* الانضمام الفعلى لن يتم إلا بعد التأكد من تحقيق معايير الانضمام والتى تم التحدث عنها من قبل فى القمتين السابقتين فى سكوبا وزغرب وتنحصر فى : اصلاح داخلى فى الاتحاد الاوروبى ، وإجراءات داخلية نحو مزيد من الاصلاح فى الدول الراغبة فى الانضمام .

* إيماء الى التقارير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية فى الدول الثلاث عشر : كل من بلغاريا ، ورومانيا وتركيا لا تلتزم بالمعيارين الموضوعين من قبل الاتحاد الأوروبى ألا وهما : تطبيق اقتصاد السوق، والالتزام بنظام المنافسة الكاملة داخل أسواق الاتحاد الأوروبى ، بينما الدول العشر المتبقية ستصبح فى أوضاع اقتصادية تسمح ببدء المفاوضات فى نهاية ٢٠٠٢ .

وتوضح تلك القراءة ، أن بلدان الاتحاد الأوروبى لا تتوقع أن تتوافر لمنطقة البلقان الاستقرار الذى يسمح لها باستيفاء شروط الانضمام حتى نهاية أمد المرحلة الأولى لتوسيع الاتحاد.






# مستقبل الاتحاد الأوروبى ورفع العقوبات عن النمسا

اكرم الفى

أقر الاتحاد الأوروبى فى ١٢ سبتمبر الماضي رفع العقوبات الدبلوماسية التى سبق أن فرضها الاتحاد على النمسا فى فبراير الماضي، بعد انضمام حزب الحرية "اليميني القومي المتطرف "للحكومة الائتلافية النمساوية، وهى السابقة الأولى فى تاريخ الاتحاد الخاصة بفرض عقوبات سياسية على دولة من الدول الأعضاء به نتيجة شأن داخلي، وتمثلت هذه العقوبات فى وقف كافة الاتصالات الرسمية السياسية الثنائية مع حكومة النمسا، وعدم مساندة المرشحين النمساويين لمناصب فى المنظمات الدولية، والسماح للسفراء النمساويين لدى عواصم دول الاتحاد بأداء المهام الفنية لوظائفهم فقط، وعدم تأييد أية شخصية نمساوية فى الحصول على أي منصب فى المنظمات الدولية، ووقف حضور الوزراء النمساويين للاجتماعات الروتينية للاتحاد، وضمت أيضا وقف الرحلات المدرسية النمساوية والتبادل الثقافي والتدريبات العسكرية المشتركة بين النمسا والدول الأعضاء بالاتحاد.

رغم رمزية هذه العقوبات، حيث لم تعرقل الوجود الحقيقي للنمسا فى الاتحاد الأوروبي والعمل فى هيئاته السياسية والاقتصادية، إلا أنها أثارت العديد من التحفظات والأسئلة الخاصة بمدى إمكانية تدخل الاتحاد فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء به، وحول العلاقة بين الدول الكبرى والصغرى داخل الاتحاد ومن ناحية أخرى أسهمت العقوبات فى ارتفاع الأصوات الرافضة للانضمام للاتحاد داخل العديد من دول الاتحاد خوفا من التدخل فى شئونها الداخلية.هذا وقد أعتبر البعض أن هذه العقوبات كانت بمثابة محاولة لرؤية مدى إمكانية نجاح الميكانيزمات الداخلية للاتحاد فى ضبط إيقاع الدول الأعضاء به، مما يجعل نجاحها أو فشلها مؤشرا على مستقبل الاتحاد وآلياته الداخلية فى الفترة القادمة.

كل ما سبق يجعل من فهم الأسباب الحقيقة لفرض العقوبات والعوامل الدافعة لرفعها مؤخراً، أمرا هاما من اجل رؤية وتحديد التوازنات الداخلية الحالية داخل الاتحاد و الإمكانيات المستقبلية الفعلية لكي يصبح الاتحاد أداة سياسية أوروبية مركزية وموحدة .

### أسباب فرض العقوبات :

كان صعود حزب الحرية بقيادة يورج هايدر خلال الانتخابات التشريعية فى النمسا خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩ وحصوله على٢٢، ٢٧٪ من أصوات الناخبين هناك، وتشكيله للحكومة الائتلافية مع حزب الشعب المحافظ، بمثابة حجر قذف فى وجه القوى الأوروبية المساندة لتوسيع الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، حيث مثل رفض حزب الحرية لتوسيع الاتحاد وضم دول شرق أوروبا وبشكل أخص دول شرق أوروبا المجاورة للنمسا أحد الأعمدة الرئيسة للخطاب السياسي لحزب الحرية فى الانتخابات، حيث يرى الحزب أن ضم هذه الدول سيسمح بزيادة عدد المهاجرين والقادمين من هذه الدول للعمل والتوطن بالنمسا مما يزيد من عدد المهاجرين

الذين يمثلون وفق خطاب الحزب السياسي السبب الرئيسي للمشاكل الاجتماعية التي تمر بها النمسا حالياً .من ناحية أخرى لم يخف الحزب مهاجمته للعديد من سياسات الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية "اليورو".

من ناحية أخرى مثل سيناريو صعود حزب الحرية في النمسا وتشكيله للحكومة مع حزب يميني محافظ بالنسبة للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التى تسيطر على مقاليد السلطة فى ١٢ دولة من دول الاتحاد، بروفة يمكن تكرارها فى بلدانهم، حيث أصبح هناك تحالف شبه مستقر بين الأحزاب اليمينية المحافظة مع الأحزاب اليمنية المتطرفة للعصف بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، وهو التحالف الذى تراى للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وقفه قبل أن يعصف بها، مما جعل الأحزاب الاشتراكية الحاكمة فى الدول الأوروبية ترى أهمية قطع الطريق أمام هذا التحالف الوليد قبل أن يستقر.

هكذا تضافرت الأسباب والبواعث لدى معظم الحكومات فى الاتحاد الأوروبي لفرض العقوبات على النمسا استناداً إلى معاداة حزب الحرية للأجانب و إعجاب "هايدر "غير الخفي بتجربة الحكم النازي فى ألمانيا خلال الثلاثينات وتقليله من دول الجرائم التى اقترفها النازيون وكون حزب الحرية فى خطابه السياسي والأيديولوجي يقترب كثيراً من الأحزاب الفاشية، وهو ما رأته فرنسا وألمانيا على أنه يمثل تهديدا لقيم المجتمع الأوروبي المتمثلة فى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد كانت الحكومة الفرنسية وعلى رأسها جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية من أشد المؤيدين لفرض العقوبات، بل كانت فرنسا هي قاطرة الاتحاد نحو فرض هذه العقوبات، وهو ما ينبع أساساً من تبنى فرنسا بقوة لاتجاه توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً وتفعيل الوحدة النقدية الأوروبية بمؤسسات الاتحاد المركزية وهو ما يجعل صعود حزب الحرية مهدداً للرؤية الفرنسية لمستقبل للاتحاد، بالإضافة إلى قوة اليمين المتشدد في فرنسا وتضاعف قوته نتيجة انتصارات حزب الحرية الانتخابية فى النمسا وهو ما هدد بصعود العنف اليميني مرة أخرى فى فرنسا، وقد استطاعت بالفعل فرنسا بمساندة ألمانيا حشد جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي وراء قرار فرض العقوبات على النمسا، عبر التأكيد على تهديد صعود حزب الحرية فى النمسا للاتحاد الأوروبي بمؤسساته.

مثل قرار فرض العقوبات على النمسا سابقة أولى فى تاريخ الاتحاد الأوروبي -كما ذكرنا من قبل-، حيث لم يسبق للاتحاد فرض عقوبات على دولة عضو به نتيجة شأن داخلي بها وبالتالي حملت هذه العقوبات معها ملامح تطور كيفي للاتحاد، وإمكانية تدخله فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء به وهو ما رأته كل من الحكومة الفرنسية والحكومة الألمانية على أنه تطور إيجابي ويمثل خطوة للأمام نحو مزيد من الاندماج الأوروبي، بينما رأت الدول الصغرى بالاتحاد -رغم موافقتها على القرار- أن تكرار مثل هذا الأمر سيمثل خطوة نحو فتح الباب أمام الدول الكبرى خاصة فرنسا وألمانيا للتدخل فى شئونها الداخلية، وهو ما ظهر خلال القمة الدورية للاتحاد الأوروبي والتي عقدت بالبرتغال خلال شهر يونيو الماضي، وهى القمة التى سيطرت عليها أجواء العقوبات المفروضة على النمسا، حيث حاول عدد من الدول الصغرى رفع العقوبات ولكنها ووجهت بتمسك فرنسا وألمانيا ومعهما بريطانيا بالعقوبات، وأنتجت هذه المواجهة الصامتة الإقرار بأهمية مراجعة العقوبات بعد بعث لجنة تقصى حقائق لأوضاع حقوق الإنسان وأوضاع المهاجرين والأجانب فى النمسا.

## العقوبات بين الرفض والتأييد:

خلال سبعة أشهر، هي فترة العقوبات على النمسا، كانت هذه العقوبات الدبلوماسية مثارا للجدال السياسي داخل الدول الأوروبية الأعضاء به إلى جانب دول شرق أوروبا المرشحة للانضمام للاتحاد مستقبلا، حيث دافع المؤيدون للعقوبات وعلى رأسهم الحكومة الفرنسية والألمانية عنها، استنادا إلى أن أوروبا هي "مجتمع القيم المشتركة "وهى القيم القائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن أحد أدوار الاتحاد الأوروبي المركزية الحالية هو الحفاظ على هذه القيم وعدم السماح بانحراف أي دولة عضو بالاتحاد عنها حيث أن أحد أعمدة قوة الاتحاد هي فى تشكيل دستور أو أسس سياسية واجتماعية لا تحيد عنها الدول الأعضاء به .بينما انطلق الاتجاه الرافض للعقوبات والذي مثلته فيما بعض الدول الصغرى داخل الاتحاد مثل الدنمارك ولوكسمبورج والبرتغال من أن تقرير الشعوب الأوروبية وتصويتها لأي من الأحزاب وتقرير أي من هذه الأحزاب تقوم بتشكيل الحكومة هو بمثابة الأساس للبناء الديمقراطي الأوروبي وأن أي إخلال بهذا الأساس وفق أهواء وتقييمات أصحاب القرار فى الاتحاد الأوروبي على رأسهم الدول الكبرى هو هجوم على الأساس الديمقراطي القائمة عليها بنية الاتحاد الأوروبي بل يمثل تهديدا لمستقبل الاتحاد، ونلاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه انطلقوا من تبنيهم وموافقتهم على الاتحاد الأوروبي كشكل وبنية فوقية للمجتمع الأوروبي في المستقبل، وهو ما لا ينفي انطلاق المعارضين للاتحاد الأوروبي (سواء من اليمين المتشدد أو اليسار الراديكالي) من نفس الحجة لتأكيد الطبيعة الفوقية شبه الاستبدادية للاتحاد وكونه بديلا سلطويا للديمقراطية الشعبية، بحيث أصبحت مراكز القرارات التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطن الأوروبي موجودة بيد الدول الكبرى والبنك المركزي الأوروبي وهيئات الاتحاد الأوروبي ولا تخضع للمساءلة المباشرة للمواطن الأوروبي.

وهو الجدال الذى طرح أهمية بناء قواعد جديدة لتعامل الاتحاد مع الدول الأعضاء به، لا تسمح للدول الكبرى بالهيمنة عليه أو التدخل فى الشئون الداخلية للدول الصغرى به.خاصة

في ظل الخطوات الحثيثة من قبل الاتحاد للتوسع شرقاً. وهو التوسع الذي يحمل معه انضمام دول مختلفة سياسيا وثقافياً عن دول غرب أوروبا، مما يجعل عدم صياغة مثل هذه القواعد يهدد بانفجار الاتحاد في المستقبل نتيجة عدم القدرة على دمج أو استيعاب مثل هذه الدول.

**عوامل إقرار الاتحاد الأوروبي رفع العقوبات عن النمسا:**

تضافرت العديد من العوامل للإسراع بخطى رفع العقوبات الدبلوماسية عن النمسا، فمن ناحية أدت العقوبات-كما ذكرنا من قبل-إلى سريان حالة من الخوف لدى الدول الأصغر داخل الاتحاد حول مدى قدرة الدول الكبرى -خاصة في ظل التوافق الفرنسي الألماني أو التوافق الألماني البريطاني-على التحكم في مقدرات الاتحاد والتدخل في شئونها الداخلية هذا بالإضافة إلى تولي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في يوليو الماضي لمدة ستة أشهر، والتي جعلت من مهمة إنجاح إصلاح المؤسسات الأوروبية وتحسين أدائها على رأس البنود التي تهدف إلى تحقيقها خلال فترة رئاستها للاتحاد وهي الإصلاحات التي تتضمن منح أوروبا دستوراً اتحادياً وطابعاً سياسياً اندماجيا وإلغاء مبدأ الإجماع عند اتخاذ الاتحاد قراراته لصالح الأغلبية، وهي الإصلاحات التي تواجه بتوجس من قبل العديد من الدول التي لا توافق على الشكل الاندماجي السياسي والأمني والنقدي للبناء الأوروبي المستقبلي الذي تطرحه كل من فرنسا وألمانيا -وإن كان بصيغ مختلفة- حيث ترى هذه الدول أهمية الحفاظ على استقلاليتها وعلى رأسها بريطانيا والدنمارك والسويد والنمسا وفنلندا، إلى جانب طرح فرنسا لتعميق وتطوير المفاوضات القائمة مع دول شرق أوروبا المرشحة للانضمام للاتحاد وتجاوز خطوة حاسمة على طريق التوصل إلى رؤية محددة وواضحة في ملف ضم هذه الدول، وكانت أول عثرة تواجه فرنسا لتحقيق مثل هذه التطورات، إلى جانب الهزات التي أصابت العملة الأوروبية الموحدة"اليورو"، مناخ التردد العام الذي أصاب سير العمل الأوروبي بسبب تداعيات الأزمة النمساوية، مما جعل فرنسا تحمل على عاتقها إنهاء الأزمة مع النمسا حتى تستطيع مواصلة جهودها الرامية لتوسيع الاتحاد شرقا وإصلاح مؤسساته، و كانت العقبة التي تقف أمامها هي أنها كانت الدولة الدافعة بقوة نحو إقرار العقوبات على النمسا، وهو الأمر الذي توافق مع ضغط بريطاني دنماركي لرفع العقوبات، مما جعل فرنسا تدفع في اتجاه إرسال لجنة عينتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في شهر يوليو الماضي - عقب تولي فرنسا رئاسة الاتحاد- ضمت كلا من الوزير الفنلندي السابق"ماتي اهتساري "ووزير الخارجية الأسباني السابق" مارسيلينو اوريجا "والخبير القانوني الألماني "جوشين فروين" أطلق عليها لجنة"الرجال الحكماء (wise men)"، ذلك لدراسة سجل الحكومة النمساوية الائتلافية الجديدة في مجال حقوق الإنسان وتقرير الطبيعة المعادية للمهاجرين لحزب الحرية، وهي اللجنة التي رأت فرنسا إنها غطاء مناسب لتقليص العقوبات بدون أن يسبب لها هذا إحراجا، وقد قدمت هذه اللجنة للاتحاد ممثلا في فرنسا رئيسة دورته الحالية تقرير من ٤٥ صفحة، وهو التقرير الذي جاء علي غير ما توقعت أو أرادت فرنسا -رغم دبلوماسيته الشديدة- حيث أقر كون العقوبات كانت مفيدة وفعالة إلا أنه أكد من ناحية أخرى على أن الحكومة النمساوية الحالية لم تقم بأي فعل معاد للقيم الأوروبية المشتركة، وأن استمرار قرار الحظر يؤجج الروح القومية وله تأثيرات عكسية نتيجة شعور النمساويين بأن العقوبات موجهة ضدهم وليس ضد حكومتهم، وأن الحكومة النمساوية الائتلافية الحالية في بعض النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والمهاجرين واللاجئين تتمتع بدرجة أعلى بالنسبة لاحترامها هذه الحقوق بالنسبة للعديد من الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء بالاتحاد مما يجعل هناك ضرورة لرفع العقوبات فوراً، مع إقرار اللجنة في تقريرها كون حزب الحرية بأنه حزب شعبوي يميني له سمات متطرفة ويستخدم ويشجع الشعور بكراهية الأجانب في حملاته السياسية واستخدامه للغة معادية للأجانب تصل في بعض الأحيان لدرجة العنصرية، مما يجعل هناك ضرورة لاستمرار المتابعة الفاحصة لأفعال الحكومة النمساوية في ظل وجود حزب الحرية بها.

هكذا جاء هذا التقرير بما لا تشتهي السفن الفرنسية، حيث كان تأكيده للتأثيرات السلبية للعقوبات على الرأي العام النمساوي واتجاهات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، بمثابة ضربة قاصمة للاتجاه الفرنسي الخاص بوضع آليات لضبط وعقاب الأعضاء الذين يخرجون عن القيم الأوروبية المشتركة في اتجاه المزيد من الدمج السياسي بين الدول الأعضاء.

مما جعل التقرير، رغم قيامه بالدور المنوط به ألا وهو إعطاء غطاء شرعي لتخفيف أو إلغاء العقوبات، الحكومة الفرنسية في موضع حرج، ألا وهو الإقرار بما جاء فيه، لكونها الرئيسة الحالية للاتحاد ، وهو ما يتضمن إدانة ضمنية للاتجاه نحو فرض عقوبات على الدول الأعضاء بالاتحاد وهو الاتجاه الذي قادته فرنسا من قبل، مما جعل الحكومة الفرنسية تتباطأ وتضع عراقيل لاتخاذه ألا وهو إجماع الدول أعضاء الاتحاد على رفع العقوبات، بينما كانت معظم الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا والدانمارك تطالب بالإسراع برفع العقوبات وهو الأمر الذي عبر عنه صراحة رئيس الوزراء البريطاني بقوله"أن الوقت أصبح مناسبا لرفع العقوبات عن النمسا ولكن بريطانيا لن تتخذ أي إجراء بخصوص هذا الأمر بشكل فردي"، كما أكدت الحكومة الدنماركية فور وصول التقرير في بداية شهر سبتمبر ،على أهمية الإسراع برفع العقوبات عن النمسا حتى لا يؤثر ذلك على الاستفتاء الدنماركي حول الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة -اليورو- الذي كان مقرراً إجراؤه في الثامن والعشرين من نفس الشهر.

وبعد حصول فرنسا على الإجماع الذى طلبته أعلنت فى الثاني عشر من شهر سبتمبر بالفعل رفع العقوبات عن النمسا.

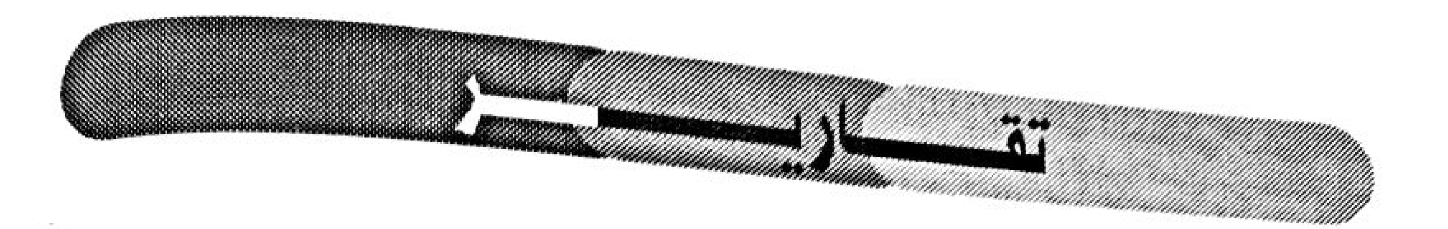
**خاتمة:**

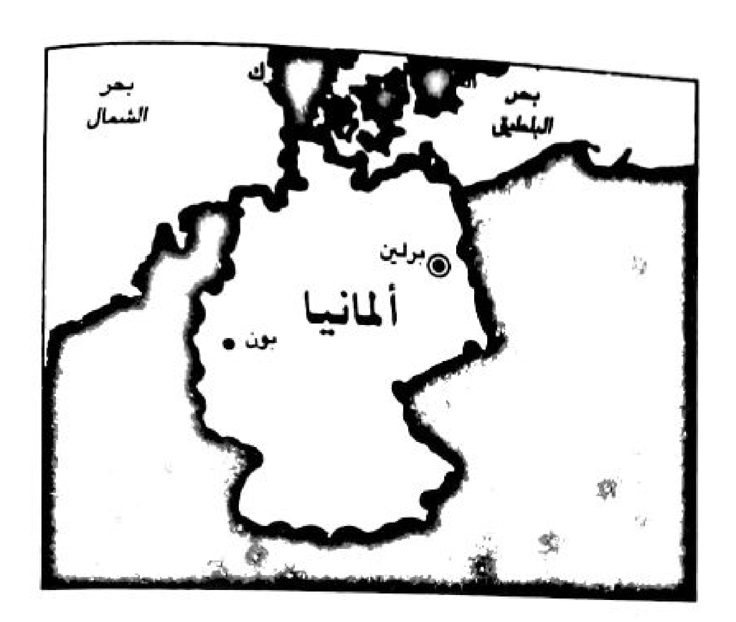
من الواضح أن أكبر الفائزين سواء من فرض أو رفع العقوبات هو حزب الحرية النمساوي ومعه الحكومة النمساوية الائتلافية الحالية، حيث كما جاء في التقرير أن العقوبات ساعدت فى تأجيج المشاعر القومية لدى النمساويين و مشاعر العداء تجاه الاتحاد الأوروبي وهو ما يصب سياسياً فى معين حزب الحرية الذى يعد صاحب أكثر الخطابات تشدداً فى المسألة القومية فى الساحة السياسية النمساوية، وهو الأمر الذى أكدته تصريحات رئيسة الحزب الحالية "سوزانا ريس" حيث اعتبرت قرار رفع العقوبات انتصارا كبيرا لحزبها وللحكومة الائتلافية ورأت أن التقرير يجعل من الدول الأوروبية الأخرى وليست النمسا محل اتهام بالنسبة لسياساتها المعادية للأجانب والمهاجرين، وعلقت على مسألة مطالبة التقرير الاتحاد بالإبقاء يقظا لما يحدث فى النمسا فى ظل وجود حزب الحرية فى الحكومة، بأن على النمساويين أيضا أن يظلوا يقظين لما يفعله الاتحاد بعد هذه العقوبات ولما تقوم به الدول الأعضاء به من تصرفات أو سياسات معادية لحقوق الإنسان والديمقراطية، كذلك أظهرت استطلاعات الرأي النمساوية المحلية ارتفاع أسهم حزب الحرية وزعيمه –المستقيل- يورج هايدر بعد إقرار رفع العقوبات على النمسا.

أما على مستوى التطورات داخل الاتحاد الأوروبي، فقد أظهرت التجربة أن أية محاولة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء يكون لها تأثير عكسي على مسار الدمج السياسي والمؤسسي المستقبلي لدول الاتحاد، خاصة فى ظل التوجهات نحو توسيعه شرقا، حيث تتباين دول شرق أوروبا فى ملابسات ظروفها الداخلية عن دول غرب أوروبا، وأية محاولة لفرض قيم أو أشكال سياسية أو مؤسسية عليها ستكون له تأثيرات عكسية على اندماجها داخل الاتحاد، كما أظهرت هذه العقوبات الصعوبات الخاصة بتطبيق دستور اتحادي أوروبي مشتركا نتيجة التباينات بين دوله الأعضاء حتى الآن فى كثير من النواحي السياسية والاجتماعية، مما يطرح ضرورة التمهل فى تحقيق الاندماج السياسي الذى تدفع فرنسا نحوه، خاصة بعد تلقى الاتحاد الأوروبي ضربة أخرى برفض الدناركيين الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة–اليورو– فى الاستفتاء الذى أجرى فى الدنمارك فى نهاية شهر سبتمبر الماضي، مما جعل العديدين يتساءلون حول مستقبل الوحدة الاقتصادية الأوروبية وإمكانية السير قدما نحو الوحدة السياسية.

كل ما سبق سيؤجج بالطبع الصراع الدائر حول مستقبل الاتحاد الأوروبي بين الاتجاه الذى تقوده فرنسا ويدعو للمزيد من الاندماج والاتجاه الذى تقوده بريطانيا ويطالب بالتالي والمحافظة على استقلالية الدول الأعضاء، وهو الصراع الذى سيرسم من خلاله مستقبل الوحدة الأوروبية فى السنوات القليلة القادمة.






# الوحدة الألمانية وإعادة ترتيب الأوراق


## نزيرة الأفندى


توافق الاحتفال بمرور عشرة أعوام - عقد من الزمان - على إعادة توحيد شطرى ألمانيا فى الثالث من أكتوبر ١٩٩٠. مع تصاعد مجموعة من الصيحات المستنكرة من جانب، والتى تحمل اتهاما من جانب آخر، أو تعرب عن غضبها من جانب ثالث، ومن هنا كان كشف حساب الوحدة الألمانية يحمل طابعا مختلفاً عما عداه فى الأعوام الماضية. حيث عكس الرؤية الموضوعية للواقع الحالى.

● فقبل أسابيع محددة، كانت الصيحة التحذيرية التى أطلقها المستشار الألمانى "جيرهارد شرودر" قائلاً "ليست هذه ألمانيا"، وكان ذلك خلال جولته التى شملت مجموعة من الولايات الشرقية فى أعقاب تصاعد العنف من جانب العناصر اليمنية المتطرفة فى مواجهة الأجانب. وعلى الرغم من ارتباط هذا العنف ومشاعر "Tenophbia" بالولايات الشرقية فى ألمانيا، أكثر منها بالولايات الغربية، إلا أن المستشار الألمانى كان حريصاً على عدم الاشارة إلى هذا التخصيص، وأطلق تحذيره بصفة اجمالية وعامة، "ليست هذه ألمانيا". تدعيما للوحدة بين شطريها، خاصة فى ظل تولى مواطنه ومواطن من الولايات الشرقية لزعامة الحزب الديمقراطى المسيحى والبرلمان الفيدرالى فى برلين.

● ومع الاحتفالات كانت هناك صيحات أخرى تتضمن توجيه الاتهام من جانب الحزب المسيحى الديمقراطى إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى بعدم التحمس للوحدة والتخوف من النتائج الاقتصادية لها، وحيث أن الحزب الأول يمثل المعارضة بالتحالف مع الحزب الحر الديمقراطى، أما الحزب الثانى فيشكل قمة الائتلاف الحكومى مع حزب الخضر. برئاسة المستشار "جيرهارد شرودر"، سوف نجد أن هذا الاتهام يرتبط بفضيحة سياسية واتهامات أخرى مناوئة وجهت إلى المستشار الأسبق "هلموت كول" الذى كان يمثل الزعامة التاريخية للحزب المسيحى الديمقراطى ولألمانيا خلال الأحداث المتسارعة التى صاحبت سقوط حائط برلين وإعلان إعادة توحيد شطرى ألمانيا.

فمن المعروف أن إعترافات "كول" بتلقى أموال سرية لتمويل حملته الانتخابية قد جاءت بعد الإحتفالات بمرور تسعة أعوام على قيام الوحدة، كما أن العقوبات المالية التى فرضت على الحزب والصدمة الداخلية التى تعرض لها أدت إلى تغيير قياداته واهتزاز وضعه على الساحة السياسية، فنسى فى هذا الصدد المبادرات الشجاعة التى قام بها الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى ظل زعامة فيلى برانت وموضوعية شرودر المستشار الحالى.

● وبين صيحات التحذير من جانب المستشار الحالى، وصيحات الاتهام من جانب حزب المستشار السابق، كانت هناك صيحات أخرى من جانب العناصر اليمنية المتطرفة ضد الأجانب والدعوة إلى إحياء الاتجاه القومى الألمانى وقد كان للأوضاع الاقتصادية غير المواتية فى الولايات الشرقية

وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ١٧٪ مقابل ٩,٤٪ فى الولايات الغربية. أثره فى التوهج الأخير لهذه العناصر فى الشطرين الشرقى والغربى على حد سواء. وقد جوبهت هذه الصيحات المعادية بصيحات أخرى تطالب بضرورة توجيه المزيد من الاهتمام لبناء الجسور النفسية بين الولايات الشرقية والغربية، حيث أن مجرد هدم جدار "برلين" وكسر السور الحديدى لا يكفى لتجاوز ميراث أربعين عاما من الفرقة والانقسام، بل والشعور المعادى تجاه الطرف الآخر فى ظل رياح الحرب الباردة التى وصلت إلى قمتها باقامة حائط برلين فى ١٣ أغسطس ١٩٦١.

● وتوافق الاحتفال بمرور عقد من الزمان على إعادة توحيد شطرى ألمانيا بتزايد القلق حول انهيار قيمة اليورو العملة الأوروبية الموحدة" وتباطؤ معدل النمو فى الولايات الغربية والشرقية، ومن هنا كانت الصيحات والتحركات من جانب الحكومة الائتلافية برئاسة المستشار "جيرهارد شرودر" تجاه الاصلاح الضريبى من جانب، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعى من جانب آخر، والتقليل من سرعة الاندفاع نحو توسيع نطاق الاتحاد الأوروبى بزيادة اعضائه من ١٥ دولة إلى ٢٨ دولة، من جانب ثالث.

قد تبدو الصورة غير مشجعة لأول وهلة، فى ظل هذه الصيحات المتبادلة، وقد يذهب البعض إلى أكثر من ذلك، متصوراً أن تغيير الائتلاف الحاكم الذى ظل متربعاً على الحكم طيلة ثمانية عشر عاما برئاسة المستشار الأسبق "هلموت كول"، هو الذى جاء بهذه الأوضاع وفرض تلك التحديات.

إلا أن النظرة الموضوعية المتعمقة وإستعراض تسلسل الأحداث منذ عام ١٩٩٠ يشير إلى ضخامة المهمة والهدف متمثلا فى إعادة التوحيد، حيث أن الفترة الزمنية التى حددت فى مجال إستيعاب نتائج هذه الخطوة بدت أقل من المطلوب وبتكلفة مالية تتجاوز كافة التقديرات السابقة، ومن ثم تبدو الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة نتيجة طبيعية لها. كما تأتى محاولات الائتلاف الحاكم بمثابة جهود لتصحيح الحسابات والمبالغة فى التوقعات، وبحيث تهبط من التحليق مع مشاعر جماهير ١٩٨٩ إلى أرض الواقع ومطالب هذه الجماهير فى عام ٢٠٠٠، خاصة وأن فجوة المشاعر والمطالب أخلت ببعض الصور العنيفة والحادة والانتقادات السياسية والاقتصادية المتزايدة، ومن هنا نركز على عدة نقاط أساسية.

العنف أولاً : فيما يتعلق بتزايد موجهة العنف الموجه ضد الأجانب، سوف نجد أن الائتلاف الحاكم السابق برئاسة "هلموت كول" قد جوبه خلال عام ١٩٩٢ - أى فى غضون عامين من الوحدة - بتصاعد المد المعادى للأجانب مما أعاد إلى الأذهان أحداث الجيش الأحمر، ودفع بالمدعى الفيدرالى فى ذلك الوقت إلى التحذير من الارهابيين الذين يسعون إلى إقامة ديكتاتورية "قومية إشتراكية" فى البلاد. وهو ما رفضه المستشار "كول" فى ذلك الوقت، موضحا أن الجمهورية الراهنة ليست جمهورية "فيمار" وعلى الرغم من إعترافه الضمنى بوجود هذا العنف وقيامه بجولة فى الولايات الشرقية فى عام ١٩٩٢، على غرار ما فعل المستشار "شرودر" فى عام ٢٠٠٠. إلا أنه يبرز التباين فى مواجهة أحداث العنف بالنظر إلى تجددها بصورة واضحة فى عام ١٩٩٧ أى إبان تولى "كول" السلطة أيضا، ولكن استجابة الحكومة الائتلافية وردود أفعالها اتسمت بالبطء بالاضافة إلى التراخى فى تطبيق القانون فى مواجهتهم، مما سمح بظهور تجمعات وأحزاب يمينية جديدة مثل اتحاد الشعب الألمانى والحزب الجمهورى ومنظمة الشرف والدم ... الخ.

وفيما يتعلق بموقف الحكومة الائتلافية الحالية برئاسة "شرودر"، فقد كانت أكثر وضوحاً وصراحة فى الاعتراف والعمل على التصدى للاتجاهات اليمينية المتطرفة. فقد تم تشكيل قوة طوارىء بوليسية تعرف باسم "MEGA"، إلا أن المستشار الألمانى أعلن صراحة، أنه لا يمكن للبوليس بمفرده التصدى لهذه الظاهرة، وأنه يتعين تنفيذ خطة من ثلاث خطوات :

● التصدى بحزم وتنفيذ القانون من جانب قوات البوليس والقضاء.

● توفير أنشطة بديلة لاستقطاب الشباب فى إطار برامج خاصة.

● مواجهة الشعب الألمانى لهذه الاتجاهات تحت شعار "الشجاعة المدنية".

ثم جاء مؤخراً قرار وزير الداخلية الألمانى بحظر نشاط الفرع الألمانى لمنظمة "الشرف والدم" وقرارات المحاكم فى مجال منع المسيرات والمؤتمرات التى تدعو اليها العناصر اليمينية فى العديد من مدن الولايات الست عشرة.

تدفق المهاجرين ثانيا : وبالبحث عن الأسباب التى أدت إلى ظاهرة العنف اليمينى، سوف يطرح على الفور موضوع "العمال الضيوف والمهاجرين". بالاضافة إلى ثورة الإحباط الاقتصادى والسياسى التى يستشعرها مواطنو الولايات الشرقية خاصة ومواطنو دول شرق أوروبا عامة.

● وبالنسبة لقضية المهاجرين، فقد أظهر استطلاع للآراء أجرى مؤخراً أن مواطنا من بين مواطنين فى الولايات الشرقية، ومواطنا من بين ثلاثة مواطنين فى الولايات الغربية، يشعر بأن البلاد قد ازدحمت بعدد ضخم من الأجانب وقد شملت عينة الاستطلاع ألف مواطن تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٤٩ عاما، وإذا كانت ذات القضية قد فجرتها تصريحات سكرتير عام الحزب الديمقراطى المسيحى لورنتسر ماير، وكذلك فريدريش ميرتز زعيم المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطى المسيحى: حيث أعلنا عن طرح قضية الهجرة للمناقشة فى ندوة عامة، وفى جدول انتخابات عام ٢٠٠٢. مما

دفع المستشار "شرودر" إلى وصف تصريحاتهما "بأنها لعب بالنار" مع تزايد حملة الانتقادات داخل دوائر حزب المعارضة ذاته!!

إلا أن الأمر المؤكد أن قضية الأجانب في المجتمع الألماني تعود بجذورها إلى عقود طويلة ماضية وتحديداً إلى الستينات وخلال فترة المعجزة الاقتصادية وقد كان معظمهم من تركيا وجنوب أوروبا حيث ارتفع عددهم من ٨٢٥ ألف أجنبي في الخمسينات إلى ١,٦ مليون وافد في الستينات ثم ١,٥٠٦ مليون في السبعينات ويلاحظ أن ألمانيا الاتحادية، في ذلك الوقت – لم تكن تطلق اسم المهاجرين على هؤلاء الوافدين – ولكن "العمال الضيوف" على أساس أن فترة إقامتهم مؤقتة وسوف يعودون إلى بلادهم بانتهاء مهمة إعادة البناء، وهو ما لم يحدث في ذلك الوقت ولا بعده، ونظرا لكون الأغلبية من العمالة التركية والتي قدرت بـ ١,٨ مليون فرد قد ارتفعت أعدادهم إلى ما يتجاوز ثلاثة ملايين يضمون عائلاتهم والجيل الثاني والثالث لهم، بالاضافة إلى تدفق الوافدين إلى ألمانيا سواء من الألمان العائدين أو طالبي اللجوء السياسي ليقفز رقمهم خلال فترة الثمانينات إلى ٢,٢٤٥ مليون فرد، وليصل إجمالي عدد الأجانب في ألمانيا إلى ٧ ملايين نسمة كما أن نسبة ٢٥٪ من سكان مدينة فرانكفورت من الأجانب.

وفي ظل هذه الأوضاع، ومع توالي الضغوط الاقتصادية كانت تلك التصريحات الساخنة والنارية والتي انعشت الاتجاهات اليمينية المتطرفة – كما تبعت الاشارة – فالقضية بالنسبة لألمانيا تكمن في رفضها إطلاق لفظ الهجرة، وإنما "العمالة الأجنبية من الضيوف أو طالبي حق اللجوء السياسي"، بالاضافة إلى عدم تقبل البعض وجود إزدواجية في المجتمع تتمثل في الثقافة الألمانية والثقافات الوافدة، ومن هنا كانت المقترحات والاجراءات لتقنين وجود العمال الأجانب أو اللاجئين والتعديلات التي ادخلتها حكومة المستشار شرودر بالنسبة لهذه القضية.

الصدمة الاقتصادية ثالثا : وتمثل هذه النقطة . أحد الأسباب التي أدت الى تزايد العنف اليميني وحملة الانتقادات الاقتصادية للأداء الحكومي على مدى تسعة أعوام ماضية، ومن جانب مواطني الولايات الشرقية والغربية على حد سواء !! فعندما تدفق مئات الآلاف من النازحين الى المانيا الاتحادية بعد انهيار الحائط ، كان سعي "هلموت كول" الى إعادة التوحيد بغية الحد من التدفق من ناحية ، وعدم تفريغ الولايات الشرقية من ناحية أخرى، وتحقيق حلم إعادة التوحيد الذي نص عليه القانون الاساسي "الدستورالالماني" طبقا للمادة ٢٣ منه، بالدرجة الاولى .

وقد استندت حسابات المستشار الالماني في ذلك الوقت، الى النجاح الذي أنجزته المانيا الاتحادية في استيعاب ما يقرب من سبعة ملايين ألماني نزحوا من بولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا في أعقاب قرارات مؤتمر بوتسدام ١٩٤٥.

وقد ارتفع هذا الرقم ليصل الى حوالى ١٤ مليون فرد على مدى الفترة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٩.

ومن هنا كان الافراط والسخاء في تنفيذ قانون الإدماج بين المواطنين النازحين والمواطنين المحليين من خلال المساعدات المالية، وذات الوضع بالنسبة للتعويضات التي قدمت الى الاتحاد السوفيتي والتي قدرت بـ ٤٥,٥ مليار دولار، ولفرض ضريبة التضامن بنسبة ٧,٥٪ ومعادلة المارك الالماني بالمارك الشرقي ، إضافة الى المساعدات المالية التي قدمت لدول شرق اوروبا في ظل إعادة توحيد شطري البلاد.

إلا ان هذا الاندفاع نحو تحقيق الحلم التاريخي لاعادة التوحيد والسخاء المالي في مجال التنفيذ الفعلي، كان يستند الى إقتصاد ألماني قوي حقق معجزته في الستينات ، وأصبح بمثابة قاطرة تقود الاقتصاد الأوروبي بأكمله في ظل ارتفاع معدلات النمو وانخفاض البطالة والتضخم . ولكن التطبيق العملي كان مخالفا بصورة نسبية لأن التقديرات الفعلية لم تكن واقعية، وهو ماحذر منه "هملوت شميدث" المستشار الألماني الأسبق، واعترف به المستشار "كول" نفسه في غضون عامين، حيث أعلن في نوفمبر ١٩٩٢ ان الاقتصاد الألماني في حالة ركود نتيجة انخفاض معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي وبطء عملية إعادة بناء الولايات الشرقية.

ويكفي ان نشير الى التباين النسبي بين الرؤية المتفائلة لما ستتمخض عند الوحدة الالمانية .. وبين الواقع العملي الذي فرضته هذه الوحدة :

– في مجال التبشير بالوحدة بين الشرق والغرب الالماني ، أصدر اتحاد الصناعات بيانا يتضمن سبع نقاط أساسية تمثل المزايا التي ستحقق لأوروبا والعالم من جراء هذه الوحدة، وقد ذكر في هذا الصدد استقرار العملة ممثلة في "المارك" في ظل حراسة البوندسبانك !!! كما انه لا توجد مخاوف من جراء إستيعاب الولايات الشرقية وادماجها في ظل السياسة التدريجية وإستخدام موضوعات التأمين الصحي والمعاشات والبطالة لتحويل البنية الأساسية مع إضطلاع القطاع الخاص بدور المستثمر للخبرات الالمانية في هذا الصدد ، وفيما يتعلق بالسوق المشتركة فسوف تزداد إتساعا مع الاستمرار في تطبيق النموذج الغربي لتقسيم العمل في اطار التكامل الاوروبي والالتزام بنظام الاقتصاد الاجتماعي ، ومساعدة دول العالم الثالث.

– أما في مجال الواقع فقد وصف البعد الاقتصادي للوحدة الألمانية بانه صداع اقتصادي" وقد جاء هذا الوصف في بداية عام ١٩٩٢، نظرا لتضخم الأعباء المالية الناجمة عن صافي التحويلات الرأسمالية لكل من الولايات المتحدة الشرقية ودول شرق أوروبا، اضافة الى كومنولث الدول المستقلة، بينما النمو الاقتصادي يتضاءل وتحول فائض ميزان المدفوعات الألماني الى عجز مالي قدر بعشرين مليار دولار . كما ارتفع

الدين العام الى ١,٩ الف مليار مارك وبالتالي اعباؤه وكان لشهوة الاستهلاك على النمط الغربي أثره في إستنزاف جزء كبير من التحويلات المالية للولايات الشرقية في الاستهلاك وليس الاستثمار مما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم وسعر الفائدة في أن واحد، وهذا أدى بدوره الى إثارة حفيظة الدول الاعضاء في السوق المشتركة (الاتحاد الاوروبي حاليا) لانعكاساته على عملاتها. ونظرا لقوة المارك الالماني وتدهور الاوضاع البيئية في الولايات الشرقية وفرض ضريبة التضامن الى جانب المستويات الضريبية المرتفعة أساسا وكذلك قوانين العمل المطبقة في الولايات الغربية، سوف نجد أن جاذبية الولايات الشرقية للاستثمار الوافد من الغرب أخذت في التضاؤل وترجم ذلك في نزوع العديد من الشركات الألمانية الى التوسع في الخارج بينما ارتفعت معدلات البطالة الى ٧٪، ١٧٪ في الولايات الغربية الشرقية على التوالي، وقد استمر الوضع على المنوال كما باءت محاولات "كول" لاصلاح الوضع في عام ١٩٩٦، بالفشل حتى سقط في انتخابات عام ١٩٩٨.

ومن هنا يتعين النظر الى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المانيا حاليا، والسياسات والاجراءات التي اتخذتها حكومة المستشار "شرودر" لإنعاش الاقتصاد من خلال خفض الضرائب على الدخول والأرباح الرأسمالية والمقترحات الخاصة باصلاح نظام الضمان الاجتماعي، باعتبارها نتيجة منطقية وإجراءات ضرورية لمواجهة مشاكل متفاقمة ومتراكمة منذ سنوات طوال، وتحديدا منذ إعادة توحيد شطري ألمانيا في عام ١٩٩٠، فقد شهدت انكماش كل من الانتاج الصناعي والصادارت وبالتالي معدل النمو.

كما أن هذه الاجراءات كانت ضرورية مع ارتفاع صافي التحويلات الرأسمالية الى الولايات الشرقية لتصل الى ١,٢ مليار مارك الماني (٥٤٠ مليار - دولار) في غضون السنوات العشر الماضية، وكانت التقديرات السابقة تشير الى ان هذا الرقم لن يتجاوز سبعمائة مليار مارك. وقد تبدو في هذا الصدد دلالة تخفيض ضريبة التضامن بحيث تصبح ٥٪ بدلا من ٧,٥٪.

### "احباط الشرق" .. رابعا:

وإذا كانت التكلفة الاقتصادية تمثل أحد عوامل النقد وتزايد العنف في المجتمع الالماني الذي يعاني من ضغط الأجانب في ذات الوقت، إلا أنه يتعين الاشارة الى ان الولايات الشرقية كانت لها معاناتها وإحباطاتها النفسية والاقتصادية أيضا، وإن لم ينطبق هذا الوصف على الجميع، فانه ينطبق على نسبة يعتد بها وذلك لعدة نقاط:

١ - تضاءلت طفرة الأماني فيما يتعلق بحقوق الملكية التي نصت عليها اتفاقية إعادة التوحيد والتي تطبق بالنسبة للسنوات من ٣٣ - ٤٥، ٤٩-١٩٩٠، بحيث يحق استعادتها أو الحصول على تعويض. ولكن التطبيق تضمن إعطاء الأولوية للمستثمرين على أساس تعويض الملاك الأصليين. وهذا الوضع يتطلب فترة زمنية طويلة وفجر منازعات استثمارية وسياسية في ظل رفض موسكو إعادة الملكيات المصادرة خلال فترة حكمها للولايات الشرقية من ٤٥ - ١٩٤٩.

٢ - بينما إستشعر مواطن الولايات الغربية بعبء التحويلات المالية للشرق نجد أن المواطن في الولايات الأخيرة قد شعر بأن معاول الهدم ممثلة في الخصخصة قد أدت الى تشريد الآلاف من العمال وحرمان آلاف آخرين من الضمان الاجتماعي، كما ذهبت بالجيد والسيء قبض الريح من خلال الهيئة المكلفة بتصفية مؤسسات الدولة الاقتصادية والتابعة للقطاع العام في كافة فروع الاقتصاد، وقد بلغ عددها ثمانية آلاف وحدة قابضة تتبعها ٤٥ ألف شركة تابعة، بالاضافة الى تولي المناصب العليا من جانب شخصيات وقيادات من الولايات الغربية.

٣ - مع التسليم بالاعفاءات والحوافز التي قدمت من جانب الحكومة الفيدرالية لتشجيع الاستثمار في الولايات الشرقية، أنه يلاحظ حصرها في فترة زمنية محددة لم تتجاوز عامي ٩٤ - ١٩٩٥. ومن هنا كان اتجاه المستثمر الغربي الى الخارج، تجنبا لعبء الضريبة القادم وتزايد أعباء الأجور العمالية والتأمينات الاجتماعية إضافة الى المتطلبات البيئية.

٤ - ومع ارتفاع معدل البطالة الى ١٧٪ بينما تدفق الأجانب والعمالة الرخيصة يتواصل، يكون من الطبيعي إنطلاق العنف في مواجهة الاجانب الذين يحتلون فرص العمل بدلا من العمالة الألمانية، او يشكلون ضغوطا على مشروعات الخدمة العامة في البلاد، بينما توجد فجوة في الأجور بين الشطر الشرقي ونظيره الغربي.

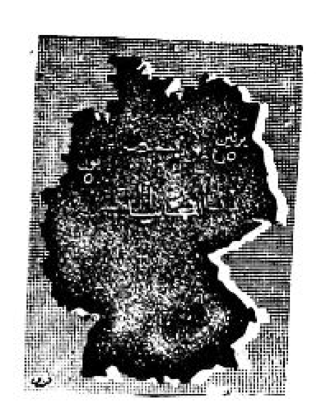
### مزيد من الجسور والوقت:

والحديث عن "احباط الشرق" لا يغفل بأي حال من الأحوال التطورالاقتصادي الذي طرأ على الولايات الشرقية من حيث إعادة البناء وإصلاح البيئة أو رفع الأجور ومستويات الدخول والمعيشة، بالاضافة الى التوسع في اقامة العديد من الشركات والتي قدرت بنصف مليون شركة، ودور رأس المال الوافد من الغرب في تجديد اقامة مشروعات عملاقة في مجال البنية الأساسية وغيرها.

كما ان وجود عقبات أو ظهور حوادث العنف بصورة متزايدة، لا يقلل من حجم الانجاز التاريخي من جانب، ولا الجهود المبذولة لتخطي هذه العقبات واحتواء الحوادث من جانب آخر. إلا أن الأمر المؤكد يشير الى الحاجة لمزيد من الوقت لتخطي "فجوة الثقة" التي استمرت اربعين عاما، وبحيث يشعر الجانب الشرقي انه شريك أساسي في العملية السياسية وفي صياغة القوانين ومدى ملاءمتها لظروفه الاقتصادية والاجتماعية، وبحيث لا تظل الفجوة قائمة بين كبار السن الذين يحنون الى الماضي.. ولاصغار السن الذين

يفتقدون فرص العمل الكافية .

ولاشك ان تولى سيدة من الشرق لمنصب زعيمة الحزب المسيحى الديمقراطى فى الغرب، الا "وهى انجيلا ميركل"، بالاضافة الى تولى مواطن من الشرق وهو "فولفانج سيرز" لمنصب رئيس البرلمانى الفيدرالى ، يشير الى أن البدايات قد هلت وأن الجسور ستمتد بين شطرى المانيا ولكن الأمر يحتاج الى مزيد من الوقت ، ولا يمكن أن يحصر فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤ وهو التاريخ المحدد لانتهاء العمل "باتفاق التضامن" الاقتصادى ، فلم تصل بعد الولايات الشرقية الى مرحلة الاعتماد على الذات والتخلى عن الدعم من الولايات الغربية. وإذا كانت هناك أصوات تطالب بهذا ، فلابد أن تضع نصب أعينها حوادث العنف اليمينى المتطرف ودلالاته الاقتصادية والسياسية .



# الانتخابات اليوغوسلافية ومستقبل الاستقرار فى البلقان




د . عماد جاد

قبيل الموعد المحدد للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بأقل من ثمان وأربعين ساعة أقر الرئيس اليوجوسلافي سلوبودان ميلوسيفتش بهزيمته وقدم التهنئة للرئيس الفائز مؤكدا أنه سيواصل دوره كزعيم للحزب الاشتراكي وهو أكبر أحزاب المعارضة اليوجوسلافية حاليا.

والواقع أن لقاء الرجلين جاء بعد سلسلة من الأزمات والتهديدات والمخاوف باندلاع حرب أهلية في صربيا، تمتد إلى الشريك الأصغر في الاتحاد اليوجوسلافي، جمهورية مونتينيجرو أو الجبل الأسود ولم تقتصر عملية إدارة الأزمة على الأطراف الداخلية من رأي عام وأحزاب متصارعة، وإنما كان هناك دور بارز لأطراف دولية وإقليمية كان تدخلها بالسلب أو الإيجاب حاسما في تحديد الشكل الذي انتهت بموجبه هذه الأزمة.

وعلى الرغم من أن عمر أزمة يوجوسلافيا تجاوز عشر سنوات منذ أن بدأ عقد الاتحاد في الانفراط بخروج كرواتيا وسلوفينيا، ثم مقدونيا والبوسنة، وما شهدته عملية الخروج من حروب طاحنة، ثم المأساة التي أحاطت بإقليم كوسوفو، على الرغم من ذلك يمكن القول أن الأزمة الأخيرة قد تمحورت حول الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي قرر الرئيس السابق ميلوسيفتش تقديم موعدها لتجري في الرابع والعشرين من سبتمبر الماضي بدلا من يونيو العام القادم .وتمهيدا لهذه الخطوة أقدم ميلوسيفتش على تعديلات دستورية تسمح له بترشيح نفسه لفترة رئاسة ثانية للاتحاد اليوجوسلافي ومدتها أربع سنوات بعد أن كان الدستور الاتحادي يحددها بفترة واحدة فقط .والتعديل الثاني الذي أدخله ميلوسيفتش هو أن يجري انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الناخب اليوجوسلافي بعد أن كان يتم اختياره من قبل البرلمان.

وقد جاءت التعديلات الدستورية في سياق سعي الرئيس ميلوسيفتش وأنصاره للحفاظ على غطاء من الحماية السياسية للرئيس اليوجوسلافي المطلوب من قبل محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوجوسلافيا السابقة .والمؤكد أن رحيل ميلوسيفتش عن السلطة كان يعني رفع الغطاء السياسي عنه، ومن ثم احتمال إقدام المعارضة اليوجوسلافية في حال الفوز في الانتخابات على إبرام صفقة مع الولايات المتحدة تحديدا يتم من خلالها رفع العقوبات المفروضة على يوجوسلافيا مقابل تسليم ميلوسيفتش لمحكمة جرائم الحرب وهو العرض الذي تقدمت به وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى زعماء المعارضة الصربية في لقائها معهم بالعاصمة البلجيكية بروكسيل بعد انتهاء حملة حلف شمالي الأطلنطي في منتصف العام الماضي، ولم تحصل على وعود واضحة منهم .ولكن بات واضحا أن رحيل ميلوسيفتش عن السلطة سوف يفتح المجال أمام احتمال إبرام مثل هذه الصفقة لاسيما في حال فوز المعارضة اليوجوسلافية بأغلبية برلمانية وبمنصب رئاسة الدولة الاتحادية.

## انتخابات مبكرة.. لماذا؟

جاءت الانتخابات الرئاسية و البرلمانية التي جرت في يوجوسلافيا الاتحادية -صربيا والجبل الأسود- في الرابع والعشرين من سبتمبر الماضي، بمثابة جولة جديدة من الصراع الدائر في البلقان بكل تداعياته الإقليمية والدولية. وكان واضحا أن نتائج الانتخابات سترتب تداعيات مهمة على صعيد الأوضاع في يوجوسلافيا الاتحادية ومنطقة البلقان ككل، كما سيكون لهذه النتائج تداعيات على مآل الجدل الدائر على الصعيد الدولي حول العديد من القضايا والأفكار المطروحة والتي جرى حولها نوع من "النزال "في قمة الألفية التي عقدت بمدينة نيويورك في الفترة من السادس وحتى الثامن من سبتمبر الجاري.

في نفس الوقت بدا واضحا أن الصراع السياسي داخل الاتحاد اليوجوسلافي قد بلغ الذروة وبات الانقسام واضحا في كافة المجالات، وفي الوقت الذي كان الرئيس اليوجوسلافي يحظى بقدر من الدعم السياسي والتأييد واسع النطاق في صفوف حزبه وحزب زوجته وأيضا لدى التيار القومي والمعادي للغرب بصفة عامة، فإن المعارضة اليوجوسلافية بدت فاقدة لمؤهلات الفوز نظرا لما بات مرسوما لها من صورة لدى المواطن العادي من أنها "عميلة للغرب "وتمد الأيدي للقوى التي قامت بتدمير مقدرات البلاد وفرضت عليها الحصار والمقاطعة.

في هذا السياق توصل الرئيس اليوجوسلافي وتياره إلى قرار تغيير الدستور وخوض معركة انتخابات جديدة للفوز بأغلبية برلمانية وبمنصب رئيس الدولة على النحو الذي يحقق لأنصار هذا التيار العديد من المكاسب، فمن ناحية تتوافر الحماية السياسية للرئيس اليوجوسلافي ميلوسيفيتش بحكم استمراره في رئاسة البلاد وتمثيله لبلاده ومن ثم يعد رمزا لها، المساس به سيكون مكلفا على كافة الأصعدة، ويبدو التخطيط لذلك واضحا في احتواء ملف ترشيح ميلوسيفتش على نحو ١.٦ مليون توقيع، وهو عدد يفوق عشرة أضعاف ما قدمته المعارضة لمرشحيها الثلاثة -ومن ناحية ثانية رأى أنصار ميلوسيفيتش أن معركة الانتخابات ستكون بمثابة جولة جديدة وربما حاسمة مع الغرب ممثلا في تيار رئيس جمهورية الجبل الأسود ميلو جيوكانوفيتش الذي يسعى إلى فصل الجبل الأسود عن يوجوسلافيا بدعم من الغرب، وهو الأمر الذي بدا واضحا في رفضه للتغييرات الدستورية ولإجراء الانتخابات، إذ أعلن بوضوح مقاطعة الجبل الأسود لهذه الانتخابات، هذا بينما تضمن ملف ترشيح ميلوسيفتش ما يزيد عن مائة وواحد وثمانين الف توقيع من مواطنين من الجبل الأسود، تلك الجمهورية الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن سبعمائة ألف نسمة يشكل أبناء قومية الجبل الأسود والصرب ما يزيد على ٧٠٪ منهم، وهم في غالبيتهم يؤيدون الاستمرار في الرابطة الاتحادية مع صربيا، بينما يعتمد تيار رئيس الجبل الأسود المدعوم من الغرب على الأقليات القومية الأخرى من البوشناق والغجر والأتراك والكروات والذين يمثلون معا نحو ٣٠٪ من سكان هذه الجمهورية .أكثر من ذلك فإن الانقسامات السكانية لها تداعيات سياسية وأمنية على النحو الذي بدا في المظاهرات التي اجتاحت العاصمة بين أنصار ميلوسيفيتش بزعامة رئيس جمهورية الجبل الأسود السابق، رئيس الوزراء الاتحادي حاليا من ناحية، وأنصار رئيس الجبل الأسود من ناحية ثانية -وبدا الانقسام واضحا حينما تولى الجيش الاتحادي تأمين الحماية للفريق الأول، وتولت شرطة الجبل الأسود توفير الحماية للفريق الثاني .

## الأولوية للانتخابات الرئاسية :

على الرغم من أن الانتخابات كانت رئاسية وبرلمانية، فإن إقرار الانتخاب المباشر للرئيس أعطى الأولوية في الاهتمامات الداخلية والخارجية للانتخابات الرئاسية، وبات كرسي الرئاسة يحظى بالاهتمام الرئيسي للدرجة التي لم تكن هناك متابعة للانتخابات البرلمانية على النحو الذي غابت فيه تماما نتائج هذه الانتخابات من تغطيات وسائل الإعلام الدولية، وكأنه لم تكن هناك سوى انتخابات رئاسية -ويمكن فهم ذلك من أن المعركة الحقيقية كانت تدور على منصب الرئيس وأن الأنظار كانت تتطلع إلى شخص ميلوسيفتش، هل سينجح في البقاء أم سيرحل عن منصبه .

وفي الوقت الذي بنى فيه ميلوسيفتش حملته بالكامل على العداء للغرب واتهام المعارضة بالعمالة والفساد، فإن الوضع في معسكر المعارضة كان يتسم بعدم الوضوح ، فهذا المعسكر ضم كافة الفصائل المعارضة لميلوسيفتش وهي فصائل متنافرة وبينها خلافات كبيرة للدرجة التي جعلتها تفشل في الاتفاق على تقديم مرشح واحد في مواجهة ميلوسيفتش، فقد تقدم ثلاثة مرشحين مثلوا تيارات المعارضة المختلفة.

وكان واضحا أن التيار المدعوم من الغرب والذي يقوده فوك دراسكوفيتش لم تكن حظوظه كبيرة فتراجع زعيمه عن ترشيح نفسه تاركا مهمة "السقوط المهين "لغيره من تياره، فهذا التيار قد كسب دعم الغرب وتأييده وخسر الدعم الداخلي حتى من الفصائل المعارضة لميلوسيفتش على أرضية وطنية مثل فويسلاف كوستونيتشا -وباتت صورة تيار دراسكوفيتش لدى الرأي العام اليوجوسلافي "أقرب إلى الأعداء "منها إلى صورة التيار الوطني الذي يعمل على إخراج البلاد من عزلتها ويستعيد لها عافيتها.

وإدراكا منها لهذه الحقائق، سعت أحزاب المعارضة إلى توحيد جهودها وتجنب خوض أي من زعامات أحزاب المعارضة التي تنطبق عليها اتهامات ميلوسيفيتش لخوض غمار الصراع على كرسي الرئاسة .من هنا تمكن ثمانية عشر حزبا من أحزاب المعارضة في أغسطس ٢٠٠٠، من تشكيل "جبهة المعارضة الديمقراطية في صربيا" ، وأجمعت على ترشيح فويسلاف كوستونيتشا، وذلك على أساس أنه يحظى

لدى الرأي العام الصربي بصورة إيجابية ومن ثم يبطل مفعول حملة ميلوسيفتش على أحزاب المعارضة، فالرجل سبق له وأدان بشدة حملة حلف شمالي الأطلنطي على يوجوسلافيا، كما أنه رفض الدعم الأمريكي الذي عرض عليه في سياق دعم الغرب لأحزاب المعارضة الصربية، هذا بالإضافة إلى أن الرجل عاش حياة بسيطة ومتواضعة وعُرف عنه محاربته للفساد.

ومما ساعد جبهة المعارضة أن حركة التجديد الصربية بزعامة فوك دراسكوفيتش بقيت خارجها، وهي أكثر أحزاب المعارضة موالاة للغرب من وجهة نظر الرأي العام الصربي، ومن ثم أدى بقاء الحركة خارج تحالف المعارضة إلى تحسين صورة التحالف.

أيضا نجح تيار فويسلاف كوستونيتشا في تقديم نفسه للرأي العام اليوجوسلافي على أرضية القومية "الصربية/ اليوجوسلافية" حيث وزع اتهاماته على ميلوسيفتش والغرب معا، وصب نقده على معسكري ميلوسيفتش وجيوكانوفيتش رئيس الجبل الأسود-، ورأى أن الفريقين مثلهما مثل الغرب وحلف الأطلنطي أضرا بيوجوسلافيا .ومن ثم قدم كوستونيتشا نفسه للناخب اليوجوسلافي على أنه البديل العقلاني الوحيد والخيار المقبول ليوجوسلافيا جديدة، فالرئيس ميلوسفيتش أوصل البلاد إلى حافة الهاوية، ومعارضة دراسكوفيتش وجيوكانوفيتش ترغب في تسليم البلاد للغرب وتمد يد التعاون لمن قصفوا يوجوسلافيا ودمروا مقدراتها، ومن ثم رفع كوستونيتشا شعار "لا لميلوسيفتش والغرب معا" وأكد على عدم التسامح مع من قصفوا يوجوسلافيا .وعزز أسهمه في الشارع ما عرف عنه من نزاهة شخصية ومحاربة للفساد.

وبينما كان خطاب كوستونيتشا واضحا وينهض على أرضية "قومية عقلانية"، لم يقدم ميلوسيفتش جديدا للشعب سوى مزيد من الخطاب المعادي للغرب دون برنامج للخروج من النفق، هذا بينما كان واضحا أن الغرب قد ربط رفع العقوبات وإعادة دمج يوجوسلافيا في المجتمع الدولي برحيل شخص ميلوسيفتش فقط دون التوقف أمام البديل، ومن ثم كان معنى إعادة انتخاب ميلوسيفتش ومن الرأي العام هذه المرة أن الحصار على يوجوسلافيا سيستمر وأن الأزمة الشاملة سوف تحكم حلقاتها وأن الاحتمال الأرجح هو انفراط عقد الاتحاد بخروج الجبل الأسود منه تاركة صربيا تواجه حالة الحصار والعزلة والمقاطعة.

ومع حلول موعد الانتخابات كانت آمال المعارضة منصبة على منع فوز ميلوسيفتش في الجولة الأولى، والدخول في جولة ثانية يحصل فيها مرشح المعارضة على أصوات المرشحين الآخرين اللذين سيخرجان من الجولة الأولى .ومن جانبه رفض النظام الحاكم أي إشراف دولي أو أوروبي من منظمة الأمن والتعاون على الانتخابات ودعا مجموعة مراقبين من هيئات غير رسمية.

## تزوير وتخبط

يبدو أن نتائج الانتخابات الرئاسية قد فاجأت النظام بعد أن باتت المؤشرات تشير إلى فوز كوستونيتشا من الجولة الأولى، هذا بالإضافة إلى صدمة النظام من رؤية غالبية أصوات المؤسسة العسكرية تذهب إلى كوستونيتشا، فقد كان ذلك مؤشراً على اتجاه حركة الجيش وعدم إقدامه على تلبية أوامر النظام إذا ما صدرت بدعمه .من هنا تعمدت اللجنة المشرفة على الانتخابات تأخير الإعلان عن النتائج النهائية واستهلكت المهلة المحددة لإعلانها وهي ٤٨ ساعة بعد إغلاق صناديق الانتخاب، واضطرت في النهاية إلى الإعلان عن حصول كوستونيتشا على ما يزيد قليلا عن ٤٨ %من الأصوات مقابل ما يزيد قليلا على ٤٢ %للرئيس ميلوسيفتش. وأعلنت المحكمة الدستورية إجراء جولة ثانية بينهما في الثامن من أكتوبر الجاري .وقد استقبلت المعارضة النتائج بحملة تشكيك قوية وأكدت فوز مرشحها وحصوله على ما يزيد عن ٥٢ %من الأصوات الأمر الذي يعني نجاحه.

وترافق مع ذلك حملة تشكيك وتهديد دولية شهدت ممارسة درجة عالية من الضغوط النفسية وتسريب أنباء تحركات لقوات حلف الأطلنطي على الحدود في كرواتيا ومقدونيا، الأمر الذي أوحى بوجود خطة للتدخل تحت غطاء مواجهة اغتصاب إرادة الشعب، أي لنصرة الديمقراطية.

وكان واضحا أن الرئيس اليوجوسلافي الذي صدمته النتائج حاول كسب الوقت عبر الدخول في جولة ثانية من الانتخابات، كما كان يفتح الباب لإجراء صفقة برعاية دول صديقة-كاليونان أو روسيا- من أجل استمرار دوره في الحياة السياسية إذا ما خسر السباق في الجولة الثانية، ولم يكن مستبعدا أيضا شن حملة عنف تتخللها عمليات فوضى شاملة تلغى على خلفيتها الانتخابات أو تؤجل إلى موعدها الطبيعي في يونيو من العام القادم.

ولكن حالة الاضطراب والفوضى والتخبط التي سيطرت على الأداء الحكومي، مع حملة الضغوط المعنوية الهائلة التي مارستها الدول الغربية، وإحجام الحلفاء والأصدقاء عن الدعم والمساندة دفعت النظام اليوجوسلافي بقيادة ميلوسيفتش إلى الوقوع في حالة من التخبط فبدا فاقدا للسيطرة على الأوضاع وبدأ مسلسل الأحداث في التسارع بإعلان الكنيسة الصربية صاحبة النفوذ القوي دعمها لزعيم المعارضة التي اعتبرته فائزا بالانتخابات .ثم جاء قرار المحكمة الدستورية بإلغاء نتائج الانتخابات وإجرائها من جديد ليدفع بالشارع الصربي إلى اتخاذ قرار التحرك وتنفيذ ما رآه من نتائج حقيقية للانتخابات.

في هذا السياق جاءت حملة العصيان المدني التي بدأت بإضراب عمال أكبر مناجم الفحم، مترافقة مع تلويح غربي مكثف بالعصا والجزرة، فكان اقتحام مقر البرلمان الاتحادي

ومبنى التليفزيون، وكان انضمام عناصر من الأمن لحركة الشارع حاسما في فقدان ميلوسيفتش سيطرته على الأوضاع.

واتجهت الأنظار إلى موقف الجيش الاتحادي الذي يعد السند الحقيقي للنظام وخشي البعض من لجوء ميلوسيفتش لطلب دعم الجيش وأنه لن يسلم السلطة للرئيس المنتخب .هنا جاءت مهمة وزير الخارجية الروسي ايجور ايفانوف الذي زار بلجراد واجتمع مع كوستونيتشا مقدما تهنئة الرئيس الروسي له بالفوز في الانتخابات، ومع ميلوسيفتش الذي وصفه بأنه رئيس أكبر أحزاب المعارضة اليوجوسلافية ليكون بمثابة المشهد الأخير لميلوسيفتش كرئيس ليوجوسلافيا، فالأخير قام بعد أقل من ٢٤ ساعة بلقاء كوستونيتشا وقدم له التهنئة بفوزه في الانتخابات وانسحب من المسرح مؤقتا.

وما أن سلم ميلوسيفتش بهزيمته، وتولى الرئيس كوستونيتشا السلطة في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٠، حتى بدأت يوجوسلافيا تتخلص من عزلتها الدولية، فقد بادرت دول الاتحاد الأوروبي برفع كثير من العقوبات التي سبق وفرضتها على يوجوسلافيا، كما بدأت بلجراد في استقبال المسئولين الغربيين تباعا.

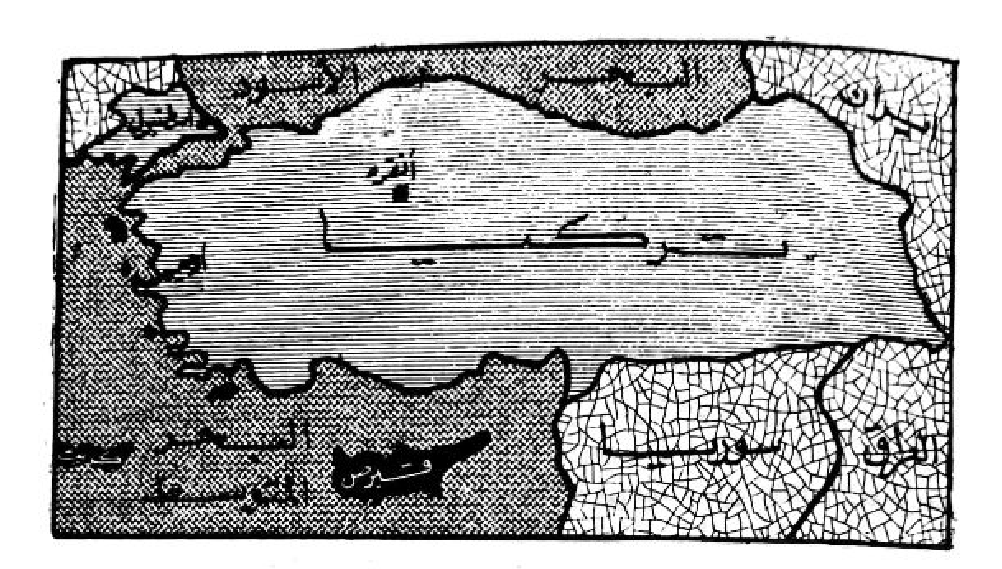
وعلى الرغم من ذلك استمرت المخاوف من حدوث انتكاسة جديدة للأوضاع في يوجوسلافيا ومنطقة البلقان، لاسيما مع عودة التوتر إلى جنوب صربيا في المنطقة التي تقطنها أغلبية ألبانية، حيث نشطت جماعات مسلحة عملت على فصل المنطقة وضمها إلى ما أسموه "جمهورية كوسوفو المستقلة ."هذا بالإضافة إلى عودة ميلوسيفتش للحياة السياسية وقيادته للحزب الاشتراكي المعارض.

في المقابل بدا واضحا أن ثمة مؤشرات على استمرار التحسن في الأوضاع وعودة الاستقرار إلى يوجوسلافيا ومنطقة البلقان، فمن ناحية أولى تمكن الرئيس اليوجوسلافي الجديد من ترسيخ أقدامه وبدا أنه يحظى بإجماع داخلي وخارجي، فالرأي العام اليوجوسلافي بدأ يشعر بجدوى وجود رئيس يوجوسلافي يحظى بتقدير الغرب، وفي نفس الوقت لا يفرط فيما يعتبره الرأي العام حقوقا تاريخية، أما دول الاتحاد الأوروبي وقيادة القوات الدولية في كوسوفو، فقد أقدمت على كل ما من شأنه دعم مواقف الرئيس الجديد وتدعيم مواقعه، فقد أطلقت يده في استخدام كافة الوسائل اللازمة لمواجهة التمرد في جنوب صربيا ومن ناحية ثانية، أسفرت الانتخابات المحلية في كوسوفو عن فوز جناح الاعتدال بزعامة إبراهيم روجوفا، وتراجع جناح التشدد الذي يمثله جيش تحرير كوسوفو، كما أن دول الاتحاد الأوروبي بدأت في العمل على كل ما من شأنه إضعاف دور هذا الجناح .ومن ناحية ثالثة جاء اعتزال الرئيس البوسني على عزت بيجوفيتش بعد رحيل الرئيس الكرواتي فرانيو تودجمان ليكمل مسلسل رحيل قيادات "الحرب اليوجوسلافية"، ومن ثم تولي قيادات جديدة تقر بالوقائع الجديدة وتبتعد عن التشدد والتطرف القومي والعرقي لأنها رأت ثماره على مدار الأعوام الثمانية الماضية.



# تقارير

# الأرمن وأزمة السياسة الخارجية التركية




بشير عبد الفتاح

شهدت العلاقات بين تركيا وكل من دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة توترا ملحوظا، فى الآونة الأخيرة ، بسبب ما أثير داخل الأوساط السياسية ، وعبر الدوائر الإعلامية فى تلك الدول بشأن قضية الإبادة الجماعية التى تعرض لها الأرمن على أيدى الأتراك العثمانيين فى الفترة من عام ١٩١٥ وحتى عام ١٩٢٣ ، والتى راح ضحيتها حوالى ١,٥ مليون أرمينى .

ولما كان الانضمام الى الاتحاد الأوروبى ، والاحتفاظ بعلاقة تحالف استراتيجى قوية ومستمرة مع واشنطن يشكلان أولوية تتصدر على أجندة السياسة الخارجية التركية، فقد تصاعدت التساؤلات حول إمكانية بلوغ حكومة أنقرة لتلك الغايات فى ضوء النتائج التى يمكن أن يسفر عنها بروز تلك القضية - على هذا النحو - وفى مثل هذا التوقيت .

## أوروبا .. بداية ساخنة :

استطاع اللوبى الأرمينى فى أوروبا أن يفجر قضية إبادة الأرمن عبر الدوائر الإعلامية الأوروبية ، كما نجح فى نقلها الى داخل أروقة البرلمان فى بعض تلك الدول، مستغلا فى ذلك حالة الريبة وعدم التعاطف التى تنتاب الأوروبيين إزاء كل ماهو عثمانى ، أوحتى مايمت إليه بصلة، وهى حالة تشكلت عبر سنوات طوال تخللها ميراث تاريخى وثقافى أفرزته فترة مثيرة من العلاقات بين الامبراطورية العثمانية والغرب الأوروبى .

وفى فرنسا ، كانت المحطة الأولى، فقد كان للصراع بين الأرمن والأتراك العثمانيين رواسب ملموسة ، انعكست على العلاقة بين الأرمن والأتراك المقيمين فى فرنسا خلال العصر الحالى، إذ شهدت الأراضى الفرنسية مصادمات وأعمال عنف وتخريب ضد دبلوماسيين ومصالح تركية فى فرنسا على أيدى الأرمن المقيمين هناك وهى أعمال راح ضحيتها قرابة ٣٦ دبلوماسى، ومسئول، وموظف تركى خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، كما امتدت آثار تلك الأعمال التخريبية التى قام بها الأرمن لتلحق أضرارا بـ المواطنين الفرنسيين أنفسهم عندما لقى ثمانية فرنسيين مصرعهم إثر قيام بعض الأرمن بعملية إرهابية فى مطار أورلى ضد أهداف تركية فى يوليو من عام ١٩٨٣، غير أنه فى مايو من عام ١٩٩٨، نجح اللوبى الأرمنى بالجمعية الوطنية الفرنسية فى الحصول على اعتراف من الجمعية الوطنية بالإبادة الجماعية التى تعرض لها الأرمن على أيدى الاتراك العثمانيين فى الفترة من عام ١٩١٥ الى عام ١٩٢٣، والتى راح ضحيتها حوالى ١,٥ مليون أرمنى. وهو الأمر الذى أثار حفيظة أنقرة التى حذرت الحكومة الفرنسية

من مغبة إقرار مسودة الاعتراف حتى يصبح قانونا، مؤكدة أن ذلك سوف يضر بالعلاقات بين أنقرة وباريس ليس فقط على الصعيد السياسي، ولكن أيضا على الصعيد الاقتصادي، وهددت بتجميد التعاون بين البلدين فى مجال التسليح ، وإلغاء بعض الصفقات لشراء الأسلحة الفرنسية .

وفى إيطاليا ، شرع البرلمان الايطالي فى مناقشة القضية من خلال مذكرات تقدم بها بعض نواب رابطة الشمال، والتى طالبوا فيها بضرورة وضع قضية الابادة الجماعية ضد الأرمن على جدول أعمال القمة الأوروبية القادمة، والمقرر عقدها فى مدينة نيس الفرنسية. وكان بابا الفاتيكان قد أصدر بيانا مشتركا مع بطريرك الكنيسة الأرمينية ندد فيه بعملية الإبادة الجماعية التى ارتكبتها الامبراطورية العثمانية فى حق الأرمن ، وكانت هى المرة الأولى التى يستعمل فيها الفاتيكان تعبير "الإبادة الجماعية" فى وصف مذابح الأرمن فى الفترة من ١٩١٥ - ١٩٢٣ .

هذا، وقد شرعت دول أوروبية أخرى فى تبنى القضية مثل بلجيكا ، الأمر الذى يعكس اهتمام تلك الدول بقضية إبادة الأرمن، وعدم تعاطفهم مع الموقف التركى ، ولم يقتصر الأمر على مناقشة القضية داخل برلمانات تلك الدول، أو تناولها عبر وسائل الاعلام المختلفة لتصبح قضية رأى عام فقط، بل إن بروز القضية على الساحة بهذه الصورة قد دفع البرلمان الأوروبى فى يوم ١٥ نوفمبر الماضى الى الاعلان عن أنه يشترط لكى يتم قبول تركيا كعضو فى الاتحاد الأوروبى - إلى جانب الشروط التى تم تحديدها من قبل - أن تعترف حكومة أنقرة بأن ما ارتكب من مذابح إزاء الأرمن فى الفترة من ١٩١٥ - ١٩٢٣ على أيدى الامبراطورية العثمانية كان من قبيل الإبادة الجماعية. الأمر الذى أثار غضب الاتراك خصوصاً وأن جرائم الابادة الجماعية لا تسقط بالتقادم ، ورغم أن الامبرطوراية العثمانية لم يعد لها وجود، إلاأن إقرار تركيا واعترافها بهذا الأمر سوف يعرضها لمزيد من المشاكل، كما أن رفضها الاعتراف سوف يمنح دول الاتحاد الاوروبى فرصة ذهبية جديدة للتذرع واختلاق الأسباب والحجج أمام رفض وعدم قبول انضمام تركيا الى الاتحاد . يضاف الى ذلك أن العلاقات بين تركيا والدول التى تتبنى قضية إبادة الأرمن سوف تتأثر بالسلب نتيجة لجوء حكومة أنقرة الى تخفيض مستوى التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع تلك الدول وهو ما سوف يفقدها بعض الدعم لموقفها من الانضمام الى الاتحاد الأوروبى أو حتى على الأقل، سوف يقضى على ذلك القدر من التعاطف الذى قد تبديه تلك الدول إزاء تركيا.

**تركيا والولايات المتحدة .. أزمة بين صعود وهبوط :**

انتقلت قضية الإبادة الجماعية ضد الأرمن من أوروبا الى الولايات المتحدة، حيث كان الرئيس كلينتون قد تقدم بطلب الى الكونجرس لمناقشة القضية ، وفى أوائل شهر أكتوبر الماضى، قبلت لجنة فى الكونجرس الأمريكى مسودة قرار الاعتراف الرسمى بتعرض الأرمن لإبادة جماعية على أيدى الامبراطورية العثمانية فى الفترة من ١٩١٥ - ١٩٢٣ ، عندما شنت أنقرة هجوما بشعا على الأرمن ردا على العصيان الذى قاموا به ضد الدولة العثمانية آنذاك والذى راح ضحيته ١،٥ مليون أرمينى . وقد كان للوبى الأرمينى دور محورى فى تفجير تلك القضية التى أثارها الرئيس الأمريكى ، لكنه لم يتماد فى تبنيها وإقرارها ، ويرى الأمريكيون أن تركيا الحالية تتحمل المسؤولية عن هذا الفعل المشين لأنها هى الوريث الشرعى للإمبراطورية العثمانية .

ومن جانبهم ، فقد اعتبر الاتراك أن إثارة مثل هذه القضية وموافقة أى برلمان عليها يعد بمثابة عدوان مباشر على تركيا، كما أعلنوا أن تفجير القضية بهذه الصورة حاليا يعد لعبة من جانب اللوبى الأرمينى فى أوروبا والولايات المتحدة بهدف الاساءة الى سمعة تركيا عبر تزييف التاريخ. وأعلنت أنقرة أنها لن تقف مكتوفة الأيدى أمام ذلك. ومن ثم ، تبنت استراتيجية ذات بعد بينى كوسيلة منها لاحتواء هذه القضية، البعد الأول ، هو إعداد حملة دعائية ضخمة لتكذيب ادعاءات الأرمن، وفضح الارهاب والتزييف الذى تمارسه منظمة "أصالة" الأرمينية التى أسفرت أعمالها التخريبية عن مقتل العديد من الدبلوماسيين الأتراك فى عواصم عالمية مختلفة إبان السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، كما تؤكد سلامة الموقف التركى مشيرة الى أن أولئك الأرمن قتلوا خلال معارك جرت بين الأرمن وبين جماعات مسلحة لا تتلقى أوامرها من الحكومة المركزية فى اسطنبول آنذاك ، كما أن عدد القتلى من الأرمن لم يتجاوز ٣٠٠ ألف فقط، فى الوقت الذى لقى فيه آلاف آخرين من العثمانيين مصرعهم . يضاف الى ذلك، أن العصيان الذى قام به الأرمن ضد الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية دفع حكومة الاتحاد والترقى التى كانت تتولى السلطة فى ذلك الوقت الى تهجير الأرمن من الأناضول الى سوريا ولبنان جنوبا، غير أن حوالى ٢٠٠ ألف شخص من هؤلاء لقوا مصرعهم أثناء هجرتهم الاجبارية بسبب الظروف الجوية الصعبة والفقر والمرض الشديدين.

وامتدادا لهذا البعد من الاستراتيجية التركية، فقد فتحت الحكومة التركية موقعا لها على شبكة الانترنت وخصصته للدفاع عن موقفها بشأن قضية الأرمن، وإظهار الحقائق التى حاول اللوبى الأرمينى فى أوروبا والولايات المتحدة تزييفها .

أما البعد الثانى من الاستراتيجية التركية ، فيقوم على اتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تسير بالتوازى مع البعد الدعائى، وهى اجراءات تهدف الى ممارسة بعض الضغوط السياسية على الدول الأوروبية والولايات المتحدة للحيلولة دون إقرار برلماناتها وحكوماتها لقرار صريح بإدانة الإبادة الجماعية ضد الأرمن . وذلك من خلال إطلاق المسؤولين الاتراك لتصريحات تحمل فى طياتها تهديدات مباشرة لحكومات تلك الدول محذرة إياها من مغبة المضى قدما فى مساعيها بشأن قضية إبادة الأرمن فجاءت تصريحات كبار المسؤولين الاتراك على النحو التالى :

رئيس الوزراء التركى ، اعتبر القرار جائرا وحذر من أنه سيؤثر حتما على العلاقات بين تركيا وكل من الولايات المتحدة

والدول الأوروبية. كما ألغى عدد من الوزراء الاتراك زيارات كان من المقرر القيام بها الى عواصم أوروبية ، والى الولايات المتحدة أيضا.

وفيما يتصل بالعلاقات بين تركيا وأرمينيا ، فقد أكدت الخارجية التركية أن صدور مثل هذا القرار سوف يعرقل مساعى التقارب التركية - الارمينية ، وسيحمل تركيا على أن تتخلى عن موقفها الحيادى من الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورنو كاراباخ. وفي الوقت نفسه ، لوحت أنقرة بوقف مساعيها لمقاومة الارهاب العرقى والدينى فى القوقاز الأمر الذى قد يهدد الاستقرار فى تلك المنطقة.

وقد أكدت تركيا أن أرمينيا هى المتضرر الأكبر من وراء إثارة قضية إبادة الأرمن، وذلك بسبب أوضاعها الاقتصادية السيئة والتى يتوقع لها أن تزداد سوءا بعد فرض حصار تركى اقتصادى عليها. وجدير بالذكر، أن تركيا تغلق حدودها البرية مع أرمينيا التى لا تعترف بدورها بحدودها الحالية مع تركيا، وتطالب بضم ست محافظات تركية إليها. ومن جانبها ، تتهم أنقرة الرئيس الأرمينى الحالى روبرت كوتشا ريان بالتعصب العرقى ، وترى أنها كانت قد قطعت شوطا جيدا مع سلفه ليون تيربتروسيان فى طريق تحسين العلاقات ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى ، فى مقابل تعديل الدستور الأرمنى الذى يقوم على الاعتراف أساسا بمجازر تعرض لها الأرمن على يد العثمانيين إبان الحرب العالمية الأولى.

ولما كانت تركيا تعى جيدا أنه ليس فى مصلحتها تصعيد التوتر مع واشنطن ودول أوروبا التى تجمعها معها مصالح عديدة، خصوصا وأن القادة السياسيين فى تلك الدول ، خصوصا الولايات المتحدة لم يبدو أى رغبة فى إقرار قانون الاعتراف بالابادة الجماعية ضد الأرمن وإدانة الإ مبراطورية العثمانية، فقد اكتفت أنقرة بالتهديد باتخاذ اجراءات صارمة ضد هذه الدول ، فى حين حرصت على تفريغ شحنتها من الغضب فى أرمينيا الى حين تتضح المواقف النهائية لبرلمانات وحكومات تلك الدول من القضية.

وفى هذا السياق ، فقد أعلن مجلس الأمن القومى التركى عن خطة عمل تتضمن مجموعة من الاجراءات المضادة للرد على الموقف الأمريكى من قضية إبادة الأرمن ، وتشتمل هذه الاجراءات على مسارات ثلاثة، أولها إزاء الولايات المتحدة، وثانيها إزاء اسرائيل، وثالثها إزاء العراق .

* المسار الأول، حاولت تركيا، من خلاله ممارسة بعض التهديدات والضغوط على الحكومة الأمريكية كما يتضح من خلال التهديدات والاجراءات التالية:

- أعلن البرلمان التركى أنه سوف يعيد النظر فى عملية تمديد التصريح الممنوح للطائرات الامريكية والبريطانية باستخدام قاعدة انجرليك الجوية التركية لمدة ستة أشهر أخرى (وهى القاعدة التى تستخدمها طائرات البلدين فى مراقبة، للتأكد من حظر الطيران المفروض على حكومة بغداد فوق شمال العراق ، والذى أقرته الامم المتحدة عقب غزو العراق للكويت فى عام ١٩٩٠.

- هددت أنقرة بإلغاء عقود تجارية وصفقات تقدر قيمتها بـ ٤،٥ مليار دولار كان من المقرر تنفيذها مع شركات أمريكية لشراء ١٤٥ هيليكوبتر هجومية من طراز كينج كوبرا، كما هددت أيضا بإلغاء عقود أخرى مع شركات متخصصة فى مجال الطاقة والتى كان من المنتظر أن تستثمر فى مشروعات ضخمة فى مجال الطاقة بتركيا.

- قام العديد من كبار المسئولين فى الحكومة التركية بإلغاء زيارات كانت مقررة الى واشنطن، كما هددوا بتجميد أية مباحثات تتصل بالتعاون الاقتصادى والفنى بين أنقرة وواشنطن فى حالة إقرار الكونجرس لقرار الإدانة بسبب إبادة الأرمن .

* أما المسار الثانى، والمتعلق بإسرائيل ، فقد عبرت من خلاله حكومة أنقرة عن عدم رضائها عن موقف الحكومة الاسرائيلية فى تل أبيب ، واللوبى اليهودى داخل الولايات المتحدة وذلك بسبب عدم اتخاذهم أية اجراءات أو مبادرات تؤدى من شأنها الى احتواء قضية إبادة الأرمن داخل الكونجرس الأمريكى وبالتالى، ألغت حكومة أنقرة صفقة طائرات هيليكوبتر كان من المزمع تنفيذها مع تل أبيب، كما أعلنت أن علاقاتها مع اسرائيل لا يمكن أن تكون على حساب علاقاتها مع الدول العربية الاسلامية.

* المسار الثالث ، هو إزاء العراق، والذى عكس حقيقة الموقف التركى الناقم على الغرب عموما، وعلى الولايات المتحدة بصفة خاصة بسبب أزمة إبادة الأرمن ، حيث أعلن مجلس الأمن الوطنى التركى عن مجموعة من المبادرات والاجراءات المزمع اتخاذها إزاء بغداد فى حالة اقرار الكونجرس الامريكى لقرار الاعتراف بمذابح الأرمن وإدانه الامبراطورية العثمانية على عملية الإبادة الجماعية ضدهم، وذلك على النحو التالى :

- أعلنت أنقره عزمها على اعادة تشغيل خط انابيب بترول كركوك - جيهان، وهو الخط الذى كان قد توقف تشغيله منذ الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ ، وقد تكبدت تركيا خسائر تقدر بـ ١،٥ بليون دولار بسبب توقفه .

- أعلنت انقرة ايضا عن عزمها على إرسال سفير لها لدى بغداد، وهى المرة الأولى التى سيتم فيها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين أنقره وبغداد بهذا المستوى منذ عام ١٩٩٠.

- أعلنت تركيا أن الخسائر التركية الناجمة عن الحصار الاقتصادى المفروض على العراق، وقطع العلاقات بين أنقره وبغداد قد وصلت الى ٣٥ بليون دولار خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذى أضر بالاقتصاد التركى ضررا بالغا حيث يمثل العراق رابع أكبر شريك تجارى مع أنقره. لذلك ، شرعت الأخيرة فى تبنى بعض المبادرات مثل فتح معبر حدودى ثان مع العراق على الحدود البرية بين البلدين ، والتفكير جديا فى إعادة فتح خط سكة حديد بين أنقره وبغداد عبر سوريا . كما ساهمت تركيا فى كسر العزلة المفروضة على بغداد من خلال ارسالها لطائرتين مدنيتين الى مطار صدام الدولى محملتين

بالأطباء والمساعدات الانسانية ، والفنيين والخبراء.

وعلى الرغم من أن هذه الاجراءات، وتلك التهديدات تعد من قبيل الضغط السياسي على واشنطن ، حيث لم تقدم أنقرة على تنفيذ أى مبادرة أو إجراء يضر بعلاقاتها مع واشنطن حتى الآن، إلا أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لم يستطع أن يتحمل مفاجآت ومصاعب جديدة فى نهاية فترة رئاسته الثانية الأمر الذى دفعه الى ممارسة ضغوط شديدة على الكونجرس للعدول عن موقفه بشأن قضية إبادة الأرمن ، كما أجرى اتصالات هاتفية بالرئيس التركى ووعده بتسوية القضية فى أقرب وقت دون المساس بالعلاقات القوية والتاريخية بين البلدين .

وبالتالى ، قام رئيس مجلس النواب الامريكي دينيس هاستيرن بسحب مشروع القرار الذى يدين عملية الابادة الجماعية ضد الارمن على أيدى الامبراطورية العثمانية إبان الفترة من عام ١٩١٥، وحتى عام ١٩٢٣، وذلك بناء على طلب من الرئيس كلينتون، وأوضح هاستيرن أن الرئيس يعتقد أن تمرير مشروع القرار قد يكون له أثر سلبى على الوضع فى الشرق الاوسط ، والقوقاز كما قد يعرض سلامة مواطنين أمريكيين للخطر، فضلا عن حماية المصالح الاستراتيجية الامريكية فى منطقتى الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى ، حيث تعد تركيا قوة مهمة ومؤثرة فى حركة التفاعلات فى تلك المناطق الحساسة والمهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمر الذى يتطلب تقوية علاقة التحالف الاستراتيجى بين واشنطن وأنقرة حتى يتسنى لها تكوين تحالف قوى يضم واشنطن وانقرة وتل أبيب .

كذلك ، فإن تركيا حليف استراتيجى قوى للولايات المتحدة ، فقد شاركت فى حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، كما شاركت ايضا بفعالية فى قوات حفظ السلام فى البوسنة ، وكوسوفو، والصومال ، وكانت انقرة حتى وقت قريب، أكبر متلقى للمساعدات العسكرية من واشنطن الى جانب تل أبيب والقاهرة، كما تعد واحدة من كبريات الدول المستوردة للسلاح الأمريكى . يضاف الى ذلك، الدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه تركيا فى دعم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة فى منطقة وسط آسيا والقوقاز خصوصا فى مجال النفط، حيث تشكل تركيا وسيطا محوريا ومهما فى نقل البترول من منطقة بحر قزوين والقوقاز الى الأسواق الاوروبية وأسواق الولايات المتحدة الامريكية . نظرا لما تتمتع به تركيا من نفوذ . قوى فى تلك المناطق لاتصالها بما كان يعرف بالعالم التركى الذى يضم دول كل من كازاخستان ، وكيرجستان ، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمنستان ، وأذربيجان وهى دول تربطها بتركيا علاقات وثيقة ، وتسعى بعد أنهيار الاتحاد السوفياتى نحو مزيد من التقارب مع أنقره .

## أزمة السياسية الخارجية التركية :

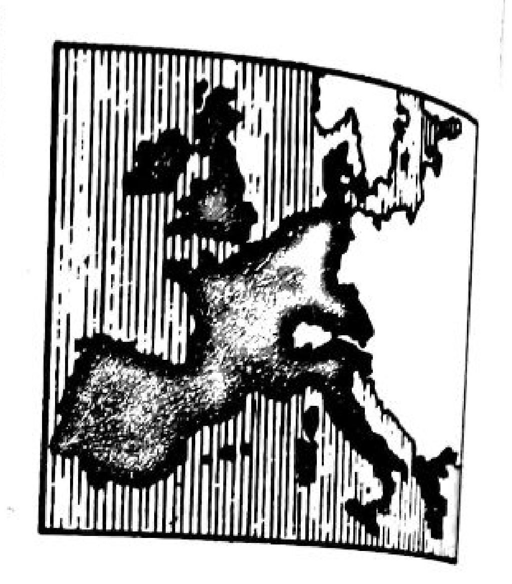
رغم إشادة وزير الخارجية التركى بالموقف الأخير للرئيس كلينتون بشأن قضية إبادة الأرمن، والذى وصفه بأنه انقاذ للعلاقات بين واشنطن وانقره من مغبة التدهور، إلا أنه يمكن القول بأن الأزمة الأخيرة التى نشبت بين تركيا والغرب عموما بسبب إبادة الأرمن قد عكست حقيقة الأزمة التى تعانى منها السياسة الخارجية التركية، حيث أدى أعتراف الجمعية الوطنية الفرنسية بإبادة الأرمن على أيدى العثمانيين إبان الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليه من توتر فى العلاقات بين تركيا والغرب، الى بروز العديد من الدعوات فى داخل تركيا من جانب الكتاب والمفكرين والساسه الاتراك بتعديل السياسة الخارجية التركية وإعادة صياغتها وفقا للمعطيات العالمية والاقليمية الجديدة مع مراعاة الميراث الثقافى والتاريخى لتركيا والذى لا يمكن تجاهله بأى حال.

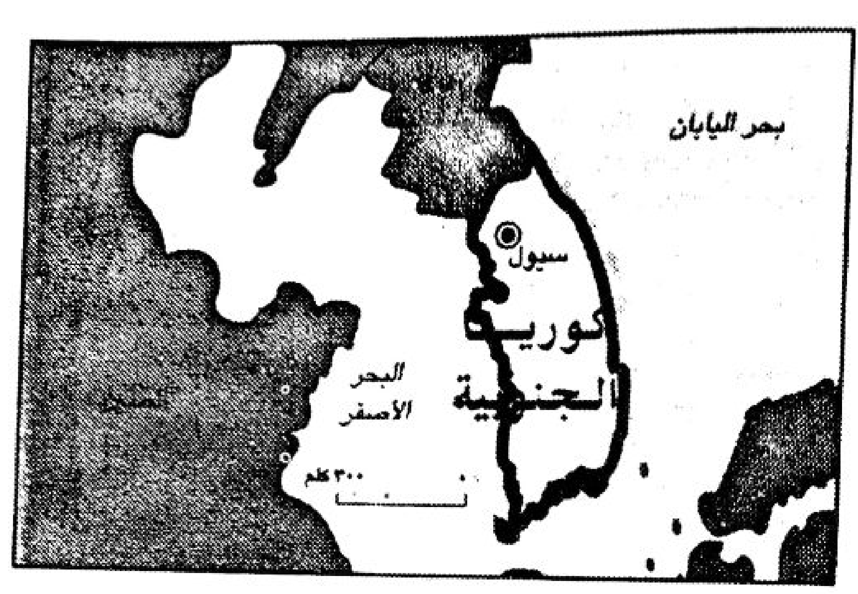
وفى انتقاده للسياسة الخارجية لبلاده فى الآونه الأخيرة، يرى سامى كوهين الكاتب التركى ، إن تركيا أصبحت الآن محاطة بحلقة من الدول غير الصديقة، فهناك اليونان ، بما تمثله من خلافات حول الازمة القبرصية وبحر ايجه ، وهناك سوريا ، بما تعكسه من أزمة حزب العمال الكردستانى ، وقضية الاسكندرونة ، ومياه الفرات. وهناك الخسائر الناجمة عن حصار العراق، وهناك أرمينيا ، وروسيا ، وإيران ومواقفهم غير الودية إزاء تركيا. وهناك ايضا دول كان ينظر اليها باعتبارها دول صديقة لتركيا مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، لكنها الآن أصبحت على خلافات عديدة مع أنقرة .

إذن ، هناك حالة من الرعونة والتخبط فى السياسة الخارجية التركية، فمنذ انهيار الامبراطورية العثمانية وحتى الان، لم تستطع تركيا رسم ملامح هويتها السياسية والثقافية، فهى تحاول أن تنسلخ عن العالمين العربى والاسلامى لكى تندمج فى العالم الغربى، لكنها لا تدرك انها بانسلاخها عن العالمين العربى والاسلامى تجرد نفسها من أدوات القوة والثقل التى تجعلها محط اجتذاب الغرب الذى لايزال يشكك فى قدرتها على التجرد فعلا من ماضيها الذى لايزال شبحه يطارده حتى الان . إن سامى كوهين يفسر أزمة السياسة الخارجية التركية إزاء جيرانها وإزاء الغرب بأن أنقره تتصور أن تلك الدول تتخوف من تنامى قوة وثقل تركيا الذى يذكرهم بالماضى المؤلم إبان الامبراطورية العثمانية، لكنه يرى أن هذا التفسير قاصر وغير منطقى ، بل ويستند الى أسس عاطفية أبعد ماتكون عن واقعنا المعاصر .

وهكذا، يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تحاول أن تسعى نحو المستقبل ولكن فى قطار الماضى بكل ما يحمله من خبرات وميراث ثقافى وتاريخى، وسياسى أيضا، الأمر الذى يحول دون وصول ذلك القطار الى مبتغاه، فقد أكدت أزمة إبادة الأرمن بين تركيا والغرب أن التاريخ الذى تحاول تركيا أن تتبرأ منه لا يزال يقف حائلا أمام السياسة الخارجية التركية فى عصرنا الحاضر ، وربما لأنه لايزال أحد روافد تلك السياسة، فتركيا التى استطاعت أن تحدد أولويات سياستها الخارجية فى المستقبل، عجزت عن تقديم إجابة حاسمة للتساؤل التاريخى والحضارى حول كيفية التعامل مع الماضى بكل ما ينطوى عليه من نجاحات وإخفاقات.

# القمة الأوروبية - الآسيوية .. تحديات مابعد «سول»






ابوبكر الدسوقى

شهدت العاصمة الكورية الجنوبية "سول" على مدى يومى ٢١،٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠ إجتماعات القمة الأوروبية الآسيوية الثالثة Asia - Europe Meeting (ASEM) تحت شعار "المشاركة من أجل الرخاء والإستقرار"، حيث إنطلقت هذه القمة منذ أربعة أعوام، فعقدت القمة الأولى فى العاصمة التايلاندية "بانكوك" فى مارس ١٩٩٦، وعقدت القمة الثانية فى العاصمة البريطانية "لندن" فى إبريل ١٩٩٨، لتعزز فرص الحوار والتفاعل بين أكبر إتحادين إقليميين وهما الإتحاد الأوروبى بدوله الخمس عشرة، ورابطة جنوب شرق آسيا "Asian" بدولها السبع وهى "أندونيسيا، وبروناى، وماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام، وتايلاند، والفلبين" فضلاً عن مشاركة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ورئيس اللجنة الأوروبية، ليظهر للعالم شكل جديد للحوار والتفاعل بين الكيانات الإقليمية كأحد إرهاصات فترة مابعد الحرب الباردة.

ويتناول هذا التقرير مقدمات التفاعل التاريخى بين "الآسيان" والإتحاد الأوروبى وأهداف كل طرف بعلاقاته للآخر وقضايا التفاعل بين الجانبين وتحديات مابعد قمة "سول".

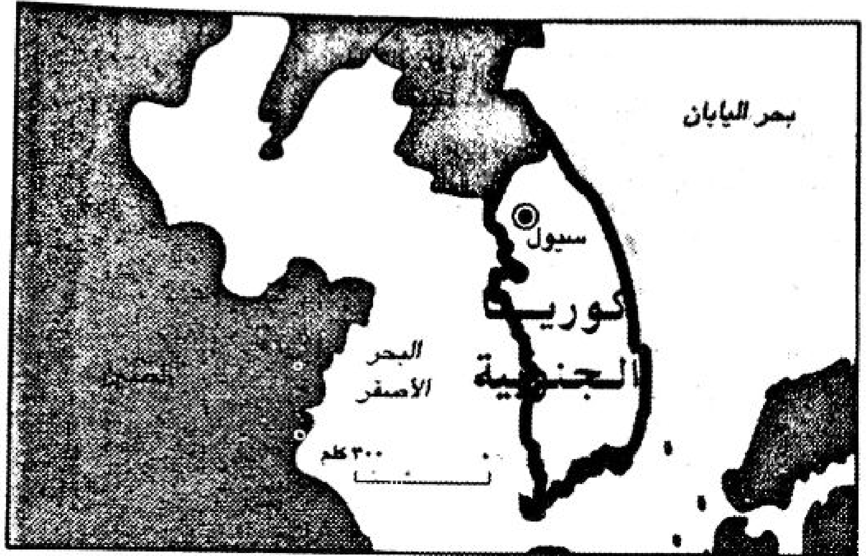
**أولاً : الخلفية التاريخية :**

تعد فكرة عقد القمة الأوروبية - الآسيوية فكرة "سنغافورية" سعت لتحقيقها أوروبا. حيث طرح هذه الفكرة لأول مرة رئيس وزراء سنغافورة "جوكوك تونج" فى أحد إجتماعات "الآسيان" ثم عرضها على نظيره الفرنسى "إدوارد بالادور" الذى وافق عليها، واتفق الطرفان على أن يتولى كل طرف مهمة إقناع شركائه سواء فى الآسيان أو الاتحاد الأوروبى، ونجحت الفكرة عندما وافق عليها مجلس الشئون الخارجية للاتحاد الأوروبى فى ٦ مارس ١٩٩٥، ولكن هذه الفكرة لم تأت من فراغ بل كانت لها مقدمات تاريخية.

حيث عمد الاتحاد الأوروبى فى السبعينات إلى إقامة حوار مع دول الآسيان التى تعتبر مصدراً أساسياً للمنتجات الأولية وسوقاً إستهلاكية كبيرة، ثم جاء إتفاق التعاون الاقتصادى والتجارى والتقنى عام ١٩٨٠، وتعمقت العلاقات بين الطرفين فى الثمانينات، حيث أصبحت "الآسيان" ثالث شريك تجارى مع المجموعة الأوروبية حتى تحول الميزان التجارى بين الطرفين لصالح "الآسيان" منذ عام ١٩٨٥، وهو الأمر الذى آثار مخاوف الأوروبيين من أن تتحول "الآسيان" إلى مصدر تهديد إقتصادى بدلاً من كونها شريكا، وكرد فعل للتواجد الأمريكى فى جنوب شرق آسيا عبر المنتدى الاقتصادى لدول آسيا والباسيفيك (ABEC)، فقد سعى الاتحاد الأوروبى لتقوية

# القمة الأوروبية - الآسيوية .. تحديات مابعد «سول»






**ابوبكر السوقى**

شهدت العاصمة الكورية الجنوبية "سول" على مدى يومى ٢٠، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠ إجتماعات القمة الأوروبية الآسيوية الثالثة Asia - Europe Meeting (ASEM) تحت شعار "المشاركة من أجل الرخاء والإستقرار"، حيث إنطلقت هذه القمة منذ أربعة أعوام، فعقدت القمة الأولى فى العاصمة التايلاندية "بانكوك" فى مارس ١٩٩٦، وعقدت القمة الثانية فى العاصمة البريطانية "لندن" فى إبريل ١٩٩٨، لتعزز فرص الحوار والتفاعل بين أكبر إتحادين إقليميين وهما الإتحاد الأوروبى بدوله الخمس عشرة، ورابطة جنوب شرق آسيا "Asian" بدولها السبع وهى "أندونيسيا، وبروناى، وماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام، وتايلاند، والفلبين" فضلاً عن مشاركة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ورئيس اللجنة الأوروبية، ليظهر للعالم شكل جديد للحوار والتفاعل بين الكيانات الإقليمية كأحد إرهاصات فترة مابعد الحرب الباردة.

ويتناول هذا التقرير مقدمات التفاعل التاريخى بين "الآسيان" والإتحاد الأوروبى وأهداف كل طرف بعلاقاته للآخر وقضايا التفاعل بين الجانبين وتحديات مابعد قمة "سول".

**أولاً: الخلفية التاريخية :**

تعد فكرة عقد القمة الأوروبية - الآسيوية فكرة "سنغافورية" سعت لتحقيقها أوروبا. حيث طرح هذه الفكرة لأول مرة رئيس وزراء سنغافورة "جوكوك تونج" فى أحد إجتماعات "الآسيان" ثم عرضها على نظيره الفرنسى "إدوارد بالادور" الذى وافق عليها، واتفق الطرفان على أن يتولى كل طرف مهمة إقناع شركائه سواء فى الآسيان أو الاتحاد الأوروبى، ونجحت الفكرة عندما وافق عليها مجلس الشئون الخارجية للاتحاد الأوروبى فى ٦ مارس ١٩٩٥، ولكن هذه الفكرة لم تأت من فراغ بل كانت لها مقدمات تاريخية.

حيث عمد الاتحاد الأوروبى فى السبعينات إلى إقامة حوار مع دول الآسيان التى تعتبر مصدراً أساسياً للمنتجات الأولية وسوقاً إستهلاكية كبيرة، ثم جاء إتفاق التعاون الاقتصادى والتجارى والتقنى عام ١٩٨٠، وتعمقت العلاقات بين الطرفين فى الثمانينات، حيث أصبحت "الآسيان" ثالث شريك تجارى مع المجموعة الأوروبية حتى تحول الميزان التجارى بين الطرفين لصالح "الآسيان" منذ عام ١٩٨٥، وهو الأمر الذى آثار مخاوف الأوروبيين من أن تتحول "الآسيان" إلى مصدر تهديد إقتصادى بدلاً من كونها شريكا، وكرد فعل للتواجد الأمريكى فى جنوب شرق آسيا عبر المنتدى الاقتصادى لدول آسيا والباسيفيك (ABEC)، فقد سعى الاتحاد الأوروبى لتقوية

علاقاته برابطة "الآسيان" فأصدرت المفوضية الأوروبية عام ١٩٩٦ إستراتيجية تقضي بخلق علاقات ديناميكية بين رابطة "الآسيان" والاتحاد الأوروبي، فأوصى البرلمان الأوروبي بضرورة عقد إجتماعات بين رؤساء الحكومات لدول الآسيان والاتحاد الأوروبي، وتم الاتفاق بين الطرفين على عقد القمة الأولى لمنتدى (ASEM) في بانكوك بإعتبارها آلية جديدة لدعم العلاقات بين الآسيان والاتحاد الأوروبي.

**ثانياً: أهداف الطرفين:**

فلاشك انه كانت هناك مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية لدول الآسيان والاتحاد الأوروبي أملت عليهم التقارب والحوار من خلال منتدى "أسيم".

فبالنسبة لأهداف الآسيان فقد تنوعت بين أهداف سياسية وأخرى إقتصادية، فسياسياً أدركت النخب الحاكمة لدول الآسيان أنها في حاجة ماسة إلى توسيع إطار دائرة تعاملاتها العالمية والخروج من إطار التعامل الوحيد البعد مع الولايات المتحدة ويكفي الاشارة إلى أن رئيس وزراء سنغافورة عندما طرح فكرة عقد هذه القمة أشار إلى ضرورة إعادة موازنة العلاقة بين القارات الثلاث آسيا والولايات المتحدة وأوروبا مع تعزيز الجانب الضعيف من هذا الثالوث، كما هدف زعماء الدول الآسيوية العشرة إلى الحصول على إعتراف صريح من دول الاتحاد الأوروبي بأن الآسيويين يتعين النظر إليهم بإحترام بالغ لأنهم لم يعودوا سكان المستعمرات الأوروبية القديمة، كما رغب قادة الدول الآسيوية في ترجمة النجاح الاقتصادي الذي حققته على مدى العقود القليلة الماضية من خلال ممارسة دور أكثر أهمية وفاعلية على الساحة الدولية ودور قائد ومستمر في القارة الآسيوية، ولذا فإن دخول الدول الآسيوية في علاقات مشاركة وتعاون مع أوروبا يمكنهم من تحقيق هدفهم وممارسة هذا الدور وذلك بشروط آسيوية حيث دخل الآسيويون القمة الأولى تحت شعار واحد متفق عليه موجه للأوروبيين هو "لنتحدث فيما نحن عليه متفقون وليعذر كلانا الآخر فيما نختلف حوله" بمعنى أنه ليس أمام أوروبا إلا أن تتفهم رفض الآسيويين لبعض مواقف أوروبا تجاههم.

وإقتصادياً هدفت الدول الآسيوية إلى جذب الاستثمارات الأوروبية في المجالات متقدمة التكنولوجية وذات التقنية المتقدمة وبخاصة في مجالي الطيران والفضاء من خلال مشاركة وخبرة أوروبية.

وبالنسبة لأهداف أوروبا، فسياسياً ارتأت أوروبا في عقد القمة الآسيوية الأوروبية فرصة لتصحيح بعض أخطاء ماضيها الاستعماري في آسيا خلال القرن الـ ١٩ والقرن الـ ٢٠، حيث إستنزفت موارد آسيا الطبيعية دونما أي مقابل للشعوب الآسيوية، لذا سعت أوروبا لقيام مشاركة حقيقية متكافئة قائمة على مبدأ المساواة و"مشاركة الأنداد الأكفاء"، كما هدفت أوروبا من خلق المنتدى الأوروبي الآسيوي إلى إحداث التوازن المأمول مع المجموعات الاقليمية الأخرى ولاسيما "الابك" وموازاة التواجد الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا.

وإقتصادياً: في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الأوروبية في متوسط ما بين أقل من صفر إلى ما لا يزيد على (٣٪) فضلاً عن تسارع معدلات البطالة التي وصلت (١١٪) في ألمانيا عام ١٩٩٦، فإن الاقتصاد الآسيوي كان يشهد إنطلاقة كبرى إعتبرت بها هذه الدول "مركز النمو الاقتصادي العالمي" ولذا فقد رأت أوروبا في هذه الدول فرصة جيدة لتنشيط الاقتصاديات الأوروبية سواء من خلال فتح الأسواق الآسيوية لمنتجات أوروبية جديدة أو لتوظيف الأموال والاستثمارات الأوروبية.

وعلى حد قول أحد كبار الكتاب فإن النخبة الأوروبية أدركت أن آسيا ستشهد صعوداً بارزاً في القرن الحادي والعشرين على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي وأن الانطلاقة الجبارة للنمور الآسيوية ليست سوى مقدمة لهذا الصعود التاريخي".

**ثالثاً: القضايا محور التفاعل:**

فهناك عدة قضايا هي محور النقاش والتفاعل بين دول "أسيم" منها قضايا ثابتة على "أجندة" أعمال القمة، بالاضافة لقضايا تفرضها تطورات الأحداث في المنطقتين أثناء إنعقاد القمة، فبخصوص القضايا الثابتة فأهمها :

– دعم الحوار السياسي : حيث حرصت قمم "أسيم" على تأكيد أن الحوار بين الدول المشاركة يقوم على الاحترام المتبادل والمساواة وحظر التدخل في الشئون الداخلية، وأكدت على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والإعلانات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة المتخصصة مثل إعلان "ريو" ١٩٩٢ للبيئة والتنمية، وإعلان فيينا ١٩٩٣، وإعلان كوبنهاجن ١٩٩٤ للسكان والتنمية ... وكذلك التعاون من أجل إصلاح نظام الأمم المتحدة.

– تقوية التعاون الاقتصادي : حيث دعت قمم "أسيم" إلى ضرورة زيادة الروابط الاقتصادية بين أعضائها حتى يتم الوصول لمستوى الشراكة، وإتخاذ التسهيلات اللازمة لإنسياب حركة الاستثمار بين الجانبين، وخفض وإزالة عوائق التجارة وتشجيع القطاع الخاص، ودعم قواعد منظمة التجارة العالمية، والموافقة على تأسيس المنتدى الاقتصادي لدول "أسيم" لتعزيز التجارة والاستثمار بين أعضائه .. وغيرها من القضايا الاقتصادية.

– تعزيز التعاون في القضايا الثقافية والاجتماعية : حيث تبنت قمم "أسيم" الدعوة لدعم مبادرات التنمية في كل المجالات الثقافية والاجتماعية، ودعم التعاون في المجالات الأخرى مثل التعاون العلمي والتبادل التكنولوجي وقضايا البيئة والقضاء على الجرائم الدولية وتعزيز التبادل الثقافي والتعليمي بين الدول أعضاء "أسيم" ويلاحظ على هذه القضايا أنها عامة واسعة شاملة تقريباً لكل مجالات التعاون الممكنة وغير الممكنة

تقتضى أعلى درجات التنسيق وتتطلب سياسات موحدة فى التكتلين الأسيوى والأوروبى وهذا من الصعب تحقيقه فى المدى القريب للاختلافات الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية بين دول "أسيم" حالياً.

- أما بالنسبة للقضايا المستحدثة فأهمها ما استحدثته قمة "لندن" فى إبريل ١٩٩٨، وهو تعزيز التعاون فى القضايا العالمية مثل تنمية الموارد البشرية ومحاربة الفقر وكذلك أيضاً تبنى قمة "سول" للمرة الأولى إلتزاماً محدداً بحماية حقوق الإنسان وهى قضية كانت مثار انقسام تقليدى بين الدول الأوروبية والأسيوية.

وهناك مجموعة أخرى من القضايا غالباً ما تفرضها تطورات الأحداث إبان إنعقاد كل قمة من قمم "أسيم" فقد تزامن من إنعقاد قمة "لندن" تراجع معدلات الاقتصاد اليابانى مع ظهور الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا ولذا ضغط القادة الأوروبيون على رئيس الوزراء اليابانى للإعلان عن برنامج إصلاح لانقاذ الاقتصاد اليابانى، وأصدرت القمة بياناً تناول الأزمة المالية الأسيوية متضمنا وعوداً لفتح الأسواق وتأكيد الثقة فى أن الاستقرار سيعود للاقتصاديات الأسيوية وتعهدوا بالعمل على تجنب إجراءات الحماية ومحاولة إجتياز الأزمة فى إطار مبادىء تحرير التجارة الدولية، وتطبيق الاصلاحات التى حددها صندوق النقد الدولى ومع إنعقاد قمة "سول" الأخيرة فقد طغت قضية المصالحة بين الكوريتين على أجواء القمة، فأصدرت "إعلان سول لدعم المصالحة فى شبه الجزيرة الكورية". وأيدت القمة سياسة الرئيس الكورى الجنوبى "كيم داى جونج" الساعية للمصالحة مع كوريا الشمالية والاستفادة من القوة الدافعة التى تولدت فى القمة التى عقدت بين زعيمى كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية فى يونيو الماضى، وتعهدوا كذلك بالعمل من أجل تقديم المساعدات وتوثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية برغم من بروز بعض الخلافات حول السرعة التى يتعين العمل بها لتطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية وإخراجها من عزلتها.

**تحديات مابعد سول:**

وهذه التحديات هى التى ستحدد مستقبل "الأسيم" من كونها ظاهرة وقتية أم أنها عملية مستمرة قابلة للإزدهار، وأول هذه التحديات يكمن فى طبيعة العلاقة بين "أبك" و"أسيم" أو بمعنى أدق طبيعة التنافس الأوروبى الأمريكى من خلال "أسيم وأبك" حول سوق دول جنوب شرق آسيا وهل ستأخذ هذه العلاقة طبيعة صراعية أم تعاونية هذا إلى جانب تحديات الاستمرارية والبقاء والتحديات المؤسسية.

**أولاً: "أسيم" تنافس "أبك".**

فى النصف الأول من التسعينات إستطاعت الولايات المتحدة إختراق رابطة "الأسيان" عبر منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والباسيفيك (ABEC)، ولذا فإن الدول الأسيوية أصابها القلق من إمكانية إنفراد الولايات المتحدة بالأسواق الآسيوية، خاصة مع تنامى إدراك الأوروبيين بمحاولات الأمريكيين واليابانيين لتهميشهم من خلال زيادة أهمية المجلس الاقتصادى "أبك" ومما زاد قناعة الأوروبيين بذلك الإدراك: رفض الولايات المتحدة منح الاتحاد الأوروبى وضع "المراقب" فى تجمع "ABEC" عام ١٩٩٣، ولذا سعت دول الاتحاد الأوروبى لايجاد آلية تربطهم بدول "الأسيان"، ووجدت فى إقتراح رئيس وزراء سنغافورة بعقد قمة أوروبية أسيوية ضالتها المنشودة ونجحت فى إيجاد آلية اقتصادية لدعم تجارتها وذلك بإنشاء منتدى إقتصادى أسيوى أوروبى فى أعقاب قمة "بانكوك" الأولى لدول "أسيم".

وقد تلاقت رؤى الأوروبيين مع نظرائهم الأسيويين – وفق تصورات المراقبين – بضرورة محاصرة الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بتقوية روابطها الاقتصادية مع دول أمريكا الشمالية عبر "النافتا" وتوسيع التعاون الاقليمى مع الدول الأسيوية عبر "الأبك" وأيضاً تزايد علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا عبر "التافتا" (منظمة التجارة الحرة عبر الأطلنطى).

وتنحصر الرؤى الأسيوية فى ضرورة تقليل التأثير الأمريكى والحد من سيطرته على "الأبك" وبالتالى على المنطقة، ولذلك جاء دعم اليابان وكوريا الجنوبية لتجمع "أسيم". فاليابان لديها تحفظات على قيادة الولايات المتحدة لحرية التجارة داخل "أبك" فى الوقت الذى تمارس فيه إجراءات مضادة، أما كوريا الجنوبية فهى ترغب فى التعاون مع أوروبا للخروج من معادلة الحلف الأمريكى القسرى المتواجد فى كوريا الجنوبية لحمايتها من نظيرتها الشمالية، إذ أن ثقل الوجود العسكرى الأمريكى بدأ يشكل نقطة إستقطاب لتصاعد النزعة القومية لدى الكوريين الجنوبيين.

أما ماليزيا فهى أكثر المعارضين للتواجد الأمريكى مع دول "الأسيان" عبر "الأبك" فهى ترى فى الوجود الأمريكى محاولة لفرض نفوذها على المنطقة الأسيوية بطريقة تبدو وكأنها شكل جديد للإستعمار الاقتصادى، ولذا رأى الدكتور "مهاتير محمد" أن "الأسيم" ما هى إلا فكرة لمواجهة الهيمنة التى تحاول الولايات المتحدة فرضها على اقتصاديات الدول الأسيوية والأوروبية ومن هنا تبرز المصلحة الكبرى بين الكتلتين، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الفعلى فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وصاحبة أكبر الاستثمارات والتجارة مع دول المنطقة عبر تجمع "أبك" الذى يمثل ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية لم تخف قلقها إزاء التقارب الأوروبى الأسيوى الذى بإمكانه تقليص حجم التجارة الأمريكية فى المنطقة وهذا ما ألمحت إليه وكالة "الاسوشيتدبرس" الاخبارية الأمريكية قبيل عقد قمة "بانكوك" التى أشارت إلى أن مؤتمر آسيا أوروبا يهدف إلى دعم مبيعات الأسلحة الأوروبية إلى دول آسيا.

وقبل إنعقاد قمة "سول" الأخيرة كثفت الولايات المتحدة من حركتها الدبلوماسية فى وسط آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، ففى مارس ٢٠٠٠ قام الرئيس الأمريكى "بيل

تقتضى أعلى درجات التنسيق وتتطلب سياسات موحدة فى التكتلين الآسيوى والأوروبى وهذا من الصعب تحقيقه فى المدى القريب للاختلافات الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية بين دول "أسيم" حالياً.

– أما بالنسبة للقضايا المستحدثة فأهمها ما استحدثته قمة "لندن" فى إبريل ١٩٩٨، وهو تعزيز التعاون فى القضايا العالمية مثل تنمية الموارد البشرية ومحاربة الفقر وكذلك أيضاً تبنى قمة "سول" للمرة الأولى إلتزاماً محدداً بحماية حقوق الإنسان وهى قضية كانت مثار انقسام تقليدى بين الدول الأوروبية والآسيوية.

وهناك مجموعة أخرى من القضايا غالباً ما تفرضها تطورات الأحداث إبان إنعقاد كل قمة من قمم "أسيم" فقد تزامن من إنعقاد قمة "لندن" تراجع معدلات الاقتصاد اليابانى مع ظهور الأزمة المالية لجنوب شرق أسيا ولذا ضغط القادة الأوروبيون على رئيس الوزراء اليابانى للإعلان عن برنامج إصلاح لانقاذ الاقتصاد اليابانى، وأصدرت القمة بياناً تناول الأزمة المالية الآسيوية متضمنا وعوداً لفتح الأسواق وتأكيد الثقة فى أن الاستقرار سيعود للاقتصاديات الآسيوية وتعهدوا بالعمل على تجنب إجراءات الحماية ومحاولة إجتياز الأزمة فى إطار مبادىء تحرير التجارة الدولية، وتطبيق الاصلاحات التى حددها صندوق النقد الدولى ومع إنعقاد قمة "سول" الأخيرة فقد طغت قضية المصالحة بين الكوريتين على أجواء القمة، فأصدرت "إعلان سول لدعم المصالحة فى شبة الجزيرة الكورية". وأيدت القمة سياسة الرئيس الكورى الجنوبى "كيم داى جونج" الساعية للمصالحة مع كوريا الشمالية والاستفادة من القوة الدافعة التى تولدت فى القمة التى عقدت بين زعيمى كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية فى يونيو الماضى، وتعهدوا كذلك بالعمل من أجل تقديم المساعدات وتوثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية برغم من بروز بعض الخلافات حول السرعة التى يتعين العمل بها لتطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية وإخراجها من عزلتها.

**تحديات مابعد سول:**

وهذه التحديات هى التى ستحدد مستقبل "الأسيم" من كونها ظاهرة وقتية أم أنها عملية مستمرة قابلة للإزدهار، وأول هذه التحديات يكمن فى طبيعة العلاقة بين "أبك" و"أسيم" أو بمعنى أدق طبيعة التنافس الأوروبى الأمريكى من خلال "أسيم وأبك" حول سوق دول جنوب شرق أسيا وهل ستأخذ هذه العلاقة طبيعة صراعية أم تعاونية هذا إلى جانب تحديات الاستمرارية والبقاء والتحديات المؤسسية.

**أولاً: "أسيم" تنافس "أبك":**

فى النصف الأول من التسعينات إستطاعت الولايات المتحدة إختراق رابطة "الآسيان" عبر منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والباسيفيك (ABEC)، ولذا فإن الدول الأوروبية أصابها القلق من إمكانية إنفراد الولايات المتحدة بالأسواق الآسيوية، خاصة مع تنامى إدراك الأوروبيين بمحاولات الأمريكيين واليابانيين لتهميشهم من خلال زيادة أهمية المجلس الاقتصادى "لأبك" ومما زاد قناعة الأوروبيين بذلك الإدراك: رفض الولايات المتحدة منح الاتحاد الأوروبى وضع "المراقب" فى تجمع "ABEC" عام ١٩٩٣، ولذا سعت دول الاتحاد الأوروبى لايجاد آلية تربطهم بدول "الآسيان"، ووجدت فى إقتراح رئيس وزراء سنغافورة بعقد قمة أوروبية أسيوية ضالتها المنشودة ونجحت فى إيجاد آلية اقتصادية لدعم تجارتها وذلك بإنشاء منتدى إقتصادى آسيوى أوروبى فى أعقاب قمة "بانكوك" الأولى لدول "أسيم".

وقد تلاقت رؤى الأوروبيين مع نظرائهم الآسيويين – وفق تصورات المراقبين – بضرورة محاصرة الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بتقوية روابطها الاقتصادية مع دول أمريكا الشمالية عبر "النافتا" وتوسيع التعاون الاقليمى مع الدول الآسيوية عبر "الأبك" وأيضاً تزايد علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا عبر "التافتا" (منظمة التجارة الحرة عبر الأطلنطى).

وتنحصر الرؤى الآسيوية فى ضرورة تقليل التأثير الأمريكى والحد من سيطرته على "الأبك" وبالتالى على المنطقة، ولذلك جاء دعم اليابان وكوريا الجنوبية لتجمع "أسيم"، فاليابان لديها تحفظات على قيادة الولايات المتحدة لحرية التجارة داخل "أبك" فى الوقت الذى تمارس فيه إجراءات مضادة، أما كوريا الجنوبية فهى ترغب فى التعاون مع أوروبا للخروج من معادلة الحلف الأمريكى القسرى المتواجد فى كوريا الجنوبية لحمايتها من نظيرتها الشمالية، إذ أن ثقل الوجود العسكرى الأمريكى بدأ يشكل نقطة إستقطاب لتصاعد النزعة القومية لدى الكوريين الجنوبيين.

أما ماليزيا فهى أكثر المعارضين للتواجد الأمريكى مع دول "الآسيان" عبر "الأبك" فهى ترى فى الوجود الأمريكى محاولة لفرض نفوذها على المنطقة الآسيوية بطريقة تبدو وكأنها شكل جديد للإستعمار الاقتصادى، ولذا رأى الدكتور "مهاتير محمد" أن "الأسيم" ما هى إلا فكرة لمواجهة الهيمنة التى تحاول الولايات المتحدة فرضها على اقتصاديات الدول الآسيوية والأوروبية ومن هنا تبرز المصلحة الكبرى بين الكتلتين، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الفعلى فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وصاحبة أكبر الاستثمارات والتجارة مع دول المنطقة عبر تجمع "أبك" الذى يمثل ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية لم تخف قلقها إزاء التقارب الأوروبى الآسيوى الذى بإمكانه تقليص حجم التجارة الأمريكية فى المنطقة وهذا ما ألمحت إليه وكالة "الاسوشيتدبرس" الاخبارية الأمريكية قبيل عقد قمة "بانكوك" التى أشارت إلى أن مؤتمر آسيا أوروبا يهدف إلى دعم مبيعات الأسلحة الأوروبية إلى دول آسيا.

وقبل إنعقاد قمة "سول" الأخيرة كثفت الولايات المتحدة من حركتها الدبلوماسية فى وسط آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، ففى مارس ٢٠٠٠ قام الرئيس الأمريكى "بيل

"كلينتون" بزيارة لجنوب اسيا شملت الهند وبنجلاديش وباكستان لوح خلالها "كلينتون" بزيادة الاستثمارات والمشروعات المستقبلية والتاكيد على مفهوم الشراكة مع الهند في تحقيق السلام والأمن الاقليمي، كما كان لوزير الدفاع الأمريكي "وليام كوهين" جولة كبيرة إستمرت (١١ يوماً) لدول جنوب شرق آسيا إنتهت قبل زيارة "كلينتون" كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" بزيارة لدول اسيا الوسطى ووعدت بتقديم المساعدات، وإبان عقد قمة "سول" الأخيرة جاءت زيارة "أولبرايت" لكوريا الشمالية في ظل تغيير كبير لسياسة واشنطن تجاه "بيونج يانج" من خلال المصالحة والتمهيد لزيارة مرتقبة للرئيس الأمريكي وذلك للولوج إلى أسواق كوريا الشمالية على حساب نظيرتها الجنوبية التي تسعى للوحدة والمصالحة وكذلك على حساب الشركات الأوروبية المتواجدة بالفعل في كوريا الجنوبية ... ولكن هذا التقارب بين "واشنطن" و"بيونج يانج" يتوقف أساساً على نتائج المحادثات الجارية حالياً بين الطرفين بشأن برنامج كوريا الشمالية للصواريخ، ويتخوف الأوروبيون من اتفاق اعداء الأمس على حساب حلفاء الأمس.

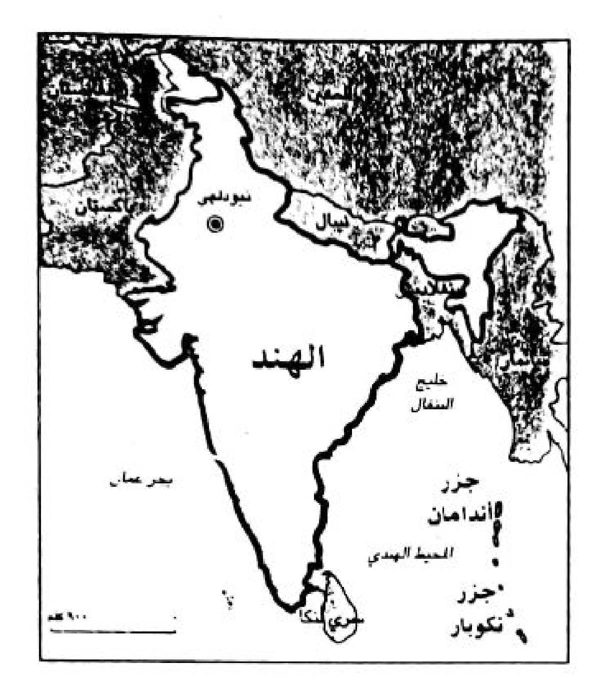
ومع ذلك فإن الموقف المعلن لقادة "أسيم" أن هذا المنتدى لن يكون على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الفعلي في آسيا وأوروبا، وأنهم حريصون على إستمرار الدور الأمريكي في المنطقتين لما يحققه من إستقرار، ولذا فإن التحدي أمام دول "الإسيم" في إستمرار علاقات التعاون مع الولايات المتحدة من خلال تجمع "أبك"، وألا تتحول هذه العلاقة إلى علاقة صراع بأن تصبح "أسيم" بديلاً عن "أبك" وإحداث التوازن مع الدول الرافضة للوجود الأمريكي في جنوب شرق آسيا ومحاولة ضبط هذا التوازن بإستمرار.

تحديات الإستمرارية : فهناك بعض الشكوك في إمكانية إستمرار "أسيم" كمنتدى دولي وذلك راجع إلى أسباب داخلية ترجع لكل تكتل على حده، فبالنسبة للأوروبيين فهناك تفاوت في رؤى أعضائه حول بعض المسائل الخارجية حيث لا توجد سياسة خارجية مشتركة وقد ظهر ذلك واضحاً في قمة "سول" الأخيرة حيث أعلنت كل من بريطانيا وألمانيا وأسبانيا عن نيتها في إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الشمالية دون أن تخبر فرنسا رئيسة الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي التي تحفظت على إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الشمالية حتى تظهر بوادر إيجابية تجاه قضيتي حقوق الانسان وأسلحة الدمار الشامل، وكما أختلف الأوروبيون في قضية كوريا الشمالية إختلف أيضاً الآسيويون فقد رحبت كوريا الجنوبية بالمصالحة مع نظيرتها الشمالية في حين تحفظت على ذلك بعض دول جنوب شرق آسيا، كما أن هناك خلافات بين "الآسيان" والاتحاد الأوروبي حول بعض القضايا مثل حقوق الانسان والديمقراطية.

اما بالنسبة "للآسيان" فهي تواجه تحديات تكاد تعصف بكيانها وبقائها حيث تفجرت صراعات وإنقسامات فيما بينها في قمة سنغافورة التي عقدت في الأسبوع الأخير من نوفمبر الماضي حيث اتضح أن مساحة الخلاف بين الدول الأعضاء في الآسيان أكبر من مساحة الإتفاق حيث إختلفوا بشأن قضية إقامة منطقة تجارة حرة مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية، رغم التحديات التي تواجه "الآسيان" حالياً من عدم إستقرار سياسي وتقلبات إقتصادية مستمرة، والأكثر من ذلك أنهم تبادلوا الاتهامات بعدم إحترام سنغافورة لبقية دول الآسيان وهو ما أثاره عبدالرحمن واحد رئيس اندونيسيا الذي هدد بالانفصال عن "الآسيان" مكوناً منتدى إقتصادياً يضم بلاده وإستراليا ونيوزيلاندا وتيمور الشرقية وغينيا الجديدة، هذا فضلاً عن إختلاف مستويات التطور الاقتصادي والسياسي بين الدول الآسيوية والأوروبية أعضاء "أسيم"، لذا فإن إستمرار أسيم سيكون من خلال التطور التدريجي المرن للتغلب على هذه التحديات.

تحديات مؤسسية : والتي تتمثل في تحديد "أسيم" لنفسها مجموعة من الأهداف العامة والعريضة والمستقبلية في مستويات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية في حاجة إلى مؤسسات دائمة لديها القدرة على متابعة هذه الأهداف وإمكانية تنفيذها فحتى الآن ليس "لأسيم" سكرتارية عامة أو جهاز دائم لتنسيق أعمال القمة، فاذا نظرنا إلى الهيكل التنظيمي لـ "أسيم" نرى أن عملية إتخاذ القرار تبدأ من القاعدة من خلال إجتماعات التنسيق حيث تناقش القضايا الجديدة، وما تقره هذه الاجتماعات يرفع لمستوى إجتماعات كبار المسئولين "Som" التي ترفعها بدورها إلى إجتماع وزراء الخارجية التي تناقشها وترفعها بدورها لمؤتمر القمة، وبالاضافة لذلك فهناك إتفاق بين أعضاء القمة على تبادل المعلومات عبر الانترنت كما تم ربط وزارات المالية في الدول الأعضاء عن طريق الكمبيوتر، كما قررت سنغافورة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إنشاء هيئة ثقافية لدعم التقارب الثقافي بين دول "الأسيم"، وربما تنشأ السكرتارية الدائمة في المستقبل مع تطور منتدى "ASEM".

# زيارة الرئيس بوتين للهند: الأبعاد والدلالات




احمد دياب

شهدت الفترة من ٢-٥ أكتوبر ٢٠٠٠ زيارة مهمة قام بها الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الى الهند حيث وقعت الدولتان العديد من الاتفاقيات جاء على رأسها إعلان المشاركة الإستراتيجية وهو ما أعطى أبعادا جديدة للعلاقات بين الدولتين فى ظل المتغيرات الراهنة وترك الكثير من الدلالات والإشارات التى حملت من المعانى ما جذب انتباه الكثيرين فى أنحاء العالم نظرا لأهمية الحدث على المستويين الإقليمى والدولى لما سيترتب عليه من آثارا استراتيجية خلال السنوات القادمة.

## أولا: الأبعاد والمحددات:

منذ منتصف الخمسينات ارتبطت الهند والاتحاد السوفيتى السابق بعلاقة متميزة، خصوصا فى المجال الرئيس الذى كان بارزا فيها دائما، أى التعاون الوثيق عسكريا وتسليحيا، لكن انهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١ تسبب فى مشاكل للهند لم يكن من الممكن التقليل من أهميتها بسبب المخاوف التى ساورت المسئولين الهنود آنذاك تجاه نوايا القيادة الروسية الجديدة بالنسبة إلى شبه القارة الهندية عموما ونيودلهى تحديدا. فالعلاقة السوفيتية - الهندية كانت دائما ركنا ثابتا من أركان الاستراتيجية الهندية سياسيا وعسكريا، تماما كما كانت من وجهة نظر موسكو نفسها. فالهند كانت تنظر الى تلك العلاقة باعتبارها المرتكز الاستراتيجى المطلوب، بل الذى لابد منه لموازنة جارتيها اللدودتين باكستان والصين، فى حين كانت الاستراتيجية السوفيتية تجاه آسيا والمحيط الهندى تعتبر نيودلهى الحليف المثالى فى مواجهة الصين (فى أعقاب "الإنشاق الشيوعى" بين العملاقين (روسيا والصين) فى منتصف الستينات) من جهة، والنفوذ الأمريكى التقليدى فى باكستان من جهة أخرى.

لهذا لم يكن من الواضح على الإطلاق كيف يمكن أن ينعكس سقوط الاتحاد السوفيتى، ومن ثم زوال الحسابات الاستراتيجية التى كانت تحدد مصالحه وتوجهاته على علاقة استراتيجية متعددة الجوانب والمجالات كتلك التى كانت قائمة مع دولة إقليمية رئيسية مثل الهند. بل إن أحد الهموم الرئيسية التى لابد أنها شغلت نيودلهى فى ذلك الوقت كان انعكاس ذلك التحول الحيوى فى موازين القوى الإقليمية والدولية على القوات المسلحة الهندية تحديدا. فهذه القوات كانت، ولاتزال، تعتمد بصورة رئيسية على الأسلحة والمعدات السوفيتية. فالملاحظ بصفة عامة أن السياسة الخارجية الروسية بدأت فى التسعينات الماضية تتحرك بالتخلى عن عدد من المواقع التى كان يمثل وجودها فيها نوعا من التحدى الموجه للغرب فى فترة الحرب الباردة.

لكن لم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع مع الغرب واختارت العودة الى معظم المراكز التى تخلت عنها عبر سياسة قائمة على تدرج فى الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى وليس إخضاعا لهيمنة

مظلة المواجهة الأيديولوجية كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة، خصوصا بعدما تاكد المسئولون الروس من خلال التجربة الأولى مع الغرب بأن ما حل محل الحرب الباردة على الساحة الدولية ما هو سوى "سلام بارد" على حد قول الرئيس الروسى السابق يلتسين. على هذا النحو تاكد خروج السياسة الخارجية الروسية من "خندق التطبيع" أو التبعية للغرب الى مرحلة جديدة قامت على إعادة ترتيب الأولويات ولتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة "القطب الأوحد" الأمريكى، على نفس مستوى أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد الروسى ليتحول الى اقتصاد حر. ففى مواجهة محاولات موسكو تحويل المركب الصناعى – العسكرى الذى يمثل ٨٠٪ من واردات الخزانة العامة الى انتاج صناعى مدنى فإن التعهد الروسى بالحد من مبيعات السلاح كان يشكل مأزقا بالنسبة للخزانة العامة الروسية بعد اختفاء العديد من عملاء مبيعات السلاح الروسى.

على هذا النحو قرر المسئولون الروس تقليص الالتزام بالامتناع عن بيع السلاح الروسى الذى كان يعد أهم مصدر للعملات الصعبة للاقتصاد. وقد زاد هذا الاتجاه كلما زاد تردد المؤسسات المالية الدولية فى منح روسيا القروض اللازمة لها. وكان لابد وأن ينعكس هذا الاتجاه الجديد على السياسة الخارجية الروسية فى شكل العمل على استعادة ودعم وجود روسيا تدريجيا فى المناطق التى شهدت تقلصا لهذا الوجود، خصوصا فى الشرقين الأوسط والأسيوى. وقد تبلور هذا الاتجاه بصورة واضحة منذ تولى بوتين للرئاسة (بالإنابة فى أعقاب استقالة يلتسين فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، ثم رسميا فى أعقاب انتخابه فى ٢٦ مارس ٢٠٠٠)، خصوصا بعد نجاحه فى سحق المقاومة الشيشانية وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة الروسية.

وفى يوليو الماضى أفصحت روسيا عن المبادىء الرئيسية لسياستها الخارجية، جاء فى مقدمتها إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا فى عالم "متعدد الأقطاب" لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، بالإضافة الى البعد الأسيوى فيما يتعلق بمصالحها بمنطقة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان وتجمع الاسيان. وبدا واضحا أن هناك اهتماما روسيا بأمر التقارب الهندى – الأمريكى المتزايد والذى ترجم الى تبادل فى الزيارات وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون واظهار الطرف الأمريكى الرغبة فى أن تكون هناك مشاركة وتحالف بين الدولتين خلال القرن ٢١. ولم يكن غريبا أن يعلق بعض الخبراء الأمريكيين فى شهر يوليو الماضى على التقارب الروسى – الهندى بأنه "على مسئولى الولايات المتحدة أن يتقدموا" إذا أرادوا أن تكون تلك الدول (روسيا – الصين – الهند) متعاونة مع الولايات المتحدة مثلما هى فيما بينها". فالدول الثلاث تؤمن بأهمية قيامها بدور رائد فى عالم متعدد الأقطاب ليست به قوة عظمى واحدة، ومن ثم كانت الانتقادات الروسية – الهندية – الصينية للغارات التى وجهها حلف شمال الأطلنطى الى يوغوسلافيا عام ١٩٩٩. وكان التعليق المهم فى هذا الصدد لرئيس الوزراء الهندى فاجباى الذى جاء فيه "يجب أن يرتكز الأمن فى العالم على مبدأ المساواة فى الأمن للجميع فى ظل وجود نظام عالمى لا يقوم على التفرقة".

فى هذا السياق تشكل زيارة بوتين للهند استكمالا لزيارتيه للصين (يوليو ٢٠٠٠) واليابان (سبتمبر ٢٠٠٠) من حيث تكريس التوجه الروسى شرقا بعد أن سدت الأبواب فى وجهه غربا بسبب توسع حلف شمال الأطلسى نحو دول الجوار القريب فى أوروبا الشرقية، التى كانت تشكل مع الاتحاد السوفيتى السابق كتلة حلف وارسو. ومع ذلك من السابق لأوانه تصور قيام حلف روسى – صينى – هندى، بسبب عدم تحمس الصين والهند لهذه الفكرة عندما طرحها رئيس الوزراء الروسى السابق يفيجينى بريماكوف فى ديسمبر ١٩٩٨.

### ثانيا : الدلالات والنتائج :

أضفت الاتفاقيات الأخيرة التى وقعها الطرفان الهندى والروسى أهمية بالغة لأول زيارة رسمية يقوم بها الرئيس بوتين الى الهند منذ توليه رئاسة روسيا الاتحادية، فهى تأتى بعد ٧ سنوات من زيارة الرئيس الروسى السابق يلتسين لها فى عام ١٩٩٣. وكان مقررا أن يزور يلتسين نيودلهى مرة أخرى قبل عامين، لكن تدهور صحته حال دون تحقيق ذلك فتوجه الى هناك بدلا منه رئيس وزرائه يفجينى بريماكوف، وأبدى المسئولون الهنود خيبة أملهم لأنهم اعتبروا زيارة بريماكوف بادرة مجاملة لا أكثر.

وبسبب انشغال يلتسين بالصراعات الداخلية فإنه لم يهتم كثيرا بشئون السياسة الخارجية، مما أدى الى حدوث برود فى العلاقات الهندية – الروسية، خصوصا فى أعقاب رضوخ روسيا للضغوط الأمريكية عام ١٩٩٣ بضرورة إبطاء حركة انتقال التكنولوجيا الروسية الى الهند. وقد انعكس ذلك على العلاقات الثنائية، فتقلص التبادل التجارى بين البلدين من ٥ مليارات دولار عام ١٩٩١ الى ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩. لذلك حظيت زيارة بوتين الأخيرة باستقبال هندى حافل، فإلى جانب القاء الرئيس بوتين كلمة أمام جلسة مشتركة لمجلس البرلمان الهندى، كان هناك التوقيع على اعلان المشاركة الاستراتيجية بين الهند وروسيا الذى وصف بأنه "نقلة كمية ونوعية جديدة" فى العلاقات بين الدولتين.

وكان من الواضح أن العلاقات الروسية – الهندية فى حاجة الى مثل هذا الاعلان الهام خلال المرحلة الحالية على وجه التحديد على الرغم من أن التقارب بين الهند وروسيا يعتبر من ثوابت العلاقات الدولية فى المنطقة منذ عدة عقود. فمن المعروف أن الدولتين وقعتا العديد من الاتفاقيات المهمة التى وثقت العلاقات بين الهند والاتحاد السوفيتى أثناء الحرب الباردة وكانت فى مقدمتها معاهدة السلام والصداقة والتعاون

التى وقعت عام ١٩٧١، ومعاهدة الصداقة والتعاون بين الهند وجمهورية روسيا الاتحادية عام ١٩٩٤ فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولم تكن تلك الاتفاقيات والمعاهدات سوى جزء من منظومة متكاملة لتدعيم الروابط بين الدولتين حيث قدر ما تم توقيعه منها عام ١٩٩٢ وحتى الآن ما يقرب من ٦٠ اتفاقا ومعاهدة كانت محصلتها ارتفاع العائد من التجارة البينية بين الطرفين خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ بمقدار ٩,٥٪ بقيمة تقدر بـ ٣٣٢ مليون دولار، كما زادت الصادرات الروسية (بخلاف الصادرات العسكرية) للهند بمقدار ١٥٪ لتصل الى ١٣٢,٥ مليون دولار بينما قدر حجم الواردات الروسية من الهند من ذات الفترة بـ ٢٠٠ مليون دولار. ويسعى الجانبان فى نفس الوقت الى تحقيق وتجاوز حجم التجارة الذى تحقق بين الدولتين عام ١٩٩١ (٥ مليارات).

وقد جاء توقيع "الاعلان الاستراتيجى" الأخير عقب جهود كبيرة بذلها الطرفان. حيث بدأ الإعداد لتلك الزيارة وهذا الاتفاق منذ الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الهندى الى موسكو فى يونيو ٢٠٠٠ للتباحث بشأن قضايا الأمن والاستقرار فى آسيا والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة.

وينص الاتفاق على إجراء مشاورات سياسية منتظمة وتنسيق نشاطات الدولتين فى الأمم المتحدة وسائر الهيئات الإقليمية والدولية وعدم مشاركة أى من الطرفين فى أى أحلاف عسكرية - سياسية أو التورط فى نزاعات عسكرية ضد الطرف الآخر. وخلال الزيارة أعلن بوتين دعم بلاده لجهود الهند من أجل الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى واعتبرها "مرشحا قويا ولائقا"، وحرصت الدولتان على تأكيد أن "المشاركة" ليست موجهة ضد دول أخرى، فى إشارة الى باكستان بالتحديد وبدرجة أقل الصين. وهما دولتان لهما علاقات متوترة أو فاترة مع الهند. إلا أن بوتين حرص أيضا على التذكير بفكرة "المثلث" الصينى - الروسى - الهندى.

كما تضمن الاتفاق قيام تعاون بين الدولتين فى العديد من المجالات الأخرى :

### ١- التعاون فى المجال النووى :

برغم أن الرئيس بوتين نصح الهند بـ "عدم التسرع" فى حيازة الأسلحة النووية، إلا أنه لم يطلب وقف نشاطها فى هذا المجال، بل إن البلدين ينويان توسيع التعاون فى ميادين الاستخدام السلمى للطاقة النووية، حيث ستقدم روسيا الوقود النووى للمحطة الكهروذرية "تارابور" بالنهد التى شيدت بالمعونة الفنية الأمريكية فى الستينات. لكن الولايات المتحدة توقفت عن تزويد الهند بالوقود النووى بسبب مواصلة الهند برنامجها الخاص بصنع القنبلة الذرية. ولهذا صار الخطر يتهدد المحطة الكهروذرية الهندية بالتوقف عن توليد الطاقة الكهربائية من أجل منطقة بومباى الصناعية، حيث توجد مئات المعامل والمصانع الكبرى. وقد وافقت روسيا على تزويد الهند باليورانيوم ضعيف التخصيب بالرغم من انتقادات الغرب. كما تم توقيع اتفاقية "غير معلنة" بشأن تزويد الهند بحوالى ٥٨ طنا من اليورانيوم، والتى تعتبر من الخطوات الملموسة فى التعاون الهندى - الروسى فى مجال صناعة الطاقة الذرية. ومما يدل على نية البلدين فى تطوير التعاون بينهما فيه قيام الرئيس بوتين بزيارة المركز الذرى الهندى فى "ترومباى" بالقرب من بومباى. هذا علاوة على اتفاق الدولتين عام ١٩٩٨ على بناء مفاعلين نوويين بولاية تاميل نادوا الهندية بطاقة ٢٠٠٠ ميجاوات.

### ٢- التعاون فى المجال العسكرى :

تجدر الإشارة أولا الى أن القوة العسكرية الهندية، التى تعتبر الآن أحد الأضخم والأفضل تسليحيا فى العالم، تمتعت بمعاملة متميزة جدا من جانب الاتحاد السوفيتى. وهى معاملة فاقت من حيث التفضيل كماً ونوعاً ما كانت موسكو تخصصه لأقرب المقربين من حلفائها من أوروبا الشرقية وأى منطقة أخرى فى العالم. فالهند كانت تحصل باستمرار على أفضل أنواع الأسلحة السوفيتية وأحدثها، بل كانت تحصل على تلك الأسلحة قبل غيرها وبشروط مالية وعملياتية شديدة السهولة، بما فى ذلك السماح لها بانتاج ما تود منها محليا بموجب تراخيص رسمية روسية. ويقدر الخبراء أن ٧٠٪ مما تملكه الهند حاليا من سلاح هو روسى الصنع.

وخلال الزيارة الأخيرة لبوتين تم التوقيع على عدة عقود بتصدير سلاح روسى للهند، قيمتها ٣١ مليار دولار فى غضون عشرة أعوام. وأبرمت صفقات لتزويد الهند بـ ١٠٠ دبابة من طراز "تى ٩٠ سى" على أن يسمح لها بانتاج ٢٠٠ دبابة من هذا الطراز محليا. وتم الاتفاق أيضا على بيع نيودلهى حاملة الطائرات الروسية المستعملة "الأميرال جورشكوف" بعد تجديدها فى صفقة قدرت قيمتها بـ ٢ مليار دولار. كما تقرر تشكيل لجنة روسية - هندية للتعاون العسكرى من أجل رفع مستوى التعاون فى هذا المجال برئاسة إيليا كليبانوف نائب رئيس وزراء روسيا وجورج هرنانديز وزير دفاع الهند.

### ٣- التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب :

اتفق الجانبان أيضا خلال الزيارة على تعاون استخباراتى - سياسى - عسكرى "لمكافحة الإرهاب الدولى". وقد أشار بوتين الى أن أفغانستان هى "تجسيدا" لهذه الظاهرة. ولكن الزعيمين الروسى والهندى أكدا أن التعاون الاستراتيجى بينهما ليس موجها ضد أفغانستان. وكانت القيادة الهندية قد أبدت تفهمها للحوار بين موسكو واسلام أباد الذى أجراه سيرجى ياستر جيمبسكى مساعد الرئيس الروسى أواخر سبتمبر ٢٠٠٠ بمبادرة من الجانب الباكستانى لبحث الأوضاع فى أفغانستان. ذلك أن باكستان تستطيع ممارسة دور حاسم فى تسوية الأزمة الأفغانية لما تتمتع به من نفوذ على حركة

"طالبان". علما أن الرئيس بوتين قد أشار خلال الزيارة الى تطابق مواقف موسكو ونيودلهى فى التعامل مع الأزمات الإقليمية ويضمنها فى أفغانستان.

وقد تم تشكيل مجموعة عمل روسية - هندية مشتركة فى هذا الصدد، عقدت اجتماعها الأول فى نيودلهى "٢٠٠٠/١١/٢٣" تناول التصعيد الذى تشهده الأوضاع فى أفغانستان من مختلف جوانبه واتفق الطرفان على وحدة الأراضى الأفغانية واستقلالها حفاظا على الأمن والاستقرار فى المنطقة وأن المفاوضات السلمية هى الحل الوحيد للصراع الدامى وأن حكومة عريضة تمثل الشعب الأفغانى كله وحدها قادرة على إخراج البلاد من أزمتها.

كما لوحت مجموعة العمل المشتركة بامكان تشديد نظام الحصار المفروض على أفغانستان فى حال استمرار حركة طالبان بدعم وتصدير "الإرهاب الدولى والاتجار فى المخدرات".

ويرغم هذا التعاون الوثيق بين الجانبين الهندى والروسى لا يمكن القطع بغياب نقاط الخلاف بينهما. فلموسكو حساباتها ومنظورها الأمنى فى شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا.

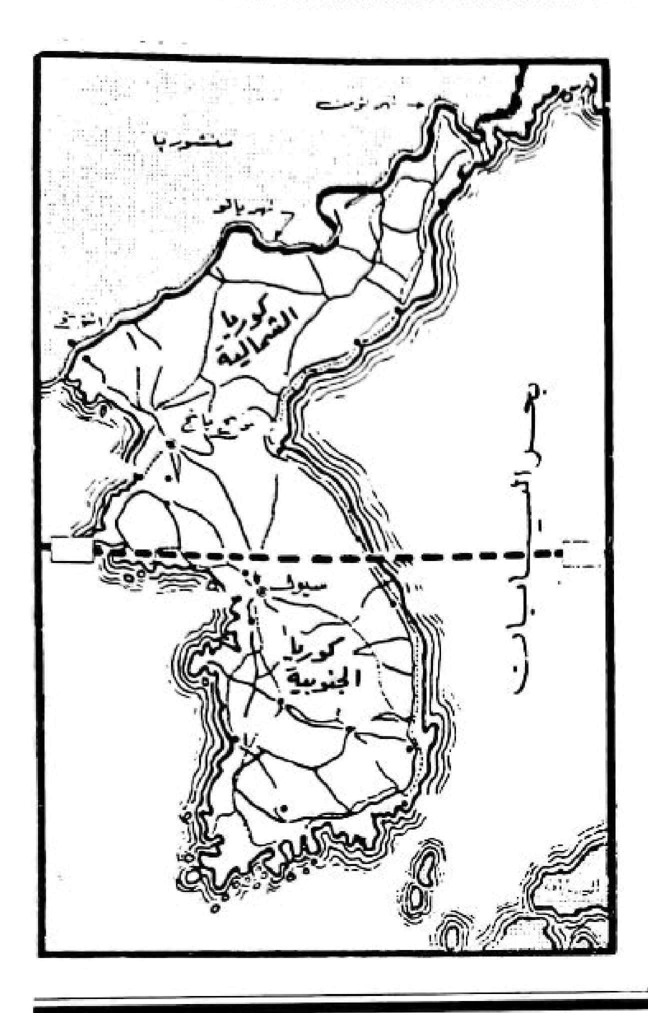
وليس سرا أن مفكرى الاستراتيجيات الروسية يرون أن مبيعات السلاح الروسى تساعد روسيا على وضع أقدامها داخل البنى الأمنية لدول عديدة، بما فى ذلك دولة فى حجم الصين، التى لم تخف الهند قلقها بشأن التبادل التكنولوجى بينها وبين روسيا، ليس فقط بحساب الآثار الكلية لذلك التبادل على ميزان القوى بين الهند والصين، ولكن أيضا بحساب المخاوف القائمة من انتقال تلك التكنولوجيا الى طرف ثالث وهو باكستان.

**خلاصة:**

يبدو واضحا الآن أن تحالف موسكو - نيودلهى سيستمر فى الإطار الذى كان عليه طوال العقود الماضية. لكن هذا التحالف سيكون تحالفا هنديا - روسيا ذا أبعاد سياسية واستراتيجية إقليمية ودولية. ربما زادت فى أهميتها عما كانت عليه أيام الاتحاد السوفيتى السابق. فالهند بالنسبة الى روسيا الاتحادية مكسب استراتيجى هام جدا فى وقت لاتزال موسكو تسعى الى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. ولابد لمثل هذا التحالف أن يستمر ويترسخ فى ظل حاجة الطرفين إليه. وهو ما أثبتته زيارة بوتين الأخيرة وما تدل عليه النتائج التى أسفرت عنها والتى تتسم أساساً بتركيزها على الطابع المستقبلى البعيد المدى للتعاون القائم بين البلدين.



# المصالحة الكورية : الدوافع والانعكاسات




عمرو جوهر

شهدت العاصمة الكورية الشمالية بيونج يانج فى الفترة من الثانى عشر الى الرابع عشر من يونيو الماضى انعقاد قمة تاريخية بين رئيسى الكوريتين. وقد منحت تلك القمة فرصة غير مسبوقة للآمال المتعلقة بإنهاء ذلك الصراع الذى مثل أحد أهم محاور العلاقات الدولية فى مرحلة الحرب الباردة، ومثل كذلك عنصرا للتوتر مثلما ألقى بآثاره على التعاون والاستقرار فى منطقة متسارعة النمو مثل جنوب شرق آسيا.

وقد حملت تلك القمة فى طياتها فرصا لإعادة تشكيل، ليس فقط سياسات كلتا الدولتين تجاه بعضهما البعض. لكن أيضا مجمل السياسات الإقليمية، بل والدولية فيما بين القوى المعنية بذلك الصراع وتلك المنطقة، وقد بدت ملامح تلك التحولات فى تغيير مواقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى من كوريا الشمالية. وسوف نحاول فيما يلى استجلاء الدوافع والأسباب الداعية الى تسوية ذلك الصراع التاريخى، وكذلك انعكاساته والآثار التى يمكن أن تنجم عنه إقليميا ودوليا.

فقد أثبتت تلك القمة التاريخية التى عقدت فى بيونج يانج فى الصيف الماضى، وانفتاح كوريا الشمالية على الولايات المتحدة الأمريكية أن رئيسها كيم جونج إيل يتمتع بالقوة والصلابة الكافيتين لإحداث تحول جوهرى فى أحد العناصر التقليدية فى سياسة بلاده الخارجية وإقامة علاقات متوازنة مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدا أن إيل إنما يستهدف بذلك الحفاظ على مكانة متميزة لبلاده واتخاذها هيئة المتطلع الى التحديث. لكن بالطبع هناك عوامل أخرى حسمت هذا التحول، يمكننا إجمال أهمها فيما يلى :

١- معاناة كوريا الشمالية منذ ٥٠ عاما من العزلة وتجنبها النظام الشيوعى الستالينى، وزاد من معاناتها الحصار الذى فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سعيها للتسلح النووى خلال العقود الخمسة الماضية والتى اقتصرت علاقاتها فيها على بلدان الكتلة الاشتراكية، ولم تكن لتعطيها دبلوماسيات العالم الغربى أى اهتمام، ومنذ مطلع هذا العام، زادت كوريا الشمالية من محاولاتها الرامية الى تطبيع علاقاتها مع مجموعة الدول الصناعية السبع.

٢- انتهاج كل من روسيا والصين نظام اصلاحات اقتصادية وبنيوية وانقطاع المساعدات التي كانت تحصل عليها كوريا من هذين البلدين. وبالتالي وجدت بيونج يانج نفسها في مطلع التسعينات في وضع اقتصادي صعب، تزامن مع سعيها لبناء قوتها النووية كأداة للاحتفاظ بقدرة ومكانة دوليتين متميزتين. إلا أنها اضطرت الى تعليق العمل في هذا البرنامج النووي عام ١٩٩٤، إثر اتفاقية تم التفاوض عليها من قبل الرئيس السابق جيمي كارتر مع مجموعة من الشركات العالمية، وتقضي بإيقاف توريد المياه الثقيلة الى مشاريع نووية من أجل أهداف عسكرية.

٣- وفي نفس العام (١٩٩٤)، توفي الرئيس كيم إيل سونج إثر أزمة قلبية وخلفه ابنه كيم جونج إيل، ليتابع نهج أبيه، وواصل تطوير برنامجه النووي، إلا أن الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على بيونج يانج أدى في الآونة الأخيرة الى تدهور الأوضاع المعيشية في كوريا الديمقراطية، بالإضافة الى الجفاف الذي خيم شبحه فوق البلاد، حيث اتخذ في بعض المناطق أبعاد المجاعة، كل هذه الظروف كانت بمثابة قوة الدفع للحكومة الكورية الشمالية للبحث عن مخرج من هذه العزلة الدبلوماسية، بغية توسيع دائرة خياراتها مع المحافظة على قوتها، علما بأن أي من الدول ذات النفوذ في المنطقة لا تبغي انهيار كوريا الديمقراطية.

٤- توصل كيم جونج إيل الى قناعة مفادها أن من يستطيع مساعدة كوريا الشمالية على حل مشاكلها الاقتصادية، هو الرئيس الكوري الجنوبي، ولاشك أن الرئيس الكوري الشمالي يشعر بالعرفان (لسياسة) الشمس الساطعة التي تهدف الى مساعدة كوريا الشمالية. ولابد أنه فكر أيضا بأن إظهار المودة بين الكوريتين، يساعد جهود بيونج يانج لتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الأقطار الأخرى وخاصة أمريكا واليابان.

### تقارب أمريكي كوري شمالي .. لماذا؟

ومن ناحية أخرى شكلت زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لبيونج يانج في أكتوبر الماضي منعطفا تاريخيا ذا انعكاسات بالغة الأهمية بدوره. فقد أزال نجاحها في إقناع الكوريين الشماليين بوقف برنامجهم لتطوير الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية، قلق واشنطن من مخاطر تصدير التكنولوجيا العسكرية الكورية الشمالية الى دول تعتبرها مارقة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى.

ويبدو أن العلاقات الأمريكية - الكورية الشمالية قد اتخذت منحنى جديدا، وأن تحولات كبرى في طريقها الى التشكل بعد أن توصل الطرفان الى إرساء أسس الحوار بينهما، الأمر الذي أظهر الطرفان حرصا عليه، بحيث يكاد أن يكون التقارب بين شطري كوريا قد تراجع عن موقع الصدارة نحو مرتبة أدنى، إذ ربما كان الذريعة التي لابد من توافرها لتأسيس ذلك التواصل بين واشنطن وبيونج يانج.

فما كان للولايات المتحدة أن تحاور كوريا الشمالية دون إحداث قدر من الانفراج بين سول وبيونج يانج، أما في ما عدا ذلك، فإن الجانبين كانا يعلمان أن المفاوضات بينهما يجب أن تتسم بالجدية، وذلك ما قد يكون طبيعيا ومن منطق الأمور. فالولايات المتحدة هي من يجب أن تتم مفاوضته مباشرة، ومن وجهة نظر كوريا الشمالية، فإن إخراجها من عزلتها الخانقة وإعادة إدراجها ضمن نسيج العلاقات الدولية، لا يمكن البت فيه إلا مع من له اليد الطولى في إنهاء تلك العزلة وهي الولايات المتحدة.

وللوهلة الأولى قد لا تبدو نتائج الزيارة المذكورة ذات أهمية بالغة، إذا لم تتوصل إلى إتفاق أو إلى التوقيع على شيء محدد وملزم، عدا بعض التصريحات الفضفاضة، والكثير من البذخ البروتوكولي المتمثل في إعتراف مظاهر الاحتفاء على الضيوف وإغراقهم في الابتسامات والمجاملات. ومن قدرة فائقة على مخاطبة وسائل الإعلام، وتلك ملكه لدى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج إيل، وقد سبق له أن فاجأ بها الرأي العام العالمي لدى استقباله نظيره الكوري الجنوبي كيم داي جونج، قبل بضعة أشهر، وهكذا فإن أولبرايت لم تنل من مضيفيها أي التزام ملموس غير أقوال فهمت منها أنهم على استعداد للتفاوض مع واشنطن لوضع حد لتصوير صواريخهم إلى الأسواق الخارجية وخصوصاً بلدان الشرق الأوسط.

غير أن أهمية زيارة أولبرايت إلى كوريا الشمالية تأتي في صعيد مختلف، وربما تمثلت في أنها أرست ذهنية جديدة في التعامل مع ذلك البلد ومع قدراته النووية، ويبدو أن واشنطن قد تكون بصدد التخلي عن سياسة السعي إلى إجبار كوريا الشمالية على التخلص من قدرتها النووية، مقابل إمدادها بالمساعدات أو إنهاء عزلتها والتوجه نحو العمل على احتواء تلك القدرات وعلى ترشيدها، وإعادة تأهيلها وتتمثل أهمية هذا التحول في أمرين أساسيين : أولهما الصناعة النووية وهي ورقة الضغط أو ورقة الابتزاز الوحيدة التي تمتلكها كوريا الشمالية في تعاطيها مع الولايات المتحدة ومع البلدان المجاورة. ورغم أنها البلد الذي يكابد المجاعة ويعاني من وضع اقتصادي منهار، وهي لذلك لا يسعها إلا التشبث بتلك الورقة وبأقصى ما أوتيت من قوة ربما يجعل من السعي إلى انتزاعها منها ضرباً من الوهم الذي لا يمكنه إلا أن يؤدي إلى توتر مستديم قد يتسبب في تفجير الصراع مرة أخرى في شبة الجزيرة الكورية.

أما الأمر الثاني، فهو أن الولايات المتحدة قد لا تكون في نهاية المطاف مطلقة العداء تجاه مواصلة كوريا الشمالية للنشاط النووي شرط تهذيبها، أو التمكن من نزع صفة المروق عنها دون استفادة الدول المارقة، خصوصاً تلك الشرق أوسطية من علاقاتها، فمثل تلك القدرات النووية الكورية وقد أصبحت أمراً واقعاً تتعذر إزالته، ربما غدت - في ما لو تم

إخضاعها إلى الشروط السابقة الذكر - عنصر توازن في منطقة يصعب ضبطها لتراكم أسلحة الدمار الشامل فيها.

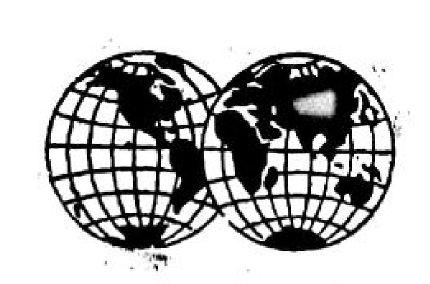
ونظراً لأن كوريا الشمالية قوة نووية صغرى، قياساً إلى محيطها، وإذا ما كان اقتصادها هشاً لا يمكنه أن يحلم في صورة التوصل إلى تطبيع العلاقات معه بالمساعدة والاستثمار إلا من الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة غير أنها من وجهة أخرى قد تمثل رادعاً على بعض من فاعلية حيال الصين وروسيا اللتين شاركتا في بناء القوة النووية الكورية الشمالية، وإذا ما صحت هذه الفرضية، فإنها ستعني أن كوريا الشمالية ربما كانت بصدد الإنتقال من موقع إلى آخر في عداد الدول الحائزة على أسلحة الدمار الشامل، وهذه باتت تتوزع على أصناف ثلاثة : تلك المنتمية إلى النادي النووي، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتلك التي ينكر عليها، ذلك مثل إيران والعراق وباكستان وما إليها، أو تلك التي يتم التغاضي عن امتلاكها لها مثل إسرائيل والهند، والمرجح أن كوريا الشمالية أصبحت مرشحة للالتحاق بهذا الصنف الأخير.

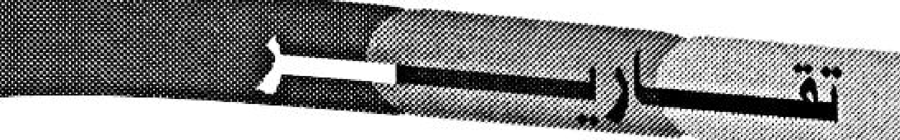
**وماذا بعد الاندماج ؟**

هذه الخطوة من الانفتاح السياسي الأمريكي على كوريا الشمالية يثير عدة أسئلة أهمها : لماذا كوريا الشمالية بعد قطيعة تجاوزت ٥٠ عاماً؟ ويكتسب هذا السؤال وجاهته عندما نعرف أن هناك دولاً باتت تثير القلق للولايات المتحدة مثل السودان والعراق وليبيا وجارتها الجنوبية كوبا، والاجابة تتمثل في أنه ربما لأن كلينتون بعد أن فشل في الوصول بالصراع العربي الإسرائيلي إلى مرحلة من مراحل التسوية المريحة للطرفين، كان يسعى لأن يضع بصمة تدل عليه وتحسب له، قبل مغادرته البيت الأبيض في يناير المقبل، فقد قطع كل هذه الأميال لإنهاء آخر ملف من ملفات الحرب الباردة التي انتهت بتفكيك الاتحاد السوفيتي، وهو في ذلك يريد أن يصنع ما صنعه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في سبعينيات القرن الماضي عندما خطى خطوة كبيرة نحو الصين.

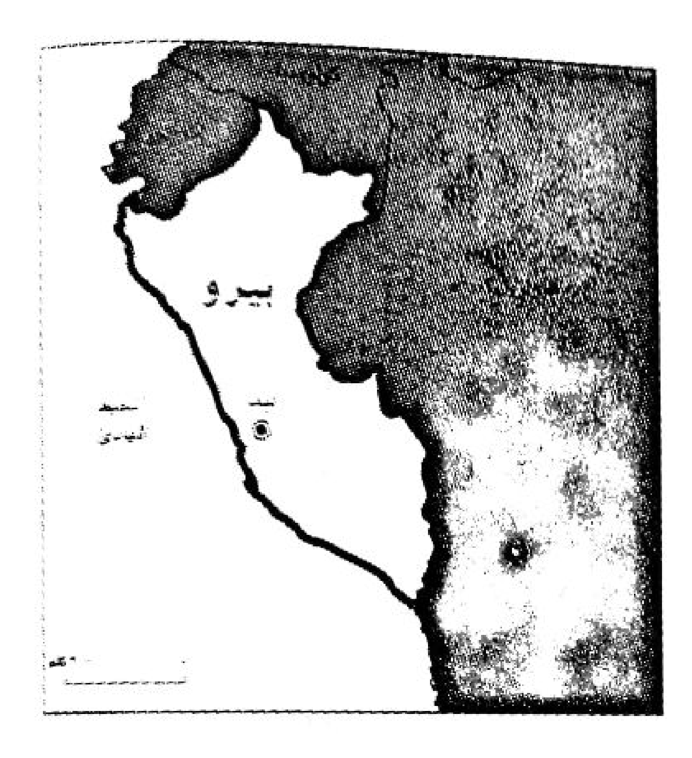
ومن جانب آخر يمكن أن نرى زيارة كلينتون الأخيرة لفيتنام في إطار هذا التحول بالضبط، ويعضد هذا التفسير ما نراه في الأجواء من تلاق في المصالح الاستراتيجية بين الكوريتين ورغبتهما في الانفتاح على بعضهما البعض. وضمن مبررات هذا الانفتاح على كوريا يمكن الاشارة إلى أن عدداً من الدول الأوروبية تسابقت لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع كوريا الشمالية قبل إقدام الولايات المتحدة على هذه الخطوة.

وربما خشية هذا الانفتاح الأوروبي عجلت أمريكا باتخاذ خطوات عاجلة في هذا الشأن لتجنب فشل مساعيها في خلق أوضاع تخدم مصالحها العسكرية قبل اندماج الكوريتين في كيان واحد خاصة أن الولايات المتحدة لها وجود بحري في المحيط الهادي، إضافة إلى ما يقترب من ٤٠ ألف جندي أمريكي في كوريا الجنوبية، وثمة ما يشير إلى أن أمريكا تخش من أن يشكل هذا الاندماج محوراً أساسياً عسكرياً يعادي مصالحها في المنطقة، حيث لا تستبعد انضمام الصين إلى هذا المحور بعد أن لعبت دوراً في التقارب بين الكوريتين والذي لقي ترحيباً من روسيا، ومن ناحية أخرى فإن هناك خطوات تؤكد انفتاح كوريا الشمالية على العالم تريد الولايات المتحدة أن تكون اللاعب الرئيسي فيه.










# ازمة الديمقراطية في بيرو

رضا محمد هلال

شهدت بيرو عقب إجراء الإنتخابات الرئاسية في أبريل ومايو ٢٠٠٠ ، جدلاً كبيراً حول المسار الديمقراطى فيها خاصة فى ظل عدم شرعية انتخابات الرئاسة نفسها ، نظراً لأن الدستور فى بيرو ينص على أن يتولى الرئاسة أى شخص لمدتين فقط غير قابلتين للتجديد ، إضافة إلى الاتهامات الموجهة للحكومة بتزوير الانتخابات . لذا تزايدت ردود الفعل العنيفة داخلياً وخارجياً المعارضة لاستمرار البرتو فوجيمورى رئيس بيرو فى الحكم لفترة ثالثة ، وتحديه لهذه المعارضات والضغوط لبعض الوقت ، ولكن ما لبثت هذه الضغوط أن أتت فعلها وقرر فوجيمورى الخروج من السلطة وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة فى إبريل ٢٠٠١ القادم . ويعالج هذا التقرير الضغوط الخارجية والداخلية على رئيس بيرو البرتو فوجيمورى للعودة ببيرو إلى المسار الديمقراطى ، ونتائج هذه الضغوط ، ومستقبل الديمقراطية فى بيرو فى الأمد المنظور .

**أولا : الضغوط الخارجية :**

برزت الضغوط الخارجية بالأساس من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المانحة للقروض لبيرو ، ومنظمة الدول الأمريكية .

فقد انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة انتخابات الرئاسة فى بيرو ، بل وصفها الناطق باسم الخارجية الأمريكية جيك سيورت بأنها « غير شرعية » ، وهددت واشنطن بفرض عقوبات اقتصادية رادعة على بيرو فى حالة استمرار فوجيمورى فى الحكم ، ووعدت بأنها ستعرض الأمر على اجتماع منظمة الدول الأمريكية لاتخاذ العقوبات المناسبة ضد بيرو . ودعت الولايات المتحدة بيرو إلى اعتماد انتقال سلمى وهادئ للسلطة نحو ما سمته بالديمقراطية الكاملة خاصة فى ظل رغبة شعب بيرو فى تبنى الديمقراطية . وقررت الولايات المتحدة فى شهر يوليو الماضى إلغاء تأشيرة دخول البرتو فوجيمورى للولايات المتحدة التى يزورها بصفة مستمرة للإطمئنان على سير نجله الأكبر فى الدراسة بإحدى الجامعات الأمريكية ، كإحدى أوراق الضغط على البرتو فوجيمورى للتخلى عن مقعد الرئاسة فى بيرو . أما منظمة الدول الأمريكية – والتى تعد بيرو أحد أعضائها – فقد قررت إيفاد بعثة مكونة من سكرتير عام المنظمة سيزار جافارا ووزير الخارجية الكندى ليسود اسكورس ، لبحث الأوضاع بعد الانتخابات ، خاصة مع تزايد المعارضة الداخلية ، وتقرير المراقبين الدوليين الذين أشرفوا على الانتخابات وأقروا بعمليات تزوير خاصة فيما يتعلق بأجهزة الكمبيوتر التى كانت تسجل نتائج انتخابات الرئاسة . ودعت منظمة الدول الأمريكية رئيس بيرو إلى إجراء إصلاحات سياسية للعودة ببيرو إلى المسار الديمقراطى الذى كانت تسير فيه قبل انتخابات الرئاسة الأخيرة .

وانتقد الاتحاد الأوربى – على لسان خافيير سولانا كبير المسئولين عن السياسة الخارجية لدى الاتحاد الأوربى – نتائج انتخابات الرئاسة الأخيرة والانتهاك الصارخ للديمقراطية فى

بيرو حيث إن أساس المجتمع الديمقراطي هو الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة ، وأن من شأن إجراء انتخابات جديدة أن يعزز عملية التغيير الديمقراطي في بيرو، وتعهد سولانا بأن يدعم الاتحاد الأوربي هذه العملية في حال إقرار فوجيموري بإجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة في بيرو .

**ثانياً: الضغوط الداخلية :**

لم تكن البيئة السياسية والاقتصادية في داخل بيرو بعيدة عن خروج البرتو فوجيموري عن المسار الديمقراطي ، وإنما مارست ضغوطها وتأثيراتها الهائلة على صانع القرار للعودة بالبلاد إلى طريقها المعتاد على درب الديمقراطية . واعتبر بعض الخبراء والمتخصصين أن الضغوط الداخلية هي البداية والمعول الأساسي الذي تعتمد عليه الضغوط الخارجية لبدء عملها في التأثير على رئيس بيرو البرتو فوجيموري لإجراء إصلاحات سياسية داخلية .

ويمكن تقسيم الضغوط في بيرو على النحو التالي :

١ - ضغوط اقتصادية : على الرغم من تقليل البعض من آثار هذه الضغوط وفاعليتها في التأثير على صانع القرار السياسي في بيرو ، إلا إنها تعد ضرورية لضمان فعالية الضغوط السياسية والشعبية حيث تشير أدبيات السياسة إلى أن الدول التي تتمتع بظروف وأوضاع اقتصادية جيدة تتأخر فيها الضغوط السياسية والشعبية على صانع القرار السياسي للقيام بعملية تحول ديمقراطي حقيقي بالمعنى المتعارف عليه في الممارسات الغربية . وفي داخل بيرو تفاعلت العوامل الاقتصادية مجتمعة بدءاً من انخفاض معدل النمو الاقتصادي ،وارتفاع معدل التضخم وتزايد العجز في الميزان التجاري ، وتزايد حجم الدين الخارجي ، وانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار ، ونهاية بقسوة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي التي اشترطتها مؤسسات التمويل الدولية ، ومعاناة الكثير من المواطنين من تنفيذ برامج الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق الحر حيث قام ألبرتو فوجيموري منذ ١٩٩٠ بتحويل اقتصاد بيرو إلى اقتصاد السوق الحر ، وأنجز عمليات كبيرة لخصخصة قطاعات المناجم والكهرباء وصناعات الاتصالات ، وبفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بيرو والتعاون الوثيق بين حكومة فوجيموري وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تحسن معدل نمو الاقتصاد في الفترة من ٩٤ - ١٩٩٧ ، وتم التحكم في معدل التضخم . ولكن بدءاً من عام ١٩٩٨ تعرض اقتصاد بيرو لعدة مشكلات ومصاعب حجمت من نموه ، ومن هذه المشكلات : ظاهر النينو المناخية ، والأزمة المالية الأسيوية ، وعدم استقرار الأسواق البرازيلية . وتواكب مع ذلك عدم تمكن حكومة بيرو من إكمال تفاوضها مع صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات قروض إضافية في يونية ١٩٩٩ . وإزاء هذه الظروف قام فوجيموري بسلسلة إجراءات وتدابير لبرامج تقشفي حاد ، تضمنت رفع أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية بنسبة ٢٠٠٪ وأسعار الوقود بنحو ٣٠ ضعفاً ، ووقف دعم العملة المحلية باعتقاد أن ذلك سيحدث خفضاً كبيراً في قيمتها مما يرفع سعر البضائع المستوردة ويخفض سعر الصادرات ، الأمر الذي يمكن البلاد من مواجهة العجز المزمن في ميزانها التجاري إلى جانب زيادة الضرائب وخاصة على شرائح الدخل المرتفع ، وتضمنت التدابير أيضاً تقليص حجم العمالة في القطاع العام في إطار إعادة تنظيم الهيكلة الاقتصادية والحد من الإنفاق العام ، وتبني سياسات خصخصة نحو ١٨١ مؤسسة وشركة مملوكة للدولة .

بيد أن واقع الممارسة الفعلية ، قد رتب تكلفة اجتماعية مرتفعة وألقى بأعباء شديدة على الفقراء ، وأثار استياء وتظاهر وإضراب أكبر إتحادين عماليين ، وهما : «الكونفيدرالية العامة لعمال بيرو » والتي يقودها الشيوعيون ، و« الكونفيدرالية العمالية في بيرو » والتي تخضع لسيطرة حزب « ابريستا » ذى التوجهات الاشتراكية الديمقراطية . وتظاهر أيضاً ضد البرنامج اتحاد مستخدمي القطاع العام الذي يمثل ٦٠٠ ألف شخص من أصل مليون فرد يعملون في القطاع العام .

٢ - الضغوط السياسية : اندلعت مظاهرات ضخمة في العاصمة ليما احتجاجاً على فوز فوجيموري بفترة رئاسة ثالثة ، وقد احتشد الآلاف من المتظاهرين في ساحة « سان مارتيني » التاريخية لشجب التصويت ، وتحية توليدو - المرشح المنافس للرئيس فوجيموري - والذي دعاهم إلى الإطاحة بالديكتاتور . كما دعا توليدو الجيش إلى الإطاحة بفوجيموري والوقوف إلى جانبه . وفي مؤتمرات صحفية عقدت في شهور يونيه ويوليو وأغسطس ، أعلن توليدو استمرار حملته لحشد الرأى العام المحلي والدولي لإجراء انتخابات جديدة في بيرو ، ووعد بالاستمرار في تلك الحملة حتى النهاية.

واستمراراً لحملة المعارضة ضد حكم فوجيموري ، نظم توليدو مسيرة ، بلغ عدد المشاركين فيها زهاء العشرة آلاف مواطن ، لمبنى البرلمان وذلك بهدف منع تنصيب فوجيموري رئيساً للبلاد لفترة رئاسة ثالثة ، وقد صاحب هذه المسيرة ، التي كان من المفترض أن تكون سلمية ، أعمال احتجاج وعنف واسعة النطاق خلفت ستة قتلى وأكثر من ثمانين جريحاً ، مما دفع الرئيس فوجيموري إلى إتهام المعارضة بالارهابيين ومحاولة حرق مبنى البرلمان الذي قاطع أعضاء المعارضة فيه مراسم تنصيب فوجيموري وتركوا الجلسة بمجرد بدئها.

وفي منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٠ تفجرت فضيحة فساد سياسية هددت فرص بقاء فوجيموري في الحكم ، حيث عرضت إحدى المحطات التليفزيونية التجارية في بيرو شريط فيديو مدته نحو ٥٨ دقيقة يوضح رئيس الاستخبارات في بيرو فلاديميرو مونتيسيونيس وهو يسلم مبلغ خمسة عشر ألف دولار نقدا إلى النائب المعارض لويس ألبرتوكوري مقابل تخليه عن موقعه في المعارضة والانضمام إلى حزب الرئيس

فوجيمورى . وعقب إذاعة شريط الفيديو خرجت مظاهرات فى شوارع العاصمة ليما تطالب باعتقال مونتيسينيس وحل جهاز الأمن والاستخبارات فى البلاد ، وتصاعدت الضغوط الدولية خاصة من الولايات المتحدة ومنظمة الدول الأميركية المطالبة باستقالة رئيس جهاز الاستخبارات فى بيرو وإدخال اصلاحات سياسية على نظام الحكم فى بيرو .

**ثالثاً: نتائج الضغوط الخارجية والداخلية :**

عقب تفجر فضيحة الفساد السياسى فى بيرو وتزايد الضغوط الدولية والداخلية على الرئيس فوجيمورى لإدخال إصلاحات سياسية من شأنها العودة بالبلاد إلى المسار الديمقراطى ، أعلن الرئيس فوجيمورى دعوته لإجراء إنتخابات رئاسية جديدة فى عام ٢٠٠١ وأنه لن يخوضها . وعلى الرغم من عدم تحديد فوجيمورى أى موعد محدد لتنظيم الانتخابات إلا أن وزير الصحة اليخاندرو أجويناجا أعرب عن ترجيحه لإمكانية ترجيح إجراء الاقتراع على الانتخابات الجديدة فى أبريل ٢٠٠١ .

وإثر الإعلان عن إجراء انتخابات جديدة فى بيرو ، عبر معارضو الرئيس فوجيمورى عن فرحتهم لإجراء الانتخابات ، ورحب توليدو بقرار تنحى فوجيمورى عن السلطة ، وطالب بالإسراع بإقامة حكومة انتقالية وأنه فى هذا الصدد يتعين على الأحزاب السياسية فى بيرو ألا تشغل بالها بالتفكير فى الانتقام بل يجب على هذه الأحزاب ، من وجهة نظر توليدو ، أن ينصب اهتمامها على إقامة حكومة وحدة وطنية ، وأن تضع برنامجا لإعادة تحريك الاقتصاد بدلا من الانهماك فى مواجهة سياسية عميقة فيما بينها .

ومن جانبها حددت الولايات المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية شروطاً لإجراء انتخابات جديدة فى بيرو لضمان الانتقال إلى ما أسمته نظام حكم ديمقراطى كامل ، وتمثلت هذه الشروط فيما يلى :

– إجراء انتخابات برلمانية مبكرة فى نفس توقيت إجراء الانتخابات الرئاسية فى بيرو .

– تعديل الدستور الحالى فى بيرو بحيث لايسمح للرئيس بأن يرشح نفسه فى انتخابات الرئاسة اكثر من مدتين متصلتين .

وأعلن فوجيمورى موافقته على تنفيذ الشروط السابقة ، ولكن بعد تنفيذ عدة اجراءات طلبها زعماء المعارضة وهى تأمين النظام السياسى فى بيرو من احتمال تدخل القوات المسلحة فى الحكم من خلال قيام قادتها بانقلاب عسكرى للاستيلاء على الحكم خاصة فى ظل ارتباط قادة أفرع القوات المسلحة بعلاقات صداقة وزمالة حميمة مع مونتيسيوس مدير الاستخبارات الذى أقاله فوجيمورى من منصبه واحتمائه ببعض القيادات العسكرية . لذلك اضطر فوجيمورى إلى عزل قادة الجيش والبحرية وسلاح الجو من مناصبهم وتعيين خلفاء لهم ، وأكد فوجيمورى أنه لايمكن قيام ديمقراطية حقيقية فى بيرو إلا إذا قدمت القوات المسلحة تلك التضحية الوطنية الكبيرة . وقد أثبت القادة العسكريون الجدد ولاءهم للنظام السياسى الحالى إبان قيام تمرد بزعامة المقدم أويانتا موزيس أو ملا و حوالى ستين جنديا واستيلائه على مناجم توكيبالا فى جنوب بيرو ، حيث قام قادة الجيش الجدد بقمع التمرد حماية لاستقرار البلاد .

وعقب قمع التمرد ، بدأت بيرو فى تنفيذ شروط الإصلاح السياسى الشامل والعودة إلى المسار الديمقراطى ، وتمت الاجراءات التالية :

– إقالة رئيس جهاز الاستخبارات مونتيسيوس ، والقاء القبض عليه والتحقيق معه فى جرائم الفساد السياسى والخيانة والتعاون مع مافيا المخدرات فى بيرو ، وإعادة تشكيل جهاز الاستخبارات وتعيين قيادة جديدة له .

– موافقة الكونجرس فى بيرو على تعديل بعض مواد الدستور الحالى والخاصة بفترة بقاء الرئيس فى الحكم ، حيث اشترط التعديل الجديد بألا ينتخب الرئيس لأكثر من فترتين متصلتين ، وألا تزيد الفترة الواحدة عن خمس سنوات . ويسمح هذا التعديل لألبرتو فوجيمورى بالعودة للحياة السياسية من خلال الترشيح فى انتخابات الرئاسة بعد القادمة أى فى عام ٢٠٠٦ . وقد أقر الكونجرس هذه التعديلات بموافقة ١٠٢ صوت ومعارضة صوت واحد وغياب ستة أعضاء ، وقد ساهم فى صياغة هذه التعديلات كل من قيادات المعارضة وبعض المسئولين الحكوميين وبعض ممثلى منظمات المجتمع المدنى فى بيرو ، مما يشير إلى توافق أراء كافة القوى السياسية فى بيرو على العودة إلى المسار الديمقراطى.

– موافقة كافة القوى السياسية فى بيرو خاصة أنصار حزب الرئيس فوجيمورى وزعماء المعارضة وتحت رعاية ووساطة منظمة الدول الأمريكية على حل الكونجرس الحالى لتمهيد الطريق لاجراء انتخابات برلمانية جديدة فى أبريل ٢٠٠١ .

– والموافقة على أن تتولى حكومة انتقالية قيادة النظام السياسى فى بيرو والتمهيد لإجراء انتخابات مبكرة فى أبريل ٢٠٠١ .

– تراجع الرئيس فوجيمورى عن مطلب إصدار قانون للعفو العام ، خاصة فى ظل عدم تأييد المعارضة لإصدار هذا القانون وتأكيدها على أن قوانين العفو العام يجب أن تصدرها حكومة جديدة لتنقية الأجواء لا حكومة مستقيلة .

ونظراً لكثافة الضغوط التى مورست على فوجيمورى للخروج من الحكم وتسليمه لحكومة انتقالية ، اضطر فوجيمورى إلى تقديم استقالته من اليابان عبر الفاكس فى ٢١ نوفمبر الماضى إلى الكونجرس فى بيرو الذى رفضها وقرر

بدلا من ذلك عزله باعتباره شخصاً غير لائق من الناحية الأخلاقية لتولى منصب الرئاسة فى البلاد بسبب تورطه فى دد من فضائح الفساد ، وذلك فى إجراء يحدث للمرة الأولى فى تاريخ بيرو . وتم اتخاذ القرار فى الكونجرس بأغلبية ٦٢ صوتا ومعارضة تسعة أصوات فقط وغياب تسعة آخرين عن التصويت ، فى حين قاطع ٢٩ نائباً من مؤيدى فوجيمورى عملية التصويت على القرار .

وقد مهد قرار الكونجرس بشكل تلقائى الطريق أمام صدور قرار آخر من الكونجرس بالموافقة على تولى رئيس الكونجرس فالنتين بانياجوا ، المعارض السياسى المعتدل ، رئاسة الدولة فى الفترة الانتقالية حتى عقد الانتخابات الرئاسة والبرلمانية فى أبريل ٢٠٠١ ، نظراً لأن نائبى الرئيس فوجيمورى وهما : فرانشيسكو توديلا وريكاردو ماركيز قد استقالا من منصبيهما فى وقت سابق على اندلاع الأزمة .

وعقب أدائه اليمين أمام الكونجرس لتولى منصب الرئاسة فى ٢٣ نوفمبر الماضى ، تعهد فالنتين بانياجوا أن مهمته وحكومته ستنحصر فى إعداد البلاد لانتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومحاربة الفساد وبذلك الجهود لتحسين وضع البلاد الاقتصادى ومحاولة جدولة ديونها الخارجية التى تقدر بنحو ٢٨ مليار دولار ، وأصدر فالنتين بانياجوا قرار بتعيين خافيير بيريز دى كويار ، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة ، رئيساً للوزراء وأدت حكومته اليمين الدستورية أمام الرئيس بانياجوا فى ٢٦ نوفمبر الماضى . وحرصا من بانياجوا على عدم تدخل المؤسسة العسكرية فى نظام الحكم فى بيرو من خلال القيام بانقلاب عسكرى على الحكم المدنى ، أصدر قرارا بعزل الجنرال وولتر تشاكون رئيس أركان القوات المسلحة وتعيين الجنرال كارلوس تافور خلفا له ، وعزل قائد القوات الجوية وأحد عشر قائداً اقليمياً رئيسيا بالجيش ، وقلص ميزانية الدفاع فى إطار اعتماد الحكومة الجديدة سياسة تقشف صارمة جدا فى الميزانية للحد من العجز المقدر بنحو مليار دولار .

وفى تحرك مواز لمنع عودة فوجيمورى ودفعه للاستقرار خارج بيرو ، كشف المدعى الخاص فى بيرو أن الأدلة على ارتكاب جرائم قد توفرت لدى المحققين لاستجواب كل من الرئيس المخلوع البرتوفوجيمورى وفلاديمير ومونتيسيوس رئيس المخابرات السابق ، وضمت قائمة هذه الجرائم : القيام بتحويل عدة ملايين من الدولارات من بيرو إلى بنوك فى اليابان بعد جمعها بطرق غير مشروعة ، وتجارة وتهريب المخدرات ، والخيانة ، وغسيل الأموال لعصابات تجارة المخدرات . ولكن المراقبون يعتقدون أن الرئيس المخلوع سيلفت من العقاب لأنه يحمل الجنسية اليابانية مما يسمح له بالبقاء فى مسقط رأس عائلته حيث لاتوجد معاهدة لتبادل المجرمين بين دولتى بيرو واليابان .

### ثالثاً: مستقبل التحول الديمقراطى فى بيرو :

يتضح مما سبق أن عودة النظام السياسى فى بيرو إلى المسار الديمقراطى الكامل يرتبط بعدة عوامل تتمثل فى :

- استمرار دعم وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية لحث بيرو على الالتزام بالتعهدات التى تم الاتفاق عليها خاصة فى شأن إجراء انتخابات رئاسية ونيابية مبكرة فى أبريل ٢٠٠١ .

- وحدة صفوف أحزاب المعارضة ، وعدم حدوث انشقاقات داخلية يستغلها بعض المتطرفين فى العودة إلى مرحلة ما قبل الاتفاق على الالتزام والتعهدات التى قدمها الرئيس فوجيمورى واستقرت عليها الأوضاع فى عهد الرئيس المؤقت بانياجوا .

- استقرار الأوضاع داخل الجيش فى بيرو ، وعدم قيام العسكريين بأى انقلابات أو تحركات عسكرية من شأنها العودة إلى نظام الحكم العسكرى فى بيرو والخروج تماما من مسار التحول الديمقراطى .

## خريطة سياسية جديدة بعد الانتخابات السودانية

جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في السودان، خلال الفترة من الثالث عشر الى الثاني والعشرين من ديسمبر الماضي، في أجواء سياسية قاتمة، وخيمت عليها ظلال واسعة من التجاذبات المتبادلة، حيث قاطعتها غالبية فصائل المعارضة واتخذت موقفا صارما ازاء ما وصفته بالتجاوزات الدستورية والقانونية وعدم مواءمة الظرف السياسي الراهن الذي يعاني من أزمات مريرة بسبب انسداد أفق الحل السياسي الشامل،وشهدت العملية الانتخابية ذاتها تشكيكا في نزاهتها من جانب الأحزاب والقوى التي وافقت على المشاركة فيها، وفقا للترتيبات والاجراءات التي حددت ملامحها وقواعدها الحكومة بمفردها.

وتزايدت الحساسية السياسية للانتخابات من تزامنها مع اعتقال مجموعة من قادة "التجمع الوطني" في الداخل، من جراء اجتماعهم مع جلين وارن المسئول السياسي في السفارة الأمريكية لدى الخرطوم - يمارس عمله من نيروبي - واتهامهم بالتخابر مع دولة أجنبية والتخطيط لانتفاضة داخلية وتسريب معلومات لحركة التمرد ومساعدتها لاحتلال المدن بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ،وصعدت الحكومة قبيل الانتخابات من خطابها السياسي والاعلامي ضد قوى المعارضة النشطة في الداخل، فتداخلت الحسابات الانتخابية مع مثيلتها السياسية بصورة لافتة أربكت المعارضة، مما صرف أنظارها نسبيا عن متابعة العملية الانتخابية، التي أشارت غالبية فصائلها الى انحصار منافساتها في أروقة النظام السوداني والمتعاونين معه.

وقد ساهمت الأبعاد الجغرافية والزمنية في اضفاء مزيد من التعقيد السياسي على آليات الانتخابات .اذ أعاقت الحرب الأهلية في جنوب السودان اجراءها في عدد من الولايات .وتسبب ضيق الوقت الذي جرى فيه اتخاذ الاستعدادات النهائية للعملية الانتخابية في حدوث الكثير من الأخطاء الاجرائية، وأدى الاقبال الضعيف من قبل المواطنين الى تأكيد اتهامات المعارضة بأن الانتخابات جرت من دون أي منافسة حقيقية من خارج الحكومة،وافتقدت الكثير من المصداقية في أهدافها الجوهرية ،ولم تؤد الى نتائج غير متوقعة ، سواء على الصعيد الرئاسي أو البرلماني،فعلى المستوى الأول بدا الرئيس عمر البشير هو المرشح المحوري والمؤكد فوزه سلفا عن حزب "المؤتمر الوطني" الحاكم، مع ان ثمة أربعة مرشحين آخرين دخلوا الانتخابات .هم الرئيس السابق جعفر نميري عن حزب "تحالف قوى الشعب العاملة" والدكتور السموأل حسين عثمان عن حزب "الديمقراطيين الاحرار" ،ومرشحان مستقلان هما، محمود أحمد جحا والدكتور مالك حسين، ومع أنهم مدركين انعدام فرصهم في الفوز غير أنهم جميعا شككوا في نزاهة العملية الانتخابية، واتهموا صراحة الحكومة بارتكاب تجاوزات لصالح الرئيس البشير.

وعلى المستوى البرلماني حسم حزب "المؤتمر الوطني" فوز حوالي ١٢٠ من مرشحيه للبرلمان بالتزكية ، من جملة مقاعده البالغة ٢٧٠ مقعدا ، وزعت حسب الكثافة السكانية ،وحتى نصيب كل ولاية تم توزيعه حسب الكثافة السكانية في كل محافظة ،وتم تخصيص ٩٠ مقعدا لـ "الكوتات" منها ٣٥ مقعدا للنساء و٢٦ مقعدا للمعلمين و٢٩ مقعدا للمهنيين ، بما فيهم اتحادات العمال والرعاة والمزارعون وأصحاب الأعمال .

وكان من المتوقع اجراء الانتخابات في ٢٣ ولاية من أصل ٢٦ ولاية، حيث تسيطر حركة التمرد التي يقودها العقيد جون قرنق على ولايات البحيرات وواراب وغرب الاستوائية .وقامت السلطات السودانية بإجراء الانتخابات في أربع ولايات أخرى بنسبة لا تزيد عن ٥٠ في المئة لعدم توافر الاستقرار فيها ،وهي بحر الجبل وأعالي النيل وغرب بحر الغزال والوحدة .وقلت النسبة بحيث لم تتجاوز الثلاثين في المئة، في شمال بحر الغزال وجونقلي وشرق الاستوائية،وبلغ عدد الدوائر التي جرت فيها عمليات الاقتراع في جنوب السودان ٤٤ دائرة من أصل ١٤٤ ، كما جرى الإعداد لاجراء الانتخابات الرئاسية في ٥٦ من سفارات السودان ،ويحق لحوالي ٤٠٠ ألف ناخب من المهجر الإدلاء بأصواتهم لاختيار الرئيس،ولا يسمح لهم القانون السوداني بالمشاركة في الانتخابات التشريعية .

وتتفق الكثير من الدوائر السياسية أن النظام السوداني حرص على اجراء هذه الانتخابات ، على الرغم من عدم ملائمة المناخ السياسي العام وارتفاع حدة الاحتجاج عليها في الأيام السابقة عليها، ورفضت بعض الدوائر الدولية المشاركة في مراقبتها، باستثناء منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية واتحاد البرلمانات العربية ،ويرمي النظام السوداني من وراء الانتخابات الى تحقيق عدة أهداف مركزية، تتعلق بحساباته وترتيباته السياسية والأجواء التي أحاطت بتحركاته طوال الأشهر الماضية .فقد قام الرئيس عمر البشير باتخاذ جملة من الاجراءات لتقليص صلاحيات ثم اقصاء الدكتور حسن الترابي رئيس البرلمان السابق "المنحل" والرجل القوي في النظام في ذلك الوقت .وبالتالي فالأمر يحتاج الى تشكيل برلمان جديد يتوافق مع قناعات التيار المنشق عن الترابي والذي نجحت كافة رموزه في الانتخابات الأخيرة، وبات عمليا مهيمنا على مقاليد البرلمان الجديد .بمعنى أن المطلوب من وراء هذه الانتخابات اغلاق الفصل الرئيسي في المناورة الطويلة بين البشير والترابي،والتي جرت أوضح صورها داخل البرلمان السابق في أروقة حزب "المؤتمر الوطني".علاوة على أن الرئيس عمر البشير،يريد الخروج من العباءة السياسية التي وضعته تحت جناح الدكتور حسن الترابي والحصول على مشروعية سياسية جديدة .فهذه أول انتخابات رئاسية تجرى بعيدا عن العلاقة التي جمعت بينهما، حيث كانت الانتخابات السابقة في عام ١٩٩٥ في أوج تحالفهما .

ومن جهة أخرى، يرمي النظام السوداني من وراء هذه

الانتخابات الى العمل على تشكيل خريطة سياسية داخلية تأخذ فى اعتبارها مجموعة من المتغيرات السياسية فى مقدمتها توسيع نطاق القاعدة الشعبية التى خسرت الحكومة أجزاء مهمة من مرتكزاتها بعد اقصاء الترابى وتكوين حزب مستقل لجماعته باسم "المؤتمر الشعبى "واستقطابه فئات كثيرة طلابية وشبابية بصفة خاصة. وفى هذا الخضم لم يجد النظام دعما كافيا من جانب الاحزاب الصغيرة التى تكيفت مع طروحاته السياسية وإجراءاته القانونية ، وقبلت التعاطى مع المعالم التى حددها ما يسمى بـ "قانون التوالى السياسى" لمباشرة الحقوق السياسية.كما أن عودة حزب "الامة" وقيادته الى السودان حركت الكثير من المياه السياسية داخل أروقة المعارضة والحكومة،وفرضت إعادة النظر فى كثير من الادبيات السياسية لدى الجانبين.

فالأولى – الحكومة – أصيبت بهزة سياسية مؤثرة ، فرضت عليها اعادة النظر فى أجندتها وبعض أولوياتها .باعتبار ان خروج حزب فى ثقل "الامة" يمثل خسارة محورية، على المستوى المادى والمعنوى، مما ضاعف من حدة الخلافات فى صفوفها، وفرض عليها القبول بالحوار مع النظام من دون استجابته لأفكارها السابقة .وفى هذا السياق عقد اللقاء "الاستكشافى" بين الرئيس السودانى عمر البشير ورئيس "التجمع الوطنى" محمد عثمان الميرغنى فى أواخر شهر سبتمبر الماضى بأسمرا .بيد أنه لم يؤد الى نتائج ايجابية ثم تعثرت خطواته اللاحقة بعد دخول اريتريا – الدولة التى رعت اللقاء – فى مناوشات سياسية مع السودان ، بما اعاد العلاقات بين الجانبين الى برودتها السابقة .فقد اتهمت الخرطوم أسمرا بدعم المعارضة مجددا فى أحداث شرق السودان العسكرية التى بدأت ترتفع حدتها وتتزايد وتيرتها بصورة لافتة.وكثفت الحكومة خطابها التحريضى ضد الميرغنى وحملته مسئولية الهجمات الأخيرة. وفى هذه الأجواء واصلت المعارضة تنديدها بالعملية الانتخابية، وشرعت فى الداخل، فى اتخاذ خطوات عملية لوقفها، حيث تقدم عشرون من المحامين النشطين فى " التحالف الوطنى لاسترداد " للمحكمة الدستورية بطعن ضد الهيئة الانتخابية بدعوى مخالفتها للدستور وعدم أهليتها لأداء واجبها ، وأشار الطعن الى ان كل اجراءاتها غيردستورية،فى ظل غياب المجلس الوطنى (البرلمان). ومع ذلك تم رفض هذا الطعن شكلا ومضمونا.

والثانية – الحكومة – يبدو أنها أضحت تعول كثيرا على عودة الصادق المهدى الى السودان التى جاءت فى الثالث والعشرين من شهر نوفمبر الماضى بغرض تفعيل اتفاق "نداء الوطن" الذى وقعه مصطفى عثمان اسماعيل وزير الخارجية السودانى مع مبارك الفاضل مسئول القطاع السياسى فى حزب "الامة" بجيبوتى فى ديسمبر عام ١٩٩٩، الذى حوى بنودا تقضى بالاتفاق على أجندة مشتركة للحل السياسى بين الطرفين. وفى هذا المضمار ترددت معلومات حول مشاركة "الامة" فى الحكم .وقيل أن النظام السودانى تفهم دوافع ومبررات الحزب الآنية لمقاطعته الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ويتعزز هذا الاستنتاج من خلال الكثير من التصريحات التى ادلت بها قيادة حزب "الامة" أخيرا .فقد قال الصادق المهدى أن وصول حزبه الى اتفاق ثنائى مع الحكومة " أمر وارد لأن الحزب لا يمكن أن ينتظر الآخرين الى يوم الدين ". كما أوضح مبارك الفاضل أن الحزب " أكمل مفاوضاته مع الحكومة ووصل الى اتفاق لا تنقصه سوى آليات التنفيذ وكيفية إلحاق الآخرين به ". وبرغم وجود تيار داخل "الامة" يرفض هذه المشاركة إلا أن قيادة الحزب لديها حسابات قوية قد تقودها عمليا الى هذا الهدف ، الذى من الراجح أن يحدث تغييرات كبيرة على الخريطة السياسية وتوازناتها الحالية.

والحاصل أن الحكومة تبدو عازمة على مواصلة خطواتها فى تكريس نهجها الاستقطابى حيال قوى المعارضة بشكل منفرد. وظهرت جملة من المؤشرات تؤكد عدم توافقها مع طروحات المعارضة ازاء العمل على انجاز تسوية سياسية شاملة .فإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية حسم الكثير من النقاش بشأن امكانية العمل على تشكيل حكومة وفاق وطنى وقطع الطريق على التكهنات التى ذهبت الى هذا الاستنتاج من قبل ، الأمر الذى سيجعل المعارضة تعيد النظر فى طبيعة خياراتها، والتى تتجه معطياتها نحو تنشيط المبادرة المصرية – الليبية المشتركة والتعاون والتنسيق مع مبادرة "الايجاد"، وحض القائمين عليهما لبذل المزيد من الجهود وتقديم طرح سياسى واقعى. وأما الخيار الثانى فسيكون اللجوء الى تكثيف العمليات العسكرية فى شرق وجنوب السودان ، والاستفادة من ظلال التوتر التى أخذت تخيم مرة أخرى على علاقات الخرطوم مع بعض دول الجوار الجغرافى .ومن هنا يمكن القول أن النظام السوداني قد يتمكن من خلق مشروعية قانونية له ويفرض خريطة سياسية جديدة فى الداخل لكنه سيظل يواجه حزمة من المشكلات العميقة مع المعارضة فترة أخرى.

**محمد أبوالفضل**

● ● ●

## زيارة الرئيس خاتمى لليابان

تشكل زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى اليابان في أوائل نوفمبر الماضي صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الإيرانية اليابانية، فهي الأولى من نوعها التي يقوم بها زعيم إيراني لليابان منذ ١٩٥٨ .

وتعتبر هذه الزيارة التاريخية التي قام بها "خاتمي" "لليابان نجاحاً إضافياً إلى رصيد سياسته الانفتاحية التي بدأها منذ توليه مقاليد السلطة عام ،١٩٩٧ كما تعكس اكتمال صورة الخريطة السياسية للعلاقات الإيرانية بالدول الآسيوية في إطار سعيها للتأكيد على فعالية القارة الآسيوية على الساحة الدولية لتصبح قطباً أساسياً في عالم تراه متجهاً نحو التعددية القطبية ورافضاً للتفرد الأمريكي.

تعتبر زيارة الرئيس الإيراني إلى اليابان بداية عهد جديد لدفع العلاقات خاصة الاقتصادية بين الدولتين إلى ما كانت عليه قبل تجميد حركة الاستثمار الياباني في إيران قبل ١٩٩٣ .

وإن كان الواقع قد شهد اهتماماً متزايداً من جانب الشركات اليابانية للاستثمار في إيران قبل هذه الزيارة إلا أنها كانت تتراجع خوفاً من التعرض للعقوبات الأمريكية بمقتضى قانون "داماتو" والخاص بمعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران وليبيا، هذا بجانب تأخر إيران في دفع مبالغ ضخمة من ديون اقترضتها خلال أوائل التسعينات مما أسفر عن تردد الشركات اليابانية في الاستثمار في إيران.

وجاءت هذه الزيارة لتحقيق أهداف مشتركة للطرفين فقد سعت

إيران إلى تشجيع اليابانيين إلى الاستثمار في الاقتصاد الإيراني وخاصة في قطاع الطاقة والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الياباني، كما سعت إلى رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي بلغ نحو ٣,٧٦ مليار دولار حسب إحصاءات عام ١٩٩٩ ضمن ميزان تجاري يميل بشدة لصالح إيران بسبب صادرات النفط التي تبلغ قيمتها نحو ٣,٤ مليار دولار .وهذا ما اتضح في معرض خطاب "خاتمي "أمام البرلمان الياباني بقوله "إن اليابان بخبراتها التكنولوجية وإيران بمواردها الطبيعية والبشرية يمكنهما العمل معاً لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في "غرب آسيا ."

ويعد الرئيس الإيراني محمد خاتمي ثاني زعيم في العالم يلقي خطاباً في البرلمان الياباني بعد رئيس كوريا الجنوبية عام ١٩٩٧ مما يعكس تقدير اليابان لخاتمي.

وفي المقابل تسعى اليابان إلى تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة باعتبار إيران ثالث أكبر مورد للنفط إلى اليابان حيث تزود اليابان بـ ٩٪من احتياجاتها النفطية كما أن ٧٠٪ من واردات اليابان من النفط تمر عبر مضيق هرمز وخاصة عقب خسارة شركة النفط العربية اليابانية خلال شهر فبراير الماضي امتياز الحفر في حقول المنطقة الحدودية بالمملكة العربية السعودية .هذا بجانب رغبة اليابان في الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية لتكون بوابتها على دول آسيا الوسطى.

وقد حدد الرئيس الإيراني أهداف هذه الزيارة في قوله أمام مجموعة من كبار رجال الأعمال اليابانيين "إنني واثق من أن قرار المؤسسات والشركات اليابانية الذي جاء في وقته بالاشتراك في عملية الاستثمار في إيران وفي نقل المعرفة التكنولوجية إلى الاقتصاد الإيراني سيعود بفوائدها على الجانبين".

نجحت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني إلى اليابان في تحقيق الأهداف التي سعى كل طرف إلى إنجازها، فقد تمخضت هذه الزيارة عن عدد من النتائج الإيجابية للطرفين خاصة في المجال الاقتصادي حيث تم التوصل إلى عدة اتفاقات هي :

١ – موافقة إيران على إعطاء الشركات اليابانية حقوق تفاوض لتقويم وتطوير جزء من حقل ازداجان أكبر حقل نفطي غير مستغل في العالم حيث تتجاوز احتياطاته ٢٦ بليون برميل في حين تبلغ الاحتياطات القابلة للاستخراج نحو ٦ بلايين برميل ويمكن لهذا الحقل إنتاج ما يصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً وهو ما يوازي أكثر من ٨٠٪ من واردات اليابان الحالية من إيران.

بمعنى آخر سيسمح الاتفاق لكونسورتيوم ياباني الحصول على الحق الحصري للتفاوض مع طهران من أجل استغلال الحقل الواقع في جنوب غرب إيران، وقد تم الاتفاق على أن هذا الكونسورتيوم الياباني يشمل الشركتين اليابانيتين "إندونيسيا بتروليوم ليمتد "وشركة " اليابان للتنقيب البترولي (جابكس)"، ومن الجدير بالذكر أن شركة النفط الوطنية اليابانية تملك ٥٠٪ من شركة إندونيسيا بتروليوم و٦٥,٧٪ من شركة "جابكس".

٢ – منحت اليابان إيران خط ائتمان تجاري بقيمة ثلاثة مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

٣ – اتفق البلدان على إطار عمل لدفع بليون دولار مقدماً لإيران تحت حساب مشتريات اليابان النفطية منها لسنة ٢٠٠١ ، كما اتفق الجانبان على ضرورة توسيع تبادل الزيارات وتعزيز التعاون الاقتصادي والعمل على استقرار أسواق النفط العالمية .وامتد هذا التعاون إلى مجال السياسة الخارجية فقد أدان الطرفان بوضوح" الجرائم الإسرائيلية في حق الفلسطينيين "ودعا إلى "إقامة سلام عادل وشامل ومستقر في الشرق الأوسط ".

كما اتفق الجانبان على التعاون والعمل سوياً لمعالجة العديد من القضايا مثل تهريب المخدرات والإرهاب ومضاعفة الجهود المبذولة لنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف تشجيع الاستقرار والسلام الدولي والإقليمي .كما كشفت الزيارة عن رغبة اليابان في المساهمة في تحسين الأجواء بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية ويأتي ذلك انطلاقاً من إدراك اليابان بأن مساعيها التي تشبه نقل الرسائل بين الجانبين لتحقيق التقارب بين واشنطن وطهران من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار الإقليمي خاصة في منطقة الخليج. وقد طالب خاتمي بخطوات أمريكية نحو بلاده تثبت من خلالها أنها جادة في التقارب ومنها الكف عن ممارسة سياسة عدوانية ضد إيران والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية وتقدر بـ ١٣ بليون دولار.

نستنتج مما سبق أن هذه الزيارة تمثل نقطة البداية في انطلاقة جديدة للعلاقات بين الدولتين وما تم التوصل خلالها من اتفاقات أمرا هاما لكلا البلدين، فهي قد مهدت الطريق أمام أول استثمار ياباني كبير في إيران منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩، كما أعطت إيران مكسباً إضافياً وخطوة جديدة على طريق جذب حلفاء واشنطن من دون تقديم تنازلات للإدارة الأمريكية على اثر طرحها سياسة إزالة التوتر على الساحة الدولية وهو ما كان واضحاً في لقاء خاتمي ووزير الخارجية الياباني الذي أشاد بمبادرة خاتمي المتعلقة بحوار الحضارات بالنسبة لليابان يعتبر الاتفاق النفطي هاما جداً نظراً لما تعانيه من ضعف مواردها الطبيعية كما أنها مصدر مستقر لإمدادات النفط.

بالرغم من ذلك ما زالت هناك بعض العقبات التي تحول دون المزيد من التطور في العلاقات بين الدولتين أهمها :

– الخوف والقلق الياباني من وجود تعاون عسكري بين ايران وكوريا الشمالية التي تمثل تهديدا لليابان. وينبع هذا القلق من وجود أوجه تشابه بين صاروخ شهاب ٣ الإيراني وبين الصواريخ الكورية الشمالية وإن كان د .كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني أكد على أن الصواريخ الإيرانية "تصنع محلياً لأغراض دفاعية، وليس لها أي ارتباط بأي بلد خارجي" وذلك في محاولة منه لتبديد القلق الياباني.

–العلاقة الوثيقة بين طوكيو وواشنطن والتي تقف حجر عثرة وخاصة أن اليابان لازالت تعيش تحت المظلة النووية الأمريكية، وحيث مازالت الولايات المتحدة تعتبر ايران أحد الدول المارقة ، فإن ذلك يؤثر سلبا على العلاقة بين طوكيو وطهران خاصة في المجالين السياسي والعسكري.

إلا أننا يجب ألا نقلل من التقدم الذي أحرزته هذه الزيارة التاريخية على طريق تطور العلاقات بين الدولتين والتمهيد لمزيد من الانفتاح والتقارب الأمر الذي يصب باتجاه تدعيم مواقف التيار الإصلاحي في إيران الذي يكتسب أرضية جديدة مع كل محاولة للانفتاح الخارجي.

هشام بشير

القسم الخاص

١

# إعادة هيكلة سوق النفط العالمي
## مساعي المنتجين ورد فعل المستهلكين

مجدي صبحي

بعد عام ٢٠٠٠ لحظة فارقة في سوق النفط العالمي، ليس فقط لأن متوسط الأسعار المتحققة في هذا العام تعد الأعلى منذ منتصف الثمانينيات، ولكن أيضا لأن سوق النفط قد اعتراه تغيرا أساسيا بحكم عودة منظمة الأوبك لكي تكون لاعبا رئيسيا في هذا السوق بعد فترة غياب طويلة تقلصت فيها قوتها وأضحت السوق كما يطلق عليها سوق مشترين لا سوق بائعين .ولكي يمكن تتبع ما طرأ من تغيرات على السوق والدور النشط لأوبك خلال عام ٢٠٠٠ يجدر بنا أولا أن نرى العوامل التي كانت وراء هذا التحول، وهي التي نرى أنها كانت تتعلق بأوضاع العرض والطلب في السوق العالمي خلال الأعوام الأخيرة لا سيما منذ عام ١٩٩٦، ثم الانهيار في الأسعار الذي شهده عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩، حيث كان ذلك الانهيار بمثابة المحفز على أن تخط أوبك سياسة نفطية جديدة لا تتعلق بتحرك المنظمة وحدها فقط، وإنما محاولة تمتين التحالفات مع المنتجين والمصدرين الرئيسيين الآخرين في العالم لكي يتم ضبط السوق والعودة بالأسعار عن اتجاهها الذي كان مستمرا في الانخفاض منذ عام ١٩٩٦ .

**السوق العالمية للنفط لحظة الإنهيار :**

أسفر اجتماع منظمة الأوبك الذي إنتهى يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨ عن فشل تام، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى أقل مستوى لها منذ نحو ربع قرن كامل. وكان هذا التدهور نتيجة لأوضاع الأسواق النفطية التي تميزت بوجود فائض عرض مستمر منذ نهاية العام ١٩٩٧، حينما أقدمت الأوبك على رفع مستوى إنتاجها في ذات الوقت الذي تقلص فيه الطلب نتيجة للأزمة التي عصفت بالدول الآسيوية، والمناخ المعتدل البرودة الذي تميزت به الدول الغربية المستهلكة خلال شتاء ذلك العام .والواقع أن ذلك وضع قدرات الأوبك الفنية وليس السياسية فقط محل الشك .فمن الواضح أن الأزمة الآسيوية حتى اجتماع الأوبك في نهاية نوفمبر ١٩٩٧ كانت ما تزال تتفاعل وكانت بعض التوقعات قد أكدت بالفعل على أن الأزمة تعد أقسى مما كان متصورا منذ البداية، وأن آثارها الانكماشية على المنطقة الآسيوية والعالم ستكون أسوأ مما كان منتظرا .وقد دفع ذلك مؤسسة مثل صندوق النقد أن تصدر ملحقا خاصا عنها في بدايات شهر ديسمبر ١٩٩٧ ليصحح بعض التوقعات حول النمو العالمي نحو المزيد من الانخفاض عن تلك التوقعات التي صدرت عن الصندوق ذاته في تقريره الصادر في شهر أكتوبر ١٩٩٧ أي قبل شهرين فقط .نقول ذلك لأنه من الغريب أن منظمة مثل الأوبك ترغب في أن يكون لها وزن مؤثر في مجال التعامل في سلعة حساسة مثل البترول، لا يمكنها أن تأخذ قرارا بزيادة الإنتاج بمثل هذه البساطة، وبرغم ما يدور حولها من تطورات كانت لابد وأن تدفعها لإعادة النظر في قرارها .والدليل على ذلك أنه رغم المحاولات المتعددة لتقليص العرض بتنسيق بين الأوبك والمنتجين الخارجيين، فيما عرف باتفاقي الرياض وأمستردام، إلا أن زيادة المخزون منذ بداية العام واستمرار ضعف الطلب قد أديا إلى الانهيار الحالي في الأسعار .

والسؤال الذي كان يتردد قبل بدأ الاجتماع نصف السنوي للمنظمة في نهاية نوفمبر ١٩٩٨، هو هل تقدم منظمة الأوبك على المبادرة باقتراح خفض جديد في الإنتاج العالمي من النفط؟ فقد أعلن عدد من وزراء نفط الأوبك وعلى رأسهم وزراء الجزائر والكويت عن رغبتهم في إجراء المزيد من خفض الإنتاج بنحو مليون ونصف المليون برميل يوميا بعد إجراء خفضين متتاليين في مارس ويوليو السابقين .بينما كان هناك آخرون يرون أنه لا يمكن عمليا الاتفاق على هذه الدعوة لإجراء

خفض ثالث في الإنتاج لعدة أسباب .أولها أن الخفضين السابقين لم ينتجا كامل آثارهما بعد، ولذا لابد من الانتظار حتى تحدث هذه التخفيضات أثرها على مستوى المخزون لدى الحكومات والشركات، وبالتالي تبدأ دورة جديدة من زيادة الطلب والذي سيدعمه في هذا التوقيت بدأ فصل الشتاء البارد الذي يزداد فيه الطلب تقليديا .وثاني هذه الأسباب أنه لا يمكن تحقيق إجماع داخل الأوبك على هذا الخفض حيث ينتظر أن يواجه بمعارضة كبيرة من قبل فنزويلا .حيث كان وزير النفط الفنزويلي قد أعلن أن بلادة لا تفكر في خفض إنتاجها مرة أخرى نظرا للتدهور المستمر في حصيلة الصادرات النفطية. وثالثا فإن المنتجين الكبار من خارج الأوبك قد أعلنوا أنهم لن يكون باستطاعتهم الموافقة على إجراء أي خفض جديد في إنتاجهم.

ومن الواضح أن فشل الاجتماع بدا وكأنه كان أمرا متوقعا من قبل المتعاملين في الأسواق الدولية .فعلى خلاف العادة لم ترتفع الأسعار حتى أثناء انعقاد الاجتماع، بل وتدهورت هذه الأسعار بشدة بعد نهاية الاجتماع .ورجحت بعض الأوساط احتمال استمرار انخفاض أسعار البرميل من نوع برنت الخام البريطاني إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل لفترة طويلة من الوقت .

ويستند هذا التوقع في الحقيقة إلى إدراك أن التفاهم الذي ساد بين الدول المنتجة منذ أوائل العام خاصة بين المنتجين الكبار داخل وخارج منظمة الأوبك قد بدأ في التهاوي. فهذا التفاهم الذي ساد بين كل من السعودية وفنزويلا من أقطاب الأوبك من ناحية، والمكسيك من خارج دوائر المنظمة كان في واقع الأمر هو الأساس وراء التوصل إلى اتفاقي الرياض وأمستردام لخفض الإنتاج النفطي العالمي .ليس ذلك فقط، بل إن هذا التفاهم كان هو الأساس وراء تشجيع بقية أعضاء الأوبك على إقرار خفض الإنتاج الإجمالي للمنظمة بمقدار ٢,٦ مليون برميل يوميا .كما يعد هذا التفاهم أيضا هو السبب الرئيسي وراء تشجيع منتجين آخرين خارج المنظمة على خفض إنتاجهم مثل النرويج وعمان ومصر واليمن والصين وروسيا .

هكذا بدت الأمور وهي تسير طبقا للدفع الذاتي نحو سياسة لننتظر ونرى حيث تبدو هي الحل الملائم الآن من وجهة نظر أكبر المنتجين في العالم سواء داخل الأوبك أم خارجها. ولم تنجز الأوبك من ثم في اجتماعها هذا سوى تعديل مواعيد اجتماعاتها نصف السنوية إلى مارس وسبتمبر من كل عام بدلا من يونيو ونوفمبر، وهو ما يعني أن سياسة فلننتظر ونرى أتيحت لها الفرصة لكي يتم النظر فيها بسرعة نسبية، حيث لن تنتظر حتى يونيو.

ومع تواصل انهيار أسعار البترول في العالم حتى بلغ سعر برميل النفط من نوع برنت بالفعل أقل من عشرة دولارات للبرميل في بداية عام ١٩٩٩، وهو ما يعد أقل سعر منذ عام ١٩٨٦ بالقيم الاسمية، ويبلغ بالقيم الحقيقية نفس مستوى الأسعار الذي كان سائدا قبل الحظر البترولي العربي في عام ١٩٧٣ أي قبل ما يزيد على ٢٥ عاما .بل يمكن القول أنه من غير الوارد أن نأخذ بالفعل مستوى الأسعار في عام ١٩٨٦ كمؤشر، فقد انهارت الأسعار في ذلك العام مع إقدام الأوبك مختارة على ما عرف وقتها باسم حرب أسعار النفط .ففي هذا الوقت وإزاء التدهور المنتظم في حصة الأوبك في أسواق النفط العالمية رأى بعض أعضاء المنظمة أن الوقت يعد مناسبا لاستعادة مكانة الأوبك الإنتاجية في الأسواق بخفض الأسعار وبشكل لا يقوى عليه المنتجين خارجها اعتمادا على أن دول الأوبك خاصة الخليجية منها هي الأقل تكلفة في العالم .

أما الانهيار الحادث في عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩، فهو في الحقيقة غير مخطط، بل هو نتيجة لأوضاع الأسواق النفطية التي تميزت بوجود فائض عرض مستمر منذ نهاية العام الماضي، والتي غذاها إقدام الأوبك على رفع مستوى إنتاجها في ذات الوقت الذي تقلص فيه الطلب نتيجة للأزمة التي عصفت بالدول الآسيوية والمناخ المعتدل البرودة الذي تميزت به الدول الغربية المستهلكة في الشتاء الماضي .ورغم محاولات متعددة بالتدخل لرفع السعر إلا أنه من الواضح أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها.

وكانت آخر التوقعات قد ذكرت أن معدل النمو في الطلب العالمي على النفط في عام ١٩٩٨ لم تتجاوز ١%، وفي أفضل الأحوال لن تتجاوز ١,٢ %خلال عام ,١٩٩٩ وذلك مقابل توقعات سابقة ببلوغ هذا المعدل ٢ %على أقل تقدير قبل وقوع الأزمة الآسيوية في عام ,١٩٩٧ لهذا كانت بعض الأوساط ترى أن الطلب على نفط منظمة الأوبك لن يتجاوز ٢٦,٦ مليون برميل خلال العام ١٩٩٩ مقابل ٢٦,٣ مليون برميل خلال عام ١٩٩٨ ، هذا مع الوضع في الاعتبار أن أوبك كانت تنتج فعليا حتى بعد خطط خفض الإنتاج ما يزيد على ٢٧ مليون برميل يوميا في الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٨ ، ويعني هذا أن دول الأوبك عليها أن تتمسك بخطط خفض الإنتاج لمدى زمني أطول من ناحية، وأن الأسعار في أفضل الأحوال لن تزيد سوى زيادات هامشية.

ورغم ذلك فإن إعادة هيكلة العلاقات بين الدول المنتجة الكبرى للنفط في العالم وتشكيل تحالف نفطي فعال في الأسواق كان واحدا من المكاسب الهامة التي تحققت خلال عام ١٩٩٨، والتي أدت عمليا إلى الزيادة الهائلة في الأسعار خلال عام ٢٠٠٠ .

وقد تميزت فترة صيف عام ٢٠٠٠ بفيض من التصريحات أثارت بلبلة في سوق النفط العالمي، وهي التصريحات التي فجرها سؤال وحيد هو :هل تقدم منظمة الأوبك على زيادة مستوى الإنتاج من جديد للعمل على الحد من الارتفاع في الأسعار، أم يبقى مستوى إنتاج المنظمة على ما هو عليه؟ والواقع أن هذا السؤال قد تم طرحه لأن أسعار النفط مالت

للارتفاع خلال شهري يونيو ويوليو إلى ما يزيد في المتوسط على ٢٩ دولارا للبرميل، وهو ما يعد أعلى مستوى للأسعار منذ ما يقرب من عشرة سنوات كاملة، أي منذ الارتفاع الذي تسببت فيه أزمة الخليج في عام ١٩٩٠ ، وقد حدث هذا الارتفاع على الرغم من توقع البعض أن تميل الأسعار للانخفاض التدريجي خلال فترة الصيف بتأثير كل من الانخفاض في طلب الدول المستهلكة من جهة، والزيادة التي تمت في إنتاج منظمة الأوبك بنحو ١,٧ مليون برميل ترتفع إلى ما يتجاوز مليوني برميل يوميا بإضافة البلدان المنتجة للنفط خارج المنظمة منذ بداية شهر إبريل ٢٠٠٠ , فبعض فترة قصيرة من الانخفاض في الأسعار شهدها شهر إبريل عادت الأسعار مجددا للارتفاع لتتجاوز في بعض الأوقات مستوى ٣١ دولارا للبرميل من نوع نفط برنت الخام .ورغم أن منظمة الأوبك عقدت مؤتمرا استثنائيا في ٢١ يونيو ٢٠٠٠ قررت فيه زيادة الإنتاج بمقدار ٧٠٨ آلاف برميل يوميا بدءا من شهر يوليو، إلا أن الأسعار لم تشهد انخفاضا ملحوظا وهو ما دعا الدول المستهلكة إلى مطالبة الأوبك بزيادة جديدة في مستوى الإنتاج .ومن هنا بدأت البلبلة في أوائل شهر يوليو مع إعلان أكبر بلدان الأوبك عن نيتها في زيادة مستوى الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميا .وقد ووجه هذا الإعلان بتشتت كبير في الآراء بين بلدان الأوبك ذاتها، وهو ما أدى إلى تذبذب في الأسعار لم تشهده الأسواق منذ فترة طويلة حيث انخفض السعر بمقدار ٣ دولارات خلال أسبوع واحد ثم عاد للزيادة من جديد بمقدار ٢ دولارين في الأسبوع التالي .

ورغم هذه التطورات التي شهدتها الأسواق تحت ضغط الدول المستهلكة، فبالوسع القول أن الهدف الاستراتيجي الحقيقي للبلدان الغربية المستهلكة للنفط ليس هو العمل فقط على خفض الأسعار، بل هو منع أي كيان مؤسسي مثل الأوبك والمنتجين الذين ينسقون معها قرارات الإنتاج من تملك وسيلة نظامية يمكنه بها التأثير في الأسعار أو التحكم بها، بحيث تكون آلية تحديد الأسعار مرة أخرى في يد منظمة الأوبك بعد نجاح الدول المستهلكة خلال الخمسة عشر عاما الماضية في أخذ زمام تحديد الأسعار في يدها إلى حد كبير .

**تشكيل ترويكا السوق العالمي :**

والواقع أن التركيز الغربي عامة والأمريكي خاصة في الضغط المستمر على كل من المكسيك وفنزويلا والسعودية تحديدا يأتي نتيجة للمكانة التي اكتسبتها هذه الدول الثلاث في سوق النفط العالمي خلال فترة تزيد على عامين .إذ يبدو أن هذه البلدان قد نجحت في تشكيل تحالف نفطي يزداد قوة ونفوذا في سوق النفط العالمي .وكان هذا التحالف يعمل واقعيا باعتباره العقل المفكر والقوة المحركة لسوق النفط العالمي .فقد كانت بداية هذا التحالف عند عقد اتفاقيتي الرياض وأمستردام خلال عام ١٩٩٨ ، فقد توصلت هذه البلدان الثلاثة إلى اتفاق في ٢٢ مارس عام ١٩٩٨ بالرياض على خفض الإنتاج العالمي من النفط بما يتراوح بين ١,٦ إلى مليوني برميل يوميا .وقد جاء ذلك في أعقاب تدهور الأسعار في بداية عام ١٩٩٨ إلى نحو ١٢ دولارا للبرميل، وهو ما كان يعد وقتها أقل مستوى للأسعار منذ تسعة أعوام .وقد التزمت الدول الثلاث بخفض إنتاجها بنحو ٦٠٠ ألف برميل يوميا وهو ما يعني نحو ٣٠ %من حجم الخفض الأقصى الإجمالي المطلوب .وسرعان ما دعمت دول أوبك الأخرى هذا الاتفاق .

وكان اتفاق الرياض علاوة على ذلك حصيلة لتفاهم وتنسيق داخل الأوبك تم في صمت تام .وبرغم أن المملكة السعودية تحملت الخفض الأكبر، فلا جدال أن هذا الاتفاق كان قد تم التفاهم على خطوطه العريضة أثناء زيارة الرئيس الإيراني السابق للسعودية في أوائل عام ١٩٩٨ ولابد كذلك أن بقية دول الأوبك كانت مشاركة لحظة بلحظة مع بلدان الترويكا الثلاثة في التوصل للاتفاق، الأمر الذي يبدو واضحا من إعلان خفض الإنتاج بكميات محددة من قبل كل دول الأوبك في أعقاب الاتفاق بساعات قليلة .

ثم عاد وزراء النفط في الدول الثلاثة في ٤ يونيو من العام ذاته في الاتفاق بأمستردام على خفض حجم إنتاجهم النفطي بمقدار ٤٥٠ ألف برميل يوميا، ورغم أن اتفاق أمستردام لم يعقبه كما حدث في اتفاق الرياض نسب خفض محددة من قبل بقية بلدان الأوبك، إلا أن وزير النفط السعودي حاول ألا يترك المسألة عرضة للتأويلات حيث قام بجولة على بلدان الخليج العربية ثم إيران، وذلك للحصول على موافقة هذه البلدان على خفض محدد من إنتاجها .

ثم عادت هذه البلدان الثلاثة لوضع الخطوط العريضة لاتفاقية لاهاي في ١٢ مارس عام ١٩٩٩، حيث استقر في هذه الاتفاقية على خفض مستوى إنتاج الأوبك بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا يضاف إليها نحو ٠,٤ مليون برميل أخرى من الدول المنتجة خارجها .ثم أتت التطورات التي شهدها سوق النفط منذ تم تطبيق اتفاق لاهاي في بداية شهر أبريل من عام ١٩٩٩، لتعزز من مكانة ونفوذ هذه الترويكا، حيث زادت أسعار النفط من مستوى ٩ دولارات للبرميل من نوع برنت البريطاني في نهاية عام ١٩٩٨ وهو ما يعد أقل مستوى لسعر النفط منذ ما يزيد على ٢٥ عاما ليرتفع سعر نفس النوع إلى ما يزيد على ٣١ دولار للبرميل خلال شهر يونيو عام ٢٠٠٠، وهو ما يعد أعلى سعر منذ ما يزيد على تسعة أعوام، أي خلال الفترة التي سبقت بدأ الأعمال الحربية فيما عرف باسم حرب الخليج الثانية .وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن ظروف الحرب الخليجية وأزمة توقف تصدير نفط كل من العراق والكويت هي السبب المباشر في ارتفاع الأسعار في ذلك الوقت، وهو ما لم يستمر في كافة الأحوال سوى لفترة زمنية محدودة، وهو ما عمل على أن يكون متوسط السعر الذي تحقق خلال عام ٢٠٠٠ متوسط لم يتحقق في الظروف الطبيعية منذ عام ١٩٨٤ .

والواقع أن العديد من الأطراف المستهلكة كانت قد حاولت

مبكرا هدم الترويكا التي تضم السعودية وفنزويلا والمكسيك بالقول أن الاتفاقات لن يتم الالتزام بها، وأنه سيتم العودة لخرق حصص الإنتاج كما كانت العادة دائما .وتجاهلت هذه الأطراف أن هناك قوة دفع جديدة تتمثل في التنسيق الأكثر إحكاما بين أعضاء المنظمة وغيرهم من المنتجين نتيجة للأضرار الكبيرة التي لحقت بهم نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار طوال عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩ ، كما تجاهلت هذه الأطراف أن هناك قيادات جديدة في بعض بلدان الأوبك تتبنى رؤية تختلف إلى حد التناقض التام مع ما كانت تتبناه مسبقا .وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن تجاهل أن الرئيس الفنزويلي الذي انتخب في نهاية عام ١٩٩٨ وتسلم مقاليد السلطة بالفعل في بداية عام ١٩٩٩ تقدم برؤية جديدة تهدف إلى تفعيل دور الأوبك وتنصب على لقاء قمة يعقد في العاصمة الفنزويلية لقادة دول المنظمة لوضع استراتيجية طويلة الأمد تكفل الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء، وهي القمة التي عقدت بالفعل خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٠ ، والواقع أن الرئيس الفنزويلي قد أعطى لبلاده الكثير من المصداقية بالالتزام بحصة الإنتاج المقررة لبلاده بعد أن كانت من أكبر البلدان التي اعتادت تقليديا انتهاك الحصة .وتفيد معظم الإحصاءات أن البلدان التي تجاوزت حصصها الإنتاجية لم تكن تضم فنزويلا سوى بصورة محدودة للغاية، وعلى غير ما كان عليه الوضع لسنوات طوال تعود إلى بدأ تبني فكرة سقف الإنتاج في بداية الثمانينيات .ومن ثم فإن بناء حالة جديدة تتميز بتوفر الثقة، والتوصل إلى الصيغة التي تتكفل بتحقيق أكبر مصلحة لدول المنظمة مجتمعة كانت قد قدمت الأساس القوي لوضع استراتيجية جديدة يمكن الوثوق في نجاحها .وهذه الصيغة لا تتبنى بالضرورة فكرة معاداة الدول المستهلكة ، ولكنها في الوقت ذاته تهدف إلى التخفيف من التقلبات الحادة في أسعار النفط التي تضر بمصالح دول وشعوب يمثل فيها النفط المصدر الرئيسي للثروة والدخل .

ومن هنا ركزت الولايات المتحدة ضغوطها أولا على أركان هذه الترويكا النفطية وقبل اجتماعهم يوم ٢ مارس ٢٠٠٠ حتى يمكن ضمان موافقتهم على زيادة حجم الإنتاج، بل واقتراح مستوى الزيادة الكفيل بتحقيق مستوى الأسعار الذي يقبل به في هذه الآونة كافة المستهلكين الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة .

### من النقطة السعرية إلى النطاق السعري :

كان كذلك من بين القرارات الهامة للغاية التي توصلت إليها منظمة الأوبك في مؤتمر مارس لعام ٢٠٠٠، القرار القاضي بالدفاع عن نطاق سعري للنفط يتراوح بين ٢٢-٢٨ دولار للبرميل .وكما أعلن فإن المنظمة ستتدخل بتقليص إنتاجها بمقدار ٥٠٠ ألف برميل في حالة انخفاض السعر عن ٢٢ دولارا للبرميل، أو زيادة الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل أيضا في حالة ارتفاع السعر عن ٢٨ دولارا.

والواقع أن فكرة النطاق السعري لا تحديد سعر محدد مستهدف لبرميل النفط يعود إلى ذات الفكرة التي طرحتها فنزويلا خلال اجتماع ضم وزراء الترويكا النفطية المكونة من فنزويلا والسعودية والمكسيك ، وذلك عند اجتماعهم بالعاصمة الفنزويلية في سبتمبر ١٩٩٩ ، وكانت الفكرة التي طرحتها فنزويلا وقتها تقضي بالدفاع عن نطاق سعري مستهدف يتراوح بين ١٦-٢٠ دولارا للبرميل، وبحيث يتم التدخل آليا في الأسواق في حالة تحرك الأسعار خارج هذا النطاق السعري المستهدف، وذلك كبديل عن الدفاع عن نقطة سعرية محددة كما كان الحال دوما فيما يسمى بسعر نفط الإشارة والذي حدد خلال العام ١٩٩٩ بـ ٢١ دولارا للبرميل .وتم تأجيل التداول في فكرة فنزويلا إلى وقت لاحق، وهي رسالة واضحة كان المتعاملون في الأسواق وقتها في حاجة إليها حتى لا ينخفض مستوى الأسعار بعد فترة قصيرة من ارتفاعها .ولكن يبدو أن تماسك الأسعار لفترة طويلة من الوقت، علاوة على كثافة وإلحاح الضغوط الأمريكية والشكاوى الأوروبية من الارتفاع الشديد في الأسعار كانت وراء العودة لتبني نفس الفكرة .وإن كانت الأوبك قد رفعت هذا النطاق السعري ليتفق مع التطورات التي شهدتها الأسواق خلال الستة أشهر التالية والارتفاع المتوالي للأسعار.

ومن المزايا الجيدة لهذا القرار الدفع نحو المزيد من الاستقرار في الأسعار لتحقيق صالح الدول المنتجة .ولكن من مشاكل هذا القرار المعارضة القوية من الدول المستهلكة التي قد تقبل على مضض بهذا المدى السعري على الأقل في الوقت الراهن، ولكنها لا ترغب بالقطع في أن تكون قضية تحديد أسعار النفط في يد منظمة الأوبك .وفي حقيقة الأمر فإن فكرة النطاق السعري على خلاف سعر نفط الإشارة لا تعني وبشكل خاص في حالة انخفاض الأسعار هزيمة خطط منظمة الأوبك حيث أنه مسموح بالانخفاض ضمن مدى محدد ليتم التدخل في حالة وصول الأسعار للحد الأدنى المتفق عليه بخفض الإنتاج بكمية متفق عليها سلفا ودون أي اعتراضات من جانب أي طرف حول كمية الخفض ومن يتحمله كما كان الحال مع آلية سعر نفط الإشارة .كما أن القرار ربما يؤدي إلى تقليص ضغوط المضاربين نتيجة لتوقعهم مسبقا بتدخل الأوبك في الحالات الحدية من انخفاض أو ارتفاع الأسعار.

من هنا كانت أكثر الأمور التي أثارت البلبلة في السوق النفطي خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٠ إعلان السعودية عن رؤيتها لضرورة رفع مستوى الإنتاج بنحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا وذلك لخفض سعر برميل النفط إلى ٢٥ دولارا وهو السعر الذي تقبل بها الأوبك، حيث أنه بدا أن هناك عودة من جديد لسعر نفط الإشارة .فصحيح أن دول المنظمة توافق على مستوى ٢٥ دولارا ولكن ذلك كمتوسط لمدى النطاق السعري المتراوح بين ٢٢-٢٨ دولارا للبرميل وليس باعتبارها نقطة سعرية محددة مرغوب فيها .كما أن الإعلان من جانب واحد عن زيادة مستوى الإنتاج بدا أنه يهدم فكرة التحالف الذي

يقود سوق النفط العالمي منذ بدايات عام ١٩٩٨ ، وهو ما عمل على تزايد الإشاعات في سوق النفط بأن السعودية ستنفذ الزيادة الجديدة في الإنتاج بمفردها، ولكن وزير النفط الفنزويلي سرعان ما قام بجولة شملت أغلب بلدان الأوبك من أجل إعادة التفاهم والتوافق بين بلدان المنظمة بعد بعض التعارض في وجهات النظر المتعلقة بزيادة المنظمة لإنتاجها من عدمه وبدا أن هناك مستوى أعلى من التفاهم قد تحقق بالفعل في أعقاب هذه الجولة حيث أكدت السعودية من جهتها أنها لن تنفذ خطة زيادة الإنتاج منفردة، كما أن الوزير الفنزويلي من جهته صرح بأن على بلدان الأوبك أن تستعد لزيادة مستوى الإنتاج إذا ما استمرت الأسعار مرتفعة عن مستوى ٢٨ دولار للبرميل لمدة ٢٠ يوما متتالية كما ينص على ذلك اتفاق النطاق السعري .

ورغم أية ضغوط قد تمارسها الدول المستهلكة للنفط حاليا أو في المستقبل، فإن على الأوبك التفكير في مستويات إنتاج دولها الأعضاء طبقا للآلية الجديدة التي أقرتها في اجتماعها السابق -وهي الآلية التي تنص على زيادة مستوى الإنتاج في حالة ارتفاع سعر برميل النفط لأكثر من ٢٨ دولارا لمدة عشرة أيام عمل متتالية -فاحترام هذه الآلية في وقت ارتفاع الأسعار هو الذي سيدفع نحو تأكيد مصداقية المنظمة ونفوذها، الأمر الذي سيعني أن جميع المتعاملين في سوق النفط سيتوقعون خفض كمية الإنتاج في حال انخفاض السعر عن ٢٢ دولارا للبرميل على مدي ٢٠ يوما متتالية -شريطة أن يرتبط ذلك بعدم تفكيك وحدة المنظمة، وعلى الأخص التفاهم الذي ساد بين البلدان الثلاثة السعودية وفنزويلا والمكسيك التي تشكل ترويكا المنتجين القوية، وأول ما هو مطلوب في هذا الصدد هو عدم الإقدام على إصدار أية تصريحات قد تهز من استقرار الأسواق بشكل منفرد، بل ينبغي أن تكون هذه التصريحات نتيجة لتفاهم وتنسيق مستمرين بين أطراف هذه الترويكا وبقية أعضاء الأوبك أو غيرهم من المنتجين الخارجيين الذين يقبلون بالتنسيق في مستوى المعروض النفطي بناء على مستوى الأسعار السائد في الأسواق .

وتحول سوق النفط العالمي خلال الأربعة أشهر الأخيرة إلى لغز كبير -فبينما كانت الاتجاهات التاريخية تشير إلى انخفاض موسمي في الأسعار إذا بالأسعار ترتفع في هذا الصيف كما لم يحدث من قبل -وبينما تشير كانت الحقائق البسيطة في أي كتاب أولي لعلم الاقتصاد إلى أن قانون العرض والطلب يقول أن السعر يتجه للانخفاض في حالة ارتفاع العرض، إذا بالأسعار تستمر في الارتفاع على الرغم من الزيادة الكبيرة في إنتاج وعرض النفط من قبل المنتجين. وأصبح الجميع من ثم في حالة بحث عن حل لهذا اللغز المسيطر على الأسواق.

وبداية لوضع الأمور في نصابها التاريخي، فإن الارتفاع في الأسعار في الحقيقة قد بدأ تدريجيا بعد انهيار أسعار النفط في نهاية عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩ إلى أقل مستوى لها بالأسعار الاسمية منذ منتصف السبعينيات، وربما تعد الأسعار الأقل تاريخيا منذ نهاية الستينيات إذا ما أخذنا الأسعار الحقيقية في الاعتبار -وكان لاتفاق الأوبك في مارس من عام ١٩٩٩ بخفض الإنتاج بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا مفعول السحر في الأسواق، حيث بدأت الأسعار في الارتفاع منذ تم البدء في تطبيقه في إبريل من العام الماضي وهو الارتفاع الذي بدأ تدريجيا حتى بلغت الأسعار ذروتها خلال شهر ديسمبر ببلوغ الأسعار مستوى يزيد على ٢٥ دولار للبرميل، ولينتهي العام ١٩٩٩ وأسعار نفط سلة الأوبك التي تضم سبعة أنواع من النفط الخام ما يزيد على ١٧ دولارا للبرميل بعد أن كانت نحو ١٢ دولار للبرميل في عام ١٩٩٨ .

واستمرت الأسعار في الزيادة خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٠، حيث ارتفع سعر نفط البرميل من نوع برنت إلى ما يزيد على ٢٧ دولارا للبرميل في شهر مارس ، وكانت الضغوط الغربية على دول الأوبك وغيرها قد تزايدت في الحقيقة منذ بداية فصل الخريف السابق وهو ما دفع الأوبك عند عقد اجتماعها في شهر مارس إلى إقرار زيادة في إنتاج دولها الأعضاء بمقدار ١,٧ مليون برميل ترتفع إلى ما يتجاوز مليوني برميل يوميا بإضافة البلدان المنتجة للنفط خارج المنظمة منذ بداية شهر إبريل الماضي -ولكن بعد فترة قصيرة من الانخفاض في الأسعار شهدها شهر إبريل الماضي عادت الأسعار مجددا للارتفاع لتتجاوز في بعض الأوقات مستوى ٣١ دولارا للبرميل من نوع نفط برنت الخام -ورغم أن منظمة الأوبك عقدت مؤتمرا استثنائيا في ٢١ يونيو الماضي قررت فيه زيادة الإنتاج بمقدار ٧٠٨ آلاف برميل يوميا بدءا من شهر يوليو، إلا أن الأسعار لم تشهد انخفاضا ملحوظا وهو ما دعا الدول المستهلكة إلى مطالبة الأوبك بزيادة جديدة في مستوى الإنتاج -ومن هنا بدأت البلبلة في أوائل شهر يوليو مع إعلان المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم عن نيتها في زيادة مستوى الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميا وهو ما يبدو أنها نفذت جزءا كبير منه بالفعل خلال النصف الثاني من شهر يوليو وشهر أغسطس -إلا أن الاتجاه العام للأسعار ظل نحو الارتفاع خلال شهر أغسطس حيث سجلت الأسعار أعلى متوسط شهري لها على الإطلاق مع تجاوزها لمستوى ٣٠ دولارا للبرميل، وهو الاتجاه الذي ظل سائدا خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر -وقد دفع ذلك منظمة الأوبك عند عقد اجتماعها نصف السنوي العادي في ١٠ سبتمبر إلى إقرار زيادة في مستوى إنتاجها بنحو ٨٠٠ ألف برميل يوميا بدءا من شهر أكتوبر الحالي، على الرغم من أن آلية التسعير الجديدة التي أقرتها المنظمة كانت تقضي برفع الإنتاج بنحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا فقط في حال ارتفاع مستوى الأسعار إلى أكثر من ٢٨ دولارا للبرميل لمدة ٢٠ يوما متتالية -وهو ما أكد على تجاوب دول الأوبك مع رغبات المستهلكين الذين تحولت مشكلة ارتفاع أسعار منتجات الوقود إلى مشكلة سياسية داخلية متفاقمة لديهم خاصة في دول

القارة الأوروبية .

من هنا كان هذا اللغز الكبير الذي شهدته أسواق النفط العالمية منذ شهر إبريل الماضي فالزيادة في إنتاج النفط الخام من قبل دول الأوبك وغيرهم من المنتجين قد تجاوزت في الواقع نحو ٤ ملايين برميل يوميا، منها ما يزيد على ٣,٢ مليون برميل من الأوبك وحدها (وخاصة مع إضافة العراق التي لا تعد ضمن أي اتفاقات حالية للمنظمة على الرغم من كونها عضو فيها) والبقية من بلدان منتجة أخرى خارج المنظمة مثل روسيا والنرويج والمكسيك وغيرها .

وفي محاولة لفك هذا اللغز نجد في الحقيقة العديد من الأسباب التي يمكن أن ينسب إليها الارتفاع الحالي في الأسعار :

فأولا هناك وجهة النظر التي تتبناها الدول المستهلكة الكبيرة للنفط في العالم وخاصة دول أوروبا الموحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان .وتتجه وجهة النظر هذه إلى القول بأن الإمداد النفطي في العالم غير كاف، وأن السبب الرئيسي للارتفاع الراهن في الأسعار هو عدم كفاية الإنتاج من قبل دول الأوبك .وهي وجهة نظر يدحضها في الحقيقة أن أغلب بلدان الأوبك تنتج بطاقتها الإنتاجية القصوى، ربما باستثناء كل من السعودية والإمارات وفنزويلا، وهو ما يبرهن عليه أن إنتاج دول المنظمة حاليا هو الأعلى منذ نحو عشرين عاما مضت .علاوة على أن بقية بلدان العالم تنتج بالفعل عند ما يقرب من طاقتها الإنتاجية القصوى مثل النرويج التي أعلنت أن إنتاجها قد بلغ خلال الشهر الحالي ٣,٢ مليون برميل يوميا .

وهناك ثانيا وجهة نظر البلدان المنتجة للنفط والتي تؤكد على أن الارتفاع الحالي في الأسعار يعود لسببين رئيسيين: هما أولا الإجراءات التي أقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بتعديل الشروط الفنية المطلوبة في البنزين المنتج لكي يكون أقل ضررا بالبيئة وهو ما لم تكن معامل التكرير مستعدة له تماما مما أدى إلى نقص في البنزين في وقت الزيادة الموسمية في استهلاكه لحلول إجازات الصيف .علاوة على أن هذا الإجراء قد عمل على زيادة الطلب على أنواع النفوط الخفيفة الأكثر ملاءمة لإنتاج المنتج المطلوب وحدوث نقص فعلي في العرض للوفاء بحجم الطلب المفاجئ الكبير .وقد أدى هذا إلى زيادة الإحساس بوجود نقص في إمدادات النفط الخام وتشجيع حمى المضاربة خاصة في أسواق البيع الآجلة وهو الاتجاه الذي دعمه إحجام معامل التكرير عن التدخل في هذه الأسواق لتوقعها انخفاض السعر مستقبلا .وليس أدل على ذلك من أن القول المتكرر بأن الأسعار قد بلغت ٣٧ دولارا للبرميل تنصرف إلى نوع واحد فقط هو نوع غرب تكساس المتوسط الأمريكي، وهو قد يكون سعر مرتفع تاريخيا إلا أن هذا لا يعني أن الأسعار قد وصلت جميعها إلى هذا المستوى. ففي الوقت الذي بلغ سعر خام غرب تكساس نحو ٣٦ دولار للبرميل يوم ١٥ سبتمبر الماضي، كان سعر برميل النفط من نوع برنت البريطاني أقل من ٣٤ دولارا للبرميل ولم يكن سعر النفط السعودي من نوع العربي الخفيف يتجاوز ٣٠ دولار سوى بقليل في نفس اليوم .ناهيك عن أن أنواع النفط الثقيلة كانت أقل من ذلك حيث بلغ سعر نوع العربي الثقيل نحو ٢٧,٧ دولار للبرميل في ذات اليوم .وصحيح أنه كانت هناك دائما فروق في الأسعار طبقا لنوع جودة الخام ولكن هذه الفروق قد أخذت في الاتساع بشدة منذ أوائل هذا الصيف وهو ما يؤكد صحة وجهة نظر المنتجين.

وتشير منظمة الأوبك إلى سبب هام آخر في هذا السياق هو مسؤولية السياسات المالية في الدول المستهلكة خاصة في دول أوروبا الموحدة عن الارتفاع الراهن في أسعار المنتجات للمستهلكين .حيث تصل مستويات الضريبة في بعض هذه البلدان إلى نحو ٨٠ %من سعر المنتج النهائي وهو ما جعل دخل الدول الأوروبية من بيع منتجات الوقود داخلها يزيد عن الدول المنتجة للنفط ذاتها، وحيث أن الأسعار كانت منخفضة باستمرار منذ نحو خمسة عشر عاما فلم يكن هناك مشكلة لدى المستهلكين، ولكن مع ارتفاع أسعار النفط الخام كان الأثر واضحا في الاحتجاجات السياسية والإضرابات التي شهدتها العديد من المدن الأوروبية ونجاح المحتجين في خفض الضرائب في بلد مثل فرنسا بنحو ١٥٪ .

إضافة للأسباب التي سبق عرضها فلا يمكن بالطبع أن نتجاهل بعض التطورات التي شهدتها الساحة العالمية خلال شهر سبتمبر في التأثير على الأسعار .فقد كان الاتهامات العراقية للكويت بالاستيلاء على نفط عراقي في منطقة الحدود وتهديده باتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على حقوقه سببا في بعث مناخ جديد يهدد بعدم الاستقرار في منطقة الخليج، وخاصة بعد تدخل الولايات المتحدة وتهديدها بتوجيه ضربة عسكرية للعراق .ومن المعروف أن منطقة الخليج هي أكبر مناطق العالم إنتاجا للنفط في العالم .علاوة على أن البعض قد تخوف من إمكانية استخدام العراق للضغط بالورقة النفطية من أجل رفع الحصار المفروض عليه منذ أكثر من عشرة أعوام، وحيث أن الإنتاج العراقي يبلغ الآن ما يزيد على ٣ ملايين برميل يوميا يقوم بتصدير ٢,٤ مليون برميل منها يوميا وهو ما يجعل من مجرد إشاعة مثل هذا الحديث سببا في إثارة الذعر في الأسواق العالمية وفي تشجيع حمى المضاربة وهو ما عمل على زيادة الأسعار إلى مستويات تقارب الذروة التي تحققت في الأسعار أثناء أزمة الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١ .

من جانب آخر فقد أقدم الرئيس الأمريكي بالفعل على إصدار قرار بسحب ٣٠ مليون برميل من النفط بواقع مليون برميل يوميا من الاحتياطي الإستراتيجي الأمريكي .ومن المعروف أن هذا الاحتياطي تم إصدار قرار بتكوينه في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٧٥ ودخل حيز التنفيذ العملي في ٢١ يوليو عام ١٩٧٧، ولكن هذا الاحتياطي تم تكوينه للاستخدام في

الظروف الطارئة التي تنذر بتهديد للأمن القومي الأمريكي .ولم يتم استخدام هذا الاحتياطي من قبل سوى مرة واحدة، حينما أمر الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش بسحب ٣٠ مليون برميل مع اتخاذ القرار ببدء العمليات العسكرية ضد العراق في ١٦ يناير ١٩٩١، وقد ثار الجدل داخل الولايات المتحدة بين المرشحين للرئاسة الأمريكية فبينما طالب نائب الرئيس الحالي والمرشح الديموقراطي للرئاسة آل جور باستخدام الاحتياطي الاستراتيجي، فإن المرشح الجمهوري بوش الابن أكد على أن الظروف الراهنة لا تبرر استخدام هذا الاحتياطي لعدم تهديد الأمن القومي الأمريكي في الظروف الراهنة وأكد على أن قرار الرئيس الأمريكي هو لأغراض مساندة المرشح الديموقراطي وذلك بخفض الأسعار للمستهلكين .بينما علقت الدوائر القريبة من الرئيس ومن بينها وزير الطاقة على أن هذا القرار لا يهدف للتأثير في الأسعار، وإنما اتخذ لتأمين حاجات المستهلكين مع قرب فصل الشتاء البارد وعدم التوافر الكافي لزيت وقود التدفئة .ومع ذلك لا يمكن إنكار أن هذا القرار الأمريكي قد عمل على تهدئة حمى المضاربة على النفط خلال الأشهر التالية.

وتحول اللغز خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٠ إلى لغز إنخفاض الأسعار بشكل سريع، وهو التدهور الأول من نوعه منذ أكثر من عشرين شهرا، حيث انخفضت الأسعار بمقدار ٣٠%، وذلك على الرغم من توقف الصادارت العراقية البالغة ٢,٣ مليون برميل يوميا لمدة ١٢ يوما متتالية .ولكن حل هذا اللغز يكمن في الحقيقة فيما سبق وأكده عدد من أعضاء أوبك من أن سوق النفط يعاني في الواقع من فائض عرض ولكن المضاربات هي العامل الرئيسي وراء الارتفاع المستمر في الأسواق .وهو الأمر الذي تأكد من الارتفاع الكبير والمستمر في مخزون الدول المستهلكة لكي يصبح مستوى هذا المخزون كافيا لتغطية ٨١ يوما من الإستهلاك بعد أن كان هذا المخزون قد وصل إلى أقل مستوى له خلال عام ٢٠٠٠ .وأصبح الحديث يدور عن ضرورة خفض مستوى إنتاج منظمة الأوبك بمقدار مليون برميل يوميا خلال إجتماع منظمة الأوبك في ١٧ يناير الحالي .والأمر المدهش أن هذه الدعوة لخفض الإنتاج لا تضم فقط الدول الراديكالية تقليديا مثل إيران وليبيا والجزائر، بل أصبحت تضم إلى جانب ذلك دولا أخرى أبعد ما تكون عن الراديكالية مثل الكويت وإندونيسيا .وهو ما يعني أن أعضاء الأوبك ليسوا على استعداد لأن يخسروا ما اكتسبوه بمعاناة شديدة خلال العامين الأخيرين، وهو الأمر الذي يعني أن إعادة هيكلة سوق النفط العالمي على الأقل من جانب المنتجين ما زالت مطروحة بقوة.

القسم الخاص

٢

# السوسيولوجيا السياسية لأزمة البترول

## دواعى الأزمة وتداعياتها فى الدول المستهلكة

خالد عبدالعظيم

قفزت أسعار البترول فى الأسواق العالمية بصورة كبيرة مسجلة أرقاماً قياسية هى الأعلى منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، إذ تراوح سعر برميل النفط الخام تسليم شهرى أكتوبر ونوفمبر بين ٣٤ و ٣٦ دولاراً للبرميل وهو ما أعتبرته الدوائر الغربية سعراً باهظاً بشكل غير مقبول، وحذر صندوق النقد الدولى من أن الأرتفاع الراهن فى أسعار البترول سوف يؤثر على معدلات النمو الإقتصادى فى العالم ككل، وإتجهت أنظار الدوائر الرسمية الغربية فى أوروبا والولايات المتحدة إلى منظمة الأوبك التى تنتج ٤٠٪ من البترول المعروض فى السوق العالمى، إذ أعتبرت هذه الدوائر الرسمية أن الأوبك مسئولة عن هذه الأزمة العالمية لأنها قامت بتخفيض سقف انتاجها مما أدى إلى إرتفاع الأسعار.

ولكن الجانب المحير فى هذه الأزمة الدولية أنه فى خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ والذى بلغت فيه الأزمة ذروتها أكدت التقارير الدولية أن منظمة الأوبك قامت بالفعل فى العديد من المرات بزيادة سقف إنتاجها ومع ذلك فلا توجد إستجابة على المستوى السعرى، أى رغم ضخ كميات إضافية من البترول فى الأسواق العالمية ظلت الأسعار ترتفع وهو ما يعنى أن علاقة اللزوم المنطقى التى أرساها الفكر الإقتصادى الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر والتى مؤداها أن السعر دالة للعرض والطلب، هذه العلاقة يبدو أنها بدأت تتشوش وتهتز فى مطلع القرن الحادى والعشرين فى إتجاه معادلة جديدة أخذة فى البزوغ والتشكل.

وبذلك ينبنى المدخل السوسيولوجى على أنه لا يمكن تفسير الأزمة البترولية الراهنة بالإستناد فقط إلى تحليل السلاسل الإحصائية للعلاقات بين السعر والعرض والطلب، فهذا التفسير يعكس خللاً معرفيا عميقاً لأنه يحاول تفسير أزمة دولية فى القرن الحادى والعشرين بنسق معرفى مغلق تم بناؤه سلفاً ليتناسب مع معطيات البيئة الدولية للقرن التاسع عشر. إن المدخل السوسيولوجى هو مشروع محاولة لتطوير نسق تفسير الأزمة الدولية، وهذا النسق مفتوح ويبدأ من مسلمة أنه فى القرن الحادى والعشرين بالنسبة للسلع الإستراتيجية ليس السعر فقط مجرد دالة للعرض والطلب وإنما أيضا لمتغيرات أخرى أنتجتها بيئة دولية مغايرة وتميل إلى التعقد والتداخل.

وتعتبرالأزمة البترولية الراهنة مجالاً مناسباً لتبين هذه العناصر الجديدة التى غدت تحكم معادلة سعر السلعة الأستراتيجية، ولكن قبل أن نبدأ محاولة استجلاء هذه العناصر الجديدة سوف نعمل على إبراز مدى التشوش والإهتزاز الحادث فعلاً فى العلاقة الرقمية التى استقرت لما يزيد عن مائة عام بين سعر المادة الخام الاستراتيجية والعرض والطلب، وذلك من خلال استعراض تقرير ذى مصداقية عالية، إذ فى تقرير صادر فى لندن نشرته رويترز أعلنت أمانة منظمة أوبك أن إنتاجها من البترول ارتفع إلى ٢٩,٠٢٦ مليون برميل يومياً فى سبتمبر بزيادة ١٥١ ألف برميل يومياً من رقم معدل قدرة ٢٨,٨٧٦ مليون برميل يومياً فى أغسطس، وأضافت الأمانه أن متوسط إنتاج المنظمة فى الربع الثالث من العام الحالى بلغ ٢٨,٦٧٩ مليون برميل يومياً بزيادة ٨١٩ الف برميل يوميا عن متوسط الربع الثانى البالغ ٢٧,٨٦٠ مليون برميل يومياً، كما كانت المنظمة قد اتفقت فى خلال شهر يونيه على سقف إنتاج ٢٥,٤ مليون برميل يوميا، إلا أن إنتاجها إرتفع عن هذا السقف.

أما على المستوى القطرى، فقد رفعت السعودية وهى أكبر منتج بترولى فى العالم انتاجها من ٨,٥٥٦ مليون برميل يوميا فى أغسطس إلى ٨,٨٠٩ مليون برميل يوميا فى

سبتمبر، ونفس الشيء بالنسبة لإيران إذ ارتفع انتاجها من ٣,٦٧٠ مليون برميل يوميا في أغسطس إلى ٣,٦٨٥ مليون برميل يوميا في سبتمبر، وبذلك يتضح أن منظمة أوبك إستجابت بالفعل خلال أشهر يونيه، يوليه، أغسطس، سبتمبر، وضخت كميات إضافية في الأسواق العالمية وأعملت آلية ضبط الأسعار التي أقرتها المنظمة في مارس الماضي وتقضي بزيادة الإنتاج ٥٠٠ ألف برميل يوميا في حالة تجاوز الأسعار حاجز الـ ٢٨ دولاراً للبرميل لمدة ٢٠ يوماً متتالية، بل إن المملكة العربية السعودية بإعتبارها تمتلك هامش مناورة يتيح لها هي والكويت زيادة إنتاجها قد دفعت بإتجاه زيادة للإنتاج بنحو ٨٠٠ ألف برميل يومياً.

إذن فموقف الأوبك كان موقفاً تعاونياً مع الدول المستهلكة وليس موقفاً صراعياً، رغم أن ارتفاع أسعار البترول من الزاوية الاقتصادية البحتة سوف يساعد الخليج على سد العجز القائم في ميزانيات دوله وقد وضعت هذه الميزانيات على أساس سعر ١٠ دولارات للبرميل، وبالرغم من أن موقف الأوبك كان تعاونيا، وبالرغم من صدور تصريحات مؤكدة بأن البترول لن يكون طرفاً في التوتر الراهن في الشرق الأوسط، بالرغم من كل ذلك استمرت الأسعار في الارتفاع في أسواق نيويورك ولندن لتبلغ قرابة ٣٥ دولاراً للبرميل مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن اللزوم المنطقي الذي أستقر في الأذهان سنوات طويلة بأن زيادة العرض تؤدي إلى تخفيض السعر، هذا اللزوم قد تشوش ولم يعد نسق التفسير الكلاسيكي للقرن التاسع عشر كافياً لتفسير ما يحدث، ومن ثم فلم يعد من الممكن تقديم تفسير للأزمة البترولية الدولية بالاكتفاء بتحليل السلاسل الإحصائية على شاشات الحاسبات الإلكترونية.

المدخل السوسيولوجي يولي الأرقام كل اعتبار، ولكنه مع ذلك يتجاوزها إلى تحليل بيئة القرار البترولي الدولي من خلال تحليل الخطاب السياسي المعلن والضمني وسلوك اللاعبين مع الأخذ في الاعتبار دلالات توقيتات ردود الأفعال، ويستهدف هذا المدخل من ذلك إتاحة بعض إمكانيات بناء نسق تفسير جديد مفتوحاً لآليات سعر السلعة الأستراتيجية في عصر العولمة الذي يطرح علاقات دولية بالغة التعقيد عن تلك التي سادت منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الحقبة الباردة.

**بدايات تفجر الموقف:**

بدأت الأزمة الحالية تتكشف في فرنسا كخلاف عادي بين الصيادين الفرنسيين والحكومة الفرنسية، إذ اعترض هؤلاء الصيادون على ارتفاع تكلفة الوقود المستخدم في سفن ومراكب صيد الأسماك وطالبوا بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخل وقام صيادو الأسماك الفرنسيون بإغلاق الطرق المؤدية إلى غالبية الموانيء الفرنسية على مدى عشرة أيام .. وعملت الحكومة الفرنسية على تهدئة الوضع والوصول إلى إتفاق مع صيادي الأسماك يقضي بتخفيض الضرائب المفروضة على دخلهم، وذلك حتى يتأتى لهم تحقيق هامش ربح مناسب يمكنهم من تنمية أنشطتهم ووفقا للتقاليد الفرنسيه تابع الاعلام تفاصيل المفاوضات وكيفية انفراج الأزمة، واعتقدت الدوائر الرسمية الفرنسية أن الأزمة قد انتهت مثل الكثير من مثيلاتها من أزمات، إلا أن هذه الأزمة بالذات كان فيها شيء لم يلتفت إليه أحد، وهو أنها لم تكن تمس فقط جماعة مهنية معينة محدودة في تأثيرها كالكثير من الأزمات التي تثيرها بعض الطوائف المهنية والنقابات في أوروبا، هذه الأزمة كانت تحوي في طياتها علامة إعتراض على سعر سلعة استراتيجية تمثل عصب الإنتاج وحركة النقل والمواصلات في المجتمع الحديث. وربما أن شعور الدوائر الرسمية الفرنسية بمحدودية تأثير هذه الجماعة هو الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى ترضية هذه الجماعة من الصيادين لأن الأمر في النهاية غير ذي بال ولا يستحق العناء وذلك على الرغم من أن هذه الجماعة قامت بهجوم مدني قسري ضد مرافق حيوية في الدولة وهي الموانيء وحاصرتها، ويكمن الخطأ التكتيكي في أن نمط الإستجابة الفرنسية المرنة لم يأخذ بالقدر الكافي في إعتباره أن هذه الأزمة على الرغم من أن الذي آثارها جماعة مهنية محدودة الأثر هي في التحليل النهائي تمس أمراً بالغ الحيوية يؤثر في جميع القطاعات وهو سعر الوقود.

وفي أي أزمة تتعلق بطائفة محدودة يعتبر هذا النمط في إدارة الأزمة منتجاً لأنه سوف يؤدي إلى إعادة السلام الإجتماعي لأن الأزمة لا تخص أحداً غير هؤلاء، ولا أحد يريد إزعاجاً. أما والأمر يخص الجميع وليس فقط هؤلاء الصيادين فقد أدى هذا النمط في إدارة الأزمة إلى نتائج بالغة السلبية لم تكن بأدنى شك في حسبان وتقدير الدوائر الرسمية الفرنسية التي منذ البداية تعاملت مع الأزمة على أساس أنها أزمة يومية محدودة غير ملتفتة إلى أن الأزمة تتعلق بأخطر سلعة إستراتيجية : البترول، فانفجرت الأزمة إنفجاراً رهيبا مذهلاً وكان هذه المرة على يد سائقي الشاحنات العملاقة.

وقبل أن نتطرق إلى تحليل تطور مشهد الأزمة وتداعياتها، نؤكد أن الأزمة كانت هيكلية كامنة في الإقتصادات الأوروبية إذ كانت الضرائب الحكومية على الوقود تؤدي إلى إرتفاع سعره لكن الإعلام المرئي ساهم في تفجيرها بأن نقل رسالة مؤداها أنه في حالة قيام الأطراف المعنية بأزمة ما بعمل مدني قسري ضد المرافق الحيوية للدولة فإن هذا العمل يمكن أن يكون هذا العمل منتجا، وبالفعل كثيراً ما يحدث ، هذا في المجتمعات الديمقراطية ويمر بسرعة، ولكن هذه المرة كان الأمر مذهلاً وفاجأ الحكومات إذ بدا كإعلان طوارىء مدني عام بدأ في فرنسا ثم انتشر في أوروبا بأكملها. والدرس المستفاد هو أن نمط إدارة أزمة تتعلق بفئة محدودة إذا طبق في إدارة أزمة ذات طبيعة استراتيجية مجتمعية عامة قد يؤدي في عصر العولمة والسماوات المفتوحة إلى عواقب أشبه ما تكون بمجموعة من الموجات التي تأخذ في الإتساع حتى تكتسح المجتمع الدولي بأكمله، متجاوزة الدول والحكومات بشكل يجعل

منها أزمة عابرة القومية لا يمكن لأى حكومة منفردة أن توقف مدها العارم ، وهذا تماما هو ما حدث.

### اتساع الموجة عبر أوروبا:

واتسعت الموجة لتشمل سائقى الشاحنات فى فرنسا الذين قاموا بمحاصرة قرابة ٧٠ مصفاة تكرير فى فرنسا فى أول سابقة من نوعها لإجبار الحكومة على تخفيض الضرائب على الوقود، فى نفس الآن لم يحاول سائقو الشاحنات إغلاق المحاور المرورية الرئيسية مما أدى إلى إندفاع مئات السيارات نحو محطات البنزين فى جميع أنحاء فرنسا لملء خزانات الوقود عن آخرها تحسباً للأزمة. فى نفس الوقت وصهاريج المحطات توشك على النفاذ كان سائقو الشاحنات يتفاوضون مع وزير النقل الفرنسى الذى وافق على تخفيض ٢١ سنتيماً عن كل لتر جازولين مما أعتبر تخفيضاً فى التكلفة السنوية لتسيير الشاحنة تقدر بعشرة آلاف فرنسى. إلا أن سائقى الشاحنات واصلوا الضغط مطالبين بتخفيض ٥٠ سنتيماً عن اللتر، وهنا بدأ مجلس الوزراء الفرنسى يغضب إذ تدخلت وزيرة البيئة وأكدت تمسكها بالزيادة التصاعدية للضريبة المفروضة على لتر الجازولين للسنوات السبع القادمة وتبدأ بـ ٧ سنتيمات عن اللتر وتتزايد بانتظام بهذا المقدار كل عام عن الذى يسبقه للسنوات السبع القادمة. وتدخل "لوران فابييس" وزير المالية ليؤكد أنه يمكن للحكومة أن تسقط ضريبة الجازولين ( ٧ سنتيماً) هذا العام والعام الذى يليه إلا أن تصريحات الرئيس الفرنسى جاك شيراك وجهت رسالة واضحة إلى مجلس الوزراء الفرنسى بأنه ينبغى التوقف عن التراجع : (لاعتبارات ضرائبية ذات صلة بالآثار التراكمية لضريبة القيمة المضافة، تعتبر الدولة مستفيدة من ارتفاع سعر البترول)، فى إشارة إلى أن الدولة تستفيد من تحميل السعر بالضريبة. ومن ثم ينبغى التعامل مع موضوع ضريبة الوقود بحيطة وحذر إذ إنه أمر يمس الخزانة العامة للدولة الفرنسية إذ أن تخفيض سعر لتر البنزين بمقدار فرنك واحد فقط يكلف الخزانة العامة ١٨ مليار فرنك سنوياً.

فى خضم كل هذا اتسعت الموجه لتنفجر الأزمة فى بريطانيا بشكل أكثر حدة وأكثر إتساعاً إذ أنه نتيجة لحصار سائقى الشاحنات للمصافى ومحطات التكرير نفد البنزين من ٧٥٪ من محطات التموين التى تبلغ ١٣٥٠٠ محطة بنزين، وقد كانت تلك أعنف أزمة داخلية يواجهها تونى بلير منذ وصوله إلى ١٠ دوانتج ستريت فى لندن. وفى اليوم السادس من الأزمة أصدر رئيس الوزراء البريطانى أوامره إلى وزير الدفاع بنشر ٨٠ شاحنة – صهريج محملة بالبنزين فى جميع أنحاء البلاد لتموين سيارات المواطنين. إلا أنه وجه فى الوقت ذاته خطاباً تليفزيونياً إلى الأمة مؤكداً : (إن أى حكومة أو أى دولة لا يمكن أن تحافظ على مصداقيتها الديمقراطية بالرضوخ لحملات الترهيب والعنف والحصار كتلك الكائنة حاليا .. إن حكومات بلجيكا وهولندا وألمانيا ووجهت بنفس هذه الحملات .. ولكن هذه الحكومات ليس فى نيتها بأى حال من الأحوال أن تنتهج سياسات مالية هدفها إرضاء سائقى الشاحنات .. أيا ما كانت تلك الآراء التى تتعلق بمستوى الضرائب المفروضة على البنزين، فإن أى أحد لا يمكنه أن يتصور بشكل جدى أننا سوف نسمح بأن الذى يقرر التغيير فى السياسات العامة للدولة هو أمثال هذه الحركات المباشرة .. لاينبغى لأى أحد أن يعتقد أن بريطانيا العظمى سوف تقبل بهذا، إن هذا هو ما لن يحدث قط طالما أنى رئيس للوزارة).

وواصل "تونى بلير" ضغطه بأن حث شركات البترول الخمس فى بريطانيا على إخراج الشاحنات الصهاريج من مخازنها، وبالفعل تحركت ٥٠٠ شاحنة صهريج تحرسها وحدات من الشرطة. رغم كل هذه الشاحنات لم تتمكن الحكومة البريطانية إلا من توفير ما يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠٪ من الطلب المحلى على البنزين وهو ما أدى إلى تدهور حاد فى شعبية حزب العمل البريطانى وتونى بلير الذى أظهرت إستطلاعات الرأى أنه فقد تأييد الكثير من ناخبيه وساد شعور لدى الرأى العام البريطانى أنه تعامل مع الأزمة بالكثير من العجرفة وبشكل غير منتج إذ بدا رد فعله بطيئاً فلم يقرر التدخل إلا فى اليوم الثالث من الأزمة حينما بدأت الصهاريج تنفذ كما أنه بالغ كثيراً فيما أسماه بالعنف والترهيب إذ لم تسجل أقسام الشرطة فى جميع مقاطعات إنجلترا إلا سبعة إستدعاءات فقط. وما أغضب الرأى العام البريطانى بشدة أنه نتيجة لتوقف حركة النقل العام والخاص بدأ العمل بنظام تحصيص التموين الغذائى بأن يتم صرف ٢ كيلو سكر بحد أقصى للمواطن اللندنى إضافة إلى عدد معين من أرغفة الخبز والزيت والجبن.

من جانب آخر أكدت الدوائر السياسية فى برلين أن المستشار الألمانى شرويدر أيد الأسلوب الذى أدار به تونى بلير الأزمة وأكد شرويدر أنه لن يستجيب للمعارضة اليمينية التى تطالبه بتخفيض الضريبة البيئية التى تؤدى إلى رفع سعر البنزين.

وقامت مئات اللوارى الألمانية بإغلاق حركة المرور فى الشوارع خاصة فى ميونيخ مما أحرج المستشار شرويدر الذى سعى إلى التأكيد فى خطاب له أمام البرلمانيين الألمان : (بأن إنتهاج سياسات ضرائبية متسرعة لا يمكن أن يغير الأوضاع فى شىء).

إلا أن تأييد المستشار الألمانى شرويدر لرئيس الوزراء البريطانى تونى بلير أقلق إلى حد كبير باريس التى رغم أنها تشغل مقعد رئاسة الإتحاد الأوروبى هذا العام إلا أنها أدركت بوضوح أن أزمة البترول قد جعلها تواجه محوراً أوروبياً تقوده بريطانيا وتدعمه برلين. وهذا ما دعا مستشارى رئاسة الوزارة الفرنسية إلى التأكيد بأن الأزمة فى فرنسا قد أديرت بشكل أهدأ وأنجح والدليل على ذلك أنه لاتوجد مصفاة تكرير واحدة تحاصرها الشاحنات وأن الموقف قد عاد فى الشارع الفرنسى إلى حالته الطبيعية انتظاراً لمداولات مجلس الوزراء الفرنسى

والبرلمان، وامتدت الموجة التى كانت قد انطلقت من عقالها حتى بلغت الدول الإسكندينافية.

## تسييس الأزمة البترولية :

والمقصود بذلك التعبير هو أن الأزمة استغلت بشكل أو بآخر لصالح أهداف سياسية لبعض الأنظمة أو القوى، فعلى الجانب الآخر من الأطلسى فى الولايات المتحدة اعتبرت الأزمة موضوعاً انتخابيا ساخناً فى برامج الحزبين الجمهورى والديمقراطى إذ سعى كلينتون إلى تدعيم موقف آل جور وكلاهما ديمقراطى بالتلويح بإمكانية السحب من المخزون الأستراتيجي الأمريكى لتوفير الوقود اللازم للتدفئة وخاصة أن الشتاء يعلن عن نفسه قارساً شديد البرودة ولاشك أن الديمقراطيين حاولوا بذلك دغدغة مشاعر الناخب الأمريكى الذى يهمه أن ينعم بدفء كاف إلا أن المرشح الجمهورى لمنصب نائب الرئيس ديك تشينى (القائد العام لعمليات حرب الخليج الثانية) هاجم الديمقراطيين على أسس موضوعية، إذ أكد تشينى : (أن أزمة الطاقة التى تعانى منها الولايات المتحدة لا تعود لنقص البترول الخام بل للانخفاض الحاد فى طاقات محطات التكرير). وهو تصريح بالغ الأهمية سوف نقوم بتحليله لاحقاً. ثم تابع تشينى والذى شغل بعد حرب الخليج الثانية منصباً تنفيذياً كبيرا فى إحدى شركات البترول عابرة القومية هجومه على الديمقراطيين : (إن محطات التكرير تعمل بكامل طاقتها حالياً لكنها لن تكون قادرة على توفير زيت التدفئة قبل قدوم الشتاء وفقا لتعهدات كلينتون التى اعتبرها تشينى مجرد "فرقعة دعائية" قبل الإنتخابات الرئاسية ").

إلا أن قضية السحب من المخزون الأستراتيجى الأمريكى مجرد التصريح بها كان كفيلاً بإزعاج الأوبك، إذ أنه إذا ما حاولت واشنطن خلق موقف دولى فى إتجاه أن تسحب الأقتصادات الصناعية الكبرى من مخزونها الأستراتيجى فسوف يؤدى ذلك إلى هبوط حاد فى السعر العالمى للبترول. وقد حدث هذا السيناريو فى شتاء ١٩٨٦ حينما قامت الدول المستوردة الكبرى بضخ كميات كبيرة من إحتياطياتها إلى الأسواق مما أدى إلى إنهيار السعر العالمى الذى حددته أوبك وبعد أن أنهار هذا السعر بالفعل قامت الدول المستوردة بالشراء من الأسواق العالمية بكميات كبيرة وأسعار رخيصة للغاية لإعادة تكوين إحتياطياتها الأستراتيجية. ولاشك أن الأوبك كانت تضع فى حسبانها هذه الأستراتيجية التى يمكن أن تضرب السعر العالمى، ومما لاشك أن اليابان كقوة إقتصادية عملاقة سرعان ما تلقفت الكرة من كلينتون لتلعب على نفس خط هجومه فى إتجاه الأوبك، إذ أكد وزير شئون مجلس الوزراء اليابانى أن: ( طوكيو ترغب فى التحرك سريعاً للإستخدام المرن لإحتياطياتها من البترول الذى يكفيها لمدة ١٦٠ يوماً إذا ما حدثت أية عرقلة لإمداداتها من البترول).

وفى الحقيقة فإن الموقف الغربى وتتزعمه الولايات المتحدة كان يتجه إلى تفكيك موقف الأوبك، تلك النواة الصلبة التى إستعصت كثيرا وطويلا على واشنطن. أما أوروبا فكان لها كذلك مصلحة فى توجيه أنظار مواطنيها إلى الأوبك، والعلم السياسى يقدم تفسيراً مقبولاً للموقف الأوروبى، إذ أنه من المعروف أنه إذا لم تتمكن الدولة من مواجهة أزمة داخلية واسعة النطاق على إقليمها فإن أنسب وسيلة لإستعادة سيادتها على إقليمها ومواطنيها تكون بإفتعال أزمة مع الخارج، وهذا هو ما فعلته الحكومات الأوروبية فى مجملها بدرجات متفاوتة حينما ألقت باللائمة على الأوبك إذ أكد وزير الخزانة البريطانى: (أنه ليس لدى الحكومة نية لخفض الضرائب التى أدت إلى رفع أسعار البترول، وقال إن الحل الوحيد هو إقناع الدول الأعضاء فى أوبك بزيادة إنتاجها).

وبقدر ما كان محور واشنطن – طوكيو – لندن حاداً فى هجومه على الأوبك بقدر ما بدت أوروبا اللاتينية التى تسعى إلى تفعيل سياستها الأورو – متوسطة أكثر اعتدالا ورفقاً بأوبك. ففرنسا التى تسعى إلى بناء علاقات طيبة مع الكتلة العربية أكد رئيسها شيراك : (نحن نمارس ضغوطاً ودية ولكن حازمة على دول الأوبك. نحن نتفهم مشكلات الدول المنتجة لكننا نحاول شرح مشكلاتنا لهم)، فى حين أكد رئيس الوزراء الإيطالى جوليانو أماتو أكد: ( أن حكومته ستمدد فترة نظام خفض ضريبة الوقود الحالى، وأنها ستعيد النظر فى نظام توزيع الوقود فى إيطاليا الذى قال إنه يتسبب فى زيادة الأسعار وإنتقد أماتو الدول المستهلكة للبترول، وقال إنها جلبت على نفسها أزمة الوقود الحالية، مؤكدا أن الدول الأعضاء فى الأوبك دول نامية تعتمد على مبيعات بترولها وأن الدول المتقدمة لم تفعل لها شيئاً عندما انخفضت الأسعار إلى عشرة دولارات للبرميل، مما يتسبب فى إعتمادها على نفسها بخفض الإنتاج لزيادة الأسعار فى نهاية المطاف).

## منطق الأزمة :

نقصد بمنطق الأزمة جوهرها، أى الكيفية التى حدث بها اشتعال الموقف، وفى الحقيقة إن الأزمة البتروليه لها مكونان: المكون الأول استاتيكى يتمثل فى وجود خلل كامن وهيكلى فى الأقتصادات الأوروبية والأمريكية، خلل متعلق بالصناعة البترولية وبسياسات الحكومات، أما المكون الثانى للأزمة فهو ذو طبيعة ديناميكية ويتمثل فى الموجات الأعتراضية الذى ظلت تتسع حتى اكتسحت أوروبا باكملها وقد لعبت هذه الموجات دور الإشعال والأظهار العلنى لأزمة كانت فعلاً موجودة لكن كامنة ساكنة.

وبذلك فإن إتساع الموجات الأعتراضية الأوروبية لا يمثل إلا حركة الإشعال التى أخرجت الأزمة البترولية الهيكلية من طور الكمون الذى كان قد بدأ فى التكون فعلاً منذ عدة شهور خلت.

المكون الإستاتيكى للأزمة : الخلل الهيكلى الكامن فى الأقتصادات الغربية:

* السياسة الضريبية : تميل كل السياسات الغربية إلى تحميل أسعار البترول بضرائب عالية جداً، وتمثل الضرائب البترولية بنداً بالغ الأهمية فى جانب الإيرادات فى ميزانيات الولايات المتحدة وأوروبا، ولا تحصل الأوبك إلا على ما يوازى ١٠٪ من قيمة السعر العالمى بينما ٨٥٪ تذهب إيرادات خزانة فى الغرب، ومما دعم رفع الضرائب فى أوروبا بالذات على الوقود هو المطالبة المستمرة والحثيثة لحركات المحافظة على البيئة برفع شريحة الضرائب على الوقود للحد من العوادم، وانبنى التفكير على أن رفع سعر الوقود يؤدى إلى ترشيد استخدامه وهذا الترشيد يعنى فى النهاية الحد من العوادم الملوثة للبيئة. ولكن رأى كثير من الخبراء الأوروبيين أنه نمط تفكير غير منتج لأن رفع السعر لا يستتبع بالضرورة خفض الإستهلاك وخاصة فى الأمور الحيوية اليومية كالتنقل والمواصلات، وكان من الأولى تطبيق قواعد رقابة وصيانة للسيارات أكثر تقدما وحزماً، كما فى الولايات المتحدة بدلاً من الضغط على كاهل المستهلكين إلا أن الحكومات الأوروبية سلكت الطريق الأسهل والأربح لها بفرض مزيد من الضرائب وكان هذا هو الخلل الأول لأن الإستهلاك لم ينخفض فكان لابد إذن من إعلانها مدوية فى وجه الحكومات.

* خلل فى دورة تكرير البترول : وهذا هو الخلل الثانى ولا يقل خطورة عن الأول ، وهذا الخلل بدا كأوضح ما يكون فى الولايات المتحدة، ولتفهم هذا الخلل لابد من فهم نظام المخزون فى الصناعة البترولية. إذ أن المخزون من النفط الخام قسمان : أ) مخزون استراتيجى تحت سيطرة الحكومات وحجمه تحدده معايير وكالة الطاقة الدولية مقارنة بحجم اقتصاديات الدولة وهذا المخزون الأستراتيجى فى الولايات وأوروبا واليابان ثابت لم ينقص برميلاً واحداً. ب) مخزون تجارى وهو تحت سيطرة المصافى والموزعين المحليين، وهنا مكمن الخلل إذ حدث تلاعب بالمخزون التجارى وخاصة فى الولايات المتحدة إذ إنخفض المخزون التجارى للبنزين بمقدار ١٠٪ والمخزون التجارى لوقود التدفئة إنخفض كذلك بمقدار ٢٠٪ عن نفس هذا التاريخ فى العام الماضى وسبب ذلك أن المصافى استغلت فترة الصيف وأفرطت فى إنتاج البنزين لتحقيق وفورات أرباح لأن البنزين أغلى بكثير من وقود التدفئة، وبذلك حينما اقترب الشتاء لم تستطع المصافى الأمريكية الوفاء باحتياجات الوقود للمواطن الأمريكى لأنها لم تستعد بفترة كافية بداية من الصيف، إضافة إلى تفضيلها الإستثمار فى البنزين بدلاً من وقود التدفئة لأن الأول هامش ربحه أكبر.

ناهيك عن أن جانباً كبيراً من المصافى الأمريكية يعانى من أعطال متكررة لعدم القيام باعمال تجديد وإحلال تتطلب التوقف عن الإنتاج وهذا هو ما رفضه الموزعون المحليون الذين لا يريدون إضاعة أى عقد من عقود التوريد بعد تعافى الأقتصادات من الأزمة الأسيوية . بل إن هؤلاء الموزعين هم أساساً جماعة مصالح مستفيدة من أجواء التوتر لزيادة المضاربات فى البورصة ووصول عقود التوريد إلى أرقام خيالية من ١٠ دولارات فى ربيع ٢٠٠٠ إلى إحتمالات ٤٠ دولارا فى شتاء ٢٠٠٠.

المكون الديناميكى للأزمة : آثار التدافع الهائل على محطات التموين :

إن النفط الخام لا يصبح مكرراً أى قابلاً للإستخدام فى محطات البنزين إلا بعد أن يجتاز دورة التكرير والتى تتراوح مدتها بين شهر ونصف وثلاثة شهور وفق إمكانيات المصافى والذى حدث هو أن حصار المصافى أوقف التكرير أو على أقل تقدير أوقف نقل البترول المكرر من أماكن انتاجه إلى محطات البنزين. إذن فالحصار فى حد ذاته فيه تأثير على دورة التكرير أو محاولة لإرباكها.

من جانب آخر أدى التدافع الهائل على محطات البنزين إلى تفريغها من البترول المكرر بشكل غير طبيعى وهذا التفريغ المفاجيء غير الطبيعى هو إرباك آخر لدورة التكرير إذ أن مصافى التكرير معتادة على توقيتات معينة لإمداد المحطات ولكن الذى حدث هو أن جميع المحطات أفرغت بشكل غير مألوف فى آن واحد، لذا فكان من الطبيعى تماما أن تتشوش العلاقة التقليدية المستقرة بين السعر والعرض والطلب، فمهما ضخت الأوبك من بترول سيظل السعر مرتفعاً لأن كل زيادة للعرض هى فى الظروف العادية لن تصل إلى تانك سيارة المواطن إلا بعد ٤٥ يوماً وربما ثلاثة شهور حتى تتم دورة التكرير والتوزيع التجارى بشكلها الطبيعى فكيف يكون إذن الحال وقد أختلت تماما دورة التكرير والتوزيع التجارى إما لعيوب فنية فى المصافى أو لحصارها أو لحدوث تلاعبات فى حجم الإنتاج المطلوب للبنزين ولزيت التدفئة وهذه التلاعبات تغذيها أغراض تجارية، ثم بلغت الأزمة ذروتها بأن فاقم المستهلكون أنفسهم الخلل الكامن فى الدورة بأن أفرغوا الصهاريج فجائياً .

ومن ثم تصبح أى زيادة فى المعروض من النفط الخام غير ذات أثر على السعر لأن دورة التكرير والتوزيع التجارى إختلت تماماً، فى أثر الموجات المتلاحقة التى إجتاحت أوروبا، وقد أدرك خبراء الأوبك طبيعة الأزمة لذا حرصوا على أن تكون الزيادة فى المعروض بمقدار حذر ومحسوب لأن نتيجة الزيادة فى المعروض لن تبدأ فى الظهور إلا بعد ٤٥ يوماً، ومن ثم فالإفراط فى العرض يمكن أن يؤدى إلى إنهيار السعر العالمى فى مدة أقصاها ٣ شهور.

## سوسيولوجيا العلاقات الدولية تقدم تفسيراً:

ذكرنا فى البداية أن سعر السلعة الإستراتيجية لم يعد دالة فقط للعرض والطلب ويفيد فى توضيح هذا المعنى إسهامات المدرسة الفرنسية فى سوسيولوجيا العلاقات الدولية التى تقوم بتطوير أبحاث عن أنساق تفسير البيئة الدولية فى عصر العولمة مؤداها أن سيادة الدولة على إقليمها خاصة بالنسبة للديمقراطيات المتقدمة إنما تتجه إلى التفكك مع نمو

واتساع ظاهرة العولمة. وتوضح هذه الأبحاث بروز ظاهرة The L'Espace Public وترجمة المصطلح بالإنجليزية Public Space والمقصود بهذا المصطلح مساحة التأثير غير الحكومى غير الرسمى وهى مساحة تأثير تصنعها الميديا وتنظيمات المجتمع المدنى التى لم تعد محلية وإنما أصبحت عابرة القومية وخاصة بعد إستقرار الإتحاد الأوروبى وفتح الحدود لحركة العمالة ورؤوس الأموال وفق اتفاقيات "شنجن" وقد أظهرت الأزمة البترولية أن مساحة التأثير غير الحكومى غير الرسمى لم تعد فى حقيقة الأمر مجرد ما كان يعرف بالرأى العام المتمثل فى المعروض من أراء فى الأعلام والصحف والصالونات والأندية والمقاهى وإنما مساحة التأثير تجاوزت القول إلى إمكانيات حشد فعل مدنى عام يمارس سلطة قسرية ضد الدولة التى قد تعجز عن الرد لأن هذه السلطة القسرية المدنيه ليس فيها ما يتعارض مباشرة مع الكود العقابى القائم إذ ليس هناك أى تخريب أو مساس بالأفراد. ولاشك أن مساحة التأثير غير الحكومى غير الرسمى هى المتغير الجديد الذى سوف يلعب دوراً حاسماً فى معادلة سعر السلعة الأستراتيجية فى عصر العولمة. وقد ألمح الخبير البترولى البارز/ مارك مودى ستيورات رئيس مجموعة شركات شل عابرة القومية إلى هذا المتغير حينما أكد : ( أن التذمر الأوروبى كان ضد ارتفاع الضرائب على البترول، ولكنه يعكس كذلك إحباطات أخرى كالقلق من العولمة، فهذه التظاهرات اكتسبت كل هذا الطابع الإنفعالى لأن الجمهور غير قادر على تحديد المسئول الذى يتوجه إليه بالخطاب. فالأوروبيون يرون أن المسئولية موزعة بين الدولة، الأوبك، الشركات البترولية الكبرى. إنها أزمة إفتقاد عميق للثقة. ولكنها ليست بأى حال من الأحوال أزمة طاقة).

القسم الخاص ٣

# الطاقة البديلة والتنمية الاقتصادية

نيرمين السعدنى

هذا التقرير يناقش الطاقة البديلة بأنواعها المتعددة ويتعرض لتحليل تأثيراتها المختلفة على الاقتصاد القومى من جانب وعلى استهلاك النفط من جانب آخر.

فطبقاً لأحدث إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة يرتفع الطلب العالمى على النفط بحوالى ٢٠ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠١٠ وذلك لمواجهة الزيادة فى عدد السكان، التحضر والتصنيع. فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بحوالى ٥٠٪ عام ٢٠٢٠ وخصوصاً فى مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية. كما أن حركة الهجرة من الريف إلى المدينة سوف تزداد الأمر الذى يزيد من احتياجات الطاقة والنفط من ناحية. وفى نفس الوقت فإن انخفاض عدد المزارعين يعنى زيادة الاعتماد على الميكنة الزراعية والنقل وخلافه، الأمر الذى بدوره يرفع الاحتياج إلى النفط وأنواع الوقود الأخرى. ذلك بالاضافة إلى أن التصنيع والتمدن بشكل عام يزيد الضغوط على مصادر الطاقة المختلفة ويرفع الطلب. ففى الولايات المتحدة يستهلك التصنيع حوالى ٨٠٪ من إجمالى إستهلاك الطاقة تقريباً.

معنى هذا أن الطلب على النفط والطاقة سوف يستمر فى الارتفاع بشكل غير محدد خلال السنوات القليلة القادمة، وبما إن منطقة الخليج تحتوى على ثلثى احتياطى العالم من البترول، فإن من المتوقع أن تقوم منطقة الخليج بكفاية حوالى ٨٠٪ من الطلب العالمى. وطبقاً لتقارير الوكالة الدولية للطاقة فإن أسعار البترول من المتوقع زيادتها تدريجياً إلى ٢٤ دولارا للبرميل خلال عام ٢٠١٠.

أما بالنسبة للدول خارج نطاق OPEC المصدرة للنفط، فكما هو معروف، قد تمت زيادة الانتاج بحوالى ١٥٪ منذ عام ١٩٨٠ – ١٩٩٠ والاحتياطيات بحوالى ١٠٪ فقط. هذا يعنى أنه خلال السنوات المتبقية من الانتاج لهذه الدول ينخفض الاحتياطى المخزون من ١٨ إلى ١٧ سنة. كما أن زيادة الاعتماد على بترول الخليج سيؤدى إلى زيادة إيرادات البترول نحو ثلاثة أضعاف – أى من ٩٠ بليون دولار إلى ٢٥٠ بليون دولار فى عام ٢٠١٠. تلك الزيادة تشكل حوالى ٤١,٥ تريليون دولارا فى ثراء منطقة الخليج مما يزيد من قوتهم الشرائية، النفوذ السياسى وإمكانياتهم التسليحية.

فإذا كان هذا هو وضع النفط العالمى والمستقبلى، وإذا ما كانت الدول الصناعية الكبرى فى حالة قلق بالغ تجاه الأزمات المحتملة فى أسعار أو كميات المعروض من النفط، فما هو الحل لمجابهة مثل هذه الأزمة، الحل المبدئى الأسهل فى التفكير هو محاولة فتح أسواق جديدة للنفط خارج الخليج والمنطقة العربية، أو زيادة الانتاج باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة بحيث تنخفض تكاليف الاستخراج والتنقيب.

ومع هذا، فإن مثل هذه الحلول لن تساعد على تخفيض الطلب العالمى على البترول. وعليه، فإنه لابد من وجود بدائل أخرى للنفط كمصدر للطاقة – أى أن البدائل التكنولوجية باتت من الأهمية بمكان لتوفير وسائل أخرى للطاقة – الكهربائية والحرارية – بالرغم من ارتفاع تكاليف البنية التحتية اللازمة لانشائها.

### تعريف الطاقة البديلة وأنواعها:

الطاقة البديلة ما هى إلا الطاقة المستخرجة من الموارد الطبيعية مثل الماء، الهواء، الشمس والأخشاب والتى يمكن أن تستخدم فى التدفئة والتبريد أو تستخدم كوقود وفى توليد الكهرباء والطاقة بشكل عام. وإذا كان هناك ترويج عالمى لاستخدامات تلك الطاقة البديلة، إلا إنه لازالت إستخداماتها محدودة حتى فى بعض الدول المتقدمة مثل كندا. ففى عام

١٩٩٦ إستخدمت كندا حوالى ٨,٣٪ من مجمل احتياجاتها من الطاقة البديلة. النسب المستخدمة من الطاقة الكهربائية المستحدثة (من البحار والأنهار والشلالات) فى بعض الدول المتقدمة.

وكتعريف آخر للطاقة البديلة أنها طاقة مستحدثة من المصادر الطبيعية التى لا تنضب مع الوقت أو بالاستهلاك، على عكس الطاقة المخلقة مثل النفط، الغاز الطبيعى، الفحم وأنواع الوقود الأخرى التى تعتبر بالضرورة محدودة المصادر والكميات وقد تنضب مع الوقت. ولذلك إذا ما كان الهدف هو بناء مجتمع متكامل وذى بنية مستدامة، يكون من الأوقع الاعتماد على الطاقة المستحدثة لاتصافها بذلك. ومع ذلك فبعض مصادر الطاقة المستحدثة قد يقل توفرها نتيجة لضغوط بيئية أو اجتماعية مختلفة مثل بناء السدود لتخفيضها اندفاع المياه أو إهدار الأشجار مما يقلل الثروة الخشبية وغيرها.

ولعل من أهم عناصر أو مصادر الطاقة المستحدثة الآتى :

**أ- الكهرومائية Hydro :**

وهى الطاقة الكهربائية المولدة من اندفاع شلالات المياه، ولهذا فهذا النوع بالتحديد يعتبر أو يستلزم تواجد المشروع بجانب مصادره. وكلما كان اندفاع المياه وإنحدارها قوى، كلما كانت الطاقة المولدة أكبر.

**ب- الرياح Wind :**

أيضاً تستخدم الرياح فى توليد الكهرباء التى يمكن - بحسب قوة الرياح - أن تغطى احتياجات هى سكن بكامل احتياجاته ولكنها أيضا مرتبطة بأماكن تواجد الرياح.

**جـ- الأخشاب Biomass :**

فمن المعروف أن الأخشاب يمكن أن تستخدم فى توليد الحرارة الكهرباء من خلال تكنولوجيات الإحراق المختلفة. والتدفئة بواسطة الأخشاب يمكن أن تكون ناجحة جداً إذا تم إحراق الأخشاب بشكل جيد وبما لا يتسبب فى تلوث الهواء. والطاقة المولدة من الأخشاب يمكن أن تستخدم ليست فقط لكفاية إحتياجات الأحياء السكنية، وإنما أيضاً المناطق التجارية والمؤسسية. ونظراً لانخفاض تكلفتها فى بعض الأحيان، فإن الطاقة المولدة من الأخشاب تعتبر من الاختيارات الاقتصادية الناجحة للتدفئة فى المناطق المختلفة.

**د- الطاقة الشمسية Solar :**

هى أيضاً من ضمن المصادر التى أصبحت أساسية لتوليد الكهرباء والتدفئة. فعن طريق استخدام أشعة الشمس وتوجيهها بشكل علمى مدروس يمكن الحصول على طاقة حرارية وكهربائية يمكن أن تكفى احتياجاتها بالكامل.

**المزايا الاقتصادية للطاقة المستحدثة :**

من الواضح أن الطاقة المستحدثة شأنها شأن أى مشروع إقتصادى له مزايا وله عيوب. ولعل من أهم مزايا مشروعات الطاقة البديلة الآتى :

**خلق فرص عمل جديدة وإكتساب مهارات :**

لعله من المعروف أن خلق فرص جديدة للعمل من أهم مبادىء عملية التنية الاقتصادية. فعند تشغيل عدد أكبر من العمالة تتعدى المنفعة مسألة الدخل المكتسب من هذه الوظائف، وإنما تمتد لتشمل الانفاق على الاستهلاك المعلن وزيادة الطلب والمعروف من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة حركة دوران السوق والرواج الاقتصادى. أى أن رفع معدلات العمالة يخلق دائرة من المنافع ذات تأثير مضاعف فى الاقتصاد ككل.

ومشروعات الطاقة البديلة من شأنها أن تخلق فرص عمل لكل دولار مستثمر بخلاف الفرص التى تولدها المشروعات التقليدية للطاقة. وقد أظهرت العديد من الدراسات - خاصة فى أمريكا - أن مشروعات الطاقة البديلة بإمكانها خلق أكثر من ضعف فرص العمل التقليدية. فعلى سبيل المثال، أوضحت الدراسات أن استثمار مليون دولار يخلق ١٢ وظيفة فى مقابل سبع وظائف لمشروعات الطاقة التقليدية إعتماداً على نوع المشروع فمثلا المشروعات الكهرومائية (Hydro) تحتاج إلى عمالة أقل من المشروعات المتعلقة بالأخشاب (Biomass) لكل دولار منفق على المشروع. بل إن فرص العمل يمكن أن تزيد بحسب مراحل الانتاج لمشروع بعينه ومدى تركيزه محلياً.

**تعبئة المدخرات والوظائف المحلية :**

تتواجد مشروعات الطاقة البديلة عادة بالقرب من أماكن استخدام الموارد الطبيعية. وهذا يعنى أن الوظائف الناتجة عن تلك المشروعات سوف تتوزع جغرافياً بحسب أنواع الطاقة المختلفة - وعموماً فإن ٥٠٪ من إجمالى الوظائف فى مشروعات الطاقة البديلة تعتبر وظائف تصنيع وتقنيات فنية مما يرفع من مستوى المهارات للعمالة المستخدمة.

وعلى جانب آخر، فإن بتطبيق وإستخدام مشروعات الطاقة البديلة يمكن تقليص النفقات على المدى البعيد. فبالرغم من إن مشروعات الطاقة البديلة من شأنها أن تستهلك أموال كثيرة عند الانشاء، إلا أنها على المدى الطويل تساعد على توفير الأموال فى شكل تخفيض أو الاستغناء عن فواتير الكهرباء مثلاً فى حالة استخدام الطاقة الشمسية. كما أن تقنيات الطاقة البديلة بشكل عام تنتج على نطاق واسع فى مناطق بعينها فى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب كندا. وبالرغم من أن الكثر منها يعتبر تقنيات طارئة قدمت مؤخراً إلى السوق إلا أنه على المدى البعيد فإن التوسع فى استخدام الطاقة المستحدثة سوف يؤدى إلى تخفيض رأس المال. فطاقة الهواء تستوعب نسبة متزايدة نمت بمعدل ٣٠٪ فى ١٩٩٧ أيضاً. ومعدلات النمو الهائلة تلك سوف يكون لها تأثير كبير لتخفيض نفقات رأس المال كما حدث فى صناعة الكمبيوتر وشبة المواصلات فى العقد الماضى.

## تخفيض أو إلغاء تكلفة الوقود:

فمن البديهي أن تكلفة الطاقة البديلة تتركز في معداتها وتكلفة التصميم والانشاء الخاصة بها. أما الوقود فلا يوجد تكلفة إستهلاكية له في معظم الأحوال. الاستثناء الوحيد لذلك هي القوة الكهرومائية التي تتطلب في الأغلب دفع رسوم خاصة مائية للحكومة أو ثمن الأخشاب في حالة إستخدام طاقة الـ Biomass. أضف إلى ذلك أن بعض تقنيات الطاقة البديلة ذات تكلفة صيانة منخفضة مثل أنظمة توليد الكهرباء من الماء، ومجمعات الحرارة السولارية ومولدات الرياح وغيرها.

## التنوع الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية:

فتنوع الأنشطة الاقتصادية وشمولها لقطاعات مختلفة يعزز القوة الاقتصادية الكلية حيث تخلق فرصا أكثر لتعميم مصادر الدخل. فإذا ما حدث إنكماش في النشاط التجاري في قطاع أو أكثر سوف يتأثر بها عدد أقل من الناس لوجود نشاطات أخرى يمكن الاعتماد عليها. والاستثمار في الطاقة البديلة من الممكن أن يساعد في تنويع الاقتصاد، فبدلاً من مورد رئيسي واحد أو إثنين للطاقة (مثل البترول أو الفحم)، من الممكن وجود موارد متعددة منتشرة في مجالات التقنية بحسب الموارد المتوفرة في مواقع معينة (الرياح - السولار - الأخشاب). وهذا يعني أيضاً أعمالاً متنوعة في مجالات مختلفة كما ذكر في تنمية المهارات وخلق فرص عمل جديدة. من المتوقع أيضاً أن تساعد المشروعات الجديدة للطاقة البديلة في جذب الاستثمارات الأجنبية والخبرات على حد سواء.

## محددات إستخدام الطاقة البديلة:

هناك العديد من العوائق التي تحول دون استخدام الطاقة البديلة بكثافة. ولعل من أهم هذه العوائق صعوبة الوصول للأسواق. فمعظم أسواق الطاقة تقع تحت طائلة الاحتكار سواء بواسطة الحكومات أو بعض شركات القطاع الخاص. فالكهرباء، والغاز الطبيعي من المعروف إن الحكومات في العديد من الدول تتحكم في مجراها ولكن في نفس الوقت، يكون السوق مفتوحا للمنافسة مع مشروعات الطاقة البديلة وخاصة للاستهلاكات التجارية والسكنية. ولكن من البديهي صعوبة الحصول على سوق وسط إحتكار الحكومة لأسواق الطاقة.

العائق الثاني هو مواجهة إختيارات المستهلك ومتطلباته. ففي قطاع الكهرباء بشكله الحالي لا يوجد أمام المستهلك الحق في إختيار الموردين. ولهذا يقوم المستهلك بالشراء كما هو معروض وبنفس الأسعار. يصعب على الطاقة البديلة - في هذه الحالة - أن تجد لنفسها سوقا مناسباً أو سهلاً. ففي البداية الأمر يحتاج إلى إقناع المستهلك بالتغيير وهي مسألة سيكولوجية بحتة، ثم وضع تسعير مناسب للخدمة الجديدة والترويج لها. أما العائق الأخير في هذا السياق هو مشاكل التنفيذ نفسها. فكما سبق الذكر تحتاج مشروعات الطاقة البديلة إلى مصروفات ضخمة عند الانشاء حتى وعند حساب تكلفة الفرصة البديلة. ففي البداية قد لا تتوفر الأموال اللازمة لانشاء المشروع أو تنعقد الاجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بها، ومن ثم يصبح التنفيذ مشكلة في حد ذاته.

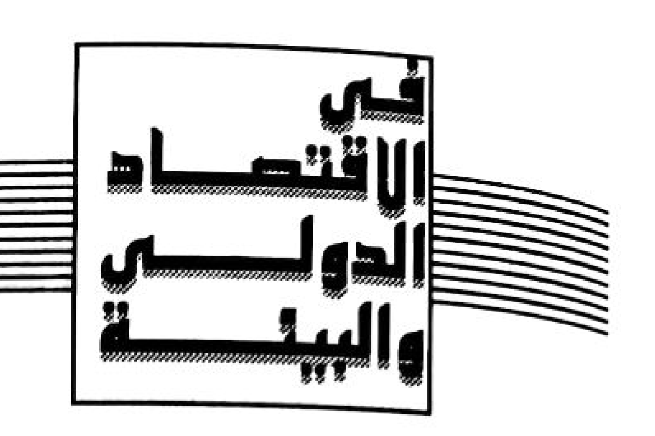
ولهذا أصبح حتماً على الحكومات أن تتخذ دوراً إيجابياً في تنمية الطاقة البديلة. وقد ركزت الوكالة الدولية للطاقة على هذا الدور لتخطى العقبات السابق ذكرها وتذليل العقبات غير الفنية للتوسع في إستخدام الطاقة البديلة وإعطائها فرصة لاثبات كفاءتها ومقدرتها على التنافس بشكل متكافيء مع مشروعات الطاقة التقليدية.

## خاتمة:

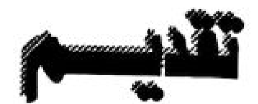
بالرغم من أن فكرة إيجاد بدائل للطاقة التقليدية أو النفط يعد من الأمور الإيجابية سواء على المستوى الاقتصادي الدولي أو لتخفيض وطأة الضغوط البيئية، فإنه لازال هناك اتجاه مضاد لاستخدام الطاقة المستحدثة. فبعض المحللين الاقتصاديين يذهب إلى أن إنشاء مشروعات الطاقة البديلة لا يساعد في خلق وظائف جديدة، ولكن فقط يحول بعض الوظائف من صناعة إلى أخرى. ذلك بالاضافة إلى أن صناعة الطاقة المستحدثة مفككة إلى حد كبير، فهي تتكون من مئات العمليات الصغيرة المعقدة التي تساهم الواحدة منها بنسبة ضئيلة في إجمالي العمل.

وحقيقة، فإن القلق حول النقص أو نضوب موارد الطاقة يرجع إلى أواخر الثمانينات عندما قامت مجموعة من العلماء بدراسة حول ندرة الموارد المعروفة للطاقة وخاصة النفط وتنبأوا بأنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستحدث أزمة حقيقة في هذا المجال مما يؤثر على الاستهلاك والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك والقرن الحادي والعشرون على مشارف البداية لا يوجد أساس فعلى لمثل هذه المخاوف. فلا تزال إكتشافات البترول والغاز الطبيعي على مسمع ومرأى من العالم أجمع. المشكلة إذن لست في نضوب الموارد الطبيعية التقليدية للطاقة، وإنما المشكلة تكمن في الصراعات السياسية والاقتصادية بين الدول والتي باتت تستخدم الطاقة كسلاح استراتيجي هام للضغط على الأطراف الأخرى. أضف إلى ذلك أن الاهتمام بالبيئة والأوضاع المتردية للبيئة في بعض المناطق أصبحت هي الأخرى إحدى وسائل الضغط تجاه ضرورة التحول إلى أنواع أخرى من الوقود أقل في تلوثها وبنفس كفاءة الاستخدام.

ومع هذا وبالرغم من الأزمات المتلاحقة في أسواق النفط والحاجة لوجود بدائل، لاتزال الحكومات بطيئة في التحرك وإتخاذ إجراءات أكثر إيجابية تجاه هذا الأمر. والسبب بإختصار في هذا التراخي، والإهمال - إن صح القول - الطاقة البديلة، يكمن في الاجراءات الحكومية والمساعدات بجانب تهيئة الرأى العام لتقبل المنتج الجديد والتحول مما هو معروف مثل الزيوت النفطية وأنواع الوقود المختلفة إلى أشكال أخرى للطاقة مثل الأخشاب، والرياح والطاقة الشمسية.




# قضية الفساد والتنمية الاقتصادية




الفساد هو أحد الظواهر المجتمعية والتى يمكن رصدها في كافة المجتمعات أياً كان موقعها الجغرافي أو العصر التاريخي الذي تعيشه وكذلك أياً كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي .

والفساد يحمل في طياته معاني الانحراف عن المضامين الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية السوية، وهو في مجالنا هذا يقصد به انتهاك القوانين المجتمعية واستغلال المنصب العام والرشوة والمحسوبية وشراء أصوات الناخبين وغيرها من مظاهر الانحراف الاجتماعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانتشار المحدود للفساد ييسر من عملية اكتشافه وعزله، هذا في حين يؤدي تفشيه إلى تعقد سبل المواجهة والعلاج، وذلك في ظل تواجد مؤسسات وقواعد وسلوكيات تكرس هذه الظاهرة على كل من المستويين الإدارى والسياسى.

ولعل مما يذكر أن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متناميا بقضية الفساد وهو ما تبدى من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية خاصة خلال عامي ١٩٩٦و١٩٩٧، إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن.

واستكمالا لهذه الجهود تأسست منظمات دولية غير حكومية تدعو إلي الشفافية ومن أهمها ما عرف بمنظمة "Transparency International" التي أسسها عام ١٩٩٣ "بيتر ايجن "أحد كبار المسئولين السابقين في البنك الدولي وعقدت أول اجتماعاتها في نفس العام مناشدة كلا من الحكومات والشركات التي انضمت إلى عضويتها بالتوقف عن قبول أو تلقى عمولات أو رشاوى.

ونتيجة لخطورة ظاهرة الفساد تعددت الدراسات التي تناولتها بالفحص والتحليل ، وتوصل معظمها إلى نتيجة هامة مفادها أن استفحال الفساد يرجع في أحد جوانبه إلى احتكار القوة من قبل المسئولين إضافة إلى تدنى مستوى الشفافية ، وتراجع نطاق المساءلة .

وهذا الملف يتناول قضية الفساد من جوانبها السياسية والإقتصادية، والمؤسسية فمن خلال الموضوع الأول نتعرض لتعريف الفساد وأنواعه المختلفة فى النظرية الإقتصادية ، ثم نناقش فى موضوعاته الباقية مسألة الفساد فى بعض المناطق المختارة مثل روسيا والقارة الإفريقية بجانب تناولها فى المؤسسات الإقتصادية الدولية وخاصة فى كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

# (١) الفســـاد : رؤية نظريـــة

مـــى فريـــد

تطور الفساد على مدى التاريخ لينتشر فى البلاد المتقدمة والمتخلفة معا. ولفظ corruption أو الفساد بالإنجليزية مشتق من الفعل اللاتيني rumpere بمعني الكسر أى أن شيئا ما تم كسره هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية .وفى السعي لتعريف الفساد وجد انه يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، إلا أن مثل هذا التعريف يبقي ناقصا لأنه يتجاهل أبعاد الفساد الأخرى كما يثير الكثير من الجدل حول مدي دقته .وترجع هذه الإشكالية إلى أن الفعل اللاأخلاقي يتباين من مجتمع لأخر الأمر الذي أوجد تعدد تعريفات للفساد .ويثير الشق القانوني للتعريف بعض النواقص، فالأفراد أو المجموعات المسيطرة على الحكم، بما يمكنهم ذلك من وضع القوانين والسياسات يمكن أن يمنحوا أنفسهم الحق القانوني في الانخراط في أفعال أو أنشطة فاسدة بوضع أنفسهم فوق القانون .ورغم ان تلك الأفعال الفاسدة تعتبر غير قانونية الا أنها تظل خارج أي إطار قانوني .فإذا قرر الحاكم علي سبيل المثال مصادرة أملاك خاصة ما، لا يعتبر هذا الفعل فسادا إذا تمت رؤيته بعين الشرعية وحدها .وتجنبا للجدل السابق يمكن تعريف الفساد ببساطة بأنه سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من اجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات، الذي ينص على "أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص أو الحكومة ." ويعتقد أن نشأة الفساد ترتبط بالتحديث الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي يغير في القيم الأساسية للمجتمع .وبالتالي فان الفساد فى المجتمع الحديث لا ينتج عن انحراف في السلوك، لكن الصراع بين القواعد والقيم الحديثة والتقليدية يفتح الباب للأفراد للإتيان بأفعال لا يمكن تبريرها بأى من تلك القواعد .

وتبحث هذه الدراسة فى ظاهرة الفساد فى محاولة لتحليل أشكالها المختلفة سواء كان الفساد العام أو فساد القطاع المختلط أو الفساد السياسي مع التركيز على أكثر هذه الأشكال انتشارا وهو الفساد العام .كما تتناول العوامل والأسباب التي تؤدى للفساد مثل السرية والكتمان والاحتكار والافتقار إلى المحاسبة والأجور المنخفضة ...الخ .وتحلل التكلفة والمكاسب الناتجة عن الفساد .أخيرا تضع الدراسة بعض التوصيات والمقترحات لمناوئة ومحاربة الفساد.

### اولا: أنواع الفساد:

يمكن تصنيف الفساد بطرق مختلفة: فطبقا للمعيار الأول وهو انتماء الأفراد المنخرطين فيه إلي القطاع العام أو الخاص ينقسم الفساد إلى :

* فساد القطاع العام : ويعتبر اشد عائق للتنمية علي مستوي العالم وهو "استغلال المنصب العام (خاصة أدوات السياسة مثل التعريفات والائتمان والإعفاءات الضريبية) لأغراض خاصة". و يتواطأ الموظفون العموميين معا لتحويل الفوائد لأنفسهم بطرق مختلفة مثل الاختلاس وسرقة الأموال العامة والرشوة....الخ . وستظل ثروة شاه إيران التي قدرت بعشرين بليون دولار أمريكيا مثالا على الفساد العام للحكام، ذلك الذي اسماه دافيد اوسترفلد "حكم اللصوص ."

★ فساد القطاع المختلط :

بما أن الفساد العام هو الأوسع انتشارا يمكن أن نعرف فساد القطاع المختلط بأنه استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية .يتطلب هذا النوع فساد القطاعين العام والخاص لتغيير السياسات مما يعود بالنفع على جميع الأطراف، في شكل رشاوى وهدايا من الطرف الخاص وإعفاءات وإعانات مختلفة من الطرف العام. وينضوي التعريفين السابقين تحت عنوان الفساد السياسي الذي يتضمن إعطاء الموظفين العموميين مكاسب مختلفة من قبل أفراد من خارج الحكم في محاولة لحث أولئك الموظفين على السماح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات القائمة أو تغييرها كما يتضمن أفعال مختلفة لأفراد من داخل الحكومة للحصول على مكاسب متنوعة لأنفسهم ولعائلاتهم ولأصدقائهم .

أما المعيار الثاني لتصنيف الفساد فيتصل بالتنمية الاقتصادية .وتبعا لنوعين من التبادل يوجد أنواع مختلفة من الفساد:

١- حق التبادل غير المشروط :

وهو التعاملات الطوعية فى مجال الملكية التي ينتج عنها

زيادة المنفعة وانخفاض التكلفة، الأمر الذي يفضي إلي التنمية الاقتصادية .الفساد الواسع المدى يتضمن الأنشطة والأفعال التي تدفع الاقتصاد في اتجاه السوق الحرة وهو مفيد اقتصاديا اذ انه يزيد من المنافسة ومن مرونة السوق مؤديا في النهاية إلى زيادة ثروة المجتمع ككل .

**٢ - التبادل الحر المقيد بشروط :**

خاصة في ظل السياسات الاشتراكية يؤثر سلباً على كفاءة الإنتاج لغياب عنصر المنافسة مؤديا إلى اللافعالية والتحريف .الفساد المحدود ويظهر في ظل التبادل الحر المقيد بشروط الذي يعيق فعالية السوق ويقلل من المنافسة حتى أن الاستثمار القائم يسمى "الاستثمار الطفيلي "الذي يعمل على نقل الثروة من أصحابها إلى أفراد آخرين بدلا من توزيعها على أفراد المجتمع.

**ثانيا: العوامل المساهمة في الفساد**

في الواقع يعتبر الفساد شأن حساس محاط بالكتمان نظرا لطبيعته الأخلاقية ولدلالته الاجتماعية السلبية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تقييم الأسباب التي تقف وراءه والي صعوبة التعرف على الإشكاليات التي تكتنفه من اجل التعامل معها .ويحاول هذا الجزء من الدراسة التعرف على الأسباب الرئيسية التي تفضي إلى الفعل الفاسد.

**أ- الكتمان والاحتكار والمحاسبة :**

فكلما تمتع الموظفين العموميين السياسيون بدرجة أعلى من الكتمان و السرية والاحتكار وبدرجة اقل من المحاسبة ، زادت احتمالية وقوع الفساد .فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية (عن طريق الائتمان المدعوم وسعر الصرف المتعدد) والقرارات الإدارية الخاصة بالضرائب.....الخ.

أن مثل هذه الأدوات اللانهائية تغري بالفساد خاصة مع قصور نظام المحاسبة المعمول به .نخلص من هذا إلى ان الفساد يتولد بشكل رئيسي عن المناخ السياسي القائم، ففي ظل وجود سياسات مشوهة، وإطار تنظيمي معوق، يزداد الفساد .

**ب- النظام القضائي :**

يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين. ويتحول البيروقراطيين بما يتمتعون به من حقوق والكتمان الذي يمنحه للقائمين عليها في بعض الأحيان، مثل منح الحوافز الضريبية وأذونات الاستيراد، إلي محتكرين لكونهم المصدر الوحيد الذي يمكن ان يمنح أو يمنع .وحينما لا تنحصر السلطة في إطار محدد من الضوابط والتوازنات، يصبح النظام والقانون وحتى الدستور نفسه من بنات اختراع القائد .إلا أنه وفي وجود النظام القضائي تظل احتمالية الإمساك بالفاعل وعقابه قائمة .ويعتقد ان الفرد يقارن بالتحليل الاقتصادي بين المنفعة أو المكسب المتوقع من خرق القانون وبين الثمن والتكلفة المتوقعة (قياسا على احتمالية اكتشافه ودرجة العقاب التي قد تتعرض لها). والعلاقة هنا سلبية بين التكلفة، بمعنى احتمال الإمساك به، وبين درجة الفساد فكلما زادت دقة وصرامة القوانين أنخفضت نسبة الفساد.

**ج - انخفاض الأجور الحكومية :**

توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص أو القطاع الصناعي .ويمكن ان يحاول أصحاب الأجور المنخفضة تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التى تكرس الفساد .

**د - العلاقات الاجتماعية والمحاباة :**

في المجتمعات ذات العلاقات المترابطة والتي تمتلك منظومة اجتماعية قوية لا يملك المرء سوى أن يقدم المساعدة للأهل والأصدقاء مما يجعل تطبيق مبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات غير واقعي .إن مثل هذه الأطر الاجتماعية تجبر الموظف على محاباة أقاربه وأصدقائه ليحصل في المقابل على رد فوري أو رشوة وليجني ثمنا خفيا مثل هدية ثمينة او عرض وظيفي للابن أو الابنة بعد التخرج ولذا فان "المعروف الذي يقدمه اليوم يخلق افتراضا أو حتى إلزاما بمعروف مقابل في الغد ".والمفارقة هنا في المعاناة الناتجة عن محاولة الموازنة بين العلاقات الشخصية التي يفرضها المجتمع والالتزام بمساندة الأقارب وأصدقاء وبين القيام بفعل يوصف بأنه فاسد.

**هـ - الاقتصاد المتحول وتحرير السوق والخصخصة :**

أن وضع القيود علي التجارة هو المصدر الرئيسي للفساد العام، فالموظفين هم الذين يملكون تقرير حصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد وضبط الأسعار والدعم الحكومي لصناعات بعينها وبالتالي يسيطرون على الصناعة المحلية .في مثل هذا المناخ يتولد الفساد .وعلى النقيض يسمح الانفتاح التجاري بالمنافسة ويقلل من الفساد .كما إن الخصخصة، كسمة من سمات الإصلاح ، تستخدم كأداة للقضاء علي ملكية الدولة وسيطرة البيروقراطية على السوق ولتصحيح الخلل في الاقتصاد الكلي .وإذا القينا نظرة علي التجربة السلوفاكية في الخصخصة بعد انهيار الشيوعية، نجد أنها جرت على مرحلتين، تواجد الفساد فيهما جنبا الي جنب مع الخصخصة بأشكال متنوعة .في المرحلة الأولي (١٩٩٠ – ١٩٩٢) سادت الأشكال الإجرامية مثل الابتزاز والإكراه والرشوة أما في المرحلة الثانية (١٩٩٣) فقد بدأ الفساد يأخذ أشكالا غير مباشرة مثل الخصخصة التلقائية ومحاباة الأفراد وبعض جماعات المصالح.

وبمقارنة حجم وأشكال الفساد في المرحلتين يتضح انخفاضا مع الوقت .وقد استنتج المحللين انه لا مناص من فساد الخصخصة في فترة ما بعد الشيوعية حيث تمر البلاد ، جمهورية سلوفاكيا في هذه الحالة، بمرحلة انتقالية إلى نظام سياسي واقتصادي جديد وبالتحديد إلى مجتمع ديمقراطي مفتوح يقوم على اقتصاد السوق .المثال السابق يوضح ان الإصلاح عن طريق تحرير السوق والاقتصاد المتحول تصاحبه معدلات مرتفعة للفساد، وعادة ما يكون "إصلاح السوق في هذه الحالة قائما علي تصميم هزيل وتطبيق غير واف".

**ثالثا: التكلفة الاقتصادية مقابل المنفعة الاقتصادية للفساد**

ركزت الأقسام السابقة على الفساد في القطاع العام والفساد في القطاع المختلط. .وفي هذا القسم سوف يتم تحليل التكلفة والمنفعة الاقتصادية للفساد ، أن كانت له أيه منفعة على الإطلاق، كما نستعرض فيه الجدل المثار حول الفساد.

**التكلفة الاقتصادية للفساد:**

الفساد يشوه قدرة الحكومة على التخصيص وعلى إحداث التوازن :يؤثر الفساد على القواعد المنظمة لتوزيع الدعم الائتماني والإعفاءات الضريبية على الصناعات المختلفة . وبدلا من وضع إستراتيجيات لتوجيه تلك الأدوات للصناعات التي تحتاج إليها، يتم توجيه معظم الدعم والمعاملات الخاصة إلى الصناعات ذات الإنتاج الضخم .ويوضح هذا المثال كيف يمكن أن يشوه الفساد الدور التصحيحي للحكومة وأن يخرب الكفاءة في السوق ، الى جانب ان النظام الفاسد سوف يوزع عقود المشتريات الحكومية بطريقة تؤدي إلى التقليل من جودة البنية التحتية ومشاريع الخدمات العامة، نظرا لأن اختيار مثل هذه المشروعات سوف يخضع للفرص المحتملة للحصول على الرشاوى بدلا من الطاقة الإنتاجية للمشروع من أجل الصالح العام .مثل ذلك السلوك المتحيز يقلل من الكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد ويزيد من التكلفة الكلية للخدمات الحكومية وبالتالي يتم استبعاد مشروعات الخدمات الاجتماعية مثل مشروعات الصحة والتعليم من خطط الحكومة للتنمية مما يؤدى إلى نتائج عسيرة على المدى الطويل، حيث يترجم عدم تكافؤ الفرص في التعليم إلي عدم المساواة في توزيع الدخل الامر الذي يزيد الفجوة بين الطبقات المختلفة .

**الفساد يشوه الانفاق الحكومي:**

يظهر اثر الفساد جليا في البنية المشوهة للانفاق الحكومي ويرجع ذلك إلى عاملين: اختيار المشروعات التي تدر رشاوى أعلى إضافة إلى تراجع عائد الضرائب الناتج عن السماح بالتهرب الضريبي أو حصول المستوردين على إعفاءات ضريبية والي الزيادة في الأنفاق العام، إذ أن الفساد يميل إلى رفع تكلفة إدارة الحكومة بهيئاتها المختلفة.

**الفساد يقوض مصداقية الدولة:**

ينتهك الفساد الثقة العامة يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى مما يؤثر سلبا على مصداقية الأمة ككل.

**الفساد يؤدى إلى ارتفاع مستويات الناتج المفقود:**

يمكن تقدير اثر الفساد على أجمالي الناتج المحلي بعدد أيام العمل الضائعة لإقناع الموظف الحكومي ومساومته للاتفاق على قيمة الرشوة وبالعاملين الأكفاء الذين يتم فقدهم لصالح الفساد .ونبدأ بعامل الوقت الذي يفقد منه كم هائل خلال عملية التفاوض السري حول الصفقة والضمانات ضد الخطر الدائم الكامن في احتمال عدم تسليم التوقيع أو الترخيص المطلوب .مثل هذه الأفعال أو الأنشطة تستغرق وقتا كثيفا، فالعلاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة الخاصة أو الموقع الحكومي على حد سواء .على سبيل المثال في عام ١٩٩٦ ، تم عمل مسح في اوكرانيا بين أصحاب الشركات الذين اعتادوا تقديم الرشوة ، ووجد أن تلك الشركات تستنفذ ثلث الوقت مع الموظفين لإقناعهم بالصفقة . ويأتي هذا مساويا لخمس وسبعين أسبوع عمل بالمقارنة لاثنين وعشرين أسبوع عمل فقط للشركات التي تستخدم الرشوة بدرجة اقل .وفي مصر يقدر رأس المال المفقود في الاقتصاد بسبب الفساد الإداري في الجهات الحكومية المختلفة (قطاع الاتصالات والمواصلات) بين ٢٠٪ و٣٠٪ من الاقتصاد أي حوالي أربعة بلايين جنيها مصريا .وينبع الفساد العام من عدم كفاءة الاستثمار البشري الذي يوجد العمالة الزائدة في القطاع الحكومي والانخفاض في مستوى الأجور مما يدفع بالموظفين الحكوميين الى قبول الرشوة لتحسين دخلهم المتدني .ويظهر رأس المال المفقود في "سوء توزيع المواهب" حيث تكون الوظائف التي تحمل إمكانات اكبر للرشاوى اكثر جاذبية من الوظائف المنتجة، إذ ان الإغراء المادي للفساد يمكن ان يضلل الفئة الأكثر موهبة والأفضل تعليما في المجتمع، في إهدار لكثير من الكفاءات والقدرات الإنتاجية .

**الفساد يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو الاقتصادي:**

أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر الفساد ، إحداها أعدت بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي في صورة مسح لألفي شركة عبر ٤٩ دولة .كشفت الدراسة عن اضطرار المستثمرين الي اللجوء للرشوة بسبب القواعد المتعنتة والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم مما يزيد من تكلفة تلك الأعمال بمقدار ٢٠٪ "ضرائب خاصة "ويضعف الحافز للاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي .وأثبتت الدراسة ان الفساد في القطاع العام يعد من المعوقات الرئيسية للاستثمار

**المنفعة الاقتصادية للفساد:**

ينبع الحديث عن المنفعة الاقتصادية للفساد من منطق تبريري يرى ان الرشوة يمكن ان تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الإجراءات الطويلة المملة والأنظمة القانونية الغير فعالة ، الأمر الذي يوجد تبريرا مشروعا لاستخدام الشركات للرشوة

لتعزيز الكفاءة وتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية والا توقفت التعاملات وتوقف النمو .وتعدد منافع الفساد كما يلى :

الفساد يعزز تكوين رأس المال حيث أن رأس المال المحلى يقل فى الدول النامية بسبب الدخول المنخفضة والفرص المحدودة للتعاملات التجارية ، خاصة فى وجود رأس المال العالمى والتقدم التكنولوجي مما يصعب على المستثمرين الدخول الى السوق العالمية والاستمتاع بجانب من الربح .
والفساد أيا كان شكله يوفر مصدرا بديلا لرأس المال حيث يستغل السياسيون والبيروقراطيون، من خلال مناصبهم ، رأس المال المتاح لتأسيس أعمالهم الخاصة التى توفر المزيد من فرص العمل وتؤدى الى زيادة الاستثمار، وبذا تنشأ طبقة مستثمره جديدة .

**الفساد يسمح بتفعيل قوة السوق خاصة فى الاقتصاد الزراعى :**

يكون السوق في الاقتصاد الزراعى مشوها ، فهو لا يخضع لقوى العرض والطلب حيث يتم شراء المنتجات الزراعية من المزارعين بأسعار مدعومة ، وتبيع الحكومة نفس هذه المنتجات بأسعار السوق العالمية مما يزيد من كفاءة الانتفاع من ادوات الإنتاج.

إلا أن منطق تبرير الفساد خادع فى محتواه لان الرشوة تتجاهل القواعد وتضر بالأهداف الاجتماعية التى تخدمها تلك القواعد والقوانين فى نهاية الأمر.

**رابعا: وسائل علاج ومحاربة الفساد العام :**

تهدف وسائل محاربة الفساد العام المطروحة هنا جميعها إلي تحقيق دوله فعالة تمتلك الكفاءة لتعزيز وتدعيم التنمية المستمرة وتقليص الفقر .ولتحقيق هذا الهدف يجب .

تقوية آليات الرقابة والعقاب فيمكن تقليص الفساد عن طريق تشديد العقوبات علي المشاركين فيه من خلال زيادة الشفافية فيما يخص القوانين والقواعد والنظام وتعزيز السيطرة علي موظفي الحكومة .وذلك عن طريق : استقلال وكفاءة النظام القضائي.

**ووجود هيئات مضادة للفساد :**

هي هيئات مستقلة تعمل كمؤسسات رقابية في داخل الحكومة وتهدف إلي ضبط الفساد وكبح جماحه.

أيضا يمكن تقليص فرص ممارسة الفساد عن طريق أي سياسة إصلاحية حيث تعمل علي زيادة التنافسية في الاقتصاد. بشرط أن تكون مرسومة بشكل جيد وان يساندها نظام قضائي قوى.

**خامسا: ملاحظات ختامية :**

الفساد ظاهرة عالمية في الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء .وللفساد تأثير مدمر علي التنمية الاقتصادية والمجتمع خاصة الفقراء .فالفقراء هم الذين يدفعون ضرائبهم كاملة لانهم لا يملكون أي مصدر للدخل سوي مرتباتهم .أما الفاسدين والمفسدين فلديهم مصادر دخل لا يدفعون عليها أية ضرائب وينعكس هذا علي الخلل في توازن واستقرار الاقتصاد الكلي من خلال مشروعات مشوهه للتنمية بسبب إعطاء الأفضلية للمشروعات التي تدر رشاوي أعلي ومن خلال المشروعات الاجتماعية الغير فعالة التي لا تصل إلي مستحقيها الذين يحتاجون إليها بالفعل والنظام القضائي الضعيف المصمم لخدمة مصالح السياسيين .هذا الفساد العام هو أشد معوقات النمو الاقتصادي بتأثيره السلبي علي الاستثمار وعلي إستيراتيجية النمو الكلي بالتالي .وحتي الدول التي حققت نمواً إقتصادياً مع وجود الفساد تدفع الثمن في المستقبل .فالفساد يغذي نفسه مولداً سلسلة أطول من المكافآت غير القانونية مما يقوض التنمية والتقدم .إن ذات النمو الذي يسمح بالفساد في وقت ما يمكن أن يولد التحول من النشاط المنتج إلي التنافس غير المنتج علي الغنائم.

# ٢ الفساد المؤسسى : سلبيات الأداء ومحاولات

## حنان البيلى

باتت اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين تواجه باندلاع مظاهرات عارمة من المنظمات غير الحكومية فى الدول المتقدمة، تندد بسياستهما تجاه الدول النامية، مطالبة بإحداث اصلاحات جوهرية فى سياساتهما . وتعود بداية إنشاء الصندوق والبنك الدوليين الى مؤتمر بريتون وودز الذى عقد عام ١٩٤٤ لتحديد معالم نظام النقد الدولى الجديد. وحدد الهدف من انشاء صندوق النقد الدولى فى معالجة العجز فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء موضع عدد من التسهيلات لمواجهة أى عجز. وحدد كذلك الهدف من إنشاء البنك الدولى فى توفير القروض للدول الأعضاء لتمويل مشروعات البنية الأساسية.

وقد فجرت الأزمة الآسيوية فى الفترة من ١٩٩٧ وحتى نهاية ١٩٩٩ الموقف ضد سياسات صندوق النقد الدولى، ويتعرض التقرير لتجربة دولتين آسيويتين طبقت إحداهما - أندونيسيا - برنامج الاصلاح الهيكلى المقترح من الصندوق نظير حصولها على قرض بلغ ٤٣ مليار دولار ولكنه لم يجدى وتفجرت المظاهرات بين الحين والآخر، ولتجربة ماليزيا التى رفضت ما يفرضه عليها صندوق النقد الدولى من سياسات رأت الإدارة الاقتصادية الماليزية أنها ستضر باقتصادها وأن القروض لن تجدى مع تلك السياسات ووضعت لنفسها برنامجا خاصا لتحرير اقتصادها بشكل تدريجى معتمدة على قطاع صادراتها القوى. وجاءت الضربة الثانية بعد استقالة جوزيف ستيجليتز - نائب رئيس البنك الدولى - بعد كتابته لتقرير وتقييم عن أداء الصندوق إبان الأزمة الآسيوية والذى ندد فيه بسياسات الصندوق المجحفة، الأمر الذى فجر العديد من الانتقادات للصندوق خاصة بعد إصداره لتقرير عن تحسن أداء الاقتصاد الروسى لتسهيل حصول روسيا على قرض بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة فى ذلك الوقت للرئيس الروسى السابق يلتسين لمساعدته ودعمه أمام شعبه فى إجراءات التعديلات الهيكلية فى الاقتصاد الروسى.

الأمر الذى دفع رئيس الصندوق للإعلان عن إجراء العديد من الاصلاحات فى سياسته الإقراضية ومنها خلق تسهيل الائتمان الطارىء فى فبراير الماضى، والذى يواجه العديد من العقبات فى طريق تطبيقه، بالإضافة الى إجراء تعديلات على مدد القروض ونسبة الفائدة. وإعلان رئيس الصندوق بأن الصندوق يتعلم من تجاربه السابقة وأنه يسعى لمنع وقوع الأزمات بدلا من الانتظار لوقوع الأزمة والتدخل بعدها.

### بريتون وودز وميلاد المؤسستين الماليتين الدوليتين :

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية فى أوائل الأربعينات، ساد شعور لدى الدول الغربية بأنه يجب تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، وأنه سيكون الركيزة الأساسية التى يعقد عليها الأمل فى عالم يسوده السلام. ولكن لن يتحقق ذلك فى ظل انهيار قاعدة الصرف بالذهب التى كانت تحكم النظام النقدى العالمى قبل اندلاع الحرب، والتى أدى انهيارها الى انكماش حجم التجارة العالمية، وحدث تخوف لدى الدول من التفريط فى احتياطياتها الدولية الذهبية. الأمر الذى دفع العلماء الاقتصاديين الى وضع أسس جديدة لنظام نقدى عالمى جديد والذى أسفر عنه مؤتمر "بريتون وودز" الشهير والذى عقد فى عام ١٩٤٤، وشارك فيه ممثلون عن ٤٠ دولة. وفى هذا المؤتمر تعهدت الولايات المتحدة بتحويل أى دولارات احتياطية لدى الدول الى ذهب فى حالة طلب الدولة العضو ذلك وتم تحديد سعر صرف جديد وهو ٣٣ دولار لأوقية الذهب، الأمر الذى دفع أغلب دول العالم الى التخلص من احتياطياتها الذهبية وتحويلها الى احتياطيات دولارية. ولدفع التعاون والتجارة الدوليتين تم اتفاق خلال مؤتمر بريتون وودز على ضرورة وجود مؤسسات مالية دولية تساعد فى توفير الأموال اللازمة للدول الأعضاء عند مواجهتها مشكلات تتعلق بموازين مدفوعاتها.

ووضعت الأسس التى وافقت عليها الدول المشاركة فى مؤتمر بريتون وودز لإقامة البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية، والذى تم إنشاؤه عام ١٩٤٥ وأصبح يعرف فيما بعد باسم البنك الدولى. أما المؤسسة المالية الثانية فهى صندوق النقد الدولى والذى أنشىء عام ١٩٤٦ . وتحدد الهدف من إنشاء البنك الدولى فى توفير القروض للدول الأعضاء لتمويل مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ومحطات توليد الكهرباء والصرف الصحى وما شابه ذلك . ويضم البنك الدولى فى عضويته ١٨١ دولة. وقد حددت الدول الأعضاء المشاركة فى مؤتمر بريتون وودز الهدف من إنشاء الصندوق فى مساعدة الدول الأعضاء فى التغلب على المشكلات الناتجة عن العجز فى

موازين مدفوعاتها وقد حدد عدد من الأسباب التى تؤدى الى حدوث هذا العجز وتم تقسيمه الى عجز طارىء بسبب الأحوال الطبيعية وعجز مزمن وتم وضع مجموعة من التسهيلات التى تقدم للدول الأعضاء. وتنص قوانين صندوق النقد الدولى على أن يمتلك المانحون الرئيسيون سلطة اتخاذ القرار، وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة ١٨٪ من التصويت والمساهمة، وهى تمتلك خمسة حقوق التصويت تقريبا، وحق التصويت شبه الكامل فى حالة إجراء أى تعديل داخل قيادات الصندوق والبنك الدوليين.

## هل نجحت المؤسستان الدوليتان فى تحقيق الغرض من إنشائهما ؟

بعد مسيرة عمل فى الحقل الاقتصادى الدولى والتى استمرت الى ما يزيد عن نصف قرن، تطرح الأحداث الاقتصادية الدولية سؤالا مهما وهو هل نجحت المؤسستان الماليتان الدوليتان فى تحقيق الغرض من إنشائهما ؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد من توضيح نقطة هامة وهى أن سياسة صندوق النقد الدولى فى بداياته كانت مختلفة عما فعله تجاه الأزمة الأسيوية الأخيرة وتجاه الأزمة الاقتصادية فى روسيا، الأمر الذى دفع العديد من المنظمات غير الحكومية فى الدول المتقدمة الى توجيه الانتقادات الحادة لسياسات الصندوق.

ففى بداية عمل الصندوق ساعد الكثير من الدول الأعضاء وهى من الدول المتقدمة حاليا فى مواجهة الأزمات الطارئة التى اعترضت طريق نموها وتقدمها وكذلك الحال مع بعض الدول النامية. وقد كثر الحديث عن عولمة الاقتصاد والدخول فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية وبدأ ظهور الشروط المجحفة التى تطالب بفتح أسواق الدول النامية، أما منتجات الدول المتقدمة وحدوث انخفاض فى قيمة صادرات الدول النامية وأغلبها من المواد الأولية وذلك فى السبعينيات، الأمر الذى دفع تلك الدول الى الاستدانة من الصندوق والبنك الدوليين. ولم تكن حكومات تلك الدول أمينة هى أيضا تجاه شعوبها ولم توجه تلك الأموال المقترضة تجاه مشاريع تعمل لإحداث تنمية حقيقية لمواطنيها، حيث وجهت نحو ٢٥٪ من تلك القروض لشراء الأسلحة، وزادت مديونيات تلك الدول شيئا فشيئا وعجزت تلك الدول عن سداد مديونياتها.

وأصبح من المستحيل فى بداية الثمانينيات أن تستطيع الدول المقترضة الفقيرة والمثقلة بالديون أن تسدد ديونها وماعليها من تبعات، حيث بلغت ديون الدول الأفريقية وحدها ٢٢٧ بليون دولار. وعندما لجأت الى صندوق النقد الدولى للحصول على قروض جديدة يطالب الصندوق فى تلك الحالة بإعادة هيكلة اقتصاد تلك الدول. وعادت ما تتضمن تلك التعديلات الهيكلية الى خفض الانفاق الحكومى على الخدمات ورفع أسعار الفائدة وفتح أسواقها أمام المستثمرين الأجانب، وغالبا ما يقع الجزء الأكبر من تلك التعديلات الهيكلية المطلوبة على كاهل المواطنين وتجعل حياتهم أكثر صعوبة ومعاناة، الأمر الذى يؤدى الى حدوث قلاقل اجتماعية فى تلك الدول.

وبعد عقود من تطبيق النموذج الاقتصادى الذى يفرضه صندوق النقد الدولى على الدول الدائنة له أثبتت التجربة فشل هذا النموذج، فالتجربة الأسيوية مثال صارخ على ذلك ، فبعد أزمة النمور الأسيوية والتى سببتها المضاربات سواء المالية أو البنكية أو العقارية، الأمر الذى أطاح برؤوس الأموال المحلية وإعلان افلاس العديد من شركاتها وانهارت قيمة عملاتها. الأمر الذى دفع العديد من تلك الدول الأسيوية الى اللجوء الى صندوق النقد الدولى لينقذها من أزمتها الطاحنة. ولكن عملت مجمل شروط صندوق النقد الدولى على شل أو تقييد حركة الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول تحت زعم ضرورة ضبط الموارد الاقتصادية، واشترط الصندوق لإقراض تلك الدول عدم استخدام الأموال المقترضة وإقامة مشاريع من شأنها أن تؤدى الى خلق وظائف جديدة تحت زعم أن مثل هذه المشاريع سوف تؤدى الى انعدام فرصة التحكم فى الموازنة، الأمر الذى يؤثر وفقا لتصور الصندوق فى النمو الاقتصادى الذى تسعى اليه الدولة، وقد أفرز تطبيق شروط الصندوق عن مزيد من الإفلاس للعديد من الشركات الأسيوية ولم يحدث تجاوز حقيقى للأزمة الاقتصادية، ويوجد مثالان صارخان على دولة طبقت شروط الصندوق والأخرى رفضت الإذعان له فالدولة الأولى هى أندونيسيا والتى حدد لها صندوق النقد الدولى برنامجا لإعادة هيكلة اقتصادها نظير قرض قيمته ٤٣ مليار دولار ولم يسفر تطبيق برنامج الصندوق إلا عن المزيد من الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى أدت الى حدوث ثورات عارمة تفجرت بين الحين والآخر. أما ماليزيا فهى الدولة الأسيوية التى رفضت الانصياع لشروط صندوق النقد الدولى بعد شوط طويل من المفاوضات الثنائية ووضعت السلطات الماليزية برنامجها الخاص وسارت تجاه الخصخصة بخطى محسوبة وساعدها على ذلك اقتصادها المبنى على أسس سليمة ومتوازنة. واعتمدت على تنمية صادراتها بسرعة كبيرة ، خاصة وأنها تتمتع بمصادر طبيعية، الأمر الذى دفع مهاتير محمد – رئيس وزراء ماليزيا – الى القول بأن ماليزيا مثلها مثل الكثير من الدول عندما اتبعت خطط وسياسات صندوق النقد الدولى تدهورت أوضاعنا وانتكس اقتصادنا وعندما رفضنا سياساته واستطعنا دون غيرنا الخروج من الأزمة.

وبعد خروج الاقتصاد العالمى من آثار الأزمة الأسيوية والتى أستمرت من ١٩٩٧ وحتى ١٩٩٩، وجه العديد من المنظمات غير الحكومية الانتقادات الحادة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وأخذ على الصندوق التدخل بعد حدوث الأزمات، فى وقت متأخر جداً وذلك عندما تكون كل أنواع العلاج مؤلمة جداً. وقد أكد ذلك التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى، حيث أوضح أن العولمة الاقتصادية تواجه معارضة من العديد من الدول وأن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها تلك الدول بسبب العولمة، تم التعبير عنها فى مظاهرات علنية. وقد حدثت مظاهرات خلال اجتماع الصندوق

والبنك الدوليين فى شهر أبريل الماضى، وكذلك أثناء انعقاد منظمة التجارة العالمية فى سياتل وأونكتاد، وفى مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ فى هافانا ومؤخراً فى براغ أثناء انعقاد المؤتمر السنوى للصندوق والبنك الدوليين. حيث طالب المتظاهرون أثناء المؤتمر السنوى فى براغ بضرورة إدخال تعديلات جوهرية فى الصندوق وإسقاط ديون الدول الأكثر فقراً والبالغ عددها ٢٤ دولة، الأمر الذى أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر والتخلف بين دول العالم الثالث، حيث يوجد الآن أكثر من ١,٣ بليون فرد فى العالم يعيشون على أقل من دولار فى اليوم، بينما نجد أن دخل الفرد فى سويسرا يتجاوز أربعين ألف دولار فى السنة ويبلغ ٤١ ألف دولار فى لوكسمبورج بينما لا يزيد دخل الفرد فى الكونجو، وأثيوبيا عن ١١٠ دولارات فى السنة.

**التعديلات التى أدخلها صندوق النقد الدولى على سياساته :**

حدثت هزة عنيفة بالصندوق والبنك الدوليين، ليس فقط بسبب اندلاع المظاهرات ضد أى مؤتمر تطل منه رأس صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، ولكن أيضاً بسبب استقالة جوزيف ستيجلينز - نائب رئيس البنك الدولى - وأحد كبار الاقتصاديين لتحليلاته غير التقليدية والتى وجه فيها انتقادات حادة لصندوق النقد الدولى لسوء إدارته للأزمة الآسيوية، وكذلك استقالة رافى كبنور - أحد الاقتصاديين بالبنك الدولى - وقد حدثت الاستقالتان قبل الاجتماع السنوى الأخير للصندوق والبنك الدوليين.

وقد جاء فى التقرير الذى قدمه جوزيف ستيجلينز أن صندوق النقد الدولى يقوض الأسس الديمقراطية بما يفرضه من سياسات على الدول المقترضة، ويرى أن التقشفية التى يشترطها صندوق النقد الدولى تزيد الأحوال الاقتصادية سوءاً، وتؤدى إلى تفكك الخدمات الاجتماعية وإلى انهيار شبكة الأمان الاجتماعى فى الوقت الذى تكون فيه الدولة المقترضة فى أشد الحاجة إلى هذه الضمانات. والنقطة الأهم التى يشير إليها فى نقده لسياسة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هى أن الرأسمالية فى المجتمعات الغربية لا تستسلم لقوى السوق وحدها بل تقترن ببرامج اجتماعية مثل التأمين ضد البطالة والضمان الاجتماعى والرعاية الصحية. وقد أصبح وجود هذه المكاسب فى الغرب من المسلمات، فكيف يفرض الصندوق تحت مسمى "التعديلات الهيكلية" شروطاً تتعارض مع المكاسب الاجتماعية التى تحققت فى الدول الرأسمالية ذاتها. لذلك فإنه يرى من الضرورى حدوث تغييرات فى الأسلوب الذى يتبعه صندوق النقد الدولى وفى البنك الدولى أيضاً، وأن تدرك المؤسستان أن الشروط الصارمة التى تفرض على القروض مثل رفع سعر الفائدة وخفض الانفاق الحكومى وإلغاء دعم المواد الضرورية يمكن أن يأتى بنتائج عكسية، ولابد أن تدرك الإدارة الاقتصادية فى الدولة المقترضة أن تحصل على القروض دون تدخل يحد من سيادتها ويعرضها لقلاقل إجتماعية.

الأمر الذى دفع رئيس صندوق النقد الدولى للدفاع عن الصندوق مؤكداً أن الصندوق يتعلم من تجاربه السابقة ومن الحوار، ويرى أن صندوق النقد الدولى جزء فعال من قوى العمل التى تجعل العولمة مفيدة للجميع. أما جيمى دلفنون - رئيس البنك الدولى - فأكد أنه لا يمكن التراجع عن العولمة ولكن التحدى هو جعلها أداة لإتاحة الفرصة أمام الجميع وليس إبعاد بعض الدول. وتم خلال الاجتماع السنوى فى براغ بحث قضايا التنمية والفقر وتخفيض أعباء الديون عن كاهل الأكثر فقراً، وانتهت الاجتماعات ولم تسفر عن شىء فى مسألة إسقاط ديون بعض الدول، وبعدها أعلن ستانلى فيشر - النائب الأول للصندوق - أنه أدخلت تعديلات مهمة فى سياسته الاقراضية، والتى سوف تساعد فى التعامل مع الأزمات الاقتصادية فى وقت مبكر، كما أنها سوف تشجع الدول على سداد قروضها حتى قبل أن يحين أجلها. وقد أدخل IMF عدة تعديلات على خط الائتمان الطارىء بهدف خفض سعر الفائدة على القروض وتسهيل الحصول على مثل هذه القروض وتسهيل الحصول على تمويل.

ويعتبر خط الائتمان الطارىء هذا مساعداً لمنع وقع الأزمات بدلاً من محاولة الاصلاح بعد وقوعها ويتحقق الضرر. وقد أقر صندوق النقد الدولى هذا التسهيل فى فبراير الماضى، إلا أنه كانت به أوجه قصور كثيرة عرضته للنقد الشديد. وبخلاف هذا التسهيل أدخل الصندوق تعديلات على تسهيلات الاقراض الأكثر استخداماً، وسيطلب الصندوق من الدول المدينة سداد قروضها فى وقت مبكر إذا كان وضعها الخارجي يسمح بذلك وتشمل التغييرات الأخرى إضافة رسوم إضافية إلى القروض الضخمة لإثناء الدول عن الاعتماد بشكل متزايد على مساعدة صندوق النقد الدولى.

# ٣ الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة فى القارة الأفريقية

خالد عبدالعزيز الجوهرى

الفساد ظاهرة عالمية تنتشر في كافة المجتمعات على اختلاف درجة نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والواقع العالمي المعاصر يشهد العديد من وقائع الفساد فمن منطقة جنوب شرق أسيا التي تتعرض فيها كل من رئيسة الوزراء السابقة في باكستان "بينظير بوتو "لتهم الفساد واستغلال السلطة والاستيلاء على ١,٥ مليار دولار من أموال الدولة، ورئيس إندونيسيا السابق سوهارتو والمتهم باختلاس ٥٥ مليون دولار من جمعيات إنسانية كان يشرف على إدارتها، ورئيس الفلبين "جوزيف استرداد "الموجهة إليه العديد من تهم الفساد في هذه المنطقة، وانتقالاً إلى المجتمعات الغربية التي تشهد بدورها هذه الظاهرة وأقرب هذه الوقائع يتمثل في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لقوة المال فيها المركز الأعلى والأقوى والحاسم في هذه الانتخابات، فهذه الانتخابات التي تكلفت الحملات الانتخابية فيها ٣ مليارات دولار تأثرت فيها الديموقراطية الأمريكية بالتمويل الخاص لهذه الحملات وما ترتب عليه من الفساد والرشاوى وكذلك النفوذ الأجنبي، فالديموقراطية الأمريكية أصبحت صفقة معروضة في الأسواق على حساب المصالح العامة والوطنية وحقوق الناخبين(٢).

والواقع أنه بالرغم من عمومية ظاهرة الفساد وعدم ارتباطها بالدول والمجتمعات النامية، فإن هناك عددا من الاعتبارات التي تحكم هذه الظاهرة في المجتمعات المتقدمة والتي تمثل أهمها في (٣).

- أن الفساد في الدول المتقدمة يمكن التحكم فيه وضبطه من خلال اليات مؤسسية راسخة تستطيع أن توقف الفساد عند أدنى درجة ممكنة، ومن ثم يتم تقويض الآثار السلبية والأضرار المترتبة عليه.

- أن العوامل التي تيسر ظهور الفساد وانتشاره في الدول المتخلفة قد لا توجد بنفس الشكل في الدول المتقدمة.

- أن الرأي العام في الدول المتقدمة ومن خلال مؤسساته الرقابية كالصحافة يقوم بدور بارز في الكشف عن الظواهر المنحرفة وغير الأخلاقية في المجتمع.

- أن البعد القيمي والأخلاقي السائد قد يكون له دور في انتشار الفساد في الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة فالنخبة المسيطرة في الدول المتخلفة تحاول أن تجعل ثقافتها هي المسيطرة ومن ثم تخلق حالة من الوعي بين الجماهير والتي يصل بها الأمر في بعض الأحيان إلى النظر إلى الفساد باعتباره قيمة في حد ذاته.

★ **الفساد فى الدول النامية :**

هذا وتعكس خبرة دول العالم الثالث التفشي النسبي لهذه الظاهرة مقارنة بالدول الغربية التي تشهد بدورها هذه الظاهرة، وبالرغم من تعدد معوقات التنمية في دول العالم الثالث، إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي تشغل موقعا من مواقع الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية المحتملة علي المسار التنموي .

وتضافرت مجموعة من الأوضاع التي عادة ما تسهم في تفشى ظاهرة الفساد على كل من الصعيد الإداري والسياسي بما يحد من إرساء دعائم أهم الموجبات السياسية للتنمية وهى(٤).

١- إن هذه الدول التي تمر في معظمها بفترة انتقالية عادة ما تمثل أرضا خصبة للفساد حيث تشهد نموا سريعا تزامن مع تغييرات في المنظومة القيمية يدعمها ظهور مصادر جديدة للثروة والسلطة مع اتساع ملحوظ في الجهاز الحكومي.

٢ – تدنى مستوى الأداء الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخول خاصة في المستويات الدنيا للبيروقراطية مع غياب بورجوازية وظيفية عادة ما يحفز البعض إلى استغلال مواقعهم الوظيفية لملء هذا الفراغ.

٣ – فإذا أضفنا لما سبق وجود قيود على كل من الحريات المدنية والمنافسة السياسية إلى جانب عدم فاعلية المؤسسات القانونية والافتقار إلى الشفافية والمساءلة لكان لنا أن ندرك أبعاد المخاطر التي يمكن أن تنجم عن ظاهرة الفساد في دول العالم الثالث.

٤ – وعلى نفس الصعيد الهيكلي كثيرا ما يقود ضعف الأحزاب السياسية في دول هذه المنطقة إلى مضاعفة قدرة الفساد على الانتشار بل إن السيناريو المعتاد للفساد عادة ما يؤكد على اعتباره بديلا لكل من الرابطة الأيديولوجية التي تفتقر إليها كثير من دول العالم الثالث وللالتزام الشعبي

المتراجع في هذه الدول.

**الفساد .والخصوصية الافريقية :**

عقود التنمية الضائعة "هو المصطلح الشائع الذي يطلق على سنوات ما بعد استقلال الدول الأفريقية، فبالرغم من أن استقلال أغلب الدول الأفريقية قد تم في أوائل الستينات إلا أنه حتى وقتنا المعاصر لم يتحقق شئ يذكر في سبيل تنمية هذه المجتمعات بل إنها احتلت مكانة متميزة في سجل الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً.

والواقع أن للفساد مكانة خاصة في المجتمعات الأفريقية يجعله يشكل أحد الملامح المميزة لهذه المجتمعات وواقعا حياتيا مستمار ومتكررا ، وللفساد خطورته المتزايدة على عمليات التنمية الشاملة التي تشهدها الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال ومن ناحية أخرى فان بعد العمومية والانتشار الذي ينطوي عليه مفهوم الفساد السياسي لا يعني فقط التمييز بين النظم السياسية المختلفة من حيث مدى انتشار الفساد فيها ولكنه يشمل أيضا التمييز بين مؤسسات وقطاعات النظام السياسي الواحد حيث نجد أن بعض المؤسسات والأجهزة مثل الجيش وقوات الشرطة أكثر فسادا من غيرها من المؤسسات. وربما يصل الفساد في انتشاره وعموميته حدا يصبح معه حقيقة حياتية ويتحول جهاز الدولة إلي مؤسسة للنهب والاستقلال وهذا ما يميز نمط الدولة القرصان (٥).

**التكاليف الباهظة للفساد في القارة الافريقية :**

وللفساد تكاليفه الجسيمة على الدول الأفريقية وهو الذي أدي إلى ما نراه من واقع حالي لهذه المجتمعات، وهو الأمر الذي يمكن أن نرصد أهم ملامحه في:

١- إضرار الفساد بكل من التنمية الاقتصادية و السياسية مع تفاوت مستويات هذا الضرر انطلاقا من مدى تفشي و تجذر هذه الظاهرة واستمراريتها لفترات زمنية في ظل ظروف معينة تعمل على تغذيتها، وهو الأمر الواقع في غالبية المجتمعات الأفريقية حيث تتفشى وتتجذر الظاهرة فيها منذ عقود طويلة الأمر الذي أدى إلى استفحالها وتعظيم الضرر الناتج عنها في كافة صور الحياة في هذه المجتمعات .

٢ - وعلى هذا النحو دحض هذا الواقع المقولات السابقة التي ارتأت بعض إيجابيات للفساد في الدول الأفريقية كوسيلة لمواجهة الجمود البيروقراطي فقد رأى منتجون أن قدرا من الفساد يمكن أن يسهم في تقدم بعض المجتمعات التقليدية بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين صرح أن أكثر ما يهدد النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس ما يرجع إلى جمود ومركزية بيروقراطية فاسدة بقدر ما يرتبط بتواجد بيروقراطية مركزية وجامدة ولكنها نزيهة، بل إن المدافعين عن هذا المذهب قد ذهبوا إلى حد أبعد حيث رأوا أن الفساد السياسي في أفريقيا يمكن أن يؤدي وظيفة معينة من حيث:

أ- أنه يحمي النظام السياسي الذي يظهر فيه حيث يخلق جماعة من المنتفعين تعمل علي حماية النظام الفاسد بما يؤدي إلي تحقيق الاستقرار اللازم لدفع عملية التنمية والتحديث في هذه المجتمعات.

ب- أنه يرفع كفاءة الأداء الحكومي حيث أنه يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية .إذ يترتب عليه تحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين.

٣ - كما أدى الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر العامة الفاسدة أو ما يسمى public badsوهو ما يؤدى إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية التي بدت ظاهرة في كافة المجتمعات الأفريقية.

٤ - وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة ومن ينتمون إليهم، ومع تجذر ظاهرة الانتماءات القبلية والعرقية في القارة الأفريقية فإن هذه الظاهرة بدت في أوضح تجلياتها في هذه المجتمعات .

5 - يمثل الفساد في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف سياسية في هذه المجتمعات بحيث قد تتحول إلى آلية لشراء الولاء السياسي لتحقيق نوع من الاندماج والمشاركة كما أن انتشار و تفشي الفساد عادة ما يقود إلى الاغتراب الشعبي وعدم الاستقرار ا لسياسي في هذه الدول، وهو ما نراه واضحاً عبر التاريخ السياسي لغالبية الدول الأفريقية والذي يتسم بالأساس بعدم الاستقرار وسيادة الحركات الانقلابية خاصة العسكرية منها.

**البيئة المهيئه للفساد في الواقع الافريقي :**

للفساد في المجتمعات الأفريقية بيئة مهيئه وواقع سياسي واجتماعي مثل تربة خصبة لنمو هذه الظاهرة، وبالرغم من اختلاف مستويات الفساد داخل المجتمعات الأفريقية واختلاف مظاهره إلا أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي مثلت هذه البيئة المناسبة لازدهار الفساد داخل هذه المجتمعات تمثلت أهمها في (٦).

١ - الميراث الاستعماري وتأثيرات القوي الاستعمارية في مرحلة ما بعد الاستقلال : فهذا الميراث هيأ لنمو ظاهرة الفساد والتي تمثلت في انعدام العدالة في توزيع الموارد وعدم المساواة في توزيع الدخول بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية وهو ما أدى إلى ظهور تفاوت واضح بين المناطق الحضرية ومناطق الريفية النائية وكذلك عدم المساواة بين مختلف المناطق الريفية (٧).

٢- غياب النموذج الديمقراطي وسيادة النظم التسلطية :

تميزت السياسة الإفريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية وهو الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الأحوال عنيفا حيث اخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية .وتؤكد الدراسات أن أفريقيا شهدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩١ سبعين(٧٠) انقلابا عسكريا ناجحا .ويبلغ عدد التغيرات العنيفة في القيادة السياسية الإفريقية منذ الاستقلال وحتى يونيو ١٩٩٢ نحو ثمانين حالة والواقع الحالي يشهد وجود انظمه ديكتاتورية عسكرية في حكم العديد من دول أفريقيا ٢٣ دولة من اصل ٥٢ وهي نسبة تقترب من النصف، الأمر الذي يوضح مدى شيوع هذا النمط من الحكم.

وعموما فإن الدول الأفريقية تعيش أزمة مركبة ومتشابكة للديموقراطية تدور حول أسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم. وتتضمن تلك الأزمة عددا من الأزمات الفرعية التي تشكل النسيج العام لأزمة الديمقراطية في أفريقيا ومن ذلك:

أ ـ أزمة القيادة السياسية :فالرعيل الأول من الآباء المؤسسين أحاط نفسه بهالة من القدسية والكاريزمية وبنى شرعيته في إطار العلاقة السياسية على هذا الأساس .لقد كان من المفترض أن تقوم هذه الزعامات بدور وظيفي في عملية بناء الدولة القومية، إلا أنها سعت إلى تكريس نمط من الحكم الشخصي حيث أضحى شخص الزعيم محور النظام السياسي في معظم الدول الأفريقية.

ب- أزمة الحرية السياسية والحقوق المدنية : فالديموقراطية تعني أن لكل مواطن مهما كانت درجته الاجتماعية حداً أدنى من الاحترام للكرامة الإنسانية .كما أنها تتضمن حرية الفكر والاعتقاد وإبداء الرأي دون خوف من عقاب وحرية التنقل والعمل كذلك قدرة المعارضة على توصيل رأيها المخالف للسلطة الحاكمة في إطار القنوات الشرعية المعترف بها .ويترتب على هذه الحرية السياسية تعدد الثقافات ومعايير الحكم على الأمور ولكن مع وجود حد أدنى للاتفاق القيمي.

٣ - تردي الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا : فهناك اعتقاد راسخ بين دارسي التنمية الإفريقية مفاده أن أفريقيا تواجه أزمة تنموية خطيرة .وقد انعكس ذلك بشكل واضح على تقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية الأخرى.

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي فإن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للدول ذات الدخول المنخفضة التي تشكل غالبية دول أفريقيا قد انخفض من ٢,٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ إلى ١,٤٪سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٠ وقد استمر هذا الانخفاض ليصل إلى ٠,٥٪سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٥ .

ومما يعمق خطورة الأزمة الاقتصادية في أفريقيا الارتفاع غير الطبيعي في معدلات الديون الأفريقية، وكذلك مدفوعات خدمة هذه الديون .وعلى سبيل المثال فإن تحليل تطور الديون وحجمها يشير إلى أن إجمالي ديون أفريقيا الخارجية قد زاد من نحو ١٦٧ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى نحو ٢٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٧ .

ومن الملاحظ أن معظم الدول الأفريقية تعمل وفقاً لبرامج التكيف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي .وفي عام ١٩٨٩ كان من المفترض أن تقوم الدول الأفريقية الأشد فقراً بدفع نحو ٤٣٪ من صادراتها خدمة لديونها الخارجية .بينما قامت الدول ذات الدخول العالية في أفريقيا بدفع نحو ٥١٪ من قيمة صادراتها.

والحقيقة انه بالرغم من أهمية عشرات التقارير الاقتصادية التي تصدر كل عام من منظمات مالية ونقدية دوليه وإقليميه حول مؤشرات أداء اقتصاديات دول قارة أفريقيا فان معظم هذه التقارير تركز على الأسباب الاقتصادية التي تؤثر بالسلب في أداء اقتصادات دول القارة في حين أن أصل غالبيه العوامل الاقتصادية لدول القارة أسباب سياسية .ونموذج جيد على مثل هذه التقارير ذلك الذي صدر أخيرا من بنك الصادرات والواردات الإفريقية، والذي يؤكد هبوط تجارة أفريقيا مع العالم الخارجي في عام ١٩٩٩ بمقدار ٣,٦٪ بالمقارنة مع أرقام العام السابق له، أما التجارة البينية بين دول القارة فقد بلغت ٢٥,١ مليار دولار بعد أن وصلت في عام ٩٨ إلى ٢٧,٣ مليار دولار وهو ما يشير إلى تراجع في تجاره الدول غير البتروليه فاذا ما علمنا أن التجارة العالميه تنمو بمعدل يبلغ ضعف المعدل الذي ينمو به الناتج الاجمالي العالمي لادركنا أن انفراد أفريقيا بظاهرة تراجع التجارة الخارجية لا يرجع فقط لتراجع أسعار المواد الأولية بسبب تزايد الإنتاج وتراجع الطلب عليه .

والواقع الذي يحدثنا عن ثراء الدول الأفريقية بمواردها الطبيعية من الألماس والبترول وغيرها من الثروات الطبيعية فإنه في ذات الوقت يتحدث عن فساد الأنظمة الحاكمة والذي يؤدي إلى ضياع هذه الموارد دون أي فائدة حقيقة على عمليات التنمية في الدولة أو استفادة الشعب منها (٨) .

ومن المعروف أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية وفي ظل غياب قواعد عامة ومتفق عليها، ومع ضعف النظام القانوني وانتفاء عنصر الجزاء، فإن الفساد يستشري في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتصبح الوظيفة العامة وسيلة لتحقيق المصالح والمآرب الخاصة .ومن ثم تنتشر عمليات الاختلاس والرشاوى والعمولات .ويلاحظ أن انخفاض المستوى المعيشي للأفراد مع قلة وعيهم السياسي يساعد على انتشار أنماط معينة من الفساد السياسي مثل شراء أصوات الناخبين والفساد الحزبي، ومع التغيرات التي شهدها النظام العالمي منذ أواخر الثمانينات والتي فرضت ضغوطاً متزايدة للأخذ بنظام السوق الحر فإن كثيرا من الدول الأفريقية أعلنت عن

تبنيها مجموعة من السياسات التي تدعم المبادرات الخاصة والانفتاح على الخارج .ولا شك أن مثل هذه السياسات تساعد على انتشار الفساد ولا سيما في إدارات الدولة التي تمس أنشطة اقتصادية رئيسية مثل الجمارك والاستيراد والتصدير والضرائب والنقد الأجنبي وغيرها.

٤ - الانقسامات الاجتماعية وسيادة وضعية عدم المساواة : ورثت الدول الأفريقية العديد من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة والتي تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة ما بعد الاستقلال .ومن ابرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الأولية القبلية وسيادتها على الانتماء القومي وهو ما يؤدي إلى غياب مفهوم المصلحة العامة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انتشار الفساد ولا سيما ذلك النمط المتعلق بمحاباة القبيلة التي ينتمي إليها القائد السياسي، ولا شك أن الأوضاع الاجتماعية السائدة في كثير من الدول الأفريقية تشجع على انتشار الفساد .فمن المتوقع أن يقوم الوزير الذي ينتمي إلى جماعة عرقية معينة بالتعجيل بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة على حساب غيرها.

**الفساد الأفريقي واجتثاث الجذور:**

إن مكافحة هذا الأخطبوط المستشري في الواقع الأفريقي والملقب بالفساد هي عملية ليست باليسيرة وتتطلب تغيراً جذرياً في طبيعة البيئة الخصبة لنمو هذه الظاهرة التي تمثل أحد الملامح الرئيسية لهذا الواقع، وعلى هذا فهي عملية تغير هيكلي وجذري في طبيعة المجتمعات الأفريقية ذاتها، وعلى هذا الطريق يمكن تلمس بعض ملامح هذا التغيير في :

**البحث عن نموذج ديمقراطي (٩):**

بالرغم من مطالبة الغرب لأفريقيا بإقامة انظمه ديمقراطية إلا أنه عبر تاريخ علاقاته الطويل بالقارة السوداء لم يحاول أن يدعمها في سبيل ذلك، والتجربة أثبتت أن تكريس مثل هذه الديمقراطية هي الأمل الحقيقي لدول القارة للخروج من تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي لا تبدو لها نهاية منذ تحقيق دول أفريقيا الاستقلال في ستينيات القرن الماضي .ودعوة قادة انظمه عسكرية استولوا علي السلطة في بلادهم في غضون العامين الماضيين إلى القمة الإفريقية في توجو في يوليو الماضي لا يعني سوي دعم مثل تلك التوجهات الديكتاتورية ناهيك عن التشجيع علي مزيد من هذه الانقلابات في قارة أفريقيا .ومن هذا المنطلق كان قرار منظمة الوحدة الإفريقية في قمة الجزائر السابقة بالإضافة إلى التعهدات التي قطعتها القارة علي نفسها في قمة أفريقيا - أوروبا في نهاية ابريل الماضي الخاص بمنع الحكام العسكريين من حضور القمم الإفريقية إذا لم يتخذوا خطوات جادة لاستعاده الحكم المدني في بلادهم، وهي خطوة علي الطريق الصحيح، إلا أن مثل تلك الخطوة لن يكتمل أثرها دون أن توضع موضع التنفيذ، فأفريقيا ليست بحاجة للخطاب المتشكك الذي تبناه ستروب تالبوت نائب وزير الخارجية الأمريكي في أثناء زيارته لجنوب أفريقيا في منتصف شهر مايو الماضي وهو يقول أن العالم يرقب أفريقيا ومدي تمسكها بقراراتها التي اتخذتها في هذا الصدد في قمة الجزائر السابقة بقدر حاجة القارة للخطاب الذي تبناه ويليلي نيهلابو نائب مدير عام وزاره الخارجية في جنوب أفريقيا وهو يقول أن الحاكم العسكري في ساحل العاج قد خذل المنظمة من قبل ومن الصعب إعطاؤه فرصة أخرى. الشاهد أن أفريقيا بحاجة إلى وقفة مع الذات تمهيدا لمزيد من تطهير النفس من آفة أنظمه الحكم العسكري الديكتاتورية.

ونظرا لخصوصية الظروف الموضوعية في أفريقيا فان حجم الإشادة الضخم الذي تستقطبه أي تجربه ناجحة في القارة السوداء يعكس بدرجه أو بأخرى إلى أي مدي تفتقر دول القارة لهذه الظاهرة السياسية المألوفة، ولو أن الممارسة الديمقراطية تحولت إلى جزء من العملية السياسية اليومية في الدول الإفريقية لما استحقت أي انتخابات حرة أو نزيهة مثل هذا الحجم الضخم من الإشادة والتبجيل والإطراء لأبطالها سواء من أطراف أوروبية خارجية أو افريقية داخلية علي اعتبار أن ذلك هو الأمر الطبيعي، أو هكذا يجب أن يكون .

فإلى حد بعيد أصبحت النماذج الديمقراطية التي تعد علي أصابع اليد الواحدة بمثابة واحة الأمل في صحراء مقفرة، واغلب الظن أن ذلك يعكس الشيء الصحيح في القارة السوداء التي بدت خلال القمة الافرو- اوروبية الاخيرة بالقاهرة وكأنها تناهض الديمقراطية والتعدديه السلطة في صورتها الغربية التي أتت الكثير من الثمار، وليس أدل علي ذلك من الانتخابات السنغالية الأخيرة التي تحولت إلى مضرب الأمثال وموضع أحاديث وإشادة من أطراف داخلية وخارجية عديدة لأنها احترمت قواعد اللعبة الديمقراطية ونتائجها في قارة لا تعرف انتقالا سلسا أو سلميا للسلطة إلا في أحوال نادرة.

وإذا كان ذلك بالفعل هو واقع الحال بالنسبة لأفريقيا فإن التجربة السنغالية تفرض نفسها كنموذج ديمقراطي فعال يقدم دليلا حيا علي إمكانية التغيير عبر الانتخابات العامة ومن خلال صناديق الاقتراع وأن التعدديه السلطة يمكن أن تنتعش حتي في الدول النامية التي تعاني كثيرا من مظاهر الفقر والتخلف .

وتزداد أهمية التجربة الديمقراطية السنغالية في ضوء معطيات إقليميه ودوليه تفرض نفسها علي الساحة في الوقت الراهن وتستحق المتابعة والتأمل لسنوات عديدة، فهي تأتي بعد انتخابات ديمقراطية شهدتها جنوب أفريقيا وبعد الاستفتاء الشهير الذي اجري في زيمبابوي وتعرض خلاله الرئيس روبرت موجابي لهزيمة واضحة تعكس إمكانية تحرك الجماهير ديمقراطيا ضد رغبه السلطات واستجابة السلطات من جانبها لذلك، والتقطت قوي المعارضة في عديد من الدول الإفريقية الخيط لتؤكد إمكانية تكرار التجربة في دولها وهو ما يمنحها الأمل في ممارسه ديمقراطية افضل.

**الجهود الدولية ومساعدات التنمية:**

الواقع أن الأمر المطروح بشدة على الساحة الدولية هو ضرورة المطالبة بجهود دوليه جادة لتمكين الدول النامية من المضي قدما في مسيره التنمية من خلال فتح الاسواق امام منتجاتها وزياده مساعدات التنمية الرسمية لها .ومواصلة الدول الإفريقية جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي شرط أساسي لا غني عنه.

والعديد من الدول الأفريقية قامت بالفعل بجهود كبيرة وغير عادية لإصلاح وتطوير البيئة الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أدت إلى تقدم في مجالات تعميق عمليات الإصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتعزيز الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدني .إلا أن هناك العديد من العوائق غير العادية التي تحول دون تغلب معظم الدول الإفريقية علي الفقر والمرض وتمنعها من الانطلاق في مسيرة التنمية من بينها فشل المجتمع الدولي في تطوير آلية ملائمة صالحة لدمج الدول الإفريقية في الاقتصاد الدولي .

والملاحظ أن أغلب الحلول والتصورات التي يتم تقديمها إلى الدول النامية تركز علي البعد الداخلي وتتجاهل إلى حد كبير الآثار السلبية غير العادية للإختلالات القائمة في النظامين التجاري والمالي الدوليين وقال أن التعسف في قضايا منع الإغراق.

وإساءة استغلال المعايير الصحية والبيئية للحد من صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة أدى إلى خسائر اقتصادية فادحة للدول النامية خاصة الإفريقية منها .كما أن نصيب أفريقيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتعدى ٦٪ من الاستثمارات الموجهة للدول النامية .

والصورة تصبح أكثر سوءاً في ظل التراجع المتواصل لمساعدات التنمية الرسمية لدرجه أن هدف الوصول إلى ٠,٧٪من إجمالي الناتج القومي المتفق عليه دوليا اصبح في حكم الحلم المستحيل تحقيقه في ظل الأداء الضعيف لمعظم الدول المانحة وعدم وجود بوادر لتحقيقه في المستقبل القريب في الوقت الذي تمثل فيه مساعدات التنمية الرسمية المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لدى أغلب الدول الإفريقية. والأمر الهام هنا هو التعامل بجديه وواقعية مع احتياجات الدول الإفريقية وإصلاح الخلل القائم في النظامين التجاري والمالي الدوليين لتهيئة المناخ الخارجي لمساعدة التنمية بتلك الدول.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الفساد في المجتمعات الأفريقية ترتكز بالأساس على تردي الأحوال الاقتصادية في المجتمعات الأفريقية في ذات الوقت الذي تتنصل فيه الدول المتقدمة من مسئوليتها الحقيقية في تقديم مساعدات التنمية الحقيقة لتخرج الدول الأفريقية من أزمتها الطاحنة وذلك بعيداً عن المصالح الضيقة للدول الغربية والتي تجعلها تقدم المساعدات للدول بناء على مصالحها السياسية وبغض النظر عن واقع الممارسات السياسية في تلك المجتمعات.

لاشك أن أفريقيا تعد أكثر قارات العالم التي حباها الله بالثروات الطبيعية، إلا أنه في بعض الأحيان قد يتساءل المرء مع هذا الواقع الأفريقي الغارق في فساده ومشاكله ..هل هذه الثروات نعمة أم نقمة.

**المراجع:**


١ – د/ مصطفي كامل السيد (محرر)، الفساد والتنمية :الندوة السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة ١٩٩٩.

٢ – لمزيد من التفاصيل انظر :عبد العظيم حماد، المال والفساد والرقابة في الانتخابات الأمريكية، جريدة الأهرام : عدد ٢٠٠٠/١١/٥ .

٣ – د /حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، دار القارئ العربي، القاهرة :الطبعة الأولي ١٩٩٣.

٤– د/مصطفي كامل السيد (محرر)، الفساد والتنمية :الندوة السياسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

٥ – د/ حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، مرجع سابق.

٦ – لمزيد من التفاصيل أنظر:د/حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، مرجع سابق.

٧ – محمد صابرين، أفريقيا ما بين مطرقة المصالح الغربية وسندان الخيار، جريدة الأهرام، عدد ٢٠٠٠/٦/٦ .

٨ – يحيي غانم، دماء على وجه قارة سوداء :ملفات قادة الأنظمة العسكرية أمام قمة توجو .. بطاقات حمراء أم بطاقات الانتخاب، جريدة الأهرام، عدد ٢٠٠٠/٦/٢٦ .

٩ – عماد عريان، أفريقيا :البحث عن نموذج ديمقراطي، جريدة الأهرام، عدد ٢٠٠٠/٤/٢٩ .

# ٤ تكلفة الفساد فى روسيا

مـى قابيـــل

تعد قضية الفساد السياسى من أهم القضايا المثارة على الساحة الدولية فى السنوات الأخيرة، فمجالات الفساد التى يتم الكشف عنها فى مختلف دول العالم تزداد بشكل مطرد. والفساد طبقا لتعريف الأمم المتحدة هو "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"، هذا المكسب الخاص قد يعود على الشخص القائم بالفساد أو على عائلته أو الحزب الذى ينتمى اليه. وهناك طبقا لبعض التصنيفات نوعان من الفساد : الفساد الصغير الذى يقوم به موظف أو أكثر من صغار الموظفين ويكون موضوعه أداء خدمة أو التغاضى عن إجراء معين مقابل مكسب مادى أو معنوى بسيط، والفساد الكبير الذى يقوم على شبكة معقدة من العلاقات والمصالح تضم عادة مسئولين كبار بما فيهم أحيانا رؤساء الدول، ويكون موضوعه أكبر من مجرد تقديم خدمة فهو يشمل بنود الانفاق العام وصفقات السلاح وغيرها من الأمور التى تمس اقتصاد الدولة فى الصميم. ولقد أصبح النوع الثانى من الفساد أكثر انتشارا فى السنوات الأخيرة عن ذى قبل، الأمر الذى يؤدى لمزيد من التهديد لاقتصادات الدول، خاصة وأن الفساد لم يعد قاصرا على المستوى المحلى وإنما امتد للعلاقات بين الدول بحيث يمكن القول أن هناك تدويلا للفساد.

وتعد روسيا هى النموذج الواضح جدا لتأثير الفساد على الدول وكيف يمكن أن يساعد على تحول دولة عظمى كانت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم لمدة تقارب نصف القرن الى دولة تكافح بصعوبة بالغة لتضمن بقاءها، لذلك سيعرض التقرير لدور الفساد فى روسيا وأسبابه والتصورات المطروحة لكيفية علاجه.

إن الاقتراب من دراسة ظاهرة الفساد فى روسيا تتطلب معرفة أوضاع الاقتصاد بعد عشر سنوات من السير فى طريق التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقد شهدت السنوات العشر المنقضية منذ إنهيار الاتحاد السوفيتى وحتى الآن تدهوراً حاداً للاقتصاد الروسى من جانب وزيادة مخيفة للفساد فى النظام الروسى من جانب آخر.

بدأت روسيا سياستها الاصلاحية فى ١٩٩٢ متبنية مفهوم التحول السريع الذى أعتمد على تحرير الأسعار، وتعديل النظام الضريبى وخصخصة الملكية العامة للدولة، كما بدأت فى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية للحصول على المساعدات اللازمة للاصلاح.

لكن نتائج هذه السياسة لا تبدو إيجابية حيث تدهور الناتج الاجمالى الروسى ما بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٨ بنسبة ٥٠٪، إذ لم يحقق برنامج الخصخصة ما كان مرجواً منه، كما بدأت صناعات وطنية عديدة تقترب من الاندثار. وتشهد الميزانية الروسية عجزاً كبيراً منذ عدة سنوات نتيجة الانخفاض الكبير فى الايرادات فمن جهة يعانى الاقتصاد الروسى من نقص الاستثمارات مع انخفاض كل من الاستثمار المحلى والأجنبى فى السنوات الخمس الأخيرة (تلقت روسيا أقل استثمارات أجنبية بين دول الكومنولث) ومن جهة أخرى هناك ضعف فى تحصيل الضرائب نتيجة لتراخى الدول فى التحصيل وتأخر الاصلاحات الضريبية.

نتيجة لهذا الوضع أصبحت الدولة عاجزة عن دفع الرواتب المتأخرة لموظفيها، وبدأت مستويات المعيشة تتدهور خاصة مع تزايد البطالة التى تقدرها منظمة العمل الدولية بـ ١٤,٢٪ بينما يقول زعيم المعارضة اليسارية الروسية أنها تبلغ ٣ أضعاف هذه النسبة. ويقدر البنك الدولى فقراء روسيا بنحو ٤١٪ من السكان، هذا فى حين أن هناك على الجانب الآخر فئة من أصحاب المليارات تمتلك ما بين ٧٠ – ٨٠٪ من الثروة ولا تشكل سوى ٠,٥٪ من السكان. أختصر أحد المراقبين الوضع بقوله "إن الاصلاحات أدت لفوضى اقتصادية شاملة، وبدلاً من ملايين المالكين ظهر عشرات الملايين من الجياع".

وهناك أكثر من انتقاد موجه لأسلوب التحول الاقتصادى الذى اتبع فى روسيا وأدى لهذا التدهور، من أهم هذه الانتقادات ما وجه لمفهوم الصدمة الذى اعتمد على التحول حيث ترجع كثير من التحليلات المشاكل القائمة إلى عدم التدرج فى سياسة الاصلاح فى روسيا كذلك فإن غياب مؤسسات داعمة للرأسمالية لتحل محل الحزب الشيوعى الذى كان مسيطراً على الحياة الاقتصادية أضعف عملية التحول وجعلها تخرج عن مسارها. وقد كان مفترضاً أن يتحول دور الدولة بحيث يقل فى الحياة الاقتصادية لتحل محلها قوى السوق، بينما يزيد دورها فى فرض القانون وإصدار اللوائح المنظمة والمساعدة لاقتصاد السوق، أى إن المطلوب كان تقوية

لدور الدولة فى مجالات محددة وإضعافه فى المجالات الأخرى لكن ما حدث - كما سيتضح لاحقاً - أن الدولة رفعت يدها عن مجالات مهمة جداً للمجتمع وأبقت سيطرتها محكمة على المجالات التى تخدم مصالح الطبقة الجديدة من الأثرياء والمسئولين المتحالفين معهم. وفى ظل غياب الدولة وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية تنشأ بيئة مناسبة لنمو الفساد. وقد ظهر الفساد فى عدة صور على مدار عملية التحول وكان يتطور بشكل مستمر.

فقد شهدت الخصخصة درجة عالية من الفساد حيث بيعت ممتلكات الدولة بأسعار زهيدة لفئة ضيقة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة دون طرحها فى مزادات علنية. وهناك أمثلة بارزة فى هذا الصدد منها قيام مجموعة تشوبايس (مهندس الخصخصة الروسية) ببيع ٥٠٠ مصنع ومجمع صناعي لا يقل ثمنها الأصلي عن ٢٠٠ مليار دولار بمبلغ ٧ مليارات دولار أى ما يعادل ٣,٥٪ من الحد الأدنى لثمنها الأصلى.

كما سيطرت شركة مملوكة لأحد الأثرياء الجدد (فلاديمير بوتانين) على شركة زيدانكو للبترول مقابل ٥٧١ مليون دولار ثم بعد فترة تم بيع ١٠٪ من هذه الشركة لشركة بريتش بتروليوم مقابل ٥٧١ مليون دولار!!

ولا يقوم هؤلاء المشترون بإعادة بناء هذه الشركات أو الاستثمار فيها ولكنهم يقومون باستنزاف الأصول بالاضافة لنهب حقوق المساهمين والعمال فى الشركة، فنتيجة لاحتكارات البترول فى روسيا تجبر الشركات الكبرى الشركات التابعة لها على البيع بسعر يقل مرات عن السعر العالمى ثم تبيع هى فى السوق العالمى بالسعر السائد وتدخل الأرباح جيوب القلة المسيطرة دون سائر العاملين، وحملة الأسهم.

وتتحمل طبقة الأثرياء الجدد مسئولية كبيرة عن الفساد والمشاركة فيه والاثراء عن طريقه، ولعل الحملة التى يشنها الرئيس الحالى بوتين على رؤوس الفساد أبلغ دليل على ذلك حيث وجهت الاتهامات فى فترة وجيزة بالاستيلاء على أموال عامة لعدد كبير من الوجوه الشهيرة لعهد يلتسين، وكانت قضية "بوريس بيريزوفسكى" من أبرز هذه القضايا، فهذا الرجل تقدر ثروته باكثر من ٣ مليار دولار وأعتمد فى تكوين هذه الثروة على شراء كبار موظفى الدولة لعقد صفقات مشبوهة وتمريرها، وقد كان يطلق عليه الممول الأول لعائلة يلتسين وكان له نفوذ غير عادى فى روسيا، وهو يملك عدداً من محطات التليفزيون والإذاعة والصحف، وقد وجهت إليه النيابة رسمياً تهمة سرقة أموال الدولة. وبلغ الفساد فى روسيا أعلى المستويات، فقد تم اتهام ابنتى الرئيس السابق يلتسين بتقديم رشاوى للحصول على عقد ترميم وتحديث الكرملين لصالح شركة لهما بها صلات قوية.

لقد أصبح الدخل غير المشروع من الضروريات بالنسبة للموظف وأصبح الفساد شيئاً طبيعياً فى الاقتصاد الروسى حتى إن السلطة نفسها باتت تلجأ لطرق غير مشروعة فى تحصيل إيراداتها.

وتأزم الوضع بوجود علاقة تشابك مصلحى بين الفساد والجريمة المنظمة فى روسيا، فلقد وجدت هذه الجماعات فى روسيا قبل عملية التحول، لكنها نمت بحيث أصبح هناك إحتمال أن تصير روسيا دولة تسيطر عليها المافيا.

وتقدر جماعات الجريمة المنظمة طبقاً لتصريحات وزارة الداخلية بنحو ٨٠ ألف مجموعة تعمل فى مجالات المخدرات وتزييف النقود وغسيل الأموال غير المشروعة، وهى تسيطر على قرابة ٤٠ ألف مؤسسة مالية فى روسيا وتعد عمليات غسيل الأموال التى تضفى الشرعية وتخفى المصدر الأصلى للمال وهى أهم السبل لنفاذ هذه الجماعات المنظمة إلى الاقتصاد المشروع، وقد ذكرت صحيفة أمريكية أن أموال المافيا الروسية يجرى غسيلها عن طريق بنكين فى الولايات المتحدة - تحت إشراف حكومة يلتسين - تبلغ ١٥ مليار دولار على الأقل وتضم هذه المافيا عدداً كبيراً من أعضاء المخابرات الروسية السابقين (كى جى بى) وبعض أعضاء النخبة السابقة. وقد ساهمت الحكومة فى زيادة نشاط الجريمة المنظمة بأهمالها فى تنفيذ القانون وتراخيها فى القيام بدورها، وعدم اتباع سياسة لمواجهة الارهاب الذى تمارسه هذه الجماعات، وساعد على هذا التراخى عاملان :

الأول أن جانبا كبيرا من البيروقراطية الحكومية لديه روابط مع جماعات الجريمة المنظمة وتراكمت لديهم ثروات ضخمة من جراء هذا النشاط، وبالتالى ليس من مصلحتهم تمرير قانون يغير الوضع القائم أو يهدده. أما العامل الثانى فهو أن الجهة المنوط بها تنفيذ القانون وهى الشرطة يسهل رشوتها وهى متورطة بالفعل مع هذه الجماعات، ففى عام ١٩٩٣ أحيلت ٤٥٠٠ حالة رشوة بين رجال الشرطة للمحاكمة.

وهناك أسباب عديدة تقف وراء استشراء الفساد بهذ الصورة فهو محصلة مجموعة من الفرص والمحفزات، فالفساد ينتشر عندما تكثر الفرص التى تتيح ممارسته وفى نفس الوقت عندما تزداد الحوافز بمعنى أن تزيد الضغوط والمغريات للقيام به. وإذا طبقنا هذا على النموذج الروسى سنجد أن هناك فرصاً كثيرة أهمها التعقيدات القائمة فى نظر الجمارك والضرائب وغيرها والتى تسمح بالحصول على رشاوى لتسهيل هذا التعقيد، كذلك تداخل الوظائف بين الهيئات الحكومية بما يتيح لكل منها فرصة التربح من الخدمة التى تؤديها خاصة مع عدم تحديد المسئوليات بين الهيئات مما يضمن دفع الرشوة لكل منها، ويساهم التداخل وعدم التحديد فى اللوائح والقوانين الروسية فى تعقيد الأمر حيث يتيح الفرصة لكل جهة أن تفسرها بما يحقق لها هى منفعة بصرف النظر عن المصلحة العامة.

أما الحوافز فتتمثل أساساً فى تدهور مستويات المعيشة نتيجة انخفاض الدخول الحقيقية إلى ثلث ما كانت عليه فى السابق، ومن جهة أخرى هناك الزيادة فى مستويات الثراء

نتيجة لضعف نظام الضرائب وتفشى الفساد بين الموظفين مما يقلل الحصيلة، فنظام الضرائب يشتمل على ٢٠٠ نوع من الضرائب وفى نفس الوقت عدد كبير جداً من الاعفاءات التقديرية التى تترك للموظفين وهذا يخلق فرصة لممارسة سلطة ممنوحة دون مساءلة عنها فى المقابل وبالتالى يتم منح اعفاءات مقابل رشاوى، ويتمثل الحافز الثانى فى ضعف تطبيقها القانون الذى يقلل أحساس الموظفين بخطورة الفساد حيث فى الأغلب لن تقع عليهم ضرر من قبل الدولة، ومع ضعف رقابة الدولة لا توجد أيضا رقابة شعبية نتيجة لغياب المجتمع المدنى فى روسيا.

وأخيراً فإن الموظفين مع تدهور حالتهم المعيشية أصبحوا لا يجدون غضاضة فى تلقى الرشاوى والاخلال بواجباتهم، وصار شعارهم "لا يهم كم تسرق من الدولة فلن تسترد أبداً ما سرقته هى منك". فمع كل ما يرونه من فساد وضعف فى المستويات العليا للحكم أصبحوا فاقدى الثقة فى النظام فالمسألة باختصار هى أن الحكومة المركزية عندما تنهار رقابتها أو تبدأ فى الانسحاب فإن مؤسسات الفساد والجريمة المنظمة تحل محلها جزئياً.

وروسيا بعد قيامها باصلاح يفترض أنه ليبرالى لم تقلص فعلاً وجود الدولة فيما هو مطلوب ولم تقلل مركزيتها وإنما ما حدث هو بقاء السيطرة مع الفوضى، فالسلطة المركزية على سبيل المثال تركت كثيرا من مهامها للسلطات المحلية لكن بشكل غير واضح وغير محدد المعالم بحيث تكون قد تخلت عن واجباتها التى تثقلها دون رغبة حقيقية فى التنازل عن سلطاتها وهو الأمر الذى يخلق مزيداً من الفوضى.

وقد ساعد على تمكن المشكلة من النظام الروسى أن حكم الرئيس السابق يلتسين قد تعاون مع جماعة الأثرياء الجدد، الذين كونوا ثرواتهم من الفساد وهم المستفيدون الرئيسيون من استمراره، واحتضنهم حتى أصبحوا مصدر تهديد للاقتصاد، وعندما ساعدات هذه المجموعة يلتسين ومولت حملته الانتخابية فى ١٩٩٦ كافأهم الرئيس بتوليتهم مناصب هامة فى الدولة.

يرى بعض المحللين أن الفساد له بعض الفوائد الاقتصادية باعتباره يساعد على تراكم رأس المال وخلق طبقة من المستثمرين، لكن هذه الحجة ضعيفة، لأنها رغم أن الفساد يسمح بتكوين ثروات لدى الطبقة الجديدة المستفيدة منه فإنه لا يضمن أن تستخدم فى الاستثمار بدليل ما يحدث فى روسيا حيث تضاءل الاستثمارات بينما يتزايد هروب الأموال للخارج من ناحية (حيث تشير تقارير وزارة الداخلية إلى أن الأموال الهاربة تقارب ٢٤ مليار دولار سنوياً) وإزدادت الروابط بين الفساد والجريمة المنظمة ، مما يعنى أن استثمار رأس المال المتكون قد يتم فى مجالات مدمرة للاقتصاد.

والخروج من هذه الدائرة يتطلب بذل الجهود لمحاربة الفساد ومحاولة كسر هذه الشبكة المعقدة ، ويتطلب هذا أن تتم دراسة نظام الفساد نفسه وكيفية عمله حتى يمكن معرفة نقاط ضعفه ومحاربته عن طريقها . كذلك يجب تغيير عناصر البيئة التى قادت لانتشار الفساد بهذا الشكل، وذلك من خلال عدة خطوات :

١- اصلاح ضريبى شامل يحدد الالتزامات بشكل واضح لا لبس فيه وتطبيقه بمنتهى الصرامة.

٢- اصلاح تشريعى وقضائى يقضى على الفجوات وتداخل المسئوليات القائمة.

٣- إعادة الهيبة لمفاهيم حكم القانون والمساواة أمامه بما يسمح بعودة الثقة للمواطن أن عقوبة الفساد لن تطبق على المواطنين الفقراء ويستثنى منها المسؤولون الكبار ذوو النفوذ.

٤- إعادة الهيبة للدولة نفسها بصفتها الحامية لمصالح المواطنين والضامنة لأمنهم وفى نفس الوقت تخلصها من الأعباء الإدارية الزائدة للمستويات المحلية مع تأكيدها على سلطاتها على المستوى الكلى.

٥- رفع رواتب الموظفين لرفع مستويات معيشتهم الأمر الذى سيؤدى، رغم تكلفته للحكومة، إلى تقليل الفاقد من إيرادات الدولة ومواردها الذى ينتج عن الفساد.

٦- التزام الحكومة بالشفافية، فقد أثبتت أزمة جنوب شرق آسيا يمكن أن يؤدى غيابها إلى كوارث اقتصادية، فيجب أن تتيح الحكومة معلومات كافية ودقيقة عن سياستها عن أوضاع الاقتصاد.

٧- خلق مؤسسات تسمح بمشاركة المواطنين فى مناقشة القضايا العامة بحيث يشعروا بأن قضية التنمية والخروج من المأزق الراهن أمر يعنيم بالدرجة الأولى ولهم فيه رأى.




# التوازن العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) عن عام ٢٠٠٠

ل.د. عبد الرحمن رشدى الهوارى

أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) تقريره عن التوازن العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط عن عام ٢٠٠٠، وسوف نوضح فى هذه الدراسة، ملخص البيانات الخاصة باتجاهات التوازن العسكرى فى ٢٣ دولة مختلفة.

ففيما يختص بالتوازن العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط، يرى المحللون أن هناك ثلاث توازنات رئيسية اقليمية صغرى تشمل :

١- الاتجاهات المؤثرة على الصراع العربى الإسرائيلى ويتجسد ذلك فى كل من إسرائيل وسوريا.

٢- ترى بعض حكومات دول الخليج أن التهديد الرئيسى لها يأتى من إيران، وأخرى ترى أن التهديد لها يتمثل فى العراق.

٣- الاتجاهات الفردية فى شمال أفريقيا حيث لا يوجد توازن ذا مغزى.

ويوضح التقرير أن هناك توازنات ثانوية هامة وهى :

١- إسرائيل فى مواجهة سوريا.

٢- الكويت والسعودية فى مواجهة العراق.

وهناك شكوك حول إيران فى مواجهة العراق.

كما أن هناك صراعات داخلية تتحكم فى طبيعة وحجم التوترات الإقليمية مثل الدول التالية :

١- موريتانيا - الجزائر - ليبيا - السودان - البحرين - السعودية - العراق - اليمن.

٢- الحرب المغربية ضد البوليساريو.

٣- الصراعات المنخفضة الحدة، مثل صراعات الحدود، والتى تؤثر على التوازن العسكرى فى عدد من المناطق.

هذا وقد جاءت أبرز نقاط التقرير متمثلة فيما يلى :

**١- فى مجال الحد من التسلح والتى تؤثر على التوازن بمنطقة الشرق الأوسط :**

أ- لاتزال وسوف تظل موضوعات الحد من التسلح وعملية السلام العربى - الإسرائيلى، امتدادا للحرب ولكن بوسائل أخرى.

ب - إن إعداد القوة البشرية وحجم ونوعية المعدات، لم تعد هى العوامل الحاكمة، بالمقارنة بوجود قوات عالية التدريب ومتوازنة ولها القدرة على الاستمرارية فى القتال ومزودة بوسائل قيادة وسيطرة لإدارة المعركة الحديثة.

جـ - أن معظم الدول تنفق ضعف النسب المفروضة على الانفاق العسكرى بالنسبة للناتج القومى للدول. ودول منطقة الشرق الأوسط - بشكل خاص - تقوم بشراء حجم كبير من المعدات الحديثة وبصورة لا يمكن التنبؤ بها.

د- التسابق فى التسلح لا يمكن الجزم به وحصره فى نوع واحد من الأسلحة على سبيل المثال : فإن عدم القدرة فى الحصول على أسلحة نووية، يخلق حافزا كبيرا لدى العديد من الدول للحصول على الأسلحة البيولوجية والكيماوية من أجل تحقيق التوازن مع جيرانها، والمثال الواضح لذلك إسرائيل وجيرانها العرب.

هـ - أن وسائل الاطلاق لأسلحة الدمار الشامل، ليست بالضرورة، أن تكون صواريخ باليستية، ولكن يمكن أن تتضمن أعمال الإرهاب والأسلحة الغير تقليدية وأساليب الحرب بالوكالة، بالإضافة الى صواريخ الكروز والطائرات.

و- يمثل التوازن العربى الإسرائيلى نموذجا لصراع التسلح ومشاكل تحتاج لوقت كبير لحلها، علاوة على الاختلافات النوعية

والتى تحول دون الوصول الى حل.

ز- أن مشكلة تحديد حجم الميزانية العسكرية تخلق حافزا ودائما لبعض أشكال وصور تقليل حجم القوات، ولكن تقليل هذا الحجم عن طريق التخلص من المعدات القديمة ذات الكفاءة المنخفضة لا يؤثر على الكفاءة القتالية لهذه القوات.

ح- يمثل تزايد حجم المخصصات للتسلح أحيانا، حافزا للتسلح الكيماوى والنووى.

ط - تقوم معظم الدول فى الوقت الحالى بمضاعفة حجم الميزانية العسكرية المخصصة من إجمالى الناتج القومى للدولة، من أجل تطوير وتحديث قواتها المسلحة، ومن ثم فإننا نجد أن دول الشرق الأوسط أصبح لديها قدرة عالية ومتزايدة لشراء معدات جديدة لا يمكن التنبؤ بنوعيتها.

٢- مجال الانفاق العسكرى (١):

أ- ستظل منطقة الشرق الأوسط، أكبر منطقة تضم قدرات عسكرية فى العالم بكل المعايير، ويخفى هذا فى طياته الاتجاهات السابقة للانفاق العسكرى وعبء النفقات العسكرية ومجهودات التسلح. وبالتالى لايزال الشرق الأوسط أكثر المناطق انفاقا على التسلح فى العالم.

ب - مواصلة إسرائيل الاحتفاظ بنسبة مقررة للانفاق العسكرى وبما يدعم اتجاهات التطوير فى مجالات التدريب والتأهيل والتسليح. ويعادل حجم الانفاق العسكرى ١٢٠٪ من إجمالى نفقات الدفاع لدول الطوق.

جـ - افتقاد سوريا لمصادر التمويل، وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على إمكانية تقديم الدعم النوعى للقوات المسلحة.

د - يمثل الانفاق العسكرى لدول الخليج القيمة الأكبر فى الانفاق العربى، حيث يمثل نسبة حوالى ١٢٪ من الدخل القومى لدول الخليج، ونسبة حوالى ٧٠٪ من الانفاق العسكرى العربى.

هـ - الانفاق العسكرى الإيرانى يمثل نسبة ٨,٥٪ من دخلها القومى، كما يمثل نسبة حوالى ٢٠٪ من إجمالى الانفاق العسكرى الخليجى.

و- الانفاق العسكرى لدول المغرب العربى يمثل نحو ٤-٥٪ من إجمالى الناتج القومى لها.

٣- فى مجال القوى البشرية:

يرى كوردسمان فى تقريره :

أ- أن قيمة نظام التجنيد بالنسبة لتشغيل المعدات العسكرية الحديثة، هو شيء لا يعتد به بصورة كبيرة. ومن الواضح أن هذا الرأى لا يمكن الأخذ به بصورة قاطعة وشاملة، حيث ثبت عدم صحته فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، باعتبار أن نظام التجنيد كان يمثل العمود الفقرى للقوى البشرية المصرية".

ب - يعتقد كوردسمان أن انخفاض قدرة الاعتماد على القوات النظامية، قد جاء نتيجة للفترة المحدودة للتجديد والتى لا تسمح باكتساب المهارات، كما يرى أن هناك العديد من المشاكل التى تتعلق بقوات الاحتياط (تكاليف التدريب على استدعاء الاحتياط وصعوبة استيعابها للتطوير الذى تشهده القوات بشكل دورى) مما يقلل من القيمة الفعلية لهذه القوات.

جـ - أن الكفاءة النوعية للقوى البشرية والابقاء عليها ومدى استمراريتها تعتبر أهم من حجم القوات، وأن الكوادر الفنية وضباط الصف أصبحت عوامل هامة فى التأثير على كفاءة القوات.

٤- فى مجال حجم القوات العسكرية :

أ- ليس هناك مخاطر من الحجم الكبير للقوات العربية على إسرائيل التى تستثمر هذا الوضع كمبرر للحصول على المزيد من المساعدات العسكرية.

ب - تظل سوريا هى الدولة العربية الوحيدة التى لازالت لديها نوايا عدوانية ضد إسرائيل، ولم يذكر كوردسمان أن إسرائيل لازالت تحتل أراضى سورية وهى هضبة الجولان، وأن سوريا لديها الدافع القوى من أجل مواجهة التهديدات الإسرائيلية المتكررة".

جـ - ومن حيث حجم القوات الجوية والدفاع الجوى، فتمتلك إسرائيل أكثر أنظمة الدفاع الجوى تقدما فى المنطقة للاعتمادات المالية المخصصة فى مجال البحث وكثافة التدريبات لمختلف عناصر المعركة الجوية الحديثة، أما سوريا فلديها نظام دفاع جوى قديم وتعتمد بشكل رئيسى على ما لديها من طائرات ميج - ٢٩ وسوخوى - ٢٤.

د- وفى مجال القوات البحرية : فالتوازن فى هذا المجال يعد أقل قيمة بالتوازنات البرية والجوية، باعتبارها الأدوات التى يمكنها حسم المعارك، وتتركز أهمية القوى البحرية فى حجم وتعدد أنواع هذه القوة وبما يحقق لها السيطرة على المياه الإقليمية أمام سواحلها وتمتلك إسرائيل من القدرات البحرية التى تكفى لحماية سواحلها والسيطرة على سواحل سوريا ولبنان.

هـ - وفى مجال الصناعات العسكرية : فتمتلك إسرائيل - على العكس من الدول الأخرى فى الشرق الأوسط - صناعة عسكرية هامة وحديثة والتى تعطى معدلات كبيرة فى الانتاج الوطنى للأسلحة الحديثة، وتستغل إسرائيل جزءا كبيرا من معونة مبيعات الأسلحة الأمريكية لاستيراد أجزاء مكونات الأسلحة والتى تحسب كمعدات مدنية.

٥- فى مجال المقارنة النوعية للقوات:

بالنسبة لإسرائيل :

أ- الاعتماد على عناصر الأسلحة المشتركة فى تنفيذ أية أعمال متتالية.

ب - توسيع نطاق الاعتماد على أنظمة المحاكاة فى التدريب واستخدام تكنولوجيا متقدمة فى مجال التسليح.

جـ - تعدد طرق وأساليب إمداد القوات بالمعلومات والاستفادة من الأقمار الصناعية فى أعمال الاستطلاع وتوجيه القوات.

د - يخدم هذا التفوق استمرار تدفق الأسلحة الأمريكية اليها علاوة على انفرادها بقوة الردع النووى وانتاجها لكافة أنواع الأسلحة.

بالنسبة للدول العربية :

أ- استمرار العمل بأسلوب مركزية القيادة مع اختلاف قدرة

الأطراف العربية وتقييم المواقف الاستراتيجية.

ب - ضعف أنظمة القيادة والسيطرة وتأثير ذلك مباشرة على ادارة المعركة، علاوة على محدودية فاعلية شبكة الاتصالات ومعلومات الاستخبارات.

جـ - الافتقار للمبادأة لدى القادة، مع استمرار الاعتماد على أنظمة تدريب وتسليح متقادمة لا تتماشى ومتطلبات المعركة الحديثة.

ويؤثر على هذه الأوضاع، سيطرة القيادة السياسية فى الدول العربية على مقاليد الأمور فى القوات المسلحة.

٦- وفى مجال أسلحة الدمار الشامل :

أكدت الدراسة على توافر الإمكانيات التالية لدول المنطقة :

أ- اعتماد إسرائيل على استراتيجية الردع النووى وقدراتها فى توجيه ضربات وقائية مستخدمة أسلحة الدمار الشامل بما يحقق لها القدرة على الاحتفاظ بالأرض.

ب - امتلاك إيران للأسلحة الكيماوية، واحتمال امتلاكها للأسلحة البيولوجية واستمرار مساعيها لامتلاك برامج الأسلحة النووية.

جـ - إمكانية العراق فى إستعادة قدراتها فى المستقبل، نتيجة لامتلاكها الكوادر الفنية المؤهلة فى هذا المجال.

د- ولسوريا قدراتها الذاتية ذات المستوى المتقدم فى المجال الكيميائى، ولازالت ليبيا تسعى لامتلاك وانتاج أسلحة كيماوية.

أولا : يتحدث التقرير عن التوازن العسكرى العربى - الإسرائيلى فى مجال الأسلحة التقليدية فى عام ٢٠٠٠ فى الإطار التالى :

فى مجال الانفاق العسكرى العربى - الإسرائيلى :

أ- انخفاض مستويات الانفاق العسكرى الكلى بشكل واضح فى النصف الثانى من التسعينيات وعام ٢٠٠٠ عن مثيلتها بالنسبة للنصف الأول من التسعينيات.

ب - تنقسم منطقة الشرق الأوسط الى دول تنفق ودول لا تنفق إنفاقا عسكريا كبيرا كالآتى :

* فإسرائيل : هى الدولة الوحيدة التى تحافظ على مستوى عال من النفقات للمحافظة على مستويات القوات وتحسين كفاءتها النوعية.

* ومصر : تعتبر من الدول الجيدة بالنسبة لواردات الأسلحة والتكنولوجيا.

* وسوريا : لديها مشاكل عديدة معقدة بالنسبة لتمويل وتحديث القوة، وهى لا تمول الكفاءة النوعية البشرية ولا الأوجه الأخرى لرفع الكفاءة النوعية لقواتها.

* بالنسبة للأردن : فبدأت تحصل على حجم مناسب من الإمدادات الأمريكية لتحديث قواتها.

* بالنسبة للبنان : لديها مشاكل عديدة بالنسبة للتمويل وتحديث القوة، ولم تقم بتحويل الكفاءة النوعية بالنسبة للقوة البشرية.

جـ - يبلغ إجمالى الانفاق العسكرى للدول الأربع العربية (مصر وسوريا ولبنان والأردن) حوالى ٧ مليار دولار بنسبة تمثل ٦٪ من إجمالى الناتج القومى، بينما يمثل الانفاق العسكرى الإسرائيلى نسبة ٩٪ من الناتج القومى، حيث يصل حجم الانفاق العسكرى الإسرائيلى الى نحو ٩,٢ مليار دولار.(٢) الانفاق العسكرى لدول الشرق الأوسط حتى نهاية التسعينات - انظر الجدول رقم (١).

د- تتجه إسرائيل الى مواكبة الاتجاه العالمى الجديد باستغلال المساعدات والتكنولوجيا الأمريكية والغربية بصفة عامة، والتى تضمن لها التفوق المطلق ضد جاراتها.

هـ - مبيعات الأسلحة المؤثرة على التوازن العربى الإسرائيلى : مقدرة بالمليون دولار - انظر الجدول رقم (٢).

القوة العربية - الإسرائيلية :

أ- نظرة عامة على إجمالى القوة العربية -الإسرائيلية :

* يجب اعتبار سوريا : العنصر الرئيسى فى التوازن العربى - الإسرائيلى.

* تشير الأرقام الى تفوق العرب عدديا على إسرائيل.

* تلتزم مصر والأردن بعملية السلام وتحتفظا بإمكانيات قتالية قادرة على تحقيق التوازن فى مواجهة إسرائيل.

* لا تعتبر لبنان قوة عسكرية حقيقية يمكن عمل حساب لها كقدرة قتالية ملموسة فى حروب الأسلحة المشتركة.

ب - القوى البشرية العربية - الإسرائيلية :

* الأرقام الخاصة بالقوى البشرية لها مدلول عسكرى محدود فى عالم اليوم، ونوعية التدريب والخبرة لها أهمية تزيد كثيرا عن مدلول الأرقام.

* لم تعد أهمية قوة المجندين مؤكدة حتى ولو تم تدريبها وتمويلها بالأسلوب الصحيح.

* اكتساب الأفراد المجندين خبرة محدودة للغاية أثناء فترة التجنيد، كما أن الجرعة التدريبية وتحقيق مبدأ التماسك غير كافية بالمرة.

* ليس لقوات الاحتياط قيمة كبيرة وذلك لافتقار هذه القوات الى التدريب الجيد والإلمام بالمعدات الحديثة والقدرة على الاستمرار فى أعمال القتال وقدرة كافية على أعمال القيادة والسيطرة وإدارة المعركة.

* لا تستطيع الدول توفير نفقات استخدام القوة البشرية المتاحة بالكامل لعدم قدرتها على تمويل المعدات والتدريب وأيضا القدرة على الاستمرار فى أعمال القتال.

القوى العسكرية بين دول الطوق العربية - وإسرائيل عام ٢٠٠٠:

١- القوات الإسرائيلية :

* ميزانية الدفاع الإسرائيلية عام ١٩٩٩ (بالمليار دولار)، تصل الى نحو ٦,٧ مليار دولار.

* واردات الأسلحة (١٩٩٥-١٩٩٨)

أوامر شراء جديدة (٢٩٠٠ مليون دولار).

جدول رقم (١)

الانفاق العسكرى لأهم الدول فى الشرق الأوسط حتى نهاية التسعينات (مليار دولار)

| م | السنوات / الدولة | البيـــان | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مصر | الانفاق | ٢,٥٤٧ | ١,٦٥٠ | ٢,٤٧٠ | ٢,٤٧٧ | ٢,٢٠٠ | ٢,٥٠ | ٢,٧٠٠ | ٢,٦ | ٢,٦٤٠ | ٢,٨ |
| | | النسبة ٪ | ٥,٦ | ٤,٩ | ٨,٣ | ٥,٧ | ٥,٩ | ٤,٥ | ٤,٥ | ٤,٣٣ | – | – |
| | | ما يتحمله الفرد | ٧٤ | ٣٠ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٧ | ٤٣ | ٤٣ | ٤١ | ٦٦,٨٨ | ٦٦,٩ |
| ٢ | إسرائيل | الانفاق | ٣,٦٢٣ | ٣,٣٢١ | ٣,٩٨٤ | ٦,٩٨٤ | ٦,١٩٧ | ٦,٥٤٣ | ٧,١٩٧ | ٦,٦ | ٨,٨ | ٩,٢ |
| | | النسبة ٪ | ١٣ | ٩,٨ | ١١,٣ | ٩,٥ | ٩,٥ | ٩,٢ | ١٢,١ | ٨,٣ | ٩ | ٩ |
| | | ما يتحمله الفرد | ٧٩١ | ٦٧٧ | ٧٨٣ | ١٢١١ | ١٢٣٠ | ١٢٧٩ | ١٦٢٤ | ١١٣٥ | ١٤٨٩ | ١٥٠٠ |
| ٣ | سوريا | الانفاق | ٢,٢٧١ | ٣,٩٥ | ١,٢١ | ٢,٣٨٣ | ٢,٣٥٨ | ٢,٠٢٦ | ١,٥٥٣ | ١,٧ | ١,٧ | ٢,١ |
| | | النسبة ٪ | ٩,٣ | ١٦,٤ | ٧,٦ | ٨,٩ | ٨,٦ | ٦,٨ | ٤,٨ | ٥,١٩ | ٤,٨٥ | ٥,٢٥ |
| | | ما يتحمله الفرد | ١٨٣ | ٢٤٥ | ٨٧ | ١٧٢ | ١٨٦ | ١٤٢ | ١٠٥ | ١١٠ | ١٠٧ | ١١٥ |
| ٤ | الأردن | الانفاق | ٠,٦١٩ | ٠,٦٧٧ | ٠,٥٢٥٢ | ٠,٤٣٩ | ٠,٤٢٢ | ٠,٤٤٠ | ٠,٣٩٠ | ٠,٤٢٣ | ٠,٦٠٥ | ٠,٩٥٠ |
| | | النسبة ٪ | ١٤,٦ | ١٤ | ١١,١٥ | ٧,٨ | ٧,١ | ٧,١ | ٥,٦ | ٦,٠٤ | ٧,٨٥ | ٨,١١ |
| | | ما يتحمله الفرد | ١٥٠ | ١٦٠ | ١١٦,٤ | ٩٧ | ٩٦ | ٩٦ | ٧٥ | ٨٩ | ١٢٤,٣ | ١٢٥ |
| ٥ | لبنان | الانفاق | ٠,٠٢١ | ٠,٠٢٠ | ٠,٠١٨ | ٠,٢٧٥ | ٠,٣٠١ | ٠,٤٠٧ | ٠,٤٧٤ | ٠,٥٢١ | ٠,٥٩٢ | ٠,٨٧٠ |
| | | النسبة ٪ | ٤,٢ | ٥ | ٥,٥ | ٤,٤ | ٤,٤ | ٥,٣ | ٤,٤ | ٤,٧ | ٣,٩٤ | ٤,١٠ |
| | | ما يتحمله الفرد | – | ٧ | ٧ | ٧,١ | ٧٥ | ١٠٢ | ١١٦ | ١٢٥ | ١٤٠ | ١٤٢ |
| ٦ | إيران | الانفاق | ٣,٨١٠ | ٥,٧٩ | ١,٨ | ١,٩٧٧ | ٢,٢٣٧ | ٢,٤٦٠ | ٣,٣٠١ | ٤,٧ | ٥,٨ | ٥,٩ |
| | | النسبة ٪ | ٢,٦ | ٤,٨ | ٢,٥ | ٣,٤ | ٣,٨ | ٣,٩ | ٥ | ٦,٩ | ٨,١٧ | ٨,٣٧ |
| | | ما يتحمله الفرد | ٧٣ | ٩٨ | ٣٠,٥ | ٢٤ | ٣٧ | ٣٨ | ٤٩ | ٦٨ | ٨٢ | ٨٣ |
| ٧ | تركيا | الانفاق | ٥,٢٣٠ | ٥,٤٢٠ | ٥,٩٨٢ | ٧,٠٧٣ | ٥,٢٤٢ | – | ٧,٦٧٤ | ٨,١١ | ٨,٢٠ | ٨,٧٠ |
| | | النسبة ٪ | – | – | – | ٤ | ٣,٢ | – | ٤,٣ | ٤,٢ | – | – |
| | | ما يتحمله الفرد | – | – | – | ١١٩ | ١١٩ | – | ١٢٥ | ١٣١ | – | – |
| ٨ | السعودية | الانفاق | ٣٣,٥٤ | ٣٥,٤٣ | ١٤٥,٥٣٥ | ١٦,٤٧٣ | ١٣,٩١٧ | ١٣,٢١٥ | ١٦,٩٩٩ | ١٧,٩ | ١٨,٤ | ١٨,٢ |
| | | النسبة ٪ | ٣٦,٢ | ٣٢,٥ | ١١,٨ | ١٣,٢ | ١١,٢ | ١٠,٦ | ١٢,٨ | ١٣,١ | ١٢,٦ | ١٢ |
| | | ما يتحمله الفرد | ٢٣٨٦ | ٣٢٨٥ | ١٣٧١ | ١٣٣٩ | ١١,٩ | ٦٩٩ | ١,٠٣٠ | ١٠٥٦ | ١٠٥٤ | ١٠٥٥ |
| ٩ | العراق | الانفاق | ٤,٧٩٩ | ٧,٤٩٠ | غ م | ٢,٦ | ٢,٦٢٨ | ٢٧٠٠ | ١,٢٢٤ | ١,٣ | ١,٣ | ١,٤ |
| | | النسبة ٪ | غ م | ٢١,١ | غ م | ١٤,٤ | ١٤,٦ | ١٤,٨ | ٨,٣ | ٨,٦٦ | ٧,٦٤ | ٧,٨ |
| | | ما يتحمله الفرد | ٢٥١ | ٢٨١ | غ م | ١٤١ | ١٤١ | ١٢٨ | ٥٦ | ٥٧,٩ | ٥٦,١١ | ٥٦,٥ |
| ١٠ | اليمن | الانفاق | ١,٧٦٢ | ٠,٩١٠ | ٠,٦٨٢ | ٠,٣٥٦ | ٠,٣٥٦ | ٠,٣٤٥ | ٠,٣٥٤ | ٠,٤ | ٠,٤١٥ | ٠,٥٠٠ |
| | | النسبة ٪ | غ م | ١٣,١ | ٩,٣ | ٤,٦ | ٤,٦ | ٣,٦ | ٣,٧ | ٤,١ | ٧٢٨ | ٧٣٥ |
| | | ما يتحمله الفرد | غ م | ٨١ | ٥٩ | ٢٧ | ٢٧ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٦ | ٢٦,١١ | ٢٧ |

جدول رقم (٢) مبيعات الأسلحة المؤثرة على التوازن العربى - الإسرائيلى (مقدرة بالمليون دولار)

| الدولة المستوردة للسلاح | الولايات المتحدة | روسيا | الصين | الدول الأوروبية الغربية الرئيسية | الدول الأوروبية الأخرى | دول أخرى | إجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اتفاقيات الأسلحة الجديدة (١٩٨٧ - ١٩٩٠) | | | | | | | |
| إسرائيل | ٢٣٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٣٠٠ |
| مصر | ٥٩٠٠ | ٥٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | صفر | ٦٥٠٠ |
| الأردن | ١٠٠ | ٢٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٢٠٠ | ١٠٠ | ٨٠٠ |
| لبنان | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| سوريا | صفر | ٥٣٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | ٢٠٠ | ٥٦٠٠ |
| عام ١٩٩١ - ١٩٩٤ | | | | | | | |
| إسرائيل | ٢٠٠٠ | صفر | ١٠٠ | ١٢٠٠ | صفر | صفر | ٤٣٠٠ |
| مصر | ٤٠٠٠ | ٣٠٠ | صفر | ٢٠٠ | ١٠٠ | ٢٠٠ | ٤٨٠٠ |
| الأردن | ١٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٠٠ |
| لبنان | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| سوريا | صفر | ٥٠٠ | صفر | صفر | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٩٠٠ |
| عام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ | | | | | | | |
| إسرائيل | ٢٦٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | صفر | ٢٠٠ | ٢٩٠٠ |
| مصر | ٤٥٠٠ | ٤٠٠ | صفر | ١٠٠ | صفر | صفر | ٥٠٠٠ |
| الأردن | ٣٠٠ | ٣٠٠ | صفر | صفر | صفر | ١٠٠ | ٧٠٠ |
| لبنان | ١٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | صفر | صفر | ٢٠٠ |
| سوريا | صفر | ٢٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | صفر | ٣٠٠ |
| تسليم صفقات السلاح (١٩٨٧ - ١٩٩٠) | | | | | | | |
| إسرائيل | ٢٤٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٤٠٠ |
| مصر | ٢٣٠٠ | ٥٠٠ | ١٠٠ | ٤٠٠ | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ٣٧٠٠ |
| الأردن | ٢٠٠ | ٤٠٠ | ١٠٠ | ٤٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٣٠٠ |
| لبنان | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| سوريا | صفر | ٥٠٠٠ | صفر | صفر | ٢٠٠ | صفر | ٥٢٠٠ |
| صفقات السلاح (١٩٩١ - ١٩٩٤) | | | | | | | |
| إسرائيل | ٢٨٠٠ | صفر | ١٠٠ | ٤٠٠ | صفر | صفر | ٣٣٠٠ |
| مصر | ٤٤٠٠ | ١٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | ٢٠٠ | ٤٨٠٠ |
| الأردن | ١٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٠٠ |
| لبنان | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| سوريا | صفر | ١٠,٠٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | ٣٠٠ | ١٤٠٠ |
| (عام ١٩٩٥ - ١٩٩٨) | | | | | | | |
| إسرائيل | ٢٤٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | صفر | ٣٠٠ | ٢٨٠٠ |
| مصر | ٤٠٠٠ | ٥٠٠ | صفر | ٢٠٠ | ٢٠٠ | ١٠٠ | ٥٠٠٠ |
| الأردن | ٢٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٠٠ | ٣٠٠ |
| لبنان | ١٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٠٠ |
| سوريا | صفر | ١٠٠ | صفر | صفر | ١٠٠ | ١٠٠ | ٣٠٠ |

ما تم تسليمه بـ (٢٨٠٠ مليون دولار).

* إجمالى القوة العاملة (١٧٣,٥٠٠) جندى.
* إجمالى حجم قوات الاحتياط يصل الى (٤٢٥,٠٠٠) جندى.
* إجمالى حجم القوات (٥٩٨,٠٠٠) جندى.
* إجمالى دبابات القتال (كلها أنواع حديثة) (٣٨٠٠) دبابة.
* مركبات قتال (٤٠٠) مركبة.
* ناقلات جند مدرعة/استطلاع (٥٩٠٠) مركبة.
* مركبات نصف جنزير (٣٥٠٠) مركبة.
* مدفعية ذاتية الحركة ومجرورة وقواذف متعددة الفوهات (١٦٣٠) قطعة.
* إجمالى طائرات القتال (٤٥٩) طائرة حديثة.
* طائرات هليوكوبتر مسلحة (١٣٢) طائرة.
* قطع بحرية تضم (غواصات حديثة - لنشات صواريخ/فرقاطات ..) (٢٤) سفينة/غواصة حديثة.

**القوات البرية الإسرائيلية :**

* تعوض الكفاءة النوعية كثيرا من التوازن فى المدفعية والدبابات.

* معظم الدبابات الإسرائيلية من الأنواع الحديثة، من النوع ميركافا-٣ صناعة إسرائيلية، ومن الدبابات الأمريكية الحديثة.

* امتلاكها لعدد كبير من مركبات القتال وناقلات الجند المدرعة من الأنواع الحديثة، وكذلك امتلاكها نحو ١٦٥٠ مدفع وقاذف صاروخى حوالى ٧٠٪ منها من الأنواع ذاتية الحركة وهى بذلك تعوض النوع بالكم.

* أن التفوق النوعى قد يؤثر على التفوق الكمى بالسلب، وباعتبار أن حجم القوات المسلحة يجب أن يرتبط بكفاءة نوعية عالية من الأسلحة والنظم.

* استطاعت إسرائيل تطوير جيل جديد من الأسلحة المضادة للدبابات من نوع (SPIKE) وهو يتمتع بقدرة تتمثل فى إمكانية اطلاقه دون الحاجة لتصحيح مساره، كما يمكن اطلاقه من خارج خط البصر باستخدام بيانات الألياف الضوئية.

* كما تعاقدت مع شركة EL-OP على تطوير نظام يستخدم لإدارة المعركة ويعرف باسم نظام تكامل مركبة القتال (CUIS)، وذلك سعيا منها نحو زيادة المعلومات الخاصة بالموقف أثناء إدارة العمليات.

**القوات الجوية والدفاع الجوى :**

* تمتلك إسرائيل أحدث طائرات فى المنطقة على الإطلاق من حيث النوع والأعداد وتمثل الطائرات الحديثة نسبة ٨٠٪.

* تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تقوم بتمويل جميع نواحى التدريب والتكنولوجيا والاستعداد القتالى والقيادة والسيطرة وإدارة المعركة والإنذار المبكر المحمول جوا والحرب الإليكترونية والاستمرار فى أعمال القتال اللازمة لاستغلال الثورة الحالية فى الشئون العسكرية.

* كما تمتلك إسرائيل امكانيات دفاع جوى تعتبر من أكثر الامكانيات تقدما بين دول المنطقة.

* تسلمت إسرائيل صفقات الطائرات طراز F15E الضاربة بعيدة المدى خلال عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠، كما تسلمت طائرات الهليوكوبتر المتعاقد عليها من نوع سيكورسكى بلاك "UH-60"، كما قامت بتطوير ٣ طائرات هليوكوبتر سيكورسكى طراز CH-53D لتكون على غرار الطراز (CH-53YASUR-2000).

* تسعى إسرائيل للحصول على المقاتلات الأمريكية طراز F-22 وطائرات الهليوكوبتر من طراز كومانشى RAH-66، بهدف احلال طائرات القتال الحديثة بدلا من الطرازات القديمة، كما قامت بتطوير طائراتها من نوع F-16 بإدخال أنظمة توجيه حديثة والكترونيات طيران أخرى وتسليح حديث. كما تدرس شراء طائرات F-15 من النوع الحديث و FA-18 وذلك استمرارا لتحديث طائرات.

* قامت القوات الجوية الإسرائيلية بعملية تجديد أنظمة الطائرات بدون طيار، كما قامت بتزويد الطائرات من طراز "C-130 IH" بنظام مساعدات دفاعية يتألف من جهاز الرادار والليزر المشترك من طراز (SPS-65)، الى جانب وحدة تشويش رادارى فعالة.

* وفى مجال استخدام القوات الجوية، وانطلاقا من استراتيجية الحروب الحديثة، فقد طورت إسرائيل من استخدام طيرانها بالتنسيق مع الصواريخ لتحقيق تدمير البنية الأساسية للخصم وعزل ميدان المعركة، كما طورت - الضربة الجوية - فى قواعد القتال الجوية إلى الحرب الجوية التى يمكن أن تستمر أياما وأسابيع حتى تحقق مهامها، قبل أن تتدخل القوات البرية، كما أحدثت طفرة كبيرة فى تجهيز الطائرات وإمكانات مناوراتها وحمولاتها وأنواع القنابل والصواريخ التى تسلح بها "الذخائر الذكية".

**القوات البحرية الإسرائيلية :**

* تسلمت إسرائيل ثلاث غواصات "ديزل - كهرباء" طراز دولفين من ألمانيا وقد حلت هذه الغواصات محل الغواصات جال.

* تم تزويد اللنشات الصاروخية من نظام صواريخ باراك المضادة للصواريخ.

* قامت إسرائيل بإجراء التجارب على إحدى الغواصات القادرة على اطلاق صواريخ كومانو سويمرز وهى غاطسة تحت الماء.

* تم ادخال ١١ قريطة صغيرة مطورة من طراز سعر "٤,٥" الى الخدمة.

* تم احلال الهليوكوبتر طراز بانثر "AS 656 SA" بدلا من طائرات دولفن.

**فى مجال الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية :**

شرعت إسرائيل فى انتاج صواريخ أرو المضادة للصواريخ الباليستية والتى تم تمويل الجزء الأكبر منه بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية بعد نجاح تجربتها. كما قامت بالتعاقد مع الولايات

المتحدة للحصول على مدفع الليزر المضاد للصواريخ من نوع كانيوشا بعد نجاح تجربته فى اغسطس عام ٢٠٠٠ فى الولايات المتحدة.

**القوات العربية (دول الطوق مع إسرائيل):**

* ميزانية الدفاع "٤ دول" عام ١٩٩٩ (٦,١٤٨) مليار دولار.

واردات الأسلحة:

* أوامر شراء جديدة (٦,٢٠٠) مليار دولار.
* ما تم تسليمه (٥,٧٠٠) مليار دولار.
* إجمالى القوة العاملة (٩٣٧,٩٠٠) فرد.
* إجمالى قوة الاحتياط (٦٨٥,٠٠٠) فرد.
* دبابات قتال (٨٥١٣) دبابة.
* مركبات قتال مدرعة (٤٤٠٨) مركبة.
* ناقلات جند/مركبات استطلاع (٧٣٨٦) مركبة.
* مدافع ذاتية الحركة/مدافع مجرورة/قواذف صواريخ (٤٤٨٣) مدفع/قاذف/صاروخى.
* طائرات قتال (١٣٦٨) طائرة.
* هليوكوبتر مسلح (٢١٧) طائرة.
* سفن قتال/غواصات/لنشات صواريخ (٣١) قطعة بحرية/غواصة.

**القوات البرية العربية (طبقا لما ورد فى تقرير (انتونى كوردسمان):**

* تشير الأرقام الى تفوق العرب عدديا على إسرائيل ولكن تعوض الكفاءة النوعية كثيرا من التوازن خاصة فى مجالى الدبابات والمدفعية.
* الافتقار الى استثمارات حديثة للحصول على أسلحة جديدة أو تكنولوجيات عسكرية متقدمة فى سوريا.
* مشاكل اقتصادية عديدة للأردن والافتقار الآلى للاستثمارات العسكرية وأعمال التحديث وبدء حصول الأردن على صفقات أسلحة من الولايات المتحدة ولكن بأعداد محدودة.
* افتقار القوات العربية الى كوادر جيدة من ضباط الصف والفنيين.
* التدريب القتالى المحدود - عدا مصر - مع الفشل فى ادارة معارك هجومية واقعية.
* عدم التركيز على العمليات المشتركة فى المعارك البر-جوية.
* ضعف امكانيات إدارة المعارك والقيادة والسيطرة والاتصالات والمخابرات وتحديد الأهداف.
* قدرة محدودة على تنفيذ العمليات الليلية، وفى مختلف الأحوال الجوية.
* عمليات المدرعات لا تتميز بالديناميكية والقدرات الخاصة بإدارة النيران والاشتباك بعيد المدى.
* امتلاك القوات السورية لقوة مدرعة ضخمة من الدبابات ولكن يوجد منها جزء كبير يحتاج الى أعمال الإصلاح، علاوة على مركبات القتال المدرعة، والمدفعيات، ولكن تفتقر الى التدريب الجيد والقدرة على القيادة الحديثة وتوفير وسائل القيادة والسيطرة والاتصالات وجمع المعلومات، مع التركيز على امتلاك أعداد كبيرة من الأسلحة على حساب مستويات الاستعداد القتالى.
* أما الأردن فتمتلك كميات محدودة من الدبابات مع حجم معقول من المركبات المدرعة، مع امتلاكها لأسلحة حديثة مضادة للدبابات، وارتفاع مستوى التدريب والقتال الليلى، مع توافر عناصر جيدة للقيادة وتوافر ضباط صف وفنيين على مستوى عالى. ويؤثر الخفض فى الإنفاق العسكرى على مستويات الاستعداد القتالى. وتسعى الأردن فى المرحلة القادمة الى تحديث قواتها المدرعة بعقد العديد من صفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة والدول الغربية.
* أما لبنان، فإنه رغم التقدم الذى تشهده المعدات ومستويات الاستعداد القتالى فى الجيش إلا أنها لازالت ضعيفة، كما تفتقر الى الحجم المناسب من المدرعات، والجيش اللبنانى موزع على المناطق المختلفة وهو مشغول بالأمن الداخلى.
* أما مصر فتمتلك قوات عسكرية ضخمة، وتمتلك نحو ٦٠٪ من مدرعاتها من الأنواع الحديثة وقوة ميكانيكية معقولة، كما تزايد حجم مدفعياتها ذاتية الحركة، وتتمتع بقدرة مناسبة على الدخول فى معارك مشتركة.

**القوات الجوية لدول الطوق العربية "طبقا لتقرير انتونى كوردسمان" عام ٢٠٠٠:**

**القوات الجوية السورية:**

- من بين عدد الطائرات التى لدى سوريا (١٠٪) منها على قدر كبير من الكفاءة مثل طائرات ميج ٢٥ وميج ٢٩ والسوخوى - ٢٤.
- الدفاع الجوى السورى يحتاج الى التحديث حيث أصبحت الصواريخ سام ٣ وسام ٦ وسام ٨ من الأنواع القديمة التى يسهل للطيران الحديث التعامل معها.

**القوات الجوية الأردنية:**

- لازالت الأردن تمتلك حجم كبير من طائراتها من النوع القديم (F-5E) وتعمل على تحديث طائرات بعقد صفقات مع الولايات المتحدة من الأنواع (F-16).
- تمتلك الأردن طائرات هليوكوبتر هجومية حديثة من نوع "AH-IS".
- لا يتوفر للأردن وسائل حرب اليكترونية - حرب الكترونية مناسبة أو لتوجيه هجمات عن بعد.
- امتلاك عدد كبير نسبيا من صواريخ الدفاع الجوى الروسية الحديثة علاوة على صواريخ أمريكية من نوع (هوك).

**القوات الجوية المصرية:**

- مازالت مصر مستمرة فى تحديث أسطولها الجوى واستبدال طائرات القتال من الطرازات القديمة بأنوع حديثة.

– كما أدخلت مصر التكنولوجيا الغربية على نواحى القيادة والسيطرة.

القوات البحرية لدول الطوق العربية طبقا لتقرير (انتونى كوردسمان) عام ٢٠٠٠ :

**القوات البحرية السورية :**

امتلاك سوريا لحجم محدود من القوات البحرية ومن الطرازات القديمة نسبيا بالرغم من وجودها على ساحل البحر المتوسط وقربها من نطاق عمل البحرية الإسرائيلية الحديثة.

**القوات البحرية الأردنية :**

لا تمتلك الأردن سوى عدد محدود من اللنشات، وهذا لا يتكافأ مع دورها فى الأعمال البحرية فى خليج العقبة، بالرغم من امتلاك إسرائيل لبحرية حديثة فى ميناء إيلات المجاور لها.

**القوات البحرية المصرية :**

تقوم القوات البحرية المصرية بتحديث سفنها بإدخال أنظمة ادارة نيران جديدة، علاوة على ادخال أنواع حديثة من السفن.

هـ – الميليشيات العسكرية لحزب الله فى لبنان(٣):

– يبلغ عدد قوات حزب الله بين (٣٠٠٠–٥٠٠٠) فرد وهى قوات غير نظامية والعديد منها اكتسب خبرة قتال عالية وهى قوات على قدر كبير من التنظيم موزعة على وحدات يبلغ عدد أفراد كل منها نحو ٣٠٠–٥٠٠ فرد.

– يوجد مع قوات حزب الله ما يقرب من ١٥٠ فرد من الحرس الثورى الإيرانى يعملون كخبراء ومستشارين وتقوم إيران بدعم وتمويل الحزب ماديا وعسكريا، حيث زودتها بالصواريخ الروسية (ساجر) المضادة للدبابات وستريللا المضادة للطائرات.

– تقوم قوات حزب الله بتنفيذ عملياتها بعد تخطيط جيد من خلال تفجيرات معقدة على جوانب الطرق وعمليات الصاعقة المدربين على مستوى عالى ويعملون كفريق واحد.

– قوات حزب الله مزودة بناقلات جند مدرعة ومدفعيات وقواذف صواريخ متعددة وهاونات ومقذوفات موجهة مضادة للدبابات وصواريخ أرض/جو ومدافع مضادة للطائرات، كما زودت ميليشيات الحزب بأسلحة مضادة للدبابات من الأنواع الحديثة التى تستطيع اختراق الدبابات الإسرائيلية الصنع الحديثة (ميركافا–٣).

– الحصول على حجم كبير من صواريخ الكاتيوشا وهذه الصواريخ تضم صواريخ إيرانية الصنع عيار ٢٤٠مم يصل مداها الى ٤٠ كيلومترا طبقا للتقارير الإسرائيلية، والباقى من الأعيرة ١٣٠مم، ١٢٧مم، ويختلف مداها، بحيث يصل أقصى مدى الى ٢٢ كيلومترا.

* حدوث تطور فى أنواع قنابل أجناب الطريق التى يتم تفجيرها لاسلكيا والتى أصبحت مؤثرة فى القوات الإسرائيلية، ويتم إخفاء هذه القنابل فى صورة صخور كبيرة.

و – القدرات الفلسطينية(٤):

* السلطة الوطنية الفلسطينية :

تتكون قوات الأمن الفلسطينية من ٣٥,٠٠٠ فرد متضمنة الآتى:

– قوات أمن (١٤,٠٠٠) منها ٦٠٠٠ فى غزة، و ٨٠٠٠ فى الضفة الغربية.

– شرطة مدنية (١٠,٠٠٠) منها ٤٠٠٠ فى قطاع غزة و ٦٠٠٠ بالضفة الغربية.

– عناصر وقاية أمنية (٣٠٠٠) منها ١٢٠٠ فى غزة و ١٨٠٠ بالضفة الغربية.

– استخبارات عامة (٣٠٠٠) فرد.

– قوات حراسة رئاسية (٣٠٠ فرد).

– استخبارات عسكرية (٥٠٠) فرد.

– بالإضافة الى شرطة حرس سواحل.

كما تضم معدات : ٤٥ مركبة مدرعة خفيفة ونحو ٤٠ ألف قطعة أسلحة صغيرة.(٥)

**التوازن العسكرى فى دول الخليج وإيران عام ٢٠٠٠ "الجزء الثانى من تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن CSIS":**

**١- اتجاهات التوازن العسكرى فى الخليج :**

أ- استطاعت إيران إدخال تحسينات كبيرة فى قواتها يقيها من تهديد طرق المواصلات البحرية فى الخليج، كما يسمح لها أيضا بتنفيذ عمليات حربية غير تقليدية، واتجهت عملية التطوير فى القوات المسلحة الإيرانية كالآتى :

**القوات البرية :**

– تم تحديث الدبابات الإيرانية الروسية الصنع – بواسطة جمهورية بيلاروسيا.

– تم التصنيع المحلى للمركبة BMB من الطراز الصينى وأطلق عليها (بوجراف)، وكذلك تصنيع الدبابة MBT طراز M-60 (ذو الفقار)، علاوة على تصنيع المدفع ١٢٢مم ذاتى الحركة (رعد) والمدفع ١٥٥مم ذاتى الحركة (رعد–٢)، وكذلك القواذف عيار ١٠٧مم (طراز صينى)، كما حصلت إيران على دبابات روسية حديثة من نوع "تى – ٧٢".

* من حيث حجم القوات : تتفوق إيران على دول الخليج من حيث حجم القوات "التشكيلات للقوات البرية"، كما تتفوق فى مجال القوات البحرية والصواريخ أرض – أرض.

– من حيث التصنيع الحربى : تتفوق إيران فى مجال التصنيع الحربى على دول مجلس التعاون، حيث تفتقر الأخيرة لوجود قاعدة صناعية حربية، فعلى سبيل المثال انتجت إيران الدبابة "ذو الفقار" والطائرة الهليكوبتر (شاباوز–٢) والطائرة المقاتلة "إزارخش" والصاروخ الصينى "أوغاب".

ب – لم تستطع إيران تحديث قدراتها العسكرية الأساسية مثل أجهزة الاستشعار المحمولة جوا – ووسائل القيادة والسيطرة والاتصالات والمخابرات وادارة المعركة والحرب الالكترونية، وتكامل وسائل الدفاع الجوى والقتال جو/جو بعيد المدى وقدرات العمليات الليلية والهجوم عن بعد، وأيضا أجهزة الرؤية فى الدبابات وأنظمة ادارة النيران وخفة حركة المدفعية، وتكامل أنظمة الوحدات المقاتلة

بالقوات البحرية).

جـ - لازالت إيران والعراق تشكلان تحديا لجيرانها، ومع أن إيران والعراق هما مصدرا القلق لأمن الخليج، فإنهما يشعران أيضا بالخطر، إذ تشعر البلدين بتأثير المتغيرات والحصار عليهما، خاصة ضد العراق. والواقع أن العراق أصبحت لا تشكل حاليا خطرا ملموسا على دول الخليج العربية بسبب مشاكلها الاقتصادية وتأثير الحصار الاقتصادى عليها.

د- لم تقم دول الخليج العربية ببناء قوات برية متميزة منذ انتهاء حرب الخليج، وكانت السعودية من الدول الوحيدة التى قامت ببناء قوات جوية ذات امكانيات وقدرات متميزة.

هـ - لا يوجد تقدم يذكر فيما يتعلق بالتوحيد القياسى أو تكامل أنظمة العمل، ولكن حدث فقط تقدم فى بعض النواحى مثل مجال الذخيرة، وذلك لمواكبة أنظمة التسليح التى تتقدم بصفة مستمرة.

و- أحدثت شحنات الأسلحة الحالية تقدما كبيرا فى إحداث تطوير كبير فيما يختص بالكفاءة النوعية لقوات الخليج.

ز- استمرت دول الخليج العربية فى تعزيز قدراتها العسكرية من خلال :

* إعادة بناء القوة العسكرية لكل من الدول العربية الخليجية كل على حدة، مع التخطيط لبناء قوة عسكرية مشتركة على مستوى كافة الدول من خلال تنمية متدرجة فاعلة للقوات البرية فى مجالات التسليح والتجنيد والتدريب مقارنة بالأفرع الأخرى للقوات الخليجية، حيث اهتمت بتطوير قدرات قواتها البرية وتحديث معداتها، فضلا عن امتلاك نظام متكامل للقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات.

* زيادة القدرة على استيعاب مشتروات الأسلحة المتقدمة، من خلال التأكيد المستمر على أهمية أنظمة القيادة والسيطرة والإنذار المبكر، مع توفير الأسلحة التى تحقق القدرة على الردع.

* محاولة تحقيق هامش تفوق تكنولوجى على دول الجوار من أجل تعويض الخلل فى التفوق الكمى أو العددى للقوى المجاورة لها.

* امتلاك أجهزة متقدمة للاستخبارات والمعلومات المتطورة بما فى ذلك امتلاك طائرات الاستطلاع الجوى والطائرات بدون طيار كأحد جوانب التقنيات الحديثة لتعويض التفوق العددى للخصم.

**٢- الانفاق العسكرى :**

يمثل الانفاق العسكرى لدول الخليج القيمة الأكبر فى الانفاق العربى، حيث يبلغ نحو ٢٩,٥ مليار دولار بنسبة تمثل حوالى ١٢٪ من الدخل القومى لدول الخليج ونسبة حوالى ٧٠٪ من الانفاق العسكرى العربى. ويتحمل الفرد الخليجى نحو ١١٥٥ دولارا لصالح الانفاق العسكرى، أما عائد الانفاق العسكرى فى الدول الخليجية على فرد القوات المسلحة فهو ١١٢,٣٩ دولارا.

أما إيران فإن الانفاق العسكرى لها يبلغ ٥,٨ مليار دولار، بما يمثل ٨,١٧٪ من دخلها القومى، كما يمثل ١٩,٦٦ من إجمالى الانفاق العسكرى الخليجى، وتمثل نسبة ٣١,٥٪ من الانفاق العسكرى للمملكة العربية السعودية. ويتحمل الفرد الإيرانى مبلغ ٨٢ دولارا، كما يحقق عائدا للفرد فى القوات المسلحة الإيرانية يبلغ ٦٥١٦,٨ دولارا، وهو يقل كثيرا عن عائد الانفاق العسكرى لدول الخليج.

**٣- الواردات والانفاق على الأسلحة :**

أ- هناك انطباعا خاطئا فى المنطقة بأن مشتريات الأسلحة تخلق مشاكل اقتصادية خطيرة، وهذا الاعتقاد خاطىء على الأقل بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى، حيث يوجد فاقد كبير فى القطاع المدنى.

ب - لم يكن للعراق أى واردات أسلحة تذكر منذ عام ١٩٩٠.

جـ - المملكة العربية السعودية، تصل حجم اتفاقات الأسلحة وشحنات الأسلحة للملكة منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ الى نحو ٦٠ مليار دولار، وتصل حجم الشحنات التى تسلمتها عن نفس المدة ٥٥,٥ مليار دولار.

د- دولة الإمارات أصبحت من أكبر دول الخليج التى زادت من حجم واردات أسلحتها خلال عقد التسعينيات. كانت معظم اتفاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بقيمة قدرها (٣,٩ مليار دولار) ومع روسيا بقيمة قدرها (١,٣ مليار دولار)، وتعكس البيانات ارتفاع حجم اتفاقيات الأسلحة من ٢ مليار عام (٩٠-١٩٩٢) الى ٧,٢ مليار دولار خلال الفترة من (٩٣-١٩٩٨).

هـ- سلطنة عمان : تكشف النظرة العامة مشتريات الأسلحة العمانية، وجود نقص كبير فى التمويل الخاص بتحديث القوات البرية العمانية، حيث يتم التحديث بخطوات بطيئة.

و- دولة قطر : حققت قطر زيادة كبيرة فى واردات الأسلحة، كما زادت قيمة الأسلحة الجديدة المسلمة اليها من ٠,٣ مليار دولار خلال الفترة من (١٩٨٩ - ١٩٩٢) إلى حوالى ٥,٢ مليار دولار خلال الفترة من (١٩٩٣ - ١٩٩٧).

ز- دولة البحرين : تسلمت البحرين أسلحة جديدة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار، وتقوم البحرين بتحديث أسلحتها على النظام الأمريكى، كما زادت من حجم قواتها بالشكل الذى يسمح بتأمين حدودها وتعتمد البحرين على الولايات المتحدة كمورد عسكرى لها.

ح- دولة الكويت : زادت طلبات الشراء الجديدة وواردات الأسلحة خلال الفترة التى أعقبت عام ١٩٩٣، كما ارتفعت قيمة اتفاقيات الأسلحة الجديدة من ٢,٩ مليار دولار خلال الفترة من (١٩٨٩ - ١٩٩٢) إلى ٥,٣ مليار دولار خلال الفترة من (١٩٩٣ - ١٩٩٦) ثم إلى ٥,٤ مليار دولار خلال الفترة من (١٩٩٧ - ٢٠٠٠).

**٤- حجم القوات العسكرية لدول الخليج :**

**أ- القوات الإيرانية :**

* تتميز القوات الإيرانية بحجم القوة البشرية العاملة والتى تصل إلى نحو ٥٤٥٦٠٠ فرد منها قوات نظامية يصل حجمها إلى ٤٢٠٦٠٠ فرد، وحرس ثورى ١٢٥٠٠٠ فرد.

* تمتلك حجم الدبابات يصل إلى نحو ١٤٠٠ دبابة، وحوالى ١١٠٠ مركبة، وأكثر من ٣٠٠٠ قطعة مدفعية وقواذف صاروخية، علاوة على ٤٦ قاعدة إطلاق صواريخ أرض أرض.

* أما القوات الجوية فتزيد على ٣٠٠ طائرة قتال، ونحو ٦٠٠ طائرة هليوكبتر منها ١٠٠ هليوكبتر مسلحة بالاضافة إلى ٧٤ طائرة نقل.

* أما القوات البحرية فتمتلك إيران ٣ غواصات علاوة على ٣١ سفينة قتال ولنش صواريخ و٤٠ زورق أنواع أخرى و٢٦ سفينة إنزال برمائية وأنواع أخرى.

ب- دول مجلس التعاون الخليجي الست:

* حجم القوة البشرية العاملة وتصل إلى نحو ٣٠٨٦٠٠ فرد.

* إجمالي حجم دبابات القتال وتصل إلى أكثر من ١٩٠٠ دبابة حديثة ونحو ٦٦٠٠ مركبة قتال/ استطلاع/ نقل جند مدرعة، بالاضافة إلى ١١٨٠ مدفع ذاتي الحركة/مجرور وقواذف صاروخية متعددة الفوهات وعدد ١٦ قاعدة إطلاق صواريخ أرض/أرض.

* وتمتلك دول المجلس نحو ٧٠٠ طائرة قتال حديثة من الأنواع المتطورة والتي تتفوق فيها على إيران، علاوة على ١٢٠ هليوكبتر مسلح و٢٥٠ طائرات هليوكبتر من أنواع أخرى.

* أما القوات البحرية فتصل إلى نحو (٥١) سفينة وزورق صواريخ وعدد مماثل من أنواع أخرى من اللنشات. حجم قوات الخليج العسكرية عام ٢٠٠٠ - أنظر الجدول رقم ٦.

وتتفوق إيران من حيث حجم القوات المسلحة تليها السعودية وبفارق كبير، وستظل إيران متفوقة في حجم تشكيلات القوات البرية على مثيلتها بدول مجلس التعاون وكذلك في مجال القوات البحرية "حيث سيطرة مركزية على البحرية" وليس كما هو موجود بدول مجلس التعاون تعمل منفردة في قواعد متباعدة، كما تتفوق إيران في مجال الصواريخ أرض/أرض، أما دول مجلس التعاون فتتفوق على إيران في مجال القوات الجوية من حيث النوعية والكمية.

جـ- العراق:

أدى الانهيار الفعلي للاقتصاد العراقي إلى تقليص حجم الانفاق العسكري وبصورة متدنية، لما يجب أن يكون عليه الانفاق العسكري للمحافظة على درجة استعداد عالية ... وسجل الانفاق العسكري هبوطاً حاداً إعتباراً من عام ١٩٩٦، حيث سجل ١,٢٢٤ مليار دولار، ثم ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ بنسبة ٧,٤٪ من الناتج القومي، ووصل عام ١٩٩٩ إلى ١,٤ مليار دولار بنسبة ٧,٣٦٪ من الناتج القومي، وزاد في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٤٥ مليار دولار بنسبة ٧,٤٢ من الناتج القومي.

وفي اطار الانفاق العسكري، فإن تلك النسب تشكل عبئاً على الاقتصاد القومي العراقي، الذي يواجه مشاكل جمة في البنية الأساسية، ويتحمل الفرد العراقي من الانفاق العسكري حوالي ٥٦,١٧ دولار، كما أن العائد على فرد القوات المسلحة من الانفاق العسكري يصل إلى حوالي ٢٠٠٠ دولار.

يصل حجم القوات البرية العراقية إلى :

٣٧٥ الف مقاتل منهم مائة الف مستدعي، ٢٢٠٠ دبابة قتال منهم ٧٠٠ دبابة حديثة بنسبة ٣١,٨٪، عدد ٩٠٠ مركبة قتال مدرعة وحوالي ٢٠٠٠ عربة نقل جند مدرعة بالاضافة إلى نحو ٢٠٠٠ مدفع ذاتي الحركة ومجرور وقاذف صاروخي، هذا علاوة على ٦ قاذف صواريخ أرض/أرض.

وتتكون طائرات القتال العراقية من نحو ٣١٠ طائرة قتال، وأعداد أخرى من طائرات النقل والاستطلاع والتدريب ولكنها جميعا من أنواع غير متطورة، كما تمتلك نحو ١٢٠ هليوكبتر مسلح و٣٥٠ طائرة هليوكبتر نقل ومواصلات.

أما البحرية العراقية فتتمركز في مينائي البصرة والزبير وتتكون من أعداد محددة من زوارق الصواريخ وزوارق الدورية وكاسحات الإلغام وكلها من طرازات ليست حديثة.

**أسلحة الدمار الشامل (الجزء الخامس من تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية "CSIS"):**

يتحدث التقرير في الجزء الأول على أسباب انتشار أسلحة الدمار الشامل وخيارات استخدامها والحد من التسلح، ثم يتطرق إلى الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل ويذكر التقرير في هذا المجال:

١- اعتماد إسرائيل على الأسلحة النووية ووسائل الردع وضربات الاجهاض الحفيفة.

٢- تمتلك إيران أسلحة كيماوية ومن الجائز أن لديها أسلحة بيولوجية.

٣- تمتلك سوريا قدرات من الأسلحة الكيماوية وتسعى لامتلاك أسلحة بيولوجية.

٤- يمكن أن يتوفر للعراق مستقبلا -بعد رفع الحظر- أسلحة كيماوية وبيولوجية حيث يتوفر لها القاعدة العلمية لذلك.

٥- سعي ليبيا لامتلاك أسلحة دمار شامل.

كما يتوافر بمنطقة الشرق الأوسط العديد من الأنظمة التي يمكن إستخدامها في اطلاق أسلحة دمار شامل تشمل صواريخ باليستية أرض/أرض، وأنواع عديدة من الطائرات الهجومية، وكذلك وسائل غير تقليدية التي تستخدم لاطلاق الأسلحة البيولوجية ويتعرض التقرير إلى الانماط المختلفة لأسلحة الدمار الشامل وهي الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ويشرح الآثار التدميرية الناتجة عنها، ثم يشرح كل وسيلة من الأسلحة السابقة.

**١- الأسلحة الكيماوية:**

الأنواع المتوفرة بمنطقة الشرق الأوسط وهي : "غاز الأعصاب - غازات الجلد والأنسجة - الغازات الخانقة - غازات الدم - الغازات السامة)، ويوضح الأسلحة الكيماوية المطورة وهو جيل جديد من الأسلحة الكيماوية وتشمل الجيل الثالث والرابع من غازات الأعصاب وغازات السيطرة (وهي عناصر ينتج عنها آثار تتمثل في العجز أو الالتهابات عند تنفسها أو لمسها للعين) ومنها غاز الدموع وغاز القيء، ومن النوع المطور أيضا الغازات النفسية وهي عناصر تسبب أمراض لمدة قصيرة وآثار نفسية وهذيان الحمى والهلوسة.

**٢- الأسلحة البيولوجية:**

يتعرض التقرير إلى نوعيات الأسلحة البيولوجية المحتمل تواجدها بمنطقة الشرق الأوسط وتشمل على (اسم المرض - درجة العدوى - الانتشار - فترة الحضانة - نسبة الوفاة - أسلوب العلاج) ثم يركز التقرير على الأنواع التي كان يمتلكها العراق وتأثيرها.

٣- الأسلحة النووية ويتضمن الآتي :

أ- الدول التي يتوفر بها مادة اليورانيوم بمنطقة الشرق الأوسط وهي (إسرائيل - الجزائر - المغرب - تونس - سوريا - الأردن -

العراق - السعودية).

ب- التأثيرات الحرارية والتفجيرية للأسلحة النووية وخطر التأثير بالكيلومتر.

٤- تأثيرات القتل والاصابة لأسلحة التدمير الشامل : ثم ينتقل التقرير إلى هذه التأثيرات ويوضح فيها الآتى :

أ- التأثيرات المقارنة للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية المستخدمة ضد هدف مدني نموذجي بالشرق الأوسط.

ب- التأثير القاتل للأسلحة النووية مقارنة بالأسلحة البيولوجية والكيماوية باستخدام قنابل ١٠٠٠كجم أو رؤوس الصواريخ.

جـ- التأثير القاتل للأسلحة الكيماوية مقارنة بالأسلحة البيولوجية وكذلك البيولوجية مقارنة بالأسلحة الكيماوية.

د- وأخيراً يوضح الاجراءات المضادة لانتشار أسلحة التدمير الشامل.

**التعليق :**

١- من الملاحظ أن التقرير لم يتعرض للتطورات الحديثة فى نظم التسليح والتى تشمل المجالات التالية :

أ- التطور فى مجال الليزر والتى تشمل :

- النظم طويلة المدى والوصول إلى الهدف بسرعة الضوء.

- نظم الاشتباكات لتدمير الهدف منذ لحظة اكتشافه حتى تدميره.

- أنظم الدفاع ضد الليزر.

ب- التطور فى مجال الفضاء : حيث حدث تطور كبير فى هذا المجال لدى إسرائيل من أجل الحصول على المعلومات وتحديد الأهداف "نظام G.P.S" ونقل أحداث مسرح العمليات إلى مراكز القيادة.

جـ- التطور فى مجال الأسلحة الذكية ومدى توفرها بدول منطقة الشرق الأوسط، والتى تؤدى إلى دقة النيران والذى يؤدى إلى أصابة الهدف من الطلقة الأولى.

د- هذا بالاضافة إلى التطور فى نظم وأساليب القتال نفسها.

٢- لم يتعرض التقرير إلى الامكانيات التفصيلية للدول التى تمتلك أسلحة الدمار الشامل خاصة إسرائيل، وعرض فى جمل قصيره إن إسرائيل تمتلك الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وأنها تنفرد بالسلاح النووى.

٣- هناك بعض المعلومات التى تكون غير صحيحة خاصة بالنسبة لإسرائيل والتى تقل كثيرا عن تقارير سابقة أو عن تقارير صادرة عن جهات بحثية أخرى، وقد يكون ذلك بهدف التأكيد على أن الدول العربية متفوقة من حيث الكم بشكل كبير على إسرائيل.

٤- أن التقرير يشير للعراق فى القدرة على إمتلاك أسلحة دمار شامل وهو أمر مقصود للتأكيد لدول الخليج على أن العراق مصدر خطر لهم، وهو يحقق أهداف سياسية أمريكية.

٥- أن التقرير لم يتعرض لحجم التشكيلات خاصة البرية وتوزيعها داخل المسرح وهو شق هام وضرورى فى مجال التوازن، فلا يكفى ذكر أعداد الأسلحة، كأعداد جامدة ولكن المهم أن يتوفر بالتقرير تفاصيل عن حجم التشكيلات لتوضيح القدرات الفعلية لهذه القوات لكل دولة والقدرة على المناورة والفتح الاستراتيجى.

٦- لم يتطرق التقرير للصناعات الحربية باعتبار أنها نقطة هامة فى إمكانيات تحقيق التوازن العسكرى.

---

**المراجع :**

١- الانفاق العسكرى هو أحد الأبواب الرئيسية فى ميزانية الدولة، ويدخل تحت بند الانفاق الحكومى من خلال عدة مسميات منها "المصروفات الأمنية" أو "ميزانية القوات المسلحة" أو "نفقات الدفاع"، ويختلف هذا المسمى من دولة إلى أخرى. وتحرص الدول على أن تخصص الميزانية المناسبة لقواتها المسلحة، بما يكفل تحقيق الأمن الوطنى للدولة، ومجابهة التهديدات المحيطة، وفى الوقت نفسه مراعاة المسئوليات الأخرى من تنمية بمستوى المعيشة ومجابهة الالتزامات الداخلية والخارجية والخارجين المفروضة عليها.

٢- الانفاق العسكرى يقسم طبقا لميزانية الدفاع إلى أربعة عوامل متشابكة:

* ميزانية للحفاظ على الهيكل العام للقوات المسلحة بما فيها موازنة الإعاشة والتدريب.
* ميزانية التسليح والتطوير.
* ميزانية للتصنيع الحربى.
* ميزانية لامتلاك قدرات غير تقليدية.

3- The Arab-Isrfael Conventional Balance, Anthony H. Cordesman, op.cit., p. 67.

4- Ibid., p. 67.

٥- يقول كوردسمان نقلا عن مصادر إسرائيلية باحتمال أن يتوفر لها أعداد محدودة من الأسلحة الآلية الثقيلة وقواذف صواريخ وصواريخ مضادة للدبابات.

# ذخائر الأسلحة الصغيرة واستخداماتها فى الصدمات المسلحة

لواء (م) فؤاد عبدالسميع

منذ بداية الخليقة، كان ثمة سعى من جانب الأفراد لتدبير "الأسلحة الشخصية" اللازمة للدفاع عن مصالحهم أو تحقيق أهدافهم تجاه الآخرين. وقد استخدم "الحجر" كسلاح شخصى فى المعركة الأولى بين قابيل وهابيل، ثم تطورت أنواع الأسلحة بتقدم البشرية لتنتقل إلى السيوف والرماح والسهام، وإنتهت بإختراع الأسلحة المختلفة التى تطلق أنواعاً متعددة من الذخائر، والتى تستخدم كأسلحة شخصية للدفاع، وتستخدم على نطاقات أوسع فى حالات الصدامات العنيفة أوالصراعات المسلحة، لتحقيق أهداف تختلف من حالة إلى أخرى.

ولقد اكتسبت هذه المسألة أهمية خاصة فى الفترة الأخيرة، عندما بدأت "إنتفاضة الأقصى" التى يتحرك خلالها "شباب"، وأحيانا "أطفال" بما يملكونه من حجارة تعود بالتسليح الشخصى إلى بداياته القديمة، فى مواجهة جنود مدججين بالسلاح يطلقون عليهم أنواعاً مختلفة من الذخائر التى تتسبب فى وقوع خسائر واسعة بين الفلسطينيين بين شهداء وجرحى، فمن الواضح أن الجنود الإسرائيليين – خلافا لما يعلنونه – يستخدمون كافة أنواع الذخائر التى يمكنها إحداث إصابات مباشر، وليس مجرد إحتواء الاحتجاجات.

فى هذا الاطار، يحاول هذا التقرير أن يلقى الضوء على الأنواع المختلفة من ذخائر التسليح الشخصى للفرد، إستنادا على التعريفات التالية :

**ذخيرة الأسلحة الصغيرة :**

هى الذخيرة التى تطلق من المسدسات والبنادق والرشاشات وغير ذلك من الأسلحة التى تحمل عادة بالأيدى وتصوب مباشرة وعادة ما تكون مقذوفاتها صماء وتستخدم أساسا ضد الأفراد.

– العيار : هو قطر السلاح الذى تضرب به الذخيرة.

– النوع : ويحدد طبقا لنوع المادة الرئيسية فى تعبئة المقذوف.

فى هذا الاطار تعتبر ذخائر الأسلحة الصغيرة الأوسع تنوعا فى الأعيرة وإنتشارا فى الإستخدام فى المجالات العسكرية والشرطية وكذلك المدينة وتعرف ذخائر الأسلحة الصغيرة بأنها ذخائر ذات عيار يبدأ من ٥,٤مم وحتى العيار ١٤,٥مم وتشمل بذلك الذخيرة التى تستخدم مع المسدسات، البنادق، الرشاشات بكافة إستخداماتها القتالية والتدريبية المتعددة.

وعادة تتكون طلقة الأسلحة الصغيرة من الخرطوشة/ المقذوف/ المادة القاذفة/ الكبسولة وتصنع الخرطوشة من النحاس أو الصلب المجلفن وهى تستخدم لتجميع أجزاء الطلقة وحفظ المادة القاذفة من العوامل الجوية ويتوقف تصميم شكلها الخارجى على تصميم السلاح المستخدم مع هذه الذخيرة وخاصة آليات التعمير والتفريغ والماسورة.

وتتكون الخرطوشة من ثلاثة أجزاء رئيسية هى العنق والأكتاف، الجسم الأوسط، القاع ويركب المقذوف على رقبة الخرطوشة بواسطة الضغط فقط أو بواسطة تشغيل عدد ١ : ٢ دسرة حول منطقة إتصال الرقبة مع جسم المقذوف وتصل الأكتاف الرقبة مع الجسم الأوسط الأوسط للخرطوشة الذى يحتوى على المادة القاذفة الخاصة بالطلقة وتأخذ الخرطوشة أشكالا متعددة مثل الإسطوانى وفيها يكون القطر الخارجى للجزء الأوسط بالخرطوشة متساوى أو جسم مسلوب وفيه يكون قطر الخرطوشة يزيد فى إتجاه القاع.

ويحتوى قاع الخرطوشة على الكبسولة التى تقوم ببدء إشعال المادة القاذفة نتيجة لطرقها بإبرة ضرب النار بالسلاح والتى تقوم بعمل البرايمر فى ذخائر المدفعيات من الأعيرة الأكبر ويأخذ قاع الخرطوشة أشكالا متعددة طبقا لتصميم السلاح منها قاع ببروزه (Rimed) وخرطوشة بدون بروز (Rimless) وخرطوشة بشبه بروز وخرطوشة بقاع متناقص ويحتوى قاع الخرطوشة على مكان تثبيت الكبسولة وفتحة مرور اللهب من الكبسولة إلى المادة القاذفة بالخرطوشة.

والكبسولة عبارة عن وعاء من النحاس توضع فيه المادة البادئة (إستيفنات الرصاص – التترازين) ويتم الإحكام عليها بواسطة غطاء رقيق جدا يثبت على جدار الكبسولة من الداخل بواسطة ورنيش ويراعى فى المادة البادئة المستخدمة أن تكون حساسة للطرق وتولد لهباً كافياً لإشتعال المادة القاذفة التى بالخرطوشة.

أما بالنسبة للمقذوف والذى يمثل الجزء الرئيسى فى الطلقة ويوصف نوع الذخيرة ويحدد مدى تأثيرها التدميرى على الهدف، يأخذ المقذوف أشكالا وتصميمات متعددة طبقا للتأثير المطلوب تحقيقه على الهدف.

لمنها العادة ويتكون المقذوف من مغلف خارجي من الصلب المطلي بطبقة من سبيكة من النحاس والزنك وداخل هذا الغلاف يوجد قلب المقذوف من الرصاص والأنتيمون وينقسم المقذوف من ناحية الشكل الخارجي إلى الرأس المسلوب وجزء إسطواني ومؤخرة المقذوف والتي تكون إما مسطحة أو مسلوبة وبإضافة مركب كاشف في مؤخرة المقذوف يشتعل بواسطة المادة القاذفة لتحديد مسار الطلقة ليلا لسهولة التتبع وتصحيح الرمايات يسمى المقذوف وبالتالي الطلقة كاشف وبإضافة مركب كاشف في مؤخرة المقذوف ومركب حارق في مقدمته وذلك لتوليد تأثير حارق بالنسبة للمواد القابلة للإشتعال مثل تنكات البنزين بإحتكاك المقذوف مع جسم الهدف أو أثناء إصطدامه وبذلك يسمى المقذوف حارق كاشف.

ويسمى المقذوف ثاقب في حالة تغيير قلب المقذوف المصنع من الرصاص والأنتيمون بقلب خارق من الصلب المقسى أو التنجستين وبذلك نحصل على طلقة ذات قدرات بإختراق أعلى للدروع حالة الطلقة العادة والتي تصل إلى ١٠مم على الصلب المدرع للذخيرة ٧,٦٢ × ٣٩مم على مسافة ١٠٠م ويمكن الحصول على تأثيرات متعددة مثلما نجده في الطلقات الثاقب حارق كاشف والتي تحتوى على قلب خارق من الصلب بالإضافة إلى مركب كاشف ومركب حارق.

وقد لا تحتوى الطلقة على مقذوف وتقتصر على المادة القاذفة في الخرطوشة والتي يتم إغلاق رقبتها بإحكام بواسطة قطعة من اللباد وضم جانبيها على شكل نجمة وتسمى هذه الذخيرة فشيك أو بالستيت طبقا لكمية المادة القاذفة وتستخدم الذخيرة الفشيك في تمثيل جو المعركة وتدريب الأفراد على صوت عملية الإطلاق وتستخدم البالستيت ذات العبوة الأكبر من المادة القاذفة في إطلاق القنابل اليدوية بواسطة كأس إطلاق القنابل اليدوية التي تركب على فوهة البندقية.

ويشكل المغلف المعدني للطلقة وإسلوب إحكامه على قلب المقذوف وكذلك تصميم القلب أحد العوامل الرئيسية التي تحدد إسلوب تعامل وتأثير المقذوف على الهدف، فقد يكون المغلف الخارجي عبارة عن مغلف معدني كامل (Full Metal Jacket) FMJ وفيه يكون المغلف المعدني يحيط بكامل بالقلب وتتم عملية تجميعه مع قلب المقذوف من الخلف وفي هذه الحالة تستخدم الطلقة في تحقيق إختراق عميق في الهدف مع إحتماله لزيادة قطر المقذوف (فلطحة في المقذوف) عن القطر الأصلي لإصطدام بالهدف.

وتصميم المقذوف بمقدمة مفرغة (Hollow Point Bullet) HPB وفيها يكون المغلف عبارة عن مغلف مغلق من الخلف ويجمع مع القلب من الأمام ويغطى عليه بالكامل ويتم إغلاق مقدمة المقذوف من خلال عملية ميكانيكية مع ترك فراغ في مقدمة المقذوف ويتميز هذا المقذوف بدقة إصابة عالية وزيادة في فلطحة المقذوف نتيجة إصطدامه بالهدف، وقد لا يغطى المغلف القلب بالكامل تاركاً جزءاً من القلب ظاهر وبه فراغ مخروطي الشكل (Hollow Soft Point) مما يؤدى إلى زيادة معدل فلطحة المقذوف على المدايات الأقل عند إصطدامها بالهدف ولكن يؤثر ذلك بالسلب على قدرة الإختراق ومدة المقذوف.

وقد يتلاشى الفراغ المخروطي SP ويقتصر تصميم المغلف ليغطى القلب عدا مقدمته التي تظهر بما يؤدى للإحتفاظ بإمكانية الفلطحة مع الحفاظ على السرعة المكتسبة بمعدل أكبر مما يتم في الأسلوب السابق في الطلقة ذات (HPB) وبتغطية مقدمة المقذوف (مقدمة القلب) بواسطة غلاف رقيق من الألمنيوم نحصل على مقذوف بقدرة إختراق أعلى من (SP) بالإضافة إلى الحفاظ على إمكانية الفلطحة المقذوف.

وبتصميم مؤخرة المقذوف على شكل مخروطي يتم تقليل مقاومة السحب للمقذوف (Drag Force) وبالتالي زيادة المدى وتحسين الدقة والإنتشار للذخيرة.

ونرى التنوع في أعيرة وإستخدام ذخائر الأسلحة الذخيرة المستخدمة في التدريب بدءاً من عيار رش ٤,٥ المستخدم في التدريب على بنادق ومسدسات ضغط الهواء، وكذلك في المسابقات الدولية بالإضافة إلى العيار ٠,٢٢ (٥,٦ مورس) والتي تستخدم في التدريب وفي أغراض مدنية على مجال واسع.

ومن الأعيرة السائدة عالميا في مجال ذخائر الأسلحة الصغيرة للمسدسات عيار ٩مم برابلليوم والعيار ٠,٣٨ والتي يستخدم في مجال أوسع في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك العيار ٠,٤٥ وتتميز تدميرية عالية على الهدف.

وفي مجال ذخائر البنادق الآلية فلايزال العيار ٧,٦٢ × ٣٩مم الأوسع إنتشارا في العالم والمستخدم في دول الكتلة الشرقية والدول التي تستخدم البندقية (MK – ٤٧) روسية الأصل، أما الجانب الغربي وأمريكا فيفضل إستخدام الذخيرة ٥,٥٦ × ٤٥مم المستخدمة مع عدة أنواع من البنادق مثل البندقية الأمريكية (١٦ – MB) ويفضل الغرب هذا العيار لصغر رد الفعل الناتج عن هذه الذخيرة على الرامي بالإضافة لخفة وزن السلاح بما يمكن العنصر المستخدم في حمل ذخائر إضافية مع الحفاظ على أن تكون دقة الأصابة والمدى والتأثير التدميري مناسبا.

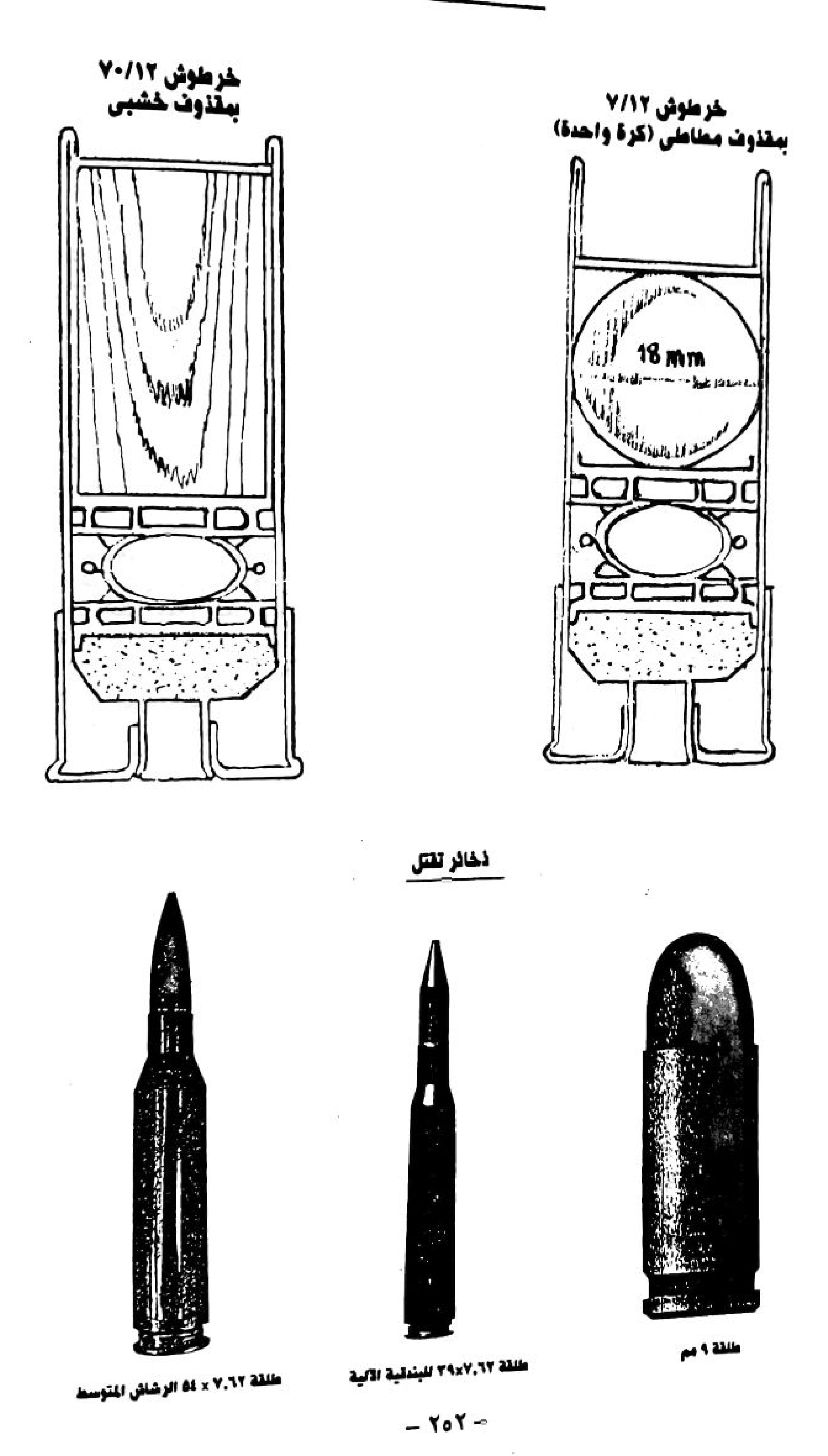
وفي مجال الرشاشات متعددة الأغراض وبنادق القناصة يستخدم العيارين ٧,٦٢ × ٥٤مم في الكتلة الشرقية السابقة، ٧,٦٢ × ٥١مم في الكتلة الغربية ويستخدم كعيار للرشاش الموازي للدبابات كذلك يحمل على عربات المشاة المدرعة والخفيفة وكذلك مع عناصر المشاة والقوات الخاصة.

وفي مجال القوات الخاصة والقناصة تستخدم نفس الأعيرة السابقة ولكن مع أسلحة ذات معدل لإطلاق أعلى ووزن أخف وجسم أقل وذلك في الرشاشات (MP 5 KA 2) ذات العيار ٩مم والبندقية (SPG) عيار ٥,٥٦ × ٤٥مم.

ومن التقنيات الحديثة في مجال مقذوفات الأسلحة الصغيرة ما هو مستخدم مع الطلقة الألمانية عيار ٩مم (ACTION) والمزودة بمقذوف ذي مقدمة بلاستيك تنفصل من المقذوف أثناء مسار المقذوف داخل ماسورة السلاح ويستمر المقذوف ويؤدى ذلك إلى الحد من إحتمال السكترما للمقذوف وبالتالي الحد من إحتمال إصابة الأفراد أثناء عمليات حراسة الشخصيات الهامة وكذلك تؤدى مقدمة المقذوف إلى داخل الطلقة للهدف بمعدل أعلى مما يؤدى إلى تدمير رأس الهدف.

وقد يكون المقذوف يختلف عما ذكر سالفا من مادة البلاستيك كما هو مطابق في ذخائر البلاستيك والتي تستخدم في التدريب في ميادين الرماية المغلقة وفي المناورات ويكون مدى هذه الذخيرة ٥ :

## ذخائر تصيب ولا تقتل




طلقة ٧,٦٢ x ٥٤ الرشاش المتوسط

طلقة ٣٩x٧,٦٢ للبندقية الآلية

طلقة ٩ مم

١٠٠م وتتميز هذه الذخيرة فى الحد من مسافات الأمان المطلوبة حالة إستخدام الذخائر التقليدية، وبالإضافة إلى ذلك تزيد من عمر ماسورة السلاح وتطابق هذه الذخيرة للأعيرة ٧,٦٢ × ٩مم للمسدسات والبنادق والعيار ٥,٥٦ × ٤٥مم، ٧,٦٢ × ٥١ للبنادق والرشاشات والعيار ٥٠. الرشاشات ومن الاستخدامات الخاصة للذخيرة أ. س التى تفرض تصميمات خاصة على المقذوفات، يمكن تقسيم ذخيرة الأسلحة الصغيرة طبقا للآتى :

**نوع السلاح المستخدم :**

- ذخيرة الطبنجات والمسدسات مثل الذخيرة عيار ٩مم المسدس حلوان.
- ذخيرة البنادق والرشاشات الخفيفة والمتوسطة مثل الذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩مم للبندقية AKM والرشاش الخفيف سويس، والذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٥١مم للرشاش المتعدد FN، والذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٥٤مم للرشاش المتوسط أسوان.

**ذخيرة الرشاشات الثقيلة :**

- مثل الذخيرة عيار ١٢,٧مم والذخيرة عيار نصف بوصة.

طبيعة الاستخدام :

ذخيرة العمليات (القتال) – ذخيرة التدريب – الذخيرة المساعدة (تعليم وصيانة الطابور) – ذخائر خاصة (ذخائر فض المظاهرات).

**الجنسية :**

- ذخائر شرقية مثل الذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩مم، ٧,٦٢ × ٥٤مم.
- ذخائر غربية مثل الذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٥١مم، الذخيرة عيار نصف بوصة.

**النوع :**

ذخائر عادية ومقذوفاتها مصمتة – ذخائر كاشفة – ذخائر حارقة – ذخائر خارقة للدروع – ذخائر خاصة.

وبعضها محرم دوليا مثل الذخيرة المعروفة بإسم دمدم، وهى إتفاقية أبرمت فى جنيف وعرفت بإسم إتفاقية DUM - DUM لتحريم بعض أنواع الذخائر من الإستخدام ضد الأفراد حيث أنها تحدث آثارا تدميرية شديدة داخل جسم الإنسان لذلك فهى محرمة دوليا والآن أصبح التعارف الدارج لهذه الذخائر بإسم دم دم أى الذخائر الممنوعة من الإستخدام.

بقيت مسألة "ذخائر فض الشغب" وهى الذخائر المستخدمة فى مكافحة والحد من ظاهرة الإرهاب وفض الشغب والتى تعرف بالذخائر التى تصيب ولا تقتل وفى هذه الذخائر تأخذ المقذوفات أشكالا متعددة تختلف عن الذخائر التقليدية حيث تصنع عادة مقذوفات هذه الذخائر من البلاستيك الصلد (PVC) الخالص وقد تكون بقلب من الصلب محاط من البلاستيك وتتميز هذه الذخائر بانخفاض طاقة الحركة المصاحبة للمقذوف نتيجة لخفة وزن وذلك لتقليل كمية المادة القاذفة المستخدمة فى هذا النوع من الذخائر.

ويقتصر تأثير هذه الذخيرة على إحداث إصابات غير مميته تحدث شلل لحركة الفكر للمصاب ولا تحدث إختراقا طالما تم إطلاقها من مسافات أقل من مسافة الأمان المعدة لهذه الأنواع والتى تتراوح بين (٥ : ١٠م) تحدث هذه الذخيرة إصابات تلزم رعاية طبية سريعة للحد من تأثيرها قد ينتج النزيف للجرح لهذا النوع من الذخيرة المزود بقلب من الصلب. وتطلق هذه الذخيرة من المسدسات والبنادق التقليدية، إما بتجهيزة خاصة تركب على فوهة الماسورة أى تستخدم فى أى طلقة عادية فيما عدا ما يلزم التعمير والتفريغ لكل طلقة.

من هذه الذخائر أعيرة ٩مم، ٧,٦٢ × ٣٩مم، ٧,٦٢ × ٥١مم، ٥,٥٦ × ٤٥مم بالإضافة إلى هذه العادة يستثنى إستخدام ذخائر الخرطوش بإمكانية إستخدام ذخائرها بما تتميز من تعدد مقذوفاتها وبدلا من إستخدام الكرات التقليدية لذخائر الخرطوش التى تصنع من الرصاص ويستخدم كرات من البلاستيك (PVC) وتتراوح أعدادها من كرة واحدة فقط داخل جسم المقذوف يصنع من البلاستيك الخشن أو كرتين وقد تتعدد الكرات وتصل إلى ٧ – ٩ – ١٢ – ١٥ كرات من البلاستيك ويتميز إستخدام المقذوفات ذات الكرة الواحدة فى إمكانية التنشين بدقة أكبر على مسافات أكبر حالة إستخدام المقذوفات ذات الكرات المتعددة والتى تعطى تأثيرا على عدة أفراد فى وقت واحد لإنتشار الكرات على شكل مخروط ولكن على مدايات أقل تصل إلى ٢٠ متر.

وحتى بالنسبة لهذا النوع من الذخيرة توجد خطورة فى إستخدامه على مسافات أقل من مسافات الأمان المحددة والتى تصل إلى ٥ أمتار.

ونوع آخر من ذخائر الخرطوش التى تستخدم مقذوفاً به عبوة بيروتكنيك يولد دخان مسيل للدموع ومهيج للأعصاب والذى يبدأ عمله بإطلاقه فى إتجاه المتظاهرين ليولد سحابة الدخان التى يستمر تأثيرها حتى ١٥ ثانية وقد تزود مقدمة المقذوف بمغلف معدنى يسمح للمقذوف (عبوة البيروتكنيك) إختراق السواتر (البوابات – الشبابيك) لتولد الدخان خلفها وتستخدم هذه الأنواع فى حالة إقتحام الأماكن المغلقة فى حالات الإختطاف وفك الإعتصام.

ومثال آخر للتنوع فى الإستخدام وبالتالى فى نوع المقذوف يستخدم خرطوش بمقذوف يحتوى على عبوة صبغية تستخدم لتعليم العربات والأفراد أثناء مطاردة وفض الشغب ومكافحة الجريمة بما يسهل تحديد وتعليم العربات والأفراد لصعوبة إزالة هذه الصبغة وتستخدم هذه الطلقات مع بنادق الخرطوش من الأعيرة ١٢/٧٠، ١٢/٦٥ والتى تعد أكثر الأعيرة إستخداما فى العالم.

وقد إمتدت الطموحات فى مجال إنتاج الذخائر المستخدمة فى مجال مكافحة الشغب والتى تتميز بأنها تصيب فقط ولا تقتل حالة إستخدامها الصحيح إلى ذخائر تستخدم فى أغراض محرمة دوليا أثناء الحروب والعمليات الحربية ولقهر حركات التحرر فى الدول المستعمرة التى ترزخ تحت نير الإستعمار وقد أدى ذلك لأن تكون محرمة دوليا نتيجة لتأثيرها التدميرى الآدمى والذى له أثر تدميرى مغالى فيه على الإنسان بالاضافة إلى صعوبة وعدم إمكانية إنقاذ الأفراد المصابين لأن هذه الذخيرة تؤدى إلى زيادة قدرة تأثيرها وبقائهم تحت العلاج والذى قد لا يكون ذا جدوى وحتى فى حالة العلاج يعيش بها الفرد باقى عمره.

وقد ظهر إستخدام هذه الذخائر فى مطالع القرن التاسع عشر فى الحرب العالمية الأولى وكان ضمير العالم يخطىء وإصدار قرار

خواص بعض أنواع ذخائر الأسلحة الصغيرة

| إسم الطلقة | الطول (مم) | | | الوزن (جرام) | | السرعة (م. ث) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الطلقة | المقذوف | الخرطوشة | الطلقة | المقذوف | |
| طلقة ٧,٦٢ × ٣٩ عادة | ٥٥,٥ | ٢٦,٥ | ٣٨,٧ | ١٦,٤ | ٧,٩ | ٧١٠ – ٧٢٥ |
| طلقة ٧,٦٢ × ٥٤ عادة | ٧٦,٥ | ٣٢ | ٥٣,٧ | ٢١,٨ | ٩,٦ | ٨٢٠ – ٨٣٥ |
| طلقة ١٢,٧ ث ح | ١٤٧ | ٦٤,٦ | ١.٨ | ١٣٥ | ٤٩ | ٨١٠ – ٨٢٥ |
| طلقة ١٤,٥ ث ح | ١٥٦ | ٦٦,٧ | ١١٤ | ٢٠٠ | ٦٦ | ٩٨٠ – ٩٩٥ |

بتحريمها دوليا على الرغم من صدور ذلك بقرار الدول المصنعة لهذه الأنواع من الذخائر التى تنتجها وتستخدمها لقمع حركات التحرير وفرض سلطتها فى الأرض المحتلة وفى هذه الأنواع بعث الفكر على عدة أساليب منها إستخدام مقذوفات تتحول داخل جسم المصاب نتيجة لعمليات ميكانيكية على معدن المقذوف أثناء التشكيل مما يولد شروخا صغيرة داخلية فى جسم المقذوف مما يسبب نفاذ هذا المقذوف داخل الجسم نتيجة الاجهادات الناتجة عن الإصطدام الهدف وتنتج شظايا تتناثر فى جسم الإنسان ويصعب إزالتها مما يؤدى إلى زيادة التلف فى الأعضاء الداخلية.

ومن هذا النوع من الذخيرة ما سبق ذكره من الأنواع التى تتفلطح مقذوفاتها مما يتسبب فى زيادة خطر الإختراق الذى يصل فى حالة الذخيرة ٩مم إلى ما يزيد عن مواصفات العيار ولإيضاح زيادة قطر فتح الخروج لتصل إلى ما يزيد عن عشرة أضعاف العيار الأصلى بالإضافة إلى تهتك شديد للجرح الناتج عن هذه الذخيرة.

ويوجد أسلوب آخر هو إستخدام مقذوفات مصممة ميكانيكيا حيث أنها تقوم بنصف دورة داخل جسم الهدف والخروج منه بواسطة القاع مما يزيد مساحة التدمير وإحداث فتحة دموية متهتكة واسعة تزيد عن العيار الأصلى بعشرة أضعاف، ويمكن تلخيص طلقة الأسلحة الصغيرة إلى مكوناتها الأساسية الآتية بعد الفكرة السابقة :

**مكونات طلقة ذخيرة الأسلحة الصغيرة :**

تتكون الطلقة من أربعة أجزاء رئيسية هى :

**أولا : المقذوف (الرصاصة) :**

ويتكون من :

– غلاف خارجى من الصلب المطلى بطبقة من التومباك وهو سبيكة من النحاس (٨٩ – ٩١٪) والزنك (١١ – ٩٪).

– القلب : ويوجد داخل الغلاف ويصنع من معدن ثقيل مثل سبيكة الرصاص والأنتيمون للمقذوفات العادية أو من الصلب الصلد للمقذوفات الخارقة أو مركب الحارق أو الكاشف طبقا للإستخدام المطلوب وأحيانا يصنع المقذوف من المطاط عالى الكثافة والذى يسبب تأثيرا غير مميت.

**ثانيا : الخرطوشة (الظرف) :**

تصنع غالبا من النحاس – إلا أن بعض الدول لجأت إلى تصنيعها من الصلب عند حدوث تقصير فى تدمير النحاس – وغالبا ما تتكون سبيكة الخرطوشة من ٧٠٪ نحاساً أحمر، ٣٠٪ زنكا.

وتصمم الخراطيش طبقا لنوع السلاح المستخدم فمثلا مع المسدسات، حيث تقصر المسافات اللازمة للضرب، فإن جسم الخرطوشة النحاس يكون قصيرا مناسبا للعبوة القاذفة القليلة والتى تكفى فقط للرماية على مسافات قريبة من المسدس.

أما فى البنادق والرشاشات فتكون المسافة المراد الوصول إليها بعيدة، لذا يلزم لقذف المقذوف إلى هذه المسافة وجود كمية أكبر من المادة القاذفة. لذا يصمم جسم الخرطوشة بحجم أكبر لإستيعاب هذه الكمية

**ثالثا : المادة القاذفة :**

وتتكون غالباً من البنتروسليولوز المغطى بالجرافيت والمصنع على شكل شكل أنبوبى والذى يحترق بشدة وبسرعة كبيرة تنتج عنه كمية كبيرة من الغازات تدفع المقذوف من السلاح المستخدم إلى المسافة المطلوبة.

**رابعا : الكبسولة :**

تصنع غالبا من نفس سبيكة الخرطوشة النحاسية وتستخدم لإشعال المادة القاذفة الموجودة بالخرطوشة، حيث تعبأ الكبسولة بمخلوط من المواد البادئة شديدة الحساسية مثل فلمنات الزئبق، بالاضافة إلى مواد كيميائية أخرى مثل كلورات البوتاسيوم وكبريتيد الأنتيمون والكبريت بنسب متفاوتة وعندما يتم إثارة هذا المخلوط بالطرق بواسطة إبرة ضرب النار بالسلاح المستخدم يشتعل المخلوط وينتقل اللهب الناتج عن ذلك الإشتعال إلى إعادة القاذفة بالخرطوشة والتى تشتعل بدورها مولدة الغازات اللازمة لإطلاق المقذوف.

وهكذا، عودة إلى مسالة "إنتفاضة الأقصى"، فإنه عندما يقتل شخص، فإن ذلك يعنى أنه قد إستخدمت ضده ذخائر تقتل، رغم وجود بدائل أخرى، فلا توجد إحتمالات خطأ واسعة بهذا الشأن.

# التنافس حول بحر قزوين


د. فوزى درويش


يقع بحر قزوين على الطرف الشمالى لإيران ويحيط بهذا البحر كل من أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان وهذه الدول الثلاث لها حدود مشتركة مع الأراضى الروسية وتعتبر مركزاً للتصادم الوطنى، والتصادم فى المصالح الاقتصادية فى هذه المنطقة.

وتعتبر منطقة بحر قزوين ذات أهمية بالغة بالنسبة للروس لأن لها مصالح "جيو – ستراتيجية" تتمثل فى رغبة الروس فى أن يظلوا أقوياء فى المنطقة عن طريق المزيد من التقارب مع دول الكومنولث المستقلة التى كانت يوما ليس ببعيد جزءاً من الاتحاد السوفيتى، وتأمين جناحها الجنوبى. يضاف إلى تلك الدول جورجيا وأرمينيا. كما ترى روسيا أشد الأخطار عليها متمثلة فى توسع سلطة الشيشان نحو داغستان على حسابها مما يعده الروس عائقاً شديداً فى طريق دخولهم إلى بحر قزوين.

أما المصالح الجيو – بولتيكية بالنسبة للروس فتتمثل فى رغبتهم فى الإبقاء على نفوذهم فى المنطقة. فبحر قزوين رغم أهميته الاقتصادية الكبرى، فإنه يمثل فى أعين الروس مظهراً من مظاهر رغبتهم فى استعادة قوتهم وسيطرتهم فى المنطقة. ولا يخفى أن هذه المنطقة تشمل أيضا أوزبكستان التى لها حدود مع كل من كازاخستان شرقا وتركمانستان غربا، وأفغانستان جنوباً. وهناك دلائل قوية عن مخاطر كامنة فى آسيا الوسطى بعد تورط الروس والشيشان، الأمر الذى بدا واضحاً فى المناورات التى أجرتها روسيا أخيراً فى هذا العام وشاركت فيها سبع دول من رابطة الكومنولث المستقلة وهى بيلوروسيا، وأوكرانيا، وأرمينيا، وقازاقستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وروسيا الاتحادية.

ولقد جذبت منطقة بحر قزوين منذ أواخر القرن التاسع عشر عدداً من كبار المستثمرين والجيولوجيين، وعلى إجتذاب مؤسسات وبيوت دولية شهيرة مثل "روكفلر"، و"روتشلدز"، من خلال باكو (عاصمة أذربيجان). وأرسل القياصرة الروس وكلاءهم إلى المنطقة لبما تمتد جذوره إلى نحو ٣٠٠ سنة. فشكلت هذه المنطقة جانبا من الحدود المتنازع عليها تقليديا بين الامبراطوريات الروسية، والتركية، والفارسية.

ولكن الجديد فى الآونة الراهنة هو ذلك التهافت الذى حدث منذ بداية القرن العشرين حين صارت اكتشافات البترول والغاز هناك تذكر الناس بما جرى بالنسبة لولاية كاليفورنيا من هرع المستثمرين إليها زرافات ووحدانا لدى اكتشاف الذهب فيها .. وكانت ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية قد جعلت منطقة بحر قزوين إحدى أهدافها الاستراتيجية المهمة. أما بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى فقد بدأت المنطقة تنفتح على مصراعيها للعالم الخارجى حينما بدأت ثلاث دول هى أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان فى استغلال الإمكانات البترولية الضخمة على شواطىء بحر قزوين وفى داخله. وحثيثا حثيثا ظهر الدور الأمريكى فى المنطقة ومرتكزاً على الدور التركى، فضلاً عن تطلع كل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والصين، وأسبانيا، واليابان ومحاولاتهم الجادة فى العثور على موطىء قدم للتنمية الاقتصادية وبدأت تظهر بعض الكتل الاقليمية والسياسية والاقتصادية التى ترمى إلى السيطرة والظفر بالنفوذ فى هذه المنطقة.

## أولاً: التحالفات المحيطة ببحر قزوين :

على جانب، هناك تحالف غير رسمى مخلخل، لم يتبلور بعد بين كل من الولايات المتحدة وأذربيجان، وتركيا، وينظر الروس إلى هذا التكتل، وخاصة إلى دور الولايات المتحدة بأنه موجه بالدرجة الأولى إلى إضعاف النفوذ الروسى فى المنطقة، وإعادة توجيه المصالح الاقتصادية لدول الكومنولث المستقلة باتجاه الاستثمارات الأمريكية والغرب بوجه عام. وعلى الجانب الآخر هناك نوع من التحالف الثلاثى وهو نوع من تحالف المصلحة يربط بين روسيا، وأرمينيا، وإيران. وهذا التحالف الثلاثى لأسباب عرقية وسياسية وتاريخية يناوىء أذربيجان. وهناك أطراف أخرى لا تدخل فى هذه الكتل، ولكنها تؤثر فى الموقف فى المنطقة وهى بريطانيا، وفرنسا وإيطاليا، والصين وأسبانيا، واليابان كما أسلفنا.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك علاقات ذات أهمية خاصة بين روسيا وجورجيا. فجورجيا يراودها الأمل فى الاستفادة من دخل خطوط الأنابيب، ومع ذلك تود تحجيم دخول روسيا إلى خطوطها وموانيها. وهناك تحالف رباعى آخر يسمى تحالف جووام GUU-AM مختصراً لاسماء دوله الأربع، "يضم كلاً من أوزبكستان، وأرمينيا، ومولدوفا، وتعتبره روسيا معاديا لها حيث تساندة الولايات المتحدة، ويهدف إلى إنتزاع دول الكومنولث المستقلة وإبعادها عن روسيا.

ومن جهة أخرى فإن كلاً من إيران وروسيا تنظران بعين الشك

والريبة إلى واشنطن، الأمر الذى تجسد أمام ناظريهما فى اشتراك حلف الناتو فى البلقان أثناء أزمة كوسوفا، وهناك اتجاه متعاطف عرقياً لا يمكن أغفال أثره مع تركيا فى كل من أذربيجان وتركمانستان تسعى تركيا من جانبها لاستغلاله فى المنطقة لصالحها.

الواقع أنه يمكن تصنيف الدول فى المنطقة حسب الأدوار الآتية : فالدول المشاطئة لبحر قزوين وهى مسئولة عن الاستغلال وحماية الموارد النفطية وهى تمثل نقطة الابتداء فى عملية الاستغلال وهى، أذربيجان، وتركمانستان، وكازاخستان.

وهناك الدول التى يمر البترول عبر أراضيها حتى وصوله إلى موانىء التصدير إلى دول العالم. وتقع المجموعة الأولى بالطبع تحت رحمة المجموعة الثانية ويعمل على تعقيد الوضع سيطرة روسيا على كافة مخارج الأنابيب سواء بالنسبة للبترول أو الغاز باستثناء خط أنابيب صغير يوصل إلى ميناء "سوبسا" عبر جورجيا وتم افتتاحه فى العام الماضى.

**ثانياً: الأهمية الاقتصادية لبترول بحر قزوين :**

يتميز إستخراج البترول من رسوبيات بحر قزوين بشدة الصعوبة، فهناك صعوبات تتعلق أولاً بنوعية البترول نفسه لعلو نسبة الكبريت فيه، مما يتطلب نوعاً من التمويل الاضافى لضرورة مروره فى أنابيب مرتفعة التكاليف لمقاومة التآكل، وثانياً، فإنه من المعلوم أن بحر قزوين هو بحر مغلق يبعد كثيراً عن مراكز الاستهلاك، فامتداد طول عملية النقل يؤثر على سعر التكلفة النهائى للبترول.

وتبلغ تكاليف ضخ طن واحد من البترول من نفط الخليج فى المتوسط من ٢ – ٥ دولار، وتبلغ هذه التكاليف لضخ طن واحد من بحر الشمال ١٠ دولارات، فى حين تبلغ هذه التكلفة بالنسبة لأذربيجان ١٧ دولاراً، ومن جهة أخرى يمكن مقارنة هذه التكلفة الأخيرة بتكلفتها بالنسبة لبترول سيبيريا حيث تبلغ تكاليف الطن فى المتوسط من ٣٥ – ٤٥ دولاراً. وبذلك نجد أن أسواق بحر قزوين أرخص بحوالى النصف عن أسواق نفط سيبيريا، الأمر الذى يثير إزعاجاً شديداً لروسيا من إحتمالات فقد حصيلتها النقدية إذا ما تم تصدير كل منهما إلى نفس الأسواق.

أما بالنسبة للاحتياطيات فإنه حسب المصادر الروسية فى إحصائيات عام ١٩٩٨، فإن إحتياطيات تركمانستان تبلغ ٦,٥ بليون طن من النفط، بالاضافة إلى ٥,٥ تريليون متر مكعب من الغاز (وهى بذلك الرابعة فى العالم بالنسبة للاحتياطيات المكتشفة). أما كازاخستان، فلديها إحتياطى بترولى قدره ٦ بليون طن من النفط بالاضافة إلى ٢ تريليون متر مكعب من الغاز، فى حين تبلغ إحتياطيات أذربيجان ما بين ٣,٥ – ٥ بليون طن من النفط بالاضافة إلى ٦٠٠ بليون متر مكعب من الغاز.

وأخيراً، فإن بحر قزوين فضلاً عن غناه فى الارسابات البترولية فهو يزخر كذلك بنوع من أنواع السمك الذى ينتج أجود أنواع الكافيار. وكانت كل من روسيا وإيران، البلدين اللذين يتاجران فى الكافيار حيث كانتا مالكتين لمنطقة بحر قزوين خلال القرن الماضى. ويأتى الكافيار من أسماك ما قبل التاريخ (تطورت غبر ما يقال أنه ٢٥٠ مليون سنة مضت). ويقال أيضا أنها يمكن أن تعيش لعمر يبلغ ١٥٠ سنة ويصل وزن الواحدة منها إلى ٢٥٠٠ رطلاً.

فى هذا السياق، هناك تسعة طرق على الأقل قيد الدراسة كمنافذ للتوزيع لنقل البترول من المنطقة وهى كالآتى :

١– من كازاخستان حتى البحر الأسود (الروسى) إلى ميناء نوفوروسيك Novorossigk ويتفرع بدوره إلى فرعين، أحدهما يتفادى أرض الشيشان والآخر يمر بها.

٢– من باكو (عاصمة أذربيجان) إلى البحر الأسود (الجورجى) إلى ميناء سوبسا Supsa.

٣– من باكو إلى البحر الأسود (جورجيا) إلى ميناء باتومى.

٤– من باكو إلى ميناء جيهان التركى على البحر المتوسط.

٥– من كازاخستان إلى باكو ويتفرع بدوره إلى فرعين، أحدهما عبر بحر قزوين مباشرة، والآخر من خلال تركمانستان.

٦– من كازاخستان إلى الخليج العربى.

٧– من تركمانستان إلى أفغانستان إلى الخليج العربى (ويطلق عليه طريق آسيا الوسطى).

٨– من باكو إلى ميناء نوفوروسيك عبر أرض الشيشان.

٩– من كازاخستان إلى الصين.

غير أن هناك إهتماماً خاصا بطريق "باكو – جيهان". وتذكر المصادر الأمريكية أن هذا الخط سوف يتم بناؤه بالفعل بعد طول تردد وإن كان من المحتمل له أن يتم فى عام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٦ حسب ما تصرح به هذه المصادر الأمريكية، فالأمر كما يرونه يستغرق وقتا طويلاً لتتضح مدى الحوافز التجارية، والإعانات الخاصة بعملية بناء الخط – تلك الإعانات التى يرجى أن تقدمها حكومات الدول التى تمر الأنابيب عبر أراضيها.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت كل من تركيا وأذربيجان أخيراً اتفاقاً حكومياً دعماً لخط "باكو – تيبليسى – جيهان" على أنه يقتضى الأمر أن توضح الآن هاتان الدولتان إتفاقاً مع جورجيا. وتقوم كازاخستان بعمل الترتيبات الرامية إلى اتفاق يسمح بانسياب البترول عبر بحر قزوين إلى خط أنابيب باكو – جيهان.

**ثالثاً: الاستراتيجية الروسية تجاه بحر قزوين :**

لقد دخلت روسيا فى عدد من التحالفات مع الدول الجديدة فى منطقة بحر قزوين، نظراً لتزايد أهمية المنطقة واحتمالات تدهور بترول سيبيريا النسبى، كما بينا سابقاً، فى ظل حقيقة أن البترول والغاز يشكلان ما بين ٤٠ – ٤٥٪ من صادرات روسيا النقدية.

ويعتقد القادة الروس أن نفوذ كل من الولايات المتحدة وتركيا قد زاد زيادة كبيرة فى المنطقة، وأن هاتين الدولتين قد أصبحتا الآن تهددان مصالح روسيا فى بحر قزوين. والجدير بالاشارة أن الدول المشاطئة لا تحتاج فقط إلى التكنولوجيا الغربية، والاستثمارات الغربية، ولكنها أصبحت الآن تجاهر بالمطالبة بالتواجد الغربى كمعادل لاتقاء أى تدخل روسى محتمل. وتتمثل أهداف روسيا فى المنطقة فيما يلى : أولاً : ضمان وجود مناطق عازلة لضمان أمن روسيا الذى أصبح مكشوفا إلى حد بعيد وضمان مصالحها الجيو – بوليتيكية، وثانياً : ضمان الاستقرار فى المنطقة لتجنب التوترات العرقية التى تسبب بدورها توترات على الحدود. وعلى سبيل المثال، فإن عناصر "الليزجن" من داغستان قد أوضحت عن رغبتها فى

الاتحاد مع أذربيجان، وثالثا: أن ترفع روسيا مدى استفادتها من الترسبات البترولية في أذربيجان كلما أمكن ذلك والسعي الى تفكيك القوة الأمريكية في المنطقة، ورابعا : العمل على دعم علاقاتها مع إيران ما وجدت لذلك سبيلا.

وتنتهج روسيا استراتيجيات ترمي الى تحقيق هذه الأهداف، منها التعامل مع بحر قزوين كمنطقة من مناطق نفوذها، واختراق الدول المشاطئة من الداخل مستخدمة فى ذلك الشركة الخاصة الروسية "لوك أويل". والجدير بالذكر أن باستطاعة روسيا محاولة قطع الطريق على أية خطوط لأنابيب البترول تربط بين أذربيجان وكازاخستان أو بينها وبين تركمانستان، أو خط أنابيب باكو – جيهان. وهناك عقدة أخرى تستطيع روسيا استخدامها عن طريق وقف استخدام قناة "الفولجا – دون". وهذا الخط فصلي يربط من بحر قزوين والبحر الأسود ويؤدى فى النهاية الى النظام المائى الداخلي لأوروبا. وقد فعلت روسيا ذلك أثناء حربها مع الشيشان ١٩٩٥/١٩٩٦، إذ أنها أغلقت قناة "الفولجان دون" وهذا الخط فصلي يربط من بحر قزوين والبحر الأسود ويؤدى فى النهاية الى النظام المائى الداخلي لأوروبا. وقد فعلت روسيا ذلك أثناء حربها مع الشيشان ١٩٩٥/١٩٩٦، إذ أنها أغلقت قناة "الفولجات دون" فى وجه السفن التى كانت تبحر فيها تحت العلم الأذربيجاني.

وعمدت روسيا الى الدخول فى مختلف الأحلاف مع الدول العديدة فى المنطقة لتنفيذ مراميها، نجحت فى بعضها وأخفقت فى البعض الآخر، من ذلك ما حدث فى أرمينيا، فقد دعت أرمينيا القوات الروسية طواعية للمرابطة فى أراضيها عام ١٩٩٣ وهذه القوات كانت مسلحة بدبابات من طراز T-72 ومدرعات حاملة الجنود، ومدفعية، ونظم دفاع جوى كانت فى نظر أرمينيا كأوراق ضغط فى أيديها على كل من تركيا وأذربيجان اللتين تمثلان تهديدا خارجيا لأمن أرمينيا. ولكن من سوء حظ الروس أن حربهم مع الشياشان لم تحقق أهدافهم فى المنطقة، فقد تدهورت سمعة العسكريين الروس، وبالتالى سيطرتهم على الأنابيب التى تمر فى أراضى الشيشان.

وقد ظل نشاط العسكريين الروس متزايدا فى المنطقة. كما تم إنشاء قيادة دفاعية مشتركة تابعة لوزارة الدفاع فى منطقة كاسبيسك" Kaspiysk فى داغستان فى ديسمبر ١٩٩٨ مكونة من الكتيبة ١٣٦ مدفعية ميكانيكية، وعدد من السفن الخاصة بأسطول بحر قزوين، بالإضافة الى الطيران الحربى ووحدات محمولة جوا. ويجرى الآن إنشاء قاعدة بحرية تتكون من قوارب بحرية ومدفعية بحرية. وتدعم هذه القوات المشتركة القاعدة البحرية الروسية فى إستراخان. وتنظر روسيا الى العامل العسكرى كإحدى أوراق الضغط لحماية مصالحها الاقتصادية الحيوية فى المنطقة، ولذلك فإن تأمين داغستان والقوقاز يضمن أن جانبا من التداول سوف ينساب لا محالة عبر الأراضى الروسية. ولكن ذلك يمثل مهمة شديدة الصعوبة بالنسبة لروسيا، وقد تجسد ذلك فى تصريح أدلى به وزير الطاقة الروسى "فيكتور كليزونى" حين قال بأن خط أنابيب باكو – نوفوروسيك ينبغى إغلاقه بسبب الهجمات المستمرة فى وصلة الشيشان من هذا الخط.

والواقع أن روسيا ليست لها موارد "كربونية" فى منطقة بحر قزوين بالمقارنة بالدول الثلاث المشاطئة لهذا البحر والتى تقوم بانتاج وتصدير البترول من المنطقة (كازاخستان، أذربيجان، وتركمانستان) وتكون المسألة بالنسبة لروسيا إذن هى مجرد التنافس من أجل السيطرة على عمليات نقل البترول والغاز الى الأسواق الدولية. وحين تمت المقارنة بين بحر قزوين وبحر الشمال من حيث ما يحتويه كل منهما من احتياطيات بترولية، وجد أن بحر قزوين يحتوى على قدر يتراوح بين ٢٠–٤٠ بليون برميل من احتياطيات البترول المؤكدة، فضلا عن ٧٠–١٥٠ بليون برميل أخرى محتملة (أى نحو ٤٪ من إجمالى احتياطيات العالم) إلا أن هذه الاحتياطيات تتضاءل أمام ما فى سيبيريا من احتياطيات تقارب ٢٠٠ بليون برميل مؤكدة. وعلى أية حال، فإنه بتطور البحث عن حلول لعمليات نقل بترول بحر قزوين، فلا يكون باستطاعة روسيا المحافظة على وضعها الاحتكارى بالنسبة لإنسياب البترول من آسيا الوسطى.

من جانب آخر يثور الخلاف حول الوضع القانونى للبحر نفسه، من حيث : هل هو بحر أم بحيرة. وقد عملت وزارة الخارجية الروسية ما فى وسعها من جهد للحيلولة دون تقسيم البحر الى قطاعات وطنية، حسبما نصت على ذلك اتفاقية البحار للأمم المتحدة وذلك بسبب أن أغنى الترسابات البترولية فى بحر قزوين لا تقع فى القطاع الروسى، ولتحقيق ذلك فإن وزارة الخارجية الروسية دفعت بالقول بأن بحر قزوين ما هو إلا بحيرة وليس بحرا. وبذلت روسيا ما وسعها الجهد فى المجتمع الدولى حول هذا الموضوع. لكن الوضع تغير فى نوفمبر ١٩٩٦ حيث عادت واقترحت منطقة ساحلية من البحر بامتداد ٤٥ ميلا يكون هناك بعد ذلك ملكية مشتركة. ولاشك أن لذلك انعكاسات متعددة بالنسبة لخطوط الأنابيب. ثم تغير موقف روسيا بعد ذلك التاريخ مرة أخرى، فقد وقعت اتفاقا ثنائيا مع كازاخستان يقضى بأن الجانبين قد قررا تقسيم قاع البحر دون عمود الماء الذى يكون فوق هذا القاع. وتظل إيران هى الطرف الباقى المنشق، ففى أى حل جدى للترسبات البترولية فى هذا النطاق فسوف تكون أقل المنتفعين فى المستقبل.

ولقد أجبرت الأوضاع المعقدة سياسيا واقتصاديا فى المنطقة روسيا على تغيير مواقفها بالنسبة للمنطقة فى أكثر من مناسبة. فلم تكن فى نظرها موارد بحر قزوين وحدها هى التى تحفها المخاطر، ولكن شبكات النقل والعمليات التجارية، ووضع البحر نفسه كما تمت الإشارة، وموضوع السيطرة العسكرية على المنطقة. ومن جهة أخرى نجد أن مصالح الصين ورغبتها فى الوصول الى احتياطات البترول لمواجهة برامج التنمية لديها قد عمل كل ذلك على تفاقم الصراع حول موضوع النقل ومسائل ترسيم الحدود.

أما المسألة العسكرية فقد تطورت على النحو الآتى :

فأولا : قامت روسيا بإنشاء قيادة جوية للدفاع الإقليمى فى أرمينيا للدفاع عن منطقة بحر قزوين، وفى أوائل يناير ١٩٩٩ أعلنت روسيا عن عزمها على نشر صواريخ من طراز ٣٠٠ إس أرض – جو فى أرمينيا، وثانيا، فى فبراير ١٩٩٩ طلبت أذربيجان نشر قوات أمريكية من حلف الناتو (وخصوصا من الأتراك) على أراضيها. ومثل هذه الترتيبات من شأنها العمل على زيادة التوتر فى منطقة بحر قزوين، وقد تؤدى فى نهاية المطاف الى اندلاع حرب فيها. وأكدت روسيا من جانبها أن للولايات المتحدة قيادة عمليات ميدانية تقوم بالإشراف على المنطقة. ويشير عدد من التقارير بأن القوة المكلفة بحراسة خطوط الأنابيب سوف يتم تعيينها من جانب القاعدة الجوية الأمريكية فى "إنجرليك" تركيا. وهذه الأوضاع قد زادت الاهتمام الأمريكى، وحلف الناتو تجاه المنطقة مما جعل أحد

الجنرالات الروس يقول أن التهديدات الأكبر لروسيا لا تأتى من جانب الصين، ولا من جانب الإسلاميين، ولكن من احتمال وجود "عاصفة صحراء" جديدة تبدأ عملها هذه المرة من شواطىء بحر قزوين.

**رابعا: توجهات الدول الثلاث المشاطئة لبحر قزوين:**

وهناك عدد من الاعتبارات فى الدول الثلاثة المشاطئة هى تركمانستان، وكازاخستان، وأذربيجان تلعب فيها العوامل العرقية وغيرها من الاعتبارات الأخرى دورا نجمله فيما يلى :

**١- تركمانستان:**

بالنسبة لتركمانستان هناك نحو ٤٠٠,٠٠٠ من أصل روسى يعيشون فى تلك البلاد، كما أن هناك حدودا بين تركمانستان وإيران وأفغانستان تبلغ ٢٤٧٢ كيلومترا مما يضطر الروس الى إبقاء قوات عسكرية هناك. وفى عام ١٩٩٤ تفاوضت روسيا مع تركمانستان حول إزدواجية المواطنة (وهى الاتفاقية الوحيدة بين دول الكومنولث المستقلة)، لكن الاتفاقية ماتت قبل أن يجف مدادها. وهناك ١٥,٠٠٠ جندى روسى يرابطون على حدود روسيا مع أفغانستان وإيران لمكافحة المخدرات ولصد تيار اللاجئين والأصوليين الإسلاميين عن دخول البلاد.

**كازاخستان:**

تتميز كازاخستان بأنها تمتلك طاقات اقتصادية أكثر تطورا وبنية تحتية صناعية ضخمة غالبيتها بالقرب من حدودها مع روسيا. وتبلغ نسبة الروس ٣٥٪ من جملة السكان. وتتركز أغلبية روسيا فى الشمال، ويوجد القزق فى الجنوب. ويعتمد خط أنابيب كازاخستان المركزى على درجة صداقتها مع روسيا وعمدت روسيا الى استخدام نظام الحصص Quotas للسيطرة على كل من تركمانستان وكازاخستان.

**٣- أذربيجان:**

واقع الأمر أن المعركة السياسية حول بحر قزوين قد بدأت بمجابهة فى ابريل ١٩٩٤ بين كل من أذربيجان وبريطانيا، وروسيا. فقد رأت روسيا فى وجود اتفاق بين انجلترا وأذربيجان نوعا من الإفتئات على مصالحها القومية. على أن شحنات الأسلحة التى أرسلتها روسيا الى أرمينيا جعلت أهل أذربيجان فى حالة من القلق الشديد، وتتفاوت الآراء بين المحللين حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تسمح لروسيا بالدخول أو عدم الدخول ضمن ترتيبات حول خط أنابيب "باكو – جيهان". وفى هذا الصدد دعا مستشار رئيس جمهورية أذربيجان للشئون الخارجية فى ١٨ يناير ١٩٩٩ الى توسيع نطاق التعاون الأمنى مع الغرب حتى أنه دعا الى إيجاد قاعدة عسكرية للولايات المتحدة وتركيا، أو لحلف الناتو فى بلاده.

---


**المراجع:** – د. محمد حرب، المسلمون فى آسيا الوسطى والبلقان – مركز بحوث العالم التركى – القاهرة – ١٩٩٣.

–Micael & Santoch Mehrota, Soviet Business Forum, The Central Asian Economics After Independence, Royal Institute International Affairs Chatum House 1992.

- Nasib Nassibli, Azerbaigans Geopolitics and Oil Pipeline Issue, Perceptions, Dec. 1999-Feb. 2000.

- Timothyl. Thom & John Shul, Perceptions, Dec. 1999-Feb. 2000, Russian National Interests and Caspian Sea.

- Tyler, Marshal, Caspian Sea, Oil in Tinderbox, Kansas Star, 8 March 1998.




# "مؤتمر" الإعلام وقضايا الريف الافريقي في عصر المعلومات

(القاهرة ، (١٦ - ٢٠٠ اكتوبر ٢٠٠٠)

فيفيان ناصيف

عقد المجلس الأفريقي لتعليم الاعلام بمعهد الدراسات والبحوث الافريقية مؤتمره الثاني عشر حول –الاعلام وقضايا الريف الأفريقي في عصر المعلومات – في الفترة من ١٦ : ٢٠ اكتوبر ٢٠٠٠ حيث نوقشت العديد من الأوراق البحثية تناولت مختلف الأوضاع الاعلامية بالقارة .

وتنبع أهمية المؤتمر كما جاء في كلمة الاستاذة الدكتورة عواطف عبد الرحمن استاذ الصحافة بكلية الاعلام ومقررة المؤتمر من الواقع الاعلامي بالقارة الافريقية والتي تحتفظ بـ ٤٠٪ من ثروات العالم الطبيعية، في حين تتمتع بكثافة اعلامية وتكنولوجية ضئيلة لا تلبي احتياجات سكانها البالغ عددهم ٦٣٦ مليون نسمة منهم ٦٨٪ يعيشون في الريف ، حيث تشير الدراسات الى غياب البنية التحتية للاتصالات في معظم انحاء القارة مما حال دون استخدام تكنولوجيا الاتصال ووصولها الى أغلب سكانها خصوصا في الريف الافريقي .

أما سوق الاعلام الفضائي، فيتركز في الشمال الافريقي بمناطق الأنجلوفون والفرانكفون ، ومن هنا جاءت فكرة هذا المؤتمر.

وفي كلمة د. عبد الملك عودة اشار الى تراجع دخل المواطن الافريقي في الريف والضعف الشديد في تقديم الخدمات ووسائل الاتصال والمواصلات، بالاضافة الى انقلاب المعادلة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) تجاه سكان المدن عامة والتحتية الاقتصادية والسياسية المسيطرة مشيرا الى انه سيكون دور الاعلام في فاعلية الحوار حول صلاحية البرامج والمشروعات التنموية .

وكان من ضمن البحوث المقدمة ورقة عن (صورة افريقيا كما تبرزها وسائل الاعلام الاعلامية ووسائل اعلام جنوب افريقيا) للباحث وآدم شراينر . فمن خلال تحليله لمضمون وسائل الاعلام الاوروبية خلص الى أن هناك تطورا ما في كيف وكم التغطية الاعلامية للقارة، ففي الصحافة البريطانية نجد أن زيمبابوي تأتي في المرتبة الرابعة في الاهتمام الاعلامي بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا . في حين تأتي سيراليون في المرتبة السادسة يسبقها موزمبيق وجنوب أفريقيا على التوالي، بما يعني أن هناك أربع دول افريقية بين العشرة الاولى بالاهتمام في الصحافة البريطانية.

وعن موضوعات التغطية وهي مطابقة من حيث ترتيبها في كل من الصحافة البريطانية والألمانية فيأتي التركيز على الشئون الخارجية الافريقية في المقام الأول، تليها الكوارث الطبيعية كالفيضانات، ثم الرياضة فالشئون الثقافية، تليها الشئون العسكرية ، ثم تأتي الجريمة في المرتبة السادسة، وهنا نجد ان الصحافة الالمانية تهتم بتغطية النواحي الثقافية بالقارة، في حين لا تهتم بذلك صحافة جنوب افريقيا .

(الاتصال التنموي والألفية الجديدة – أي طريق لافريقيا) كان عنوان الورقة البحثية التي قدمها أ . د . اندرو موميكا. رئيس قسم الاعلام – جامعة كوكينكت، فعملية التنمية هي أهم ما يواجه القارة الافريقية الآن ، وقد كان الخطأ الذي وقع فيه الساسة وتبعهم للأسف القائمون بالاتصال التنموي هو الاعتقاد ان التنمية هي أمر مرادف للتغريب ، أو التحديث ، كذلك الاعتقاد الخاطئ بأن كل الجهود يجب ان تركز على المناطق الريفية بما يعني ضمنيا ان سكان المدن والنخبة السياسية والاقتصادية والمتعلمين ليسوا بحاجة الى تنمية، والسؤال الذي يطرح نفسه، الى من يجب ان توجه له الاتصال التنموي؟ فعلى عكس الرؤية السائدة فإن اكثر من هم بحاجة له هم القادة والصفوة الحضرية والمتعلمون .

كما نوقشت ورقة بعنوان (البيوتكنولوجيا والفقراء. كيف تشكل وسائل الإعلام الافريقية مناقشات مشكلة الأمن الغذائي) قدمتها د/ لولو رود رنكوز – كلية جرين لي للصحافة والاعلام جامعة اياد – الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي الوقت الذي يثور فيه الشكوك حول المخاطر الصحية التي قد تنتج عن استخدام المحاصيل المهجنة جينيا، تواجهنا الحقائق التي تؤكد أن ٣٥٠ ألف طفل يموت سنويا بسبب نقص فيتامين (A) بالاضافة الى نقص الكفاية الغذائية في العديد من الدول، وهذه الدراسة تحاول الوصول الى الصورة التي قدمت لها الصحافة الافريقية المحاصيل المهجنة جينيا والتي أمسى ينظر لها بأنها حل للمشكلة الغذائية في العالم النامي .

وقد توصلت الدراسة الى أن التغطية الخبرية لم تعكس اهتماما كبيرا بالقضية كما أن القضية لم تحصل على تغطية منتظمة ، أما اتجاه الصحف فكان الى جانب كبير متوازنا (محايدا) بنسبة ٥٤٪ في حين أنه كان ايجابيا بنسبة ٢٢٪ وسلبيا بنسبة ٢٤٪ وتمثل التغطية الى مناقشة القضية اكثر من ميلها الى نقل الأحداث.

كما تم استخدام أطر تفسيرية وهى غالبا ما تتضمن الأسباب وتقييم الصحيفة واقتراح الحلول وكانت أهم تلك الأطر المستخدمة أولا عامل المخاوف الصحية ، وهو اطار مسيطر ويتناول التأثيرات المختلفة لتلك المحاصيل على صحة المستهلك ، هل هى آمنة أم تحمل مخاطر صحية .

وثانى الأطر هو سيطرة الشركات عابرة القارات، وأكثر ما يميز هذا الاطار هو أن العملية ماهى الا وسيلة جديدة للتحكم فى الأسواق الزراعية.

وثالث الأطر هو التصنيف ، فوفقا لمسح أجراه معهد دراسات المستهلك بجنوب افريقيا فإن الجمهور ليس معارضا لشراء المحاصيل المهجنة ، لكنه لا يوافق على عدم الاشارة لذلك حتى يكون له حق الاختيار فيما يشترى .

ومن الاطر الواضحة ايضا تخفيف حدة الفقر . حيث مازال العلماء الأفارقة يؤكدون على أن البيوتكنولوجيا حل جوهرى لنقص الغذاء فى القارة، وعلى الجانب الآخر نجد أن معارضيها يؤكدون أن بحوث نقل الجينات وتطبيقاتها ليس لها علاقة لعلاج مشكلة الغذاء فى القارة.

وكان لعلاقة وسائل الاعلام بعمليتى التنمية والديموقراطية فى القارة اهتمام بالغ عكسته العديد من الورقات البحثية التى ناقشت هذا الموضوع ، فتم مناقشة دراسة عن (دور الراديو فى التنمية والديموقراطية فى الريف الافريقى) قدمها د. اسا بوهين أمينى أستاذ الاذاعة بجامعة اركنساس الولايات المتحدة . وتعرض هذه الورقة للأدوار التى يمكن ان يقوم بها الراديو لتنمية المناطق الريفية فالقارة تواجه تحديات خاصة بالديموقراطية وتحديات الايقاع السريع للعولمة فى كل من المسار الاقتصادى والسياسى بالاضافة الى الحالة التنموية الراكدة ، فهناك ٣٣ دولة من ٤٧ دولة من القارة مصنفة بواسطة الأمم المتحدة كأقل الدول تنمية، كما قدرت شبكة افريقيا الخضراء ان ٣٦٥مليون شخص تقريبا ، أى ٥٠٪ من سكان القارة يعيشون فى فقر تام، كما ذكرت ان افريقيا هى المنطقة الوحيدة فى العالم التى يتوقع فيها الفقر أن ينمو.

وهنا يمكن للراديو أن يضطلع بمهمة الثروات الوطنية وتنميتها والتى يتم إهدارها .

كما يقوم الراديو بمراقبة الممارسات السلطوية للمسئولين ، حيث يقوم بدور الوسيط فلأن الفساد أحد أهم الشرور الاجتماعية فى افريقيا ذات التأثير التراكمى على عملية التنمية، فيأتى الراديو ليؤكد على متطلبات الحكومة الجيدة، ويغرس مبادئ الشفافية والانفتاح فى طرح السياسات الاقتصادية والسياسية .

كما قدم د. هارولد فيشر - جامعة بولينج جرين - بالولايات المتحدة ورقة عن (استخدام الراديو لتعبئة الجمهور وتنميته - دروس فى الميدان) وهى تناقش التجربة الافريقية فى استخدام الراديو الاقليمى فى عملية التعبئة الجماهيرية .

فقد بدأ استخدام الراديو كأداة تنموية عام ١٩٦٦ فى سوازى لاند. وكان أول مشروع هو مساعدة الفلاحين على تحسين الأداء الزراعى، وقد أدى نجاحها الى تحفيز الوكالات التنموية الحكومية وغير الحكومية، فقامت بتعيين متخصصين لانتاج البرامج الارشادية، كما قدمت المعونة الامريكية لانتاج ستوديوهين للانتاج البرامجى .

كما يتعرض لاستخدام الراديو للحفز على المشاركة الجماهيرية فى الأوجه التنموية المختلفة، فراديو نيجيريا ٢ أصبح معبئا للجماهير وحفزهم لأداء مهام مدنية خدمية، كما اظهرت احدى الدراسات ان الراديو النيجيرى عمل على تحريك القنوات الشخصية كمصدر للمعلومات .

وقد أظهرت دراسة أجراها المركز الدولى لبحوث التنمية أن الاتصال التفاعلى أكثر تأثيرا فى عملية التنمية حيث يفضل الجماهير الاتصال ذى الاتجاهين للراديو (أى أن يستمعوا للبرنامج فى وجود منسق لمناقشتهم فيما يسمعون ، لما يتيحه ذلك من اتصال مباشر مع محرر البرنامج أكثر من الاتصال ذى الاتجاه الواحد التقليدى للراديو .

كما نوقشت دراسة عن (الراديو والمجتمعات الريفية فى الديمقراطيات الأفريقية الحديثة) مقدمة من د . فولو أوجندعبى. استاذ مساعد بجامعة متشجان. بالولايات المتحدة الامريكية حيث يحاول القاء الضوء على الظروف المحيطة التى تؤثر على قيام الراديو بدوره كوسيلة فعالة للوصول للجمهور والمشاركة فى عملية التنمية وذلك وفق أربعة اعتبارات يمكن التقييم من خلالها.

اولا : القدرة على الوصول للجمهور المستهدف وهنا نجد أن محطات الاذاعة مازالت متمركزة حول المدن.

ثانيا : البيئة والبرامج حيث توجد دلائل تشير الى ان الجمهور الريفى غير راض بشكل كاف عن نوعية البرامج التى يستقبلها بعكس جمهور المدن، وذلك لعدم اهتمام تلك المحطات حديثة النشأة بمناقشة الخبرات الحياتية وما يهم أهل الريف ، كما أن غياب رجع الصدى بشكل كامل يعتبر أهم مشاكل راديو الريف لمعرفة التأثير الحادث، وقد وجد أن أكثر البرامج تفضيلا هى المكونة من مزيج من القضايا الاجتماعية والتعليم وهى نادرة.

بعد ثالث يجب إعادة النظر فيه هو الوجود الواضح للبث الدولى، فبالرغم ان تلك البرامج ساندت نشر الديموقراطية وإعادة هيكلة المجتمعات اثناء حملات الديموقراطية فى القارة ، إلا أن الحذر يتأتى من أنه ليس كل الرسائل المبثوثة تعزز بالضرورة الأولويات الوطنية للدول التى تبث اليها.

ويوضح ذلك كلمة القاها مدير وكالة (VOA) القاها امام الكونجرس الامريكى مبينا فيها الهدف من انشاء المحطة باعتبارها أكثر الوسائل فعالية التى تستطيع بها الولايات المتحدة نشر الديموقراطية ، وبذلك تخدم مصالح السياسة الخارجية الامريكية فى العالم).

رابعا : التحكم والادارة . حيث لا تزال معظم محطات الراديو التى تتوجه للريف ذات بناء عتيق غير متقدم وتعتمد بشكل كبير على دعم الدولة والقطاع الخاص والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة كذلك وكالات التنمية العالمية، والمنظمات غير الحكومية.

ويستخلص من ذلك ان الراديو وسيلة يتم الاعتماد عليها من جانب شرائح واسعة من الجماهير بالاضافة لشعبيته فى التجمعات الريفية، وقدرته على فعل أكثر من مجرد نقل المعلومات لو أنه قد تم استعماله فى الاتصال التنموى.

# "المؤتمر" السنوى السادس والثلاثون لجماعة الادارة العليا
# [ الاقتصاد المعرفى والدولة الحديثة ]

الاسكندرية (٢٥ - ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٠)

نجوى نظمى مينا

على امتداد خمسة أيام وخلالها التقى ٣٠٠ خبير ومتخصص وعالم ومفكر وقيادات فى الإدارة العليا فى حوار جاد مكثف حول الاقتصاد المعرفى والدولة الحديثة من خلال المؤتمر السنوى السادس والثلاثين لجماعة الإدارة العليا.

وتركز النقاش حول موقع مصر من متغيرات العالم العاصفة فى مجال التكنولوجيا والابتكار والاختراع والاكتشاف وما أصبحت تعنيه من قفزات ضخمة فى الانتاج والخدمات وامتلاك عناصر القوة الاقتصادية القائمة بالدرجة الأولى على المعرفة وتأثيراتها العميقة فى تغيير جميع مؤسسات وقيم وسلوكيات ونظم المجتمعات والدولة وما تعكسه من صراع حضارى وتساؤلات الهوية وما تصبه خانة قوة الدولة والمجتمع والاقتصاد من عناصر ايجابية وسلبية.

وقد ناقش المؤتمر مجموعة من الأوراق والتى تعرضت لموضوعات متعددة التى تدور فى عدة محاور سياسية - اقتصادية - والمجتمع المدنى - والتدريب والتعليم - والمشاركة وتأثير تلك المحاور على الثورة المعرفية.

وقد ذكر د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى الكلمة الافتتاحية للمؤتمر أن مصر لديها بالفعل استراتيجية شاملة لتحديث وإعادة التأهيل لجميع مفردات ونظم التعليم العالى ومؤسسات البحث العلمى بما يتوافق مع متغيرات العصر وأن ذلك يحتاج إلى تكاليف ضخمة وإلى تمويل كبير حتى يتحول إلى واقع فعلى وتطبيقى، ولكن ذلك لا ينفى أن مصر تملك بالفعل العديد من العناصر الايجابية اللازمة والضرورية للتحرك فى اتجاه تحديث التعليم العالى وتفعيل دور البحث العلمى لخدمة المجتمع والاقتصاد والارتقاء بكفاءة وجودة الثروة البشرية المصرية.

وقال د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية مجموعة من القضايا الحيوية المرتبطة بتحديث الصناعة وبناء قاعدتها القائمة على المعرفة التكنولوجية وما تحتاجه من آليات ومؤسسات جديدة توفر المناخ اللازم لمساندة التطوير والتحديث فى المنشآت الصناعية القائمة التى تثبت قدرتها على الاستمرار مع ضرورة تبنى مفهوم عمل يسمح بخروج الصناعات غير القادرة على المنافسة من السوق بحكم منطق العصر القائم على التنافسية كمعيار رئيسى للبقاء أو الفناء، وأكد ضرورة التنسيق الصناعى بين الشركات والمنشآت الجديدة والقائمة حتى لا تتزاحم الاستثمارات فى مجالات بعينها ولا تملك القدرة على تصريف انتاجها وخدماتها.

وقد أكدت المناقشات المستفيضة وأوراق العمل التى طرحها الدكتور أسامة عبدالوهاب رئيس جماعة الإدارة العليا بالمشاركة بعدد كبير من كبار المفكرين والخبراء والمختصين من بينهم د. عبدالوهاب المسيرى، ود. أحمد مستجير، ود. أحمد عبدالحليم، ود. نبيل على، ود. جمال مختار، ود. إسماعيل عثمان بالاضافة إلى د. محمود عبدالفضيل، رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على ضرورة الأخذ فى الاعتبار عنصر الزمن باعتباره عنصرا حاكما فى امتلاك القدرة على اللحاق بركب العصر من عدمه، وأكدوا حتمية التكاتف المجتمعى لجميع القوى والمؤسسات والمنظمات لتحويل المعرفة إلى حقيقة واقعة فى جميع الأنشطة والمعاملات والتركيز على الثروة المعرفية باعتبارها العنصر الرئيسى لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

وقال أسامة غيث رئيس القسم الاقتصادى بالأهرام على أن الانتقال إلى العصر الجديد بمعنى عصر الثروة المعرفية بكل مشتملاتها التكنولوجية والابتكارات والمعارف الفنية والاكتشافات قد أصبح يستوجب فى الحالة المصرية تعديلات جذرية وجادة وشاملة تغير كل مفردات الاقتصاد القديم وأفكاره وأولوياته وأنظمته ومؤسساته وشركاته ومنشآته وتشريعاته وتوزع على نطاق واسع مفردات الاقتصاد الجديد على أكبر مدى ونطاق حتى تمتلك مصر الثروة المعرفية، وهى ثروة تتمثل فى المعارف الموجودة فى عقول البشر وقدراتهم ومهاراتهم القادرة على استيعاب التكنولوجيا الأكثر تقدما والتعامل معها بالاضافة والتجديد والتطوير.

وتناول د. أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية. ود. حسن نافعة رئيس قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة التأثيرات الكبيرة لعصر المعرفة على الحياة السياسية للدول والمجتمعات وضرورة تعديل الأوضاع والممارسات السياسية ودور المؤسسات وتفاعلاتها ودور المواطن المشارك وفاعليته، والأهمية الكبرى للشفافية وتدفق المعلومات والارتقاء بالوعى السياسى فى مواجهة المشكلات المحلية والعالمية بما يسمح بالتوصل إلى أفضل الحلول فى إطار صيغ لا تنفصل عن مجريات الأحداث على امتداد خريطة العالم، وتساعد على تجنب عناصر التهميش فى النظام الدولى وتؤدى إلى تعظيم عناصر القوة وتأكيدها من خلال منظور قائم على مجتمع المعرفة بكل مفرداته ومكوناته.

على صعيد دور الحكومة ومؤسسات الدولية انتهى النقاش وجاءت التوصيات تشير إلى :

* تطوير التشريعات واتباع سياسات جديدة غير تقليدية بهدف اجتذاب المعرفة التكنولوجية مع تشجيع نظم التجارة المفتوحة وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ومساندة التحالفات الاستراتيجية وتسهيل التبادل التجارى الالكترونى.

* إدارة منظومة بحوث التطوير والتنمية التكنولوجية فى مصر خلال المرحلة القادمة بما يتوافق واحتياجات وطموحات الاقتصادى المصرى.

على صعيد دو رالتعليم والتدريب انتهى المؤتمر لثلاث توصيات هى :

* أن أجتذاب المعرفة التكنولوجية المتقدمة من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر لا يتطلب إعفاءات ضريبية أو قوانين خاصة، وإنما يشجعه نظام تعليمى قادر على توفير قوة بشرية مؤهلة لاستيعاب المعرفة التكنولوجية وأسواق مال تتمتع بالشفافية وضمانات حرية تدفق الأموال والمعلومات.

* الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر الواعدة ووضع نظم فعالة لتحفيز جهود ومنجزات التطوير والإبداع والابتكار.

وكانت أخر التوصيات أن تعمل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى على تهيئة المناخ والارتقاء بالأعراف الاجتماعية ووضع المعايير لمجتمع ترتقى فيه قيمة المعرفة، ليس فقط لتحقيق نحو اقتصادى وإنما لارتقاء حضارى محوره الإنسان.

---

# "ندوة" المؤتمر السنوى الخامس لإدارة الأزمات والكوارث

**القاهرة (٢٨ - ٢٩ اكتوبر ٢٠٠٠)**

**احمد السيد تركى**

أصبح علم إدارة الأزمات من العلوم الأساسية فى ظل التقدم التكنولوجى وثورة المعلومات فى القرن الحادى والعشرين والتى تحاول كل دول العالم الدخول إليه مسلحة بالوسائل اللازمة لكيفية إدارة الأزمات على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وأيضا الثقافية، وفى إطار الإهتمام بهذا المجال الجديد عقدت كلية التجارة جامعة عين شمس مؤتمرها السنوى الخامس لوحدة بحوث الأزمات يومى ٢٨ و ٢٩ من اكتوبر ٢٠٠٠ .

وقد شهدت الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر والتى حضرها الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى والمهندس سامح فهمى وزير البترول والدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة الدولة لشئون البيئة، مناقشات مستفيضة وحيوية حول أهمية وضرورة الإهتمام بمفهوم ادارة الأزمات.

وقد أكد الدكتور مفيد شهاب على أن الكوارث الطبيعية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية تنعكس بصورة سلبية خطيرة على اقتصاد الدولة وتعرقل حركة التنمية فيها ، كما أن التعامل مع الكوارث والأزمات أصبح يحتاج الى الاستعانة بمنهج علمى ووسائل مدروسة من أجل الحد من المخاطر الناجمة عنها، .

فى حين أكدت الدكتورة نادية مكرم عبيد أن التنمية المتواصلة لن تتحقق إلا من خلال تحقيق توازن بين الاقتصاد والبيئة، وأشارت فى الكلمة التى ألقاها نيابة عنها الدكتور مجدى علام نائب وزير البيئة الى قيام الوزارة بإنشاء أول نظام للتحكم فى المواد الخطرة وعدم سماح قانون البيئة بإقامة أى مشروع اقتصادى يضر بالبيئة أو الصحة العامة.

ويمكن تناول أهم محاور المؤتمر على النحو التالى :

**أولا : دور المنظمات غير الحكومية فى إدارة الأزمات :**

وتناول هذا المحور بالبحث والتحليل الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية فى إدارة الأزمات من خلال التطوير المستمر لعمل هذه المنظمات لمساعدة الحكومة على مواجهة الأزمات من خلال مستويين أساسيين هما : المستوى الوقائى فى مواجهة الأزمات من خلال الإجراءات والتدابير التى تتخذ لمنع وقوع الأزمات ثم المستوى الثانى وهو المساهمة فى دعم الحكومة ومساندتها فى إدارة الأزمات وقت حدوثها .

ويقوم هذا التحليل على فرضية مؤداها وجود علاقة ضمنية بين قدرة المنظمات غير الحكومية على المساهمة فى البرامج الإنمائية وعملية التنمية وبين قدرتها على المشاركة فى الوقاية من الأزمات والمساهمة فى إدارتها ، وأن قيام المنظمات غير الحكومية بهذا الدور يعتبر مؤشرا حقيقيا لتطوير هذه المنظمات كمؤسسات حقيقية تستند على قواعد شعبية.

ويقوم التحليل كذلك فى هذا المجال على المنهج البنائى الوظيفى القائم على وجود مدخلات لدعم المنظمات غير الحكومية ثم عمليات تفاعل بين هذه المنظمات والمحددات البيئية من تشريعية وإعلامية وثقافية ومخرجات تتمثل فى ظهور مؤسسات أهلية على درجة من الكفاءة والفاعلية .

**ثانيا : دور الإعلام فى إدارة الأزمات والكوارث :**

ومن ناحية أخرى تناول هذا المحور أثر الإعلام المرئى على تنمية وعى الأفراد بالإجراءات الأمنية والوقائية لمواجهة أخطار الزلازل بإعتبارها إحدى الكوارث الطبيعية ، وتطرق المحور الى وضع البرامج البيئية فى التليفزيون بإعتبارها إحدى القنوات الإتصالية المتخصصة فى مناقشة القضايا والمشكلات البيئية من خلال وظائف الإعلام المتمثلة فى الأخبار والتفسير والتوجيه والإرشاد وإنتهى هذا المحور بعدة توصيات منها:

١ - التوصية لوزارة الإعلام والأجهزة التابعة لها بألا يقتصر الإعلام المرئى على وظيفة الأخبار فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية وأن

يتم تناول الخبر بالتعليق والتحليل من خلال توجيه المشاهد لما يجب اتخاذه من استعدادات تحسبا لأية مفاجآت.

٢ - توجيه التغطية الإعلامية اليومية العادية لوسائل الإعلام لوسائل الاتصال المحلية خاصة التي يمكن السيطرة عليها من خلال تحديد أجندة الإهتمامات الخاصة بوسائل الاتصال، وتحديد الموضوعات التي ينبغي التركيز عليها وتوفير المعلومات اللازمة.

**ثالثا: مشكلات المياه وإدارة الأزمة المائية المصرية :**

تتراوح الإستخدامات الرئيسية للمياه بين الإستخدامات الزراعية والتي تمثل الجانب الأكبر في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية وشرق أوروبا وبدرجة أقل في أمريكا الشمالية والوسطى، والإستخدامات الصناعية وتمثل الجانب الأكثر في أوروبا الغربية، أما الإستخدامات الزراعية والتي تمثل الجانب الأكبر في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية وشرق أوروبا وبدرجة أقل في أمريكا الشمالية والوسطى، والإستخدامات الصناعية وتمثل الجانب الأكثر في أوروبا الغربية، أما الإستخدامات المنزلية فتبلغ أقصاها في استراليا ونيوزيلندا.

والأزمات التي قد تنجم عن المياه أو تؤثر في المياه متباينة الأسباب :

- نقص المياه بسبب نقص الموارد المتاحة محليا أو بسبب إرتفاع الإستهلاك ، وقد يؤدى ذلك الى التصحر وإلى مجاعات وإلى مشكلات صحية وبيئية ، علاوة على صراعات المياه .

- زيادة المياه كما تحدث في السيول والفيضانات، وقد يؤدى الى كوارث تصيب الإنسان والحيوانات والنبات والبيئة .

- عدم توافر الماء الآمن الخالي من البكتريا والطفيليات والكيماويات ، بما يؤدى الى أوبئة وأمراض .

- الصراعات بسبب المياه .

- الصراعات التي تؤثر على الماء الآمن.

أما فيما يتعلق بإدارة الأزمة المائية المصرية في القرن الحادى والعشرين فإن الأمر يتطلب زيادة دور تحلية مياه البحر لمواجهة الأزمة بإعتبارها البديل الوحيد للمياه العذبة الطبيعية التي يجب توفر لها الدولة التمويل اللازم لإنتاجها وذلك في ضوء إحتمالية تعثر أو نفاد تنمية الموارد المائية على حساب بقية دول حوض نهر النيل ورفع استخدام كفاءة الموارد المائية المتاحة.

* وفي نهاية المؤتمر أوصى الباحثون بعدة توصيات على جانب كبير من الأهمية هي :

١ - المطالبة بإنشاء آلية عربية مسئولة عن الأزمات والكوارث تتمثل في إنشاء منظمة عربية تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية.

٢ - أن على جميع المؤسسات العربية الإهتمام بأهمية هذا العلم (علم إدارة الأزمات) والعمل على تدريسه وتطبيقه في الدول التي لم تطبقه بعد.

٣ - أن وحدة إدارة الأزمات (وحدة بحوث الأزمات) على استعداد لإعداد الكوادر المؤهلة للتعامل مع الأزمات لتأهيل الشركات والمنظمات المختلفة لمواجهة المشكلات.

٤ - طالب المؤتمر بالمراجعة الدورية للتشريعات للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية قبل حدوثها والاستفادة بتجارب الماضي في الداخل والخارج والتوسع في إستخدام البرمجيات الحديثة كبديل للميكنة ووسائل الانتاج التقليدية لتجنب الأزمات وإستخدام المؤشرات الاقتصادية العالمية لإستكشاف الأزمة المالية.

# "ندوة" غسيل الأموال وأساليب المواجهة في المنطقة الخليجية

**القاهرة: (٣٠ اكتوبر ٢٠٠٠)**

**محمد عزالعرب محمد**

احتلت قضية غسيل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الأخيرة إدراكا من المجتمع الدولى لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادى، وخاصة على مناخ الاستثمار المحلى والدولى، ولذلك تزايد الاهتمام بها وبسبل مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى، حيث تهدد هذه الظاهرة الاقتصاد العالمى وخاصة اقتصاديات العالم النامى ومن بينها الاقتصادات العربية. وفي هذا الإطار نظم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في إطار موسمه الثقافى والفكرى ندوة يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠، تناولت قضية غسيل الأموال من حيث انعكاساتها الأمنية والاقتصادية، وطرق التصدى لها.

وقدم الورقة الأولى د. جمال مظلوم مستشار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وكانت بعنوان «غسيل الأموال .. وقائمة الجنات الضريبية». يقصد بظاهرة غسيل الأموال إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة (الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات - الرقيق - الدعارة - الأسلحة). ومن أبرز الآثار المترتبة على هذه الظاهرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ما يلى :

أ- استقطاعات من الدخل القومى ونزيف للاقتصاد الوطنى لصالح الاقتصاديات الخارجية.

ب - زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة فى إنتاج السلع والخدمات.

جـ - التهرب من سداد الضرائب المباشرة، ومن ثم معاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة.

د- شراء ذمم رجال الشرطة والقضاء والسياسيين، مما يؤدى لضعف كيان الدولة واستشراء خطر جماعات الإجرام المنظم.

وانطلاقا من خطورة عمليات غسيل الأموال على الاقتصاد العالمى فى مجمله، ظهرت فى السنوات القليلة الماضية العديد من المبادرات الدولية والإقليمية الرامية لتعزيز التعاون والتنسيق الدولى لمواجهة هذه الظاهرة، ومن أهم هذه المبادرات والتى أثارت الكثير من الجدل والاختلاف حول أهدافها والمعايير المستندة إليها، التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الخاص بقائمة "الجنات الضريبية". ويقصد بالمصطلح الأخير المراكز المالية التى تتيح للأفراد إيداع ثرواتهم بها والتهرب من دفع الضرائب عليها فى بلدانهم. حيث أصدرت المنظمة قائمة تحوى ٣٥ دولة قالت أنها "أماكن للتهرب الضريبى".

ويؤكد د. مظلوم أن المعايير التى وضعتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى وضعت على أساسها قوائم لمراكز مالية يعتقد أنها ملاذات ضريبية أو أماكن لغسيل الأموال، هى معايير تفتقر لما يمكن أن نطلق عليه «الشرعية الاقتصادية الدولية» لأنها صادرة عن منظمات لدول صناعية كبرى لها أهدافها وأجندتها الاقتصادية التى تختلف عن أهداف وقضايا باقى دول العالم، ولم تصدر عن صندوق النقد أو البنك الدوليين أو منظمة التجارة العالمية، وعلى هذا فإن أى إجراءات عقابية يتم اتخاذها بناء عليها هى إجراءات باطلة وتعسفية وهدفها الأساسى هو التشهير والابتزاز.

وفى الورقة الثانية التى قدمها الدكتور إمام حسانين الخبير الاقتصادى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان حوافز الاستثمار وغسيل الأموال"، أكد أن عمليات غسيل الأموال تعد من الظواهر المستحدثة التى لم يمض على ظهورها سوى عقدين من الزمان، وأنها من إبداعات الغرب، حيث ظهرت أولا فى الولايات المتحدة على أثر بعض جرائم تهريب الكوكايين، ثم انتشرت بعد ذلك على المستويين المحلى والدولى.

وأشارت الورقة إلى أنه بالرغم من أن العديد من الدول العربية لا تعرف هذه الظاهرة بشكل واضح ومكثف كما هو الحال فى الدول الغربية، إلا أنها بوصفها من الدول النامية التى تسعى إلى جذب الاستثمارات قد تكون مرشحة لأن تكون مقرا لعمليات غسيل الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة. وأكدت الورقة أنه فى الوقت الذى تحذر فيه الدول الغربية من استشراء هذه الظاهرة على المستوى الدولى، فإن العديد من بلدانها منخرط بشكل واسع فى هذه العمليات.

ويرجع استفحال مشكلة غسيل الأموال فى السنوات الأخيرة إلى عدد من العوامل المشجعة منها :

١- بروز ظاهرة العولمة والتى تمثل مناخا خصبا لعمليات غسيل الأموال.

٢- غياب الشفافية فى معظم التعاملات التجارية الدولية.

٣- اتساع نطاق الدول التى يتم فيها غسيل الأموال أو المرشحة لتكون سوقا رائجة لذلك فى المستقبل القريب.

٤- زيادة حجم الاقتصاد الخفى والموازى فى هذه البلدان عن نصف الناتج القومى الإجمالى.

٥- السياسات التى تتخذها بعض الدول فى سبيل تشجيع الاستثمار أو الحصول على الضرائب.

٦- استخدام الوسائل التكنولوجية فى عمليات غسيل الأموال.

أما المظاهر الناجمة عن عمليات غسيل الأموال، فيمكن سردها كالآتى :

١- تغلغل الجريمة المنظمة بشكل واسع وسريع فى الأعمال التجارية المشروعة.

٢- صعوبة كشف وتتبع الأموال المغسولة نتيجة التطور التكنولوجى وانتشار المعلوماتية.

٣- الآثار الاقتصادية والاجتماعية الضارة، والتى من أهمها ما يلى :

أ- الإضرار بسعر صرف العملة الوطنية وإضعاف قوتها الشرائية.

ب - السيطرة على السوق المحلى فى يد فئة قليلة من أصحاب المشروعات الوهمية.

جـ -التأثير سلبا على ميزان المدفوعات والميزان التجارى فى الدولة.

د- التأثير سلبا على الدخل القومى.

هـ - انتشار البطالة.

و- التفاوت الاجتماعى بين الطبقات ومن ثم الصراع الطبقى فى المجتمع.

ويخلص الباحث من دراسته إلى التأكيد على ضرورة اتخاذ الدول العربية الإجراءات الكفيلة بالوقوف فى وجه هذا التدخل من جانب المنظمات الغربية من خلال العمل على سد الثغرات الموجودة فى التشريعات القائمة والمنظمة لحركة الاستثمار، بالإضافة إلى أخذ تقارير المنظمات الدولية مأخذ الجد واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالرد عليها، ومحاولة التواجد الفعلى فى هذه المنظمات لعرض وجهات النظر العربية وإظهار خصوصية الاقتصاديات العربية وطبيعة الحوافز الاستثمارية الممنوحة وحدودها.

وقدم الورقة الثالثة د. حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات حول «أساليب مواجهة غسيل الأموال فى ضوء توصيات فريق العمل المالى حول الظاهرة»، تناول أهم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وتجارب بعض الدول فى هذا الخصوص والإجراءات المتبعة لمكافحة هذه العمليات وأهم المقترحات التى يجب تطبيقها لزيادة فعالية المواجهة على مستوى الوطن العربى.

وتشير الدراسة بداية إلى ارتباط ظاهرة غسيل الأموال بانتشار الجرائم المنظمة والاتجاه إلى عولمتها، فى ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، ولما كان حرص أصحاب الدخول غير المشروعة على الانتفاع بالعوائد المالية الناتجة عن الجريمة هو أحد عوامل استمرار الجريمة وتناميها، فإن منع هذا الانتفاع يساهم بلا شك فى مكافحة الجريمة الأصلية وإمكانية القضاء عليها. لذا فقد اهتمت الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الجريمة بالحرص على التعاون فيما بينها من أجل مكافحة غسيل الأموال بمختلف

مصدرها.

وعرضت الدراسة لمجموعة من التوصيات التى ركز عليها فريق العمل المالى والتى تحول دون عمليات غسيل الأموال، وبما لا يعوق حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وهى :

أ- ضرورة الاحتفاظ بالسجلات الضرورية عن المعاملات المحلية والدولية وعن هوية العملاء لمدة خمس سنوات على الأقل بعد إغلاق الحساب.

ب - اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع استخدام التكنولوجيا فى غسيل الأموال.

جـ-أهمية التحرى عن الصفقات الكبيرة والمعقدة وغير المعتادة التى تحوم حولها الشبهات.

د-أهمية تشجيع الأساليب الحديثة والآمنة لإدارة الأموال.

هـ - تطوير السياسات الداخلية والإجراءات والمعايير الرقابية.

و- أهمية تأكد الأجهزة المركزية المعنية بالرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية من وجود برامج كافية لدى هذه الجهات لمكافحة غسيل الأموال.

واختتم الباحث الدراسة بالإشارة إلى التوصية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لمكافحة غسيل الأموال فى الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة وهى :

١- أن يحذو مجلس التعاون الخليجى حذو منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى دراسة بعض المعايير التى يمكن تطبيقها للتعرف على أنشطة غسيل الأموال من خلال المؤسسات المالية أو المصرفية الخليجية.

٢- تطبيق التوصيات التى وضعتها المنظمة فيما يختص بالتعامل مع الدول التى تعتبر ضمن أماكن التهرب الضريبى.

٣- تطبيق التوصيات الواردة فى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال تمهيدا لإصدار قوانين وطنية تحرم هذه العمليات.

٤- تعاون الانتربول فى الدول العربية مع الانتربول الدولى فى مجال تسليم المجرمين ومصادرة الأموال غير المشروعة.

# "مؤتمر" المشاركة السياسية للمرأة فى دول الشمال الافريقى

**القاهرة : (٧ - ٨ نوفمبر ٢٠٠٠)**

**صافيناز محمد احمد**

انطلاقا من أهمية الدور الذى تلعبه المرأة فى المجتمع بجوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية ، عقدت الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة مؤتمرا عن "المشاركة السياسية للمرأة فى دول الشمال الأفريقى" والذى استمرت فعاليته على مدار يومى السابع والثامن من شهر نوفمبر ٢٠٠٠، وشارك فيه عدد من الاساتذة والباحثين المهتمين بشئون المرأة من مصر والدول العربية والأفريقية.

وقد طرحت الأطراف المشاركة فى المؤتمر رؤيتها لدور المرأة فى المشاركة السياسية من خلال الأبحاث التالية :

**المرأة والمشاركة السياسية من منظور الجندر :**

والجندر الترجمة الحرفية لكلمة Gender وهى الجنس من حيث الذكورة والأنوثة وآثرت الدول العربية تعريب اللفظ ليكون "جندر" وتبنت بعض الجهات تعبير المرأة / الرجل والتنمية ليعبر عن المعنى المتضمن فى إطار هذا الاتجاه التنموى.

وأشارت د . زينب شاهين الى أهمية دور المرأة فى عملية التنمية، وبأهمية تمكينها من المشاركة السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية المتوازنة، وبضرورة بلورة اتجاه عام يربط بين المرأة وعملية التنمية المستدامة تحت شعار "الجندر والتنمية" ، والذى يؤكد على أن التنمية المتوازنة، والتى تضمن مشاركة المرأة والرجل على حد سواء فى المؤسسات الاقتصادية والسياسية، هى التى تؤدى الى رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات الرفاهية، وعدالة حصولهما على ثمارها . كما تعرض البحث لأهم القضايا الرئيسية لمدخل الجندر والتنمية منها :

١ - تضمين المرأة فى كل مرحل العملية التنموية ووضع السياسات ، التخطيط ، التنفيذ، التقييم .

٢ - أن مفهوم الجندر يعنى الأدوار والعلاقات الاجتماعية التى يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة وما يعتبره السلوك المناسب للجنسين، وبهذا يبتعد المفهوم عن الخصائص البيولوجية والطبيعية ليركز على المعنى الاجتماعى للذكر والأنثى.

٣ - أن تحليل أسباب الفجوة القائمة بين وضع المرأة ووضع الرجل فى المجتمع (بسبب العادات، والتقاليد، التشريعات) يساعد على وضع استراتيجية لتقريب الفجوة والعمل على إزالتها .

٤ - ضمان مشاركة الجنسين فى العملية التنموية وضمان حصولهما على ثمارها يعنى المشاركة عبر الدور : الانجابى الأسرى والدور الانتاجى والدور العام والسياسى .

قضايا وإشكاليات عامة فى دراسة مفهوم الجندر فى أفريقيا :

حيث أكد د. حمدى عبد الرحمن على أن دراسات الجندر لكل

من الرجل والمرأة من أجل إزالة الفجوة النوعية بينهما، ولكن في إطار من المناظرة بين الخصوصية والعالمية ، بمعنى مدى ملاءمة المفاهيم والقضايا العامة التي تعكس خبرات ونظما اجتماعية، وثقافية أخرى لتطبيقها على الواقع الأفريقي ، أي ماهي طبيعة علاقات الجندر في أفريقيا حيث يؤكد على استحالة تطبيق مفهوم الجندر – الذي هيمن عليه منذ البداية المنظور الغربي الأوروبي – على الواقع الافريقي لعدة أسباب أهمها :

– تعقد وتشابك علاقات الجندر في افريقيا نظرا لتداخل ميادين العمل والتفاعل بين المرأة والرجل في أفريقيا.

– الاعتراف بظاهرة النسب الأمومي في الأعراف والتقاليد الأفريقية، مما يعكس الدور الفعال الذي لعبته المرأة الأفريقية في بناء وتطوير مجتمعها، فالمواريث الأفريقية تأخذ بالنسب الأبوي والأمومي على حد سواء .

– المساواة بين الرجل والمرأة في الحكم، والإدارة والتجارة، وبالتالي تعدد أدوارها في التنمية دون فصل بين دورها في الميدان العام والميدان الخاص. فالمرأة الأفريقية وإن ابتعدت عن المشاركة في بعض الجوانب الفعالة في المجتمع فذلك يرجع الى بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أكثر من كونها أسبابا بيولوجية .

وقد خلص البحث الى ضرورة التعامل مع مفهوم "الجندر" في العلاقات الاجتماعية الأفريقية بحذر شديد عند تطبيقه في الواقع الأفريقي الذي تتشابك فيه علاقات الجندر بما تشتمل عليه من موروثات تاريخية، وعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية، بالإضافة الى النواحي السياسية المتقلبة دائما في افريقيا.

قضايا المشاركة السياسية للمرأة في مصر :

تناول البحث المقدم من د. نهاد أبو القمصان أهم المعوقات التي تواجه المرأة المصرية في حقها في المشاركة السياسية الفعالة، وخاصة في مجالي الانتخاب والترشيح. ويرجع الباحث ضعف مشاركة المرأة في الانتخابات – كناخبة أو مرشحة – إلى عدة عوامل أهمها :

– الموروث الثقافي المصري الذي يحرص على بقاء المرأة في مكانها باعتبارها رمزا للهوية المصرية، وهو ما يعكس أسباب رفض الرجال للدور السياسي للمرأة أو مجرد مشاركتها كناخبة.

– تدهور مستوى المعيشة لغالبية النساء في ظل التحولات الاقتصادية المستمرة لاقتصاديات السوق، مع انخفاض مستوى الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم وارتفاع نسبة البطالة بين النساء، مما دفع المرأة الى البحث عن احتياجاتها الضرورية أكثر من المشاركة في الحياة السياسية.

**المرأة والدبلوماسية في مصر :**

أشار د. عبد الله الأشعل الى أن علاقة المرأة في مصر بالعمل الدبلوماسي تحكمها عدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : تأخر دخول المرأة المصرية الى نطاق العمل الدبلوماسي في عام ١٩٦٠، وذلك يرجع الى حداثة نشأة الدبلوماسية المصرية الحديثة والتي بدأت عام ١٩٢٣، مع إنشاء وزارة الخارجية المصرية .

الاعتبار الثاني : تطور تولي المرأة المناصب العامة ووجودها في سوق العمل، وأثر ذلك على علاقة الرجل بالمرأة داخل وخارج نطاق الأسرة، وأثر وضع المرأة على وضع الأسرة .

الاعتبار الثالث : خصوصية الوظيفة الدبلوماسية، ومدى اتصالها بأجهزة اتخاذ القرار في الداخل وهي وظيفة تحتاج الى درجة عالية من المرونة الاجتماعية والثقافية بحكم اتصالها بالثقافات الأخرى، وهو ما يحجمه طبيعة الأسرة المصرية ومدى تقبلها لفكرة انتقال المرأة بمفردها للعمل في الخارج.

هذه الاعتبارات ساعدت في تحديد موقع المرأة في الوظيفة الدبلوماسية. ورغم ذلك فإن وضع المرأة في الحقل الدبلوماسي في مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة قد بلغ درجة عالية من التطور على كافة المستويات نذكر منها : التغيير ، انحسار عوامل التردد في دخول المرأة لهذا العمل، معاملة المرأة خلال مراحل الخدمة، سياسة التنقل بين البعثات .

**حقوق المرأة العاملة في مصر بين المساواة والتمييز :**

تستهدف هذه الدراسة التي قدمتها د. سحر مصطفى حافظ، تحليل وضع المرأة العاملة في مصر بين القانون والواقع، وذلك من خلال دراسة الوضع القانوني للعمالة النسائية المصرية، ومدى كفالة حقوقها المتساوية من الناحية التطبيقية في إطار النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي السائد.

وقد خلصت الدراسة الى وجود "تمييز تشريعي" يتعلق بالتشريع ذاته ، وآخر"تمييز تطبيقي "يتعلق بتطبيق التشريع وتنفيذه، مع رصد للمعوقات التي أدت الى وجود هذا التمييز والتي تكمن في المعوقات القانونية (للتمييز التشريعي) ، والمعوقات التنظيمية والمجتمعية (للتمييز التطبيقي) كما طالبت بتحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في مجال العمالة بما يتناسب والتوجه الاقتصادي الحديث بصورة تكفل المشاركة السياسية المؤسسية والمدنية .

المشكلات التي تواجه المرأة السودانية في المشاركة السياسية :

وفي إطار المشاركة السياسية للمرأة في السودان قدمت د. فوزية عيسى التاجي عرضا لأهم المشكلات التي تعوق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة في السودان ، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية لكل من السياسة، والمشاركة السياسية، وكذلك استعرضت أوضاع النساء في السودان ، الوضع الديموجرافي، الوضع الاجتماعي / الثقافي ، الوضع التعليمي ، الوضع القانوني، والوضع السياسي . مع مناقشة كل عامل من هذه العوامل ومدى علاقته بوضع المرأة وتأثيره على عملية المشاركة في الأنشطة المختلفة، موضحة أهم المعوقات البيئية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة السودانية ومنها :

– البيئة الاجتماعية – الوضع الاقتصادي داخل الأسرة – ضعف التنظيمات السياسية وهيمنة الرجال عليها – ضعف التنظيمات النسوية وتركيزها على الدور الخدمي – قصور سياسات التعليم.

**العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة السودانية في منظمات العمل الاجتماعي الطوعي :**

أشار البحث المقدم من د . تيسير الفاتح إلى أهم ملامح ونشأة وتطور التنظيمات الطوعية في السودان وأنشطتها، وكذلك الأطر البيئية، والديموجرافية ، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والقانونية التي تشكل وضع المرأة السودانية في المجتمع ومدى مشاركة المرأة السودانية في منظمات العمل الطوعي المجتمعي، والعوامل التي تؤثر في مشاركتها أو تحول دون

مشاركتها فى العمل الطوعى وكيفية تفعيل هذه المشاركة .

**المرأة السودانية والمشاركة السياسية (صنع واتخاذ القرار) :**

عكست هذه الدراسة والتي قدمت من د. لبابه الفضل عبد المجيد سبل المشاركة الفعالة للمرأة السودانية سواء على مستوى المشاركة العامة وفقا للتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع السوداني في إطار عرفي يتيح لها ذلك - أو على مستوى المشاركة السياسية والعمل السياسي ومؤسساته المختلفة، الحزبية والحكومية . ثم الانتقال الى المشاركة فى صنع القرار، وذلك عبر كفاءتها فى العمل الوظيفي، أو عبر ترشيحها من قبل الأحزاب، أو تعيينها من قبل الحكومة فى مواقع صنع القرار التشريعية، التنفيذية ، القضائية، كما يتضمن البحث معلومات عن نسب تمثيل المرأة فى مواقع صنع القرار على المستوى المحلي بالسودان، وعلى المستوى الاقليمى ، أو الدولى . وقد خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

- ضرورة معالجة ضعف المشاركة عن طريق إجراء إصلاحات فى النظم الانتخابية.

- اتباع نظام التمثيل النسبى للمرأة، وتحديد حصص للمرأة يضمن لها المشاركة المتوازنة فى مواقع صنع القرار .

دور الجمعيات المهتمة بقضايا المرأة فى بناء مجتمع مدنى بالمغرب (دراسة حالة لبعض الجمعيات بمراكش) :

ونحو مشاركة فعالة للمرأة فى مؤسسات المجتمع المدنى بالمغرب قدمت د . الزهرة الصروح هذه الدراسة التى تناولت مفهوم المجتمع المدنى من المنظور العربي، ثم انتقاله الى المجتمع المغربى مع دراسة دور الجمعيات المهتمة بقضايا المرأة فى تغيير وضعية المرأة داخل المنظومة الاجتماعية والسياسية المعقدة، والعوامل الموضوعية التى تحكم هذه الوضعية سواء أكانت ثقافية أو اقتصادية .

وقد خلصت الدراسة الى ضرورة أن تقوم الدولة - فى المغرب - بدور أكبر فى حل إشكالية التنمية، وذلك لأن المجتمع المدنى المغربى لا يستطيع سواء ماديا أو بشريا تحمل أعباء التنمية، مع تعديل وضعية المرأة قانونيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا والعمل على تطبيق هامش أكبر من الديمقراطية وحقوق الإنسان كشروط أساسية للتنمية الشاملة والمستديمة.

ارتقاء المرأة المغربية للمؤسسة التشريعية (الدلالات والأبعاد) :

أكدت د. رقية المصدق علي أن ارتقاء المرأة المغربية للمؤسسة التشريعية لم يكن وليد التقاطع بين الإرادة الحزبية، والإرادة النسائية من أجل تفعيل المشاركة السياسية عن طريق المؤسسة البرلمانية، وأيضا لم يكن وليد انخراط المرأة فى السعى نحو امتلاك فعلى للحقوق السياسية، واحتلال مكانة بارزة فى أولويات التحول الديموقراطى، وإنما كان وليد التقاطع بين الإرادة النسائية وإرادة الناخبين (الإرادة الشعبية) رغم ضعف التواجد الكمى للمرأة داخل البرلمان. كما تؤكد على أن الانخراط فى تكريس تهميش القضايا النسائية عن المؤسسة البرلمانية يتطلب أن تسعى الأخيرة الى تفعيل مجموعة من الحقوق والحريات من خلال القانون مع ضرورة توثيق التعاون بين العمل النسائى داخل البرلمان، وبين عمل التنظيمات النسائية خارجه .

**المشاركة السياسية للمرأة فى ليبيا (الأطر الإيديولوجية والقانونية وإشكاليات الممارسة) :**

وفى ورقته البحثية المقدمة للمؤتمر أكد د . يوسف محمد جمعه الصوانى علي أن ظاهرة المشاركة السياسية للمرأة الليبية لابد وأن تفهم وتدرس فى إطار تحليل الجوانب الإيديولوجية، والقانونية فى ظل المنظومة الفكرية السياسية للنظام السياسى فى ليبيا، مما يخلق عناصر محددة للمشاركة السياسية للمرأة الليبية. مؤكدا على أن هناك فجوة فعلية بين حصول المرأة فى ليبيا علي حقوق الممارسة والمشاركة السياسية، وتمتعها بمركز قانونى لا يميزها عن الرجل، وبين الممارسة الفعلية لهذه الحقوق . حيث أكدت الدراسة على ضآلة حجم ومستوى ومدى ونوع ونطاق المشاركة والممارسة السياسية للمرأة الليبية، سواء على مستوى التأثير على صنع القرار أو تولى الوظائف القيادية.

**مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية :**

وفى تناوله لدور المرأة الجزائرية فى الحياة السياسية أكد د. شنان مسعود على أن مستقبل المشاركة السياسية للمرأة فى الجزائر ، رغم تفعيله بدءا من عام ١٩٨٩ وعبر مشاركتها فى الجمعيات والأحزاب المختلفة، إلا أنه مازال شكليا وبطيئا . وتدعو الدراسة الى التطبيق الفعلى للخطاب الرسمى القائل بتمتع المرأة بكافة حقوقها لأن المشكلة تكمن فى الفجوة بين القانون - الموجود - وبين الواقع المعاش ، بالاضافة الى معالجة مجموعة من المشاكل تتعلق بالمجتمع ككل، كالمحيط الأسرى والاجتماعى.

المشاركة السياسية للمرأة التونسية (واقع وآفاق) :

أكدت الدراسة التى تقدمت بها د . فوزية عبيد شقرون من تونس على وجود فارق بين الوضع القانونى للمرأة والواقع المعاش، فرغم المنظومة المتنوعة والمتكاملة من التشريعات والتراتيب التى تحظى بها المرأة التونسية، والآليات والمؤسسات التى وضعت، إلا أن واقع الممارسة الاجتماعية والثقافية ، لمختلف الشرائح تدعو المرأة بالرضى بما تحقق من تشريعات ومكاسب قانونية، وطالبت الدراسة بالعمل على تغيير العقليات نحو إقرار علاقات اجتماعية تتقلص فيها النزعة الأبوية السائدة فى المجتمع والتى أدت بالمرأة الى التكيف والاقتناع بدونية إمكانياتها إزاء الرجل.

**المرأة واتخاذ القرار فى تونس :**

تناولت الورقة المقدمة من أ. سونيا بن جميع، العوامل الذاتية والموضوعية التى تحد من المشاركة السياسية للمرأة فى تونس، ومدى ممارسة المرأة لحقها فى المشاركة السياسية فى الدولة والحياة السياسية وفى عملية اتخاذ القرار. مؤكدة على ضرورة استفادة المرأة من المكاسب الاجتماعية والثقافية والتشريعية التى حصلت عليها مؤخرا، بالإضافة الى التوسع فى التعليم المجانى والإجبارى مما فتح أمامها آفاق التشغيل وعليها إذن توظيف قدراتها فى مختلف الميادين لتتبوأ المناصب القيادية وتساهم فى صنع القرار. مع ملاحظة أن معظم الوظائف التى تضع فيها المرأة القرار هى وظائف اجتماعية يتعلق معظمها بشئون المرأة وأدوارها التقليدية اما المشاركة السياسية فى مجال العمل البلدى، أو رئاسة الأحزاب السياسية فهو ضئيل بالمقارنة بما سبق.

# "مؤتمر" نحو تفاهم استراتيجي بين مصر وبنجلاديش

## القاهرة: (٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠)

عاطف سعداوى قاسم

عقد مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة بالتعاون مع معهد بنجلاديش للدراسات الدولية والاستراتيجية، مؤتمراً بعنوان "نحو تفاهم استراتيجي مصرى - بنغالي" وقد قدم فى هذا المؤتمر العديد من الأوراق البحثية التى تناولت مختلف أبعاد العلاقات المصرية مع بنجلاديش سواء العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، بالاضافة إلى أوراق بحثية أخرى تناولت تأثير الشرق الأوسط فى سياسات منطقة جنوب آسيا، والدور الذى يمكن أن تقوم به دول جنوب آسيا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط.

وقد شارك فى الندوة من جانب بنجلاديش اللواء جميل احسان مدير معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية والذى قدم ورقة بعنوان "العلاقات المصرية - البنغالية : رؤية مستقبلية " وتناول فى هذه الورقة تطور العلاقات بين مصر وبنجلاديش والتى تستمد قوتها من العديد من العوامل مثل الديانة المشتركة والميراث الثقافى والحضارى المتشابه، والتشابه فى التاريخ والعادات والتقاليد، وترجع بداية هذه العلاقات الى عام ١٩٧١ عندما حاولت مصر اقناع باكستان بضرورة ايجاد حل سلمى للأزمة التى فجرتها رغبة بنجلاديش فى الاستقلال عن باكستان وبالتالى فإن علاقة مصر مع بنجلاديش بدأت قبيل استقلال بنجلاديش وتطورت العلاقات بشكل سريع بعد الاستقلال وكثرت الزيارات المتبادلة بين الجانبين ودعمت مصر عضوية بنجلاديش فى العديد من المنظمات الدولية .

وعن العلاقات الاقتصادية بين البلدين فيؤكد الباحث ان تلك العلاقات هى الأساس المتين لأى علاقة بين دولتين، وقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر وبنجلاديش منذ توقيع أول اتفاقية تجارية شاملة بين البلدين فى يوليو ١٩٧٤ وقد انبثقت عن هذه الاتفاقية لجنة مشتركة تعقد اجتماعها سنويا فى القاهرة ودكا بالتناوب وذلك لبحث سبل زيادة التجارة بين البلدين ، وعن اتجاهات التبادل التجارى بين الدولتين ذكر الباحث ان صادرات بنجلاديش الى مصر قد وصلت الى ٣٠٧,٧ مليون دولار امريكى خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٠ بينما استوردت من مصر خلال تلك الفترة بمبلغ ١٧٢,٤ مليون دولار وبالتالى يميل الميزان التجارى لصالح بنجلاديش خلال الفترة المذكورة.

وطرح السفير محمد كمال المليجى سفير مصر السابق لدى بنجلاديش وجهة نظر مصرية فى العلاقات المصرية - البنغالية من خلال بحث بعنوان "علاقات مصر ببنجلاديش : دروس الماضى وسيناريوهات المستقبل".

والذى اكد ان اول تأييد مصرى لبنجلاديش واستقلالها تمثل فى دعم عضويتها فى منظمة الصحة العالمية فى مايو ١٩٧٢ ، هذه العضوية التى فتحت الباب امام بنجلاديش للانضمام الى منظمة الأمم المتحدة، ايضا لعبت مصر دورا هاما فى قبول بنجلاديش بالأمم المتحدة من خلال اقناع الصين بعدم استخدام الفيتو ضد قرار قبول عضوية بنجلاديش .

ايضا لعبت مصر دورا هاما فى قبول عضوية بنجلاديش فى منظمة المؤتمر الاسلامى، وذلك عندما زار الرئيس الراحل انور السادات بنجلاديش عام ١٩٧٤ واصطحب رئيس وزرائها الشيخ مجيب الرحمن معه الى لاهور حيث مكان انعقاد القمة الاسلامية ، وهناك تم قبول عضوية بنجلاديش فى المنظمة ، كما اعترفت باكستان باستقلال بنجلاديش، وهذا الدور الذى لعبته مصر فى استقلال بنجلاديش والاعتراف بها ومساعدتها فى الانضمام الى العديد من المنظمات الهامة، هذا الدور لا ينساه شعب وحكومة بنجلاديش ويقدرونه حق تقديره .

وتستعرض الدكتورة رجاء سليم العلاقات الثقافية بين مصر وبنجلاديش والتى تؤكد انها لاتزال ضعيفة للغاية على الرغم من وجود اتفاقيتين تم التوقيع على الأولى عام ١٩٧٤ والثانية فى عام ١٩٩٢ ، وعلى الرغم من وجود جمعية صداقة بين مصر وبنجلاديش أنشئت عام ١٩٨٥ ولكن انشطتها مجمدة.

هذا بالاضافة الى عدم وجود اى معلومات عن بنجلاديش فى وسائل الاعلام المصرية ، وترى الباحثة ان كلا من مصر وبنجلاديش تتحمل مسئولية متساوية عن ضعف هذه العلاقات ، وتقترح فى نهاية بحثها عدة مقترحات لتطوير هذه العلاقات مثل استغلال برامج التبادل الطلابى بين البلدين وتدريس لغة وحضارة وتاريخ كل بلد فى البلد الآخر وتبادل زيارات الأساتذة والأكاديميين .

وفى تحليله لنمط تصويت كل من مصر وبنجلاديش على بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة يرى الدكتور احمد عبد الونيس استاذ القانون بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ان هناك درجة توافق عالية جدا فى السلوك التصويتى لكل من مصر وبنجلاديش ، ففى الدورة ٤٤ للجمعية العامة كانت نسبة تشابه التصويت بين البلدين ٩٥,٧٪ زادت هذه النسبة الى ٩٨,٥٪ فى الدورة ٤٥ للجمعية ، وهذا ما يعكس درجة التوافق العالية بين البلدين من حيث توجهات السياسة الخارجية على المستويات الدولية والاقليمية .

بالاضافة الى العلاقات الثنائية بين مصر وبنجلاديش تناولت الندوة محورا آخر وهو التأثير المتبادل بين منطقة الشرق الاوسط ومنطقة جنوب آسيا، وقد تناول الدكتور محمد السيد سليم مدير

مركز الدراسات الاسيوية تأثير ما يحدث فى منطقة جنوب آسيا على الموقف فى الشرق الاوسط، وذلك من خلال بحث بعنوان "عملية السلام فى الشرق الاوسط : البعد الجنوب اسيوى" وأكد فى هذا البحث ان التطورات الاستراتيجية فى جنوب اسيا ستؤثر على الشرق الاوسط من عدة نواح منها ان سباق التسلح الذى يدور حاليا بين الهند وباكستان قد يؤدى الى اندلاع حرب بين الدولتين ، وهذه الحرب لابد وان تترك تأثيرها على منطقة الخليج.

اما عن التطورات الاستراتيجية فى الشرق الاوسط وتأثيرها على جنوب آسيا، فذلك اهتمام الدكتور هاميون كبير الباحث بمعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية ببنجلاديش ، وذلك من خلال بحث بعنوان "دور العامل الشرق اوسطى فى سياسات جنوب آسيا" وقد اكد من خلال هذا البحث ان تأثير التطورات فى منطقة الشرق الأوسط على جنوب آسيا يتم من خلال المصالح الاقتصادية الضخمة لجنوب أسيا مع دول الخليج ، لا سيما فى مجال الغاز والنفط، ومن ثم فإن أمن الخليج لابد وأن يؤثر على دور جنوب اسيا كما ان انهيار عملية السلام فى الشرق وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية يتطلب دعما من بنجلاديش للسلطة الفلسطينية وهذا ما تعلنه بنجلاديش فى كل المحافل الدولية.

**وانتهت الندوة بمجموعة من التوصيات :**

١ - التركيز على التعاون الاقتصادى والفنى من خلال المشروعات المشتركة والاستفادة من برامج تمويل التجارة الخارجية من الدول التى يقدمها البنك الاسلامى للتنمية والبنك الآسيوى للتنمية .

٢ - التفاهم على عناصر التعاون السياسى - الأمنى ، والذى يمكن ان يشمل عناصر من قبيل مقاومة الارهاب الدولى، والتعاون بين مصر وبنجلاديش فى آسيا الوسطى فى ميدان دعم المفهوم المعتدل للاسلام .

٣ - تفعيل العلاقات الثقافية بين مصر وبنجلاديش ، وفى هذا الصدد اقترحت الندوة بعض النقاط لتفعيل هذه العلاقات من قبيل تنشيط جمعية الصداقة بين مصر وبنجلاديش ، والتبادل الاكاديمى والثقافى بين مصر وبنجلاديش واقترحت الندوة فى هذا الصدد امكانية ان تنضم بنجلاديش الى الدول الداخلة فى اختصاص الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث التابع لوزارة الخارجية.

---

# "مؤتمر" قضايا التنمية والبيئة فى افريقيا

**القاهرة (١٨-١٩) نوفمبر ٢٠٠٠**

## أحمد إسماعيل

عقدت فعاليات المؤتمر فى الفترة من ١٨-١٩ نوفمبر بتنظيم من قسم الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، وقد امتدت أعماله على مدار ثمانى جلسات علمية حافلة بخلاف جلستي الافتتاح والختام .

عالجت الورقة البحثية الأولى - التى تقدم بها أ.د .محمد عبدالغنى سعودى ، واقتصرت عليها أعمال الجلسة الأولى من أعمال المؤتمر - العلاقة بين "التنمية والثقافة فى أفريقيا ." وقد اكدت هذه الورقة على العلاقة الهيكلية التى تربط بين الثقافة بصفة عامة والثقافات الأفريقية على وجه الخصوص من جانب ونجاح خطط التنمية من جانب آخر.

وقد رصد د. عبدالجيد عمارة بالجلسة الثانية فى ورقته المعنونة "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية فى أفريقيا ". وكل من د. موريا عبد العظيم فى ورقتها "المشكلات البيئية والتنمية الاقتصادية فى أفريقيا" و د. .أحمد عبد العال فى ورقته المعنونة " السكان والموارد ومشاكل البيئة والتنمية فى قارة أفريقيا "بالجلسة السابعة ، أهم المشكلات تواجه أفريقيا .ومن هذه المشكلات :

تخلف التصنيع وتقنيات الزراعة ، العجز الدائم فى الميزان التجارى فى مواجهة أمريكا ودول غرب أوربا ، عدم ملاءمة شروط المؤسسات المانحة ، النقل والمواصلات ، ارتفاع معدلات نمو واختلال التوزيع السكانى ، الديون ، الصراعات المسلحة ، الأمية ، اللاجئون ، الأمراض المتوطنة ، التصحر والجفاف وتلوث الأنهار والبحار وسوء استخدام الموارد وغيرها من المشكلات البيئية .

ومن جانبه ذكر د.عبدالله نجيب أن مراعاة البعد الإنسانى فى التنمية يعنى "الإقرار بأن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائى إعادة الإنسان إلى ذاته ، فى ظل نظام يحقق وجوده وكرامته ، ومدنية لا تلفظه بل تقبله ، وفى إطار مجتمع يسوده التكامل والتضامن".

وعن قضايا النقل والمواصلات ، وبرامج التكيف الهيكلى ، واستراتيجية تنمية الصادرات دارت مداخلات كل من أ.د .السعيد البدوى ، أ.د .عراقى الشربينى ، د .فرج عبد الفتاح بالترتيب .وقد أكد فى هذا السياق أ.د .البدوى على ان قلة أو ندرة الطرق القارية العابرة للأجزاء المختلفة من القارة ينعكس بصورة جلية فى

انخفاض معدلات التجارة البينية بين دولها ، كما انّ مشكلات الصيانة والتحديث والإدارة تعد من أهم المعوقات التى تعانى منها شبكة النقل بأنواعها المختلفة فى أفريقيا.

وقد اشتملت الجلسة الثالثة على أربعة أوراق بحثية، تناولت أولها "قضية التغير المناخى وعواقبه الصحية المؤكدة وغير المؤكدة "وقد انتهى من ذلك د .مدحت جابر للتوصية بأهمية اتباع منهج بيني Interdisciplinary Method لتحليل أبعاد القضية بدلاً من المناهج التقليدية التى باتت غير قادرة على تتبع التحليل فى هذا المجال .

وركزت الأوراق الثلاث الأخرى لكل من أ.د .عزيزة بدر ، د. أحمد المنهاوى بالتعاون مع أ.عطية الطنطاوى ، أ .آمال سليمان ، على قضايا النزوح القسرى والحروب ، والتصحر بالمغرب العربى وأمراض البيئة بالتركيز على نيجيريا بالترتيب .وقد استهدفت الدراسة محاولة تقييم انعكاسات الآثار البيئية للحروب والصراعات لسلحة على التنمية في بلدان المنشأ واللجوء ، فى حين ركزت دراسة "أمراض البيئة - "ومنها :الملاريا والبلهارسيا وعمى النهر ودودة غينيا ، والتيفود – على أثرهذه الأمراض المتعاظم على آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

واستكمالاً لفعاليات المؤتمر تمت مناقشة ثمانية أوراق بحثية فى الجلستين الرابعة والخامسة ، ركزت على موضوعات حساسة ، من أبرزها :العوامل الهيدرولوجية للتصحر ، والمياه والتنمية ، والتأثيرات البيئية على تنمية الثروة الحيوانية فى أفريقيا ، تدهور الغابات فى إقليم غرب أفريقيا .فمن الواضح فى هذا الإطار – كما يشير د .سمير محمد حافظ– الانعكاس السلبى على تنمية الثروة الحيوانية نتيجة لقضايا تنموية بيئية خطيرة على رأسها :التصحر ، والزحف العمرانى ، وأمراض الحيوان المتوطنة .ولا يقل خطورة عما سبق ذكره ما يعيشه إقليم غرب أفريقيا من حالة تدهور فادحة ومستمرة فى غاباته المدارية تفوق المعدلات العالمية لتدهور الغابات .

وفى إطار استعراض مشكلات ظاهرة التمدين غير المنضبط فى القارة الأفريقة عرضت الجلسة السادسة لأوراق بحثية أربعة ، تعرض فى أولها أ.د .كمال البتانونى لـ "مشكلات البيئة الساحلية فى شمال أفريقيا "حيث رصد أنّ ضغط الأنشطة البشرية قد أدى – على سبيل المثال بالنسبة للساحل الشمالى الغربى بمصر – إلى : تغير النمط الزراعى ، والإزالة الكاملة لظواهر طبيعية مستقرة مثل الكثبان الرملية والسلاسل الصخرية والكساء الخضرى بشكل أدى إلى حدوث تدهور بل واندثار فى بعض مفردات ظاهرة التنُوع البيولوجى لتلك البيئة .

وقد تناولت دراسة أ.د.سليمان خاطر "المدن فى البيئات الأفريقية "على توطن العواصم والمدن الكبرى ومناطق التحضر الرئيسية فى أفريقيا على السواحل ، على يستلزم معه وضع الخطط لاستغلال الثروات فى كل الأقاليم الوطنية دون التركيز على حدود المدن الكبرى ، كما يتطلب ذلك تنمية المناطق الحضرية وربطها بشبكة طرق جيدة مع البيئات اللأخرى داخل إقليم الدولة .وقد ركزت دراسة د .صالح البحيرى عن "تغير الخصائص البيئية للمناطق الريفية بنطاق حافة المحلة الكبرى "على استعراض أثر الزحف العمرانى على تدهور الأراضى الزراعية فى إطار مقارن مع حالات مدن أفريقية ثلاث هى :جابون )بوتسوانا (ونيروبى )كينيا( وآلايف )نيجيريا (، فى حين رصد د .سيد أحمد قاسم من خلال حالة مدينة أسيوط مشكلات البيئة الحضرية بالتركيز على مشكلة النقل داخ المدن.

وفى الجلسة السابعة عالج أ .د .سمير غبور أهمية وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لصون وحماية البيئة عموماً ولصون التنوع البيولوجى خصوصاً .وبصدد حديثه عن "استراتيجيات حل المشكلات البيئية فى أفريقيا من أجل تحقيق التنمية الشاملة المتواصلة "حدد د .إسحاق كمال مصطفى ، فى ظل فعاليات الجلسة الثامنة من أعمال المؤتمر ، أهم التحديات التى تواجه صانع ومتخذ القرار فى القارة الأفريقية ، وتتمثل فى :التقاليد والأعراف ، التخطيط غير المتعقل للبرامج ، التنفيذ غير المبرمج أو المخطط للمشروعات .ومن جانبه أكد أ.د .محمد طاهر فى ورقته "تطوير مراكز الخدمات الريفية فى إطار نظم المراكزالعمرانية الإقليمية " على أهمية دفع التنمية فى القطاع الريفى بالقارة الأفريقية كمدخل لحل المشكلات التنموية التى تعيشها القارة ، فى حين يرى أ.د. صلاح عبد المعطى فى ورقته البحثية أهمية التعويل على آلية "إعادة تدوير النفايات "كمدخل لتقليص الأخطار البيئية وتعزيز الآليات الدافعة لنجاح خطط التنمية فى الدول الأفريقية.

ختاماً نذكرَ أنّ تحقيق التنمية فى أفريقيا يتطلب التركيز على مفاهيم من قبيل :بناء وحفظ السلام الداخلى والإقليمى ، جيران فى عالم واحد ، الدولة فى عالم متغير ، التنمية المستدامة ، اللامركزية ، دعم شراكة الأطراف المجتمعية المختلفة للحكومة فى رسم وتخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج العامة ، شمولية وتكامل برامج تحديث الدولة ، تطوير وتنمية عمليات الاستفادة من الموارد الوطنية غير المستغلة، ترشيد استهلاك ما يستغل من الموارد ، تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الكلية فى الحكومة وفق الأسس العلمية التى اتفق علماء الإدارة العامة كمدخل لتحسين الأداء لا لمحاكمة وتعقب أخطاء المرؤوسين .

# "ندوة" التحولات السياسية والاقتصادية فى شرق اوربا

**القاهرة: (٢١ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠)**

**عاصم المشرف**

عقد مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة ندوة حول التحولات السياسية والاقتصادية فى شرق أوربا وذلك خلال الفترة من ٢١ الى ٢٢ نوفمبر الماضى .

ففى الجلسة الأولى التى رأسها د.مصطفى علوى تناولت الدكتورة حنان قنديل التحول الديمقراطى فى شرق أوربا، فأشارت من خلال الرؤية النظرية والتطبيقية الى واقع الديمقراطية ومستقبلها فى دول شرق أوربا، فطرحت ثلاثة تساؤلات رئيسية ، أولها تمثل فى امكانية وجود نظرية لتحديد مراحل التطور الديمقراطى؟ فأشارت الباحثة للبعد النظرى لمفهوم التماسك الديمقراطى كمرحلة نهائية فى مسيرة التحول الديمقراطى فحاولت الباحثة من خلال الدراسة تحليل ماشهدته دول شرق أوربا من تغييرات فى السنوات التى تلت انهيار الاتحاد السوفيتى .

وفيما يخص مستقبل الديمقراطية فى تلك الدول، أشارت الباحثة الى أنه توجد وجهتا نظر ، الأولى: تؤكد أن هذه الدول مؤهلة للوصول الى تماسك ديمقراطى، وذلك فى ظل اصرارها على انجاز الكثير من الخطوات التى تقربها من الهدف، أما الثانية فان أصحابها يرون أن الطريق الديمقراطى أمام هذه الدول ملىء بالعقبات والمشكلات التى تعترض التفاؤل المستقبلى.

ثم أعقبتها د.هويدا عدلى متناولة التحول الديمقراطى فى بولندا، فأوضحت أن التجربة البولندية هى احدى التجارب المتميزة والمتغيرة فى آن واحد، ومرجع ذلك التطورات العديدة والنضال من أجل التحول الديمقراطى وسعت الباحثة من خلال دراستها الى إلقاء الضوء على جوانب هذه التجربة، فأشارت الى خصائص مسيرة التحول الديمقراطى والتى تمثلت فى البداية المبكرة للتحول منذ الخمسينات حيث تعد بداية تاريخية عريقة للمنظومة الاشتراكية، انطلاق مسيرة التحول الديمقراطى بمطالب اقتصادية ومادية بحتة وتطورت الى المطالبة بنقابات حرة ومستقلة، لم تكن العلاقة بين الحكومة الشيوعية والنقابات علاقة«صراع دائم» ، بل بالرغم من تعدد الأزمات الحرجة كان التفاوض والركون اليه وسيلة لحل النزاعات، فهى علاقة غلب عليها الطابع البراجماتى والتكتيكى، كما أشارت الباحثة الى أن المجتمع المدنى هو رأس الحربة فى هذا التحول الذى حدث من أسفل ومن خلال مشاركة شعبية واسعة النطاق، وأوضحت أن المجتمع البولندى مر بعدة مراحل ففى البداية كان يغلب عليه الانقسام ، فكل فصيل يمارس نشاطه بعيدا عن الآخر، الا أنه منذ منتصف السبعينات، بدأت التحالفات وذلك بعد ادراك هذه المجموعات أن الهدف واحد ويتطلب أن يكون العمل موحدا أيضا، وأشارت الباحثة هنا الى أن استراتيجية العمل المدنى البولندى فى التغيير على أساس اقامة منظمات جديدة ومستقلة وواعية بحيث تكون قادرة على الدفاع عن مصالحها الحيوية ومقاومة سيطرة الحزب الشيوعى ، والنقد السياسى لما هو قائم بل وصياغة بدائل.

وفى الجلسة الثانية التى رأسها السفير أحمد توفيق خليل تحدث د. على الصاوى عن الاصلاح البرلمانى فى وسط وشرق أوروبا. ومن خلال متابعته لمجمل أدبيات التطور البرلمانى فى هذه الدول يطرح الباحث افتراضا مؤداه أن التطورات المتلاحقة تمخض عنها نظرة جديدة فى التحليل السياسى لدول شرق ووسط أوروبا، وأشار الباحث الى أن هناك عدة مداخل لدراسة التطور البرلمانى فى تلك الدول منها التاريخية التى تعتبر أن ماحدث بعد انهيار الشيوعية، ماهو الا احياء برلمانى فى اطار مرحلة جديدة تتسم بتغيير النظم الانتخابية ووضع قواعد جديدة لتداول السلطة والحكم. ومنها أيضا المدرسة القانونية التى ترى أن أهم مايحدث فى وسط وشرق أوروبا هو انشاء دساتير ديمقراطية تقوم على مبادىء التعددية السياسية مما يقود الى اقامة حكم القانون واحكام الرقابة الدستورية.

خلص المتحدث الى عدد من الملاحظات النقدية على تحليل الأدبيات المتعلقة بالاصلاح البرلمانى فى وسط وشرق أوروبا، فأشار الى أن تماثل المدخلات فى هذه الدول لم يؤد الى تشابه فى المخرجات، وأن التحولات فى الحياة البرلمانية لم تستقر الى اليوم، وأن هذه الدول مازالت تعيش مرحلة البناء المؤسسى لبرلماناتها.

وأعقبته د. ماجدة صالح مستعرضة تصاعد الاتجاهات الاشتراكية فى دول أوروبا الشرقية، فأوضحت الاتجاه العام للتحول الديمقراطى فى تلك الدول، مركزة على التحولات الانتخابية التى حدثت مؤخرا باعتبارها أحد المحطات الأساسية لاستكشاف مقولات وأوزان الأحزاب الاشتراكية فى عدد من تلك الدول، منها رومانيا والتى حصل فيها الحزب الديمقراطى الاجتماعى (يسار متطرف) على ٢١.٥٪ من اجمالى مقاعد البرلمان ، ألبانيا والتى حصل فيها الحزب الاشتراكى الألبانى عام ١٩٩٧ على ٥٢.٨٪ من اجمالى المقاعد المتنافس عليها، وفى أوكرانيا حصل الحزب الشيوعى على ١٤.٧٪، اضافة الى أن الصعود السياسى للشيوعيين تكرر فى كل من بولندا حيث حصل حزب التحالف الديمقراطى اليسارى على ٢٧.١٪ ورصد الباحث وجود تعدد فى أشكال الأحزاب الشيوعية بشرق أوروبا، فمنها اليسارى، والشيوعى، والاشتراكى، وبعضها متطرف، كما أن بعضها يتآلف مع البعض الآخر، أو يدخل فى نطاق القوى الوطنية أو القومية وقدم الباحث أمثلة على تأثير الصراعات

القومية فى عملية التحول السياسى والاقتصادى، وركز بشكل موجز على تجربتى روسيا وجورجيا.

وفى الجلسة الثالثة التى رأستها د.ليلى الخواجة، تناولت الباحثة ابتسام كامل أهم ملامح التحول الاقتصادى فى أوروبا الشرقية مستعرضة النشاط الاقتصادى خلال فترة الحكم الشيوعى، فأوضحت أن هذا النشاط وفق نظم التخطيط الاقتصادى يقوم على أساس الخطة المركزية، بحيث تكون وسائل الانتاج وأسهم رؤوس اموال المؤسسات الاقتصادية ، مملوكة وتدار بمعرفة الحكومة المركزية ـ كما أشارت الى أن دول أوربا الشرقية اتبعت هذه السياسات قبل مرحلة التحول وحققت نتائج متقاربة، تمثلت فى ارتفاع نسبة الاستثمار المعدل فتناقصت تلك النسبة فى الثمانينات ، وهو ماأثر على مختلف القطاعات الانتاجية بدرجة واضحة ، فبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومن ذلك البطالة والتضخم.

وفى اليوم الثانى للندوة ، ومن خلال الجلسة الرابعة التى رأسها د.محمد السيد سليم، تحدث د.نورهان الشيخ عن اشكاليات التحول الديمقراطى فى روسيا ، فأشار الى عدة مؤشرات منها التعددية الحزبية ومدى وجود أحزاب قوية قادرة على التواجد بفاعلية، على الساحة السياسية، واستعرض الخطوات التى قطعها النظام الروسى وصولا الى اقرار التعددية فى عام ١٩٩١ وتعرض لأبرز الأحزاب القائمة واتجاهاتها (اصلاحية ، يسارية قومية، وسطية، تداول السلطة فى روسيا واعتمادها على آلية الانتخابات التى تميزت بالانتظام والتنافسية والنزاهة والحيدة، التوازن بين السلطات، وأشار الباحث الى وجود اختلاف بين المرحلة السابقة على صدور دستور ١٩٩٣ والمرحلة التالية له، والتى تثبت فكرة النظام الرئاسى ، وبالنسبة للمؤشر الخاص باحترام حقوق الانسان اوضح الباحث ان دستور ١٩٩٣ أفرد فصلا كاملا للحديث عن هذه الحقوق كما أنه نص على انشاء المحكمة الدستورية العليا، وذلك لضمان تطبيق نظام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وأشار الى أنه فى ظل هذه الضمانات تمتع المواطنون الروس وكذلك وسائل الأعلام المختلفة بدرجات متزايدة من الحرية السياسية وحرية التعبير.

ومن خلال الجلسة الخامسة التى رأستها د.منى البرادعى تحدث المستشار الثقافى لسفارة المجر عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى المجر، فتناول حديثه من خلال ثلاثة محاور: الأول تحدث فيه عن التحول الاقتصادى بالنسبة لسوق العمل، حيث أدى التحول الى تزايد البطالة، أما المحور الثانى فقد تناول فيه بعض التحولات الاجتماعية فى المجر ، منها مستوى معيشة الشعب المجرى والفقر وقضية توزيع الدخل، والمحور الثالث تعرض فيه للسيناريو المتفائل الاقتصادى«اقتصاد السوق» حيث يسجل ايجابيات التحول من زيادة انتاج وانخفاض الموازنة وزيادة تدفق رأس المال الأجنبى للمجر، وانخفاض الديون الخارجية، بينما يرى السيناريو المتشائم أن انخفاض معدلات النمو فى الاقتصاد المجرى والدخل الحقيقى وشبكات الأمان تسبب اضرارا بالعملية الاجتماعية.

---

# "مؤتمر" دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة

## [ الخبرتان المصرية واليابانية ]

**القاهرة : (٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠)**

**سمير محمد شحاتة**

مواصلة من مركز الدراسات الآسيوية لاهتمامه بالعلاقات المصرية اليابانية، عقد المركز مؤتمره الثانى هذا العام تحت عنوان "دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة : الخبرتان المصرية واليابانية" يومى ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠، وشارك فى المؤتمر نخبة من الأساتذة والباحثين والخبراء المهتمين بالشئون الآسيوية، وأداره د. محمد السيد سليم مدير المركز و د. كمال المنوفى رئيس مجلس ادارة المركز، و د. نجوى سمك منسق المؤتمر.

وعلى مدار ٦ جلسات وجلستين افتتاحية وختامية قدمت مجموعة كبيرة من الدراسات. ففى الجلسة الأولى قدمت دراسة بعنوان "خريطة المنظمات غير الحكومية فى مصر واليابان" تحدثت فيها د. نجوى سمك عن التعاون على مستوى المنظمات غير الحكومية بين البلدين، فاشارت فيها الى القنوات الاربع التى تقدم من خلالها اليابان مساعداتها للدول النامية والتى تتمثل فى المنح المخصصة لإقامة بعض المشروعات المرتبطة بتوفير الاحتياجات الإنسانية ومقاومة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية، والمعونة الفنية التى تتمثل فى استقبال متدربين من الدول النامية للتدريب فى اليابان أو إرسال خبراء يابانيين الى تلك الدول، وإقامة مراكز تدريبية، والقروض الميسرة التى تتميز بطول فترات السداد التى قد تصل الى ٤٠ سنة مع فترة سماح قد تصل الى ١٠ سنوات، وتخصص لمشروعات البنية الأساسية. وأيضا المساعدات اليابانية التى تقدم من خلال المنظمات الدولية متعددة الأطراف.

وخلصت الى عرض نقاط التشابه لكل من اليابان ومصر فى هذا القطاع والتى تتمثل فى أن المجتمع المدنى بصفة عامة ينقسم الى أكثر من جهة وتخضع لمجموعة قوانين ووزارات مختلفة، بالإضافة الى الجذور التاريخية لهذا القطاع فى مصر واليابان ثم مروره بفترة ركود وخمول وعدم النظر له من جانب السلطات بأنه قطاع يمكن الاعتماد عليه بطريقة مستقلة فى تحقيق عملية التنمية.

أما عن "الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة" فقد كان عنوان البحث الذى تقدمت به د. زينب عبد العظيم والذى

أشارت فيه الى الأدوار التى تضطلع بها هذه المنظمات والتى زاد نفوذها حدة خلال النصف الأخير من العقد المنصرم، وعادت مواردها المالية وخبراتها وأحيانا فاقت موارد وخبرات الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية. واتسع مجال أعمالها ونشاطها، فهى تنتج الأفكار الجديدة، وتدافع وتحتج وتحرك تأييد الرأى العام، وتقوم بعمل تحليلات قانونية وعلمية وفنية، وأحيانا تقوم تحليل السياسات، وهى تقدم الخدمات، وتشكل وتطبق، وتراقب وتنفذ الإلتزامات القومية والدولية، وتغير من المؤسسات والمعايير المجتمعية السائدة.

## دور المنظمات غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان (حالة مصر)،

تمت فى الجلسة الثانية دراستان، جاءت الأولى بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان : حالة مصر" للدكتورة ماجدة صالح، تناولت فيها الدور الذى يقع على عاتق المجتمع والدولة، والخطوات الجادة التى يجب انجازها فى هذا الصدد والذى يتمثل فى :

١- تعزيز نظم الحماية المحلية لحقوق الإنسان، حيث أنها تعد مبنا مهما حاليا ومستقبلا، ويمكن أن يمتد التواصل بين حركة حقوق الإنسان فى مصر والحركة العربية لحقوق الإنسان، ويمكن فى هذا الصدد إصدار نشرة عربية لحقوق الإنسان تغطى أنشطة هذه المنظمات، وتكون فى الوقت ذاته أداة للتوصل فيما بينها من ناحية، وبينها وبين الرأى العام من ناحية أخرى.

٢- أن تسعى كل منظمة لتطوير العمل بها والتفكير فى مخرج من عدد القضايا المسلحة التى تواجهها.

٣- تطوير اسلوب الأداء بابتكار أدوات وآليات عمل مستحدثة لمواجهة كافة المتغيرات.

٤- الاهتمام بالعمل فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن عمل منظمات حقوق الإنسان تفتقر لآلية تعمل على الاهتمام بهذه الحقوق على نحو جيد بالمقارنة بعملهم فى مجال الحقوق السياسية.

٥- يجب أن تتجه الجمعيات لاتخاذ موقف من موضوعات محددة تطرح اليوم باعتبارها تمثل الخصوصية العربية والإسلامية، وأولها مناقشة الإعلانات الإسلامية لحقوق الإنسان، وقانون الأحوال الشخصية، وقضايا الردة، ووضع المرأة.

* وجاءت الدراسة الثانية بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان : حالة اليابان" حاول فيها السيد صدقى عابدين معرفة مساهمة اليابان فى مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولى. وواقع الأمر أن اليابان فى السنوات الأخيرة قد بدأت تولى اهتماما تدريجيا بأوضاع حقوق الإنسان على المستوى الدولى، فنجد أن الحكومة اليابانية تتخذ مواقف واضحة وتعبر عن آرائها إزاء بعض الأوضاع فى الدول الأخرى. ومن ذلك أن اليابان قد أعربت عن عدم موافقتها على أحداث ميدان تيانانمين فى بكين عام ١٩٨٩، عندما استخدمت السلطات الصينية العنف ضد مؤيدى الديمقراطية. كما أن الحكومة اليابانية قد طالبت النظام فى ميانمار بإنهاء الإقامة المنزلية الجبرية لزعيمة المعارضة هناك "أونج سان سوكى".

وترى اليابان أن أفضل الطرق لتعاملها مع قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولى يكون من خلال التعاون مع الأمم المتحدة التى لها أجهزة مهمة تعمل فى هذا المجال، مثل لجنة حقوق الإنسان فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتى تتمتع اليابان بعضويتها منذ عام ١٩٨٢.

## دور المنظمات غير الحكومية فى حماية المستهلك (حالة مصر)،

أما الجلسة الثالثة فعرضت فيها دراستان، فجاءت الأولى بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية فى حماية المستهلك : حالة مصر" والتى قدمها د. سمير عبد الوهاب وطرح فيها بعض الاقتراحات التى تضطلع الجمعيات الأهلية بدورها فى حماية المستهلك وهى:

١- التوسع فى إنشاء الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك سواء كجمعيات متخصصة فى هذا الشأن أو أن يكون نشاط حماية المستهلك من بين أنشطة الجمعيات الأهلية التى تعمل فى ميادين ومجالات أخرى.

٢- تمكين جمعيات حماية المستهلك من تأدية دورها، فإن ذلك يستلزم الآتى:

أ- تتضمن السياسات والتشريعات وسائل فعالة لتشجيع إنشاء جمعيات حماية المستهلكين وتمكينها من أداء دورها.

ب - الاستعانة بأعضاء جمعيات حماية المستهلك فى مكاتب حماية المستهلك واشتراكها فى الوساطة أو التحكيم فى المنازعات بين التجار والمستهلكين.

جـ - النظر فى إمكان منح بعض ذوى الخبرة والمؤهلات من أعضاء مجالس إدارات جمعيات حماية المستهلك صفة الضبطية القضائية.

د - إنشاء مكتبة لكل جمعية ومكتبة متخصصة للإتحاد النوعى تضم كافة الموضوعات المتعلقة بحماية المستهلك والمواصفات القياسية وتبادل النشرات والكتيبات وأخبار المؤتمرات وتوصياتها مع الاتحادات والجمعيات الأخرى لحماية المستهلك.

* والدراسة الثانية قدمها مدحت أيوب بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية فى حماية المستهلك : حالة اليابان" أشار فيها الى بعض النقاط الهامة :

١- أن مفهوم المستهلك فى اليابان يكتسب أبعادا مختلفة عما له فى بلدان العالم النامى، فهو يرتبط بالجودة أكثر من ارتباطه بالسعر، كما أنه يتناول قضايا التلوث البيئى والزراعة الطبيعية.

٢- أن جماعات حماية المستهلك خاصة التعاونيات لا تقتصر فى قيامها بهذا الدور على الحماية بالدعوة فقط (Oral Protection) ولكنها تقوم بالحماية الإيجابية (Verbal Protection) من خلال قيامها بإنتاج ما يوفر هذه الحماية من سلع وخدمات.

٣- أوضحت الخبرة اليابانية أن الحركة التعاونية خاصة الاستهلاكية كانت هى الآلية الأكثر ثقة فى الاعتماد عليها لتحقيق حماية إيجابية للمستهلك.

٤- تمثل جمعيات حماية المستهلك بهذا المعنى آلية اجتماعية

وجزء من رأس المال الاجتماعي يتباين دوره من منطقة لأخرى ومن وقت لآخر حسب الحاجة إليه.

٥- مازال المستهلك الى الآن يمثل اضعف حلقات السوق التي تحتاج الى حشد الجهود ومساندة الدولة باعتبارها حكم محايد، وهو الأمر الذي دعت اليه المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في مناسبات عديدة.

**حماية البيئة في اليابان :**

بدأت أولى خطوات تأسيس منظمات حماية البيئة في اليابان بإصدار القانون رقم ٨٩ لسنة ١٨٩٦ والمعروف باسم الكود المدني، وعقب إصدار هذا القانون ظهرت أول منظمة غير حكومية في مجال حماية البيئة في اليابان عام ١٨٩٨ يقودها مزارع بسيط هو "شوزوتاناكا" للاحتجاج على الممارسات الضارة بالبيئة والتي تتم في مناجم منطقة "أشنو" واستمرت هذه المنظمة في الدفاع عن حماية البيئة الطبيعية والحفاظ على الموارد الطبيعية من خطر التلوث أو الاستخدام السيء لها.

وأضاف الباحث رضا محمد هلال في الجلسة الرابعة في دراسته عن "دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة : حالة اليابان" إلى أنه منذ أوائل التسعينات، حدثت عدة متغيرات على الساحة الداخلية والدولية، تزايد معها عدد المنظمات غير الحكومية اليابانية المتخصصة في شئون البيئة وقضاياها حتى وصل العدد المسجل منها وفق القانون المدني الصادر عام ١٨٩٦ حوالي ١٠٥٠ منظمة غير حكومية في مجال البيئة بنسبة ٥٪ من إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة والتي يبلغ عددها حوالي ٢١ ألف منظمة. هذا في حين بلغ إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية حوالي ٨٠ ألف منظمة يوجد بينها ٣٢٠٠ منظمة غير حكومية متخصصة في قضايا وأنشطة الحفاظ على البيئة وحمايتها.

**تفعيل دور المرأة : حالة مصر واليابان :**

تحت عنوان "دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل دور المرأة : حالة مصر واليابان" أشارت د. هدى راغب عوض في بحثها الى صعوبة إيجاد نشاط مستقل للجمعيات النسائية الأهلية في كل من حالتي الدراسة : مصر واليابان، بالرغم من أن حالة مصر تختلف عن حالة اليابان من حيث استقلالية وشرعية المنظمات غير الحكومية، لكن عدم وجود احصائيات رسمية للجمعيات النسائية يرجع أولا، الى أنه ليس هناك تعريف محدد لهوية الجمعيات النسائية. ثانيا، عدم وجود نشاط مستقل لهذه الجمعيات.

ومع حلول القرن الواحد والعشرين هناك مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد فرضت الحاجة الى إعادة النظر في العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في حالتي الدراسة مصر واليابان، ففي حالة مصر اتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني "بعدم الثقة المتبادلة" نتيجة صعود التيار الإسلامي وقدرته على النفاذ الى الجمعيات الأهلية والنقابات. بينما نجد في حالة اليابان أن العلاقة تتسم بالانفصال الكامل حيث يعتبر قطاع غير رسمي وغير معترف به من قبل الحكومة.

**مكافحة البطالة :**

في الجلسة الخامسة عرضت د. منال متولي في بحثها "دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة البطالة : حالة مصر" مساهمة الجمعيات في توفير فرص العمل والتي تنقسم الى قسمين : الأول، قوة العمل داخل الجمعية. ثانيا، القروض التي تقدمها لإقامة مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر والتي توفر فرص عمل المستفيدين من القروض ومن العمالة التي يتم تشغيلها داخل هذه المشروعات.

ويتمثل الدور الحيوي للجمعيات في تدعيم توافر فرص العمل فيما يلي :

١- إعادة البناء المؤسسي للعاملين في الجمعيات أو ما يعرف باسم Capacity Building حيث يساعد ذلك في رفع كفاءة العاملين من حيث إدارة القروض، المتابعة، المستفيدين، توفير المعلومات أو صياغة بنك للمعلومات عن الأنشطة التي تقدمها الجمعيات وكيفية تطويرها، وكيفية رسم خطة للتكامل بين هذه الأنشطة.

٢- تعتبر أحد المشاكل التي تعوق التعرف على الوضع الحقيقي للجمعيات وأهميتها النسبية في الاقتصاد عدم توافر معلومات وبيانات إحصائية عن هذه الجمعيات على مستوى الجمهورية، وبما يسمح أن تدخل في الحسابات القومية للتعرف على أهميتها النسبية في الاقتصاد المصري.

٣- مدى أهمية تبني أسلوب التنمية بالمشاركة، ويعني ذلك إقامة اتصال دائم بين المستفيدين (قبل الحصول على القرض) والجمعية حتى يسهل التعرف على مهاراتهم وقدراتهم الإدارية والتسويقية، وما هي احتياجاتهم التدريبية، وما هو النشاط الإنتاجي الذي يتلاءم مع خصائصهم الذهنية.

# السياسة الخارجية الأوروبية والسلام فى الشرق الأوسط

Simon Taylor "Middle East Process Tests EU's Foreign Policy Ambition", EuropeanVoice, 9-15 November, 2000.

لاشك أن وجود وزير خارجية الاتحاد الأوروبى سولانا فى اجتماع شرم الشيخ فى شهر أكتوبر الماضى قد طرح السؤال الحائر بين الشرق الأوسط وأوروبا : ما هو الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط وهل يمكن للاتحاد أن يلعب دورا مماثلا للولايات المتحدة الأمريكية؟

ولكن أوروبا ما زالت تسارع بالرد على هذا السؤال بالنفى قائمة بدورها المساند للسلطة الفلسطينية ولعملية إعادة التعمير والبناء فى الأراضى المحتلة خلال الأعوام الستة الماضية وصل حجم المساعدات الأوروبية من الاتحاد الأوروبى بليونين يورو. ولكن الفلسطينيين يطالبون الآن بتوسيع دائرة الوساطة مع إسرائيل لتشمل أوروبا وروسيا والصين، وقد طالب بعض العرب بمقاطعة اجتماع الشراكة الأوروبية الشرق أوسطية فى منتصف نوفمبر ٢٠٠٠ حتى لا يجمعهم أى عمل مشترك مع إسرائيل وحتى يزداد الضغط على الاتحاد الأوروبى لكى يوسع من نطاق تدخله فى أزمة الشرق الأوسط.

ولكن سولانا لا يثق فى إمكانية الاتحاد الأوروبى فى التأثير وذلك لأن الاتحاد الأوروبى - كما اعترف سولانا فى اجتماع فى ستوكهلم - لا يتحدث بصوت واحد، مشيرا إلى واقعة امتناع كل من إنجلترا وإيطاليا وألمانيا عن التصويت على اقتراح لدول أوروبية عديدة فى الأمم المتحدة لمعاقبة إسرائيل لاستخدامها العنف ضد الشباب الفلسطينى فى الانتفاضة الثانية .

ويعترف دبلوماسيون أوروبيون عديدون بأن نجاح الدبلوماسية النرويجية فى التوصل إلى اتفاق أوسلو لن يتكرر بسهولة وذلك لصعوبة الدبلوماسية السرية فى حالة الاتحاد الأوروبى الذى يجمع عددا كبيرا من الدول وأيضا لعدم توافر إمكانيات التأثير على إسرائيل - تلك الإمكانيات التى تملكها الولايات المتحدة فقط .

ولمزيد من التوضيح يعترف دبلوماسيون آخرون بأن الاتحاد الأوروبى لا يتمتع بثقة إسرائيل التى ترى الاتحاد ميالا لأن يساند الحق الفلسطينى ويشير هؤلاء الدبلوماسيون إلى حالة الرئيس الفرنسى جاك شيراك الذى زار إسرائيل فى سبتمبر ٢٠٠٠، وفى أقل من ٤٨ ساعة أثار شكوك إسرائيل بما يكفى لوقوف إسرائيل لشهور عديدة قائمة أمام أية محاولة أوروبية للعب دور الوساطة فى أزمة الشرق الأوسط .

ورغم كل هذه الصعاب، فإن للاتحاد الأوروبى دورا فعال فى مساندة الفلسطينيين لبناء مستقبل أحسن ، فالاتحاد الأوروبى أكبر دولة مانحة للدعم غير العسكرى فى الشرق الأوسط وفى خلال الأعوام الستة الماضية وصل حجم الدعم للسلطة الفلسطينية واللاجئين ومشاريع التعمير الاقليمى حوالى ١٧٩ مليون يورو سنويا . إلى جانب هذا فقد وصل حجم الدعم الحكومى (من دولة إلى أخرى) ٦٣٠ مليون يورو لمصر وسوريا ولبنان والأردن - يضاف إليه المساعدات الاقتصادية من الاتحاد مجتمعا بواقع ٨١٠ ملايين يورو سنويا فى صورة منح وقروض ويعتبر الاتحاد الأوروبى أهم مساعد لمشاريع البناء فى غزة والضفة بما يوازى ٥٠٪ من حجم المساعدات الدولية جمعاء بواقع ٥ر١ بليون يورو فى الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٨. يضاف إلى هذا ما يدفعه الاتحاد الأوروبى لهيئة مساعدة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة .

ولكى يمكن تقييم الدور الأوروبى وإمكانيات أوروبا كلاعب مستقل على الساحة الدولية علينا أن نضع الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط فى نطاق عالمى وهو ما ينقص تحليل سيمون تايلر. فإذا علمنا أن نصيب الاتحاد الأوروبى من مجموع الدعم العالمى للعالم النامى يصل إلى ٥٥٪ ومع ذلك فإن قوة الضغط الأوروبى عالميا ضعيفة جدا لتذكرنا بحقيقة واضحة وهى أن الاتحاد الأوروبى عملاق اقتصادى وقزم سياسى. وتم وضع هذه الحقيقة فى اجتماعات مجلس الوزراء الأوروبيين خلال الشهور الماضية. فقد أعلن مجلس الوزراء الأوروبى (الذى يتكون من الوزراء القطريين للدول الأعضاء) عن سياسة جديدة لدعم دور الاتحاد الأوروبى كأحد أهم المساهمين فى مشاريع الدعم والتنمية دوليا معترفا بضعف اللوبى السياسى الأوروبى على الساحة الدولية .

وفى موضع آخر أعلن العديد من الدبلوماسيين وأعضاء الجهاز التنفيذى للاتحاد الأوروبى عن رغبة أوروبا فى تأكيد دورها التنموى فى الشرق الأوسط من خلال دعمها للعناصر المعتدلة فى المنطقة حتى لا تفقد هذه العناصر الأمل فى السلام وتنتصر العناصر الراديكالية. ومن هذا المنطلق فقد سارع الاتحاد الأوروبى بتحويل ملايين من اليورو إلى السلطة الفلسطينية لتغطية النفقات اليومية ولصرف المرتبات الشهرية بعد أن توقفت إسرائيل عن سداد حصة الضرائب الخاصة بالأراضى المحتلة .

وبهذا يتضح أن ما تستطيعه أوروبا يختلف إلى حد كبير عما يأمله العرب من الدور الأوروبى فبينما يريد العرب ضغطا أوروبيا على إسرائيل، تقوم أوروبا بدفع ثمن السياسة الإسرائيلى

د . نهى المكاوى

# ألمانيا: السياسة والثقافة

H. Simonian & Atkins "Germany : Politics & Culture", Financial Times Survey, May 2000.

**ألمانيا والاشتراكيون الديمقراطيون بعد نصف المدة :**

وصل الاشتراكيون الديمقراطيون إلى الحكم في ألمانيا بعد ستة عشر عاما من حكم المحافظين. في أكتوبر ٢٠٠٠ يكون الاشتراكيون الديمقراطيون بزعامة المستشار جرهارد شرودر قد قضوا نصف المدة ويبقى لهم عامان حتى تستعد ألمانيا مرة أخرى لانتخابات جديدة. لذلك خصصت صحيفة الفاينانشيال تايمز جزءا كاملا عن ألمانيا تتناول التطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية في أحد أهم بلدان أوروبا وثالث أكبر اقتصادي في العالم

**التطورات الاقتصادية :**

كان على الاشتراكيين الديمقراطيين حين وصلوا إلى الحكم أن يحلوا ثلاث مشكلات أساسية : مشكلة البطالة التي وصلت عام ١٩٩٨ إلى ١١٪ في ألمانيا الغربية و ١٧٪ في ألمانيا الشرقية، ومشكلة ضعف مقدرة الدولة على تمويل صندوق المعاشات وأخيرا مشكلة النظام الضريبي المعقد والطارد للاستثمار ورأس المال. وقد بدأت الحكومة بالنظام الضريبي حتى تهيئ الجو الاقتصادي العام لمزيد من الاستثمار وتجذب رأس المال الألماني والأجنبي آملة أن يؤدي هذا الإصلاح إلى زيادة معدل التشغيل مما قد يساعد على المشكلة الأولى. ولم يكن هذا بالحل السهل سياسيا فقد خسر الحزب العديد من الانتخابات المحلية بسبب خيبة الأمل التي أصابت أوساط العمال والطبقة المتوسطة خاصة من أصحاب المهن الحرة متهمين الحزب بأنه قام بإصلاح النظام الضريبي لصالح رأس المال الكبير وعلى حساب أنصار الحزب التقليديين من العمال وأصحاب المهن الحرة ولكن حظ الحزب قد تبدل بعد مرور السنة الأولى لعدة أسباب أهمها تورط الحزب المسيحي المحافظ (حزب المعارضة) في فضيحة تمويل أطاحت بعدد من أعضاء الحزب وزعزعت صورة القائد التاريخي هلموت كول مما أثر سلبيا على قدرة حزب المحافظين على القيام بدوره كمعارض تاركا المسرح السياسي شبه فارغ لحزب الاشتراكيين الديمقراطيين كذلك ساعد انخفاض قيمة اليورو على زيادة صادرات ألمانيا وارتفاع معدل النمو الاقتصادي مما أنعش السوق ورفع معدل التشغيل. وقد أسفر هذا عن فوز الحزب في انتخابات ولاية شمال الراين وولاية هولشتين

ومع ذلك فهناك معضلة الوحدة الألمانية التي مازالت تشغل بال الحكومة الألمانية وذلك لبطء عملية الإصلاح الاقتصادي في ألمانيا الشرقية حيث معدل البطالة مازال عاليا (١٧٪) مقارنة بمثيله في ألمانيا الغربية (٨٪).

يرجع العديد من المحللين هذه المشكلة إلى ضعف الاستثمار في شرق ألمانيا وضعف معدل النمو الاقتصادي بعد أن أجبرت شركات عديدة على الإفلاس نتيجة سياسة هلموت كول التي قيمت سعر العملة الشرقية بنفس قيمة المارك الألماني الغربي، في حين أن اتحادات العمال الغربية قد أصرت على رفع أجور عمال الشرق دون ربط هذا باقتصاديات الشركة أو بمعدلات الإنتاج مما كان له آثار سلبية على قدرة هذه الشركات على المنافسة في نفس الوقت الذي خسرت فيه هذه الشركات أسواقها في الكتلة الشرقية

ولذلك فإن الحكومة الألمانية سوف تستمر في ضخ أموال طائلة في الاقتصاد الشرقي من أجل رفع معدل نموه، وتقول بعض الإحصاءات غير الرسمية أن قطاع البيئة التحتية وحده في حاجة إلى ثلاثمائة بليون مارك

أما عن مشكلة صندوق المعاشات، فإن الحزب الحاكم مازال يبحث عن الحل الأمثل، الاتجاه العام للحزب ينحو نحو تشجيع فكرة المسئولية الفردية وزيادة حصة التامين الخاص إن كان تأمينا على الحياة أو صناديق معاشات تمول من شركات الاستثمار الخاصة. ولكن هذا الحل لا يخلو من مخاطرة سياسية في بلد شعبه محافظ نسبيا ومتقدم العمر مما لا يوحي بأن الشعب قادر أو راغب في الإقدام على تجارب اجتماعية جديدة

**التطورات السياسية :**

بوصول الحزب الاشتراكي الديمقراطي الى الحكم أواخر عام ١٩٩٨ خرج جيل الحرب العالمية الثانية ودخل الى حلبة السياسة جيل أصغر سنا لم يعش سنين الحرب. وقد ترتب على هذا التغيير وصول فئة جديدة الى الحكم تسعى الى زيادة الدور الألماني على الساحة الدولية ليناسب القوة الألمانية وقد كانت حرب الكوزوفو هي نقطة التحول، فقد أظهرت أزمة البلقان مدى ضعف السياسة الخارجية الأوروبية وتفككها كما أوضحت مدى اعتماد أوروبا على القوة العسكرية الأمريكية

وعلى ذلك ارتفع صوت وزير الدفاع الألماني - رجل السياسة رودولف شارينج - مطالبا بتحديث الجيش الألماني ليأخذ مكانه في القارة الأوروبية وضم صوته لصوت الأوروبيين الذين صاروا ينادون بتقوية الجيوش الأوروبية لتستطيع أوروبا التدخل دون اعتماد كلي على الولايات المتحدة. هذا التحول الألماني لم يكن متوقعا من حكومة اشتراكية في تحالف مع حزب الخضر صاحب التاريخ المعروف ضد الحرب وضد العسكرية، وقد انقسم الحزب على نفسه لشهور طويلة حتى نجح رئيس الحزب وزير الخارجية يوشكا فيشر في إقناع الحزب بتأييد الحكومة

وبعد انتهاء الحرب في اقليم الكوزوفو تفرغ وزير الدفاع الألماني لعملية تحديث الجيش الذي مازال يعتمد على مبدأ الخدمة العسكرية لكل الرجال الألمان بينما العديد من الجيوش الأوروبية قد تخلت عن هذا المبدأ في سبيل بناء جيوش صغيرة محترفة

أما ميزانية الجيش الألماني فقد تقلصت من ٤٥ بليونا الى ٤٣ بليونا، بينما أسلحته تتقادم وتتخلف تكنولوجيا خاصة في مجال الاتصالات والاستطلاع والمخابرات والإمدادات، وبينما تأمل المؤسسة العسكرية

الألمانية أن تشتد صناعة السلاح وأن تزداد الصادرات العسكرية، يعارض حزب الخضر المشارك فى الإئتلاف الحاكم تصدير السلاح الألمانى ومثال ذلك صفقة تصدير ألف دبابة ألمانية الى تركيا  لذلك تحاول ألمانيا الإسراع فى عملية التعاون مع فرنسا من أجل تصنيع السلاح للتقليل من درجة الاعتماد الأوروبى على أمريكا

ويبقى على ساحة التطورات السياسية تحد آخر لم تفلح الحكومة الألمانية حتى الآن فى التصدى له وهو تحدى الوحدة الأوروبية وتوسيع عضوية الاتحاد لتشمل بعض دول أوروبا الشرقية. وتعتبر ألمانيا المشجع الأول والرئيسى لعملية توسيع الاتحاد الأوروبى ليشمل بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا. ورغم اعتراف ألمانيا بأن القليل من هؤلاء سوف ينجح بالفعل فى الانضمام للاتحاد الأوروبى إلا أنها تقف شبه وحيدة فى هذا الصدد، بينما انجلترا وفرنسا يترددون فى فتح الباب الأوروبى شرقا وذلك لتخوفهم من انحلال النظام الاقتصادى الصارم وضعف النسق القيمى الليبرالى مع انضمام دول أوروبا الشرقية للجماعة الأوروبية الغربية

**التطورات الثقافية** •

انتقلت الحكومة الفيدرالية من مدينة بون (٣٠٠,٠٠٠ نسمة) الى مدينة برلين الموحدة (ثلاثة ملايين نسمة) فيما عدا بعض الوزارات الفيدرالية التى لم تنتقل حتى لا تترك مدينة بون فى حالة انهيار اقتصادى تام  فقد قررت كل من وزارة التعاون الدولى والبحث العلمى والدفاع والبيئة البقاء مع فتح مكاتب صغيرة لهم فى برلين  وقد قيل أن الانتقال الرسمى الى برلين العاصمة الجديدة - القديمة سيترك أثرا ثقافيا واضحا على الدولة الألمانية  فهى المرة الأولى منذ خمسين عاما لبناء هذه المدينة كثيفة السكان بالمقاييس الرسمية وكثيرة المبانى التى تذكر الألمان بالتاريخ. أما مدينة بون فقد كانت مدينة نائمة حالمة على ضفاف نهر الراين شبه خالية من أية بناية ذات تاريخ وهى بذلك تكون قد مثلت الشخصية الألمانية بعد الحرب، أى شخصية منكبة على ذاتها بدون تاريخ، شخصية تعيش بلا ماض وتعمل بجهد ونجاح لبناء حاضر اقتصادى بارع يضفى على ماضيها السياسى العسكرى الشنيع. هكذا كان الانتقال الى برلين علامة تاريخية رآها البعض على أنها محطة انتقال الى شخصية ألمانية أكثر اعتزازا بالذات وأكثر قربا من تاريخها الحديث

ولقد كلف الانتقال الى برلين الشعب الألمانى مبالغ طائلة تعد بالبلايين مما أدى الى ضرورة خفض ميزانية الثقافة على المستوى الفيدرالى. وعليه فإن وزارة الثقافة الألمانية فى حاجة شديدة الى رأس المال الخاص لتستطيع أن تغطى تكاليف المتاحف ودور السينما والمسرح والأوبرا حتى تواجه سيل الأفلام والبرامج التليفزيونية التافهة المتأثرة بالذوق الأمريكى. وهذا الدور الثقافى يعتبر أحد أهم وسائل مكافحة التطرف اليمينى ونزعة العنصرية التى ورثتها ألمانيا وازدادت حدتها بعد الوحدة مع ألمانيا الشرقية

لكنّ الخطاب اليمينى الذى تبناه الحزب الديمقراطى المسيحى فى شهر أكتوبر الماضى كفيل بأن يطرح سؤالا هاما : هل التطرف اليمينى جزء أصيل من ميول الشعب الألمانى فى الشرق والغرب معا أم أن تطرف ألمانيا الشرقية هو الذى أرغم الحزب الديمقراطى المسيحى على النزوع الى اليمين لمنافسة الأحزاب المتطرفة ؟

المستقبل سوف يحدد صحة أو خطورة اللعبة الراديكالية التى يلعبها الحزب المحافظ. أغلب الظن أن حاجة ألمانيا الى العمالة المدربة فى مجالات الكمبيوتر والمعلومات وفى صناعات عديدة سوف ترغم الحكومة والشعب معا على فتح المجتمع والعقول. هنا تكمن أهمية الجمع ما بين المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية، فألمانيا جزء من نظام اقتصادى عالمى تشتد فيه المنافسة على العقول المدربة وهى جزء مؤسس من أوروبا حيث تشتد المنافسة على القيادة السياسية والثقافية. كل هذا سوف يساعد ألمانيا على تخطى تاريخها وبناء شخصية جديدة ولكن الطريق ملىء بالصعاب .

ن • م

# مؤلفات حديثة

## ■ علاقات دولية :

**United Nations High Commissioner for Refugees. The State of the World's Refugees. Oxford: Oxford University Press, 2000.**

حالة اللاجئين فى العالم :

دراسة تقييمية لحالة اللاجئين فى العالم تنشرها الأمم المتحدة بعد مرور خمسين عاما على إنشاء مكتب اللاجئين التابع للأمم المتحدة. تتعرض الدراسة للمراحل المتعددة التى تمر بها هذا المكتب بالأساليب المختلفة التى اتبعها المكتب للتعامل مع مشكلة اللاجئين. ثم يعرض التقرير لبعض الحالات متتبعا عمل الأمم المتحدة بالتفصيل بدءا بحالة اللاجئين بعد أزمة المجر عام ١٩٥٦، وحالة الجزائريين بعد حرب الاستقلال، ثم حالة أفغانستان فى الثمانينات، وحالات أخرى من القرن الافريقى وأمريكا الوسطى.

**Barry Buzan, International Systems in World History, Oxford: Oxford University Press, 2000.**

تاريخ العلاقات الدولية ومستقبلها :

يتعرض بارى بوزان - أستاذ العلاقات الدولية بجامعة وست مينيستر الإنجليزية - الى تطور العلاقات الدولية من الناحية النظرية وذلك على مر قرون طويلة تضمنت العديد من الكيانات السياسية والنظم الدولية بدءا بالقبائل ثم المدن الحرة ثم الامبراطوريات ثم الدولة القومية مرورا بالنظم الدولية متعددة الأقطاب والنظم الدولية ذات القطب الواحد أو المهيمن.

**Michael Byers, The Role of Law in International Politics. Oxford: Oxford University Press, 2000.**

القانون فى العلاقات الدولية :

على نفس النهج السابق فإن هذه الدراسة لميخائيل بايرز – أستاذ القانون الدولى بجامعة ديوك الأمريكية. تتعرض بالنقد للتطور التاريخى لمفهوم القانون الدولى ومكانة القانون الدولى فى العلاقات الدولية على مر القرن العشرين. كذلك يتعرض الكاتب الى حالات بعينها شارحا لضعف مكانة القانون الدولى فى حل بعض المشكلات العالمية المتأزمة.

## ■ أوروبا:

**Maria Green Cowles et al. The State of the European Union. Oxford. Oxford University Press, 2000.**

## ■ الاتحاد الأوروبى:

يتكون هذا الدليل الشامل من خمسة فصول. يركز الفصل الأول على التطور التاريخى والمؤسسى للجماعة الأوروبية ككيان سياسى واحد. بينما يتعرض الفصل الثانى بالتحديد لعملية توحيد العملة وأثر هذا على الاقتصاد الأوروبى عموما وعلى مستوى معيشة الفرد الأوروبى خصوصا. وفى الفصل الثالث تتعرض الكاتبة لعملية انضمام دول من أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبى شارحة للآراء المؤيدة والآراء المعارضة. فى الفصل الرابع تتعرض الكاتبة لعملية التطور المؤسسى داخل الاتحاد الأوروبى، بينما تركز فى الفصل الخامس والأخير على قدرة الاتحاد الأوروبى على التعامل مع بعض إشكاليات العلاقات الدولية.

**Hussein Kassim, et al. The Coordination of EU Policy. Oxford: Oxford University Press, 2000.**

إشكاليات السياسة فى الاتحاد الأوروبى :

يتعرض الكاتب – أستاذ العلوم السياسية بجامعة لندن – العملية المعقدة التى تربط ما بين صناعة السياسة على المستوى الإقليمى داخل كل دولة أوروبية على حدة وصناعة السياسة على مستوى الاتحاد الأوروبى عموما موضحا دور العوامل القطرية وأسباب نجاح بعض الدول الأوروبية فى التأثير على عملية صناعة السياسة داخل الاتحاد الأوروبى ككل.

**RB Jain, Command Economy to Market Economy. New Delhi: Deep & Deep Publications, 2000.**

من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح :

يعتمد هذا العمل على مجموعة من الدراسات المقارنة التى تمت فى مؤتمر عالمى نظمته مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية عن عملية التحول فى كل من بلغاريا والجمهورية التشيكية والمجر وبولندا وروسيا. يتضمن الكتاب دراسات شاملة لكل أوجه التحول الاقتصادى والسياسى المصاحبة لعملية الاصلاح والانتقال من اقتصاد مغلق الى الاقتصاد المفتوح.

**Simon Nuttall, European Foreign Policy. Oxford: Oxford University Press, 2000.**

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى :

أول دراسة شاملة لتطور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى قبل وبعد معاهدة ماستريخت. يتعرض الكاتب لأهم العوامل التى أثرت على قدرة الاتحاد الأوروبى على رسم سياسة خارجية موحدة وأهمها : سقوط الشيوعية ونهاية الحرب الباردة، حرب الخليج، الأزمة فى يوجوسلافيا.

## ■ آسيا

**Peter Petri ed. Regional Cooperation & Asian Recovery. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2000.**

التعاون الإقليمى فى آسيا :

تركز هذه الدراسة على سؤال أساسى وهو لماذا حدثت الكارثة الآسيوية فى هذا الوقت بالذات وهل كان يمكن تحاشيها؟ تتعرض الدراسة لأثر البناء الهيكلى لسوق المال الآسيوى على توقيت الكارثة خاصة بعد سنوات النمو الاقتصادى السابقة على الأزمة. كذلك تتعرض الدراسة لدور التعاون الإقليمى وحركة التجارة والاستثمار فى عملية الخروج من الأزمة.

**Leo Suryadinata, Nationalism & Globalization: East & West. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2000.**

القومية والعولمة بين الشرق والغرب:

من معالم عصرنا الحاضر أن ظاهرة العولمة بما تعنيه من سقوط الحواجز الثقافية تتعايش مع ظاهرة مضادة هى ظاهرة القومية حيث يعتقد البعض أن تيار العولمة يدفع بكثير من الشعوب والثقافات الى مزيد من التشبث بالقيم المحلية وبالتراث القومى. ولذلك قامت مجموعة بحث بدراسة ميدانية لست دول غربية وست دول شرقية لمعرفة آثار العولمة على الحس القومى بها.

**Peter Boothroyd, Socio-economic Renovation in Vietnam. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2000.**

التحول الاقتصادى الاجتماعى فى فيتنام :

فى عام ١٩٨٦ بدأت فيتنام عملية تحول جذرية لإصلاح نظامها الاقتصادى المغلق الذى اعتمد على التخطيط المركزى. وقد تمخض عن هذا التحول عدد من الظواهر أهمها انتعاش القطاع الزراعى حيث ارتفع نصيب الفرد والأسرة الريفية من الدخل القومى. كذلك شهدت فيتنام انفتاح السوق على الاستثمار الأجنبى والسياحة وازدياد عدد الطلاب الدارسين بالخارج. أخيرا قررت فيتنام

الانضمام لمنظمة التعاون الاقليمي الآسيوي.

Grant Evans et al. Where China Meets Southeast Asia. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2000.

حدود الصين وجنوب شرق آسيا :

بينما العديد من الدراسات الآسيوية قد ركزت على نجاحات الصين المختلفة وعلى التجربة الآسيوية الرائدة بشكل عام، فإن التحولات الاجتماعية والثقافية في المناطق النائية وبين الجماعات الإثنية والأقليات الآسيوية لم تنل القدر الكافي من الدراسة، ولذلك تركز هذه الدراسة على الأقليات على حدود الصين وجنوب شرق آسيا للتعرف على آثار التحول الاقتصادي على حياتهم الثقافية والاجتماعية.

## ■ الشرق الأوسط:

Emma C. Murphy, Economic and Political Change in Tunisia. New York: St. Martin's Press, 1999.

التحول الاقتصادي والسياسي في تونس :

دراسة تحليلية لعملية التحول التونسية تتعرض فيها الكاتبة للتعارض المتسارع بين النجاح الاقتصادي خاصة على المستوى الاقليمي والنظام السياسي السلطوي خاصة بعد تقلد بن علي مقاليد الحكم. تتتبع الكاتبة بالتفصيل دور الحزب واتحاد العمال والحركة الإسلامية شارحة للضغوط السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى ازدياد جرعة السيطرة والتسلط السياسي رغم انفتاح الاقتصاد وهيمنة الفكر الليبرالي.

Kemal Kirisci et al. The Kurdish Question and Turkey. Essex: Frank Cass, 1999.

الأتراك والأكراد :

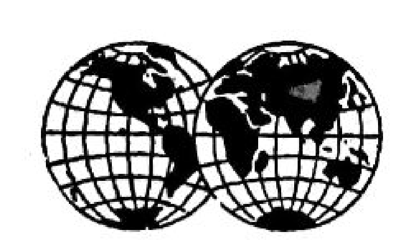
يتعرض الكاتب في هذه الدراسة لتاريخ المشكلة الكردية منذ نهاية الامبراطورية العثمانية حتى الآن. يقوم الكاتب بتوصيف المشكلة من أوجه مختلفة مستخدما مفاهيم مختلفة كمفهوم الأمة والعرق والقومية والأقلية والحكم الذاتي والحركة الانفصالية. ثم يقوم بتحليل دقيق لاحتمالات المستقبل مارا باحتمال الانفصال ثم احتمال النظام الفيدرالي وأخيرا النظام الديمقراطي الذي يحترم حقوق الأقلية.

William Hale, Turkish Foreign Policy 1774-2000.

السياسة الخارجية التركية من ١٧٧٤-٢٠٠٠ :

دراسة شاملة لتاريخ العلاقات الخارجية التركية مع تحليل جيد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة وأخيرا محاولة تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي. يتضمن هذا الكتاب تحليلا للسياسة الخارجية التركية في البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وكذلك لعلاقاتها بأعضاء حلف شمال الأطلنطي.

ن٠م



# المؤلفات العربية السياسية

## □□ عبد الناصر وتحرير المشرق العربي - فتحي الديب - القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ٢٠٠٠ □□

يتضمن هذا الكتاب التسجيل التاريخي لتطور الأحداث على ساحة المشرق العربي خلال مسيرة النضال العربي الثوري بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، منذ تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيله في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

ويحلل الكاتب العوامل التي أثرت إيجاباً وسلباً على مسيرة نضال الشعوب العربية خلال تلك المرحلة الفاصلة من التاريخ العربي الحديث في كل من سوريا ، ولبنان ، والعراق ، والأردن ، والخليج العربي ، واليمن .

ويوثق الكاتب عرضه للوقائع التاريخية بالمستندات التي تنشر لأول مرة لتكتمل الحقائق أمام أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج .

وأشار الكاتب في بداية الكتاب إلى الخطوط العامة للخطة المقترحة للعمل - بناء على طلب الرئيس جمال عبد الناصر - وما تضمنته من نقاط منها :إنشاء إذاعة "صوت العرب "، القيام بدراسة ميدانية للواقع العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، ثم ينتقل الكاتب ليوضح كيفية القيام بالاستطلاع الميداني في كل من سوريا ، ولبنان ، والأردن ، والعراق ، واليمن ، وذلك من خلال التعرف على طبيعة النظام السياسي السائد فيها ، وطبيعة الأحزاب السياسية بها ، وطبيعة الوضع الاقتصادي ، والوضع الاجتماعي والثقافي ، وقد استغرقت هذه الدراسة المستفيضة للوضع بكافة أنحاء الوطن العربي من خلال الاستطلاع الميداني ما يقرب من السنة والنصف تضمنت الاحتكاك الموضوعي المباشر وغير المباشر ، والمعاينة على الطبيعة التي قام بها الكاتب لاستخلاص الصورة المتكاملة والواقعية منها، وانتهى إلى :تطابق كامل لما كان عليه الحال في مصر قبل ثورة يوليو من تعدد للأحزاب، تعدد التجمعات الطائفية وفي البلد العربي الواحد مما أدى لتفتيت الوحدة الوطنية للشعب الواحد ، أوضحت دراسة الواقع العربي أن الاستعمار الغربي سواء البريطاني أو الفرنسي أو الأمريكي يحاول الحفاظ على نفوذه ومصالحه على الأرض العربية من خلال التصدي لأي مد ثوري لثورة ٢٣ يوليو بالإضافة لدعم الكيان الصهيوني ، وفيما يتعلق بمناطق النضال أثبتت الدراسة أن مجالات التحرك النضالي لثورة ٢٣ يوليو على مستوى الساحة العربية تختلف ما بين منطقة وأخرى؛ فبعض المناطق تكاد تكون مغلقة إلى حد كبير ومنها دول شمال أفريقيا لوجود الاستعمار بها ؛ أما باقي أجزاء الوطن العربي فيتوقف نجاح أي نضال شعبي لتحقيق أهدافه على مدى تجاوب القوات المسلحة ودعمها لهذا النضال.

وباكتمال هذه الصورة التفصيلية الدقيقة والعميقة للواقع العربي ، تم وضع الأسس التي تقوم عليها خطة العمل للتحرر العربي في منتصف أكتوبر عام ١٩٥٤ والتي تتمثل في :تفادي الدخول في صراع مباشر مع القوى الاستعمارية في وقت واحد تفادياً لأي تكتل لا يسمح لقدرتنا بالتصدي لها ، مهادنة كافة الأنظمة الملكية والرجعية ، الاستفادة بإذاعة "صوت العرب "بعد دعم قدراته ليقوم بدوره الفعال في التهيئة النفسية لأبناء الأمة العربية لمرحلة النضال ضد القوى الاستعمارية وعملائها في الوطن العربي ، العمل على إيجاد نوع من التعاون مع الأحزاب العربية التقدمية ، التركيز على القوات المسلحة العربية لاستكشاف العناصر العربية المخلصة ودعم قدراتهم القيادية ، التوسع في استقبال أكبر عدد من الطلبة العرب للدراسة بمصر بهدف خلق جيل من الشباب العربي المؤمن بقوميته العربية ، الالتزام بالسرية التامة في كافة الاتصالات وعمليات التحضير لأي عمل نضالي .

وقد تناول الكاتب ثورة الشعب العُماني من حيث :التعرف على الوضع في عُمان خلال عام ١٩٥٤ ، والدراسة الميدانية لعُمان والنتائج المترتبة عليها والتي تتمثل في :تدريب بعض الشباب العُماني وتأهيلهم عسكرياً ، محاولة إيجاد نوع من التنسيق بين مصر والسلطات السعودية للاستفادة من المنافذ البحرية للمملكة العربية السعودية والمطلة على الخليج العربي لتهريب الأسلحة إلى عُمان ، قيام إذاعة "صوت العرب "بحملة دعائية لتعريف الشعب العربي بقضية عُمان وكشف نوايا الاستعمار البريطاني تجاهها لاستغلال مواردها البترولية. ويذكر الكاتب أن أسلوب حياة الشعب العُماني منغلق على نفسه لعدة قرون بعيداً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي ، تحكمه تقاليد المجتمع القبلي البدائي ، وعدم توفر طرق المواصلات ووسائل الاتصال الحديثة ، وانتهاج بريطانيا لأسلوب الترغيب والترهيب عن طريق المال أدى إلى تفرق كلمة القبائل وانقسامهم ، بجانب انتقال قضية عُمان من مسرح النضال المسلح على أرضها إلى المسرح السياسي الدولي، ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة والتي تتحكم في اتخاذها لأي قرار المصالح المتشابكة للدول الأعضاء مما أفقد القضية الكثير من حيويتها وجعلها خلال ست سنوات تتناقلها اللجان السياسية بلا فعالية ، لينتهي الأمر بتشكيل لجنة لدراسة الأوضاع بعُمان بحجة عدم توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وهكذا تميع مصير القضية بفعل المؤثرات الجانبية للمصالح البريطانية .

ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن نضال الشعب العراقي من أجل تحرير إرادته، ويشير إلى موقف الحكومة العراقية - حينذاك - من ثورة ٢٣ يوليو ، ودور "صوت العرب "في التصدي لحلف بغداد أثناء العدوان الثلاثي ، بجانب إبراز أخبار كل صور المقاومة الشعبية العراقية ومحاولة دعمها من خلال إذاعة "صوت العراق الحر "التي توضح أساليب السلطة العراقية الحاكمة في كبت الحريات وما ترتب على ذلك من الإطاحة بنظام الحكم الملكي بالعراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، ثم الإطاحة بعبد الكريم قاسم .

ويتحدث الكاتب عن محادثات الوحدة الثلاثية ، وانقلاب ١٨ نوفمبر ١٩٦٣، وخطوات الوحدة بين بغداد والقاهرة من خلال اتفاقية ٢٦ مايو

١٩٦٤ ، ثم الاتفاق على إنشاء قيادة سياسية موحدة ، ومحاولة الإطاحة بعبد السلام عارف ، ويتطرق الكاتب ليوضح تفاصيل اجتماعات القيادة السياسية الموحدة ، كما أشار إلى تطورات الأحداث والوضع بالعراق قبل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

وقد تناول الكاتب نضال الشعب العربي في سوريا ولبنان وأيضاً قضية نضال الشعب العربي على أرض الأردن من خلال نشأة وتكوين الكيان الأردني، والظروف التي صاحبت عملية النشأة لما لهذه العوامل من تأثير في تطور الأحداث، وأشار إلى مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين ، وظروف قبول مصر لمبادرة روجرز وموقف المقاومة الفلسطينية ومعركة المقاومة بالأردن ودعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع القاهرة .

ثم انتقل لوضع المقاومة الفلسطينية بعد تولي الرئيس السادات رئاسة جمهورية مصر العربية .

وانتهى الكاتب في الخاتمة إلى أن نجاح ثورة يوليو وقيادتها في دعم قدرات النضال العربي لم يتم عشوائياً ، بل جاء محصلة دراسة عميقة ودقيقة وتخطيط داع بالواقع العربي ، وفهم التحديات التي أثارتها القوى المضادة للتحرر العربي الداخلية والخارجية ، وحينما التزمت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بمباشرة واجبها القومي التحرري لدعم حركات النضال العربي لم تفكر مصر في فرض وصايتها على قيادة أي حركة نضالية على امتداد الساحة العربية حيث أن أصحاب الأرض هم الأجدر بتكييف قراراتهم بما يتمشى ومصلحتهم.

ويذكر أيضاً أن أهم الحقائق وأجدرها بالتقويم الموضوعي يتطلب ضرورة الإلمام بحقيقة التيارات المتصارعة على المسرح العربي وفعالية تأثيرها في واقع المجتمع العربي .

**إيمان احمد مرعي**

## □□ قناة السويس : المشروع والصراع - عبده مباشر - القاهرة - مكتبة الأسرة-٢٠٠٠ □□

ينقسم الكتاب الى تسعة فصول، يتناول الفصل الأول ترعة الفراعنة : حيث يذكر لنا التاريخ أن امنحتب الأول هو أول من فكر في ربط البحرين ولكن أول من وضع الفكرة موضع التنفيذ هو فرعون مصر سنوسرت الثالث وكلا الفرعونين من الأسرة الثانية عشرة. وعرفت هذه القناة الأولى بقناة سيزوستريس أو ترعة الفراعنة وظلت مفتوحة الملاحة بانتظام لما يقرب من ثلاثة عشرة قرنا أي حوالي ١٢٧٧ عاما.

ويتناول الفصل الثاني غزو مصر : ودخول الهكسوس مصر قادمين من آسيا واستقرارهم في شرق الدلتا وقد تمكن أخر ملوك الأسرة السابعة عشرة سقنن رع وكامس وأول ملوك الأسرة الثامنة عشر أحمس طرد الهكسوس من مصر ثم بدأت حتشبسوت (١٤٩٠-١٤٦٩ ق.م) في اصلاح ما ضربه الهكسوس بما في ذلك تطهير قناة سيزوستريس.

ويتناول الفصل الثالث عنوان قناة الفرس، حيث جمع قمبيز جيشا كبيرا في آسيا واستولوا على مصر عام ٤٢٥ ق.م. ولم تتوقف الثورات طوال فترة الاحتلال الفارسي إلا بعد تحرير مصر، وكان قائد الثورة الذي أصبح ملكا على البلاد وأسس الأسرة الثامنة والعشرين وبعدها استعاد الفرس مصر من جديد بجيش ضخم جمعه الملك الفارسي ارتاكسركسيس الثالث الملقب "أوخوس" ولم يدم أكثر من ثمانية أعوام وطوال هذه السنوات ظلت قناة الفرس تعاني الإهمال الشديد وتجددت الثورات في مصر حتى قاد الأمير المصري خباشا أحد أمراء الدلتا الثورة، ويذكر أنه طوال هذه السنوات كان نجم الأسكندر الأكبر قد أخذ يسطع بقوة في بلاد اليونان الذي وصل الى ممفيس بجيوشه وتسلم البلاد من الوالي الفارسي مازاكس، وإنشغل الأسكندر الأكبر بفتوحاته ولم يبد اهتماما بالقناة وبدأ مشروعه الكبير بإنشاء ميناء الأسكندرية لتتحول فيما بعد الى عاصمة مصر طوال فترة الاحتلال اليوناني.

وتناول الفصل الرابع العصر اليوناني الروماني، ويشمل قناة البطالمة وقناة الروما، وفيه اتجه الأسكندر شرقا بقواته دون أن يبدي اهتماما بإعادة الملاحة الى القناة ولم تمض سنوات حتى توفي فجأة عام ٣٢٣ ق.م. وأصبحت مصر من نصيب بطليموس الأول الملقب "سوتير" أحد قادة الأسكندر والذي حكم مصر ٣٩ عاما، أما القناة الملاحية فقد أعيد افتتاحها في عصر بطليموس الثاني الملقب "فيلادلفوس" عام ٢٨٥ ق.م. حيث سميت قناة البطالمة، وقد حكم مصر من الفترة ٢٨٤- ٢٦٤ ق.م.، وقد تمكن من توصيل النيل بالبحيرات المرة بالبحر الأحمر بقناة واحدة استمرت لقرنين من الزمان.

أما الفصل الخامس فقد تناول العصر الإسلامي، ويشمل خليج أمير المؤمنين العثمانيين – والمشروعات الأوروبية، حيث أشرقت شمس الإسلام على الجزيرة العربية ببعثة المصطفى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وتوطدت دعائم دولة الإسلام بعد فتح مكة وتطلع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى مصر ووقع اختياره على عمرو بن العاص لقيادة حملة فتح مصر الذي استطاع أن يلحق الهزيمة بالقوات الرومانية ودخل مصر عام ٦٤٢ ميلادية، فأمر أمير المؤمنين بالبدء في حفر القناة الذي استمر ستة شهور وسميت قناة خليج أمير المؤمنين واستمرت القناة للملاحة لأكثر من قرن من الزمان.

وتناول الفصل السادس من الكتاب "أوروبا وفكرة القناة" وهي تشمل عدة أحداث في أزمنة مختلفة وهي كالآتي : ١- نابليون في مصر. ٢- لسان سيمونيون. ٣- الطريق الى الشرق. ٤- محاولة نمساوية. ٥- جمعية ليبزج. ٦- جمعية دراسات قناة السويس. ٧- العثمانيون. ٨- محمد علي .. والجمعية . ٩- مترينخ يساند الجمعية. ١٠- عباس على عرش مصر، حيث فترة نشوب الحرب بين انجلترا وفرنسا وإيفاد حملة عسكرية فرنسية لفتح مصر بقيادة نابليون بونابرت لتنفيذ مشروع قناة السويس وطرد الإنجليز من جميع ممتلكاتهم في الشرق، وتوالت الأحداث والمصادمات وانتهت بتولي محمد علي حكم البلاد، وعندما ظهرت عليه أعراض المرض وتعذر شفاؤه تولى ابراهيم باشا الحكم في يوليو ١٨٤٨ وخلفه عباس الأول وكان يكره الفرنسيين ويميل الى السياسة الإنجليزية التي كانت تناهض مشروع القناة وتتصدى له.

ويتناول الفصل السابع ظهور فرديناند ديليسبس على المسرح المصري في بداية عصر الخديوي محمد سعيد حيث تربطه صداقة قديمة، وكانت إقامته في مصر من العوامل التي ساعدته في مزيد من الاهتمام بحفر القناة وعرض المشروع على صديقه محمد سعيد باشا، ونال موافقته لتنفيذ المشروع وإعلان ذلك رسميا بالقلعة في ٢٥ نوفمبر ١٨٥٤ وتوقيع فرمان ٥ يناير عام ١٨٥٦ وعندما مات محمد سعيد تولى خلفه الخديوي اسماعيل الذي قرر إلغاء نظام السخرة المشؤوم الذي

اتبعته الحكومة فى تشغيل العمال وإنه لابد أن تكون القناة لمصر لا أن تكون مصر للقناة وتم الافتتاح فى ١٣ نوفمبر ١٨٦٩ فى حفل بهيج حضره أكثر من ٧ آلاف مدعو كلهم جاءوا الى مدينة الإسماعيلية.

وفى الفصل الثامن وتحت عنوان "صفقة بريطانية" يشمل الاحتلال الإنجليزى واتفاقية القسطنطينية حيث ترك الخديوى محمد سعيد مصر مدينة بـ ١٠ ملايين جنيه، وفى عهد اسماعيل باشا ارتفع حجم الدين الى ٩٠ مليون جنيه، وفى بداية عام ١٨٧٥ كانت الضائقة المالية قد بلغت الذروة فى مصر، ولم يكن أمام اسماعيل إلا أن يرهن أسهم قناة السويس فى باريس لقاء قرض قيمته ٨٥ مليون فرنك ينقذ الحكومة المصرية من إشهار إفلاسها جاء بعدها برقية الصدر الأعظم بعزل اسماعيل باشا وتوليه ولده محمد توفيق حيث تنازل فى مارس ١٨٨٠ على آخر ما تبقى لمصر فى قناة السويس للفرنسيين. وتطورت الأحداث فى مصر وبدأ الصدام بين القادة والضباط المصريين بقيادة أحمد عرابى والخديوى توفيق وحدثت المواجهة فى ساحة قصر عابدين فقرر توفيق الاستعانة ببريطانيا لحمايته وبالفعل احتلت بورسعيد فى ٢٠ أغسطس عام ١٨٨٢ وفى اتفاقية القسطنطينية عقدت لجنة دولية فى ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ والتى نظمت عمليات المرور فى قناة السويس بعد أن ظلت بريطانيا نحو ٦ سنوات تراوغ فى عقد هذا المؤتمر لكى تظل سيطرتها كاملة على القناة.

وتناول الفصل التاسع والأخير "التأميم" حيث اقتنع جمال عبد الناصر بفكرة إنشاء سد عال جنوب خزان أسوان والتى تقدم بها اليونانى دانيفوس وبدأت مصر تبحث عن مساندة مالية تسمح لها بتنفيذ المشروع وحاول عبد الناصر من خلال البنك الدولى الذى رفض تمويل المشروع والتقى أحمد حسن السفير المصرى فى واشنطن عام ١٩٥٥ بكبار المسئولين الأمريكيين وتوجه د. عبد المنعم القيسونى وزير المالية الى لندن وواشنطن لإجراء محادثات مع الحكومتين البريطانية والأمريكية والبنك الدولى حول تمويل المشروع التى قدرت تكاليفه بألف مليون دولار منها ٤٠٠ مليون دولار بالعملات الأجنبية، وعرض البنك الدولى تقديم نصف المبلغ إذا ما قدم البريطانيون والأمريكيون النصف الآخر، إلا أنهما سحبوا عرض المشاركة، فقرر عبد الناصر تأميم قناة السويس عقابا للأمريكيين والإنجليز، وكان ذلك فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ فى خطابه بميدان المنشية بالأسكندرية.

**عاطف راتب**

## □□ موقع النظام العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين - د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) وآخرون - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية - ٢٠٠٠ □□

تطرح العولمة تحديات جسيمة على جميع شعوب العالم وخاصة الشعوب النامية، ولكن ذلك لا يعنى استحالة التعامل مع هذه التحديات بما يحقق التقدم والإزدهار مع المحافظة فى الوقت نفسه على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل شعب. لذا جاء هذا العمل البحثى لاستشراف موقع النظام العربى فى القرن الحادى والعشرين فى ظل التحديات الجسيمة.

فى الفصل الأول "المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصادات العربية" يرى أحمد السيد النجار أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى أدى الى تغير النظام الدولى وهو ما انعكس على دور المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية ومهامها، مما أثر على علاقة هذه بالدول العربية. وقد تناول الباحث هذه المقولة بالبحث مركزا على علاقة كل من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، منظمة التجارة العالمية بالدول العربية باعتبار أنهم يمثلون اضلاعا ثلاثة فى مثلث المنظمات المالية الحكومية.

وجاء الفصل الثانى بعنوان "موجة الاندماجات الجديدة بين الشركات الدولية العملاقة، وأثرها على الاقتصاد العربى" ركز فيه د. محمود عبد الفضيل على موجة الاندماجات الكبرى فى العالم والتى أبرزها موجة الاندماجات الكبرى فى الولايات المتحدة وأوروبا وخاصة فى القطاع المصرفى حيث أكد الباحث على أنه على الدول العربية ضرورة أن تفكر جديا فى دمج عدد من بنوك القطاع العام وتشجيع الاندماج بين بنوك القطاع الخاص.

ويأتى الفصل الثالث بعنوان "المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية : تفاعلات فاعل دولى جديد وآثاره المنعكسة على العالم العربى" أكدت فيه د. أمانى قنديل على الدور المتعاظم للشركات غير الحكومية متعددة الجنسيات محددة سماتها فى أنها غير هادفة للربح، تطوعية، غير مسيسة، محددة مجالاتها فى الإغاثة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والإقلال من الصراعات، وتناولت وضع هذه المنظمات فى عصر العولمة.

تناول د. أحمد ثابت فى الفصل الرابع "مستقبل الدولة القطرية فى الوطن العربى" حيث تعرض الباحث لتأثير العولمة على الدولة، وحذر من تنميط الاستجابة للعولمة، فالدول تختلف فيما بينها، وبالتالى فإن النمطية ستكلف غالبية دول العالم الثالث ثمنا باهظا.

وفى الفصل الخامس "الثورة التكنولوجية الراهنة ومستقبل الصناعة العربية" قسم د. محمد عبد الشفيع عيسى مراحل التطور التكنولوجى الى ثلاثة مراحل هى مرحلة الثورة الصناعية والمرحلة الثانية امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية السبعينيات والثالثة هى المرحلة المعاصرة.

وفيما يتعلق بالموقف الصناعى العربى أكد الباحث على ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير فى الصناعة الألكترونية، واستكمال صناعة المكونات الألكترونية الدقيقة، والانتقال من تجميع الأجهزة الاستهلاكية الى تصنيع مكوناتها محليا ومباشرة العمل فى إقامة قاعدة الألكترونيات الدقيقة.

أما الفصل السادس فقد جاء بعنوان "الثورة العلمية والتقانية والأمن الغذائى العربى" لـ د. حمدى عبد العزيز مرسى، أكد فيه على أن الأمن الغذائى العربى معرض للخطر وذلك لأن الوطن العربى هو أكبر سوق فى العالم مستورد للحبوب خاصة القمح، لذا عرض الباحث رؤية لتحقيق الأمن الغذائى العربى تقوم على ضرورة العمل العربى المشترك وحتمية اللحاق بالثورة العلمية والتقانية.

وفى الفصل السابع "تطور الاستثمارات الدولية ودورها فى التنمية العربية" أكد د. على عبد العزيز سليمان على أن عملية التنمية فى بعض الدول النامية اقترنت بتدفقات هائلة لرؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة لتدفق الاستثمارات المباشرة الى الدول العربية جاءت مصر فى مقدمة الدول العربية المتلقية للاستثمارات الأجنبية.

وجاء الفصل الثامن بعنوان "التجارة العالمية والتكتل الاقتصادى العربى" لـ د. سليمان المنذرى. تعرض الباحث فى القسم الأول من الدراسة التجارة العالمية حيث عرض لتخطيط التعاون الدولى فى مجال التجارة والمدفوعات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، اتفاقية الجات، مفاوضات الجات حتى انتهاء الجولة الأخيرة، ودور الدول النامية فى التجارة العالمية.

اما فى القسم الثانى فتعرض الباحث للتكتل الاقتصادى العربى الذى كانت أول خطواته هى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التى ابرمت عام ١٩٥٧.

وتناول د. مصطفى كامل السيد فى الفصل العاشر "الإدارة السلمية لآثار العولمة فى الوطن العربى" حيث يرى الباحث أن العولمة وما يترتب عليها من انكشاف إعلامى تؤدى الى الشعور بالحرمان النسبى مما يؤدى الى تفاقم الأزمات التى تمر بها الشعوب، ومن ثم يحدد الباحث آليات للتعامل السلمى مع العولمة فى الوطن العربى تتمثل فى تعبئة مشاعر الحرمان النسبى، وجود قنوات سلمية للتعامل مع الجذور الدفينة لحرمان النسبى، دور الأحزاب السياسية كممثلين للمواطنين.

وفى الفصل الحادى عشر بعنوان "العولمة والهوية" أكد أ. السيد يسين على أن العولمة عملية متعددة الجوانب فلها تجليات سياسية واقتصادية وثقافية. وأن عملية صياغة تعريف محدد للعولمة لابد أن تأخذ فى الاعتبار كافة هذه الجوانب. وبخصوص العلاقة بين العولمة والهوية لانتقد الباحث خوف بعض الكتابات العربية من غزو العولمة للهوية العربية على أساس أن العولمة لا تهدف الى فرض نظام ثقافى موحد كما أن هناك عدم اتفاق على محتوى أو سمات الهوية العربية.

وتحدث أ. محسن عوض فى الفصل الثانى عشر "العولمة ومستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى" عن أن قضية الديمقراطية فى البلدان العربية تتأثر بالعولمة بالنسبة لشقها الاقتصادى. فهى تطرح تأثيرات على قضية الديمقراطية تتمثل فى توزيع الثروات والأعباء والتشكيلات الطبقية والاجتماعية . أما بالنسبة لشقها السياسى فهذا التأثير يتمثل فى دور المؤسسات فوق القطرية الدولية أو الإقليمية، وذلك من حيث علاقتها بالمنظمات المحلية فى مجال التمويل أو تأثيرها على إضعاف دور الدولة.

**مروة عرفة محمد**

## ☐☐ مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي - رضوان زيادة - الدار البيضاء - المركز الثقافى العربى - ٢٠٠٠ ☐☐

يضم هذا الكتاب خمسة أبواب ، يتعرض البابان الأول والثاني والرابع لمفهوم حقوق الإنسان في الإطار الدولي والعربي ، بينما يقدم الثالث نظرة الدول العربية إلى حقوق الإنسان ، والنظرة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني ويركز الباب الخامس على حقوق الإنسان في الواقع العربي عمليا .

يبدأ الباب الأول بتسجيل نقطة مهمة وهي أن مبدأ احترام حقوق الإنسان شكل أحد المعايير المهمة في تحديد العلاقات الدولية ، وكذلك في قياس التطور السياسي في أي مجتمع. ويقدم الباحث من خلال الفصل الأول عددا من التعريفات للمفهوم منها تعريف وضعه رينيه كاسان أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ بأنه فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية موضوعه دراسة العلاقات والأشخاص وفقا للكرامة الإنسانية مع تحديد الحقوق والخيارات الضرورية لتفتح شخصية كل كائن إنساني ، بينما يشير تعريف آخر بأنه علم يهم كل شخص ولا سيما الإنسان العامل الذي يعيش في إطار دولة معينة والذى إذا كان متهما بخرق القانون أو ضحية حالة حرب يجب أن يستفيد من حماية القانون الوطني والدولي ، وان تكون حقوقه مطابقة لضرورات المحافظة على النظام العام . وتفترض التعريفات السابقة وجود دولة حديثة يسود فيها القانون .

ويقدم الكاتب في الفصل الثاني مدخلا تاريخيا لحقوق الإنسان حيث ينتقد أصحاب النظرة الغربية التي تنكر على الحضارات الأخرى أي مجهود في التحضير لخروج المفهوم بشكله الحالي وتصدر هذه النظرة عن نزعة مركزية غربية . ويعود التأريخ لنشأة حقوق الإنسان يعود بعض الباحثين إلى وثيقة الماجنا كارتا التي وقعها ملك انجلترا عام ١٥١٢ وترمز الوثيقة لسيادة الدستور على الملك ثم إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩ الذي أقر في أعقاب الثورة الفرنسية حتى ظهرت مواثيق حقوق الإنسان بشكلها الحالى.

ويتناول الفصل الثالث الجهود الدولية في مجال حقوق الإنسان . ويشير إلى وجود أكثر من محاولة فردية وجماعية لإصدار وثيقة تتضمن الاعتراف بحقوق الإنسان قبل إصدار الإعلان العالمي حيث وقع ممثلو ٢٦ دولة أعلانا في يناير ١٩٢٤ سجلوا فيه دفاعهم عن حقوق الحياة والحرية والاستقلال والحرية الدينية وضمان حقوق الإنسان والعدالة البشرية في سائر البلاد .كما ضمت اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة في فبراير ١٩٤٦ للبدء في إصدار إعلان دولي لحقوق الإنسان ١٨ عضوا منهم عضوان "مصري ولبناني "وهو ما تم بالفعل في ديسمبر ١٩٤٨ . ويسجل الكتاب الجدل الذي دار من قبل عددا من التيارات والاتجاهات الفكرية والفلسفية حول مدى تحقيق الإعلان لبعض الإيجابيات من عدمه ، ومدى تعبيره عن صفة العالمية. وصاحب هذا الجدل التفكير في أعداد العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية اللذين صدرا عام ١٩٦٨ ولم يدخلا حيز التنفيذ إلا عام ١٩٧٦ بعد انضمام الحد الأدنى من الدول لهما .

ويتناول الباب الثاني مفهوم حقوق الإنسان في العالم العربي من خلال فصلين الأول يكتشف المفهوم والعلاقة العربية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان .ويرى الباحث أن العصر الجاهلي قد عومل فيه الإنسان وفقا لشرفه ونسبه وماله وليس وفقا لإنسانيته. ومع مجيء الإسلام حدثت تغييرات مهمة على مستوى الحقوق الإنسانية للفرد الا أن التاريخ العربي الإسلامي شهد انتكاسات متتالية طالت مستويات عدة كان أهمها ما حدث على صعيد الإنسان نفسه وخلال الفصل الأول يكتشف زيادة أن مفكرينا الأوائل كالطهطاوي كانوا مدركين للأصل الفطري للإنسان لذلك فهو يخاطبه مجردا عن معتقده ومذهبه وملته. وكذلك خير الدين التونسي وقد دافعا سويا عن منهج واحد يقوم على أساس الدفاع عن الاستفادة من المؤسسات السياسية الغربية . أما بالنسبة لتيار الإصلاح الديني وعلى رأسه الأفغاني ومحمد عبده نجد أن مفهوم حقوق الإنسان لديهما انعكس في الدعوة إلى الشورى ورفض الاستبداد . ويعد فرح أنطون من الذين تبنوا الدعوة إلى حقوق الإنسان بوصفه مفهوما مستقلا .وتفند الدراسة الرأي السائد بأنه لم تظهر أي إشارة في الفكر العربي الحديث إلى قضية حقوق الإنسان قبل ظهور جامعة الدول العربية للوجود .ويوضح الفصل الثاني المساهمة العربية في إقرار الإعلان العالمي في اللجان السابقة على

الفصل الثالث الخاص بجامعة الدول العربية
اقراره بينما يكشف النقص الواضح في ميثاق الجامعة حيث خلا من أية وحقوق الإنسان إشارة إلى حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية عكس ميثاق الأمم المتحدة ، كما لم يتشكل في إطار الجامعة أي لجنة او جهاز فرعي أو ثانوي دائم يختص ببحث القضايا الخاصة بحقوق الإنسان حتى عام ١٩٦٨ عند إقرار تشكيل لجنة دائمة لحقوق الإنسان . وشكلت هذه اللجنة في إطار جهود الأمم المتحدة لتعزيز التعاون في مجالات حقوق الإنسان وقبل إنشاء اللجنة عقد المؤتمر العربي لحقوق الإنسان في بيروت في ديسمبر في نفس السنة .وتأثر المؤتمر بالظروف العربية الصعبة ابان عدوان يونيو ١٩٦٧ وخصص معظم أوراقه للتنديد بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة .ولما يمكن عمله عربيا ودوليا للتصدي لهذه الانتهاكات باستثناء القرارين الثالث والرابع اللذين دعيا إلى ضمان حقوق الإنسان العربي .ودعم العمل العربي المشترك لمصلحة حقوق الإنسان .كما ناقشت الدورة الرابعة للجنة في فبراير ١٩٧٠ مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان وشكلت لجنة من الخبراء لهذا الغرض وبالفعل في يوليو ١٩٧١ اعتمدت اللجنة مشروعا كان مقررا طرحه على الدول الأعضاء باسم إعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية "وركز المشروع على عنصر الاستمرارية للمبادئ التي نادى بها الإعلان العالمي اكثر بكثير من تركيزه على الملامح المميزة للفكر العربي وانقسم رأي الدول العربية التي أبلغت رأيها إلى الأمانة العامة "تسع دول "بين مؤيد ومعارض ، ومطالب بتعديلات شكلية وجوهرية . وفي سبتمبر ١٩٩٤ أعتمد مجلس الجامعة مشروعا آخر باسم الميثاق العربي لحقوق الإنسان في دورته ١٠٢ ونتيجة لعدم توقيع أغلب الدول العربية عليه حال ذلك دون إقراره عمليا فضلا عن الانتقادات النظرية لغموضه وهشاشته أصلا .

ويعرض الباب الثالث مواقف الدول العربية من منظومة حقوق الإنسان من خلال دساتيرها وتوقيعه على المواثيق الدولية . وعلى الرغم من أن الدساتير العربية تضمنت نصوصها قدرا كبيرا من النصوص الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية مع اختلاف في مستوى ضماناتها الا أنه من الواضح المفارقة الشاسعة بين النص والواقع وهو ما يتمثل في عدم الضمانة الحقيقية لهذه الحقوق إضافة للعديد من القيود التشريعية والإجراءات الاستثنائية .من جانب آخر يبرز التردد الذي تبديه نفس الدول في الإنضمام إلى الاتفاقيات الدولية والتطور البطيء الذي تحققه على هذا المستوى .

ويتناول الباب الرابع الذي يأتي بعنوان "المجتمع المدني وحقوق الإنسان "دور المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الوطن العربي ومن أهمها :المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان واتحادا المحامين و الحقوقيين العرب . وتبرز الدراسة عدد من المحاولات التي تمت لإصدار ميثاق عربي لحقوق الإنسان من أهمها قيام المعهد العالي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوزا بإيطاليا بإصدار مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي من خلال مؤتمر للخبراء العرب عام ١٩٨٦ واعتمد الميثاق في عنوانه في التركيز على ما يتعلق بحقوق الشعب العربي في مجموعه وليس الشعوب العربية حرصا على التأكيد على وحدة وانتماء الشعب العربي إلى أمته .وعلى صعيد آخر تميز عقدا السبعينيات والثمانينيات بانتشار الحركات الدفاعية في مجال حقوق الإنسان ومن أقدم هذه المنظمات جمعية حقوق الإنسان في العراق التي أنشئت عام ١٩٦١ .وتناول الفصل الثاني الإشكالية التي يطرحها العديد من الدول وهي مسألة الخصوصية و العالمية فيما يخص تطبيق منظومة حقوق الإنسان .ومن خلال رصد الإعلانات الإسلامية في مجال حقوق الإنسان .ويرى الباحث أن الكلام عن خصوصية عربية لا يحقق مدلوله بغير الحديث عن حقوق الإنسان في الإسلام وهناك العديد من المواثيق الإسلامية الحكومية وغير الحكومية التي تبنت حقوق الإنسان منطلقا أساسيا أشهرها إعلان القاهرة الصادر عام ١٩٩٠ عن اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية .

وتتناول الدراسة في الباب الخامس مفاهيم حقوق الإنسان وصلتها العملية بالواقع العربي ، ويقدم الرصيد الفعلي لحقوق الإنسان صورة سوداء لممارسة هذه الحقوق والحريات العامة .من خلال احتكار السلطة ، إهدار الحق في الحياة ، التعذيب ، غياب حرية الرأي والتعبير ، تفاقم مشكلة التنمية الذي يزيد منه تجاهل هذه الحقوق ووضعه كركيزة محورية ، فضلا عن النظرة السلبية الرسمية تجاه منظمات حقوق الإنسان ، ويقدم الفصل الثانى نظرة بانورامية لحقوق الإنسان في فلسطين .ويتضح من خلاله رفض إسرائيل تطبيق عدد كبير من القرارات الدولية التي تخص الأراضي الفلسطينية المحتلة والمتعلقة بتطبيق معاهدة لاهاي واتفاقيات جنيف .ويعرض الفصل الثالث معوقات تطبيق حقوق الإنسان وضمانات تطبيقها .ومن أهم هذه المعوقات الأمية وإشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب وما يستتبعه من التشكيك في مصدرها والداعي لها ولا يتم التأكيد على أهمية المفاهيم ذاتها أو التفريق بين المفهوم نفسه وبين آلية وطريقة توظيفه والجهة التي تستثمر ذلك . طبيعة المشهد السياسي العربي المليئ بالسكون وغياب مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة ، اعتقاد البعض تعارض المفهوم مع الدين الإسلامي .وتضع الدراسة في الختام عدة حلول لذلك بالتركيز على التعليم والتثقيف وتدريس حقوق الإنسان في المدارس والجامعات . وإعطاء دور فاعل للإعلام في رصد الانتهاكات والتعريف بحقوق الإنسان على أوسع نطاق إلى جانب دور نشطاء حركات حقوق الإنسان في رصد الانتهاكات الرسمية واللارسمية . بالإضافة التوجه لتكوين مداخل للقوى العربية الضاغطة في مجال حقوق الإنسان . وتبني المقترحات العملية ونشرها ومناقشتها فيما بينها ومع المسئولين بعيدا عن الانغماس في النزاعات التي تحد من مصداقيتها وفاعليتها .

**شريف زيفر هلالى**

## ◻◻ محمد عبد السلام سلامه - اتفاقيات اوسلو للسلام دراسة قانونية تحليلة فى ضوء قواعد القانون الدولى العام - رسالة دكتوراه -كلية الحقوق جامعة عين شمس- ٢٠٠٠ ◻◻

تعد هذه الرسالة فى مجملها من الدراسات القانونية التى تفتح الطريق أمام مجالات عديدة المفاوض الفلسطينى، كما تسد فراغا وتعالج قصورا فى الدراسات القانونية لاتفاقيات السلام من أجل تحقيق الغايات المنشودة ، لذلك تزامنت مناقشتها مع ارتفاع درجة ايقاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستفزاز مشاعر العرب فى كل بقاع الأرض نتيجة للانتهاكات والمخالفات الاسرائيلية للعديد من الاتفاقيات الدولية بشكل لم يعرفه المجتمع الدولى أو تجرى سابقة دولية له من قبل، وميل موازين كل الاتفاقيات لمصلحة الجانب الاسرائيلى الذى يتفاوض

من موقع القوة بدليل وضع العديد من الثغرات القانونية حتى يستطيع المسئول أو المفاوض الاسرائيلي استخدامها فى عدم الوفاء بما سبق التوقيع عليه أمام شاشات التليفزيونات العالمية وعدسات وسائل الأعلام العالمية.

انطلقت دراسة الباحث محمد عبد السلام سلامة –التى تعد أول رسالة مصرية تناقش اتفاقيات أوسلو للسلام– لبحث وتحليل اتفاقيات أوسلو التى خلت من أى التزام أو ضمانات على الجانب الاسرائيلي بما يتم الاتفاق عليه وتنفيذه فى المرحلة الانتقالية أو مايتم الاتفاق على تأجيله للمرحلة النهائية..

من هنا قام الباحث بتقسيم رسالته الى خمسة أبواب يمثل كل باب مشكلة من مشاكل الصراع والنزاع العربى الاسرائيلي بصفة عامة والنزاع الفلسطينى الاسرائيلى بصفة خاصة بكل مايشكله هذا النزاع من أهمية لاستقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط بل تتعدى انعكاسات هذا النزاع الذى طال أمده لأكثر من ٥٠ عاما وآثاره على السلام الدولي واستقرار شعوب العالم قاطبة، والمشكلات الخمس هى: اللاجئون، والمستوطنات، والمياه، والحدود، والقدس.

تناول الباب الأول مشكلة اللاجئين حيث استعرض الباحث الانتهاكات الاسرائيلية تجاه اللاجئين الفلسطينيين ، والعلاقة بين حق تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وبين حق العودة والتعويض، ثم الهوية الفلسطينية بين حق العودة واعادة التوطين.

وخصص الباب الثانى لموضوع المستوطنات حيث تناول أسباب هروب الفلسطينيين من ديارهم وماارتكب من مذابح بحقهم حينذاك، والاستراتيجية الصهيونية فى ايجاد حالة توتر دائم، وموقف الصهيونية تجاه حقوق الانسان للآخر، وسياسة الاستيطان والتطهير العرقى بين واقع الصهيونية وتناقضات السياسة الاسرائيلية، وواقع ممارسات التعذيب الاسرائيلي ومدى خرق اسرائيل لقواعد القانون الدولى خاصة ماجاء بنصوص اتفاقية لاهاى، وبنصوص اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ فى شأن حماية السكان المدنيين واملاكهم الخاصة فى ظل الاحتلال الاسرائيلى .

وفى الباب الثالث تناول الباحث مشكلة المياه حيث استعرض مدى السيطرة الاسرائيلية على منابع ومصبات المياه بالدول العربية المجاورة مثل سوريا ولبنان والأردن، ومن قبلهم فلسطين ، ومدى الأطماع الاسرائيلية فى المياه منتهكة بذلك قواعد قوانين المياه الدولية خاصة اتفاقية المياه الدولية الأخيرة لعام ١٩٩٧ اذن فمسألة المياه تتعدى استعمال وتنظيم المياه الى استغلالها كورقة ضغط سياسية تستعملها بعض الدول ضد دول أخرى.

ويتصل الباب الرابع بمشكلة الحدود الفلسطينية الاسرائيلية موضحا مدى التآمر الصهيونى مع قوى الاستعمار الكبرى آنذاك المتمثلة فى بريطانيا وفرنسا لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ابتداء من وعد بلفور عام ١٩١٧ وحتى الآن مرورا بقرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى حدد حدود فلسطين وكذلك حدود اسرائيل لكن اسرائيل ترفض حتى الآن اعلان حدود دولتها لتعارضه مع أطماعها وأحلامها التوسعية من النيل الى الفرات، وبما يتنافى مع الأحكام القانونية الدولية التى تلزم كل دولة بتحديد حدودها واعلانها للمجتمع الدولى طبقا لقواعد القانون الدولى.

ويتعلق الباب الخامس بمشكلة القدس حيث استعرض الباحث الأنظمة القانونية الدولية التى مرت بمدينة القدس، ومدى الخرق القانونى الاسرائيلى لمختلف قواعد القانون والحق والدين وثوابت التاريخ على المدينة ومايمثله ذلك من مساس بالأديان خاصة الدين الاسلامى لوجود المسجد الأقصى على أرضها الذى يعد أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين للاسلام، والذى ظلت المدينة تحتمى بكنفه لقرون طويلة محتميا تحت مظلته أهل الأديان الأخرى فى سلام وأمان.

هذا وقد حدث الباحث على مدى توافر الشخصية القانونية للمفاوض الفلسطينى خاصة منظمة التحرير الفلسطينية وتطور مركزها القانونى فى ضوء قواعد القانون الدولى المعاصر، لأن طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى قد اقتضت مفاو ضات من نفس نوع هذا الصراع، أى مفاوضات ممتدة تتم على مدى فترة زمنية طويلة تسمى متعددة الأطراف (اقليمية ودولية ، مباشرة وغير مباشرة، ومتعددة المستويات (ثنائية جماعية ـ علنية، سرية) ومتعددة الأبعاد (عسكرية، سياسية، اقتصادية) ومتعددة القضايا(اللاجئون ، المستوطنات، المياه، الحدود، القدس، ومنها أيضا أن التقويم بحد ذاته قضية جديدة تخضع للعديد من الاعتبارات ، ويمكن النظر اليها باكثر من منظور واختلاف النظرة مع تباين المدى الزمنى قد يعطى أحكاما متباينة أو متناقضة فى بعض الأحيان، فما يعد نجاحا فى وقت معين، ومن منظور معين قد لايعد كذلك فى وقت آخر، أو من منظور آخر، والعكس صحيح.

هذا وقد حدد الباحث عددا من التوصيات نستخلص منها الآتى:

١ ـ محاولة اعادة روح القومية والوحدة العربية بين أبناء الأمة العربية خاصة أن الأحداث الأخيرة بعد انتفاضة الأقصى الأخيرة أثبتت وجودها خلال تفاعل الشارع العربى مع أبناء الشعب الفلسطينى.

٢ ـ العمل على تنظيم اعلامى عربى موحدا لتوضيح الصورة الحقيقية للانتهاكات الصارخة والمجازر التى ترتكبها اسرائيل فى حق الشعب الفلسطينى كى يتعرف الرأى العام العالمى على الأحداث الحقيقية التى تجرى وليس قلب الحقائق التى تقدمها اسرائيل لهم.. بما تصور بأنها دولة سلام ، لكنها محاصرة من جميع الدول العربية التى ترعى الارهاب ، لذلك تريد أن تفترسها وهو مخالف للحقيقة تماما .

٣ ـ اعداد الخطط العربية الكبرى للتكامل العربى بين جميع الدول العربية من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية بحيث تكون قوة عربية كبرى معترف بها على المستوى الدولى.

٤ ـ اعادة تهيئة النشء وتربيته فكريا ونفسيا وايديولوجيا واعداد إعداده سليما كي يتعامل مع القضية الفلسطينية بما يتناسب مع الانتماء الوطنى وكيفية الدفاع عن حقوق أمته العربية والاسلامية لكى يستطيع أن يواجه ماتقوم به اسرائيل من اعداد مضاد لأجيال الشباب الجديدة القادمة.

وهكذا يمكن القول أن هذه الرسالة بتعرضها لهذه الموضوعات الخمسة المهمة قد جاءت قوية ومتميزة وحديثة كما أسهمت بحق فى ذلك المشروع الكبير الذى تتبناه كلية الحقوق جامعة عين شمس لدراسة اتفاقيات السلام دراسة قانونية لخدمة المفاوض الفلسطينى.. وبالتالى كانت الرسالة على درجة كبيرة من الأهمية حيث ظهر جليا جهد الباحث فيها بارزا.. فان الثناء والتقدير واجبان لازمان.

**على سالم ابراهيم**

## اتفاقات اوسلو واحكام القانون الدولي - النفاتي زراحي - رسالة ماجستير - القاهرة - معهد الدراسات والبحوث العربية - ٢٠٠٠

يبدأ زراحي بالإشارة الى أن القانون الدولي يشتمل على نوعيتين من القواعد : أولاهما مقررة، والأخرى مفسرة. وإذا كان لأي طرف حرية الاتفاق على خلاف هذه القواعد وتلك، فإن القواعد الآمرة في القانون الدولي لا تسمح بأية حرية تعاقدية، لارتباط هذه القواعد بالنظام العام الدولي، الذي يجعل قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين" مشروطة بتوافق المعاهدة مع القواعد الآمرة.

تجيب الدراسة على تساؤلات عديدة مثل : هل اتفاقات أوسلو دولية ؟ وهل كان "مؤتمر مدريد" ممرا إجباريا ؟ ولماذا دلفوا الى أوسلو ؟ وما سبب عدم إشراك مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض ؟ وما مدى توافر شروط سلامة الرضا للطرف الفلسطيني ؟ وهل أخرجت اتفاقات أوسلو القضية الفلسطينية عن الحل القانوني الدولي ؟ وهل يمثل قرارا مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ القانون الدولي برمته ؟ وما مفهوم "الإقليم الفلسطيني" موضوع الاتفاقات ؟ وما الوضع القانوني للكيان الفلسطيني ؟ وهل التزمت الاتفاقات بالحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف ؟ وهل ثمة اعتراف إسرائيلي بهذه الحقوق ؟ وكيف يمكن إعمال هذه الحقوق، دون الاعتراف بها ؟

لقد تصدت الرسالة بالرد التحليلي، من وجهة نظر القانون الدولي على محاولة استشراف مفاوضات المرحلة النهائية.

عرض الباحث، في الفصل التمهيدي من رسالته، لشتى المفاهيم بصدد القضية الفلسطينية، وأحكام القانون الدولي. فيما خصص الباب الأول لاتفاقات أوسلو والأحكام الشكلية في القانون الدولي (التكييف القانوني للاتفاقات، والإرادة فيها)، فيما عالج الباب الثاني الاتفاقات نفسها، والأحكام الموضوعية في القانون الدولي (الإقليم الفلسطيني، الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني). وأنهى زراحي دراسته بخاتمة، ضمنها استنتاجاته. فيما عزز هذه الدراسة لجملة من الوثائق، ضمه قسم "الملاحق".

فيما يرفض الباحث المفهوم الصهيوني للقضية الفلسطينية، نراه يقبل، بتحفظ، المفهوم الدولي لها (دولتان لشعبين، وللقدس وضع خاص). لذا يقرر الباحث، محقا، بأن اتفاقات أوسلو أضعفت القضية الفلسطينية، إذ حرمها من المظلة الدولية، التي تسمو بميثاق الأمم المتحدة، وقواعد تسوية المنازعات الدولية (اختصاص المنظمة الدولية في ادارة عملية التسوية، ونسبية الأثر الملزم لها، وعدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، وعدم جواز التنازل عن الإقليم، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، فضلا عن التوارث الدولي، وحق الاسترداد، وبقاء الشيء على حاله)، أي محددات تسوية أي نزاع دولي، كقضية فلسطين.

لكن، ما الذي يجعل القضية الفلسطينية تتسم بالصفة الدولية ؟ ثمة أمران هنا، أولهما اتصال تلك القضية بالأمن والسلم الدوليين، أما الأمر الثاني فيتعلق بما تخلل تلك القضية من صراع مسلح، في حركة تحرر وطني.

يرى زراحي بأن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تتمتعان بالشخصية القانونية الدولية، رغم أن الأولى كيان غير مشروع.

أما اتفاقات أوسلو فمعاهدات دولية متعلقة بالسلام، عموما، تتضمن خصائص الهدنة، ومقدمات السلام، وعلى نحو خاص معاهداته.

لكن إرادة الطرف الفلسطيني في تلك الاتفاقات اعترتها عيوب عدة، مما أخل بتوازن الالتزامات في رسائل الاعتراف المتبادل، وفي الاتفاقات. فضلا عن أن الموقعين الفلسطينيين افتقروا الى التفويض، والخبرة، في آن. ومن جهة أخرى، فإن التوقيع تم في أراض محتلة، ولم يتم تبادل وثائق التصديق بين الطرفين.

أما استنتاجات الدراسة، فلعل أهمها:

– لم تلتزم اتفاقات أوسلو بأي من القانون الدولي، أو "ميثاق الأمم المتحدة"، مكتفية بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، متجاهلة القرارات الدولية الأهم بصدد القضية الفلسطينية (١٨١، ١٩٤، ٢٣٧).

– إن تلك الاتفاقات باطلة، بطلانا مطلقا، لمخالفتها القواعد الآمرة في القانون الدولي.

– فيما أسفرت الاتفاقات نفسها عن حلم إداري ذاتي محدود، وإعادة انتشار قوات الاحتلال، دون انسحابها.

– إن غاية إسرائيل تحققت في إخراج تسوية القضية الفلسطينية من الإطار الدولي، ومرجعياته القانونية.

– ما يفضي الى "تعزيز حقائق اليوم"، وإبطال القرارات الدولية، التي تعالج القضية الفلسطينية.

– إن الاتفاقات تجاهلت الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما قيدت كلا من حق تقرير المصير، والعودة، والتعويض.

الى ذلك توقع الباحث أن يفضي الحل النهائي الى "فلسطين الصغرى"، على بعض الضفة الغربية، وقطاع غزة، لبعض الشعب الفلسطيني منقوصة السيادة، منزوعة السلاح.

انتهى زراحي مستشهدا بمقولة مونتسكيو الشهيرة : "إذا كان من حقك أن تحب وطنك، فليس من حقك أن تكذب بشأنه".

**عبد القادر ياسين**

## الخطوط الحمراء : مقومات السلام الاسرائيلى - د . عماد عواد - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية - ٢٠٠٠

يمكن القول أن هناك خطوطا حمراء لا يمكن للدولة العبرية تجاوزها، وقد تناول الباحث هذه الخطوط الحمراء من عدة محاور ، وهي الأمن ، والاستيطان، والدولة اليهودية والقدس الموحدة ، والمفاوضات المباشرة لها، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ، والخيار الأردني.

ففيما يتعلق بموضوع الأمن انطلق الباحث في تناوله لهذا المحور

من أن الشعب اليهودى عاش على هامش المجتمعات مما جعله يتعرض للإضطهاد، كما أنه تم اعلان استقلال الدولة العبرية اعلن فى جو معاد، مما أدى الى صراع طويل مما دفعهم الى الاصرار على ضرورة التمتع بحدود آمنة، لذا نجد انه فى أعقاب حرب ١٩٦٧ عمل القادة الاسرائيليون على تعديل خريطة الإقليم فى إطار تسوية محتملة تستجيب لاعتبارات الأمن الاسرائيلى، إلا أنهم لم يقدموا خريطة محددة، بل رسموا توجهات عامة منها أن اسرائيل لن تعود الى خطوط الهدنة، ورفض مبدأ "عدم الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب".

ويرى الباحث أن مقولة أمن اسرائيل تتوقف على السلطة المباشرة التى تمارسها على الاراضى المحتلة ، وأن هذه المقولة لم تؤخذ على محمل الجد فى الأوساط العسكرية الاسرائيلية، فقد أكد الجنرال "أبا إيبان" أن معاهدة السلام مع مصر قد أدت الى تزايد الأمن الاسرائيلى نتيجة التخلى عن سيناء مقابل السلام.

أما بالنسبة لسياسة الاستيطان، فيرى الباحث أنها شكلت قاسما مشتركا بين كافة الحكومات الاسرائيلية، إلا ان هناك اختلافا حول الحدود المسموح بها للعملية الاستيطانية ، فبينما مال حزب العمل الى تضييق نطاق الاستيطان لم يتردد تكتل الليكود فى توسيع مفهوم الاستيطان ليشمل "أرض الأجداد".

مع وصول حزب الليكود للسلطة عام ١٩٧٧، اكتسبت سياسة الاستيطان أبعادا جديدة باعتبارها شعار الحكومات التى ترأسها كل من "بيجن" و"شامير"، فقد رأت أن المستوطنات اليهودية وسيلة فعالة للاقتراب من الحدود التلمودية.

مع اوائل الثمانينات حلت الدوافع المادية محل كل الاعتبارات وبدأت ظاهرة انتقال السكان من المدن الكبرى الى الضواحي مما أدى الى إفشال مشاريع السلام المقترحة.

وبحلول التسعينات تحولت السياسة الاستيطانية الاسرائيلية الى أسلوب الاستيعاب المباشر للمهاجرين السوفيت.

وفيما يتعلق بموقف الدولة اليهودية تجاه القدس الموحدة، يرى الباحث إن الحركة الصهيونية استندت الى قاعدة دينية مفادها "العودة الى الأرض الموعودة" ، فالتخلي عن القدس لم يكن محل تساؤل قط من قادة الدولة العبرية حتى فى الوقت الذى عبروا فيه عن موافقتهم على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بخصوص تدويل القدس. وغداة حرب يونيو ١٩٦٧ أقر الكنيست الاسرائيلى ثلاثة قوانين تهدف الى توحيد المدينة، ومنذ ذلك الحين تشبثت الدولة العبرية بوحدة القدس بموجب "القانون الأساسى" الذى تم إقراره فى عام ١٩٨١ واتخاذها عاصمة أبدية لاسرائيل .

وبدأت منذ ١٩٦٧ بالعمل على تهويد القدس حين قامت بضم الجانب الشرقى للمدينة عام ١٩٦٧، ولم تكتف بذلك ، بل عملت على إحاطة الاحياء والقرى العربية بمساكن المواطنين اليهود واتخاذ بعض الاجراءات الادارية بغرض تقليل عدد الفلسطينيين المقيمين فى القدس وزيادة عدد اليهود الاسرائيليين والفلسطينيين .

وفيما يتعلق بالمفاوضات المباشرة يرى الباحث ان اسرائيل عارضت منذ البداية فكرة الوساطة الخارجية، وفضلت المفاوضات المباشرة فمنذ ١٩٦٧ عبرت اسرائيل عن رفضها لاى دور تلعبه الامم المتحدة ، لذا توقف دور الامم المتحدة بالنسبة لاسرائيل، اللهم إلا باستثناء قرار رقم ٢٤٢ والذى فسره كل من الجانبين العربى والاسرائيلى بطريقة مختلفة وذلك على الرغم من استمرار الامم المتحدة فى اصدار القرارات المتعلقة بعملية السلام أما بالنسبة للمجموعة الأوروبية فلم تسلم ايضا من انتقادات اسرائيل فقد وصف "أبا ايبان" البيان الذى أصدرته المجموعة فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ بانه مستوحى من أسباب اقتصادية، وذلك فى أعقاب الأزمة البترولية فى أوروبا .

أما فيما يتعلق بالوساطة الأمريكية، نجد أن اسرائيل قبلت الوساطة الأمريكية فى أعقاب حرب ١٩٧٣، وذلك بهدف التوصل الى اتفاقيات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية. وبوصول (كارتر) للسلطة ١٩٧٧ ، وتفضيله لاسلوب التسوية الشاملة فى الشرق الأوسط، أثار ذلك قلق القادة الاسرائيليين ، أما (ريجان) فعلى الرغم من إن أدارته أظهرت درجة عالية من التفهم والتعاطف تجاه اسرائيل ، إلا ان دعوته لتجميد المستوطنات فى الأراضى المحتلة أثارت عداء الدولة العبرية له.

أما (بوش) فقد فضل سياسة حث الأطراف محل الصراع على تطوير مواقفها تجاه التسوية، وركز على أسلوب طرح المبادرات وخطط طموحة للسلام. وعلى الرغم من دعوته لعقد مؤتمر دولى إلا انه كان لدى القادة الاسرائيليين أسباب خاصة لمعارضة هذا المشروع .

أما بالنسبة لموقف اسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية فيرى الباحث أن الدولة العبرية تبنت موقف يستند الي "لاءات" ثلاث، وهى لا للإنسحاب من الضفة الغربية وغزة، لا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا لإقامة دولة فلسطينية ثانية فى غربى نهر الأردن.

لذا وعلى ضوء رفض اسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية فقد سعت الى إيجاد بديل من بين فلسطينيى الأراضى المحتلة يمكن التفاوض معه.

أما فيما يتعلق بالخيار الأردنى، فينطلق الباحث من إن الاسرائيليين فى معالجتهم للقضية الفلسطينية دافعوا عن انه يوجد ما يسمى بالحقوق الفلسطينية المشروعة، وإن وجدت فلا يمكن تلبيتها إلا فى الاطار الاردنى ، لذا فضل حزب العمل السعى للتوصل لتسوية مع الاردن تستند للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن لأنها تأخذ بعين الاعتبار كلا من آمال اسرائيل والطموحات الفلسطينية.

ويرى الباحث أن "ايهود باراك" – مثله مثل غيره – أكد على توجه دولته نحو السلام ، معبرا عن إدراكه لمعاناة الشعب الفلسطينى والاسرائيلى فعلى الرغم من أنه عندما تولى السلطة عمل على إشاعة جو من التفاؤل فى المنطقة ، إلا أن قراءة توجهاته السياسية تكشف عن استمراره على نفس منوال سابقيه. وقد دلل الباحث على ذلك من خلال عدة محاور، فبالنسبة للقدس، رأت حكومة باراك إن القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لاسرائيل، ودليل على ذلك ما قاله خلال زيارته الاولى للولايات المتحدة الأمريكية من رغبته فى رؤية كل سفارات العالم تنقل من تل أبيب الى القدس.

أما بالنسبة لقضية اللاجئين فقد انتقد باراك تصريحات كلينتون التى عبر خلالها عن أمله فى أن يشعر الشعب الفلسطينى بأنه حر فى العيش حيثما يشاء.

كما أكد باراك على تمسكه بضرورة أن تقوم عملية السلام على أساس من المفاوضات المباشرة واستبعاد أى طرف ثالث كما انتقد بشكل غير مباشر الدور الاوروبى النشط فى عملية السلام .

**خديجة عرفة محمد**

## المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا - رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة القاهرة - عبد العزيز شحادة المنصور - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ٢٠٠٠

تأتي هذه الدراسة في أربعة فصول تتناول تفسير وتحليل السياسة الخارجية السورية من مختلف أبعادها من المنظور المائي، فهذا البعد المائي يشغل حيزا مهما في التفاعلات السياسية في محيطها الاقليمي وخاصة في علاقاتها مع تركيا، وقد حاول الباحث على سؤالين أساسيين :

الأول : هل كانت قضية المياه مصدرا من مصادر الصراع، أم محورا من محاور التعاون في توجهات السياسة السورية تجاه تركيا ؟

الثاني : ماهي العلاقة بين هذه القضية سواء بوصفها محورا للتعاون، أم مصدرا للصراع وبين أشكال التعاون أو التنافس الأخرى في توجهات السياسة السورية تجاه تركيا في الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٨.

تناول الباحث في الفصل الأول الاطار العام لتحليل السياسة الخارجية السورية من حيث جذورها التاريخية ومبادئها الأساسية والدور الاقليمي لسوريا، وفي الفصل الثاني تناول الوضع القانوني والفعلي لنهري ، دجلة والفرات، وفي الفصل الثالث المشروعات التركية المائية كمشروع "جاب" مشروع جنوب شرق الأناضول ومشروع أنابيب السلام، حيث تبتغي تركيا بيع مياهها لاسرائيل من خلال خط أنابيب للمياه يمر بسوريا ولبنان الى اسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية والأردن وهو أحد المشروعات التي تعترض عليها سوريا والعراق، وفي الفصل الرابع محددات السياسة السورية تجاه تركيا والمتمثلة بالمحددات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ويؤخذ على الباحث أنه أفرط في شرح المدخلات على حساب تحليل المخرجات التي هي السياسة باعتبارها موقفا معينا تجاه تركيا إذ لم يعط لهذا الموضوع الهام، وهو موضوع دراسته إلا جزءا صغيرا من الفصل الرابع.

ويتناول فيه الكيفية التي أدارت بها سوريا علاقاتها المائية مع تركيا ، وذلك من خلال سياسات تعاونية هدفها الضغط والتأثير في الموقف التركي من قبيل التنسيق العراقي . السوري، الموقف السوري من حزب العمال الكردستاني التركي والعلاقات الاستراتيجية مع ايران ، وكيفية استخدام سوريا الموقف العربي للتأثير على تركيا .

إضافة الى ذلك ، بالرغم من أن الباحث استخدم منهج تحليل النظم لدراسة السياسة السورية المائية تجاه تركيا باعتبارها "مخرجا" لتفاعل المدخلات والتي أفرط في شرحها على حساب تحليل وتحديد هذه المخرجات ورسم صورتها وأبعادها، فإنه تجاهل "عملية التحويل" وفقا للمنهج كما وضعه عالم العلوم السياسية ديفيد استون" والتي تمر من خلالها المدخلات لتصبح قرارات سياسية وهذا يثير بدوره عملية صنع هذه السياسة .

فلم يشرح لنا الباحث كيف تم وضع هذه السياسة السورية المائية داخل منظومة صنع القرار السوري، ومن الذي هيمن على صنعها، وماذا دار من جدل داخل دائرة صنع القرار ليكشف لنا عن كيف استقبل صانع القرار السوري مثلا مشروع أنابيب السلام أو مشروع جاب أو مسألة التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي التركي، ومن ثم كيف تعامل مع هذه السياسات التركية باعتبارها مدخلا هاما حددت سياسته إزاء تركيا في قضايا حزب العمال الكردستاني، والعلاقة الاستراتيجية مع ايران .

كما أن الدراسة في إحدى اهم نتائجها تحذر من خطورة استمرار السياسة التركية المائية، خاصة انماطها ومشاريعها الحالية والتي قد تصل بسوريا الى مرحلة "الخط الأحمر" بما يترتب عليه نشوب صراع دام بين الدولتين تقع المسئولية فيه على أنقرة خاصة وأن الأخيرة خالفت القواعد القانونية الدولية بشأن حقوق الدول المتشاطئة باستغلال الأنهار الدولية وترفض الاعتراف بهذه الحقوق في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي هذا السياق، أوضحت الدراسة ان اتجاه تركيا لنفي وتجاهل الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات واعتبارهما نهرين تركيين لا يستند الى أي سند قانوني.

كما يتفق الباحث مع وجهة النظر العربية الداعية الى رفض مشروع انابيب السلام لأنه لا يمكن بحث تعاون مستقبل محفوف بالمخاطر قبل حل مشكلات قائمة منذ عقود وبصدد الكيفية التي ادارت بها سوريا علاقاتها المائية مع تركيا في فترة الدراسة، أشارت الدراسة الى أن سوريا قد اتبعت سياسات تعاونية هدفها إقناع تركيا بوجهة النظر السورية في المسألة المائية ومنها التعاون التجاري الاقتصادي والفني والاتصالات الدبلوماسية.

وانتهت الدراسة الى ان قضية المياه كانت ولاتزال أقرب الى ان تكون مصدرا للصراع وليس للتعاون في العلاقات السورية التركية وتوجهات السياسة السورية تجاه تركيا، وهو ما يعود بالأساس الى تباين مواقف البلدين إزاء طبيعة المشكلة، وبالتالي كيفية تسويتها .

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، خلصت الدراسة الى أن تأزم العلاقات التركية السورية بشأن المسألة المائية ارتبط بقضايا أخرى، ومنها ترسيم الحدود وأمن الحدود وقضية نهر العاصي ولواء الاسكندرونة. كما أن هذا الصراع لن يحل دون التعاون في مجالات أخرى اقتصادية وتجارية وفنية .

وأخيرا فإن السياسة السورية تجاه تركيا من أهم محدداتها الأساسية المسألة المائية والتي تفسر الكثير من جوانب هذه السياسة، وان لم يكن كل تفاعلاتها ومن ثم لا يمكن ان تتغير السياسة السورية تجاه تركيا عن توجهاتها الحالية مادامت "المسألة المائية معلقة كما هي" وبدون تغيير من قبل الطرف الآخر تركيا.

**عفاف مختار**

## حوار البندقية : الأجندة الخفية فى الحرب الإثيوبية - الاريترية - فتحى الضو محمد - القاهرة - مركز الدراسات السودانية - ٢٠٠٠

بصدور هذا العمل بعد أسابيع من توقف عجلة الحرب الإثيوبية - الاريترية، تكون المكتبة العربية قد اكتسبت مؤلفا مرجعيا وغير مسبوق فى هذا التوقيت عن تلك الحرب التى أودت بنحو مائتين وسبعين ألفا من أبناء القارة السمراء بين قتيل وجريح والتى وصفتها الهيرالد تريبيون بأنها أسخف حرب فى العالم، ولعل كون مؤلف الكتاب قد عمل كمراسل إعلامى فى البلدين لسنوات ومتابعته عن قرب ليوميات هذه الحرب قد أعطى الكتاب مصداقية أولية، أكدها ما جاء فى متنه من تحليلات عميقة لجذور الأزمة ورصد لإرهاصات النزاع فى مهده وحتى تأججه وصولا الى تسويته سلميا - أو هكذا بدا الأمر - باتفاقية الجزائر فى يونيو ٢٠٠٠.

الكتاب - الذى قدم له حلمى شعراوى خبير الشئون الإفريقية مشيدا به أسلوبا ومضمونا - يبدأ فصوله الثلاثة عشرة بالحديث عن القرن الإفريقى إياه أكثر مناطق القارة تعقيدا، إذ شهدت حروبا عدة تحت غطاء التناقضات القومية والإثنية والطائفية ثم السياسية لشعوبها بعد أن ظلت هذه المنطقة هدفا لأطماع المستعمر منذ القرن السادس عشر لاستراتيجية موقعها وتنوع مواردها وهو ما أطلق عليه المؤلف بكتاتورية الجغرافيا وثوابت التاريخ، وهذا الأخير يتبعه الكتاب مثبتا أنه يكرر نفسه مرارا عبر نزاعات دول المنطقة، ويفرد مساحة للحالة الإريترية كممثل جيد لهذه التعقيدات حيث يتتبع تاريخها منذ احتلت سواحلها القوات البرتغالية عام ١٥٢٠ ثم مشاركة العثمانيين فى الفترة عام ١٥٥٧، وكيف تطورت الأوضاع لتظهر كما لو كانت حربا بين إمارة مسيحية (هى إثيوبيا) بقيادة يوهانس الرابع تحاول مقاومة المد الإسلامى (العثمانى والخديوى - المصرى)، مرورا بعد ذلك بلاعبين جدد فى الحلبة الاريترية كإيطاليا وفرنسا وانجلترا، فالاتحاد السوفيتى السابق بل وبعض الدول الإسكندنافية، حتى يتحور المارد الإريترى عبر ثلاثين عاما، ومع ذلك تدخل الدولة الوليدة فى نزاعات متوالية وأحيانا متوازية مع معظم جيرانها فى أربعة أعوام فقط من الاستقلال ٩٣-٩٧، ثم الحرب الأشرس مع المستعمر أو المحتل القديم "إثيوبيا"، وهذا هو ما تناوله القسم الأول من الكتاب فى خمسة فصول.

القسم الثانى - وهو الأطول - يرصد فيه المؤلف جذور هذه الحرب، معتبرا أن ما أعلن عنه من أسباب حدودية مجرد صندوق بندورا يحوى فى ظلمته أسبابا أخرى خفية - حسب الأسطورة الإغريقية - فيكشف على ثلاثة محاور، هذه الأسباب فتارة يورد مجريات الأحداث والتفاعلات البينية للعاصمتين أسمرا وأديس أبابا وتارة يورد العوامل والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بل والنفسية للحرب، ثم يضع تصورا بطيئا لهذه الأجندة الخفية دون أن يغفل البعد الخارجى فى إشعال الأزمة وتهدئتها حينا وعرقلة جهود تسويتها أحايين أكثر.

يتناول الفصل السادس وصول الجبهتين الثوريتين الى سدة الحكم فى أسمرا وأديس أبابا، وكيف بدأتا كلتاهما فى إعادة ترتيب بيته بعد اعتراف متبادل باستقلال وسيادة كل دولة باستثناء تململ بعض القوى من هذا الأمر (جبهة تحرير الأورومو الإثيوبية، الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى .. وغيرهما) وظهر هذا بوضوح عند محاولة أسمرا اصدار عملة وطنية خاصة بها، ثم عاود الظهور فى مناسبات خارجية عدة، وزاد الأمر تعقيدا تداخل الشعبين ووجود قوميات تعيش بين الحدود وعبرها - وتشكك أديس أبابا فى استمرار سماح أريتريا لها باستخدام سواحلها التى تعد المنفذ البحرى والتجارى الأوحد والأهم - على الترتيب - لإثيوبيا.

هذه العوامل يضيف لها الفصل السابع قضية الحدود بين البلدين التى تكونت سحبها بعد عام من الاستقلال حتى اتفقا على لجنة مشتركة بينهما لترسيم وتعيين الحدود عام ١٩٩٤ والتى توالت اجتماعاتها هى وشبيهاتها حتى العام ١٩٩٧ دون تحريك للمسألة فى حين تواصلت اشتباكات مواطنى الحدود نتيجة تداخل أنشطتهم الرعوية والزراعية، وهو الحدث الذى سيضخم لاحقا لتصبح قرية بادمبى مثلا (٣ آلاف نسمة فقط) القشة التى قصمت ظهر البعير، حيث صور الأمر باعتباره جزءا هاما وحيويا من أريتريا أو إثيوبيا لا يجب التخلى عنه ولا فى ساحة الحرب، بينما يرصد المؤلف مفارقة ثالثة وهى كيف لعب الإعلام دورا محوريا فى دفع عجلة الحرب، إذ صور كل فى بلده أى مناوشة محدودة باعتبارها إعلانا رسميا للحرب. وفى هذا الجو المحموم تبدأ الوساطات الإقليمية والعالمية ويعكس ليس فقط محاولة أصحابها حل النزاع أو حتى الظهور بهذا المظهر، بل وأحيانا يتدخل الوسطاء ويقدمون المبادرة تلو الأخرى لمجرد تذكير القرن الإفريقى بوجودهم وأنهم قوى قادرة على جمع الفرقاء، وحدث هذا مع مبادرات جيبوتى، رواندا، الولايات المتحدة وغيرها.

الفصل الثامن يرصد "الاقتصاد كعصب للأزمة" وكيف اعتبرت أسمرا أن أديس أبابا تضع قيودا استثمارية وضوابط مالية على الأريتريين المقيمين أو العاملين بها عكس ما يقضى اتفاق التعاون البروتوكولى الموقع بين البلدين، فى حين رأت أديس أبابا أن أسمرا خططت لتسويق سياسات اقتصادية لتستغل الموارد الإثيوبية وتبتلع - وحدها - سوقها التصريفية. الى أن تقاطع الأخيرة موانىء إريتريا وتنقل تجارتها الخارجية الى جيبوتى (الوسيط السابق !)، هنا تبدأ مطرقة الساسة وسندان العسكر فى العمل وهو عنوان الفصل التاسع الذى يتحدث عن المحور السياسى العسكرى والذى يرصد فيه الكتاب كيف ألقت بعض القضايا الإقليمية بظلالها على الأحداث نحو تصعيد أكثر ودفع للحرب، فقضية الجزر المتنازع عليها بين اليمن وأريتريا وقضية دعم الأخيرة المعارضة السودانية وتدبير الخرطوم مؤامرة كشفت لاغتيال أفورقى رئيس أريتريا، وبالطبع تقارب الخرطوم مع أديس أبابا، وبينما سال لعاب العسكر فى العاصمتين للحرب، تسيل أول دماء فيها مايو ١٩٩٨ فى بادمبى النقطة الحدودية الملتهبة (ذات الثلاثة آلاف مواطن فقط) بعد أن فتحت القوة الإثيوبية المتاخمة لها النار على ستة جنود أريتريين جاءوا للتفاهم لكنهم رفضوا نزع سلاحهم أثناء هذا التفاهم الذى انقلب الى حرب استمرت حتى أثناء المفاوضات المشتركة بين الطرفين، بل وقبيل توقيع الاتفاق النهائى برعاية منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة فى يونيو ٢٠٠٠، ليصك البلدان مصطلحا جديدا فى السياسات الدولية هو "الحوار المسلح" أو المفاوضات على خلفية من دماء لا يتوقف تدفقها.

فى الفصول العاشر والحادى عشر والثانى عشر يقدم الكتاب تسجيلا دقيقا لمجريات الحرب على الجبهتين، ويكشف عمق الأزمة عندما يورد مشاهد مريعة لقتال استخدم فيه لأول مرة أحدث الأنواع التكنولوجية من الأسلحة على مستوى القارة (على حد وصف أحد المراقبين) جنبا الى جنب مع القتال أو الاعتراك الجسدى والتلاحم بكل الأسلحة البدائية وجها لوجه، بالإضافة لقصص معبرة عن انتهاكات خطيرة لاتفاقيات حقوق المدنيين والأسرى أثناء الحرب (جنيف

الأشهر)، وقد استخدم المؤلف - المراسل آلية سرد متميزة، حيث قدم ما رأى بالتوازى مع ما نقله إعلام البلدين فى أسوأ أنواع الدعاية المضللة لشعبيهما الذين لم يلبثا أن اكتشفا هول ما ورطا فيه.

الفصل الأخير، اختار له المؤلف عنوانا طريفا (كمعظم تعبيراته الأدبية التى خففت الى حد كبير من قسوة الحدث المتناول) وهو ليلة السكاكين الطويلة، فى إشارة لواقعة شهيرة فى التاريخ الرومانى، ويحاول أن يجيب عن تساؤل : هل ثمة مؤامرة متبادلة، ويكشف عن وثائق تدل أن قادة البلدين كانا ينويان (فى حالة النصر!) التوغل لما هو أبعد من ميدان القتال أو الحدود المتنازع عليها، وهو الأمر الأوضح فى الحالة الإثيوبية، حيث نخل الجنود الى عقر الدار الأريترية، وينقل تقارير عن نوايا توسعية ودعم انقلاب بأسمرا، يتساءل - ونحن معه - هل مجرد الكراهية المتبادلة بين قائدين ورغبة فى تغيير نظام الحكم بدولة مجاورة يكفى كسبب للتورط فى حرب (بين دولتين تعداد الأولى ستون مليون نسمة والثانية ثلاثة ونصفا فقط !)، وهل ستظل الدراسات الأكاديمية والبحوث الاستراتيجية تبحث فقط فى المعلن من يوميات الحروب، وهل التسوية الأخيرة لحروب القرن الإفريقى (إثيوبيا - أريتريا نموذجا) تنهى فتيل الأزمة حقا، أم أن الأمل الفعلى يتمحور حول كونفيدرالية تضم شعوب القرن الإفريقى وتختصر معاناتها ومجاعاتها المتوالية وتحفظها من حروب هوجاء ؟

**اميرة الطحاوى**

## القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية - د. ابراهيم عرفات (محرر) - القاهرة - مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٩

لاتزال أفغانستان تمثل واحدة من أعقد بؤر الصراع وأكثر مناطق العالم توترا. ويبدأ أولا د. جمال زهران بتناول التدخل السوفيتى فى أفغانستان (دوافعه وتداعياته) ويقدم أولا المبررات التى دفعت بصانع القرار السوفيتى الى اتخاذ هذا القرار عام ١٩٧٩، فهناك أولا هدف حماية المصالح السوفيتية والخوف من وقوع أفغانستان فى دائرة النفوذ الغربى أو الأمريكى، وهناك ثانيا هدف وقف المد الثورى الإسلامى حيث أن عدم التدخل من وجهة نظر بريجنيف قد يرجع من توقع هذا المد الثورى الإسلامى، وبالتالى تهديده للجمهوريات السوفيتية التى تقع بطول الحدود الأفغانية وتمتد الى جزء من الحدود الإيرانية.

ولم تكن البيئة الداخلية الأفغانية فى وضع أفضل حيث كانت تعانى من انقسامات سياسية كثيرة، بالإضافة الى الصراعات الأفغانية الممتدة بين القبائل الرئيسية هناك، ثم يعود زهران ويعدد الأسباب التى دفعت بالساسة السوفيت الى الانسحاب حيث يقول أن السبب الأول هو ضخامة حجم الخسائر العسكرية والاقتصادية التى تعرض لها السوفيت، بالإضافة الى تغير القيادة السوفيتية ومجىء جورباتشوف عام ١٩٨٥ والذى أحضر معه أفكار المكاشفة وإعادة البناء وتصويب الأخطاء التى وقعت فيها الزعامات السابقة ومن بينها الخطأ الأفغانى.

ثم يتناول د. حسن أبو طالب بعد ذلك الحرب الأهلية فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى. فيتعرض أولا للبيئة المحلية الداخلية التى بزغت فيها هذه الحرب من بيئة جغرافية جبلية تتسم بالوعورة الشديدة، وبيئة محلية تتسم بالتعدد العرقى والطائفى، ومما زاد من التناقضات العرقية والطائفية بل وحتى السياسية فى أفغانستان الارتباطات التى كانت تجمع بين بعض هذه القبائل والأحزاب والفصائل وقوى خارجية لاسيما فى باكستان وإيران والسعودية والولايات المتحدة، وفى مرحلة لاحقة الهند. وهذا يقودنا الى تأثيرات البيئة الإقليمية - الدولية . فأفغانستان بمساحتها البالغة ٢٦٠ ألف كم٢ و ٢٨٠٠ ميلا من الحدود وتقع بين مفترق طريق جغرافى سياسى بين وسط آسيا وجنوبها وغربها، فقد مثل ذلك سببا وجيها لأن تتأثر تطوراتها بالتوازنات والأحداث الإقليمية والدولية . ويلاحظ أبو طالب أن الحرب الأهلية فى أفغانستان قد ساعدت على إحداث تغيرات إجتماعية هائلة فى البلاد، ليس فقط من زاوية الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين هربوا الى خارج البلاد، ولكن أيضا هؤلاء الذين بقوا فيها وتحملوا تبعات حرب الكل ضد الكل. ولقد ثبت أن الحرب الأفغانية ليست ذات صلة بالتقسيم العرقى أو أن لها دوافع أيديولوجية واضحة، وإنما الغالب هو صراع المصالح الشخصية. ولكى تظل النتيجة العامة أن الحرب بما شهدته من تدخلات خارجية لن يكون بمقدور أحد إنهاءها بما فى ذلك طالبان، ما لم يكن مدعوما بمساندة إقليمية دولية قوية على أساس مبدأ الاستقرار فى أفغانستان .

وعن الصعود السياسى لحركة طالبان تقول د. ماجدة صالح أن نشأة هذه الحركة كانت بدافع وتحفيز من علماء الإسلام فى الجمعية الباكستانية الذين حفزوا الطلبة على الجهاد من خلال الأمر بإغلاق المدارس أمام الطلبة الأفغان ومنع التسجيل فيها لمدة خمس سنوات. وبالتالى نشأت الحركة بتحفيز سياسى باكستانى عندما يتم تجنيد طلبة المدارس الدينية للجهاد ضد القوات السوفيتية الموجودة على الأراضى الأفغانية، وهناك رأى ثان يردده أفراد الجماعة أنفسهم ويرى نشأة الحركة كرد فعل تلقائى للقتال بين فئات المجاهدين ، الأمر الذى جعل الطالبان يتكاتفون ليعملوا من جانبهم على وضع نقطة النهاية للحرب الأهلية السائدة فى أفغانستان منذ جلاء القوات السوفيتية عنها.

وفى الفصل الخامس تناول د. مؤنس أحمد القوى الإقليمية وموقفها من المسألة الأفغانية، ويقصد الكاتب بالقوى الإقليمية تحديدا ثلاث دول هى إيران وباكستان والهند، وعن إيران يؤكد أن منظورها لا يشعر بالأمن أو الارتياح من وجود حكومة طالبان فى كابول لسببين : الأول موقف طالبان المعادى لاتجاهات الشيعة فى أفغانستان، والثانى أن طالبان هى صنيعة الولايات المتحدة. أما المتصور الهندى فلا يختلف كثيرا عن التصور الإيرانى فى معارضته لحركة طالبان إنطلاقا من عاملين : الأول الإتفاق بين طالبان وباكستان، الثانى الخوف من قيام طالبان بتقديم المساعدات لعناصر المقاومة الإسلامية فى جامو وكشمير. أما بكستان فيتلخص موقفها فى تأييد حركة طالبان ومعارضة تدفق اللاجئين لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة فى باكستان.

أما معتز سلامة فيتابع ما بداه د. مؤنس فى تتبع إنعكاسات الصراع الأفغانى على دول الجوار فيقول أن انعكاسات الحرب الأفغانية قد تفاوتت طبقا لمدى انغماس وانخراط الدول المجاورة فى الشأن الأفغانى الداخلى، وأيضا طبقا لمدى الإبتعاد عنها أو طبقا لطول الحدود معها، ولمدى احتدام المعارك والخلافات والإنقسامات العرقية والقبلية على تلك الحدود، وطبيعة نقاط الجوار ومدى اقتراب الحدود من بؤر التوتر والصراع.

وفى فصل آخر يتحدث الدكتور صلاح حليمة عن تصور أفغانى

لتسوية الحرب هناك ويقول أن أكثر الفصائل والأحزاب السياسية الداخلية وتتواجد على الساحة الأفغانية تجاهلت الى حد ما ثوابت الجغرافيا وأغفلت نسبيا تاريخ أفغانستان وقصرت تقريبا عن فهم الواقع السياسي للمجتمع الأفغاني، إن استقرار ما تفرزه الجغرافيا من ثوابت وما يحدثنا به التاريخ من تجارب وما يطرحه تحليل الواقع الأفغاني من مسلمات، ينتهي الى تضافرها جميعا لتدعو الى نظام حكم لا مركزي يوازن بين المركز ممثلا في عاصمة الدولة وهي رمز وحدتها، وبين الأقاليم الماثلة في كيانات من القبائل والأعراق.

ويعرض د. عبد الله الأشعل للمحاولات الإسلامية لمعالجة الأزمة الأفغانية والتي يصفها بأنها عاجزة عن تسوية المشكلة سياسيا بين أطرافها رغم نجاحها في جمع الأطراف في المرحلة الأولى من الصراع واتفاقهم عدة مرات على بحث شروط التسوية، ويرجع الأشعل سبب هذا العجز الى ثلاثة أسباب الأول التناقض بين الإجماع الإسلامي الذي تعكسه قرارات المنظمة الإسلامية، وبين الخلاف بين بعض الدول الإسلامية على طريقة تسوية معينة تحقق مصالحها.

والثاني اقتناع الدول الرئيسية في المنظمة بأن تحرك المنظمة لتسوية يجب أن يتم في حدود مليئة مما جعل المنظمة ساحة لإعلان المواقف السياسية العامة، بينما السياسات الحقيقية لهذه الدول تختفي وراء هذا الإعلان، والسبب الثالث هو شعور الأمم المتحدة والأطراف الدولية الأخرى بأن الصراع الأفغاني فرصة لشغل إيران وإحداث الوقيعة بينها وبين كل من السعودية وباكستان، وبالتالي كان ذلك مبررا لعدم إكتراثها بسرعة فض الصراع.

ويقودنا هذا الفصل الى فصل آخر يتناول جهود الأمم المتحدة من أجل فض النزاع الأفغاني، وفيها يقول د. أحمد عبد الونيس شتا أنه لعل من أهم السمات البارزة التي يشكف عنها تطور الصراع المسلح في أفغانستان واستعراض موقف المنظمة الدولية تجاه هذا الصراع هو قلة أو بالأحرى غياب الاهتمام الدولي والمساعي الدولية لتسوية الصراع، والتي يرجعها الى أن الولايات المتحدة لا تقوم لها مصلحة جوهرية في اضطلاع مجلس الأمن بدوره الجديد والمتنامي إزاء الحروب والصراعات الداخلية.

وأخيرا يختتم لاري جودسون الكتاب بورقة تتناول مستقبل أفغانستان بين الصراع العرقي والتفتت السياسي. حيث يضع الكاتب أربعة سيناريوهات : الأول هو التفكك القومي المتاح، والثاني هو استمرار التجزئة، والثالث هو تكوين حكومة بقيادة قبائل البشتون والرابع هو تكوين حكومة إئتلافية، ويبدو أن أكثر السيناريوهات احتمالا هو استمرار التجزئة على أسس عرقية.

**خالد فياض**

## □□ دولة الوحدة الأوربية - ناجي عباس - القاهرة - الهيئة العامة المصرية للكتاب - ٢٠٠٠ □□

ينقسم هذا الكتاب بين دفتيه ثلاثة أبواب كبيرة انقسم الباب الأول منها إلى ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول لمحة تاريخية عن أوربا حيث تبلغ أوربا جغرافيا ١٠.٠١ مليون كم مربع وتعتبر من حيث المساحة ثاني أصغر قارات العالم وهي كذلك ثاني أكبر أجزاء العالم من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها حتى عام ١٩٩٨-٦٤٥مليون نسمة يتوزعون على مساحتها بالكامل وترجع الجذور التاريخية والثقافية في أوربا إلى عام ٢٠٠٠قبل الميلاد تقريبا وتعود سلاسل ثقافتها إلى الحياة الرومانية واليونانية.

أما الفصل الثاني فيتناول لمحة تاريخية سريعة عن التاريخ الألماني حيث يرجع المؤرخون المحدثون الذين تناولوا تاريخ الدولة الألمانية على أن تاريخ تلك المنطقة يرجع إلى ثمانية حتى عشرة آلاف سنة ويبدا الرأى يميل إلى إرجاع بدايات النشأة القومية لسكان منطقة وسط أوربا إلى الفترة الممتدة إلى ما قبل ميلاد السيد المسيح ومصطلح "دويتش "ومعناه حرفيا "ألماني "لم ينشأ أساسا في القرن الثامن إلا لتكريس الخلط-الذي كان قائما-بين الشعب واللغة التي يتحدث بها وهي اللغة التي تحدثت بها القبائل المنتمية إلى مملكة الفرنكين وذلك في عهد كارل الكبير (شارل مان) وبعد توفى كارل الكبير عام ٨١٤بدأت المملكة في الانهيار ونشأت مملكتان إحداهما شرقية والأخرى غربية وبدا الفصل الجغرافي يتضح أكثر فأكثر بين المناطق التي تتحدث الألمانية والمناطق التي تتحدث الفرنسية وبازدياد التجانس بين سكان المملكة الشرقية فقد انسحب الوصف الذي اطلقه سكان المملكة الغربية على لغتهم وهي"الدويتش" أي الألمانية الى وصف السكان أنفسهم بأنهم "دويتشية"أي الذين يتحدثون الألمانية وبالتالي على أراضيهم بأنهم"دويتشلاند"أي الأراضي الألمانية.في عام ٩١١ميلاديا انتخب الدوق الفرانكوتي"كونراد الأول"كأول ملك لألمانيا وبعد حدث تتويج"أوتو الأول"عام ٩٦٢في روما اصبح من حق الملك الألماني الحصول على لقب القيصر ومملكته بالقيصرية وبحلول عام ١٤٣٨اصبح العرش محصورا بالوراثة في أسرة"هابسبورج"كأكبر وأقوى أسرة ملكية على الرغم من إن(الرايخ)-الإمبراطورية-ظل من الناحية النظرية قائما على نظام الملكية الانتخابية وفي نهايات القرن الخامس عشر حاول"مكسيمليان الأول ١٤٩٣ - ١٥١٩ "أن يحقق إصلاحات إمبراطورية لكنه فشل بسبب ان المؤسسات والهيئات التي أنشأها بنفسه مثل (الرايخستاج) برلمان الرايخ والأقاليم المختلفة ظلت إلى حد ما تشكيلات ضعيفة.

ويتناول الفصل الثالث تدشين عصر الانقسامات الدينية ففي عام ١٥٢٢و١٥٢٣حدثت انتفاضة فرسان الرايخ وفي عام ١٥٢٥اندلعت حرب الفلاحين في ألمانيا وفي عام ١٦٠٨تأسست الأحزاب الدينية حزب الاتحاد البروتستانتي ومن بعدها الرابطة الكاثوليكية ١٩٠٩ وقد تطور الخلاف في إحدى المرات بين طرفين كاثوليكي وبروتستانتي إلى حد الاحتكام للسلاح ليتسع النزاع ويتحول الى حرب اشتهرت في التاريخ بحرب (الثلاثين عاما) والتي اتسعت لتشمل كل أوربا حتى وضعت الحرب اوزارها بعد توقيع اتفاقية "وستفاليا"للسلام عام ١٦٤٨ .

وانقسم الباب الثاني الى فصلين تناول الفصل الأول عصر الحكومات المطلقة في ألماني، فعقب اندلاع الثورة الفرنسية ١٧٨٩حاول المحافظون في كل من بروسيا والنمسا إجهاض أفكار الثورة مما دفع بنابليون الذي قاد جيوش الثورة القيام بهجوم معاكس وقد ادى ذلك الهجوم الى هزيمة جيوش الرايخ الالماني وقد تمخضت في تلك الفترة الحركة القومية الالمانية الجديدة للنضال ضد نابليون وقواته بما عرف وقتها"بحروب التحرير"وبعد النتصار على نابليون في حروب التحرير تعاظم الامل مرة اخرى بإنشاء الدولة الاوربية الموحدة وفي العام ١٨٣٤تم تشكيل الاتحاد الجمركي الألماني الذي قولب التجارة الداخلية في بوتقة واحدة وفي عام ١٨٣٥بدا تشغيل أول قطار الماني ودشنت صناعة السكة الحديد وبموجبها بدات عمليات التصنيع تاخذ اشكالا ضخمة.وفي عام ١٨٤٤انفجرت اعمال عنف قادها عمال النسيج الشيليزيون والتي سحقها الجيش البروسي بقوة لكن تلك الحادثة أدت الى الانتقال من مرحلة البدايات المتعثرة الى مرحلة التنظيم القوى

المؤثر فى الحياة الاجتماعية الالمانية وفى مايو ١٨٤٨ اجتمع المؤثر الوطنى فى كنيسة "باول" فى فرانكفورت وانتخب المجتمعون الدوق النمساوى "يوهان" وصيا على عرش الرايخ وانشئت وزارة شئون الرايخ.

ويتناول الفصل الثانى النهضة البروسية الكبرى

فقد استطاع بسمارك١٨١٥ - ١٨٩٨تقوية اوضاعه الشائكة داخليا ففى الحرب الالمانية الدنماركية عام١٨٦٤اجبرت بروسيا والنمسا المتحالفتان ضد الدنمارك تلك الاخيرة عن التخلى عن دوقتى شيلزفيج-هولشتاين وتولت القوتان ادارة تلك المنطقة الا ان بسمارك اعلن صراحة عن رغبته فى ضم الدوقتين الى بروسيا ودفع ذلك الأمور الى الحرب الالمانية -الالمانية عام ١٨٦٦وهزمت النمسا واضطرت الى مغادرة الساحة الالمانية وحل الاتحاد الالمانى الشمالى الجديد.الا ان بسمارك لم يستطع تفهم المعارضه الداخليه واعلن قوانين الطوارئ الاستثنائية طيله ١٢عاما ١٨٧٨ - ١٨٩٠ومع اشتداد الضغط الناجم عن التناقض بين المعلن من قوانين اجتماعيه لا يحكم بها والمواجهه بقانون الطوارئ اضطر القيصر الشاب فيلهلم الثانى عام ١٨٩٠ الى التضحيه ببسمارك وعزله وحكم البلاد بنفسه الا ان ذلك ادى بالمانيا الى العزله الشديدة خارجيا والتخبط فى السياسات الداخليه.

وانقسم الباب الثالث الى ثلاثة فصول تناول الفصل الاول اندلاع الحرب العالمية الاولى من حيث ادى اغتيال ولى العهد النمساوى فى الثامن والعشرين من يونيو ١٩١٤ الى اندلاع الحرب العالميه الأولى ولم يكن من مصلحة اى من الاطراف الكبرى فى اوروبا -فى ذلك الوقت -الاشتراك فى حرب تعوق عمليات التنميه المركزة التى تتم على اراضيها وقد ادى تدخل الولايات المتحدة الامريكيه فى الحرب عام ١٩١٧ الى حسم الحرب تماما لكن ليس لمصلحة اى طرف من الاطراف المتحاربه وعقب نهايه الحرب العالميه الاولى وانتهاء الملكيه فى المانيا واعلان الجمهوريه انتقلت السلطه الى الاشتراكيين الديمقراطيين وفى يناير ١٩١٩ تم انتخاب مؤتمر وطنى عام حققت فيه الاحزاب الوطنيه المؤيده للنظام الجمهورى نتائج عظيمه واجتمع المؤتمر الوطنى فى فايمار واقر دستور جديد للرايخ الالمانى وانتخب "فريدريش ايبرت "كاول رئيس للجمهوريه الالمانيه .

ويتناول الفصل الثانى تشكل القوى ألاوروبيه العظمى، ففى عام ١٩١٧ اعلنت معظم دول امريكا الوسطى والجنوبيه تحالفها فى الحرب مع امريكا ضد المانيا وفى اغسطس ١٩١٧ اعلنت الصين تحالفها مع امريكا وبذا اتخذت الحرب لاول مره ملامح العالميه وفى نفس العام تسلم البلشفيون مقاليد الامور فى روسيا معلنين قيام دوله الاتحاد السوفيتى وبدا للعالم ان قوتين عظميين قد اعلنتا عن وجودهما ولم يمض وقت طويل حتى استلم النازيون مقاليد الامر فى الرايخ الالمانى بقياده ادولف هتلر فى ٣٠ يناير ١٩٣٣ وعندما توفى الرئيس الالمانى آنذاك "هند بنورغ " عام١٩٣٤ استولى هتلر على منصب رئيس الجمهوريه.

ويتناول الفصل الثالث الحرب العالمية الثانية، ففى الاول من سبتمبر ١٩٣٩ تحركت القوات الالمانيه باتجاه بولندا مما ادى الى ا شتعال الحرب العالميه الثانيه بعد بولندا استولت الجيوش الالمانيه على الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج وفرنسا ويوغوسلافيا واليونان وفى عام ١٩٤٢ بدأت القوات الألمانية تواجه انتكاسات غير متوقعه حيث قامت قوات جيوش الحلفاء باحتلال الأراضى الألمانية بكاملها ليقدم هتلر على الانتحار فى الثلاثين من إبريل ١٩٤٥ وليخلفه فى الحكم الادميرال "دونيتش "ليعلن موافقته على الاستسلام دون قيد او شرط لينتهى بذلك نهائيا الرايخ الالمانى وبعد انتهاء الحرب بدأت الولايات المتحده الامريكيه تقديم معوناتها بدءا فى عام ١٩٤٦ الى الالمان ضمن البرنامج المسمى (برنامج غاريوا) لكن المساعدات الحاسمه التى اعانت وقتها المانيا بشكل حقيقى تلك التى فى اطار مشروع مارشال لمكافحة الجوع والياس والفقر إذ حصلت ألمانيا بموجب ذلك المشروع الممتد من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ على ١,٤ مليار دولار لإعمال البلاد ومن ضمن ما انجز خلال هذه الفترة "قانون الاحتلال واتفاقية بيتر سبيرج والانتساب إلى عضوية "اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة التى مهدت الطريق إلى الانضمام إلى الرابطة الدولية للفحم والفولاذ والتى تعتبر أولى الخطوات باتجاه الدول الأوربية الموحدة وانقسم الباب بالرابع إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول الحوار الألمانى الألمانى حيث سياسة التوازن التى اتبعتها ألمانيا الغربية استهدفت عدم الانسياق وراء الانتكاسات للتخفيف من حدة التوتر ولذا أعربت بون فبراير ١٩٦٩ عن استعدادها لإبرام اتفاقيات مع ألمانيا الديموقراطية على شرط أن تظل تلك الاتفاقيات دون مستوى الإعتراف الرسمى بها وفى عام ١٩٧٣ تم توقيع معاهده براغ بين تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الاتحادية والتى اشار أحد نصوصها إلى عدم المساس بالحدود القائمة والتخلى عن استعمال القوى وفى عام ١٩٨٩ أعلن ميخائيل جورباتشوف للحكومة الألمانية الشرقية صراحة رفضه مساعدتها للإحتفاظ للحكم فى ألمانيا وفى التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ إنهار سور برلين ووافقت الحكومة الألمانية الشرقية عن فتح حرية السفر إلى الغرب .

ويتناول الفصل الثانى بدايات العمل الوحدوى الأوربى ففي الخامس من مايو ١٩٤٩ أعلنت عشر دول أوربية "فى تراسبورج "بتأسيس المجلس الاستشارى الأوربى وانضمت ألمانيا لاحقاً إلى ذلك المجلس فى الثانى من مايو ١٩٥١ وقد استوحى فيها فيما بعد على اعتبار أن البدايات الأولى لتأسيس الولايات المتحدة الأوربية ربما تكمن فى الإعلان عن تأسيس ذلك الكيان الاستشارى .

ويعتبر يوم التاسع من مايو ١٩٥٠ يوم ميلاد لأول عمل مشترك يحمل صيغة التعاون السياسى المقنن فى أوربا وذلك بعد أن أعلن وزير الخارجية الفرنسى "روبرت تشومان "الاقتراح بتأسيس الاتحاد الأوربى للفحم والفولاذ بين فرنسا وألمانيا الاتحادية وفى أكتوبر ١٩٥٤ اصبحت ألمانيا عضواً فى الناتو وفي مايو ١٩٥٧ وقع ممثلون عن (بلجيكا - ألمانية الاتحادية - فرنسا - إيطاليا - هولندا) الاتفاقات الخاصة بالاتحاد النووى الأوربى والجماعة الاقتصادية الأوربية أطلق عليها العقود الرومية نسبة إلى مدينة روما الموقع فيها العقود وفى العشرين من سبتمبر عام ١٩٦٠ أسست نفس الدول الصندوق الاجتماعى الأوروبى وفى يوليو ١٩٦٧ أوقع المجتمعون عقد الوحدة الأول تحت إسم الجماعة الأوربية وفى الأول من يوليو ١٩٦٨ أعلن أعضاء الجماعة الأوربية تثبيت التعريفة الجمركية بين أعضائها وفى ١٣ مارس ١٩٧٩ أعلن رسمياً عن النظام الأوربى النقدى الموحد وتعيين ECU) وحدة نقدية وفى ١٩٨٣ وقع رؤساء الوزراء مجتمعين على أول وثيقة باسم الاتحاد الأوربى وفيالسابع من فبراير ١٩٩٢ وقع وزراء الخارجية والمالية لإثنتى عشرة دولة أوربية ميثاق (ماستريشت) الخاص بدولة الاتحاد الأوربى وأخيراً فقد اتفق معظم أطراف الدولة الجديدة على ان تشارك إحدى عشرة دولة منذ البداية فى التعامل "باليورو" وهى الدول التى حققت شروط "الماستريشت "ويختتم الفصل السادس بأوروبا مسألة الوحدة الألمانية حيث بات من الواضح أن الدولة الأوربية الموحدة قادمة لا محالة لكن كل ما تقدم كان يتمحور حول العمل فى الجزء الغربى من أوروبا وبات الجزء الشرقى منها يراقب ما يتم بشكوك فرضتها سياسات ومناورات الحرب الباردة لقد كان صواباً ما ذكره وزير الخارجيه الالمانى السابق هانز ديترتش جينشر "من انه

" من الخطأ الحديث عن اوروبا اذا كان المرء يعني جزءها الغربي فقط " واكد عليه رئيس الدوله السوفيتيه ميخائيل جورباتشوف من اننا يجب ان نرسم البيت الاوروبي بكامله وليس جزءاً منه فقط فعلى الجميع العمل في اتجاه الدوله الاوروبية الموحدة.

**وليد عيسى سليمان**

## □□ مشكلة الألغام - أبعاد المشكلة في العالم وخصوصيات الحالة المصرية - احمد إبراهيم محمود - القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ٢٠٠٠ □□

تعتبر مشكلة الألغام واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي. ويقدم كتاب مشكلة الألغام عرضاً تحليلياً لمشكلة الألغام والتعريف بها والجهود الدولية والاقليمية المبذولة لاحتوائه بخصوصية الحالة المصرية، ويقع الكتاب في ستة عشر فصلاً.

وتعود جذور استخدام وتطوير الألغام إلى العصور الوسطى التي اعتمدت عليها في تكتيكات الحصار العسكري، ثم استخدمت كسلاح دفاعي يندرج استخدامها ضمن ما يعرف بالقتال التعطيلي واستخدمت الألغام على نطاق واسع خاصة في الصراعات بين الدول والحروب الأهلية، وانتشرت الألغام في القوات المسلحة للدول لما يزيد عن ١٢٤ دولة طبقاً لتقديرات منظمة أوضاع حقوق الانسان التي أشارت أيضاً إلى أن مخزونات الألغام المضادة للأفراد لا تقل عن ٢٥٠ مليون لغم مضاد للأفراد على الصعيد العالمي، فيما لا يقل عن ١٠٤ من دول العالم.

وتخلق الألغام المضادة للأفراد مشكلة إنسانية بالغة الخطورة، بسبب ما تتسم به من طبيعة لا تمييزية كما أن معظم الألغام المضادة للأفراد تؤدي إلى بتر أجزاء من جسم الانسان، وتشويهه مما يتسبب في العديد من المشاكل النفسية التي تلازم المصاب وأسرته اضافة إلى أن حقول الألغام تعيق عملية الزراعة والبناء والانتقال في الدول المتضررة، وتحتاج عمليات الازالة والتطهير إلى توافر العديد من المتطلبات أبرزها ضرورة انهاء الصراعات المسلحة في المناطق التي تنتشر فيها حقول الألغام إضافة إلى ضرورة توافر الموارد المالية الفنية الحديثة اللازمة لعملية الازالة.

ويعد مؤتمر أوتاوا - الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٦ تحت شعار نحو حظر شامل للألغام المضادة للأفراد - من أبرز الجهود الدولية التي بذلت لمناهضة الألغام الأرضية، وصدر عن المؤتمر في ٥ أكتوبر ١٩٩٦ ما عرف (بإعلان أوتاوا) والذي التزم المشاركون فيه بتنفيذ خطة عمل تهدف إلى زيادة الموارد المخصصة لازالة وتطهير الألغام، وقد شجعت الأمم المتحدة هذه الجهود الرامية إلى استكمال عملية حظر الألغام المضادة للأفراد، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار (51/45S) في ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ الذي دعا جميع الدول إلى إبرام اتفاق دولي يحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد حظراً شاملاً في أقرب وقت ممكن، وقد صوت ١٥٧ بلداً لصالح القرار، ولم تعترض عليه أي بلد في حين امتنعت ١٠ دول عن التصويت، وانتهى مؤتمر أوتاوا الذي عقد في الفترة من ٢ - ٤ ديسمبر ١٩٩٧ للتوقيع على "معاهدة حظر استخدام وتخزين ونقل وانتاج الألغام المضادة للأفراد" بتوقيع ١٣٧ دولة من بينها ٩٤ دولة انتهت بالفعل من التصديق على المعاهدة في حين أن هناك ١٢ دولة عارضت هذه المعاهدة بينما مازالت هناك ٤١ دولة لم تحدد موقفها من قبول أو رفض هذه المعاهدة.

ويعرض الباحث دور الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد ففي عام ١٩٩٧ انشأ الأمين العام لمجموعة العمل الخاصة بمشكلات الألغام بهدف تقوية قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع مشكلة الألغام على الصعيد العالمي، واستعرض الباحث أبرز منظمات الأمم المتحدة وجهوده في التعاون من أجل مكافحة الألغام وهي: إدارة الأمم المتحدة لشئون نزع السلاح، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشئون الانسانية، ولجنة تستير العمل في مجال الألغام، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المحدة الانمائي، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، ومجموعة الأمم المتحدة للعمل في مجال الألغام، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

كما قام العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بدور بارز في الحملة الدولية لحظر الألغام وتنوعت انشطتها تبعاً لتنوعها والتي أبرزها: الحملة الدولية لحظر الألغام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومركز جنيف الدولي لنزع الألغام.

كما قامت المنظمات القارية والاقليمية بدور بارز في مجال مكافحة الألغام ومنها: الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد امتنعت الدول الكبرى عن التوقيع على معاهدة أوتاوا، فجاء الموقف الأمريكي بين الرفض الحذر والقبول المشروط، أما الموقف الروسي، فكان عبارة عن مجموعة من التحفظات المختلفة على مسألة حظر الألغام، تحكمها أولوية الاعتبارات الفنية والمالية، ورفضت الصين - التي تعتبر واحدة من أكبر منتجي ومصدري الألغام الأرضية - مبدأ الحظر الشامل للألغام الأرضية بسبب عدد من الاعتبارات الفنية والسياسية.

غير أن هناك مجموعة من الدول لعبت دوراً فاعلاً في قيادة وتسيير عملية حظر الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي، ويأتي في مقدمتها كندا وألمانيا وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط تباينت المواقف بين الرفض بسبب رغبة بعض الدول في مواصلة استخدام الألغام كوسائل قتالية في عقائدها العسكرية، وتضم هذه الفئة سوريا وإيران وإسرائيل، والفئة الثانية ترفض التوقيع بسبب مطالبتها بالحصول على مساعدات دولية لازالة الألغام الأرضية الموجودة بكثافة في أراضيها والتي قامت دول خارجية بزرعها داخل أراضيها أثناء الحرب العالمية الثانية وهي مصر وليبيا، وفئة ثالثة غير مكترثة بمسألة الحظر العالمي للألغام، وتضم معظم دول الخليج. أما الدول التي وقعت على المعاهدة (أوتاوا) فإن دوافعها تراوحت بين رغبتها في مشاركتها في المجهود الدولي أو رغبتها في الحصول على مساعدات دولية.

وتواجه الحركة العالمية لحظر الألغام عدداً من التحديات منها: استكمال عالمية حظر الألغام، ولاستكمال عالميتها يجب التغلب على عدد من الاشكاليات والتحفظات وهي غياب بدائل عسكرية ملائمة للألغام، والتكلفة المالية العالية لتدمير مخزونات الألغام، وعدم تضمين المعاهدة بنوداً صريحة تحدد مسئولية الدول التي قامت بزرع الألغام في أراضي

الدول الأخرى وترغمها على تقديم مساعدات لازالة هذه الألغام، والتعويضات عن الخسائر التى أصابت تلك الدول.

وتدل ظروف النشأة التاريخية لمشكلة الألغام الأرضية فى مصر أنها ارتبطت أساساً بصراعات خارجية قامت بزراعة الألغام الأرضية فى الأراضى المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، لذا فهذه الأطراف الخارجية تعتبر المسئول الرئيسى عن زراعة الألغام، وقد قامت القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع عدد من ضباط متقاعدين من سلاح المهندسين وعدد من خبراء ازالة الألغام من البدو وشركات خاصة من ازالة ١١ مليون لغم من أصل ٣٤ مليون لغم موزعين فى الصحراء الغربية وسيناء، ولكن تلك الجهود قد توقفت سنة ٩٣ بسبب ارتفاع تكاليف ازالة الألغام وقلة الخبرات والأجهزة الحديثة اللازمة لازالة الألغام اضافة إلى عدم دقة الخرائط التى سلمتها دول الحرب العالمية الثانية إلى مصر. وتقوم السياسة المصرية على تحقيق أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين وزارتى الدفاع والخارجية من أجل طرح قضية الألغام فى مصر على الرأى العام العالمى.

وأكد الباحث على ضرورة مواصلة مصر مساعيها للتأكيد على مسئولية المجتمع الدولى فى ازالة هذه الألغام خاصة على صعيدى التمويل والمساعدات التكنولوجية، باعتبار ذلك حقاً قانونياً لمصر بسبب مسئولية دول الحرب العالمية الثانية فى زراعة هذه الألغام، وألمح الباحث أيضاً أن مصر يمكنها بجهودها الذاتية وبما تمتلكه من خبرات ضخمة فى مجال الازالة سواء من المهندسين العسكريين أو شركات القطاع الخاص فى مواصلة عمليات الازالة.

واشار الباحث إلى ضرورة إعادة النظر فى عناصر السياسة المصرية تجاه مسألة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد – التى تقوم على رفض الانضمام إلى معاهدة أوتاوا.

**محمود صلاح الدين ثابت**

## □□ دور الدولة الاقتصادى فى ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة مع الاشارة الى مصر - فوزى سمير عزيز- رسالة ماجستير - القاهرة - كلية التجارة - جامعة عين شمس- ٢٠٠٠ □□

تأتى هذه الدراسة فى خمسة فصول بالاضافة الى الخاتمة والنتائج .. الفصل الأول وعنوانه الملامح الأساسية لأهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة؟؟ حيث يشير الباحث الى أن الاقتصاد العالمى يدخل القرن الحادى والعشرين وقد بدأت التغيرات الاقتصادية الدولية والاقليمية تؤتى ثمارها ، ومن هذه التغيرات:

(١) الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة: وهى تتبلور أولا فى تكنولوجيا المعلومات والعقول الالكترونية، وثانيا : فى تكنولوجيا المواد وثالثا فى التكنولوجيا الحيوية، وهنا فان الدول النامية ليس أمامها الا نقل بعض نتائج الثورة التكنولوجية المعاصرة من الدول الصناعية المتقدمة.

(٢) التكتلات الاقتصادية الكبرى: والتى بها أصبح العالم متحركا أكثر من أى وقت مضى فى عصر يصعب فيه الفصل بين ماهو اقتصادى وماهو سياسى وماهو عسكرى ، ومن هذه التكتلات الضخمة:

الاتحاد الأوروبى - منطقة التجارة الأمريكية NAFTA- منظمة التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى.

(٣) التدويل الاقتصادى الدولى والشركات عابرة القارات: حيث برزت على السطح ظاهرة تدويل الاقتصاد الدولى والشركات متعددة الجنسية أو العابرة للقارات والتى تحكم عالم اليوم من خلال أكثر من ٣٧ الف شركة متعددة الجنسية لها نحو ٢٠٠ ألف فرع فى الخارج موزعة بين دول العالم .

(٤) بروز منظمة التجارة العالمية: فمع نهاية عام ١٩٤٧ م تم وضع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) والتى تقوم على مبادىء هى: الدولة الأولى بالرعاية - الشفافية - المعاملة الوطنية.

(٥) تغيير هيكل القوة الاقتصادية النسبية فى العالم وهيمنة الولايات المتحدة : فالتغير هنا لصالح الدول الصناعية الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعد قائد العالم فى هذه الفترة من عمر البشرية

(٦)الانهيار الكبير فى الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الاشتراكية .

الفصل الثانى:دور الدولة فى الفكر الاقتصادى، وهى قضية شغلت اهتمام الاقتصاديين سواء الكلاسيكيين أو الكينزيين أو النيوكلاسيكيين أو النيوكنزيين.

فقد تبنى مفكرو المدرسة الكلاسيكية مفهوم الدولة الحارسة والذى يعنى عدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى والا يتعدى دورها المهام التقليدية وهى تهيئة وحماية الاطار العام الذى يمارس فيه القطاع الخاص نشاطه فهو عندهم أكثر كفاءة من الحكومة فى استغلال وتشغيل الموارد الاقتصادية المتاحة فى الدولة.

بينما يرى كينز وأنصاره ضرورة تدخل الدولة لمواجهة حالة الكساد الشديد والبطالة الحادة، وكذلك ضرورة تدخل الدولة بزيادة الانفاق العام لسد الفجوة من الدخل القومى عند مستوى التوظف الكامل وبين الاستهلاك نظرا لعجز الاستثمار الخاص عن سد هذه الفجوة، ومن ثم أهمية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

ثم برزت المدرسة النيوكلاسيكية والتى يوجد بها عدة مدارس فرعية أهمها: المدرسة النقدية التى تؤمن بالحرية الاقتصادية الى أبعد مدى وأن العيوب التى تعرض النظام الرأسمالى للأزمات لاتكمن داخله وانما خارجه ومن الضرورى عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .. وهناك مدرسة اقتصاديات العرض وهى تدعو الى تحجيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى واطلاق العنان لقوى السوق والقطاع الخاص وضبط معدلات نمو عرض النقود، ويرى انصار هذه المدرسة أن المشكلة الرئيسية التى تواجه الرأسمالية هى كيفية انعاش العرض الكلى وليس الطلب الكلى.

ثم ظهرت المدرسة النيوكينزية التى يرى مفكروها أن التدخل السىء من جانب الدولة هو الذى أدى الى ظهور الأزمات الاقتصادية التى واجهها النظام الرأسمالى، فالدولة حسب وجهة نظرهم لم تتدخل بالقدر الكافى فى وقت كان يجب عليها ذلك وتدخلت بناء على تقديرات حكومية خاطئة، فهم بذلك ينحازون لاقتصاد السوق ويدافعون عن النظام الرأسمالى ولكنهم يختلفون مع الرأسماليين فى تأكيدهم على

ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والتوازن.

الفصل الثالث: فكر البنك الدولى فى دور الدولة، حيث كان البنك الدولى IB ومعه صندوق النقد الدولى ـ IMF يرى أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى هو المصدر الأساسى لتولد الأزمات والاختلالات فى الاقتصاديات النامية، لذلك كان يوصى بخفض وانكماش دور الدولة فى الحياة الاقتصادية واحلال القطاع الخاص محلها واطلاق قوى السوق فى ادارة الاقتصاد القومى.. كان ذلك أولا فقد حدث تحول فى فكر البنك الدولى عن دور الدولة، فهو يؤكد حاليا على أن التنمية تحتاج الى دولة فعالة تقوم بدور الحافز والميسر للتطور، فالانتقال الى اقتصاد السوق لايبرر أبدا تناقص دور الدولة والحكومة ولكنه قد يتطلب التغيير فى شكل هذا الدور، ويتم ذلك من خلال سياسة ذات شقين.. الأول هو تركيز انشطة الدولة فى المجالات التى تتلاءم مع قدراتها، والثانى هو البحث مع مرور الزمن عن وسائل لتحسين قدرة الدولة، لذلك هناك بعض المهام ينبغى على الدولة أن تؤيدها وهى:

(١) وجود قاعدة أساسية من القانون تواجه الفساد وتوفر الحماية من الجريمة

(٢) بنية حميدة للسياسات العامة بتخصيص الموارد بكفاءة وتحسين الانتاجية والابتكار من خلال توفير الاستقرار للاقتصاد الكلى وتجنب حدوث تشوهات فى الأسعار وتحرير التجارة والاستثمار.

(٣) الاستثمار فى البشر والبنية الأساسية، فهى استثمارات لها مردود مرتفع.

(٤) حماية المتضعفين عن طريق برامج المعاشات واعانات البطالة وتدعيم للمساعدات الاجتماعية.

الفصل الرابع "تطور دور الدولة فى الاقتصاد المصرى" وهنا يوضح الباحث أن مصر كأى دولة قد تأثرت بطبيعتها الاجتماعية والسياسية عند القيام بالدور الذى اعتبرته دورها فى النشاط الاقتصادى، متأثرة أيضا بالعصر الذى تعيش فيه ومدى تطور المجتمع وحدود التأثير الدولى عليها.

ويتحدث الباحث أولا عن دور الدولة قبل ثورة ١٩٥٢ حيث مرت مصر بعد الغزو العثمانى بفترة طويلة من التدهور فى كافة المجالات حيث لتلتق الاقتصاد المصرى بالبدائية، ومع الحملة الفرنسية لمصر عام ١٧٩٨ م بدأ تطلع الدول الأوروبية الى مصر باعتبارها منفذا الى مصادر المواد الأولية بآسيا وأفريقيا فى ذات الوقت الذى تطلعت فيه مصر الى المعارف الأوروبية، وفى عام ١٨٠٥ أصبح محمد على حاكما لمصر، وأقام حركة تنموية اقتصادية كبيرة فى تاريخ مصر الحديث فقد جمع بين ثلاثة ابعاد رئيسية هى:

- الزراعة الكثيفة ذات المحاصيل الجديدة التجارية متبعا سياسة الاحتكار

- الصناعة الحديثة ذات الأسس العصرية «سياسة الاحتكار أيضا»

- التجارة الخارجية التى تربط بين الزراعة والصناعة والسوق الجديد فى الغرب.

بينما اتسمت فترة مابعد محمد على وحتى دستور ١٩٢٣ (١٨٤٨ - ١٩٢٣) بركود التنمية الاقتصادية نظرا لتفاقم ازمة الديون الخارجية واتجه الاقتصاد الى الاعتماد على الزراعة خاصة القطن، وانهارت التنمية الصناعية.

وعن دور الدولة فى ظل الانفتاح الاقتصادى حيث عصر الرئيس السادات فانه على اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ قدم رئيس الجمهورية «ورقة اكتوبر» والتى تضمنت مسارات العمل السياسى والاقتصادى ومن أهم مبادئها :

- دعم القطاع العام باعتباره المنطلق الرئيسى للتنمية: لكن هذه المقولة لم يعقبها برنامج متكامل واضح المعالم، فالورقة تعطى أهمية خاصة لترشيد سياسات القطاع العام.

- تشجيع القطاع الخاص : وقد بدأت الدولة فى فتح الباب أمام رأس المال المحلى والأجنبى فيما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى.

وكان لسياسة الانفتاح الاقتصادى عدة مزايا أهمها عدم تضخم العمالة بالقطاع العام خلال عشر سنوات(٨١ - ١٩٩١)الا بنسبة ٢٪، وتم اعادة تأهيل ٨٥٪ من مصانع هذه الشركات، كما تحول قطاع البنوك من أربعة بنوك كبيرة الى ٤٠ بنكا عاما وخاصا ومشتركا بالاضافة الى الفروع الأجنبية .. وكانت هناك سلبيات منها تفاقم المشاكل الادارية والمالية للقطاع العام وتحمل ميزانية الدولة تغطية تلك الخسائر وانخفاض انتاجية العامل فى الصناعات التحويلية المصرية.

وينتقل الباحث الى دور الدولة فى ظل الاصلاح الاقتصادى حيث عصر الرئيس مبارك مؤكدا أن التحول من النظام الاقتصادى الشمولى القائم على هيمنة القطاع العام والتخطيط المركزى الى نظام يأخذ بفلسفة الحرية الاقتصادية ويقوم على أساس القطاع الخاص وقوى السوق وآلياته، هو الأداة الجوهرية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر والذى بدأ مع بداية التسعينات.

الفصل الخامس: الأطر الفكرية الموائمة للاقتصاد المصرى، حيث يتحدث الباحث فى البداية عن الأطر الفكرية التى انتشرت معالمها فى أواخر القرن العشرين ومنها:

١- الطريق الثالث : الذى يقوم على ايجاد نوع من التفاهم بين الليبرالية الجديدة التى تعلى من شأن العدل الاجتماعى وبين الاشتراكية الديمقراطية التى تدرك أن هذا العدل لن يتحقق الا من خلال الكفاءة الاقتصادية التى تحققها السوق الحرة غير المنفلتة، فالليبرالية بذلك تتجه يسارا بينما تتجه الاشتراكية الديمقراطية يمينا ليحدث تفاهم تاريخى على السياسات والبرامج دون تغيير فى الركائز المعرفية للاتجاهين، ويركز الطريق الثالث على ثلاثة أعمدة رئيسية هى:

- تعمل الحكومة على تعزيز تكافؤ الفرص للجميع دون منح مزايا خاصة لأحد .

- المسئولية المشتركة.

- مدخل جديد للحكم يمكن المواطنين من التصرف والعمل من تلقاء أنفسهم ومن ثم يعتمد الطريق الثالث على عدة محاور من أجل رأسمالية أكثر تماسكا وأكثر اجتماعية وشمولا وهى:

استعادة شباب أدوار المواطنة ، الشفافية والمسئولية واحياء الحكومة المحلية، تقليد التطوع النبيل والاقتصاد الاجتماعى المبادر، الرأسمالية الخيرة وتجهيز المواطنين المسئولين والراضين.

٢- نظام السوق الاجتماعى: وهو بمثابة نموذج يجتمع أو يؤلف بين نظام السوق أو الحرية الاقتصادية من ناحية وبين البعد الاجتماعى من ناحية أخرى، حيث يمكن اجمال مشكلات الاقتصاد الحر فى عدة نقاط ينبغى على الدولة مواجهتها وهى:

مشكلات تتعلق بسوء توزيع الدخل والثروة، مشكلات عد م الكفاءة مثل الاحتكار والاغراق وتلوث البيئة والغش التجارى والصناعى والتهرب الضريبى وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، مشكلات على مستوى الاقتصاد الكلى مثل فترات الرواج والكساد وضعف معدل النمو الاقتصادى.

ثم يشير الباحث الى أهمية دور الدولة المصرية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث يحتاج القطاع الخاص الى اصدار بعض القوانين التى تعمل على فتح المجال أمامه للعمل أكثر، كذلك فان استقرار القوانين يعد من أهم وسائل جذب الاستثمار ، فالسوق لايعمل الا فى اطار دولة قوية.

ومن ثم يخلص الباحث فى دراسته الجادة الى أن الدولة مسئولة عن توفير ظروف التقدم والاستقرار من خلال تقديم الخدمات الأساسية فى التعليم والصحة والبنية الأساسية ورعاية مستقبل الأجيال وتواصلها ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لاستمرار التقدم وعدالة التوزيع ، وهى كذلك الأمين على وضع اطار النظام القانونى للنشاط الاقتصادى وحماية الحقوق واحترام التعهدات ، والشيء المهم هنا هو أن الدولة وهى تتدخل فى الحياة الاقتصادية تتدخل باعتبارها سلطة وليست منتجا فالدولة كسلطة لاغنى عنها لأنه مع تطور الحياة الاقتصادية لابد وأن تزيد سلطة الدولة ولاتتناقص.

**رامى عطا صديق**

## ▭▭ العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية ١٩٤٧ - ١٩٧١- على صالح محمد ـ رسالة ماجستير - القاهرة - كلية الآداب جامعة عين شمس - ٢٠٠٠ ▭▭

تحتل العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية أهمية خاصة فى شبه الجزيرة الهندية حيث لعبت الولايات المتحدة منذ البداية دورا مهما فى حصول باكستان على استقلالها حيث تزامن ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور قوى دولية جديدة بدلا من القوى التقليدية القديمة فظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بدلا من بريطانيا وفرنسا اللتين أصابهما الوهن فى هذه الحرب.

وفى اطار صراعها التقليدى مع الاتحاد السوفيتى حاولت الولايات المتحدة البحث عن موطن قدم لها بالقرب من عدوها الرئيسى فكانت باكستان صاحبة الموقع الاستراتيجى فى تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للسياسة الأمريكية.

وتنقسم الدراسة الهامة لموضوع العلاقات الباكستانية الأمريكية فى المجالات السياسية والاستراتيجية ١٩٤٧ ـ ١٩٧١ الى ستة فصول ارتبطت خلالها بالأحداث الهامة المرتبطة بتلك العلاقات .

ويتناول الفصل الأول نمو الحركة الوطنية من أجل الاستقلال فى شبه القارة الهندية وتبلورها بزعامة غاندى ومحمد على جناح فى المطالبة بدولتين احداهما للهندوس والأخرى للمسلمين.

ثم ينتقل الى العلاقات الأمريكية ـ الباكستانية من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٢ وهى مرحلة التاسيس ومركز الدراسة فى هذا الجزء على دراسة الأوضاع فى باكستان عقب الاستقلال والاعتراف الأمريكى بها وحاجة الدولتين لبعضهما البعض ويتناول الفصل الثانى العلاقات الأمريكية الباكستانية فى ظل سياسة الأحلاف ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ حيث الظروف التى مهدت للتحالف بين الدولتين فكان عام ١٩٥٣ حدا فاصلا فى تلك العلاقات .

ويتناول الباحث الأسباب التى أدت الى قيام الأحلاف الأمريكية واشتراك باكستان مع الولايات المتحدة ضمن الدول المؤسسة لحلف جنوب شرق آسيا وظروف انضمام باكستان الى حلف بغداد والدور الأمريكى فى قيام هذا الحلف وفى انضمام باكستان اليه.

وجاء الفصل الثالث بعنوان العلاقات الباكستانية الأمريكية فى ظل الحكم العسكرى ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ حيث يتناول هذا الفصل تطور الأحداث الداخلية فى باكستان والتى أدت الى الانقلاب العسكرى بقيادة الجنرال محمد أيوب خان وكذلك الموقف الأمريكى من هذه التطورات ومن نظام الحكم الجديد فى باكستان والذى دعم هذه العلاقات بشكل كبير فى بداية عهده.

غير أن هذه العلاقات قد تدهورت فى الفترة الثانية من حكم أيوب خان وهذا مايتناوله الفصل الرابع وعنوانه تدهور العلاقات الباكستانية الأمريكية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ مركزا على التغيرات التى حدثت فى المنطقة وعلى الساحة العالمية والتى تركت آثارها على علاقات البلدين حيث أدت الى تدهور سريع فى علاقاتهما أثر الحرب الهندية ـ الصينية.

فقد أدى الموقف الأمريكى من هذه الحرب عبر المساندة للهند الى نمو العلاقات الباكستانية الصينية وهو ماأدى بدوره الى تدهور أكبر فى فترة الحرب الهندية الباكستانية حتى سقوط حكم أيوب خان عام ١٩٦٩.

ثم يتناول الفصل الخامس هذه العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة فى فترة حكم يحيى خان ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ والظروف التى أحاطت بتوليه الحكم والموقف الأمريكى من ذلك ومن انفصال بنجلاديش عن باكستان عام ١٩٧١ حيث دعمت الولايات المتحدة هذا الانفصال.

ويركز الفصل السادس على مشكلة كشمير وأثرها على مسيرة العلاقات الباكستانية الأمريكية حيث وقفت الولايات المتحدة مع باكستان فى حربها ضد الهند عام ١٩٤٧ وهو ماأدى لتطور علاقاتهما حتى عام ١٩٥٤ ثم أثر نمو هذه العلاقات بين البلدين على عرض مشكلة كشمير على الأمم المتحدة فيما بين عامى ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤.

ثم يعرض للموقف الأمريكى من الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥ وموقفها العام من هذه المشكلة حتى عام ١٩٧١.

**حامد محمود السيد**

## ▭▭ دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية، دراسة لحالتى الاتحاد السوفيتى (١٩٨٥ - ١٩٩١) - والجمهورية الروسية (١٩٩١ - ١٩٩٦) - نورهان الشيخ - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ٢٠٠٠ ▭▭

تتناول هذه الدراسة دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية، وكيف يؤدى تغير إدراكها للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، أو تغير النخبة ذاتها أو احلالها بنخبة جديدة إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية بما يتفق والرؤية الجديدة. بعبارة أخرى، فإن

الدراسة تركز على العلاقة بين العناصر الموضوعية والعناصر الذاتية التي قد تدفع إلى إعادة الهيكلة في السياسة الخارجية.

وقد عرض الفصل الأول لمفهوم إعادة الهيكلة، وهو المفهوم الذي برز في أدبيات السياسة الخارجية في أوائل الثمانينات، ويقصد به إحداث تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية للدولة وفي أنماط تحالفاتها ومواقفها تجاه القضايا الدولية المختلفة وذلك خلال فترة زمنية محددة أو قصيرة نسبياً.

ويتحدث الفصل الثاني عن (التغير في النظام السياسي السوفيتي وتجديد النخبة الحاكمة في عهد جورباتشوف). فبمجرد وصول جورباتشوف إلى السلطة، قام بإحداث تغييرات واسعة النطاق داخل النخبة تضمنت استبعاد قيادات الاتجاه المحافظ والاستعانة بعدد من ذوي الاتجاهات الاصلاحية، فيما اعتبر خطوة أولى وضرورية مهدت لبدء إعادة هيكلة السياسة الخارجية دون معارضة تذكر. إلا أن فشل سياسات إعادة الهيكلة في تحقيق أهدافها أدى إلى حدوث انشقاقات وتمزقات داخل النخبة. وقد بدأت المعارضة من داخل التيار الإصلاحي نفسه، ومع تصاعد قوة الاتجاه الديمقراطي وانشقاقه على جورباتشوف واتساع التأييد الشعبي له اتجه جورباتشوف في نهاية عام ١٩٩٠ إلى محاولة تحجيم هذا الاتجاه وتقليص نفوذه وذلك بالاستعانة بذوي الاتجاه المحافظ. إلا أن هذا لم يكن كافيا لإرضاء المحافظين الذين اعتبروا جورباتشوف مسئولاً بسياساته عن فقدان أوروبا الشرقية وانحسار النفوذ السوفيتي في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمصالح السوفيتية. ووجهوا انتقادات حادة له للتنازلات التي قدمها في المسألة الألمانية والانسياق وراء التوجهات الأمريكية، واتباع سياسة تقوض القدرات العسكرية السوفيتية.

ويتحدث الفصل الثالث عن (التفاعلات السياسية حول قضايا إعادة الهيكلة). إن إعادة الهيكلة التي شهدتها السياسة الخارجية السوفيتية خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩١ هي محصلة التفاعل بين عاملين أساسيين أولهما، التغير في القيادة السياسية بتولي جورباتشوف السلطة وما أعقبه من تغيير في النخبة الحاكمة حيث هيمنة الاتجاه الاصلاح على السلطة. وثانيهما، إدراك القيادة الجديدة لوجود مجموعة من المشاكل التي وصلت إلى درجة من الإلحاح لم يعد من الممكن تجاهلها وأصبح من الضروري مواجهتها والتوصل إلى حلول لها. وكان جورباتشوف على وعي بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الاتحاد السوفيتي والتحديات الاقليمية والدولية التي تواجهه، ورأى أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية أمر ملح وضروري لمواجهة هذه الأزمات والتحديات ومن ثم كان وصول جورباتشوف إلى السلطة أمراً حاسماً في إحداث التغيير حيث أن هذه العوامل كانت قائمة منذ حقبة بريجنيف وكان القادة السوفيت (بريجنيف – اندربوف – تشرنينكو) على وعي بها إلا أنهم لم يبادروا بالإصلاح على نحو ما فعل جورباتشوف.

ويعرض الفصل الرابع لـ (بناء مؤسسات الدولة في روسيا وتداعياتها على النخبة الحاكمة). إن النظام السياسي الروسي مثل استمراراً في كثير من خصائصه للنظام السياسي السوفيتي من حيث كونه نظاماً فيدرالياً يهيمن فيه شخص واحد على عملية صنع القرار (الرئيس في النظام الروسي، والسكرتير العام في النظام السوفيتي). كما أن التعددية ترجع بجذورها إلى العهد السوفيتي حيث تم إلغاء احتكار الحزب الشيوعي للنشاط السياسي والسماح بالتعددية في مارس ١٩٩٠. وأنه على حين استطاع يلتسن تدعيم سلطته وبناء مؤسسات الدولة وإقامة نظام رئاسي قوي يهيمن فيه الرئيس على مقاليد الأمور الداخلية والخارجية، فإنه لم يستطع – على خلاف جورباتشوف – تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق داخل النخبة على أولويات السياستين الداخلية والخارجية. وإذا كان الصراع السياسي في عهد جورباتشوف قد جرى داخل الحزب الشيوعي ولجنته المركزية، فإن التغيرات التي حدثت في هيكل النظام الروسي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ثم عقب صدور دستور ١٩٩٣ قد نقلت هذا الصراع إلى ساحة البرلمان ممثلاً في مؤتمر نواب الشعب حتى عام ١٩٩٣ ثم في مجلس الدوما حيث ظلت سياسة يلتسين الخارجية موضع رفض وانتقاد من جانب قطاعات واسعة في النخبة البرلمانية، ومن بعض أجنحة السلطة التنفيذية. وقد كان ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى حدوث التغيير الذي شهدته هذه السياسة منذ بدايات عام ١٩٩٣.

وقد توصلت الدراسة في فصلها الخامس والأخير إلى ثلاث نتائج رئيسية :

١– أن إعادة الهيكلة للسياسة الخارجية السوفيتية خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩١) جاءت نتيجة لعاملين. أولهما، التغير في النخبة الحاكمة في النخبة الحاكمة الذي صاحب وصول جورباتشوف إلى السلطة. أما ثاني هذه العوامل، فيتمثل في تغير مواقف وتوجهات النخبة الحاكمة نتيجة إدراكها لوجود مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والتحديات الاقليمية والدولية التي اقتضت مواجهتها إعادة هيكلة السياسة الخارجية.

٢– من اليسير البدء في عملية إعادة الهيكلة للسياسة الخارجية إلا أنه من الصعوبة بمكان التحكم في مسار هذه العملية وآثارها المحتملة. كما إن إعادة هيكلة السياسة الخارجية لدولة عظمى عادة لا تقتصر تداعياتها على الدولة التي قامت بإعادة الهيكلة وإنما تؤثر على هيكل النظام الدولي على السلوك الخارجي للعديد من الوحدات الدولية الفاعلة به.

٣– أن العلاقة بين النخبة الحاكمة وعملية إعادة الهيكلة هي علاقة ذات بعدين، فمن ناحية يؤدي تغير النخبة الحاكمة إلى إعادة الهيكلة خاصة في حالة اختلاف النخبة الجديدة عن سابقتها إيدلوجيا. من ناحية أخرى، عادة ما يصاحب إعادة الهيكلة إحداث تغييرات داخل النخبة يتم خلالها استبعاد العناصر المعارضة لإعادة الهيكلة، والاستعانة بآخرين مؤيدين لها.

**فضل الله غالي حسن**

## ▭▭ اليهود في ايران - مأمون كيوان - بيروت- بيسان للنشر والتوزيع والاعلام-٢٠٠٠ ▭▭

يؤكد المؤلف أن وجود الجماعة اليهودية في ايران يعود الى قرابة ٢٥٠٠ عام، وفي غالب العهود كانت صورة اليهود في ايران غير واضحة المعالم، لكنها مع حلول القرن العشرين بدأت تتضح صورتها شيئا فشيئا، وذلك في ظل حدوث تغيرات جذرية في نظام الحكم السائد أنذاك، كانت فاتحتها وضع دستور البلاد في عامي ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧ وتشكيل مجلس نيابي، واعتبر الدستور المذهب الشيعي الجعفري هو دين الدولة ومنح رجال الدين الشيعة حق الغاء كل قانون يتعارض مع المذهب الذي ينتمي اليه النواب ، ولأن جميع النواب كانوا

من المسلمين طالب اليهود كغيرهم من الاقليات بتمثيل داخل البرلمان غير أن رجال الدين المسلمين رفضوا فحدثت مشكلة كبرى كادت أن توجد الانشقاق بين قادة الثورة الإسلامية، وفى اللحظة الأخيرة تم التباحث مع زعماء النصارى والزرادشت واليهود على أن يدخل المجلس النيابى رجل دين مسلم كممثل لهم، فدخل عبد الله بهبهانى بمثابة نائب عن اليهود ومحمد طباطبا عن المسيحيين.

وجاء التحديد لمكانة اليهود فى ايران بعد أن شهدت ايران فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٠٠ ـ ١٩٠٧ أحداثا هامة لاحقا للشاه رضا بهلوى واستغلها اليهود بطبيعة الحال لكونهم كانوا فى العهود السابقة ممنوعين من تولى المناصب العالية ودخول الجيش وكان غير مسموح لهم ببناء منازل أعلى من منازل المسلمين وكادت تحدث مذبحة لولا تدخل العقلاء .

وتشير المصادر الصهيونية الى أن مجموعة من يهود«شيراز» مثلا تعرف باسم مجموعة «الملأمرون كوهين قدمت الى القدس عام (١٨٨٦)، وعمل أفرادها رعاة وعمالا فى مقالع الحجارة، وكان اليهود "السفارديم" الآخرون يساعدونهم فى الحصول على الأرض فقاموا ببناء حى "نفى تسيدك"، وحى آخر عرف باسم "شافونات باهيم" .

وتذكر المصادر ذاتها أن يهود ايران شكلوا فى عام ١٩٠٠ منظمة خاصة بهم عرفت باسم "أوحاف زيمون" كانت تهتم باحتياجات المجموعة وبتقديم المساعدة لأفرادها. وأن ممثلين عنها شاركوا فى انعقاد "جمعية يهود فلسطين" عام ١٩٠٢ فى مستوطنة "زخرون يعقوب" . وأن بعض الأغنياء من يهود ايران قاموا ببناء معبد خامس لهم فى حى النجارية فى القدس حيث كان يقيم معظم "يهود" "مشهد" وأن رابطة ليهود إيران الشباب أنشئت فى عام ١٩١٩ للاهتمام بالمهاجرين الجدد وتقديم الخدمات لهم فى المجال الاجتماعى.

وعموما يتواجد اليهود الايرانيون فى القدس، وفى مستوطنة بيت شميش جنوب غربى القدس وفى حيفا وتل أبيب ومدن التطوير وخاصة بئر السبع، وفى العديد من المستوطنات الزراعية ويعملون فى مجال التجارة الصغيرة فى تل أبيب والقدس.

ومن جهة تمثيلهم فى أجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية والسياسية والعسكرية فان اليهود الايرانيين يعانون بكشل عام من التميز الطائفى بين اليهود الغربيين (الاشكناز) واليهود الشرقيين (السفارديم).

لدى المقارنة الأولية بين أوضاع اليهود فى ايران واسرائيل على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية واستنادا الى اتجاهات حركة هجرة اليهود من ايران التى لم تكن غالبيتها نحو اسرائيل، نجد أن اسرائيل لاتشكل فى نظر يهود ايران مكانا يحقق رغباتهم وطموحاتهم الاقتصادية بالدرجة الأولى والاجتماعية بالدرجة الثانية. فيما يبدو العامل الدينى عاملا هامشيا فى دفع يهود ايران للهجرة نحو اسرائيل، لكن نشاط المنظمات الصهيونية الفاعل فى ايران قبل قيام الجمهورية الاسلامية، والمستتر بعد قيامها تمحور حول جعل هذا العامل عاملا أساسيا لجعل كل يهودى ايرانى صهيونيا ومهاجرا الى اسرائيل حين تسنح له الفرصة للخروج من ايران.

ويمكن القول أن هناك أربعة عوامل فى تحديد دور يهود ايران ـ كاقلية دينية ـ فى المجتمع الايرانى وهى:

أولا: العامل السياسى الذى يعبر عن عملية الحراك السياسى وصراع التيارات السياسية والدينية داخل ايران على خلفية قضايا فقهية، والتعددية السياسية وأشكال تطوير النظام السياسى السائد لأفضل السلطات والحد من الآثار السلبية الناتجة عن تداخل عمل المؤسسات السياسية والدينية.

ثانيا : العامل الاقتصادى، ويتمثل بصورة الوضع الاقتصادى وطبيعة الأزمة الاقتصادية التى تعانيها ايران نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوات بين الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية، وامكانية الربط أو الفصل بين أسلحة الاقتصاد أو تحريره وبناء على هذه الامكانية يتحدد الخيار الاقتصادى الذى على أساسه تتحدد سبل وأشكال حل الأزمة الاقتصادية أو التخفيف من حدتها .

ثالثا: العامل الاجتماعى ويظهر فى ازدياد متطلبات الشباب الايرانى، وضرورات تطوير أوضاع المرأة وأشكال مشاركتها فى عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: العامل الثقافى والتعليمى، المعبر عنه راهنا فى بروز حركة جدل واسعة داخل المجتمع الايرانى تتمحور حول تطوير الآداب والانفتاح الثقافى وتطوير وسائل الإعلام، وتخفيف حدة الرقابة على المطبوعات أى انجاز صيغة ايرانية مناسبة لثورة ثقافية.

**أحمد مجدى السكرى**

# رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية









جريدة لوموند الفرنسية ١٤ ديسمبر ٢٠٠٠

جريدة ليبراسيون الفرنسية ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠

مجلة النيوزويك الامريكية (٦ نوفمبر ٢٠٠٠)




# تركيا على أعتاب القرن الحادى والعشرين

إعداد : د . هدى راغب عوض

International Affairs

International Affairs, Vol. 54, Fall 2000, Turkey at a Crossroads, Kasaba Resat & Bozdogan Sibel .

## تركيا فى مفترق الطرق

كاسبا راسات وبوزدوجان سيبل

بعد أن انقضى قرن وجاء قرن جديد، اشتد الجدل داخل المجتمع التركى على جميع المحاور حول مركزية الدولة ووعودها بأن تتجه بتركيا الى وجهة أخرى.

فى بداية خريف ١٩٩٩ - بدأت تتحلل بعض المؤسسات السياسية والممارسات السلطوية التى كانت تسيطر على دولة تركيا خلال القرن العشرين لكى تفسح الطريق نحو مستقبل جديد لكنه غير مضمون. فمع نهاية القرن العشرين بدأ التغير البطىء نحو عمل اصلاحات اقتصادية وسياسية إلا أن المناخ العام مازال غير واضح، كما أن مستقبل هذه الاصلاحات لا أحد يعرف اتجاهاته بعد. لذلك يسود المجتمع التركى موجة من عدم التفاؤل، لكن هذا لا ينفى حقيقة أن هناك دائما فرصا متاحة الآن أمام الدولة يمكن أن تقود الى مستقبل أفضل إذا ما استثمرت جيدا. يوجد الآن ثلاثة مجالات أمام الدولة التركية يمكن أن تمنح تركيا شكلا جديدا ومختلفا عما كانت عليه فى القرن العشرين.

أول هذه المجالات، هى الهوية - عندما أسس كمال أتاتورك الجمهورية التركية ووضع لها المقومات التى تجعل منها دولة ذات نسيج موحد يلغى كل الاختلافات العرقية واللغوية. واليوم أصبح من الصعب تجاهل هذه الاختلافات التى أدت الى وجود انقسامات عميقة لا يمكن دروؤها داخل المجتمع التركى - ولم يستطع الزمن أن يمحوها.

المجال الثانى، هو تصاعد قوة الجماعات الإسلامية على الساحة السياسية - وهذا يعكس تحولا جذريا عن مبادرة الجمهورية التى أسسها كمال أتاتورك عندما اعتبر الإسلام المصدر الأساسى الذى يهدد دولته الجديدة، واليوم يعتبر حزب الفضيلة السياسى الإسلامى من أكبر خمسة أحزاب ممثلة فى البرلمان التركى. كما يعتبر هذا الحزب واحدا من الفاعلين الأساسيين فى صنع القرارات السياسية فى الحكومة التركية، بالرغم من سيطرة الجيش.

المجال الثالث، يتعلق بالتغيرات التى قامت بها تركيا لتشترك فى اقتصاد السوق العالمى والشئون الخارجية فى المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة. فقد خضعت تركيا لواقع اقتصاد السوق الذى فرض عليها تحويل مؤسسات اقتصادية من ملكية الدولة الى ملكية أفراد وتوفير مناخ جيد للاستثمار الأجنبى حتى تصبح جزءا من المجتمع الدولى، هذا الى جانب تحمسها لكى تلعب دورا فعالا فى منطقة الشرق الأوسط.

سوف تركز هذه المقالة على التغيرات التى حدثت فى هذه المجالات الثلاثة، الى جانب إبراز كيف أحدث زلزال ١٩٩٩ الشهير اهتزازات عميقة ليس فقط فى القشرة الأرضية إنما أيضا فى مؤسسات الدولة والتى كان

من شأنها دفع عجلة التغيير في هذه المجالات الثلاثة.

المجال الأول: الهوية العرقية:

لابد أن يخضع هذا المجال للتغيير الجذري في تركيا وهو كيفية التعامل مع الأقليات والحفاظ على هويتهم وإعطائهم حقوقهم الشرعية. في بداية تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ رحلت أكبر مجموعتين من الأقليات العرقية التي كانت تعيش في تركيا تحت السلطنة العثمانية وهما الأرمن واليونانيون. وبعد رحيل هؤلاء استعدت جماعات الأكراد لمواجهة النظام الجديد. طالما حارب الأكراد من أجل حق الاعتراف بهم وبحقوقهم في الحفاظ على هويتهم. ويوجد في تركيا الآن ما يقرب من ١٢ مليون كردي وأكثر من ٢٥ مليونا منتشرون في دول الشرق الأوسط. ويعتنق الأكراد المذهب السني ويتكلمون بلهجات مختلفة. وقد حاول البعض منهم الاندماج في المجتمع التركي إلا حوالي الثلثين في أراضي أجدادهم، ولا يريدون التكلم أو الاندماج مع الأتراك، وهذه الأراضي تقع بين جنوب شرق تركيا حتى حدود العراق وسوريا وإيران، وهي تعتبر من أفقر المناطق.

لا عجب إذا ما استمرت كراهية الأكراد للأتراك على مدى التاريخ الطويل، وحتى الآونة الأخيرة فإن الأحداث قد تصاعدت أكثر حدة بين الأكراد والأتراك بعد القبض على عبد الله أوجلان في فبراير ١٩٩٤ في كينيا. فقد ضيق الجيش التركي الخناق على أوجلان حتى لا يستطيع اللجوء الى أية دولة أوروبية، وهذا يحسب للسياسة الخارجية لتركيا.

وبعد توجيه التهم الى زعيم المعارضة الكردي رئيس حزب العمال الكردي والتي تنص عضويتها على الإعدام، مازال أوجلان معتقلا وحكم الإعدام مؤجلا. ويرجع السبب في ذلك ليس خوفا من رد فعل الأكراد إنما تحسبا للعلاقات الأوروبية التركية. والحقيقة أن قضية أوجلان تعد إحدى الأوراق التي تلعب بها تركيا خاصة بعد أن غير أوجلان موقفه المعادي لتركيا الى موقف يحاول فيه اصلاح العلاقة بين الأكراد والأتراك حتى ينهي سلسلة الاعتداءات المتكررة بين الطرفين، وربما يكون الوقت مناسبا لإنهاء هذه العداوة، فقد بدا واضحا أن المجتمع التركي يتقبل وجود الاختلافات العرقية والتعايش معها، والدليل على ذلك أنه في ديسمبر ١٩٩٩ أعلن وزير خارجية تركيا اسماعيل جيم عن ضرورة رفع الحصار عن الإذاعة الكردية، على اعتبار أن كل مواطن يعيش في تركيا من حقه أن يرى ويسمع باللغة والثقافة التي يعرفها مشيرا الى وسائل الإعلام، الراديو والتليفزيون. وقد أعلن أحد زعماء أحزاب التحالف المؤلفة للحكومة التركية عن حقوق الإنسان التي يجب أن تشمل الأكراد الذين يعيشون في تركيا. وقد عبر عن ذلك بأنه لا يمكن لتركيا أن تدخل الألفية الجديدة بنظام يهدد أفراد المجتمع ويقلل من شأن مواطنيه.

الدين:

أحد أهم الأعمدة التي أرساها كمال أتاتورك للجمهورية التركية عام ١٩٢٣ هي العلمانية، وقد استمر الانفصال بين الدين والدولة في عام ١٩٤٦، عندما بدأ العهد الليبرالي والاتجاه نحو التعددية الحزبية. وقد برزت القضية الدينية الى الساحة السياسية مرة أخرى، ومنذ ذلك الوقت أخذ التيار الإسلامي يقوى خاصة بين الأحزاب المحافظة، ويعتبر الآن حزب الرفاه والفضيلة من أقوى وأكبر الأحزاب في تركيا، فهو ثالث أكبر حزب وله ١١١ مقعدا في البرلمان التركي الذي يضم ٥٥٠ مقعدا. وقد أدى تحديث الاتصالات والمواصلات بين جميع المناطق التركية الى تقوية دعم التيار الإسلامي في البلاد. ولاشك أن انتشار المدن والهجرة من الريف الى الحضر كان له أثر كبير على زيادة عدد المؤيدين للأحزاب الإسلامية.

فالإسلام عقيدة أصيلة في المواطنين الأتراك برغم اتجاه الحكومة العلماني. ومع بداية التسعينات أصبح أبرز المؤيدين للإسلام السياسي هم طبقة المثقفين والمهنيين من مهندسين وأطباء ومحامين ومهن أخرى، واستطاع هؤلاء أن يمزجوا بين الأصالة والحداثة حتى تستطيع تركيا أن تدخل القرن الحادي والعشرين وهي قادرة على أن تواكب جميع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية.

لاشك أن المزج بين الإسلام والحداثة خلق نوعا من الثقافة يتميز بالمرونة والانفتاح على كل ما هو جديد في عالم الاتصالات والتجارة والاستثمار. إن ما يعرف برأس المال الإسلامي الذي تشكل مدخرات العاملين بألمانيا جزءا كبيرا منه يلعب دورا هاما في إحياء اقتصاد كثير من المدن في وسط تركيا يشار اليها بنمور الأناضول.

لكن مع بداية عام ٢٠٠٠ وجهت الجماعات الإسلامية المسلحة ضربة قوية الى عناصر الإسلام السياسي المعتدل، بعد أن اكتشف البوليس مقبرة جماعية تضم ٤٠ من رجال الأعمال والمثقفين – الذين فقدوا لبضع سنوات – فقد اتهمت الحكومة الأحزاب الإسلامية بأنها مسئولة عن الجماعات الإرهابية وما تسببه من تخريب في البلاد. ولذلك لابد من تحول تركيا الى النموذج الأمريكي العلماني ولابد من فصل الدين عن الدولة. والسؤال هنا هل يمكن تصور وجود نظام سياسي في تركيا يستبعد الإسلام كما كان الحال في بداية الجمهورية التركية ؟

العولمة:

إن اختفاء الشيوعية واندماج تركيا في الاقتصاد العالمي كان لهما أكبر الأثر على تحول تركيا نحو الليبرالية وانكماش دور الدولة في السيطرة على التجارة ورأس المال. وقد بدأت هذه التغيرات في بداية الثمانينيات وتحديدا في يناير ١٩٨٠، عندما حلت بتركيا كارثة اقتصادية أدت الى تدخل الجيش في الفترة من ١٩٨٠–١٩٨٣ . وقد استمرت محاولات انعاش الاقتصاد على مدى الثمانينيات. ففي خلال عشر سنوات تحول الاقتصاد التركي من سيطرة الدولة الى القطاع الخاص مما ساعد على تحرير الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجم التجارة. وقد زادت الاستثمارات التركية مع جيرانها في آسيا الوسطى، وإعادة هيكلة اقتصادها ليناسب الزيادة في حجم معاملاتها مع السوق العالمية. إلا أن هذه الاصلاحات الاقتصادية قد أدت الى عدم تناسب في الدخول بين الطبقات الاجتماعية وزادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وقد أهملت الحكومة علاج هذه الظاهرة التي بدأت تتفاقم وأصبحت بالفعل تهدد أمن وسلامة تركيا داخليا.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية لتركيا، فقد نشطت مع بداية التسعينيات بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي. وتجدر الإشارة هنا الى أن السياسة الخارجية لدولة تركيا تتميز بتعدد الاتجاهات. فقد استطاعت بسهولة أن تقنع سوريا بعدم استضافتها لزعيم المعارضة الكردية عبد الله أوجلان. ومن ناحية أخرى وطدت تركيا علاقتها بدولة إسرائيل، لكن أهم ما قامت الخارجية التركية به من انجازات تحديدا في عام ١٩٩٩ هو تحسين علاقتها باليونان. وقد تزامن ذلك مع التغيير الوزاري الذي أدى الى استبعاد الوزراء المتشددين في اليونان مما يعتبر نقطة تحول في العلاقات التركية – اليونانية. حيث أنهت اليونان رفضها لقبول ترشيح تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي. ولأول مرة يتبادل رؤساء وزراء كل من تركيا واليونان الزيارة بعد قطيعة دامت ٤٠ عاما، هذا الى جانب فتح العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما. كما زار الرئيس الأمريكي بيل

كلينتون تركيا زيارة مطولة تقديرا من الإدارة الأمريكية للدور الهام الذى تقوم به تركيا فى منطقة الشرق الأوسط والقوقاز، وهاتان المنطقتان لهما مكانة خاصة واهتمام كبير من جانب الخارجية الأمريكية.

**الزلزال:**

إن التغيرات التى بدأت تقوم بها الدولة فى المجالات الثلاثة السابق ذكرها ظلت مستمرة لفترة، ولكن ببطء الى أن حدث الزلزال المدمر فى ١٧ أغسطس عام ١٩٩٩، وقد كان علامة على أن هذه التغيرات قد أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن الرجوع فيها.

إن هذا الزلزال يعتبر أقوى زلزال يضرب أوروبا مؤخرا، وقد تأثرت العاصمة اسطنبول بشكل مباشر من هذا الزلزال الذى وصلت حدته الى ٧,٤ بمقياس رختر واستمر ٤٥ ثانية، وقد كان مركزه على بعد ٦٠ كليومترا من جنوب شرق العاصمة. وقد قدرت الخسائر التى أحدثها هذا الزلزال ما بين ١٠ الى ٢٠ بليون دولار، أى ما يوازى ١٠٪ من إجمالى الانتاج القومى لدولة تركيا، هذا الى جانب الموتى والجرحى والمشردين بسبب الزلزال.

لكن الجانب المشرق فى هذا السياق، أن هذا الزلزال حرك المجتمع الدولى للتعاطف مع تركيا ومساعدتها ماديا ومعنويا للخروج من هذه الأزمة. وأول من تحرك لمساندة تركيا كانت أثينا التى ضربها الزلزال هى الأخرى فى سبتمبر من نفس السنة وبادلتها تركيا بنفس المساعدة، وهذا التبادل فى المواقف الإنسانية كان له أثر فعال فى تحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين.

أما على المستوى المحلى، فقد برز دور المجتمع المدنى بعد أن تقاعست مؤسسات الدولة على تقديم المساعدة والمعونة العاجلة للمنكوبين الذين فقدوا ذويهم وبيوتهم وثروتهم من جراء هذا الزلزال. وهنا أصبحت المقارنة واضحة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المدنية غير الحكومية وهيئات المعونة الأجنبية. لقد كنت نتيجة الزلزال ضربة قوية وجهت الى مؤسسات الدولة ونظامها السلطوى الذى ثبت فشله فى إحتواء الأزمات. وهكذا، فقد هز الزلزال أساسيات البناء السياسى القديم ليفسح الطريق أمام قيم ومبادىء جديدة تقوم على احترام حقوق وحرية الإنسان. كما كشف الزلزال عن عمق الفساد الضارب فى جميع مؤسسات الدولة والذى يجب استئصاله وهدمه بالكامل ليحل محله بناء جديد بأساسات جديدة، فهل يقدر المجتمع التركى على دفع ثمن الهدم والبناء والاصلاح، ويعيد أمجاد الدولة القوية لكن بمبادىء واقتصاد وسياسات السوق العالمية. والحقيقة أن طريق الاصلاح مازال طويلا، أما تركيا نتيجة الشد والجذب بين المبادىء الكمالية ومبادىء السوق العالمية.




تقف حالياً تركيا فى مفترق الطرق من خلفها تاريخ يمتد إلى ٧٧ عاماً وأمامها أسابيع لكى توقع وثيقة الشراكة تمهيداً لدخولها الاتحاد الأوروبى. وهذه الوثيقة بمثابة خريطة للاصلاحات الاقتصادية والسياسية التى يجب أن تقوم بها تركيا حتى تستطيع دخول الاتحاد الأوروبى. إن المفاوضات الحقيقية لعضوية تركيا والتى تدور بين أنقرة والاتحاد الأوروبى لا يمكن أن تبدأ حتى تنتهى تركيا من تنفيذ هذه الاصلاحات. وحسب الترتيب الزمنى يجب أن تنتهى عام ٢٠٠٤. وحتى تستطيع تركيا أن تنفذ هذه الاصلاحات حسب الميعاد المحدد عليها أن تبدأ فوراً وتعمل بأقصى سرعة.

منذ عام تقريباً قررت كل من هلسنكى وفنلندا والاتحاد الأوروبى قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى. وكانت فرحة غامرة بالنسبة للأتراك. منذ ١٩٨٧ كان هناك رفض لطلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبى. على مدى ١٢ عاما ظلت تركيا تحتج على رفض قبولها عضوا فى البرلمان الأوروبى، وذلك لكونها دولة إسلامية وقد اعتبرت تركيا هذا الرفض على أنه من التفرقة والتحيز ضد الدول الإسلامية من جانب النادى المسيحى. وكان رد الدول الأوروبية على هذا الاتهام بأن المؤسسات التركية لا ترقى إلى المستوى الاقتصادى والديمقراطى المطلوب حتى تصبح عضوا فى الاتحاد الأوروبى. وإذا كانت أنقرة تريد بالفعل أن تنضم إلى عضوية الاتحاد الأوروبى فعليها تنفيذ التعليمات التى وضعها الاتحاد الأوروبى.

إلا أن هذا الموقف المتشدد من الاتحاد الأوروبى بدأ يلين فى ديسمبر ١٩٩٩. ويرجع ذلك إلى أن تحسن العلاقات اليونانية التركية إلى جانب أن تركيا قد أصبحت هدفاً هاماً على الساحة الدولية، لا يمكن الاستهانة به.

الى التوسع فى حقول البترول فى الشرق الأوسط وحتى حدود جمهوريات القوقاز وأسيا الوسطى وبعضها غنى فى انتاج البترول - ومازالت هذه الجمهوريات ترتبط بأواصر الصلة بالتاريخ العثمانى ومنطقة البلقان. لذلك تعتبر العامل الأساسى لاستقرار هذه المنطقة الملغمة بالأسلحة النووية. على الصعيد الاقتصادى فقد ضاعفت تركيا من توثيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية بالدول الأوروبية وقد أصبحت واحدة أهم عشرة أسواق على مستوى العالم ولها مستقبل واعد.

من أجل هذه الأسباب قررت حكومة هلسنكى قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى وعليها أن تخضع لقواعد وشروط كوبنهاجن. ومن أهم هذه الشروط انشاء مؤسسات ديمقراطية على النمط الأوروبى لضمان سيادة القانون وحقوق الانسان وحماية الأقليات. وقد خضعت من قبل دول شرق ووسط أوروبا لهذه الشروط والقواعد قبل أن تقرع أبواب الاتحاد الأوروبى.

لكن على عكس ما كان متوقعا من أنقرة لم تتخذ أية إجراءات حاسمة لتنفيذ الشروط والاصلاحات المطلوبة منها منذ قبول ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبى. وبالرغم من الحكومة التركية قد وقعت فى اتفاقيتين من الأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان بعد أن ظلت رافضة على مدى ٣٤ عاماً. إلا أن الطبيعة السلطوية للحكومة مازالت قوية. على سبيل المثال فى أغسطس الماضى استغلت حكومة أنقرة اجازة البرلمان وأصدرت قراراً باقالة موظفين مدنيين بشبهة تعاطفهم مع الجانب الإسلامى والكردى. هذا القرار من شأنه أن يؤثر على عدد كبير من المواطنين الذين احتجوا على عدم دستورية القرار التعسفى إلى جانب كل من الاتحادات والنقابات والصحفيين والسياسيين وفى القضاة. والحقيقة أنه لا يمكن وقف القرار وإلا تعرضت البلاد إلى أزمة سياسية.

إن هذه الحادثة إنما تعطى انطباعاً عن مدى الصعوبة التى يمكن أن تواجهها أنقرة فى حالة خضوعها لشروط كوبنهاجن. إن اصلاحات جذرية تشمل جميع مؤسسات الدولة. وهذا يعنى تغيير النظام القائم على هيمنة المؤسسة العسكرية والتى ظلت قلب النظام السياسى لقرون طويلة حتى أصبحت جزءاً من الثقافة التركية.

والسؤال الذى مازالت إجابته غير مؤكدة هو، هل يمكن أن تغير تركيا سياستها وهل يسمح لها الجيش بذلك، أن عضوية تركيا للاتحاد الأوروبى الأمر الذى كانت تنتظره بلهفة لا تكفى لكى تقنع المؤسسة العسكرية التركية بالتنازل على سلطتها من أجل تغيير شكل الدولة التركية إلى دولة حديثة.

### دولة الباشوات:

أن القوات المسلحة كانت دائما تحتل مكانة متميزة فى الساحة السياسية سواء وقت الامبراطورية العثمانية أو الجمهورية منذ ١٩٢٣، فقد ستة رؤساء جمهورية من الجيش وأربعة من المدنيين. كما أخبرت الجمهورية التركية منذ ١٩٦٠ عدة انقلابات عسكرية نجح منها أربعة كان أخرها عام ١٩٩٧ وقتها استطاع الجيش أن يقضى على الائتلاف الحاكم بقيادة اربكان رئيس حزب الرفاه الإسلامى. وقد ساهم الإعلام فى الترحيب بالتدخل العسكرى لفض الائتلاف الحاكم الذى يسيطر عليه التيار الإسلامى حتى أن الضباط الذين قاموا بهذه المهمة أطلقوا عليهم لقب الباشوات، وهو لقب كان يستخدم وقت الامبراطورية العثمانية. إن باشوات الجمهورية التركية سواء كانوا يمثلون الجانب اليسارى واليمنى - يعطون لأنفسهم حق التدخل فى النظام السياسى المدنى وعادة ما يرفعون شعار الدولة الكمالية - مؤسس الجمهورية التركية كمال آتاتورك - الزعيم والبطل وأب الأتراك والقائد الملهم لصناع القرار خاصة من العسكريين.

أن الدولة الكمالية الحديثة تقوم على عنصرين أساسيين هما وحدة الأمة التركية والعلمانية. وبالرغم من أن كمال آتاتورك لم يكن داعية إلى ايديولوجية معينة، إلا أنه بعد وفاته أصبحت مبادىء الجمهورية التركية التى وضعها كمال آتاتورك ايديولوجية فى حد ذاتها يروج لها العسكريون ويتخذونها الذريعة الشرعية للتدخل فى نظام الحكم إذا ما حاد النظام عن الايديولوجية الكمالية. والغريب فى الأمر أن هؤلاء الذين يروجون للحفاظ على المبادىء الكمالية لا يترددون فى مهاجمتها إذا ما تعارضت مع مصالح الحكومة فى عمليات الاصلاح الاقتصادى والسياسى. فقد تحول حزب كمال آتاتورك الوحيد إلى أحزاب متعددة واقتصاد الدول إلى اقتصاد السوق. كما أعطت الحكومة التركية الحديثة لنفسها حق التدخل ليس فقط لحماية الأقليات التركية فى اليونان وقبرص وبلغاريا وفى أى مكان، إنما أيضاً حماية الأقليات الإسلامية فى البوسنة وكوسوفا وتشيشنيا، وبالرغم من التوجه العسكرى العلمانى للجمهورية التركية. هذه التجاوزات من جانب الجيش التركى باسم الايديولوجية الكمالية ما هى إلا تحد صارخ لمبادىء الكمالية كما وضعها كمال آتاتورك.

### اللغز الدستورى:

يحاول الاتحاد الأوروبى أن يحجم الصلاحيات التى لدى الجيش التركى والتخلى عن الايديولوجية القومية المتشددة التى يتبعها. وقد إعتبر الاتحاد الأوروبى أن الجيش التركى هو العقبة الأساسية أمام التحول الديمقراطى الحقيقى. هذا إلى جانب أن الدستور الحالى للجمهورية ينص على قوانين تقلل من شأن حرية الأفراد وحقوق الانسان. وقد أعلن رئيس القضاة فى المحكمة العليا فى تركيا عن ضرورة الغاء أو تعديل ٩٠ مادة فى الدستور للتمشى مع مطالب الاتحاد الأوروبى فى أرساء مبدأ الحريات والديمقراطية. والحقيقة أن أحد أهداف الاتحاد الأوروبى هو تعديل المادة ١١٨ فى الدستور التركى والخاصة بمجلس الأمن القومى الذى انشأه الجيش التركى ليصبح حكومة ظل من الجنرالات الباشوات حتى فرض سيطرتهم على البرلمان والحكومة. أن هذا المجلس يتشكل من ستة ضباط من ذوى الرتب الرفيعة وخمسة مدنيين ويجتمع هذا المجلس بكامل هيئته من كافة اللواءات العسكريين إلى جانب الستة المؤسسين من الجيش والخمسة المدنيين مرة فى الشهر مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية ويعطى المجلس لنفسه السلطة للإطلاع على سياسات الدولة الداخلية والخارجية. وتعتبر قراراتهم بمثابة توصيات للحكومة يجب أخذها فى الاعتبار.

وبالرغم من تجاهل المدنيين لقرارات أو توصيات هذا المجلس، إلا أنه من القوة بحيث يفرض قراراته كما أشرنا سابقاً أن هذا المجلس نجح فى إقالة موظفين مدنيين لمجرد تصريحهم بالتعاطف مع التيار الإسلامى أو الأقليات الكردية. والغريب أن رئيس البرلمان قد صوت على هذا القرار ومرره إلى البرلمان للموافقة عليه حتى يقضوا على التيار الإسلامى.

إن الاتحاد الأوروبى لا يطالب بالغاء هذا المجلس، إنما فقط تقليص صلاحياته وسلطاته من خلال تحويله إلى مجلس استشارى غير رسمى، وتكون أغلب أعضائه من المدنيين وليس من العسكريين. وقد قوبل هذا المطلب بالتأييد من جانب الدوائر الليبرالية فى تركيا. إلا أن القائمين على هذا المجلس نفوا عمل أية اصلاحات حيث أن القرارات التى تتخذ فى هذا المجلس لابد أن تتم بالاجماع وليس بالأغلبية، إلا أن المجلس وافق على

زيادة عدد المدنيين به لكى يصل العدد إلى مائة عضو فقط من المدنيين.

إن الرقابة التى يفرضها الجيش من خلال هذا المجلس تعتبر رقابة طبيعية Queletative Sugserierity ويتعين على الحكومة أن تخضع لوجهة نظر الجيش فى شئون البلاد. هذه الرقابة مدعمة دستوريا، وبالتالى تعطى لرئيس المجلس صلاحيات وسلطات أقوى من وزير الدفاع ومجلس الوزراء. وبالرغم من أن رئيس المجلس يأتى فى المرتبة التالية بعد رئيس الوزراء إلا أن له سلطات أقوى فى المجالات الحساسة التى تختص بأمن الدولة داخليا وخارجيا إلى جانب أجهزة المخابرات.

إن القوات المسلحة تتمتع باستقلالية فى كثير من المجالات حتى بالنسبة للقضاء - فالجيش له المحاكم والقوانين الخاصة به - والتى يمكن أن تدين مدنيين أنفاً إذا ما تعرض الجيش إلى التشهير أو الانتقاد فى الجرائد أو وسائل الإعلام يعتبر تهمة يستحق عليها السجن ست سنوات - وقد طبق قانون الطوارىء على تسع ولايات كردية منذ شن حزب العمال الكردى هجماته عام ١٩٨٤. لذلك طالب الاتحاد الأوروبى بالغاء المحاكم الخاصة بالجيش على اعتبار أنها لا تتفق مع النظام الديمقراطى إلى جانب أنها تتنافى مع حقوق الانسان. إلا أن هذه المحاكم مازالت قائمة حتى وقتنا هذا.

وقد وجه الاتحاد الأوروبى نقداً لمفهوم الحرية الذى تتبعه الجمهورية التركية: وفقاً للدستور التركى :

القانون لا يحمى الأفكار التى تناهض المصالح القومية لتركيا - خاصاً فيما يتعلق بوحدة البلاد - أو القيم التاريخية أو القومية والمبادىء والاصلاحات التى قام بها مصطفى كمال أتاتورك - المادة ١٣٠ من الدستور تنص على أن الأبحاث العلمية التى لا تتفق مع المبادىء الكمالية للجمهورية التركية تصادر على الفور. ولذلك أعطى للمجلس التركى للتعليم العالى (والذى أنشىء وفقا لدستور ١٩٨٢) الحق فى إقالة الأساتذة الذين يعتنقون أفكارا ثورية أو مناهضة للمبادىء الكمالية.

## الجيش والتجارة :

إن سلطة الجنرالات الباشوات السياسية لا تنبع من الضمانات الدستورية فقط، إنما من سيطرة هؤلاء على الموارد الاقتصادية والاستراتيجية. فى دولة تركيا تعتبر المؤسسة العسكرية، هى القيادة العليا فوق رئيس الوزراء والبرلمان. المؤسسة العسكرية مسئولة عن الانتاج الحربى ولها ميزانية خاصة بها لا تدخل فى ميزانية الدولة - فما ذلك مرتبات الجيش وتكاليف التحديث والتجديد وهى ميزانية كبيرة توازى ميزانية الدولة - فقد قدرت التكاليف التى تصرف على تحديث الأسلحة والمعدات بحوالى ٧٠ بليون دولار على مدى الخمس عشرة سنة القادمة - وعلى البرلمان أن يوافق على هذه الميزانية دون جدال أو مناقشة مع أطيب تمنياته بالتوفيق للجيش. وهناك أيضا الصناعات الحربية أو ما يتعلق بها، فهى تخضع للجيش منها السيارات والأسمنت والمبيدات والبترول والسياحة والبنوك والتأمين والعقارات والسوبر ماركت والتكنولوجيا المتطورة. وهى المشاريع، توظف ما يقرب من ٣٠ ألف شخص، وأكبر هذه المصانع والتى تنتج ١٦٠ ألف سيارة من الطراز الفرنسى - OYAK Renault وهذه المصانع من أكثر المصانع ربحية والسبب أنها معفاة من الضرائب والرسوم، التى تفرضها الحكومة على المنتجات الصناعية، وبالتالى لا يمكن منافسة هذه الصناعة - وذلك لتعاون الجنرالات خاصة الحالين على المعاش مع مصانع OYAK مما يوفر لها الحماية والدعم. وهناك مصنع آخر شقيق لمصنع OYAK وهو TSKGV وهو المسئول عن الانتاج الحربى، ويستفيد من جميع المميزات التى يعطيها الجيش ويعتبر من أكثر المصانع ربحية فى تركيا.

## رؤية مزدوجة :

كشف ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى عن رؤيتين مختلفتين تواجهان مستقبل تركيا وتجعل من الصعب التكهن أو إستشراف أى من الرؤيتين سوف تصمد. فمن ناحية يقف الجيش وراء تركيا الجمهورية التى أسسها وأرسى مبادئها كمال أتاتورك، وهذا يعنى أن الجيش لن يفرط فى سلطته باعتباره الحامى الوحيد للمصالح القومية لتركيا. هذا إلى جانب الامتيازات المخولة إليه من الدستور والتى تجعله أعلى سلطة فى الجمهورية، وقد علق أحد أساتذة الجامعة فى اسطنبول على هذه الرؤية بأنه إذا أعطى الشعب التركى الحق فى الاختيار بين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى أو البقاء على الجيش - لإختيار الجيش! وعلى الجانب الآخر - تقف مجموعة تدعو إلى الديمقراطية الكمالية، وهؤلاء يفخرون بالثورة التى قام بها كمال أتاتورك، لكنهم مقتنعون فى نفس الوقت بضرورة التحديث والاتجاه نحو تبنى قيم وأفكار الغرب. ومن الطبيعى أن تضم هذه المجموعة المثقفين الذين ينادون بأهمية التحول الديمقراطى سواء إنضمت تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى أو لا. هذا بالاضافة إلى كل من الاسلاميين والأقلية الكردية - فهم يرحبون بالتغيير على أمل أن تضمن لهم حكومة برسيل Brssels حقوقهم الشرعية. لكن ممارسات الجيش التعسفية خاصة فى الأونة الأخيرة ضد كل من يشتبه فيه يتعاطف مع الإسلاميين أو الأكراد يجعل أمل التغير والتحول نحو الديمقراطية بعيدا - وتتجه للاجراءات التعسفية التى قام بها الجيش ضد موظفين مدنيين فى مصالح القطاع العام والخاص حيث أمر الجيش باقالة مئات من الموظفين يشتبه فى انتمائهم وتعاطفهم مع الجماعات الإسلامية والأقلية الأكراد إحتج المواطنون على ممارسات الجيش إلا أنهم متخوفون من العواقب. وقد يرد الجيش هذه التصرفات بأنهم يريدون أن يتخلصوا من كل ما يسىء أو يهدد أمن الدولة الكمالية. فقد أصبح الفيروس الإسلامى منتشرا حتى بين القضاة وأعضاء البرلمان وموظفى الحكومة والمواطنين، لذلك يجب عزل هذا الفيروس المدمر. والسؤال المحير هو إلى أين يقود الجيش تركيا وهى تنتظر بلهفة قبول أوراق ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبى مع وجوب القيام بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة والتحول الديمقراطى؟

Journal of the Internaitonal Affairs.

Perceptions: Journal of the Internaitonal Affairs, June-August 2000, Vol. 5, No. 2, Turkey's Integration with Europe: Initial Phases Reconsidered.

# اندماج تركيا مع الدول الأوروبية (اعادة النظر فى النموذج القديم)

ان عملية اندماج تركيا بالغرب قد تمت بالفعل بعد اعلان نظرية ترومان عن ضرورة اندماج تركيا بالغرب لكن مازال هناك خلط أو عدم وضوح بين اندماج تركيا بالغرب عامة وأوروبا خاصة كما يوجد خلط ايضا بين نظرية ترومان والبرنامج الأمريكى للمعونة المعروف بـ Marshall Aid Plan وهنا يجب التفريق بين النظرية والتطبيق - حيث يصبح المعيار الهام فى هذا السياق هو كيفية تطبيق النظرية (أى نظرية ترومان) من خلال المعونة التى تقدمها أمريكا للاصلاح الاقتصادى، وجدير بالذكر أن نظرية ترومان هذه قد جذبت بالفعل تركيا الى الولايات المتحدة وتوج هذا الانجذاب باشراك تركيا فى حلف الناتو - كما أن المعونة الأمريكية قد جذبت تركيا للدول الأوروبية - الا أن عملية الانجذاب أو الاندماج التى بدأت عام ١٩٤٧ لم تنته بعد.

لذلك تركز المقالة على الفترة التاريخية التى بدأت فيها الدول الأوربية عملية التعاون الاقتصادى والاندماج بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية حيث حاولت الولايات المتحدة أن تساهم ماديا فى إعادة بناء اقتصاد الدول الأوروبية من خلال برنامج للمعونة يشمل جميع الدول الأوروبية، كما يشمل تركيا ايضا. والهدف من هذه المقالة هو ايجاد نموذج للتعاون التركى كان قد بدأ لكنه لم ينته لاعتبارات سياسية أهمها من ناحية المفاهيم التى صاغها صناع القرار فى دولة تركيا لتطبيق برنامج المعونة الأمريكى والدخول فى منظمة الدول الأوروبية للتعاون الاقتصادى ومن ناحية الأسباب أو العوامل التى أدت الى استبعاد الدول الأوروبية لتركيا للانضمام فى اتحادها لاجدال أن نظرية ترومان قد خدمت تركيا فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وقد أمدتها بالدعم المعنوى والنفسى، فقد ساهم هذا الدعم فى جعل تركيا حليفا استراتيجيا وعسكريا للغرب. الا أن الأعباء الاقتصادية منها بعد انضمامها لحلف الناتو ووجود الاتحاد السوفيتى على حدودها كان يسبب ازعاجا دائما لصناع القرار فى حكومة انقرة ومنذ ١٩٢٣ ظلت الضغوط الداخلية والخارجية تضعف من الاقتصاد التركى حتى أصبح فى خطر ويحتاج الى خطة اصلاح عاجلة وكان مشروع المعونة الأمريكية بمثابة طوق النجاة بالنسبة لتركيا. إلا أن الغرض الحقيقى من مشروع المعونة هذا كان تحفيز الدول الأوروبية على أن تعيد اصلاح اقتصادها بقدراتها ومواردها الذاتية وبالفعل بادرت كل من فرنسا وانجلترا بالدعوة لانشاء منظمة للدول الأوروبية للتعاون الاقتصادى ووجهت الدعوة الى اثنتين وعشرين دولة أوروبية بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى - ولم يستجب الى هذه الدعوة سوى ثمانى دول فقط من ضمنها تركيا، وقد رحبت تركيا بهذه الدعوة وذهب وفد تركى لحضور أول مؤتمر لهذه المنظمة وكان مقر انعقاده فى باريس واشترك الوفد التركى بفاعلية فى هذا المؤتمر وقدم مقترحا لبرنامج أوروبى للاصلاح الاقتصادى، وهكذا شعرت تركيا بأنها يمكن أن تقوم بدور فعال فى منظمة الدول الأوروبية كما يمكنها أن تستفيد بالمعونة الأمريكية لكى تعيد اصلاح اقتصادها.

ولقد كانت جميع التطورات مبشرة بالنسبة الى تركيا الى أن ظهرت دراسة أمريكية تعرف بالكتاب الأزرق، وقام بها عدد من الخبراء الاقتصاديين عام ١٩٤٧ لتقييم الاصلاح الاقتصادى للدول أعضاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى - وقد نشروا تقييمهم للاصلاحات الاقتصادية فى تركيا بأنها ليست على قدم الوثاق وفقا للبرنامج الأوروبى للاصلاح الاقتصادى وعليه فان الوضع الاقتصادى لتركيا لايؤهلها لكى تصبح عضوة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى الأوروبى ERP وعلى تركيا أن تلجأ الى البنك الدولى لطلب الاعتماد اللازم لاعادة هيكلة اقتصادها.

جاءت نتيجة دراسات الكتاب الأزرق محبطة جدا للأتراك الذين شعروا أنهم يستحقون أكثر من ذلك. بالرغم من هذا الاحباط لم تدر تركيا ظهرها للغرب - وقد كان فى امكانها أن تلجأ الى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٦ وأن تغير سياستها لكى تجتذب المعونة السوفيتية التى أبدت كل الاستعدادات لكى تفعل ذلك لكن حكومة أنقرة فضلت الطريق الصعب وحاولت التأثير على الادارة الأمريكية فى ذلك الوقت من خلال المفاوضات الرسمية بين الحكومتين الأمريكية والتركية - إلا أن هذه المحاولات لم تفلح فلجأت تركيا الى وسائل الأعلام التى نشرت دراسات الكتاب الأزرق وأفردت مقالات كثيرة للاعتذار الى الحكومة الأمريكية، وقد حاولت تركيا بذلك أن تؤثر عاطفيا على قرار الولايات المتحدة بأن تعود مرة أخرى الى عضوية برنامج الاصلاح الاقتصادى الأوروبى ERP بيد أنه وإن كان الاقتصاد التركى يمر بأزمة حقيقية، فذلك يرجع الى مقاومتها الى الشيوعية وانتشار النفوذ الروسى فى بلادها وقد كانت تركيا بذلك تتوقع تشجيعا ومساندة مادية ومعنوية من الحكومة الأمريكية لصدها شبح الشيوعية الذى انتشر فى الدول المحيطة بها - أى وسط آسيا وقد أعرب الرأى العام فى تركيا عن ضرورة إعادة تركيا الى برنامج الاصلاح الاقتصادى وإلا أصبح مشروع المعونة الأمريكية غير مكتمل.

ان هذا الاهتمام المتزايد من جانب الحكومة التركية لكى تعيد عضويتها فى البرنامج الأوروبى للاصلاح الاقتصادى جعلها تقترب أكثر من الولايات المتحدة محاولة أن تزيل السلبيات التى أعلنتها الدراسة - خاصة وأن الميزانية العسكرية خاصة الدفاع باعتبارها عضوا فى حلف الناتو تكلفها الكثير وقد يكون سببا كافيا لاعاقة الاصلاحات الاقتصادية داخليا نتيجة لهذه المحاولات المضنية من الجانب التركى - راجعت الادارة

الأمريكية موقفها تجاه تركيا للعودة الى برنامج الاصلاح الاقتصادى، في هذا السياق يبرز سؤال هام وهو الى مدى ساعد مشروع المعونة الأمريكية تنمية اقتصاد تركيا والاجابة هنا غير واضحة أو مؤكدة - انما مما لاشك فيه أن عضوية تركيا الى برنامج الاصلاح الاقتصادى الأوروبى ERP قد فتحت فصلا جديدا فى تاريخ علاقتها الخارجية من خلال هذه العضوية استطاعت تركيا أن تشترك فى منظمة الدول الأوروبية للتعاون الاقتصادى PEEC والتى أنشئت خصيصا لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى طبق على الدول الاعضاء . وقد كان عمل هذه المنظمة هو التنسيق بين الدول الأعضاء فى البرنامج الاصلاحى من خلال المعلومات التى تتعلق باقتصاديات هذه الدول لمتابعة تطبيق البرنامج، وقد رحبت تركيا بعضويتها فى هذه المنظمة واعتبرها صناع القرار خطوة ايجابية نحو اندماج تركيا بالغرب والحقيقة أن الترحيب التركى بهذه الفرصة كان عاطفيا أيديولوجيا أكثر منه عمليا فقد كان الأعلام التركى يشير الى الفرحة الغامرة التى يشعر بها الأتراك لقبول تركيا عضوا فى منظمات الدول الأوروبية.

كما تشير هذه المقالات إلى عزم تركيا على تكون جزءا من الوحدة الأوروبية فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

ولتدعيم دورها فى هذه المنظمة أرسلت تركيا وفدا دائما الى الكونجرس لاتحاد البرلمانات الأوروبية - الذى بدأ أول أعماله فى سبتمبر ١٩٤٨ وقد كانت الكلمة التى ألقاها الوفد التركى معربة عن أن تركيا عضو أصيل فى الاتحاد الأوروبى منذ الحركة الكمالية نسبة الى كمال أتاتورك لخلق جمهورية تركيا على النمط الغربى الأوروبى الحديث.

بالرغم من محاولات تركيا المضنية لربط نفسها بعجلة الدول الأوروبية فى جميع المنظمات تمهيدا لعملية الاندماج الكامل بأوروبا.

لكن الترحيب التركى لم يقابل بنفس الحماس من الجانب الأوروبى وذلك لعدة اعتبارات : أولها الثقافة والديانة المشتركة للدول الأوروبية ثانيا: فكرة الاندماج بين الدول الأوروبية جاءت ردا على النظام العالمى الجديد الذى فرض نفسه بعد الحرب العالمية الثانية بسيطرة القوتين العظمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ثالثا: أهمية التنمية الاقتصادية وخلق سوق تجارى صناعى كبيرا يضم الدول الأوروبية رابعا: ان طبيعة الاندماج الأوروبى قائمة على أساس تاريخ مشترك بين الدول الأوروبية وليس مجرد حتمية فرضها الواقع الجديد بعد الحرب العالمية الثانية. من جملة هذه الاعتبارات فان الاعتبار الأول هو المعنى بقبول أو رفض الدول الأوروبية لضم تركيا بينها.

بما أن الحضارة الأوروبية هى حضارة قائمة على الديانة المسيحية والحضارة الانسانية فليس هناك عامل مشترك بينها وبين الميراث الثقافى لتركيا التى كانت تمثل الخلافة الاسلامية كما كانت الامبراطورية العثمانية العدو الأول واللدود لأوروبا رغم الاختلافات الثقافية والحضارية بينهما؟ والاجابة تأتى من الجانب التركى الذى يركز ليس على الماضى بل على الحاضر أن تركيا متمسكة بمبادىء الدستور الذى وضعه كمال أتاتورك - الذى ينص على تركيا جمهورية علمانية - تحترم سيادة القانون وحرية الفرد .

وتؤمن بأن السلام يجب أن يقوم على تعاون دولى

وهذه المقولة مأخوذة من أقوال أتاتورك نفسه "سلام داخلى وسلام عالمى" لذلك ليس من حق الدول الأوروبية استبعاد تركيا من الانضمام الى منظماتهم.

ان مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى مازالت تثير جدلا كبيرا فالبعض رافض لانضمامها لاعتبار الدين والاختلاف الثقافى والاجتماعى. وقد أعربت مجلة التايمز عن شكوكها فى مدى صلاحية تركيا للانضمام فى المجتمع الأوروبى - فاذا كان الهدف من المنظمة هو ضم كل الدول الأوروبية والدول المجاورة المهددة من الخطر الشيوعى - الى جانب تنظيم استراتيجية للدفاع عن دول غرب أوروبا - فليس أحق من تركيا واليونان للانضمام الى المنظمة الأوروبية. أما اذا كان الهدف هو تهيئة الأجواء لعمل اتحاد حقيقى يضم الدول الأوروبية فقط فلا محل لانضمام دول لاتشترك فى هوية وتاريخ وديانة وثقافة واحدة - أو مماثلة - كل هذه الاعتبارات لاتعنى شيئا للحكومة التركية فهى مصرة على كونها دولة علمانية ومبادىء تقوم على الديمقراطية وتعدد الأحزاب وحرية الرأى والتعبير أما مسألة اللغة - فليس لها أى مدلول كونها عربية، أو غير ذلك.

وخلاصة القول أن تركيا منذ تحويلها الى جمهورية على يد مؤسسها كمال أتاتورك وهى تعتبر نفسها دولة متحضرة علمانية ديمقراطية غربية قلبا وقالبا، كما أن تاريخها بعد الحرب العالمية الثانية وانضمامها الى العديد من المنظمات الأوروبية يؤهلها لكى تصبح عضوا فى الاتحاد الأوروبى دون منازع.

# دوريـــات جديـدة

## نظم حكم:

International Affairs, Fall 2000, Vol. 54, Cleansing Islam from the Public Spheres, Yavuz M. Hakam.

تطهير المصالح العامة فى المد الإسلامى فى تركيا.

Identity Crisis and Instability in Turkey.

أزمة الهوية وعدم الاستقرار فى تركيا.

Foreign Affairs, November/December 2000, Vol. 79, No. 6, Pakistan's Jihad Culture, Jessica Stern.

ثقافة جامعة جهاد الباكستانية، جيسكا سترن.

تقاتل الجماعات الإسلامية المسلحة المدينين فى باكستان باسم الحرب المقدسة. تساعد الحكومة الباكستانية هذه الجماعات باعتبارهم وسيلة رخيصة لمحاربة الهند.

Foreign Affairs, November/December 2000, Vol. 70, No. 6, Pakistan's Jihad Culture, Jessila Stern.

ثقافة جماعة جهاد الباكستانية، جيسكا سترن.

تقاتل الجماعات الإسلامية المسلحة المدنيين الهنود فى كشمير بباكستان باسم الحرب المقدسة. وتساندها حكومة إسلام اباد، باعتبارها طريقة أو وسيلة رخيصة لمحاربة الهند.

## علاقات خارجية:

Foreign Policy, Nov./Dec. 2000, Who Gets to Run the World?

من الذى يحكم العالم.

Foreign Affairs, November/December 2000, Viet-nam's Contradictions, Andrew J. Pierre.

التناقضات التى تواجه فيتنام.

بالرغم من توقيع الاتفاقية التجارية بين فيتنام والولايات المتحدة – التى طال انتظارها مازال المستقبل الاقتصادى والسياسى لفيتنام غير واضح، وتتزايد القلق بين كثير من المسئولين فى فيتنام بشأن الانفتاح الزائد على الدول الرأسمالية – إن التغير السياسى أصبح ضرورة ملحة فى فيتنام فهل يتم من خلال التطور أم خلال ثورة.

## استراتيجية عسكرية:

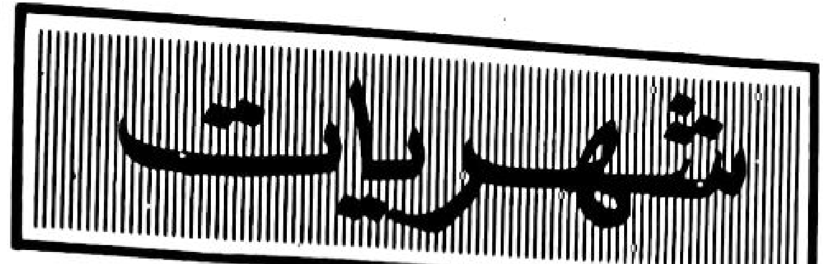
Foreign Affairs, November/December 2000, Vol. 79, No. 6.

Defending America in the Twenty-first Century, Eliot A. Cohen.

أمريكا تدافع عن نفسها فى القرن الحادى والعشرين، إليوت كوهين.

مازالت الولايات المتحدة تعيش فى الماضى وتعتمد فى استراتيجيتها العسكرية على مرحلة الحرب الباردة. وتعتبر التكنولوجيا التى يستخدمها الجيش الأمريكى حاليا غير مناسبة لتطورات المرحلة الحالية. وعلى الرئيس الجديد أن يعيد بناء الجيش بأساليب واستراتيجيات جديدة تناسب المستقبل وليس الماضى.






سبتمبر ٢٠٠٠
اكتوبر ٢٠٠٠
نوفمبر ٢٠٠٠

إعداد : أبو السعود إبراهيم

## سبتمبر ٢٠٠٠

إثيوبيا :

٤- الاعلان عن الهيكل الجديد لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا.

٩- الأمم المتحدة ترسل طليعة المراقبين العسكريين لإثيوبيا وإريتريا.

١٥- اقتراع فى مجلس الأمن لارسال ٤٢٠٠ جندى لمراقبة وقف اطلاق النار بين إثيوبيا وإريتريا.

٢٢- مراقبون عسكريون للأمم المتحدة ينتشرون على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

الأردن :

٥- الأردن ينفى تقديم تسهيلات للإسرائيليين الراغبين فى زيارته.

٦- صعود العجز التجارى الأردنى إلى ٣٢,٢٪.

٧- العاهل الأردنى ينفى وجود خلافات بين أعضاء الأسرة الملكية.

٩- الأردن يتسلم دفعة من دبابات تشالينجر البريطانية.

- اصدار أول صحيفة أردنية تدعو للتطبيع مع إسرائيل.

- ٢٨ مليون دينار اجمالى الاستثمارات العربية فى الشركات الأردنية.

١٠- ارتفاع عدد السياح الإسرائيليين فى الأردن بنسبة ٢٢٪.

١١- جدل فى الأردن حول التمويل الأجنبى للمنظمات غير الحكومية.

١٣- صوت السلام صحيفة أردنية تدعو إلى التطبيع مع إسرائيل.

أسبانيا :

١٣- القضاء الفرنسى يسمح بتسليم إسبانيا متهما بمحاولة اغتيال الملك خوان كارلوس.

- فرنسا تعتقل زعيم منظمة ايتا الانفصالية الأسبانية.

١٧- حملة اعتقالات فرنسية ضد أعضاء منظمة ايتا الانفصالية.

١٨- اعتقال كبار قيادات منظمة ايتا الانفصالية.

١٩- الشرطة الأسبانية تعثر على أسلحة ومتفجرات فى حملتها ضد منظمة ايتا.

إسرائيل :

١- الغاء زيارة رئيس أركان الجيش الإسرائيلى لتركيا.

٣- حكومة باراك تعتزم الغاء وزارة الأديان.

٤- دبلوماسى إسرائيلى يحذر من انتقام صينى من إسرائيل.

٥- إسرائيل تحصل على عقود لاحتكار الماس بالكونجو.

٦- ١٠١ مليون دولار حجم الصادرات الإسرائيلية للدول العربية.

٨- إسرائيل تعلن تجميد الانسحاب الثالث من الضفة وعرفات يؤكد ساحور المقدسات.

٩- إسرائيل تعرقل الصادرات الأردنية لأسواق فلسطين والمستوطنون يدخلون ١٠٢ الف طن من الأغذية الفاسدة إلى محافظة القدس الكبرى.

١٠- انتقادات حادة لباراك لمحاولاته خفض ميزانية وزارة الدفاع.

١١- باراك يبدأ اتصالاته لتشكيل حكومة جديدة تستبعد الأحزاب الدينية.

- باراك يجرى مشاورات مع أعضاء كتلة إسرائيل واحدة وشارون يرفض الانضمام للحكومة ويطالب بتقديم الانتخابات.

١٢- آريل شارون يؤكد لم تعد تصدق باراك ومشاكل الحكومة المقبلة.

١٣- عمرو موسى خلال مناظرة مع بن عامى فى التليفزيون الأمريكى يفند مزاعم إسرائيل ويقترح جعل القدس بجزئيها مدينة مفتوحة.

- عمرو موسى خلال المناظرة مع بن عامى، عمر إسرائيل ٥٠ عاما والوجود بالقدس الشرقية احتلال.

- فلسطين تحذر إسرائيل من حرب دينية وتؤكد تمسكها بالسيادة على القدس.

- إسرائيل تواصل تعزيزاتها العسكرية على الحدود مع لبنان.

- مصر تطالب إسرائيل بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووى.

١٥- غالبية الإسرائيليين يؤيدون الاصلاحات العلمانية و٨٠٪ من عرب إسرائيل مستاءون من باراك.

١٦- روس يعد وثيقة بمواقف الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى من قضايا الوضع النهائى.

١٧- فلسطين ترفض السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسى.

١٨- تنديد أردنى على تصريحات بن عامى بنية إسرائيل الاحتفاظ بالسيادة على الحرم القدسى.

- صحيفة البعث السورية تؤكد الإدارة الأمريكية المقبلة اشد حماسا لمصلحة إسرائيل.

- اصلاحات باراك العلمانية تمزق إسرائيل.

١٩- باراك يستبعد امكان التوصل لاتفاق سلام مع فلسطين وإسرائيل تلغى لقاء مع المفاوضين الفلسطينيين.

- شارون يؤكد معارضة الليكود للانضمام للائتلاف الحاكم وإسرائيل تزود سلاح الجو البريطانى بنظام تدريب قتالى.

٢٠- عوديد عيران رئيس وفد التفاوض يؤكد اتفاق مبدئى على التبادل التجارى مع فلسطين.

٢١- تفشي عمليات الاعتداءات الجنسية في الجيش.

٢٢- إسرائيل تبدأ تطوير منظومة الصواريخ البالستية.

٢٣- بن عامي يؤكد الاتفاق ممكن بشرط تخلي عرفات عن الاحلام.

٢٤- أمريكا تبيع ١٤ طائرة استطلاع متطورة إسرائيل.

٢٥- قلق إسرائيل من نجاح سوريا في إجراء تجارب على صواريخ بعيدة المدى.

٢٦- سوريا تطالب أمريكا بوقف تزويد إسرائيل بالأسلحة.

٢٧- الباز يؤكد إسرائيل ابدت استعداداً للمرونة في المفاوضات.

٢٨- عمرو موسى: دخول شارون ساحة الأقصى ارهاب سياسي يجب وقفه.

إيران :

١- إيران تطالب بإنهاء العقوبات الأمريكية رالسنجاني يتهم أمريكا بأنها وراء جميع الاضطرابات في إيران.

- ممثل على خامنئي المرشد العام يلتقي مع زعماء اليهود في نيويورك خلال قمة الأديان.

٢- إيران تلغي الضرائب على الصادرات غير النفطية.

- ارجاء قرار محكمة الاستئناف ضد جواسيس إسرائيل في إيران.

٤- منظمة حكومية إيرانية تعتبر الصحافة من المهن الخطيرة في إيران.

٥- عنان يشيد بكسر الجليد بين طهران وواشنطن.

- محمد خاتمي يدعو الأمم المتحدة لمساندة دعوته لاجراء حوار بين الحضارات ومواجهة آثار العولمة.

٦- أولبرايت تشيد بمحاضرة خاتمي وتعتبرها محفزة لتحسين العلاقات السياسية.

- المحافظون يخسرون الرهان على خوض رافسنجاني انتخابات الرئاسة.

٨- خاتمي يطالب أمريكا بالاعتذار عن أخطائها ضد إيران.

- اصلاحيو إيران يطالبون بإسلام في اطار الحرية وإباحة الشيوعية.

١٠- خاتمي يطالب أمريكا بتغيير سلوكها تجاه بلاده ومحكمة الصحافة تستدعي شقيق المرشد العام.

١١- مسئول إيراني يطالب بتدريس مخاطر الايدز في المدارس.

- محمد خاتمي مرشح بقوة للفوز بجائزة نوبل.

١٣- إيران حققت أربعة مليارات اضافية من العائدات البترولية.

١٥- كمال خرازي يشارك في اجتماع حول أفغانستان وطهران تطالب بالضغط على إسرائيل لتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووي.

١٧- على خامنئي يعزل قائد الشرطة الإيرانية لتورط بعض مرؤوسيه في تعذيب السجناء.

- مشاركة خرازي وأولبرايت في ندوة الصراع الأفغاني لا تمثل خطوة جديدة لتطبيع العلاقات بين طهران وواشنطن.

١٨- مسلحون يقومون بأعمال تخريب خلال خطاب خاتمي.

- طهران تلمح لتخفيف الاحكام ضد اليهود المتهمين بالتجسس لإسرائيل.

باكستان :

١٦- الكومنولث يهدد بطرد باكستان من عضويته مالم تعيد الديمقراطية.

١٧- باكستان تتهم الهند بقصف قواتها على الخط الفاصل بين شطري كشمير.

١٩- باكستان تدعو الأمم المتحدة التدخل في النزاع حول كشمير.

٢٦- باكستان تجدد التزامها بمواصلة تعليق التجارب النووية.

البحرين :

٩- البحرين تؤكد رفضها نظرية الخطأ البشري في حادث طائرة الخليج.

٢٨- أول انتخابات لجمعية الصحفيين في البحرين تجرى اليوم.

البرازيل :

١- أول قمة لأمريكا اللاتينية في البرازيل تدعو لتوحيد القارة.

٥- منظمة العمل الدولية تؤكد تفاقم عمالة الأطفال في البرازيل.

بريطانيا :

١- بريطانيا تؤكد دخول فرق التفتيش العراق شرط لتعليق العقوبات.

٢- بريطانيا ترسل تعزيزات عسكرية لسيراليون تحسبا لاستخدام القوة لاطلاق سراح الرهائن.

١١- منهج دراسي بريطاني لأولياء الأمور لانقاذ مستوى التعليم المتدهور.

- وزير الخارجية يتهم حزب المحافظين بالعنصرية.

- بريطانيا تؤكد استعدادها نشر قوات جديدة لحماية جنودها في سيراليون وسط خلافات حادة بين الحكومة والمعارضة.

١٢- دراسة تاريخ ودستور بريطانيا شرط الحصول على الجنسية.

١٥- السكرتير الخاص لديانا يكشف أسرار جديدة عن موتها.

- في قضية ديانا: دعوى استئناف من محمد الفايد ضد قرار تبرئة المصورين.

١٦- التايمز البريطانية تؤكد مخابرات ألمانيا الشرقية السابقة جندت جاسوساً لكشف خطط البحرية البريطانية وحلف الأطلنطي.

١٧- لأول مرة من ٨ سنوات شعبية المحافظين أعلى من العمال في بريطانيا.

١٩- حزب الأحرار البريطاني يطالب حكومته بالقتال من أجل رفع العقوبات عن العراق.

- إسرائيل تزود سلاح الجو البريطاني بنظام تدريب قتالي.

٢١- مبنى المخابرات يتعرض لهجوم صاروخي.

٢٤- تفوق قياسي لحزب المحافظين المعارض على حزب العمال في استطلاعات الرأي.

٢٦- في مؤتمر حزب العمال: بريطانيا تسعى لاصلاح مجلس الأمن كي يصبح ممثلا للعالم في القرن الـ ٢١.

٢٩- بلير: الاستفتاء الدانماركي لن يؤثر على استعدادات بريطانيا للانضمام لليورو.

تركيا :

٥- وزير العدل التركي ينفي تغلغل الإسلاميين في وزارته.

١٠- الرئيس التركي يؤكد أهمية دور المدنيين في حماية الديمقراطية.

١١- الصين تطالب تركيا بمساعدتها في مكافحة الأنشطة الانفصالية.

٢٢- ابرار جوي لقوات يونانية في صحراء تركيا.

٢٣- مظاهرات لمنع المحجبات من دخول المدارس والجامعات.

٢٦- بدء مباحثات تركية يونانية لاعادة بناء الثقة بين البلدين.

الجزائر :

٥- بوتفليقة ينتقد الخطة الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية وجماعة البوليساريو تستعد للحرب.

٩- عودة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الإيرانية بعد لقاء الرئيس بوتفليقة ومحمد خاتمي خلال انعقاد قمة الألفية.

١٠- على بن فليس رئيس الوزراء يقدم كشفا بممتلكاته إلى المحكمة العليا والنواب يستمعون لاستجوابه حول موافقته على حزب الإبراهيمي.

١١- قوات الأمن الجزائرية تكثف هجماتها على معاقل المتطرفين.

١٧- بوتفليقة يوجه تحذيرا شديد اللهجة إلى المعارضين لسياساته.

١٩- بوتفليقة يطالب بتطبيق تجربة القراءة للجميع التي تتبناها السيدة سوزان مبارك في الجزائر.

٢٣- اتفاق عسكري مع جنوب أفريقيا.

٢٦- تفاقم الانشقاق داخل الائتلاف الحكومي بالجزائر.

٣٠- مجلس الشعب يوافق على برنامج الحكومة.

روسيا الاتحادية والكومنولث :

١- ٤٤٠٠ قتيل روسي في حرب الشيشان.

٢- البنك الدولي يدعم اصلاحات بوتين الاقتصادية.

- أمريكا وروسيا توقعان اتفاق للتخلص من ٣٤ طنا من البلوتونيوم النووي.

٣- موسكو تعتبر بصعوبة السيطرة الأمنية على الشيشان رغم الاجراءات الأمنية والعسكرية.

- جمهورية لاتفيا تجرم استعمال اللغة الروسية في أراضيها.

- موسكو تربط التقدم في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بالتزام واشنطن بقرار وقف نشر درع الصواريخ.

٨- روسيا والصين ترفضان منح الأمم المتحدة حق التدخل المباشر.

٩- هجوم شيشاني جديد على جروزني وانفجار في مدينة ستافروبول.

١٠- المقاتلون الشيشان يطلقون أسر جنرال ومقيدين روسيين وموسكو تنفي وبوتين يبحث الوضع الأمني.

١١- حرب الفودكا تشتعل في روسيا.

١٢- في تطوير مثير روسيا تبحث اعادة اثنين من جزر الكوريل الأربع إلى اليابان.

١٤- لجنة روسية مستقلة تفضح انتهاكات حقوق الانسان في الشيشان والكرملين يؤكد لا مفاوضات مع الانفصاليين الا حول الاستسلام.

١٥- روسيا تنضم لمجموعة الاتصال الغربية في مطالبة يوجوسلافيا باحترام الديمقراطية.

١٦- واشنطن تتخذ اجراءات عقابية ضد جماعة ارهابية في أوزبكستان.

١٧- المجلس الأوربي يرسل وفدا إلى موسكو لبحث حقوق الانسان في الشيشان.

- روسيا تتهم أمريكا ضمنيا بالتسبب في غرق الغواصة كورسك.

١٩- روسيا تربط بين مفاوضات ستارت ٢ وتخلي أمريكا عن الدرع المضادة للصواريخ.

٢٣- روسيا تبيع ٨٠٪ من شركة أوناكو قيمتها ١,٠٨ مليار دولار.

٢٤- رئيس وزراء روسيا يؤكد تحديث الاقتصاد يحتاج إلى مليارات الدولارات.

- تأهب القوات الروسية في طاجيكستان بعد استيلاء طالبان على الشريط الحدودي.

- احباط محاولات لاغتيال وزير الداخلية الروسي في الشيشان.

٢٥- موسكو لن تتفاوض مع مقاتلي الشيشان إلا حول الاستسلام.

٢٧- زعيم شيشاني يتهم قاديروف بمساعدة الانفصاليين.

٢٩- المجلس الأوربي يبقي على العقوبات ضد موسكو لانتهاك حقوق الانسان.

سريلانكا :

٤- هجوم واسع النطاق لجيش سريلانكا ضد المتمردين التاميل.

١٠- اغتيال أحد المرشحين في الانتخابات البرلمانية تابع الحكومة وتصاعد الانتقادات للقادة العسكريين عقب فشل ٣٦٠ جندي.

١١- متمردو التاميل يشنون هجمات في شرق سريلانكا والجيش يدعم مواقعه في مدينة جافنا الشمالية.

السعودية :

٦- تعين تركي بن ناصر مستشار للأمير سلطان.

٨- مجلة فرنسية تؤكد السعودية تستخدم سلاح النفط بشكل غير مباشر.

٩- السعودية استوردت مليون طن شعير منذ بداية عام ٢٠٠٠.

١٣- رؤساء الأركان بدول مجلس التعاون الخليجي يقرون خطة لزيادة قوات درع الجزيرة بالخليج.

١٧- السلطات ترفض اعلان جيزان منطقة موبوءة واجراءات للحد من انتشار مرض حمى الوادي المتصدع.

- بداية اجتماعات اللجنة السعودية اليمنية لتنفيذ معاهدة الحدود.

السودان :

١- جولة الديون السودانية لمصر.

٤- المعارضة السودانية تنفي عقد لقاء بين البشير والميرغني.

٦- المهدي ينفي أنباء عن لقاء مع الترابي في الدوحة.

٧- السودان يسدد نصف ديونه لمصر أراضي زراعية.

- أمريكا تعين قائما بالأعمال جديد في السودان.

- اتفاق سوداني اثيوبي للتنقيب عن النفط.

٨- الرئيس البشير يناشد المجتمع الدولي مساندة الحل السياسي لأزمة الجنوب.

- السودان مستعد لمفاوضات لتذليل العقبات أمام التطبيع مع أمريكا.

٩- التجمع السوداني المعارض يبحث في اريتريا سبل تحقيق الوفاق الوطني وتنفيذ المبادرة المصرية الليبية.

١١- انسحاب وفد حزب الأمة بالداخل من التجمع.

- أنباء عن مبادرة أمريكية بشأن السودان.

- الخرطوم تؤكد واشنطن غير مؤهلة للوساطة بين الحكومة والمعارضة.

- تأييد عربي للموقف من ترشيح السودان لمجلس الأمن.

١٢- التجمع السوداني المعارض يختتم مؤتمره الثاني اليوم.

- رئيس القضاء السوداني يؤكد القانون كفيل بحماية حقوق المرأة.

١٣- وزير خارجية السودان يؤكد الحزب الحاكم يعقد مؤتمره الأول أواخر الشهر الحالي.

- حزب التجمع السوداني يجدد انتخاب عثمان الميرغني رئيسا للحزب.

١٤- واشنطن تعارض عضوية السودان في مجلس الأمن.

- حزب الأمة السوداني ينسحب من تجمع المعارضة.

١٥- البشير: وساطة سعودية لتقريب المواقف بين السودان وأمريكا.

١٦- حسن الترابي ينفي وقوف حزبه وراء المظاهرات الأخيرة.

- الصادق المهدي يؤكد أي عمل للمعارضة خارج السودان غير مشروع.

١٨- مصادر سودانية تتوقع لقاء بين البشير وجارانج.

٢٠- السودان يصر على الحصول على عضوية مجلس الأمن رغم معارضة واشنطن.

٢٢- صلاحيات جديدة لعمر حسن البشير في إدارة الحزب الحاكم بالسودان.

٢٦- البشير يلتقي مع الميرغني بأسمرة لأول مرة منذ عام ١٩٨٩.

- بدء الاجتماع الرباعي في أوغندا لمناقشة الوضع في السودان.

٢٧- السودان وأوغندا تلتزمان بعدم التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر.

٣٠- تحالف سياسي جديد بالسودان يضم حزب الترابي و١٩ تنظيما.

سوريا :

١- توقع تأسيس حزب ليبرالى محافظ فى سوريا.

١١- رابين إسرائيل: اقتراح أمريكى باستئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية الشهر المقبل.

- وزير الإعلام السورى يؤكد دمشق مستعدة لاستئناف المفاوضات إذا التزمت إسرائيل بالقرارات الدولية.

١٢- الجامعة العربية تعرض على المجلس الاقتصادى الاجتماعى بدمشق عقبات تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة.

١٣- مادلين أولبرايت تؤكد أمريكا مستعدة للإسهام فى استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية.

١٤- سوريا تدعم قيام حكومة وفاق وطنى فى لبنان.

١٧- باريس تطرح إعادة تسليح الجيش السورى.

١٥- مجلس الشعب يرفض انشاء سوق الأوراق المالية ومصارف خاصة.

٢٠- أول اجتماع علنى للجان حقوق الانسان.

٢٢- تأسيس مجلس رجال أعمال بين سوريا والبحرين.

٢٥- رفع التمثيل الدبلوماسى بين سوريا والأردن إلى درجة سفير.

٢٦- بشار الأسد يجتمع مع طارق عزيز بدمشق.

الصومال :

٢- زعماء الفصائل الصومالية يهددون باللجوء إلى العنف إذا لم يعقد مؤتمر سلام تكميلى.

٣- الرئيس عبدالقاسم صلاد حسن يدعو لمشروع مارشال عربى لاعادة إعمار الصومال ويؤكد سعيه لنزع سلاح الميليشيات.

٦- الرئيس عبدالقاسم صلاد ينهى عزلة بلاده الخارجية ويشارك فى قمة الألفية للأمم المتحدة فى نيويورك.

١٠- رئيس جيبوتى عمر جيله يشكر الرئيس مبارك لدعمه مبادرته لحل أزمة الصومال.

١١- الرئيس الصومالى يؤكد تعيين رئيس الوزراء قبل نهاية الشهر الحالى.

١٧- الميليشيات الصومالية تبدأ فى الانضمام للشرطة.

٢٢- توقيع اتفاق مصالحة بين عيديد والرئيس الصومالى عبدالقاسم صلاد فى ليبيا لتنفيذ جهود المصالحة.

٢٥- زعماء الفصائل الصومالية يوافقون على عقد مؤتمر السلام.

العراق :

١- سعود الفيصل يؤكد التهديدات العراقية للسعودية ليست موضع دهشة.

٢- الغاء التعليم المجانى فى مراحل التعليم وصحيفة بابل تتهم الأمم المتحدة بعجزها عن القيام بواجباتها.

٤- ترتيبات لتولى قصى صدام مقاليد الحكم فى العراق.

- صدام حسين يتلقى علاج لسرطان الغدد الليمفاوية.

٥- العراق ينفى الغاء مجانية التعليم.

- مخاوف من عملية عراقية ضد الاكراد والشيعة خلال الانتخابات الأمريكية.

- العراق ينفى أصابة صدام حسين بالسرطان.

- حجم المبادلات التجارية بين العراق والأردن ١,٤ مليار دولار.

٦- صدام حسين يقرر اقامة نصب تذكارى لأم المعارك.

- الوطن الكويتية تؤكد عمرو موسى رفض لقاء محمد سعيد الصحاف خلال قمة الألفية.

- الأردن ينتظر موافقة الأمم المتحدة لفتح مجاله الجوى أمام العراق.

٨- العراق يتهم أمريكا بخطف قرارات الأمم المتحدة.

- طارق عزيز خلال قمة الألفية يطالب بتقييد فرص فرض العقوبات على بلاده.

٩- العراق يدعو تركيا لاستئناف المباحثات حول مياه نهر الفرات.

١٠- العراق يتهم السعودية والكويت بتمويل الغارات الأمريكية والبريطانية.

- بغداد تمنح أفضلية فى تعاملها للطائرات التى تكسر الحظر الجوى.

١١- صدام يدعو جيشه إلى انزال الهزيمة بأمريكا وبريطانيا.

- بغداد: لجنة العقوبات الدولية تعرقل عقودا تجارية قيمتها ٢,٣ مليار دولار.

- سجن عشر عراقيين بتهمة التجسس فى إيران.

١٢- مسئول أمريكى يؤكد وزراء مجلس التعاون الخليجى أكدوا ضرورة ابقاء العقوبات على العراق.

- هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا يؤكد لا تغيير فى موقف بغداد ويجب عليها التعاون مع الأمم المتحدة.

١٣- منظمتان دوليتان تحذران من سوء تغذية أطفال العراق.

- شركات طيران روسية تعتزم تنظيم رحلات لبغداد.

- مادلين أولبرايت خلال اجتماعات الجمعية العامة الدورة ٥٥ تهاجم العراق بدعوى عدم تعاونه مع مفتشى الأسلحة.

١٥- موسكو تقرر تسيير رحلات جوية لبغداد وواشنطن تعارضها وغموض حول اختراق طائرة عراقية اجواء السعودية.

- السعودية تدعو لاطلاق سراح الأسرى السعوديين والكويتيين، والكويت تتوقع تحركا دوليا تجاه تهديدات العراق.

- بضائع عراقية تدخل لبنان عبر الحدود مع سوريا.

- ارتفاع أسعار البترول وسط بوادر توتر بين العراق والكويت.

١٦- العراق يندد بتهديد أمريكا باستخدام القوة ضده.

- تشكيل هيئة تحقيق لاستجواب العراقى خاطف الطائرة القطرية.

١٧- وليم كوهين يؤكد استعداد القوات الأمريكية والبريطانية لمواجهة أى تهديدات عراقية لجيرانه.

- طائرة مدنية روسية تهبط فى مطار بغداد.

١٨- الدفاعات العراقية تطلق الصواريخ على الطائرات البريطانية والأمريكية.

- الكويت تطالب المجتمع الدولى باتخاذ اجراءات لمواجهة التهديدات العراقية.

١٩- حزب الأحرار البريطانى يطالب حكومته بالقتال من أجل رفع العقوبات عن العراق.

- واشنطن: صدام حسين يصر على الظهور مرة أخرى على المسرح العالمى ويضع قوات أمريكية بأوروبا فى حالة تأهب للقيام بنشرها بسرعة فى الخليج.

- واشنطن توثق جرائم الحرب تمهيدا لمحاكمة صدام حسين.

- موسكو تؤكد شرعية قيادة العراق والرحلات الجوية لا تنتهك الحظر واتفاق لبيع عشر طائرات ركاب لبغداد.

٢٢- أول طائرة فرنسية تصل للعراق منذ الحظر الجوى.

- مادلين أولبرايت تلمح لامكان تعديل نظام العقوبات.

٢٣- تقرير أمريكى على تحركات عسكرية تشن هجمات ضد الاكراد.

٢٤- عدى صدام حسين حاول الانتحار عدة مرات.

- تحذيرات أمريكية لصدام من الاقدام على الأعمال الاستفزازية.

٢٥- اجتماع مفاجىء فى دمشق بين فاروق الشرع وطارق عزيز.

٢٦- طائرة أردنية تتجه إلى بغداد والعراق يوقف التعامل بالدولار.

٢٧- ضغوط لالغاء الرحلة الفرنسية الثانية للعراق.

- باتلر يطلب من أمريكا تغيير نظام العقوبات الدولية المفروضة على العراق.

فلسطين :

١- لجنة تحقيق بريطانية كبرى تبدأ جولة بالشرق الأوسط لدعم حقوق لاجىء فلسطين.

- مظاهرات لحماس تؤيد أبو هنود وتندد بإسرائيل.

٢- القيادة الفلسطينية تؤكد رفضها المساومة بشأن السيادة على القدس الشرقية.

- محكمة فلسطينية تقضى بسجن أبو هنود ١٢ عام بتهمة تشكيل خلايا مسلحة.

٣- مسئولون فلسطينيون يرفضون انتقادات إسرائيلية لكتب المدرسية الفلسطينية.

- محمود أبو هنود يرفض اقتراح السلطة بإخلاء سبيله من سجن ١٢ عام.

- ياسر عرفات يؤكد حائط المبكى من الأوقاف الإسلامية.

- فى بيان لوزراء الخارجية العرب يؤكد القدس مدينة عربية فلسطينية محتلة وتطالب باعادتها.

- فاروق الشرع وزير خارجية سوريا يؤكد لا تفريط فى القدس ووثيقة العهدة العمرية تؤكد إسلامية القدس.

٤- وزراء الخارجية العرب يؤكدون أى حل للقضية الفلسطينية بغير القدس لن يكتب له النجاح.

٥- الزعنون: مصر الدولة الوحيدة التى لم تطالب عرفات بتقديم تنازلات.

- منظمة العفو الدولية تتهم فلسطين بانتهاك حقوق الانسان.

- باراك يعرض على كلينتون توقيع اتفاق سلام وتأجيل قضية القدس.

- تركيا لا تقبل تحويل المسجد الأقصى إلى متحف.

- البابا شنودة يؤكد تدويل القدس تنازل.

- أحمد قريع يؤكد القدس يجب أن تصبح عاصمة العالم أجمع.

٦- بيل كلينتون تسهيل قمة الألفية باتصالات مكثفة لتذليل عقبات المسار الفلسطينى.

- باراك يعترف لأول مرة بأن القدس مكان مقدس لجميع الفلسطينيين.

- عرفات يؤكد لن أكون مرنا فيما يتعلق بالأماكن المقدسة لانها ليست فلسطينية فقط.

- ياسر عرفات يؤكد قبلنا اقامة دولتنا على أقل من الربع.

- مفتى القدس يحذر من استمرار إسرائيل فى الحفر أسفل المسجد الأقصى.

- سليم الزعنون يأسف لمقاطعة حماس والجهاد اجتماعات المجلس المركزى.

- شيمون بيريز يسخر من أفكار السيادة السماوية على القدس.

- كندا تطالب عرفات بالاتفاق مع إسرائيل قبل اعلان الدولة.

- زعيم حماس والمفتى الفلسطينى يوقعان وثيقة عهد القدس.

- نفق إسرائيلى تحت المسجد الأقصى طوله ٢٠٠ متر.

٧- باراك يؤكد عرفات رفض فى كامب ديفيد تأجيل بحث قضية القدس ١٥ عام.

- الغالبية بنسبة ٥٤٪ يؤيدون اعلان الدولة.

٨- عريضة لأربعين ألف لاجىء فلسطينى بلبنان تؤكد حق العودة.

- أزمة فى مطار غزة تعيد الطائرة المصرية دون ركاب.

٩- منح حيدر عبدالشافى وحنان عشراوى عضوية المركزى بشكل مفاجىء.

- المطران كابوتشى المنفى يؤكد إسرائيل تسعى للحرب لا السلام.

- تل أبيب: القدس عاصمة كونفيدرالية إسرائيلية..

- الشيخ أحمد ياسين يؤكد حماس تقبل المشاركة فى انتخابات المجلس المركزى.

١٠- المجلس المركزى يعلن تأجيل اعلان الدولة الفلسطينية.

- كنيسة الروم الارثوذكس يؤكد القدس مدينة عربية فلسطينية وترفض الوصاية الداخلية والخارجية.

- محمد زهدى النشاشيبى يؤكد الوقت لا يزال مبكر لاصدار عمله فلسطينية.

- لبنان تترقب الحلول الأمريكية لقضية لاجىء فلسطين.

- تحذيرات من انهيار المسجد الأقصى بسبب عمليات الحفر الإسرائيلية.

- حماس تؤكد استمرارها فى المقاومة المسلحة ضد إسرائيل.

- سليم الزعنون رئيس المجلس الوطنى ينفى مزاعم من تعرضه لأقباط مصر.

١١- الرئيس مبارك يستعرض مع عرفات نتائج لقاءاته فى نيويورك وأبعاد تأجيل اعلان الدولة.

- الرئيس مبارك يؤكد أن أى اتفاق لابد أن يتفق والشرعية الدولية.

- الفلسطينيون يأملون فى اتفاق مع إسرائيل هذا العام والإسرائيليون يراوغون بعد تأجيل اعلان الدولة.

- بعد قرار المجلس المركزى بتأجيل اعلان الدولة منظمة الجهاد تندد بالتأجيل وحماس تدعو إلى المقاومة.

- فى افتتاح مؤتمر مستقبل فلسطين الشتات بعمان عبدالمجيد يؤكد حق الفلسطينيين فى العودة والتعويض.

- سليم الحص رئيس وزراء لبنان يرفض توطين لاجىء فلسطين فى أراضى لبنان.

١٢- فلسطين تطالب إسرائيل بتحديد موعد لاستئناف المفاوضات وباراك يهدد بالغاء مقترحاته فى كامب ديفيد ٢ إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع فلسطين.

- اجراءات لتجسيد السيادة على الأراضى تمهيداً لاعلان الدولة ووفود لرسم الحدود مع الدول المجاورة والتحضير لانتخابات برلمانية.

- أحمد قريع يؤكد رفض أى مقترحات تنتقص من السيادة الفلسطينية على الحرم القدسى.

- محمد صبيح يؤكد قرار تأجيل اعلان الدولة لقى تأييد دولى.

- ندوة مستقبل فلسطينى الشتات بعمان تؤكد عدد الفلسطينيين فى أوروبا ١٠٠ ألف وبالخليج ٤٥٠ ألف وبالعراق ٣٠ ألف.

- مواجهات بين العمال الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية بالناصرة وتزايد العداء الطلبة الفلسطينيين بإسرائيل وانتقادات حادة للمستوطنين.

١٣- واشنطن تسعى لايجاد أفكار لتقريب وجهات النظر بين فلسطين وإسرائيل.

- فلسطين تحذر إسرائيل من حرب دينية وتؤكد تمسكها بالسيادة على القدس.

- عمرو موسى يفند مزاعم إسرائيل ويقترح جعل القدس مدينة مفتوحة بجزئيها.

- ارسال بعثة تقصى حقائق من الأمم المتحدة إلى الأراضى الفلسطينية.

١٤- أولبرايت تؤكد مفتاح التوصل إلى اتفاق فى يد الرئيس عرفات.

- الإدارة الأمريكية تستدعى المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين لتقويم الأفكار الخاصة بحل قضية القدس.

١٥- عمرو موسى يؤكد لم يطلب عرفات أن تكون مصر عضوا فى لجنة السيادة الإسلامية على القدس.

١٦- استئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين قريبا ودنيس روس يعد وثيقة بمواقف الجانبين حول قضايا الوضع النهائى.

- مسيرة بلندن للمطالبة بحق لاجىء فلسطين فى العودة إلى أوطانهم.

١٧- الفلسطينيون والإسرائيليون اتفقوا فى وثيقة سرية عام ٩٥ على اعتبار القدس عاصمة للدولتين. بمشاركة أبومازن ويوسى بيلين.

- فى الذكرى الـ ١٨ لمذبحة صبرا وشاتيلا صدامات بين عرب إسرائيل وقوات الاحتلال فى غزة.

- مسئول فلسطينى ينفى مطالبة الكويت بأية تعويضات.

- اتصالات عربية حول عودة لاجىء فلسطين ومسيرة فى لندن تطالب الحكومة بتحمل مسئوليتها فى إعادة لاجىء فلسطين إلى وطنهم.

١٨- السلطة الفلسطينية ترفض الاقتراح الأمريكى بجعل الولاية على الحرم القدسى الشريف لمجلس الأمن.

- صحيفة فلسطينية تؤكد أمريكا تسعى لصياغة نقاط التفاهم الشفوية فى كامب ديفيد.

١٩- فيصل الحسينى يؤكد مستعدون لمناقشة جميع القضايا بشرط عدم التنازل عن السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية.

- السلطة الفلسطينية تؤكد عدم احراز أى تقدم فى المفاوضات حتى الآن.

- باراك يستبعد أمكان التوصل لاتفاق سلام مع فلسطين.

- باراك لا اتفاق سلام دون تسوية مسألة القدس.

- مندوب فلسطين أمام الجمعية العامة الدورة ٥٥ حكومة باراك لم تنفذ أى بند من الاتفاقيات مع فلسطين.

- مسئول فلسطينى ينفى وجود وثيقة يوسى بيلين وأبومازن.

٢٠- إسرائيل تحفر انفاق تحت الاحياء العربية بالقدس وشارع الطوق أحدث طريق.

- اللجنة العربية لمناصرة القدس توجه انتقادات لأمريكا لتمريرها مقترحات لخدمة المخططات الصهيونية.

- نواف مصالحة نائب وزير خارجية إسرائيل يؤكد باراك عرض عودة ١٧ ألف لاجىء فلسطينى لإسرائيل.

٢٢- فلسطين تلقت مساعدات تقدر بـ ٣.١ بليون دولار منذ عام ١٩٩٤.

- مصر لم تقترح منح مجلس الأمن السيادة على الحرم القدسى.

٢٣- فلسطين تؤكد استعدادها لقبول أى مبادرة تلتزم بالشرعية الدولية.

- بدء أعمال البنية التحتية لميناء غزة.

- مجموعة أوراسكوم تفوز بعقد مياه فلسطين بقيمة ١٩ مليون دولار.

٢٤- فيصل الحسينى نؤيد بقاء القدس مفتوحة وعاصمة لدولتين.

٢٥- تصدير مواد بناء لغزة بـ ٢٥ مليون دولار.

٢٦- مسئول فلسطينى يستنكر زيارة شارون المسجد الأقصى.

- عرفات يفتتح أول بئر فلسطينية لانتاج الغاز الطبيعى.

- عرفات وباراك يعقدان أول قمة منذ فشل محادثات كامب ديفيد.

- عمرو موسى يؤكد عرفات قدم أفكار مرنة فى المفاوضات.

- نمو السكان العرب يتفوقون على اليهود بالقدس.

٢٧- مجلس النواب الأمريكى يصوت على اقتراح بفرض عقوبات على الفلسطينيين.

٢٨- تحذيرات من مذبحة ضد عرب إسرائيل بسبب اعتزام شارون اقتحام الأقصى.

٢٩- خبير فلسطينى يدعو للتحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلى.

- شركة باديكو تستثمر ٦٠٠ مليون دولار فى فلسطين.

٣٠- خالد مشعل دعا إلى ضرب المصالح الصهيونية فى العالم ويؤكد القدس تنادى حزب الله.

- مجزرة الأقصى تسفر عن ١٩ شهيدا و٧٤٧ جريح فلسطينى فى يومين.

- لجنة الحوار الفلسطينى الإسرائيلى تطلب تقديم شارون للمحاكمة.

كوريا الجنوبية والشمالية :

٢- كوريا الجنوبية تطلق سراح ٦٣ جاسوسا من كوريا الشمالية.

٦- كوريا الشمالية تتعهد بالانتقام رداً على معاملة أمريكا السيئة لوفدها.

٧- سول تطالب القمة بدعم أجهزة توحيد الكوريتين.

- اتفاق بكين وسول على التعاون من أجل شبة الجزيرة.

٩- كوريا الشمالية تقبل اعتذار أمريكا عن الطريقة التى عومل بها وفدها فى القمة.

١١- مسئول كورى شمالى يصل لسول تمهيداً لزيارة زعيم كوريا الشمالية.

- بدء انشاء خط حديدى لربط البلدين ويعتقدها تسيران معاً فى افتتاح دورة سيدنى.

١٧- كوريا الجنوبية تعيد تشييد خط سكة حديد يربطها بكوريا الشمالية على غرار خطوة ازالة سور برلين.

١٨- بدء اصلاح الخط الحديدى بين شطرى كوريا واليابان تقدم مساعدات غذائية لكوريا الشمالية.

١٩- مباحثات أمنية بين أمريكا وسول لبحث برامج التسلح لكوريا الشمالية.

٢٠- اجتماع وزيرى الدفاع لأول مرة منذ عام ١٩٥٣.

٢١- كوريا الشمالية تقترح اقامة علاقات دبلوماسية مع دول الاتحاد الأوربى.

٢٥- وزيرا الدفاع فى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية يتفقان على تخفيف حدة التوتر العسكرى بينهما.

٢٦- اتفاقات عسكرية واقتصادية لدعم اجراء السلام.

لبنان :

١- انتهاكات إسرائيلية جديدة للأراضى اللبنانية.

٢- المرحلة الثانية تبدأ اليوم فى الانتخابات.

- حركة أمل وحزب الله يضمنان الأغلبية فى الجنوب والبقاع الغربى فى بداية المرحلة الثانية للانتخابات.

٥- رفيق الحريرى يسعى لعلاقات أفضل مع دمشق وسوريا لم تتدخل لاختيار رئيس الوزراء اللبنانى.

- رفيق الحريرى يدعو لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية.

- احتياطى لبنان من النقد الأجنبى يبلغ ٦.٧ مليار دولار.

٦- نبيه برى يدعو لتشكيل حكومة وفاق وطنى فى لبنان.

- سليم الحص يؤكد مقترحات اختزال مدة ولاية مجلس النواب تحتاج لأغلبية.

٧- إسرائيل تقتطع أربع آلاف متر مربع من أراضى لبنان.

٩- مطالبة الرئيس بشار الأسد بإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين.

- عاهل الأردن يرفض أولوية لاجىء لبنان.

١٠- القوات الإسرائيلية تواصل انتهاكاتها للخط الحدودى بجنوب لبنان.

١١- سليم الحص يؤكد فى كلمته بالجمعية العامة للأمم المتحدة رفض لبنان توطين لاجىء فلسطين فى أراضيها.

١٢- عودة ٢٤ مواطن لبنانى من إسرائيل.

- إسرائيل تنصب صواريخ توما هوك فى مواجهة لبنان.

- سليم الحص يؤكد ضرورة تكليف رفيق الحريرى بتشكيل الحكومة المقبلة.

١٣- إسرائيل تواصل تعزيزاتها العسكرية على الحدود مع لبنان.

- أميل لحود لا يمانع فى تكليف رفيق الحريرى بتشكيل الحكومة الجديدة.

١٤- سوريا تدعم قيام حكومة وفاق وطنى فى لبنان وانشاء خط دفاع إسرائيلى جديد فى مزارع شبعا.

١٥- أولبرايت تعتذر عن عدم لقاء سليم الحص بسبب جدول مواعيدها المزدحم.

١٦- بوادر توتر فى العلاقات اللبنانية

الأمريكية عقب اعتذار أولبرايت عن مقابلة الحص.

– الدول المانحة تؤجل عقد مؤتمرها ببيروت لحين تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.

١٧– تأجيل المؤتمر الدولى لاعادة أعمار لبنان لأجل غير مسمى.

– متظاهرون يدخلون مزارع شبعا المطالبة بانسحاب إسرائيل منها.

١٨– أميل لحود يرفض املاء شروط على لبنان لانعقاد مؤتمر الدول المانحة.

– اندلاع المظاهرات للمطالبة بالافراج عن سمير جعجع.

– منظمات إسلامية تدعو إلى محاكمة الإسرائيليين الذين نفذوا مذبحة صبرا وشاتيلا.

– بعد تأجيل مؤتمر أعمار لبنان سليم الحص يؤكد أمريكا تعاقب لبنان على مواقفها الوطنية.

١٩– الجيش اللبنانى يبدأ الانتشار فى جزين.

– ٧٠ مليون دولار فائض فى ميزان المدفوعات فى أغسطس الماضى.

٢٠– ٣٥,٨٪ نسبة العجز المقدرة فى مشروع موازنة لبنان لسنة ٢٠٠١.

٢٢– عودة ١٧٢ لبنانى من الفارين إلى إسرائيل.

٢٨– الحص يفتتح مؤتمر المنظمات غير الحكومية لبحث أعمار جنوب لبنان.

٢٩– نصر الله يؤكد أهمية الوجود السورى لأمن لبنان.

ليبيا :

١– قمة المثابة العالمية بطرابلس تدين سياسات تجويع الشعوب.

٢– معمر القذافى يدعو إلى فتح صفحة جديدة مع أوروبا وأمريكا.

٤– عبدالمنعم الهونى مندوبا لليبيا بالجامعة العربية.

٥– ليبيا وافقت على الأعفاء الكامل للسلع العربية من الجمارك.

٨– القذافى يدعو إلى تطبيع العلاقات بين ليبيا وأمريكا.

١٠– مسئول ليبى يؤكد الوحدة الأفريقية أصبحت حقيقة بعد اعلان سرت.

١٥– القذافى يتهم الدول العظمى بتنفيذ مخطط عدوانى ضد الدول المنتجة البترول وتهديد سلامتها.

١٦– ليبيا تقرر اعتبار يوم ١٦ سبتمبر يوما للحداد فى ليبيا من كل عام فى ذكرى استشهاد الزعيم عمر المختار.

– الجامعة العربية تطلب من مجلس الأمن رفع العقوبات فوراً ونهائيا من ليبيا.

٢٢– دفاع لوكيربى يتهم أمريكا بإخفاء وثائق تغير سير القضية.

٢٤– صفقة صواريخ بعيدة المدى بين ليبيا وكوريا الشمالية.

٢٧– الشاهد الرئيسى فى قضية لوكيربى مدمن مخدرات.

مصر :

١– نائب رئيس البنك الدولى مصر حققت أعلى معدل نمو فى المنطقة العربية خلال عشر سنوات.

– البنك الدولى يؤكد تحسين الاقتصاد المصرى بعد ارتفاع أسعار البترول.

– الخبراء يطالبون بضرورة تعديل نص المادة ١٦ فى اتفاقية المشاركة مع أوروبا.

– الانتخابات البرلمانية تتم على ثلاث مراحل كل مرحلة تضم ٥٣٠٠ لجنة يشرف عليها ستة الاف من أعضاء الهيئات القضائية.

– الرئيس مبارك يلتقى مع جاك شيراك فى باريس ببداية القمة المصرية الفرنسية.

– الرئيس مبارك يؤكد مصر لا تقبل تقسيم القدس لأربعة أقسام.

– نعمان جمعة ينتخب زعيماً لحزب الوفد.

– دول الاتحاد الأوروبى صادرات مصر من المنتجات القطنية فى ستة أشهر.

٢– توقيع ثمانى اتفاقيات التعاون المصرى السودانى المشترك.

– صحيفة لومانتيه تؤكد الرئيس مبارك رجل اليوم وحكيم الشرق واستطاع حل مشكلات بلاده.

٣– الانتهاء من ١٤ برنامجا لتوظيف العوامل المناخية فى التنمية الزراعية.

– اليوم افتتاح معرض العودة للمدارس.

– الفن للجميع مشروع ثقافى لنشر الفنون الرفيعة.

– ٦٠٠ ألف طلب تصالح مع الضرائب خلال شهر واحد.

– مصر وجنوب أفريقيا تتفقان على حل قضايا الاغراق المقامة ضد بعض الصادرات المصرية.

٧– مصر توقع الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب.

– الموافقة على استراتيجية لإدارة المخلفات الصلبة.

– ترشيد استيراد الألبان الجافة واستخدامها فى الصناعة.

– ٢٠٪ زيادة فى الصادرات المصرية للعرب خلال ٥ أشهر فقط.

– د. يوسف بطرس غالى لرجال أعمال من بلجيكا ودول الاتحاد الأوروبى خفض العجز فى الميزانية إلى ٣,٤٪ خلال السنة المالية الحالية.

– مجلس الوزراء يبحث انشاء جهاز التنسيق الحضارى لاعداد صياغة معمارية وبصرية جديدة لكل مدن مصر.

– السيد جمال مبارك لشباب سوهاج دور الدولة مستمر فى رقابة الأسواق.

– الرئيس مبارك يحدد رؤية مصر لآفاق المستقبل العالمى فى كلمة شاملة لقمة الألفية.

– حملة ترويجية عالمية لأول صندوق مصرى كندى برأسمال مائة مليون دولار.

٨– نائب رئيس جنوب أفريقيا يؤكد الرئيس مبارك حكيم أفريقيا وصوتها العاقل والصحف اليونانية تؤكد الرئيس مبارك أبرز الشخصيات السياسية فى العالم.

١١– ٣٠٠ مليون جنيه استثمارات جديدة لانشاء شبكة لخدمة الانترنت لتخفيض أسعار الاشتراك للشباب.

– عمرو موسى أمام الدورة الـ ٥٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد المرونة لا تعنى سيادة إسرائيل على الحرم الشريف والسلام لم يكتمل بالشرق الأوسط إلا بضبط مستويات التسلح.

– ١,٥ مليار يورو من الاتحاد الأوروبى منح لمصر.

– رئيس جمعية منتجى القطن فى كاليفورنيا يؤكد القطن المصرى من أفضل نوعيات القطن فى العالم.

– الموافقة على مبادلة الديون بين مصر وإيطاليا.

– رئيس مؤسسة يوروموني يؤكد مصر تغلبت على أزمة السيولة.

– البنك الدولى يختار مصر لتأسيس أكبر شركة لتمويل المشروعات التكنولوجية.

– د. حمدى عبدالله مستشاراً ثقافى فى صنعاء.

– تحويل فيلا الفنان حسن حشمت لمتحف.

– اليابان تساهم فى تطوير أرض المعارض.

– تشكيل أول مجلس أعمال مصرى إيطالى مشترك.

١٥– مجلس الوزراء يبحث تمويل مصر للطيران لشركة قابضة وخصخصة المصرية للاتصالات وسداد مديونيات قطاع الكهرباء.

– تدخلات من راديات عسكرية السبب الأكثر احتمالا وراء توقف المحركات وسقوط طائرة مصر للطيران.

– وزير الصناعة يصدر قرارا بالالتزام بالمواصفات القياسية للأقمشة القطنية الشعبية.

١٩– التوقيع على اتفاقية لتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والكاميرون على هامش الاجتماع الثالث لوزراء التجارة الأفارقة.

– ٣٠٪ زيادة فى الصادرات المصرية خلال العام الحالى.

– صحيفة التايمز البريطانية تؤكد الاقتصاد المصرى هو الأسرع نمواً فى الشرق الأوسط.

٢٠- عمرو موسى: مصر ترفض اجبار عرفات على الاختيار بين اتفاق سيىء وعدم الاتفاق.

٢١- ٤٧٨ مليون دولار حجم التبادل التجارى مع الهند.

- نادية مكرم عبيد تؤكد تطبيق تكنولوجيا نظيفة يوفر ٣٪ من الناتج القومى.

المغرب :

٨- درهم المغرب يهبط لأدنى مستوى أمام الدولار منذ عام ١٩٥٦.

٢- الملك محمد السادس عاهل المغرب يعين إبراهيم سرفاتى مستشارا له.

١٦- المعارضة المغربية تفوز بحوالى نصف مقاعد التجديد بمجلس المستشارين.

- المغرب تعترض مراكب تقل مهاجرين غير شرعيين لسواحل أسبانيا.

١٩- الملك محمد السادس يدعو أسبانيا لوضع أسس متوازنة للشراكة بين مدريد والرباط.

٢٢- منحة من الاتحاد الأوربى لشق طريق بـ ٨٠٠ مليون درهم.

النمسا :

٣- غضب نمساوى لاعلان دولة التشيك مفاعل نووى جديد.

٨- لجنة الحكماء الأوروبية تطالب بانهاء العقوبات الأوروبية ضد النمسا.

١٠- أعضاء منظمة الأوبك يتفقون على زيادة الانتاج البترولى ٨٠٠ ألف برميل يوميا وإيطاليا تقود الدول المستهلكة البترول.

١١- رئيس منظمة الأوبك يحذر من أزمة فى انتاج النفط.

- الدول المستوردة تستقبل بفتور قرار أوبك وسط تحذيرات من تقلب حاد فى الأسواق لعدم كفاءة الزيادة كذلك الفشل فى اختيار الأمين العام.

١٢- بعد قرار منظمة الأوبك ارتفاع أسعار البترول وأزمة الطاقة تدخل مرحلة خطيرة فى أوروبا.

- الاتحاد الأوروبى يرفع عقوباته السياسية ضد النمسا.

١٣- ترحيب نمساوى برفع العقوبات وتحفظ فى دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا وكندا وإسرائيل تدين قرار رفع العقوبات.

١٦- تجدد محاصرة المعابر الحدودية بين النمسا والتشيك بسبب المفاعل النووى.

١٧- الدول السبع الصناعية تقرر تحذير أوبك من عواقب ارتفاع أسعار البترول.

الهند :

٥- سويسرا تعرض التوسط فى النزاع الدائر بين باكستان والهند حول كشمير.

٧- الرئيس برويز مشرف أمام قمة الألفية يؤكد باكستان مستعدة للحوار مع الهند على أى مستوى وفى أى مكان.

- نيودلهى تتهم إسلام أباد بقصف الحدود و٣٤ ألف قتيل بكشمير فى عشر سنوات.

٨- فاجباى يتهم باكستان بتصدير الارهاب للهند ونسف جهود السلام.

٩- الهند تنهى احتكارها لقطاع الاتصالات بحلول عام ٢٠٠٢.

١٢- كلينتون يبحث مع فاجباى دعم العلاقات الثنائية ونزع السلاح النووى والصراع فى كشمير.

١٥- قمة كلينتون فاجباى تبحث قضايا كشمير والأمن والتعاون التكنولوجى.

- الزعيم الهندى يؤكد التزام بلاده بحظر انتشار السلاح النووى.

١٦- اشتباكات مسلحة بالقطاع الهندى فى اقليم كشمير.

١٨- الهند تؤكد قدرتها على تطوير صاروخ عابر للقارات.

٢٢- إسرائيل تزود الهند بالخبرات لمواجهة الحركات الانفصالية فى كشمير.

الولايات المتحدة الأمريكية :

١- كلينتون يترك للرئيس المقبل قرار تنفيذ النظام الدفاعى الصاروخى.

٢- ارتفاع معدلات البطالة فى أمريكا وخطط لاصلاح برنامج الاعفاءات الضريبية للصادرات.

- ارتياح عالمى لقرار كلينتون تأجيل برنامج الدفاع الصاروخى وجورج بوش يتعهد بنشر النظام فور توليه شئون الرئاسة.

- تقدم آل جور بـ ١٠ نقاط فى استطلاعات الرأى للمرة الأولى والمخابرات تطلع بوش على أحوال العالم وقضاياه.

٥- جورج بوش يتهم آل جور بالازدواجية والمرشح الديمقراطى يعد بتطوير الرعاية الصحية والتعليم.

- هنرى كيسنجر وزير خارجية أمريكا السابق عضوا باللجنة الأولمبية الدولية.

٦- تقرير لوزارة الخارجية يتهم العراق والسودان وإيران بانتهاك الحرية الدينية.

٧- واشنطن تربط مفاوضات ستارت ٣ مع روسيا بمحادثات الدفاع الاستراتيجى.

- البيت الأبيض ينفى ثم أكد تصافح كلينتون وكاسترو خلال قمة الألفية.

٨- آل جور يواصل تقدمه على بوش فى استطلاعات الرأى.

- البيت الأبيض يتجاهل مطالبة محمد خاتمى التطبيع مع أمريكا.

٩- جورج بوش يبدأ محاولاته لاعادة الحيوية لحملته الانتخابية وآل جور يتحداه أن يجد تمويلا لخطة الضمان الاجتماعى.

١٠- فى أحدث استطلاع للرأى آل جور يواصل تقدمه على بوش واهانة صحفى تخفض عدد مؤيدى المرشح الجمهورى.

١٢- فى سباق الرئاسة الأمريكية بوش يتعهد باستمرار الضغط على كاسترو ويتهم كلينتون ونائبه بالنفاق.

- مواجهة فى مجلس الشيوخ لعرقلة تمرير قانون التجارة مع الصين ومباحثات أمريكية صينية لمنع انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية.

١٣- هيلارى كلينتون تفوز بترشيح الحزب الديمقراطى لعضوية الكونجرس.

- ٨٠٪ من أحكام الاعدام بأمريكا ضد السود والأقليات العرقية.

- رفض متحدث باسم جورج بوش الابن تقرير عن اصابته بمرض الديسليكسيا.

- استطلاعات الرأى تؤكد انقسام الناخبين بين آل جور وبوش فى الانتخابات الأمريكية.

١٤- اطلاق سراح العالم الأمريكى المتهم بالتجسس لحساب الصين.

- كولين باول وهولبروك أبرز المرشحين لخلافة أولبرايت فى منصب وزير خارجية أمريكا.

١٥- كلينتون يهدى ٤٠ مليون وثيقة للارشيف الوطنى عن فترة حكمه.

- أمريكا تؤجل اجراء تجارب جديدة على سلاح الليزر المضاد للصواريخ لعدم نجاح التجارب السابقة.

- ديفيد تريمبل الزعيم السياسى بايرلندا الشمالية يتوقع استمرار الجهود الأمريكية لاحلال السلام فى ايرلندا الشمالية.

- بدأ القمة الأمريكية الهندية فى نيويورك بين كلينتون وفاجباى.

- الاتفاق على ثلاث مناظرات بين مرشحى الرئاسة الأمريكية والديمقراطيون يعتبرون الاتفاق نصراً لمرشحهم آل جور.

١٧- آل جور يتقدم على بوش بـ ١٤ نقطة لأول مرة.

- مجلس الشيوخ يجتمع لاقرار اتفاقية التجارة مع الصين والبيت الأبيض يؤكد تأييد أغلبية الأعضاء للاتفاق.

- البنتاجون يؤكد التحقيق مع مدير المخابرات المركزية جون دويتش لارتكابه انتهاكات تضر بالأمن القومى.

- كلينتون يزيح الستار عن تمثال لغاندى بواشنطن.

- تقرير محرج عن تجاوزات القوات الأمريكية فى كوسوفا.

- كلينتون ونائبه آل جور يغازلان السود

بالحقوق المدنية لنيل أصواتهم.

١٨- وزير الطاقة الأمريكى يرفض الاعتذار للعالم النووى الصينى.

- آل جور وبوش يتنافسان على أصوات النساء ويسعيان للتقدم كمدافعين عن الأسرة الأمريكية.

- فاجباى يختتم زيارته لأمريكا بعد مباحثات مع كلينتون.

١٩- صراع مرير بين فارسى السباق على أصوات الطبقة الوسطى وتقارب شديد بين آل جور وبوش.

- الكونجرس يوافق على منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية الدائمة.

- الشركات الأمريكية تطالب كلينتون برفع الحظر البترولى على إيران وكوبا.

- استطلاعات الرأى تظهر ميل الناخبين إلى الثقة بآل جور.

٢٠- أعضاء الحزب الجمهورى يتهمون كلينتون بالتغاضى عن الفساد فى روسيا.

٢٥- الجمهوريون يتهمون فريق آل جور بالتجسس على بوش.

- فضيحة مونيكا تلاحق كلينتون.

٢٦- مشروع فى مجلس النواب ضد الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

٢٩- البنتاجون يحقق فى فشل اطلاق صاروخ كروز.

٣٠- التحالف المسيحى يؤيد جورج بوش.

اليابان :

٨- اليابان تدعو لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بمجلس الأمن.

- رئيس شركة ميتسوبيشى يستقيل لاخفائه عيوب سيارات الشركة.

٩- اعتقال ضابط يابانى بتهمة التجسس لموسكو.

١٤- دراسة لبنك سويسرى تؤكد طوكيو على رأس أغلى مدن العالم وسنغافورة فى المرتبة الثانية.

١٥- اليابان تقرر تأجيل الزيارات العسكرية مع روسيا بسبب فضيحة التجسس.

١٩- تزايد شعبية مورى برغم عدم الرضاء عن الحكومة.

٢٤- اليابانيون أطول عمراً.

٢٧- اليابان تبحث تغليظ عقوبة التجسس.

يوجوسلافيا :

١- حلف الناتو يهدد باعتقال الرئيس ميلوسيفيتش إذا توجه إلى كوسوفا.

٢- كلينتون أمر القوات الأمريكية باعتقال كاراجيتش قبل يناير المقبل.

٤- خافيير سولانا يحذر من احتمال ميلوسيفيتش برئاسة الاتحاد اليوجوسلافى.

٥- الأمم المتحدة تعترف بعجزها عن منع بلجراد من إجراء انتخابات فى أقليم كوسوفا.

- اكتشاف طريق سرى بين سويسرا وكوسوفا تم عن طريقة شراء أسلحة مضادة للدبابات قيمتها مليون فرنك سويسرى.

٧- المطالبة بقوة دولية لملاحقة مجرمى الحرب فى يوجوسلافيا.

٩- الجبل الأسود تهدد بإجراء استفتاء للاستقلال عن يوجوسلافيا والعثور على مقبرة جماعية أخرى للمسلمين بجمهورية الصرب.

١٠- بدء الانتخابات المحلية فى مقدونيا.

١١- تصاعد المنافسة بين مرشحى المعارضة وميلوسيفيتش فى انتخابات الرئاسة.

١٢- مشاورات أوروبية أمريكية لمواجهة أى عدوان على مونتنجرو وتحذير لميلوسيفيتش بالاعتقال إذا دخل كوسوفا.

١٥- روسيا تنضم لمجموعة الاتصال الغربية فى مطالبة يوجوسلافيا باحترام الديمقراطية.

١٦- مظاهرات مؤيدة ومعارضة لميلوسيفيتش قبل الانتخابات.

١٨- فى محاولة لدعم شعبية ميلوسيفيتش بلجراد تحاكم كلينتون وبلير وشراك غيابياً بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

- الاتحاد الأوروبى يتعهد برفع العقوبات عن صربيا فى حال فوز المعارضة.

٢٤- تشكيك أمريكى فى شرعية الانتخابات.

- المعارضة تؤكد فوز زعيم المعارضة كوستونيتشا.

# أكتوبر ٢٠٠٠

إثيوبيا :

١- جبهة تحرير أوجادين تعلن عن معارك مع القوات الإثيوبية.

١٦- ٥٠٠ ألف دولار قرض دولى لإثيوبيا.

٢٤- مبعوث للرئيس الأمريكى يشارك فى المحادثات الإثيوبية الإريترية.

الأردن :

٤- ملك الأردن والأخ معمر القذافى يدينان الاستفزازات الإسرائيلية.

٨- الأردن يؤجل ارسال سفيره الجديد إلى إسرائيل.

١٦- انخفاض مديونية الأردن بنسبة ٦٪ العام الحالى.

- مشروع قانون أردنى لالغاء معاهدة السلام مع إسرائيل.

١٧- محاكمة ١٨٣ أردنى اشتركوا فى مظاهرات ضد إسرائيل.

٢٣- السعودية والعراق والامارات أكبر الشركاء التجاريين للأردن.

- افتتاح مركز الأردن لأمن وسلامة الطيران.

٢٤- حماس تطالب الأردن بقطع العلاقات مع إسرائيل.

- الأردن يقرر التوقف عن التعامل بالشيكل الإسرائيلى.

إسرائيل :

١- إسرائيل تغلق طرق أمام المستوطنين لأول مرة منذ عام ١٩٦٧.

٢- سوريا تؤكد ما جرى فى القدس يؤكد التنسيق بين الحكومة وحزب الليكود.

٣- شارون يشجب الانتقادات الأمريكية بسبب اقتحامه القدس ويزعم مسئولية عرفات عن أعمال العنف.

٥- موشيه كاتساف يدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وباراك يحاول استمالة الليكود.

٦- ٦٢ مليون دولار خسائر الاقتصاد الإسرائيلى.

٩- اسامة الباز: إسرائيل خسرت كثيراً بسبب ممارستها ضد الفلسطينيين.

- النواب العرب بالكنيست سيقترحون حجب الثقة من باراك.

١٠- إسرائيل تضم المتورطين فى غسيل الأموال ومجموعة السبع تهدد بوضعها على القائمة السوداء.

- نيتانياهو يطالب الحكومة بعمل بالغ القوة ضد الشعب الفلسطينى.

- آرييل شارون شخصية غير مرغوب فيها داخل حكومة إسرائيل.

- باراك يوافق على هيئة تحقيق برئاسة أمريكا.

- نيتانياهو يدعو لسحق انتفاضة الأقصى.

١١- ٧٠٠ مليون دولار خسائر إسرائيل الاقتصادية حتى الآن.

- وفد إسرائيلى يلغى زيارته لاندونيسيا بعد تلقيه تهديدات.

- سفير مصر بغزة يؤكد زيارة شارون بالتنسيق مع باراك.

١٢- المعارضة الإسرائيلية تؤيد باراك ضد فلسطين.

- إسرائيل تغلق معبر رفح ومصر تطالب بسحب القوات الإسرائيلية إلى موقعها السابق.

- باراك يؤكد تشكيل حكومة طوارئ تضم شارون وعرفات لم يعد شريكا في مسيرة السلام.

١٢- ٧٩٪ من الإسرائيليين يرون أن مسيرة السلام فشلت.

- وزير إسرائيلي لن تساعد أي حكومة هدفها التخلي عن السلام.

١٤- بوش وآل جور يؤكدان إسرائيل وحدها لها حل الخلافات الانتخابية.

١٦- إسرائيل تحتل معبر رفح وتعلنه منطقة عسكرية مغلقة.

- تراجع الأسعار بنسبة ٠,٦٪ في إسرائيل.

- ثلاثة مليارات شيكل خسائر إسرائيل الاقتصادية.

١٧- حزب الليكود وشاس والمفدال تندد بنتائج قمة شرم الشيخ.

- مارتس تحذر باراك المواجهات اضرت بعلاقات إسرائيل بجيرانها وباراك يؤكد إسرائيل سوف تنهي العنف بطريقتها الخاصة.

- باراك يؤكد تشكيل حكومة وطنية ضرورة لمواجهة التحديات الحالية.

- إسرائيل تعيد فتح مراكز توزيع الأطعمة بعد تهديدات صدام.

١٨- ٧ شركات أجنبية ألغت استثماراتها في إسرائيل.

- إسرائيل تؤكد وجود اتفاق أمني وفلسطين تنفي.

- عمرو موسى: إسرائيل ملتزمة بتنفيذ تعهداتها وإسرائيل تعيد فتح المعابر البرية مع مصر والأردن.

- أمريكا تتهم العالم بالانحياز ضد إسرائيل.

- إسرائيل تعلن الانسحاب بدباباتها من مشارف نابلس.

- شارون يقطع مفاوضاته مع باراك لتشكيل حكومة طوارئ بسبب اتفاق شرم الشيخ.

٢٠- لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة تدين إسرائيل.

- لأول مرة شارون يتفوق على باراك بعشرة نقاط.

- ٦٢٪ يؤيدون عملية السلام مقابل ٣٣٪.

٢١- إسرائيل تمنع دخول ٢٣ شاحنة ساعات وإضراب شامل في الضفة وغزة.

- باراك يفشل في تشكيل حكومة وطنية مع شارون.

- مبعوث خاص لباراك يزور روسيا فجأة.

- الأمم المتحدة تدين افراط إسرائيل في استخدام القوة ضد فلسطين.

٢٢- واشنطن تعلن معارضتها لتوقف عملية السلام وبيريز يؤكد تجميد مفاوضات السلام لن يدوم طويلا.

- حركة السلام الآن الإسرائيلية تهاجم عرفات وترفض تنظيم مظاهرات مؤيدة للسلام.

٢٤- مجلة ماريان الفرنسية: إسرائيل ضللت العالم بالاكاذيب طيلة نصف قرن.

- الجمعية القانونية المصرية تطالب بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

٢٥- البورصة الإسرائيلية تخسر تسعة مليار دولار.

- تحالف إسرائيلي روسي ضد الإسلام.

- مارتس تطالب باراك بالالتزام بالسلام.

٢٦- باراك: لا فيتو من حزب الليكود بشأن مفاوضات السلام.

- اسحاق شامير يفضل حكومة طوارئ على عودة نيتانياهو.

- زيادة كبيرة في النشاط الاستيطاني خلال حكومة باراك.

٢٧- مشروع قانون إسرائيلي لاخلاء ١١ مستوطنة خوفا من العنف.

٢٨- ائمة كينيا يطالبون بقطع العلاقات مع إسرائيل.

- ليا رابين: باراك مخيب للآمال وعرفات الشريك الوحيد للسلام.

٢٩- فشل اجتماع باراك وشارون في الاتفاق على تشكيل حكومة طوارئ.

٣٠- باراك يأمر الجيش بقصف أهداف فلسطينية منتقاه لقمع الانتفاضة.

- في افتتاح اجتماعات الكنيست: باراك يزعم أنه مستعد للسلام وشارون يؤكد رغبته في الانضمام لحكومة طوارئ.

٣١- الجيش الإسرائيلي يغلق مطار غزة للمرة الثالثة.

- باراك يتراجع عن تشكيل حكومة طوارئ مع شارون.

- حزب شاس يلتزم بحماية باراك في الكنيست وشارون يتعهد ببذل كل جهوده لاسقاط حكومة باراك.

- حركة السلام الإسرائيلية تؤيد الغارات الوحشية على الأراضي المحتلة.

- إسرائيل تدعو روسيا الاتحادية للضغط على عرفات.

المانيا :

٧- ٩,١٪ من الألمان يعيشون في فقر مدقع.

٢٠- ألمانيا تقيم علاقات دبلوماسية مع كوريا الشمالية.

٢١- ألمانيا توافق على التوسط في قضية الأسرى الإسرائيليين لدى حزب الله.

٢٤- ألمانيا تسارع بتسليم الغواصة الثالثة لإسرائيل.

٢٥- ألمانيا لا يمكنها لأسباب تاريخية أن تلعب دور الوسيط في عملية السلام.

٢٦- شرودر يؤكد زيارة شارون لن تساعد في عملية السلام.

٢٨- شرودر يبدأ زيارة رسمية لمصر.

أنجولا :

٣١- أنجولا تسجل أعلى معدلات وفيات بين الأمهات.

- اتهامات عدة دول بانتهاك حظر تسليح حركة يونيتا.

اندونيسيا :

٣- هوتو سوهارتو تعترف بتورطه في عمليات فساد.

٤- أندونيسيا تعتقل قائد الميليشيات المسلحة بتيمور الشرقية.

٥- الرئيس عبدالرحمن واحد يطالب الجيش بالتوقف عن خدمة أصحاب السلطة.

٦- توقيع اتفاقية مالية اوروبية مع جزر تيمور.

٢٦- تهديدات بقتل السفير الأمريكي وواشنطن تتهم مسئولين باندونيسيا بافساد العلاقات.

٢٩- مظاهرات في جزيرة جادا تطالب بطرد الرعايا الأمريكان.

إيران :

١١- منظمة أمريكية تطالب إيران بالافراج عن رجل دين اصلاحي.

١٣- كمال خرازي يزور العراق لتحسين العلاقات السياسية ويطالبها بالتخلي عن مجاهدي خلق.

- واشنطن تؤكد خرق روسي لاتفاق يتعلق ببيع الأسلحة لإيران.

١٧- إيران تحاول اجتذاب ٧,٨ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية.

٢٢- مجلس الشورى الإيراني يعلن دعمة لانتفاضة الأقصى.

- حركة مجاهدي خلق تعلن مسئوليتها عن انفجار طهران.

٢٤- ١٢ مليار دولار عائدات إيران النفطية في ستة أشهر.

- إيران تطالب الدول العربية والإسلامية بقطع العلاقات مع إسرائيل.

- البرلمان الإيراني يندد بتصرفات أمريكية مناهضة واغلاق ثلاث صحف اصلاحية.

٢٥- المرشد علي خامنئي يتهم الدول الإسلامية بالتقاعس.

- إيران تندد بقرار الكونجرس استقطاع

جزء من رهائنها.

٢٩- طهران تجرى مناورات عسكرية فى مضيق هرمز وبحر عمان.

٣٠- إيران توقف تزويد اذربيجان بالكهرباء.

٣١- اليهود الإيرانيون يطلبون الغاء عقوباتهم.

باكستان :

٥- قلق باكستانى من اتفاق المشاركة الاستراتيجى الروسى الهندى.

٨- اتهام العسكريين فى باكستان بانتهاك حقوق الانسان.

١٧- برويز مشرف يلوح باستخدام السلاح النووى.

٢٨- جماعة إسلامية باكستانية تهدد بارسال قوات لمحاربة إسرائيل.

٣٦- اتهام بنظير بوتو بالاستيلاء على ١,٥ مليار دولار خلال حكمها واصدار أمر بالقبض عليها.

٢٨- باكستان ترفض عبور الطائرات الأمريكية لضرب بن لادن.

- وزير خارجية باكستان يدعو لانضمام بلاده لمعاهدة حظر التجارب النووية.

بريطانيا :

٢- ٧٠٪ من البريطانيين يرفضون اليورو.

٨- عميل المخابرات الفرنسية يعترف بعمليات قذرة ضد الجماعات الإسلامية فى بريطانيا.

٩- المطالبة بمواجهة العنصرية فى بريطانيا.

١٣- انفجار بالسفارة البريطانية باليمن.

- جماعة يمنية تعلن عن مسئوليتها عن حادث تفجير السفارة البريطانية.

١٧- التوقيع على اتفاقية النقل الجوى بين البحرين وإيطاليا.

٢١- ٦١٪ من البريطانيين يؤيدون استخدام اليورو عام ٢٠١٠.

تركيا :

٣- قرار لجنة نيابية أمريكية يعترف بالابادة الجماعية للأرمن.

٧- أول طائرة حربية يونانية تهبط فى تركيا للمشاركة فى مناورات حلف الأطلنطى.

٩- اليونان يتمسك بعرض خلافاتها مع تركيا على محكمة العدل الدولية.

١٣- تركيا لن تشترى من العراق كل انتاج البترول.

١٧- توتر العلاقات بين تركيا وأمريكا.

٢٠- مجلس النواب الأمريكى يتراجع عن إدانة مذابح الأرمن.

٢١- اليونان توقف مشاركتها فى مناورات الأطلنطى احتجاجاً على سلوك تركيا.

٢٥- قبرص التركية تهدد باستخدام القوة ضد الشطر اليونانى.

- تركيا تدين العنف الإسرائيلى.

٢٧- واشنطن تعرب عن خيبة أملها لتصويت تركيا لمصلحة إدانة إسرائيل.

٣٠- محادثات يونانية تركية لتخفيف حدة التوتر بينهما.

٣١- تركيا تعترض طائرة إيرانية للاشتباه فى شحنة أسلحة لحزب الله.

روسيا :

١- توقيع اتفاق المشاركة مع الهند لمواجهة العولمة.

٢- اصلان ماسخادوف يؤكد تخوض الحرب لتحرير الوطن وليس لأسباب دينية.

- فلاديمير بوتين يبدأ زيارة رسمية للهند.

٣- روسيا تسعى لتأجيل سداد ثلاثة بلايين دولار ديون مستحقة.

- روسيا والهند توقعان اتفاقية لمكافحة الارهاب.

٥- ٢٤٧٢ جنديا روسيا قتلوا فى حرب الشيشان خلال عام.

٦- موسكو تبحث عن دور سياسى فى بلجراد وواشنطن ترفض.

٧- مجلس الدوما يوافق على ميزانية قدرها ٤٠ مليار دولار.

١٠- اتفاق أمنى بين جمهوريات السوفيتية لمواجهة الارهاب.

١٨- روسيا تعترف بتصعيد الهجمات الشيشانية فى جروزنى.

٢٢- غواصون روس ونرويجيون يحاولون انتشال جثث ضحايا الغواصة كورسك.

٢٣- مقترحات روسية لتغيير آلية المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل.

٢٤- موسكو تعترف بتعرض مواقعها فى الشيشان لاطلاق النار ١١ مرة فى يومين.

السعودية :

١- حجم الاستثمارات فى السعودية ٥٠ مليار دولار.

٧- مائة مليون دولار قيمة واردات اليمن من السعودية فى النصف الأول من عام ٢٠٠٠.

٩- السعودية سترد إذا نفذ باراك تهديداته ضد سوريا ولبنان.

١٣- السعودية تنفى استخدام سلاح البترول.

١٤- اختطاف طائرة سعودية واستسلام مختطفيها فى بغداد.

١٥- مصدر سعودى ينفى عقد قمة ثلاثية فى الرياض.

- السعودية: هيئة الاستثمار تمنح ٣٩ ترخيص استثمارى.

- عودة الطائرة السعودية الرياض.

١٨- اليمن والسعودية تختاران شركة لترسيم الحدود.

٢٣- العثور على رفات الطيار السعودى المفقود بالعراق منذ حرب الخليج الثانية.

٢٥- توقيع اتفاقات اقتصادية بين السعودية وماليزيا.

- الأمير سلطان يؤكد لن يتحقق الأمن إلا بعودة القدس.

٢٩- إيران ترحب بالتعاون الأمنى مع السعودية.

٣٠- جدة تستضيف أول معرض تجارى إسلامى.

٣١- البدء رسمياً فى ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية.

السودان :

١- اختيار مساعد الرئيس السودانى أمينا عام لحزب المؤتمر الوطنى بدلا من الترابى.

٤- حزب الأمة يقرر عودة الصادق المهدى للسودان.

٦- المعارضة تؤكد استمرار هجوم الجيش الحكومى ومقتل ١٤١ متهم.

١١- حزب الترابى يتهم الحكومة بالتخطيط لحله.

- السودان ينتقد ضغوط أمريكية لمنعه من عضوية مجلس الأمن.

١٥- جعفر نميرى يرشح نفسه فى انتخابات الرئاسة.

٢٥- عمر البشير يؤكد تقديم تقرير للرئيس مبارك عن حلايب.

٢٨- حسن الترابى يقاطع انتخابات الرئاسة والبرلمان ويكشف عن اتصالات مع جون جارانج.

٢٩- حسن الترابى يؤكد سننتخب جون جارانج رئيسا للسودان.

٣١- السودان ينضم إلى منظمة الكوميسا.

سوريا :

٨- طائرة سورية تهبط فى بغداد لأول مرة منذ ٢٠ عام.

- فاروق الشرع يؤكد سوريا لا تريد التصعيد السياسى والعسكرى.

١٠- أول اتصال هاتفى بين عرفات وبشار الأسد.

- تسعة مليارات ليرة ميزانية وزارة الرى السورى وانجاز ١٦٢ سداً.

١١- مصادر سورية تؤكد لا عودة للإخوان المسلمين ولا تغيير حكومي.

١٢- ٢٠٥ مليارات ليرة فائض الميزان التجاري.

١٣- البنك الدولي يمول مشاريع بـ ٥٧٠ مليون دولار.

١٥- توقيع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع الدول العربية.

١٨- أولبرايت تطالب بشار منع حزب الله من استفزاز إسرائيل.

- طائرة سورية ثالثة تهبط في بغداد.

٢١- ٣٣ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لسوريا.

٢٢- دمشق تسخر من اعلان باراك تجميد مسيرة السلام.

٣١- حمولة مليار دولار ديونا سورية لألمانيا و٢ بلايين دولار ميزانية سوريا.

العراق :

١- أحمد أبو الغيط: مصر أبرمت عقوداً مع العراق بخمسة مليارات جنيه.

- صدام حسين أوفد ضباط مخابرات لمساعدة ميلوسيفيتش.

٢- هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا يؤكد بحث مشروع قرار في مجلس الأمن لرفع العقوبات.

- نظام بغداد استغل ١٠ آبار كويتية.

٣- عنان يوصي تمديد مهمة المراقبين على الحدود بين العراق والكويت.

- هبوط طائرة مغربية في مطار بغداد وسويسرا تلغي منع تحليق طائرة متوجهة للعراق.

- أربعة ملايين دولار منحة أمريكية للمعارضة العراقية للإطاحة بصدام حسين.

- أمريكا تعلن عن مراقبتها الحدود العراقية الكويتية.

٤- وصول طائرة تونسية لبغداد.

٦- مسعود برزاني يؤكد استمرار التعاون الأمني مع أنقرة واتفاق تعاون مع إيران لتبادل رفات الموتى.

٩- طائرة تركية تهبط في بغداد لأول مرة منذ ثمانية سنوات.

١٠- توقيع عقد لتصدير منتجات غذائية مصرية للعراق بـ ١٠٠ مليون جنيه.

- ٨٥ شركة أردنية على رأس القائمة السوداء في العراق لتعاملها مع إسرائيل.

١١- وصول أول طائرة مصرية العراق خرقا للحصار المفروض.

١٢- العراق هدد بوقف الصادرات النفطية.

١٤- البعث العراقي يدعو لمهاجمة المصالح الأمريكية.

١٥- إيران تعلن انتهاء الحظر على العراق.

١٦- العراق وإيران يوقعان عدة اتفاقيات.

- وزارة الاقتصاد تفاوض الأمم المتحدة لاسترداد ٥٠٠ مليون جنيه صادرات مصرية للعراق قبل حرب الخليج.

١٧- وصول الطائرة المصرية الثانية للعراق.

- بغداد ترفض تسليم خاطفي الطائرة السعودية.

١٨- بغداد وطهران تتفقان على منع العمل العسكري لمجاهدي خلق.

٢٠- ارتفاع صادرات النفط العراقي إلى ٢,٣٣ مليون برميل يومياً.

٢٨- الشركات الأردنية تستجيب لقرار العراق في التعامل باليورو.

٢٩- وصول أول طائرة فلسطينية لبغداد.

٣٠- اليابان تنمي حقول البترول إيرانية على حدود العراق.

٣١- حبس العراقي المتهم بخطف الطائرة القطرية ٥ سنوات.

- الأمم المتحدة تسمح للعراق ببيع صفقات البترول باليورو وأربع طائرات تصل بغداد وتريد في أسواق البترول.

فلسطين :

١- ارتفاع شهداء انتفاضة الأقصى إلى ٣٦.

- اتفاق كلينتون وعرفات وباراك على إجراء تحقيق دولي.

- الدول العربية تطالب أمريكا بحماية الأماكن المقدسة والاتحاد الأوروبي يحمل إسرائيل مسئولية التصعيد.

- حماس والجهاد يطالبان بوقف المفاوضات.

- شارون يحمل الفلسطينيين مسئولية انتفاضة الأقصى.

٢- مصرع جندي إسرائيلي ثالث واستشهاد ١٥ فلسطيني ومقتل الطفل محمد الدرة.

٣- مبارك: مصر غير مقتنعة بسيادة لجنة القدس ولم تقترح سيادة مجلس الأمن.

٤- أولبرايت تطلب مساعدة مارتن انديك في تهدئة الأوضاع بين إسرائيل وفلسطين.

- شيراك يطالب بالتحقيق في وفاة الطفل الفلسطيني.

- عرفات يقطع اجتماعاته مع باراك قائلاً هذا اذلال.

٥- عقد قمة ثلاثية بين مبارك وعرفات وأولبرايت في شرم الشيخ بدون حضور باراك ومصادر فرنسية تؤكد باراك تهرب من قمة شرم الشيخ خوفا من التحقيق الدولي.

- الجيش الإسرائيلي يعترف رسميا بقتل الطفل محمد الدرة.

٦- القوات الإسرائيلية تنسحب من الحرم القدسي لأول مرة.

- توماس فريدمان يتهم عرفات بالمسئولية عن الانتفاضة.

- غالبية الفرنسيين يؤيدون القدس عاصمة لفلسطين.

- الرئيس مبارك يؤكد دخول شارون للمسجد الأقصى بحراسة ثلاثة آلاف جندي مسألة مدبرة.

- أمريكا وافقت جزئيا في شرم الشيخ على تشكيل لجنة تحقيق دولية.

- ٨٥ شهيدا فلسطيني ضحايا الانتفاضة حتى يومها التاسع.

٨- مصر تحذر أمريكا من خطورة التصعيد العسكري.

٩- يهود متطرفون يهاجمون مركزا ثقافيا فلسطيني في كندا.

- عمليات انزال الجنود الإسرائيليين على شواطىء غزة.

١٠- مسئول في منظمة فتح يؤكد عرفات أمر بالهدوء.

- د. أسامة الباز: انذار باراك لعرفات مجرد تهويش وعرفات يسخر وأبومازن لا نطالب العرب باعلان الحرب.

١١- مبعوث للأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل بالأراضي المحتلة.

١٢- القوات الإسرائيلية لحالت رام الله وغزة إلى ساحة مواجهة واصابة ٣٦ فلسطيني.

- واشنطن تطالب بوقف فوري لاطلاق النار وتعارض عقد جلسة لمجلس الأمن.

- بن عامي يزعم أن عرفات يعرض التوازن الاقليمي في المنطقة للخطر.

- حركة فتح تعلن حالة الاستعدادات القصوى.

- ليلى شهيد مفوضة فلسطين في باريس: باراك ابلغ عرفات مسبقا بعمليات القصف.

- فلسطين تفرج عن معتقلي حماس و١٠ آلاف داعية يطالبون بالجهاد لتحرير فلسطين.

١٣- توماس فريدمان: القبضة الحديدية ليست الحل.

- ٢٠٠ مليون دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني.

- عرفات يصف باراك بانه ليس شريكا في عملية السلام.

- اشتباكات في الخليل ورام الله تسفر عن استشهاد فلسطيني واصابة ١٠٠.

١٤- حماس تستنكر قمة شرم الشيخ وتؤكد استمرار الانتفاضة.

- العراق يهاجم قمة شرم الشيخ وعصمت عبدالمجيد يؤكد انها تسهم في إزالة العقبات

أمام مسيرة السلام.

– فلسطين تفرج عن معتقلي حماس و١٠ آلاف داعية يطالبون بالجهاد لتحرير فلسطين.

١٣– توماس فريدمان: القبضة الحديدية ليست الحل.

– ٢٠٠ مليون دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني.

– عرفات يصف باراك بأنه ليس شريكا في عملية السلام.

– اشتباكات في الخليل ورام الله تسفر عن استشهاد فلسطيني وإصابة ١٠٠.

١٤– حماس تستنكر قمة شرم الشيخ وتؤكد استمرار الانتفاضة.

– العراق يهاجم قمة شرم الشيخ وعصمت عبدالمجيد يؤكد أنها تسهم في إزالة العقبات أمام مسيرة السلام.

– فلسطين تصر على تشكيل لجنة تحقيق دولية.

– مظاهرات تأييد لفلسطين في أمريكا وآل جور يعتذر للأمريكيين العرب.

– أحمد ياسين يؤكد الحجارة وحدها لا تكفي وإيران تنتقد قمة شرم الشيخ.

١٥– مشاركة الاتحاد الأوروبي في قمة شرم الشيخ تزعج إسرائيل.

– آل جور وبوش يرحبان بقمة شرم الشيخ لإحلال السلام.

– مظاهرات بالضفة الغربية احتجاجا على اجتماع عرفات مع باراك.

– الرئيس مبارك يحدد الهدف من قمة شرم الشيخ في انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وفك الحصار.

١٦– بداية قمة شرم الشيخ وسط مطالب بوقف العدوان الإسرائيلي.

– الرئيس مبارك يسعى لإرساء أساس ثابتة تكفل لفلسطين ممارسة حقهم في تقرير المصير.

– في قمة شرم الشيخ إسرائيل ترفض سحب قواتها وإنهاء الحصار.

– وزراء الخارجية يفشلون في التوصل إلى مسودة اتفاق لإنهاء حمام الدم في الأراضي المحتلة.

– أدوارد سعيد تفجير الوضع في فلسطين نتيجة حتمية لاتفاقيات أوسلو.

١٧– رئيس إسرائيل يبدي ارتياحه لاتفاق شرم الشيخ.

– تشكيل لجنة يمنية لمناصرة الشعب الفلسطيني.

– أحمد ياسين: نتائج قمة شرم الشيخ غير ملزمة لحماس.

– حركة فتح والجبهة الشعبية يعلنان تشكيل خلايا لضرب مصالح إسرائيل.

– ياسر عبدربه يؤكد: لا توجد اتفاقيات أمن سرية بين فلسطين وإسرائيل.

– شيمون بيريز: قيام دولة فلسطينية بالاتفاق مع إسرائيل.

١٨– مسئول ليبي: الأخ القذافي لم يكن ضد انعقاد قمة شرم.

١٩– الرئيس مبارك: قمة شرم الشيخ عقدت لتساعد القمة العربية.

– مطار غزة يستأنف العمل وتخفيف الحصار على المدن الفلسطينية.

– الرئيس اليمني يهاجم قمة شرم الشيخ بعد اشادته السابقة.

٢٠– قصف صاروخي إسرائيلي مكثف على أهداف فلسطينية.

– خامنئي: الظروف لا تسمح دعم عسكري إيراني المنظمات الفلسطينية.

٢١– إسرائيل تهاجم خطاب عرفات في قمة الأقصى.

– مسئول حركة فتح تطالب بإغلاق السفارات الإسرائيلية.

– خسائر الاقتصاد الفلسطيني ٣٠ مليون دولار كل يوم والأمم المتحدة تقدر الخسائر حتى الآن بـ ١٨٦ مليون دولار.

٢٢– فاروق قدومي: الدول العربية غير مستعدة للتفاوض في ظل شروط باراك.

– عرفات يبحث اقامة قيادة طوارىء لجميع فصائل منظمة التحرير.

– خمسة طائرات إسرائيلية تقصف بيت لحم والدبابات تحاصرها.

٢٥– الزراعة الفلسطينية تخسر أكثر من ٢٠ مليون دولار.

– أحمد عبدالرحمن: خطط باراك للفصل بمثابة إعلان حرب.

– فلسطين تحذر من محاولات النيل من العلاقات مع مصر.

– أمريكا تحذر فلسطين من التعاون مع حماس.

٢٧– صحيفة إسرائيلية: كلينتون اقترح دولة فلسطينية صغيرة.

– عرفات: نحن نؤيد الفصل السياسي مع إسرائيل ونرفض الفصل الجغرافي والاقتصادي.

– الإعلان عن تشكيل جبهة موحدة فلسطينية ضد إسرائيل.

– بريطانيا مستعدة لدراسة توفير حماية دولية لفلسطين.

– ملك النرويج يؤجل زيارته لفلسطين وإسرائيل.

٢٨– المعارضة تتوقع استبدال أبوعمار بأبومازن.

– الانتفاضة وضعت مصير عرفات وباراك السياسي في خطر.

– ٤٧ مليون دولار تمويلات من البنك الإسلامي لفلسطين.

٢٩– شرودر يوافق على علاج الجرحى الفلسطينيين في ألمانيا.

– جميع الفصائل ترفض الاساءة لمصر.

٣٠– القدس تحتاج إلى ثلاثة مليارات دولار لإعادة الأعمار.

– ٩٢٥ مليون دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحصار.

٣٨– صواريخ إسرائيل على الفلسطينيين استخدمها الجيش الأمريكي في العراق.

– بعد اغلاق مطار غزة تشغيل مطار العريش لخدمة عرب الأراضي المحتلة.

– عرفات يؤكد محاكمة الذين احرقوا العلم المصري أمام محكمة أمن الدولة.

– ايجور ايفانوف يطالب بتنفيذ تعهدات شرم الشيخ.

– إسرائيل تحاول تزييف صورة مشابهة لصورة محمد الدرة.

لبنان :

٣– إسرائيل تنصب منصات صواريخ قرب الحدود اللبنانية.

٤– هبوط احتياطي لبنان من النقد الأجنبي إلى ٦,٤٥٠ مليون دولار و٦ مليارات دولار حجم الانفاق في الميزانية.

٦– استبعاد تعديل نوعي التمثيل المسيحي في الحكومة.

١٠– حزب الله يطالب بالافراج عن تسعة عشر لبنانيا مقابل الجنود الثلاثة.

١١– حزب الله يحذر باراك من استخدام القوة.

١٣– هجوم إسرائيلي على جنوب لبنان.

١٤– الكونجرس الأمريكي يوافق على زيادة المساعدات للبنان بحيث تصل إلى ٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١.

١٥– حزب الله يعلن أسر ضابط إسرائيلي برتبة عقيد.

١٦– حسن نصر الله يعلن الأسير الإسرائيلي كان في مهمة للموساد.

١٧– اعادة انتخاب نبيه بري رئيسا البرلمان اللبناني.

٢٢– المقاتلات الإسرائيلية تحلق على ارتفاع منخفض على الجنوب وتعزيزات عسكرية لبنانية أمام مزارع شبعا.

٢٣– تكليف رفيق الحريري بتشكيل الحكومة ويحصل على تأييد ١٠٦ نائب من اجمالي ١٢٨.

– لبنان يصدر سندات بـ ٢٥٠ مليون يورو بعائد ٨,٢٪ لـ ٣ سنوات.

٢٤- منظمة مجهولة تعلن مسئوليتها عن الهجوم الأخير فى مزارع شبعا.

- توقيع اتفاق مع الصين لاقامة مشاريع مشتركة.

- حزب الله يرفض المشاركة فى حكومة الحريرى.

- حسن نصر الله يؤكد العقيد الإسرائيلى الأسير رجل مخابرات.

٢٥- لبنان لن يخفض تمثيله الدبلوماسى مع ليبيا.

٢٧- رفيق الحريرى يعلن تشكيل الحكومة اللبنانية.

- وزير أرمنى يعلق مشاركته فى حكومة الحريرى.

- حزب الله مستاء من حكومة الحريرى والمارنيون يعتبرونه سيئة.

٢٩- سوق خيرية مصرية بلبنان لدعم المناطق المحررة.

مصر :

١- د. يوسف والى يؤكد نجاح زراعة القطن قصير التيلة فى توشكى.

- مليارا جنيه سحب على المكشوف فى الشركة القابضة للتجارة.

- زيادة الصادرات المصرية لبريطانيا ٧١٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠.

- أحمد الدرشى يؤكد ٧٪ معدل النمو و٢٧٪ نسبة الاستثمار خلال العامين القادمين.

- مطار مرسى علم يستقبل أول طائرة ركاب.

٢- ٤ مشروعات جديدة للصندوق الاجتماعى توفير ٣٦٥٠ فرصة عمل.

- ١١ مليون دولار من أسبانيا لمشروع الائتمان الصغير.

- تأجيل طعن لجنة الأحزاب فى حكم عدم الاعتراف برئيس حزب العمل.

- ١١ جمعية أهلية لتنفيذ المشروعات البيئية.

- اعفاء مراكز الشباب من أعباء مقابل الخدمة.

- مظاهرات بجامعة الاسكندرية والجامعة الأمريكية تأييداً لانتفاضة الأقصى.

٣- دراسات جدوى لمشروعات جديدة بـ ٢٥ مليار جنيه أعدتها هيئة الاستثمار.

- فرض رسوم اغراق ٤٥٪ على الألبان واستياء فى المصانع وترحاب من المنتجين.

- مصر مستعدة لسحب سفيرها من إسرائيل بناء على قرار القمة العربية.

- ١,٢ مليار جنيه لاقامة مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص المصرى والأوروبى.

٤- حركة السلام المصرية تدين الأعمال الاجرامية فى الأراضى المحتلة.

- مصر الأولى عالمياً فى انتاج الأرز.

- قصر البيع والشراء داخل مصر على العملة المحلية.

١١- الموافقة على صندوق تمويل الصادرات.

- عمرو موسى ينفى القاء حجارة على القوات الإسرائيلية على الحدود المصرية.

١٣- الاتفاق على زيادة التبادل التجارى إلى ٣٠٠ مليون جنيه بين مصر وتونس.

- الانتاج الزراعى زاد من ٥,٧ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٧٠,٣ مليار جنيه العام الماضى.

- إسرائيل تغلق الحدود البرية مع مصر.

١٧- ٢٥٠ مليون مارك حجم الاستثمارات الألمانية فى مصر.

- الموافقة على اصدار ثلاث صحف حزبية جديدة.

- بيع حصة الشرق للتأمين فى الشركة المصرية الأمريكية للتأمين.

- ٧٩٠ ألف طن مخزون السكر حتى يناير المقبل.

- الانتهاء من مشروع تعميق قناة السويس إلى ٦٢ قدما.

١٨- بداية المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب.

- نجاح موسم تصدير البطاطس المصرية لأوروبا.

٢٠- ٩٥٪ من الصادرات المصرية مواد خام.

- أستمرار حظر البنوك لسحب اكثر من ٢٠ الف دولار.

- مصر تحتل المركز الرابع عالميا فى انتاج القمح و٦,٧ مليون طن الانتاج المستهدف للموسم الجديد.

- ٩ ملايين دولار زيادة فى إيرادات القناة خلال سنة.

- ٨,١ مليار جنيه صادرات مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ و٢٤,٧ مليار جنيه زيادة فى الودائع.

- توقيع اتفاقية مع استراليا لحماية رفاهية الطفل.

- توقيع ثلاث اتفاقيات بين مصر وباكستان لتبادل العناصر الارهابية.

٢١- ٢,٧ مليار جنيه حجم العجز التجارى بين مصر وإيطاليا ومع استراليا بلغ ٢٩١ مليون دولار.

٢٢- الكشف عن بقايا اقدام المراكب الملكية بمصر القديمة.

- بعد موافقة الاتحاد الأوروبى زراعة ٣٢ الف فدان بالبطاطس فى المناطق الجديدة.

- ١٧٤ مشروعا استثماريا أردنى فى مصر تتكلف مليار و١٧٨ مليون دولار.

٢٣- وضع حجر الأساس لأول ساحة مبردة بمطار القاهرة.

- تقسيط ١,٦ مليار جنيه ديونا على المزارعين.

- آخر التقارير تؤكد مصر خالية من مرض شلل الأطفال.

- عزل أمين الحزب الوطنى فى الباجور.

- ٣٧٥ مليون دولار واردات وصادرات السماح المؤقت.

- محمد الغمراوى: مليار دولار لانتاج الدوائر الالكترونية بمصر.

- ٣٩٪ زيادة فى ارباح شركة نوكيا فى ثلاثة أشهر.

- عادل الدنف القطاع الخاص يوفر ٨٠٪ من انتاج الصلب.

٢٤- ٢٠ مليون جنيه لتطوير الشهر العقارى.

- زيادة الصادرات المصرية لليابان ١٥٠٪ خلال ثلاث سنوات.

- طرح أسهم الاتصالات العام القادم.

- ٨٠٠ مليون جنيه مبيعات أطول أوكازيون صيفى.

- البنك المركزى ٣,٦ مليار جنيه تراجعاً فى قيمة الأوراق المالية بالبنوك العامة.

- القاهرة مقراً لتنظيم أول بانوراما للسينما الإسلامية.

- ٣٧ مليار دولار لجمالى الديون الحكومية للجهات الأجنبية.

- بدأ انتخابات الإعادة للمرحلة الأولى فى ٩ محافظات يتنافس فيها ٢٤٠ مرشحا على ١٢٠ مقعدا.

- مصر تحمل أمريكا مسئولية التصعيد الأخير فى الأراضى المحتلة.

- تونس تهدى ميدالية الملكية الفكرية لعزت العلايلى.

- مصر ترفض التعاون مع إسرائيل فى مجال حماية الآثار.

- مشروعات التخزين المبرد لا تغطى سوى ١٠٪ من احتياجات السوق.

- تأجيل طرح أسهم شركة الاتصالات لأجل غير مسمى.

- جمعية المستثمرين فى العبور ترصد مليون جنيه لدعم الانتفاضة.

- توقيع خمسة اتفاقيات اقتصادية بين مصر والكاميرون.

- اختيار مصر ضمن ٢٠ من خبراء العالم الاستشاريين بالطاقة الذرية.

٢٦- توقيع أول اتفاقية لمنع الازدواج الضريبى مع اليونان.

- صفوت الشريف يؤكد هجوم قناة الجزيرة

على مصر خطأ كبير يبث السموم في المجتمع العربي.

- يسلم الاستقلال الأردني للأستاذ إبراهيم نافع.

- مجلس الوزراء يوافق على توفيق أوضاع ٤٢ ألف مواطن بطريق الاسكندرية الصحراوي وجدولة ١,٦ مليار جنيه مديونيات المزارعين لبنك التنمية.

٢٧- زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر.

- ٢٩٠٠ سلعة مصرية تدرق التجارة الحرة مع العالم العربي.

المغرب :

٢- فشل محادثات الصيد البحري بين المغرب وأوروبا.

١٩- ارتفاع العجز التجاري المغربي ٤١٪ ومبيعات الحبوب تصل إلى ٤٥١ مليون دولار.

٢٠- ١٦ بليون دولار للإنفاق في موازنة المغرب والعجز يصل إلى ٣,١ بليون درهم.

٢٣- المغرب يغلق مكتبي الاتصال مع إسرائيل.

٢٤- زيادة النمو إلى ٨٪ في المغرب و٣٨ مليون دولار من البنك الإسلامي.

الولايات المتحدة الأمريكية :

١- مارتن انديك نقل أسرار حول برنامج الصواريخ الأمريكية.

٣- اليوم أول مناظرة حاسمة بين بوش وال جور.

- هيلاري كلينتون تواصل الانحياز الأعمى لإسرائيل.

- كوهين يطالب سكان أمريكا بالاستعداد لمواجهة الارهاب.

٥- أمريكا تمنح ٦٠٠ ألف تأشيرة للعمال المهرة.

- اغلاق السفارات الأمريكية في ١٣ دولة إجراء روتيني.

٧- أدنى مستوى البطالة بين نساء أمريكا منذ ٥٠ عام.

٨- ياتسين يؤكد رفضت تنبيه كلينتون إلى فضيحة مونيكا.

- تراجع طفيف في شعبية ال جور مقابل بوش الذي تفوق بـ ٨ نقاط.

١١- السفير الأمريكي انديك يستعيد حصانته بعد ثلاثة أسابيع.

- تقرير فرنسي يحذر أوروبا من شبكة التجسس الأمريكية اتشيلون.

١٢- تشكيل لجنة تحقيق أمريكية يمنية لبحث أسباب تفجير المدمرة كول واصابة ومصرع ٤١ أمريكي.

١٣- معلومات أمريكية تؤكد مهندس مصري خطط بعمليات ارهابية باليمن.

١٤- صنعاء تنفي اتهامات أمريكا باحتضان جماعات ارهابية.

- هجوم يهودي على صحيفة لوس انجلوس تايمز بسبب كاريكاتير مضاد للسامية.

١٥- وقف جميع زيارات السفن الحربية الأمريكية لميناء عدن.

١٦- منظمات عرب أمريكية تؤيد بوش ضد ال جور.

- علي عبدالله صالح يدين تفجير المدمرة كول.

١٧- ٧٠٪ من سياح أمريكا يلغون سفرهم لإسرائيل.

- تفجير المدمرة الأمريكية يمكن تورط خليجيين فيها ومسئول سعودي ينفي تورط مع بن لادن في تدبير انفجار سفارتي أمريكا بتنزانيا وكينيا.

٢٢- ال جور يهاجم خطة بوش للانسحاب من البلقان.

٢٣- نصف مليون دولار لأجل الحملة الانتخابية لهيلاري.

٢٤- حالة تأهب بين القوات الأمريكية بالخليج.

- نفط أمريكا يرتفع إلى ٣٤ دولار بسبب العنف الإسرائيلي.

٢٥- فيتنام تطالب واشنطن بإزالة آثار الحرب.

- استقالة كبير استخبارات البنتاجون.

- ال جور يعتمد على علاقاته لحل نزاعات الشرق الأوسط.

- منظمات الحقوق المدنية الأمريكية تطالب الأمم المتحدة بالتحقيق في التفرقة العنصرية.

- اغلاق سفارة أمريكا بإندونيسيا.

- زيادة ضخمة في أرباح شركات البترول الأمريكية.

- مجلس النواب الأمريكي يدين فلسطين ويؤيد إسرائيل خلال أحداث انتفاضة الأقصى وكلينتون يدعو عرفات إلى ضبط الشارع الفلسطيني.

- رالف نادر مرشح الرئاسة الأمريكية يندد بالدعم الأمريكي لإسرائيل.

٢٦- الكونجرس الأمريكي يقر ١٤,٩ مليار دولار مساعدات خارجية منها ٢,٧٤ مليار لإسرائيل و١,٩٩ مليار لمصر.

٢٧- واشنطن تؤكد عدم وجود أدلة على تورط مصريين في تفجير المدمرة كول.

- الإدارة الأمريكية تنتقد قرار مجلس النواب المؤيد لإسرائيل.

- أعضاء الكونجرس يتهمون ال جور باتفاق سري حول تسليح روسيا لإيران.

- المخابرات الأمريكية تتهم بن لادن بتفجير المدمرة كول وتراجع اجراءات الأمن في القواعد العسكرية الخارجية.

- يهود أمريكا يهاجمون رالف نادر بتأييد فلسطين.

- هيلاري ومنافسها يتسابقان لإعلان التأييد لإسرائيل وهيلاري تؤيد قيام دولة فلسطينية في اطار سلام شامل.

٢٩- حملة عنيفة تربط بين هيلاري والعنف بالشرق الأوسط بعد تلقيها تبرعات من منظمة أمريكية تدعم حماس.

- كلينتون يوقع قانون لتخفيف العقوبات ضد كوبا.

٣١- رالف نادر يشن هجوماً عنيفاً على الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

- بوش يعارض قيام واشنطن بدور شرطي العالم ويتجه لتعزيز برنامج الدفاع الصاروخي.

- جورج بوش: حان الوقت لنسيان فضيحة مونيكا.

- ال جور يدعو لتدخل أكبر من مناطق النزاع ويخشى سباق تسلح مع روسيا والصين.

يوجوسلافيا :

٢- مظاهرات في صربيا لدعم المعارضة وميلوسيفيتش يرفض الاعتراف بالهزيمة.

٣- كلينتون وشيراك يؤكدان ضرورة تنحي ميلوسيفيتش.

- سويسرا جمدت أرصدة ٣٠ من أعوان ميلوسيفيتش.

- ثلاثة بلايين دولار ثروة ميلوسيفيتش وأسرته.

٤- كوستونيتشا يرفض عرض الوساطة الروسية ويتعهد بعدم تقديم ميلوسيفيتش لمحكمة جرائم الحرب.

٥- زعيم المعارضة يعلن نفسه رئيساً ليوجوسلافيا وأنباء عن هروب ميلوسيفيتش.

٦- موسكو ترفض منح ميلوسيفيتش اللجوء السياسي الذي أعلن انسحابه وهنأ كوستونيتشا رئيسا ليوجوسلافيا.

٨- بدء تدفق المساعدات الاقتصادية ليوجوسلافيا.

- كوستونيتشا يؤكد تطبيع العلاقات بين يوجوسلافيا والعالم أهم أولوياتي.

- برلين تقدم مليون يورو كمساعدات عاجلة ليوجوسلافيا والاتحاد الأوروبي ينهي الحظر الاقتصادي.

١٠- حلف الأطلنطي يبقي قواته في يوجوسلافيا.

١١- بريطانيا تشكل هيئة خاصة للحصول على نصيبها من مشروعات أعمار صربيا.

١٤- اتفاق مبدئي على تشكيل حكومة انتقالية في صربيا.

١٥- كوستونيتشا يقترح محاكمة المسئولين بحلف الناتو عن سقوط ضحايا القصف الجوي في صربيا.

١٨- الجبل الأسود يرفض المشاركة في حكومة مع صربيا.

٢٠- ايجور ايفانوف يؤكد كوسوفا غير مؤهلة لإجراء انتخابات.

٢٢- كوستونيتشا: تطبيع العلاقات مع البوسنة أصبح وشيكا.

٢٤- لجنة دولية مستقلة تدعو لمنح كوسوفا استقلال مشروطا وكوستونيتشا مستعد لتحمل مسئولية جرائم ميلوسيفيتش.

٢٥- موسكو تدعو القادة اليوجوسلاف الحفاظ على وحدة البلاد.

- حكومة وفاق وطني مؤقتة في صربيا.

٢٩- حزب روجوفا يحقق فوزا كبير في انتخابات البلدية في كوسوفا.

٣٠- كوستونيتشا يرفض الاعتراف بنتائج انتخابات في كوسوفا.

# نوفمبر ٢٠٠٠

إسرائيل :

١- باراك يهدد بكشف أسرار دور عرفات في انتفاضة الأقصى.

٢- تعيين شلومو بن عامي وزيراً للخارجية والأمن الداخلي.

٣- شيمون بيريز يؤكد عرفات أصدر تعليماته بوقف العنف.

٤- إسرائيل تهدد بإعادة النظر في اتفاقيات أوسلو وهاليروك يؤكد الانتفاضة ليست عفوية.

٥- شركات إسرائيلية تشكل وحدات مسلحة بزعم حماية المستوطنين.

٧- ٤٠٠ مليون دولار لدعم الاستيطان.

٨- إسرائيل تقرر تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول شهداء حرب ١٩٤٨.

١٢- عمليات الجيش الإسرائيلي تكلفت ٣ مليون شيكل يومياً.

١٣- الكنيست يرفض مذكرة نائب عربي لحجب الثقة عن حكومة باراك.

١٤- ٨٠٠ مليون دولار مساعدات امريكية لإسرائيل.

١٥- شارون يطالب بانتخابات مبكرة لاسقاط باراك.

١٧- باراك يستبعد قيام حكومة وطنية مع الليكود ونيتانياهو مستقر في شعبيته وباراك يتراجع.

٢٠- شاس يقرر سحب دعمه البرلماني لحكومة باراك ويطالب بتشكيل حكومة وطنية.

٢١- أولمرت يؤكد حياة باراك السياسية انتهت.

- العالم يحذر إسرائيل انتهى صبر مصر وهاآرتس تؤكد أخطر ضربة دبلوماسية لإسرائيل.

- فاروق أبوعيسى رئيس أتحاد المحامين العرب يطالب بإنشاء محكمة دولية لمجرى الحرب.

٢٣- مسئول أمني إسرائيلي يعترف بفشل قوات الاحتلال في التصدي للسيارات الملغومة.

- باراك يطلب من شارون مجدداً بالانضمام لحكومة وحدة وطنية.

٢٤- مجلس الوزراء الإسرائيلي يفوض باراك بالقيام بسلسلة عمليات ضد فلسطين.

- فشل شارون وباراك على الاتفاق بتشكيل حكومة وطنية.

٢٥- باراك يرفض عقد لقاءات جديدة بين عرفات وبيريز.

٢٦- باراك يعترف باستخدام القوة بضراوة لم يسبق لها مثيل.

بريطانيا :

٣- رفض دعوى المستثمرين على سوق لويدز للتأمين.

١٨- ٤٣ مليار دولار تكاليف انضمام بريطانيا لليورو.

١٩- الكشف عن وثائق استيراد بريطانيا رصاص محرم دوليا من إسرائيل.

٢١- أوجستو بينوشيه كلف بريطانيا ٢ مليون دولار.

٢٥- بلير يعين مبعوثا الوطنية لاقناع الشعب بوطنية حكومية.

٢٦- بريطانيا تعترف بتصدير أسلحة لإسرائيل.

تركيا :

١- سليمان ديميريل مرشح لرئاسة لجنة تقصى الحقائق بالمنطقة.

٨- أزمة بين أنقرة وباريس بعد اعتراف فرنسا بمذبحة الأرمن.

١٥- تأييد الحكم بسجن زعيم حزب الشعب الكردي.

١٧- اغلاق حزب الفضيلة التركي نهاية العام.

٢٠- فصل ٥ آلاف موظف وشرطي بدعوى صلتهم بالشخصيات الدينية.

٢١- بدء نظر دعوى أوجلان في جلسة المحكمة الأوروبية.

- تركيا تؤكد التزامها ببرنامج صندوق النقد.

٢٨- الجيش والمخابرات يؤيدان إنشاء شبكة تليفزيون باللغة الكردية.

- خلافات تركيا واليونان تهدد بالغاء مناورات حلف الناتو

روسيا :

٣- ضبط مخابرات روسي يطلب اللجوء السياسي لبريطانيا.

١٠- ٥٠٪ خفض في حجم الجيش الروسي.

- أوكرانيا تقرر أغلاق مفاعل تشيرنوبل نهائيا.

١١- اختطاف طائرة من داغستان وقائدها يطالب التوجه إلى إسرائيل.

- تشيرنوميردين يصر على اعتذار جورج بوش الابن.

١٢- انتهاء أزمة الطائرة الروسية باستسلام خاطفها بإسرائيل.

١٥- روسيا تبنى شبكة دفاعية مضادة للصواريخ الأمريكية.

١٩- قمة روسية بريطانية حول الترسانة النووية والشيشان.

٢١- الرئيس الشيشاني يعلن موافقته التفاوض مع بوتين وتوني بلير أول زعيم غربي يبدى ارتياحه من بوتين.

٢٤- موسكو تعلن انتهاء العمليات العسكرية في الشيشان في الشتاء الحالي.

السودان :

١- حزب الأمة يقاطع الانتخابات السودانية.

١٢- قرار الاتحاد الأوروبي حول حقوق الانسان ليس محايداً.

١٩- وزير خارجية السودان يحتج على زيارة أمريكان الجنوب.

٢٠- جعفر نميري خامس مرشح للرئاسة.

٢٢- تالسمان الكندية تحفر ثلاثة آبار نفط.

٢٣- عودة الصادق المهدي إلى الخرطوم.

سوريا :

٥- سوري أصغر كتاب في العالم.

٦- ارتفاع أسعار البترول يعزز ايرادات الميزانية بـ ٧٦٠ مليون دولار.

٧- سوريا تمنع وليد جنبلاط من دخول اراضيها.

٨- موافقة سورية على مشروع كويتي سياحي بقيمة ٦٠ مليون دولار.

١٢- سوريا تقر خطة لمكافحة البطالة وتوفير ٤٤٠ ألف فرصة بتكلفة ٥٠ مليار ليرة خلال ٥ سنوات.

الصين :

١- الصين ترفع القيود على الشركات العاملة بتمويل أجنبي.

٤- روسيا والصين يوقعان اتفاقيات للتعاون العسكري والعملي.

٥- روسيا تعلن استعدادها لتسديد ديون الاتحاد السوفيتي للصين سلاحا.

١٥- واشنطن تؤكد لبكين تمسكها بسياسة صين واحدة.

٢٣- الصين تنفي تعديها على حدود الهند.

٢٩- ٨,٢٪ زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

العراق :

١- أربع طائرات عربية تصل لبغداد وبريطانيا تنتقد استمرار الرحلات.

٣- العراق تنقصه المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية.

٤- الكويت تحتجز سفينة اثناء محاولاتها تهريب بترول عراقي.

- العراق يستأنف رحلاته الداخلية رغم التحذيرات الأمريكية وانقسام في مجلس الأمن على الرحلات الجوية لبغداد.

٥- العراق منح اللجوء السياسي لخاطفي الطائرة السعودية.

٨- العراق يؤكد انه ١١ مليار و٣٧٦ مليون دولار مجمدة في فرنسا.

١٤- العراق يوافق على إجراء حوار شامل مع الأمم المتحدة بدون شروط مسبقة.

١٥- الطائرات الأمريكية تقصف مواقع شمال العراق.

- ايجور ايفانوف نال موافقة صدام حسين على إعادة مفتشي الأسلحة.

١٩- لجنة العقوبات الدولية تؤكد سيطرتها على العائدات العراقية و٣٧ مليار دولار قيمة صادراتها البترولية منذ ١٩٩٦.

٢٤- طائرة مغربية تصل إلى العراق.

٢٥- طارق عزيز غادر العراق جوا إلى دمشق لأول مرة منذ فرض الحظر.

٢٧- بغداد تنتقد الاجراءات الأمريكية ضد الشيخ حمد بن علي من قطر لاهدائه طائرة لصدام حسين.

فلسطين :

١- استخدام مطار العريش كبديل عن مطار غزة بعد إغلاقه.

٢- عرفات وبيريز اتفاقا على انهاء المواجهات وفك الحصار عن الضفة وغزة.

- انفجار ضخم وسط القدس ومقتل إسرائيليين وابنة زعيم الحزب القومي الديني واستشهاد فلسطينيين.

- حماس والجهاد يعلنان عدم الالتزام بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لوقف العنف.

- حماس تنفي موافقة أحمد ياسين على السلام.

- ١٤ مليون درهم من الامارات لإعادة اعمار الأقصى.

- مدينة نابلس أم الشهداء.

٥- إسرائيل وفلسطين تتراجعان عن تفاهمات كامب ديفيد.

١٤- رئيس وزراء الأردن يلتقي في قطر مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

- قوات الاحتلال تفرض حصار شامل على الأراضي المحتلة.

- الكويت تنفي دفع مرتبات موظفي السلطة الفلسطينية وأزمة سيولة بسبب الحصار الإسرائيلي.

١٥- كلينتون: فشلي في المصالحة بين إسرائيل وفلسطين أكثر ما يؤسفني.

- ١,٥ مليون دولار مساعدة عاجلة لفلسطين.

- اعتقال ١٥ مسئولا في حركة حماس.

١٦- إسرائيل جمدت تحويل الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية.

١٧- الإذاعة الفلسطينية تعاود إرسالها بعد الاصلاح.

- ١,٧ بليون دولار الخسائر المحتملة للانتاج الفلسطيني بسبب الحصار.

- دينس روس يغادر المنطقة بعد فشل مهمته.

- مسئول فلسطيني ينتقد تشكيك واشنطن في فعالية الحماية الدولية.

- سي. إن. إن القوات الإسرائيلية قتلت ٢٢٠ فلسطيني في ٧ أسابيع.

١٨- واردات فلسطين من العرب ١٥٠ مليونا ومن إسرائيل ٢٠٠٠ مليون دولار.

٢١- القطاع السياحي الفلسطيني يخسر ١٠٠ مليون دولار.

٢٣- مجلس الأمن يفشل في الاتفاق على إرسال مراقبين ومصر تطالب بتحرك سريع للجنة تقصي الحقائق.

- إسرائيل تجمد ٣٢٠ مليون دولار مستحقة لفلسطين.

٢٤- ٦٩٣ مليون دولار مساهمات ١٢ دولة لدعم الانتفاضة وصندوق القدس وصندوق نيجيري لمساعدة الانتفاضة.

٢٥- روسيا تقترح إرسال مراقبين وتوسيع المشاركة في عملية السلام.

٢٦- ٣٠٠ شهيد وعشر آلاف جريح في الانتفاضة.

٢٧- إيطاليا وفرنسا تقدمان ٣ مليون دولار كمساعدة لفلسطين.

٢٨- إصابة ١٥ فلسطيني في قصف إسرائيلي لرفح والسلطة ترفض اقتراح بالتوصل لتسوية دائمة على مراحل.

٢٩- ماليزيا تدعو لتشكيل قوة حماية دولية لفلسطين.

- نفاد مخزون الضفة الغربية من القمح و٦٠٠ مليون دولار خسائر القطاع الصناعي الفلسطيني.

- اتفاق مصري أردني فلسطيني على نشر قوات دولية.

- بوتين يؤيد قيام دولة فلسطينية.

لبنان :

١- فرنسا تتهم إسرائيل بعدم احترام قرار مجلس الأمن الخاص بلبنان.

- لبنان يطالب الأمم المتحدة بالتحقيق في سرقة إسرائيل مياه نهر الوزاني.

٤- تراجع احتياطي النقد الأجنبي في مصرف لبنان.

٩- أميل لحود يؤكد القوات السورية لن ترحل عن لبنان قبل السلام الشامل.

١٠- ديون لبنان وصلت إلى ٢٢,١٣ مليار دولار وميزان المدفوعات ارتفع إلى ٤٨ مليون دولار.

١١- شكوى لبنانية ضد قرصنة إسرائيل في المياه الاقليمية.

١٣- ٦ مليارات دولار احتياطي النقد الأجنبي في لبنان و٣,٣ مليون دولار نشاط بورصة بيروت.

١٤- الطيران الإسرائيلي يواصل خرق الأجواء اللبنانية.

- سليم الحص ينتقد السياسة الاقتصادية الحكومة.

١٧- ٥١,٢٪ عجز الموازنة في عشر شهور الأولى في عام ٢٠٠٠.

- حزب الله يتهم الأمم المتحدة بانتهاك سيادة لبنان والأمم المتحدة تكذبه.

١٨- تراجع حركة البناء في لبنان ٣٧,٧٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠.

٢١- وثيقة سورية بالأمم المتحدة تؤكد أن مزارع شبعا لبنانية.

٢٥- لبنان يبيع شهادات إيداع بتسعة مليارات ليرة.

- نبيه بري لم يطالب بانسحاب سوريا ولكن بإعادة الانتشار.

٢٦- بشار الأسد يربط الانسحاب من لبنان

بالتسوية الشاملة.

- أول غارات جوية إسرائيلية على الجنوب منذ الانسحاب الإسرائيلي.

٢١- رفيق الحريري: سوريا تحملت تكلفة وجودها في لبنان والسلام لن يتحقق دون حل مشكلة اللاجئين.

ليبيا :

٢١- مستشار الرئيس كنيدي يبرئ المتهمين في قضية لوكيربي.

- ليبيا مستعدة لإعادة التحقيق في اختفاء الإمام الصدر.

٢٣- واشنطن تمدد حظر سفر الأمريكان إلى ليبيا.

٢٤- بنك التنمية الليبي يحصل على قرض من الصندوق العربي للإنماء بـ ٢٥ مليون دينار.

٢٧- ليبيا ترحب بالاستثمارات الأجنبية لتمويل الخطة الخمسية الجديدة بـ ٣٥ مليار دولار.

مصر :

٤- ٢,١ بليون دولار اجمالي الانفاق في الموازنة.

- جاب الله يؤكد التعاون الأثري مرفوض مع إسرائيل.

- ٤ اتفاقيات للاستثمار مع اليابان بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

- تقرير الأمم المتحدة يؤكد ٢٢ مليون مصري تحت خط الفقر.

- توقيع عقد انشاء مطار رأس سدر باستثمارات مليار جنيه.

- المحكمة الدستورية تلغي شروط موافقة الزوج على سفر زوجته.

- بنك دويتش كوتج هنكنهاي يساند طرح سندات مصرية بالدولار وضخ ١٣٨ مليون دولار استثمارات جديدة.

- ٢,٣ مليار دولار حجم سوق الانترنت المصرية.

٥- ٦ مليارات جنيه استثمارات الانتاج الحربي.

- ٢١٩ مليون دولار لتطوير شبكات الري.

- ٧١ عضواً بالكونجرس يطالبون كلينتون بانفاق التجارة الحرة مع مصر.

- ١٠٩ مقعد للحزب الوطني و٢٢ المستقلين و٦ المعارضة في المرحلة الثانية.

- إلغاء ٥٥ بنداً جمركياً.

- تأسيس شركة وطنية لزيادة حجم أعمال المقاولات إلى ٧ مليارات جنيه.

٦- بيع ٧٠٪ من شركة المنار للسمسرة بمليون جنيه.

- تأسيس شركة الفراعنة القابضة برأسمال ٢ مليون دينار.

- ١٠٠ مليون دولار تجارة مصر مع الكويت.

٧- المستشار فتحي نجيب رئيساً لمحكمة القيم العليا.

- انتاج مصر البترولي الخام ٣٨ مليون طن والغاز ١٤ مليون طن و٢ مليار جنيه استثمارات القطاع الخاص لتوصيل الغاز.

- السعودية الشريك التجاري والاستثماري الأول لمصر و٤,٤ مليار جنيه اسهامات السعودية لمصر.

- ٤٤ مليون جنيه استثمارات الدولة في مشروعات الكهرباء.

- ٧ مليارات جنيه لتطوير الري في ٣,٥ مليون فدان.

- ٣١٣ مليون جنيه زيادة لعلاج الفشل الكلوي.

- الحزب الوطني حصل على ٢٣٣ مقعد بنسبة ٨٢,٦٪ والمستقلون ٣٩ مقعد والمعارضة ١٠ مقاعد بنسبة ١٧,٤.

- مليار و٧٠ مليون جنيه لتوصيل المياه إلى ٢٤٠ قرية بالخطة الخمسية الحالية.

- بنك الاستثمار يبدأ صرف ٧ مليارات جنيه لشركات المقاولات.

٨- ٦٪ نسبة النمو وانخفاض التضخم إلى ٢,٩٪.

- تصدير ٢٠٠ أتوبيس مصري للأردن لتصريف انتاج ١٤ شركة محلية.

٩- ٦٩٥ مليون دولار حجم المساعدات الأمريكية لمصر العام القادم.

- ٩٩٪ من واردات الذهب بمصر مهربة من الجمارك.

- د. مختار خطاب يؤكد خصخصة ٤٧٪ من شركات قطاع الأعمال.

- ٨,٥ مليار جنيه قيمة مبيعات شركات القطاع العام البترولية و١٧٠٪ زيادة في قيمة الصادرات.

- الحزب الوطني يحصد حتى الآن ٢٥٦ مقعد، والمستقلون ٤٩، والوفد ٥، والتجمع ٤، والناصري ٢، والأحرار مقعد واحد.

- مجلس الوزراء يقرر ١٩ مصنع لتدوير القمامة.

١٠- ٧ ملايين جنيه للمراكز الاجتماعية و٦٥٠ جمعية تنمية.

- ٤٧ مليون جنيه عجز الميزان التجاري مع جنوب أفريقيا.

١٤- الاتحاد الأوربي يوافق على تصدير البطاطس ورفع الحظر عن تصدير الفول السوداني.

- تسويق مليون قنطار قطن و٥٠٠ ألف طن قمح.

- صادرات مصر لأمريكا لا تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

١٧- براءة مصري بكندا من تهمة تهديد القنصلية الإسرائيلية.

- ٢٦٤,٢ مليار جنيه لجمالي الودائع بالبنوك.

- زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وسوريا إلى ٢٠٠ مليون دولار.

- ١,٧ بليون دولار استثمارات مشروع الغاز المصري الأسباني.

١٨- أوروبا تفرض رسوما تعويضيه على السماد المصري.

- تراجع صادرات الأثاث المصري السعودية إلى ٦,٦ مليون جنيه.

٢١- الموافقة على طلب مصر بإصدار الأيزو ٩٠٠٠ و١٤٠٠ باللغة العربية.

- التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل في أسوء حالاته.

- سداد ٤٥٨ مليون جنيه للموردين والمقاولين.

- ٢٢,٩ مليون طن زيادة حمولات ناقلات البترول بقناة السويس.

٢٢- السعودية ترفض رفع الحظر عن البطاطس المصرية.

- ضم ١٣ رجل أعمال لمجالس إدارات هيئات الموانيء.

- شركة قابضة للفنادق برأسمال ١٠٠ مليون دولار.

- تأسيس أول شركة مصرية أوكرانية لتصدير مواد البناء.

- صفقات متبادلة مع تونس بـ ٢٥ مليون دولار.

٢٣- أول بطاقة ائتمانية تربط عالم البنوك وتكنولوجيا المحمول.

- د. أسامة الباز مصر لا تشجع سياسة المقاطعة للسلع والمنتجات الأمريكية.

- انتخاب مصر عضوا في الاتحاد الفيدرالي لنقاط التجارة العالمية.

٢٥- مصر ثاني دولة على ١٦ دولة عربية في تصميم المشغولات الذهبية.

- د. عبيد يفتتح مركز معلومات التجارة واستخراج السجل التجاري في ٤٨ ساعة بدلاً من ٤٨ أسبوعا.

- تصدير ١٠٢ ألف طن منتجات نسجية خلال ٩ شهور قيمتها ٢ مليار و٤٥٥ مليون جنيه.

٢٦- سوزان مبارك تسلم عقود تمليك ألفي وحدة سكنية بمشروع منشأة ناصر.

- توافر الموارد المالية شرط لتطبيق المعاش المبكر في الشركات.

– الغاء الجمارك على خام الذهب لتشجيع الصناعة الوطنية.

٢٨– د. عبيد يؤكد الدولة ملتزمة بتدبير ١٢ مليار جنيه لتغطية الاستثمارات للمشروعات والحكومة وفرت ٦,٥ مليار جنيه لسداد ديونها للمقاولين والموردين.

– انتخاب د. حسن مصطفى رئيسا للاتحاد الدولى لكرة اليد.

– خبير فرنسى: الغرب ارتكب خطأ فادحاً فى ازمة تأميم قناة السويس.

– احالة مصرى روسى للمحاكمة لتخابرهما لحساب الموساد الإسرائيلى.

٢٩– د. عبيد يفتتح أول مصنع قطاع خاص لانابيب البوتجاز فى أبورواش.

– شركات التأمين المصرية تحصل على درجة امتياز فى تقييم دولى.

– ٢٨٪ حجم انخفاض صادرات الغزل والنسيج.

– الموافقة على تعديل ٣ مواد بقانون الغرف.

– ٨٦ مليون دولار قيمة ملابس جاهزة تدخل السوق المصرية من تركيا رغم حظرها.

– انشاء أول شركة مساهمة مصرية لمشروعات مترو الانفاق.

– مصر تطالب الأمم المتحدة إزالة الألغام و٢٣ مليون لغم تعوق مشروعات التنمية.

الولايات المتحدة الأمريكية :

١– ضغوط من الحزب الجمهورى لكشف وثائق اتفاق جور – تشيرنوميردين حول بيع أسلحة لإيران.

٣– واشنطن تفشل فى تسوية مشكلة الصواريخ الكورية.

– تصاعد الحرب التجارية بين أمريكا وأوروبا واستقرار معدل البطالة عند ٣,٩٪ وتوفير ١٣٧ ألف فرصة عمل.

٤– جوزيف ليبرمان يحذر من عزلة أمريكا فى حالة فوز بوش وأوروبا تفضل آل جور ومحاضر محمد يؤكد فوز آل جور سيعيد التوتر بين أمريكا وماليزيا.

٥– ١٤٨ مليون يتوجهون لاختيار الرئيس رقم ٤٣.

٧– تكاليف الانتخابات الأمريكية ٣ آلاف مليون دولار و٥٧ أمريكى فائزين بجائزة نوبل يؤيدون آل جور والإسرائيليون اكثر تعاطفا مع آل جور والفلسطينيون لا يجدون فارق.

– قاضى أمريكى يؤيد حكما ضد شركات تبغ بدفع ١٤٥ مليار دولار تعويضات.

– جورج بوش يفوز بـ ٢٤٦ صوتاً فى المجمع الانتخابى مقابل ٢٤٢ لجور.

– الأعضاء من الحزب الجمهورى احتفظوا بالسيطرة على مجلس الشيوخ والنواب للمرة الرابعة منذ عام ١٩٩٤.

– هيلارى كلينتون تفوز بعضوية مجلس الشيوخ من نيويورك وحصلت على ٥٨٪ من أصوات النساء و٤٧٪ من أصوات الرجال.

٨– إعادة انتخاب جوزيف ليبرمان لعضوية مجلس الشيوخ.

١٠– بوش يبدأ تشكيل فريق الحكومة وإجراء ازمة دستورية وهيلارى كلينتون تدعو إلى إلغاء المجمع الانتخابى.

١٣– جوزيف ليبرمان يدعو لتشكيل إدارة أمريكية من الحزبين الجمهورى والديمقراطى.

١٥– بوش حصل على ٧٢٪ من أصوات المسلمين.

– كلينتون يطلب ٧٥٠ مليون دولار معونات إضافية لمصر والأردن وإسرائيل.

– انتقادات أوروبية لأمريكا فى مؤتمر حماية البيئة.

١٧– كلينتون يحصل على جائزة دايتون الأولى للسلام.

١٩– كاسترو يتهم المافيا الكوبية بتزوير الانتخابات فى فلوريدا.

٢١– واشنطن ترفع العقوبات عن الصين وتفرضها على إيران وباكستان بسبب تكنولوجيا الصواريخ.

– محكمة فلوريدا تقرر احتساب نتائج الفرز اليدوى.

– أولبرايت تؤكد أمريكا مستمرة فى تحسين علاقاتها مع إيران وتوجه النصائح لبوش الابن فى مجال السياسة الخارجية.

٢٥– القمح الأمريكى ينافس الفرنسى فى شمال افريقيا.

٢٦– بوش فى المقدمة بفارق أقل من ٤٠٠ صوت.

٢٧– بوش يعلن فوزه برئاسة أمريكا بفارق ٥٣٧ صوتاً فى فلوريدا ورافض تسليم بوش مقر انتقال السلطة.

٢٨– المعسكر الجمهورى يرشح كولين باول لوزارة الخارجية.

اليابان :

١٣– ارتفاع الفائض التجارى إلى ٦٣,٤ مليار دولار من أبريل لسبتمبر.

١٤– قادة الحزب الحاكم يعلنون تأييدهم لرئيس الوزراء.

١٥– اغلاق محطة نووية يابانية بعد تسرب بخار.

٢٠– فشل اقتراع بحجب الثقة عن حكومة اليابان.

اليمن :

١– منع هبوط طائرات مروحية أمريكية على اراضيها.

٤– حزب الاصلاح يرفض التعديلات الدستورية.

– ٣,١ بليون دولار اجمالى الانفاق فى مشروع موازنة اليمن.

٧– اليمن تقرر تسيير خطوط طيران لبغداد وإيران وتنفى إعادة الطائرات العراقية الموجودة لديها.

٨– التراجع عن تمديد فترة الرئاسة إلى سبع سنوات.

١٩– على عبدالله صالح يؤكد منفذ عملية المدمرة كول من أصل يمنى.

– ٥٦ مليون دولار من هيئة التنمية الدولية لدعم التعليم.

يوجوسلافيا :

١– قبول يوجوسلافيا عضوا جديداً بالأمم المتحدة.

٥– البرلمان يقر أول حكومة غير شرعية.

– كوستونيتشا يؤكد التعاون مع محكمة مجرمى الحرب حتمى.

٧– قبول يوجوسلافيا عضوا بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى.

١٠– كوستونيتشا: سأكون أول رئيس صربى يزور إسرائيل.

١١– ٤٤ حزبا يتنافس على الفوز فى الانتخابات العامة بالبوسنة.

١٤– رفع العقوبات الاقتصادية والبترولية والتمسك بحظر الأسلحة وتجميد أرصدة سلوبودان ميلوسيفيتش.

١٥– مصر تطالب باستمرار دعم البوسنة ومحاكمة مجرمى الحرب.

١٧– أمريكا تعيد علاقاتها مع يوجوسلافيا.

١٩– إبراهيم روجوفا يطالب باستقلال كوسوفا والابقاء على القوات الدولية.

٢١– الاصرار على تسليم ميلوسيفيتش لمحكمة جرائم الحرب.

٢٣– كوستونيتشا يحذر من حرب جديدة فى كوسوفا.

٢٥– اتفاق بين الشرطة الصربية والألبان بكوسوفا على وقف إطلاق النار.

٢٦– انتخاب ميلوسيفيتش رئيسا للحزب الاشتراكى الصربى.





# نشاط الأمم المتحدة

## إعداد : أبوالسعود إبراهيم

## سبتمبر ٢٠٠٠

### الأمانة العامة :

١- كوفي عنان يدعو قمة الألفية للتصدي لسلبيات العولمة.

٢- كوفي عنان يعرب عن تقديره لدور الرئيس مبارك في السلام.

٤- كوفي عنان يعرب عن قلقه لانتهاك حقوق الانسان في

٥- كوفي عنان يشيد بكسر الجليد بين طهران وواشنطن.

- الأمم المتحدة تعترف بعجزها عن منع بلجراد من إجراء انتخابات في اقليم كوسوفا.

٦- كوفي عنان يدعو زيمبابوي لاستئناف الحوار مع لندن حول الاصلاح الزراعي.

٧- مصر توقع الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب.

٨- روسيا والصين ترفضان منح الأمم المتحدة حق التدخل المباشر لحل الأزمات.

- كوفي عنان يؤكد قمة الألفية نقطة تحول في جهود تنشيط الأمم المتحدة.

- كوفي عنان يؤكد لعرفات توافر الدعم الدولي لمفاوضات السلام.

٩- كوفي عنان يؤكد القمة حددت أهداف السلام والقضاء على الفقر وعلى الدول العمل على انجازها.

١٢- أمريكا وروسيا تتعهدان بتعزيز دور الأمم المتحدة في القرن الـ ٢١.

- كوفي عنان يطالب بالتركيز على لب قضية قبرص خلال المفاوضات.

١٣- كوفي عنان يدعو لتنفيذ بيان قمة الألفية.

- دعا كوفي عنان إلى الاعتراف بالمساواة بين القبارصة اليونانيين والأتراك.

- د. عصمت عبدالمجيد يطلب من كوفي عنان أرسال بعثة لتقصي حقائق الأوضاع الفلسطينية.

١٦- وزير خارجية الامارات يبحث مع عنان مسألة الأمن في الخليج.

- كوفي عنان يناشد الحكومات حماية الأوزون.

٢١- عنان يطالب إثيوبيا وإريتريا تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

٢٢- احتجاج لموظفي الأمم المتحدة لتوفير الحماية لزملائهم.

- د. بطرس غالي يؤكد انشاء منظمة جديدة أو تعديل ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة المتغيرات الدولية.

٢٤- د. بطرس غالي يؤكد الأمم المتحدة فشلت في قضية التنمية.

### الجمعية العامة :

١- سليم الحص يؤكد في كلمته رفضه لبنان توطين لاجيء فلسطين في أرضيه.

١٢- عمرو موسى يجري مشاورات على هامش الدورة الـ ٥٥ حول عملية السلام وتوسيع عضوية مجلس الأمن.

١٣- عمرو موسى يطالب بإعادة النظر في النظام الحالي للعقوبات ويؤكد على ضرورة الاستقرار في السودان.

١٥- سوريا تؤكد تمسكها باستعادة الجولان وليبيا تطالب برفع العقوبات والسعودية تدعو لاطلاق سراح الأسرى من العراق.

١٥- ألمانيا تحذر من انقسام عالمي جديد إذا لم تستفيد الشعوب من مكاسب العولمة.

- أعضاء الجمعية العامة يشكلون لجنة دولية مستقلة للتوفيق بين سيادة الدولة والتدخل العالمي لمنع المذابح والكوارث.

٢٠- وسط تقدير دولي للدور المصري تم اختيارها لإعداد قرار حول حوار الحضارات في الجمعية العامة.

### العضوية :

٥- جزر توفالو تصبح الدولة رقم ١٨٩ في الأمم المتحدة.

٨- أنصار بكين بالأمم المتحدة يحبطون محاولات تايوان الانضمام للمنظمة الدولية.

١٤- نبيل شعث يبحث أمكان انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة.

٢٢- أمريكا ترفض منح جماعة طالبان مقعد أفغانستان بالأمم المتحدة.

### الميزانية :

٣- كندا تطالب أمريكا بدفع ديونها المتراكمة للأمم المتحدة.

١٢- موسكو تؤيد خفض المساهمة المالية

بميزانية المنظمة الدولية.

**صندوق النقد الدولي :**

٢- صندوق النقد يحث المغرب على خفض العجز المالي.

٤- صندوق النقد يتعهد بدعم اقتصاد اندونيسيا.

١٦- تقرير لصندوق النقد يؤكد تحسن وضع الاقتصاد العالمي والانتعاش في آسيا اقوى مما كان متوقعا.

١٧- صندوق النقد الدولي يخفض مدة القروض ويرفع سعر الفائدة.

- واشنطن تؤكد أسعار الفوائد على قروض الدول الفقيرة لن تتغير.

١٨- صندوق النقد يحذر من طفرة كبيرة في أسعار البترول خلال فصل الشتاء.

١٩- ممثل صندوق النقد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة الأفارقة يؤكد وضع سياسات للحد من الفقر في القارة الأفريقية.

- تقرير الصندوق يؤكد ٤,٧٪ معدل النمو الاقتصادي العالمي بالانكماش.

- تقرير الصندوق يؤكد الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبات وتدهور بأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتحسن في آسيا وروسيا.

- تقرير يؤكد ضعف سعر اليورو بدأ يطرح مشكلة في الأسواق.

٢٠- تقرير يرصد معدلات النمو الاقتصادي المشجعة في الدول العربية.

- ارتفاع أسعار النفط يعطل آفاق النمو في العالم.

٢٣- روسيا تشارك في اجتماعات صندوق النقد.

٢٤- لجنة السياسات بصندوق النقد تبحث آفاق النمو الاقتصادي.

٢٦- الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدولي اليوم في براج لبحث قضايا التنمية.

- مدحت حسانين وزير المالية المصري يؤكد خلال مواصلة عملية الاصلاح الاقتصادي والجمركي وإزالة معوقات التصدير.

- رئيس الصندوق يتعهد بالتركيز على النمو والاستقرار في النظام المالي العالمي.

- مظاهرات في براج تندد بسياسة العولمة والمطالبة بالغاء الديون.

٣٠- صندوق النقد يعد برنامجا جديد للتعاون مع روسيا.

**البنك الدولي :**

١- البنك الدولي يؤكد تحسن الاقتصاد المصري بعد ارتفاع أسعار البترول.

- نائب رئيس البنك الدولي يؤكد مصر حققت أعلى معدل نمو في المنطقة خلال عشر سنوات.

٢- البنك الدولي يدعم أهداف فلاديمير بوتين الاقتصادية.

٥- مليار دولار قيمة قروض من البنك الدولي لمصر.

٩- البنك الدولي يبدأ في تنفيذ برامج التعليم عن بعد في مصر و٢٢٠ مليون دولار من البنك لتطوير التعليم العالي وتنمية المهارات.

١١- توقيع اتفاقية بين مصر والبنك الدولي يربط مصر بالمركز العالمي للتعليم عن بعد.

١٢- د. عاطف عبيد يبحث مع وفد البنك الدولي برامج تنشيط الصادرات وتطوير المؤسسات المالية.

١٣- البنك الدولي يعترب بأن النمو الاقتصادي بمفرده لا يكفي ويقترح استراتيجية شاملة لكبح جماح الفقر ويحث الدول الغنية على خفض الديون.

- اصدر البنك الدولي تقرير اكد أن سويسرا أغنى دول العالم وإثيوبيا الأفقر في العالم و١,٢ مليار نسمة يعيشون على الكفاف.

- البنك الدولي يوافق على تقديم ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة أفريقيا في مكافحة وباء الايدز والموافقة على تقديم ٨٥ مليون دولار لدول في منطقة الكاريبي للغرض نفسه.

- البنك الدولي يختار مصر لتاسيس أكبر شركة لتمويل المشروعات التكنولوجية.

١٥- انخفاض مجموع قروض وائتمانات البنك الدولي من ١,٦ مليار دولار إلى ٧٠٠ مليون يؤكد ضرورة الوجود الملموس له في المنطقة العربية.

١٦- مسئول بالبنك الدولي يشيد باداء البنك المركزي المصري ويؤكد قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الصادرات.

١٧- ٣٥٠ مليون دولار قروضا من البنك الدولي للقطاع الخاص.

١٨- البنك الدولي في تقريره نصف السنوي يؤكد عوامل الضعف مازالت تهدد اقتصاديات الدول الاسيوية رغم تجاوزها الأزمة المالية واليابان ملتزمة بدعم التنمية.

١٩- مسئولي البنك الدولي يؤكدون مؤشرات ايجابية للاقتصاد المصري.

- المساهمة في تدريب المعلمين وتطوير التعليم في مصر.

٢٢- البنك الدولي ينتقد خفض الدول الغنية للمعونات ورحب بالنمو في آسيا.

٢٤- البنك الدولي يقدم ٩٢٠ مليون دولار لبلدان أفريقيا والشرق الأوسط.

٣٠- مصر توافق على طلب البنك الدولي تشكيل محكمة لفض النزاعات التجارية.

- ندوة عن التكامل الاقتصادي في تونس.

**منظمة الفاو :**

١٨- تقرير يؤكد ٨٠٠ مليون شخص في العالم يعانون نقص الغذاء.

٢٤- المنظمة تؤكد نقص انتاج الحبوب يضغط على الاحتياطي العالمي والفقر الغذائي يضرب جورجيا.

- المنظمة تحذر من انتقال حمى الوادي المتصدع وانعدام الخدمات البيطرية وراء انتشار الأمراض الحيوانية عالميا.

**منظمة العمل الدولية :**

٥- منظمة العمل الدولية تؤكد تفاقم عمالة الأطفال في البرازيل.

**منظمة العفو الدولية :**

٥- المنظمة توجه اتهام الفلسطينيين بانتهاك حقوق الانسان.

٦- المنظمة تطالب جميع الحكومات باحترام حقوق الانسان.

١٩- بوتفليقة يوزع تقريراً سرياً للمنظمة عن تجاوزات أجهزة الأمن.

**قوات حفظ السلام :**

٤- بريطانيا تطالب بتغيرات في عمليات حفظ السلام.

٧- اجلاء القوات الدولية عن تيمور الغربية ومجلس الأمن يدين الاعتداء على الموظفين الدوليين.

٨- مجلس الأمن يقر بالاجماع دعم مهام حفظ السلام وجهود فض المنازعات.

٩- الأمم المتحدة ترسل طليعة المراقبين العسكريين لإثيوبيا وإريتريا.

١٢- عنان يطالب باعادة السلام في سيراليون أثر تقارير عن انقسامات داخل القوات الدولية للسلام.

٢١- فى نكسة لعملية حفظ السلام بسيراليون الهند تقرر سحب قواتها والأردن يفكر.

٢٦- انتشار قوات حفظ السلام على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

## مجلس الأمن :

٧- مجلس الأمن يعقد ثانى قمة فى تاريخه.

- خلال قمة مجلس الأمن اتفاق الأعضاء بالاجماع على تعزيز عمليات حفظ السلام الدولية والموافقة على اعطاء أهمية خاصة لتسوية الصراعات الأفريقية.

- مصر تدعو لتوسيع عضوية مجلس الأمن وضمان الشفافية فى جميع قراراته.

٨- عاهل المغرب الملك محمد السادس يطالب بتمثيل أوسع للدول النامية فى المجلس.

- مجلس الأمن يتعهد بتحسين عمليات حفظ السلام وعدم الفشل فى المستقبل والأعضاء يقرون بالاجماع على دعم مهام حفظ السلام وجهود فض المنازعات.

- اليابان تدعو لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فى مجلس الأمن.

٩- مجلس الأمن يقرر إرسال بعثة دولية لأندونيسيا للتحقيق فى أعمال العنف فى تيمور الشرقية.

١١- وزراء الخارجية العرب يساندون ترشيح السودان لمجلس الأمن.

١٢- عمرو موسى يجرى مباحثات حول توسيع عضوية مجلس الأمن الدولى.

- مجلس الأمن يقرر إرسال بعثة دولية للتحقيق فى الاعتداء على لاجىء وموظفى الاغاثة فى أندونيسيا.

١٤- واشنطن تعارض عضوية السودان فى مجلس الأمن.

١٥- مجلس الأمن يصوت على إرسال ٤٢٠٠ جندى لمراقبة وقف إطلاق النار بين إثيوبيا وإريتريا.

١٨- فلسطين ترفض اقتراح أمريكا بجعل الولاية على الحرم القدسى لمجلس الأمن.

١٩- الكويت تحض المجلس على التصدى للتهديدات العراقية.

٢٠- السودان يصر على ترشيحه لعضوية مجلس الأمن بالرغم من معارضة أمريكا.

٢٢- مصر لم تقترح منح مجلس الأمن حق السيادة على الحرم القدسى.

٢٣- غالبية الأعضاء تؤيد فتح حوار مع العراق.

٢٤- مصر تتمسك بصيغة التمثيل القارى فى مجلس الأمن.

- رئيس وزراء بلغاريا يطالب دعم الدول العربية للحصول على عضوية مجلس الأمن.

٢٨- مجلس الأمن يقر ١٦ مليار دولار تعويضات للكويت من العراق.

٢٩- مجلس الأمن يدعو الأطراف المتحاربة فى بوروندى إلى الالتزام بالهدنة.

٣٠- واشنطن تشن حملة دبلوماسية ضد السودان فى مجلس الأمن.

## قمة الألفية :

١- كوفى عنان يدعو قمة الألفية للتصدى لسلبيات العولمة.

- فى قمة الألفية اليابان تأمل فى اتفاق لدعم اقتراحها بتوسيع نطاق مجلس الأمن.

٢- فى اجتماعات قمة الألفية مصر تطرح رؤيتها حول الأمن والسلام وإصلاح الأمم المتحدة والمديونية.

٤- توقيع ٥٠٠ اتفاقية لحقوق الانسان فى قمة الألفية.

- مصر تدعو إلى دور فعال للأمم المتحدة فى مواجهة الفقر خلال قمة الألفية.

٥- كوريا الشمالية تنسحب من قمة الألفية بسبب اجراءات الأمن الأمريكية.

- الرئيس محمد خاتمى يدعو الأمم المتحدة لمساندة دعوته لإجراء حوار بين الحضارات ومواجهة آثار العولمة.

٦- افتتاح قمة الألفية اليوم.

- قمة نسائية على هامش قمة الألفية لبحث زيادة دور المرأة فى صنع السلام.

- قمة الألفية تبدأ أعمالها بجهود كلينتون لدفع المسار الفلسطينى الإسرائيلى.

- مادلين أولبرايت تشيد بمحاضرة محمد خاتمى وتعتبرها محفزة لتحسين العلاقات.

- جون هوارد رئيس وزراء استراليا يؤكد لعنان تمسك بلاده بأهداف الأمم المتحدة.

- كاسترو يدعو فى قمة الألفية بحق المساواة للدول النامية.

٧- القادة الأفارقة يطالبون العالم بالمساعدة لمواجهة الفقر والايدز والحروب الأهلية.

- الرئيس برويز مشرف يؤكد باكستان مستعدة لحوار مع الهند على أى مستوى وفى أى مكان.

- اتفاق صينى وكوريا الجنوبية على التعاون من أجل السلام فى شبة الجزيرة الكورية خلال قمة الألفية.

- زعماء العالم يدعون للقضاء على أسلحة الدمار والتصدى للارهاب والقضاء على الفقر وأسقاط الديون.

- زعماء العالم يجددون الايمان بالأمم المتحدة والالتزام بإجراء وإصلاح شامل لمجلس الأمن الدولى.

- على هامش قمة الألفية كاسترو يتهم الدول الغنية باستغلال الدول الفقيرة ومحمد خاتمى يدعو بالمساواة بين الدول الأعضاء.

- عمرو موسى يلقى كلمة مصر فى قمة الألفية نيابة عن الرئيس مبارك.

- البيت الأبيض ينفى تصافح كلينتون وكاسترو خلال قمة الألفية.

- خلال قمة الألفية كلينتون يفشل فى أحراز تقدم على المسار الفلسطينى.

- السيد عمرو موسى يؤكد مصر تدعو لتوسيع عضوية مجلس الأمن وضمان الشفافية والديمقراطية فى قراراته.

٨- كوفى عنان يؤكد قمة الألفية نقطة تحول فى جهود تنشيط دور الأمم المتحدة.

- د. عصمت عبدالمجيد يدعو أمام قمة الألفية قرارات الشرعية الدولية هى السبيل الوحيد للسلام العادل.

- طارق عزيز يطالب فى قمة الألفية بتقييد فرض العقوبات على العراق.

- ٢١ مليون شخص يدعون الدول الغنية لاسقاط ديون الدول الفقيرة.

- عمرو موسى يؤكد لابد من إخراج أفريقيا من حالة التهميش المفروضة عليها.

- مصر تطالب فى ختام القمة بالتشدد فى مكافحة المخدرات والتطرف وتجنب صراع الحضارات.

- البيان الختامى لقمة الألفية يدعو لمراجعة العقوبات ومواجهة الفقر وقمة مجلس الأمن تعزز دور قوات حفظ السلام.

- البيت الأبيض يؤكد المصافحة بين كاسترو وكلينتون ويتجاهل مطالبة خاتمى للتطبيع مع أمريكا.

- خلال قمة الألفية الملك محمد ملك المغرب يطالب بتمثيل أوسع للدول النامية فى مجلس الأمن.

٩- كوفى عنان يؤكد القمة حددت أهداف السلام والقضاء على الفقر وعلى مختلف الدول العمل على انجازها.

- خلال قمة الألفية الزعماء الأفارقة

نجحوا فى وضع مشكلات أفريقيا فى بؤرة الاهتمام العالمى.

– كوريا الشمالية تقبل اعتذار أمريكا عن الطريقة التى عومل بها وفدها فى قمة الألفية.

– على هامش قمة الألفية إثيوبيا وإريتريا تبديان رغبتهما فى التوصل إلى اتفاق شامل.

– فى ختام قمة الألفية الزعماء يقررون برنامج عمل طموح للقرن الـ ٢١ لتحقيق السلام العادل والقضاء على الفقر ويتعهدون بخفض عدد الفقراء النصف عام ٢٠١٥.

– على هامش القمة الرئيس الصينى يرفض أى صفقة حول تايوان وكلينتون متفائل بتمرير الاتفاق التجارى مع بكين.

١٣– كوفى عنان يدعو خلال اجتماعات الجمعية العامة الدورة الخمسين إلى تنفيذ البيان الختامى لقمة الألفية.

## وكالات الأمم المتحدة :

١٠– تقرير للأمم المتحدة يحذر من الانفجار السكانى والذى بلغ نحو ٨٠ مليون نسمة سنوياً وأكد أن عدد السكان يقدر الآن بـ ٦ مليار نسمة يعيش منهم ٦١٪ فى آسيا.

١١– ندوة دولية بجنيف لتنفيذ معاهدة حظر الألغام تؤكد ثلاثة قتلى كل ساعة و٢٥٠ مليون لغم فى العالم.

١٢– تقرير لخبراء برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز يؤكد إيتام الايدز قنبلة موقوته تهدد العالم وقد بلغوا ١٦ مليون طفل.

١٤– منظمة الشفافية الدولية تؤكد فى تقريرها أن فنلندا الأكثر نزاهة وشفافية.

– مصر ودول الأجندة الجديدة تطالب بالحظر الكامل لانتشار الأسلحة النووية.

١٥– زيادة عدد الدول الموقعة على معاهدة إزالة الألغام.

– اختتام محادثات ليون حول تغيير مناخ الأرض.

١٨– انتقادات حادة للبيان الختامى لمؤتمر الأمم المتحدة للأطفال وصندوق الأمم المتحدة يؤكد ٣٠٠ ألف طفل تحت سن ١٨ سنة يشاركون فى الحروب الدائرة.

١٩– تقرير لمنظمة الانكتاد يؤكد الاقتصاد العالمى يحتاج قيادة دولية أكثر جراءة والحل استقرار أسعار النفط.

٢٠– تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان يؤكد ثلث سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات يعيشون فى فقر مدقع.

٢٢– مبعوثة الأمم المتحدة للقرن الأفريقى تطالب بمزيد من المساعدات لتجنب المجاعة.

– صندوق الأمم المتحدة للسكان يؤكد ١٠٪ من سكان العالم يتركزون فى ٣٥ دولة ومصر تحتل المرتبة الـ ١٥ من حيث تركز السكان.

٢٣– مصر عضوا باللجنة الدولية لحقوق الطفل بجنيف.

٢٤– صندوق الأمم المتحدة للسكان يخصص مليار دولار لمكافحة الأيدز.

## منظمات دولية :

٢٠– مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤيد انشاء منطقة شرق أوسطية منزوعة السلاح النووى.

– وزراء التعليم العالى العرب يوافقون على إنشاء الجامعة المفتوحة ولم يحددوا مقراً لها.

– مدير وكالة الطاقة الدولية يتوقع بقاء سعر النفط مرتفعاً حتى نهاية الشتاء.

– وزراء التجارة الأفارقة يدعون فى ختام مؤتمرهم الثالث إلى اقامة منطقة للتجارة الحرة فى القارة.

٢١– مصر تدعو المجموعة الأفريقية بالأمم المتحدة لبحث المقترحات الخاصة بشأن تسوية المنازعات وعملية حفظ السلام.

٢٢– رؤساء الطيران بمنظمة الكوميسا يبحثون فى مصر إنشاء تجمع أفريقى لتطوير الطيران المدنى.

– مصر عضوا بمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٣– الاتحاد العربى للغرف التجارية يطلب بدء اقامة منطقة التجارة الحرة عام ٢٠٠٤.

– ٨٠ ألف فرد يشكلون قوة التدخل السريع الأوروبية.

٢٤– رئيس منظمة الأوبك يؤكد لا يزيد المواجهة مع الدول المتقدمة.

– مقترحات مع المفوضية الأوروبية بوقف حرب الموز مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– اتفاق بين دول الاتحاد الأوروبى ينظم آليات تطبيق المساعدات.

– الاتحاد الأوروبى يطالب قبرص بتشديد جهود مكافحة غسيل الأموال.

– استثمارات دول الخليج العربى فى القطاع الصناعى زادت بنسبة ١٥٠٪.

– وزراء مالية مجموعة السبع يدافعون عن اليورو.

– بنجلاديش تستضيف قمة دول عدم الانحياز عام ٢٠٠٢.

– قمة دول الجنوب الأفريقى تبحث الوضع فى كوت ديفوار.

– منظمة الأوبك تشيد بقرار استخدام الاحتياطى البترولى الأمريكى.

– المعونات الغذائية الأمريكية لأفريقيا ضارة بالصحة.

– ارتفاع معدل النمو فى البلدان العربية بمقدار ١٪.

– ٣٦ مليون دولار دفعتها شركات التامين لطيران الخليج.

– الاتحاد الأوروبى يبحث استفسارات مصر حول اتفاقية المشاركة والمنتجون يطلبون تعديل شروط الاتفاقية.

٢٥– مصر تشارك فى مؤتمر لانقاذ الأفارقة من أمراضهم الخطيرة وخاصة الايدز.

– مصر مقرراً للاتحاد العربى للشباب والبيئة بعد غياب ١٤ عام.

– تحذير الدول من الاقتداء بأمريكا بسحب المخزون البترولى الاستراتيجى قبل قمة الأوبك وانخفاض السعر إلى ٢٢ دولار.

– أ. إبراهيم نافع يؤكد استمساك اتحاد الصحفيين العرب بقرارات عدم التطبيع مع إسرائيل.

٢٦– تقرير لمنظمة السياحة العالمية تؤكد مصر حققت العام المضى رقماً قياسياً من أعداد السائحين غير مسبوق فى تاريخها.

– منظمة الوحدة الأفريقية تقترح تشكيل مجلس انتقالى للمساعدة فى إدارة شئون كوت ديفوار.

– الفريق صلاح حلبى رئيس الهيئة العربي للتصنيع يؤكد ٦٣ مليون جنيه انتاج هيئة التصنيع ووفرت ٢٠٢ مليون جنيه واردات تكنولوجية.

– منظمة السياحة تؤكد ٤٥٥ مليار دولار عائدات السياحة العالمية العام الماضى.

– ١٦١ مليار يورو استثمارات الاتحاد الأوروبى فى أمريكا عام ١٩٩٩.

٢٧– بدء قمة الأوبك فى كياراكاس بفنزويلا ووزير البترول السعودى يتعهد باستقرار الأسعار.

– الدانماركيون يعارضون استخدام اليورو.

– اتحاد الصحفيين العرب يطالب بالغاء تأشيرات الدخول بين الدول العربية.

٢٨– مصر تطالب بدور أكبر للأمم المتحدة

في معالجة المشكلات الأفريقية.

٢٩- الاتحاد الأوروبي يشدد التشريعات لمواجهة جرائم غسيل الأموال.

٣٠- مصر تؤيد قرارات قمة الأوبك.

- المؤتمر الشعبي الليبي يصدق على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

- تونس تطالب بانضمام مصر للاتحاد

## أكتوبر ٢٠٠٠

### الأمانة العامة:

٢- كوفي عنان يؤكد بعد انتفاضة الأقصى وجود حرب شاملة في الشرق الأوسط.

٤- عنان يجتمع مع عرفات وباراك في باريس.

١٠- جولة مكوكية لكوفي عنان بين غزة والقدس.

١٤- كوفي عنان يؤكد نحتاج لمزيد من الجهد للتقريب بين الأطراف الرئيسية في عملية السلام.

٢٤- مصر تبلغ كوفي عنان رفضها تسييس حقوق الانسان وتحويلها إلى أداة ضغط.

٢٥- عمرو موسى في عيد الأمم المتحدة: مصر تؤكد وجود دعم السلام من خلال الأمم المتحدة.

٢٧- عنان يطالب المغرب بحكم ذاتي للصحراء الغربية.

- جماعة يهودية تطالب الأمم المتحدة بإدانة موجة العداء للسامية.

٣١- أحمد أبوالغيط: مصر تشارك في تنفيذ إعلان قمة الألفية.

- عنان يختار ثورفالد ستولتنبرج رئيساً لخبراء الوضع الانساني.

### الجمعية العامة:

٣- جلسة لمناقشة تداعيات مشكلة المخدرات في ظل العولمة.

- مصر أمام اللجنة الاقتصادية بالجمعية العامة تطالب بالقضاء على الفقر.

١٤- دورة طارئة للجمعية العامة بناء على طلب فلسطين لمناقشة تداعيات انتفاضة الأقصى.

١٩- مصر تدين انتهاك القانون الدولي بالأراضي المحتلة وتطالب بمحكمة جنائية دولية للتحقيق في انتهاك إسرائيل.

٢١- قرار للجمعية العامة يدين ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة.

٢٢- في اجتماعات الجمعية العامة مصر تطالب الأمم المتحدة بتأكيد سيادة فلسطين على موارد أراضيهم المحتلة.

٢٩- الجمعية العامة تتبنى مشروع قرار لتعزيز التعاون القانوني بين دول القارتين.

٣٠- الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش التعاون مع الجامعة العربية.

### مجلس الأمن:

١- الدول العربية تدعو مجلس الأمن لعقد اجتماع عاجل لبحث المذبحة الإسرائيلية.

٣- أمريكا تعارض انشاء قوة عسكرية دائمة للأمم المحدة.

- وايم كوهين ينتقد أعضاء مجلس الأمن لميلهم تخفيف العقوبات على العراق.

٤- باستثناء واشنطن أعضاء مجلس الأمن يحملون إسرائيل مسئولية قيام مذبحة الأقصى.

- مصر تطالب بتحقيق دولي في الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

٦- الكويت تدعو مجلس الأمن تحميل مسئولياته تجاه التهديدات العراقية.

٧- أمريكا تهدد باستخدام حق الفيتو ضد إدانة إسرائيل في مجلس الأمن.

٨- كلينتون يتجنب استخدام الفيتو خشية إثارة العرب.

- مجلس الأمن يدين أعمال العنف الإسرائيلي.

٩- معركة حاسمة في مجلس الأمن لانتخاب الدول الخمس غير دائمة العضوية.

- هيلاري كلينتون تنتقد عدم استخدام الفيتو بمجلس الأمن.

١١- وثيقة أمريكية تقضي بتولي مجلس الأمن السيادة على الحرم المقدسي كوديعة ثم نقلها لفلسطين.

١٣- مجلس الأمن يرفض الاجتماع الطارىء بعد معارضة أمريكا.

٢٠- محمد أبو الغيط مندوب مصر: مطلوب تطوير أداء مجلس الأمن وزيادة الشفافية في عمله.

٢١- دعوة مجلس الأمن إلى تشكيل محكمة جنائية دولية.

٢٥- فلسطين تطالب بجلسة لمجلس الامن لإرسال قوات دولية.

٢٦- بحث ارسال قوة دولية لحماية سكان الأراضي المحتلة.

٢٧- اليابان تجدد مطالبها بعضوية مجلس الأمن.

### وكالة الاونروا:

١- العاملون يؤكدون عجز الوكالة دفتري وليس واقعياً.

٣- عنان يتهم الدول الغنية بتقديم مساعدات انسانية للاجئين.

١٨- وكالة الاونروا تستكمل بناء مخيم لاجيء في انجوشيا.

### منظمة الاونكتاد:

٣- منظمة الاونكتاد تتوقع تجاوز الاستثمار العالمي تريليون دولار في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

١٣- تقرير للوكالة يؤكد ٤٨ دولة فقيرة تواجه صدمة ارتفاع سعر النفط.

١٥- تقرير يؤكد نصيب مصر من الاستثمار الأجنبي يرتفع إلى ١.٥ مليار دولار ومصر وجنوب افريقيا أكثر الدول الأفريقية جذباً للاستثمار.

### منظمات الدولية:

١- منحة مالية صينية لدعم عمليات حفظ السلام في القرن الأفريقي.

- اجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية لبحث مذبحة الأقصى بعد زيارة شارون.

- اختيار العربية ضمن اللغات الرسمية للمجلس الأعلى للأرشيف.

٢- أسعار البترول تعاود الارتفاع في الأسواق العالمية، وسلة منظمة الأوبك بلغت ٢٨,٤٦ دولار.

٣- اختيار د. إبراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولي في اللجنة الفنية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- الاتحاد الأوروبي يقبل فكرة وجود مجموعتين داخل صفوفه بعد رفض الدانمارك الانضمام إلى اليورو.

- وكالة الطاقة تبحث في وضع سوق

النفط بعد قرار واشنطن السحب من مخزونها.

– رئيس المركز العالمي للطاقة يتوقع خفضا للانتاج مطلع عام ٢٠٠١ والسويد لن تخفض الضرائب على النفط.

– بدء تنفيذ الاتفاقيات العربية في مجال تحصيل الضرائب.

– قبول مصر عضوا في الاتحاد العالمي للقضاء.

– تشكيل اللجنة الاستشارية للمرأة العاملة العربية.

٤– مصر مستقرة لاستضافة القمة العربية دون انتظار.

– إيران تدعو إلى اجتماع طارىء لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

– قطر تؤيد عقد قمة عربية عاجلة لبحث انتفاضة الأقصى.

– اعتماد جمعية الصحفيين البحرينية عضوا باتحاد الصحفيين العرب.

– رئيس الأوبك يؤكد أمريكا تواجه صعوبة في بيع الاحتياطي البترولي.

– الغاء الاحتفال بيوم الطفل العربي تضامنا مع أسرة محمد الدرة.

٥– الشيخ زايد يؤيد دعوة الرئيس مبارك إلى عقد قمة عربية.

– ٤٣٥ مليون دولار أمريكي لتخفيف ديون الدول الفقيرة.

– الاتحاد الأوروبي أهم مصدر للاستثمار الأجنبي في العالم عام ١٩٩٩ بقيمة ١٩٩ مليار دولار.

٦– موافقة يمنية لعقد قمة عربية لبحث انتفاضة الأقصى والأخ القذافي يرفض القمة.

– الرئيس مبارك يصرح بعقد قمة عربية لبحث المذبحة الإسرائيلية يوم ٢١ أكتوبر.

– في ندوة بالأمم المتحدة مندوب مصر يحذر من انتشار الردع المضاد بالشرق الأوسط.

– الاتفاق على اقامة سوق مشتركة لدول آسيا الوسطى.

– مجموعة أسيان تعارض اقامة منطقة تجارة حرة مع استراليا ونيوزيلاندا.

٧– منظمة العمل العربية تدين الاعتداءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى.

– مجموعة الأسيان تدعو الاتحاد الأوروبي إلى جولة جديدة من المحادثات التجارية.

٨– الغرف العربية تدعو لوقف التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

– ٦٦ مليار دولار استثمارات هاربة من الدول النامية.

– الاتحاد الأوروبي يرفع العقوبات عن يوجوسلافيا.

– دعوة دول الخليج إلى اعتماد اليورو لصادراتها النفطية.

– شركة شل تستثمر ٢,٩ بليون دولار لاقامة مجمع لاسالة الغاز.

– جائزة دولية للدكتور عصمت عبدالمجيد.

– ضغوط أمريكية لمنع انعقاد القمة العربية.

– معمر القذافي يؤكد أهمية انعقاد القمة العربية في هذه المرحلة.

١٠– اختيار موريشيوس لشغل المقعد المخصص لأفريقيا في مجلس الأمن.

– انتاج النفط العالمي يرتفع إلى ٧٧,٤ مليون برميل.

– بداية أعمال المنتدى الوزاري الأفريقي الصيني في بكين.

– روس وأمريكيان يتقاسمون جائزة نوبل في الفيزياء.

– الرئيس الموريتاني لن يحضر القمة العربية والعراق يحضر أول قمة بعد الغزو عام ١٩٩٠.

– خلافات بين الدول الغربية وبقية دول العالم حول الاتفاقية الدولية للارهاب.

١١– في مؤتمر النقل العربي المطالبة باشتراك القطاع الخاص في إدارة السكك الحديدية.

– بكين تلغي ديونا ضخمة على دول أفريقية تقدر بـ ١,٢ بليون دولار.

– ٥٠ مليون طفل أوروبي يعانون الفقر والسل.

– فوز عالمين أمريكيين بجائزة نوبل للاقتصاد.

١٢– في قمة استثنائية لدول الجنوب الأفريقي التأكيد على إنشاء أول منطقة تجارة حرة.

– الاتحاد الأوروبي يوافق على اندماج أمريكا أون لاين مع وارنر.

– منظمة الأوبك تؤكد سعر برميل البترول يصل إلى ٣٧ دولار.

– تأجيل اجتماع نجمة داوود لشعار الصليب الأحمر.

– سليم الحص يمثل لبنان في اجتماعات قمة الأقصى.

١٤– حجم السوق العالمي للاتصالات تصل ٩٠٠ مليار دولار و٧ مليارات دولار حجم سوق الاتصالات في دول الخليج العربي.

– عدد المصابين بمرض الايدز في العالم عام ١٩٩٩، ٤,٢ مليون شخص أي بنسبة ١٠٪ وجنوب افريقيا تعاني من تفشي المرض وأصبحت في المركز ١٠٣ من ضمن ١٧٤ دولة.

– اقرار اقامة الاتحاد الجمركي قبل ٢٠٠٥ بين دول الخليج العربي.

– الرئيس مبارك يؤكد لا تعارض بين أهداف قمة شرم الشيخ والقمة العربية.

١٥– عزة إبراهيم يرأس وفد العراق في قمة انتفاضة الأقصى.

– مؤشران داخل الأوبك لعدم استخدام البترول العربي كوسيلة ضغط في أزمة الشرق الأوسط.

– ٣٣ منظمة حقوقية تنتقد عنان.

– الدول الإسلامية تدرس تخصيص ١٪ من دخلها للأبحاث العلمية.

١٦– وزراء مالية مجلس التعاون الخليجي يقرون خطة للتفاوض مع المنظمات العالمية.

– ١٦ دولة أبلغت موافقتها رسميا على حضور القمة العربية.

١٧– الجزائر تسدد حصتها في موازنة الجامعة العربية.

– تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد قمة شرم الشيخ.

– للمرة الأولى منذ عشر سنوات المؤتمر اليهودي العالمي يعقد اجتماعا طارىء في القدس.

١٨– الاتحاد العربي يدعو لمقاطعة شاملة للسلع الأمريكية والإسرائيلية.

– الصناديق العربية توفر ٢٨٠ مليون دولار للمشروعات الصغيرة في مصر.

– ١,٥ مليون فرنك سويسري لانشاء مركز متميز للاتصالات في الدول العربية.

– ارتفاع كبير في أسعار البترول ببورصتي لندن ونيويورك.

– منطقة الشرق الأوسط أكبر مشتر للسلاح في العالم.

– حماس تدعو القمة العربية إلى تجاوز اتفاق شرم الشيخ.

١٩– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع أسرع نمو في الدول المتقدمة منذ عقد والبطالة في دول المنظمة تتراجع بمقدار ٢ مليون شخص بين عامي ٩٩/٢٠٠٠.

٢٠- رجال الأعمال يطالبون من القمة العربية انشاء صندوق لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

- ارتفاع طفيف في أسعار البترول بالأسواق العالمية.

- الكويت يؤكد استخدام سلاح البترول ليس في مصلحة العربي.

٢١- الرئيس مبارك يفتتح القمة العربية الطارئة وأطلق عليها أسم قمة الأقصى.

- اتحاد الغرف العربية يقرر مقاطعة شاملة للمنتجات الإسرائيلية.

- الموافقة على اقتراح الأمير عبدالله بتخصيص مليار دولار لدعم صندوق الأقصى.

- ارتفاع أسعار البترول بعد تبديد آمال وقف المواجهات.

- انسحاب الوفد الليبي من قمة الأقصى ونبيل شعث ينفي.

- انتاج الأوبك زاد إلى ٢٩,٠٢٦ مليون برميل يومياً في سبتمبر.

٢٢- أمريكا تطالب منظمة أوبك بزيادة انتاج الأوبك من البترول.

- البحرين تخصص ثلاثة ملايين لصندوق الأقصى.

- القمة العربية يقر آلية انعقاد دوري القمة العربية.

- القمة العربية تطالب تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة وقوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني ومحكمة جنائية لمحاكمة مجرمي الحرب.

- التوقف عن أي علاقات مع إسرائيل وقطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها للقدس.

- نبيل شعث: القمة فوضت مبارك في عقد قمة طارئة إذا صعدت إسرائيل أعمال العنف.

- إيران تؤيد القمة العربية وتدعو إلى دعم الانتفاضة.

٢٣- فاروق الشرع ينتقد قرارات القمة ومراقب يتوقع قمة عربية طارئة أخرى.

- الدول العربية تستورد أغذية بـ ٣٤ مليار دولار.

- والد الشهيد وائل يؤكد قرارات القمة لن تردع إسرائيل.

- اندونيسيا تدعو الدول الأسيوية لابرام معاهدة دفاعية تحد من النفوذ الأمريكي.

- قرارات القمة العربية وثيقة رسمية للأمم المتحدة، وفلسطين تدعو إلى سرعة تحرك لجنة متابعة قرارات القمة.

٢٤- عمرو موسى: بيان القمة جاء قويا وانحياز أمريكا لإسرائيل ألحق اضرارا بالغة بعملية السلام.

- مندوب من ليبيا يوقع بالجامعة العربية على ملحق الميثاق الخاص بآلية انعقاد القمة العربية سنوياً.

- في المؤتمر التاسع للصحفيين بعمان بحث انضمام الامارات واسقاط عضوية إريتريا من الاتحاد.

- الصين تشيد بقرارات القمة العربية وتطالب بوضع حد لأعمال العنف.

- المركز العربي للاتصال ينشيء ثلاثة شركات برأسمال ٧٠٠ مليون ريال.

- بورصة على الانترنت بمشاركة ٥٠ بنكا أجنبيا.

- مجموعة العشرين تبدأ اجتماعاتها في كندا لمناقشة تحديات العولمة.

٢٥- الموافقة على دراسة شاملة لإعادة هيكلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- الاتحاد الأوروبي يأسف لقرار وقف التعاون العربي مع إسرائيل.

- إعلان قيام السوق العربية المشتركة بين ٢٨ اتحاداً.

- وزراء داخلية الخليج يصادقون على الاتفاق الأمني الموحد.

- الاتحادات العربية النوعية تطالب برفع الرسوم على السلع العربية لإسرائيل.

- قمة البلقان تبحث دعم التعاون الإقليمي والتقارب مع العرب.

- الأمير حمزة يفتتح مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب في عمان.

٢٦- في ختام اجتماع مجموعة العشرين بكندا الاتفاق على اجراءات لمواجهة الأزمات الدولية.

٢٧- انتخاب أ. إبراهيم نافع رئيساً لاتحاد الصحفيين العرب للمرة الثانية.

- مخاوف من ارتفاع أسعار البترول إلى ٤٠ دولار.

- مليار انسان في العالم يعانون من نقص المياه.

٢٨- مصر تطالب بقناة إخبارية عربية موحدة.

- عشر منظمات تقترح استراتيجية لانقاذ القرن الأفريقي من المجاعة.

- توقيع أول اتفاقية عربية أمريكية للتجارة الحرة.

٢٩- مصر تراس اجتماعات اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا.

- قمة باريس تركز على تحسين العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي.

٣٠- انتخاب أحمد عبدالظاهر رئيساً للاتحادات العربية.

- زعماء جزر الباسيفيك يطالبون الأمم المتحدة بدعم الأمن.

- ضعف اليورو يزعزع ثقة الأوروبيين بالعملة الموحدة.

- ١١ بنكا عالمياً تتفق لمكافحة غسيل الأموال.

٣١- لجنة وزارية ثمانية برئاسة مصر لتنفيذ قرارات قمة الأقصى.

- تراجع كبير في إيرادات أكبر شركة للذهب في العالم.

- موريتانيا تؤكد التزامها بقرارات القمة العربية.

- أوبك ترفع انتاجها ٥٠٠ ألف برميل.

- الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة الحرة لدول الكوميسا.

# نوفمبر ٢٠٠٠

## مجلس الأمن :

١٠: ٧ أعضاء يؤيدون نشر قوات دولية في الضفة وغزة.

١٥: مجلس الأمن يطالب لبنان بإحكام السيطرة على أراضي الجنوب.

١٧: مصر تطالب مجلس الأمن بعدم استخدام عمليات حفظ السلام كورقة للضغط السياسي.

٢٦: اليابان تخفض حجم مساعداتها المالية للأمم المتحدة لعدم حصولها على عضوية دائمة في مجلس الأمن.

الأمانة العامة :

١١: كوفي عنان يفتتح بيت الأمم المتحدة في المنامة.

١٩: الأمم المتحدة توافق على قرار يؤكد سيادة فلسطين وسوريا على مواردهم الطبيعية.

## الجمعية العامة :

١: تحذير مصري من عواقب تهميش

الدول النامية وتطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣: مصر تحذر من الأبعاد المأساوية لمرض الإيدز في إفريقيا.

٤: مصر تطالب إسرائيل بتنفيذ التزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني.

٥: تصويت على مشروع القرار المصرى لحظر الانتشار النووى.

٧: الموافقة على مشروع قرار مصرى يؤكد حق فلسطين في إقامة دولتهم.

٩: مصر تطالب بإلغاء الديون الإفريقية بالكامل وإجراءات لمساعدة الدول النامية.

٢٠: اقرار قرار مصرى بتعزيز دور الأمم المتحدة في حماية الأمن والسلام الدولى.

## البنك الدولى :

١٠: البنك الدولى يؤكد ٢,٨ مليار فقير في العالم.

١٢: بداية اجتماعات البنك لبحث تنمية الدول النامية، ويراجع سياسته البيئية بالشرق الأوسط.

١٨: ٣ مليارات دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

٢٠: تمويل مقاييس الجودة في الصناعة المصرية.

٢٢: قرض لمصر تشمل منحا لا ترد تشمل ٤٠٪ وتقدر بـ ٥٠ مليون دولار وتعاون في مشروعات الرى.

٢٨: وضع استراتيجية جديدة لدعم سياسات التنمية.

## صندوق النقد :

١: صندوق النقد يسيقط ٢٠ دولة فقيرة في نهاية العام الحالى.

٧: ٥٨٠ مليون دولار قروضا لباكستان.

٢١: فشل صندوق النقد الدولى في التوصل الى اتفاق مع موسكو.

## منظمة حقوق الإنسان :

٧: المنظمة تؤكد بريطانيا ترسل أطفال الجبهة.

١٠: مارى روبنسون تدين الاعتداءات الإسرائيلية ضد فلسطين وتؤكد قوات الاحتلال والمستوطنون يقومون بأعمال همجية وعنصرية ضد عرب الخليل.

٢٦: منظمة حقوق الإنسان تدين جرائم إسرائيل ضد فلسطين.

٢٩: إسرائيل ترفض انتقادات مفوضية حقوق الإنسان.

## منظمة العفو الدولية :

١: المنظمة تؤكد ما ترتكبه إسرائيل قد يمثل جرائم حرب.

٧: منظمة العفو الدولية تتهم بريطانيا بتجنيد أطفال.

١٠: المنظمة تتهم الشرطة الإسرائيلية لسوء عاملة الأطفال العرب، وهآرتس تطالب جيش الاحتلال بالتوقف عن قتل الأطفال.

١٩: المنظمة تنتقد رفض الجيش الجزائرى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

٢١: منظمة العفو الدولية تنتقد الأحكام العسكرية ضد جماعة الإخوان بمصر.

## منظمات دولية :

٢: ٢٩٠ مليار دولار حجم التجارة العربية و ٤٠٪ خفض في الرسوم الجمركية في منظمة التجارة العربية.

٢: ١٠٪ فقط حجم التجارة البينية العربية و ٢٪ الانفاق على الأبحاث.

٤: ترحيب ياباني بالتدخل الأوروبى لانقاذ اليورو.

٥: ١٥ مليون دولار لمصر من برنامج تمويل التجارة العربية.

٦: أمير البحرين يقاطع قمة الدوحة الإسلامية.

٧: منحة أمريكية لخفض ديون الدول الفقيرة بمقدار ٤٣٥ مليون دولار.

٨: السعودية تعدل عن مواقفها وتشارك في قمة الدوحة الإسلامية.

٩: القمة الإفريقية تقرر إرسال قوة إفريقية لحفظ السلام للكونجو الديمقراطية.

١٠: تقرير عالمى يؤكد التجارة الألكترونية تمثل نسبتها ٤٢٪ من حجم التعاملات التجارية الدولية.

١١: جنوب إفريقيا تؤكد التزامها بأية عقوبات تقرها القمة الإسلامية ضد إسرائيل.

١٢: العجز في الميزان التجارى الزراعى العربى يتجاوز ١٦ مليار دولار.

١٣: الدول العربية تستهلك ٩٣٠ ألف سيارة سنويا تنتج منها ١١٠ آلاف سيارة فقط.

١٤: اتفاق مصر وإثيوبيا والسودان على الاستفادة من فاقد المياه بنهر النيل.

١٦: موافقة قادة منظمة ابيك على منح كوريا شن دور محدود في النشاطات الاقتصادية للمنتدى.

١٧: بن عامى في اجتماعات اعلان برشلونة يرفض توسيع الدور الأوروبى في عملية السلام.

٢٠: اقرار تشكيل قوة تدخل أوروبى سريع مؤلفة من ١٠٠ ألف جندى وأمريكا ترحب بتشكيل القمة.

٢١: المجلس الدولى للأرشيف يلغى مؤتمره بإسرائيل. وماليزيا تتهم سنغافورة بتدمير رابطة الأسيان.

٢٢: فاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب يطالب بتشكيل محكمة دولية لمجرمى الحرب الإسرائيليين.

٢٣: العجز المالى العربى تراجع الى ١٤٪ وخسائر المستثمرين تجاوزت ١٠٦ مليار دولار.

٢٤: ٨١ مليون دولار قرضا من الصندوق العربى للتنمية لمصر.

٢٥: اتفاقية لتمويل التجارة العربية بين بنك الدلتا وبرنامج تمويل التجارة العربية بأبو ظبى.

٢٦: رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان يطالب بإزالة معوقات التجارة بين الدول العربية والاتفاق على شهادة منشأة واحدة.

٢٧: بريطانيا وفرنسا تتهمان أمريكا بإحباط مؤتمر المناخ.

٢٨: الاتحاد الأوروبى يتوصل الى اتفاق لمكافحة التهريب.

# 13th Cairo International

# CIMUN 2001

## MARCH 13-18

"Success will not lower its standard to us.
We must raise our standard to success."

-Rev. Randall R. McBride, Jr.

-Sponsors-

PYRAMID TECHNOLOGY

Ford Foundation

arab financ

Menatel

For further Information visit our webpage

CIMUN.AUCEGYPT.EDU

# Aspects of the Landmine Problem: a case study on Egypt

**Ahmed Ibrahim Mahmoud**

*Al Ahram Centre for Political and Strategic Studies*

*Cairo, 2000*

This book examines the issue of landmines, one of the most serious problems facing the international community. It is divided into 16 chapters, covering the history of landmines from the middle ages to the atrocities of today's anti-personnel landmines on both the physical and psychological levels.

The removal of landmines from a particular area first necessitates the termination of armed conflict in this area. International and regional efforts in this regard were spearheaded by the Ottawa Conference of October 1996, with participants pledging to increase the resources allotted for landmine removal. However, the reactions of the superpowers regarding this conference differed. A number of countries, including Belgium, Canada, Germany, France and Britain, played an active role in the campaign to ban anti-personnel landmines. There remains, nevertheless, a number of challenges facing the international movement for landmine removal, which the book also examines.

The landmine problem in Egypt, which goes back to the Second World War, is the focus of the study. The writer underscores the importance of sustaining efforts to remove the danger of landmines from Egypt. He also urges for the reconsideration of Egypt's policy regarding the banning of anti-personnel landmines in light of the Ottawa treaty.

*Conference:*

# " Money Laundering and Countermeasures" Seminar

**Cairo: 30 October 2000**

The international and local investment spheres are suffering from the phenomenon of money laundering. The Gulf Institution for Strategic Studies organised a seminar dealing with the problem and its economic and security aspects, with several participants submitting research papers.

Among the aspects tackled in the seminar were the uneven increase in local liquidity, the reduction in national income, corruption, tax evasion and organised crime.

There have recently been many international and regional calls to eradicate money laundering. Among the reasons for such phenomena are the existence of globalised markets, the lack of transparency in most commercial transactions, the development of hidden economies and the diffusion of the use of technology in laundering money. The impacts of such acts are becoming more far reaching and penetrating than ever before.

The biggest dilemma in combating money laundering is that such measures hinder mobile investment. At the end of the conference, several recommendations were passed; including the use of measures that could be implemented to eliminate the phenomenon based on cooperation between the countries of the United Nations and Interpol.



*Books:*

## The Arab System within the Framework of the World Order in the 21st Century

**Dr. Sam'an Boutrous Faragallah (editor) and others**

*Institute of Arab Research and Studies*

Globalisation is an international phenomenon that imposes a number of serious challenges on peoples around the world and especially those in developing countries. This research attempts to identify the Arab position within the framework of the world order in the light of these challenges. The book breaks down the issue into the following topics:

- the role of international governmental, financial and economic institutions —in particular the International Monetary Fund (IMF), the World Bank and the World Trade Organisation (WTO)-and their post-Cold War influence on Arab economies.
- the trend of mergers among multinational companies and the proposal that Arab countries seriously consider following the same path.
- the growing role of international, non-governmental organisations in the age of globalisation.
- the influence of globalisation on the state in the Arab world.
- the stages of technological revolution in the Arab world and the future of Arab industry.
- the scientific and technological revolutions, Arab food security, and the necessity of consolidating common Arab work.
- the role of international investment on the promotion of Arab development.
- world trade and the status of Arab economic aggregations since the second world war.
- the negative repercussions of globalisation in the Arab world.
- the relationship between globalisation and identity.
- the influence of globalisation on the process of democracy in the Arab world on both the political and economic levels.

## Syria's Water Policy Towards Turkey

**Abdel-Aziz Mansour**

*Centre for Arab Unity Studies, Beirut, 2000*

The four chapters of the study analyse and interpret Syria's foreign policy regarding water. The study starts with a broad outline of Syrian foreign policy and the legal status of the Tigris and Euphrates rivers. The third chapter surveys Turkish water projects, focusing on Turkey's project to sell its water to Israel through a pipeline extending through Syria. The fourth chapter looks at the determinants of Syria's policy towards Turkey, including geographic, historic, military, economic and social aspects.

The study concludes that the water issue is a source of conflict rather than cooperation between the two countries and that this crisis will not be settled without the promotion of cooperation in economic, commercial and technical fields. Moreover, without a solution for the water crisis, the Syrian policy towards Turkey is not likely to change.

according to the amount of propellant powder enclosed. Blank-cartridge ammunition is used for training purposes, while ballistic ammunition, which contains a larger amount of propellant powder, is used to launch hand grenades from suitably equipped guns.

The calibre of light ammunition differs according to the type of weapon used. The Helwan revolver, for example, takes 9mm bullets, the AKM rifle 39x7.62mm bullets and the Aswan sub-machine gun 54X7mm bullets. Ammunition also differs according to the intended usage. There is ammunition for combat, training, crowd control and dispersal, repression of riots and confrontation of terrorism, as well as ammunition designed to injure rather than kill and other kinds that are internationally banned as they cause severe needless damage inside the human body.

# Military Balance in the Middle East (The CSIS 2000 Report)

**Dr. Abdel-Rahman Roshdi Al-Hawari**

The annual report of the Centre for Strategic & International Studies (CSIS) for 2000, about the military balance in the Middle East, includes a survey and comparative analysis of the conventional military forces and the weapons of mass destruction in the region. According to the report, the Middle East region has the highest military expenditure and potential.

Within the region, Israel has the highest military expenditure. Compared to its immediate neighbours, Israel's military expenditure is equivalent to 120 per cent of their expenditure. Military expenditure in the Gulf countries represents 12 per cent of the Gulf countries' national expenditure and 70 per cent of total Arab military expenditure.

According to the report, Arab countries own more conventional weapons than Israel, yet this constitutes no threat to the latter, which uses this as a pretext to claim more foreign aid. The report examines the spread of weapons of mass destruction in the Middle East, their alternatives and the disarmament issue. With regard to nuclear weapons, Israel definitely monopolises nuclear weapons in the region and also possesses a sizeable chemical and biological arsenal.

The report sees that Iraq still constitutes a source of jeopardy to the Gulf countries, due to its ability to develop biological and chemical weapons. And according to the report, Iran owns chemical weapons and might also have biological ones.

Comparing Israel with the Arab countries, Israel uses joint weaponry to execute its combat missions as well as simulation training systems. It also makes use of advanced satellite technology to carry out missions of reconnaissance and orientation. Arab countries, on the other hand, still depend on old training and armament systems and suffer from a centralised leadership, which lacks a sense of initiative. The deteriorating situation in the Arab world is primarily due to the full control of political leaderships over the armed forces.

# Light Ammunition and its Uses

**General Fouad Abdel-Sami'**

Light ammunition is that used in pistols, rifles, sub-machine guns and other types of normally hand-held weapons pointed directly at a target. Such ammunition is essentially used against individuals and is the most widespread type of ammunition used by armies and police forces, as well as civilians. The projectiles from such ammunition are generally solid. The bullet consists of a protective cartridge, and a primer, which ignites the propellant powder when triggered by the weapon.

The projectile is the main part of the bullet and various forms are used depending on the nature of the target and the extent of force required. Some bullets do not contain a projectile, with the propellant powder stored in the cartridge instead, the neck of which is then firmly sealed. This kind of ammunition is called either blank-cartridge or ballistic ammunition,

To make matters worse, the centrality of the system in Russia was not weakened by liberalisation and the resulting mayhem has obscured the rules governing the responsibilities of the system and its legislative power.

It is now necessary for measures to be taken to study the system of corruption and then eliminate it. Such measures involve introducing legal and economic reforms to set clear boundaries between the responsibilities of different institutions, in addition to enforcing the government's role in monitoring economic activities and allowing all citizens to contribute to changes in the economy and likewise, to benefit from them.

In conclusion, corruption is a destructive force for struggling economies, and in particular for smaller economies. The rapid transformation of economies often leads to their deterioration and unfulfilled goals. In general, a nation's economy cannot be separated from society or politics and, therefore, during transformation to a market economy, a rigid framework must first be applied to prevent chaos.

today among the poorest and least-developed nations in the world.

Corruption has become a fact of life in many African communities, threatening comprehensive development processes and severely restricting growth. While the levels of corruption vary from country to country, the political and social conditions in the continent as a whole provide an ideal environment for its spread. A number of common factors have facilitated this spread of corruption: the legacy of colonialism; the influence of the colonial powers after independence; the deterioration of economic conditions; the existence of social schisms; and inequality.

In order to combat corruption in Africa, radical structural changes in the nature of the continent's various societies are needed. While the priority should be the consolidation of democracy in Africa, the role of international efforts and development aid in this respect cannot be disregarded.

# Corruption in Russia

## Mai Qabil

The process of transformation from a directed economy to a market economy is a major source of difficulties for many countries today. The most significant obstacle to the transformation process is corruption, which tends to increase substantially in countries undergoing such transformation.

Despite the dangers associated with corruption on economies in general, the effect on transforming economies is of the highest concern for a number of reasons:

1) There are increased opportunities for corruption to grow in transforming economies. These economies are replacing and changing their established institutions, systems and mechanisms to more advanced ones that operate efficiently within a market economy. These, however, are fragile, incomplete and lack monitoring agencies and the outcome is a suitable environment for the growth of corruption.

2) Corruption is an obstacle to economic growth. Transformation involves opening up to international markets to attract economic gains and enable the country to grow and develop. Corruption, however, discourages investment due to the increase in related costs, and therefore the flow of foreign investment is impeded.

3) Corruption increases costs in transforming economies. The state's resources are redirected to activities that provide government employees with numerous personal gains, whether or not these activities are of any economic benefit to the state. Consequently, investment opportunities are wasted.

Russia stands out as a clear example of the effects of corruption on a transforming country. Once a world power, Russia is today a country struggling for survival. Russia's process of transformation was very rapid. With no monitoring activities, corruption quickly arose in the privatisation process and state property was sold to a limited number of businessmen associated with the authority, instead of being made available for public sale, thus losing valuable returns to the state. These businessmen did not rebuild the companies and factories they acquired, but drained the capital and stole the rights of shareholders and workers.

This level of corruption is the responsibility of Russia's new class of rich, who established, engaged in, and benefited from connections with organised crime groups. The network of connections between authority, the new rich and organised crime is of serious concern. Transformation also presents the optimum conditions for money laundering, a process that involves the cooperation of multiple officials through legitimate channels.

Other sources of concern are the increase in opportunities for corruption and the increase in incentives for it. The complexity and vagueness of Russia's customs and tax laws allow officials to manipulate them to serve their own purposes.

# Institutional Failure: weak performance and attempts at reform

**Hanan Al-Beili**

The meetings of the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank have recently been the target of demonstrations by non-governmental organisations (NGOs) from many developed countries. Demonstrators condemn the policies of the two institutions relating to developing countries and call for the implementation of substantial reform.

The IMF and the World Bank were established in 1994 to define a monetary system for the new world order. The IMF was established to treat the deficiency in the balance of payments of members and set up facilities to confront the reasons behind these deficiencies, while the purpose of the World Bank was to provide loans for member states to finance infrastructure projects.

The Asian crisis of 1997-99 triggered criticism of IMF policies. Indonesia applied the structural reform programme proposed by the IMF in return for a $43 billion loan. However, this programme was unsuccessful and demonstrations consequently erupted. Malaysia, however, refused to apply IMF policies, seeing that they would harm its economy and that loans would never compensate for this. Depending on its export sector, Malaysia set its own gradual economic liberation programme.

The second blow for the IMF was the resignation of World Bank Vice President Joseph Stiglitz, who criticised the IMF's performance and policies during the Asian crisis. Criticism of the IMF increased as a result of an IMF report stating that the Russian economy had improved. This was intended to facilitate loans for Russia as a result of the US administration's backing of Boris Yeltsin's economic structural amendments at the time.

The IMF president declared the implementation of a number of amendments concerning loans, including the facility of emergent credit. Loan duration and interest rates were also amended. The IMF president said of these amendments that the financial institution was learning lessons from past experiences instead of waiting for new crises to take place. A group of independent experts was also formed to supervise the performance of the IMF and to guarantee the transparency of its operations — which have lately been subject to strong criticism because of the secrecy of the decisionmaking process.

Points which now need to be considered are the impact of these amendments on IMF policies, the reaction of the borrowing countries and whether these countries will respond to new conditions, or resist IMF and US pressure.

# Corruption in Africa

**Khaled Abdel-Aziz Al-Gohari**

Corruption is an international phenomenon present in most societies, regardless of their level of political, economic or social development. Nevertheless, there are a number of factors that limit the phenomenon in developed countries that are absent in the developing ones.

Administrative and political corruption in developing countries constitutes a major impediment to their development, and particularly in Africa where this kind of corruption is widespread. Although most countries in Africa attained independence in the early 1960s, no remarkable leaps of growth and development were achieved. On the contrary, the post-independence years in Africa have been termed by some as "the decades of lost development" and a number of African countries are

# Corruption: a theoretical perspective

May Farid

Corruption has become a widespread phenomenon in both developed and underdeveloped countries. The term corruption comes from the Latin verb rumpere (to break). What is 'broken', might be a moral, a social norm or an administrative rule. The definition of corruption is similar to that of an immoral or illegal act, but this definition is not comprehensive and raises controversy regarding its accuracy. This is due to the communal connotation that an "immoral" act bears, which differs from one society to another, resulting in multiple definitions of corruption. Moreover, the "legal" component of the definition allows for some shortcomings, in the sense that the individuals or group in control of the government and thus in a position to pass laws and policies, be able to grant themselves the legal right to engage in corrupt activities. So while such an act would generally be considered illegal, this would not be the case in the legal context of that society. For instance, we cannot call a ruler deciding to expropriate the wealth of the nation corrupt if we are to commit ourselves to the definition of the word corruption in terms of legality alone.

In order to avoid controversy when defining corruption, it can be simply defined as the misuse of power available to a person through his/her position or connections so as to meet personal ends or interests. In other words, corruption is "international noncompli ance with the principle of the 'arm's-length relationship' which states that personal or family relationships ought not to play a role in economic decisions by private economic agents or government officials."

The evolution of corruption is said to be analogous with the "rapid social and economic modernisation of a society." Modernisation affects corruption in the sense that it necessitates a change in the basic values of the society. Thus, corruption in a modernised society is not the result of the deviation of behaviour from accepted norms and the general criteria of what is right and wrong, but is what leads to a conflict between modern and traditional norms, and opens opportunities for individuals to act in ways justified by neither.

Corruption has damaging effects on the society as a whole and its economic development process in particular. The poor suffer most. They are the ones who pay their taxes in full, as they do not have a source of income other than their salaries, while corrupt individuals and the corrupter (the one who pays the bribe), both have various sources of income that they do not pay taxes on. This is reflected in the instability of the macroeconomics of the country as a whole. Public corruption as reviewed above is the most severe obstacle for economic growth as it adversely affects investment and the entire growth strategy. Even those countries that have achieved economic growth with the existence of corruption will pay the price later on. Corruption feeds on itself; and creates widening spirals of illegal payoffs until ultimately development is undermined and years of progress are reversed.

References:

*1.Tanzi, Vito. "Corruption, Governmental Activities, and Markets." Finance & Development, Dec. 1995, p. 24.*

*2.Klitgaard, Robert. Adjusting to Reality" Beyond "State versus Market" in Economic Development. San Francisco: International Center for Economic Growth, 1991, p. 120.*

variable cost of extraction. However, these solutions would not lessen the international demand for oil, but rather facilitate the production process, causing more demand and the danger that this demand could not be met. Therefore, it has become necessary to search for alternative sources of energy.

Alternative energy is that produced from natural resources such as water, wind, solar rays or wood. These resources can be used as alternatives to oil to generate electricity or as fuel. Although celebrated as cheaper, cleaner alternatives to oil, the use of such resources is still limited, even in many developed countries. A different definition of alternative energy focuses on energy produced from non-depletable sources — unlike oil, natural gas and coal. However, this definition does not take into account some alternatives that although not depletable, are not necessarily available due to environmental or social pressure such as, for example, the construction of dams or the use of trees.

The most important sources of alternative energy are:

- Hydroelectric: Electrical power can be generated using the momentum of water. Generating energy here is limited by location and is dependent on the speed and momentum of the water.

- Wind: Electrical power can be generated using wind, but is limited to locations where strong wind is available.

- Biomass: Biomass fuel includes mainly wood that can be burned to generate heat and electricity in a clean manner so as not to cause air pollution. These fuels could cover the needs of entire residential and commercial areas.

- Solar Power: Solar rays are collected and directed to generate heat and electricity. This is an essential constituent of electrical power and heat generation today.

There are many economic advantages to the use of alternative energy, not least of which is the creation of new jobs as a result of invest-ment in projects to produce this energy. Most alternative energy projects need to be located alongside their sources. This means that work opportunities would be distributed geographically. Furthermore, while costly to implement and construct, such projects can increase savings in the long run and result in higher growth rates. Other major advantages include eliminating fuel costs, economic diversity and attracting direct foreign investment and expertise.

Nevertheless, there are a number of limitations with alternative energy sources that diminish reliance on them. Most of these energy sources are under government or private-sector monopolies and this presents obstacles to their widespread use and to their access to markets. Other factors include meeting the demands of consumers and persuading them to change their sources of energy, as well as creating pricing schemes and payment systems. Furthermore, high construction costs may deem the implementation of many projects unfeasible.

In conclusion, there is still some resistance to the idea of finding alternative energy sources. This resistance uses the argument that implementing new alternative energy projects does not actually create new jobs, but merely redirects existing ones. A separate argument is concerned with the global fear of the depletion of natural resources and the continu-ing discoveries of such sources rendering this fear unnecessary. The actual problem, however, is not the depletion of these resources, but rather the political and economic struggles between states that utilise energy as a strategic weapon. In addition, environmental awareness has developed into a new form of pressure, supporting the transformation to less polluting fuels.

Governments have an important role to play in encouraging alternative energy projects and giv-ing them a chance to prove their effectiveness. However, despite the factors mentioned above and the increase in the frequency of oil crises, governments are reluctant to take any positive measures due to the need to adjust public opinion to accept new "products" and move from traditional oil and gas fuels to other forms of energy.

the Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC) raised its production levels three times, though the price of oil increased rather than decreased. This indicates that the economic law of supply and demand is not the only factor involved in price determination. The reason for this increase in price was the extensive protest by truck drivers in Europe. They collectively held siege to oil refineries across the continent as a means of expressing their objection to the high taxes imposed on oil and fuel that in turn push up the price of oil products.

As a result of this protest, work was halted in the refineries, preventing local distributors from transferring refined oil to petrol stations and leading to wide-scale panic-buying by consumers. This caused considerable disturbance to the industry's normal process, aggravated further by petrol stations running out of petrol. In these circumstances, no increase in crude oil supply by OPEC would have caused any change in prices, as the normal circle of oil takes 45-90 days from refining to the end of distribution and the end-user deals only with refined oil.

This non-governmental pressure brought about extensive sociological consequences, cancelling, even if only temporarily, the economic impact that would normally have resulted from an increase in supply by OPEC. The crisis revealed that non-governmental influence is no longer controlled by general public opinion; it has extended to the international mobilisation of coercive civil action against the state.

The actions of the European civil society organisations involved, however, did not run counter to the penal codes of their governments; and as there was no direct harm caused to individuals or property, the governments of Europe were unable to respond effectively.

There is thus no doubt that unofficial and non-governmental influence now plays an indisputable role in the pricing of oil, as well as other strategic products.

# Alternative Energy and Economic Development

**Nermine El-Saadany**

A series of developments have taken place in the past few years concerning the shaping of a new world system. The most significant of these developments are related to international structures and specifically the consumption of natural resources. The growing need for and scarcity of natural resources, especially those associated with energy, has led to the use of these resources as a tool of political pressure between states, in addition to their being the main constituent of environmental pollution. This report deals with "alternative energy" — or in other words, energy sources other than oil. It looks at the most important natural resources available today and analyses their effect on both national economies and the consumption of oil.

The oil crisis was triggered by the eruption of the Gulf War. This drew attention to the extent of pollution that results from burning oil and also highlighted the rapid increase in the global dependence on oil. This dependence is an outcome of several factors, including population growth, the worldwide increase of migration from rural to urban areas and the growing role played by machines dependent on oil in industry and the economy in general.

Based on the above aspects, the demand for energy in general, and oil in particular, will continue to rise substantially, resulting in higher oil prices and a decrease in reserves. This will contribute to the wealth of the Arab Gulf nations – which supply 80 per cent of the world's oil – and their political and financial status. Two solutions proposed by developed countries are to either develop new sources of oil outside the Gulf area, or to increase the production of advanced technological techniques to lower the

# Restructuring the International Oil Market

**Magdi Sobhi**

The year 2000 represents a turning point in international oil-market mechanisms, not only because prices increased in an unprecedented manner, but also because of the structural changes that have taken place in the market. The most significant changes were the transformation of the international oil market from a market of buyers to one of sellers during the first half of the 1980s and OPEC's restoration of its control over the oil market.

Looking at developments in the oil market between 1997 and 2000, one can see a number of factors that urged OPEC and most oil producers worldwide to reorganise themselves. These include the collapse of oil prices between 1997 and the end of 1998, and the political changes that occurred in some OPEC countries.

At the beginning of 1999, Venezuela adopted a new oil policy following the election of its new president. This policy was aimed at turning Venezuela into a major player in the market and a serious contributor to the market's restructuring. Venezuela, with the help of Saudi Arabia, the biggest producer and exporter of oil, endeavoured to reorganise the conditions of OPEC and coordinate with other countries outside the organisation, especially Mexico. These three countries formed a producers' council. Their coordination led to the convening of agreements on the reduction of production before submitting them to other producers inside or outside OPEC. This was followed in 2000 by an attempt to amend the pricing system of crude oil, adopting a price range system instead of a reference price system.

In 2000, oil prices increased enormously at a time when supply also increased. This price rise slowed down by the end of 2000 and supply also decreased. Oil-consuming countries aimed at cutting oil prices, but also, more importantly, at preventing the producing countries from restructuring the international oil market according to their individual agendas.

# The Political Sociology of the Oil Crisis

**Khaled Abdel-Azim**

According to sociological theories, the current oil crisis cannot be explained solely on the basis of the relationship between price and supply and demand. Such an interpretation is both limited and flawed, using methods from the 19th century to analyse an international crisis in the 21st century. The sociological approach offers a much broader approach to analysis of the oil crisis, taking into consideration international developments.

The price of strategic products today is no longer dependent only on supply and demand, but rather on a new variable brought about by consistently changing and interrelated international conditions. This new variable was termed by the French school of international political sociology as l'Espace Public or public space. It refers to the non-governmental and unofficial arena of influence produced by the media and civil society organisations. The limits of the media and civil society organisations, which in the past were local, have now extended across borders, partly as a result of the stability achieved in the European Union and with the opening of borders for labour and capital.

During the third quarter of 2000,

The weak economic performance of Fujimori's government, despite the strict and costly privatisation programme it enforced, was a significant contributor to Fujimori's downfall. On the political level, the country was overwhelmed with demonstrations and strikes organised by the opposition powers to express their rejection of Fujimori's government. Opposition powers called on the government to depose Fujimori, especially after his unconstitutional nomination and the consequent rigging of the elections. Evidence of political corruption increased the tension; a bribery scandal involving Fujimori's former political counselor and the chief of the intelligence agency was broadcast on television.

The main foreign pressure came from the United States and the Organization of American States, calling upon Fujimori to adhere to the holding of early presidential and parliamentary elections in April 2001. They requested him to relinquish his post before the elections' scheduled date and to amend the constitution to prohibit any president from holding office for more than two consecutive terms.

On 21 November 2000, the parliament deposed Fujimori and appointed leader of the congress Valentín Paniagua as temporary president. Paniagua formed a government led by Javier Pérez de Cuéllar to prepare the country for free parliamentary and presidential elections in April 2001.

The restoration of democracy in Peru is dependent upon several factors. The most important of these include the agreement of all the country's political powers to the formation of a transitional national government and efforts to maintain stability between different army forces and divisions. Regional and international efforts in this regard, however, need to be maintained.



# Korean Rapprochement

## Amr Gohar

In a historic transformation, the president of North Korea Kim Jong Il decided to end his country's isolation and accept peace with his South Korean counterpart, Kim Dae Jung. He also received the US secretary of state, thus turning the United States from a strategic opponent into a partner in peace. The historic North Korean summit held in Pyong Yang in the summer of 2000 has proved that Kim Jong Il is able to establish good relations with Western countries, including the United States. The summit also revealed his ability to preserve the distinguished position of his country and to maintain his image as a leader looking forward to modernisation.

North Korea had for a long time suffered from self-inflicted isolation by its adoption of the Stalinist communist system and its rejection of liberalism. This strife was enhanced by two factors: the collapse of the communist bloc in the early 1990s; and the embargo imposed against it by the United States due to its engagement in a nuclear armament race. For five decades, North Korea had no relations outside the communist bloc; a factor that hit the country hard in the early 1990s when Russia and China cut their financial support.

These interrelated international and regional factors persuaded Kim Jong Il that his South Korean counterpart was the only partner capable of helping him out of his predicament.

Korean rapprochement and US openness regarding North Korea following a 50-year boycott raise questions about the timing of such steps. It seems that Bill Clinton, having failed to achieve a settlement for the Arab-Israeli conflict and hoping to leave his mark before leaving the White House, diverted his attention to the Koreas.

It is worth noting that a number of European countries have rushed to restore their diplomatic relations with North Korea. The United States, realising this fact, hurried to take similar steps. The United States, however, still maintained its reservations towards the issue as a whole, fearing that this rapprochement might give rise to an antagonistic military integration inviting both Russia and China.

# The Democratic Crisis in Peru

## Reda Mohammed Helal

During the Peruvian presidential elections of April-May 2000, concerns raised over their legitimacy extended to cover the issue of democracy in Peru as a whole. The Peruvian constitution stipulates that no president is allowed to remain in power for more than two consecutive terms. This was not the case with Alberto Fujimori, whose government was accused of fabricating the election results. Intense internal and foreign pressure forced Fujimori to leave his post; and therefore early presidential and parliamentary elections have been scheduled for April 2001.



# Putin's Visit to India

**Ahmed Diab**

During a state visit to India on 2-5 October 2000, President of the Russian Federation Vladimir Putin signed a number of agreements, including a declaration of strategic participation. These agreements were made to enrich relations between India and Russia in the light of recent international developments.

India, since the 1950s, enjoyed close relations with the former Soviet Union and perceived this relationship as a strategic prerequisite to draw a balance with its two antagonistic neighbours, Pakistan and China. The Soviet strategy towards Asia, meanwhile, considered New Delhi an ideal ally to confront China, on one hand, and US power in Pakistan, on the other.

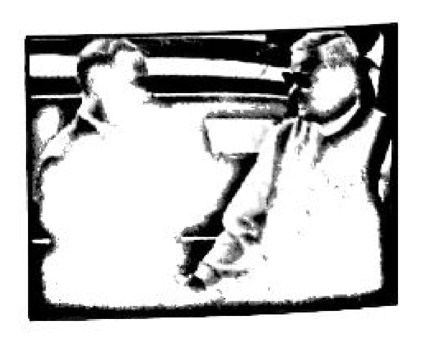
Due to former Russian president Boris Yeltsin's preoccupation with settling internal disturbances, foreign policy was somewhat neglected. This led to a cooling of Indian-Russian relations, reinforced in 1993 by Russia's submission to US pressure to slow down the transfer of Russian technology to India.

In July 2000, Russia declared the primary principles of its foreign policy, giving priority to the promotion of its role in a multipolar world not dominated by any one power. Russia asserted its interest in the Euro-Asian region and its keenness to consolidate ties with China, India, Japan and the Association of South-East Asian Nations (ASEAN). This foreign policy was crystallised when Putin took over at the beginning of 2000.

Putin's visit to India received considerable praise and is considered a significant step forward in developing Indian-Russian relations. Both sides agreed to hold political discussions and coordinate their activities in the United Nations and other international organisations. In spite of Western objections, both sides also signed agreements for nuclear cooperation.

The two countries pledged to boost intelligence, military and political cooperation in order to combat international terrorism. Although Putin alluded to Afghanistan in this regard, both countries stressed that their

strategic cooperation was not directed against Afghanistan or any other country. A joint working team formed for this purpose held its first meeting in New Delhi on 23 November 2000. Items discussed included the possibility of tightening the siege imposed on Afghanistan to stop the ruling Taliban movement from supporting and exporting international terrorism.



prevent the issue from escalating, the controversy nevertheless reflects the real crisis that Turkish foreign policy is facing. While the roots of the problem can be traced back to the Ottoman age, its consequences are still being felt. The European Union, for example, managed to use it as a pretext to block Turkey's membership.

The crisis also came close to damaging US-Turkish relations. Washington, however, encouraged by its strategic relationship with Turkey, decided to review the congress resolution condemning the Ottoman Empire. The US stance reflects Clinton's realisation of the significance of sustaining good relations with Ankara, an ally that serves US interests in the Middle East, Central Asia and the Caucasus.

The essence of Turkey's foreign policy crisis is its split and unclear nature. The country endeavours to present itself as part of the West, yet its historic and cultural legacy hampers these efforts. The West cannot forget its history of conflict with the Ottoman Empire, just as Turkey itself has not managed to eradicate the memory of this important era.

Evidence of Turkey's unclear policy is clear, with Ankara making approaches to Israel and the West, while at the same time declaring that this rapprochement will never be at the expense of maintaining its relations with the Arab and Islamic countries. Such contradiction, however, damages Turkey's credibility before the West.

# The Asian-European Summit: challenges after Seoul

**Abou Bakr Al-Dessouqi**

The third Asian European meeting (ASEM) was held in Seoul on 20-21 October 2000, under the title: "Participation for prosperity and stability". The summit's three meetings were meant to consolidate dialogue and interaction between the European Union's 15 members and the seven members of the Association of South-East Asian Nations (ASEAN), with the participation of China, Japan, South Korea and the head of the European Committee. This aggregation is a new form of dialogue and interaction between regional entities in the post-Cold War era.

The prime minister of Singapore was the first to propose the idea of European-Asian interaction. Europe had endeavoured since the start of the 1970s to establish dialogue with ASEAN. Relations flourished during the 1980s, and in 1996, the European commissioner issued a strategy to establish direct dynamic relations between ASEAN and the European Union.

The European Union's political and economic objectives lie in its will to correct the mistakes of the colonialist past through participation, creating a sort of balance with the US presence in South East Asia. Europe also aims to boost its economic ties with the countries of Asia and open Asian markets for European investment. For the Asian countries, ASEM was an appropriate opportunity to obtain a practical European acknowledgement that they were on an equal footing, and that they were not merely the residents of the old colonies. Asian countries also endeavoured to interpret their economic success as a result of their vital and effective international role and their pioneering efforts to attract European investment.

The ASEM agenda included other crucial issues. These were topped by the need to consolidate political dialogue and boost economic, cultural and social cooperation. Paramount among the challenges that face the Asian-European Summit is the urgency to strike a balance between Asia Pacific Economic Cooperation (APEC), a regional economic forum established in 1989, and ASEM, and to sustain cooperation between the two. Differences and schisms both inside and between the European Union and ASEAN jeopardise the existence of ASEM. Institutional challenges also lie in the presence of a number of objectives that require the creation of permanent institutions to supervise their execution.

the compensation rights included in the reunification agreement. This depression brought about a flow of capital and consequently a rise in unemployment rates.

The process of German unification needs more time to succeed. However, no one can overlook the tremendous results that have been achieved in reconstructing the eastern states and raising their overall standards of living. Likewise, no one can deny the achievements attained with regards to boosting political participation. This was crystallised in the appointment of East Germans as president of the Democratic Christian Party and president of the federal parliament.

# The Yugoslav Elections

## Dr. Emad Gad

The recent elections in the Federal Republic of Yugoslavia (FRY) were the latest in a series of crises which the country has been experiencing. The first round of the elections was scheduled for July 2001, though the date was brought forward to 24 September 2000. President Slobodan Milosevic amended the constitution so he could run for a second term in the hope of protecting himself and his allies and avoiding trial for war-crimes charges brought against him.

Local and international attention was focused on the presidential elections more than the parliamentary ones and there was considerable concern over Milosevic's future.

The first round of elections ended with 48 per cent of the votes for Vojislav Kostunica, against 42 per cent for Milosevic. The constitutional court, however, then announced that there would be a second round in October 2000. The opposition powers were sceptical of this decision and insisted that their candidate had won more than 52 per cent of the votes. This scepticism was shared by the international community and reports that NATO was deploying forces near the borders of Croatia and Macedonia implied the existence of an intervention plan to support democracy in Yugoslavia.

Consequently, Milosevic was forced to admit defeat and abandon authority, only two days before the second round of elections was due to take place.

Since Kostunica took office on 8 October 2000, Yugoslavia has begun to see an end to its international isolation. The countries of the European Union have started to lift sanctions and there are signs of stability being restored in the region following a long period of chaos.

# Turkey's Foreign Policy Crisis: the massacre of Armenians

## Beshir Abdel-Fatah

The issue of Turkey's mass extermination of Armenians has escalated tension between Ankara and the West, with the latter accusing the Ottoman Empire of annihilating almost 1.5 million Armenians in the period 1915-23.

Turkey, for its part, has denied this, declaring that only 300,000 Armenians were killed during fighting that occurred between the Armenians and a number of armed groups that were not receiving their orders from the Ottoman government. Turkey also stated that thousands of Ottomans were killed during the fighting.

Despite the success of Turkey's efforts to

the union. The report also said that the conditions of minorities, foreigners and refugees in Austria were much better than in many other European countries.

This report allowed for the lifting of the sanctions while limiting the damage to the image of those countries that had originally supported them. France, the current president of the union, had supported these sanctions as it considers EU enlargement necessary within the framework of the union's institutional reform and saw the situation in Austria as a threat to its goals. Nevertheless, by the lifting of the sanctions, France's position within the union was weakened, as were its attempts to consolidate its centrality and achieve a political merging of member states.

The report highlighted the danger of EU intervention in the internal affairs of its members; as the imposition of sanctions resulted only in increasing the popularity of the right, which opposes the enlargement of the union.

Sanctions have become a topic of review and a focus of political controversy among EU members. Some of the members are in favour of promoting institutionalisation and centrality inside the union, while others perceive the rush to impose sanctions as detrimental to the organisation's future.

# A Review of German Unification

**Nazira Al-Effendi**

The tenth anniversary of German unification, on 3 October 1990, was accompanied by escalating warnings of extremist right-wing violence against foreigners in the eastern states.

The opposition, represented in the Democratic, Christian and Free Democratic parties, accused the ruling Democratic Communist Party of not supporting the union. The anniversary came at a time in which there were disturbances inside the ruling party, which eventually led to the resignation of Helmut Kohl.

Right-wing groups, as well as some pioneering political figures in the opposition party, directed harsh criticism against the increasing number of foreigners in the country. They also criticised the deterioration of the value of the euro as well as the economic growth rates in both Eastern and Western Germany.

The roots of these problems go back to the first years of unification, when calculations were inaccurate and emotions rushed through the unification process. The current coalition government under Gerhard Schroeder had to review the process of unification in order to overcome challenges created by the 40-year legacy of secession and separation.

The main challenges facing the ruling coalition include confronting right-wing violence by increasing efforts between the police and judicial authorities and diverting the attention of the youth away from extremism. Violence erupted in Germany in 1992, increasing in 1997 when it took the form of new right-wing aggregations and parties.

The flow of immigrants, especially from the eastern states, came as a result of the economic and political depression that citizens of those areas were living in. The presence of foreigners in these states takes job opportunities from nationals. This leads in turn to high unemployment rates and puts more pressure on the main services of the state.

The economic shock that Germany suffered aggravated right-wing violence. This was attributed to the fact that the western states bore financial burdens to finance the return of East Germans and reconstruct the economy of the eastern states.

The depression of the eastern states had a number of economic and psychological dimensions ascribed to the speedy rhythm of privatisation and the slow application of

population, ethnicity, and various interests. After the collapse of the Soviet Union, newcomers from the east joined and the members now number 15. A further 12 countries have applied for membership. Although the further enlargement of the union is a source of controversy among members, the number of member states is expected to reach 28 by 2020.

The crisis in the Balkans has deepened the feeling of weakness among EU officials. The European Union was unable to solve the crisis in the Balkans and, instead, NATO was needed to handle what was essentially a European issue.

France, the first to propose the idea of 'European integration', has been calling for three objectives: the establishment of an intergovernmental commission; the re-establishment of the voting system; and putting into practice the principal of a qualified majority against unanimous resolutions.

The European Union is going through a delicate phase, with geographical and population expansion and calls for political reform. In addition, newcomers will undoubtedly make the situation more complicated. French diplomacy has been active in attempting to reform the European Union, tackling the principle of forced cooperation and aiming to rebalance the votes, along with Germany being in favour of European integration.

France has been an active president, tackling issues in the commercial, economic, military and legal fields. Although many observers argue that the Nice conference was very disappointing, a careful examination of its results shows that it was successful in resolving a number of long-unsolved problems. France supported a vote rebalance that gives the founders - France, Britain and Italy - the largest share of votes. The issue of common defence was also discussed and a resolution calling for the establishment of a European common military headquarters was passed.

The conference highlighted the increasing influence of Germany in the European Union. Sweden, the new president of the union, may well be faced with a battle of wills between France and Germany.

# The Future of the European Union and the Lifting of Sanctions Against Austria

**Akram Al-Alfi**

On 12 September 2000, the European Union decided to lift the diplomatic sanctions it had imposed against Austria seven months earlier. These sanctions were a result of the extreme right-wing Freedom Party joining the ruling coalition in Austria. European governments feared that this might impede EU efforts to expand as the Freedom Party believes that Austria's economy would deteriorate with the opening of borders for refugees and immigrants.

Democratic communist parties, which have control in most countries of the European Union, perceive that if they do not firmly respond to such developments, the right wing might similarly take over in their countries. The sanctions were thus a warning against the coalition of conservative and hardline right-wing groups.

The imposition of these sanctions, however, raised controversy over the intervention of the European Union in the internal affairs of its members, even under the pretext of preserving common European values. Several of the union's smaller members rejected the principle and objected to the maintaining of the sanctions against Austria.

A tripartite fact-finding committee was sent to Austria to examine conditions under the coalition rule. The committee submitted a report stating that the prolonging of sanctions against Austria might trigger national emotions against

ECOWAS (Economic Community of West African States) becomes important, on the basis that the 16-member organisation is responsible for settling regional disputes. Another question is raised about the future of the previous conflict between Liberia, Sierra Leone and Guinea.

**The Role of ECOWAS in Settling the Liberian Crisis:**

The role of ECOWAS in the Liberian case was highly significant, being the first military intervention for the organisation. According to the ECOWAS defence charter, signed in May 1980, the organisation had to put an end to the Liberian civil war that erupted in 1990 between the governmental forces under the leadership of Samuel Duo and the opposition led by Charles Taylor (the current president). The Liberian war topped the agenda of the 13th summit of the organisation held in Gambia in May 1990. It was agreed that a mediation committee be formed, to be led by Gambia and include Nigeria, Ghana, Togo and Mali.

Functional committee offices were hampered by a number of obstacles imposed by the opposition. This urged ECOWAS to send a 3,000-soldier military force from ten different African states, and that force was increased to 7,000 within a year. However, the difficulty experienced in taking the decision revealed to what extent the geo-cultural factors (anglophone-francophone) can play an influential role in the decisionmaking process. It also unveiled the clash between political interests, between supporters of the Liberian system represented in Nigeria and Togo and its opponents represented in Senegal, Côte d'Ivoire and Burkina Faso.

The peacekeeping forces could not, however, achieve stability in the region, which led Nigeria to take over and turn the mission into a peacebuilding and not a peacekeeping operation. Finally, it managed to oust the opposition from the capital. Meanwhile, conflict continued between the forces of the organisation and the opposition till a number of agreements were signed, including the Kutono agreement in 1993 and that of Abuja in 1996.

**The Role of ECOWAS in Settling the Dispute between Liberia, Guinea and Sierra Leone:**

Conflict erupted between the three African states when the opposition forces in both Liberia and Guinea launched harsh attacks from the other country's territories against the national system of its own. Opposition in Sierra Leone supported rebels in Guinea thanks to the close ties binding the Liberian president Charles Taylor and the leader of the opposition in Sierra Leone Fudai Sencon.

However, it seemed that the Liberian experience was still alive in many minds. President Taylor proposed direct negotiations between warring factions without the intervention of ECOWAS. The Organisation for African Unity (OAU), on the other hand, issued a statement calling for self-control. ECOWAS held negotiations with Guinea to discuss sending 500 military supervisors to the turbulent boundaries.

The role of ECOWAS will become more limited if the warring factions do not manage to settle matters by themselves. This is attributed to a number of reasons:

• Cultural schism dividing the organisation into francophone and anglophone states.

• Conflicting political interests of the members of the organisation concerning their relations with the three parties in conflict.

• The current Nigerian foreign policy, which is focused on internal matters rather than intervention in foreign affairs.

# France's Presidency of the European Union

**Nabya Asfahany**

At the end of 2000, France's presidency of the European Union came to an end. The constitution of the union demands that each member take presidency for six months on a rotating basis to ensure non-biased conduct. Equality is a main principal within the union and this has been an incentive for its expansion.

The European Union consisted of 12 countries in the 1990s, with diverse geographical size,

The UN secretary-general made a number of recommendations in his report, including: the coordination of peace efforts; increasing the effectiveness of penalties; and strengthening the role of the United Nations in preventing the illegal flow of weapons to Africa. The report also addressed the efforts that follow disputes and the importance of boosting development and economic growth. In this regard, the secretary-general recommended rallying the political will of all African countries, as well as the international community, to take the necessary measures to consolidate peace and achieve development in Africa.

During the 54th round of the General Assembly, in December 1999, a resolution was issued assigning the head of the assembly to form a working team to examine the causes of disputes in Africa and the consolidation of peace and development in the continent. The working team held three organisational meetings to prepare a report, which the team presented during the 55th round of the General Assembly on 22 September 2000. The final report reviewed all UN peacekeeping achievements as well as the difficulties facing the team. It also set a comprehensive strategy for the essential measures to be taken by the African countries and the international community in order to consolidate peace and security in the continent.

**The International Peacekeeping Operation in Sierra Leone**

The situation in Sierra Leone highlights the crisis of international peacekeeping operations in Africa. Recent developments in the country, including the kidnapping of 500 members of the UN peacekeeping forces by the United Revolutionary Front, have hindered the peace process to the extent that the focus of the operation has shifted from peacekeeping to peacebuilding. This new focus, however, does not render the military deterrent role of the United Nations unnecessary. On the contrary, an international military presence in Sierra Leone remains essential to ensure that peacebuilding measures are implemented.

The measures stipulated to establish peace in Sierra Leone fall into two categories: political and military; and socio-economic.

The first group includes measures to encourage the government of Sierra Leone to work seriously towards achieving a legitimate form of rule, guaranteeing the respect of human rights and the sovereignty of law and backing a process of democratic transformation. Other measures include the promotion of transparency and questioning in public administration, boosting the disarmament programme and restoring coordination between the UN delegation and the government of Sierra Leone.

With regard to the socio-economic measures, sustained development is the core of the peacebuilding process in Sierra Leone. The strategy to achieve such development depends on the country attaining comprehensive economic stability, promoting the role of the private sector, providing the appropriate environment for the flow of direct foreign investment and integrating into the world economy. The international community could play an important role in this regard by alleviating Sierra Leone's debt burden, removing the trade barriers against its products and sustaining the aid given to the government to finance economic reform.

# The Future of Armed Conflict in West Africa

**Badr Hassan Al-Shafei**

During the last decade, West Africa witnessed a number of armed conflicts, some of which were internal, such as those in Liberia (1990), Guinea-Bissau (1998) and Sierra Leone (1999-to the present day). There were also clashes over borders between Nigeria and Cameroon, with both claiming the Bacas Islands. Liberia, Sierra Leone and Guinea exchanged accusations of supporting opposition groups in each country and moving rebels across their borders.

In this regard, the efficiency of the role of

war, the new president formed a government for 'national unity'. This new 23-minister government, with Affi N'Guessan (former minister of tourism in the transitional government during military rule) as premier, included 18 members of the FPI, three from the PCDI and two from the PTI.

With regard to the international position towards Côte d'Ivoire, there were calls from many to the warring factions to stop the conflict and restore democracy. In spite of the harsh criticism directed against the Guéi government for disqualifying many candidates before the running of the elections and the call of some for a re-run, many international parties hailed the restoration of democracy.

The crisis in Côte d'Ivoire underscores how democratic thought has gained momentum in sub-Saharan Africa, even if its application remains a controversial matter. It has now become more difficult to introduce unconstitutional amendments or install a president through unconstitutional means.

# UN Peacekeeping Operations in Africa: a focus on Sierra Leone

**Samia Bibars**

Since the end of the Cold War, regional peacekeeping operations in Africa have become an increasingly important trend. This can be explained by the United Nations passing many of its peacekeeping responsibilities to regional and local organisations. At the same time, there has also been a decrease of direct Western involvement, particularly from the United States, in peacekeeping operations in Africa, with the West assigning the duty to developing countries.

A great deal of controversy has surfaced recently over international peacekeeping operations, with many parties around the world calling for the review and reform of these missions. The United Nations, in an attempt to crystallise a long-term strategy for the consolidation of peace and development in Africa, has intensified its efforts to examine both the causes of disputes in the continent and the role of peacekeeping operations there.




**Peacekeeping Operations in Africa**

The United Nations has deployed more peacekeeping forces in Africa than in any other continent, with the Security Council launching a series of peacekeeping initiatives there since the beginning of the 1990s. The United Nations has faced many setbacks in Africa – such as those in Somalia, Rwanda and Angola – that reflect its inability to handle crises in Africa in an effective way. Nevertheless, with the United Nations making efforts to realise peace and security in even the harshest conditions, its peacekeeping role in Africa is vital.

The Security Council held a ministerial meeting on 25 September 1997 to discuss boosting international efforts to support peace and security in Africa. Following a request from the Security Council, the UN secretary-general issued a report, in April 1998, entitled "Causes of disputes in Africa and consolidation of permanent peace and sustainable development." According to the report, the three main factors behind disputes in the continent are the legacy of colonialism and internal and external factors.

# Côte d'Ivoire: a difficult transition to democracy

**Tareq Adel Al-Sheikh**

On 26 October 2000, Laurent Gbagbo was sworn in as president of Côte d'Ivoire, restoring civilian rule and democracy after the ten-month military rule of General Robert Guéi. Guéi took control on 24 December 1999 in a military coup, during which he and his allies deposed the president-elect Henri Konan Bédié, who managed to escape to France.

The ten-month period of military rule in Côte d'Ivoire began as a corrective coup, backed up by the formation of the National Committee for Popular Salvation (CNSP). However, following a referendum on the country's new constitution, Guéi became increasingly authoritarian, as was clear in his dealings with the opposition powers as well as his aggravation of differences between members of the ruling military elite. Not long after this, these differences became widely known, leading to a counter-coup as a result of which many military leaders in the ruling military council were removed.

On 22 October 2000, the Supreme Court issued the final list of presidential candidates. This was accompanied by the declaration of a state of emergency and a curfew in order to curb any skirmishes that might have been spurred by supporters of the disqualified candidates. Only five candidates were allowed to run for the elections: Guéi; Gbagbo, the leader of the Front Populaire Ivoirien (FPI); Francis Wodié, the leader of the Parti Ivoirien des Travailleurs (PIT); a candidate from the Union Democràtique de la Côte d'Ivoire (UDCI); and an independent.

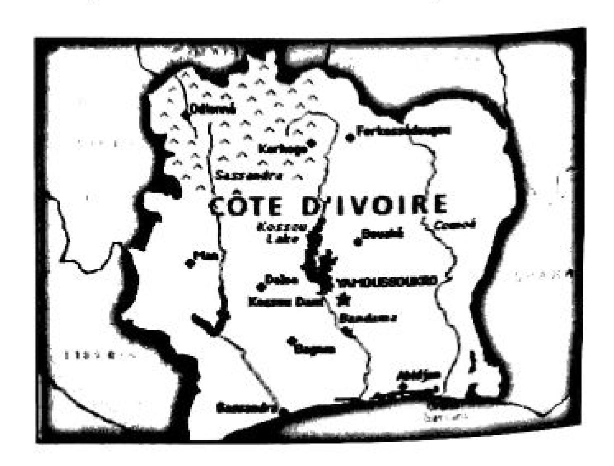
Amongst the disqualified candidates were Emile Constant Bombet, the candidate of the Parti Democratique de la Côte d'Ivoire (PDCI), deposed president Konan Bédié and Alassane Ouattara of the Rassemblement des Républicains (RDR). This invalidation of candidacy came as a blow to the two major parties that had occupied 75 per cent of the parliamentary seats before the coup.

For the first two days of the elections, both Gbagbo and Guéi were claiming victory, though the National Electoral Commission (NEC) announced that Gbagbo was ahead in the first stage.

On 23 October, the NEC announced the final results and Guéi's victory. As a result, violence erupted across Abidjan and demonstrators laid siege to the presidential palace. Amid the turbulence, the media announced that Guéi was to flee, most probably to Benin, after most of the military withdrew their support. The NEC then declared the victory of Gbagbo, who had obtained 59.3 per cent of the votes as compared to Guéi's 32.7 per cent.

The results of the elections were followed by new clashes that developed into a sectarian conflict between the supporters of Gbagbo and those of Ouattara (who doubted the constitutionality of the elections from their beginning). Following an attack on his house, Ouattara was forced to seek refuge in the residence of the German ambassador.

On 26 October 2000, Gbagbo was sworn in against a background of violence and local and international calls to calm the situation. In an attempt to maintain the unity of the country and avoid the eruption of civil



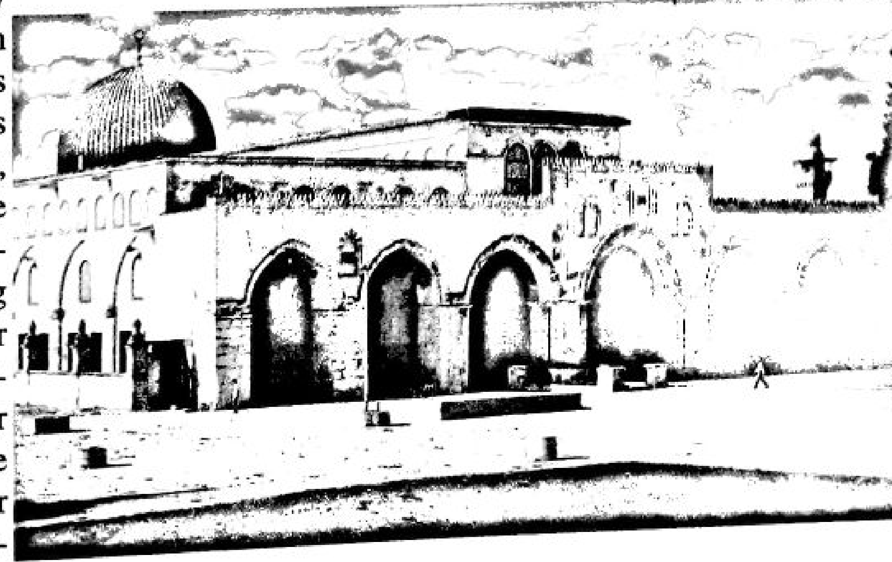
# Jerusalem in Egyptian Political Discourse

**Dr. Ahmed Youssef El-Karie**

Egypt's official and non-official stance regarding the issue of Jerusalem was never more clear and comprehensive than it has been since Ariel Sharon's entry of the Haram Sharif (Al-Aqsa Mosque, The Dome of the Rock and the space in between them) on 28 September 2000. Sharon's provocative visit brought about a number of dangerous reactions, the most important of which was the aggravation of the Palestinian people. The resulting pressure on the Israeli political system ended with the resignation of Ehud Barak and consequently the holding of early elections.

During the last three months of 2000, Egyptian political discourse followed all controversial developments. The discourse included a declaration of the Egyptian stance regarding different proposals, projects and allegations related to the issue of sovereignty over East Jerusalem and its Arab identity. It included refuting Israeli allegations to historic rights in the area. During this period, Egyptian discourse mirrored the Egyptian vision regarding the issue of Jerusalem and was represented in the following:

- Palestinian sovereignty over all of East Jerusalem
- Palestinian sovereignty over the walled old city of Jerusalem with all its sacred places and districts, except for the Jewish quarter, refusing any partial or common sovereignty over any of the Muslim or Christian districts.



- Keeping Jerusalem open for all residents and visitors to move freely between its touristic sites and to integrate its services without invading Palestinian rights of sovereignty and keeping Palestine's right to East Jerusalem as the capital of its state.
- Securing the arrival of Jews to the Wailing Wall while maintaining Palestinian sovereignty over it. The formation of a joint Palestinian-centred Israeli police force to organise the visit of Jews to the Wailing Wall.
- Opening foreign embassies in both parts of the city after, and not before, attaining a final status settlement. This applies also to the US embassy.

In the context of the five previous items, President Hosni Mubarak spoke on the dimensions of the Egyptian discourse and discussed the following points:

- Refusing further delays regarding negotiations over Jerusalem
- Refusing to cede Arab sovereignty over the Haram Sharif
- The establishment of an independent sovereign Palestinian state with Jerusalem as its capital
- Refusing to give Jerusalem an independent international character or turning it into another Vatican or South Pole.
- A fair settlement of the issue of the Haram Sharif and the city of Jerusalem within the framework of a declaration of principles similar to the Egyptian-Israeli declaration of principles concerning Sinai.

# "Middle Eastern cooperation projects could never substitute the Arab League"

## Dr. Esmat Abdel-Meguid

*Interview by Sawsan Hussein*



Dr. Esmat Abdel-Meguid, the secretary-general of the Arab League, is an eminent diplomat who began his career in the Egyptian diplomatic corps. Since obtaining his Ph.D. in international law in 1951 he has presided over a number of legal committees, participating in the formulation of a number of international agreements, and has worked as an ambassador. He was the permanent representative of Egypt at the United Nations in 1975 and in 1984 was appointed foreign minister. He was elected secretary-general of the Arab League in 1991.

During his career, Dr. Abdel-Meguid has received a number of important awards and prizes. Of his many writings, perhaps the most well known is *The Age of Defeat and Victory*. The following is an abstract from the original interview conducted with Dr. Abdel-Meguid.

**How would you assess the Arab League's role 55 years after its establishment?**

Since its establishment on 22 March 1945, the Arab League has had a pioneering role in consolidating Arab relations for the benefit of the Arab countries, reforming their conditions and working for their futures. This has kept the Arab League a symbol of Arab unity for decades.

Changes and developments in the Arab world necessitated the amending of the Arab League charter in order to promote its national role. Chief among the achievements that have taken place in this regard are the decisions that were taken on 21-22 October 2000 to add an appendix to the Arab League charter stipulating the regular convening of the Arab summit.

**At what stage is the establishment of an Arab court of law, an idea that was raised at the time the Arab League was formed?**

According to Article 19 of the Arab League charter, this court of law is a mechanism for the settlement of differences and disputes. Its establishment was primarily agreed upon during the Cairo Summit of June 1996 and the main system of the court has already been laid down. I hope that the final approval will be passed during the coming summit, due to be held in March 2001 in Jordan.

**What is your assessment of the recent developments in the occupied territories and how do you see the role of the Arab League in managing the conflict and the settlement process?**

The Palestinian issue has always been of prime concern to the Arab League. The Arab League has reiterated its backing of the Palestinian people and its readiness to provide all possible means of aid in order to achieve the aspirations and hopes of the Palestinians in establishing their state.

I see the recent developments in the occupied territories as dramatic and catastrophic. I believe that Israel's military escalation has disclosed the failure of its military machinery. The intifada has unveiled Israeli racism and shows that Israel fears peace and takes refuge only in weapons.

**What steps have so far been taken to establish an Arab common market?**

The process of establishing an Arab free-trade zone actually began in January 1998. After three years, customs on products of Arab origin have been reduced by 30 per cent, at a rate of 10 per cent annually. By 2007, all customs barriers will have been eliminated, paving the way for the establishment of a common Arab market.

**In your opinion, can Middle Eastern cooperation substitute Arab integration?**

Middle Eastern cooperation projects could never substitute the Arab League, the latter being an aggregation of a harmonious group of nations with similar identities. This is not the case with Middle Eastern cooperation, which is initially tied to achieving progress in the political settlement process, executing international resolutions and the principle of land for peace.

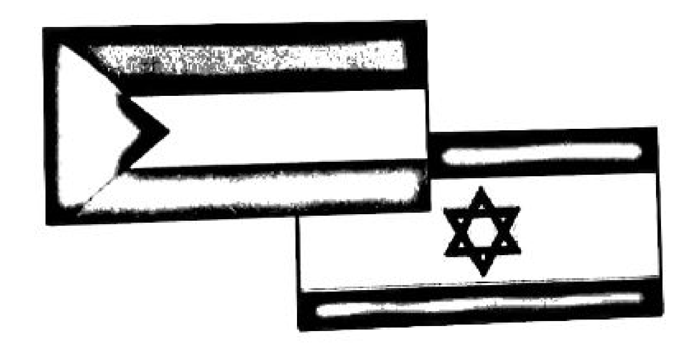
# Power Limits in Palestinian-Israeli Confrontation

**Mohammed Abdel-Salam**

The Al-Aqsa Intifada has included violent confrontation between the Palestinians and Israelis, with both parties aiming at tiring the other to gain more momentum in the coming negotiations. The unbalanced military power between both sides, however, has tempted Israel to exaggerate its use of force. The Palestinians, on the other hand, possess sufficient military power to enable them to form a credible military deterrent.

Unlike during the 1987-90 Intifada, the Palestinian Authority has managed to curb the proceedings of the current uprising. The PA's success is a result of its presence at the centre of events, in addition to its management of sufficient resources and security forces. However, the PA faces tremendous pressure from the Israeli government as well as from Palestinian groups. Palestinian leader Yasser Arafat consequently ordered the Fatah movement to avoid confrontation with the Israeli army and not to fire from the territories that lie under the PA's control.

The Israeli military policy is characterised by violence, in spite of the fact that Israel has not resorted to military solutions leading to a Palestinian-Israeli war, which would jeopardise its existence in the region. Both sides faced serious problems attaining their goals without pushing the confrontation to its limit. Although confrontation has come close to this point more than once, both sides have managed to keep it within the framework of a "game of existence" rather than a "fight for life or death."



sparing no effort to push the other to offer more concessions at the negotiating table, both leaderships, in light of their perceived intransigence of the other, have been left in situations where they are unable to do so. The confrontation over the last three months has made it very hard for an agreement to be reached, and while the latest intifada has raised the ceiling of Palestinian demands, Israeli readiness to accept them has decreased.

For a settlement to be reached, both leaderships have to effect change in their respective internal environments. The intifada has revealed the presence of a numbèr of Palestinian political powers that enjoy extensive popularity. The Palestinian Authority thus needs to restore its control over the political arena, bringing in line those organisations that gained greater momentum as a result of the continuous confrontations and the similarity between their discourse and the official one. More radical organisations, such as Hamas and Jihad, were also given a wide space in which to work as a result of the security measures implemented by the Palestinian Authority.

Israel, for its part, seems to be in urgent need of a new political leadership capable of persuading the Israeli public of the benefits of peace. This leadership also needs to be able to establish a strong and coherent ruling coalition to curb the fluctuation of Israeli public opinion between right- and left-wing approaches to the settlement process.

# The Al-Aqsa Intifada and Israel's Internal Status

**Salah Salem Zarnouqa**

The Al-Aqsa Intifada, or uprising, can be interpreted as the outcome of the many contradictions present in the Israeli state and society. The quick spread of the intifada, and the involvement of Israeli Arabs, has brought about a new political equation. Part of this equation is the unprecedented international sympathy this intifada has roused and the anger it has stirred up throughout the Arab world. This naturally has a significant affect within Israel, exacerbating existing problems and causing new ones.

The Al-Aqsa Intifada has created a sense of fear inside Israel, affecting the political and social powers in the country on all levels. Yet, while these powers may be feeling the same fear, they differ considerably over methods of stopping the intifada, means of dealing with Israeli Arabs and the future of the settlement process.

On the social level, settlers are living in a constant state of fear, even though the Israeli authorities provide them with weapons and training to confront the Palestinians. The authorities are able to take advantage of the settlers' religious extremism, convincing them that the authorities are advocators of a religious state of Israel and that they are the main targets of the intifada. The settlers are thereby persuaded of the benefits of the separation plan, which would definitely change their social and economic conditions. The issue of settlements is thus becoming an important factor for any future settlement.

At the same time, the future of Israeli Arabs depends on the nature of the relationship between the Israelis and the Palestinians in the occupied territories. In this regard, the intifada has proven the futility of using force to merge Israeli Arabs into Israeli society or to impose a deficient settlement plan.

On the political level, the intifada has contributed to increasing the contradictions present between Israel's political powers. It has highlighted the failure of former prime minister Ehud Barak's policies and at the same time strengthened the position of both the extreme right wing and Israeli Arabs inside the Knesset.

The intifada can thus be seen to have forced a stage of radical change within Israel that is sure to impact greatly on the future of both the Israelis and Palestinians.

Palestinian negotiator and increased Arab support for Iraq. It has also created new resistance mechanisms, such as the popular boycott of US and Israeli products, initiated by Arab partisan and popular authorities. Popular resistance has also taken a drastically new form, represented in Internet campaigns launched by Arab and Muslim youth against Israeli websites, including those of the Knesset and the Israeli foreign and defence ministries. In addition, Arab satellite channels have played a pioneering role in transmitting the daily events of the intifada, and hence drawn waves of sympathy and enthusiasm from all over the Islamic world.

# The Effect of the Al-Aqsa Intifada on the Arab-Israeli Conflict

**Gamal Abdel-Gawad**

In spite of the acute imbalance of power between Israel and the Palestinians, the Al-Aqsa Intifada (uprising) has revealed that the Palestinians still have the alternative of resistance. Although confrontations between the two sides have been marked by strong violence, both sides have adhered to the limits set out in the Oslo accord; acting within a framework of mutual acknowledgement and coexistence.

The Palestinians have not relinquished the principles of coexistence agreed in Oslo in spite of the strong waves of radical opinion that have surfaced at popular level, which called at times for a comprehensive review of the settlement process. And Israel, for its part, has not re-seized the Palestinians territories freed by the Oslo accord; confining itself to military attacks within the boundaries of the Palestinian self-rule territories. This all makes the conflict seem as if it were a disagreement over borders between two independent countries.

Israelis regarded the first intifada as an external event, which took place in the occupied territories. However, this is not the case with the Al-Aqsa Intifada, which has spilled over to Palestinians inside Israel. This unprecedented spread has left Israeli society shocked. This has been reflected by the increase in the activities of many fanatical and right-wing Israeli groups inside the country.

Recent developments have shown both the Arabs and Israel that the gap between internal and foreign affairs within the Middle East is not wide and that the prosperity of the region is not possible without a secure and stable environment. Without settling the Palestinian issue in a fair way, Israel will never manage to attain the goals of a large part of its citizens to build a democratic and modern state and society. As long as there is a dichotomy between the military power and standard of living in Israel, on one hand, and other countries in the region, on the other, Israel will never enjoy peace.

The Al-Aqsa Intifada has made clear to all Arab countries that they must play an active role in the Palestinian issue – regardless of their internal processes of modernisation – and that declarations of stances and principles will not suffice without serious efforts to find a fair and acceptable solution to the problem. It has also made clear the dangers of Arab leaders abusing the Palestinian issue in order to manipulate local public opinion and achieve short-term gains to make up for their failure in other areas.

Neither Ehud Barak nor Yasser Arafat can be considered to be in a better position now than they were before the Al-Aqsa Intifada. The situation has spiralled out of control as a result of Ariel Sharon's endeavours to impose certain conditions on Israeli society. While, four years ago, the radical Palestinian opposition managed to hamper the peace process, now it is the turn of the Israeli right, thus leaving the chances of settlement harder than ever.

Ironically enough, while both parties are

## Palestine: a comparative analysis of the 1987-90 and Al-Aqsa intifadas

### Dr. Mohammed Sa'ad Abou Amoud

The Palestinian national struggle against Israeli occupation has motivated a number of popularor intifadas or uprisings. Comparing the two main uprisings in Palestinian history; the 1987-90 Intifada and the latest one, that of Al-Aqsa, there are several clear differences related to the prevailing conditions as well as the motives and results.

The 1987-90 Intifada came at a time without mutual acknowledgement between Israel and the Palestinian leadership. The Arabs, moreover, were preoccupied with the Iran-Iraq War and confronting Iran's Islamic Revolution. The intifada of Al-Aqsa, however, comes after both Palestinian acknowledgement of Israel and Israeli acknowledgement of the Palestine Liberation Organisation as the legitimate and sole representative of the Palestinian people.

While poor economic and social conditions lay behind the 1987-90 Intifada, other political and psychological factors lie behind the latest uprising, such as Israeli intransigence and a general lack of confidence in the peace process. Both uprisings, nevertheless, were set in motion by provocative Israeli actions: the running over of a Palestinian in Gaza by an Israeli car; and chairman of the Likud Party Ariel Sharon's entry of Al-Aqsa mosque accompanied by Israeli security forces.

The 1987-90 Intifada effectively ruled out the concept of secure borders for Israel and proved the deficiency of the country's war apparatus. The intifada of Al-Aqsa has returned the Palestinian issue to the top of the Arab agenda and is helping to restore Arab solidarity. It has also brought to the attention of the world the fraudulence of Israeli claims of democracy and respect of human rights, and highlights Israel's failure in solving disputes by military means.

## The Middle East Strategic Environment after the Al-Aqsa Intifada

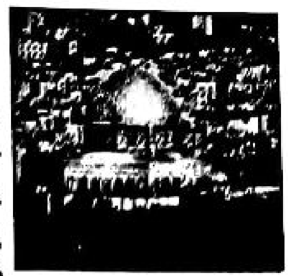
### Dr. Hassan Abou Taleb

The eruption of the Al-Aqsa Intifada (uprising) on September 28 2000 initiated a number of radical changes in the strategic environment of the Middle East. These were primarily noticed with the form and content of the intifada, power relations in the region and the mechanisms of popular national activities. In all areas, the changes were partial, new or contradictory, leading to a drastic change in the regional environment.

The principles of the disarmed, restricted sovereign Palestinian state are no longer accepted by the Palestinians and have been substituted by a struggle for independence. New ideas are being raised about the means of overcoming the impediments of settlement, such as ending US domination, activating the UN role and furnishing other international powers with the opportunity to play a more effective role in the settlement process.

The intifada has escalated Israel's regional isolation as a result of Arab resolutions taken to halt regional cooperation with Israel. The intifada has revived Arab support for the

# The Second Intifada: a return to war or a search for peace?



During the last three months, the peace process came to a dead-lock following Camp David's failure to reach a reasonable comprehensive or partial settlement accepted by the Palestinians. It was Ariel Sharon's provocative visit to the Al-Aqsa Mosque, accompanied by Israeli police, that triggered the Al-Aqsa Intifada and enraged Palestinian and Arab masses. The calculations of Washington, Tel Aviv, the Palestinian Authority (PA), the Arab League and the United Nations were all incorrect.

Palestinian resistance surpassed all expectations in terms of its dimension, force and spontaneity. The intifada managed to survive, despite very difficult circumstances and relied on its own internal spirit to maintain itself.

The intifada also marginalised the PA. The PA had, over the last decade, managed to maintain harmony with the regional and international order, which in turn curbed its ability to assume a forceful role regarding the popular movement. Amid this turbulent situation, two groups surfaced. Members of the first simply offered their lives hoping for independence and the second merely wanted the intifada to continue because of the political pressure it creates and thus put an end to the peace process. The Palestinian uprising brought together advocators of establishing a Palestinian state in the West Bank, Gaza Strip and East Jerusalem alongside the Israeli state, with those who dreamt of having a Palestinian state that extends form the River Jordan to the Mediterranean.

The PA seemed torn between its impulsive youth on the streets being broadcast to the world on a daily basis and its relatively decadent leadership. This appeared as a transfer of leadership from the PA to the youth on the street regardless of the existence or absence of agreements and regardless of their location or importance. The same holds true across the Arab world, with sentiments reaching boiling point. The popular consensus is no longer under the control of the Arab systems, which are plagued with reluctance.

The first three months of 2001 will clarify matters, especially in the light of US proposals that the Palestinians found hard to respond to; either with acceptance or rejection. The Sharm Al-Sheikh Summit, which the Israeli premier refused to attend, made it clear to the Egyptian government that the decision is now a Palestinian one and that all other roles are minor in comparison. The Arab world responded with deep silence.

If Israel can hold elections and political leadership in the United States can be transferred from the Democrats to the Republicans, why can't the Palestinians follow suit? This does not mean that they have to hold elections or transfer authority, but they should consider taking pause for thought, so to speak, and reviewing a ten-year negotiation experience in a conference that encompasses all exterior and interior Palestinian powers. This would help formulate a stable vision based on the recent Palestinian state of affairs.

Al-Siyassa Al-Dawliya's contribution aims to outline this vision by means of addressing substantial issues. The file handles the following topics:

- A comparative analysis of the 1987-1990 and Al Aqsa intifadas.
- The Middle East strategic environment after the Al-Aqsa Intifada.
- The effect of the Al-Aqsa Intifada on the Arab-Israeli conflict.
- The Al-Aqsa Intifada and Israel's internal status.
- Power limits in the Palestinian-Israeli confrontation.

We hope that the coming file will present an extensive and more comprehensive analysis of the consequences of the intifada, the future of the peace process and the possibilities of further conflict.

political formulas serving single-party interests be avoided.

We can conclude that the absence of a comprehensive strategy for Egyptian-Sudanese relations has resulted in the deferral of a number of difficult issues, including that of defining Nile quotas. With regard to Egyptian-Sudanese relations concerning the Nile, there are a number of points worth noting:

1) Egyptian-Sudanese bilateral relations throughout history have been a series of missed opportunities, as can be seen by looking at the amount of cooperation agreements and projects that have been impeded by tense relations.

2) Politicisation of the water issue seems to be a characteristic not only of Egyptian-Sudanese relations, but of the relations between the countries of the Nile Basin as a whole.

3) The weak economic abilities of both countries and their need to increase their water quotas in the short run necessitate the urgent movement of Egyptian diplomacy to coordinate regional cooperation.

4) Sudan and Egypt, of all the countries of the Nile Basin, have the greatest need for water due to their dependence on irrigation from sources other than rain.

In conclusion, in order for the differences over water quotas between Egypt and Sudan to be overcome – as well as differences in the Nile Basin as a whole – three main areas need to be addressed: the shackling of development interests by political restrictions; discrepancies in the balance of power that lead to the interests of certain parties being served at the expense of others; and the institutional vacuum that has occurred as a result of weak coordination.

The first agreement defining both countries' quotas of Nile water was signed in 1929. This agreement aimed at reconciling between the needs and demands of both parties and set the annual quotas of Egypt and Sudan at 48 billion and 4 billion cubic metres of water respectively. Consequent developments, however, including the 1952 July Revolution, the independence of Sudan in 1956 and the building of the Aswan High Dam, necessitated the reorganisation of water quotas, and a second agreement, which is still valid, was signed in 1959.

While the 1959 agreement did not stipulate any change to Egypt's quota of Nile water, it set a more comprehensive legal framework for the organisation of bilateral relations concerned with the distribution of water. It also underscored the historical rights of Egypt to the waters of the Nile. Many Sudanese politicians objected to the agreement, as they had to the previous one. Even now, both agreements remain a focus of criticism for a number of political powers in Sudan, even if the basis for this criticism is more political than legal or technical. This has naturally led to friction and occasional deadlocks in the two countries' bilateral relations.

Both Egypt and Sudan depend on the Nile for development projects. Egypt urgently needs to redraw its agricultural map in order to achieve self-sufficiency and food security, especially as many assessments indicate that the real crisis in Egypt lies in the distribution of resources, not in their availability. At the same time, Sudan's demands for development projects exceed its current annual Nile quota of 18.5 billion cubic metres of water, and hence the government needs to rationalise water consumption and set up efficient irrigation networks.

Joint development projects could serve as a starting point for Egyptian-Sudanese cooperation in the field of water utilisation. Agreement has already been reached on a number of such projects on the Upper Nile, to be equally funded by both parties, though all but the Jonglei Canal project are still in the planning stages. The Jonglei Canal project began in 1980, although work was halted in 1983 as a result of the Sudanese civil war. This project remains a model for joint initiatives to promote water security in the region, though it also highlights the extent to which political restrictions can affect development.

What is needed now are new plans for the utilisation and management of the Nile in order to prevent the eruption of regional disputes, particularly as it is becoming increasingly difficult to apply an Egyptian-Sudanese agreement that is not fully accepted by all the political powers in Sudan. Efforts also need to be exerted to create a region-wide system for development encompassing all the countries of the Nile Basin.

Cooperation between Egypt and Sudan over water could provide the impetus for further strategic bilateral cooperation. This could be achieved through the groupings of which both parties are members – the Joint Permanent Technical Committee (formed according to the 1959 agreement) and the TechoNile grouping (the technical aggregation comprising the countries of the Nile Basin for development and preservation of the Nile environment). Such cooperation could also pave the way for more comprehensive arrangements with other countries of the Nile Basin.

Cooperation in the Nile Basin needs to be widened to include coordination in areas other than water utilisation and thus achieve a balance of interests. Ideally, this should be within the framework of a strategy of collective development and supported by an institutional structure that aims to achieve fair distribution of water on the basis of the actual requirements of each country. This cooperation could take the form of a number of regional projects.

In order for regional cooperation to be a success, there should be a focus on agricultural and infrastructure projects. There is also a need for research in a number of areas, including means of decreasing water wastage in the swamp areas and the feasibility of establishing both a navigational course in the Nile and a free-trade zone. It is essential, however, that

cultivate crops dependent on rain. In January, people move once more to the plains, staying for the duration of the dry period. The yearly flooding exposes livestock, as well as man, to disease and even death, as happened on a large scale in the 1960s. One of the most significant benefits of the project was that it would have curbed the annual flooding and changed the primary features of the region's economy by introducing mechanical agriculture and other means of modernisation.

The project was to have diverted the course of 25 per cent of the water that flows annually to the low plains from the River Zaraf and the Al-Jabal Sea estuary, via a canal to dams. A part of the land that has been under water for more than 20 years would have been reclaimed, providing ideal ground for breeding cattle, while the canal itself would have provided new opportunities for fishing. The finance and technical know-how that was to have come to the region would have benefited the south of Sudan as a whole, allowing the government to realise its plans for social and economic development in an area that is unable to fund such development by itself.

In return for providing technical and financial assistance to the region, both Egypt and the centralised government of Sudan would have benefited from a share of the water that was to have been stored in dams. The south needs this support to speed up the flow of water from Malakal to Jouba and to provide social services and drainage facilities in low-lying regions. The project would also have helped with the establishment of an irrigation project to produce crops over an area of 200,000 feddans (one feddan is approximately equal to one acre).

If peace is restored in the south of Sudan, a number of the obstacles that had previously hindered the project would no longer exist. The energy problem has been solved by the discovery of oil in the Bentiu region, which would allow for the establishment of a refinery to meet the needs of the southern territory and provide a cheap source of energy for drilling machines.

Furthermore, with a large number of the region's youth having gained experience in the construction industry in the north – having fled to escape the war and find work – there should be no shortage of suitable labour.

# The Nile in Egyptian-Sudanese Relations


**Ayman Al-Sayyid Abdel-Wahab**

*Researcher*

*Al-Ahram Centre for Political & Strategic Studies*


Differences between Egypt and Sudan over water are a major feature of their bilateral relations, especially in periods of tension between the two countries. This raises questions about the Nile being used as a tool to apply pressure within the framework of these relations, particularly in the light of recent developments in the two countries. While Sudan is currently experiencing a crisis economically, politically and in terms of national integration, Egypt has entered a stage of transition, and must face the accompanying economic, social and political challenges. Moreover, there is now a lack of trust between the Egyptian and Sudanese governments as well as feelings of frustration at the popular level as a result of repeated failed attempts at integration and union.

This report looks at the disagreements that arose as a result of the 1929 and 1959 agreements on the utilisation of the River Nile, examines the relationship between the Nile and development and regional cooperation and proposes a number of suggestions to overcome the political difficulties and complications in the Nile Basin region.

as they sometimes bring their civil wars with them as they cross borders. The numerous complications implied in the status of refugees may lead to tension or conflicts between them and the ruling systems or between them and other ethnic or political groups in the host country. Refugee camps oftem provide an ideal opportunity for the recruitment of new militias, either by the opposition parties inside the country or by the government itself if there is tension between it and the refugee country of origin. Refugees played a clear role in the expansion of the civil war in central Africa, especially in Rwanda and Uganda.

On the economic level, the problem of refugees leaves its imprint both upon the countries of origin and the host countries. For the former, the fleeing of refugees means loss of trained labour and hence more impediments to production and a brain drain situation at the least. On the other hand, the cost of hosting refugees is an enormous burden upon the social services and economic resources of the host country. The existence of refugees impairs social harmony in host countries. The ethnic, cultural, religious and lingual composition is also affected, and that, in turn, undermines the social values of the community.

# An Overview of the Egyptian-Sudanese Jonglei Canal Project

**Dr. Mohammed Abdel-Ghani Sa'oudi**

*African Research and Studies Institute*

*Cairo University*

The Jonglei Canal project, considered one of the most important integration projects between Egypt and Sudan, was halted in 1983 as a result of the Sudanese civil war. The project, work on which started in 1980, was a comprehensive engineering and environmental venture designed to make full use of the River Nile, promote human and economic development in semi-isolated regions and boost agricultural development in both countries. Up till the project's termination, 260 kilometres out of the total 360 kilometres were completed. Reports indicated that a missile launched by an unknown source destroyed the drill used for digging the canal.

The primary objective of the project was to ensure the flow of 4.7 billion cubic metres of water annually, to be equally distributed between Egypt and Sudan, and provide a model for similar water-conservation initiatives in other areas, such as the Mashar swamps and the swamps of the Bahr Al-Ghazal area. The first stage of the project included the digging of a canal to provide approximately 3.8 billion cubic metres of water annually. A second canal was to double this amount, subject to agreement with the countries of the equatorial lakes.

The termination of work came as a blow to the residents of the region, to Sudan as a whole and to Egypt. According to the project's research team, the benefits would have been felt over a wide area, from Bor in the south of Sudan to Kosti in the north. The project was to have developed modern irrigation and drainage facilities that would have put an end to agriculture being tied to the annual patterns of flooding and drought. The termination of the project also led to a considerable loss of livestock. According to the estimates of a national conference on peace in 1989, nearly 6.6 million head of cattle perished.

The Jonglei Canal region is inhabited by around 2 million people; mainly the peoples and tribes of the Dinka, Nower and Shalak. The local economy is very much a seasonal one. In the rainy season, starting April or May and lasting till December, rivers flood and people move to higher-lying regions where they

for political secession usually generates a considerable accumulative refugee problem. Ethnic minorities centred in specific territories are exposed to oppression on the side of the government or ethnic groups controlled by the government and they all function within a strategy to control the region. As a result the majority moves to live in the minority's territory, which in turn triggers tension and armed conflict between both parties. The minority is thus compelled to move to other regions, fleeing the conflict. Another form of ethnic conflict usually erupts between more desperate groups and may be so severe as to cause mass processes of expulsion and genocide against ethnic minorities. An example of this kind of ethnic conflict was the ferocious attacks the Tutsi minority in Rwanda was exposed to.

• Non-ethnic conflict usually erupts as a result of racial, regional or ideological differences or as a consequence of armed conflict over authority between the government and the opposition, or between ruling factions themselves. Ethnic differences sometimes constitute a reason for these conflicts yet as long as people are not attacked and expelled from their homes because of their affiliation to an ethnic group, the conflict is not categorised as an ethnic one. In the case of civil wars, refugees move voluntarily to evade the hazards of war. Individuals, families and groups flee for safety and to search at the same time for other job opportunities; therefore they move from one region to another within the boundaries of the same state.

Although there is some consensus that Africa has the largest concentration of refugees worldwide, the higher commissioner for refugees still perceives it very hard to set accurate statistics of refugees in Africa. This difficulty is attributed to the state of chaos that usually prevails in states of emergency that accompany internal conflicts in Africa. Refugees can be categorised according to the countries of origin or resort. Many African countries are actually exporters of refugees. These include Angola, Burundi, Chad, Congo, Democratic Republic of Congo, Djibouti, Eritrea, Ethiopia, Ghana, Guinea, Guinea Bissau, Liberia, Mali, Mozambique, Niger, Nigeria, Rwanda, Senegal, Sierra Leone, Somalia, Sudan, Togo and Uganda. Refugees mainly flee to ten African countries: Algeria; Côte d'Ivoire; Democratic Congo; Ethiopia; Guinea; Kenya; Sudan; Tanzania; Uganda and Zambia. A number of African countries thus act as both exporting and host countries for refugees.

Forced internal displacement on the other hand can be classified into two categories: voluntary expatriation, where residents move away from the source of danger that threatens their lives; and coercive expatriation where residents are forcefully deported to other regions in their country. Despite differences over estimates, there is international agreement that the number of displaced individuals inside Africa is approximately 16 million. The total number of deportees worldwide ranges from 25 to 30 million, which means that Africa encompasses 53 to 64 per cent of the total number of refugees worldwide.

Refugees cause a number of problems on the political, economic and social levels in their homelands and in their host countries. On the political level, refugees disturb any equilibrium that might exist between the warring factions in their homeland. The more refugees that leave their country, the more the ethnic group they belong to is vulnerable.

The presence of refugees in a host country harms national coherence. Refugees usually flee as a result of hostile actions practised against them to annihilate them, make them surrender or expel them from their homes. Hence they usually carry coarse feelings against those who forced them to leave their homelands, as was the case with the Tutsi when they fled to Uganda. This fact politicises the ethnic phenomenon in civil wars. Moreover, refugees coming from other countries usually raise apprehensions of ethnic non-equilibrium inside the host country, especially when the ruling systems resort to refugees to consolidate their control over authority.

On the security level, refugees raise a

danger, and the degree of readiness he showed to confront danger.

The full realisation of the Israeli threat necessitated the adoption of a clear-cut strategy to confront and manage the conflict. Yet Nasser could not establish the required solid coherent internal front to stand up to all alternatives, including armed conflict. He also failed to provide the necessary Arab and international front, especially in the period between 1956 and 1967.

The post-1967 era restored Nasser's capabilities and potential, yet the strategy of that era was to a great extent related to his personal presence. However, no one can deny Nasser's role in achieving the great 1973 victory, even though he was not involved with the means of handling the war on the political level following the ceasefire. However, Nasser still shares the responsibility for the war for several reasons, topped by his choice of Anwar Al-Sadat. Nasser also accepted UN Resolution 242 and then the Rogers Initiative. Whilst Resolution 242 changed from a mechanism to terminate the 1967 aggression to a mechanism of final settlement during Sadat's era, the Roger's Initiative also changed from being a mere diplomatic manoeuvre in the light of the bipolar order to a tool in the hands of the United States to impose its hegemony in the region. Although this was by no means Nasser's intention, he definitely paved the way for the consequent developments.

# Civil Wars and Refugees in Africa

**Ahmed Ibrahim Mahmoud**

*Researcher*

*Al-Ahram Centre for Political & Strategic Studies*

One of the world's poorest continents, Africa today has the largest concentration of refugees. Civil wars and the threat they constitute to the lives of the people of the regions in conflict, and the immense economic damage they create are a direct cause of this. The issue is correspondingly problematic when we come to study it or run surveys to obtain accurate statistical data. Refugees flee oppression, political violence, ethnic conflict, environmental catastrophes or crushing poverty. Some are forced to leave their countries; others compelled to move inside their homeland, but all do so for the reasons mentioned above.

According to the 1951 UN agreement regarding the definition of a refugee, a refugee is a person who lives outside his homeland for justified fear of oppression for reasons of gender, religion, nationality or affiliation to a specific social group or adoption of a specific political thought. Hence a refugee cannot or does not want to enjoy the shelter of his homeland. In a related context, we can consider expatriates or deportees to be those urged to move inside their countries for justified fear of being subject to oppression or those who return to their homelands fleeing foreign countries plagued with conflict and violence.

Political literature in general differentiates between refugees in accordance with the nature of the internal conflicts in their countries of origin with special regard to both ethnic and non-ethnic conflicts:

• Ethnic conflicts usually erupt between the state on one hand, and groups of different lingual, ethnic or religious affiliations on the other or between members of the latter group themselves. The problem of refugees could be an outcome of two specific kinds of ethnic conflicts; first is the conflict for secession or self-autonomy on the side of a majority living in a certain region. Second are groups subjected to oppression in a certain territory who perceive themselves as oppressed, and thus engage in ethnic conflict with the state. Struggle

# Nasser's Management of the Arab-Israeli Conflict

**Dr. Hassan Nafa'a**
*Head of the Political Science Department*
*Cairo University*

Justification and slander are the two main features marking most political writings that deal with Egypt's involvement in the Arab-Israeli conflict during the Nasserist age. Some observers condemn former president Gamal Abdel-Nasser as the sole person responsible for Egypt's entry into the Arab-Israeli conflict. They overlook the fact that Egypt was involved in the Arab-Israeli conflict before Nasser, and is still involved on official and non-official levels, 30 years later.

Egypt's involvement in the Arab-Israeli conflict reflects its pioneering role in the region. The main reasons for this involvement were the protection of its national security and other national, religious and cultural considerations. It was hence not strange that Egypt was a pivotal party in the conflict, before and after the July 1952 Revolution and during and after the Cold War.

Researchers agree that Nasser was not a dogmatic leader who shaped his policies according to ready-made theories. However pragmatic, he enjoyed an obvious ideological intellect that was still influenced by a number of national and communist trends. When Nasser took over, his vision of Israel did not run counter to that of the Egyptian elite. It was deep rooted in the minds of the Egyptian national movement with its different trends that Israel was an expanding state with hostile tendencies and a tool in the hands of colonialist powers wanting to impose their control in the region. On the other hand, Israel constituted a barrier that impeded Egypt's expansion and geographic extension in the eastern part of the Arab world. Handling such a threat required a particular strategy, and there is no evidence that Nasser had any specific strategy for approaching this conflict, whether on the political or military levels.



Nasser's objective was to build a modern Egyptian state capable of guiding the Arab world towards freedom and independence, a target that inevitably clashed with the expanding hostile Zionist project. Nasser realised that the Zionist project jeopardised Egypt's vital interests. He had in mind that the success of his project would inevitably imply the containment of the Israeli threat. Nasser realised that Israel would not allow him to establish a contemporary Egyptian state and unite the Arab world. Nasser had then to form a strategy to deal with the Israeli response to his project.

Nasser's management of the Israeli conflict was a defensive response. Nasser did not start to take the initiative until the 1967 defeat; he was convinced that he would never restore Sinai by peaceful means and that war was inevitable.

**Nasser's strategies towards Israel:**

- Strategy of containment: from the July Revolution to the 1956 aggression.
- Strategy of reaction and crisis management: from 1956 to 1967.
- Strategy of confrontation: from the 1967 defeat until Nasser's departure in 1970.

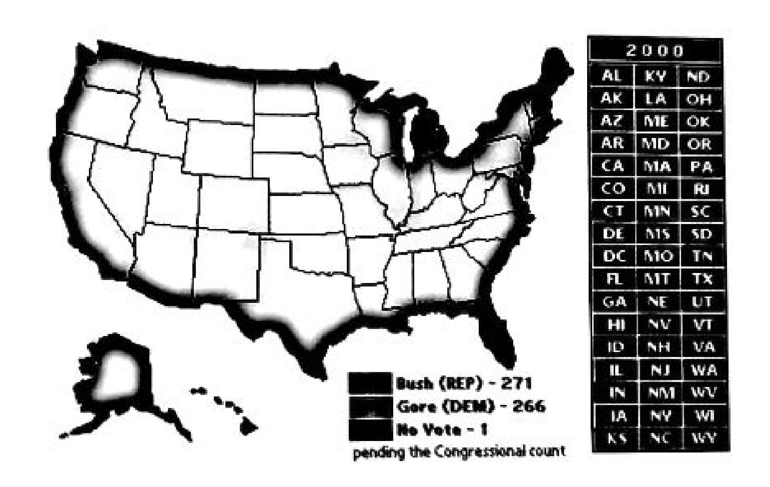
It is not by any means true that Nasser magnified the Israeli threat. On the contrary, he at times underestimated it. There was a gap between Nasser's discourse, with its implications of full realisation of the Israeli

"...if their rights are invaded by either, they can make use of the other as the instrument of redress."

But why were the voters evenly divided, or weren't they? The argument here is that the strategies of coalition-building carried out by both candidates were responsible for this result. As Bush and Gore moved to secure the centre, both were keen to blur their differences and marginalise the core constituents of their own parties and ignore their issues. While this strategy did not hurt Bush - as the Republican right was keen, after eight years, to kick the Democrats out of the White House, the strategy of marginalising the liberal wing of the Democratic Party that worked brilliantly for Bill Clinton in 1992 and 1996 proved disastrous for Al Gore. It was even clear that the Gore campaign realised the risk; a week before the election, it started a massive last-minute campaign to mobilise the black vote.

Looking at the results of Florida - not to mention other states - tells a great deal. A small portion of Nader's 97,488 votes would have saved the Democrats from the repeated recounts, and the African-American "undervotes" in Palm Beach or Miami-Dade counties would have decided the winner.

Ironically, while both candidates focused completely on the centre, and even on a small sector of the centre, it was the liberals who decided this election.



# The 2000 US Presidential Election

**Manar El Shorbagy**

*Lecturer in American Politics & Government*

*The American University in Cairo*

Finally, the United States has a "president-elect." George W. Bush won the election by 271 votes – one more than the minimum required. And for the first time in more than 100 years, and only the third time in US history, the candidate losing the popular vote will become president.

Throughout the autumn campaign, Bush and his rival, Al Gore, were running head to head; a situation that continued until polling day and led to a 36-day court struggle.

For non-Americans, the post-election litigation process may have been hard to follow; many cases filed, many court names mentioned many laws invoked. The best place to start, however, is with the federal structure of the US political system, as this explains the logic behind the different jurisdictions of both state and federal institutions, including state and federal judiciary.

One should first consider why all this happened to start with. In a structure as old as America itself, what triggered this arsenal of state and federal laws?

An understanding of federalism in America is the necessary background to analyse the post-election crisis, the various jurisdictions of the different institutions involved and the way the US constitution is structured. The goal of the legislators was to device a government strong enough to preserve order, but not so strong as to threaten liberties or state rights. The solution they chose was a government based on the separation of powers and federalism.

Political authority was to be shared by the three branches of the federal government in a manner intended to allow each to check on and balance the others and thereby prevent any of them from usurping power. The creation of each



of these institutions was a product of compromises reached at the Constitutional Convention. Among these compromises was the electoral college system, devised for choosing the president.

Federalism was designed as a system in which both the national and state governments would have certain powers enumerated by the constitution. However, the powers not delegated to the federal government by the constitution "are reserved to the states, or the people," as the Tenth Amendment states. The electoral process in America is one area that is basically governed by state laws, except for a few aspects that are subject to federal laws.

As for the litigation process itself and how it resulted in the controversial Supreme Court decision, the complexity of both the federal and electoral college systems resulted in bringing the election laws of Florida - as well as the federal laws - to the forefront. Thus, the litigation process was one in which one candidate counted on state courts, while the other resorted to the federal courts; two decisions that were in fact based on political calculations that had to do with the political "colour" of both court systems at the time of the crisis. It is interesting, however, that both candidates seemed keen to act on Alexander Hamilton's advice, using one level of government against the other. In the Federalist Papers, Hamilton told his fellow citizens, that

Most academic circles in Egypt suffer from poor communication channels with their foreign counterparts. This deficiency applies also to the field of political science in general and to international relations specifically. Although most of the political science and international relations professors in Egypt and the Arab world are graduates of American and European universities, and thus some of them are directly or indirectly in contact with their foreign counterparts, this contact still takes place on an individual level. Moreover, it is usually a one-way channel, where Arab political scientists receive Western scientific output and not the other way round.

This does not hold true to political scientists in countries with similar conditions, such as India, Iran and Indonesia, as well as many Eastern European and Latin American countries. These countries publish political periodicals in English in order to facilitate communication abroad and guarantee not only the creation of a constant two-way channel of communication, but secure mutual acknowledgement and benefits as well. The Egyptian social science community has made more than one attempt at this, the most important of which was that of *L'Egypte Contemporaine* magazine, parts of which have been published in English and French, covering areas of economy and law.

This issue of Al-Siyassa Al-Dawliya is a step towards bridging the gaps inherent in the fields of political science and international relations in Egypt and the Arab world. As a start, Al-Siyassa Al-Dawliya is providing summaries for most of the journal's material to introduce the reader to the content of the journal, hoping that in the future each issue will include one or two full-text articles.

We are looking forward to receiving the opinions, comments and suggestions of our readers worldwide in order to attain the utmost benefit for all.

# Editorial

*Dr. Osama El Ghazali Harb*

# Al-Siyassa Al-Dawliya *in 2001*

With the release of the January 2001 issue of Al-Siyassa Al-Dawliya, Issue 143, the journal is starting its 37th year. This issue is like no previous one, as the journal for the first time includes an English-language section with summaries of most of the original Arabic material. The journal's overall look has also changed to mark the occasion.

Publishing part of the journal in English, to make it accessible to non-Arab scholars interested in international and political affairs, is an idea that has long preoccupied the editorial board. Dr. Boutrous Ghali, the founder and editor in chief from July 1965 to December 1991, is very supportive of the idea. It was hence no coincidence that following Dr. Ghali's latest visit to the journal, in November last, that serious steps were taken to make this idea a reality.

The editorial board was further encouraged by the fact that summaries have already been prepared for the journal's site on the Internet, which also includes issues from 1990 onwards. Reassessment and development of the journal's website was essential before starting on the English paper addition. Other considerations were the relevance of the English material to the foreign reader and the availability of the best financial and editorial capabilities to bring the journal out in the best form possible and guarantee that it continues to develop.

Most Al-Siyassa Al-Dawliya material, like that of many Arab periodicals, is directed to Arab readers, addressing their priorities and concerns, which makes it crucial to carefully choose the material to be published in the English section. As well as covering additional financial burdens, a talented group of distinguished young people was carefully selected to take charge of this under the supervision of Miss Nermine El-Saadany, the English section and Internet editor.

* *Currently not available in English.*

# Contents

## Editorial



## Studies



## File

***Second Intifada ... a return to war or a search for peace?***



## Interview



## Reports

---

**Submissions & Correspondence**
Submissions to be sent to the editor-in-chief
Al-Siyassa Al-Dawliya Journal
Al-Ahram Foundation,
Al-Galaa Street, Cairo, Egypt
Tel: 5786022- 5786100- 5786300- 5786400- 5786500
Fax: 5792899-5786833-5786023
Website: **www.siyassa.org.eg**
E-mail: **siyassa@ahram.org.eg**

---

**Subscriptions**
***Annual Rates***

*Individuals*
Egypt ........................................ LE24
Arab Countries ........................................ $40
Other Countries ........................................ $60

*Institutions*
Arab Countries ........................................ $25
Other Countries ........................................ $40

Please send a cheque payable to:
Subscription Department, Al-Siyassa Al-Dawliya Journal.
Address: Al-Siyassa Al-Dawliya Journal, Al-Ahram Foundation,
Al-Galaa St., Cairo, Egypt.

---

**Past issues/Microfilm Archive**
Past Issues are available on request, in addition to microfilm/microfiche archives.
For more information, contact Al-Ahram Microfilm Centre, ext.2938.